

# أما إلى ابن النجاشي

هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة

الحسني العلوي

(٤٥٠ هـ - ٥٤٢ هـ)

تحقيق ودراسة

الدكتور محمود محمد الطناحي

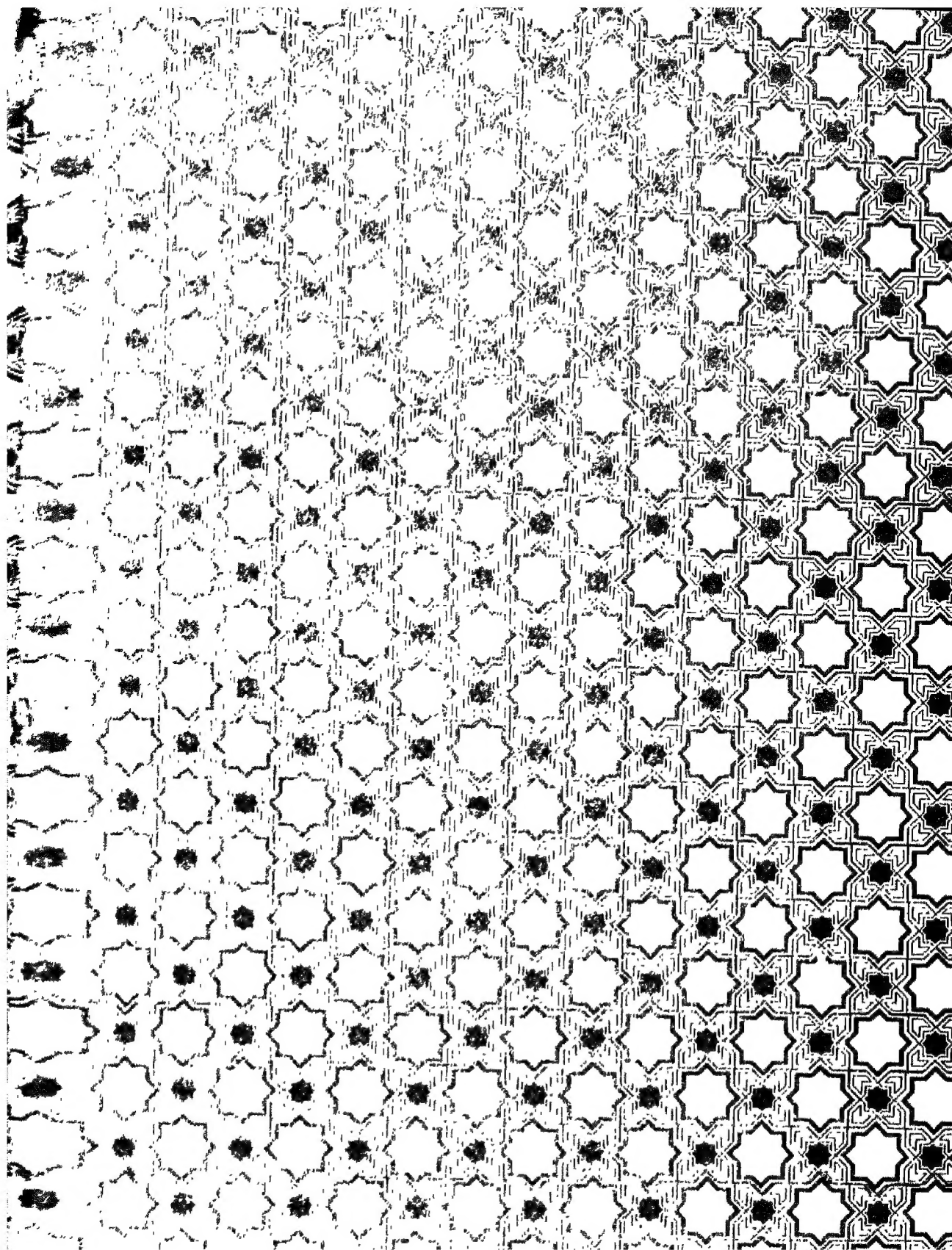
الجزء الأول

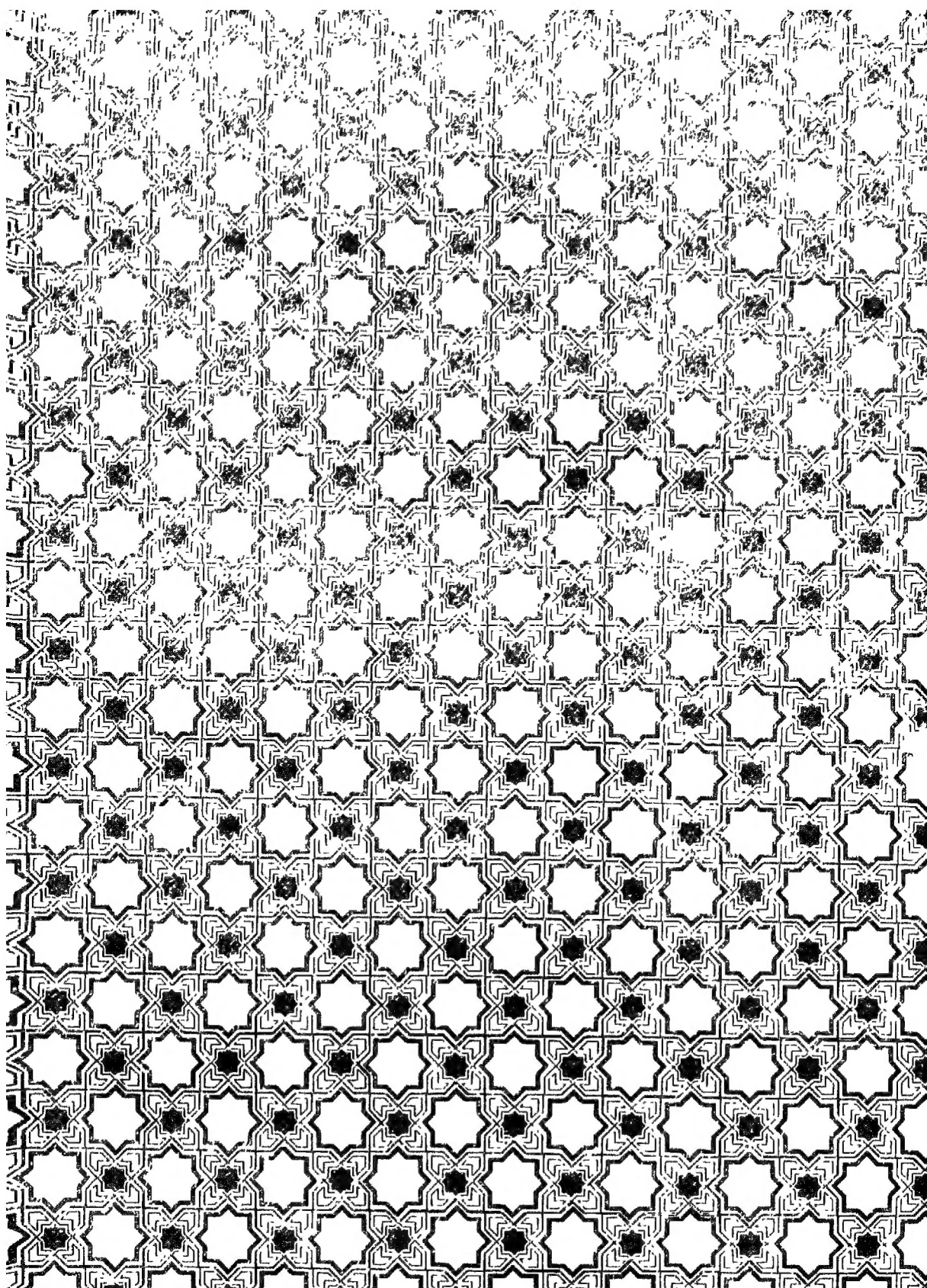
الناشر

مكتبة النجاشي للطباعة والنشر والتوزيع

0160696

El-Mishra Alexandria









# أَقَامَ إِلَى ابْنِ الشَّيْخِ

هَبَّةُ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمَزَةَ

الْحَسَنِيِّ الْعَلَوِيِّ

(٨٤٥٠ - ٨٥٤٢)

تحقيق ودراسة

الدكتور محمود محمد الطناحي

الجزء الأول

الناشر مكتبة النخاجي بالقاهرة

## بسم الله الرحمن الرحيم

تشتمل الأملالى على أربعة وثمانين مجلساً ، تقدّمت بتسعة وأربعين مجلساً منها ، مع دراسة بعنوان ( ابن الشجرى وآراؤه النحوية ) إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة للحصول على درجة الدكتوراه ، من قسم النحو والصرف والعروض ، بها . وقد تُوقشت الرسالة يوم الأربعاء ١٨ من شوال ١٣٩٨ هـ = ٢٠ من سبتمبر ١٩٧٨ م .

### وناقشها الأساتذة :

الدكتور عبد الله درويش - رحمه الله - مشرفاً ، والدكتور حسن عون - رحمه الله - عضواً ، والدكتور محمد بدوى المختون - حفظه الله - عضواً .  
وأجيزت الرسالة بمرتبة الشرف الأولى .

هذا ، وقد كان أمر تلك الرسالة فى مراحلها الأولى بيد أستاذى الفاضل النبيل الدكتور تمام حسان . ثم حال سفره دون أن يمضى بها إلى نهايتها ، فحُرمتُ خيراً كثيراً :

مدحُك بالحقِّ الذى أنت أهله      ومن مدحِ الأقوامِ حقُّ وباطلُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذى العِزَّة والجلال ، والطَّوَل والإِنعام ، أحمده سبحانه على توالى مِنِّه ، حمداً يبلغُ رضاه ، ويوافقُ نِعَمَه ويُكَافِئُ مَزِيدَه . وأصَلِّى وأسَلِّمُ على خيرِ خلقِ الله ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه ، وعلى إخوانه المُصْطَفَيْنِ الأخيار ، وآلِه الأطهار ، وصَحْبِه الأبرار ، وعلى كلِّ من سلك سبيلَه وسبيلهم إلى يوم الدين .

ثم أما بعد :

فهذا إمامٌ من أئمة العربية ، وكتابه أصلٌ من أصولها ، لم يوتَ حظُّه من الدرس والتأمُّل ، وكاد الرجوع إليه ينحصر في دائرة تخريج الشعر وتوثيقه . ومن عجبٍ أن يظلَّ هذا الكتابُ بعيداً عن ميدان الدراسات النحوية <sup>(١)</sup> ، مع أنه اشتمل على جملة صالحة من أصول النحو وفروعه ، بل إنه عَرَضَ لمسائل منه لا تكاد توجد في كتب النحو المتداولة . ولعلَّ الذى صرَّف دارسى النحو عنه ما يوحى به عنوانه من أنه خالصٌ للأدب ؛ لِذِى سَبَقَ به أبو عليّ القالى ، رحمه الله . وما أكثرَ العنواناتِ الخادعة في مكتبتنا العربية لمن لا يُحسن النظر والتأمُّل ، ثم ما أكثرَ النحوَ المفرَّق في كتب العربية المختلفة ... وهذا حديثٌ طويل :

فَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَوَاحِلِ

وقد كان من صنْع الله لى وتوفيقه إِيَّاي أن تقدمت بتحقيق الجزء الأول ( تسعة وأربعون مجلساً ) من أمالى ابن الشجرى إلى قسم النحو والصرف والعروض ، بكلية دار العلوم للحصول على درجة الدكتوراه .

---

(١) من الدراسات الجامعية التى تناولت ابن الشجرى نحوياً دراسة بعنوان ( ابن الشجرى ومنهجه فى النحو ) للزميل عبد المنعم أحمد التكريتى . حصل بها على درجة الماجستير من جامعة بغداد ، ونشرها ببغداد سنة ١٩٧٥ م كما أن هناك رسالة ماجستير بكلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧١ م بعنوان ( ابن الشجرى اللغوى الأديب ) للزميل العراقى على عبود السَّاهى .

وقد قُدمت لهذا التحقيق بدراسة أدّرتها على ثلاثة أبواب :

تحدثت في الباب الأول عن حياة ابن الشجريّ وتقلّبه في العالمين . ولم أُسْرِف في الحديث عن التحولات السياسيّة والاجتماعية التي طرأت على المجتمع البغداديّ في العصر الذي عاش فيه ابنُ الشجريّ - وهو عصر السّلاجقة - إذ كان ذلك ممّا يُلتَمَس من مَظانّه من كتب التاريخ . ثم إنّي لم أحاول أيضاً أن أتصيّد مظاهر علوّ لهذا العصر الذي عاشه ابنُ الشجريّ ، ذلك أن كثيراً من الدارسين يخطئون حين يسرفون في تقسيم عصور الفكر العربيّ إلى عصور علوّ وعصور انحطاط . وإن المتتبّع لحركة الفكر العربيّ في عصوره المختلفة يروعه هذا الحشدُ الهائل من العلماء وطلاب المعرفة ، فلم يكد ينتصف القرن الثاني الهجريّ ، وأظّل عصرُ التدوين والتسجيل حتى اندفع العلماء في التصنيف والجمع ، وعَمَرَتْ حلقات الدّرس بالطلاب ، وَزَحَرَتْ المكتبات بالمصنّفات في شتّى فروع الثقافة . وقد شَهِل هذا النشاطُ العالمَ الإسلاميّ كلّهُ ، مشرقه ومغربهُ ، ولم يَفْضُلْ عَصْرٌ أو مِصْرٌ سواهما إلّا ما يكون من بعض الفروق الهينة التي تفرضها طبائعُ الزمان والمكان ، أمّا حركةُ العقل العربيّ من حيث هي فلم تَحْمَدْ جذوئها ، ولم تسكُنْ حَدْثُها ، بتغيّر الحكّام وتبدّل الأيام ، وإن أردت أن تعرف صديق ما أقول فانظر إلى ما اشتمل عليه القرنان السادس والسابع من كبار المفكرين والعلماء ، وأنت تعلم أن هذين القرنين قد شهدا أعنف هجوم تعرّضت له الأُمة الإسلاميّة : الحروب الصليبية ، والغزوة التتريّة ، وقد كان هذا الهجوم الكاسح كفيلاً بالقضاء على هذه الأُمة الإسلاميّة لولا دفعُ الله وصيّانته ، بما أودعه في رُوح العقيدة الإسلاميّة من عوامل النماء والبقاء والازدهار .

أمّا ما تسمعه الآن من ثرثرة حول الحروب ، وما تُحدثه من إحباط وانكسار ، فهو من التعلّات الباطلة ، والكذبِ على النفس ، وكلُّ أولئك مما يلجأ إليه الضّعْفَةُ ويحتجى به الكسالى ، وإنما هو فسادُ الزمان وسقوطُ المهمم .

ودَعَك من الدراسات الحديثة التي تعكس وجهات نظر أصحابها ، واصبِرْ نفسك مع تلك الكتب التراثية الموسوعيّة في فنّ التراجم - وليس كالتراجم كاشفاً لتاريخنا الحضاريّ ، ومسيرتنا الثقافية - مثل سير أعلام النبلاء ، لأبي عبد الله الذهبيّ

( ٧٤٨ هـ ) ، والوافى بالوفيات ، لصلاح الدين الصفدى ( ٧٦٤ هـ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ( ٧٧١ هـ ) وأقرأ على مهل وثؤدة ، وأعط نفسك حظها من التأمل والتدبر ، ولمح الأشباه ، ورصد النظائر ، وسترى أن مفكرينا وعلماءنا ، رضى الله عنهم ، كانوا يعملون فى الحل والترحال ، وعلى المنشط والمكروه ، وفى اليسر والعسر ، بل إن بعضهم كان يُدعى مع تراحم العلل عليه ، وتقسم نفسه مع الأوصاب والأوجاع والصوارف ... وهذا أيضاً حديث طويل (١) .

والباب الثانى - وهو لب الرسالة وعصبها - وقفته على آراء ابن الشجرى النحوية ، وقد سلكت سبيلين فى التعرف إلى تلك الآراء : ما ذكره هو نفسه من قوله :

وهذا ما خطر لى ، أو : والقول عندى كذا ، أو : والصحيح كذا ، والاختيار كذا ، أو : فتأمل ما استنبطته لك . ونحو ذلك . ثم ما أورده النحاة المتأخرون ، كابن هشام والمرادى والسبوتى والبغدادى ، من أقوال وآراء نسبوها إلى ابن الشجرى .

وأريد أن أنبه بادية ذى بدء ، إلى أنى وجدت فى « الأمالى » آراء كثيرة فى النحو والصرف واللغة ، ساقها ابن الشجرى غير معزوة إلى أحد ، ولم أقطع بنسبتها إليه ، لاحتمال وجودها فى كلام غيره ممن سبقه ، وقد أمكننى عون الله وتوفيقه أن أردد بعض هذه الآراء إلى أصحابها .

وقد وجدت بعضاً ممن يدرسون علماً من الأعلام يحشون آراءه حشداً ، دون فصل بين ما قال وما حكى ، وبعض مصنفى الكتب القديمة لم يُعَنُوا بعزو كل رأى إلى قائله ، خوفاً من الإملال والإطالة . هذا أمر ، وأمر آخر أن حركة التأليف العربى عرفت لوناً من ألوان التصنيف ، تمثل فى تلك الرسائل والكتب الصغيرة التى

---

(١) انظر كتابى : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص ٢٠ وما بعدها ، ثم انظر كتابى الصغير : الموجز فى مراجع التراجم والبلدان ص ٢٤ وما بعدها ، فقد ناقشت هناك باختصار فكرة العصور ، وأن العصور المتأخرة فى تاريخنا الثقافى هى عصور تكرر واجترار ١



التقمتها الكتب الكبار ، فضاعت في غمارها ، وطويت في لُجَّتْها ، وحين جاء أصحاب الموسوعات النحوية شغل بعضهم بما انتهى إليهم من هذه الكتب الكبار ، فنسبوا الآراء إلى أصحاب هذه الكتب ، ثم نسج على نولهم من جاء بعدهم .

على أنى في ذكر آراء ابن الشجري لم أحاول أن أضعه في غير موضعه ، أو أرتفع به على من سبقوه ، فإن من آفات البحث العلمى العصبية الطائشة للشخصية المدروسة . فقد جاء ابن الشجري وقد استوى النحو العربى على سؤقه أو كاد ، فقد فرغ النحاة الأوائل من وضع الأصول وتمهيد الفروع ، ولم يكد أبو الفتح بن جنى يضع قلمه المبدع بعد هذه التصانيف الجياد التى نفذ بها إلى أسرار العربية ، حتى كان هذا إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من التصنيف النحوى ، يعكف فيها النحاة على هذا الموروث العظيم الذى آل إليهم : كشفاً عن أسرارهِ ، ونفاذاً إلى دقائقه ، وتبييناً على غوامضه ، واستدراكاً لفائته .

ونعم كان للجيل الذى تلا ابنَ جنى آراءً مبتكرة ، والعربية فسيحة الأرجاء ، متراحة الأطراف ، وقد يفتح الله على الأواخر بما لم يفتح به على الأوائل ، ولكن يظل الفرق بين هؤلاء وهؤلاء كما ترى من الفرق بين الجدول الصغير والبحر الزخار ، ولو أتيح لكل مصنفات الأوائل أن تذيع وتنتشر - وخاصة تصانيف أبى على الفارسى - لظهر لك صدق هذا الكلام .

وابن الشجري واحد من هذا النفر الكريم الذين عرفوا للغتهم حقها من دقة النظر ، وحسن الفقه ، وكريم الرعاية . ولقد عكف على ذلك الحصاد الطيب الذى سبق به الأوائل : شارحاً ومفسراً ، ومتعقباً وناقداً ، ومضيفاً ومستدرِكاً .

وقد جمعت له أربعة وستين رأياً ، ذكرتها وأوردت ما قيل حولها من آراء النحاة ، استحساناً أو نقداً ، وناقشته وناقشتهم فى بعضها .

وقد وقفت عند ظاهرتين غلبتا على أسمى ابن الشجري ، ولم يكد يخلو منهما مجلس من مجالسه ، وهما ظاهرة الإعراب وظاهرة الحذوف ، وقد رأيت أن أفرد كل ظاهرة منهما بكلمة ، إذ كان جمهور مسائل النحو راجعاً إليهما ومبيناً عليهما ، ثم

لأن هاتين الظاهرتين قد ثار حولهما لفظٌ كثير ، وتناولهما بعض الدارسين بكثير من السهولة واليسر ، دون مراجعة الأصول واستقراء النصوص .

ولما كان ابنُ الشجرى من أهم من عرضوا لمبحث الأدوات : معانيها وعملها وشواهدُها ، ودخول بعضها مكانَ بعض ، فقد تكلمت عن الكتب التى عالجت هذا المبحث ، وعن مكان ابن الشجرى وكتابه بين هذه الكتب .

ثم درستُ الشواهدَ عند ابن الشجرى ( القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والأثر ، والشعر ) ، وقد ظهر لى أن ابن الشجرى لم يعرض لأصل من الأصول ، أو قاعدة من القواعد إلا استشهد لها بآية أو أكثر من الكتاب العزيز ، وقد استشهد بالقراءات السبعية ، ووجه بعض القراءات الشاذة .

ثم وقفت وقفةً طويلة عند شواهد الشعر عند ابن الشجرى ، وقد ظهر لى أن كتابه ضمَّ قدرًا ضخمًا من الشواهد الشعرية ، فقد بلغت شواهدُه أكثر من مائة ألف بيت ، غير المكرر . وشواهدُ ابن الشجرى منتزعة من شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والمحدثين ، والاستشهاد بشعر هذه الطبقة الأخيرة محل خلاف كبير ، وقد استكثر ابنُ الشجرى من شعر هذه الطبقة ، من أمثال دِغِيل الخزاعى ، ومروان بن أبى حفصة ، وابن المعتز ، وأبى تمام ، والبحتري ومن إليهم ، بل إنه احتفل احتفالاً زائداً بشعر أبى الطيب المتنبي ، مما يجعله من شراحه البارزين . وقد أوردت جُمعة ملاحظات حول منهج ابن الشجرى فى رواية الشواهد ونسبتها .

ثم تحدثت عن مصادر ابن الشجرى وموارده فى تأليف « الأمالى » مبتدئاً بإمام النحاة سيبويه ، ومنتهاً بالخطيب التبريزى . وقد نقل ابن الشجرى كثيراً عن أعلام النحو واللغة المتقدمين . وتظهر أهمية هذه النقول فيما حكاها عن كتبهم المفقودة ، من مثل كتاب « الأوسط » للأخفش سعيد بن مسعدة ، وكتاب « الواسط » لأبى بكر بن الأنبارى ، وبعض كتب أبى على الفارسى ، ثم فيما حكاها عن سيبويه والمبرد ، مما ليس يوجد فى المطبوع من « الكتاب » و « المقتضب والكامل » .

ولم أذكر من أعلام النحاة من نقل عنهم ابنُ الشجرى الرأى والرأين ، وإنما

ذكرتُ مَنْ أكثر من النقل عنهم والانتصار لهم ، والاستدراك عليهم ، بما يجلو شخصيته النحوية ، ويُبرز موقفه من مصنفات الأوائل ، وهو موقف ذو ثلاث شُعَب كما ترى .

والحديث عن مصادر ابن الشجري وموارده مُفضي إلى الحديث عن أثره فيمن جاء بعده من النحاة . ويُمثل ابنُ الشجري ومَنْ إليه من نحاة القرنين الخامس والسادس حلقةَ الوصل بين المتقدمين من النحاة والمتأخرين ، فقد كان لقُرب هذا الجيل من المنابع الأولى بالتلقى والمشافهة ، وما ظفر به نحاةُ هذا الجيل أيضاً من الكتب والمصنفات التي عَمَرَتْ بها دُورُ العلم وخزائن المكتبات ، قبل أن تعصف بها عوادي الناس والأيام ، كان لذلك كله فضلُ حفظ آراء المتقدمين ، ممّا أمدَّ النحاة المتأخرين بذلك الفيض الزاخر من الوجوه والآراء .

وقد تتبعتُ ابنَ الشجري في مصنفات النحويين المتأخرين ، باستقراء أرجو ألا يكون فاتني معه شيء ، ثم أفضى تخريجُ شواهد من كتب العربية إلى تأثير خفي من أصحاب هذه الكتب ، لم يصرحوا به ، وقد ابتدأت بأبي البركات الأنباري ، وانتهيت بالمرتضى الزبيدي .

وفي ختام هذا الباب أبنتُ عن مذهب ابن الشجري النحوي ، وانتهيتُ إلى أنه بصريٌّ خالص ، وقد قوى حُجج البصريين ، وانتصر لهم في أكثر من موضع من الأمالي ، بل إن كثيراً من حجج البصريين في المسائل الخلافية التي أوردها الأنباري في كتابه « الإنصاف » منتزعة من كلام ابن الشجري .

أما البابُ الثالث فقد قصرته على كتاب « الأمالي » فتحدثتُ عن معنى الأمالي ، والفرق بينها وبين المجالس ، وذكرتُ الأمالي المصنفة في علوم العربية قبل أمالي ابن الشجري ، وبيّنتُ أن هذه انفردت بظاهرة لم تُعرف في الأمالي الأخرى ، وهي ظاهرة التأريخ للمجالس ، ثم تكلمت على منهج ابن الشجري في أماليه ، وأنه مع طول الأمالي وتشعب القول فيها يبدو متنبها لبعض الموضوعات التي عالجها من قبل ، مما يدلُّ على أنه احتشد للأمالي احتشاداً ، فليست آراء يُملها على الطلبة ثم يفرغ منها .

ثم تحدثت عن علوم العربية في الأمالي ، وذكرت أن ابن الشجري أفسح أُماليه لمسائل من اللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار والجغرافية والبلدان . وقد ظهر لي أن أهمَّ فنِّ عالجه ابنُ الشجريَّ بعد النحو والصرف هو فنُّ اللغة ، فقد عُنيَ ابنُ الشجريَّ عنايةً فائقةً باللغة : دلالةً واشتقاقاً ، ثم عرض لقضايا وظواهر لغوية كثيرة ، كالمشترك اللفظي ، وتركيب اللغات وتداخلها ، ولغة العامة ولهجات القبائل ، والأصوات ومخارج الحروف ، وتطوُّر دلالات الألفاظ .

وفي ختام هذا الباب تحدّثت عن نُسخ الأمالي المخطوطة ، ثم أفردت كلمةً عن النسخة التي اتخذتها أصلاً ، وهي نسخة مكتوبة بخط نسخي نفيس جداً ، تمَّ نسخُها في سنة إحدى وثمانين وخمسمائة ، أي بعد وفاة ابن الشجريّ بتسع وثلاثين سنة . والنسخة مقابلة على أصلها ، وبآخرها سماعٌ لعلماء القرنين : السادس والسابع ، وجاء بحواشيها تعليقاتٌ جيدة ، وقد تضمنت هذه التعليقات فوائد كثيرة منها النصُّ على أوهام ابن الشجري ، ونسبة بعض الأقوال إلى أصحابها ، وتصحيح نسبة بعض الشواهد . وبعضُ هذه التعليقات لأبي اليثمن الكندي ، تلميذ ابن الشجري ، وبعضُها لأحد تلاميذ ابن هشام .

وقد انتهيت من خلال دراستي لابن الشجريّ وأُماليه إلى هذه النتائج :

أولاً : يُعدُّ كتابُ الأمالي من كتب الدراسات القرآنية ، حيث بسط ابنُ الشجريّ الكلامَ فيه على مسائل من تفسير القرآن وإعرابه وحلوفه ومشكِّله .

ثانياً : يُعدُّ ابنُ الشجريّ من شُراح سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ ، وقد حفظ لنا نُصوصاً وشواهد عن سيبويه ليست في المطبوع من « الكتاب » . ومعروفٌ عند الدارسين أن بين أصول « الكتاب » القديمة اختلافاً في عدَّة الآيات ، وأن بعضها ربَّما انفرد بشواهدٍ أخلَّ بها غيره ، وقد صرَّح ابنُ الشجريّ نفسه بأن لكتاب سيبويه أكثر من نسخة . ثم عرض ابنُ الشجريّ لشرح مسائل كثيرة من كلام سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ ، وذكر أن الشراح قصَّروا في الإبانة عن مرامي أبي عليّ .

ثالثاً : حفظ لنا ابنُ الشجرى نُصوصاً من كتبٍ مفقودة ، مثل كتاب « الأوسط » . للأخفش سعيد بن مسعدة . و « الواسط » لأبي بكر بن الأنباري ، وبعض كتب أبي عليّ الفارسي .

رابعاً : يُعتبر كتاب الأملی على رأس الكتب التي تحدثت عن الحنوف ، وعالجت مسائل الإعراب ، وتحدثت عن الأدوات وحروف المعاني .

خامساً : يمثل ابنُ الشجرى الخطوط الأولى للنحو التعليمي الذي يُعنى ببسط العبارة ، وكثرة التنظير ، والبُعد عن التكلف والتعقيد .

سادساً : يحتل كتابُ الأملی مكانةً طيبة في ميدان الدراسات اللغوية : دلالة واشتقاقاً .

سابعاً : وسّع ابنُ الشجرى دائرة الاستشهاد بالشعر على مسائل النحو ، ولم يقف كما وقف غيره عند إبراهيم بن هرمة والعصر الأمويّ .

ثامناً : احتفظت الأملی بنصوص شعرية ، ليست في دواوين الشعراء المطبوعة ، مثل الأخطل وكثير ، وأبي دؤاد الإيادي ، وأبي حية التميمي .

تاسعاً : حقق ابنُ الشجرى الأمانة التي نادى بها كثير من الدارسين ، وهي أن تُعالج مسائل النحو من خلال النصوص الأدبية ؛ خروجاً من دائرة التجريد .

عاشراً : يُعدُّ ابنُ الشجرى من شُراح المتنبي ، وقد ذكره في خمسة وثمانين موضعاً من الأملی ، عدا المجلس الأخير الذي نبّه فيه على فضائله ، وأورد فيه غزراً من حكمه وشعره الذي يُتمثل به .

وقد أورد ابنُ الشجرى شعر المتنبي ، مستشهداً به على إعراب أو قاعدة ، ومتعقباً شُراحه ، وشارحاً ومعرباً ما أغفله هؤلاء الشراح . وهذا الذي ذكره ابنُ الشجرى حول شعر المتنبي ينهض كتاباً مستقلاً يُضَمُّ إلى ما كتب عن أبي الطيّب .

ويعد : فإذا كان لصاحب هذه الدراسة أن يقترح ، فإنه يرى أن تُجمع مسائل النحو من بطون كتب العربية المختلفة ، فإن مجاز كتب العربية مجاز الكتاب



الواحد ، ففى كتب التفسير وعلوم القرآن نحو كثير ، وفى معاجم اللغة وكتب الأدب والبلاغة نحو كثير ، بل إنك واجدٌ فى كتب أصول الفقه والسِّير والتاريخ ، والمعارف العامة ، من أصول النحو وفروعه ما لا تكاد تجده فى كتب النحو المتداولة ، والأمثلة عندى حاضرة كثيرة ، لا داعى للإطالة بذكرها ، وحسبى أن أشير إلى مثالين : الأول أنى خرّجت مسألةً نحويّةً من كتاب « مثالب الوزيرين » لأبى حيان التوحيدى ، ويأتبع ما بين كتابه وكتب النحو 1 والمثال الثانى طريفٌ جدًّا : وهو أن الشاهد النحويّ المعروف « أكلونى البراغيث » لم أجده منسوباً لقائل فى كتابٍ من كتب النحو التى أعرفها ، على حين وجدته منسوباً فى كتاب أبى عبيدة « مجاز القرآن » .

والاقتراح الثانى : أن تُفهرَسَ مسائلُ النحو فهرسةً دقيقة ، تجمع الأشباه والنظائر ، ثم تُرتَّبَ أبوابُ النحو ومسائله ترتيباً هجائياً ؛ فإن كتب النحو الأولى ترتب مسائلُ النحو ، وتضع لها عنواناتٍ تخالف ما ألفه الطلبة والدارسون فى أيماننا هذه ، بعد ما سادت طريقة ابن مالك وشراحه . ويمثل هذا الجمع والفهرسة تظهر صورةُ النحو العربى على وجهها الصحيح ، وتستقيم دراسته وتمضى إلى مايراد لها من كمال .

أما تحقيق الكتاب فقد مضيت فيه وفقّ مناهج التوثيق والتحقيق التى ارتضاها شيوخ الصنعة ، وقد حرصتُ على تتبّع مسائل الكتاب وشواهدِها فى كتب العربية المختلفة ؛ للذى ذكرته من قبل ، من أن مجاز هذه الكتب مجازُ الكتاب الواحد ، وأريد أن أنبه إلى أننى وجدت فى حواشى بعض الكتب تحقيقات وتخریجات جيدة ، أفدتُ منها وأحلّتُ عليها ، ولم أستبح لنفسى أن أنسبها إلى جهدى - كما يفعل كثير من الناس فى زمان السوء هذا - ذلك لأنى لم أرد أن أتشیع بما لم أعط فأكون كلابس ثوبى زور . وأيضاً :

فإن الدرهم المضروب باسمى أحبُّ إلى من دينار غبرى  
وثالثة يقولها أبو منصور الأزهريّ :

« ولقليل لا يُخزى صاحبه خيرٌ من كثير يفضّحه » .

ولن أَدعِ مقامى هذا حتى أقدمُ أصدقَ الشكر وأخلصَه إلى الأستاذ الدكتور عبد الله درويش ، الذى تفضل فقبل الإشراف على هذه الرسالة العلمية ، ثم إلى الأستاذين الفاضلين : الدكتور حسن عَوْن - بَرَدَ الله مضجعه ، ورحمه رحمةً واسعةً سابغة - والدكتور محمد بدوى المختون ، بارك الله فى أيامه ، ومتَّعه بالصحة والعافية ، لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة ، وإخلاصهما فى النصيح والتوجيه والنقد .

ودعاء بالمغفرة والرضوان للشاعر المبدع ، والمحقق الثبت الأستاذ حسن كامل الصيرفى ، هذا الرجل الذى عبَّرَ دنياه كنسمة هادئة ، والذى عاش حياته كلها محباً ودوداً ، بارئاً كريماً ، لم يَسعَ إلى جاه ، ولم يركُضْ خلف شهرة ، ووقف هادئاً يرقُب الناسَ وهم يتواثبون ويقفزون ، مخلصاً لفنِّه الشعرى ، باذلاً أقصى جهده فى إخراج نصوص التراث <sup>(١)</sup> . ولهذا الرجل الكريم فضلٌ على سابغ ، فى بداياتِ العلمية ، ثم فضلٌ آخرٌ على هذه الرسالة ، فقد فتح لى قلبه ومكتبته الحافلة بنوادير كتب الأدب والشعر ، أوثَّقَ منها شواهدَ أمالى ابن الشجرى . رحمه الله ورضى عنه .

أما شيخ العربية ، أبو فهر محمود محمد شاكر ، هذا الإمام الجليل : فإن له على أيادى كثيرة أعَدَّ منها ولا أُعَدُّها ، كما يقول صاحبه أبو الطَّيِّب ، وحسبُه أنه أشعر قلبى حبَّ هذا التراث والعصبيَّة له ، وتلقَّيه بما ينبغى له من الجلال والحِطة والحذر . ثم إنه قد وقف خلفى فى هذه الرسالة ، يستحثنى ويطلب عجلتى ، ويتولَّى عنى ما يؤوِّدنى ويثقل كاهلى ، بل إنه كان يفتح على اتِّصالاً هاتِفاً مع عصر كلِّ يوم <sup>(٢)</sup> ؛ يرقُب خطوى ويجبرُ نَقصى ... إلى أشياء أخرى ، لا يُحبُّ أن أذكِّرها ، ولا أحبُّ أن أخالفَ عن أمره . جزاه الله خيرَ الجزاء .

---

(١) من أعماله العظيمة فى مجال تحقيق النصوص : ديوان البحترى ، وهو غاية فى الصبر على الجمع والتوثيق . وطيف الخيال ، للشريف المرتضى . ولطائف المعارف ، للثعاللى ، ودواوين : عمرو بن قميئة ، والمتلمس الضبعى ، والمثقب العبدى ، وقد جرى فى إخراج هذه الدواوين على نهج معيَّب فى التخريج والتحقيق .

(٢) ليس هذا من التفصيل المُجَلِّ ، ولكنه تاريخٌ ينبغى أن يُسجَّلَ لهؤلاء الشيوخ العظام ، وما يبذلونه لتلاميذهم ، سخيةً نفوسهم ، طيبةً قلوبهم . ولم يكن هذا صنيعَ الشيخ معى وحدى ، بل كان هذا دأبه ودَيْدَنه مع سائر تلاميذه وعيَّبه ، ولكن أكثر الناس يحلون .

اللهم اغفر زَلَّاتِي وآمِنْ رَوْعَاتِي ، واجْبُرْنِي وعافِنِي واعْفُ عَنِّي ، وبارِكْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ، وزِدْنِي عِلْماً ، وتَقَبَّلْ مِنِّي صَالِحَ عَمَلِي ، وتَجَاوِزْ لِي عَنْ سَيِّئِهِ ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لَكَ ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

وكتب

أبو محمد

محمود محمد الطناحي

٦ شارع بشَّار بن بُرد - المنطقة السادسة - مدينة نصر - القاهرة  
في يوم : الجمعة ٢٨ من جمادى الآخرة ١٤١٢ هـ  
٣ من يناير ١٩٩٢ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الباب الأول

ابن الشجرى

حياته وعصره

هو الشريف <sup>(١)</sup> ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد بن حمزة ، ينتهى نسبه إلى الحسن <sup>(٢)</sup> بن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهما . ويعرف بابن الشجرى . وقد اختلف فى هذه النسبة ، فقال ياقوت : « نسبة إلى بيت الشجرى من قبل أمه » وقال ابن خلكان : « هذه النسبة إلى شجرة ، وهى قرية من أعمال المدينة ، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، وشجرة أيضا : اسم رجل ، وقد سمى به العرب ومن بعدها ، وقد انتسب إليه خلق كثير من العلماء وغيرهم ، ولا أدرى إلى من ينتسب الشريف المذكور منهما ، هل هو نسبة إلى القرية ، أم إلى أحد أجداده ، كان اسمه شجرة ، والله أعلم . »

(١) ترجمته فى : نزهة الألباء ص ٤٠٤ - ٤٠٦ ، وأيضاً ص ٣٩٢ ( فى أثناء ترجمة الزنجشى ) ، وخريدة القصر ( قسم العراق ) الجزء الثالث - المجلد الأول ص ٥٢ - ٥٤ ، والمنظم ١٣٠/١٠ ، ومعجم الأدياء ٢٨٢/١٩ - ٢٨٤ ، وإنباه الرواة ٣/٣٥٦ ، ٣٥٧ ، وتهذيب الأسماء واللغات ، الجزء الثانى من القسم الثانى ص ١٣٢ ( فصل « ما » من حرف الميم ) ووفيات الأعيان ٩٦/٥ - ١٠٠ ، والعبر ١١٦/٤ ، والمشتبه ص ٣٥٤ ، وتاريخ الإسلام ١١٥/١٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٩٤/٢٠ ، والبلد السامر ، ورقة ٢١٩ ، والوفاء بالوفيات ١٢٢/٢٧ - ١٢٤ ، وفوات الوفيات ٦١٠/٢ - ٦١٤ ، والترجمة فيه متترعة من وفيات الأعيان و امرأة الجنان ٢٧٥/٣ ، ٢٧٦ ، والبداية والنهاية ٢٢٣/١٢ ، والمستعد من ذيل تاريخ بغداد ص ٢٤٨ ، والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة ص ٢٧٨ ، وعملة الطالب فى أساب آل أبى طالب ص ١٨٨ ، والنجوم الزاهرة ٢٨١/٥ ، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢ ، والمزهر ٤٦٨/٢ ، وشنرات الذهب ١٣٢/٤ - ١٣٤ ، وكشف الظنون صفحات ١٦٢ ، ١٧٤ ، ٤١٣ ، ٦٩٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٧٣ ، والدرجات الرفيعة فى طبقات الشيعة ص ٥١٦ - ٥١٩ ، وتاج العروس ( شجر ) ١٣٨/١٢ ، وأعيان الشيعة ٤٨/٥١ .

(٢) وصل بعضهم النسب إلى الحسن رضى الله عنه ، ووقع بينهم اختلاف فى سلسلة النسب ، ولذلك اكتفيت بما اكتفى به أبو البركات الأنبارى ، وابن الجوزى ، والقفطى ، وابن خلكان .



ونقل الصفدى عن بعضهم أنه كانت فى دارهم شجرة ، لى فى البصرة  
غيرها ، ومثل هذا حكى السيوطى ، لكن عنده : « لى فى البلد غيرها » .  
وجاء بهامش مطبوع عمدة الطالب ، نقلا عن مخطوطته : « الشجرى  
منسوب إلى شجرة ، وهى قرية مشرفة على الوادى ، على سبعة أميال من المدينة » .  
ولد ابن الشجرى ببغداد فى شهر رمضان ، سنة خمسين وأربعمائة ، وتوفى بها  
فى شهر رمضان <sup>(١)</sup> سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة . ودفن من الغد فى داره بالكرخ ،  
وأمّ الناس فى الصلاة عليه أبو الحسن على بن الحسين الغزنوى الواعظ .  
ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن أسرة ابن الشجرى ، سوى أن والده كان  
نقيا للطالبيين بالكرخ ، ثم ذكر ابن عنبّة فى « عمدة الطالب » أن عقب ابن  
الشجرى انقرض ، وأن لأخيه بقيّة بالنيل والحلّة .

---

(١) اختلف المترجمون فى تحديد يوم الوفاة ، لكنهم أجمعوا على أنه توفى فى شهر رمضان .

## عصر ابن الشجرى

عاصر ابن الشجرى من خلفاء بنى العباس : القائم بأمر الله ( ٤٦٧ هـ ) ، والمقتدى بأمر الله ( ٤٨٧ هـ ) ، والمستظهر بالله ( ٥١٢ هـ ) ، والمسترشد بالله ( ٥٢٩ هـ ) ، والراشد بالله ( ٥٣٢ هـ ) والمقتفى لأمر الله ( ٥٥٥ هـ ) .

وقد ولد ابن الشجرى ومات ببغداد ، كما ترى ، وبغداد يومئذ تحت سلطان السلاجقة الذين دخلوها <sup>(١)</sup> عام سبعة وأربعين وأربعمائة ، بقيادة محمد بن ميكائيل ابن سلجوق المعروف بطغرل بك ، الذى عمل مع جنده على إعادة الخليفة العباسى القائم بأمر الله ، من الحديث إلى بغداد ، ورجع الخطبة باسمه ، ثم أزال ملك بنى بويه من العراق وغيره .

وقد أفاض المؤرخون فى الحديث عن التحولات السياسية والاجتماعية التى طرأت على المجتمع البغدادى فى ظل الدولة السلجوقية ، والذى يعنينا فى هذا المجال حركة الفكر والثقافة ، وأود أن أشير إلى أمر هام ، يغفل عنه كثير من الدارسين ، حين يسرفون فى تقسيم العصور إلى عصور علو وعصور انحطاط ، فالمتبع لحركة الفكر العربى فى عصوره المختلفة يروعه هذا الحشد الهائل من العلماء وطلاب المعرفة ، فلم يكد ينتصف القرن الثانى الهجرى حتى اندفع العلماء فى الجمع والتصنيف ، فعمرت حلقات الدرس بالطلاب ، وزحرت المكتبات بالتآليف فى شتى فروع الثقافة ، وقد شمل هذا النشاط العالم الإسلامى كله ، مشرقه ومغرب ، ولم يفضل عصر أو مصر سواهما إلا ما يكون من بعض الفروق الهيئية التى تفرضها طبائع الزمان والمكان ، أما حركة العقل العربى من حيث هى فلم تخمد جنونها ، ولم تسكن جذتها ، بتغير الحكام أو تبدل الأيام ، وإن أردت أن تعرف صدق ما أقول فانظر إلى ما اشتمل عليه القرنان السادس والسابع ، من كبار المفكرين والعلماء ، مع أن هذين القرنين قد شهدا أعنف هجوم تعرضت له الأمة الإسلامية : الحروب الصليبية والغزوة التترية ، وقد كان هذا الهجوم الكاسح كفيلا بالقضاء على الأمة الإسلامية ، لولا دفع الله وصيائنه ، بما أودعه فى روح العقيدة الإسلامية من عوامل النماء والبقاء والازدهار .

(١) تاريخ دولة آل سلجوق ص ٩ .

فهذا العصر السلجوقي الذى عاش فيه ابن الشجرى لم يتميز على غيره من العصور ، من حيث وفرة العلماء وكثرة التصنيف ، إلا ما كان من التوسع فى إنشاء المدارس ، فلم يُعد المسجد هو المكان الوحيد الذى يتحلّق فيه التلاميذ وطلاب المعرفة ، بل ظهر إلى جواره المدارس التى تنافس سلاطين السلاجقة ووزرائها فى بنائها ، ويبرز من بين رجالات هذا العصر وزير كبير ، هو نظام الملك الحسن بن على بن إسحاق الطوسي ، المولود فى سنة ثمان وأربعمائة ، والمقتول بيد الباطنية سنة خمس وثمانين وأربعمائة . وهذا الرجل كان من جِلّة الوزراء . « وكانت مجالسه معمورة بالعلماء ، مأهولة بالأئمة والزهاد ، لم يتفق لغيره ما اتفق له من ازدحام العلماء عليه ، وتردادهم إلى بابه ، وثنائهم على عدله ، وتصنيفهم الكتب باسمه <sup>(١)</sup> » .

وقد بنى نظام الملك أشهر مدرسة فى تاريخ المدارس الإسلامية ، وهى المدرسة النظامية ببغداد ، سنة ٤٥٧ ، ثم بنى مدارس أخرى فى عواصم كثيرة ، فيقال : إن له فى كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة . وقد أقام نظام الملك هذه المدارس على أسس مذهب السنة ، ليحارب المذاهب الأخرى كالشيعة والباطنية ، ثم وقف عليها ضياعا وحمامات ودكاكين للإتفاق عليها ، ويقال : إن نظام الملك هو أول من قنّن المعاليم للطلبة <sup>(٢)</sup> .

ثم تنافس وزراء السلاجقة بعد ذلك فى تأسيس المدارس وجلب العلماء إليها . وقد شهد هذا العصر كوكبة من أفذاذ الفقهاء والعلماء فى مختلف فروع الفكر الإسلامى ، أذكر منهم إمام الحرمين الجوينى وأبا إسحاق الشيرازى والقشيرى وأبا حامد الغزالي وأبا الوفاء بن عقيل والدامغانى والزوزنى وعبد القاهر الجرجاني والخطيب البغدادي وأبا سعد السمعاني والميداني والتبريزي والزمخشري والجواليقي وابن الخشاب وأبا البركات الأنباري .

وقد كان لابن الشجرى خصوصية ببعض هؤلاء الأعلام : فقد تلمذ للتبريزي ، وأخذ عنه اللغة والأدب ، ثم كان شيخا لابن الخشاب وأبى البركات

(١) طبقات الشافعية ٣١٢/٤ .

(٢) المصدر السابق .

الأنباري ، وحكى ابن خلكان في ترجمة ابن الشجري ، قال : « وذكره الحافظ أبو سعد السمعاني في كتاب الذيل <sup>(١)</sup> ، وقال : اجتمعنا في دار الوزير أبي القاسم علي بن طراد الزينبي وقت قراءتي عليه الحديث ، وعلقت عنه شيئا من الشعر في المدرسة ، ثم مضيت إليه وقرأت عليه جزءا من أمالي أبي العباس ثعلب النحوي . أما الإمام الزمخشري ، فقد ذكر أبو البركات الأنباري في ترجمته <sup>(٢)</sup> ، قال : « وقدم إلى بغداد للحج ، فجاءه شيخنا الشريف ابن الشجري ، مهثأ له بقلومه ، فلما جالسه أنشده الشريف ، فقال :

كانت مسألة الركبان تخبرني      عن أحمد بن دؤادٍ أطيب الخبر <sup>(٣)</sup>  
حتى التقينا فلا والله ما سمعت      أذني بأحسن مما قد رأى بصرى  
وأنشده أيضا :

وأستكثر الأخبار قبل لقائه      فلما التقينا صغر الخبر <sup>(٤)</sup>

وأثنى عليه ، ولم ينطق الزمخشري حتى فرغ الشريف من كلامه ، فلما فرغ ، شكر الشريف وعظمه وتصاغر له ، وقال : إن زيد الخيل دخل على رسول الله ﷺ ، فحين بصُر بالنبى ﷺ رفع صوته بالشهادة ، فقال له الرسول ﷺ : « يا زيد الخيل ، كل رجل وُصِف لى وجدته دون الصفة ، إلا أنت ، فإنك فوق ما وُصِفَت » ، وكذلك أنت ياأيها الشريف <sup>(٥)</sup> ، ودعا له وأثنى عليه . قال : فتعجب الحاضرون من كلامهما ، لأن الخبر كان أليق بالشريف ، والشعر أليق بالزمخشري .

(١) يريد الذيل على تاريخ بغداد للخطيب البغدادي .

(٢) نزهة الألباء ، الموضع المذكور من قبل .

(٣) البيتان ينسبان لابن هاني الأندلس ، يقولهما في جعفر بن فلاح . راجع وفيات الأعيان ٣٦٢/١ ، ٩٧/٥ ، وأنشدهما من غير نسبة ابن الشجري في حماسته ص ٤٠٦ ، والرواية عنده وعد ابن خلكان : « عن جعفر بن فلاح أطيب الخبر » .

ورواه شارح شواهد الكشاف ٣٤١/٤ : « عن أحمد بن سعيد » . وذكر القصة .

(٤) للمتنبي في ديوانه ١٥٥/٢ .

(٥) في نزهة الألباء : « وكذلك الشريف » وأثبت ما في شرح شواهد الكشاف . وفي رواية ياقوت

في معجم الأدباء ١٢٩/١٩ : « وكذلك سيدنا الشريف » .

### شيوخه

تلمذ ابن الشجري لمشيخة جليلة من علماء عصره ، وأنا ذاكرهم بترتيب وفياتهم :

١ - الشريف أبو المعمر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوى . كان عالما بالشعر والأدب ، وإليه انتهت معرفة نسب الطالبين في وقته . توفي سنة ٤٧٨ هـ (١) .

٢ - أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي القيرواني . صاحب المصنفات في العربية والتفسير . توفي سنة ٤٧٩ هـ (٢) .

٣ - أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي . من كبار الحفاظ ، يقال : كان عنده ألف جزء بخط الدارقطني . توفي سنة ٥٠٠ هـ ، وقد روى ابن الشجري عنه كتاب « المغازي » لسعيد بن يحيى الأموي ، كما ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣) .

٤ - أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي . من أئمة النحو واللغة والأدب والعروض توفي سنة ٥٠٢ هـ ، وسأخصه بكلمة في حديثي عن مصادر ابن الشجري . وقد ذكر صاحب كتاب (٤) « نصره الإغريض » شيئا من مرويات ابن الشجري عن شيخه التبريزي ، قال : « وروى لي الغزنوي عن هبة الله المعروف بابن الشجري ، قال : حدثني أبو زكريا التبريزي ، قال : كنت أسأل المعري عن شعر أقرؤه عليه ، فيقول لي : هذا نظم جيد ، فإذا مرّ به بيت جيد ، قال : يا أبا زكريا هذا هو الشعر » .

٥ - أبو علي محمد بن سعيد بن نيهان الكرخي الكاتب ، مسند العراق ، وهو صاحب شعر وأدب ، وكان فيه تشيع . توفي سنة ٥١١ هـ (٥) .

(١) نزهة الألباء ص ٣٧٠ .

(٢) المعر ٢٩٥/٣ .

(٣) الموضوع المذكور في صلب الترجمة .

(٤) نصره الإغريض ص ١١ .

(٥) المعر ٢٥/٤ .



٦ - أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي الزيدى الكوفي . من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث . توفي سنة ٥٣٩ هـ . قال القفطى فى ترجمته (١) : « وسافر إلى الشام وأقام بدمشق مدة ، ثم بحلب مدة ، وقرأ بها « الإيضاح » لأبى على الفارسى ، فى سنة خمس وخمسين وأربعمائة ، على رجل يقال له : أبو القاسم زيد ابن على الفارسى ، عن خاله أبى على الفارسى ، وروى هذا الشريف الكتاب - أعنى الإيضاح - بهذا الطريق بالكوفة ، المدة الطويلة ، وأخذ عنه بهذا السبيل الجهم الغفير من علماء الرواة والنحاة » .

٧ - أبو الفرج سعيد بن على السلالى الكوفي . ذكر تلمذة ابن الشجرى له : ياقوت والصفدى والسيوطى ، ولم أقف له على ترجمة ، وقد ذكره ابن الشجرى فى المجلس السادس والستين من الأمالى ، ونقل من خطه فائدة عن أبى العلاء المعرى .

هؤلاء هم شيوخ ابن الشجرى الذين ذكرهم مترجموه ، ولم يصرح ابن الشجرى فى « أماليه » بأبى منهم ، إلا بأبى الفرج السلالى وأبى المعمر بن طباطبا ، والتبزي ، أما ابن طباطبا ، فقد كان يفتخر به ، وقد ذكره مرة واحدة فى الأمالى ، فى إنشاد شعر لحاجب بن زرارة (٢) ، وأما التبزي فقد صرح بالنقل عنه فى غير موضع من الأمالى ، ثم تعقبه فى بعض شروحه على شعر المتنبي ، ويأتى هذا - إن شاء الله - فى الحديث عن مصادر ابن الشجرى .

وقد أنشد ابن الشجرى عن الطغرائى شيئاً من شعره (٣) . والطغرائى هو إسماعيل بن على ، وهو صاحب « لامية العجم » الشهيرة . توفي سنة ٥١٣ هـ . هذا وقد ذكر محققا كتاب « الجمان فى تشبيهات القرآن » لابن ناquia البغدادى ، ذكراً أن ابن الشجرى (٤) قد تلمذ لابن ناquia ، وأنه أثنى على مصنفاته ،

(١) إنباه الرواة ٣٢٤/٢ ، وانظر تلمذة ابن الشجرى له فى البنية ٢١٥/٢ .

(٢) الأمالى - المجلس السابع عشر . وانظر معجم الأدباء ٣٣/٢٠ .

(٣) وفيات الأعيان - الموضع المذكور فى صدر الترجمة .

(٤) مقدمة تحقيق « الجمان » للدكتورين عدنان زرزور ، ومحمد رضوان الداية . الكويت ١٩٦٨ م .

وأنه سمع منه كتابه « الجمال » ثم نقلا عن ابن الشجرى قوله فى وصف ابن ناquia :  
« شاعر مطبوع » ، ثم قوله فى وصف الكتاب : « سمعته منه ولم يسبق إلى مثله » .  
ولست أعرف من أين جاء المحققان بهذا الكلام ، فقد تتبعت ترجمة ابن  
الشجرى ثم ترجمة ابن ناquia ، فلم أجد أحدا ذكر علاقة بين الرجلين ، ثم رأيت  
الدكتور مصطفى الصاوى الجوينى قد نبّه على هذا الوهم ، وذكر أن قائل هذا الكلام  
فى وصف ابن ناquia ، وفى وصف كتابه هو أبو نصر هبة الله بن على بن المجلى (١) .

---

(١) راجع مقدمة الدكتور الجوينى لتحقيق كتاب « الجمال » ، الطبعة المصرية . منشأة المعارف  
بالأسكندرية ١٩٧٤ م .

## تلاميذه

جلس ابن الشجرى للناس جلوساً عاماً ، حين أُملى « الأمالى » ، وقد أقرأ أيضاً كتابه « الانتصار » الذى ردَّ به على انتقادات ابن الخشاب ، ثم كانت له حلقة بجامع المنصور ، يوم الجمعة ، يقرئ الناس فيها الأدب والنحو ، فكثرت تلاميذه والآخرون عنه ، على أن كتب التراجم قد أفردت بعض هؤلاء التلاميذ بالذكر ، فى ترجمة ابن الشجرى ، ثم فى تراجم هؤلاء التلاميذ أنفسهم ، وأنا ذاكرهم - كما صنعت فى ذكر شيوخه - بحسب وفياتهم :

١ - أبو منصور محمد بن إبراهيم بن زبرج العتائى . له معرفة بالنحو واللغة وفنون الأدب . توفى سنة ٥٥٦ هـ (١) .

٢ - أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعانى . الحافظ الكبير ، صاحب كتاب « الأنساب » وغيره ، توفى سنة ٥٦٢ هـ ، وقد قرأ على ابن الشجرى جزءاً من « أمالى ثعلب » كما سبق .

٣ - أبو الغنائم حبش بن محمد بن شعيب الواسطى الضرير ، النحوى المقرئ ، توفى سنة ٥٦٥ هـ (٢) وقد ذكره ابن الشجرى فى المجلس الحادى والثلاثين من « الأمالى » مجيباً له عن بعض مسائل من الإعراب ، وقد رأيت سماعاً لحبشى هذا على ابن الشجرى ، بآخر نسخة الرباط من « الأمالى » وتاريخ هذا السماع سنة ٥٣٩ هـ .

٤ - أبو محمد عبد الله بن أحمد ، المعروف بابن الخشاب النحوى البغدادى ، من كبار النحاة المعاصرين لابن الشجرى ، وهو صاحب كتاب « المرتجل فى شرح الجمل » لعبد القاهر الجرجانى . أخذ عن ابن الشجرى ، ثم أورد عليه بعض الانتقادات ، يأتى ذكرها فى حديثى عن « الأمالى » . توفى سنة ٥٦٧ هـ .

(١) معجم الأدباء ٢٥١/١٨ ، وفیات الأعيان ٢٢/٤ ، بغية الوعاة ١٧٣/١ .

(٢) معجم الأدباء ٢١٤/٧ ، إنباه الرواة ٣٣٧/١ ، نكت الهميان ص ١٣٣ .

- ٥ - أبو الحسن علي بن أحمد بن بكري - ويقال : علي بن عمر بن أحمد ابن عبد الباقي بن بكري . خازن كتب المدرسة النظامية . توفى سنة ٥٧٥ هـ (١) .
- ٦ - أبو الحسن علي بن عبد الرحيم بن الحسن السلمي الرقي البغدادي المعروف بابن العصار . من علماء النحو واللغة . توفى سنة ٥٧٦ هـ (٢) .
- ٧ - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري . صاحب « الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » . ومن كبار علماء العربية في القرن السادس ، ومن أنه تلاميذ ابن الشجري ، توفى سنة ٥٧٧ هـ ، وقد أفردته بكلمة في حديثي عن أثر ابن الشجري في الدراسات النحوية .
- ٨ - أبو الفرج محمد بن أحمد بن حمزة بن جيا . الشاعر الأديب . توفى سنة ٥٧٩ هـ (٣) .
- ٩ - أبو العباس الخضر بن ثروان بن أحمد الثعلبي الضريير . توفى سنة ٥٨٠ هـ (٤) .
- ١٠ - أبو محمد الحسن بن علي بن بركة النحوي المقرئ الفرضي ، المعروف بابن عبيدة - بفتح العين - توفى سنة ٥٨٢ هـ (٥) .
- ١١ - أبو الفرج محمد بن الحسين بن علي الجفني النحوي اللغوي ، المعروف بابن الدباغ . توفى سنة ٥٨٤ هـ (٦) .

---

(١) بغية الوعاة ١٤٢/٢ .  
 (٢) معجم الأدباء ١٠/١٤ ، إنباه الرواة ٣٣٧/١ ، وفيات الأعيان ٢٥/٣ .  
 (٣) معجم الأدباء ٢٧٠/١٧ ، المحملون من الشعراء ص ٤٧ ، بغية الوعاة ٢٣/١ .  
 (٤) معجم الأدباء ٥٩/١١ ، إنباه الرواة ٣٥٦/١ ، نكت الهميان ص ١٤٩ ، طبقات الشافعية ٨٢/٧ .  
 (٥) معجم الأدباء ٤٠/٩ ، إنباه الرواة ٣١٦/١ ، طبقات القراء ٢٢٤/١ .  
 (٦) إنباه الرواة ١١٣/٣ ، المحملون من الشعراء ص ٣٤٢ ، الوافي بالوفيات ٥/٣ .

١٢ - أبو الحسن علي بن المبارك بن علي القُمي ، المعروف بابن الزاهدة النحوي . توفي سنة ٥٩٤ هـ (١) .

١٣ - أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي . من كبار الحفاظ ، توفي سنة ٦٠٧ هـ ، وقد روى « الأمل » عن ابن الشجري ، وأقرأها بدمشق ، وترجمت له في صدر المجلس الأول من « الأمل » .

١٤ - أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندي ، الإمام النحوي اللغوي المقرئ المحدث الحفاظ . توفي سنة ٦١٣ هـ . قال ابن الجزري (٢) في ترجمته : « وتلقن القرآن على سبط الخياط وله نحو من سبع سنين ، وهذا عجيب ، وأعجب من ذلك أنه قرأ القراءات العشر وهو ابن عشر ، وهذا لا يُعرف لأحد قبله ، وأعجب من ذلك طول عمره وانفراده في الدنيا بعلو الإسناد في القراءات والحديث ، فعاش بعد أن أقرأ القراءات ثلاثاً وثمانين سنة ، وهذا ما نعلمه وقع في الإسلام » .

وقد قرأ الكندي على ابن الشجري « الإيضاح » لأبي علي الفارسي ، و « اللمع » لابن جني ، وقد وجدت له تعليقات على مخطوطة « الأمل » نقلتها في حواشي التحقيق .

هذا وقد ذكر الذهبي في « سير أعلام النبلاء » تلاميذ آخرين لابن الشجري ، لم أر فائدة من التطويل بذكرهم ، ولأنهم لم يشتهروا شهرة من ذكرتهم .

---

(١) معجم الأدباء ١٠٨/١٤ ، إنباه الرواة ٣١٨/٢ .

(٢) طبقات القراء ٢٩٧/١ ، وانظر إنباه الرواة ١٠/٢ .

## علمه وخلقه

استفاضت كتب التراجم بالثناء على ابن الشجرى ، ووصفه بالجلالة وغزارة العلم ، فيصفه تلميذه أبو البركات الأنبارى بأنه « كان فريد عصره ووحيد دهره في علم النحو ، وكان تلم المعرفة باللغة ، وكان فصيحاً حلو الكلام حسن البيان والإفهام » . ثم قال في آخر الترجمة : « وكان الشريف ابن الشجرى أنحى من رأينا من علماء العربية ، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم » .

وقال ياقوت عنه : « كان أوحده زمانه وفرد أوانه في علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها ، متضلعا من الأدب ، كامل الفضل ... وأقرأ النحو سبعين سنة » .

ويقول ابن النجار - فيما حكى عنه الذهبى في سير أعلام النبلاء - : « ابن الشجرى شيخ وقته في معرفة النحو ، درس الأدب طول عمره ، وكثر تلامذته وطال عمره » .

وقال الذهبى في « تاريخ الإسلام » : « أحد الأئمة الأعلام في علم اللسان ... وطال عمره ، وانتهى إليه علم النحو ، ومتّع بجواسه وجوارحه » .

وبمثل هذه الأقوال قال كل من ترجم لابن الشجرى ، ثم امتدحوا « أماليه » بما أنا ذاكره في موضعه إن شاء الله . وقد تجلّى علم ابن الشجرى في هذه المعارف التى ملأ بها كتابه « الأمالى » ، والتى تدل على تبحره وعلوّ مقامه ، ويأتى الكلام على ذلك كلّ مبسوطاً في الباب الثانى من هذه الدراسة .

وكأثنى المترجمون على علمه أثنوا على خلقه ، فيقول أبو البركات الأنبارى : « وكان وقوراً في مجلسه ، ذا سمّت حسن ، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس ، ولقد اختصم إليه يوماً رجلان من العلويين ، فجعل أحدهما يشكو ويقول عن الآخر : إنه قال فى كذا وكذا ، فقال له الشريف : يا بنى احتمل ، فإن الاحتمال قبر المعاييب » .

قال الأنبارى : « وهذه كلمة حسنة نافعة ، فإن كثيراً من الناس تكون لهم

عيوب ، فيُغضون عن عيوب الناس ، ويسكتون عنها ، فتذهب عيوب لهم كانت فيهم ، وكثير من الناس يتعرضون لعيوب الناس ، فتصير لهم عيوب لم تكن فيهم .  
ويقول عنه ابن النجار : « وكان حسن الخلق رفيقا » .

ولن يغضُّ من هذا الوصف الكريم الذى وُصف به ابن الشجرى ما تراه فى « الأمالى » من هجومه الحادّ وتجريحه العنيف لمن خالفهم أو خالفوه ، صنيعة مع مكى بن أبى طالب ، ثم مع تلميذه ابن الخشاب ، ومعاصره أبى نزار الحسن بن صافى ، المعروف بملك النحلة <sup>(١)</sup> ، وقد استعمل ابن الشجرى فى هجومه هذا ألفاظاً كان الأولى به الإمساك عنها ، ولكنها غضبة العالم حين يرى حداً من حدود العلم قد انتهك .

---

(١) حديث مكى تراه فيما يأتى عن مصادر ابن الشجرى ، وابن الخشاب فى الكلام على انتقادات « الأمالى » وملك النحلة فى المجلس الثامن والخمسين من الأمالى .

## مذهبه

ابن الشجرى من ذرية جعفر بن الحسين بن الحسن بن على بن أبى طالب ،  
رضى الله عنهم ، فهو حسنى علوى ، وقد علّمه مؤرخو <sup>(١)</sup> الشيعة من مشايخ الإمامية  
وأكابر علمائهم . وقد تولى ابن الشجرى نقابة الطالبين بالكرخ نيابة عن والده <sup>(٢)</sup>  
الطاهر ، وهو منصب دينى رفيع ، يكون لمن يتولاه رعاية شؤون أتباعه وتفقد  
أحوالهم ، وتقسيم الأموال عليهم ، وإليه معرفة أنسابهم وحفظها .

ومع انتفاء ابن الشجرى للعلوية ، وكونه من أكابر علماء الإمامية ، لم يؤثر عنه  
أنه ألّف أو كتب شيئاً عن عقيدة القوم وأصول مذهبهم ، بل دارت تصانيفه في فلك  
النحو واللغة والأدب ، ولم يظهر في شيء من تصانيفه - وبخاصة الأمالى وهى أعظم  
تصانيفه - شيء من عقائد الشيعة أو أصول الإمامية ، إلا ما كان من حكاية أقوال  
سيدنا على بن أبى طالب <sup>(٣)</sup> رضى الله عنه ، وكلامه كرم الله وجهه في الذروة من  
الفصاحة والبلاغة ، إذ كان مشتملاً على كريم الألفاظ وشریف المعاني ، والاستشهاد  
بكلام الإمام على ، ليس وفقاً على الشيعة ، فأنت تراه في كتبهم وكتب مخالفهم ،  
من علماء اللغة والأدب والبلاغة .

على أن استشهاد ابن الشجرى بكلام الإمام لم يأت مفتعلاً متكلفاً ، بل جاء  
في حاقّ موضعه من الاستشهاد على مسائل النحو واللغة ، ثم إن ابن الشجرى قد  
استشهد أيضاً بكلام سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، على خروج النداء إلى  
الاستغاثة <sup>(٤)</sup> ، ثم ترضى عليه ، وعلى سيدنا أبى بكر الصديق ، وسيدنا عثمان بن  
عفان ، رضى الله عنهم أجمعين <sup>(٥)</sup> .

(١) راجع الدرجات الرفيعة ، وأعيان الشيعة ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٢) جاء في بعض مصادر ترجمة ابن الشجرى : « نيابة عن ولد الطاهر » وفي بعضها : « نيابة عن  
الطاهر » وقد صحح العلامة الشيخ محمد بهجة الأثرى أن الصواب : « والده الطاهر » كما في وفيات الأعيان وغيره .

راجع الموضع المذكور من الخريدة في صدر الترجمة .

(٣) راجع الأمالى - المجلس الخامس والثلاثين ، والثاني والستين ( في موضعين ) .

(٤) المجلس الخامس والثلاثون من الأمالى .

(٥) المجلس السادس والعشرون .



وليس من التشيع أيضا استشهادُ بشعر الشريف الرضى <sup>(١)</sup> ، وشرحه المستفيض لقصيدة من قصائده الجياد ، فالشريف الرضى من فحول شعراء العربية ، وتأمل شعره وشرحه حقَّ على كل ذى بيان .

ثم ليس من التشيع الخالص أخيرا ما حكاه ابن الشجرى من قول الإمام الحسن البصرى ، فى وصف سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، قال <sup>(٢)</sup> : « وقال رجل للحسن البصرى : يا أبا سعيد إن العامة تزعم أنك تُبغض عليا ، فأكَبَّ يبيكى طويلا ، ثم رفع رأسه ، وقال : والله لقد فارقكم بالأمس رجل كان سهما من مرامى الله على أعدائه ، ربَّانِي هذه الأمة ، ذو شرفها وفضلها ، وذو قرابة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريبة ، لم يكن بالثَّومة عن حق الله ، ولا بالغافل عن أمر الله ، ولا بالسَّروقة من مال الله ، أعطى القرآن عزائمهُ فى ماله وعليه ، فأشرف منها على رياض مؤنقة وأعلام بيَّنة ، ذلك على بن أبى طالب يالكعُ » .

فلو لم يكن فى هذا الكلام إلا ما تراه من حلاوة اللفظ وكِمال المعنى ، لكان ذلك من أقوى الأسباب إلى نشو وإذاعته .

---

(١) انظر ما يأتى عن الاستشهاد عند ابن الشجرى .

(٢) المجلس السابع والخمسون ، وساقه ابن الشجرى شاهدا على استعمال « يالكع » فى النداء .

## هل كان ابن الشجرى معتزلياً ؟

العلاقة وثيقة بين التشيع والاعتزال ، فقد ذكر كثير من الباحثين قديماً وحديثاً أن الشيعة وافقوا المعتزلة في كثير من أصولهم ، وذكروا أيضاً أن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - وهو رأس الشيعة الزيدية - قد تلمذ في الأصول لواصل بن عطاء ، رأس المعتزلة ، واقتبس منه علم الاعتزال .

ولم يذكر أحد من مترجمي ابن الشجرى أنه معتزلي ، لكنك تجد في « الأمالي » شيئاً من مصطلحات المعتزلة وأفكارهم ، فمن ذلك استعمال ابن الشجرى تعبير « المنزلة بين المنزلتين » ، وهو من مبادئ المعتزلة الخمسة المشهورة ، قال في رده على معاصره ملك النحاة <sup>(١)</sup> : « وقد كان شافهني هذا المتعدي طوره بهذا الهراء الذي ابتدعه ، والهذاء الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إن ضمة المنادى لها منزلة بين منزلتين ، فقال منكراً لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يُحسّ بأن هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية ، كهزمة بين يين ، التي هي بين الهزمة والألف ، أو الهزمة والياء ، أو الهزمة والواو ، وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصاد المشربة صوت الزاي ، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف » .

على أن استعمال ابن الشجرى لذلك المصطلح المعتزلي في هذا السياق يؤذن بأنه استعمال لغوي ، بمعنى التوسط ، ليس غير .

وأصرح من ذلك ما ذكره ابن الشجرى في تأويل قوله تعالى : ﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ﴾ ، قال <sup>(٢)</sup> : « ومعنى أغفلنا قلبه : وجدناه غافلاً ، كقولك : لقيت فلاناً فأحمدته ، أي وجدته محموداً » .

---

(١) الأمالي - المجلس الثامن والخمسون . وانظر هذا المصطلح المعتزلي أيضاً في المجلس العاشر .

(٢) الأمالي - المجلس الثاني والعشرون .

وقد وجدت بهامش أصل الأملى حاشية ، تعليقا على هذا الذى ذكره ابن الشجرى ، قال كاتب الحاشية : « قال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن هشام ، أبقاء الله سبحانه : هذه المقالة - أعنى كون « أغفلنا » بمعنى وجدناه غافلا ، تقدمه إليها ابن جنى ، نص عليها فى « المحتسب » وغيره ، وحامله عليها الاعتزال » . وابن هشام يشير إلى قاعدة المعتزلة المعروفة ، أن الله لا يخلق فعل الضلال والمعصية ، وإنما ذلك من فعل العبد .

## شعره

نظم ابن الشجري الشعر ، كما ينظم العلماء ، فجاء خالياً من النَّفس الشعرى  
الذى يسرى فى قصيد الشعراء ، وقد نبّه على هذا الأقدمون ، فيقول العماد  
الأصفهاني (١) : « فضله أعلى من شعره » ، وقال فى موضع آخر (٢) : « وكان له  
شعرٌ مُقارب » .

ويقول الأدفوى (٣) : « وله نظم غير طائل »

وقد حكم عليه معاصروه أبو محمد الحسن بن أحمد بن حَكِينَا (٤) ، الشاعر ،  
فكتب إليه :

ياسيدى والذى يُعينك من نظم قريض يصدا به الفِكْرُ  
ما فيك من جدك النبىّ سوى أنك ما ينبغي لك الشعرُ

ومن شعر ابن الشجري الذى أورده مترجموه ، قوله :

لا تمزحَنَّ فإن مزحت فلا يكن مزحاً تضاف به إلى سوء الأدب  
واحذر ممآزحةً تعود عداوةً إن المَزَاحَ على مقدمة الغضب

وقوله ، وقد استجاده الأدفوى :

هل الوجدُ خافٍ والدموعُ شهودُ وهل مكذبٌ قولُ الوشاةِ جحودُ  
وحتى متى تُفنى شئونك بالبكا وقد حَدَّ حَدًّا للبكاءِ لبيدُ (٥)  
وإني وإن لانت قناتي لضعفها لنو مرةً فى النائبات شديداً

(١) الخريدة ، الموضع المذكور فى صدر الترجمة .

(٢) الخريدة ، قسم العراق - الجزء الثانى ص ٢٣٥ ، فى أثناء ترجمة ابن حَكِينَا .

(٣) البدر السافر ، الموضع المذكور فى صدر الترجمة .

(٤) بكسر الحاء المهملة ، وكسر الكاف أيضاً مُشَدَّدة ، ويتصحَّف فى بعض الكتب بالجيم ( حَكِينَا )  
نبّه عليه العلامة الزركلى ، رحمه الله ، فى الأعلام ١٩٥/٢ ، عن تاج العروس ( حكن ) .

(٥) يريد قول لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن ييك حولا كاملا فقد اعتلر

وقوله :

وتجنّب الظلم الذى هلكت به أممٌ تودّ لو أنّها لم تظلم  
إياك والدنيا الدنيّة إنّها دارٌ إذا سالتها لم تسلم  
وهذا شعرٌ كما ترى .

ثم ذكروا له قصيدة طويلة في مدح الوزير نظام الدين أبى نصر المظفر بن على  
ابن محمد بن جهير ، أولها :

هذى البسديرة والغدير الطافحُ فاحفظ فؤادك إننى لك ناصحُ<sup>(١)</sup>  
ثم أورد له محققا<sup>(٢)</sup> الحماسة قصيدة غزلية ، أولها :

ليلة الرمل جددت لى وصالا

ولم يذكر المحققان مرجعا لهذه القصيدة ، ولم أجدها فيما بين يديّ من تراجم  
ابن الشجرى . وقد أورد بهاء الدين العاملى<sup>(٣)</sup> قصيدة رثاء ، مطلعها :  
كلُّ حىٍّ إلى الفناء يؤولُ فتزوّدُ إن المُقامَ قليلُ  
ونسبها إلى أبى السعادات الحسينى النحوى ، فهل هو ابن الشجرى ؟ فإن  
كان العاملى يعنى ابن الشجرى فيكون الصواب « الحَسَنَى » بغير ياء .  
هذا وقد ذكر الأستاذ الزركلى<sup>(٤)</sup> أن لابن الشجرى ديوانَ شعرٍ مطبوعا ،  
وهذا ما لم أعرفه ، ولا ذكره أحد من مترجمى ابن الشجرى .

(١) انظر تمامها في وفيات الأعيان ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٢) مقدمة تحقيق الحماسة ( ز ) .

(٣) الكشف ١٤٠/١ .

(٤) الأعلام ٦٢/٩ .

## مصنفاته

طال عمر ابن الشجري ، وتوفى عن اثنين وتسعين عاما ، ومع ذلك لم تكثر تصانيفه ، لاشتغاله بالتدريس والإقراء منذ صباه ، فقد ذكر ياقوت أنه أقرأ النحو سبعين سنة ، وقد دارت تأليفه في فلك النحو واللغة والأدب ، وهذا بيانها :

١ - الأمالي : وهو أكثر مصنفاته شهرةً وذيوعاً ، وهذه الدراسة معقودة لها .

٢ - الانتصار : وهو رده على انتقادات ابن الخشاب <sup>(١)</sup> على الأمالي . قال القفطي : « وهو كتاب على صغر جرمه في غاية الإفادة ، وملكته والحمد لله بخطه رحمه الله ، وقد قرأه عليه الناس » . وهذا الانتصار من الكتب المفقودة .

٣ - الحماسة : وهي مجموعة قصائد <sup>(٢)</sup> ومقطوعات وأبيات ، اختارها ابن الشجري على غرار ما في الحماسات الأخرى ، ولاسيما حماسة أبي تمام ، لشعراء الجاهلية وصدر الإسلام والعصرين الأموي والعباسي . وقد أثنى العلماء على كتاب الحماسة ، فيقول ابن خلكان عنه : « ضاهى به حماسة أبي تمام الطائي ، وهو كتاب غريب مليح أحسن فيه » .

وقد نقل العلامة البغدادي في موسوعته « الخزائن » عن حماسة ابن الشجري ، وامتدحها ، قال في شرح قول مضر بن ربيعة :

وليل يقول الناس من ظلماته      سواءً صحيحات العيون وعورها  
كأن لنا منه بيوتاً حصينة      مسوحاً أعاليها وساجاً كسورها

« <sup>(٣)</sup> قال غلام ثعلب في كتاب اليوم والليلة : يقال : إن أشعر ما قيل في الظلمة قول مضر ... وكذلك قال الشريف ضياء الدين هبة الله بن علي بن محمد ابن حمزة الحسني ، في حماسته التي صنفها كحماسة أبي تمام ، وزاد عليه أبواباً كثيرة ، وأورد فيها أشعاراً جيدة ، وقد أجاد في الاختيار والنقد عندما أورد هذا الشعر فيها » .

(١) انظر ما يأتي عن انتقادات الأمالي .

(٢) راجع مقدمة تحقيق الحماسة ، الطبعة الدمشقية .

(٣) حزانة الأدب ١٩/٥ .

وقد طبع كتاب الحماسة طبعة حجرية في مصر سنة ١٣٠٦ هـ ، ثم طبع بمصر أيضا سنة ١٣٢٦ هـ ، وفي حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٤٥ هـ بتصحيح المستشرق الألماني كرنكو ، وآخر طبعاته الطبعة التي أصدرتها وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٧٠ م ، وهي طبعة جيدة ، قام على تحقيقها عبد المعين الملوحي وأسماء الجمصي .

ديوان مختارات الشعراء = مختارات أشعار العرب .

٤ - الردّ على أبي الكرم بن الدبّاس <sup>(١)</sup> في كتابه الذي سماه « المعلم » وهذا الكتاب لم يذكره أحد ممن ترجموا لابن الشجري ، أو كتبوا عنه ، قديما وحديثا ، وقد ذكره هو في المجلس الثاني والثلاثين من « الأمل » . وهذا « الردّ » من الكتب المفقودة ، وهو الكتاب الوحيد من بين مصنفات ابن الشجري الذي أشار إليه في « الأمل » .

٥ - شرح التصريف الملوكي ، لابن جنى ، وهو والذي بعده من الكتب المفقودة .

٦ - شرح اللمع ، لابن جنى أيضا .

٧ - ما اتفق لفظه واختلف معناه ، ومنه نسخة خطية ببرلين <sup>(٢)</sup> ، برقم ( ٣١٤٢ ) باسم : معجم للمشارك اللفظي .

وقد وجدت في دفاتري القديمة اسم كتاب مخطوط لابن الشجري ، بعنوان « كتاب في اللغة » محفوظ بمكتبة إسماعيل صائب بأنقرة <sup>(٣)</sup> ، ويحمل هذا المخطوط رقم ( ٢٤٥٩ ) فلعله هو كتاب « ما اتفق لفظه واختلف معناه » .

---

(١) هو المبارك بن الفاخر بن محمد النحوي البغدادي . توفي سنة ٥٠٠ هـ ، ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٨٢ ، إنباه الرواة ٢٥٦/٣ ، وغير ذلك مما تراه في حواشي الإنباه .

(٢) تاريخ الأدب العربي ١٦٥/٥ .

(٣) رأيت هذا المخطوط في أثناء زيارتي لتركيا في شتاء عام ١٩٧٠ م ، ولم أعن بتأمل أبوابه ومنهجه ، إذ لم أكن وقتئذ معنيا بابن الشجري .

٨ - مختارات أشعار العرب ، ويسمى ديوان مختارات الشعراء ، ويعرف عند المحققين باسم مختارات ابن الشجرى . وقد طبع هذا الكتاب بمصر سنة ١٣٠٦ هـ طبعة حجرية ، ثم فى سنة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م بمصر أيضا ، بإشراف محمود حسن زناقى ، ثم أعاد نشره على محمد البجاوى بالقاهرة سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

ومن هذا الكتاب نسخة بخط ابن الشجرى نفسه <sup>(١)</sup> ، وخطه نسخى نفيس ، يجرى على نمط خطوط القرن السادس الجيدة المضبوطة .  
٩ - شرح لامية العرب ، للشنفرى .

وهذا الشرح لم يذكره أحد من الذين ترجموا لابن الشجرى ، قديماً وحديثاً . وقد ذكره العلامة البغدادى ، فى حديثه عن اللامية ، لكنه ذكر أنه لم يره <sup>(٢)</sup> . وقد وقفت على نقل عنه ، فى كتاب « الإكسير فى علم التفسير » لنجم الدين الطوفى الحنبلى ، المتوفى سنة ( ٧١٦ ) ، قال : « وابن الشجرى من أعيان أهل الأدب ، حكى عن شرحه لامية العرب ، أنه قال فيه فى قوله :  
« وأستفّ ترب الأرض » إن أصله أستفعل . وقد عيب [ عليه ] لأنه وهم قبيح ... ووزن أستف : أفعل . والسّين أصل <sup>(٣)</sup> » .

\* \* \*

وهناك ملاحظة عامة على كتب ابن الشجرى المطبوعة : الأمالى والحماسة والمختارات ، وهى أنها كلها خلت من مقدمة ، كالتى نراها فى أول المصنفات ، تبين عن منهج المؤلف ، والدافع له إلى تأليف كتابه . وقد يدل هذا على أن ابن الشجرى كان يلى مصنفاته إملاءً .

\* \* \*

---

(١) انظر نموذجاً منه فى الأعلام ٣٢/٩ - الصفحة المقابلة .

(٢) الخزائن ٣/٣٤١ .

(٣) الإكسير ص ٤٨ ، ٤٩ ، ومما ينبغى التنبيه عليه أن ابن الشجرى أورد « لامية الشنفرى » فى مختاراته ص ٧٢ - ١٠٦ ، وذكر بعض الشروح اللغوية ، وليس منها هذا الذى حكاه الطوفى .



## الباب الثاني

### آراء ابن الشجرى النحوية

سلكت سبيلين فى التعرف على آراء ابن الشجرى : ما ذكره هو نفسه من قوله : وهذا ما خطر لى ، أو : والقول عندى كذا ، أو : والصحيح كذا والاختيار كذا ، أو : فتأمل ما استنبطته لك ، ونحو ذلك . ثم ما أورده النحاة المتأخرون ، كابن هشام والمرادى والسيوطى والبغدادى ، من أقوال وآراء نسبوها إلى ابن الشجرى .

وأريد أن أنبه بادية ذى بدء إلى أنى وجدت فى « الأمالى » آراء كثيرة فى النحو والصرف واللغة ، ساقها ابن الشجرى غير معزوة إلى أحد من تقدمه ، ولم أقطع بنسبتها إليه ، لاحتال وجودها فى كلام غيره من سبقه ، وقد أمكنتنى عون الله وتوفيقه أن أرد بعض هذه الآراء إلى أصحابها ، وإذا كنت قد وقفت عند بعض هذه الآراء التى نسبها ابن الشجرى إلى نفسه أو نسبت إليه وردتها إلى أصحابها من النحاة المتقدمين ، فما ظنك بهذه الآراء التى جاءت فى « الأمالى » غير معزوة ولا منسوبة ؟

وقد وجدت كثيراً ممن يدرسون علماً من الأعلام يحشون آراءه حشداً ، دون فصل بين ما قال وما حكى ، وبعض مصنفى الكتب القديمة لم يُعزوا كل رأى إلى قائله ، خوفاً من الإملال والإطالة ، ولا نظنّ بهم إلا خيراً ، هذا أمر ، وأمر آخر أن حركة التأليف العربى عرفت لوناً من ألوان التصنيف ، تمثل فى تلك الرسائل والكتب الصغيرة التى التقيمتها الكتب الكبار ، فضاعت فى غمارها وطويت فى لجنتها ، وحين جاء أصحاب الموسوعات النحوية شغل بعضهم <sup>(١)</sup> بما انتهى إليهم

---

(١) قلت : « بعضهم » لأخرج العلامة البغدادى ، فقد ذكر فى موسوعته العظيمة « خزانة الأدب » كثيراً من هذه الرسائل الصغيرة ، وحرص على عزو الآراء ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين .

من هذه الكتب الكبار فنسبوا الآراء إلى أصحاب هذه الكتب ، ثم نسج على نولهم من جاء بعدهم <sup>(١)</sup> .

والأمر من قبل ومن بعد موكول إلى ثقافة الدارس ومحاولة التعرف على مسار التأليف العربى ، وإدراك العلائق بين الكتب : تأثرا أو نقدا أو شرحا أو اختصارا أو تذييلا ، وهذا مفضل لا محالة إلى التوقف والحذر فى نسية الآراء وعزوها .

وهذه آراء ابن الشجرى ، أسوقها بحسب تسلسلها فى « الأمالى » إلا إذا اقتضت المناسبة أن أجمع ما يتصل بالمسألة الواحدة فى مكان واحد :

١ - قسم ابن الشجرى التثنية إلى ثلاثة أضرب <sup>(٢)</sup> : تثنية لفظية وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع ، وتثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف . وعن الضرب الثانى ، وهو تثنية آحاد ما فى الجسد ، كالأنف والوجه والبطن والظهر ، نحو ضربت رعوس الرجلين ، وشققت بطون الحملين ، قال : « وربما استغنوا فى هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبئ عن المراد ، كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الحملين ، ولا يكادون يستعملون هذا إلا فى الشعر ، وأنشدوا شاهداً عليه :

كأنه وجه تركيين قد غضبا      مستهدفين لطعن غير تذييب

وقد حكى البغدادى <sup>(٣)</sup> هذا الكلام ، ثم قال : « والعجب من ابن الشجرى فى حمله الأفراد على ضرورة الشعر ، فإنه لم يقل أحد إنه من قبيل الضرورة ... وتبعه ابن عصفور فى كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » .

هذا كلام البغدادى ، والمتأمل لعبارة ابن الشجرى : « ولا يكادون يستعملون هذا إلا فى الشعر » يراها غير قاطعة بأن استعمال ذلك خاص بالشعر ، وصدر

---

(١) دليل ذلك يظهر إن شاء الله فيما أكتبه عن مصادر ابن الشجرى ، ثم أثره فى الدراسات النحوية .

(٢) المجلس الثانى من الأمالى .

(٣) الخزانة ٣/ ٣٧١ .

كلامه يشعر بهذا ، فإنه يقول : « وربما استغنوا في هذا النحو بواحد » . إلى آخر ما قال ، ولو كان يرى قصر استعمال مثل هذا على الشعر لصرح به من أول الأمر .

٢ - ضعف ابن الشجرى مجيء الحال من المضاف إليه ، وتأول ما ورد من ذلك ، فقال في المجلس الثالث : « وأنشدوا في الحال من المضاف إليه قول تأبط شرا :

سلبت سلاحي بائساً وشتمتني فياخير مسلوبٍ وياشر سالبٍ

ولست أرى أن « بائساً » حال من ضمير المتكلم الذى فى « سلاحي » ولكنه عندى حال من مفعول « سلبت » المخدوف ، والتقدير : سلبتني بائساً سلاحي ، وجاء بالحال من المخدوف ، لأنه مقدر عنده منوى ، ومثل ذلك فى القرآن قوله جل وعز : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ فوحيداً حال من الهاء العائدة فى التقدير على ( مَنْ ) ، ومثله : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ألا ترى أنك لابد أن تقدر : خلقته وحيداً ، وبعثه الله رسولاً ، لأن الاسم الموصول لابد له من عائد ، لفظاً أو تقديرًا ، وإنما وجب العلول عن نصب « بائس » على الحال من الياء التى فى « سلاحي » لما ذكرته لك من عِزَّة حال المضاف إليه ، فإذا وجدت منلوحة عنه وجب تركه .

وقال فى المجلس السادس والسبعين <sup>(١)</sup> : « فإن قيل : قد جاءت الحال من المضاف إليه فى القرآن فى قوله عز وجل : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فالقول عندى أن الوجه أن تجعل ( حنيفاً ) حالاً من المِلَّة ، وإن خالفها بالتذكير ، لأن المِلَّة بمعنى الدين ، فجاءت الحال على المعنى ، ألا ترى أن المِلَّة قد أبدلت من الدين فى قوله : ﴿ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ .

٣ - ذهب ابن الشجرى إلى أن الإشارة بمنزلة الإضممار . قال <sup>(٢)</sup> : « ألا ترى أنها قد سدت مسدَّ الضمير فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ،

(١) وانظر أيضاً المجلس الحادى والثانى ، وحكاه عنه البغدادى فى الخزائن ١٧٣/٣ ، ١٧٤ ، وانظر ما يأتى فى الحديث عن مصادر ابن الشجرى ( أبو على الفارسى - الفقرة التاسعة ) .

(٢) المجلس العاشر .

كُلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً ﴿ فالإشارة من ( أولئك ) قامت مقام الضمير العائد من الجملة إلى المخبر عنه ، فكأنه قيل : كلُّهم كان عنه مسؤولاً » .

٤ - وجه ابن الشجرى التأنيث في قول أعشى تغلب (١) :

وقد خاب من كانت سريره الغدر

بأنه أنث « الغدر » لما كان السريرة في المعنى ، واستشهد لذلك بقراءة النصب في قوله تعالى : ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ قال : فالتقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم ، وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى ، ومثله رفع « الإقدام » ونصب « العادة » في قول لبيد :

فمضى وقدمها وكانت عادةً منه إذا هي عرّدت إقدامها

وإنما استجاز تأنيث « الإقدام » لتأنيث خبره ، لأن الخبر إذا كان مفرداً فهو المخبر عنه في المعنى ، وقد قيل في الآية وفي بيت لبيد قول آخر ، وذلك أنهم حملوا « أن قالوا » على معنى المقالة ، وحملوا « الإقدام » على معنى التقدمة . قال : والقول الأول هو المأخوذ به ، والثاني قول الكسائي ، وليس في بيت أعشى تغلب إلا ما ذكرناه أولاً فيجب أن يكون العمل عليه .

وأقول : كأن ابن الشجرى ينكر تأنيث المذكر ، لأن فيه ردّ أصل إلى فرع . قال ابن جنى (٢) : « وتذكير المؤنث واسع جداً ، لأنه ردّ فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب » .

٥ - ذكر ابن الشجرى (٣) أن « أيى يأتى » مما شذ عن القياس ، لمجيئه على فعل يفعل ، بفتح العين من الماضى والمستقبل ، وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق ، وكان قياسه : يأتى ، مثل يأتى .

ثم حكى ثلاثة أقوال في تحليل ذلك ، وصحّح الأول منها .

(١) المجلس التاسع عشر .

(٢) الخصائص ٤١٥/٢ .

(٣) المجلس الحادى والعشرون .

٦ - ذهب ابن الشجرى إلى أن الفصل بالأجنبي يمنع التعلق ، وساق عليه شواهد من القرآن الكريم والشعر ، وقد تعقبه ابن هشام في « المغنى » لكنه تناقض ورجع إلى تأويل ابن الشجرى في « شرح بانت سعاد » ذكرت كل ذلك في حواشى تحقيق المجلس التاسع والعشرين (١) .

٧ - جمع ابن الشجرى (٢) « المكان » بمعنى الموضع على « مكانات » . وهو جائز على قاعدة أن كل مذكر غير عاقل يجوز جمعه بالألف والتاء ، كما تقول في حمام : حمامات .

وقد ذكر ابن الشجرى ذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ لقد نصرم الله في مواطن كثيرة ﴾ قال : « أى مكانات حرب » . والذي رأيته في كتب التفسير في شرح « مواطن » : أماكن حرب . وفي لسان العرب ، مادة ( مكن وكون ) عن ابن سيده : « المكان : الموضع ، والجمع : أمكنة ، كقنال وأقذلة ، وأماكن : جمع الجمع » . وذكر صاحب اللسان عن ابن سيده أيضا أن المكانات جمع المكانة ، بمعنى المنزلة عند الملك .

٨ - يرى ابن الشجرى (٣) أن « الأحباب » في قول المتنبي :

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

جمع حب ، كعذل وأعدال ، قال : ولا ينبغي أن يكون جمع حبيب ، كشریف وأشراف ، ويتيم وأيتام ، لأمرين : أحدهما أن الأول أقيس وأكثر ، والثانى أن يتيما وشريفا من باب فاعيل الذى بمعنى فاعل ، وحبيبا : فاعيل الذى بمعنى مفعول ، فأصله محبوب ، كما أن قتيلا أصله مقتول ، فافترقا .

هذا كلام ابن الشجرى ، وقد كان ينبغي عليه أن يذكر على أى شئ يجمع « حبيب » الذى هو فاعيل بمعنى مفعول ، وقد ذكرت في حواشى التحقيق أنه يجمع

(١) وانظر أيضا المجلس الحادى والعشرين .

(٢) المجلس السابع والعشرون .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

على أفعلاء : أحباء ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه ﴾ . وعدم تصريح ابن الشجرى بذكر هذا الجمع غريب على أسلوبه في « الأمالي » ، فقد درج على الاستطراد وذكر الغرائب والفوائد ، لأدنى ملائمة .

٩ - وكما قصر ابن الشجرى في ذكر جمع فعيل الذى بمعنى مفعول ، قصر أيضا في ذكر جمع « النادى » ، وهم القوم المجتمعون ، قال في بيت فارعة بنت شداد (١) :

رفاع ألوية شهاد أندية سدأ أوهية فراح أسداد

« والأندية ليست بجمع نادٍ ، لما قلنا من أن فاعلا لا يجمع على أفعلة ، لكنها جمع ندى ، كـرغيف وأرغفة ، وهو مجلس القوم ومتحدثهم » وقد قلت في حواشى التحقيق إن « النادى » جمع في الحديث على أنداء ، ففى حديث أبى سعيد الخدرى : « كنا أنداء فخرج علينا رسول الله ﷺ » . قال ابن الأثير (٢) :

« الأنداء . جمع النادى ، وهم القوم المجتمعون » .

١٠ - أثبت ابن الشجرى جمع جمع الجمع ، فقال في أصائل (٣) :

« الواحد أصيل ، فقلدروا جمعه على أصل ، كقضيبي وقضب ، ثم جمعوا الأصل في التقدير على آصال ، كمشط وأمشاط ، وعُنق وأعناق ، ثم جمعوا الآصال على أصائل » .

وابن الشجرى مسبوق في ذلك بابن عَزَّيْزٍ في كتابه « غريب القرآن » ، والزجاجى في « الجمل » . وقد تعقب ابن الخشاب ابن الشجرى في ذلك ، وذكر كلاما طويلا أورده في حواشى التحقيق ، ومن أنكر هذا الجمع أيضا السهيلي في « الروض الأنف » . وحكى كلامه أيضا .

(١) المجلس الثانى والثلاثون .

(٢) النهاية ٣٧/٥ .

(٣) المجلس السابق .

١١ - تحدث ابن الشجرى عن وضع المفرد موضع الجمع ، وساق له شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر ، ومن تلك الأمثلة قال <sup>(١)</sup> : « وكإيقاع كثير » فى موضع « كثيرين » و « قليل » فى موضع « قليلين » ، فكثير فى قوله تعالى : ﴿ رجالا كثيرا ونساء ﴾ وقليل فى قوله تعالى : ﴿ وقليل من عبادى الشكور ﴾ فالمعنى : وقليلون من عبادى الشاكرون .

ويرى الأستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة <sup>(٢)</sup> أن جمع « كثير وقليل » مما انفرد به ابن الشجرى ، وأنه لم يجد ذلك فى شىء من كتب النحو ، ثم أفاد أن « كثير » قد لزمت الأفراد فى القرآن الكريم ، أما « قليل » فقد جاءت مفردة ومجموعة فى القرآن الكريم . ومن بجيئها مجموعة قوله تعالى : ﴿ إن هؤلاء لشيرذمة قليلون ﴾ .

وأقول : استعمل ابن الشجرى هذا الجمع فى المجلس الرابع والسبعين ، فقال فى شرح بيت المتنبي :

وما الخليل إلا كالصديق قليلة وإن كثرت فى عين من لا يجرب

قال : والأصدقاء كذلك كثير عددهم ، إلا أنهم عند التحصيل والتحقيق قليلون .... وكذلك من لم يجرب الأصدقاء ويختبرهم عند شدته يراهم كثيرين .

١٢ - ولعله من تمام الفائدة أن أشير إلى ما ذكره ابن الشجرى عن الجمع على غير اللفظ ، وعن الجمع على غير قياس ، وعن جمع الجمع ، فى المجالس : الثالث والثلاثين ، والخامس والثلاثين ، والأربعين ، والتاسع والأربعين .

١٣ - نسب النحاة المتأخرون : المرادى وابن هشام والأشمونى ، إلى ابن الشجرى أنه أجاز الجزم بلو . والحق أن ابن الشجرى ضَعَفَ الجزم بلو ، حين قصره على الضرورة الشعرية <sup>(٣)</sup> ، وكلامه صريح فى أن « لو » لا تجزم ، قال فى بيت الشريف الرضى :

(١) المجلس الثامن والأربعون .

(٢) النحويين التجديد والتقليد ص ٨٩ - مقالة مجلة كلية اللغة العربية بالرياض - العدد السادس

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

(٣) المجلسان : الثامن والعشرون ، والأربعون .

إن الوفاء كما اقترحت فلو تكن حياً إذا ما كنت بالمزدادِ

جزم بلو ، وليس حقها أن يجزم بها ، لأنها مفارقة لحروف الشرط وإن اقتضت جواباً ، كما تقتضيه « إن » الشرطية ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال ، كقولك : إن خرجت غدا خرجنا ، ولا تفعل ذلك « لو » وإنما تقول : لو خرجت أمس خرجنا .

هذا صريح كلام ابن الشجرى . وقد أحسن البغدادي (١) كلَّ الإحسان حين قال : « وما نقلوه عن ابن الشجرى من أنه جَوَزَ الجزم بلو في الشعر ، غير موجود في « أماليه » وإنما أخبرنا بأنها جُزمت في بيت ، وقد تكلم عليه في مجلسين من أماليه » .

١٤ - ذكر ابن الشجرى (٢) أن « إِطْل » واحد الآطال ، وهى الخواصر ، بكسر الطاء ، وهو أحد ما جاء من الأسماء على « فِعْل » بكسر الفاء والعين ، ثم أفاد أن الطاء قد تخفف ، أى تسكن ، وذهب ابن السيد البطليوسى (٣) إلى عكس هذا ، فذكر أن « إِطْل » بالسكون ، وأنه لم يسمع محركا إلا فى الشعر .

وابن الشجرى فى إيراده لإِطْل ، ضمن ما جاء من الأسماء على فِعْل ، مسبوق بـ « بَين قَتِيبة وابن جنى » لكنهما لم يذكر فى سكون الطاء .

١٥ - أورد ابن الشجرى سؤالا (٤) حول « كلا وكلتا » : لِمَ خالفت إضافتهما إلى المضمير إضافتهما إلى المظهر ، وكان آخرهما فى الإضافة إلى المضمير ألفاً فى الرفع ، وباء فى الجر والنصب ، وفى الإضافة إلى الظاهر ألفاً فى الرفع والنصب والجر ؟

(١) الخزائن ٥٢٢/٤ .

(٢) المجلس الثامن والعشرون .

(٣) الاقتضاب ص ٢٧٣ .

(٤) أدب الكاتب ص ٦١١ ، والنصف ١٨/١ .

(٥) المجلس الثامن والعشرون .



وقد أجاب ابن الشجرى عن هذا السؤال بكلام جيد ، وقال فى آخره :  
فتأمل ما استنبطته لك فى هاتين اللفظتين حق التأمل ، فهو من أعجب ما ألقته  
أففة العرب على ألسنتها .

هذا وقد أغار أبو البركات الأنبارى <sup>(١)</sup> على بعض كلام شيخه ابن الشجرى  
فى هذه المسألة ، من غير تصريح باسمه .

١٦ - ذكر ابن الشجرى علّة النحويين فى حذف النون للإضافة ، فى نحو :  
مكرماك ومكرمك ، وأن ذلك الحذف لزم النون حملاً لها على التنوين ، كأنهم لما  
ألزموا التنوين الحذف ، فى قولهم : مكرمك وضاربه ، فلم يقولوا : مكرمك  
ولا ضاربه ، ألزموا النون الحذف ، فلم يقولوا : مكرمانك ولا مكرمونك . قالوا : وإنما  
لزم حذف التنوين مع الضمير ، لأنه مماثلة ، من حيث كان التنوين مما لا ينفصل ،  
كما أن هذا الضمير وضع متصلاً ، فلا ينفصل ، وكرهوا الجمع بينه وبين التنوين ، كما  
كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، كالجمع بين إنَّ ولام التوكيد .

وقد تعقّب ابنُ الشجرى تعليلَ النحويين هذا ، فقال : إنَّ فى العلة التى  
ذكرها النحويون نظراً ، من حيث كان الشبه العارض بين التنوين والضمير غير مانع  
من الجمع بينهما ، كما لم يمتنع الجمعُ بين هذا الضمير ونون التوكيد الخفيفة فى نحو :  
لا يطغينك مالك ﴿ ولا يستخفنك الذين لا يوقنون ﴾ فى قراءة من خفف النون ،  
وحكم هذه النون حكم التنوين فى أنه لا ينفصل . ثم قال : والجواب الذى خطر لى  
فى امتناع ثبوت التنوين والنون مع الضمير .... وذكر كلاماً طويلاً ، تراه فى المجلس  
الثلاثين .

١٧ - حكى ابنُ الشجرى الخلافَ <sup>(٢)</sup> فى اسم المفعول من الثلاثى المعتل  
العين ، نحو قال وباع ، وذكر أن مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول ،  
ومذهب أبى الحسن الأخفش أن المحذوف هو العين ، فوزنه على قولهما : مَفْعَل ،  
وعلى قوله : مَقُول .

(١) الإنصاف ص ٤٥٠ .

(٢) المجلس الحادى والثلاثون ، وقد عرض لهذه المسألة أيضاً فى المجلسين : السابع عشر ، والسادس والأربعين .

وقد عرض ابن الشجرى حجج الفريقين ، وانتصر لرأى الخليل وسيبويه ، واحتج لهما فى كلام طويل جدا ، وبعض احتجاجاته مسلوخ من كلام المبرد وابن جنى ، وقد نهت على ذلك فى حواشى التحقيق .

١٨ - ذهب ابن الشجرى إلى أن « كُلاً » لا تضاف إلى واحد معرفة . قال (١) : « إلا أن يكون مما يصح تبغيضه ، كقولك : رأيت كل البلد ، ولا تقول : لقيت كل الرجل الذى أكرمه ، فإن قلت : لقيت كل رجل أكرمه ، حسن ذلك ، وصححت إضافته إلى المفرد النكرة ، كما تصح إضافته إلى الجمع المعرفة ، نحو : لقيت كل الرجال الذين أكرمتهم .

وكأن ابن الشجرى قد أخذ هذا من ابن جنى ، فإنه يرى أن « كُلاً » لا يضاف إلا إلى النكرة التى فى معنى الجنس . حكاها عنه السيوطى (٢) .

١٩ - حكى ابن الشجرى (٣) قول ابن جنى عن استعمال المتنبى « لدن » بغير « من » فى قوله :

فأرحام شعر يتصلن لدنه وأرحام مالٍ ماتنى تتقطع

قال ابن جنى : واستعمل « لدن » بغير « من » وهو قليل فى الكلام ، لا يكادون يستعملونها إلا ومعها « من » كما جاء فى التنزيل : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ و ﴿ قَدْ بُلِغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا ﴾ .

وقد تعقبه ابن الشجرى فقال : وقد جاء « لدن » بغير « من » فيما أنشده يعقوب ، من قوله :

فإن الكثر أعيانى قديماً ولم أقتر لذن أنى غلام

وقال كثير :

---

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) الأشباه والنظائر ١٣١/٣ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٧/٣ .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

ومازلت من ليلي لذن أن عرفتها - لكاهن المَقصّي بكل مكان  
وقد حكى ردّ ابن الشجرى هذا العكبري في شرحه (١) لديوان المتنبي ، دون  
عزو إلى ابن الشجرى .

٢٠ - فرق ابن الشجرى (٢) بين « لدن ولدى » وبين « عند » وحكى رأى  
أبى هلال العسكري وقوّاه ، ثم حكى مذهب أبى العلاء المعرى وضعّفه .

٢١ - ذهب ابن الشجرى (٣) إلى أن « معاً » في قول الخنساء :

\* وأفنى رجالى فبادوا معاً \*

منصوب على الحال ، بمنزلة جميعا ، وهو في الأصل ظرف موضوع  
للصحبة ، قال : وعند بعض النحويين أن « معاً » في قولك : جاءوا معاً ، ينتصب  
على الظرف ، كانتصابه في قولك : معهم ، وإنما فكت إضافته وبقيت علّة نصبه على  
ما كانت عليه ، والصحيح ما ذكرته أولاً ، لأنه قد نقل من ذلك الموضع ، وصار  
معناه معنى جميعا .

٢٢ - تكلم ابن الشجرى (٤) عن الفرق بين « أن » المخففة من الثقيلة ،  
و « أن » المصدرية ، وأن كل واحدة منهما مختصة بنوع من الفعل ، ولهما اشتراك في  
نوع منه ، ثم ردّ على المبرد إنكاره على سيبويه ما أجازاه من إيقاع الناصبة للفعل بعد  
العلم ، على الوجه الذى قرره سيبويه ، وأنكر أيضا إيقاعه بعد الخوف والخشية المخففة  
من الثقيلة ، ثم قال : « إن استبعاد أبى العباس لما أجازاه سيبويه من إيقاع المخففة بعد  
الخوف ، على المعنى الذى عناه سيبويه ، استبعاد غير واقع موقعه ، لأن الشعر  
القديم ، قد ورد بما أنكره أبو العباس » وساق شواهد .

---

(١) في نسبة هذا الشرح إلى العكبري خلاف ، والصحيح أنه ليس له ، ويأتى الكلام عليه قريباً .

(٢) المجلس السابق .

وانظر المغنى ص ١٦٩ ، والمهم ٢٠٠/١ ، ٢٠٢ ، والأشباه والنظائر ١٨٦/٢ ، وشرح الألفهونى على  
الألفية ٢٦٤/٢ .

(٣) المجلس الثانى والثلاثون .

(٤) المجلس الثالث والثلاثون ، وأيضاً المجلس التاسع والسبعون .

ثم قال : وكذلك استبعاده لإجازة سيبويه : « ما أعلم إلا أن تقوم » استبعاد في غير حقه ، لأن سيبويه قد أوضح المعنى الذى أراد به فى قوله : « وتقول : ما علمت إلا أن تقوم » إذا أردت أنك لم تعلم شيئا كائنا ألبته ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى من رأى أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياما قد ثبت كائنا أو يكون فيما يستقبل .

والذى قاله سيبويه غير مدفوع مثله ، لأنهم كثيرا ما يستعملون معنى بلفظ معنى آخر . ثم ساق ابن الشجرى الشواهد على ذلك ، وختم كلامه بقوله : وإذا تأملت ما ذكرته لك من استعمال معنى بلفظ معنى آخر ، فى الكتاب العزيز وفى الشعر القديم ، وفى الكلام الفصيح ، وقفت من ذلك على أمر عجيب ، فأول فهمك ما أذكره لك من هذا الفن ، بعد ذكر أصول المعانى وفروعها .

٢٣ - ذهب ابن الشجرى إلى أن النداء ليس من باب الأمر <sup>(١)</sup> .

هذا وقد ذكر ابن الشجرى فى المجلس الخامس والثلاثين وجوها كثيرة للنداء ، ساق شواهدا ، وقال فى آخر كلامه : فهذه وجوه شتى قد احتملها النداء ، وإن كان فى أصل وضعه لتنبيه المدعو ، والذى حملنى على تلخيصها ما ذكرته لك من إنكار كثير منهم أن يكون لفظ النداء محتملا لمعنى غيره ، وقد أريتك أن أكثر معانى الكلام ، ليس لفظ من ألفاظها إلا وهو محتمل لمعان مباينة للمعنى الذى وضع له ذلك اللفظ ، فلا يكون فى احتماله لتلك المعانى ما يخرجها عن معناه الأصل .

٢٤ - وصَحَّح أن التعجب <sup>(٢)</sup> داخل فى حيز الخبر ، قال : لأنك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فكأنك قلت : زيدٌ حَسَنٌ جدًا ، وتمثيله عند الخليل وسيبويه : شيء أحسن زيدا ، وعند الأخفش : الذى أحسن زيدا شيء ، وعند آخرين : شيء أحسن زيدا كائن .

وكان ابن الشجرى قد حكى أن بعضهم جعل التعجب معنى مفردا .

٢٥ - وذهب <sup>(٣)</sup> إلى أن العَرَض ليس استفهاما . قال : واختلفوا فى العَرَض

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس نفسه .

فقال قوم : هو من الخبر ، لأنه إذا عرض عليك النزول ، فقال : ألا تنزل ، فقد أخبر بأنه يحبّ نزولك عنده ، وأدخله قوم في الاستفهام ، لأن لفظه كلفظه ، ولو كان استفهاماً لم يكن المخاطب به مكرماً لمن خاطبه ، ولا موجباً عليه بذلك شكراً .  
وقال في المجلس الخامس والثلاثين : وإذا قال : ألا تنزل عندنا ، فلفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه الطلب ، فكأنه قال : أنزل عندنا .

٢٦ - ومنع أن يدخل التمني في الخبر ، قال (١) : وقال بعضهم : التمني داخل في الخبر ، وكذلك الترجي ، لأنه إذا قال : ليت لي مالا ، فقد أخبر أنه تمنى ذلك ، ولو كان الأمر على ما قال ، لما امتنع فيه التصديق والتكذيب .

هكذا قال ابن الشجري في المجلس الثالث والثلاثين ، وزاده بيانا في المجلس الخامس والثلاثين .

٢٧ - وذهب (٢) إلى أن الجزاء يدخل في الخبر ، وليس قسماً منفرداً ، قال : وذهب بعضهم إلى أن الجزاء قسمٌ منفرد ، وليس الأمر كذلك ، لأن قول الله سبحانه : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا ﴾ يدخله التصديق .

وقال في المجلس الخامس والثلاثين : إذا قال : من يأتي آتاه ، فقد أخبر .

٢٨ - فرق ابن الشجري بين النفي والجحد ، فقال (٣) : وقد يكون النفي جحداً ، فإذا كان النافي صادقاً فيما قاله سمي كلامه نفياً ، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه سمي ذلك النفي جحداً ، فالنفي إذن أعم من الجحد ، لأن كل جحد نفي ، وليس كل نفي جحداً ، فمن النفي قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ومن الجحد نفي فرعون وقومه لآيات موسى ، في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مَبْصُورَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ \* وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُغُولًا ﴾ .

(١) المجلس نفسه .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس نفسه .

قال : ومن العلماء بالعربية من لا يفرق بين النفى والجحد ، والأصل فيه ما ذكرت لك . وقد حكى الزركشي <sup>(١)</sup> هذه التفرقة بين النفى والجحد ، عن ابن الشجرى .

٢٩ - ذهب ابن الشجرى <sup>(٢)</sup> إلى أن الاستفهام يحىء بمعنى الخبر بعد التسوية ، فى قولك : ما أدرى أزيد فى الدار أم عمرو ؟ ومنه قول زهير :  
وما أدرى ولسْتُ إخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء  
وقد تعقبه ابن هشام ، فقال <sup>(٣)</sup> : والذى غلط ابن الشجرى حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة ، لمنافاته لفعل الدراية ، وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم : علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك ما علمت .

٣٠ - عقد ابن الشجرى فصلا للأمر <sup>(٤)</sup> ، وحده بأنه استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علو الرتبة ، ثم ذكر الأوجه التى يستعمل فيها الأمر على غير الوجه الذى حده ، نحو الندب والاستحباب والإباحة والوعيد والتأديب والإرشاد والخبر والتحدى والتنبيه على قدرة الخالق عز وجل ، وضرب لذلك الأمثال . ثم قال فى آخر هذا الفصل : واعلم أن من أصحاب المعانى من قال : إن صيغة الأمر مشتركة بين هذه المعانى . وهذا غير صحيح ، لأن الذى يسبق إلى الفهم هو طلب الفعل ، فدل على أن الطلب حقيقة فيها دون غيره ، ولكنها حملت على غير الأمر الواجب بدليل ، والأمر الواجب هو الذى يستحق بتركه الذم ، كقوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ﴾ فذمهم على ترك الركوع بقوله : ﴿ ويلّ يومئذ للمكذبين ﴾ .  
هذا وإن ما ذكره ابن الشجرى حول النداء والخبر والاستفهام والتمنى والأمر ، إنما يعالج فى فن المعانى من علوم البلاغة .

(١) البرهان ٢/٢٧٦ .

(٢) المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) المغنى ص ٤١ .

(٤) المجلس نفسه .

٣١ - ذهب ابن الشجرى <sup>(١)</sup> إلى اعتبار « أن » في قول عنترة :

إن العدو لهم إليك وسيلة أن يأخذوك تكحلى وتخضبي

مصدرية ، ووجه تفسيره على هذا ، فقال : وقوله : « أن يأخذوك » موضعه نصب ، بتقدير حذف الخافض ، أى فى أن يأخذوك ، أى لهم قرينة إليك فى أخذهم إياك ، فذمها بإرادتها أن تؤخذ مسببة ، فلذلك قال : تكحلى وتخضبي .

وقد حكى البغدادى <sup>(٢)</sup> تأويل ابن الشجرى هذا ، ثم تعقبه قائلاً : « وهذا تحريف منه ، فإن « إن » شرطية ، لا مفتوحة مصدرية ، وقد جازمت الشرط والجزاء ، وقد غفل عنهما » .

واعتبار « إن » شرطية ، أورده البغدادى عن الأعلام .

٣٢ - أجاز ابن الشجرى <sup>(٣)</sup> أن يجيء اسم « لا » العاملة عمل « ليس » معرفة ، والنحويون على أن « لا » المشبهة بليس إنما ترفع النكرات خاصة ، وأنشد ابن الشجرى شاهداً على ذلك قول النابغة الجعدى :

وحلّت سواد القلب لا أنا مبتغ سواها ولا عن حبّها متراخيا

وقول المتنبي :

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المأل باقيا

وقد حكى هذا الرأى عن ابن الشجرى : المرادى وابن هشام والعينى والأشمونى .

وابن الشجرى مسبوق فى هذا باين جنى ، كما ذكر المرادى ومن بعده ، وكما ذكر ابن الشجرى نفسه ، قال : ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) الخزانة ١٢/٣ .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون . وانظر الجنى الدانى ص ٢٩٣ ، والمغنى ص ٢٦٤ ، وشرح الشواهد

١٤٤/٢ ، وشرح الأشمونى ٢٥٣/١ .

فى تفسيره لشعر المتنبى ، ولكنه قال بعد إيراد البيت : « شبه « لا » بليس ، فنصب  
بها الخبر » .

وفى ظنى أن ابن الشجرى قد انفرد بإنشاد بيت النابغة المذكور ، كما ذكر  
المردى والأشموى ، وكما تدل عليه عبارة ابن الشجرى نفسه ، فإنه قال بعد إنشاد  
بيت المتنبى ، وحكاية قول ابن جنى : « ومروا بى بيت للنابغة الجعدى ، فيه مرفوع  
« لا » معرفة » . وأنشد البيت .

٣٣ - حكى ابن الشجرى <sup>(١)</sup> عن بعض النحويين المتأخرين حدّ الاسم  
بأنه « كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان محصل » . وقد شرح ابن  
الشجرى هذا الحدّ ، ثم تعقبه فقال : وما اعترض به على هذا الحدّ قولهم : آتاك  
مَضْرِبُ الشَّوْلِ وَمَقْدَمُ الْحَاجِّ وَخُفُوقُ النِّجْمِ ، لدلالة هذه الأسماء على الزمان ، مع  
دلائها على الحدث الذى هو الضُّراب والقُدوم والخُفُوقان ، فقد دلت على معنيين .  
ثم قال : « وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا : الاسم ما دل على مسمّى  
به دلالة الوضع » وقد شرح ابن الشجرى هذا الحدّ شرحا وافيا .

٣٤ - سئل ابن الشجرى <sup>(٢)</sup> فى جملة مسائل وردت إليه من الموصل ، عن  
العلة الموجبة لفتح التاء فى « أَرَأَيْتَكُمْ » وهو الجماعة .  
فأجاب : أما فتح التاء فى أَرَأَيْتَكُمْ وأَرَأَيْتَكُما وأَرَأَيْتَكَ ياهذه وأَرَأَيْتَكُن : فقد  
علمت أنك إذا قلت : رأيت يارجل ، فتحت التاء ، وإذا قلت : رأيت يافلانة ،  
كسرتها ، وإذا خاطبت اثنين أو اثنتين أو جماعة ذكورا أو إناثا ، ضممتها ، فقلت :  
رَأَيْتُما ورَأَيْتُهم ورَأَيْتِين ، وقد ثبت واستقر أن التذكير أصل للتأنيث ، وأن التوحيد أصل  
للتثنية والجمع ، فلما خصوا الواحد المذكور المخاطب بفتح التاء ، ثم جردوا التاء من  
الخطاب ، فانفردت به الكاف فى أَرَأَيْتَكَ وأَرَأَيْتَكُ يازنّب ، والكاف وما زيد عليها فى  
أَرَأَيْتَكُما وأَرَأَيْتَكُهم وأَرَأَيْتَكُن أُلزِموا التاء الحركة الأصلية ، وذلك لما ذكرته لك من كون  
الواحد أصلا للاثنتين والجماعة ، وكون المذكور أصلا للمؤنث ، فاعرف هذا واحتفظ به .

(١) المجلس السابع والثلاثون .

(٢) المجلس السادس والثلاثون والسابع والثلاثون .



وقد بينت في حواشى التحقيق أن أصل هذا التعليل عند الفراء (١) .

٣٥ - أجاز ابن الشجرى (٢) حذف خبر « كان » ومثّل له بأن يقول لك قائل : من كان فى الدار ؟ فتقول : كان أبوك ، فتحذف الظرف ، ويقول : من كان قائما ؟ فتقول : كان حموك ، فتحذف « قائما » .

والمسألة خلافية ، فقد أجاز بعضهم حذف خبر « كان » ، ومنهم ابن جنى ، وبعضهم منعه إلا فى ضرورة شعر ، ومنهم أبو حيان (٣) .

٣٦ - ذهب ابن الشجرى (٤) إلى أن المنادى قد حذف فى قراءة من قرأ : ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ بتخفيف اللام من « ألا » .

واعتبار المنادى هنا محذوفا ذهب إليه أبو العباس المبرد ، وأنكره عليه ابن جنى ، ورأى أن « يا » هنا أخلصت للتنبيه ، مجردا من النداء ، وقد تكلمت عليه فى حواشى التحقيق .

٣٧ - ضعف ابن الشجرى (٥) الرفع فى نحو : أزيد ضربته ، وزيد أكرمه ، وعمر لا تضربه ، وعلل ذلك بأن الجملتين الأمرية والنهيّة يضعفُ الإخبارُ بهما ، لأن الخبر حقّه أن يكون محتملا للتصديق والتكذيب .

وقد حكى الشيخ خالد (٦) هذا الرأى عن ابن الشجرى ، ثم قال : « قاله ابن الشجرى ، ونوقش فيه » ، وقال الشيخ يس فى حاشيته عليه : « وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الإنشاء ، أى الكلام الخبرى ، لا خبر المبتدأ » .

---

(١) معانى القرآن ٣٣٣/١ ، ذكره فى تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْكُمْ إِنْ أَنَا كُنتُ عَذَابُ اللَّهِ ﴾ التوبة ٤٠ .

(٢) المجلس التاسع والثلاثون .

(٣) الخصائص ٣٧٥/٢ ، والبحر المحيط ١٤٣/٦ ، والأشباه والنظائر ٢٩٦/١ ، والجمع ١١٦/١ ،

وحواشى المقتضب ١١٨/٤ .

(٤) المجلس نفسه .

(٥) المجلس الأربعون .

(٦) التصريح على التوضيح ٢٩٨/١ ، ومعه حاشية الشيخ يس .

٣٨ - علّل ابن الشجرى <sup>(١)</sup> عدم صرف « سبحان » بأنه لما صار علما للتسييح ، وانضم إلى العلمية الألف والنون الزائدتان ، تنزل منزلة عثمان ، فوجب ترك صرفه ، وقد قطعوه عن الإضافة ونوّوه ، لأنهم نكّروه ، وذلك في الشعر ، كقول أمية بن أبى الصلت ، فيما أنشده سيويه :

سبحانه ثم سبحاناً يعود له وقبلنا سبح الجودى والجُمْدُ

وقد عرّفوه بالألف واللام في قول الشاعر :

\* سبحانك اللهم ذا السبحان \*

وقد حكى البغدادى <sup>(٢)</sup> هذا الكلام عن ابن الشجرى ، وذكر أن ما ذهب إليه ابن الشجرى في توجيه التنوين في « سبحان » هو أحد رأيين فيه ، والرأى الأول أنه نون ضرورة .

٣٩ - عقد ابن الشجرى في المجلس الثانى والأربعين ، فصلا لشرح ما حكاه سيويه من قولهم :

« افعل ذا إمّالا » أورد فيه كلاما جيدا عن استعمال هذا التركيب وما فيه من حذوف ، ثم قال في آخره : « فتأمل هذا الفصل ، فما علمت أن أحدا كشفه هذا الكشف » .

وقد ذكرت في حواشى التحقيق أن ابن الشجرى مسبوق ببعض هذا الذى قاله في ذلك الفصل .

٤٠ - منع ابن الشجرى <sup>(٣)</sup> أن تكون الواو زائدة في قوله تعالى : ﴿ إذا جاءوها ففتح أبوابها ﴾ وتأوله على حذف الجواب ، وهو « سعدوا » ، وهو رأى المبرد وكثير من البصريين ، وقال في ذلك : « قيل في الآية إن الواو مقحمة ، وليس ذلك بشيء ، لأن زيادة الواو لم تثبت في شيء من الكلام الفصيح » .

(١) المجلس الثانى والأربعون .

(٢) الخزانة ٢٤٨/٣ .

(٣) المجلس نفسه .

وقد وجدت لأبي جعفر الطبري كلاما شبهها بهذا الذي ذكره ابن الشجري ،  
قال (١) : « وغير جائز إبطال حرف كان دليلا على معنى في الكلام » .  
وقد حكى البغدادي رأى ابن الشجري هذا ، وتعقبه في كلام طويل ،  
اشتمل على فوائد جمّة (٢) .

٤١ - قوى ابن الشجري (٣) قراءة ابن كثير : ﴿ لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ قال :  
وقد جاء حذف النون وإبقاء اللام في قراءة ابن كثير : ﴿ لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾  
وحذف النون ها هنا حسن ، لأن نون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال ، والله تعالى  
أراد الإقسام في الحال ، كقولك : والله لأخرج ، تريد بذلك خروجا أنت فيه ،  
ولو قلت : لأخرجن ، أردت خروجا متوقعا .

وابن الشجري فيما ذكره من أن حذف النون ها هنا حسن ، قد خالف ابن  
جنى ، الذي ذكر أن حذف النون هنا ضعيف خبيث (٤) .

٤٢ - روى ابن الشجري (٥) قول الشاعر :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرٍ الله إلا قليلا

بجّر « ذاكر » ، قال : عطف نكرة على نكرة مجرورة بإضافة « غير » إليها .  
وقال البغدادي (٦) : « روى بنصب « ذاكر » وجره ، فالنصب للعطف على  
« غير » ، وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل : نصب « ذاكر » على  
أن « لا » بمعنى « غير » وقد تعذر فيها الإعراب ، فأعرب ما بعدها ، كما في نحو :  
جاءني رجل لا عالم ولا عاقل اهـ والجر للعطف على « مستعتب » و « لا » لتأكيد  
النفى المستفاد من « غير » وعلى هذه الرواية اقتصر ابن الشجري « ثم حكى تمام كلامه .

---

(١) تفسيره ٤٤٠/١ ، قاله ردا على من ذهب إلى أن « إذ » زائدة في قوله تعالى : ﴿ وإذ قال ربك  
للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ﴾ البقرة ٣٠ .

(٢) الخزانة ١٧٠/٣ .

(٣) المجلسان الرابع والأربعون ، والسابع والستون .

(٤) المحتسب ٣٤١/٢ .

(٥) المجلس الخامس والأربعون .

(٦) الخزانة ٥٥٧/٤ ، ٥٥٨ .

٤٣ - ذكر ابن الشجرى <sup>(١)</sup> أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين مُتَّسَعٌ في الشعر ، وأنشد عليه شواهد كثيرة ، وذكر أيضاً أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قد جاء فيما روى عن أبي عمرو في بعض طرقه : ﴿ أَحَدُ اللَّهِ الصَّمَدُ ﴾ .

وقد حكى البغدادي رأى ابن الشجرى هذا ، وذكر أنه قد تبع سيبويه في ذلك ، وأفاد أيضاً أن ابن هشام خالف في ذلك ، إذ جعل هذا الحذف قليلاً <sup>(٢)</sup> .

٤٤ - نصر ابن الشجرى <sup>(٣)</sup> مَذْهَبَ ابن السكيت ، فيما ذهب إليه من أن القَيْلَ - وهو الملك من ملوك حمير - أصله من ذوات الواو ، وحكى المذهب الآخر الذي يرى أنه من الياء ، قال : وأقول : إن قول ابن السكيت غير بعيد ، فيجوز أن يكون أصله « فيعل » من القول ، فلما خففوه ، حمله من قال في جمعه : أقيال ، على لفظه ، وحمله من قال : أقوال ، على أصله ، كما قالوا من الشوب : مشوب ومشيب ، فمن قال : مشيب ، حمله على لفظ شيب ، ومثله المجفو والمجنفى ، وهو من جفوت .

٤٥ - حكى ابن الشجرى <sup>(٤)</sup> عن ابن جنى اللغات الثمانية في « أف » ، ثم تعقبه في قوله : « ولا يقال : أفى ، بالياء ، كما تقول العامة » .

قال ابن الشجرى : إن الذى تقوله العامة جائز في بعض اللغات ، وذلك في لغة من يقول في الوقف : أفعى وأعمى وحيلى ، يقلبون الألف ياءً خالصة ، فإذا وصلوا عادوا إلى الألف ، ومنهم من يحمل الوصل على الوقف ، وهم قليل .

٤٦ - إذا اجتمع نون الوقاية ونون « إن » وأخواتها ، جاز التخفيف بحذف إحدى النونتين ، وقد ذهب ابن الشجرى <sup>(٥)</sup> إلى أن المحذوف النون الوسطى ، قال : لأنها هي التى حذفها قبل أن يتصلن بالنون الثالثة ، وجاء القرآن بإقرارها في قوله : ﴿ إِنِّى أَنَا اللَّهُ ﴾ وحذفها في قوله : ﴿ إِنِّى أَنَا رَبُّكَ ﴾ .

(١) المجلس نفسه .

(٢) الخزانة ٥٥٥/٤ ، وراجع المغنى ص ٧١٦ .

(٣) المجلس نفسه .

(٤) المجلس نفسه .

(٥) المجلس السادس والأربعون .

قال السيوطي <sup>(١)</sup> : « إذا اجتمع نون الوقاية ونون إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ، جاز حذف أحدهما ، وفي المحذوفة قولان : أحدهما نون الوقاية ، وعليه الجمهور ، وقيل : نون إن ، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنني وإني ، وما دخل للفرق لا يحذف ، ثم اختلف ، هل المحذوف الأولى المدغمة ، لأنها ساكنة ، والساكن يسرع إلى الحذف ، أو الثانية المدغم فيها ، لأنها طرف ، على قولين ، صحح أبو البقاء في « الباب » أولهما .

٤٧ - حكى ابن الشجري <sup>(٢)</sup> قول قطرب وغيره من علماء العربية ، في اللغات الواردة في لفظ الجلالة ، قال في حكايته : إن هذا الاسم لكثرة دَوْرِهِ في الكلام ، كثرت فيه اللغات ، فمن العرب من يقول : والله لا أفعل ، ومنهم من يقول : لاه لا أفعل ، ومنهم من يقول : والله ، يحذف ألفه وإسكان هائه ، وترك تفخيم لاه ، وأنشدوا :

أقبل سيلٌ جاء من أمر الله يجرّدُ خَرَدَ الجنة المُغِلَّةُ  
وقد عَقَّب ابن الشجري على هذه اللغة الأخيرة ، فقال : إن حذف ألفه إنما استعمله قائل هذا الرجز للضرورة ، وأسكن آخره للوقف عليه ، ورَقَّ لاه لانكسار ما قبلها ، ولو لم يأت في قافية البيت الثاني : « المغلة » لأمكن أن يقول : جاء من أمر الله ، فيثبت ألفه ويقف على الهاء بالسكون .

وقد حكى البغدادي كلام ابن الشجري هذا <sup>(٣)</sup> .

٤٨ - منع ابن الشجري <sup>(٤)</sup> رفع « الفضل » على المجاورة ، في قول المتنخل :

السالك الثغرة اليقظان كالمها مشى الهلوك عليها الخيل الفضلُ

(١) الأشباه والنظائر ٣٤/١ ، وقد عرض أبو حيان لهذه المسألة في البحر المحيط ٤٥١/١ ، ٢٣٨/٥ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٢٣/١ .

(٢) المجلس السابع والأربعون .

(٣) الخزانة ٣٤٣/٤ .

(٤) المجلس التاسع والأربعون .

وشنّ على قائله . قال : « وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب ، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع « الفضل » على المجاورة للمرفوع ، فارتكب خطأ فاحشاً ، وإنما « الفضل » نعت للهالك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذى هو « المشى » إليها ، كقولك : عجبت من ضرب زيد الطويل عمراً ، رفعت « الطويل » لأنه وصف لفاعل الضرب ، وإن كان مخفوضاً فى اللفظ » .

وقد أثبت فى حواشى التحقيق أن أول من قال برفع « الفضل » على المجاورة ، وذهب إليه ابن قتيبة ، ثم نقلت قول البغدادى فى الخزانة إن الرفع على المجاورة لم يثبت عند المحققين ، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النحويين ، ثم حكى كلام ابن الشجرى .

ويبدو أن ابن الشجرى كان لا يميل إلى توجيه الإعراب على المجاورة ، فقد نقل عن أبى على الفارسى أن قول امرئ القيس :  
كان ثبيراً فى عرانبين وبليه كبير أناسى فى بجادٍ مُزْمَلٍ  
على تقدير : « مُزْمَلٍ فيه » .

قال ابن الشجرى <sup>(١)</sup> : « ولولا تقدير « فيه » ها هنا ، وجب رفع « مزمل » على الوصف لكبير ، وتقدير « فيه » أمثل من حمل الجر على المجاورة » .  
٤٩ - حكى ابن الشجرى <sup>(٢)</sup> الخلاف بين الصرقيين فى المحذوف من « دم ويد » هل هو الياء أو الواو ، ورجح أن يكون المحذوف منهما الياء . فى كلام طويل ، حكاه عنه البغدادى <sup>(٣)</sup> .

٥٠ - تكلم ابن الشجرى <sup>(٤)</sup> على حذف ألف « ثبالي » فى قولهم :

(١) المجلس الثالث عشر .

(٢) المجلس التاسع والأربعون .

(٣) الخزانة ٣/ ٣٥٠ .

(٤) المجلس الرابع والخمسون .

« لا تُبَلِّ » وتكلم أيضا على قولهم : « لم أُبَلِّ » بإلحاق هاء السكت ، ثم أورد اعتراضا على دخول هاء السكت في هذا الموضع ، وأجاب عليه ، قال : وقد اعترض في دخول هاء السكت في « لم أبله » على اللام وهي ساكنة ، وهاء السكت لا تدخل إلا على متحرك ، لتبين حركته ، كقولهم في عَمَّ ولم : عمه وله ؟ وفي كتابي وحسابي : كتابيه وحسابيه ، وفي قولهم : اسع وادن : اسعه وادنه ، وتدخل على الألف ، لأن الألف لخفائها تشبه الحركة ، وذلك في الندبة .

والجواب عن هذا الاعتراض أن لام « أبالي » مكسورة كسرا أصليا ، كما ترى ، والجازم أوجب حذف الياء منه وحدها ، كحذفها في لم أرام ، فحذف الكسرة بعد حذف الياء حذف بغير استحقاق ، لأن عَلمَ الجزم في « أبالي » إنما هو حذف يائه ، ولما حذفوا الياء ثم أتبعوها الكسرة كان ذلك جزما بغير جزم ، فالجزم الثاني غير مستحق ، وإذا كان إسكان اللام بغير استحقاق ، وكانت الكسرة المحذوفة مقدرة في اللام ، فكأنها موجودة لفظا ، وإذا كانت في تقدير الوجود صارت هاء السكت كأنها دخلت على متحرك ، وشبهه هذا ، وإن كان بعكسه ، تقدير السكون والعمل بمقتضى وجوده ، وذلك أن « هلم » مركب من حرف وهو « ها » وفعل وهو « الم » فهمزة الوصل سقطت في الدرج ، والميم الأولى أُلقيت ضممتها على اللام ، ثم أدغمت في الثانية بعد تحريك الثانية بالفتح ، فصار إلى « ها لم » فلم يعتدوا بضممة اللام ، لأنها منقولة إليها من الميم ، فنزلت اللام منزلة الساكن ، حيث لم تكن ضممتها أصلية ، فكأنه التقى ساكنان ، فحذفوا ألف حرف التنبيه الذي هو « ها » لما كانت اللام ساكنة تقديرا ، فكما حذفوا هذه الألف لسكون مقدر ، كذلك أدخلوا هاء السكت على « أبَلِّ » لحركة مقدرة أسقطت بغير حق ، لأنهم أسقطوها لجزم ثان ، فكأنها لذلك موجودة لفظا ، وهذا الجواب عن هذا الاعتراض مما استخرجته .

ولعل هذا الذي سقته من كلام ابن الشجرى خير مثال على منهجه في القياس والاستدلال .

٥١ - حكى ابن الشجرى اختلاف العلماء في معنى « إن » من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيهَا إِنَّا مَكَنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ ثم اختار أن تكون نافية بمعنى « ما » .

قال : اختلف في « إن » هذه ، فزعم قُطْرُب أنها بمعنى « قد » ، وزعم الأَخْفَش أنها زائدة ، وقوله أمثل من قول قطرب ، وقال غيرهما : إنها نافية ، مثلها في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ﴾ ، وهذا القول أسد ما قيل فيها ، لأن « ما » بمعنى « الذى » والمعنى : ولقد مكنأهم فى الذى ما مكنأكم فيه ، فهذا مطابق لقوله عز وجل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نَمُكِّنْ لَكُمْ ﴾ (١) .

وقد حكى رأى ابن الشجرى هذا الزركشى ، وذكر أنه رأى الزمخشري أيضا (٢) .

وأقول : إن ابن الشجرى والزمخشري مسبقان فيما ذهبا إليه بالمبرد ، فهذا هو رأيه وتقديره فى الآية الكريمة ، حكاه عنه القرطبي (٣) . وقبل الثلاثة : الفراء ، فقد ذهب إلى أن « إن » بمنزلة « ما » فى الجحد ، لكنه جعل تقدير الآية الكريمة : فى الذى لم نمكنكم فيه (٤) .

ولابن الشجرى فضّل التنظير والمطابقة بقوله تعالى : ﴿ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نَمُكِّنْ لَكُمْ ﴾ وقد ذكر هذا التنظير ابن هشام (٥) ، مؤيدا به كون « إن » بمعنى « ما » ولم يعزّه إلى ابن الشجرى .

ومن ذهب إلى أن « إن » بمعنى « ما » الهروى ، ومكى بن أبى طالب (٦) .

٥٢ - حكى ابن الشجرى (٧) الخلاف فى تقدير جواب الأمر ، من قوله

---

(١) المجلس الثالث والستون وأيضا المجلس التاسع والسبعون .

(٢) البرهان ٢١٨/٤ ، وراجع الكشف ٥٢٥/٣ .

(٣) تفسيره ٢٠٨/١٦ .

(٤) معاني القرآن ٥٦/٣ .

(٥) المغنى ص ١٩ .

(٦) الأزهية ص ٤٣ ، ومشكل إعراب القرآن الكريم ٣٠٢/٢ .

(٧) المجلس السابق .



تعالى : ﴿ وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن ﴾ وقوله : ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ وقوله : ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ﴾ .

قال : « اختلف فى جزم » يقولوا ويغضوا ويغفروا « فذهب الأنخفش إلى أنهم أجوبة » قل « وذهب غيره إلى أنهم أجوبة أمر آخر مضمر ، تقديره : قل لعبادى قولوا التى هى أحسن يقولوا ، وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا ، وقل للذين آمنوا اغفروا للذين لا يرجون أيام الله يغفروا ، وهذا أوجه القولين ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ والذي يوضح إضمار أمر آخر أن « قل » لا بد له من جملة تحكى به ، فالجملة المحكية به هى التى ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبى : أقيموا الصلاة ، فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبة لقل « انتهى كلام ابن الشجرى . ولى عليه قولان :

الأول : أن قوله : « وذهب غيره » المراد به المبرد ، فهذا رأيه <sup>(١)</sup> ، وذهب إليه ابن الأنبارى أيضا ، على ما حكاه ابن الجوزى <sup>(٢)</sup> . وأفسد هذا الرأى العكبرى ، وأبو حيان بكلام العكبرى <sup>(٣)</sup> .

الثانى : أن استدلال ابن الشجرى بقوله : « لأن أمر الله لنبيه بالقول .... » إلى آخر ما قال ، هو من كلام مكى بن أبى طالب <sup>(٤)</sup> ، وأفسده أيضا العكبرى .

٥٣ - اختار ابن الشجرى <sup>(٥)</sup> أن تقع « إذ » زائدة بعد « بينا وبيننا » خاصة ، فى نحو : بينا زيد إذ جاء عمرو ، قال : وصواب هذا الكلام عندى الحكم بزيادة « إذ » لأنك لو جعلتها غير زائدة ، أعملت فيها الخبر مذكورا أو مقدرا ، وهى

(١) فى المقتضب ٨٤/٢ .

(٢) زاد المسير ٣٦٣/٤ .

(٣) التبيان ص ٧٧٠ ، والبحر ٤٢٦/٥ .

(٤) مشكل إعراب القرآن الكريم ٤٥١/١ .

(٥) المجلس الخامس والستون .

مضافة إلى الجملة الفعلية التي هي « جاء » وفاعله ، وهذا الفعل هو الناصب لبينا ، فإذا قدرت « إذ » مضافة إليه وهي على بابها غير زائدة ، بطل إعماله في « بينا » لأن المضاف إليه كما لا يصح إعماله في المضاف ، كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف ، ألا ترى أنهم لم يميزوا في قوهم : أنت مثل ضارب زيدا ، تقديم « زيد » ، فيقولوا : أنت زيدا مثل ضارب .

وقد حكى اختيار ابن الشجري هذا : ابن هشام والسيوطي <sup>(١)</sup> .

٥٤ - ذهب ابن الشجري <sup>(٢)</sup> إلى أن خبر المبتدأ بعد « لولا » قد ظهر في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ ﴾ وكذلك قوله : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ ﴾ .

وقد تعقبه ابن هشام في موضعين من المغني <sup>(٣)</sup> ، فقال في الموضع الأول : وزعم ابن الشجري أن من ذكره - أى من ذكر الخبر بعد لولا - ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾ وهذا غير متعين ، لجواز تعلق الظرف بالفضل . وقال في الموضع الثاني : وأما قول ابن الشجري في ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ إن ( عليكم ) خبر ، فمردود ، بل هو متعلق بالمبتدأ ، والخبر محذوف .

وقد حكى هذا الرأي عن ابن الشجري : المرادى ، والشيخ خالد ، والسيوطي والأشموني <sup>(٤)</sup> ، وأفادوا أن هذا الرأي يُعزى أيضاً إلى الرّماني والشلوبين وابن مالك . وقال ابن مالك <sup>(٥)</sup> : وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرمانى والشجري والشلوبين .

٥٥ - ضعّف ابن الشجري <sup>(٦)</sup> مجيء « لولا » بمعنى « لم » .

---

(١) المغني ص ٨٨ ، والمجمع ٢٠٤/١ ، ٢٠٦ .

(٢) المجلس السادس والستون .

(٣) المغني ص ٣٠٢ ، ٤٨٢ .

(٤) الجنى الدانى ص ٦٠٠ ، والتصريح ١٧٩/١ ، والمجمع ١٠٤/١ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢١٦ .

(٥) التسهيل ، حواشى ص ٤٥ .

(٦) المجلس نفسه .

قال : وزعم قوم من الكوفيين أن « لولا » قد استعملت بمعنى « لم » واحتج بقوله : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ﴾ ، قال : معناه : لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ، وكذلك ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم ﴾ وهذا التقدير موافق للمعنى ومباين لأصح الإعرابين ، لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه البديل ، ويجوز النصب ، ولم يأت في الآيتين إلا النصب .

وقد حكى الزركشى <sup>(١)</sup> كلام ابن الشجرى ووضحه فقال : « أى فدل على أن الكلام موجب » . ثم قال : « وجوابه ما ذكرنا من أن فيه معنى النفي » . ومن ذهب إلى أن « لولا » في الآيتين بمعنى « لم » ابن فارس والهروى <sup>(٢)</sup> . وهذا الذى استشكله ابن الشجرى قد رده أبو جعفر الطبرى <sup>(٣)</sup> بقوله : « فإن قال قائل : فإن كان الأمر على ما وصفت من أن قوله : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها ﴾ بمعنى : فما كانت قرية آمنت ، بمعنى الجحود ، فكيف نصب ( قوم ) وقد علمت أن ما قبل الاستثناء إذا كان جحدا ، كان ما بعده مرفوعا ، وأن الصحيح من كلام العرب : ما قام أحدٌ إلا أخوك ، وما خرج أحد إلا أبوك .

قيل : إن ذلك فيما يكون كذلك ، إذا كان ما بعد الاستثناء من جنس ما قبله ، وذلك أن الأخ من جنس أحد ، وكذلك الأب ، ولكن لو اختلف الجنسان حتى يكون ما بعد الاستثناء من غير جنس ما قبله ، كان الفصحى من كلامهم النصب ، وذلك لو قلت : ما بقى في الدار أحدٌ إلا الوتد ... لأن الوتد من غير جنس أحد .... فكذلك نصب ( قوم يونس ) لأنهم أمة غير الأمم الذين استثنوا منهم ، ومن غير جنسهم وشكلهم ، وإن كانوا من بنى آدم ، وهذا الاستثناء الذى يسميه بعض أهل العربية الاستثناء المنقطع ، ولو كان قوم يونس بعض الأمة الذين استثنوا منهم ، كان الكلام رفعا ، ولكنهم كما وصفت .

(١) الرهان ٣٧٩/٤ .

(٢) الصاحبى ص ٢٥٤ ، والأزهية ص ١٧٨ .

(٣) تفسيره ٢٠٦/١٥ .

انتهى كلام أبي جعفر الطبري ، وهو متترع من كلام الفراء (١) .

٥٦ - ذكر ابن الشجري (٢) من أوجه « لا » أن تجيء مؤكدة للنفي في غير موضعها الذي تستحقه ، كقوله تعالى : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء ﴾ ، قال : لأنك تقول : ما يستوى زيد وعمرو ، ولا تقول : ما يستوى زيد ، فتقتصر على واحد ، ومثله : ﴿ ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ﴾ .

وقد حكاها عن ابن الشجري الزركشي (٣) ، ثم قال : وقال غيره : « لا » ها هنا صلة - أى زائدة - لأن المساواة لا تكون إلا بين شيئين .

٥٧ - ذكر ابن الشجري (٤) من وجوه « ما » أن تكون اسماً بمعنى الحين ، كقوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعيراً ﴾ و ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ و ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ ﴾ ، قال : « أى في كل حين خبت ، وفي كل حين نضجت جلودهم ، وفي كل حين أضاء لهم ، ومنه قول الشاعر :

منا الذي هو ما إن طرَّ شاربهُ      والعانسون ومِنَا المُرْدُ والشَّيْبُ

قال ابن السكيت : يريد حين أن طر شاربه .

وقد ذكر ابن هشام (٥) « ما » هذه ، سماها الزمانية ، وذهب إلى أنها تدل على الزمان بالنيابة عن الظرف المحذوف ، لا بذاتها . قال : « والزمانية نحو ﴿ ما دمتُ حياً ﴾ أصله : مدة دوامى حيا ، فحذف الظرف ، وخلفته « ما » وصلتها .

ثم تعقب ابن السكيت وابن الشجري ، فقال : ولو كان معنى كونها زمانية

---

(١) في معاني القرآن ٤٧٩/١ .

(٢) المجلس السابع والستون .

(٣) البرهان ٣٥٧/٤ .

(٤) المجلس الثامن والستون .

(٥) المغنى ص ٣٣٦ .

أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة ، لكانت اسما ، ولم تكن مصدرية ، كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري ، في قوله :

منا الذى ... البيت .

قال : « وبعد ، فالأولى فى البيت تقدير « ما » نافية ، لأن زيادة « إن » حينئذ قياسية ، ولأن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة ، ومن إثبات معنى واستعمال « لما » لم يثبت له ، وهما كونها للزمان مجردة ، وكونها مضافة ، وكأن الذى صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره ، أن ذكر « المرد » بعد ذلك لا يحسن ، إذ الذى لم يثبت شاربه أمرد ، والبيت عندى فاسد التقسيم بغير هذا ، ألا ترى أن العانسين ، وهم الذين لم يتزوجوا ، لا يناسبون بقية الأقسام ، وإنما العرب محميون من الخطأ فى الألفاظ دون المعانى .

وهنا أمران ، الأول : أن ابن السكيت أنشد هذا البيت فى إصلاح المنطق ، ص ٣٤١ ، شاهداً على شرح العانس ، ولم يذكر ما حكاه عنه ابن الشجري من قوله : « يريد حين أن طر شاربه » ولعل ابن السكيت ذكره فى كتاب آخر غير « الإصلاح » ، ولم أجده أيضاً فى كتابيه : الألفاظ ، والقلب والإبدال .

والثانى : أن ما ذكره ابن الشجري من مجيء « ما » اسماً بمعنى الحين ، والشواهد التى ساقها ، وحكاية قول ابن السكيت ، إنما سلخه من كلام الهروى بنصّه وفصّه ، فى كتابه الأزهية <sup>(١)</sup> ، وقد خفيّ هذا على ابن هشام كما ترى .

٥٨ - ذهب ابن الشجري <sup>(٢)</sup> إلى أن اللام فى بيت متمم بن نويرة :

فلما تفرقنا كأنى ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

بمعنى « بعد » ، وحكاها عنه المرادى <sup>(٣)</sup> ، وبعضهم يرى أنها فى البيت بمعنى « مع » أى مع طول اجتماع <sup>(٤)</sup> .

(١) الأزهية ص ٩٥ ، ٩٧ .

(٢) المجلس السبعون .

(٣) الجنى الدانى ص ١٠١ .

(٤) الأزهية ص ٢٩٩ ، ورصف المياني ص ٢٢٣ ، والمغنى ص ٢٣٤ ، وسياقه يؤدّن بأنه ينقل عن ابن الشجري .

٥٩ - الأصل في « رب » أن تدخل على الفعل الماضي ، أما دخولها على المضارع في قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ ، فقد تأوله النحويون على أقوال ، حكاه ابن الشجري ، مضعفاً لبعضها ، ومقوياً لبعضها الآخر . قال (١) : « فمن أقوالهم أنه حكاية حال قد مضت ، ومنها إضمار « كان » بعد « ربما » ، وهو أردأ ما قيل فيه ، وأجودها أن « ربما » في الآية دخلت على الفعل المستقبل ، لصدق المخير سبحانه وعلمه بما سيكون ، كعلمه بما كان ، فإخباره بما لم يكن كإخباره بالكائن ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ ولو ترى إذ فرعوا فلا قوت ﴾ جاء في اللفظ كأنه قد كان ، وهو لصدقه كائن لا محالة . »

وهذا القول الذي ارتضاه ابن الشجري راجعٌ إلى كلام الفراء (٢) ، وقد حكاه ابن الشجري في المجلس الثامن والستين ، عن عليّ بن عيسى الرّماني ، لكن لابن الشجري فضلٌ بسطِ العبارة وبيانها .

ولم يصرح ابن الشجري بمن قال بإضمار « كان » بعد « ربما » . وقد أفاد أبو البركات الأنباري (٣) أنه أبو إسحاق ، وهو الزجاج .

٦٠ - ذكر ابن الشجري (٤) من معاني « أو » أن تكون بمعنى « إن » الشرطية مع الواو ، كقولك : لأضربنك عشت أو مت ، معناه : إن عشت بعد الضرب وإن مت ، ومثله : لأتيناك إن أعطيتني أو حرمتني ، معناه : وإن حرمتني . وحكاه عن ابن الشجري ابنُ هشام والسيوطي (٥) ، وتعقبه ابن هشام ، فقال : « وينبغي لمن قال : إنها تأتي للشرطية ، أن يقول : وللعطف ، لأنه قدّر مكانها : وإن ، والحق أن الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشرط ، كما قدره

(١) المجلس الثالث والسبعون .

(٢) معاني القرآن ٨٢/٢ .

(٣) البيان ٦٣/٢ .

(٤) المجلس الخامس والسبعون .

(٥) المغني ص ٧٠ ، ٧١ ، والمجمع ١٣٤/٢ .

هذا القائل ، وأن « أو » على بابها ، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط ، دخل المعطوف في معنى الشرط . انتهى كلام ابن هشام ، وقد غاب عنه أن ابن الشجري إنما ذكر هذا القسم من معاني « أو » عن الهروي <sup>(١)</sup> ، ولم يصرح ابن الشجري بأخذه عنه ، كما هو شأنه في مواطن كثيرة ، سلخ فيها كلام الهروي ، وساقه كأنه من عند نفسه .

٦١ - ذهب ابن الشجري <sup>(٢)</sup> إلى أن الفاء زائدة في قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ . وَالرُّجْزَ فَاهْجِرْ ﴾ قال : « لأنك إن لم تحكم بزيادتها أدى ذلك إلى دخول الواو العاطفة عليها ، وهي عاطفة » وابن الشجري مسبق في ذلك بأبي الحسن الأخفش وابن جني <sup>(٣)</sup> .

٦٢ - ذكر ابن الشجري <sup>(٤)</sup> من معاني « إما » التخيير ، قال : « كقولك لمن تخيره في مالك : خذ إما ثوباً وإما ديناراً ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ وقوله : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ ، وقوله : ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ هذا كله تخيير ، إنما هو هذا أو هذا » .

وقد تعقبه ابن هشام ، فقال <sup>(٥)</sup> : « وهم ابن الشجري ، فجعل من ذلك : ﴿ إِمَّا يَعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وكان ابن هشام قد جعل « إما » في الآية الكريمة لمعنى الإيهام .

وعلى الدماميني على كلام ابن هشام ، فقال <sup>(٦)</sup> : « ولم يبين المصنف وجه الوهم ، وكأنه ما تقرّر من أنه لا بدّ من أن يكون حرف التخيير مسبوقاً بطلب ، وليس

(١) في كتابه الأزهية ص ١٢٧ .

(٢) المجلس السادس والسبعون .

(٣) راجع شرح الفصل لابن يعيش ٩٥/٨ ، وتفسير القرطبي ، وكتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٤٤/٢ .

(٤) المجلس الثامن والسبعون .

(٥) المغني ص ٦٢ .

(٦) شرحه على المغني ١٣١/١ .

هنا طلب ، ولابن الشجري أن يمنع اشتراط ذلك ، ويقول : المعنى بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلّم أو للسامع الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين .

انتهى كلام الدماميني ، وأصرح منه في الدفاع عن ابن الشجري ما ذكره الأمير <sup>(١)</sup> ، قال : « قال الشُّنَّيْ : وجه الوهم أن التخيير إنما يكون بعد الطلب ، ولا يقع بعد « إما » فيه إلا مفرد ، صريحا أو تأويلا ، وكلاهما منفي في الآية ، قال : وخفي هذا على بعضهم حتى قال : وجه الوهم أن التخيير يستلزم مخيرا ، وهو ممتنع على الله ، وأجاب بأنه يجوز أن يكون تخييره تعالى من ذاته . نعم لابن الشجري أن لا يلتزم شيئا مما سبق ، كما أشار له الشارح ، ويقول : المدار على استواء الأمرين ، وتحقق الخيرة بينهما ، وأيضا ظاهر أنه لا يجتمع التعذيب والتوبة . »

وأقول : هذا كلام ابن هشام ، وكلام شراحه ، وقد خفي عليهم جميعا أن ابن الشجري إنما انتزع كلامه وشواهده في هذا الباب من كلام الهروي ، في كتابه الأزهية <sup>(٢)</sup>.

٦٣ - منع ابن الشجري <sup>(٣)</sup> مجيء « أن » بمعنى « إذ » قال : « زعم بعض النحويين أن « أن » قد استعملت بمعنى « إذ » في نحو : هجرني زيد أن ضربت عمرا ، قال : معناه : إذ ضربت ، واحتج بقول الله تعالى : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ قال : أراد : إذ جاءهم ، ويقول : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ ويقول : ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ويقول : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ﴾ ، ويقول : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، ويقول : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ في قراءة من فتح الهمزة ، ويقول الشاعر :

(١) حاشيته على المغنى ٥٨/١ .

(٢) الأزهية ص ١٤٩ .

(٣) المجلس التاسع والسبعون .



سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي قُلْ مَا لِي قَدْ جِئْتَانِي بُنْكَرٍ

ويقول جميل :

أَحْبَبْتُ أَنْ سَكَنْتُ جِبَالَ جِسْمِي وَأَنْ نَاسَبَتْ بَثْنَةً مِنْ قَرِيبٍ

ويقول الفرزدق :

أَتَغْضَبُ أَنْ أَذْنًا قُتِيْبَةً حُزْنَا جَهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

وهذا قولٌ خالٍ من علم العربية ، والصواب أن « أن » في الآي المذكورة والأيات الثلاثة على بابها ، فهي مع الفعل الذي وصلت به في تأويل مصدر ، مفعول من أجله ، فقوله : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذَرٌ مِنْهُمْ ﴾ معناه : لأن جاءهم ، أو من أجل أن جاءهم ، وكذا التقدير في جميع ما استشهد به .

ثم أقول : « إن تقدير « إذ » في بعض هذه الآي التي استشهد بها يفسد المعنى ويحيله ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوها إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ﴾ لا يصح إلا بتقدير من أجل أن يكبروا ، ويفسد المعنى بتقدير : إذ يكبروا ، ثم إذا قدرها في هذه الآية بالظرف الذي هو « إذ » ونصب بها الفعل ، فحذف نون ﴿ يكبرون ﴾ كان فسادا ثانيا .

وقد ذكر المرادى وابن هشام هذا الوجه من معاني « أن » وصوبوا ما انتهى إليه ابن الشجري <sup>(١)</sup> .

٦٤ - علل ابن الشجري <sup>(٢)</sup> لضعف الابتداء بالنكرة . قال : « وإنما ضعف الابتداء بالنكرة ، لأن النفس تتنبه بالمعرفة على طلب الفائدة ، وإذا كان الخبر عنه مجهولا ، كان الخبر حقيقا باطراح الإصغاء إلى خبر من لا يعرفه ، وحدد الكلام إذا كان المبتدأ منكورا ، وتضمن خبره اسما معروفا ، أن يقدم الخبر ، كقولك : لزيد مال ، لأن الغرض في كل خبر أن يتطرق إليه بالمعرفة ، فيصدر الكلام بها ، وهذا موجود ها هنا ، لأنك وضعت زيدا مجرورا ، لتخبر عنه بأن له مالا قد استقر له ، فقولك : لزيد مال ، في تقدير : زيد ذو مال ، فالمبتدأ الذي هو « مال » هو الخبر في

(١) الجني الداني ص ٢٢٥ ، والمغنى ص ٣٥ .

(٢) المجلس الحادي والثلاثون .

الحقيقة ، وقولك : « لزيد » هو المبتدأ فى المعنى . وقوله (١) : « مُنَى كُنَّ لى » مفيد ، لأن فى ضمن الخبر ضمير المتكلم ، وهو أعرف المعارف ، ولو قال : منى كن لرجل ، لم يحصل بذلك فائدة ، لخلوه من اسم معروف . فاحتفظ بهذا الفصل فإنه أصل كبير .

\* \* \*

وبعد : فهذه أبرز آراء ابن الشجرى النحوية ، كما ظهرت لى من استقراء كتابه « الأمالى » ، ومن خلال نقول النحاة المتأخرين عنه ، وأكرر ما قلته من قبل أن كتاب « الأمالى » زاخر بالآراء الغريبة العجيبة ، وهى آراء تكاد تستغرق أبواب النحو والصرف كلها ، على أنى لم أستبح لنفسى أن أنسب إلى ابن الشجرى منها ، إلا ما صرح هو به من نسبته إلى نفسه ، أو صرح به النحاة المتأخرون .

وقد وقفت عند ابن الشجرى على ظاهرتين غلبتا على كتابه « الأمالى » ولم يكد يخلو منهما مجلس من مجالسه ، وهما ظاهرة الإعراب ، وظاهرة الحذف ، وقد رأيت أن أفرد كل ظاهرة منهما بكلمة ، إذ كان جمهور مسائل النحو راجعاً إليهما ومبنياً عليهما ، ثم لأن هاتين الظاهرتين قد ثار حولهما لغط كثير ، وتناولهما بعض الدارسين بكثير من السهولة واليسر ، دون مراجعة الأصول واستقراء الأسباب ، والنفاذ إلى أسرار العربية فى علومها المختلفة .

### الظاهرة الإعرابية

كادت كتب النحو الأولى تخلص لإرساء القواعد ووضع الأصول ، وما جاء فيها من كلام فى الإعراب إنما جاء لترسيخ هذه القواعد ، وإيضاح تلك الأصول ، ولم تعرف ظاهرة التوسع فى الإعراب إلا من خلال كتب إعراب القرآن الكريم ، وكتب القراءات ، ولئن ضاعت بعض الأصول الأولى المصنفة فى هذين الفنين ، فإن القدر الذى بقى منهما كافٍ فى الدلالة على أن ظاهرة الإعراب إنما أخذت صورتها الحقيقية من خلال هذه الكتب ، وحسبنا التمثيل بمعانى القرآن للفراء ، وإعراب

---

(١) يشير إلى قول المتننى :

منى كن لى أن البياض خضاب      فيحفى ببيض القرون شباب

القرآن ، للزجاج والنحاس ومكى بن أبى طالب ، والحجة فى القراءات ، لأبى على الفارسى ، والكشف عن وجوه القراءات لمكى بن أبى طالب ، ثم من جاء بعد هؤلاء ، كأبى البركات الأنبارى ، فى كتابه « البيان فى غريب إعراب القرآن » ، وأبى البقاء العكبرى ، فى كتابه « التبيان فى إعراب القرآن » (١) .

ولقد كانت هذه المصنفات الروافد التى أمدّت كتبَ النحو المتأخرة بذلك الفيض الزاخر من أوجه الإعراب المختلفة .

ولعل « أمالى ابن الشجرى » هو أول كتاب نحوى حفل بظاهرة الإعراب ، فإن الناظر فى كتاب « الأمالى » يستوقفه هذا الحشد الهائل من الوجوه الإعرابية فى آيات القرآن الكريم ، وشواهد الشعر القديم والحديث . وقد استكثر ابن الشجرى من الإعراب ، مفرداً له بعض مجالسه ، أو مستطرداً إليه من خلال ما يعرض له من مسائل العربية المختلفة التى يُستفتى فيها ويُسأل عنها . وابن الشجرى بهذه المثابة يمثل البداية الحقيقية للنحو التطبيقي التعليمى .

وقد كان لابن الشجرى وجوهٌ من الإعراب ، خالف بها من سبقوه ، ووجوه أخرى انفرد بها وخولف فيها . وهو حريص فى كل ذلك على أن يؤكد أن الإعراب مرتبط بصحة المعنى أو فساده ، وأن المعنى يقدم على الوجه الإعرابى (٢) وإن كان جائزاً ، وأنه لابد من إعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب .

---

(١) طبع قديماً باسم : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى القرآن . والصحيح ما أثبت .

(٢) العلاقة بين المعنى والإعراب عالجهما النحاة من قبل ابن الشجرى ، وتعرض لها ابن جنى فى أكثر من موضع من كتابه الخصائص ، فقال فى ٢٨٣/١ : « باب فى الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى : فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها عليك » . وقال فى ٢٥٥/٣ : « باب فى تجاذب المعانى والإعراب : وذلك أنك تجد فى كثير من المنثور والمنظوم ، الإعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب » وانظر تقدمتى لكتاب الشعر ص ٣٦

ويميل ابن الشجري في ذكر الأوجه الإعرابية إلى السهولة وطرح التكلف .  
وهذه شواهد ومثّل ، استخرجتها من « الأمالي » تكشف عن موقف ابن  
الشجري من الظاهرة الإعرابية ، وتبين عن اتجاهاته التي أشرت إليها ، ولا سبيل إلى  
ذكر كل ما في « الأمالي » من إعراب ، فإن هذا مُحَوَّجٌ إلى صفحات كثيرة ،  
للذي ذكرته من أن ابن الشجري لم يكذب يخلو مجلسا من مجالسه من وجوه الإعراب :

١ - حكى ابن الشجري <sup>(١)</sup> ما جرى بين الأصمعي والكسائي من خلاف  
حول إعراب « رثمان » من قول الشاعر :

أَتَى جزوا عامراً سوءاً بفعلهم  
أم كيف ينفع ما تُعطى العلوقُ به  
رثمان أنف إذا ماضنٌ باللبن

وذكر أن الأصمعي يرويه « رثمان » بالنصب ، والكسائي يميز فيه الرفع  
والنصب والخفض ، وعقب ابن الشجري فقال : « وانتصاب « الرثمان » هو الوجه  
الذي يصح به المعنى والإعراب ، وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه ، لأن  
رثمان العلوق للبو بأنفها هو عطيتها ، ليس لها عطية غيره ، فإذا أنت رفعت لم يبق لها  
عطية في البيت لفظاً ولا تقديراً ، ورفع على البذل من « ما » لأنها فاعل « ينفع »  
وهو بدل الاشتمال ، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه ، كأنك  
قلت : رثمان أنفها إياه ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب ، ولكن  
في رفعه ما ذكرت لك من إخلاء « تعطى » من مفعول في اللفظ والتقدير ، وجرّ  
« الرثمان » على البذل أقرب إلى الصحيح قليلاً ، وإعطاء الكلام حقه من المعنى  
والإعراب إنما هو بنصب « الرثمان » . ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل  
فارغة من حقيقة » .

وقد حكى النحاة المتأخرون : ابن هشام والدمامي والبغدادى ، كلام ابن  
الشجري هذا ، وتعقبه الدماميني بما ذكرته في حواشي التحقيق .

---

(١) المجلس السادس .

٢ - ذكر ابن الشجرى <sup>(١)</sup> في إعراب قوله تعالى : ﴿ قل تعالَوْا أتُل ما حُرِّم ربِّكم عليكم ألاَّ تُشركوا به شيئاً ﴾ قال : فأما قوله : ﴿ ألاَّ تُشركوا به شيئاً ﴾ فيَحْتَمِلُ العامل فيه وجوها : أحدها في قول بعض معرِّى القرآن أن يكون في موضع نصب ، بدلا من ( ما ) ، والثاني : أجازة هذا المعرب ، أن يكون في موضع رفع ، على تقدير مبتدأ محذوف ، أى هو ألاَّ تُشركوا به شيئاً ، ولا يصح عندى هذان التقديران ، إلا أن يحكم بزيادة ( لا ) ، لأن الذى حرمه الله عليهم هو أن يشركوا به ، فإن حكمت بأن ( لا ) للنفي ، صار المحرم ترك الإشراك ، فإذا قدرت بها الطرح ، كما لحقت مزيدة في نحو : ﴿ فلا أقسمُ ربِّ المشارِقِ والمغاربِ ﴾ و ﴿ ما منعك ألاَّ تسجدَ إذ أمرتُك ﴾ استقام القولان .

ثم قال : ويحتمل عندى قوله : ﴿ ألاَّ تُشركوا به ﴾ وجهين آخرين : أحدهما : أن تكون ( أن ) مفسرة بمعنى « أى » كالتى في قوله تعالى : ﴿ وانطلق الملائمة منهم أن أمشوا ﴾ معناه : أى امشوا ، وتكون ( لا ) نهيًا ، و « أن » المفسرة تؤدى معنى القول ، فكأنه قيل : أقول : لا تشركوا به شيئاً .

والوجه الثانى : أن تجعل ( عليكم ) منفصلة مما قبلها ، فتكون إغراء ، بمعنى الزموا ، كأنه اجتزىء بقوله : ﴿ قل تعالَوْا أتُل ما حُرِّم ربِّكم ﴾ ثم قيل على وجه الاستئناف : ﴿ عليكم ألاَّ تُشركوا به شيئاً ﴾ .

٣ - أعرب ابن الشجرى <sup>(٢)</sup> « ما » مصدرية ، من قول الشاعر :

ألف الصُّقُونُ فما يزال كأنه مما يقوم على الثلاث كسيراً

قال : « ما » مصدرية ، فالمعنى : من قيامه ، و « من » متعلقة بالخبر المحذوف ، ثم قال : فتحقيق اللفظ والمعنى : ألف القيام على ثلاث فما يزال كسيراً ، أى ثانياً لإحدى قوائمه ، حتى كأنه مخلوق من القيام على الثلاث .

(١) المجلس الثامن .

(٢) المجلس الحادى عشر .

٤ - أعرب ابن الشجرى <sup>(١)</sup> بيت ليلى :  
فغدت كلاً الفرجين تحسب أنه مولى الخافه خلفها وأمامها  
وضعف إعراب بعض النحويين لمخالفته لصحة المعنى .

قال : والمضمر فى « غدت » ضمير بقرة وحشية ، تقدم ذكرها ، ويروى :  
« فعدت » من العدو .... وموضع « كلا » رفع بالابتداء ، والجملة من « تحسب »  
وفاعله ومفعوله خبر المبتدأ ، وعائد الجملة الهاء التى فى اسم « أن » ، وعاد إلى  
« كلا » ضمير مفرد ، لأنه اسم مفرد ، وإن أفاد معنى التثنية ، وموضع المبتدأ مع  
الجملة التى هى خبره نصب بأنها خبر « غدت » لأن منهم من يجعل « غدا » فى  
الإعمال بمنزلة « أصبح وأضحى » ، ومن جعلها تامة كان موضع الجملة بعدها نصبا  
على الحال ، ومن رواها بالعين غير المعجمة ، فالجملة حال لا غير . و « خلفها » رفع  
على البذل من « كلا » ، والتقدير : فغدت وخلفها وأمامها تحسب أنه بلى الخافه ،  
وإن رفعته بتقدير : هو خلفها وأمامها ، فجائز .

قال : وبعض النحويين أبدله من « مولى الخافه » وذلك فاسد من طريق  
المعنى ، لأن البذل يقدر إيقاعه فى مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب  
اللفظ فى بعض الأماكن ، فلو قلت : كلا الفرجين تحسب أنه خلفها وأمامها ، لم  
تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وأمامها ، فليس فى إيقاع الحسبان على  
ذلك فائدة .

٥ - ذكر ابن الشجرى <sup>(٢)</sup> تقديرات وحذوفاً كثيرة فى قوله تعالى :  
﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ ، ثم وجّه الإعراب وفق هذه  
الحذوف ، وقال فى آخر كلامه : « والذى ذكرته من التقديرات والحذوف فى هذه  
الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى » .

ثم أخذ على الزجاج وأبى على الفارسى إخلالهما بحقيقة إعراب الآية ، قال :  
« وذكر الزجاج وأبو على فى تفسير قوله : ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ تفسيراً تضمن المعنى دون

(١) المجلس السابع عشر .

(٢) المجلس الثالث والعشرون .

حقيقة الإعراب . قال الزجاج في تقدير المحذوف : فكما تكرهون أكل لحمه ميتا ، كذلك تجنبوا ذكره بالسوء غائبا . وقال أبو على في « التذكرة » : فكما كرهتم أكل لحمه ميتا فاكروهوا غيبته واتقوا الله .

ثم أخذ على الفراء إغفاله لجانب المعنى ، قال : وقال الفراء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه ، يريد : فقد كرهتم أكل لحمه ميتا فلا تغتابوه ، فإن هذا كهذا ، فلم يفصح بحقيقة المعنى .

٦ - قال ابن الشجرى <sup>(١)</sup> في بيت المتنبي :

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

« والمصدر الذى هو « مفارقة » مضاف إلى فاعله ، وليس بمضاف إلى مفعوله ، كإضافة السؤال في قوله تعالى : ﴿ لقد ظلمك بسؤال نعجتك ﴾ ، ولا يحسن أن تقدر : لولا مفارقة المحبين الأحباب ، وإن كان ذلك جائزا من طريق الإعراب ، لأن المحب لا يوصف بمفارقة محبوبه ، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه ، وإنما هو مفارق لا مفارق » .

٧ - وجه ابن الشجرى <sup>(٢)</sup> قوله تعالى : ﴿ وإذا كالوهم أو وزنوهم يُخسرون ﴾ على حذف اللام . قال : « معناه : كالوا لهم أو وزنوا لهم ، وأخطأ بعض المتأولين في تأويل هذا اللفظ ، فزعم أن قوله : ﴿ هم ﴾ ضمير مرفوع ، وكُدت به الواو ، كالضمير في قولك : خرجوا هم ، « فهم » على هذا التأويل عائد على « المطففين » .

ويدلك على بطلان هذا القول عدم تصوير الألف بعد الواو في ﴿ كالوهم ﴾ و ﴿ وزنوهم ﴾ ، ولو كان المراد ما ذهب إليه هذا المتأول ، لم يكن بد من إثبات ألف بعد الواو ، على ما اتفقت عليه خطوط المصاحف كلها ، في نحو ﴿ خرجوا من ديارهم ﴾ و ﴿ قالوا لنبيهم ﴾ وإذا ثبت بهذا فساد قوله ، فالضمير الذى هو ﴿ هم ﴾ منصوب بوصول الفعل إليه ، بعد حذف اللام ، وهو عائد على « الناس »

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

في قوله تعالى : ﴿ إذا اكتألوا على الناس ﴾ وهذا أيضا دليل على فساد قوله : إن الضمير مرفوع ، ألا ترى أن المعنى : إذا كالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوا للناس أو وزنوا للناس يخسرون .

فابن الشجري في هذا النص يقوِّى ما ذهب إليه بعامل صناعي ، وهو رسم المصاحف ، وعامل معنوي ، وهو صحة المعنى وسلامته .

٨ - حكى ابن الشجري <sup>(١)</sup> إعراب الزجاج والسيوافي « للمستخف » من قول الأخطل :

إن العرارة والتُّبُوح لدارم والمستخف أخوهم الأثقالا

ثم قال : وأسهل من هذا عندي أن ترفع « المستخف » بتقدير : وهم المستخف أخوهم الأثقالا ، والمضمر المقدر عائد على « دارم » و « هم » من « أخوهم » عائد على الألف واللام ، لأنهما بمعنى الذين ، فكأنك قلت : وهم الذين يستخف أخوهم الأثقالا .

٩ - تعقب ابن الشجري <sup>(٢)</sup> شراح المتنبي : ابن جني وأبا العلاء المعري والرعي ، في إعرابهم بيت المتنبي :

كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم ودهراً لأن أمسيت من أهله أهل

فقال عن إعراب ابن جني : إنه قول من لم ينعم النظر ، وقنع بأول لحة ، ووصف قول المعري بأن فيه إسهاباً وتكلفاً شاقاً ، وقول الرعي بأنه بعيد من حصول فائدة ، ثم قال بعد حكاية أقوالهم : « والأوجه المذكورة عمن عزوتها إليهم ، ليس فيها وجهٌ خال من حذف ، إلا الوجه الذي ذهب إليه الرعي في النصب ، وهو قول لا تصحبه فائدة ، فأبو الفتح والرعي قدراً فعلاً لرفع « دهر » ، والمعري قدراً مبتدأ لرفع « أهل » ، وقدّر المعري أيضاً لنصب « دهر » ما حكيت لك لفظه الشاق .

(١) المجلس التاسع والعشرون .

(٢) المجلس الثلاثون .



قال : ويتجه عندي في إعراب البيت بعد هذا وجه لم يذهب إليه من تقدم ، كما لم يذهبوا إلى عطف « دهر » ، على فاعل « كفى » ، وهو أنك ترفع « الفخر » بإسناد « كفى » إليه ، وتخرج الباء عن كونها زائدة فتجعلها معدية متعلقة بالفخر ، وتجر « الدهر » بالعطف على مجرور الباء ، وترفع « الأهل » بتقدير المبتدأ الذي تقدم ذكره ، فيصير اللفظ : كفى ثعلا فخر بكونك منهم ، وبدهر هو أهل لأن أمسييت من أهله ، والمعنى أنهم اكتفوا بفخرهم به ، وبزمانه عن الفخر بغيرها .

١٠ - ذكر ابن الشجري <sup>(١)</sup> من شواهد إعمال « لا » عمل « ليس » قول النابغة الجعدي :

وحلّت سواد القلب لا أنا مبتغ سواها ولا عن حبا متراخيا

ثم قال : « فمبتغ خبرها ، وكان حقه أن ينصب ، ولكنه أسكن الياء في موضع النصب ، كما أسكنها الآخر في قوله :

\* كفى بالنأي من أسماء كافي \*

وكان حقه « كافيا » لأنه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى : ﴿ وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً ﴾ .

قال : ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي في كتاب عتيق ، يتضمن المختار من شعر الجعدي : « لا أنا باغيا سواها » . فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ .

وهذه العبارة الأخيرة صريحة الدلالة على أن ابن الشجري يميل فيما يعالج من إعراب إلى إثبات السهولة وطرح التكلف وعدم التعلق بالضرورة .

١١ - ذهب ابن الشجري <sup>(٢)</sup> إلى أن « محمدا » في قول العباس بن مرداس :

(١) المجلس الخامس والثلاثون .

(٢) المجلس السابع عشر .

وَمِنْ قَبْلُ آمَنَّا وَقَدْ كَانَ قَوْمُنَا يَصْلُونَ لِلْأَثْنَانِ قَبْلَ مُحَمَّدًا  
منصوب على نزع الخافض . قال : « نصب » محمد « بآمنا ، والأصل :  
بمحمد » . وقد ذكرت في حواشي التحقيق أن ابن الشجري قد خالف المعربين قبله ،  
فقد ذكروا أن « محمدا » منصوب على المفعولية لآمنا المضمن معنى صدقنا . هذا وقد  
حكى السخاوي <sup>(١)</sup> الوجهين ، ثم استحسن النصب على إسقاط الخافض .  
١٢ - قال ابن الشجري <sup>(٢)</sup> في بيت الشماخ :

وَهَنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُونَ قَضَاءَهُ بَضَاحِي عِذَاةٍ أَمْرَهُ وَهُوَ ضَائِرُ  
« وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله :  
« بضحى عذاة » متعلق بوقوف أو ينتظرون ، فهو أجنبي من المصدر الذى هو  
« قضاء » فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر ، كأنه لما قال : « ينتظرون  
قضاه بضحى عذاة » أضمر « يقضى » فنصب به أمره » .  
وقد حكى ابن هشام عن النحويين أن الباء في قوله : « بضحى » متعلقة  
بقضائه ، لا بوقوف ولا ينتظرون ، لئلا يفصل بين « قضاءه » و « أمره » بالأجنبي . ثم  
قال : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره « أمره » معمولا لقضى محذوفا ،  
لوجود ما يعمل » .

هذا كلام ابن هشام في المغنى <sup>(٣)</sup> ، ولكنه نقضه في كتابه شرح بانت  
سعاد <sup>(٤)</sup> ، حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضائه محذوفا ، مبدلا  
من « قضائه » المذكور ، ولا ينتصب بالمذكور ، لأن الباء ومجرورها متعلقان ينتظرون ،  
ولا يفصل المصدر من معموله » . انتهى كلامه ، وواضح أنه يرجع إلى كلام ابن  
الشجري ، والفرق الوحيد بينهما أن ابن الشجري يقدر المحذوف أو المضمر  
« يقضى » . وابن هشام يقدره « قضاء » .

(١) في سر السعادة ص ٧١٩ ، وحكاها السيوطى في الأشباه والنظائر ١٨٣/٣ .

(٢) المجلس التاسع والعشرون .

(٣) ص ٥٩٥ .

(٤) ص ٩٤ .

١٣ - ذهب ابن الشجرى <sup>(١)</sup> إلى أن الضمير يقوم مقام الواو المحذوفة في ربط الجملة الاسمية الحالية ، قال : « ولو حذفت الواو اكتفاء بالضمير ، فقلت : خرج أخوك يده على وجهه ، جاز ، كما قال المسيب بن علس :  
نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَذَرِي  
أَيُّ مَا يَذَرِي مَا حَالُهُ .

وقد تعقبه البغدادى <sup>(٢)</sup> ، فقال : « والعجب من كلام ابن الشجرى في « أماليه » فإنه جعل الجملة حالا من « النهار » المرفوع ، وقال : « الرابط الضمير » ، وهذا لا يصح ، فإن الضمير ليس للنهار . وكان البغدادى قد قدر الضمير في « غامره » عائدا على الغَوَاص . وابن هشام <sup>(٣)</sup> قدر الرابط في البيت الواو المحذوفة .

١٤ - سئل ابن الشجرى <sup>(٤)</sup> عن إعراب « فَضْلًا » ومعناه ، في قول الشاعر :

وَوَحْشِيَّةٌ لَسْنَا نَرَى مِنْ يَصِدُّهَا عَنْ الْفَتَكِ فَضْلًا أَنْ نَرَى مِنْ يَصِيدُهَا  
فأجاب بأنه ينتصب على المصدر ، قال : « والتقدير : فضل انتفاء أن نرى إنسانا يصدها عن الفتك بنا فضلا عن رؤيتنا إنسانا يصيدها لنا ، ففضلها هنا مصدر فضل من الشيء كذا : إذا بقيت منه بقية ، كقولك : أنفقت أكثر دراهمك ، والذي فضل منها ثلاثة ، وكقولك لإنسان خلص من أمر عظيم ولحقه منه بعض الضرر : معك فضل كثير ، وكذلك وجود إنسان يصيد هذه الوحشية ، وانتفاء من يكفها عن الفتك بينهما فضل كبير ، فإذا كان من يكفها عن الفتك معدوما ، فكيف من يقدر على صيدها موجودا » .

(١) المجلس الحادى والسبعون .

(٢) الخزائن ٢٣٤/٣ .

(٣) المغنى ص ٥٥٩ ، ٧٠٧ .

(٤) المجلس الرابع والسبعون .

وتعبير « فضلا » مما شغل به اللغويون والنحاة المتأخرون ، وقد ذكر الفيومي في مادة ( فضل ) من المصباح المنير ؛ ذكر إعراب « فضلا » ومعناه بمثل ما ذكره ابن الشجري ، ثم حكى عن قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح ، قال : « وقال شيخنا أبو حيان الأندلسي نزيل مصر المحروسة ، أبهقه الله تعالى : ولم أظفر بنص على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب » .

ولابن هشام رأى في إعراب « فضلا » ، حكاها عنه السيوطي (١) .

١٥ - وما يتصل بإعراب التعبيرات النحوية ، ما ذكره ابن الشجري (٢) من إعراب قولهم : « أخطب ما يكون الأمير قائما » ، وقولهم : « شربى السويق ملتوتا » ، وهما من التعبيرات النحوية الشائعة ، وقد أطل ابن الشجري في إعراب التعبير الأول ، ثم قال في آخر كلامه : « فتأمل جملة الكلام في هذه المسألة ، فقد أبرزت لك غامضها وكشفت لك مخبوءها » .

١٦ - تعقب ابن الشجري شيخه التبريزي في إعراب « مواهبا » من قول

المتنبي :

ومحل قائمة يسيل مواهبا لو كنّ سيلا ما وجلنّ مسيلا

فقال : « قال يحيى بن علي التبريزي : مواهبا منصوبة ، لأنها مفعول . فقلت : لا يجوز أن تكون مفعولا ، لأن « يسيل » لا يتعدى إلى مفعول به ، بدلالة أنه لا ينصب المعرفة ، تقول : سال الوادي رجالا ، ولا تقول : سال الوادي الرجال ، وسالت الطرق خيلا ، ولا تقول : سالت الطرق الخيل ، فلما لزمه نصب النكرة خاصة ، والمفعول يكون معرفة ويكون نكرة ، والمميز لا يكون إلا نكرة ، ثبت أن قوله : « مواهبا » مميز ، ويوضح هذا لك أنك إذا أدخلت همزة النقل على سال ، تعدى إلى مفعول واحد ، تقول : أسال الوادي الماء المعين ، فلو كان قبل النقل بالهمزة يتعدى إلى مفعول ، لتعدى بعد النقل إلى مفعولين .

(١) في الأشباه والنظائر ١٨٧/٣ .

(٢) المجلس السابع والثلاثون .

فإن قيل : إن المميز من شأنه أن يكون واحدا .

قلنا : لعمرى ، إن هذا هو الأغلب ، وقد يكون جمعا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ وكقوله : ﴿ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالاً وَأَوْلَادًا ﴾ .  
انتهى كلام ابن الشجرى ، وقد حكاه شارح ديوان المتنبى <sup>(١)</sup> ، وأفاد أن إعراب « مواهبا » مفعولا به ، هو قول ابن جنى أيضا .

وبعد : فهذه أبرز آراء ابن الشجرى الإعرابية ، استخرجتها لتدل على غيرها ، مما زخرت به الأمالي ، وما ينبغي التنبيه له والإشارة إليه أن الهدف التعليمي الذي أخذ به ابن الشجرى نفسه ، وصرف إليه همهته ، قد حمله على إجمالة النظر وتقليب الفكر ، فيما تمثل في هذه الأوجه <sup>(٢)</sup> الإعرابية الكثيرة التي أوردها في الكلمة الواحدة ، مما يدل على تمكنه وتبحره في فقه العربية ، وما يدل أيضا على أن ظاهرة التوسّع الإعرابي <sup>(٣)</sup> ليست من صنيع النحاة المتأخرين ، كما يظنّ بعض الدارسين .

\* \* \*

---

(١) شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٢٣٧/٣ .

(٢) انظر مثلا : المجالس : العشرين ، والثامن والعشرين ، والحادى والثلاثين ، والثانى والثلاثين والحادى والأربعين .

(٣) بل هي أقدم من ابن الشجرى ، فيما تراه عند أبى على الفارسي . راجع مقدماتى لكتاب الشعر

ص ٣٢ .

## الحذف

الحذف من خصائص العربية ، وهو سِمةٌ من سمات فصاحتها وبلاغتها ، إذ كان يبانها قائما على الإيجاز والاختصار ، ويجعله ابن جنى من باب شجاعة العربية (١) .

والحذف : إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام . هكذا عرّفه الرماني (٢) .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (٣) : والاختصار في كلام العرب كثير لا يُحصى ، وهو عندنا أعرب الكلام وأفصح ، وأكثر ما وجدناه في القرآن . ويرى ابن الشجرى (٤) أن الحذف من أفصح كلام العرب ، لأن المحذوف كالمنطوق به ، من حيث كان الكلام مقتضياً له ، لا يكمل معناه إلا به .

والحذف خلاف الأصل . قال الزركشى (٥) : « والحذف خلاف الأصل ، وعليه يبنى فرعان ، أحدهما : إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه ، كان الحمل على عدمه أولى ، لأن الأصل عدم التغيير . والثاني : إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته ، كان الحمل على قلته أولى » .

ولما كان الحذف بهذه المثابة ، فقد أجمعوا على أنه لا يُصار إليه ولا يُستحسن إلا باجتماع شيعين : أولهما : أن تدعو إليه ضرورة فنية ، مبناهما على ما اختصت به العربية من الإيجاز وطرح فضول الكلام ، والاكتفاء باللمحة الدالة ، وطلب الخفة واليسر ، رعاية للانسجام الصوتي في بعض أنواع الكلمة والكلام ، ثم من قبل كل

---

(١) الخصائص ٣٦٢/٢ ، والله در ابن جنى ، كيف تأتّى له هذا التعبير !

(٢) النكت في إعجاز القرآن ص ٧٠ .

(٣) غريب الحديث ٢٧٢/٢ .

(٤) الأمالي - المجلس الثالث والأربعون .

(٥) البرهان ١٠٤/٣ .

ذلك ومن بعده إمتاعُ الذهن بما تذهب إليه النفس في تقدير المحذوف المطوّى في ثنايا الكلام<sup>(١)</sup> .

والثاني : أن يدل على المحذوف دليل ، كما أفاد الرماني في كلامه السابق .

وقال المبرد<sup>(٢)</sup> : ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من متقدم خبر ، أو مشاهدة حال .

وقال أبو جعفر الطبري<sup>(٣)</sup> : قد دللنا فيما مضى أن العرب من شأنها - إذا عرفت مكان الكلمة ولم تشكك أن سامعها يعرف بما أظهرت من منطقتها ما حذفت - حذف ما كفى منه الظاهر من منطقتها ، ولا سيما إن كانت تلك الكلمة التي حذفت قولاً أو تأويل قول .

وقال ابن جني<sup>(٤)</sup> : قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته .

وقال الشريف المرتضى<sup>(٥)</sup> : وإنما تستحسن العرب الحذف في بعض المواضع ، لاقتضاء الكلام المحذوف ودلالته عليه .

---

(١) ترى أمثلة ذلك في البرهان ١٠٤/٣ - ٢٢٠ ، وانظر مبحث الحذف وأمثله - بالإضافة إلى ما ذكرت - في مجاز القرآن ٨/١ ، والبيان والتبيين ٢٧٨/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢١٠ ، والصناعتين ص ١٨١ ، والصباحي ص ٣٣٧ ، ٣٨٦ - ٣٩٣ ، وإعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٦٢ ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ٢٣٧ ، والبيان في علم البيان ص ١١٢ ، والمغنى ص ٦٦٨ - ٧٢٥ ، والحذف يسمى أيضاً : الإضمار والاختصار ، وفرق المرتضى بين الحذف والاختصار ، فجعل الحذف يتعلق بالألفاظ ، والاختصار يرجع إلى المعاني . راجع أماليه ٧٣/٢ .

(٢) المقتضب ٨١/٢ .

(٣) تفسير الطبري ١٣٩/١ ، ١٧٩ ، وانظر أيضاً ٢٧/٢ .

(٤) الخصائص ٣٦٠/٢ .

(٥) أمالي المرتضى ٤٨/٢ .

وقال الشيخ عبد القاهر <sup>(١)</sup> عن الحذف : هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأنت ما تكون بيانا إذا لم تُبين ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تُخبر ، وتدفعها حتى تنظر ، وأنا أكتب لك بديا أمثلة مما عرض فيه الحذف ، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه ، وأقيم الحجة من ذلك عليه .

وقال أيضا فيما نقل عنه الزركشى <sup>(٢)</sup> : ما من اسم حُذِف في الحالة التي ينبغي أن يُحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره ، والله درّ القائل :  
إذا نطقت جاءت بكل مليحة وإن سككت جاءت بكل مليح

٦٣ - وقال العز بن عبد السلام <sup>(٣)</sup> : والعرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ولا وصلة إليه ، لأن حذف ما لا دلالة عليه منافٍ لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام ، وفائدة الحذف تقليل الكلام ، وتقريب معانيه إلى الأفهام .

وقال حازم القرطاجنى ، فيما حكى عنه الزركشى <sup>(٤)</sup> : إنما يحسن الحذف ما لم يشكل به المعنى ، لقوة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديد أشياء ، فيكون في تعدادها طولٌ وسآمة ، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال عليه ، وترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها على الحال .

وقد تنازع مبحث الحذف علماء إعجاز القرآن ، والبلاغة والنحو ، لكن علماء الإعجاز والبلاغة عالجوا الحذف في أبواب خاصة أفردوها له ووقفوها عليه ، ثم تكلموا عليه مرة واحدة ، وخلطوا مباحث البيان بمباحث النحو ، أما النحويون فقد

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .

(٢) البرهان ١٠٥/٣ .

(٣) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ص ٥ .

(٤) الموضوع السابق من البرهان ، وقد حكى الزركشى كلام حازم هذا من كتابه « منهاج البلغاء » ولم أجده في المطبوع منه ، ووضعه محققه في ملحق الكتاب ص ٣٩١ ، نقلا عن البرهان .



ففرقوا الكلام على الحذف ، على أبواب النحو المختلفة ، كحذف المبتدأ والخبر ، وحذف المفعول والحال والتمييز والصلة والعطف والموصوف والصفة ، ثم حذف الأدوات . وقُلَّ من رأيناه أفرّد للحذف بابا ، نعم وقف ابن هشام بعض الباب الخامس من « المغنى » على الكلام على الحذف : شروطه وأنواعه وأمثله ، لكنه عالج أيضا مسائل من الحذف ، في مباحث الكتاب المختلفة ، شأنه شأن النحاة السابقين واللاحقين .

هذا وقد حدّد ابن هشام مجال البحث النحوى فى الحذف ، فقال (١) : « الحذف الذى يلزم النحوى النَّظَرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل ، نحو : ﴿ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ ﴾ ونحو : ﴿ قالوا خَيْراً ﴾ ، ونحو : « خير عافاك الله » ، وأما قولهم فى نحو ﴿ سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ : إن التقدير : والبرد ، ونحو : ﴿ وتلك نعمة تمنُّها على أن عبَدْتَ بنى إِسْرَائِيلَ ﴾ : إن التقدير : ولم تعبّدنى ، ففضولٌ فى فن النحو ، وإنما ذلك للمفسّر ، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول ، أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه أو منه ، ونحو ذلك ، فإنه تطفّل منهم على صناعة البيان » .

والبحث النحوى يتناول حذف الجملة والمفرد والحرف والحركة (٢) ، وهذان الأخيران مما اختص بهما علم الصرف .

وقد أفسح ابن الشجرى « أماليه » لكل أنواع هذه الحذوف ، ثم تناول أيضا تلك الحذوف التى أشار ابن هشام إلى أنها من علمى التفسير والبيان . ذكر ابن الشجرى كل ذلك وضرب له الأمثال من الكتاب العزيز ، ومن كلام العرب وأشعارها ، ثم اعتنى عناية خاصة بذكر حذوف القرآن الكريم ، ويقول فى ذلك (٣) : « فحذوف القرآن كثيرة عجيبة » .

(١) المغنى ص ٧٢٤ .

(٢) الخصائص ٣٦٠/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٨/١ .

(٣) المجلس الثالث والعشرون .

وابن الشجرى يشترط ما اشترطه غيره من ضرورة قيام دليل على المحذوف ، قال (١) : « إن حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها ، وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى ، وأحسنه ما دل عليه معنى أو قرينة أو نظير أو قياس » ثم مثل لهذه الدلالات .

وقد عالج ابن الشجرى ضروب الحذف في ثانيا كثير من مجالسه (٢) ، قصداً أو استطراداً ، ثم أفرد لها سبعة عشر مجلساً ، بدءاً من منتصف المجلس التاسع والثلاثين ، استغرقت مائة وخمسين ورقة من مخطوطة الأمالى التى اتخذتها أصلاً ، وهو قدر كبير يصلح أن يكون كتاباً مستقلاً ، وقد تكلم في هذه المجالس على المحذوف الواقعة بالأسماء المفردة والجمل والأفعال والحروف ، وهذه المباحث تكاد تستغرق أبواب النحو كلها ، وفي كلام ابن الشجرى عن الحذف في الحروف ، أراد حروف المعانى ، كاللام وimin والباء وعلى وإلى ، مما يعرف بحروف الجر ، ثم الحروف التى هى من بنية الكلمة ، وحذف هذه الحروف الأخيرة يُعالج في أبواب الصرف كالإعلال والإبدال والقلب والنقل .

وإفراد ابن الشجرى هذه المجالس المتتابعة لدراسة المحذوف مفيدٌ في ميدان الدراسات النحوية والصرفية ، إذ كان ذلك مغنياً عن تلخيص ظاهرة المحذوف في أبواب النحو المختلفة ، حيث تأتى أمثلة المحذوف مفرقةً بحسب ترتيب أبواب النحو ، وبخاصة في الكتب التعليمية المتأخرة ، ابتداء من القرن السابع ، على يد شراح ابن مالك .

وابن الشجرى يمثل أحياناً لظهور المحذوف الذى يقدره ، في شاهد آخر ، فقد قال (٣) في أدلة المحذوف : « ودلالة النظير مع القياس والقرينة ، كقوله سبحانه : ﴿ هل يسمعونكم إذ تدعون ﴾ أراد : هل يسمعون دعاءكم ، كما قال في الأخرى : ﴿ إن تدعوهن لا يسمعوا دعاءكم ﴾ ودلالة القياس على هذا المحذوف أنك لا تقول :

(١) المجلس الثامن ، وانظر أيضاً المجلس السابع والثلاثين .

(٢) انظر مثلاً المجالس : الأول والرابع والخامس والسابع والتاسع والسادس والثلاثين والثامن والستين .

(٣) المجلس الثامن .

سمعت زيدا وتُمنسِك ، حتى تأتى ، بعد ذلك بلفظ مما يُسمع ، كقولك : سمعته يقرأ ، وسمعته ينشد » .

وحكى فى الكلام على حذف المبتدأ ، قال (١) : « وجاء الحذف فى قوله تعالى : ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ﴾ فقليل : تقديره : أمرنا طاعة ، واحتج صاحبُ هذا القول بقول الشاعر :

فقلت على اسم الله أمرك طاعةً وإن كنت قد كلّفت ما لم أعوّد

فقال : فقد أظهر الشاعر المبتدأ المحذوف فى الآية » .

وقال فى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (٢) : « ومنه ﴿ وإلى مدّينَ أخاهم شُعيباً ﴾ أى إلى أهل مدين ، ألا ترى أن الضمير الذى هو الهاء والميم فى ( أخاهم ) لا يعود على ( مدين ) نفسها ، وإنما يعود على أهلها ، وقد أظهر هذا المحذوف فى موضع آخر ، وهو قوله : ﴿ وما كنت ثاوياً فى أهل مدّين ﴾ .

وذكر فى حديثه عن حذف العائد من جملة الصفة إلى الموصوف ، قال (٣) : « وفى التنزيل : ﴿ وأتّقوا يوماً لا تَجْزى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً ﴾ أراد : لا تجزى فيه ، فحذف الجارّ والمجرور المقرّين فى قوله تعالى : ﴿ وأتّقوا يوماً تُرجعون فيه إلى الله ﴾ .

وقد أسرف ابن الشجرى فى تقدير بعض الحذوف ، فقال فى ذكر معانى « أو (٤) » : « التاسع أن تكون للتبعيض فى قول بعض الكوفيين ، وإنما جعلها للتبعيض ، لأنها لأحد الشيئين ، وذلك فى قول الله سبحانه : ﴿ وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتّدوا ﴾ وهذا القول إنما هو إخبار من الله عز وجل عن الفريقين ، وفى الكلام حذف : أولها : حذف مضاف من أوله ، ثم حذف واو العطف وجملتين فعليتين من آخره ، وهما قال وفاعله ، وكان واسمها . فأما تقدير المضاف فإن قوله :

---

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس الأربعون .

(٤) المجلس الخامس والسبعون .

( وقالوا ) معناه : وقال بعضهم - يعنى اليهود - كونوا هودا ، وتقدير الواو والجملتين : وقال بعضهم : كونوا نصارى ، فقام قوله : ( أو نصارى ) مقام هذا الكلام ، وهذا يدلّك على شرف هذا الحرف .

وقد حكى ابن هشام <sup>(١)</sup> تقدير ابن الشجرى هذا ، ونسبه إلى التعسف .  
ولما كان الحذف خلاف الأصل - كما ذكرت في صدر هذا البحث - فإن ابن الشجرى يضعفه ما لم تدعُ إليه ضرورة فنية ، وما لم يدلّ عليه دليل ، ويُقوَّى الأوجه الخالية من الحذف ، وقد ذكرته في الفقرة التاسعة من آرائه الإعرابية . وقد حكى اختلاف النحاة في قول دريد بن الصمة :

لقد كذبتك عينك فأكذبتهَا فَإِنْ جَزَعاً وَإِنْ إِجْمَالاً صَبِرَ

فقال <sup>(٢)</sup> : قال سيبويه : فهذا على « إِمَّا » ولا يكون على « إِنْ » التى للشرط ، لأنها لو كانت للشرط لاحتجج إلى جواب ، لأن جواب « إِنْ » إذا ألحقها الفاء لا يكون إلا بعدها ، فإن لم تلحقها فقلت : أكرمك إن زرتنى ، سدّ ما تقدم على حرف الشرط مسد الجواب ... وقال غير سيبويه : هو على « إِنْ » التى للشرط ، والجواب محذوف ، فكأنه قال : إن كان شأنك جزعا شقيت به ، وإن كان إجمال صبر سعدت به .

قال ابن الشجرى : وقول سيبويه هو القول المعوّل عليه ، لأنه غير مفتقر إلى هذا الحذف ، الذى هو حذف كان ومرفوعها ، وحذف جوابين لا دليل عليهما .

وقد ضعّف ابن الشجرى بعض المحذوف ، فقال في حذف الموصوف <sup>(٣)</sup> :  
« وكذلك لا يجوز : مررت بالطويل زيد ، على أن تجعل الطويل صفة لزيد ، ولكن إن أردت : مررت بالرجل الطويل ، فحذفت الموصوف ، وأبدلت زيدا من الصفة ، جاز على قبح ، لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، مما شدّد فيه سيبويه ، وإن

(١) المغنى ص ٦٩ .

(٢) المجلس التاسع والسيعون .

(٣) المجلس السابع والعشرون .

كان قد ورد ذلك في الاستعمال على شذوذه ، كقوله تعالى : ﴿ وقليلٌ من عبَادِي الشُّكُورِ ﴾ أى العبدُ الشكور ، وكقوله : ﴿ أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾ أى دروعاً سابغات ، وكقوله : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ أى الأُمةُ القيمة .

قلت : لم أجد فيما بين يديّ من كتب النحو إنكارَ حذف الموصوف ، وقد أجازوه بشرط وجود الدليل عليه ، وشروط أخرى <sup>(١)</sup> ، وابن الشجرى نفسه قد استشهد لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، بشواهد كثيرة في المجالس : التاسع والثلاثين ، والستين ، والرابع والستين ، والتاسع والستين ، ولم يصفه هناك بقبح أو شذوذ ، كصنيعه هنا .

هذا وتعبيرُ ابن الشجرى بالشذوذ في الاستعمال القرآنى فيه نظر ، ولعله إنما يتكلّم بحسب الصنعة ليس غير ، فقد ذكر ما يُشبه هذا في موطن آخر ، حين استشهد لحذف اللام على الشذوذ <sup>(٢)</sup> ، بما جاء من حذف الياء اكتفاءً بالكسرة ، في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَاتَكَلُّمْ نَفْسٌ ﴾ وقوله : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ .

\* \* \*

---

(١) راجع المغنى ص ٧٢٨ ، وشرح ابن عقيل ١٦٢/٢ ، وشرح الأشموني ٧٠/٢ ، والتصریح على التوضیح ١١٨/٢ - وعبارته « ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم » - والمجم ١٢٠/٢ .  
(٢) المجلس الثالث والخمسون .

## الأدوات عند ابن الشجري

المراد بالأدوات : الحروف <sup>(١)</sup> وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف ، ويطلق عليها حروف المعاني . وقد جاء الحديث عن الأدوات مفرقاً في ثنايا كتب التفسير ، وكتب علوم القرآن ، نحو مشكل القرآن لابن قتيبة ، والبرهان للزركشي ، وكتب اللغة والبلاغة .

وقد تناولت المصنفات النحوية مبحث الأدوات خلال أبواب النحو المختلفة ، ثم أفرد بعض النحاة تصانيف خاصة للأدوات ، ومن أشهر هذه التصانيف : معاني الحروف للرماني <sup>(٢)</sup> ، وكتاب الالامات للزجاجي ، والأزھية للهروي ، ووصف المباني في حروف المعاني للمالقي ، والجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي ، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي ، ثم خصص ابن هشام الجزء الأول من « المغني » للأدوات .

ويعد ابن الشجري من أهم من عالجوا مبحث الأدوات : معانيها وعملها وشواهدا ، ودخول بعضها مكان بعض ، ذكر كل ذلك في ثنايا مجالسه ، ثم أفرد مجالس خاصة لبعض هذه الأدوات ، فقصر المجلس السابع والستين على « لا » ، قال في آخره : « فهذه وجوه « لا » لم أخلّ منها بشيء ، والمجلس الذي بعده خصصه لمعاني وعمل « ما » ، ثم عقد فصلاً في المجلس السابعين لدخول حروف الخفض بعضها مكان بعض ، وهو فصل مفيد جداً ، أتى فيه ابن الشجري على شواهد كثيرة من الكتاب العزيز ، مما يفيد في مجال الدراسات القرآنية . وعمل ابن الشجري هذا يُعدّ حلقةً من السلسلة التي بدأها ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن ، وابن فارس في كتابه الصحاحي .

وتكلم ابن الشجري في المجلس الثالث والسبعين ، عن « أي » و « رب » ، وفي المجلس الذي بعده تحدث عن أقسام « من » الاسمية ، وافتتح المجلس الخامس والسبعين بذكر معاني « أو » ومواضعها ، وكذلك تحدث عن معاني « أم » ومواضعها

(١) مقدمة تحقيق الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣ .

(٢) إن صَحَّحَتْ نسبته إليه .

فى المجلس السابع والسبعين ، وابتدأ المجلس التالى بذكر أقسام « إىما » المكسورة ، و « أىما » المفتوحة ، وىسط الكلام على « إن » الخفيفة المكسورة والمفتوحة فى المجلس الذى بعده .

وقد أفاد ابن الشجرى فى معالجته للأدوات من جهود العلماء السابقين ، وعلى رأسهم الهروى صاحب « الأزهىة » ، وقد أعار ابن الشجرى على كثر من مباحث هذا العالم ، من غير أن يُنبّه علىه ، وحديث هذا يأتى إن شاء الله فى الكلام على مصادر ابن الشجرى ، ثم أفاد النحاة المتأخرون من جهود ابن الشجرى فى هذا المجال ، وصرحوا بالنقل عنه والأخذ منه ؛ ومن هؤلاء المرادى صاحب « الجنى الدانى » ، وابن هشام فى « المغنى » لكن ابن هشام يغفل أحياناً ذكر ابن الشجرى ، وقد عارضت كلامه بكلامه ، ونهت علىه فى حواشى التحقيق .

وتبلو أهمية ابن الشجرى فى هذا المجال ، متمثلة فى ذلك الفيض الزاخر من الشواهد التى انتزعها من كتاب الله العزيز ، ومن أشعار العرب ، وبعض هذه الشواهد مما انفرد به ابن الشجرى ، ولم يرد فى أشهر كتب الأدوات التى ذكرتها ، ومن ذلك ما أنشده على زيادة « ما » ، من قول الشاعر (١) :

ما مع أنك يومَ الورْدِ ذو جَزَرٍ ضَحْمُ الدَّسِيعَةِ بالسَّلْمَيْنِ وَكَأُرٍ

\* \* \*

---

(١) المجلسان الرابع والأربعون والسابع والستون .

## الشواهد عند ابن الشجرى

### شواهد القرآن الكريم :

لم يعرض ابن الشجرى لأصل من الأصول أو قاعدة من القواعد إلا استشهد لها بآية أو أكثر من الكتاب العزيز . وقد استكثر ابن الشجرى من شواهد القرآن الكريم ، فيما عرض له من مسائل الإعراب والحدوف والأدوات ، ثم عقد أبواباً وفصولاً خاصة لبعض آى الذكر الحكيم : تفسيراً وإعراباً <sup>(١)</sup> ، بل إنه قصر المجلسين الحادى والثانين والذى بعده ، على ذكر زلات مكى بن أبى طالب المغربى ، فى كتابه مشكل إعراب القرآن الكريم .

ولعل خير ما يكشف عن منهج ابن الشجرى فى تناوله لتفسير وإعراب القرآن الكريم هذان المثلان ، مما ذكره فى المجلس العاشر .

قال : سألتى سائل عن قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ فقال : ما معنى تستجيبون بحمده ؟ وبم تتعلق الباء ؟ فقد زعم بعض المفسرين أن معنى بحمده : بأمره .

وقال فى الموضع الآخر : سألتى سائل مكاتبة عن قوله عز من قائل : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ الآية ، فقال : ما معنى الاصطفاء ، وما أصله الذى اشتق منه ، وما حقيقة معنى المقتصد ، وإلى أى شىء هذا السبق ، وما معنى الخيرات ها هنا ، وكيف دخل الظالم لنفسه فى الذين اصطفاهم الله ، وقد قال تعالى : ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴾ وإلى أى شىء تتوجه الإشارة فى قوله : ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ ؟

وقد أجاب ابن الشجرى عن السؤالين إجابة العالم المتمكن .

ولم يُحلّ ابن الشجرى « أماليه » من مسائل الصرف فى آى القرآن الكريم ، وقد ذكر من هذه المسائل الكثير على امتداد مجالسه ، ثم أفرد فى المجلس الرابع

---

(١) أمثلة ذلك فى المجالس : السابع والثامن والتاسع ، والثانى والعشرين والثالث والعشرين ، والحادى والثلاثين ، والحادى والستين ، والثالث والستين ، والرابع والستين ، والسادس والسبعين .



والستين مسألة للكلام على « تَرَيْنَ » . قال : سئلت عن ( تَرَيْنَ ) في قول الله سبحانه : ﴿ فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ وذكر السائل لى أن الواعظ المعروف بالشجرى امتحن الناس بهذه اللفظة على الكرسي ، فقال : ما المحذوف منها ، وما وزنها ؟ فرأيت أن أقدم أسأ يبنى الكلام فيها عليه .

ثم أجاب ابن الشجرى بكلام طويل ، تضمن فوائد صرفية جيدة ، وقال في آخر إجابته : « فأحسن تأمل ما ذكرته ، فقد بالغتُ في إيضاح المسؤول عنه بتوفيق الله » .

ومسألة « ترين » مما أكثر الصرقيون الكلام فيه ، ولم أجد أحداً من السابقين على ابن الشجرى - فيما بين يديّ من كتبهم المطبوعة - أشبع الكلام فيها على هذا النحو .

وقد انتزع ابن الشجرى شواهد كثيرة من الكتاب الحكيم لما عرض له من مسائل علم البلاغة ، فقد استشهد للاستعارة والتكرير والترصيع والخبر والاستفهام والأمر والنهي <sup>(١)</sup> ، ثم كانت له مع المفسرين وقفات ، ردّ عليهم في بعضها ، وزاد على أقوالهم في بعضها الآخر <sup>(٢)</sup> .

وقد عرض ابن الشجرى لبعض الآيات المشككة التي يشكك بها الملاحدة ، قال في المجلس الثامن : « تأويل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ هذه الآية من الآي المشككة التي تعلقت بها الملحدة ، وأنا إن شاء الله أكشف لك غموضها وأبرز مكنونها .... » إلى آخر ما ذكر .

وابن الشجرى فيما استخرجه من شواهد القرآن الكريم - نحواً وصرفاً ولغة ومعاني - يحرص كثيراً على ضمّ النظر إلى نظيره ، وربط آي القرآن بعضها ببعض ، وذلك <sup>(٣)</sup> « لأن مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد والسورة الواحدة » قالوا : والذي يدل

(١) المجالس : الحادى والثلاثون ، والثانى والثلاثون ، والرابع والثلاثون .

(٢) المجالس : الثانى والخمسون ، والثالث والستون ، والخامس والسبعون .

(٣) المجالسان : الرابع والأربعون ، والسابع والستون .

على ذلك أنه قد يذكر الشيء في سورة فيجىء جوابه في سورة أخرى ، كقوله : ﴿ وقالوا يا أيها الذى نُزِّل عليه الذكرُ إنك لمجنون ﴾ جاء جوابه في سورة أخرى : ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ .

وأمام هذا الحشد الهائل من شواهد الكتاب العزيز التى زخرت بها « الأمالى » وقع ابن الشجرى فى بعض الاختلاف والاضطراب والأخطاء ، فقد استشهد على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة بشواهد كثيرة ، ذكر منها قوله تعالى : ﴿ ما ودَّعك ربك وما قلى ﴾ ذكر ذلك فى المجلس الثامن عشر ، ثم أعاد الآية الكريمة فى المجلسين التاسع والثلاثين والأربعين ، شاهداً على حذف المفعول ، وقد تعقبه الزركشى (١) ، فقال فى أثناء كلامه على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة : « وجعل منه ابن الشجرى : ﴿ ما ودَّعك ربك وما قلى ﴾ وقد سبق أنه على حذف المفعول ، فلا التفات » . هذا كلام الزركشى ، وقد خفى عنه الموضع الثانى الذى ذكر فيه ابن الشجرى أنه على حذف المفعول .

وأخطأ ابن الشجرى فى بعض تلاوات القرآن الكريم ، وقد نهت عليه فى حواشى التحقيق (٢) . وما ينبغى أن تُحمل مثل هذه الأخطاء على أوهام النساخ ، فالخطأ ثابت فى كلتا النسختين المخطوطتين من الأمالى ، وأيضاً فإن بعض هذه الأخطاء ثابت فى خزانة الأدب للبغدادى فيما حكاه عن ابن الشجرى .

\* \* \*

(١) البرهان ٣/٣١٩ .

(٢) المجالس : الرابع والثلاثون ، والتاسع والثلاثون ، والثالث والأربعون ، والثامن والأربعون .

## القراءات عند ابن الشجرى

أكثر الدارسون قديماً وحديثاً من الكلام حول قبول القراءات والاستشهاد بها والاحتجاج لها ، وقد أثير عن جماعة من نخبة البصرة المتقدمين شيء من الطعن على بعض القراءات السبعية وردّها والتشنيع على من قرأ بها <sup>(١)</sup> . ولم يقف ابن الشجرى من القراءات هذا الموقف ، فهو قد استشهد بالقراءات ، متواترها وشاذّها ، على مسائل النحو والصرف واللغة ، بل إنه قوى بعض القراءات السبعية ، ووجه بعض القراءات الشاذة ، ولا سبيل إلى ذكر كل ما عرض له ابن الشجرى من قراءات <sup>(٢)</sup> .

فأكتفى بذكر مثلين يكشفان عن منهج ابن الشجرى وموقفه من القراءات ، الأول فى الترجيح بين قراءتين سبعيتين ، والثانى فى توجيه قراءة شاذة :

١ - ذكر ابن الشجرى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ واصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ ، قال <sup>(٣)</sup> : « وقرأ ابن عامر : ﴿ بِالْعُدْوَةِ ﴾ ، وبها قرأ أبو عبد الرحمن السلمى ، وأوجه القراءتين : ﴿ بِالْعَدَاةِ ﴾ ، لأن غدوة معرفة علم للحين ، ومثلها بكرة ، تقول : جئتكَ أمس غدوة ، ولقيته اليوم بكرة ، قال الفراء : سمعت أبا الجراح يقول فى غداة يوم بارد : ما رأيت كغدوة قط ، يريد غداة يومه ، وقال الفراء : ألا ترى أن العرب لا تضيفها ، وكذلك لا تدخلها الألف واللام ، وإنما يقولون : أتيتك غداة الخميس ، ولا يقولون : غدوة الخميس ، فهذا دليل على أنها معرفة . انتهى كلامه . وأقول : إن حق الألف واللام الدخول على النكرات ، وإنما دخلتا فى الغداة ، لأنك تقول : خرجنا فى غداة باردة ، وهذه غداة طيبة ، ووجه قراءة ابن عامر أن سيبويه قال : « زعم الخليل أنه يجوز أن تقول : أتيتك اليوم غدوة وبكرة ، فجعلتهما بمنزلة ضحوة » ، وإنما علقوا غدوة وبكرة على الوقت علمين ،

(١) انظر مقدمة المقتضب ص ١١١ ، ومدرسة الكوفة ص ٣٣٧ ، ٣٤٥ .

(٢) راجع المجالس : الثالث ، والخامس عشر ، والسادس عشر ، والثامن عشر ، والثالث والعشرين ، والثلاثين ، والثامن والثلاثين ، والسادس والأربعين ، وانظر الفقرة الحادية والأربعين من آراء ابن الشجرى النحوية .

(٣) المجلس الثانى والعشرون .

لأنهما جعللا اسمين لوقت منحصر ، ولم يفعلوا ذلك في ضحوة وعشية ، لأنهما لوقتين متسعين ، وما يحتاج به لليحصبي والسلمي أن بعض أسماء الزمان قد استعملته العرب معرفة بغير الألف واللام ، وقد سمع منهم إدخال الألف واللام عليه ، نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم : لقيته فينة فينة يافتى ، غير مصروف ، ولقيته الفينة بعد الفينة ، أى الحين بعد الحين ، ووجه إدخال الألف واللام في هذا الضرب أنه يقدر فيه الشيعاء .

٢ - حكى ابن الشجرى <sup>(١)</sup> اختلاف القراء في إعراب قوله تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بنصب ﴿ يوم ﴾ ورفع . وقال في آخر ما حكاه : « وقد قرئ فيما شذ من القراءات السبع : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بنصب ﴿ صدقهم ﴾ مع نصب ﴿ يوم ﴾ ، وإسناد ﴿ ينفع ﴾ إلى ضمير راجع إلى الله سبحانه وتعالى . ويحتمل نصب ﴿ صدقهم ﴾ ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون مفعولا له ، أى ينفع الله الصادقين لصدقهم ، والثاني أن تنصبه على المصدر ، لا بفعل مضمر ، ولكن تعمل فيه ﴿ الصادقين ﴾ ، فتدخله في صلة الألف واللام ، وتقدير الأصل : ينفع الله الصادقين صدقا ، ثم أضيف إلى ضمير « هم » فقيل : صدقهم ، كما تقول : أكرمت القوم إكراما ، وأكرمتهم إكرامهم ، قال الله تعالى في الأفراد : ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكْرَأً وَمَكْرُؤًا مَكْرَأً ﴾ وفي الإضافة : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾ ، ومثله : ﴿ وَزُلْزِلُوا زُلْزَالًا ﴾ و ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ والثالث : أن تنصبه بتقدير حذف الباء ، لأنك تقول : نفعته بكذا ، فيكون الأصل : ينفع الله الصادقين بصدقهم ، فلما سقطت الباء وصل الفعل ، ومثله في إسقاط الباء ثم إيصال الفعل قوله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ أى بأوليائه ، لأن المعنى يخوفكم بهم ، ويدلك عليه قوله : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ .

\* \* \*

(١) المجلس السابع .

## شواهد الحديث النبوي

الاستشهاد بالحديث النبوي ، واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج في قضايا النحو والصرف ، أمرٌ كثير الجدل حوله بين مؤيد ومعارض ، وقد أشبع العلامة البغدادي الكلام فيه (١) .

وقد قلَّ استشهاد ابن السجري بالحديث في « أماليه » قلَّة ظاهرة ، بالقياس إلى شواهد القرآن الكريم ، وشواهد الشعر القديم والمحدث .

ولم أجد له استشهاداً بالحديث على قضايا النحو إلا في موضعين اثنين من « الأمالي » أولهما ما أورده شاهداً على حذف خبر « إن » فيما رواه (٢) عن أبي عبيد القاسم بن سلام : « أن المهاجرين قالوا : يا رسول الله ، إن الأنصار قد فضلونا ، إنهم آوؤنا وفعلوا بنا وفعلوا ، فقال : أَلستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلى ، قال : فإن ذلك » . قوله : « فإن ذلك » معناه : فإن ذلك مكافأة منكم لهم ، أى معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأة لهم . وهذا كحديثه الآخر : « من أزلت إليه نعمة فليكافئ بها فإن لم يجد فليظهر ثناء حسناً » ، فقوله عليه السلام : « فإن ذلك » يريد به هذا المعنى .

والموضع الثانى ما ذكره فى الكلام على لام الأمر ، قال (٣) : إن الأصل فى أمر المواجه أن يستعمل بلام الأمر مع تاء الخطاب ، فقد روى عن النبى عليه السلام أنه قال فى بعض مغازيه : « لتأخذوا مصافكم » ، وفى قراءة أبيّ : « فبذلك فلتقرحوا » .

---

(١) الخزانة ٩/١ - ١٥ ، وينظر أيضاً البحث الذى كتبه الأستاذ الشيخ محمد الحضر حسين ، عن الاستشهاد بالحديث ، فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٩/٣ . ومن الدراسات الحديثة التى عنت بهذا الموضوع : الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية . للدكتور محمد ضارى حمادى . بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م . وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث . للدكتورة خديجة الحديثى . بغداد ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م . والحديث النبوى فى النحو العربى . للدكتور محمود فجلال . نادى أبها الأدبى . المملكة العربية السعودية ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م . ثم انظر تقدمتى لكتاب الشعر ص ٧١ .

(٢) المجلس التاسع والثلاثون .

(٣) المجلس السادس والستون .

وقد استشهد ابن الشجرى بالحديث الشريف على مسائل اللغة وتفسيرها ، فقال <sup>(١)</sup> فى شرح الضيع ، وهو السنة الشديدة : « ومنه الحديث عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « أن رجلا جاءه ، فقال : يا رسول الله ، أكلتنا الضيع وتقطعت عنا الخُنف » قال : عنى بالخنف جمع خنيف ، وهو ثوب من كتان ردىء » . وذكر فى تفسير « الخير » من قوله تعالى : ﴿ إلى أحببتُ حُبَّ الخير ﴾ <sup>(٢)</sup> : « والخير ها هنا هو الخيل ، وتسميتها بالخير مطابق لقوله عليه السلام : الخيل معقودٌ فى نواصيها الخير » .

وقال <sup>(٤)</sup> فى شرح « مغيون » من قول الشاعر :

\* وإخال أنك سيد مغيون \*

مغيون : مفعول من قولهم : غين على قلبه : أى غطّى عليه ، وفى الحديث : « إنه ليغان على قلبى » .

واستشهد على تخفيف « هينة » بقوله ﷺ <sup>(٥)</sup> : « المؤمن هين لين » .

وقال فى شرح الوكاء ، وهو السير الذى يشدّ به رأس القربة <sup>(٦)</sup> : « وشبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، العينين فى اليقظة بالوكاء ، فى قوله : « العَيْنان وكاء السه ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء » . قال : « السّه والاسْتُ بمعنى » أراد أن العينين شداد الاست ، فإذا كان يقظان حفظت عينه استه ، كما يحفظ الوكاء ما فى الوعاء ، فإذا نام انحل الشداد » .

(١) المجلس الخامس .

(٢) المجلس التاسع .

(٣) المجلس الخامس .

(٤) المجلس السابع عشر .

(٥) المجلسان الخامس والثلاثون ، والخامس والأربعون .

(٦) المجلس التاسع والأربعون .

وذكر في المحذوف اللام : « دد » ، قال (١) : « وقولهم : دد ، أصله ددن ، وهو اللهو واللعب ، وجاء في الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « ما أنا من ددٍ ولا الدُّد مني » وقال عدى بن زيد العبادي :

أيها القلب تعلّل بكدّن إنّ همّي في سماع وأذن

الأذن : الاستماع ، يقال : أذن للحديث يأذن أذنًا : إذا استمع ، وفي المأثور عنه عليه السلام : ما أذن الله لشيء كأذنه لني يتغنى بالقرآن .

ثم استشهد ابن الشجري بالحديث على قضايا من علم البلاغة ، في أربعة مواضع من الأمالي :

الأول : ما أورده (٢) في مبحث الاستعارة ، قال : « ومن ذلك استعارة النبي ﷺ للغيرة أنفا ، وقد رأى عليا وفاطمة عليهما السلام ، في بيت ، فردّ الباب عليهما وقال : جدّع الحلال أنف الغيرة » .

قلت : لم أجد هذا الحديث فيما بين يدي من كتب السنة ، ولا في كتب غريب الحديث التي أعرفها ، وكذلك لم أجده في المظان الأخرى ، مثل المجازات النبوية للشرif الرضى ، ونهج البلاغة - اعتمادا على فهارسه - ثم وجدت الثعالبي (٣) يقول عند كلامه على « أنف الكرم » : قد تصرف الناس في استعارة الأنف ، بين الإصاابة والمقاربة ، وأحسن وأبلغ ما سمعت فيها قول النبي ﷺ : « جدّع الحلال أنف الغيرة » .

وذكره الميداني (٤) ، ثم قال : « قاله ﷺ ، ليلة زُفّت فاطمة إلى علي رضي الله تعالى عنهما ، وهذا حديث يروى عن الحجاج بن منهال ، يرفعه » .

والثاني (٥) : ما استشهد به على خروج الخبر إلى الأمر ، من قوله ﷺ :

(١) المجلس التاسع والأربعون .

(٢) المجلس الحادى والثلاثون .

(٣) غار القلوب ص ٣٣٠ .

(٤) مجمع الأمثال ١٦٣/١ . وذكره أيضا أبو هلال ، في ديوان المعاني ١٠١/١ ، ٩٥/٢ .

(٥) المجلس الثالث والثلاثون .

« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، قال : أى اقرءوا فى الصلوات الفاتحة .  
والثالث (١) : ما ذكره من شواهد خروج صيغة الأمر إلى الندب  
والاستحباب ، من قوله ﷺ : « من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل » .  
والرابع (٢) : ما أورده من شواهد النهى ، وقوله ﷺ : « لا تَبَاغُضُوا  
ولا تَحَاسَدُوا » .

وفى هذا الموضع استشهاد بحديث شريف ، على خروج النهى إلى معنى  
التنزيه ، قال : وقد ترد هذه الصيغة ، والمراد بها التنزيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنْسُوا  
الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ أى لا تتركوه ، وليس ذلك بحتم ، وكقول النبى صلى الله عليه وآله  
وسلم : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثا »  
ولا تحمل هذه الصيغة على التنزيه إلا بدليل .

#### شواهد الأثر :

وما يتصل بالاستشهاد بالحديث الاستشهاد بالأثر ، وهو كلام الصحابة  
والتابعين ، رضى الله عنهم أجمعين ، والنحويون يستشهدون بالأثر كثيرا ، فمن ذلك  
استشهادهم فى باب التحذير والإغراء بقول عمر رضوان الله عليه : « إِيَّائِى وَأَنْ  
يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ » وفى باب المقصور والممدود بقوله أيضا : « لَوْلَا الْخَلِيفَةُ  
لَأَزَنْتُ » أى الخلافة .

وقد استشهاد ابن الشجرى بكلام العباس بن عبد المطلب ، وعمر بن  
الخطاب وعلى بن أبى طالب ، وعمر بن عبد العزيز ، رضوان الله عليهم أجمعين .  
فقد استدل على أنه يمكنك أن تقول فى الوقف (٣) : ياطلحت ، بسكون  
الثاء ، بما روى عن العباس رضى الله عنه ، أنه قال فى ندائه المسلمين لما انهزموا يوم

(١) المجلس الرابع والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس الرابع والخمسون .



حنين : « يا أصحاب بيعة الشجرة ، يا أصحاب سورة البقرت ، فقال المجيب له منهم : والله ما أحفظ منها آيت » .

واستشهد <sup>(١)</sup> لمجيء النداء استغاثة بقول عمر رضى الله عنه ، لما طعنه العليج : « يا الله وللمسلمين » .

وذكر فى كلامه <sup>(٢)</sup> على النداء أنهم قد ينادون الأوقات ، وأورد شواهد كثيرة ، منها نداء أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، للذنيا وخطابه لها : « يادنيا ألى تعرضت ، لا حان حيتك ، قد بتتلك ثلاثا ، لا رجعة لى فيك ، فعمرك قصير وعيشك حقير ، وخطرك يسير » .

واستدل <sup>(٣)</sup> على حذف خبر « إن » بما روى أن رجلا جاء إلى عمر بن عبد العزيز رضوان الله عليه ، فجعل يمت بقرابته ، فقال عمر : « فإن ذاك » ، ثم ذكر له حاجته ، فقال : « لعل ذاك » ، لم يزد على أن قال : « فإن ذاك » و « لعل ذاك » ، أى إن ذاك كما قلت ، ولعل حاجتك أن تقضى .

\* \* \*

---

(١) المجلس الخامس والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس التاسع والثلاثون .

## شواهد الشعر

لا أعرف كتاباً نحويّاً قبل كتاب ابن الشجرى ، ضمّ هذا القدر الضخم من الشواهد الشعرية ، فقد بلغت شواهده أكثر من مائة وألف <sup>(١)</sup> بيت ( ١١٠٠ ) ، ولم أدخل فى هذا العدد ما أورده ابن الشجرى فى المجلس الأخير ، من أبيات كثيرة للمتنبى ، مما يُتمثل به ، ولم أعتبر فى هذا العدد أيضاً الشواهد المكررة ، فكثير من الشواهد قد تكرر مرتين ، وبعضها تكرر ثلاثة وأربع مرات ، وبعض ثالث تكرر خمس مرات ، كقول القائل :

إذا نُهى السفية جرى إليه وخالف والسفية إلى خلاف

ونعم ليست هذه الشواهد كلّها خالصةً للنحو والصرف ، ففيها من شواهد اللغة والأدب والبلاغة والعروض والقوافى ، أبيات ذوات عدد ، لكن يبقى القدر الأكبر خالصاً للنحو والصرف .

وشواهد ابن الشجرى منتزعة من شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والمحدثين ، والاستشهاد بشعر هذه الطبقة الأخيرة محل خلاف ، تكلم عليه البغدادى <sup>(٢)</sup> ، وأفاد أن الطبقتين الأولين يُستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل : يُستشهد بكلام مَنْ يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري .

وقد استكثر ابن الشجرى من شعر الشعراء المحدثين ، أمثال دعلج الخزاعى ، ومروان بن أبى حفصة <sup>(٣)</sup> - ونص على أنهما من المحدثين - وابن المعتز وأبى تمام والبحترى وابن نباتة ، ومن إليهم .

---

(١) بلغت شواهد سيبويه - فيما أحصاه أستاذنا أحمد راتب النفاخ - سبعة وأربعين بيتاً وألف بيت

( ١٠٤٧ ) فهرس شواهد سيبويه ص ٩ .

(٢) الخزاعة ٦/١ .

(٣) المجالس : التاسع ، والحادى والثلاثون ، والثانى والثلاثون .

وكأنما أحسَّ ابن الشجرى خرجاً أو نقداً ، فى إيرادهِ لشعر هؤلاء المحدثين والاحتجاج به ، فقال فى مبحث النداء ، عندما استشهد بيت للشريف الرضى <sup>(١)</sup> : « ومن وصف الليل بالقصر ، لما نال واصفه فيه من السرور ، وأحسن ما شاء ، قول الشريف أبى الحسن الرضى ، رضى الله عنه وأرضاه ، وإن كان متأخراً ، فإنما نسج المتأخرون على منوال المتقدمين :

يا ليلةً كاد من تقاصرها يعثر فيها العشاء بالسحر

ولابن الشجرى عناية خاصة بالشريف الرضى ، فقد أنشد له واستشهد به فى بعض مجالسه ، ثم أفرد المجلس الثانى والستين لشرح قصيدته التونية التى مطلعها :

مازلت أطرف المنازل بالثوى حتى نزلت منازل النعمان

وقد أتى فى هذا الشرح على مسائل جياذ من النحو واللغة والأدب .

ويقف أبو الطيب المتنبى على رأس الشعراء المحدثين الذين استشهد بشعرهم ابن الشجرى ، فقد ذكر شعره فى خمسة وثمانين موضعاً من الأمالى ، عدا المجلس الأخير الذى قصره على التنبيه على فضائله ، وأورد فيه غرراً من حكمه وشعره الذى يتمثل به .

وقد أورد ابن الشجرى شعر المتنبى ، مستشهداً به على إعراب أو قاعدة ، ومتعقباً شراحه : ابن جنى وأبا العلاء المعرى وابن فورجة ، والتبريزى ، ومن إليهم ، وشارحاً ومعرباً ما أهمله هؤلاء الشراح . قال فى إعراب بيت المتنبى :

أى يوم سررتنى بوصال لم تُرعى ثلاثة بصلود

« (٢) وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسرّوه ، فأنبه على معنى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيت لبُعده من التكلف ، وخلوّه من التعسّف ، وسرعة انصبابه إلى السمع وتولّجه فى القلب ، أهملوا تأمله فخفى عنهم ما فيه » .

---

(١) المجلس الخامس والثلاثون وانظر عن الاستشهاد بشعر المحدثين ، تقدمتى لكتاب الشعر ص ٧٣ .

(٢) المجلس الثانى عشر .

وقال في قوله :

جَرِثُ من نار الهوى ما تنطفئ نار الغضا وتكِلُّ عما تُحرقُ  
« (١) وهذا البيت أيضا مما أمره على أسماعهم لإمراره ، فلم يُعطوه حصّة من التفكير ، ولم يولوه طرفاً من التأمل » .

وابن الشجري بهذه المثابة يُعدُّ من شُراح المتنبي ، فما أورده من شعره والكلام عليه ينهض كتابا مستقلا ، يُضَمُّ إلى ما كتب عن أبي الطيب ، ولعل الله ييسر لي صنع هذا الكتاب الذى يُعين على فهم شعر المتنبي والإبانة عنه .

ولندعُ حديث أبي الطيب ، وشعر المحدثين ، ولنفرغ إلى منهج ابن الشجري في شواهد الشعرية ، فأقول : إن اشتغال ابن الشجري برواية الأدب وجمع الشعر قد أعاناه على اختيار شواهد الشعرية من أوثق النصوص وأبعدها عن الشك والوضع ، وحين عرض لبعض الشواهد الموضوعة لغاية تعليمية ، نصّ على أنها مصنوعة ، فقال في قول الراجز (٢) :

إِنْ هُنْدُ الْكَرِيمَةِ الْحَسَنَاءُ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرَتْ لَوَايَ وَفَاءَ

« وهذا البيت والذى قبله من الأبيات المصنوعة لرياضة المبتدئين ، لا تزال تداولها ألسنُ المتحنيين » .

ويتنبه ابن الشجري لمظنة صنع الشاهد ، ويدفعها بإنشاد بيت قبله وبيت بعده ، ليدل على أن الشاهد منتزَع من قصيدة ، فقد استشهد على مجيء اسم « لا » العاملة عمل « ليس » معرفة ، فقال (٣) : « ومرّ بي بيت للنابعة الجعدى ، فيه مرفوع « لا » معرفة ، وهو :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مَبْتَغٍ سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا

---

(١) المجلس الثانى عشر ، وأنه هنا إلى أن شرح ابن الشجري للمتنبي كان ملدا وعونا لبعض شراحه ، مما يأتى بسط الكلام عليه فى ( أثر ابن الشجرى فى الدراسات النحوية ) إن شاء الله .

(٢) المجلس الثامن والثلاثون .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون .

وقبله :

دَثْتُ فِعْلَ ذِي حَبٍّ فَلَمَّا تَبَعْتُهَا تَوَلَّتْ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فَوَادِيَا

وبعده :

وقد طال عهدي بالشباب وظلَّه ولاقيت أياماً تُشيب النواصيا

ولمَّا ذَكَرْتُ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ، مُسْتَدِلًّا بِهِمَا عَلَى نَصَبِ الْقَافِيَةِ ، لَعَلَّا يَتَوَهَّمُ  
مَتَوَهَّمُ أَنَّ الْبَيْتَ فَرْدٌ مُصْنُوعٌ ، لِأَنَّ إِسْكَانَ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِ : « مَتَرَاحِيَا » مُمْكِنٌ مَعَ  
تَصْحِيحِ الْوِزْنِ ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ الثَّالِثِ ، مِثْلُ :

أَقِيمُوا بَنَى النِّعْمَانِ عَنَا صُدُورَكُمْ وَلَا تَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرِّعُوسَا  
وَإِنِ الشَّجَرَى حَرِيصٌ عَلَى الدَّقَّةِ فِي رَوَايَةِ الشَّعْرِ ، وَالِاحْتِيَاطُ لِأَمْنِ اللَّئِسِ ،  
وَسَلَامَةُ الْقَوَاعِدِ ، فَيَقُولُ فِي بَيْتِ ابْنِ أَحْمَرَ (١) :

عَلَى حَيِّينَ فِي عَامَيْنِ شَتَا فَقَدْ عَنَّا طِلَابُهُمَا وَطَالَا

« وَمَعْنَى « شَتَا » افْتَرَقَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكْتُبَ « شَتَا » هَا هُنَا بِالْيَاءِ ، كَالَّتِي فِي  
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ ، لِأَنَّ أَلْفَ « شَتَا » فِي الْبَيْتِ ضَمِيرٌ ، وَ« شَتَّى » فِي  
الْآيَةِ اسْمٌ عَلَى فَعْلٍ ، جَمْعُ شَتَيْتَ ، كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى ، وَلَمَّا ذَكَرْتُ هَذَا ، لِأَنِّي وَجَدْتُهُ فِي  
نَسْخَةِ بِالْيَاءِ .

وقال في قوله من القصيدة نفسها :

وَجُرِّدِ يَعْلَهُ الدَّاعِي إِلَيْهَا مَتَى رَكِبَ الْفَوَارِسُ أَوْ مَتَالَا

« (٢) وَمَتَى هَا هُنَا شَرْطٌ ، وَجَوَابُهُ مَحْذُوفٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، فَالتَّقْدِيرُ : مَتَى رَكِبَ  
الْفَوَارِسُ أَوْ مَتَى لَمْ يَرْكَبُوا ، عَلَّهِ الدَّاعِي إِلَيْهَا .... وَيَنْبَغِي أَنْ تَكْتُبَ « مَتَالَا » الثَّانِيَةَ  
بِالْأَلْفِ ، لِأَنَّ أَلْفَهَا رِذْفٌ ، وَإِذَا صَوَّرْتَهَا يَاءً كَانَ ذَلِكَ دَاعِيًا إِلَى جَوَازِ إِمَالَتِهَا ،  
وَإِمَالَتِهَا تُقَرِّبُهَا مِنَ الْيَاءِ ، وَإِذَا كَانَتِ الْأَلْفُ رِذْفًا ، انْفَرَدَتْ بِالْقَصِيدَةِ أَوْ الْمَقْطُوعَةِ .

(١) المجلس الحادي والعشرون .

(٢) المجلس الثاني والعشرون .

ويظهر إجلال ابن الشجرى للشعر القديم ، والاحتجاج به ، فيما تعقب (١)  
به أبا العباس المبرد ، فى طعنه على قصيدة يزيد بن الحكم الثقفى ، وقوله : « إن فى  
هذه القصيدة شذوذا فى مواضع ، وخروجاً عن القياس ، فلا مُعَرِّج على هذا  
البيت » (٢) .

فقال ابن الشجرى : إن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة ، إذا وقع ذلك فى  
قصيدة من الشعر القديم ، لم يكن قادحاً فى قائلها ، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره ،  
وقد جاء فى شعر لأعرانى :

\* لولاك هذا العام لم أحجج \*

ولا يقف ابن الشجرى فى إيراد الشاهد عند حدود الغرض النحوى الذى  
سيق له ، بل يستطرد إلى شرح غريبه وتفسير معناه ، مازجا النحو باللغة والأدب ،  
فاذا وجد خطأ لبعض الشراح نبّه عليه ، ومن ذلك بيت الخطيئة ، وأورده شاهداً على  
إضافة المصدر إلى المفعول :

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرِيعٍ وَمَصِيفٍ لَعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشَّوْثِ وَكَيْفُ

قال (٣) : الرسم ها هنا مصدر رسم المطر الدار يرسمها رسماً : إذا جعل فيها  
رسوماً ، أى آثاراً ، وهو مضاف إلى المفعول ، والمريع : رفع بأنه الفاعل ، والمراد به  
مطر الربيع ، والمصيف : مطر الصيف ، ومن فسر شعر الخطيئة من اللغويين ففسروا  
الرسم بالأثر ، وفسروا المريع بأنه المنزل فى الربيع ، والمصيف بأنه المنزل فى الصيف ،  
وذلك فاسد ، لأن تقديره : أمن أثر دار منزل فى الربيع ومنزل فى الصيف ؟ ثم  
لا يتصل عجز البيت بمصدره على هذا التقدير ، وتكون « من » فى هذا القول  
للتبعية ، فكأنه قال : أبعض أثر دار منزل فى الربيع ، وهى فى قول بعض النحويين  
بمعنى لام العلة ، مثلها فى قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ أى

(١) المجلس السابع والعشرون .

(٢) يريد قوله :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى  
وهو شاهد على وقوع الضمير المتصل بعد « لولا » ، وقد منعه المبرد .

(٣) المجلس الثانى والأربعون .

لإملاق ، وفي قوْطهم : فعلت ذلك من أجلك ، يريدون لأجلك ، والصحيح ما ذهب إليه النحويون ، لأن المعنى : أمن أجل أنْ أثر في دارِ مطرٍ ربيع ومطرٍ صيف ، لعينيك وكيف من ماء الشؤون ؟

#### نسبة الشواهد :

عزا ابن الشجري كثيراً من الشواهد إلى قائلها ، وسكت عن نسبة بعض أبيات ، عزوتُ قدرأً منها ، بالرجوع إلى دواوين الشعر ومصنّفات النحو وسائر كتب العربية ، وشئتُ منها شيءٌ لم أجده فيما بين يديّ من مظان ، وقد انفرد ابن الشجري بإنشاد أبيات ، كما انفرد بنسبة أبيات ، وظنّني أن مرجعه في الحالين كتبُ أبي على الفارسي<sup>(١)</sup> ، المخطوطة والمفقودة ، فقد رأيت ابن الشجري كثير التطواف حول أبي على ، ويأتى هذا مبسوطاً إن شاء الله في حديثي عن مصادر ابن الشجري .

وتمثّل بعض شواهد ابن الشجري إضافاتٍ جيّدةً لشعر بعض الشعراء ، فقد أنشد بيتين لكثير لم أجدهما في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عباس . البيت الأول :

من اليوم زوراها خليلي إنها سياأت عليها حقبة لا نزورها<sup>(٢)</sup>  
ولم أجده هذا البيت أيضاً فيما بين يديّ من كتب النحو والتفسير واللغة .  
والبيت الثاني :

ومازلتُ من ليلي لئد أن عرفتها لكاهائم المُقصَى بكلّ مكانٍ<sup>(٣)</sup>  
وهذا البيت أنشد من غير نسبة في المنصف لابن جني ٥٢/٣ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٢٤١/٢ .

---

(١) رأيت تصديق هذا حين حققت كتاب الشعر لأبي على .

(٢) المجلس الأول ، ولكثير قصيدة من بحر هذا البيت وقافيته ، ديوانه ص ٣١٢ .

(٣) المجلس الحادي والثلاثون .

وتظهر أهمية شواهد ابن الشجرى أيضا ، فيما حكاه عن سيويه ، فقد استدل على حذف المنادى بما أنشده سيويه من قول الشاعر <sup>(١)</sup> :

ألا يا إننى سلّم لأهلك فاقبلى سلمى

وهذا الشاهد لم أجده فى كتاب سيويه ، اعتمادًا على ما صنع له من فهرس ، ومعروف عند الدارسين « أن بين أصول الكتاب القديمة اختلافًا فى عدة الأبيات ، وأن بعضها ربما انفرد بشواهد أدخل بها غيره » <sup>(٢)</sup> . وابن الشجرى نفسه يصرح بأن لكتاب سيويه أكثر من نسخة <sup>(٣)</sup> .

وهذه جملة ملاحظات حول منهج ابن الشجرى فى نسبة الشواهد وروايتها :

١ - روى ابن الشجرى قول أبى تمام <sup>(٤)</sup> :

أفى الحق أن يُمسى بقلبي مأثم من الشوق والبلوى وعيناي فى عرس

ورواية البيت فى ديوان أبى تمام ٢٢٠/٤ :

أسكن قلباً هائما فيه مأثم من الشوق إلا أن عينى فى عرس

ويأتى ما بين الروایتين فى مجال الدرس الأدبى .

٢ - وأنشد بيت الفرزدق <sup>(٥)</sup> :

ولو بخلت يداى بها وضئت لكان على للقدر الخيار

ورواية الديوان ص ٣٦٤ :

ولو رضيت يداى بها وقرت لكان لها على القدر الخيار

ويقال فيه ما قيل فى سابقه .

---

(١) المجلس التاسع والثلاثون . والبيت من غير نسبه فى اللسان ( سلم ) .

(٢) فهرس شواهد سيويه ص ٩ لشيخنا العلامة أحمد راتب التفاح .

(٣) المجلس الحادى عشر .

(٤) المجلس الثامن عشر .

(٥) المجلس نفسه .



٣ - نسب ابن الشجرى هذا البيت من الرجز ، إلى الشماخ <sup>(١)</sup> :

رُبَّ ابن عمى لسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ

والصواب أنه لجبار بن جَزْء ، على ما فى ديوان الشماخ ص ٣٨٩ ، وجزء  
أخو الشماخ . وهذا البيت أنشده ابن الشجرى مع بيت بعده ، من غير نسبة ، فى  
المجلس التاسع والستين .

٤ - أنشد ابن الشجرى فى المجلس الثانى والعشرين ، هذين البيتين ،  
ونسبهما إلى تأبط شرا :

فإِما تُعْرِضَنَّ أُمَيْمَ عَنِى وَيَنْزَعُكَ الْوُشاةُ أَوَّلُو النَّيَاطِ  
فخُورٍ قد هَوَتْ بِهِنَّ عَيْنٍ نَواعِمَ فى الْبُرد وفى الرِّياطِ

ثم أنشدهما فى المجلس الثالث والأربعين ، ونسبهما إلى الهذلى من غير تعيين ،  
والبيتان من قصيدة للمتخل الهذلى ، كما فى شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٧ .

٥ - نسب ابن الشجرى إلى رؤية هذين البيتين :

والله لولا أن يَحُشَّ الطَّبِيخُ بى الجحيم حين لا مُسْتَبْرَحُ <sup>(٢)</sup>

ولم يردا فى ديوان رؤية المطبوع ، وهما فى ديوان أبيه العجاج ص ٤٥٩ .

٦ - وصنع عكس هذا ، حين نسب بيتاً للعجاج <sup>(٣)</sup> ، والصواب أنه لرؤية  
فى ديوانه ص ١٦ ، وذلك قوله :

\* وقد تطَوَّيْتُ انطواءَ الحِضْبِ \*

٧ - ونسب إلى رؤية <sup>(٤)</sup> :

---

(١) المجلس التاسع عشر .

(٢) المجلس الخامس والثلاثون ، وأنشد جزءا من البيت الثانى ، من غير نسبة فى المجلس الحادى  
والثلاثين .

(٣) المجلس التاسع والخمسون .

(٤) المجلس الثامن والسبعون ، ولم يرد البيتان فى ديوان رؤية المطبوع .

يأبىها المائح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

ونسبة البيتين إلى رؤية خطأ ، تبع فيه ابن الشجرى القاضى الجرجاني فى الوساطة ص ٢٧٥ ، وقد تعقب البغدادى<sup>(١)</sup> ابن الشجرى فى هذه النسبة ، ثم عزا البيتين إلى راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم .

٨ - استشهد ابن الشجرى على حذف اللام فى الشعر بقول الأعشى<sup>(٢)</sup> :

أبالموت الذى لا بد أنى ملاقي لا أباك تخوفينى

فإن كان ابن الشجرى يريد الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، فإنى لم أجد هذا البيت فى ديوانه المطبوع ، وقد تكلمت عليه فى حواشى التحقيق .

٩ - روى ابن الشجرى « متتابع » فى هذا البيت<sup>(٣)</sup> :

أرى ابن نزار قد جفانى وملنى على هَنَواتٍ شائها متتابع

بالياء التحتية ، وشرح التتابع بأنه التهافت فى الشر ، وقد ذكرت فى حواشى التحقيق أن الرواية « متتابع » بالياء الموحدة ، فى كل ما رجعت إليه من كتب ، وهى الكتاب والمقتضب والمنصف ، وسر صناعة الإعراب ، وشرح المفصل ، وشرح الملوكى ، واللسان ، ثم نقلت عن الأعلام أنهما روايتان .

١٠ - روى ابن الشجرى بإسناده إلى بديع الزمان الهمذاني ، قصيدة بشر

ابن عَوانة الأسدى ، التى مطلعها<sup>(٤)</sup> :

أفاطمُ لو شَهِدْتَ بِبَطْنِ حَبِيتٍ وقد لاقى الهَزْبُ أَخاكِ بِشرا

وقال فى مقدمة القصيدة : « قيل إن أجودَ شعر قيل فى لقاء الأسد ، من

الشعر القديم هذه القصيدة » .

(١) الخزانة ١٨/٣ .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

(٣) المجلس التاسع والأربعون .

(٤) المجلس الرابع والستون .

ويرى الأستاذ الدكتور مصطفى الشكعة<sup>(١)</sup> أن بشر بن عوانة الأسدي هذا شخصية وهمية ، اخترعها بديع الزمان في مقاماته ، وأجرى على لسانها هذه الأبيات . وقد سبق إلى هذا التنبيه الأستاذ الزركلي<sup>(٢)</sup> ، رحمه الله رحمة واسعة .

١١ - أنشد ابن الشجري شاهدا على التمدح هذين البيتين<sup>(٣)</sup> :

لِحَافٍ لِحَافٍ الضيف والبيتُ يئته      ولم يُلهني عنه غزالٌ مُقَنَّعٌ  
أُحَادِثُهُ إِنْ الْحَدِيثَ مِنَ الْقَرَى      وتعلمُ نفسي أنه سوف يهجعُ

ونسبهما لعقبة بن مسكين الدارمي ، وقد انفرد ابن الشجري بهذه النسبة ، كما ذكر البغدادي<sup>(٤)</sup> ، وأفاد أن البيتين لمسكين الدارمي ، وأن الجاحظ والأعلم الشنتمري نسبا البيتين إلى كعب بن سعد الغنوي ، ونسبهما التبريزي إلى عتبة بن بُجَيْر .

\* \* \*

---

(١) مناهج التأليف عند العلماء العرب ص ٣٩٦ .

(٢) الأعلام ٢٧/٢ ، وانظر المثل السائر ٢٨٤/٣ .

(٣) المجلس الخامس والستون .

(٤) الخزائن ٢٥٤/٤ ، والبيتان في ديوان مسكين ص ٥١ ، ونخرجهما في ٧٦ .

## مصادر ابن الشجرى

جاء ابن الشجرى وقد استوى النحو العربى على سؤقه أو كاد ، فقد فرغ النحاة من وضع الأصول وبسط الفروع ، ولم يكد أبو الفتح ابن جنى يضع قلمه المبدع بعد هذه التصانيف الجياد التى نفذ بها إلى أسرار العربية ، حتى كان هذا إيذاناً ببداية مرحلة جديدة يعكف فيها النحاة على هذا الموروث العظيم الذى آل إليهم : كشفاً عن أسرارهِ ، ونفاذاً إلى دقائقهِ ، وتنبيهاً على غوامضهِ ، واستدراكاً لفائتِهِ .

ونعم كان للجيل الذى تلا ابنَ جنى ، وجيل ابن الشجرى آراءً مبتكرة ، والعربية فسيحة الأرجاء ، متراحة الأطراف ، وقد يفتح الله على الأواخر بما لم يفتح به على الأوائل ، ولكن يظل الفرق بين هؤلاء وهؤلاء كما ترى من الفرق بين الجدول الصغير والبحر الزخار ، ولو أُتيح لكل مصنفات الأوائل أن تذيع وتنتشر ، لعرفت صدق ما أقول .

وما أريد أن أسلب الأجيال الخالفة حقها ، فما إلى هذا قصدت ، وما أنا بمستطيعه ، ولكنى أريد أن أدل على عظمة الأوائل الذين عرفوا للغتهم حقها ، من دقة النظر وحسن الفقه ، وكریم الرعاية ، ثم ما كان لنا أن نفقه سير العربية ونقف على دقائقها لولا جهود هذه الأجيال اللاحقة التى جمعت الوجوه ، ورصدت النظائر ، ثم أحسنت التبويب والتأليف .

وابن الشجرى واحد من هذا النفر الكريم الذين أحسنوا النظر فى ذلك الحصاد الطيب الذى سبق به الأوائل ، وعكف عليه : شارحاً ومفسراً ، ومتعقباً وناقداً ، ومضيفاً ومستدرِكاً .

وقد كانت أمانى ابن الشجرى معرضاً لآراء أعلام النحاة ، على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم ، وقد نقل ابن الشجرى كثيراً عن أعلام النحو واللغة المتقدمين ، وتظهر أهمية هذه النقول فيما حكاها عن كتبهم المفقودة ، من مثل كتاب « الأوسط » للأحفش سعيد بن مسعدة ، و « الواسط » لأبى بكر بن الأنبارى ، وبعض كتب أبى على الفارسى ، وما إليها ، ثم فيما حكاها عن سيبويه والمبرد ، مما ليس يوجد فى المطبوع من « الكتاب والمقتضب والكامل » .

وليس يعينني هنا أن أتحدّث عن هؤلاء الأعلام الذين حكى عنهم ابن  
الشجري الرأى والرأين ، دون أن يعرض لهذه الآراء بتقوية أو تضعيف ، ومن هؤلاء :  
أبو عمرو بن العلاء ، والخليل ويونس وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وأبو عبيد القاسم  
ابن سلام ، وأبو زيد والمازني والجاحظ وابن قتيبة وثعلب وابن السراج وابن دريد  
وأبو بكر بن الأنباري وابن درستويه وابن فارس وابن فورجة .

ولما أذكر من هؤلاء الأعلام من أكثر ابن الشجري من النقل عنهم ،  
والانتصار لهم ، والاستدراك عليهم ، بما يجلو شخصيته النحوية ، ويرزُ موقفه من  
مصنفات الأوائل ، وهو موقف ذو ثلاث شعب ، كما رأيت ، وسنرى من بين هؤلاء  
الأعلام من أخذ ابن الشجري عنهم ، ولم يصرح ، وساق كلامهم كأنه من عند  
نفسه ، وها أنا ذا أذكرهم بحسب وفياتهم :

#### سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان

( ١٨٠ هـ )

ابن الشجري موصول النسب النحوي بسيبويه ، قال أبو البركات الأنباري في  
ترجمة ابن الشجري : « وعنه أخذت علم العربية ، وأخبرني أنه أخذه عن ابن  
طباطبا ، وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الرّبعي ، وأخذه الرّبعي عن أبي علي  
الفارسي ، وأخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج ، وأخذه ابن السراج عن  
أبي العباس المبرد ، وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمر الجرمي ، وأخذه عن  
أبي الحسن الأخفش ، وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره ..... » .

وسيبويه إمام النحاة ، وكتابه العظيم قرآن النحو ، لا يخلو كتاب نحوي من  
الأخذ عنه والنقل منه ، وقد استكثر ابن الشجري من حكاية أقواله والاحتجاج  
بكلامه ، ثم نصب نفسه لشرحه والانتصار له ، وتصحيح ما ذهب إليه . وقد تبعه  
ابن الشجري في مسائل كثيرة ، تراها على امتداد « الأمل » ، غير أن رأيه يتابع آراءه دون أن  
يصرح ، فمن ذلك ما ذكره ابن الشجري <sup>(٢)</sup> من أن « حُسَّانا » في قول الشاعر :

(١) نزهة الألباء ص ٤٠٦ ، وترجمة ابن الشجري آخر تراجم الكتاب .

(٢) المجلس السادس .

قتلنا منهم كل فتى أبيض حسانا

منصوب على الوصف لكل ، ثم ذكر البغدادي أن ابن الشجري تبع سيبويه في ذلك <sup>(١)</sup> .

ومن ذلك ما ظهر لي من كلام ابن الشجري في تأويل قول الراجز :

\* أطرباً وأنت قنُسرِي \*

قال <sup>(٢)</sup> : « خاطب نفسه مستفهماً ، وهو مثبت ، أى قد طرِثُ ، ولا يجوز : هل طرباً » فقد رأيت مشابه بين هذا الكلام وقول سيبويه <sup>(٣)</sup> : « وما يدلك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل ، أنك تقول للرجل : أطرباً ؟ وأنت تعلم أنه قد طرب ، لتوبخه وتقرره ولا تقول هذا بعد هل » .

وقد لا يكون ابن الشجري أخذ هذا الكلام من سيبويه ، فإن ذلك مما يعدّ قدراً مشتركاً بين الكتب ، ولكنه كلامٌ من نظر في كتاب سيبويه ، بلا ريب .

وهذه مثلٌ أجتزى بها مما أورده ابن الشجري ، شرحاً لكلام سيبويه واحتجاجاً لأقواله ، ورداً على من خالفه :

١ - نقل ابن الشجري <sup>(٤)</sup> عن سيبويه : « وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبيد الله ، وما رأيت أحداً يفعل ذاك إلا زيدا . هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضمار الذى فى الفعل فقلت : إلا زيد ، فرفعت ، فعربى ، قال الشاعر :  
فى ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها

وكذلك : ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، وإن رفعت فجائز حسن ، وإنما اختير النصب ها هنا ، لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ، ولا يكون

(١) الخزانة ٤٠٧/٢ ، والأمر على ما قال البغدادي ، فى كتاب سيبويه ١١١/٢ .

(٢) المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) الكتاب ١٧٦/٣ .

(٤) المجلس الحادى عشر .

بدلاً إلا من منفى ، لأن المبدل منه منصوب منفى ، ومضمره مرفوع ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً من « أحد » ، لأنه هو المنفى ، وجعلوا « يقول ذاك » وصفا للمنفى ، وقد تكلموا بالآخر ، لأن معناه معنى المنفى ، إذ كان وصفاً لمنفى . انتهى كلامه . قال ابن السجري : « ومعنى قوله : « تكلموا بالآخر » أى تكلموا بالرفع فى المستثنى » ثم استطرد فى شرح هذه المسألة .

٢ - تكلم سيويه على حذف الفعل مع « أمّا » من قولهم : « أما أنت منطلقاً انطلقت معك » ، قال : فإنما هى « أن » ضمت إليها « ما » وهى ما التوكيد ، ولزمت « ما » كراهية أن يحذفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألف عوضاً من ياء الزنادقة واليماني .

ويتناول ابن السجري هذا الكلام الموجز بالشرح والبسط (١) .

٣ - رجّح ابن السجري (٢) مذهب سيويه على مذهب الأخفش ، فى كون « أن » تسدّ مسدّد مفعولين ، فى باب ظن وأخواتها .

٤ - حكى ابن السجري (٣) مذهب سيويه فى أن « ما » المصدرية لا تحتاج إلى عائد ، وذكر أن أبا الحسن الأخفش كان يخالفه فى ذلك ، ويضمر لها عائداً ، فهى على قوله اسم ، وعلى قول سيويه حرف .

وقد أبطل ابن السجري مذهب الأخفش بقوله : « وما يبطل قول الأخفش أننا نقول : عجبت مما ضحككت ، وما نام زيد ، فنجد « ضحكك ونام » خاليتين من ضمير عائد على « ما » ظاهر ومقدر ، ونجد أبداً عائداً إلى « ما » الخبرية ، ظاهراً فى نحو : عجبت مما أخذته ، وما جلبه زيد ، ومقدراً فى نحو « فكلوا مما رزقكم الله » فإن احتج للأخفش بأن الفعل الذى لا يتعدى إلى مفعول به يتعدى إلى مصدره ، كما يتعدى الفعل المتعدى إلى المفعول به إلى مصدره ، والفعل إذا ذكر دل بلفظه على مصدره ، فنقدر إذن ضميراً يعود على الضحك ، فى قولنا : عجبت مما ضحككت ،

(١) المجلس الثانى والأربعون .

(٢) المجلس السابع .

(٣) المجلس الثامن والستون .

وضميرا يعود على النوم ، فى قولنا : عجبت مما نام زيد ، ويجوز أن نبرز هذا الضمير فنقول : عجبت مما ضحكته ، وبما نام زيد ، فهذا قد أفسده التحوير بقول الله تعالى : ﴿ ولهم عذاب أليم بما كانوا يُكذِّبون ﴾ فى قراءة من ضم ياءه وشدّد ذاله ، وقالوا : لا يخلو الضمير المحذوف من قوله ﴿ يكذبون ﴾ أن يعود على القرآن ، أو على النبى ، أو على المصدر الذى هو التكذيب ، فإن أعدناه إلى القرآن أو النبى ، فقد استحقوا بذلك العذاب ، وإن أعدناه إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن وبالنبى كانوا بذلك مؤمنين ، فكيف يكون لهم عذاب أليم بتكذيب التكذيب ؟ .

وقد تعقب ابنُ هشام ابنَ الشجرى فيما حكاه من إفساد قول الأخفش ، قال (١) : « وقال ابن الشجرى : أفسد التحوير تقدير الأخفش بقوله تعالى : ﴿ ولهم عذاب أليم بما كانوا يُكذِّبون ﴾ فقالوا : إن كان الضمير المحذوف للنبى عليه السلام أو للقرآن ، صحَّ المعنى وختلت الصلة عن عائد ، أو للتكذيب فسد المعنى ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبى كانوا مؤمنين اهـ وهذا سهوٌ منه ومنهم ، لأن كذبوا ليس واقعاً على التكذيب ، بل مؤكد به ، لأنه مفعول مطلق ، لا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضا ، أى بما كانوا يكذبون النبى أو القرآن تكذيبا ، ونظيره : ﴿ وكذبوا بآياتنا كذاباً ﴾ .

وقد انتصر ابنُ الشجرى لسيبويه فى المسألة الزنبرية الشهيرة التى جرت بينه وبين الكسائى ، ثم انتصر له أيضا فى مواضع أخرى من الأمالى (٢) .

وكما نسب ابن الشجرى إلى سيبويه إنشادَ شاهد من الشواهد ، لم أجده فى المطبوع من الكتاب - ورجعتُ هذا إلى اختلاف نسخ كتاب سيبويه - كذلك حكى عنه أقوالا لم أجدها فى الكتاب ، فمن ذلك : ما حكاه فى معنى « أو » ، قال (٣) : واختلفوا فى قوله : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ فقال بعض

(١) المغنى ص ٣٣٨ .

(٢) انظر المجلسين السابع والعشرين ، والحادى والثلاثين ، والفقرتين السابعة عشرة والثانية والعشرين من آراء ابن الشجرى ، ثم ما كتبه عن الحذوف .

(٣) المجلس الخامس والسبعون ، وانظر أيضا المجلس الأول فى الكلام على حذف العائد .



الكوفيين : « أو » بمعنى الواو ، وقال آخرون منهم : المعنى بل يزيدون ، وهذا القول ليس بشيء عند البصريين ، وللبصريين في « أو » هذه ثلاثة أقوال : أحدها قول سيبويه ، وهو أن « أو » ها هنا للتخيير ، والمعنى أنه إذا رآهم الرأي يُخَيَّرُ في أن يقول : هم مائة ألف ، وأن يقول : أو يزيدون .

وقد فَتَشْتُ في كتاب سيبويه ، فلم أجد فيه شيئاً مما حكاه عنه ابن الشجرى ، ثم رأيت ابن هشام يشكك في هذا الذى حكاه ابن الشجرى ، قال بعد ذكر هذا الوجه (١) : « نقله ابن الشجرى عن سيبويه ، وفي ثبوته عنه نظر ، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما » .

### الكسائى - على بن حمزة

( ١٨٩ هـ )

اختار ابنُ الشجرى ما ذهب إليه الكسائى في تقدير المحذوف من قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ .

قال (٢) : « التقدير : لا تجزى فيه ، كما قال : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ... واختلف النحويون في هذا الحرف ، فقال الكسائى : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أراد أن الجار حذف أولاً ، ثم حذف العائد ثانياً . وقال نحوي آخر : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا « فيه » . وقال أكثر أهل العربية ، منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران . والأقيسُ عندى أن يكون حرف الظرف حذف أولاً ، فجعل الظرف مفعولاً به على السعة » .

وهذا القول الذى جعله ابن الشجرى هو الأقيس عنده ، هو رأى الكسائى السابق . وقد نصَّ ابنُ هشام (٣) على أن ابن الشجرى نقله عن الكسائى .

(١) المغنى ص ٦٧ .

(٢) المجلس الأول .

(٣) المغنى ص ٦٨٢ .

وقوى ابن الشجرى رأى الكسائى فى حذف الفاعل ، فى باب إعمال  
الفاعلين (١) .

ولمى جانب هذا ضَعَّف ابن الشجرى ما ذهب إليه الكسائى فى توجيه  
التأنيث من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ وقد تكلمت عليه فى  
الفقرة الرابعة من آراء ابن الشجرى النحوية .

ثم ضَعَّف رأيه فى المسألة الزُبُورِيَّة الشهيرة ، وأشرت إليها قريبا فى حديث  
سيبويه .

#### قطرب - محمد بن المستنير

( ٢٠٦ هـ )

حكى عنه ابن الشجرى (٢) مجىء « لعل » بمعنى « لام كى » . ثم تعقبه فيما  
حكاه من مجىء « إن » بمعنى « قد » قال (٣) : « وقد حكى قطرب أن « إن » قد  
جاءت بمعنى « قد » ، وهو من الأقوال التى لا ينبغى أن يُعَرَّجَ عليها » .

#### الفرَّاء - يحيى بن زياد

( ٢٠٧ هـ )

نقل عنه ابن الشجرى رأيه فى أن « غُدوة » معرفة بغير دخول الألف واللام (٤) .  
وحكى عنه تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ بمعنى لا تنصرف  
عيناك عنهم (٥) .

---

(١) المجلس الثانى والثلاثون .

(٢) المجلس الثامن .

(٣) المجلس التاسع والسبعون .

(٤) المجلس الثانى والعشرون .

(٥) المجلس نفسه .

وقد تعقبه ابن الشجرى فى تفسيره لقوله تعالى : ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ فقال بعد أن حكى تأويل الزجاج والفارسي (١) : « وقال الفراء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه ، يريد : فقد كرهتم أكل لحمه ميتا فلا تفتابوه ، فإن هذا كهذا ، فلم يفصح بحقيقة المعنى » .

وتعقبه أيضا فى إعرابه « خيرا » من قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ فقال (٢) : « والثانى أن « خيرا » صفة مصدر محذوف ، تقديره : انتهوا انتهاء خيرا لكم ، وهو قول الفراء ، وهذا القول ليس فيه زيادة فائدة على ما دلّ عليه « انتهوا » لأن « انتهوا » يدل على الانتهاء بلفظه ، فيفيد ما يفيدته الانتهاء » .

وقد ذكرت فى تحقيقى أن الفراء لم يقل هذا الرأى صراحة ، ولكن محقق كتابه « معانى القرآن » قد أول كلامه تأويلا ينتهى إلى ما ذكره عنه ابن الشجرى ، وذكرت أيضا أن الأنخفش الصغير سبق ابن الشجرى فى هذا التعقب (٣) .

هذا وقد ساق ابن الشجرى بعض الآراء ، غير معزوة ، وظهر لى بالتبّع والمراجعة أنها من كلام الفراء ، فمن ذلك :

١ - أنشد ابن الشجرى شاهدا على الإضمار لغير مذكور قول القطامى (٤) :

هم الملوك وأبناء الملوك لهم والآخذون به والساسة الأول

قال : أراد الآخذون بالملك .

وقد ذكر البغدادى أن ابن الشجرى أخذ هذا من الفراء ، ولم يعزه إليه (٥) .

٢ - حكى ابن الشجرى ثلاثة أقوال ، فى ضم الضاد وتشديد الراء ورفعها ،

---

(١) المجلس الثالث والعشرون .

(٢) المجلس الحادى والأربعون ، وانظر مثالا آخر لتعقب الفراء فى المجلس الخمسين .

(٣) معانى القرآن للفراء ٢٩٥/١ ، وتفسير القرطبي ٢٥/٦ .

(٤) المجلس العاشر .

(٥) الخزانة ٣٨٤/٢ ، وراجع معانى القرآن للفراء ١٠٤/١ .

من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾ وقال في الوجه الثالث (١) : « أَنْ يَكُونَ ضَمُّ الرَّاءِ إِتِّبَاعاً لِّضَمِّ الضَّادِ ، كَقَوْلِكَ : لَمْ يَرُدُّكُمْ ، وَالْأَصْلُ : يَضُرُّكُمْ وَيَرُدُّكُمْ ، فَأَلْقَيْتَ ضَمَّةَ الْمِثْلِ الْأَوَّلَ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُ ، وَحَرَكَ الثَّانِي بِالضَّمِّ إِتِّبَاعاً لِلضَّمِّ قَبْلَهُ ، فَلَمَّا حَرَكَ الثَّانِي وَقَدْ سَكَنَ الْأَوَّلُ وَجِبَ الْإِدْغَامُ . وَتَحْرِيكُ الثَّانِي فِي هَذَا النِّحْوِ بِالْفَتْحِ هُوَ الْوَجْهُ ، لِحِفَةِ الْفَتْحَةِ مَعَ التَّضْعِيفِ ، وَبِهِ قُرَأَ فِي هَذَا الْحَرْفِ الْمَفْضَلُ الضُّبِّيُّ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ » .

ووجه الفتح هذا هو اختيار الفراء ، كما في معاني القرآن ٢٣٢/١ .

٣ - أشار ابن الشجري إلى ما قيل في اتصال قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ بما قبله وبما بعده ، ثم قال (٢) : « وَأَوَّجَهُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّ مَوْضِعَ الْكَافِ رَفَعَ خَيْرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ .... أَيْ اقْبَلُوا مَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِهِ فِي الْغَنَائِمِ وَغَيْرِهَا ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ وَالتَّقْدِيرُ : كَرَاهِيَتِهِمْ لِمَا فَعَلْتَ فِي الْغَنَائِمِ كَمَا أَخْرَجَكَ مِنْ بَيْتِكَ عَلَى كُرْهِ مِنْهُمْ ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ .

وهذا الوجه الذي اختاره ابن الشجري هو من تقدير الفراء ، وذكره في معاني القرآن ٤٠٣/١ ، وحكاه ابن الشجري بألفاظه في المجلس الحادى والثمانين ، ونسبه أبو جعفر الطبرى إلى بعض نحوئى الكوفة (٣) .

٤ - تكلّم ابنُ الشجري على دخول « إلا » في قول ابن أحرر : « أَبْثَ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تَلَجَّأَ » ، فقال (٤) : « دَخَلَتْ « إِلَّا » هَا هُنَا مُوجِبَةً لِلنَّفْيِ الَّذِي تَضَمَّنَتْ هَذَا الْفِعْلَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَيْ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، فَقَدْ نَفَيْتَ قِيَامَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَيْ إِلَّا أَنْ يَقُومَ ، فَقَدْ أَوْجِبْتَ بِإِلَّا قِيَامَهُ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : لَمْ يَرَدْ إِلَّا أَنْ يَقُومَ . وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ أَيْ لَا يَرِيدُ اللَّهُ إِلَّا إِمَامَ نُورِهِ » .

(١) المجلس الثالث عشر .

(٢) المجلس الثالث عشر .

(٣) تفسير الطبرى ٣٩٢/١٣ .

(٤) المجلس الحادى والعشرون .

وكلام ابن الشجرى هذا منتزع من كلام الفراء ، فى معانى القرآن ١/٤٣٣ ،  
مع اختلاف العبارة ، ومع وضع المصطلح البصرى موضع المصطلح الكوفى ، وأعنى  
كلمة « النفى » عند ابن الشجرى مكان « الجحد » عند الفراء .

٥ - استشهد ابنُ الشجرى على جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان  
المضاف ملتبساً به ، بقوله تعالى : ﴿ فَظَلُّتْ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ، قال (١) :  
« أخبر بخاضعين عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : « خاضعةً ،  
أو خُضَعًا أو خَوَاضِعٍ ، وإنما حَسُنَ ذلك ، لأن خضوع أصحاب الأعناق بخضوع  
أعناقهم » .

وهذا الذى استحسنته ابنُ الشجرى هو اختيارُ الفراء ، فى معانى القرآن  
٢/٢٧٧ .

٦ - أورد ابنُ الشجرى (٢) أقوالاً كثيرة فى تقدير جواب القسم المحذوف  
لقوله تعالى : ﴿ ص . وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ ، وذكر من هذه الأقوال أن الجواب قوله  
تعالى : ﴿ إِنْ ذَلِكَ لِحَقِّ تَخَاصُمِ أَهْلِ النَّارِ ﴾ ، وعلّق على هذا التقدير فقال : « وهذا  
قول ضعيف جدا ، بُعِدَ ما بينه وبين القسم ، ولأن الإشارة بقوله : ﴿ ذَلِكَ ﴾  
متوجهة إلى ما يكون من التلاوم والتخاصم بين أهل النار يوم القيامة ، وذكر تلاومهم  
متأخر عن القسم » .

وقد سبقَ الفراءُ إلى تضعيف هذا التقدير ، فقال (٣) : « وذلك كلامٌ قد  
تأخر تأخراً كثيراً عن قوله : ﴿ وَالْقُرْآنِ ﴾ ، وَجَرَتْ بينهما قصص مختلفة ، فلا نجد  
ذلك مستقيماً فى العربية » .

٧ - ذكر ابنُ الشجرى فى إعراب ﴿ فِتْنَتَيْنِ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ  
فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَتَيْنِ ﴾ قال (٤) : « انتصاب فتنين على الحال ، لأن المعنى : ما لكم

(١) المجلس الرابع والعشرون .

(٢) المجلس الثانى والأربعون .

(٣) معانى القرآن ٢/٣٩٧ .

(٤) المجلس الحادى والسبعون .

منقسمين في شأنهم فرقتين ، فرقة تمدحهم وفرقة تذمهم . وحقيقة القول عندى أن ﴿ ففتين ﴾ في معنى مختلفين ، فحرف الجر الذى هو « في » متعلق بهذا المعنى ، أى مالكم مختلفين في أمرهم ، فانتصابه كانتصاب ﴿ معرضين ﴾ في قوله : ﴿ فما لَهُمْ عن التذكرة مُعرضين ﴾ .

وتفسير ﴿ ففتين ﴾ بمختلفين ، هو من قول الفراء <sup>(١)</sup> ، ولابن الشجرى فضل التنظير بالآية الأخرى .

هذه مآخذ ابن الشجرى من الفراء ، وقد لا يكون صاحبنا أخذ هذه الآراء نصاً ، ولكنه كلامٌ من نظر في كتاب الفراء ، كما قلْتُ من قبل في مآخذ ابن الشجرى من سيبويه .

#### الأخفش الأوسط - سعيد بن مسعدة

( ٢١٥ هـ )

نقل ابن الشجرى عنه في مواضع من « الأملى » ، وبخاصة من كتابه <sup>(٢)</sup> « الأوسط » ، وهو من الكتب المفقودة حتى الآن .

وقد ضَعَّف ابنُ الشجرى بعض آراء الأخفش التى خالف فيها سيبويه ، وذكرت هذا في حديثى عن سيبويه .

هذا وقد وجدت بعض آراء أوردها ابن الشجرى غير معزَّوة ، ورأيت بالتَّبَعِ نِسْبَتَهَا إلى الأخفش ، فمن ذلك :

استشهد ابنُ الشجرى على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، بقول الشاعر <sup>(٣)</sup> :

ألا ياخُلَّةُ مِن ذات عِرْقٍ عليك ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

(١) معانى القرآن ٢٨٠/١ .

(٢) المجلسان الثالث والثلاثون والثاني والأربعون .

(٣) المجلس السابع والعشرون .

وتقديره عنده : عليك السلام ورحمة الله . وقد أفاد البغدادي <sup>(١)</sup> أن هذا من تقدير الأخفش . ومنه أيضا أن ابن الشجري <sup>(٢)</sup> ذكر من شواهد حذف الجملة . قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمَشْرِكِينَ ﴾ ، ثم قال : أئى وقيل لى : ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمَشْرِكِينَ ﴾ . وهذا تأويل الأخفش ، كما ذكر ابن الجوزي <sup>(٣)</sup> ، والذي ذكره ابن الشجري أخذه من الشريف المرتضى <sup>(٤)</sup> .

هذا وقد نسب ابن الشجري إلى الأخفش رأيين متعارضين فى وقوع جملة الماضى حالاً . ونهت عليه فى حواشى التحقيق <sup>(٥)</sup> .

الأصمعى - عبد الملك بن قُريب

( ٢١٦ هـ )

نقل عنه ابنُ الشجرى تفسيره لقول لبيد <sup>(٦)</sup> :

حتى تهجر فى الرواح وهاجها طَلَبَ المعقَّب حَقَّهُ المظلومُ

وقوى رأيه فى أن « إن » للشرط فى قول الشاعر <sup>(٧)</sup> :

سَقَتَهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

وأن المعنى : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى . ثم حكى عن سيبويه قوله : أراد : وإما من خريف ، وحذف « ما » لضرورة الشعر ، وإنما يصف وغلأ . قال ابنُ الشجرى : وقول الأصمعى قوئى من وجهين ، أحدهما أن « إما » لا تستعمل إلا مكررة ، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرير ، كقولك : إما أن تتحدث بالصدق وإلا فاسكت ، وإما أن تزورنى أو أزورك ، وهذا معلوم فى البيت .

(١) الخزانة ٣٩٩/١ ، ١٩٢/٢ .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

(٣) زاد المسير ١١/٣ وهو فى معانى القرآن للأخفش ص ٢٧٠ .

(٤) أماليه ٧١/٢ .

(٥) المجلس الرابع والأربعون ، والحادى والسبعون .

(٦) المجلس التاسع والأربعون .

(٧) المجلس التاسع والسبعون .

والثاني أن مجيء الفاء في قوله : « فلن يعدما » يدل على أن « إن » الشرطية ، لأن الشرطية تُجاب بالفاء ، وإما لا تقتضى وقوع الفاء بعدها ، ولا يجوز ذلك فيها ، تقول : إما تزورنى وإما أزورك ، ولا يجوز : وإما فأزورك ، فهذين كان قول الأصمعيّ عندى أصوب القولين .

وقوى رأيه أيضا فيما ذهب إليه من نصب « رثمان » وإنكار رفعه في قول الشاعر :

أم كيف يَنفَع ما تُعطى العُلُوقُ به رثمان إذا ما ضُنَّ باللين  
وقد عرضت لهذا في الفقرة الأولى من آراء ابن الشجرى الإعرابية .

### الجرمى - صالح بن إسحاق

( ٢٢٥ هـ )

حكى ابن الشجرى رأيه في إعراب « دخلت البيت » قال <sup>(١)</sup> : فمذهب سيويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الخافض - أى دخلت إلى البيت - وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمى ، فزعم أن البيت مفعول به ، مثله في قولك : بنيت البيت .

وتعقبه في وزن « كلتا » قال <sup>(٢)</sup> : وذهب الجرمى إلى أن وزن كلتا : فَعْتَل ، وأن التاء على تأنيثها ، ويشهد بفساد هذا القول ثلاثة أشياء ، أحدها : سكون ما قبلها ، والثاني : أن تاء التأنيث لا تُزاد حَشَوًا ، والثالث : أن مثال فَعْتَل معدوم في العربية .

وكان ابن الشجرى قد حكى مذهب سيويه ، قال : وذهب سيويه في « كلتا » إلى أنها فعلى ، كذكرى ، وأصلها : كلوى ، فحذفوا واوها ، وعوضوا منها التاء ، كما فعلوا في بنت وأخت وهنت .

(١) المجلس الثالث والأربعون .

(٢) المجلس الثالث والخمسون .



## ابن السكيت - يعقوب بن إسحاق

( ٢٤٤ هـ )

نقل عنه ابنُ الشجرى فى غير مجلس ، كثيراً من شروحه اللغوية ، ورجَّح رأيه فى اشتقاق « القَيْل » . قال (١) : فأما قولهم للملك الذى دون الملك الأعظم : قَيْل ، فقال فيه ابن السكيت : القيل : الملك من ملوك حمير ، وجمعه أقيال وأقوال ، فمن قال : أقيال ، بناه على لفظ قَيْل ، ومن قال : أقوال ، جمعه على الأصل ، وأصله من ذوات الواو ، وكان أصله قَيْل ، فخفف ، مثل سيّد ، من ساد يسود .

ثم ذكر ابن الشجرى الرأى الآخر ، فى اشتقاق « قَيْل » ، وهو أن أصله من اليائى ، وقال : إن قول ابن السكيت غير بعيد ، فيجوز أن يكون أصله فيعل ، من القول ، فلما خففوه ، حمّله من قال فى جمعه : أقيال ، على لفظه ، وحمّله من قال : أقوال ، على أصله ، كما قالوا من الشُّوب : مَشُوب ومَشِيْب .

## المبرّد - محمد بن يزيد

( ٢٨٥ هـ )

ابن الشجرى موصول النسب (٢) النحوى بأبى العباس المبرّد ، وقد نقل ابن الشجرى آراءه ، مستشهدا وشارحا وناقدا .

وحكاية ابن الشجرى لأقوال المبرّد كثيرة فى « الأمالى » ، ولا سبيل إلى إيرادها كلّها ، والذى يعنينى ذكرُ المواضع التى تعقّب فيها ابنُ الشجرى أبا العباس المبرّد ، وهذه مُثُل منها :

١ - فى حديث ابن الشجرى عن « أما » ، قال (٣) : « واعلم أن « أما » لما نزلت منزلة الفعل نصبت ، ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها ، وإنما نصبت الظرف الصحيح ، كقولك : أما اليوم فأنى منطلق ، وأما عندك فأنى جالس ، وتعلق

(١) المجلس الخامس والأربعون .

(٢) راجع ما نقلته عن أبى البركات الأنبارى فى حديث سيويه .

(٣) المجلس السادس والثلاثون ، وأعاد ابن الشجرى فى المجلس الثامن والسبعين .

بها حرف الظرف ، في نحو قولك : أما في الدار فزيد نائم ، وإنما لم يجوز أن يعمل ما بعد الظرف في الظرف ، لأن ما بعد « إن » لا يعمل فيما قبلها ، وعلى ذلك يحمل قول أئى على : « أما على أثر ذلك فأنى جمعت » ، ومثله قولك : أما في زيد فأنى رغبت ، ففي متعلقة بأما نفسها في قول سيويوه وجميع النحويين ، إلا أبا العباس المبرد ، فإنه زعم أن الجار متعلق برغبت ، وهو قول مبين للصحة ، خارق للإجماع ، لما ذكرته لك من أن « إن » تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها ، فلذلك أجازوا : زيدا جعفر ضارب ، ولم يجوزوا : زيدا إن جعفر ضارب ، فإن قلت : أما زيدا فأنى ضارب ، فهذه المسألة فاسدة في قول جميع النحويين ، لما ذكرته لك من أن « أما » لا تنصب المفعول الصريح ، وأن « إن » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو في مذهب أئى العباس جائز ، وفساده واضح .

هذا وقد أفاد السيوطي <sup>(١)</sup> أن المبرد قد رجع عن رأيه هذا .

٢ - حكى ابن الشجرى <sup>(٢)</sup> تضعيف أئى على الفارسي لما ذهب إليه المبرد من أن قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصِيرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ دعاء عليهم ، على طريقة ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ ﴾ و ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ قال ابن الشجرى : ودفع ذلك أبو على وغيره بقوله تعالى : ﴿ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ ، قالوا : لا يجوز أن ندعو عليهم بأن تُحصِرَ صدورهم عن قتالهم لقومهم ، بل نقول : اللهم أَلْقِ بِأَسْهَمِ بَيْنَهُمْ .

٣ - حكى ابن الشجرى <sup>(٣)</sup> أقوال العلماء في تأويل وإعراب قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ ، ثم قال : وقال أبو العباس محمد بن يزيد : « يدعو في موضع الحال ، والمعنى : ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه ، وقوله : ﴿ لِمَنْ ﴾ ، مستأنف مرفوع بالابتداء ، وقوله : ﴿ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ صليته ، و ﴿ لَيْسَ الْمَوْلَى ﴾ خبره .

(١) المص ٦٨/٢ ، ونقلت عبارته في حواشى التحقيق .

(٢) المجلس الرابع والأربعون ، وأعاده في المجلس الحادى والسبعين .

(٣) المجلس الحادى والستون . وانظر أمثلة أخرى لموقف ابن الشجرى من المبرد ، شارحا وناقلا ، في

المجالس : التاسع عشر ، والخامس والخمسين ، والسادس والخمسين ، والسابع والخمسين .

قال ابن الشجرى : وهذا الذى قاله يستقيم لو كان فى موضع ﴿ يَدْعُو ﴾ يُدْعَى ، فىكون تقديره : ذلك هو الضلال البعيد مَدْعُوًّا ، فىكون حالا من الضلال ، فمجيئه بصيغة فعل الفاعل ، وليس فيه ضمير عائد على المدعو ، يعبده عن الصواب .

هذا وقد نسب ابن الشجرى إلى المبرد ما لم يقل به ، حين حكى اختلاف النحويين فى إعراب ﴿ تَوَمَّنُونَ ﴾ و ﴿ تُجَاهِدُونَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ \* تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال (١) : « فذهب أبو العباس المبرد إلى أن قوله : ﴿ تَوَمَّنُونَ ﴾ و ﴿ تُجَاهِدُونَ ﴾ معناه آمِنُوا وَجَاهِدُوا ... وقال غير أبى العباس : تَوَمَّنُونَ وَتُجَاهِدُونَ ، عطف بيان على ما قبله .

وقد ظهر لى أن المبرد لم يذهب هذا المذهب ، إنما جعل « تَوَمَّنُونَ » بياناً للتجارة ، وهو الوجه الذى عزاه ابن الشجرى لغير المبرد ، وظهر لى أيضا أن نسبة الوجه الأول إلى المبرد ، قديمة ، فقد نسبته إليه أبو جعفر النحاس (٢) .

ثم رأيت ابن الشجرى ينقل كلاما عن المبرد ، لم أجده فى كتابيه المقتضب والكامل . قال ابن الشجرى فى أوجه النداء (٣) : « وقال أبو العباس المبرد : من قال : يا يَوْسَا لزيد ، جعل النداء بمعنى الدعاء على المذكور ، وكذلك قول سعد بن مالك بن ضبيعة :

يَابُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِّى وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَحُوا

كأنه دعا على الحرب ، وأراد يابؤس الحرب ، فزاد اللام » .

ولم أجد من هذا الكلام كله عند المبرد إلا قوله : « أراد يابؤس الحرب ، فأقحم اللام توكيدا ، لأنها توجب الإضافة » . وهذا وجدته فى الكامل ٢١٧/٣ ، وقد ذكره ابن الشجرى فى المجلس الرابع والخمسين .

---

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) راجع المقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/٣ .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون .

وقد وجدت ابن الشجرى يُغير على كلام المبرد ، دون عزو إليه ، فقد قال في المجلس الأول : « حذف الضمير العائد من الصلة أقيس من حذف العائد من الصفة ، لأن الصلة تلزم الموصول ، ولا تلزم الصفة الموصوف ، فتنزل الموصول والصلة منزلة اسم واحد ، فحسن الحذف لما جرت أربعة أشياء مجرى شيء واحد ، وهي الموصول والفعل والفاعل والمفعول » .

فهذا من كلام المبرد في المقتضب ١٩/١ ، وقد أعاده ابن الشجرى في المجلس الأربعين .

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن الشجرى من شواهد حذف خبر « إن » في قول الأخطل :

سوى أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا  
ال ابن الشجرى (١) : « أراد : أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا على الناس ، والبيت آخر القصيدة » .

وهذه الجملة الأخيرة من كلام المبرد في المقتضب أيضا ١٣١/٤ .

### ابن كيسان - محمد بن أحمد

( ٢٩٩ هـ )

ردّ عليه ابن الشجرى ما أجازته من تقديم حال المجرور عليه ، فقال (٢) :  
« وأما ما تعلق به ابن كيسان من قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ فإن  
﴿ كافة ﴾ ليس بحال من ﴿ الناس ﴾ كما توهم ، وإنما هو على ما قاله أبو إسحاق  
الزجاج حال من الكاف في ﴿ أرسلناك ﴾ والمراد كافا ، وإنما دخلته الهاء للمبالغة ،  
كدخولها في علامة ونسابة وراوية ، أى أرسلناك لتكف الناس عن الشرك وارتكاب  
الكبائر » .

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) المجلس الحادى والسبعون .

وقد رَوَى عنه ابن الشجرى حكايةً طريفةً ، تدل على فضله ، وتباليته ، قال (١) : « روى عن أبى الحسن بن كَيْسَان أنه قال : حضرت مجلس إسماعيل القاضي ، وحضر أبو العباس المبرد ، فقال لى أبو العباس : ما معنى قول سيبيويه : « هذا باب ما يعمل فيه ما قبله وما بعده » ! قال : فقلت : هذا باب ذكر فيه سيبيويه مسائل مجموعة ، منها ما يعمل فيه ما قبله ، نحو قولهم : أنت الرجل ديناً ، نصبوه على الحال ، أى أنت الرجل المستحق الرجولية فى حال دين ، ومنها ما يعمل فيه ما بعده ، نحو قولهم : أما زيداً فأنا ضارب ، فالعامل فى « زيد » ها هنا « ضارب » ، لأن « أما » لا تعمل فى صريح المفعول ، ولم يُرد سيبيويه بقوله هذا أن شيئاً واحداً يعمل فيه ما قبله وما بعده ، هذا لا يكون . فقال لى أبو العباس : هذا لا يوصل إليه إلا بعد فكّرٍ طويل ، ولا يفهمه إلا مَنْ أتعب نفسه . فقلت له : منك سمعتُ هذا ، وأنت فسرتَه لى ، فقال : لى من كثرة فضولى فى جهد .

### الزَّجَاج - إبراهيم بن السَّرِيِّ

( ٣١١ هـ )

حكى عنه ابن الشجرى كثيراً من آرائه (٢) ، وبخاصة فى إعراب القرآن الكريم ، وكتاب الزجاج فيه من الأصول التى اعتمد عليها المعربون واللغويون والمفسرون . ثم رأيت ابن الشجرى يورد كلامه من غير تصريح بنسبته إليه ، جاء ذلك فى تفسير قوله تعالى : ﴿ فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدَالَ فى الْحَجِّ ﴾ (٣) . وقد رجح ابن الشجرى رأى الزَّجَاج على رأى أبى على الفارِسِيّ ، فى إعراب ﴿ هَنِئاً ﴾ من قوله تعالى : ﴿ كُلُوا واشْرَبُوا هَنِئاً ﴾ ، فأبو على يرى أن ﴿ هَنِئاً ﴾ حال وقعت موقع الفعل ، بدلا من اللفظ به ، كما وقع المصدر فى قولهم : سَقَيْاً له ورَعِيّاً ، بدلا من اللفظ بسقاه الله ورعاه الله ، والزجاج يذهب إلى أن ﴿ هَنِئاً ﴾ وقع وهو صفة فى موضع المصدر .

(١) المجلس الثامن والسبعون .

(٢) راجع المجالس : الثامن والتاسع ، والثانى والعشرين ، والتاسع والستين .

(٣) المجلس الرابع والثلاثون ، ويقارن ما أورده ابن الشجرى بما فى معانى القرآن للزجاج ٢٦٩/١ . وانظر أيضاً المجلس الحادى والستين .

قال ابن الشجرى (١) : « وقول الزَّجَّاجِ أَقْبَسُ من قول أئى على ، لأنه نصب ﴿ هنيئاً ﴾ نصبَ المصدر ، والمصدر قد استعملته العرب بدلا من الفعل ، فى نحو : سقياً له ورعياً ، وجاء ﴿ هنيئاً ﴾ على قول الزجّاج مفردا بعد لفظ الجمع فى قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً ﴾ لأنه وقع موقع المصدر ، والمصدر يقع مفردا فى موضع التثنية وفى موضع الجمع ، كقولك : ضربتهما ضرباً ، وقتلتهم قتلاً ، لأنه اسم جنس ، بمنزلة العسل والبرّ والزيت ، فلا يصح تثنيته وجمعه ، إلا أن يتنوع » .

وقد تعقب ابن الشجرى الزجّاج ، وأفسد ما ذهب إليه فى تأويل قوله تعالى : ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ ، وذلك أن ابن الشجرى حكى أقوال العلماء فى توجيه الآية الكريمة ، ثم قال (٢) : « قال الزجّاج : ومثل ( يدعو ) قول عنترة : يدعون عنتراً والرماح كأنها أشطانُ بشر فى لبان الأدهم أى يقولون : يا عنتر ، وهذا القول فى تقدير الزجّاج فاسد المعنى ، وإنما كان يصح لو كانت اللام لام الجر ، فقليل : يقول لمن ضره أقرب من نفعه هو مولاي ، وفى التقدير الآخر يصح لو كان تقدير يدعو : يزعم ، وهذا غير معروف ، وذلك أن الزعم يتعدى إلى مفعولين ، ويجوز تعليقه عنهما باللام المفتوحة ، كقولك : زعمت لزيد منطلق ، والمعنى فى تقدير الزجّاج بعيد من الصواب ، لأن المعنى فى تقديره : يقول عابد الوثن : مَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ هو مولاي ، لا فرق فى المعنى بين إدخال اللام وإسقاطها ، وكيف يقر عابد الوثن أن ضر الوثن أقرب إليه من نفعه ، وهو يعبدّه ويزعم أنه موله ؟ ولم يكن عبّاد الأوثان يزعمون أن عبادتها تضرهم ، بل كانوا يقولون إنها تقرهم إلى الله ، كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ ﴾ أى يقولون ما نعبدهم .

السِّيرَاقِيّ - أبو سعيد الحسن بن عبد الله

( ٣٦٨ هـ )

نقل عنه ابن الشجرى نقلاً عزيزاً ، لا تكاد تظفر به فى كتاب من كتب

(١) المجلس الخامس والعشرون .

(٢) المجلس الحادى والستون .

النحو ، وذلك أن أبا القاسم الآمدي صاحب « الموازنة » استشكل شيئاً من معاني « قد » ذكره المبرد في « المقتضب » فكتب يستفتي أبا سعيد السيرافي .

قال ابن الشجري <sup>(١)</sup> : « وروى عن أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري ، أنه قال : كتب إلي شيخنا أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي ، رُقعةً تُسَخِّطُها : أريد - قُدِّمْتُ قبلك - أن تسأل القاضي أبا سعيد ، أدام الله عزّه ، عما أنا ذاكره في هذه الرقعة ، وتتطوّل بتعريفى ما يكون في الجواب .... » ثم ذكر ابن الشجري صورة السؤال والجواب .

وحكى عنه ما اعترض به المبرد ، في تكرير « لا » <sup>(٢)</sup> .

وقد تعقب ابن الشجري أبا سعيد السيرافي ، في بعض ما ذهب إليه من آراء ، قال في ترخيم « طيلسان » مسمّى به <sup>(٣)</sup> : « وأجاز أبو سعيد السيرافي « ياطيلس » بكسر اللام ، على لغة من ضم آخر المرتخم ، وإن لم يكن في الصحيح اسمٌ على فيعل . قال : كما جاز : يا منص ، فجاء به على مفع ، وليس مثله في الكلام » .

قال ابن الشجري : وهذا تشبيه فاسد ، لأنه شبه مثلاً تاماً بمثال ناقص محذوف اللام ، وإنما يشبه التام بالتام ، كتشبيه طيلس بجيدر .  
ورّد عليه ما أورده في شرح كتاب سيويوه ، من تفسير لعبارة « أكلوني البراغيث » في كلام طويل ، أورده في المجلسين : العشرين ، والحادى والستين .  
ونسبه إلى السّهو فيما عَرَضَ له من الكلام على قول الشاعر :

\* ياصاح يا ذا الضامر العنس \*

وقول عبيد :

ياذا الخوفنا بمقتل شيخه حُجْرَ تمنى صاحب الأحلام

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس السادس والخمسون .

فقال (١) : « قال السِّيرافي : ذا في البيتين للإشارة ، وما بعدهما نعت لهما ، وهو رفع وإن كان مضافا ، لأن الأصل فيه غير الإضافة . أما البيت الأول فتقديره : ياذا الضامر عنسه ، كما تقول : أيها الضامر عنسه ، والبيت الثاني تقديره : ياذا المخوف لنا ، كما تقول : أيها المخوف لنا » .

قال ابن الشجري : قول أبي سعيد إن الضامر مضاف إلى العنس ، صحيح ، لأن الضامر غير متعد ، والاسم الذي بعده فيه ألف ولام ، وقوله : إن المخوف مضاف إلى ما بعده ، سهو ، لأن المخوف متعد ، وليس بعده اسم فيه ألف ولام ، وأنت لا تقول : المخوف زيد ، فالضمير في قوله : المخوفنا ، منصوب لا مجرور .

### الفارسي - أبو علي الحسن بن أحمد

( ٣٧٧ هـ )

وأبو علي ركنٌ من العلم باذخ ، وقد أوى إليه ابنُ الشجري كثيراً في « أماليه » ، وطوّف به : مستشهدا وشارحا وناقدا .

وابن الشجري موصول النسب النحوي بأبي (٢) علي ، ويبدو إجلاله له واحتفاله بمصنفاته في هذا الحشد الهائل من النقول التي حكّاها عنه ابن الشجري ، وملاً بها كتابه ، ثم في تصديده لشرّاحه ، وردّه كتبه بعضها إلى بعض ، وأظنّ ظناً أن قدراً كبيراً من الآراء التي ساقها ابن الشجري غير معزوة ، إنما ترجع إلى مصنفات أبي علي (٣) ، فقد رأيت ابن الشجري كثير الإعظام له والتعويل عليه ، ثم ظهر لي في تحقيق الجزء الأول من الأمالي ثمانية مواضع ، أورد فيها ابن الشجري آراء لأبي علي ، لم يعزها إليه ، وساقها كأنها من عند نفسه (٤) ، ولا سبيل إلى ذكر كل المواضع التي

(١) المجلس الخامس والسبعون .

(٢) راجع كلامي عن سيبويه .

(٣) هذا ما قلته منذ إحدى عشرة سنة عند إعداد هذه الرسالة . وقد رأيت تصديقه ، حين اتصلتُ بأبي علي ، وتخيّرتُ منهجه ، في أثناء تحقيقي لكتابه (الشعر) وذكرت ذلك في مقدمة تحقيقي له ص ٩٠ - ٩٢ .

(٤) انظرها في المجالس : الرابع والحادي عشر ، والثاني والعشرين والسابع والعشرين ، والحادي والثلاثين والخامس والثلاثين والسابع والثلاثين ( مرتين ) .

وانظر « أبو علي الفارسي » ص ٦٥٠ وما بعدها .



أفاد فيها ابن الشجرى من أبى على ، فهى إلى الكثرة ما هى<sup>١</sup> . وحسبى أن أذكر أمثلة من شرح ابن الشجرى له ، واستدراكه عليه ، ومخالفته عن آرائه :

١ - حكى ابن الشجرى عن أبى على قوله فى باب تخفيف الهمزة : « ولا تُخَفِّف الهمزة إلا فى موضع يجوز أن يقع فيه ساكن غير مدغم ، إلا أن يكون الساكن الذى بعده الهمزة المخففة الألف ، نحو هباءة » .

قال ابن الشجرى<sup>(١)</sup> : قلت : « قد ألغز فى كلامه هذا ، وما وجدت لأحد من مفسرى<sup>(٢)</sup> كتابه الذى وسمه بالإيضاح ، تفسير هذا الكلام .... » ثم أورد كلاماً طويلاً فى شرح قول أبى على المذكور .

٢ - نقل ابن الشجرى أقوال النحاة فى تفسير « عَمَرَكَ اللهُ » ثم ساق تأويل أبى على ، وعرض له بالشرح ، قائلاً<sup>(٣)</sup> : « ويجب أن ترعى قلبك ما أقوله فى تفسير قول أبى على » . وهذه العبارة تؤذن بأن هذا الشرح ممّا ظهر لابن الشجرى ، من دون سائر الشراح .

٣ - تكلم ابن الشجرى على قولهم : « وَيَلْمَهُ » وحذف إحدى اللامين منه ، إذ كان الأصل : ويل لأمه . ثم حكى كلام أبى على ، وأورد عليه شرحاً جيداً ، خلّص منه إلى مسائل من الإدغام<sup>(٤)</sup> .

٤ - حكى ابن الشجرى الخلاف الشهير فى وزن « أشياء » والمخدوف منها ، ونقل كلام أبى على ، ثم عرض له بالشرح والبيان<sup>(٥)</sup> .

٥ - استفتح ابن الشجرى المجلس الخمسين بذكر الحذف من قولهم : « فوك وذو مال » ثم قال : « ولأبى على كلام فى « فئى » أورده فى تكملة الإيضاح ، وهو مفتقر إلى كلام يبرزه وتفسير يوضحه .... » ثم حكى كلامه ، وشرحه .

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) أنظر أيضاً مثلاً لتعقب ابن الشجرى شراح أبى على ، فى المجلس السابع والثلاثين .

(٣) المجلس الثانى والأربعون .

(٤) المجلس السادس والأربعون .

(٥) المجلس الثامن والأربعون .

٦ - صحّح ابنُ الشجرى خطأً لأبى على ، أورده فى كتابه « العوامل » ،  
فقد استشهد أبو علىّ على استعمال الظن بمعنى التهمة ، فقال : « وعلى هذا قوله :  
أو ظنين فى ولاء » .

قال ابن الشجرى <sup>(١)</sup> : « والصواب : « أو ظنينا » هكذا هو منصوب ،  
عطف على مستثنى موجب ، فى رسالة عمر رضوان الله عليه ، إلى أبى موسى ،  
وذلك قوله : « المسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً فى حدّ ، أو مجرباً  
عليه شهادة زور ، أو ظنينا فى ولاء أو نسب » .

والأمر على ما قال ابن الشجرى فى الكامل للمبرد ١٣/١ ، وهو من أوثق  
المصادر التى ذكرت هذه الرسالة .

٧ - خالف ابنُ الشجرى أبى على ، فى إعراب « خُضِبَ » من قول النابغة  
الجعدي <sup>(٢)</sup> :

كَأَنَّ حَوَامِيَه مُدْبِرًا خُضِبَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ  
حِجَارَةُ غِيلٍ بَرَضْرَاضَةٍ كُسِينَ طِلَاءٌ مِنَ الطَّحْلِبِ

فقوله : « خضبن » عند أبى على ، فى موضع نصب بأنه حال من  
« الحوامى » والعامل فيه ما فى « كأن » من معنى الفعل ، ولم يجعل أبو على  
« خضبن » خبر « كأن » لأنه جعل خبرها قوله : « حجارة غيل » ، ولم يُجز أن  
يكونا خبرين لكأن ، على حدّ قولهم : هذا حلو حامض ، أى قد جمع الطعمين ،  
قال : لأنك لا تجد فيما أخبروا عنه بخبرين أن يكون أحدهما مفرداً ، والآخر جملة ،  
لا تقول : زيد خرج عاقل .

قال ابن الشجرى : « والقول عندى أن يكون موضع « خضبن » رفعاً بأنه  
خبر « كأن » وقوله : « حجارة غيل » خبر مبتدأ محذوف ، أى هى حجارة غيل ،  
وأداة التشبيه محذوفة .... ومثله فى حذف حرف التشبيه فى التنزيل : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ  
أَمْهَاتُهُمْ ﴾ ، أى مثل أمهاتهم فى تحريمهن عليهم والتزامهم تعظيمهن » .

(١) المجلس الثالث والعشرون .

(٢) المجلس الرابع والعشرون .

قلت : وإعراب ابن الشجرى أولى من إعراب أبى على ، لأن إعراب هذا يؤول إلى التطويل بذكر الخبر ، وذكر حالين متوالين قبل استيفاء الخبر .

٨ - ذكر أبو على أقوالاً فى « مُخَضَّب » من قول الأعشى (١) :

أرى رجلاً منكم أسيفاً كأنما يَضُمُّ إلى كَشْحِهِ كُفّاً مُخَضَّباً

ومن هذه الأقوال أن يكون صفة لرجل ، لأنك تقول : رجل مخضوب ، إذا خضبت يده ، كما تقول : مقطوع ، إذا قطعت يده ، فتقول على هذا : رجل مخضب ، إذا أخضبت يده ، قال : وإن شئت جعلته حالا من الضمير المرفوع فى « يضم » أو المجرور فى قوله : « كشحيه » ، لأنهما فى المعنى لرجل المذكور .

قال ابن الشجرى : وأقول : إنك إذا جعلته حالا من المضممر فى « يضم » كان أمثل من أن تجعله حالا من المضاف إليه ، إلا أن ذلك جاز لالتباس الكشحين بما أضيفتا إليه ، وأما إجازته أن يكون وصفاً لرجل ، ففاسد فى المعنى ، وهو محمول على ترك إنعام نظره فيه ، لأنك إذا فعلت ذلك ، أخرجته من حيز التشبيه والجاز ، فصار وصفاً حقيقياً ، والشاعر لم يرد ذلك ، لأن الرجل الذى عنه لم يكن مخضباً على الحقيقة ، وإنما شبهه بمن قطعت يده ، وضمها إليه مخضبة بالدم .

هذا كلام ابن الشجرى ، وهو يرجع إلى رأيه فى أن التوجيه الإعرابى مرتبط بصحة المعنى وسلامته ، كما ذكرت من قبل فى الظاهرة الإعرابية عند ابن الشجرى .

٩ - ذكر ابن الشجرى فى قول أبى الصلت :

أشرب هنيئاً عليك التاج مُرتفقاً فى رأس غمدان داراً منك مَحَللاً

قال (٢) : وأما قوله : « داراً » فحال من « رأس غمدان » ، وأجاز أبو على أن يكون حالا من « غمدان » . قال : لأن الحال قد جاءت من المضاف إليه ، نحو ما أنشده أبو زيد :

عُوذٌ وَهَيْئَةٌ حاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحديدِ مضاعفاً يتلهَّبُ

(١) المجلس الرابع والعشرون .

(٢) المجلس الخامس والعشرون ، وأيضاً المجلس السادس والسبعون .

قال ابن الشجرى : وليس فى هذا البيت شاهد قاطع بأن « مضاعفا » حال من « الحديد » بل الوجه أن يكون حالا من « الحلق » لأمرين : أحدهما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه <sup>(١)</sup> ، والآخر أن وصف الحلق بالمضاعف أشبه من وصف الحديد به ، كما قال أبو الطيب :

أَقْبَلْتُ تَبَسُّمُ وَالْجِيَادُ عَوَاسٍ يَحْبُبْنَ فِي الْحَلَقِ الْمَضَاعِفِ وَالْقَنَا

ويتوجه ضعف ما قاله من جهة أخرى ، وذلك أنه لا عامل له فى هذه الحال ، إذا كانت من « الحديد » إلا ما قدره فى الكلام من معنى الفعل بالإضافة ، وذلك قوله : « ألا ترى أنه لا تَخْلُو بالإضافة من أن تكون بمعنى اللام أو من » .

قال ابن الشجرى : وأقول إن « مضاعفا » فى الحقيقة إنما هو حال من الذكر المستكن فى « عليهم » إن رفعت « الحلق » بالابتداء ، وإن رفعته بالظرف ، على قول الأخفش والكوفيين ، فالحال منه ، لأن الظرف حيثئذ يخلو من ذكر .

١٠ - خالف ابن الشجرى أبا على فى تقدير الجواب من قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ \* فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ فأبو على يرى أن الفاء جواب « إن » ، وابن الشجرى يذهب إلى أن الفاء جواب « أمّا » . ولم يصرح ابن الشجرى بهذه المخالفة ، وإنما ظهرت لى من كلام أبى حيان <sup>(٣)</sup> .

١١ - استبعد ابن الشجرى ما ذهب إليه أبو على فى تأويل قوله تعالى : ﴿ أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ .

قال <sup>(٤)</sup> : « قال أبو على فى كتابه الذى سماه « التذكرة » : « قيل لنا : علام عطف قول الله سبحانه تعالى : ﴿ فَكْرَهُتُمُوهُ ﴾ من قوله : ﴿ أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكْرَهُتُمُوهُ ﴾ ؟ فقلنا : المعنى : فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة واتقوا الله

(١) راجع الفقرة الثانية من آراء ابن الشجرى النحوية .

(٢) المجلس الثانى والأربعون . وانظر أيضاً المجلس الحادى والثلاثين ، وكتاب الشعر لأبى على ص ٦٤ .

(٣) البحر المحیط ٢١٦/٨ ، وانظر المقتضب ٧٠/٢ ، وحواشيه .

(٤) المجلس السادس والسبعون ، وانظر أيضا المجلس الثالث والعشرين .

فقلوه : ﴿ واتقوا الله ﴾ عطف على قوله : فاكرهوا ، وإن لم يذكر للدلالة الكلام عليه ، كقلوه : ﴿ اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾ أى فضرِب فانفجرت ، وقوله : ﴿ فكرهتموه ﴾ كلام مستأنف ، وإنما دخلت الفاء ، لما فى الكلام من معنى الجواب ، لأن قوله : ﴿ أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ﴾ كأنهم قالوا فى جوابه : لا ، فقال : ﴿ فكرهتموه ﴾ ، أى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، فهو جواب لما يدل عليه الكلام ، من قولهم : « لا » ، فالفاء ها هنا بمنزلتها فى الجزاء ، والمعنى على : فكما كرهتموه ، وإن لم تكن « كما » مذكورة ، كما أن قولهم : ما تأتيني فتحدثني ، المعنى : ما تأتيني فكيف تحدثني ، وإن لم تكن « كيف » مذكورة ، وإنما هى مقدرة .

قال ابن الشجرى : والقول عندى أن الذى قدره أبو على ها هنا بعيد ، لأنه قدر المحذوف موصولا ، وهو « ما » المصدرية ، وحذف الموصول وإبقاء صلته ردىء ضعيف ، ولو قدر المحذوف مبتدأ ، كان جيدا ، لأن حذف المبتدأ كثير فى القرآن والتقدير عندى : فهذا كرهتموه ، والجملة المقدرة المحذوفة مبتدئية ، لا أمرية ، كما قدرها ، فكأنه قيل : فهذا كرهتموه ، والغيبة مثله ، وإنما قدرها أمرية ليعطف عليها الجملة الأمرية ، التى هى : ﴿ واتقوا الله ﴾ ، ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لتعطف عليها الجملة الأمرية ، لأن قوله : ﴿ واتقوا الله ﴾ عطف على الجملة النهيية التى هى قوله : ﴿ ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾ ، وعطف الجملة على جملة مذكورة أولى من عطفها على جملة مقدرة ، والإشارة فى المبتدأ الذى قدرته ، وهو « هذا » موجهة إلى الأكل الذى وصفه الله ، كأنه لما قدر أنهم قالوا : لا ، فى جواب قوله : ﴿ أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ﴾ قيل : فهذا كرهتموه ، أى : فأكل لحم الأخ الميت كرهتموه ، والغيبة مثله . فتأمل ما ذكرته تجده أصوب الكلامين .

وقد ذكر أبو على هذه المسألة فى « الحجة » أيضا . انتهى كلام ابن الشجرى ، وقد حكاه الزركشى<sup>(١)</sup> . ثم حكى ابن هشام كلا التقديرين وقال<sup>(٢)</sup> : « وبعد فعندى أن ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسي ، فإنه قال : « كأنهم قالوا فى الجواب : « لا » فقيل لهم : فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله ، فاتقوا عطف على

(١) البرهان ١٩٦/٣ .

(٢) المغنى ص ١٨١ .

فاكرهوا ، وإن لم يذكر ، كما في : ﴿ اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾ ، والمعنى : فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، وإن لم تكن « كما » مذكورة ، كما أن « ما تأتينا فتحدثنا » معناه : فكيف تحدثنا ؟ وإن لم تكن « كيف » مذكورة اهـ . وهذا يقتضى أن « كما » ليست محذوفة ، بل إن المعنى يعطىها ، فهو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب .

### الرماني - علي بن عيسى

( ٣٨٤ هـ )

نقل عنه ابن الشجري <sup>(١)</sup> أن اللام في قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ لام الجحد ، وأن الفعل بعدها منصوب بإضمار « أن » ، ولا تظهر « أن » هذه بعد اللام .

وتعقبه في تقدير المحذوف من قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ فقال بعد أن حكى تقدير الكسائي والفراء والمبرد <sup>(٢)</sup> : وقال علي بن عيسى الرماني : إن التقديرين <sup>(٣)</sup> في قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ واقعان موقعهما ، لأن البيان لا يكون طريقا إلى الضلال ، فمن حذف « لا » فحذفها للدلالة عليها ، كما حذفت للدلالة عليها من جواب القسم في نحو : والله أقوم ، أى لا أقوم ، إلا أن أبا العباس حمل الحذف على الأكثر ، لأن حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف لا .

قال ابن الشجري : وأقول : ليس يجرى حذف « لا » في نحو : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ مجرى حذفها من جواب القسم ، لأن الدلالة عليها إذا حذفت من جواب القسم قائمة ، لأنك إذا قلت : والله أقوم ، لو لم ترد « لا » لجئت باللام والنون ، فقلت : لأقومن .

وحكى تأويله <sup>(٤)</sup> لموضع الكاف من قوله تعالى : ﴿ كذأب آل فرعون ﴾ ثم

(١) المجلس الرابع والأربعون .

(٢) المجلس التاسع والسعون .

(٣) التقدير الأول : فلا تضلوا ، والثاني : كراهة أن تضلوا .

(٤) المجلس الثمانون .

ذكر أن كلام الرمانى فى الآفة الكرمة كلامٌ من نظر فى كتاب الفراء .

هذا وقد حكى ابن الشجرى رأى الرمانى فى زيادة الباء فى ﴿ كفى بالله ﴾ ولم ينسبه إليه ، ونبه على هذا البغدادى فى شرح أبيات المغنى (١) .

ابن جنى - أبو الفتح عثمان بن جنى

( ٣٩٢ هـ )

وأبو الفتح من عرف - نفاذ بصيرة ولطافة حس - فتح للعربية آفاقاً رحبة ، وكشف عن جوانب فذة منها ، أضاءت الطريق للباحثين والدارسين ، قديماً وحديثاً .

ولابن الشجرى خصوصية بابن جنى ، فقد شرح كتابيه : التصريف الملوكى ، واللمع ، وقد أفاد ابن الشجرى من ابن جنى ، ووقف منه موقفه من أعلام العربية : ناقلاً وشارحاً وناقداً . ولا سبيل إلى ذكر كل المواضع التى نقل فيها ابن الشجرى عن ابن جنى ، فقد امتلأ كتاب الأمالى بأقوال ابن جنى ، وكان أبو الفتح أوّل علم يحكى عنه ابن الشجرى فى المجلس الأول من الأمالى . ولكن الذى يعينى هو تلك المواطن التى ذكر فيها ابن الشجرى آراء ابن جنى دون أن يعزوها إليه ، أو تلك الآراء التى ساقها ابن الشجرى غير منسوبة ، ورأيت فيها مشابة من كلام ابن جنى ، وكذلك الآراء التى نصره أو تعقبه فيها . فمن ذلك :

١ - ذكر ابن الشجرى فى قول عدي بن زيد :

لم أر مثل الأقوام فى عَبن الأيام ينسون ما عواقبها .

قال (٢) : وقوله : « ما عواقبها » ما استفهامية ، و « ينسون » معلق ، كما علّق نقيضه وهو يعلمون ، فالتقدير : ينسون أى شىء عواقبها .

وقد ذكرت فى تحقيقى أن هذا من كلام ابن جنى فى كتابه المختص .

(١) ٣٤٧/٢ ، ٣٤٨ ، وأمال ابن الشجرى ، المجلس الموفى الثلاثين .

(٢) المجلس الحادى عشر .

٢ - فرق ابن الشجرى بين تخفيف الهمزة ، وبين إبدالها ياء ، فذكر في قول المتنبي :

جريت من نار الهوى ما تنطفئ نار الغضا وتكل عما تحرق  
قال (١) : أبدل من همزة « تنطفئ » ياء ، لانكسار ما قبلها ، كما أبدل الفرزدق من المفتوح ما قبلها ألفا ، في قوله :

راحت بمسلمة البغال عشية فازعنى فزارة لا هناك المرتع  
وهذا لا يسمى تخفيفا ، وإنما هو إبدال ، لا يجوز إلا في الشعر ، والتخفيف الذى يقتضيه القياس في هذا النحو أن تجعل الهمزة بين بين .

وهذا من كلام ابن جنى فى المحتسب أيضا ، كما ذكرت فى حواشى التحقيق .

٣ - حكى ابن الشجرى عن أبى على الفارسى حذف « فيه » من قول امرئ القيس :

\* كبير أناس فى بجادٍ مزمل \*

أى مزمل فيه ، ثم قال ابن الشجرى (٢) : « ولولا تقدير « فيه » ها هنا ، وجب رفع « مزمل » على الوصف لكبير ، وتقدير « فيه » أمثل من حمل الجر على المجاورة » .

وقد ذكرت فى تحقيق هذا الموضع أن هذا هو رأى ابن جنى فى الخصائص .

٤ - ذهب ابن الشجرى (٣) إلى أن « كلاً » لا تضاف إلى واحد معرفة . وقد رأيت هذا رأى معزواً إلى ابن جنى ، فى الأشباه والنظائر للسيوطى . وذكرته فى حواشى التحقيق .

---

(١) المجلس الثانى عشر .

(٢) المجلس الثالث عشر .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .



٥ - في مبحث التكرير استشهد ابنُ الشجرى على تكرير المفرد بقول  
القائل (١) :

أبوك أبوك أربد غير شك أحلك في المخازى حيث حلا  
وقد رأيت بحاشية أصل الأملى : « هذا البيت وما معه من الشرح كله كلام  
ابن جنى في كتاب مشكل أبيات الحماسة » .

٦ - أنشد ابنُ الشجرى في عود الضمير مفردا إلى اثنين قول الشاعر (٢) :  
أخو الذئب يعوى والغرابُ ومن يكن شريكه يُطمع نفسه شر مطمع  
ثم قال : « جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد ، فأعاد إليهما ضميرا مفردا ،  
لأنهما كثيرا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف ، ولولا ذلك كان حقه أن يقول :  
ومن يكونا شريكه » .

وقد رأيت هذا الكلام لابن جنى في المحتسب ، مع اختلاف يسير في  
العبارة ، كما ذكرت في حواشى التحقيق .

٧ - ذكر ابنُ الشجرى (٣) أن الألف لا يفارق المد . وقد وجدت هذا لابن  
جنى في اللسان ( ردف ) .

٨ - في حديث ابن الشجرى عن الحذوف ، أنشد قول الراجز (٤) :  
تروحي أجدر أن تقيلى غدا بجنبى باردٍ ظليل  
وذكر أن فيه خمسة حذوف ، ثم قال : « لأنه قدّر : إيتى مكانا أجدر بأن  
تقيلى فيه ، فحذف الفعل ، وحذف المفعول الموصوف الذى هو « مكانا » ،  
وحذف الباء التى يتعدى بها « أجدر » ، وحذف الجار من « فيه » فصار : تقيليه ،

---

(١) المجلس الثانى والثلاثون .

(٢) المجلس الثامن والثلاثون .

(٣) المجلس التاسع والثلاثون .

(٤) المجلس الحادى والأربعون .

فحذف العائد إلى الموصوف ، كما حذف في قوله سبحانه : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ أى لا تجزى فيه .

وقد رأيت هذا الكلام كله - عدا الاستشهاد بالآية الكريمة - في المحتسب لابن جنى .

٩ - في حديث ابن الشجرى عن حذف النون ، قال <sup>(١)</sup> : « وإنما استمر هذا الحذف والإبدال في النون ، لما بينها وبين حروف العلة من المشابهة ، لأنها إذا سكنت تضمنت غنة ، كما تتضمن حروف اللين مدًا » .  
وهذا من كلام ابن جنى في المنصف ، ولابن الشجرى فضل التمثيل والإيضاح بما ذكره بعد .

هذا ولابن الشجرى وقفات مع ابن جنى ، نصره في بعضها ، وتعقبه في بعضها الآخر : فمن ذلك :

١ - ما ذكره في إعراب « هنيئًا » ، قال <sup>(٢)</sup> : وجعل أبو الفتح بن جنى هنيئًا في قول كثير :

هنيئًا مريئًا غير داءٍ مخامرٍ لعزةٍ من أعراضنا ما استحلت

حالا ، وقعت بدلا من اللفظ بالفعل ، وخالف أبا على في تقدير ذلك الفعل ، فزعم أن التقدير : ثبت هنيئًا لعزةٍ ما استحلت من أعراضنا ، فحذف « ثبت » وأقام « هنيئًا » مقامه ، فرفع به الفاعل الذى هو « ما استحلت » ، وكذلك قال في قول المتنبي :

\* هنيئًا لك العيد الذى أنت عيئه \*

قال : العيد مرفوع بفعله ، والأصل : ثبت هنيئًا لك العيد ، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد ، كما كان الفعل يرفعه . وقول أبى الفتح في

(١) المجلس الخامس والأربعون . والمنصف ٢/٢٢٨ ، وأيضاً سر صناعة الإعراب ص ٤٣٨ .

(٢) المجلس الخامس والعشرون .

هذا أشبه <sup>(١)</sup> من قول أوى على ، لأن أبا على زعم أن « هنيتا » وقع موقع « ليهتلك » ، وهذا لفظ أمر ، والأمر لا يقع حالا ، أو موقع « هنأك » ، وهذا لفظ خبر يراد به الدعاء ، كقولهم : رحم الله فلانا ، والدعاء أيضا لا يكون حالا .

٢ - حكى ابن الشجرى كلام الشراح فى قول المتننى <sup>(٢)</sup> :

كفى ثعلا فخراً بأنك منهم ودهراً لأن أمسيّت من أهله أهل

ونقل رأى ابن جنى ، قال : قال أبو الفتح : « ارتفع » أهل « لأن » وصف لدهر ، وارتفع « دهر » بفعل مضمر ، دل عليه أول الكلام ، فكأنه قال : وليفخر دهرٌ أهلٌ لأن أمسيّت من أهله ، لا يتجه رفعه إلا على هذا ، لأنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه .

وقد تعقبه ابن الشجرى ، فقال : وأما قول أوى الفتح إنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه ، فقول من لم يُنعم النظر ، وقَعَ بأول لحة ، فقد يجوز عطف « دهر » على فاعل « كفى » وهو المصدر المقدر ، لأن « أن » مع خبرها ها هنا بمعنى الكون ، لتعلق « منهم » باسم الفاعل المقدر الذى هو « كائن » ، فالتقدير : كفى ثعلا فخراً كونك منهم ، ودهر مستحق لأن أمسيّت من أهله ، أى وكفاهم فخرا دهر أنت فيه ، فأراد أنهم فخرُوا بكونه منهم ، وفخروا بزمانه ، لنضارة أيامه ، كما قال أبو تمام :

\* كَأَنَّ أَيَّامَهُمْ مِنْ حُسْنِهَا جُمِعَ \*

٣ - قال ابن جنى فى شرح قول المتننى :

ويصطنع المعروف مبتدئاً به ويمنعه من كلّ من ذمّه حمداً

« معناه : يعطى معروفه المستحقين ، ومن تزكو عنده الصنّعة ، ويمنعه من كل ساقط ، إذا ذمّ أحداً فقد مدحه » .

---

(١) انظر مثالا آخر لنصر ابن الشجرى رأى ابن جنى ، فيما يأتى من حديث أبى العلاء المعرى .

(٢) المجلس الثلاثون .

وقد تعقبه ابن الشجرى فى هذا الشرح (١)

٤ - حكى ابن الشجرى عن ابن جنى اللغات الثمانية فى « أف » ، وقوله :  
« ولا يقال : أفى ، بالياء ، كما تقول العامة » .

قال ابن الشجرى (٢) : وأقول : إن الذى تقوله العامة جائز فى بعض اللغات ، وذلك فى لغة من يقول فى الوقف : أفعى وأعمى وحبلى ، يقلبون الألف ياء خالصة ، فإذا وصلوا عادوا إلى الألف ، ومنهم من يحمل الوصل على الوقف ، وهم قليل (٣) .

### الجرجاني - القاضى على بن عبد العزيز

( ٣٩٢ هـ )

١ - حكى عنه ابن الشجرى علة زيادة الضاد فى قول المتنبي (٤) :

إنَّ شكلى وإنَّ شكلك شتى فالزيمى الخُصَّ واخْفِضِ تَبْضُضِ

٢ - ونقل عنه أيضا تأويله لقول المتنبي (٥) :

أَمْطَ عَنْكَ تَشْيِيبِى بما وكأنه فما أحمِّدُ فوق ولا أحمِّدُ مثلى

٣ - ومع تصريح ابن الشجرى بالنقل عن القاضى الجرجاني فى الموضعين السابقين ، إلا أنه قد أغار على كلامه الذى أورده فى الوساطة ، عن الشعراء الذين ذكروا الطير التى تتبع الجيش لتصيبَ من لحوم القتلى . ولم يكتفِ ابن الشجرى بهذا حتى استاق كلامَ الجرجاني ، وتأويله لبيت المتنبي :

سَحَابٌ مِنَ الْعِقْبَانِ يَزْحَفُ تَحْتَهُ سَحَابٌ إِذَا اسْتَسْقَتْ سَقَتَهَا صَوَارِمُهُ (٦)

(١) المجلس الحادى والثلاثون

(٢) المجلس الخامس والأربعون .

(٣) وانظر نقدًا آخر لابن الشجرى حول تفسير ابن جنى لشعر المتنبي فى المجلس الثالث والسبعين .

(٤) المجلس الحادى والثلاثون ، وقارن بالوساطة ص ٤٥٥ .

(٥) المجلس الثالث والثمانون ، والوساطة ص ٤٤٢ .

(٦) المجلس الثامن والسعون ، والوساطة ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

والعجب من ابن الشجرى إذ ينقل كلام الجرجاني بحروفه ، ثم ينسبه إلى نفسه .

المهروئى - على بن محمد النحوى

( نحو ٤١٥ هـ )

وهذا عالمٌ من علماء العربية ، حجب الزمن تصانيفه ، ولم يظهر منها إلا كتاب « الأزهية » الذى طُبِعَ فى دمشق منذ ثمانية عشر عاما (١) ، وهو كتاب رائد فى علم الحروف والأدوات ، ولما كان ابن الشجرى قد عالج مبحث الأدوات فى كثير من مجالسه ، كما أشرت إلى ذلك من قبل (٢) ، فقد أفاد من جهود العلماء المتقدمين ، وعلى رأسهم المهروئى ، لكن ابن الشجرى لم يصرح بالنقل عنه ألبتة . وهذا ما ظهر لى من ذلك بالمراجعة :

١ - ذكر ابن الشجرى من معانى « ما » أن تكون اسماً بمعنى الحين ، وكلامه فى ذلك كله متترع من كلام المهروئى ، وقد خفى هذا على ابن هشام ، فتعقب ابن الشجرى فيما أورده ، ونهت عليه فى الفقرة السابعة والخمسين من آراء ابن الشجرى .

٢ - ما أورده ابن الشجرى من مجيء « أو » بمعنى واو العطف ، وشواهد ذلك ، أخذه كله من المهروئى (٣) .

٣ - وفى حديثه عن « أو » أيضاً ، ذكر أنها تستعمل بمعنى « إن » الشرطية مع الواو ، وذلك مما سبق به المهروئى ، وقد خفى هذا أيضاً على ابن هشام والسيوطى فنسباه إلى ابن الشجرى ، وأشرت إليه فى الفقرة الستين من آراء ابن الشجرى .

٤ - سلخ ابن الشجرى كلام المهروئى جميعه فى « إما » وقد وهم (٤) ابن

(١) ثم طبع كتابه « اللامات » فى بغداد ومصر .

(٢) راجع ما كتبه عن « الأدوات عند ابن الشجرى » .

(٣) المجلس الخامس والسبعون ، وقارن بالأزهية ص ١١٧ - ١٢٣ .

(٤) راجع الفقرة الثانية والستين من آراء ابن الشجرى .

هشام ابن الشجرى فى توجيه قوله تعالى : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ على التخيير ، وابن الشجرى إنما انتزع شواهد كَلَّهَا - ومنها الآية الكريمة - فى هذا المبحث من الهروى ، فإن كان إيراد فعلى الهروى .

ه - سطا ابن الشجرى <sup>(١)</sup> على كلام الهروى وشواهد حول معنى « إن » الخفيفة ، مكسورة ومفتوحة ، لكنه خالفه فى تقدير « ما » من قول الشاعر :  
ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتَه على السنّ خيراً لا يزال يزيّد  
فابن الشجرى يقدرها « ما » المصدرية ، والهروى يراها « ما » التى بمعنى « حين » .

### الرَّبِيعَى - علىّ بن عيسى ( ٤٢٠ هـ )

الرَّبِيعَى شيخ شيوخ ابن الشجرى ، وقد حكى عنه ابن الشجرى قوله فى بناء « حَذاًم » ونظائرها ، فقال بعد أن نقل آراء النحاة <sup>(٢)</sup> : ولعلّى بن عيسى الربيعى فى بناء « حَذاًم » ونظائرها علّة لم يسبق إليها ، وهى تضمنن معنى علامة التأنيث التى فى حاذمة وقاطمة وراقشة ، فلما عدلن عن اسم مقدّرة فيه تاء التأنيث ، وجب بناؤهنّ لتضمنن معنى الحرف .

ونقل عنه شرحه لقول المتنبى <sup>(٣)</sup> :

نهبت من الأعمار ما لو حويته لهنت الدنيا بأنك خالد  
وقوله <sup>(٤)</sup> :

لا تكثر الأموات كثرة قلة إلا إذا شقيت بك الأحياء

(١) المجلس التاسع والسبعون ، وقارن بالأزهمية ص ٣٢ - ٧٠ .

(٢) المجلس السابع والخمسون .

(٣) المجلس الثامن والسبعون .

(٤) المجلس الثانى والثلاثون .

وقوله (١) :

أُطِ عَنكَ تَشْبِيهِى بِمَا وَكَأَنَّهُ فَمَا أَحَدٌ فَوْقَ وَلَا أَحَدٌ مِثْلُ

ثُمَّ تَعَقُّبُهُ فِي تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِ الْمُتَنَبِّى :

رَمَانِى خِصَاسُ النَّاسِ مِنْ صَائِبِ اسْتِهِ وَآخِرُ قَطْنٍ مِنْ يَدِيهِ الْجِنَادُلُ

فَقَالَ (٢) : « وَفَسَّرَ عَلَى بْنِ عَيْسَى الرَّبْعَى قَوْلَهُ : « مِنْ صَائِبِ اسْتِهِ » بِأَنَّهُ مِنْ

ضَعْفِهِ إِذَا رُمِيَ يَصِيبُ اسْتَهُ ، فَحَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَآخِرُ قَطْنٍ مِنْ يَدِيهِ الْجِنَادُل » وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّا لَمْ نَجِدْ فِي الْمَوْصُوفِينَ بِالضَّعْفِ مَنْ يَرْمَى بِحَجَرٍ أَوْ غَيْرِ حَجَرٍ مِمَّا تَرْمَى بِهِ الْيَدُ فَيَصِيبُ اسْتَهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ ضَرْبِهِ ، فَذَكَرَ تَفْصِيلَ عَائِيهِ : فَقَالَ : عَابَنِي أَرَاذِلُ النَّاسِ ، فَمَنْهُمْ مِنْ رَمَانِى بِعِيبِ هُوَ فِيهِ ، وَهُوَ الْأُبْنَةُ ، فَانْقَلَبَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ ، فَأَصَابَ اسْتَهُ بِالْعَيْبِ الَّذِى رَمَانِى بِهِ ، وَآخِرُ لَمْ يُوَثِّرْ كَلَامُهُ فِي عَرْضِي ، لِغِيَّةِ وَحَقَارَتِهِ ، فَهُوَ كَمَنْ يَرْمَى قَرْنَهُ بِسَبَائِحِ الْقَطْنِ ، أَيْ الَّذِينَ رَمَوْنِي مِنْ هَٰذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ بِهِٰذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ » .

وَقَدْ رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ مَعْقِلِ الْمَهْلِيِّ الْأَزْدِيَّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٦٤٤ هـ ، يَرُدُّ عَلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ تَفْسِيرَهُ هَٰذَا ، فَيَقُولُ ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْبَيْتَ (٣) : « وَقَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا الشَّرِيفِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ : إِنَّمَا هَٰذَا مِثْلُ ، أَيْ رَمَانِى بِعَيْبِ هُوَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ ذُو أُبْنَةٍ ، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ : أَصَابَنِي فَأَصَابَ اسْتَهُ . وَأَقُولُ : إِنَّ هَٰذِهِ الْأَقْوَالَ ضَعِيفَةٌ ، وَأَضْعَفُهَا قَوْلُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ : « رَمَانِى بِعَيْبِ هُوَ فِيهِ ، أَيْ رَمَانِى بِالْأُبْنَةِ » . وَالْمَعْنَى أَنَّهُ رَمَانِى بِسَهْمٍ مِنْ عَيْبٍ فَرُدَّ عَلَيْهِ أَقْبَحُ رَدٍّ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَنَا لَيْسَ فِئِي عَيْبٌ ، فَعَابَنِي عَائِبُ نَفْسِهِ أَقْبَحَ عَيْبٍ » .

---

(١) المجلس الثالث والثمانون .

(٢) المجلس الرابع والثمانون ، وذكر شارح ديوان المتنى ١٧٤/٣ ، كلام ابن الشجرى هنا ، فى إفساد قول الربعى ، ولم يعزه إلى ابن الشجرى .

(٣) ما أخذ الأزدي على أبي اليمن الكندي فى تفسير شعر المتنبى . تحقيق الدكتور هلال ناجى ، نشر بمجلة المورد العراقية - المجلد السادس - العدد الثالث ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

## الشريف المرتضى - على بن الحسين

( ٤٣٦ هـ )

تجمع بين الشريف المرتضى وبين ابن الشجرى علاقة التشيع . وهذا الشريف من أصحاب الأمل ، وتحتل « أماليه » مكانة عالية في كتب علوم العربية ، وتسمى غرر الفوائد ودرر القلائد . وقد كان لابن الشجرى نسخة من هذه الأمل ، استسخنها بخطه (١) .

وقد أعار ابن الشجرى على كلام المرتضى في الحنوف ، وذكر كلامه بألفاظه ، دون أن يصرح بالنقل عنه أو الإفادة منه (٢)

والموضع الوحيد الذى صرح فيه ابن الشجرى بالشريف المرتضى ، غمزه فيه ، ونسبه إلى شيء من القصور . قال : « ذكر الشريف المرتضى رضى الله عنه ، البيتين اللذين الأول منهما : » (٣) « ويلم قوم » فى كتابه الذى سماه غرر الفوائد ، وبين معنيهما ، غير أنه لم يستوعب تفسير ما فيهما من اللغة ، ولم يتعرض للإعراب فيهما ، ولم يزل قليل الإلمام بهذا الفن » .

## مكى بن أبى طالب القيسى الأندلسى

( ٤٣٧ هـ )

ومكى علم من أعلام العربية فى القرنين الرابع والخامس ، وكُتبه فى علم القراءات وإعراب القرآن الكريم من عمده هذين الفنين .

وقد خطاه ابن الشجرى فيما ذهب إليه ، من أن « إن » الشرطية لا تدخل على الأسماء ، إلا أن تضم بعد « إن » فعلاً يرتفع بعده الاسم على الفاعلية ، ليس غير ، وصحح ابن الشجرى أن النحويين كما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالا ترفع

(١) راجع مقدمة تحقيق أمالى المرتضى ص ٢١

(٢) المجلس الثالث والأربعون ، وقارن بما فى أمالى المرتضى ٧٢/٢ .

(٣) يعنى قول الشاعر :

ويلم قوم غلوا عنكم لطيتهم لا يكتنون غداة العل والنهل  
راجع المجلس التاسع والأربعين ، وأمالي المرتضى ١٥٧/٢ .



الاسم بأنه فاعل ، كذلك يضمرون بعده أفعالا تنصب الاسم بأنه مفعول . ثم قال ابن الشجري بعد أن استوفى هذا المبحث <sup>(١)</sup> : « ولمكى في تأليفه » مشكل إعراب القرآن » زلات ، سأذكر فيما بعد طرفاً منها إن شاء الله .

وقد أفرد ابن الشجري لهذه الزلات المجلس الثمانين ، وبعضاً من الحادى والثمانين ، بدأ بذكر أغلاط مكى في سورة البقرة ، وانتهى بسورة مريم ، ثم قال في آخر كلامه : « هذه جملة ما عُلِقْتُ به من سقطات هذا الكتاب ، على أننى لم أبالغ في تتبعها ، وإنما ذكرت هذه الردود على هذه الأغاليط ، لئلا يغتر بها مقصّر في هذا العلم ، فيعول عليها ويعمل بها » .

وقد رأيت ابن هشام يدفع بعض اعتراضات ابن الشجري على مكى <sup>(٢)</sup> . ثم كتب الدكتور أحمد حسن فرحات ، ثلاث مقالات بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق <sup>(٣)</sup> ، بعنوان « نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكى في كتاب مشكل إعراب القرآن » ، ردّ في هذه المقالات بعض ما أخذ ابن الشجري بأنها راجعة إلى سقم النسخة التى وقعت لابن الشجري من « المشكل » ، وذكر أن بعضاً آخر من هذه المآخذ موجود في كتب المفسرين والمعربين قبل مكى .

ولعل موقف مكى من المعتزلة - الذين يرجع إليهم ابن الشجري في عقيدته - وتهجّمه عليهم <sup>(٤)</sup> ، هو الذى أغرى ابن الشجري به ، ودفعه إلى الانتقاص منه والطعن عليه .

والعجب من ابن الشجري ، يحمل على مكى ثم يستاق كلامه ، فقد رأيت مواضع من الأمالى اتفق فيها سياق ابن الشجري مع سياق مكى في « المشكل »

---

(١) المجلس الثامن والسبعون .

(٢) المغنى ص ١٩٥ ، في الكلام على الكلف المفردة .

(٣) الأجزاء الثلاثة الأولى من المجلد الحادى والخمسين ( يناير - يوليو ١٩٧٦ ) ، وانظر أيضاً : ما لم ينشر من الأمالى الشجرية . تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - مجلة المورد العراقية - المجلد الثالث - العددان الأول والثانى - ١٩٧٤ .

(٤) راجع مشكل إعراب القرآن ٤٣٢/٢ ، في تأويل قوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ إلى ربّها ناظرة ﴿ .

اتفاقا تاما ، كأن ابن الشجرى ينقل عنه ، أو كأنهما ينقلان عن مصدر واحد ، بل إن ابن الشجرى ينقل استدلال مكى بحروفه ، وقد دلت على ذلك في حواشى التحقيق (١) ، بما يغنى عن الإطالة بذكره هنا .

### الثمانينى - عمر بن ثابت

( ٤٤٢ هـ )

نقل عنه ابن الشجرى ما حكاه عن بعض النحويين ، من إجازة تقديم حال المجرور عليه ، وتضعيفه لذلك (٢)

وحكى عنه لغة في « التى » قال (٣) : وذكر أبو القاسم الثمانينى لغة خامسة ، وهى التى ، بتشديد الياء ، كما قالوا فى المذكر : الذى .

ثم ضعّف رأيه فى فتح عين « يأى » ، فقال (٤) : وقال بعض النحويين : إنما فتحوا عين يأى على سبيل الغلط ، وتوهموا أن ماضيه على فَعِل ، وعوّل أبو القاسم الثمانينى على هذا القول ، والصواب ما ذكرته أولا .

### أبو العلاء المعرى - أحمد بن عبد الله

( ٤٤٩ هـ )

نقل عنه ابن الشجرى نقلاً عزيزاً ، فقال بعد أن حكى أقوال العلماء فى شرح عبارة سيبويه « ما أغفله عنك شيئا » : (٥) ووجدت بخط أبى الفرج سعيد بن على بن السلالى الكوفى ، ما أملاه عليه أبو العلاء المعرى ، ونسبه المعرى إلى بعض

---

(١) راجع المجالس : التاسع ، والثالث والثلاثين ، والأربعين ، وانظر أيضا ما سبق فى الفقرة الثانية والخمسين من آراء ابن الشجرى .

(٢) المجلس الحادى والسبعون .

(٣) المجلس الرابع والسبعون .

(٤) المجلس الحادى والعشرون .

(٥) المجلس السادس والستون .

النحويين ولم يُسمَّه ، قال : إن الذى قيل له هذا الكلام كان له صديق عودَه أن يبرّه  
ويحسنَ إليه ، وأنه ذكر صنيعة به ، فقال له السامع : ما أغفله عنك شيئا ، قال :  
فالكلام يتم عند قوله : « عنك » ، وقوله : « شيئا » من كلام مستأنف ، كأنه قال :  
فكر شيئا ، أى تفكيرا قليلا ، أى إنه قد انتقل عن الحال التى كنت تجده عليها ،  
فكان الرجل المثنى على الصديق شكّ فى أمره ، ولم يذّر ما أغفله عنه ، فقال له من  
حضر : فكّر شيئا ، أى دع الشك ، لأنه إذا فكّر وجب أن يصحّ له الأمر . وقال  
المعري : إن المراد بقوله : « ما أغفله عنك » التعجب ، ويحتمل أن يكون استفهاما ،  
كأنه قال : أى شيء أغفله عنك ؟

وقد تعقب ابن الشجرى أبا العلاء فى شرحه لقولهم : « عمرك الله » (١) .

وتعقبه أيضا فى شرحه لشعر المتنبي ، فقال فى قوله (٢) :

وأنت بالأمس كنت محتملاً شيخ معد وأنت أمردها

وحكى أبو زكريا فى تفسيره لشعر المتنبي ، عن أبى العلاء المعري ، أنه قال :  
زعم بعض النحويين أن « كان » لا تعمل فى الحال ، قال : وإذا أخذ بهذا القول  
جعل العامل فى « محتملا » من قوله : « وأنت بالأمس كنت محتملا » الفعل المضمر  
الذى عمل فى قوله : بالأمس .

قال ابن الشجرى : وأقول : إن هذا القول سهو من قائله وحاكه ، لأنك إذا  
علقت قوله « بالأمس » بمحذوف ، فلا بد أن يكون « بالأمس » خيرا لأن ،  
أو لكان ، لأن الظرف لا يتعلق بمحذوف إلا أن يكون خيرا أو صفة أو حالا  
أو صلة ، ولا يجوز أن يكون خيرا لأن ولا لكان ، لأن ظروف الزمان لا توقع أخبارا  
للجثث ، ولا صفات لها ولا صلوات ولا أحوالا منها ، وإذا استحال أن يتعلق قوله :  
« بالأمس » بمحذوف ، علقت به بكان ، وأعملت « كان » فى « محتملا » .

(١) المجلس الثانى والأربعون .

(٢) المجلس التاسع والسبعون . ويُعدُّ أبو العلاء من شراح المتنبي الكبير ، واسم شرحه : معجز أحمد ،  
ويسمى أيضا اللامع العزيرى . وانظر كلاماً حيداً حول هذين الكتّابين فى ( أبو العلاء الناقد الأدبى ) للأخ  
الدكتور السعيد السيد عبادة ص ١١٢ - ١٢٦ .

وقد أخذ ابن الشجرى على أبى العلاء تفسيره لقول المتنبي (١) :  
لم تُسَمَّ ياهارونُ إلا بعد ما آقُ — تَرَعَتْ ونازَعَتْ آسَمَكَ الأسماءُ

فقال : قال فيه أبو الفتح : أراد لم تسم بهذا الاسم إلا بعد ما تقارعت عليك الأسماءُ ، فكلُّ أراد أن يُسمَّى به ، فخراً بك . وقال أبو العلاء : أجود ما يتأول في هذا أن يكون الاسم ها هنا في معنى الصيت ، كما يقال : فلان قد ظهر اسمه ، أى قد ذهب صيته في الناس ، فذكره لا يشاركه فيه أحد ، وماله يشترك فيه الناس ، فأما أن يكون عنى باسمه هارون ، فهذا يحتمله ادعاء الشعراء ، وهو مستحيل في الحقيقة ، لأن العالم لا يخلو أن يكون فيهم جماعة يعرفون بهارون .

والذى ذهب إليه أبو الفتح من إرادته اسمه العلم هو الصواب ، وقول المعرى إن الاسم هنا يريد به الصيت ، ليس بشيء يعول عليه ، لأن قول أبى الطيب : « لم تسم » معناه لم يجعل لك اسم ، وأما دفع المعرى أن يكون المراد الاسم العلم بقوله : إن في الناس جماعة يعرفون بهارون ، فقول من لم يتأمل لفظ صدر البيت الذى يلي هذا البيت ، وهو قوله :

\* فغَدَوْتُ واسمُك فيك غيرُ مشارِكِ \*

والمعنى : إن اسمك انفرد بك دون غيره من الأسماء ، فمعارضته بأن في الناس جماعة يعرفون بهارون ، إنما يلزم أبا الطيب ، لو قال : فغدوت وأنت غير مشارك في اسمك ، فلم يفرق المعرى بين أن يقال : اسمك مشارك فيك ، وأن يقال : أنت غير مشارك في اسمك ، وإنما أراد أن اسمك انفرد بك دون الأسماء ، ولم يرد أنك انفردت باسمك دون الناس ، فاللفظان متضادان كما ترى .

الواحدى - على بن أحمد

( ٤٦٨ هـ )

الواحدى من شراح المتنبي المعدادين ، وقد أفاد منه ابن الشجرى في بعض

---

(١) المجلس الثانى والثلاثون .

ما عرض له من شعر المتنبي ، ولم يصرح ابن الشجرى بالنقل عن الواحدى ، مع إغارته على كلامه بحروفه فى المواضع التى ظهرت لى خلال تحقيق الجزء الأول من الأمالى .

ويبدو أن ابن الشجرى كان فى نفسه شىء من الواحدى ، وآية ذلك أنه حين اضطر أن يحكى كلامه فى الرد على ابن جنى ، ولم يرض أن ينسب الرد إلى نفسه ، ذكره بأسلوب الإخفاء والإغماض .

وذلك أن ابن الشجرى حكى شرح ابن جنى لقول المتنبي (١) .

مَنْ لى بفهم أهيل عصر يدعى أن يُحسب الهندى فيهم بأقل

قال : قال ابن جنى : فى هذا البيت شىء يمكن أن يتعلق به عليه ، وذلك أن باقلاً لم يؤت من سوء حسابه ، وإنما أتى من سوء عبارته ، فكان ينبغى أن يذكر مع سوء العبارة الخطابة والفصاحة ، لأن سوء العبارة والفصاحة ضدان ، ولا يذكر مع عى اللسان جودة الحساب ، لأنهما ليسا ضددين ، ولو قال : « أن يفحم الخطباء فيهم باقل » ونحو ذلك ، كان أسوغ .

وقال من رد على ابن جنى : ليس الأمر كما قال ، فإن باقلاً كما أتى من سوء البيان أتى من الجهل بعقد البنان ، فإنه لو ثنى من سبائته وإبهامه دائرة ، ومن خنصره عقدة ، لم تقلت منه الظيبة ، فقد صحَّ قوله فيما نسبته إليه من الجهل بالحساب .

انتهى ما ذكره ابن الشجرى ، وهذا الرد على ابن جنى ، من كلام الواحدى (٢) ، مع اختلاف يسير فى العبارة ، وقد صرح بنسبته إليه شارح ديوان المتنبي (٣) .

وقد رأيت ابن الشجرى يسلخ كلام الواحدى فى مواضع من شرح المتنبي ، ودلت على هذه المواضع فى حواشى التحقيق (٤) .

وأصرح من كل ذلك ما ذكره ابن الشجرى فى شرح قول المتنبي :

(١) المجلس الخامس والستون .

(٢) شرح ديوان المتنبي ص ٢٧١ .

(٣) شرح ديوان المتنبي المنسوب خطأ للعكرى ٢٦٠/٣ .

(٤) راجع المجلس التاسع والعشرين ، والحادى والثلاثين ( فى ثلاثة مواضع ) .

نَهَيْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهَيَّيْتُ الدُّنْيَا بِأَنْكَ خَالِدٍ  
حَيْثُ أَغَارَ عَلَى كُلِّ مَا ذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ (١) .

التَّبْرِيزِيُّ - أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ

( ٥٠٢ هـ )

من أبرز شيوخ ابن الشجري ، أخذ عنه اللغة والأدب . وقد تعقبه ابن  
الشجري في مواضع من شرحه لشعر المتنبي :

فقال بعد أن حكى ثلاثة أقوال في قول المتنبي (٢) :

أَمِطْ عَنْكَ تَشْبِيهِي بِمَا وَكَأَنَّهُ فَمَا أَحَدٌ فَوْقَ وَلَا أَحَدٌ مِثْلِي  
والرابع : قول أبي علي بن فُورْجَة ، قال : هذه « ما » التي تصحب « كَأَنَّ »  
إذا قلت : كأَنَّمَا زَيْدُ الْأَسَدِ ، وإليه ذهب أبو زكريا ، قال : أراد أَمِطْ عَنْكَ تَشْبِيهِي  
بَأَنَّ تَقُولَ : كَأَنَّهُ الْأَسَدُ ، وكَأَنَّمَا هُوَ اللَّيْثُ . وهذا القول أَرَادَ الْأَقْوَالَ ، وَأَبْعَدَهَا مِنْ  
الصُّوَابِ ، لِأَنَّ الْمَتَنِيَّ قَدْ فَصَلَ « مَا » مِنْ « كَأَنَّ » وَقَدَّمَهَا عَلَيْهِ ، وَأَتَى فِي مَكَانِهَا  
بِالْهَاءِ ، فَاتِّصَالَ « مَا » بِكَأَنَّهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ ، لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ لَا تَفِيدُ  
مَعْنَى إِذَا اتَّصَلَتْ بِكَأَنَّ ، فَكَيْفَ إِذَا انفصلت منه وَقُدِّمَتْ عَلَيْهِ ؟

وقد أخذ ابن الشجري على شيخه تفسير قول أبي الطيب :

أَنْتَ الْجَوَادُ بَلَا مَنْ وَلَا كَذِبٌ وَلَا مِطَالٌ وَلَا وَعْدٌ وَلَا مَذَلٌ

فقال (٣) : سألتني سائل عن المذل ، فقلت : قد قيل فيه قولان : أحدهما أن  
معناه القلق ، يقال : مذللت من كلامك ، أي قلقت ، ومذل فلان على فراشه : إذا  
قلق فلم يستقر ، والقول الآخر : البُوح بالسِّرِّ ، يقال : فلان مَذَلَّ سِرَّهُ ، وكذلك  
هو مَذَلٌّ بِمَالِهِ : إذا جاد به .

وذكر أبو زكريا في تفسير البيت الوجهين في المذل ، ثم قال : والذي أراد

(١) المجلس الثامن والسبعون ، وقارن بما في شرح الواحدى ص ٤٦٦ .

(٢) المجلس الثالث والثمانون .

(٣) المجلس الرابع والثمانون ، وقد تعقب ابن الشجري شيخه التبريزي في موضعين آخرين من هذا المجلس .

أبو الطيب بالمدل أنه لا يقلق بما يلقاه من الشدائد ، كما يقلق غيره . وليس ما قاله بشيء عليه تعويل ، بل المَدْلُ ها هنا البَوْحُ بالأمر ونفى ذلك عنه ، فأراد أنه إذا جاد كتم معروفه ، فلم يُبح به ، وقول أبي زكريا : « أراد أنه لا يقلق بما يلقاه من الشدائد » قد زاد بذكر « الشدائد » ما ذهب إليه بُعداً من الصواب ، وهل في البيت ما يدل على الشدائد ؟ إنما مبنى البيت على الجود ، والخيال التي مدحه بنفها عنه متعلقة بمعنى الجود ، وهي المنّ والكدر والمطال والوعد ، والمَدْلُ الذي هو البوح بالشيء .

\* \* \*

## أثر ابن الشجرى فى الدراسات النحوية واللغوية

يُمثل ابنُ الشجرى ومنْ إليه منْ نُحاة القرنين الخامس والسادس <sup>(١)</sup> ، حلقة الوصل بين المتقدمين من النحاة وبين المتأخرين .

فقد كان لقرب هذا الجيل من المنابع الأولى ، بالتلقى والمشافهة ، وما ظفر <sup>(٢)</sup> به نحاة هذا الجيل من الكتب والمصنفات التى عمرت بها دور العلم وخزائن المكتبات ، قبل أن تعصف بها عواذى الناس والأيام ، كان لذلك كله فضل حفظ آراء المتقدمين ، مما أمدَّ النحاة المتأخرين بذلك الفيض الزاخر من الوجوه والآراء ، وفتح لهم آفاق النظر ، ومَهَّد أمامهم سبل البحث .

وقد أودع ابن الشجرى كتابه « الأملى » علما كثيرا ، أفاد منه المتأخرون ، مصرِّحين بالأخذ عنه وغير مصرِّحين ، على أن تأثيره فى مصنفات من بعده يبدو بشكل عام فيما عالجته من مسائل الإعراب والحنوف ، ثم فى هذا الحشد الهائل من شواهد القرآن الكريم والشعر .

وقد تتبعْتُ ابنَ الشجرى فى مصنفات النحاة المتأخرين ، باستقراء أرجو ألا يكون فاتنى معه شيء ، ثم أفضى تخريجُ شواهده من كتب العربية إلى تأثر خفى من أصحاب هذه الكتب لم يصرحوا به .

وهذا بيان الآخذين عن ابن الشجرى والمستفيدين منه ، أذكرهم بحسب وفياتهم ، صنيعى فى مصادر ابن الشجرى :

الأنبارى - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد

( ٥٧٧ هـ )

وأبو البركات من أبرز تلاميذ ابن الشجرى ، أخذ عنه علم العربية ، كما ذكر

---

(١) من مثل الزعزعى وأبى البركات الأنبارى وابن يعيش ، فى المشرق ، وابن السَّيد البَطْلَوِسى وابن الباذش والسَّهْلى فى المغرب .

(٢) قد يُمثل لذلك بما ظفر به ابن الشجرى من كتب « الأزهية » للهروى - وإن لم يصرح - وهذا الكتاب مما لم يتح لابن هشام والسيوطى ، كما ذكرت فى حديثى عن الهروى . ومن قبل « الأزهية » كتاب « الأوسط » للأخفش ، و « الواسط » لأبى بكر بن الأنبارى ، كما تقدّم .



هو نفسه ، في ترجمته التي ختم بها كتابه « نزهة الألبا » .

وقد ذهب الأنباري بالشهرة كلها ، بكتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » الذي أفاد فيه من ابن الشجري إفادة واضحة ، كما أفاد منه في كتبه الأخرى ، والعجب من الأنباري يُثنى على شيخه ويُفيد منه كل هذه الإفادة ، ثم لا يصرح باسمه في أي من كتبه المطبوعة !

وقبل أن أدل على مواضع أخذ الأنباري من ابن الشجري ، أشير إلى أن الأستاذ الدكتور محمد خير الحلواني <sup>(١)</sup> ، قد تنبه قبل إلى تأثير ابن الشجري في الأنباري ، وذكر أن الأنباري أخذ معظم أدلة ابن الشجري في الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأنه أغار على أسلوبه اللفظي في غير موضع <sup>(٢)</sup> .

وهذه مُثل لما رأيته عند الأنباري من كلام شيخه ابن الشجري :

١ - نقل الأنباري كلام ابن الشجري عن « كلا وكلتا » ، وفي تعليل حملهما على المفرد إذا أضيفا إلى المظهر ، وعلى المثني إذا أضيفا إلى المضمّر ، ذكر رأى ابن الشجري ، ثم قال : « وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين » . ولست أدرى لماذا لم يصرح الأنباري بنسبة هذا الوجه إلى شيخه ابن الشجري ، وهو لم يُعرّف عن غيره من المتأخرين <sup>(٣)</sup> ؟

٢ - في تعليل بناء « قبل وبعد » على الضمة دون الفتحة والكسرة ، ذكر الأنباري تعليل ابن الشجري ولم يُعزّه إليه <sup>(٤)</sup> .

٣ - وفي حديثه عن التثنية وأن أصلها العطف ، استاق كلام ابن الشجري <sup>(٥)</sup>

---

(١) رحمه الله رحمة واسعة ، فقد كان من فضلاء علماء سورية ، وقد سعدت بمعرفته أيام اشتغاله برسالة الدكتوراه التي تقدم بها إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس .

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، صفحات ١٣١ - ١٣٤ ، ١٤٥ - ١٤٧ ، ٢٦٦ .

(٣) الإنصاف ص ٤٥٠ ( المسألة ٦٢ ) ويقارن بالأمل - المجلس الثامن والعشرين .

(٤) أسرار العربية ص ٣١ ، ويقارن بالأمل - المجلس الأربعين .

(٥) أسرار العربية ص ٤٧ ، ويقارن بالأمل - المجلس الثاني .

٤ - نقل ما ذكره ابن الشجرى من رأى الكوفيين ، فى مجىء « أو » بمعنى الواو ، ومعنى « بل » ، ورد البصريين عليهم (١) .

٥ - وأتت من ذلك كله فى أخذ الأنبارى من ابن الشجرى ، ما ذكره فى الخلاف فى « نعم وبئس » و « أفعل التعجب » ، فقد أغار الأنبارى فى هاتين المسألتين على كلام ابن الشجرى ، واستعان بشواهد وطريقة حجاجه وردّه ، كما لاحظ بحق الأستاذ الدكتور الحلوانى فى كتابه المذكور (٢) وهناك مواضع تأثير أخرى ، أشار إليه الدكتور الحلوانى - وأحسن كل الإحسان - فى كتابى ابن الشجرى والأنبارى (٣) .

### العكبرى - أبو البقاء عبد الله بن الحسين

( ٦١٦ هـ )

من النحاة البارزين فى عصره ، وقد اشتهر بكتابه « التبيان فى إعراب القرآن » ونشر له أخيراً كتاب « إعراب الحديث النبوى » (٤) . وقد اعتنى فى هذين الكتابين بغاية تعليمية تطبيقية ، فلم يهتم كثيراً بنسبة الأوجه الإعرابية إلى أصحابها ، ولا أستبعد أن يكون قد أفاد (٥) من الوجوه الإعرابية التى ملأ بها ابن الشجرى « أماليه » ، فهو قريب العهد والدار من ابن الشجرى ، ثم هو قد تلمذ لابن الخشاب الذى ردّ على ابن الشجرى فى « أماليه » .

على أن العكبرى قد أشار إلى ابن الشجرى إشارة غامضة ، حين ذكر اختلاف النحاة فى حدّ الاسم ، فقال : « وقال ابن السراج : هو كلّ لفظ دل على

---

(١) الإنصاف ص ٤٧٨ - ٤٨١ ( المسألة ٦٧ ) ، ويقارن بالأمالى - المجلس الخامس والسبعين .  
(٢) الإنصاف ص ٩٧ - ١٤٨ ( المسألتان ١٤ ، ١٥ ) ، ويقارن بالأمالى - المجلسان التاسع والخمسون والستون .

(٣) الخلاف النحوى ص ١٤٦ .

(٤) ثم نشر له بعد ذلك : شرح لامية العرب ، والتبيين عن مذاهب النحويين .

(٥) انظر مثلاً التبيان فى إعراب القرآن ص ١١٤٢ ، وقارن بالأمالى - المجلس الحادى عشر ، فى إعراب قوله تعالى : ﴿ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ﴾ .

معنى فى نفسه غير مقترن بزمان محصل ، وزاد بعضهم فى هذا دلالة الوضع « .  
ويقول الأستاذ الدكتور محمد خير الحلوانى ، تعليقا على ذلك <sup>(١)</sup> : لعله يريد به ابن  
الشجرى ، لأنه ينسب إلى نفسه هذه الزيادة .

### شارح ديوان المتنبى

ومما يتصل بأبى البقاء العكبرى شرح ديوان المتنبى ، الذى ظل يُنسب إليه  
دهراً طويلاً ، حتى جاء الدكتور مصطفى جواد رحمه الله ، وأثبت أن هذا الشرح  
ليس للعكبرى <sup>(٢)</sup> ، وأنه لابن عدلان ، وهو عفيف الدين أبو الحسن على بن عدلان  
ابن حماد الربعى الموصلى النحوى المتوفى بالقاهرة سنة ٦٦٦ هـ .

وقد يقوى رأى الدكتور مصطفى جواد أن أبى البقاء العكبرى لم يذكر ابن  
الشجرى فى أى من كتبه المطبوعة التى رأيتها ، على حين نرى شارح ديوان المتنبى  
كثير النقل عن ابن الشجرى والتصريح باسمه ، فلو كان العكبرى هو شارح ديوان  
المتنبى لما اختلف حاله بين شرح الديوان وسائر كتبه .

ومهما يكن من أمر فقد أفاد شارح ديوان المتنبى هذا من ابن الشجرى ،  
وحكى كلامه مصرحاً وغير مصرح ، ولست بسبيل ذكر كل المواضع التى صرح  
فيها الشارح بابن الشجرى ، فهى بالغة الكثوة <sup>(٣)</sup> ، ولكنى أدل على المواطن التى  
أغار فيها على كلام ابن الشجرى ، من غير تصريح بالنقل عنه :

١ - أورد الشارح إعراب ابن الشجرى لبيت الشماخ <sup>(٤)</sup> :

---

(١) مسائل خلافية فى النحو ، للعكبرى ، تحقيق الدكتور الحلوانى ص ٤٢ ، وراجع ما سبق فى  
العقود الثلاثة والثلاثين من آراء ابن الشجرى السحوية .

(٢) مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق - المجلد الثانى والعشرون ص ٣٧ ، ١١٠ - دمشق ١٣٦٦ هـ .

- ١٩٤٧ م . وانظر ما كتبه الأخ الدكتور عبد الرحمن العتيمين فى مقدمة تحقيق التبيين ص ٤٩ .

(٣) انظر مثلاً شرح الديوان ٢٧/١ ، ٣٧٩ ، ٢٣٩/٢ ، ٣٣٩ ، ١٦٢/٣ ، ١٦٣ ، ١٩٠ ،

٣٦/٤ ، ١٢٩ ، ١٩٢ ، وفى بعض هذه المواضع يصرح هذا الشارح بأنه نقل بخطه من أمالى ابن الشجرى ،  
وذلك بعض ما اعتمد عليه الدكتور مصطفى جواد فى ردّ نسبة الشرح إلى العكبرى ، إذ كان هذا ضريراً ،  
أصّر فى صباه بالخبرى .

(٤) شرح الديوان ١٧٤/٢ - والأمالى - المجلس الرابع .

إذا الأرطى توسّد أبرديه خلود جوازيء بالرمل عين

٢ - نقل الشارح إعراب ابن الشجري بحروفه لقول المتنبي <sup>(١)</sup> :

جريت من نار الهوى ما تنطفئ نار الغضا وتكلّ عما تحرق

٣ - وحكى توجيهه لقول المتنبي <sup>(٢)</sup> :

كبرت حول ديارهم لما بدت منها الشموس وليس فيها المشرق

٤ - ونقل تأويله لقول المتنبي <sup>(٣)</sup> :

حشأى على جمر ذكئ من الهوى وعينأى فى روض من الحسن ترتع

٥ - وذكر إعرابه لقول المتنبي <sup>(٤)</sup> :

يعطى فلا مطلقه يكدرها بها ولا منه ينكدها

٦ - ولخص كلامه على قول المتنبي <sup>(٥)</sup> :

ما لمن ينصب الحبائل فى الأر ض ومرجأه أن يصيد الهللا

٧ - واستاق شرحه لقول المتنبي <sup>(٦)</sup> :

وما الخيل إلا كالصديق قليلة وإن كثرت فى عين من لا يجرب

٨ - وفى قول المتنبي <sup>(٧)</sup> :

لو كان ما تعطهم من قبل أن تعطهم لم يعرفوا التأملا

أخذ الشارح تفسير وإعراب ابن الشجري بألفاظه ، ثم أورد ما أنشده ابن الشجري من شعر أبى نصر بن نباتة وأبى الفرج بن البيغاء ، على معنى بيت المتنبي .

(١) شرح الديوان ٣٣٣/٢ - والأمالى - المجلس الثالث عشر .

(٢) ، ، ٣٣٧/٢ ، والأمالى - المجلس نفسه .

(٣) ، ، ٢٣٥/٢ ، والأمالى - المجلس الثامن عشر .

(٤) ، ، ٣٠٤/١ ، والأمالى - المجلس التاسع والعشرون .

(٥) ، ، ١٤٤/٣ ، والأمالى - المجلس الحادى والثلاثون .

(٦) ، ، ١٨٠/١ ، والأمالى - المجلس الرابع والسبعون .

(٧) ، ، ٢٤٤/٣ ، والأمالى - المجلس نفسه .

٩ - وسلخ إعراب ابن الشجرى لقول المتنبي (١) :

ما قوبلت عيناه إلا ظلتا تحت الدجى نار الفريق حلولا  
ثم أنشد شواهد على مجيء الحال من المضاف إليه ، ونقل حكايته عن أبى  
على الفارسي ، في « المسائل الشيرازيات » ، كل ذلك فعل ، دون أن يصرح بابن  
الشجرى .

١٠ - وساق كلامه كله في علة منع الابتداء بالنكرة ، والكلام على قول  
المتنبي (٢) :

مُنَى كُنْ لِي أَنْ الْبَيَاضُ بِخَضَابٍ فَيُخَفَى بِتَبْيِضِ الْقُرُونِ شَبَابُ  
١١ - أفسد الشارح كلام الرّبعي بما أفسده به ابن الشجرى ، وساق  
الكلام كأنه من عند نفسه ، وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن الربعي .  
ومن قبل كل ذلك ومن بعده ، أخذ شارح ديوان المتنبي ما أفرده ابن  
الشجرى في المجلس الأخير من « أماليه » لأعجاز أبي الطيب التي يُتمثل بها ،  
ثم الأبيات التي تُعدّ من بدائع (٣) .

ابن يعيش - يعيش بن علي بن يعيش

( ٦٤٣ هـ )

اشتهر عند الدارسين بشرحه على « المفصل للزمخشري » وبشرحه على « الملوكي  
في التصريف » لابن جنى ، ولم يصرح بنقل عن ابن الشجرى ، لكنى رأيت في  
بعض مباحثه مشابهة من كلام ابن الشجرى ، كأنه ينقل عنه ، أو كأن الاثنين  
ينقلان عن مصدر واحد (٤) ، فمن ذلك :

(١) شرح الديوان ٢٣٨/٣ ، والأمل - المجلس السادس والسبعون .

(٢) شرح الديوان ١٨٨/١ ، والأمل - المجلس الحادي والثمانون .

(٣) شرح ديوان المتنبي ٢٢/١ ، ١٦٢ .

(٤) وهذا المصدر الواحد - فيما أرجح - هو أبو على الفارسي ، فقد كان ابن يعيش كثير الأخذ  
عه ، وكذلك ابن الشجرى ، كما أخبرتك . وانظر مقدمتي لكتاب الشعر ص ٩٢ .

ما ذكره في الكلام على « أف » فقد اتفق سياقه مع سياق ابن الشجرى تماماً<sup>(١)</sup> . وما أورده في أن أصل التشية العطف بالواو<sup>(٢)</sup> . وغير ذلك كثير ، مما حاك في صدرى أن ابن يعيش متأثر فيه ابن الشجرى ، ولكنى لا أملك الدليل القاطع عليه .

### المظفر بن الفضل العلوى الحسينى

( ٦٥٦ هـ )

صاحب « نُصْرَةُ الإغريض في نُصْرَةِ القريض » ، وهو كتابٌ في صناعة الشعر ، عل غرار كتاب « العُمدة » لابن رشيق . وقد روى العلوى هذا من طريق ابن الشجرى ، كلمةً لأبى العلاء المعرى عن الشعر ، قال<sup>(٣)</sup> : « وروى لى الغزنوى ، عن هبة الله المعروف بابن الشجرى ، قال : حدثنى أبو زكريا التَّبَرِيزى ، قال : كنت أسأل المعرى عن شعر أقرؤه عليه ، فيقول لى : هذا نظم جيد ، فإذا مرّ به بيت جيد ، قال : يا أبا زكريا ، هذا هو الشعر » . ثم رأيت مواضع من كتابه هذا ، أكاد أقطع بأن مصدره فيها ابن الشجرى ، وإن لم يصرح بالنقل عنه ، وقد أشرت إلى ذلك فى حواشى التحقيق<sup>(٤)</sup> .

### ابن عُصْفُور - على بن مؤمن

( ٦٦٩ هـ )

فى حديث ابن الشجرى عن التشية ، قال<sup>(٥)</sup> : « وربما استغنوا فى هذا

---

(١) شرح الملوكى ص ٤٣٨ ، ويقارن بالأمالى - المجلس الخامس والأربعون .

(٢) شرح المفصل ١٣٨/٤ ، ٩١/٨ ، والأمالى - المجلس الثانى .

(٣) نصرة الإغريض ص ١١ .

(٤) نصرة الإغريض ، صفحات ٢٤٦ ، ٢٦٢ - ٢٦٨ ، ٢٨٣ ، وقارن بالأمالى - المجالس :

السابع ، والسادس عشر ، والخامس والأربعين .

(٥) المجلس الثانى .

النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبئ عن المراد ، كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الحملين ، ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشعر .  
وقد علق البغدادي على هذا ، فقال <sup>(١)</sup> : « والعجب من ابن الشجري في حمله الأفراد على ضرورة الشعر ، فإنه لم يقل أحد إنه من قبيل الضرورة ... وتبعه ابن عصفور في كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » .

### القرطبي - محمد بن أحمد

( ٦٧١ هـ )

نقل في « تفسيره » أقوال ابن الشجري ، مصرحاً به وغير مصرح ، فمما صرح فيه :

١ - إعراب قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ .

٢ - تأويل قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿ قُلْ مَا يَتَّبِعُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ ﴾ .

ومما لم يصرح به ، واتفق سياقه مع سياق ابن الشجري ، كأنه ينقل عنه ، أو أن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد :

١ - الكلام <sup>(٤)</sup> على معنى ﴿ اصطَفَيْنَا ﴾ من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكتابَ الذين اصطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ .

٢ - شرح قول الشاعر <sup>(٥)</sup> :

نُعَاطِي الْمُلُوكَ السَّلَمَ مَا قَصَدُوا لَنَا      وَلَيْسَ عَلَيْنَا قَتْلُهُمْ بِمَحْرَمٍ

(١) الخزانة ٥٣٨/٧ ، وانظر الفقرة الأولى من آراء ابن الشجري ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٤٩ ، ولم يذكر ابن عصفور ابن الشجري .

(٢) تفسير القرطبي ١٣١/٧ ، والأمل - المجلس الثامن .

(٣) ٨٤/١٣ ، والأمل - المجلس نفسه . وانظر أيضا ٢١٢/١ ، ٢٣٥ ، ١١٢/٣ ،

٨٣ ، ٦٨/٥ .

(٤) ٣٤٧/١٤ ، والأمل - المجلس العاشر .

(٥) ٣٤٩/١٤ ، والأمل - المجلس نفسه .

٣ - الحديث عن حمل الأفعال بعضها على بعض <sup>(١)</sup> ، عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَّامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ .

٤ - تأويل قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ .

ابن مالك - محمد بن عبد الله

( ٦٧٢ هـ )

أبرز نخاة القرن السابع ، وصاحب أشهر نظم في النحو .

ذكر ابن هشام أن ابن مالك قد تبع ابنَ الشجري في إعراب قول الشاعر <sup>(٣)</sup> :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

وَصَرَّحَ ابن مالك أن مذهبه في ظهور الخبر بعد « لولا » ، هو مذهب الرماني وابن الشجري والشَّلوِيين . وقد أشرت إلى ذلك في الفقرة الرابعة والخمسين من آراء ابن الشجري . كما حكى عنه في مواضع من شرح الكافية الشافية <sup>(٤)</sup> .

رضي الدين الشاطبي - محمد بن علي

( ٦٨٤ هـ )

من كبار اللغويين والقراء ، روى عنه القراءة أبو حيان النحوي . وقد حكى رضي الدين عن ابن الشجري تفسيره للألي ، من قول الشريف الرضي :  
قد كان جديك عصمة العرب الألي فاليوم أنت لهم من الإعدام  
ونقله ابن منظور <sup>(٥)</sup> من خط رضي الدين .

(١) تفسير القرطبي ٣١٦/٢ ، والأمل - المجلس الثاني والعشرون .

(٢) ، ، ، ٣٩١/١٠ ، والأمل - المجلس نفسه .

(٣) المغني ص ١٧٢ ، والأمل - المجلس الخامس .

(٤) صفحات ٤٤٠ ، ٩٦١ ، ١٦٣٢ .

(٥) لسان العرب ( أ ) ٣٢٢/٢٠ ، والأمل - المجلس الخامس .



أبو حيان الأندلسي - محمد بن يوسف

( ٧٤٥ هـ )

من فُحول النحاة في القرن الثامن . وما زال أكبر أعماله مخطوطاً ، وهو كتاب التذييل والتكميل ، شرح التسهيل لابن مالك ، وهو أمرٌ يدعو إلى العجب والأسف معاً .

وقد رأيت عنده موضعاً<sup>(١)</sup> ، حكى فيه كلام ابن الشجري ، عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ .

ثم حكى عن ابن الشجري ما ذكره من جمع جمع الجمع ، ونقل ردّ ابن الخشاب عليه ، رأيت ذلك في كتاب مخطوط له اسمه « تذكرة النحاة »<sup>(٢)</sup> .

المُرَادِيّ - الحسن بن قاسم ، أو ابن أمّ قاسم

( ٧٤٩ هـ )

من شراح الزمخشري وابن معطي وابن مالك ، وقد عُرف بكتابه « الجنى الداني في حروف المعاني » .

وقد حكى المرادي عن ابن الشجري أقواله<sup>(٣)</sup> في مجيء اللام بمعنى « بعد » ، وفي الجزم بلو ، وعمل « لا » عمل « ليس » في المعرفة ، وظهور الخبر بعد « لولا » . ثم كانت شواهد ابن الشجري مَدَدًا له في كتابه المذكور .

---

(١) البحر المحيط ٢٤٩/٤ ، وقارن بما في الأمالي - المجلس الثامن .

(٢) الموجود منه الجزء الثاني ، وهو مخطوط بالخزانة العامة بالرباط - المغرب ، وأشارت إلى ذلك في حواشي تحقيق المجلس الثاني والثلاثين . وقد طبع أخيراً ، وذكرت موضع هذا النقل من المطبوع في تعليقاتي في المجلس المذكور . ثم حكى عنه في ثلاثة مواضع من ارتشاف الضرب ٢١٩/١ ، ٣١/٢ ، ٥٧٢ .

(٣) الجنى الداني - صفحات ١٠١ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٦٠٠ ، وقد أشارت إلى ذلك في الحديث عن آراء ابن الشجري .

## ابن مكتوم - أحمد بن عبد القادر

( ٧٤٩ هـ )

من تلاميذ أبي حيان ، وجمع من تفسيره مجلداً ، سماه الدرر<sup>(١)</sup> اللقيط من البحر المحيط ، وله تصانيف أخر في اللغة وأخبار النحاة .

وقد حكى السيوطي<sup>(٢)</sup> إعراب ابن الشجري لقول الشاعر :

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

ونسبه إلى ابن مكتوم هذا في « تذكرته » . وهذا الذي حكاه السيوطي موجوداً حرفاً حرفاً عند ابن الشجري . ولست أدري هل أعار ابن مكتوم على كلام ابن الشجري ، أم أن السيوطي قد سها ، ونسب ما وجده في أمالي ابن الشجري إلى تذكرة ابن مكتوم ؟ وقد ينفي هذا الاحتمال الثاني أن السيوطي حين أورد هذا الكلام كان بصدد حكاية نقول كثيرة عن تذكرة ابن مكتوم ، ثم إنه صُدِّر ما حكاه في شرح البيت بقوله : وقال ابن مكتوم في موضع آخر من تذكرته .

## ابن هشام - عبد الله بن يوسف

( ٧٦١ هـ )

أبرز نحاة القرن الثامن ، شرقت كتيبه وغربت ، وذهب كتابه « المغنى » بالشهرة والصيت . وقد نقل في « المغنى » آراء ابن الشجري ، وتعقبه في بعضها ، وظهر في كلامه شيء من التحامل عليه ، على أن ابن هشام قد أفاد من ابن الشجري إفادة واضحة ، وبخاصة في مباحثه عن الأدوات ، معانيها وشواهدا ، بل إنه ساق عباراته بألفاظها ، دون أن يصرح بنسبة الكلام إليه . وقد ثبت أن ابن هشام كانت لديه نسخة من أمالي ابن الشجري ، صححها وأملى عليها بعض تعليقات ، كتبها أحد تلاميذه<sup>(٣)</sup> .

(١) طبع بهامش البحر المحيط .

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٦/٣ ، ويقارن بالأمالي - المجلس الخامس .

(٣) انظر ما يأتي عن نسخ الأمالي .

وليس يعينى هنا ذكرُ المواضع التى حكى فيها ابنُ هشام آراءَ ابنِ الشجرى ،  
فهذا قد ذكرته فى حواشى التحقيق ، وإنما أشير إلى المواضع التى أفاد فيها ابن هشام  
من ابنِ الشجرى وتأثره ، دون أن يصرح به ، ثم أعرض لـمأخذ ابنِ هشام على ابنِ  
الشجرى . فمن ذلك :

١ - نقل ابن هشام بعض ما ذكره ابن الشجرى فى إعراب قوله تعالى :  
﴿ وَهُوَ الَّذِى فى السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ (١) .

٢ - نفى ابنُ هشام أن تكون « أى » شرطية ، فى قول المتنبي :

أَيَّ يَوْمٍ سِرَرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تَرَعْنِي ثَلَاثَةَ بَصُلُودٍ

قال : لأن المعنى حينئذ : « إن سررتنى يوما بوصالك آمنتنى ثلاثة أيام من  
صدودك ، وهذا عكس المعنى المراد ، وإنما هى للاستفهام الذى يراد به النفى ،  
كقولك لمن ادعى أنه أكرمك : أَيَّ يَوْمٍ أَكْرَمْتَنِي ؟ » . هذا تأويل ابنِ هشام ، وهو  
مسلوخ من كلام ابنِ الشجرى (٢) ، وقد نبّه البغداديّ على أن ابنِ هشام قد أخذ  
كلامَ ابنِ الشجرى هنا برُمته (٣) .

٣ - قال ابن هشام : من مشكل باب « ليت » قول يزيد بن الحكم :

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مُرْتَوًى

ثم أورد أوجه الإشكال فى إعراب هذا البيت ، وساق الأجوبة عليها . وقد  
أغار ابن هشام فيما أورد وساق ، على كلام ابنِ الشجرى ، الذى أطال النَّفْسَ فى  
هذا البيت ، وقد نبّه البغداديّ إلى أن ابنِ هشام قد تبع ابنَ الشجرى فى كلامه على  
ذلك البيت ، وقال : وقد لخص ابنِ هشام فى « المغنى » كلام ابنِ الشجرى فى غير  
وجهه ، فإنه لم يبيّن ما ينبى على كل قول من الأقوال (٤) .

(١) المغنى ص ٤٨٥ ، والأمل - المجلس الحادى عشر .

(٢) المغنى ص ٨٣ ، والأمل - المجلس الثانى عشر .

(٣) شرح أبيات المغنى ١٥٥/٢ .

(٤) المغنى ص ٣٢٠ ، والأمل - المجلس الثامن والعشرون ، والخزانة ٤٨٣/١٠ .

- ٤ - أورد ابن هشام في شواهد « إذ » بيت الأخطل :
- كانت منازل آلاف عهدتهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا  
ثم تكلم على إعراب البيت بكلام يرجع إلى ما ذكره ابن الشجري فيه (١) .
- وقد رجح عندي أن ابن هشام ناقل عن ابن الشجري في هذا الموضع ، أن ذلك البيت لم يرد في ديوان الأخطل المطبوع ، وأنى لم أجد أحداً أنشده ، أو نسبه هذه النسبة قبل ابن هشام سوى ابن الشجري ، ويبدو أنه وحده صاحب (٢) هذه النسبة ، فقد قال السيوطي : « قال ابن الشجري في أماليه : هو للأخطل » (٣) .
- ٥ - في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر ﴾ حكى كثيراً من ألفاظ ابن الشجري في تأويل الآية الكريمة (٤) .
- ٦ - نقل ابن هشام كلام ابن الشجري على بيت المتنبي (٥) :
- لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
- ٧ - تكلم ابن هشام على الفاء التي في جواب « أمّا » ، وأورد فيها احتمالات ثلاثة ؛ أن تكون عاطفة أو زائدة أو جزاء . ثم صحح أنها للجزاء . وهذا الذى أوردته ابن هشام كأنه خارجٌ من كيس ابن الشجري (٦) .
- ٨ - في حديث ابن هشام عن حذف المبتدأ ، تشابه سياقه مع سياق ابن الشجري ، كأنه ينقل عنه ، أو كأن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد (٧) .
- ٩ - ساق ابن هشام شواهد كثيرة على « القلب » ، وبعض هذه الشواهد منتزع من ابن الشجري انتزاعاً ، وهو مما لا يخفى على المتأمل لكلا السّياقين (٨) .

(١) المعنى ص ٩٠ ، والأمالي - المجلس الثلاثون .  
(٢) هذا ما قلته عند إعداد هذه الرسالة منذ إحدى عشرة سنة ، ثم ظهر لى أن صاحب هذه النسبة هو أبو علي الفارسي . وهو في كتابه : الشعر ص ٢٨٤ .  
(٣) شرح شواهد المعنى ص ٨٨ .  
(٤) المعنى ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، والأمالي - المجلس الحادى والثلاثون .  
(٥) المعنى ص ٢٤٥ ، والأمالي - المجلس نفسه .  
(٦) المعنى ص ٥٧ ، والأمالي - المجلس السادس والثلاثون .  
(٧) المعنى ص ٦٩٩ ، والأمالي - المجلس التاسع والثلاثون .  
(٨) المعنى ص ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، والأمالي - المجلس الثالث والأربعون .

١٠ - هذا وقد أشرت في الفقرة الثامنة والخمسين من آراء ابن الشجري ، إلى أن سياق ابن هشام في الكلام على مجيء اللام بمعنى « بعد » يؤذن بأنه ينقل عن ابن الشجري .

وقد أخذ ابن هشام على ابن الشجري أشياء ، نسبة فيها إلى الوهم . فمن ذلك :

١ - نسب إليه أنه أجاز الجزم بلو ، ثم نسب إليه أيضا أنه أنشد شاهداً على الجزم بلو قول الشاعر (١) :

تامت فؤادك لو يَحْزُنُكَ ما صنعت    إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا  
وهذا الشاهد لا وجود له في أمالي ابن الشجري ، كما أن ابن الشجري لم يُجَزِ الجزم بلو ، وإنما قصره على الضرورة الشعرية . وقد ذكرت ذلك في الفقرة الثالثة عشرة من آراء ابن الشجري .

٢ - أخذ ابن هشام على ابن الشجري إعرابه لقول الشماخ :  
وهنَّ وقوفٌ ينتظرن قضاءه    بضاحي عذاة أمره وهو ضامز  
وذلك أن ابن الشجري قال (٢) : وفي البيت فصلٌ بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : « بضاحي عذاة » متعلق بوقوف أو ينتظرن ، فهو أجنبي عن المصدر الذي هو « قضاء » فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر ، كأنه لما قال : ينتظرن قضاءه بضاحي عذاة ، أضمر « يقضي » فنصب به « أمره » .

وقد ذكر ابن هشام عن النحويين أن الباء في قوله : « بضاحي » متعلقة بقضائه ، لا بوقوف ولا ينتظرن ، لئلا يفصل بين « قضاءه وأمره » بالأجنبي ، ثم قال (٣) : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره « أمره » معمولا لقضي محذوفا ، لوجود ما يعمل » .

(١) شرح قصيدة بانت سعاد ص ١١ ، والمغنى ص ٣٠٠ ، ٧٧٩ .

(٢) المجلس التاسع والعشرون .

(٣) المغنى ص ٥٩٥ .

هذا كلام ابن هشام في « المغنى » ، ولكنه نقضه في كتابه « شرح بانت سعاد »<sup>(١)</sup> حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضائه محذوفا ، مبدلا من « قضائه » المذكور ، ولا ينتصب بالمذكور ، لأن الباء ومجرورها متعلقان ينتظران ، ولا يفصل المصدر من معموله » .

انتهى كلامه ، ووضح أنه يرجع إلى كلام ابن الشجرى ، والفرق الوحيد بينهما أن ابن الشجرى يقدر المحذوف أو المضمر « يقضى » وابن هشام يقدره « قضاء » .

٣ - استشهد ابن الشجرى على مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية ، بقول زهير<sup>(٢)</sup> :

وما أدرى وسوف إخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء  
وقد ردَّ ابنُ هشام على ابن الشجرى هذا الاستشهاد ، فقال<sup>(٣)</sup> : والذى غلطَ ابنُ الشجرى حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة ، لمنافاته لفعل الدَّراية ، وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم ؟ : علمت جوابَ أزيد قائم ، وكذلك ما علمت .

٤ - تشكَّك ابنُ هشام في نقل ابن الشجرى عن سيبويه أن « أو » في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ للتخيير ، وقد ذكرت ذلك في حديثى عن سيبويه ، وذكرت أيضا أن الحق مع ابن هشام ، في تشككه في هذا النقل ، إذ لم أجده في كتاب سيبويه المطبوع .

٥ - نسب ابن هشام ابن الشجرى إلى التعسُّف ، فيما قدَّره من حذف ، في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ ، وقد أشرت إلى ذلك في مبحث الحذوف .

---

(١) شرح بانت سعاد ص ٩٤ .

(٢) الأمالى - المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) المغنى ص ٤١ .

٦ - وَهَمْ ابْنُ هِشَامِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ فِي جَعْلِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ ﴾ وَإِنَّمَا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴿ مِنْ بَابِ التَّخْيِيرِ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي الْفَقْرَةِ الثَّانِيَةِ وَالسَّيِّدِينَ مِنْ آرَاءِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، وَأَشْرْتُ إِلَى أَنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ إِنَّمَا انْتَزَعَ كَلَامَهُ مِنْ كَلَامِ الْهَرَوِيِّ ، فِي « الْأَزْهِيَّةِ » ، فَإِنْ كَانَ إِيرَادُ فَعْلَى الْهَرَوِيِّ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ ذَكَرْتُ فِي الْفَقْرَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ وَالْخَمْسِينَ ، وَالسَّيِّدِينَ .

٧ - رَدَّ ابْنُ هِشَامٍ مَا أَخَذَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ عَلَى مَكِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ : ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ وَ ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ وَذَلِكَ أَنَّ مَكِّيًّا قَالَ فِيمَا حَكَى ابْنُ الشَّجَرِيِّ <sup>(١)</sup> : « الْكَافُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، نَعْتُ الْمَصْدَرِ مَحْذُوفٍ ، أَيْ قَوْلًا مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ، وَقَوْلًا مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ » .

وَيُعَقَّبُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِيَقُولُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ الْكَافِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ رَفْعًا ، كَمَا زَعَمَ ، لِأَنَّكَ إِذَا قَدَرْتَهَا مَبْتَدَأً ، احْتَاجْتَ إِلَى عَائِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ فِي الْجُمْلَةِ عَائِدٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : أَقْدَرُ الْعَائِدَ مَحْذُوفًا ، كَتَقْدِيرِهِ فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ : ﴿ وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى ﴾ أَيْ وَعْدَهُ اللَّهُ ، فَأَقْدَرُ : كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ، وَكَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، لَمْ يَجْزِ هَذَا ، لِأَنَّ « قَالَ » قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ مَنْصُوبِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى مَنْصُوبٍ آخَرَ .

وَيَعْلَقُ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، فِيَقُولُ <sup>(٢)</sup> : وَرَدَّ ابْنُ الشَّجَرِيِّ ذَلِكَ عَلَى مَكِيِّ ، بِأَنَّ « قَالَ » قَدْ اسْتَوْفَى مَعْمُولَهُ ، وَهُوَ ﴿ مِثْلُ ﴾ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّ ﴿ مِثْلُ ﴾ حِينَئِذٍ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ لِيَعْلَمُونَ ، وَالضَّمِيرُ الْمَقْدَّرُ مَفْعُولٌ بِهِ لِقَالٍ .

٨ - وَقَدْ رَدَّ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ مَا انْتَقَدَهُ عَلَى أَبِي عَلَى الْفَارَسِيِّ ،

(١) الْمَجْلِسُ الثَّانُونَ ، وَقَارَنَ بِمَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِيِّ ٦٩/١ .

(٢) الْمَغْنَى ص ١٩٥ .

في توجيه قوله تعالى : ﴿ أَيْحَبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكَلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ . وأشارت إلى ذلك من قبل (١) .

هذا وقد أورد ابن هشام اعتراضا لابن الشجري على أبي على الفارسي ، ولم أجد هذا الاعتراض في « أمالي ابن الشجري » ، قال ابن هشام (٢) : وقول الفارسي في ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ إنه من باب « زيدا ضربته » ، واعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب ، شرطه أن يكون مختصا ، ليصح رفعه بالابتداء ، والمشهور أنه عطف على ما قبله ، و ﴿ ابْتَدَعُوهَا ﴾ صفة ، ولا بد من تقدير مضاف ، أي : وحبّ رهبانية ، وإنما لم يحمل أبو على الآية على ذلك ، لاعتزاله ، فقال : لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل .

بهاء الدين السبكي - أحمد بن علي

( ٧٦٣ هـ )

من علماء البلاغة ، وكتابه « عروس الأفراح » من الكتب المعتبرة في الفن ، وقد نقل عن ابن الشجري في كتابه المذكور (٣) ، في أثناء « شرح نفى النفي إثبات » ، قال : يعني أن الإنكار إذا دخل على النفي كان لنفي النفي ، وهو إثبات ، ولذلك قيل : إن أمدح بيت قالته العرب :

ألستم خيرَ مَنْ ركب المطايا وألئدى العالمين بطون راج

نقله ابن الشجري في « أماليه » ولولا صراحته في تقدير المدح لما قيل ذلك .

ابن عقيل - عبد الله بن عبد الرحمن

( ٧٦٩ هـ )

نقل عن ابن الشجري نقلا غريبا ، فقد ذكر في باب المبتدأ والخبر ، قال (٤) :

(١) راجع الفقرة الحادية عشرة من الكلام على أبي على الفارسي .

(٢) المغني ص ٦٣٩ ، وانظر كلام أبي على في الإيضاح ص ٣١ .

(٣) عروس الأفراح المنشور ضمن شروح التلخيص ٢/٢٩٧ ، وقارن بالأمالي - المجلس الرابع

والثلاثين .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٢٠٠ .



« ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجرى الإجماع من البصريين والكوفيين ، على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف فى ذلك عن الكوفيين . »

والذى ذكره ابن الشجرى الإجماع من البصريين ليس غير . قال وقد سئل  
عن إعراب هذا البيت <sup>(١)</sup> :

أنى تُرَدُّ لى الحمولُ أراهمُ ما أقربَ المسوعَ منه الداءُ  
 « فأجبت بأن الداء مبتدأ قدّم خبره عليه ، وإن كان الخبر جملةً اتساعاً ، لأن  
 البصريين مجمعون على جواز تقديم الجملة على الخبر بها عنه ، كقولك : مررت به  
 المسكين ، وأكرمت أخاه زيد ، أى المسكين مررت به ، وزيد أكرمت أخاه » .  
 ثم نقل عن ابن السجری ، فى باب الاشتغال ، نصب « فارس » من قول  
 الشاعرة (٢) :

فارسًا ما غادروه ملحما غير زُمَيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكَيْلٍ  
ونقل عنه أيضا ما حكاه عن أبي على الفارسي ، من جواز مجيء الحال من  
المضاف إليه (٣) .

الزركشى - محمد بن بهادر بن عبد الله

( ۷۹۴ )

صاحب كتاب « البرهان في علوم القرآن » ، وعليه بنى السيوطي كتابه « الإقتان في علوم القرآن » الذي ذهب بالشهرة كلها . وقد نقل الزركشي في كتابه هذا عن ابن الشجري ، مصرِّحاً بالنقل ، في تسعة عشر موضعاً (٤) . غير أن هناك ملاحظتين على نقل الزركشي عن ابن الشجري :

(١) المجلس الرابع .

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٤٤٧/١ ، وقارن بالألماني - المجلس الثامن والعشرين .

(٣) ، ، ، ، ، ٥٤٦/١ ، وقارن بالأمالى - المجلس السادس والسبعين .

(٤) تراها في فهرس الأعلام من البرهان ٤/٤٧٤ .

الأولى : ما ذكره في حديثه عن الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، قال (١) :  
« وجعل منه ابن الشجرى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ، وقد سبق أنه على حذف  
المفعول ، فلا التفات » .

وهذا الذى حكاه الزركشى عن ابن الشجرى ، مذكور فى المجلس الثامن عشر  
من « الأمالى » ، لكن ابن الشجرى أعاد هذه الآية الكريمة فى المجلسين التاسع  
والثلاثين والأربعين ، شاهداً على حذف المفعول ، كما يرى الزركشى ، الذى خفى  
عليه هذا الموضع الثانى من « الأمالى » ، فقال ما قال ، وقد أشرت إلى ذلك فى  
حديثى عن شواهد القرآن الكريم عند ابن الشجرى .

والملاحظة الثانية : حكى الزركشى كلام ابن الشجرى ، فى معنى « أن » من  
قوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتَكَ ﴾ ، وكلام ابن  
الشجرى فى الآيتين مسلوخ من كلام الهروى ، صاحب كتاب « الأزهية » ، وقد  
نبهت عليه من قبل (٢) .

### العيني - محمود بن أحمد

( ٨٥٥ هـ )

صاحب كتاب « المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية » وقد  
أنشد العيني فى هذا الكتاب (٣) عن ابن الشجرى قول الراجز :  
ياعنز هذا شجر وماء وحجرة فى جوفها صلاء

ثم رأيت قد لحص كلام ابن الشجرى فى معانى « القول » ، ولم يصرح بالنقل  
عنه (٤) .

(١) البرهان ٣/٣١٩ .

(٢) البرهان ٤/٢٢٥ ، والأمالى - المجلس التاسع والسبعون ، والأزهية ص ٥٦ ، ٦٤ .

(٣) المقاصد النحوية ٤/٣١٤ ، وقارن بالأمالى - المجلس الخامس والثلاثين .

(٤) ١ ١ ٣٦٢/١ ، وقارن بالأمالى - المجلس الثامن والثلاثين .

## الأشْمُونِيّ - عليّ بن محمد

( نحو ٩٠٠ هـ )

شارح ألفية ابن مالك ، وقد نقل في شرحه هذا عن ابن الشجري ، فحكى عنه رواية نصب « فارس » من قول الشاعرة (١) :

فارساً ما غادروه ملحماً غير زُمَيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِيلٍ

وحكى عنه الفرق بين « عندَ ولدن » (٢) .

ونقل عنه ما حكاه عن أبي علي الفارسي ، من جواز مجيء الحال من المضاف إليه (٣) .

ثم ذكره في مواضع أخرى من شرحه المذكور (٤) .

## الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى

( ٩٠٥ هـ )

حكى في كتابه « التصريح على التوضيح » عن ابن الشجري ، فذكر تأويله لقول القُطاميّ (٥) :

صريعٌ غوانٍ راقهِنَّ ورُقْنَه لَدُنْ شَبٍّ حتى شاب سودُ الذوائبِ

ونقل رأيه في أن الجملتين الأمرية والنهيية يضعف الإخبارُ بهما ، لأن الخبر حَقُّه أن يكون محتملاً للتصديق والتكذيب . حكى هذا الكلام ثم قال (٦) : « قاله ابن الشجري وثُوقَشَ فيه » . ولم يبين الشيخ خالد وجه المناقشة ، وتكفل بها الشيخ

(١) شرح الأشموى ٨٢/٢ ، وانظر ما تقدم قريبا عن ابن عقيل .

(٢) « » ٢٦٤/٢ ، والأمل - المجلس الحادى والثلاثين .

(٣) « » ١٧٩/٢ ، وانظر ما تقدم قريبا عن ابن عقيل .

(٤) « » ٢١٦/١ ( باب المبتدأ والخبر ) ، و ٢٥٣/١ ( فصل لا العاملة عمل ليس ) و ١٤/٤

( باب الجوازم ) .

(٥) التصريح على التوضيح ٤٦/٢ ، ويقارن بالأمل - المجلس الحادى والثلاثين .

(٦) « » ٢٩٨/١ ، ويقارن بالأمل - المجلس الأربعين .

يس ، فقال (١) : « وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الإنشاء ، أى الكلام  
الخبرى ، لا خبر المبتدأ » .  
ثم حكى الشيخ خالد أقوال ابن الشجرى فى مواضع آخر من كتابه المذكور ،  
ولم يتعرض له فيها بشئ (٢) .

### السيوطى - عبد الرحمن بن أبى بكر

( ٩١١ هـ )

أشهر النحاة المتأخرين على الإطلاق ، وقد حكى فى كتبه : همع الهوامع ،  
والأشباه والنظائر ، وشرح شواهد المغنى ، حكى أقوال ابن الشجرى ، ولم يتعقبه فى  
شئ .

وترجع أهمية نقول السيوطى عن ابن الشجرى ، إلى أنه لم يحل رأياً  
أو اختياراً لابن الشجرى فقط ، بل إنه تجاوز ذلك إلى نقل فصول بأكملها ، مما يعدُّ  
توثيقاً للأمالى (٣) .

وقد رأيت السيوطى ينسب كلاماً إلى ابن مكتوم ، هو من صميم كلام ابن  
الشجرى ، وقد ذكرْتُ هذا ، فى حديثى عن ابن مكتوم .

### البغدادى - عبد القادر بن عمر

( ١٠٩٣ هـ )

صاحب « خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب » ، وهو شرح شواهد  
الرضى على كافية ابن الحاجب .

ويعدُّ هذا الكتاب أعلى موسوعة فى علوم العربية وآدابها ، شحنه بالنصوص

---

(١) حاشية يس على التصريح ، المنشورة بحاشية التصريح .

(٢) التصريح على التوضيح ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ ، ٣٧٤ ، ١٤٤/٢ .

(٣) راجع الأشباه والنظائر ٨٤/١ ، ٧٦/٢ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ٢٨٦ ، ٧٢/٣ ، ١٣١/٤ ، ١٦٠ ،

وشرح شواهد المغنى ص ٨٨ ، ٢٤٦ ، والهمع ١٠٤/١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ١٣٤/٢ .

النادرة ، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فُقدت أو اندثرت ، مع عناية فائقة بالاعد والتحقيق لكل ما يورده من ذلك <sup>(١)</sup> .

وقد أورد البغدادي « أمالي ابن الشجري » ضمن المواد التي اعتمد عليها في تأليف كتابه <sup>(٢)</sup> .

ثم رأيت قد ذكر ابن الشجري في نحو تسعين ومائة موضع من الخزانة <sup>(٣)</sup> ، ناقلا آراءه وأقواله في مسائل النحو والصرف واللغة والأدب ، ومنشدا شواهد في كل ذلك .

ومع تصريح البغدادي بابن الشجري فيما حكاه من أقواله ، فإن رأيت موضعا من الخزانة ، نقل فيه كلام ابن الشجري ، ولم يصرح ، وذلك ما ذكره في شرح قول امرئ القيس <sup>(٤)</sup> :

على لاحبٍ لا يهتدى بمناره إذا سافه العودُ الدِّياْفى جَرَجَرا  
وقربٌ من هذا أن البغدادي ينقل كلام سيبويه من طريق ابن الشجري ، دون أن يصرح ، فمن ذلك ما حكاه عن سيبويه ، في مسألة : « ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبيد الله » ، وقول الشاعر :

في ليلةٍ لا نرى بها أحدا يحكى علينا إلا كواكبها  
فقد رأيت سياقه يتفق مع سياق ابن الشجري تماما ، مع تصرّف ابن الشجري فيما نقل عن سيبويه ، وقد نبه إلى هذا شيخنا عبد السلام هارون <sup>(٥)</sup> ، رحمه الله ورضي عنه .

ومن ذلك أيضا ما حكاه البغدادي عن سيبويه حول إلغاء « لا » وزيادتها في قول الشاعر :

تركنتني حين لا مالٍ أعيشُ به وحين جُنَّ زمانُ الناس أو كَلِّبا

---

(١) من كلام شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله رحمة واسعة في مقدمة تحقيق الخزانة ص ١٩ .

(٢) الخزانة ١٨/١ .

(٣) راجع فهرس الخزانة ١٩/١٣ ، ٢٨٤ .

(٤) الخزانة ١٩٣/١٠ ، ويقارن بالأمالي - المجلس التاسع والعشرين .

(٥) الخزانة ٣٤٩/٣ ، والأمالي - المجلس الحادي عشر ، والكتاب ٣١٢/٢ .

فقد سطا على ما حكاه ابن الشجرى عن سيويه (١) .  
وقد استصوب البغدادي تأويل ابن الشجرى لقول الشاعر :  
وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة لضغمة ما يقرع العظم نابها  
فقال : وقد اختلف الناس فى معنى هذا البيت ، وأصوب من تكلم عليه ابن  
الشجرى فى أماليه ، فى موضعين منها (٢) .  
ثم دفع ما ذكره النحاة المتأخرون من أن ابن الشجرى . قد أجاز الجزم بلو ،  
وقد ذكرت ذلك فى الفقرة الثالثة عشرة من آراء ابن الشجرى .  
وقد تعقب البغدادي ابن الشجرى فيما ذكره من أن قول أى طالب (٣) :  
ضروبٌ بنصِّل السيف سوقَ سِمَانِها إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ  
فى مدح النبى ﷺ .  
قال البغدادي (٤) : وهذا البيت من قصيدة لأى طالب عم النبى ﷺ ، رثى  
بها أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ... وغلط بعضهم فزعم أنها  
مدحٌ فى مسافر بن أى عمرو . وأفحش من هذا القول قول ابن الشجرى فى  
« أماليه » إنها فى النبى ﷺ .  
هذا وقد حكى البغدادي أيضا عن ابن الشجرى ، فى مواضع من كتابه  
« شرح شواهد الشافية » وقد دلت على تلك المواضع فى حواشى التحقيق .  
وفى كتابه شرح أبيات مغنى اللبيب ، ذكره نحو أربعين ومائة مرة (٥) .  
وفى كتابه شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ذكره مرتين (٦) .

(١) الخزانة ٣٩/٤ ، ٤٠ ، والأمالي - المجلس الحادى والثلاثين ، والكتاب ٣٠٢/٢ .

(٢) الخزانة ٣٠٢/٥ ، والأمالي - المجلسين الثالث عشر ، والخامس والستين .

(٣) الأمالي - المجلس السابع والخمسون .

(٤) الخزانة ٢٤٤/٤ ، والأمر على ما قال البغدادي فى ديوان أى طالب ص ٧٧ .

(٥) شرح أبيات المغنى ٣٥٢/٨ .

(٦) ص ٨٨ ، ١٢٣ .

## المرتضى الزبيدي - محمد بن محمد

( ١٢٠٥ هـ )

صاحب أضخم المعجمات العربية : تاج العروس في شرح القاموس . وقد وقع لي موضع من هذا المعجم ، ذكر فيه الزبيدي ابن الشجري ، ولم أستقص جميع أجزاء ذلك المعجم الضخم ، فإن ذلك محوَّج إلى زمن طويل :

ذكر الزبيدي أقوال العلماء في اشتقاق « القيل » وهو الملك من ملوك حمير ، ثم قال (١) : « وفيه كلام طويل لابن الشجري وغيره » .

ثم رأيت موضعاً آخر ، رجحت فيه أن الزبيدي ناقل عن ابن الشجري ، وذلك ما أنشده من قول الشاعر :

رُحِبَ وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من الخزر

ثم قال الزبيدي (٢) : « قلت : هو للأقيشير ، وقد جاء في شعر الفرزدق أيضاً ، وصله :

وأنت لو باكرت مشمولة صهباء مثل الفرس الأشقر

وقد ذكرت في حواشي التحقيق ترجيحاً أن الزبيدي نقل ذلك من أمالي ابن الشجري ، استناداً إلى أن ابن الشجري انفرد بهذه الرواية ، وينسب الشعر إلى الفرزدق .

\*\*\*

---

(١) تاج العروس . مادة ( قول ) ، ويقارن بالأمالى - المجلس الخامس والأربعين .

(٢) تاج العروس . مادة ( هنو ) ويقارن بالأمالى - المجلس التاسع والأربعين .

## مذهب ابن الشجرى النحوى

وإذ فرغت من بيان آراء ابن الشجرى ، والكشف عن مصادره وموارده ، وأثره  
فيمن جاء بعده من النحاة ، يأتى السؤال التقليدى : أين يقف ابن الشجرى من  
المدارس النحوية : بصرية وكوفية وبغدادية ؟

وقد كفانا ابن الشجرى مؤونة البحث والاستنتاج ، حين نسب نفسه صراحة  
إلى البصريين ، وذلك قوله فى سرد حجج البصريين فى فعلية « أفعل التعجب » :  
« لأصحابنا » وقوله : « ومن أدلة مذهبنا » (١) .

ثم إن ابن الشجرى موصول النسب النحوى بالبصرية ، فإن سلسلة شيوخه  
كلها من نحاة البصرة ، وقد ذكرتها نقلا عن تلميذه أبى البركات الأنبارى ، فى أثناء  
حديثه عن سيبويه . وتبدو بصرية ابن الشجرى على امتداد كتابه « الأملى »  
ودلائلها كثيرة ، لعل من أبرزها موقفه من الخلاف بين سيبويه والكسائى ، فى المسألة  
الزنبورية ، وانتصاره لسيبويه ، ثم من الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فى « نعم  
وبس » و « أفعل التعجب » ، واختياره جانب البصريين - وقد أشرت إلى ذلك من  
قبل - ثم ما وراء ذلك من استعمال المصطلحات البصرية .

وقد أعمل ابن الشجرى القياس ، وأجرى العلة ، واعتبر العامل ، لفظياً  
ومعنوياً ، كل ذلك فعل ، فى مسائل النحو والصرف واللغة ، وفق المنهج  
البصرى (٢) .

وقد صحح ابن الشجرى آراء البصريين فى مواضع من الأملى ، منها رأيهم فى

---

(١) المجلس التاسع والخمسون .

(٢) أكثر الدارسون ، قديماً وحديثاً ، من الكلام على القياس والعلة والعامل ، مما يجعل التعرض لذلك  
ضرباً من اللغو والهذر ، وتسويد الصفحات بما لا طائل تحته ولا غناء فيه . وبحسبى أن أشير إلى بعض المواضع  
التي عالج فيها ابن الشجرى القياس والعلة والعامل ، وتراها فى المجالس : الأول والسابع والثامن ، والثالث  
والعشرين والخامس والعشرين ، والحادى والثلاثين والثانى والثلاثين ، والثانى والأربعين والرابع والأربعين ،  
والثامن والخمسين ، والثالث والستين ، والسبعين .



عدم الجمع بين حرف النداء والميم في « اللهم » <sup>(١)</sup> ، ومنها قولهم في أن الفتحة في نحو « لا رجل في الدار » بناء يُشبه الإعراب <sup>(٢)</sup> .

هذا وقد جرت قواعد البصريين على لسان ابن الشجري ، من غير أن يصرّح بنسبتها إليهم ، وهو مما ظهر لي في أثناء تحقيق الجزء الأول من الأمالي ، فمن ذلك :

١ - تعليل استعمال الجمع مكان المثني ، في نحو « ما أحسن وجوه الرجلين » ذكره ابن الشجري ، وحكاه عنه البغدادى ، ثم قال <sup>(٣)</sup> : « وهذا عِلَّةُ البصريين » .

٢ - ذكر ابن الشجري أن الضَّعْفَ والضُّعْفَ ، بفتح الضاد وضمها ، لغتان ، كالزَّعْمِ والزُّعْمِ ، والفَقْرَ والفُقْرَ ، قال : وزعم قوم أن الضَّعْفَ بالضم ، في الجسم ، والضُّعْفَ في العقل ، وليس هذا بقول يعتمد عليه ، لأنَّ القرّاء قد ضَمُّوا الضاد وفتحوها في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ﴾ .

هذا كلام ابن الشجري <sup>(٤)</sup> ، وهو راجع إلى رأى أهل البصرة ، كما جاء في اللسان ، مادة ( ضعف ) .

٣ - قال ابنُ الشجري في قول الأعشى :

\* يقولون أصبح ليلاً والليل عاتمٌ \*

أراد : يا ليل ، فحذف حرف النداء ، وحذفه إذا صح أن يكون المنادى صفةً لأتى ، قليل ، لشذوذه عن القياس <sup>(٥)</sup> .

وقد أفاد الشيخ خالده الأزهرى أن هذا رأى البصريين <sup>(٦)</sup> .

(١) المجلس السادس والخمسون .

(٢) المجلس السابع والستون .

(٣) الخزانة ٣/٣٧٠ ، والأمالي - المجلس الثانى .

(٤) المجلس الحادى والثلاثون .

(٥) المجلس الخامس والثلاثون .

(٦) التصريح على التوضيح ١٦٥/٢ .

٤ - ذكر ابن الشجرى أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له - خيراً أو وصفاً - لزمك إبراز ضمير المتكلم والمخاطب والغائب <sup>(١)</sup> . وهذا هو رأى البصريين ، وقد عقد له أبو البركات الأنبارى مسألة فى الإنصاف <sup>(٢)</sup> .

٥ - حكى ابن الشجرى عن المبرد - وهو من أئمة البصريين - أن المراد فى قوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ : ولدان الساعة الآخرة ، على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه <sup>(٣)</sup> .

وقد ذكرت فى حواشى التحقيق أن الكوفيين يجعلون هذا ونحوه من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، كمسجد الجامع ، وصلاة الأولى .

٦ - ذكر ابن الشجرى أن الاسم الظاهر لا يسوغ عطفه على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار <sup>(٤)</sup> . وهذا مذهب البصريين ، وأشهر شواهد قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ .

٧ - ذكر ابن الشجرى <sup>(٥)</sup> من حروف المعانى التى حذفت وقُدرت « قد » فى قوله تعالى : ﴿ أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ ، أى : وقد اتبعك الأرذلون ، أى : أتؤمن لك فى هذه الحال . قال : وإنما وجب تقدير « قد » ها هنا ، لأن الماضى لا يقع فى موضع الحال إلا ومعه « قد » ظاهرة أو مقدرة . وهذا قول البصريين ، كما ذكر الأنبارى <sup>(٦)</sup> .

ومع ولاء ابن الشجرى للمدرسة البصرية ، ونزوعه إلى آرائها ، فإنه قد خالف عن أقوالها ، فيما تعقب به المبرد ومن إليه من أعلام هذه المدرسة ، وقد عرضت لذلك فى حديثى عن مصادره .

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) الإنصاف ( المسألة الثامنة ) ص ٥٧ .

(٣) المجلس التاسع والثلاثون .

(٤) المجلس الحادى والأربعون .

(٥) المجلس الرابع والأربعون .

(٦) الإنصاف ( المسألة الثانية والثلاثون ) ص ٢٥٢ .

ثم رأيت قد خالف البصرية في توجيه الباء في قوله تعالى : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ فهو يرى أن الباء هنا بمعنى « عن » ، وأن المراد : فاسأل عنه خبيراً <sup>(١)</sup> .  
وأهل البصرة على غير هذا . قال ابن هشام <sup>(٢)</sup> : وتأول البصريون ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ على أن الباء للسببية ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى « عن » أصلاً ، وفيه بُعد ، لأنه لا يقتضى قولك : سألت بسببه ، أن المجرور هو المسؤول عنه .

\* \* \*

---

(١) المجلس السبعون .

(٢) المغنى ص ١١٠ ، وراجع دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٧/٢ .

## ابن الشجرى ومدرسة الكوفة

لابن الشجرى كلمة عن أهل الكوفة ، تعكس موقفه منهم وحكمه عليهم ، وذلك قوله تعقياً على رأى الكسائى ، فى إعراب قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رثمان أثف إذا ماضن باللبن

قال ابن الشجرى بعد مناقشة إعراب الكسائى (١) : ولتحاة الكوفة فى أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة .

ثم يمضى ابن الشجرى - على امتداد الأمالى - يردُّ على الكوفيين ويستبعد أقوالهم ، وقد مرَّ بك موقفه من الكسائى - رأس مدرسة الكوفة - فى المسألة الزنبورية ، ونصره لمذهب سيبويه ، ثم موقفه من الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فى فعلية « نعم وبئس » و « أفعل التعجب » ، ومن ذلك أيضاً تضعيفه لرأيهم فى اشتقاق الاسم (٢) . وردّه عليهم فى إعراب فعل الأمر للمخاطب ، قال (٣) : « وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللام الأمرية ، وهو قول منافٍ للقياس ، وذلك أن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم ، فحرف الجر أقوى من حرف الجزم ، كما أن الاسم أقوى من الفعل ، وحرف الجر لا يسوغُ إعماله مقدراً إلا على سبيل الشذوذ ، وإذا امتنع هذا فى القوى ، فامتناعه فى الضعيف أجدر » . ثم استبعد أقوال الكوفيين فى مواضع أخرى من الأمالى (٤) .

على أن موقف ابن الشجرى هذا من الكوفيين ، لم يمنعه من الأخذ عنهم ، والميل إلى آرائهم ، وقد تقدمت حكايته أقوال الكسائى والفراء ، بل إنه قوى رأى الكسائى فى بعض الأحيان ، وتأثر أبا زكريا الفراء فى أشياء كثيرة ، وقد تحدثت عن ذلك من قبل . ثم حكى رأى ثعلب فى الفرق بين قام زيد وعمرو معا ، وقام زيد

(١) المجلس السادس .

(٢) المجلس الثالث والخمسون .

(٣) المجلس السابع والخمسون .

(٤) تراها فى المجالس : الثامن والستين ، والرابع والسبعين ، والتاسع والسبعين .

وعمره جميعاً<sup>(١)</sup> : وقد ثبت أن ابن الشجرى كان يقرئ . « أمالى ثعلب » ، وقد أقرأ جزءاً منها للحافظ أبى سعد السمعاني<sup>(٢)</sup> .

وقد استجاد ابن الشجرى رأى الكوفيين فى تعليق ﴿ عليكم ﴾ من قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ قال<sup>(٣)</sup> : فإن علقت ﴿ عليكم ﴾ بحرّم ، فهو الوجه ، لأنه الأقرب ، وهو اختيار البصريين ، وإن علقت بأتل ، فجيد ، لأنه الأسبق ، وهو اختيار الكوفيين .

ولم يمنع ابن الشجرى من تقدير الكوفيين فى إعراب « أجرّه » من قول المتنبي :

أَتَأَذُنْ لى وَلِكِ السَّابِقَاتُ . أَجْرُهُ لَكَ فى ذَا الْفَتَى  
قال<sup>(٤)</sup> : وفى قوله : « أجرّه » حذفان ، لأن الأصل : فى أن أجرّه ، فحذف الجار ، وحذف « أن » فارتفع الفعل ، ولو نصبته بتقدير « أن » لجاز ، على المذهب الكوفى .

ثم رأيت يتابع الكوفية غير مصرح ، فمن ذلك :

توجيه إعراب « فاه » من قولهم : « كلمته فاه إلى فى » ، قال<sup>(٥)</sup> : « فالجواب أن « فاه » عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر ، وذلك المحذوف كان هو الحال فى الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه ، وتقديره : « جاعلاً فاه » إلى فى . وقد ذكرت فى حواشى التحقيق ، نقلاً عن ابن يعيش وأبى حيان ، أن هذا من تقدير الكوفيين .

وقال<sup>(٦)</sup> فى إعراب ﴿ لِمَنْ كَانَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فى

(١) المجلس الثانى والثلاثون .

(٢) مرآة الجنان ٢٧٥/٣ .

(٣) المجلس الثامن .

(٤) المجلس الحادى والثلاثون .

(٥) المجلس الثالث والعشرون .

(٦) المجلس الحادى والأربعون .

رسول الله ﷺ أسوة حسنة لِمَنْ كان يرجو الله ﴿ : فقوله : ﴿ لِمَنْ كان يرجو الله ﴾ بدل من قوله : ﴿ لكم ﴾ وأعيدت اللام في البديل ، كما أعيدت في قوله تعالى : ﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لِمَنْ آمن منهم ﴾ ، وقد أشرت في حواشي التحقيق إلى أن هذا رأى الكوفيين والأخفش ، وعليه الزخشرى ، ولا يُجيزه البصريون ، لأن الغائب لا يبدل من المخاطب ، وعندهم أن اللام في ﴿ لِمَنْ ﴾ متعلقة بحسنة .

ويبقى بعد ذلك أن أشير إلى ما ذكره أستاذنا الدكتور شوقي ضيف<sup>(١)</sup> ، فقد جعل ابن الشجرى في عداد المدرسة البغدادية ، التى خلطت المذهبيين ، مع نزوع إلى آراء البصريين ، ويدفع ذلك تصريحُ ابن الشجرى نفسه ببصريته في غير موضع من الأمالى ، كما قدمت ، وابن الشجرى يذكر البغداديين<sup>(٢)</sup> ولا يَعُدُّ نفسه فيهم .

\* \* \*

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٧٧ .

(٢) المجلس الثانى والثلاثون .

## الباب الثالث

### أمالى ابن الشجرى

قال الحاج خليفة <sup>(١)</sup> : « الأمالى : هو جمع الإملاء <sup>(٢)</sup> ، وهو أن يَقَعْدَ عالمٌ وحوله تلامذته بالمخابر والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة ، فيصير كتابا ويسمونه الإملاء والأمالى ، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم ، فاندرسَتْ للذهاب العلم والعلماء ، وإلى الله المصير ، وعلماء الشافعية يُسمُّون مثله التعليق » .

وقد كثرت الأمالى فى مختلف العلوم والفنون ، ولعل علماء الحديث هم أكثر الناس اهتماماً بهذا اللون من التأليف .

والذى يعيننا هنا الأمالى المصنفة فى علوم العربية ، فمن أشهرها :

١ - أمالى ثعلب ( ٢٩١ هـ ) وقد نشرت باسم : مجالس ثعلب ، بتحقيق شيخنا الجليل عبد السلام هارون رحمه الله ، وقد طبعت أكثر من طبعة بدار المعارف بمصر ، وهى الكتاب الأول من سلسلة ذخائر العرب .

٢ - أمالى اليزيدى ( ٣١٠ هـ ) ، نشرت فى حيدرآباد بالهند ، سنة ١٣٦٧ هـ .

٣ - أمالى الزجاجى <sup>(٣)</sup> ( ٣٤٠ هـ ) حققها شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله . مطبعة المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ١٣٨٢ هـ .

٤ - أمالى القالى ( ٣٥٦ هـ ) وهى أكثر كتب الأمالى شهرةً وذُيوعاً . طبعت بدار الكتب المصرية سنة ١٣٤٤ هـ .

---

(١) كشف الظنون ص ١٦١ .

(٢) على غير قياس ، وقيل : جمع أملية ، كأغنية وأحجية وأثنية وأسمية . راجع مقالة الدكتور عمر الدقاق ( أبو على القالى وكتابه الأمالى ) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٤٤ جزء ٣ ص ٥٢٧ .

(٣) ويلتحق بأمالى الزجاجى : مجالسه ، التى نشرها شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله بالكويت سنة ١٩٦٢ م ، للصلة الوثيقة بين الأمالى والمجالس ، وإن كان شيخنا يرى بينهما فرقا دقيقا ، ذكره فى =

٥ - أمالي المرتضى ( ٤٣٦ هـ ) وتسمى غرر الفوائد ودرر القلائد ، نشرها الأستاذ الكبير محمد أبو الفضل إبراهيم ، رحمه الله ، بمطبعة عيسى البابى الحلبي ، بالقاهرة سنة ١٣٧٣ هـ .

٦ - أمالي ابن الشجري ( ٥٤٢ هـ ) موضوع هذه الدراسة .

٧ - أمالي ابن الحاجب ( ٦٤٦ هـ ) أقام عليها درساً للدكتوراه الأستاذ الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، رحمه الله . ونشرها الدكتور هادي حسن حمودي ، سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م - عالم الكتب - بيروت .

٨ - أمالي الشَّهاب الخفاجي ( ١٠٦٩ هـ ) ، وتسمى طراز المجالس <sup>(١)</sup> ، طبعت بالمطبعة الوهبية بمصر سنة ١٢٨٤ هـ وقد أشار الخفاجي في مقدمة « أماليه » هذه إلى ابن الشجري ، وذلك قوله : « فهذه بنات فكر زففتها إليك ، وأمالي مجالس أملتيتها عليك ، مما تقرُّ به عينُ الأدب ، ويتحلَّى بنوقه لسان العرب ، لو رآها ابن الشجري لقال : هذه ثمرات الألباب ، أو ابن الحاجب لقام بين يديها من جملة الحجاب ، أو ثعلب لراغ عمّا أملاه ، أو القالي لهجر ما أملاه وقلاه » .

\* \* \*

وقد اختلفت هذه الأمالي فيما بينها شِرْعَةً وَمِنَهاجا ، من حديث غلبة فن من الفنون على سواه من الفنون الأخرى ، كما ترى من غلبة اللغة والأدب على أمالي القالي .

---

= مقدمة « مجالس ثعلب » ، من حيث إن الأمالي كان يُملها الشيخ أو من يُنبه عنه بحضرته ، فيتلقها الطلاب بالتقيد في دفاترهم ، وفي هذا يكون الشيخ قد أعد ما يمليه ، أو يلقي إلى الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه ، وأما المجالس فتختلف عن تلك بأنها تسجيل كامل ، لما كان يحدث في مجالس العلماء ، ففيها يلقي الشيخ ما يشاء من تلقاء نفسه ، وفيها كذلك يسأل الشيخ فيجيب ، فيُلَوّن كلّ ذلك فيما يسمى مجلساً . وقد يردّ ما ذهب إليه أستاذنا شيفان : الأول أن كتب الأمالي تسمى مجالس ، كما في أمالي ثعلب وأمالي الخفاجي الآتية . والثاني أن بعض كتب الأمالي تأتي مسائلها تحت اسم « مجالس » كما هو الحال في أمالي المرتضى وأمالي ابن الشجري ، فلا فرق إذن .

(١) راجع مقدمة تحقيق ريجانة الألبا ص ١٢ ، ٢١ .



وتفوق أمالي ابن الشجرى كل هذه الأمالي : حجماً ومادّة ، فقد بلغت مجالسها أربعة وثمانين مجلساً ، استغرقت من الصفحات قدراً كبيراً ، وعرض فيها لمسائل من النحو والصرف واللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار . ولئن طوّف ابنُ الشجرى بكل هذه الفنون ، إلا أنه ظلّ مشدوداً إلى مسائل النحو والصرف ، مما جعل العلامة البغدادى يضع « أمالي ابن الشجرى » ضمن مراجعه في علم النحو (١) .

وتنفرد أمالي ابن الشجرى بظاهرة لم تُعرف في الأمالي الأخرى ، وهى ظاهرة التأريخ للمجالس ، غير أنّ هذه الظاهرة لم تطرّد في كلّ المجالس ، فقد بدأت بالمجلس الثامن الذى أُرُخ يوم السبت مستهلّ جمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة ، وفي يوم السبت التالى له كان المجلس التاسع ، وأرخ المجلس العاشر يوم السبت الثانى والعشرين من الشهر نفسه ، وعقد المجلس الحادى عشر يوم السبت سلخ الشهر المذكور ، ولم يؤرخ للمجلس الثانى عشر ، وأرخ المجلس الثالث عشر يوم السبت رابع جمادى الآخرة ، ولم يؤرخ للرابع عشر ، لاتصاله بما قبله ، ثم أرخ الخامس عشر يوم السبت ثامن وعشرين من جمادى الآخرة ، ثم تابعت المجالس بعد ذلك كل يوم سبت ، حتى المجلس الثانى والعشرين الذى أرخ يوم الثلاثاء من جمادى الأولى ، سنة ست وعشرين وخمسمائة . ومعنى ذلك أن بين المجلس الحادى والعشرين والثانى والعشرين نحو سنتين توقف فيهما الإملاء .

ثم تابعت المجالس بعد ذلك التاريخ ، كل يوم ثلاثاء ، وقد تتوقف أسبوعين أو ثلاثة . ثم توقف الإملاء بين المجلس الحادى والثلاثين (٢) ، المؤرخ يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شوال ، سنة ست وعشرين وخمسمائة ، وبين المجلس الثانى والثلاثين المؤرخ يوم السبت ثامن شهر ربيع الأول ، سنة ست وثلاثين وخمسمائة . ومعنى هذا أن الإملاء قد انقطع عشر سنوات ، وهذه فجوة كبيرة ، فهل توقّف ابنُ الشجرى طيلة هذه المدة عن الإملاء ، أم أن هذه التواريخ من صنع بعض التلامذة المستملين الذين قد يتطرق الوهم إلى ذاكرتهم في تسجيل التاريخ ؟

(١) خزانة الأدب ١٨/١ .

(٢) ثبت من استقراء نسخ الأمالي أن هذا المجلس هو ختام الجزء الأول من الأمالي . ويأتى حديث ذلك .

وقد يدل على أن هذه التواريخ من صنع أحد التلامذة المستملين ، ما جاء  
بآخر المجلس الحادى والثلاثين ، من زيادة قال جامعها : « هذه زيادة ألحقت بهذا  
الجزء فى شهر ربيع الآخر من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة ، ولم تُعدَّ فى مجالسه ، وهى  
مضمَّنة فوائد جَمَّة » .

ومهما يكن من أمر فقد وقف التأريخ للمجالس عند المجلس الثالث  
والثلاثين ، المؤرخ فى يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الأول من سنة ست  
وثلاثين وخمسمائة ، ولم يؤرخ لباقى المجالس بعد ذلك .

\* \* \*

## منهج ابن الشجرى فى الأمالى

لا ريب أن ابن الشجرى قد نظر فى الأمالى التى سبق بها الأوائل ، وقد ثبت أنه كان يقرئ أمالى ثعلب ، كما ثبت أنه استنسخ بخطه نسخة من أمالى المرتضى (١) .

والناظر فى أمالى ابن الشجرى يرى مشابة واضحة بينها وبين أمالى المرتضى ، فى الشكل العام ، من حيث تقسيم الأمالى إلى مجالس ، وتفرع المجالس إلى مسائل وفصول ، ثم تعدى تأثر ابن الشجرى الشريف المرتضى فى الشكل العام للأمالى ، إلى أن نقل شيئا من كلامه وشواهد ، مصرحا وغير مصرح ، وقد أشرت إلى ذلك فى حديثى عن الشريف المرتضى .

وقد جرى ابن الشجرى فى « أماليه » على أن يستفتح مجلسه بذكر مسألة من مسائل النحو أو الصرف ، أو آية قرآنية ، أو بيت من الشعر ، ثم يدلف من ذلك إلى مباحث أخرى يدعو إليها الاستطراد والتداعى (٢) .

ومسائل الأمالى ذات ثلاث شعب : مسائل يلقيها ابن الشجرى من ذات نفسه ، ومسائل أخرى يجيب بها تلامذته ، والثالثة ما يردّ به على المسائل التى تردّ عليه من البلدان كالموصل وغيرها (٣) .

ومع طول الأمالى وتشعب الأقوال فيها ، يبدو ابن الشجرى متنبهاً لبعض الموضوعات التى عاجلها من قبل ، وهذا يدلّ على أنه احتشد للأمالى احتشادا ، فليست آراء يملأها على الطلبة ثم يفرغ منها ، فمن ذلك أنه حينما تكلم على « أما » فى المجلس الثامن والسبعين ، قال : « وقد ذكرتها فى موضعين » . ومن ذلك أيضا قوله فى المجلس الثامن والخمسين : « قد تكرر قولنا إن الكسر هو الأصل فى التقاء الساكنين » ، وقال فى المجلس التاسع والستين : « وقد بسطت الكلام على « مع » فى الجزء الثانى من هذه الأمالى » .

(١) أشرت إلى ذلك فى حديثى عن الشريف المرتضى ، وعن موقف ابن الشجرى من الكوفيين .

(٢) من أمثلة الاستطراد ما تراه فى المجالس : الرابع عشر والسابع عشر والثامن عشر .

(٣) انظر أمثلة لذلك فى المجلسين : الرابع ، والحادى والثلاثين .

وظاهرة التكرير واضحة في « الأمالي » فقد تكلم ابن الشجري على بعض المسائل في أكثر من مجلس ، فمن ذلك : مجيء الحال من المضاف إليه ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وحذف الضمير العائد من الصلة ومن الصفة ، وإعادة الضمير إلى مصدر مقدر ، دل السياق عليه (١) .

وهذا التكرار قد أوقع ابن الشجري في شيء من الاختلاف لم ينتبه له ، فمن ذلك أنه وجه قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ على أنه من باب الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، ثم عاد في موضع آخر ووجهه على حذف المفعول ، وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن شواهد القرآن الكريم عند ابن الشجري ، ثم في الحديث عن الزركشي .

\* \* \*

---

(١) اقتضاني ذلك أن أفهرس مسائل الكتاب وشواهد قبل تحقيقه ، فسهل علىّ بذلك ربط الكتاب ببعضه البعض الآخر . وهذا حتم واجب على كل من يتصدى لتحقيق النصوص .

## أسلوب ابن الشجري في الأمالي

عمد ابن الشجري في سرد القواعد والأحكام إلى أخف الألفاظ وأيسرها ، ثم غلب عليه أسلوب المعلمين في البسط والشرح ، وتقليب العبارة ، وكثرة التنظير <sup>(١)</sup> ، فإذا جاء إلى موضع أدب ، رأيت الفحولة والجزالة ، فمن ذلك قوله في بيت المتنبي :

أى يوم سررتنى بوصال لم ترعنى ثلاثة بصلود

قال <sup>(٢)</sup> : « وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسرؤه ، فأنبه على معنى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيت لبعده من التكلف وخلوه من التعسف ، وسرعة انصبابه إلى السمع وتولُّجه في القلب ، أهملوا تأملَه فخفى عنهم ما فيه » .  
ويقول في الرد على معاصره أبى نزار الملقب ملك النحاة <sup>(٣)</sup> : « ومن خطأ الأعشى في لغته التى جُبل عليها - وشعره يُستشهد به في كتاب الله تعالى - فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل ، ضاربٌ في غمرة الجهل ، وليس لهذا المتطاول إلى ما يقصُر عنه ذرْعُه شيءٌ يتعلّق به في تخطئة العرب إلا قول الشاعر :  
حَراجِجٌ ما تنفكُ إلا مناخَةٌ على الحُسنف أو نرمى بها بلداً قفرا  
فكلّ فاقرة يُنزها بالعربية يُزفُ أمامها هذا البيت ، معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة » .

وقد وصف أبو البركات الأنبارى شيخه ابن الشجري ، بأنه كان فصيحاً حلّو الكلام ، حسن البيان والإفهام <sup>(٤)</sup> .

---

(١) لا سبيل إلى التمثيل لما ذكرت ، فهو شائع شيوعاً على امتداد الأمالي ، وبخاصة في إجراء الإعراب وتقدير الخلف .

(٢) المجلس الثانى عشر .

(٣) المجلس الثامن والخمسون .

(٤) نزهة الألبا ص ٤٠٤ .

وقال ابن خلكان عنه <sup>(١)</sup> : وكان حسنَ الكلام ، حلوَ الألفاظ ، فصيحاً ، جيدَ البيان والتفهيم .

#### اعتدادُ ابنِ الشَّجَرِيِّ بِآرائه :

يرى بعضُ العلماء أن الله قد فتح عليه بما لم يفتح به على سواه ، فيجري على لسانه شيءٌ من الزَّهو ، يُحمل على الرضا والحمد أكثر مما يُردُّ إلى العُجب والتفاخر ، وقد ختم ابن الشَّجَرِيِّ بعضَ مباحثه بشيء من هذا ، فقال عقبَ شرح قولهم : « افعل ذا إما لا » ، قال <sup>(٢)</sup> : « فتأمل هذا الفصل ، فما علمتُ أن أحداً كشفه هذا الكشف » .

وقال بعد أن علَّل ضعف الابتداء بالنكرة <sup>(٣)</sup> : « فاحتفظ بهذا الفصل ، فإنه أصلٌ كبير » .

وقال بعد كلام عن « قبل وبعد » : <sup>(٤)</sup> « فهذا قول جليُّ كما تراه ، والمتسِمون بالنحو قُبيل وقتنا هذا ، مِنَّ شاهدته وسمعت كلامه على خلاف ما قلته وأوضحته ، فاستمسك بما ذكرته لك ، فقد أقمْتُ له برهانه » .

#### ثناء العلماء على الأملَى :

حظي كتاب الأملَى بالشهرة وبُعْد الصَّيْت ، وقد أحسن العلماء الثناء عليه ، فيقول أبو البركات الأنباري تلميذ ابن الشَّجَرِيِّ ، في الموضع المذكور قريباً من نزهة الألبا : « وأملَى كتاب الأملَى ، وهو كتابٌ نفيس ، كثير الفائدة ، يشتمل على فنون من علوم الأدب » .

ويقول ياقوت <sup>(٥)</sup> : « وصنَّف الأملَى ، وهو أكبر تصانيفه وأمتعها » .

---

(١) وفيات الأعيان ٩٦/٥ .

(٢) المجلس الثاني والأربعون .

(٣) « » والثمانون .

(٤) « نفسه » .

(٥) معجم الأدباء ٢٨٣/١٩ .

ونحو هذا قال المترجمون المتأخرون ، ويرى الأستاذ مصطفى صاق الرافعي (١) أن خاتمة أهل الإماماء على طريقة المتقدمين هو إمام العربية في عصره أبو السعادات ابن الشجري .

### الانتقادات على الأمالي :

قال القفطي في ترجمة ابن الشجري (٢) : « ولما أُملي « أماليه » في النحو ، أراد ابنُ الخشاب النحوي أن يسمعها عليه ، فامتنع من ذلك ، فعاداه وردَّ عليه في مواضع منها ، ووقف الشريف أبو السعادات على شيء من الردِّ ، فردَّ عليه فيه ، وبين موضع غلطه في كتاب سماه « الانتصار » ، وهو كتابٌ على صغر جِرمه في غاية الإفادة ، وملكوته والحمد لله يحفظه رحمه الله ، وقد قرأه عليه الناس » .

وابن الخشاب من تلاميذ ابن الشجري ، ولم تُعرف لردِّه هذا نسخة خطية ، لكنني ظفرت بشيء من هذا الردِّ ، وذلك منعه لجمع جمع الجمع الذي ذكره ابن الشجري ، وقد وقفت عليه في كتاب مخطوط يُنسب إلى أبي حيان ، يسمى التذكرة ، وذكرته في تحقيق المجلس الثاني والثلاثين ، ثم ظفرت أيضا بشيء من ردِّ ابن الشجري على ابن الخشاب ، وذلك قوله بعد إعراب بيت ابن ميادة :

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيلاً فأما الصبر عنها فلا صبرا

قال ابن الشجري (٣) : « واعترض بيت ابن ميادة - وقد كنت ذكرته فيما تقدّم من الأمالي - جُوَيْهَلْ ، فزعم أن قافيته مرفوعة ، وإنما صغرته بقولي : جُوَيْهَلْ ، لأنه شُوَيْبٌ استولى الجهلُ عليه ، فعدا طوره ، وجاوز حدّه ، مع حقارة علمه ورداءة فهمه ، وهذا البيت من مقطوعة منصوبة القوافي » .

وقد جاء بحاشية أصل الأمالي أن هذا الجُوَيْهَلْ هو الخشاب .

(١) تاريخ آداب العربية ٣٢٧/١ .

(٢) إنباه الرواة ٣٥٦/٣ .

(٣) المجلس الثامن والسبعون .

هذا وقد رأيت في كلام ابن الخشاب في كتابه « المرتجل » مشابه من كلام ابن الشجرى ، وذلك فيما ذكره في نقض كلام الجرمى ، في وزن « كلتا » (١) .

### رواية الأمالى :

احتفظت النسخة الهندية من الأمالى بذكر السند في أولها ، ويبدأ السند بأبى حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادى ، الذى أقرأ الأمالى بدمشق سنة ثلاث وستائة ، رواية عن ابن الشجرى ببغداد ، ولم يصرح المسند الأول الذى روى عن ابن طبرزد ، باسمه .

وقد خلت « الأمالى » من مقدمة ، حيث بدأ الكلام بالمجلس الأول مباشرة ، وهذه الظاهرة ملحوظة أيضا في كتابى ابن الشجرى : الحماسة ، ومختارات شعراء العرب ، فقد خلا هذان الكتابان أيضا من مقدمة ، حيث بدأت الحماسة بشعر لحرز بن المكبر الضبى ، وبدأت المختارات بقصيدة لقيط بن يعمر . وقد أشرت إلى ذلك في حديثى عن « مصنفات ابن الشجرى » في الباب الأول .

### علوم العربية في الأمالى :

ذكر ابن خلكان أن كتاب الأمالى قد اشتمل على فوائد جمّة من فنون الأدب ، وذكر الياقضى أن الأمالى تضمنت خمسة فنون من الأدب (٢) .  
فما هى فنون الأدب عند الأقدمين ؟ يقول أبو جعفر أحمد بن يوسف الأندلسى المتوفى سنة ٧٧٩ هـ : علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو ، والمعانى والبيان والبديع (٣) .

وقد أفسح ابن الشجرى « أماليه » لهذه الفنون المذكورة ، وأيضا عالج مسائل من العروض والقوافى ، والتاريخ والأخبار ، والجغرافيا والبلدان ، ثم الأدب بمعناه الحديث ، من نقد وموازنة .

(١) المرتجل شرح الجمل ص ٦٧ ، ويقارن بالأمالى - المجلس الثالث والخمسين .

(٢) وفيات الأعيان و مرآة الجنان ، الموضع المذكور في صدر ترجمة ابن الشجرى .

(٣) خزنة الأدب ٥/١ .



وهذا بيان تلك الفنون من « الأمالي » ، وقد سبق الكلام على النحو والصرف ، إذ كان مَبْنًى الدراسة عليهما .

### اللغة في الأمالي :

لعل هذا الفن أهمُّ الفنون التي عالجها ابن السجري بعد النحو والصرف ، فقد احتفل احتفالا زائدا باللغة : دلالة واشتقاقا ، فلم يدع لفظا غريبا أو دون الغريب ، في شاهد من الشواهد إلا عرض له بالشرح والبيان ، ناقلا عن أئمة اللغة ، كأبي زيد والأصمعي وابن السكيت <sup>(١)</sup> وابن قتيبة وابن دريد وابن فارس ، ومن إليهم . ولم يقف ابن السجري عند حدود الحكاية والنقل ، بل صحح بعض اللغات وقواها ، ووفق بين آراء اللغويين فيما ييلو متعارضا <sup>(٢)</sup> ، وفرق بين ما ييلو مترادفا <sup>(٣)</sup> ، وتعقب بعض علماء اللغة <sup>(٤)</sup> .

وقد عرض ابن السجري لقضايا وظواهر لغوية كثيرة ، كالمشترك اللفظي <sup>(٥)</sup> ، وتركب اللغات وتداخلها <sup>(٦)</sup> ، ولغة العامة <sup>(٧)</sup> ، ولهجات القبائل <sup>(٨)</sup> ، والأصوات ومخارج الحروف <sup>(٩)</sup> ، وتطور دلالات الألفاظ <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) رأيت ابن السجري يعول كثيرا على ابن السكيت ، ثم رأيت ينقل كلامه دون أن يصرح ، وقد أشرت إلى ذلك في الحديث عن مصادر ابن السجري ، وانظر أيضا المجلس الثامن والثلاثين ، في التفرقة بين زريت عليه وأزريت به .

(٢) فمن ذلك التوفيق بين ابن دريد وابن فارس في شرح التقويض ، في المجلس الرابع والستين .

(٣) كتفرقه بين السماع والاستماع ، في المجلس التاسع والأربعين .

(٤) كتعقبه ابن فارس في اشتقاق « نياط المفازة » في المجلس الثاني والعشرين .

(٥) راجع المجلس التاسع والعشرين ، في شرح « العرارة » ، والمجلس الثامن والثلاثين ، في تفسير

« الشمال » .

(٦) المجلس الحادي والعشرون .

(٧) « الثاني والأربعون ، والخامس والأربعون ، والتاسع والأربعون .

(٨) « السابع عشر ، والسادس والعشرون ، والخامس والثلاثون ، والحادي والخمسون .

(٩) « الرابع عشر ، والخامس والثلاثون ، والثالث والستون ، والسادس والستون .

(١٠) المجلس الثامن .

وقد غلبت على ابن الشجرى طبيعة المعلم ، فى ذلك الحشد الضخم من الشروح والتفسيرات اللغوية للمفردات والتراكيب ، ثم فى محاولة النظم التعليمى ، فيقول <sup>(١)</sup> : الفلوكس : الشديد ، فى قول ثعلب ، وقال أبو زيد : هو الغليظ الجافى ، وقد نظمت فيه بيتاً لئلا يشذ عن الحفظ ، وهو :

فَلَوْكُسٌ عَنْ ثَعْلَبٍ شَدِيدٌ وَعَنْ أَيْ زَيْدٍ غَلِيظٌ جَافِيٌ

ولم يسلم ابن الشجرى من بعض الهنات اللغوية ، فمن ذلك أنه روى « مغيون » بالعين المعجمة ، من قول العباس بن مرداس :

قَدْ كَانَ قَوْمَكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّداً وَإِخَالَ أَنْكَ سَيِّدٌ مَغْيُونٌ

وقال <sup>(٢)</sup> : « مغيون : مفعول من قولهم : غين على قلبه : أى غطى عليه ، وفى الحديث : « إنه ليغان على قلبى » ، ولكن الناس ينشدونه بالباء ، وهو تصحيف ، وقد روى « معيون » بالعين غير المعجمة ، أى مصاب بالعين ، ومغيون هو الوجه » .

وقد انفرد ابن الشجرى برواية العين المعجمة ، ثم وجدت بهامش أصل الأمالى فى المجلس الحادى والثلاثين حاشية ، نصها : « هذا البيت يروى بالعين المهملة بإجماع الرواة إلا الشريف ، ألفيته رحمه الله قد رواه بالعين المعجمة أيضا ، وكنت أسمع قديما ببغداد أنه أنكر عليه تصحيفه » .

ومن أوهامه اللغوية ما أورده فى تفسير « الْعَلَّ وَالتَّهْل » ، قال <sup>(٣)</sup> : « والعل : الشرب الأول ، والنهل : الشرب الثانى » . هذا كلامه ، والذى فى كتب اللغة عكس هذا ، ومن أقوالهم : سقاه عَلَلاً بعد تَهْل .

ومن ذلك أيضا - وسبقه إليه الشريف المرتضى فى أماليه - شرحه لقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

---

(١) المجلس السادس والخمسون .

(٢) المجلسان : السابع عشر ، والحادى والثلاثون .

(٣) المجلس التاسع والأربعون .

(٤) المجلس نفسه .

\* لا يكتنون غداة العَلِّ والنَّهْلِ \*

قال : « وقال بعض أهل العلم باللغة في قوله : « يكتنون » إنه من قوطهم : كَتَنْتَ يده تَكْتُنْ : إذا خَشُنَتْ من العمل » .

وقد جاء بهامش أصل الأملی حاشية تعليقاً على هذا التأويل : « كأن هذا سهو ، لأن خشونة اليد وصلابتها من العمل ، يقال له : « الكنب » بالنون والباء ، كنبت يده وأكنبت ، فأما « كتنت » بالتاء والنون ، فمعناه الوسخ والدون ، يتلطف به الشيء ، وهو أثر الدخان » .

هذا وقد غمِز ابن الشجري في معرفته باللغة ، حكى الذهبي في ترجمته <sup>(١)</sup> ، قال : « قال أبو الفضل بن شافع » <sup>(٢)</sup> في « تاريخه » : « وكان نحوياً حسن الشرح والإيراد والمحفوظ ، وقد صنف أملی قرئت عليه ، فيها أغاليط ، لأن اللغة لم يكن مضطرباً بها » .

### البلاغة في الأملی :

عرض ابن الشجري لكثير من قضايا علم البلاغة ، بأقسامها الثلاثة : المعاني والبيان والبديع ، فتكلم على الخبر والإنشاء ، والتشبيه والاستعارة ، والترصيع والتضمين والتكرير والطباق <sup>(٣)</sup> .

### الأدب في الأملی :

كان ابن الشجري متضللاً من الأدب ، كما يقول ياقوت في ترجمته ، كما كان بصيراً بأشعار العرب ، وله في ذلك كتابان يَحْتَلَّان مكانةً سامقةً في المكتبة العربية : الحماسة ومختارات أشعار العرب .

وقد استفاد كتابه « الأملی » بأشعار القدامى والمحدثين ، وإذا تركنا الشواهد

---

(١) من تاريخ الإسلام ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٢) هو أحمد بن صالح بن شافع الجلي ، من مؤرخي بغداد ، توفى سنة ٥٦٥ هـ ، شنرات الذهب

٢١٥/٤ .

(٣) راجع هذه المباحث في المحال : الثاني عشر والسابع والعشرين ، ومن الحادى والثلاثين إلى

الخامس والثلاثين ، والسادس والأربعين ، والثاني والخمسين ، والحادى والستين .

النحوية التي بلغت قدراً ضخماً أشرت إليه في حديثي عن الشواهد ، وجدنا ابن الشجري يروى قصائد جياذاً ، لعدى بن زيد ، والنابعة الجعدى ، وأعشى تغلب ، وأبى الصلت الثقفى ، ويزيد بن الحكم ، وابن أحرمر ، والخنساء ، والعباس بن عبد المطلب . ومن شعر المحدثين روى للمتنبى <sup>(١)</sup> والشريف الرضى ، وابن نباتة السعدى . ثم عرض لهذه القصائد بالشرح والبيان ، ويعد شرحه لبعض هذه القصائد ، من الشروح النادرة العزيزة ، التي لا تكاد توجد فى كتاب ، كشرحه لقصيدة يزيد بن الحكم <sup>(٢)</sup> .

وتعدُّ « الأمالى » بهذه المثابة مرجعاً هاماً فى جمع الشعر وتوثيقه ، وبخاصة أن ابن الشجري ينفرد برواية قصائد لبعض الشعراء ، يقلُّ وجودها عند غيره من رواة الشعر ، كما فعل فى رواية قصيدة ابن أحرمر ، فقد روى منها خمسة عشر بيتاً ، وأبيات هذه القصيدة لا تكاد توجد مجمعة بهذا العدد فى أى من الكتب المطبوعة <sup>(٣)</sup> .

وقد عنى ابن الشجري بذكر ما أخذ الشعراء والموازنة بينهم ، فقد ذكر <sup>(٤)</sup> أن الشريف الرضى أخذ قوله :

مَنْ الركبُ ما بين النقا والأنعيم      نشاوى من الإدلاج ميل العمائم  
من قول العملىس :

فأصبحن بالمومة يحملن فتيةً      نشاوى من الإدلاج ميل العمائم  
وقال فى بيت ابن نباتة السعدى <sup>(٥)</sup> :

لأية حال يختلسن نفوسهم      وهنَّ عليها بالحنين نواذبُ

(١) راجع حديث المتنى ، فى الكلام على الشواهد الشعرية .

(٢) هذه القصيدة تعد من بئع النصب فى الشعر . وقد ذكرها ابن الشجري فى المجلس السابع والعشرين ، ثم عرض لها بالشرح الجامع البديع ، وقد أثنى على هذا الشرح الشيخ الجليل أحمد محمد شاكر ، رحمه الله ، فى حواشى لباب الآداب ص ٣٩٦ .

(٣) راجع المجلس الحادى والعشرين ، وديوان ابن أحرمر ص ١٢٤ ، ٢١٣ .

(٤) المجلس العشرون .

(٥) المجلس الثالث والستون .

وقد نظر في هذا إلى قول ابن الرومي :

كالقوس تُصمى الرمايا وهي مِرْزانُ

وفي شرحه لقصيدته بشر بن عَوانة ، قال في (١) بيته :

إِذْ لَرَأَيْتَ لَيْثاً أُمَّ لَيْثَا هِزْبَرًا أَغْلَبًا لَاقَى هِزْبَرًا

أخذ البحترى هذا البيت لفظاً ومعنى ، في قوله :

هِزْبَرٌ مَشَى يَبْغِي هِزْبَرًا وَأَغْلَبٌ مِنَ الْقَوْمِ يَعْشَى بِاسِلَ الْوَجْهِ أَغْلَبًا

وذكر في شرح بيت المتنبي :

لو كان ما تعطيه من قبل أن تعطيه لم يعرفوا التأميلا

قال (٢) : التقدير : لو كان لهم الذي تعطيه من قبل أن تعطيه إياه ، لم يعرفوا التأمل ، لأن ذلك كان يغنيهم عن التأمل ، وقد كشف أبو نصر بن نباتة هذا المعنى ، وجاء به في أحسن لفظ ، في قوله :

لَمْ يُبْقِ جُودُكَ لِي شَيْئاً أَوْمَلُهُ تَرَكْتَنِي أَصْحَبُ الدُّنْيَا بِلَا أَمَلٍ

ومثله لأبي الفرج البيهقي :

لَمْ يُبْقِ جُودُكَ لِي شَيْئاً أَوْمَلُهُ ذَهَرَى لَأَنَّكَ قَدْ أَقْنَيْتَ آمَالِي

وكان أبو الفرج وابن نباتة متعاصرين ، فلست أعلم أيهما أخذ من صاحبه .  
ومن الموازنات ما أورده ابن الشجري في المجلس الثامن والسبعين ، عن الشعراء الذين ذكروا الطير التي تتبع الجيش ، لتصيب من لحوم القتلى ، وقد أغار في هذا الفصل على كلام القاضي الجرجاني في « الوساطة » ، وقد أشرت إليه في حديثي عن مصادر ابن الشجري . .

---

(١) المجلس الرابع والستون . وراجع الكلام على قصيدة بشر في حديث الشواهد الشعرية ، وإذا صح أن « بشرا » هذا شخصية وهمية اخترعها بديع الزمان الهمداني ، وأجرى على لسانها هذه الأبيات ، إذا صح هذا فيكون بديع الزمان هو الذي أخذ البيت لفظاً ومعنى من البحترى ، إذ كان بديع الزمان توفي سنة ٣٩٨ ، والبحترى سنة ٢٨٤ .

(٢) المجلس الرابع والسبعون .

وقد روى ابن الشجرى أشعاراً في الهجاء لبعض الشعراء المغمورين في عصره (١) .

وتُعَدُّ شروحُ ابن الشجرى لما عرض له من شعر المتنبي (٢) إضافةً جيّدة لفهم هذا الشاعر العظيم ، وإلقاء الضوء على المفاهيم الأدبية في ذلك العصر ، ثم تكشف هذه الشروح أيضاً عن مشاركة النحاة في توجيه الدراسات الأدبية ، فلم يكن النحويون الأوائل بمَعزِلٍ عن هذه الدراسات ، كما يفهم بعضُ الدارسين .... وهذا حديث طويل .

### العروض والقوافي في الأملى :

عالج ابن الشجرى في « أماليه » مسائل من العروض والقوافي (٣) ، ولعله قد درس هذا الفن على شيخه التبريزي ، الذي عُرف بالاشتغال به ، وله فيه مصنّفٌ شهير ، هو « الكافي في العروض والقوافي » ، ولم يُسند ابن الشجرى شيئاً ممّا عالجه في العروض والقوافي إلى التبريزي ، ولكنني رأيت له كلاماً في الزحاف ، كأنه سُلخه من كلام أستاذه ، وذلك قوله (٤) : « وقد قيل : رَبُّ زحافٍ أطيّب في الذوق من الأصل » ، فهذا من قول التبريزي في كتابه الكافي (٥) : « وربما كان الزحاف في الذوق أطيّب من الأصل » ، إلا إن كانت هذه العبارة أقدم من التبريزي .

وتمثّل بعضُ شواهد ابن الشجرى التي ساقها فيما عالج به مسائل القافية ، إضافةً لشواهد هذا الفن ، ومن ذلك أنه ذكر شواهد كثيرة على الإكفاء (٦) ، ومن هذه الشواهد واحدٌ لم أجده فيما بين يديّ من كتب القوافي المطبوعة ، وهو :  
ياريّها اليومَ على مُبينٍ على مُبينٍ جَرِدِ القَصِيمِ

---

(١) المجلس الثاني والخمسون .

(٢) راجع ما كتبه عن المتنبي في الحديث عن الشواهد الشعرية .

(٣) ترى هذه المسائل في المجالس : الخامس عشر ، والثامن عشر ، والحادي والثلاثين ، والثالث والثلاثين .

(٤) المجلس الحادي والثمانون .

(٥) الكافي ص ١٩ .

(٦) المجلس الخامس والثلاثون .

وقد وَهَم ابن الشجرى فى مسألة من مسائل العروض ، فقد قال فى بيت امرئ القيس :

وعينٌ لها حَذْرَةٌ بَلَدْرَةٌ شُقَّتْ مَاقِيهما من أُخْرَ

قال (١) : « والبيت من ثالث البحر المسمّى المتقارب ، عروضه سالمة ، وضربه محذوف ، ووزنه فَعْلٌ ، وقد استعمل فيه الحزم الذى يسمى التلم ، فى أول النصف الثانى ، وقَلَّ ما يُوجد الحزمُ إلا فى أول البيت » .

وموضع الوهم فى قوله : « عروضه سالمة » ، وجاء بهامش أصل الأملى حاشيتان تعقيباً على هذا القول ، الحاشية الأولى : « هذا البيت عروضه وضربه جميعاً محذوفان » والثانية : « وقوله : سالمة ، ينبغى أن يكون غلطاً من الكاتب إن شاء الله » .

وقد حكى البغدادى (٢) كلام ابن الشجرى هذا ، كما ورد فى الأملى ، ولم يتعقبه بشيء ، لكن قال مصصح الطبعة الأولى من الخزانة معلقاً : « قوله : عروضه سالمة . فيه أن العروض محذوفة مثل الضرب » .

### التاريخ والأخبار فى الأملى :

نثر ابن الشجرى فى « أماليه » كثيراً من الأخبار والحوادث التاريخية وأيام العرب وأنسابها . فذكر (٣) حديث فاطمة بنت الخرشب الأُمَارية وبَنيها الكَمَلَة بنى زياد العَبْسِيِّين ، وما كان بينهم وبين قيس بن زُهَير العبسى .

وَأَلَمَ بشيء من تاريخ سَابُور ذى الأكتاف ، وكَسَرَى أنوشروان (٤) .  
وتحدث عن حرب بكر وتغلب (٥) .

(١) المجلس الثامن عشر .

(٢) الخزانة ٣/ ٣٧٩ .

(٣) المجلسان : الثالث ، والثالث عشر .

(٤) المجلسان : الرابع عشر ، والخامس عشر .

(٥) المجلس السابع عشر .

وتكلم على أذواء اليمن : تاريخهم واشتقاق أسمائهم (١) .

وعرض لحديث المغيرة بن شعبة مع هند بنت النعمان ، وخبر جذيمة الأبرش ،  
والغساسنة ملوك الشام (٢) .

وقد حرص ابن الشجري في كثير مما أورد من أسماء قديمة على أن يتكلم على  
اشتقاقها وضبطها (٣) .

### الجغرافيا والبلدان في الأمالي :

تكلم ابن الشجري على البلدان والمواضع التي وردت في ثنايا الشعر الذي  
رواه ، ومن هذه البلدان ما هو موغل في القدم ، كمدينة الحضر ، بين دجلة  
والفرات ، وقد ذكر أنه دخلها وشاهد بقاياها (٤) . ثم تحدث عن البنايات  
الشهيرة ، كالخوزنق والسدير ، وقصر غمدان بصنعاء (٥) .

\* \* \*

---

(١) المجلس السادس والعشرون .

(٢) المجلس الثاني والستون .

(٣) انظر مثلا المجلس السابع عشر .

(٤) المجلس الرابع عشر .

(٥) المجلسان : الخامس عشر ، والسادس والعشرون .



## نُسخ الأُمالي :

رُزِقَ كتابُ الأُمالي الحُطُوةَ والقبول ، فكثُرَت نُسخُه ، وقد ذَكَرَ بروكلمان <sup>(١)</sup> منه هذه النسخ :

- ١ - نسخة عاشر افندى برقم ( ٧٥١ ) .
  - ٢ - نسخة سليم أغا برقم ( ٣/١٠٧٧ ) .
  - ٣ - نسخة راغب باشا برقم ( ١٠٧١ - ١٠٧٢ ) <sup>(٢)</sup> .
  - ٤ - نسخة بايزيد برقم ( ٢٩٠٢ ) .
  - ٥ - نسخة فيض الله برقم ( ١٥٧٤ - ١٥٧٦ ) .
  - وهذه المكتبات الخمس باستانبول .
  - ٦ - نسخة المكتبة الآصفية بحيدرآباد - الهند ١٤٢/١ ، برقم ( ٧٠ ) .
- ومما لم يذكره بروكلمان :

٧ - نسخة بدار الكتب المصرية <sup>(٣)</sup> ، كتبها على بن محمد بن مصطفى شمس الدين ، فرغ من كتابتها سنة ١٣٠٠ هـ ، والنسخة محفوظة بالدار برقم ( ٥٩ ش ) .

٨ - نسخة أخرى بالدار المذكورة ، منقولة من النسخة السابقة ، كتبها محمد بن إبراهيم الخفير ، فرغ منها في شهر صفر سنة ١٣٣٩ هـ ، برقم ( ٣٦٣٣ ) .

٩ - نسخة محفوظة بالخزانة التيمورية الملحقه بدار الكتب المصرية ، برقم ( ٦٧٢ أدب ) ، وتاريخ هذه النسخة سنة ١٩٢٠ م .

---

(١) تاريخ الأدب العربي ١٦٥/٥ .

(٢) جاء في كتاب بروكلمان المذكور ( ١١٧١ ، ١١٧٢ ) والذي أثبتته من واقع صورة النسخة المحفوظة بمعهد المخطوطات .

(٣) فهرس دار الكتب المصرية ٢٢/٣ ، وقد أشار بروكلمان إلى هذا الفهرس فقط .

١٠ - نسخة محفوظة بمكتبة الأوقاف ببغداد ، برقم ( ٥٦٦٧ ) في مجلد أوله المجلس الثاني والثلاثون . وهذه النسخة منقولة عن نسخة كتبت سنة ٥٤٠ هـ ، وبآخرها إجازة في التاريخ المذكور ، من ابن الشجرى لأبى القاسم نصر بن سعيد بن سميع الموصلى ، أن يروى عنه مقروآته ومسموعاته (١) .

١١ - نسخة في مكتبة المتحف العراقى ببغداد ، برقم ( ١٣٣١ ) تبدأ بالمجلس الثاني والثلاثين ، وتنتهى بالمجلس الخامس والخمسين (٢) . وهذه القطعة تمثل الجزء الثانى .

١٢ - الجزء الثالث من نسخة ، بمكتبة الدراسات العليا ببغداد ، برقم ( ٣٦٩ ) ، وهذا الجزء بخط نسخى جيد ، كتب سنة ٦٢٤ هـ ، ويبدأ بالمجلس السادس والخمسين ، وينتهى بنهاية الكتاب وعدد أوراق هذا الجزء ١٩٣ ورقة ، ومسطرته ١٩ سطرًا ، ومن هذا الجزء صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد . وقد رمزت له فى تعليقاتى بالحرف ( د ) .

١٣ - الجزء الثالث أيضا من نسخة ، بالخزانة العامة بالرباط ، برقم ( ٣٤٢ ك ) ويبدأ وينتهى مثل سابقه ، وفى أثناؤه سقط كبير ، يبدأ فى أثناء المجلس السادس والخمسين ، وينتهى فى أثناء المجلس التاسع والستين . ويقع فى الطبعة الهندية من ص ٩٨ إلى ٢٦٢ ، وهذا الجزء بخط نسخى نفيس ، وجاء بأوله أنه بخط ابن الشجرى ، وبآخره سماع لأبى الغنائم حبشى بن محمد الواسطى ، على ابن الشجرى ، وهذا السماع مؤرخ سنة ٥٣٩ هـ ، وكتب ابن الشجرى صحة السماع بما صورته : « هذا صحيح . وكتب هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى » . ثم قراءات أخرى على ابن الشجرى ، سنة ٥٤٠ ، ٥٤١ ، وأبو الغنائم الواسطى هذا من تلاميذ ابن الشجرى ، وقد تكلمت عليه من قبل .

وفى هذا الجزء زيادةُ مسألتين على ما فى نسخة « راغب باشا » وهى النسخة التى اتخذتها أصلاً . وترى هاتين المسألتين ، فى المجلسين : السادس والسبعين ، والسابع والسبعين .

---

(١) ابن الشجرى ومنهجه فى النحو ص ٦٠ .

(٢) المرجع نفسه .

ويقع هذا الجزء - قبل السُّقْط - في ١٧٧ صفحة ، ومسطرته ٢٠ سطرا .  
ومن هذا الجزء صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد ، وقد رمزت له في  
تعليقاتي بالحرف ( ط ) .

ويتضح من هذا العرض أن نسخ القاهرة الثلاث ليست بذات طائل ، لحداثة  
نُسخها ، وأن نسخ استانبول مجهولة الصفة ، إلا نسخة راغب باشا ، وهي النسخة  
التي اتخذتها أصلا ، وسأفرد لها كلمة ، وكذلك سأفرد كلمة لنسخة الآصفية ، وأن  
بقية النسخ أُخِلَّتْ بالجزء الأول ، وقد ظهر أن الأمالي تقع في ثلاثة أجزاء ، تجزئة  
قديمة ، ينتهي الجزء الأول بالمجلس الحادى والثلاثين ، وينتهي الجزء الثانى بالمجلس الخامس  
والخمسين ، ويمضى الثالث إلى نهاية الكتاب . وقد ألحقت بآخر الجزء الأول زيادة في شهر  
ربيع الآخر ، من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة . وقد أشرت إلى ذلك من قبل .

#### نسخة راغب باشا باستانبول :

اتخذتُ هذه النسخة أصلا ، وهي محفوظة بمكتبة راغب باشا ، برقم  
( ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ) ومنها صورة بمعهد المخطوطات <sup>(١)</sup> برقم ( ٥٩ أدب ) .

وتقع هذه النسخة في جزعين ، الأول في ٣٤٤ ورقة ، وينتهى بالمجلس التاسع  
والأربعين ، والثانى في ٣٣٥ ورقة ، وفي كل ورقة ١٥ سطرا ، ومقاسها ١٢,٥ × ٢٠  
سم ، وبأثناء الجزء الأول أوراق قليلة بخط حديث .

والنسخة مكتوبة بخط نسخى نفيس جدا ، وقد ضُبِطت بالشكل الكامل ،  
ضبطاً صحيحاً متقناً ، وناسخها - أثابه الله خيرا - هو أسعد بن معالى بن إبراهيم  
ابن عبد الله ، فرغ من نسخها سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . ويبدو أن هذا  
الناسخ المتقن كان محترفاً نَسَخَ الكتب ، فقد وقع لى مخطوط آخر ، قام على نسخه ،  
وهو شرح ديوان هذيل <sup>(٢)</sup> ، لابن جنى ، وهذا المخطوط محفوظ بمكتبة الأوقاف العامة  
ببغداد ، برقم ( ٥٦٥٧ ) ، وقد فرغ أسعد هذا من نسخه سنة ثمانين وخمسمائة .  
ومن هذه النسخة صورة بمعهد المخطوطات .

---

(١) فهرس المخطوطات المصورة ٤٢٧/١ ، والمُدْرَج في هذا الفهرس الجزء الثانى فقط من النسخة ،  
وقد استبعد الجزء الأول لعب في تصويره ، ولكنه أصلح ، وعاد سليما مقروءا ، والحمد لله .  
(٢) نشر في بغداد باسم « التمام في تفسير أشعار هذيل » سنة ١٩٦٢ م ، بتحقيق أحمد ناجى القيسى  
وخديجة الحديتى وأحمد مطلوب ، وقد نشر الكتاب عن النسخة المذكورة .

ونعود إلى نسختنا من الأمالي فنقول : إنها مقابلة بأصلها المنقول منه ، وجاء  
بآخرها سماع هذا صورته : « سمع جميع هذه المجلدة على الشيخ الأمين أبي  
القاسم <sup>(١)</sup> الحسين بن هبة الله بن صصري ، أبقاه الله ، بإجازته من مملها الشريف  
أبي السعادات بن الشجري صاحبها : المولى الإمام العالم القاضي الأشرف بهاء الدين  
شرف المحدثين أبو العباس <sup>(٢)</sup> أحمد بن القاضي الفاضل أبي على عبد الرحيم بن على  
البيساني ، أدام الله أيامه ، والشيخ الإمام العالم المقرئ علم القراء علم الدين  
أبو الحسن على بن محمد السخاوي <sup>(٣)</sup> ، والحاجب الأخص عز الدين أبو الفتح عمر  
ابن محمد بن منصور الأميني ، وصح وثبت بقراءة عبيد الله .... » .

وقد ضاع في آخر النسخة اسم القارئ ، ومكان السماع وتاريخه ، ولكن  
تراجم رجال السماع تدل على أنه كان بدمشق ، في القرن السادس أو السابع ، من  
حيث إن هؤلاء الرجال كلهم من أهل دمشق ، وإن أبا القاسم بن صصري توفي  
سنة ست وعشرين وستمائة .

ونحوها في النسخة تعليقات جيدة ، بعضها بخط قديم ، وبعضها بخط فارسي  
حديث ، وهذه التعليقات الحديثة منقولة من نسخة مصححة ، بتصحيح ابن هشام  
صاحب « المغني » وكتب التعليقات أحد تلاميذه .

وقد تضمنت هذه التعليقات فوائد كثيرة ، منها النص على أوهم ابن  
الشجري ، ونسبة بعض الأقوال المهمة إلى أصحابها ، وتصحيح نسبة بعض  
الشواهد <sup>(٤)</sup> ، وقد نسبت بعض هذه التعليقات لأبي اليمن الكندي ، تلميذ ابن الشجري .

---

(١) ترجمته في العر ١٠٥/٥ ، وقرن بما في طبقات الشافعية ٤٨٣/٧ .

(٢) ترجمته في العر ١٧٥/٥ .

(٣) ترجمته في طبقات الشافعية ٢٩٧/٨ ، وكان السخاوي إماما في النحو والقراءات والتفسير ، توفي  
سنة ٦٤٣ هـ ، وبعض أهل زماننا يخلطون بينه وبين شمس الدين السخاوي المؤرخ ، صاحب « الضوء  
اللامع » والمتوفى سنة ٩٠٢ .

(٤) راجع ما سبق عن اللغة والعروض والقوافي في الأمالي ، وانظر الأمالي : المجلس الخامس في قول  
عبيد : « ونحن ألى ضربنا رأس حجر » ، والمجلس السادس والعشرين في الحديث عن « الأذعار » ، والخامس  
والأربعين في الحديث عن اشتقاق « القيل » ، وانظر أيضا ما كتبه عن « مذهب ابن الشجري واعتزاله » في  
الباب الأول .

هذا وقد رأيت بعض أخطاء النسخة ثابتة عند البغدادى <sup>(١)</sup> ، فيما ينقل عن ابن الشجرى ، مما يدل على أن نسخة البغدادى من « الأملى » هى هذه النسخة ، أو أن الاثنتين ترجعان إلى أصل واحد .

### نسخة الآصفية بجيدراآباد - الهند

الموجود من هذه النسخة الجزء الأول فقط ، وهو مكتوب بقلم نسخى جيد ، كتبه محمد بن حسين بن على الشهير بالعالمى ، فرغ منه يوم الجمعة خامس المحرم ، من سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة ، وينتهى هذا الجزء بالمجلس الخامس والأربعين ، وقد ألحق به بخط حديث المجالس : من السادس والأربعين إلى التاسع والأربعين . وبهذا الجزء بعض الأسقاط أشرت إليها فى حواشى التحقيق <sup>(٢)</sup> . ويقع فى مائتى ورقة ، ومسطرته ٢٢ سطرا ، مقاس ١١,٥ × ١٩,٥ سم ، ورقمه فى المكتبة الآصفية ( ٧٠ بلاغة ) ومنه صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد . وقد اعتبرت هذا الجزء فى تحقيقى للكتاب ، ورمزت له بالحرف ( هـ ) .

وبهذه النسخة زيادة ليست فى نسخة راغب باشا ، التى اتخذتها أصلاً ، وهى المسألة التى تراها فى آخر الزيادة التى ألحقت بالمجلس الحادى والثلاثين ( مسألة إذا قال رجل لامرأته : إن أكلتِ إن شربتِ فأنت طالق ) .

---

(١) راجع المجلس الحادى عشر ، فى الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ والمجلس الحادى والثلاثين ، فى الكلام على قول الشاعر : « حَنَّتْ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ »  
(٢) ترى نماذج من هذه الأسقاط فى المجالس : ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ .

وهذه الأسقاط تراها فى طبعة الهند من الأملى التى سأذكرها قريباً ، فى الجزء الأول ، صفحات : ٥١ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ .  
وفى الجزء الثانى ، صفحات ٩ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٣٢ . وإما كان ذلك كذلك لأن طبعة الهند قد عوّلت على نسخة الآصفية التى تنتهى بنهاية المجلس التاسع والأربعين ، كما ذكرت .

## طبعتان للأمالى :

طُبعت الأمالى أوّل ما طُبعت فى دائرة المعارف العثمانية ، بحيدرآباد - الهند - سنة ١٣٤٩ هـ ، فى جزئين : الأوّل ينتهى بالمجلس الخامس والأربعين ، والثانى وقف فى أثناء المجلس الثامن والسبعين . وجاء بخاتمة الطبع : « إلى هنا انتهى ما تيسّر لنا الحصول عليه من الجزء الثانى ، وقد بقيت بقية <sup>(١)</sup> كما يعلم من الخاتمة » .

وهذه الطبعة ملفقة من نسختين : نسخة الآصفية المشار إليها ، ونسخة راغب باشا <sup>(٢)</sup> التى اتخذتها أصلاً . وإن كان التعويل على نسخة الآصفية إلى نهاية المجلس التاسع والأربعين ، وهو نهاية هذه النسخة كما ذكرت .

وقد قام على هذه الطبعة علماء كرام أفاضل ، فى دائرة المعارف العثمانية ، هم : حبيب عبد الله بن حمد العلوى ، وعبد الرحمن اليماني ، والسيد زين العابدين الموسوى . وبرغم ما بذله هؤلاء الأفاضل من إتقان - أحسن الله إليهم ، وأثابهم خيراً - فقد اشتملت هذه الطبعة على عدّة أسقاط ، وبعض هنات . وبخاصة فى الجزء الأوّل الذى كان الاعتماد فيه على نسخة الآصفية ، وبها من الأسقاط ما وصفتُ .

---

(١) نشر هذه البقية - وهى بقية المجلس الثامن والسبعين إلى المجلس الرابع والثمانين ، وبه تمام الأمالى . وهذه البقية تقع فى سبعين ورقة من نسخة راغب باشا - نشرها الأخ الصديق الدكتور حاتم صالح الضامن ، فى مجلة المورد العراقية - المجلد الثالث - العددان الأوّل والثانى ١٩٧٤ م .

(٢) لم يصرح ناشرو الطبعة الهندية بهذه النسخة ، وإنما ذكروها على الإطلاق « نسخة فى بعض المكاتب الإسلامية » ولكن إشارتهم إلى قراءتها وفروقتها فى الحواشى متفقة تماماً مع نسخة راغب باشا التى بيدى ، مما رجّح عندى أنها هى . إلا أنهم لم يُحصّلوها كاملة . يقول السيد زين العابدين الموسوى أحد مصحّحي الطبعة الهندية : « ومجمل أحوال نشره وإشاعته أن أرباب مجلس الدائرة لمّا وجّلوا المجلد الأوّل من هذا الكتاب فى المكتبة الآصفية ، ورأوا المصلحة فى نشره أمروا بطبعه ، فاشتغلنا بتصحيحه والنظر فيه ، وبينما نحن فيه إذ سمعنا بوجود نسخة كاملة منه فى بعض المكاتب الإسلامية ، فسينا فى تحصيل تلك النسخة من هناك بواسطة العالم الحليل ( مستر سالم الكرنكوى الألمانى ) مصحح الدائرة ، فحصل الجنب المومى إليه عكس تلك النسخة ، وجعل يرسل إلينا شيئاً فشيئاً منها ، فمن سوء الاتفاق ما أمكنه تحصيل عكس النسخة كاملاً ، بل شطرًا قليلاً من أول الجزء الأوّل ، وشيئا وافرًا من الجزء الثانى ، فوصل كلا الجزئين إلينا ناقصا .... » .

ولما كانت هذه الطبعة الهندية من الأمالى قد استقرّت في المكتبات ودُور العلم  
زماناً طويلاً ، وكثُر الاقتباسُ منها والإحالةُ عليها ، فقد أثبتُّ أرقام صفحاتها على  
جوانب نشرتى هذه .

ثم طبع الجزء الأول بمصر ، بمطبعة الأمانة سنة ١٩٣٠ م ، وقد تضمّن هذا  
الجزء تسعة وأربعين مجلساً . وقام على طبعه الشيخ مصطفى عبد الخالق محمد . ولم أرَ  
هذا الجزء ، ولكنى نقلت وصفه من بعض الفهارس .

\* \* \*

صفحة العنوان من النسخة الأصل ( راغب باشا )

وهذا الخطُ الحديث الذي تراه على يمين الصورة هو خط عالم المخطوطات الكبير الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ، رحمه الله رحمة واسعة ، وصف به النسخة أيام أن كان في استانبول سنة

6361



بسم الله الرحمن الرحيم

### قوله لا حول

سبحانه قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

يا ربنا لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
والصالحين والصلوات على النبي وآله  
قال قيل قد تعلموا ذلك في جوارحكم  
سبحانه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
وكان في اليدين والرجلين والاربع  
الوجه والاسفل والاعلى والوسط  
عنه من حيث لا يحيط به الاله  
الكل في كل شيء لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
وقال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
فهو لا يخرج العجز ولا يخلو الكبر  
في كل شيء لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

حركته لا يحيط به الاله العلي العظيم  
كتاب لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
وقال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
فهو لا يحيط به الاله العلي العظيم  
الا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
منه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
الاجواب لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
عنه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
الاجابة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
الاجابة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
قال مستله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
والا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
والا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
والا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

الصفحة الأولى من النسخة الأولى ( راجب باشا )



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
وعرف بآبائنا الشريفيين الخلقين  
والعلماء الذين هم في الدنيا

معهزة العزى الحسن التي لا تموت  
بأحاديدهم والدم الذي أنفق  
من المعجزات لم يرد غير مولود ذلك  
ملائكة على من يخدمه العابدون الحنفى  
عالم الله طهره إلى الرحمن  
في مسجد ذكر الحق مستمع وأبى  
وعاونه ما فيه التورى

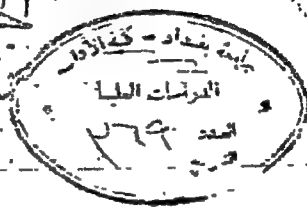
بسم الله الرحمن الرحيم

اليد في علم الحق

الحمد لله

الحمد لله

الحمد لله



الحق والعدل والحق والعدل

الحق والعدل والحق والعدل... الحق والعدل والحق والعدل... الحق والعدل والحق والعدل...

الحق والعدل والحق والعدل... الحق والعدل والحق والعدل... الحق والعدل والحق والعدل...

قَوْلُهُ مِنْ جَيْبٍ وَصَابِرٌ قَوْلُهُ تِلْكَ بِشْرُ بِي هَانِمْ  
 الْإِسْمُ تِلْكَ بِشْرُ بِي هَانِمْ قَوْلُهُ تِلْكَ بِشْرُ بِي هَانِمْ  
 قَوْلُهُ وَتَجَلَّى عَلَى أَنَّهُ بِي هَانِمْ عَلَى مَقْعَدٍ بِهَانِمْ  
 قَوْلُهُ أَنَّهُ بِي هَانِمْ قَوْلُهُ الصَّاعِلُ أَيْ بِهَانِمْ جِهْلُهُ أَيْ عَلَى وَفَرْ  
 بِلْنِ عَيْبِ الرُّعُوبِ قَوْلُهُ مِنْ جَيْبٍ أَسْمُهُ بَانَهُ مِنْ صَخْفِهِ إِذَا  
 رَمَى بِصَيْبٍ أَسْمُهُ قَوْلُهُ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ وَالْأَخْرَافُ  
 بِرَبِّهِ لِيُخَذَرُوا وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ شَيْ لَانَّ الْمَجْدُ فِي الْمَوْضِعِ  
 بِالْفَتْحِ مِنْ رَمَى تَجَبَّرَ أَوْ غَيْرَ تَجَبَّرَ مِمَّا تَرَى بِهِ الْبَيْدُ قَوْلُهُ  
 رَأَيْتُمْ مَثَانِ صَرْبَةً تَذَكَّرُ تَقْصِيدُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَى  
 إِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَى جَيْبٍ هُوَ فِيهِ وَفَرْجُهُ  
 وَتَقَابُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ فَاصَابَ أَسْمُهُ بِالْفَتْحِ الْبَيْدُ بِمَنْ  
 بِهِ وَالْأَخْرَافُ كَلَامُهُ فِي عَرَبِيٍّ لَيْتِهِ وَحُشَارَتُهُ هُوَ كَرْمُ  
 مَرْتَنُ سَبَاحِ الشُّرَى الْبَيْدُ الْبَيْدُ مِنْ هَانِمْ الْقَيْنِ بِي هَانِمْ  
 وَتِلْكَ الْكَلَامُ

وَتِلْكَ الْقَوْلُ الْعَالِمُ وَتِلْكَ الْقَوْلُ الْعَالِمُ  
 وَتِلْكَ الْقَوْلُ الْعَالِمُ وَتِلْكَ الْقَوْلُ الْعَالِمُ  
 وَتِلْكَ الْقَوْلُ الْعَالِمُ وَتِلْكَ الْقَوْلُ الْعَالِمُ  
 وَتِلْكَ الْقَوْلُ الْعَالِمُ وَتِلْكَ الْقَوْلُ الْعَالِمُ  
 وَتِلْكَ الْقَوْلُ الْعَالِمُ وَتِلْكَ الْقَوْلُ الْعَالِمُ





واما قوله في قوله تعالى ( هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني )  
 يظهر فيها خط ابن الشجري ( هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني )  
 والصفحة الأخيرة من النسخة المغربية ( ط )  
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
 واما قوله في قوله تعالى ( هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني )  
 يظهر فيها خط ابن الشجري ( هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني )  
 والصفحة الأخيرة من النسخة المغربية ( ط )

الصفحة الأخيرة من النسخة المغربية ( ط )

ويظهر فيها خط ابن الشجري ( هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني )



# أَقَامَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ

هَيْبَةُ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمَّزَةَ  
الْحَسَنِيِّ الْعَلَوِيِّ  
(١٤٥٠ - ١٥٤٢)



# بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

٣ / أخبرنا الشيخُ الأجلُّ المسندُ أبو حفص عمر بن محمد بن طَبْرَزْد البغداديُّ ،  
قراءةً عليه وأنا أسمع بدمشق في ذى الحِجَّةِ سنةً ثلاث وستمائة .

قال : أخبرنا السيّد الشريف العلامة ذو الشَّرَفَيْن أبو السعادات هبةُ الله بن  
على بن محمد بن حمزة العلويّ الحَسَنِيّ المعروف بابن الشجرى ، قراءةً عليه وأنا  
أسمع ببغداد قال :<sup>(١)</sup>

## المجلس الأول

( مسألة ) قال أطلال الله بقاءه : إنما وجب بناءُ ما قبل ياء المتكلّم على  
الكسرة ؛ لأنهم لو أعربوه لم تسلم الياءُ مع الضم والفتح ، إذ الضمُّ يقتضى قلبها  
إلى الواو ، والفتحُ يقتضى قلبها ألفاً .

فإن قيل : قد فعلوا ذلك في نحو ياغلاما .

---

(١) عمر بن محمد بن معمر - بتشديد الميم - بن طَبْرَزْد . محدّث مشهور ، سمع وحلّث كثيرا ،  
مولده سنة ٥١٦ هـ ، وتوفى ببغداد سنة ٦٠٧ هـ . وفیات الأعيان ١٢٤/٣ ، والعيبر ٢٤/٥ . وطبرزد ، بفتح الطاء  
المهملة والباء الموحدة وسكون الراء وفتح الزاى ، فارسى ، وهو نوعٌ من السكر . وفیات الأعيان ، والمعرّب  
للجوالقى ص ٢٢٨ .

(٢) لم يرد هذا الإسناد في الأصل ، وأثبتّه من هـ .

(٣) في هـ : رضى الله عنه .

قيل : إنما فعلوا ذلك في النداء ؛ لأنه باب تغيير وتخفيف لكثرة استعماله ، وجاء ذلك فيه قليلا ، والأكثر : يا غلامى ، فلما تعدّر رفع الحرف المتصل بهذه / الياء ونصبه ، كسروه ليسلم .

حكم أبو الفتح عثمان بن جنى في كتابه الذى سماه ( كتاب الخصائص )<sup>(١)</sup> على الكسرة فى غلامى ونحوه بأنها لا حركة إعراب ولا حركة بناء ، وإنما حكم بذلك لأن الاسم الذى اتصلت به الياء لم يشبه الحرف ، ولا تضمن معناه .

وأقول : إن هذه الحركة حركة بناء كحركة التقاء الساكنين فى نحو لم يخرج القوم ، و ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ ﴾<sup>(٢)</sup> وإن كانت فى كلمة معربة . وأقول : إن كل حركة لم تحدث عن عامل حركة بناء ، كما حكم أبو على فى الباب الثانى من الجزء الثانى من كتاب الإيضاح ، بأن حركة التقاء الساكنين حركة بناء ، وذلك فى قوله : « وحركات البناء التى تتعاقب على أواخر هذه المبنية نحو حركة التقاء الساكنين فى اِرْدُدِ الْقَوْمَ » .

ألا ترى أن أبا الفتح قد نص على ما قلته فى قوله : الإعراب ضد البناء فى المعنى ومثله فى اللفظ ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل ، وانتقاله ، ولزوم البناء الحادث من غير عامل وثباته .

أراد أن البناء حدوثه عن علة لا عن عامل ، فالعلة التى أوجبت الكسرة فى لم يخرج القوم التقاء الساكنين ، والعلة التى أوجبت الكسرة فى غلامى ونحوه انقلاب الياء وأوًا لو ضم ما قبلها ، وانقلابها ألفاً لو فُتح ما قبلها .

(١) الخصائص ٣٥٦/٢ (باب فى الحكم يقف بين الحكمين) ، وينظر أيضا ٥٧/٣ ، وشرح المفصل ٣٢/٣ ، والتبيين للعبرى ص ١٥٠ ، وحواشيه .

(٢) فى هـ : فأقول .

(٣) فى الأصل : « إن هذه الحركة حركة التقاء الساكنين » وأثبت ما فى هـ .

(٤) سورة آل عمران ٢٨ .

(٥) فى هـ : من .

(٦) وهو التكملة ص ٥ .

(٧) فى هـ : وانتفائه .

( مسألة ) قال حرس الله نعمته <sup>(١)</sup> : استدلووا على أن الظرف إذا وقع خيراً تضمن ضميراً منتقلاً إليه من الخبر الأصلي المرفوض استعماله ، وهو مستقر أو كائن ، أو نحو ذلك بقول كثير <sup>(٢)</sup> :

- / فإن يك جثماني بأرضي سيواكم فإن قوادى عندك الدهر أجمع  
إذا قلت هذا حين أسلو ذكرتها فطلت لها نفسى تثوق وتنزغ  
ووجه هذا الاستدلال أن قوله : « أجمع » لابد أن يكون تابعاً لمرفوع ، وليس في قوله : « فإن قوادى عندك الدهر » مرفوع ظاهر ، فلم يبق إلا أن يكون تابعاً للضمير المستكن في قوله : « عندك » .

( مسألة ) قال كبت الله أعداءه <sup>(٣)</sup> : حذف الضمير العائد من الصلة أقيس من حذف العائد من الصلة ، لأن الصلة تلزم الموصول ، ولا تلزم الصفة الموصوف ، فتتزل الموصول والصلة منزلة اسم واحد ، فحسّن الحذف لما جرت أربعة أشياء مجرى شيء واحد ، وهى الموصول والفعل والفاعل والمفعول ، وإنما شبهوا الصلة بالصلة من حيث كانت موضحة للموصوف ، كما توضّح الصلة الموصول ، ومن حيث كانت الصلة لا تعمل في الموصوف ، كما لا تعمل الصلة في الموصول ، فحذفوا العائد من الجملة الوصفية ، كما حذفوه من الجملة الموصول بها في نحو : « أهذا الذى بعث الله رسولاً » <sup>(٤)</sup> ، وذلك نحو قول الحارث بن كلدة الثقفى <sup>(٥)</sup> :

(١) فى هـ : رضى الله عنه .  
(٢) ديوانه ص ٤٠٤ ، والبيتان يُنسبان أيضاً إلى جميل ، ديوانه ص ١١٨ ، وانظر معجم شواهد العربية ص ٢١٧ ، وقد أشد ابن الشجرى البيت الأول مرة أخرى فى المجلس المتم الأربعين ، منسوباً لكثير أيضاً .  
(٣) فى هـ : تعلمه الله برضوانه .  
(٤) فى الأصل « الصلة والموصول » ، وأثبت ما فى هـ ، وسيأتى نظيره فى المجلس المتم الأربعين .  
(٥) أعاده ابن الشجرى فى المجلس المذكور ، وهو مأخوذ من كلام أبى العباس المبرد ، فى كتابه المقتضب ١٩/١ . وانظر ما يأتى فى المجلسين الرابع عشر ، والأربعين .  
(٦) سورة الفرقان ٤١ ، وانظر البرهان ١٦٠/٣ ، ١٦١ ، فقد نقل الزركشى كلام ابن الشجرى هذا فى الحذف .  
(٧) فى هـ : « حلزة » وهو خطأ ، وسيأتى الكلام عليه قريباً مع بقية الآيات .

فما أدري أغَيْرُهُمْ نَسَاءٍ وطُولُ العهدِ أم مَالُ أصابوا  
وقول جرير: <sup>(١)</sup>

أُبَحَّتْ جَمِي تَهَامَةٌ بَعْدَ نَجْدٍ وما شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ  
التقدير : أصابوه ، وحميته .

وقد حذفوا العائد المجرور مع الجار كقول كثير: <sup>(٢)</sup>

/ مِنْ الْيَوْمِ زُورَاهَا خَلِيلِي لَهَا سَيَأْتِي عَلَيْهَا حِقْبَةٌ لَا نَزُورُهَا ٦

التقدير : لا نزورها فيها ، ومثله في التنزيل : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ <sup>(٣)</sup> التقدير : لا تَجْزِي فيه ، كما قال : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> وكذلك تُقَدَّرُ في الجمل المعطوفة على الأولى ، لأن حكمهن حكمها ، فالتقدير ولا تُقبل منها شفاعَةٌ فيه ، ولا يُؤخذُ منها عدلٌ فيه ، ولا هُم يُنصرون فيه .

واختلف النحويون في هذا الحرف ، فقال الكسائي : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أراد أن الجار حُذِفَ أولاً ، ثم حُذِفَ العائد ثانياً .

وقال نحوي آخر : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا « فيه » .

وقال أكثر أهل العربية ، منهم سيبويه ، والأخفش : يجوز الأمران <sup>(٥)</sup> .

(١) ديوانه ص ٨٩ ، وقد أنشده المصنف أيضاً في المجلسين الثاني عشر ، والأربعين ، وانظر الشعر ٣٨٨ ، وحواشيه ، ومعجم الشواهد ص ٨٨ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٣٦ .

(٢) ليس في ديوانه كثير المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عباس ، ولم أجده في كتب النحو والتفسير واللغة التي بين يدي .

(٣) سورة البقرة ٤٨ ، ١٢٣ . (٤) سورة البقرة ٢٨١ .

(٥) تفصيل هذه المسألة تجده في الكتاب ٣٨٦/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢/١ ، ولأخفش ص ٨٨ ، ومحالس ثعلب ص ٤٠٣ ، والشعر ص ٢٣٤ ، والعسكريات ص ١٩١ ، وتفسير الطبري ٢٧/٢ ، وشرح الحماسة ص ٣٣ ، والبحر المحيط ١٨٩/١ ، ومعنى اللبيب ص ٥٥٧ ( الباب الرابع ) و ٦٨٢ ( الباب الخامس ) ، ولسان العرب ( جزي ) .

والأقيس عندي : أن يكون حرف الظرف حُذِفَ أولاً ، فجعل الظرف مفعولاً  
[ به ] على السَّعة ، كما قال :

ويوم شهدناه سُلَيْمًا وعامراً قليل سيوى الطَّغْنِ النَّهَالِ تَوَافُلَهُ  
وكقول الآخر :

في ساعة يُحِبُّهَا الطُّعَامُ (٤)

أراد شهدنا فيه ، ويُحِبُّ فيها ، ثم حَذَفَ الجارَّين توسُّعاً ، والأصل :  
لا تُجْزَى فيه ، ثم لا تُجْزَى فيه ، ثم لا تُجْزَى ، وإنما جاز حَذَفَ الجارَّ من ضمير  
الظرف كما جاز حذفه من مظهره ، إذ كنت تقول : قمتُ في اليوم ، وقمتُ اليوم ،

= والذي نسب ابن الشجرى إلى سيبويه من تجويزه الأمرين ، لم أجده في الكتاب المطبوع ، والذي  
وجدته حذف « فيه » فقط ، وهذه عبارته في الموضع الذى ذكرته : « كما قال سبجانه : ﴿ يوماً لا تجزى  
نفس ﴾ أضمر فيه » . وقد نص ابن هشام على هذا ، فقال في الموضع الثانى من المغنى : « وعن سيبويه أنهما  
حذفا دفعة » . وقد تعقب ابن هشام ابن الشجرى ، فيما حكاه في المسألة ، فقال في الموضع الأول :  
« وهو مخالف لما نقل غيره » ، وقال في الموضع الثانى : « وهو نقل غريب » .

(١) هذا اختيار لرأى الكسائى السابق ، وقد نص عليه ابن هشام في الموضع الثانى .

(٢) ليس فى هـ .

(٣) هو رجل من بنى عامر ، كما فى الكتاب ١٧٨/١ ، والبيت من غير نسبة فى المقتضب ١٠٥/٣ ،  
والكامل ٣٣/١ ، والشعر ص ٤٥ ، وشرح الحماسة ص ٨٨ ، والمقرب ١٤٧/١ ، والنبصرة ص ٣٠٨ ،  
٥٢٩ ، وجمع الأمثال ١٢/١ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب خطأ إلى العكرى ٢٩٩/١ ، وإعراب القرآن  
المنسوب خطأ إلى الزجاج ص ٤٥٠ ، والمغنى ص ٥٠٣ ، وشرح أبياته ٨٤/٧ ، واللسان ( جزى ) . وفى  
حواشى المقتضب تحريجات أخرى . وأعاد ابن الشجرى فى المجلسين الثامن والعشرين ، والثالث والثمانين .

(٤) معانى القرآن ٣٢/١ ، والكامل ٣٤/١ ، وتفسير الطبرى ٢٦/٢ ، والأضداد لأبى الطيب  
ص ٧٣٢ ، ومعجم الشواهد ص ٥٣٦ ، وأعاد المصنف فى المجلسين المذكورين قبل . وجاء بهامش  
الأصل : « قال شيخنا ابن هشام ، أبقاه الله سبحانه : لا دليل فى هذا البيت ولا فى الذى قبله على مُدْعاه ،  
وهو الجار [ هكلنا ، ولعله : وهو الحذف ] على التدرج ، غاية ما فيه أنه حذف حرف الجر منهما وأبقى  
مجروره ، ومُدْعاه إذا حذفهما على التدرج . من خط تلميذ المولى ابن هشام » .

(٥) فى هـ : فإنما .

كذلك قلت : اليوم قمْتُ فيه ، واليوم قمته ، ولولا تقدير العوائد من هذه الجمل لأضيف اليوم إلى لا تجزى ، فليل : واتقوا يوم لا تجزى نفس ، لأن إضافة إلى الجملة تُخرج الجملة عن أن تكون وصفا ، وإذا خرجت عن / أن تكون وصفا بطل الاحتياج إلى عائِد منها لفظا وتقديرا . ٧

وحذف العائد من الصلة إنما يقع بالمنصوب المتصل غالبا نحو : قام الذى أكرمتُ و ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ <sup>(١)</sup> ﴾ فإن كان مجرورا منصوبا فى المعنى جاز حذفه ، كقولك : هذا الذى زيدَ ضاربٌ ، وعجبتُ مما أنت صانعٌ ، ومثله : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ <sup>(٢)</sup> ﴾ التقدير : ضاربه وصانعه وقاضيه ، فإن اتصل العائد بحرف جر ، نحو قام الذى مررت به ، فحذفه قليلا جدا ، فمما جاء من ذلك فى الشعر القديم قولُ القائل :

وقد كنت تُخفى حُبَّ سَمَاءٍ حَقِيبَةً      فَبَحَّ لَانَ منها بالذى أنتَ بائِحُ  
الأصل : بائِحُ به ، ثم بائِحُه ، ثم بائِح ، ومثله فى التنزيل : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ  
اللَّهُ عِبَادَهُ <sup>(٣)</sup> ﴾ الأصل : يُبَشِّرُ به ، ثم يبشِّره ، ثم يبشِّر .

فإن كان العائد متصلا مرفوعا فى المعنى لم يجوز حذفه كقولك : قام الذى أعجب ضربه زيدا ، لا يجوز الذى أعجب ضربَ زيدا ، لأن الهاء فاعلُ المصدر ، وإنما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما فى كونهما فضلتين ، وقد شبهوا العائد من جملة الخبر إلى الخبر عنه ، بالعائد من جملة الصفة إلى الموصوف فحذفوه ، وحذفه ضعيف ، لا يحسن استعماله فى حال السعة ، وإنما قبح ذلك لأن الفعل إذا وقع خبرا وكان متعديا فحذفت الضمير الذى تعدى إليه ، تسلط الفعل على المبتدأ

(١) سورة الإسراء ٦٢ ، وقد جاءت تلاوة الآية خطأ فى الأصل ، هـ هكذا ﴿ أهذا الذى كرمت على ﴾ .

(٢) سورة طه ٧٢ .

(٣) عترة العسى ، ديوانه ص ٤٢ ، والخصائص ٩٠/٣ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٥١/١ ، واللسان ( أين ) ، ومعجم الشواهد ص ٨٤ .

(٤) سورة الشورى ٢٣ .



فنصبه ، كقولك في زيد ضربته : زيدًا ضربتُ ، فهذا وجه الكلام .

فإن قلت : زيدٌ ضربتُ ، على إرادة الهاء لم يجوز ذلك إلا في الشعر ، على أن الروايات قد تظاهرت عن ابن عامر بأنه قرأ ﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى ﴾<sup>(١)</sup> في سورة الحديد خاصة ، وكذلك جاءت / الرواية بالرفع في قول الراجز :

٨

قد أصبحت أم الخِيارِ تُدعى على ذنبا كله لم أصنع

رووه بالرفع لما تقدّم على الفعل ، وحجز حرف النفي بينهما ، وإن كان ذلك لا يمنع من تسلط الفعل عليه ، فلما كان الضمير متى حذفته من جملة الخبر تسلط الفعل على المبتدأ ، ومتى حذفته من جملة الصفة لم يتسلط الفعل على الموصوف ، لأن الصفة كبعض الموصوف ، كما أن الصلة كبعض الموصول : جاز حذف العائد من جملة الصفة ، وقبح حذفه من جملة الخبر .

(١) سورة النساء ٩٥ ، والحديد ١٠ ، وآية الحديد هي المرادة كما نصّ المصنف ، وجاء بمحاكية الأصل : « إنما قرأ ابن عامر بالرفع في سورة الحديد خاصة ؛ لأنه شغل الخبر بهاء مضمرة ، وليس قبل هذه الجملة جملة فعلية يُختار لأجلها النصب ، فرفع بالابتداء ، وأما الذي في سورة النساء ﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى ﴾ فإنما اختار فيه النصب ؛ لأن فيه جملة فعلية ، وهي قوله : ﴿ فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلّا وعد الله الحسنی ﴾ .

وانظر توجيه قراءة ابن عامر ، في الكشف عن وجوه القراءات ، لمكي ٣٠٧/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ، له ٣٥٧/٢ ، والبحر المحیط ٢١٩/٨ والتبيان في إعراب القرآن للمكبري ص ٣٨٣ ، في آية سورة النساء .

(٢) أبو النجم العجلي . ديوانه ص ١٣٢ ، والكتاب ٨٥/١ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ٢٠/٣ ، واستقصيت ترجمته في كتاب الشعر ص ٥٠٤ ، والتيتان أعادهما ابن الشجري في المجلسين الرابع عشر ، والتمّ الأربعين .

(٣) بمحاكية الأصل : « بل يمتنع تسلط الفعل عليه من وجو آخر ، وهو أن « كلاً » إذا أضيفت إلى المضمّر لا تستعمل إلا تأكيداً أو مبتدأ ، وليس في الكلام ما تجرى عليه تأكيداً ، فتمّين الابتداء ، وامتنع تسلط الفعل عليه . والله أعلم » .

والبيت المنسوب إلى الحارث بن كلدة<sup>(١)</sup> من مقطوعة متضمنة لطف عتاب وأحسنه ، قالها وقد خرج إلى الشام ، فكتب إلى بني عمه فلم يجيبوه ، وهى :

أَلَا أَبْلَغُ مُعَاتَبَتِي وَقَوْلِي      بَنَى عَمَّى فَقَدْ حَسَنَ الْعِتَابُ<sup>(٢)</sup>  
وَسَلَّ هَلْ كَانَ لِي ذَنْبٌ إِلَيْهِمْ      هُمْ مِنْهُ فَأَغْتَبُهُمْ غِضَابُ  
كُتِبَتْ إِلَيْهِمْ كُتُبًا مِرَارًا      فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ لَهَا جَوَابُ  
فَمَا أَذْرِي أَغَيَّرُهُمْ تَنَاءً      وَطَوَّلَ الْعَهْدُ أُمَّ مَالٍ أَصَابُوا  
فَمَنْ يَكُ لَا يَدُومُ لَهُ وَصَالٌ      وَفِيهِ حِينَ يَغْتَرِبُ انْقِلَابُ  
فَعَهْدِي دَائِمٌ لَهُمْ وَوُدِّي      عَلَى حَالِي إِذَا شَهِدُوا وَغَابُوا

ولمّا قال : « أُمَّ مَالٍ أَصَابُوا » لأن الغنى فى أكثر الناس يُغيّر الإخوان على إخوانهم . فمن ذلك ما روى أن أبا الهول<sup>(٣)</sup> الشاعر كان له صديق ضرب فى البلاد فأيسر ، فاحتاج أبو الهول إليه فلم يجده بحيث يحب ، فكتب إليه :

٩ / لَيْتَنِي كَانَتِ الدُّنْيَا أَتَانَتْكَ ثَرَوَةٌ      فَأَصْبَحْتَ فِيهَا بَعْدَ عُسْرٍ أَخَائِسِرٍ<sup>(٤)</sup>  
لَقَدْ كَشَفَ الْإِثْرَاءُ مِنْكَ خِلَافًا      مِنَ اللَّؤْمِ كَانَتْ تَحْتَ ثَوْبٍ مِنَ الْفَقْرِ

(١) الحارث بن كلدة - بفتح الكاف واللام - عُرف بطبيب العرب ، من ثقيف ، وهو من أهل الطائف ، رحل إلى فارس ، وأخذ الطب فى مدرسة جند يسابور ، ثم عاد إلى بلاده ، وتوفى نحو سنة ١٣ ، واختلف فى إسلامه . طبقات الأطباء والحكماء ص ٥٤ ، وتاريخ الحكماء ص ١٦١ ، وأسد الغابة ٤١٣/١ ، والمؤتلف والمختلف ص ٢٦١ .

(٢) الأبيات فى الحماسة الشجرية ٢٦٠/١ ، والبيت الشاهد - وهو الرابع - أعاده المصنف فى المجلسين ، المتّم الأربعين ، والسابع والسبعين ، وهو فى الكتاب ٨٨/١ ، ١٣٠ ، والأزهية ص ١٤٦ ، والتبصرة ص ٣٢٨ ، ٣٣١ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ ، وشرح ابن عقيل ١٥٦/٢ ، والبحر المحيط ١٩٠/١ ، ٢١٩ ، ومعجم الشواهد ص ٤٨ .

(٣) أبو الهول الحميرى ، اسمه عامر بن عبد الرحمن ، شاعرٌ مُقِلٌّ ، من شعراء الدولة العباسية . انظر حواشى البيان والتبيين ٣٥١/٣ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ١٥٣ .

(٤) البيتان لأبى الهول فى الحماسة الشجرية ٢٨٩/١ ، والحماسة البصرية ٢٦٧/٢ ، فى هجاء طلحة بن معمر التميمي ، ومن غير نسبة فى كتاب الآداب لجعفر بن شمس الخلافة ص ١١٦ ، وشرح شواهد الكشف ٣٢٧/٤ . وفى زهر الآداب ص ٨٢٨ أن محمد بن الحسن بن سهل كتب البيتين لصديق له رأى منه =

ومن جيّد الشعر في العتاب أبيات أنس بن زُئيم<sup>(١)</sup> الهذلي، وقد وفد على عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي، في جماعة من الشعراء، فصلّه الحاجب عن الدخول<sup>(٢)</sup> لحُماشة كانت بينهما، وأذن لغيره، فلمّا طال حجابه كتب إليه<sup>(٣)</sup>:

لقد كنتُ أسعى في هواك وأبتغى      رضاك وأرجو منك ما لستُ لاقيا  
حفاظًا وإمساكًا لما كان بيننا      لتجزيني يومًا فما كنتُ جازيا  
أراني إذا ما شيمتُ منك سحابةً      لتُمطرني عاذتُ عجاجًا وسافيا<sup>(٤)</sup>  
إذا قلتُ نالتني سماءُك يا مننتُ      شأبيها أو أثجمتُ عن شيماليا<sup>(٥)</sup>  
وأدليتُ دُلوي في دلاءٍ كثيرة      فأبئن ملاء غير دُلوي كما هيا

= نبوة وتغريض. ونسبهما ابن خلكان لإبراهيم بن العباس الصولي، قالهما في محمد بن عبد الملك الزيات. وفيات الأعيان ١٨٥/٤، وهما في ديوان الصولي (الطرائف الأدبية) ص ١٥٨، وانظر حواشي الحماسة الشجرية.

(١) هكنا يذكر ابن الشجري هنا، وفي حماسته ٢٧٩/١ أن أنس بن زئيم هذلي، ولم يذكر أحد من ترجمه أنه هذلي، وكلهم أجمعوا على أنه دُولي، من بني الدئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة. وأنس هذا من الشعراء الصحابة. انظر ترجمته في أسد الغابة ١٤٧/١، وجمهرة الأنساب لابن حزم ص ١٨٤، والحيوان ٢٥٥/٥، وخزانة الأدب ١٢١/٢، والمؤتلف والمختلف ص ٧٠، والشعر والشعراء ص ٧٣٧. ويبقى بعد ذلك أني لم أجد له ذكرًا ولا شعرًا في شرح أشعار الهذليين.

(٢) في الأصل، والموضع السابق من الحماسة الشجرية «عبد الله» وأثبت ما في هـ، ومثله في المحبر ص ٦٦، ١٥١، والمعارف ص ٢٣٤ - وانظر فهرسه - والعقد الفريد ٤٧/٤، والمردفات من قريش (نوادير المخطوطات ٧١/١).

(٣) الحماشة - بضم الحاء المعجمة - هي من الجنائيات: كل ما كان دون القتل والدية، من قطع أو جرح أو ضرب أو نهب، ونحو ذلك من أنواع الأذى.

(٤) الأبيات في الموضع السابق من الحماسة الشجرية، والحماسة البصرية ٢٤/٢، لأنس بن زئيم، ونسبها صاحب الأغاني ٨٤/١٣ للمغيرة بن حبياء، وهي في طبقات ابن المعتز ص ١٥٦ لتصيب الأصغر، أني الحجناء، وأورد ابن المعتز فيها هذا البيت السيّار:

كلانا غني عن أخيه حياته      ونحن إذا متنا أشد تغانيا

وانظر له شرح شواهد المغني ص ١٨٩، وشرح أبياته ٢٧٠/٤.

(٥) شام السحابة: نظر إليها أين تمطر. والعجاج: الغبار. والسافي: الريح التي تسمى التراب، أو هو التراب نفسه.

(٦) بحاشية الأصل: «ويروى: واتعجرت» وسيأتي في شرح المصنف.

أَقْصَى وَيُذِنِّي مَنْ يُقَصِّرُ رَأْيَهُ وَمَنْ لَيْسَ يُغْنِي عَنْكَ مِثْلَ غَنَائِيَا

١٠. فلما قرأ الأبيات عَنَّفَ حاجِبُه ، وأذِنَ له وقال : وَيَحْكُ ما الذى دَهَكَ ؟ قال : /  
فَعُلَّ حاجِبُك وطولُ مُقامي ببابك ، وأنت تُعْطِي مَنْ أَقْبَلَ وأدبر ، ولا تَلْتَفْتُ إلَيَّ ،  
فقال له : يا هذا أَشْهَدْتُ معي مُودَّةً هَجَرَ <sup>(١)</sup> ؟ قال : لا ، قال : فهل كنت معي يومَ  
الخِوارج <sup>(٢)</sup> بَدُولابِ الأهواز ؟ قال : لا ، قال : فهل لك عَلَيَّ مِنْ يَدٍ تَسْتَحِقُّ بها  
ما طَلَبْتَ ؟ قال : نعم كنت أَجْلِسُ بين يديك فَأَسْمَعُ حَدِيثَكَ فَأَنْشُرُ مُحَاسِنَه وَأَطْوِي  
مِساوِيَه ، قال : إِنَّ في هذا لَمَّا يُشْكَرُ ، كم أَقَمْتَ بالباب ؟ قال : أربعين يوما ، فأمر  
له بأربعين ألفاً .

الشُّبُوب : الدُّفْعَةُ مِنَ المَطَرِ ، ويقال : أَتَجَمَّ المَطَرُ : إذا دام ، والائْتِجَارُ :  
الهَطْلانُ .

\* \* \*

(١) في الأمل ، والحماسة الشجرية « موداة » بألف غير مهموزة بعد النال ، وصوابه بالهمز ، لأنه من  
(ودأ) . وقد ضبطت ميم « الموداة » في أصل الأمل بالضم . والأرض الموداة : هى المهلكة . وهجر :  
بالبحرين . وراجع هذه الموقعة في تاريخ الطبرى ١٩٣/٦ .

(٢) في الأصل : « الخزرج » وأثبت ما فى هـ ، ومثله فى الحماسة الشجرية ، وانظر عن يوم الخوارج  
بدولاب الأهواز : تاريخ الطبرى ١٢٠/٦ ، والكامل للمبرد ٢٩٧/٣ ، وحواشى الحماسة الشجرية ٢٢١/١ .

## المجلس الثاني

### تقاسيم في التنية

قال أدام الله نعمته : <sup>(١)</sup> التنيةُ والجمعُ المستعملان بالحرف أصلهما التنية والجمع بالعطف ، فقولك : جاء الرجلان ، ومررت بالزبدَيْن أصله : جاء الرجلُ والرجُلُ ، ومررت بزبدٍ وزبدٍ ، فحذفوا العاطفَ والمعطوف ، وأقاموا حرفَ التنية مقامهما اختصاراً ، وصحَّ ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد ، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعاطف ، كقولك : جاء الرجلُ والفرسُ ، ومررت بزبدٍ وبكرٍ ، إذ كان مفعلوه من الحذف في المتفقين يستحيل في المختلفين ، ولَمَّا التزموا في تنية المتفقين ما ذكرناه من الحذف كان التزامه في الجمع مما لا بُدَّ منه ولا مندوحة عنه ، لأنَّ حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعداً إلى ما لا يُدرکه الحَصْرُ .

ويدلُّك على صحة ما ذكرته لك أنهم ربَّما رجعوا إلى الأصل في تنية المتفقين وما فُوتَ ذلك من العدد ، فاستعملوا التكريرَ بالعاطف ، إما للضرورة ، وإما للتفخيم ، فالضرورةُ كقول القائل : <sup>(٢)</sup>

(١) في هـ : رضى الله عنه .

(٢) في الأصل : « بالرجلين » ، لكن فيه بعد ذلك في التثنية والتفصيل : « ومررت بزبدٍ وزبدٍ » وأثبت ما في هـ ، ومثله في الخزنة ٣/٣٤٠ ، من كلام ابن الشجرى . وانظر المقتصد ١/١٨٣ ، وشرح المفصل ٢/٥ ، وشرح الجمل ١/١٣٥ ، والبسيط ص ٢٤٧ .

(٣) في الأصل : « وكان » . ولم ترد الواو في هـ ، والخزنة .

(٤) في هـ : « فوق » . وما في الأصل مثله في الخزنة .

(٥) هو منظور بن مرثد الأسدي . ويقال : منظور بن حبة - وجبة أمه - انظر المؤلف -

## كَأَنَّ بَيْنَ فَكُّهَا وَالْفَكِّ

١١ أراد أن يقول : بين فكُّها ، فقاده تصحيح / الوزن والقافية إلى استعمال العطف ، ومثله :

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَكَانٍ ضَنْكٍ<sup>(١)</sup>

ومثله فيما جاوزَ الاثنين قولُ أبي نواس:

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحِيلِ خَامِسٌ<sup>(٢)</sup>

فإن استعملتَ هذا في السَّعةِ فإنما تستعمله لتفخيم الشيء الذي تقصد تعظيمه ، كقولك لمن تعتفه بقبيح تكرر منه ، وتنبه على تكرير عفوك عنه : قد صفحتُ لك عن جُرمٍ وجُرمٍ وجُرمٍ وجُرمٍ ، وكقولك لمن يحقر أيادي أسديتها إليه ،

= والمختلف ص ١٤٧ ، ومعجم الشعراء ص ٢٨١ . والبيت الشاهد ينسب أيضًا إلى رؤبة ، وهو في زيادات ديوانه ص ١٩١ ، وانظر إصلاح المنطق ص ٧ ، وأسرار العربية ص ٤٧ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٧ ، والبسيط ص ٢٠٠ ، ٢٤٧ ، وحواشيه - والخزانة ٣/٣٤٠ ، ٣٤٣ ، واللسان ( فكك ) .

(١) أنشد المصنف هذا البيت مع أبيات آخر ضمن قصة - ونسبه لجحدر بن مالك الحنفي - في المجلس الرابع والستين ، ويُنسب أيضًا لوائللة بن الأسقع الصحابي ، كما في الخزانة ٣/٣٤١ ، والدرر اللوامع ١/١٨ ، وأنشد من غير نسبة في أسرار العربية ص ٤٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٧ ، والمقرب لابن عصفور ٢/٤١ ، وشرح الجمل له ١/١٣٧ ، والمجمع ١/٤٣ .

(٢) ديوانه ص ٢٩٥ ، والكامل ص ١٠٤٩ ، وأمالى الزجاجي ص ١٤٧ وأمالى المرتضى ١/١٩٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٨ ، والمغني ص ٣٩٣ ، وشرح أبياته ٦/٨٣ ، والخزانة ٣/٣٤٠ ، عن ابن الشجري كما سبق . وأنشد من غير نسبة في المقرب ٢/٤٩ وشرح الجمل ١/١٤٦ . وانظر معجم الشواهد ص ١٩٧ ، ثم انظر رأي ضياء الدين بن الأثير في ضعف هذا البيت ، في المثل السائر ٣/٢٤ ، ورَدُّ صلاح الدين الصفدي عليه في الغيث المسجم ١/١٨٥ .

(٣) جاء بهامش الأصل : « فسر الأبدى في شرح الجزولية مدّة الإقامة في هذا البيت الذي لأبي نواس بأنها أربعة أيام ، والصواب أنها ثمانية ، ويدلُّ عليه قوله « ويوما » بعد قوله « ثالثا » ، فدَلَّ على أنه يوم =

أو يُنكر ما أنعمت به عليه : قد أعطيتك ألفاً وألفاً وألفاً ، فهذا أفخم في اللفظ ، وأوقع في النفس من قولك : قد صفحت لك عن أربعة أجرام ، وقد أعطيتك ثلاثة آلاف .  
والثنية تنقسم إلى ثلاثة أضرب : ثنية لفظية ، وثنية معنوية وردت بلفظ الجمع ، وثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف .

فالضرب الأول عليه معظم الكلام ، كقولك في رجل : رجلان ، وفي زيد : زيدان .  
والضرب الثاني : ثنية آحاد ما في الجسد كالأنف والوجه والبطن والظهر ، تقول : ضربت ريعوس الرجلين ، وشققت بطون الحملين ، ورأيت ظهوركما ، وحيّا الله وجوهكما ، فتجمع وأنت / تريد : رأسين ويطنين وظهرين ووجهين ، ومن ذلك في ١٢ التنزيل قوله جل ثناؤه : ﴿ فَقَدْ صَعَتْ إِقْلُوبُكُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> وَجَرُوا عَلَى هَذَا السَّنِّ فِي الْمُنْفَصِلِ عَنِ الْجَسَدِ ، فَقَالُوا : مَدَّ اللَّهُ فِي أَعْمَارِكَا ، وَنَسَأَ اللَّهُ فِي آجَالِكُمَا ، وَمِثْلُهُ فِي الْمُنْفَصِلِ فِيمَا حَكَاهُ سَيَبُوه : ضَعَّ رِحَالَهُمَا <sup>(٢)</sup> .  
ومن العرب من يعطى هذا كله حقّه من الثنية ، فيقولون : ضربت رأسيهما <sup>(٣)</sup> ،

= رابع ، ثم قال : له أي لذلك اليوم الرابع يوم الترحل خامس ، وتقدير البيت : أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً رابعاً ، يوم الترحل خامس له ، أي لذلك اليوم الرابع ، وخامس الرابع تاسع ، وهذا التاسع هو الترحل ، هبتي ثمانية . والذي يوههم كون الإقامة أربعة حمل قولهم « خامس » على أنه خامس واحد ، وليس كذلك ، وإنما هو خامس أربعة . وهذا التفسير . أي كون الإقامة ثمانية منقول عن الأستاذ أبي موهوب منصور الجواليقي . من خط تلميذ ابن هشام .

انتهت الحاشية ، وأورد ابن هشام ملخصها في الموضع المذكور من المغنى . وعبارة الأبيدي في شرحه على الجزولية : « لولا الضرورة لقال أياماً أربعة » راجع : الأبيدي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية ، ص ١١١ ( رسالة دكتوراة مخطوطة ، بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى - من إعداد الأخ الدكتور سعد حمدان الغامدي ) .

(١) في هـ « الحملين » ، وسيأتى بالخاء المهمله قريباً .

(٢) الآية الرابعة من سورة التحريم ، وانظر معاني القرآن ٣٠٦/١ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج ٧٨٧/٣ ، وشرح الحماسة ص ٨٨٦ ، وقد حكى البغدادي هذا الكلام عن ابن الشجري - الخزانة ٣٧٠/٣ .

(٣) الكتاب ٦٢٢/٣ ، عن يونس ، وحكاه في ٤٩/٢ « وضعا رحالهما » بصيغة الماضي لا الأمر ، وثبه عليه البغدادي فيما سبق من الخزانة . وبهذه الصيغة أعاده ابن الشجري في المجلس الخامس والستين .

(٤) في هـ فيقول « وما في الأصل مثله في الخزانة ٣٧١/٣ ، عن ابن الشجري .

وشققت بطنيهما ، وعرفت ظهريكما ، وحيا الله وجهيكما ، فمما ورد بهذه اللغة قول الفرزدق <sup>(١)</sup> :

بما في فؤادينا من الشوق والهوى

وقول أبي ذؤيب <sup>(٢)</sup> :

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِدِ كَنَوَافِدِ الْعُبُطِ الَّتِي لَا تَرْفَعُ

أراد بَطَعَنَاتِ نَوَافِدِ ، وَالْعُبُطُ : جمع الْعَبِيط : وهو البعير الذى يُنَحَرُ لغير داء .  
والجمع فى هذا ونحوه ، هو الْوَجْهُ ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ﴾ ، وجمع هِمْيَانِ بَنُ قَحَافَةٍ بَيْنَ اللِّغَتَيْنِ فى قوله :  
وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ الثُّرَيْسَيْنِ <sup>(٣)</sup>  
المَهْمَةُ : المَفَاةُ الخرقاء ، وَالْقَذْفُ والقَذيف : البعيد ، والمَرْتُ : كل مكان لا يُنْبِتُ مَرْعًى .

وربما استغنوا فى هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبىء عن المراد ، كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الحملين ، ولا يكادون يستعملون

(١) ديوانه ص ٥٥٤ ، والكتاب ٦٢٣/٣ ، والجمل ص ٣١٢ ، والبصرة ص ٦٨٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٨٥ ، وتفسير الطبرى ٤١/٨ ، وأنشده ابن الشجرى مرة أخرى فى المجلس الخامس والستين . وانظر معجم الشواهد ص ٢٣٦ . وعجز البيت :

فبيراً منهاض الفؤاد المشعف

وفى رواية القافية خلاف ، انظره فى حواشى الكتاب والطبرى .

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ٤٠ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٢ ، ومعجم الشواهد ص ٢٢٧ ، هو أيضاً فى شواهد التوضيح ص ٦١ .

(٣) سورة الأعراف ٢٣ .

(٤) ينسب أيضاً إلى خطام المجاشعى . وأعاد ابن الشجرى فى المجلس الخامس والستين . وانظر الكتاب ٤٨/٢ ، ٦٢٢/٣ ، والبيان والتبيين ١٥٦/١ ، وغريب القرآن لابن قتيبة ص ٤٣٩ ، والجمل ص ٣١٣ ، والبصرة ص ٦٨٤ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج ص ٧٨٧ ، وشواهد التوضيح ص ٦١ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٠ ، والخزانة ٣٧٤/٣ ، وشرح شواهد الشافعية ص ٩٤ ، ومعجم الشواهد ص ٥٤٣ .



هذا إلا في الشعر ، وأنشدوا شاهداً عليه :<sup>(١)</sup>

كأنه وجهٌ تُركّبتين قد غضبنا مُستَهْدَفَيْنَ لَطْعِنٍ غيرِ تَذْيِيبٍ<sup>(٢)</sup>

ذُبَّ فلان عن فلان : دَفَعَ عنه ، و ذُبَّ في الطعن والدفع : إذا لم يُبَالِغَ فيهما .

قال سيبويه : وسألته ، يعنى الخليل ، عن قولهم : ما أَحَسَّنَ وجوهَهُما [ فجمعوا وهم يريدون اثنين ] فقال : لأنَّ الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا [ ذاك ] ، ولكنهم أرادوا أَنْ يُفَرَّقُوا بين ما يكون مفردا ، وبين ما يكون شيئا من شيء .

/ والقول في تفسير هذه الحكاية : أنهم قالوا : ما أَحَسَّنَ وجوهَ الرجلين ، ١٣ فاستعملوا الجمع موضع الاثنين ، كما قال الاثنان : نحن فعلنا ، ونحن إنما هو ضمير موضوع للجماعة ، وإنما استحسنوا ذلك لما بين التثنية والجمع من التقارب ، من

(١) قال البغدادي : « والعجب من ابن الشجري في حمله الأفراد على ضرورة الشعر ؛ فإنه لم يقل أحدًا إنه من قبيل الضرورة ... وتعه ابن عصفور في كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » الخزنة ٣٧١/٣ . هنا كلام البغدادي ، وفيه نظر ، فإن عبارة « ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشعر » تؤذن بأنه قد يستعمل في سعة الكلام أيضا .

(٢) للفرزدق . ديوانه ص ٣٧١ ، ورواية العجز فيه :

مستهدف لطماني غير منحجر

وقد أنشد البغدادي البيت عن ابن الشجري ، ثم قال : « والبيت الشاهد قافيته رائية لا بالية » ويبدو أن ابن الشجري قد تابع الفراء في إنشاد البيت على قافية الباء ، فإنه رواه هكذا في معاني القرآن ٣٠٨/١ . وقد جاءت هذه القافية في بيت للفرزدق ، في ديوانه ص ٢٥ ، من قصيدة يمدح بها الحكم بن أيوب الثقفي . قال :

مجاهدٌ لعلاقِ الله محتسبٌ جهادهم بضراپٍ غيرِ تذييب

وانظر التبصرة ص ٦٨٤ ، والبيان لأبي البركات الأنباري ٢٩١/١ ، وشرح المفصل ١٥٧/٤ ، وشرح الجمل ٤٢١/١ ، ٤٤٤/٢ .

(٣) الكتاب ٤٨/٢ .

(٤) لم يرد عند سيبويه ، ولا عند البغدادي فيما حكاه في الخزنة ٣٦٨/٣ .

(٥) زيادة من الكتاب والخزنة .

(٦) في الكتاب والخزنة : « منفردا » وكذلك فيما يأتي .

حيث كانت التثنية عدداً تركب من ضمّ واحد إلى واحد ، وأول الجمع ، وهو الثلاثة ، تركب من ضمّ واحد إلى اثنين ، فلذلك قال : « لأن الاثنين جميع » وقوله : « ولكنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يكون مفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء » معناه أنهم أعطوا المفرد حقّه من لفظ التثنية ، فقالوا في رجل : رجلان ، وفي وجه : وجهان ، ولم يفعل ذلك أهل اللغة العليا في قولهم : ما أحسن وجوه الرجلين ، وذلك أن الوجه المضاف إلى صاحبه إنما هو شيء من شيء ، فإذا ثنيت الثاني منهما علم السامع ضرورة أن الأول لابد من أن يكون وفقه في العدة<sup>(١)</sup> ، فجمعوا الأول كراهة أن يأتوا بتثنيتين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه ، والمتضايقان يجريان مجرى الاسم الواحد ، فلمّا كرهوا أن يقولوا : ما أحسن وجهي الرجلين ، فيكونوا كأنهم قد جمعوا في اسم واحد بين تثنيتين ، غيّرُوا لفظ التثنية الأولى بلفظ الجمع ، إذ العلم محيط بأنه لا يكون للاتنين أكثر من وجهين<sup>(٢)</sup> ، فلمّا أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين .

فأمّا ما في الجسد منه اثنان ، فتثنيته إذا ثنيت المضاف إليه واجبة ، تقول : فقأت عينيها ، وقطعت أذنيهما ، لأنك لو قلت : أعينهما وأذانهما ، لالتبس بأنك أوقعت الفعل بالأربع .

فإن قيل : فقد جاء في القرآن : « والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا »<sup>(٣)</sup> فجمع اليد ، وفي الجسد يدان ، فهذا يُوجب بظاهر اللفظ إيقاع القطع بالأربع .

الجواب : أن المراد : فاقطعوا أيما نهما ، وكذلك هي في مصحف عبد الله<sup>(٤)</sup> ، فلما عُلِمَ بالدليل الشرعي أن القطع محلّه اليمين ، وليس في الجسد<sup>(٥)</sup> إلا يمين واحدة ، جرّث مجرى آحاد الجسد فجمعت كما جُمِعَ الوجه والظهر والقلب .

١٤

(١) في هـ « لابد أن يكون وفقه في جميع العدة » وفي الخزانة ٣/٣٧٠ « لابد أن يكون وفقه في العدد » .

(٢) هنا انتهى ما حكاه البغدادى عن ابن الشجرى . وقال عقبه : وهذا علة البصريين .

(٣) سورة المائدة ٣٨ .

(٤) ابن مسعود ، رضى الله عنه . وانظر معاني القرآن ١/٣٠٦ ، وتفسير الطبرى ١٠/٢٩٤ ، والخزانة ٣/٣٧١ .

(٥) في الخزانة : والبطن .

والضرب الثالث من ضروب التثنية : تثنية التغليب ، وذلك أنهم أجزوا المختلفين مُجَرَّي المتفقين ، بتغليب أحدهما على الآخر ، لحقته أو شهرته ، جاء ذلك مسموعاً في أسماءٍ صالحة ، كقولهم للأب والأم : الأبوان ، وللشمس والقمر : القمران ، ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما : العُمران ، غلبوا القمر على الشمس لحقة التذكير ، وغلبوا عمر على أبي بكر ، لأن أيام عمر امتدت فاشتهرت ، ومن زعم أنهم أرادوا بالعميرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ، فليس قوله بشيء ، لأنهم نطقوا بالعميرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبد العزيز ، ورؤى أنهم قالوا لعثمان رضوان الله عليه : نسألك سيرة العُميرين ، وقال الفرزدق <sup>(١)</sup> :

أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع

أراد لنا شمسها وقمرها ، وعنى بالشمس إبراهيم ، وبالقمر محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالنجوم عشيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذلك أراد المتنبي بالعميرين الشمس والقمر في قوله :

واستقبلت قمر السماء بوجهها فأرثني القمرين في وقتٍ معاً

ولو لم يُرد الشمس والقمر لم يُدخل الألف واللام ، ولقال : أرثني قمرين .

وقيل في قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيُبْسَ الْقَرِينُ ﴾ <sup>(٢)</sup> : إن المراد المشرق والمغرب ، فغلب المشرق لأنه أشهر الجهتين .

(١) ديوانه ص ٥١٩ ، وأنشده ابن الشجري أيضاً في المجلس الحادي والستين . وانظر الكامل ١/١٤٣ ، والمقتضب ٤/٣٢٦ ، ومجالس العلماء ص ٣٦ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج ص ٧٨٨ ، وشرح الجمل ١/١٣٦ ، ومعجم الشواهد ص ٢٢١ .

(٢) حكى تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٢/١٩٨ ، عن والده ، هذا التأويل عن أمالي ابن الشجري ، لكن ورد في حكايته أن المراد بالنجوم « الصحابة » . وانظر الموضع السابق من مجالس العلماء ، والمعنى ص ٧٦٥ ، وشرح أبياته ٨/٨٨ .

(٣) ديوانه ٢/٢٦٠ ، ومعجم الشواهد ص ٢١٤ .

(٤) هذا من تأويل الشيخ عبد القاهر في أسرار البلاغة ص ٢٩٣ .

(٥) سورة الزخرف ٣٨ ، وحكى تأويل ابن الشجري ، الزركشي في البرهان ٣/٣١٢ .

وقالوا لمُصَنَّب بن الزبير وابنه المُصَنَّبَان ، وقالوا لعبد الله بن الزبير وأخيه مُصَنَّب : الحُيَّيَّان ، وكان عبد الله يُكْنَى أبا حُيَّيْب ، قال الراجز:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الحُيَّيَّيْن قَدِي

وقد أفرد صاحب (إصلاح المنطق) لهذا الضرب باباً.

١٥

كان لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة من شعراء الجاهلية وأدرك الإسلام فَحَسُنَ إسلامه ، وترك قول الشعر في الإسلام ، وسأله عمر بن الخطاب رضوان الله عليه في خلافته ، عن شعره واستشده ، فقرأ سورة البقرة ، فقال : إنما سألتك عن شعرك ، فقال : ما كنت لأقول بيتاً من الشعر بعد إذ علّمني الله البقرة وآل عمران ، فأعجب عمر قوله ، وكان عطاؤه ألفين فزاده خمسمائة ، وعاش إلى بعض أيام معاوية ، وكان عطاؤه بالكوفة ، وكتب معاوية إلى زياد بأن المāl قد قلّ وكثر أهل العطاء ، فأنقص من أعطيات أهل الشرف خمسمائة [ خمسمائة<sup>(١)</sup> ] فنقصهم زياد عند أخذهم للعطاء رجلاً رجلاً ، حتى انتهى إلى لبيد ، فقال له : هذان الخرجان يا أبا عَقِيل فما هذه العِلَاوة ؟ فقال له لبيد : أمضيها لا أبا لك ، فعن قليل ما يرجع إليك الخرجان والعلاوة ، فاستحيا منه زياد لسيّته

(١) اسمه عيسى . راجع تاريخ الطبري ١٥٨/٦ (حوادث سنة ٧١) ، واللسان (صعب) وزاد قولاً آخر أن المراد بالمصعبين : مصعب بن الزبير وأخوه عبد الله .

(٢) هو حميد الأرقط ، وقيل غيره . الكتاب ٣٧١/٢ ، واستقصيت تخريجه في كتاب الشعر ص ١٥٥ ، وقد أعاده ابن الشجري في المجلس التاسع والخمسين .

(٣) إصلاح المنطق ص ٤٠٠ ، وترجم له بياض الاسمين يُغَلَّب أحدهما على صاحبه لشهرته أو لحفّته .

(٤) بقية نسبه في الأغاني ٣٦١/١٥ ، وترجمة لبيد في غير كتاب . انظر الشعر والشعراء ٢٧٤/١ ، وحواشيه .

(٥) ليس في هـ .

(٦) الذي في الأغاني والشعر والشعراء أن القائل هو معاوية .

(٧) العِلَاوة - بكسر العين - ما غُوِي فوق الحمل وزيد عليه . النهاية ٢٩٥/٣ .

وشرفه ، فأعطاه عطاءه على تمامه ، ولم يفعل ذلك مع أحد غيره ، فكان ذلك آخر ما قبض [ من العطاء ]<sup>(١)</sup> .

وكان لبيد آلى على نفسه في الجاهلية ألا تهب الصبا إلا نحر وأطعم الناس حتى تسكن ، وألزم ذلك نفسه في الإسلام ، وخطب الوليد بن عقبة بن أبي معيط الناس بالكوفة في يوم صبا ، فقال : معاشير الناس ، إن أخاكم لبيد بن ربيعة آلى على نفسه في الجاهلية ألا تهب الصبا إلا نحر وأطعم الناس حتى تسكن ، وأقام على سنته في الإسلام ، وهذا اليوم من أيامه فأعينوه ، وأنا أول من يُعينه ، ونزل عن المنبر ، فبعث إليه بمائة بكرة ، وكتب إليه بهذه الأبيات :

أرى الجزار يشحذ شفرتيه إذا هبت رياح أبي عَقِيل<sup>(٢)</sup>  
أشَمُّ الأنف أصيدُ عامري طویل الباع كالسيف الصَّقِيل<sup>(٣)</sup>  
وفى ابنُ الجعفري بما عليه على العِلَلِ والمالِ القليل

١٦

فلما وصلت الأبيات إلى لبيد ، قال لبنت له : يا بُنيَّةُ أجيبيه ، فقد رأيتني وما أعيا بجوابٍ شاعر ، فقالت :

إذا هبت رياح أبي عَقِيل دَعَوْنَا عِنْدَ هَيْتِهَا الوليدا  
أشَمُّ الأنف أصيدُ عَبْشَمِيًّا أَعَانَ عَلَى مَرَوْتِهِ لبيدا  
بأمثالِ الهضابِ كأنَّ ركبًا عليها من بنى حام قُعُودا  
أبا وَهَبٍ جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا نَحَرْنَاها وَأَطَعَمْنَا الثَغَيدا  
فَعُدَّ إِنَّ الكَرِيمَ لَهُ مَعَادٌ وَظَنَى بَابِنَ أَرَوَى أَنْ يَعُودا

(١) ليس في هـ .

(٢) في هـ « وألزم نفسه ذلك ... » ، وما في الأصل مثله في الحماسة الشجرية ٣٧٨/١ .

(٣) الأبيات في الأغاني ، والشعر والشعراء ، والحماسة الشجرية ، وجمهرة أشعار العرب ٨٧/١ ، وشرح

القصائد السبع ص ٥١٥ .

فقال لها أبوها : أحسنتِ لولا أنك استزدتيه ، فقالت : إن الأمراء لا يُستَحيا من  
الطلب إليهم ، ولاغضاضةً على سائلهم ، فقال : وأنتِ في هذا القول أشعرُ .

\* \* \*

## المجلس الثالث

قال كبت الله أعداءه <sup>(١)</sup> : كان بنو زياد العَبْسِيُّونَ الرِّبِيعُ وعُمارةُ وقيسٌ وأنسٌ ، كلُّ واحدٍ منهم قد رأسَ في الجاهلية وقاد جيشاً ، وأمهم فاطمة بنت الخُرَشِبِ الأثَمارية ، وكانت إحدى المُنْجَبات <sup>(٢)</sup> ، وهى التى سئلت فقيل لها : أىُّ بَنِيكَ أَفْضَلُ ؟ فقالت : ربيع ، بل عُمارة ، بل قيس ، بل أنس ، ثم قالت : ثَكِلْتُهُمْ إِنْ كُنْتُ أَدْرِ . وكان لكلِّ واحدٍ منهم لَقَبٌ ، فكان عُمارة يقال له : الوَهَّاب ، وكان الربيعُ يقال له : الكامل ، وقيسٌ يقال له : الجَوَاد ، وأنسٌ يقال له : أنس الحِفاظ ، وكان عُمارة آلى على نفسه ألا يسمعَ صوتَ أسيرٍ يُنادى فى الليل / إلا افتكَّهُ ، وفيه يقول المسيب <sup>(٣)</sup> ١٧ ابن عامر .

جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِكَفِّهِ      عُمَارَةَ عَبْسٍ نَضْرَةً وَسَلَامًا  
كسيفِ الْفِرْنْدِ الْعَضْبِ أَخْلَصَ صِقْلُهُ      ثُرَاوِحُهُ أَيْدَى الرِّجَالِ قِيَامًا  
إِذَا مَا مَلَمَاتُ الْأُمُورِ غَشِيَتْهُ      تَفَرُّجَنَ عَنْهُ أَصْلَتِيًّا حُسَامًا

(١) فى هـ : تغمده الله برضوانه .

(٢) فى هـ : كانت من المنجبات هـ . وأخبار فاطمة فى غير كتاب ، انظر المحبر ص ٣٩٨ ، ٤٥٨ ، والكامل ٢٢٦/١ ، والشعر والشعراء ٣١٦/١ ، والأغاني ١٧/١٩٧ ، ويقال فى الأمثال : هـ أنجب من فاطمة بنت الخرشب هـ انظر الدرة الفاخرة ٤١٠/١ ، وجمع الأمثال ٣٤٩/٢ .

(٣) الذى فى المراجع : قيس الحفاظ وأنس الفوارس .

(٤) لم أعرف المسيب هذا ، ولم أجد أبياته فيما بين يدي من مراجع ، وقد أنشد البغدادي البيت الثانى منسوباً إلى المسيب هذا ، حكاية عن ابن الشجرى . الخزائن ١٦٣/٣ .

لَعَمْرُكَ مَا أَلْفَيْتُهُ مُتَعَبِسًا وَلَا مَالَهُ دُونَ الصَّدِيقِ حَرَامًا  
 النَّضْرَةُ : الحُسْنُ ، وَنَضَرَ اللَّهُ وَجْهَكَ : حَسَنَهُ ، وَمِنْهُ ﴿ وَجُودٌ يَوْمِيذٍ نَاضِرَةٌ <sup>(١)</sup> ﴾  
 ﴿ وَلَقَاهُمْ نَضْرَةٌ وَسُرُورًا <sup>(٢)</sup> ﴾ وَالسَّلَامُ : التَّحِيَّةُ ، وَالسَّلَامُ : السَّلَامَةُ ، وَالسَّلَامُ : اللَّهُ  
 جَلَّتْ عَظَمَتُهُ ، وَمِنْ السَّلَامَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

تُحَيِّي بِالسَّلَامَةِ أُمَّ بَكْرٍ وَهَلْ لِي بَعْدَ قَوْمِي مِنْ سَلَامٍ <sup>(٣)</sup>  
 وَمِنْ السَّلَامَةِ أَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ <sup>(٤)</sup> ﴾ وَسَمَّى اللَّهُ  
 الْجَنَّةَ دَارَ السَّلَامِ ، لِسَلَامَةِ أَهْلِهَا مِنَ الْآفَاتِ : الْفَقْرِ وَالْمَرَضِ وَالْمَوْتِ وَالْأَحْزَانِ .  
 وَالْفَرِيدُ : جَوْهَرُ السَّيْفِ . وَالْأَصْلَتِي : الْحَسَنُ ، وَالْأَصْلَتِي : الْمَاضِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .  
 وَنَصَبَ « قِيَامًا » عَلَى الْحَالِ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ قَلِيلَةٌ ، فَمِنْ  
 ذَلِكَ قَوْلُ الْجَعْدِيِّ يَصِفُ فَرَسًا :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا تُخْضِيْنُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ  
 نَصَبَ « مُدْبِرًا » عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَاءِ ، وَالْحَامِيَةُ : مَا فَوْقَ الْخَافِرِ ، وَقِيلَ الْحَامِيَةُ :  
 مَا عَنِ يَمِينِ الْخَافِرِ وَشِمَالِهِ ، وَهَذَا أَثْبَتٌ .  
 وَأَنْشَدُوا فِي الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ قَوْلَ تَابَطُ شَرًّا <sup>(٥)</sup> :

(١) سورة القيامة ٢٢ .

(٢) سورة الإنسان ١١ .

(٣) أنشده المصنف أيضا في المجلس الثامن ، وهو من قصيدة لابن شعوب - وهي أمه - واسمه عمرو بن  
 سُمَيٍّ ، قَالَهَا فِي بَكَاءٍ قَتْلَى بِدَرٍ . رَاجِعْ مَنْ نُسِبَ إِلَى أُمِّهِ مِنَ الشُّعْرَاءِ ص ٨٣ ( نَوَادِرُ الْمُخْطُوطَاتِ ) ، وَسِيرَةُ  
 ابْنِ هِشَامٍ ٢٩/٣ ، وَالْبَيْتُ مِنْ غَيْرِ نَسَبَةٍ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قَتِيْبَةَ ص ٦ ، وَاللِّسَانُ ( سَلَم )  
 وَاشْتِقَاقُ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، لِأَيِّ الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ ص ٢١٥ ، وَفِي حَوَاشِيهِ زِيَادَةٌ فِي تَخْرِيجِ الْبَيْتِ ، وَفِي نِسْبَتِهِ .

(٤) سورة الأنعام ١٢٧ .

(٥) ديوان النابغة الجعدي ص ٢٠ ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْمَصْنَفُ الْبَيْتَ فِي الْمَجَالِسِ : الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ ، وَالرَّابِعِ  
 وَالْعِشْرِينَ ، وَالسَّادِسِ وَالسَّبْعِينَ ، وَهُوَ فِي الْخَيْلِ لِأَيِّ عَيْدَةٍ ص ١٦٤ ، وَالْخَزَانَةُ ١٦١/٣ ، وَفِي حَوَاشِي  
 الدِّيَّانِ فَضْلُ تَخْرِيجِ .

(٦) هَذَا تَفْسِيرُ ابْنِ قَتِيْبَةَ . وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ فِي الْمَجْلِسِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ .

(٧) دِيَّوَانُهُ ص ٦٢ ، وَالْخَزَانَةُ ١٦٤/٣ ، وَأَعَادَهُ الْمَصْنَفُ فِي الْمَجَالِسِ : الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ ، وَالسَّادِسِ  
 وَالسَّبْعِينَ ، وَالْحَادِي وَالثَّانِينَ .



سَلَبْتُ سِلَاحِي بِائِسًا وَشَتَمْتَنِي فَيَاخَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ

ولست أرى أن « بائسًا » حال من ضمير المتكلم الذى فى « سِلَاحِي » ولكنه عندى / ١٨

حال من مفعول « سلبت » المحذوف ، والتقدير : سلبتني بائسًا سِلَاحِي ، وجاء بالحال من المحذوف لأنه مقدّر عنده مَنَوِيّ ، ومثل ذلك فى القرآن قوله جلّ وعزّ : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۖ فَوْحِيدًا ۖ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ الْعَائِدَةِ فِي التَّقْدِيرِ عَلَى مَنْ ۖ وَمِثْلُهُ : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ۖ أَلا تَرَى أَنَّكَ لَا بُدَّ أَنْ تَقْدَرَ خَلْقَتُهُ وَحِيدًا ، وبعثه الله رسولاً ، لأن الاسم الموصول لا بُدَّ له من عائِدٍ لفظًا أو تقديرًا .

وإنما وجب العُدُولُ عن نصب « بائس » على الحال من الياء التى فى « سِلَاحِي » لما ذكرته لك مِنْ عِزَّةٍ حَالِ المضاف إليه ، فإذا وجدت منلوحَةً عنه وجب تركه .

وسَلَبَ : يتعدى إلى مفعولين ، يجوز الاقتصار على أحدهما ، كقولك : سلبت زيدًا ثوبًا ، وقالوا : سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ ، بالرفع على بدل الاشتغال ، وثوبه ، بالنصب على أنه مفعول ثان ، وفى التنزيل : ﴿ وَإِنْ يَسْأَلُكَ الَّذِينَ الْفُتُنُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنْقِذُوكَ مِنْهُ ۖ فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ تَجْعَلَ « بائسًا » مفعولا ثانيا بتقدير حذف الموصوف : أى سلبت سِلَاحِي رجلاً بائسًا ، كما تقول : لَتُعَامِلُنَّ مَنِيَّ رجلاً مُنْصَفًا ، وما جاءت فيه الحال من المضاف إليه فى القرآن قوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةٌ إِبرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ قِيلَ : إِنَّ « حَنِيفًا » حال من إبراهيم ، وأوجه من ذلك عندى أن تجعله حالاً من « المِلَّة » وإن خالفها بالتذكير ، لأن المِلَّةَ فى معنى الدِّين ، ألا ترى أنها قد أبدلت من الدِّين فى قوله جلّ وعزّ : ﴿ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبرَاهِيمَ ۖ فإِذَا جَعَلْتَ « حَنِيفًا » حالاً من « المِلَّة »

(١) سورة المدثر ١١ .

(٢) سورة الفرقان ٤١ .

(٣) فى هـ : من .

(٤) سورة الحج ٧٣ .

(٥) سورة البقرة ١٣٥ .

(٦) سورة الأنعام ١٦١ ، و « قِيَمًا » ضبطت فى الأصل بفتح القاف وتشديد الياء ، وهى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو . السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٤ ، وقال أبو جعفر الطبرى فى تفسيره ٢٨٢/١٢ إنها قراءة عامة قرأها المدينة وبعض البصريين .

فالناصب له هو الناصب للملة ، وتقديره : بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا ، وإنما أضمر « نتبع » لأن ما حكاه الله عنهم من قولهم : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ معناه : اتبعوا اليهودية أو النصرانية ، فقال لنبه قل بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا .

وإنما ضعّف مجيء الحال من المضاف / إليه ، لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذى الحال . ١٩

رجعنا إلى ما بدأنا به من الإخبار عن عمارة بن زياد العبسي . قالوا : وكان عمارة يحسد عنترة على شجاعته ، إلا أنه كان يُظهر تحقيره ، ويقول لقومه : إنكم قد أكثرتم من ذكره ، ولوددت أني لقيته خالياً حتى أريحكم منه ، وحتى أعلمكم أنه عبد ، وكان عمارة مع جوده كثير المال ، وكان عنترة لا يكاد يُمسك إبلاً ، ولكن يعطيها إخوته ويقسمها فيهم ، فبلغه ما يقول عمارة فقال :<sup>(١)</sup>

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتَكْ مِذْرَوِيهَا	لِتَقْتَلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا
مَتَى مَا تَلْقَنِي خِلَوَيْنِ تَرْجُفُ	رَوَائِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا
وَسِيفِي صَارِمٌ قَبِضَتْ عَلَيْهِ	أَشَاجِعُ لَا تَرَى فِيهَا انْتِشَارَا
حَسَامٌ كَالْعَقِيقَةِ فَهَوَ كَيْمَعِي	سِلَاحِي لَا أَقْلُ وَلَا فُطَارَا
وَمُطَرِّدُ الْكُغُوبِ أَحْصُ صَدَقَ	تَحَالُ سِنَانُهُ فِي اللَّيْلِ نَارَا
سَتَعْلَمُ أَيُّنَا لِلْمَوْتِ أَدْنَى	إِذَا دَانَيْتَ لِي الْأَسَلَ الْجَرَارَا
وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِحَيْلٍ	عَلَيْهَا الْأَسْدُ تَهْتَصِرُ اهْتِصَارَا

المِذْرَوَان : جانبا الأليتين المقترنان ، ومن كلام العرب : « جَاءَ يَنْفُضُ مِذْرَوِيَهُ »<sup>(٢)</sup>

(١) ديوانه ص ٧٥ ، والأبيات أنشدها المصنف في حماسته ٢٦/١ ، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٤٥٥/٤ ، والكامل ١٠٠/١ ، والشعر ص ١١٨ ، وتفسير الطبري ٢٨٣/١١ ، والبصرة ص ٢٣٦ ، وأمال المرتضى ١٥٦/١ ، والسمط ٤٨٣/١ ، والحماسة البصرية ١٦/١ ، وشرح الجمل ٤٠٢/١ ، والخزانة ٣٦٢/٣ ، واللسان ( طير - فطر - هصر - كمع - رنف - عقق - قلل ) .

(٢) جمع الأمثال ١٧١/١ ، قال الميداني : يُضْرَبُ لِمَنْ يَتَوَعَّدُ مِنْ غَيْرِ حَقِيقَةٍ .

إذا جاء يتهدد . وهذا الحرف مما شذ عن [ قياس ] نظائره ، وكان حقه أن تصير واوه إلى الياء كما صارت إلى الياء في قولهم : مَلْهَيَان وَمَعْزَيَان ، لأن الواو متى وقع في هذا النحو طَرَفًا رابعاً فصاعداً استحق الانقلاب إلى الياء ، حملاً على انقلابه في الفعل في نحو يُلْهِى وَيُعْزَى ، وإنما انقلبت الواو ياء في قولك : مَلْهَيَان وَمَعْزَيَان وإن لم تكن طَرَفًا ، لأنها في تقدير الطَّرَف ، من حيث كان حرفُ الثنية لا يُحصَنُ ما اتصل به ، لأن دخوله كخروجه ، وصحَّت الواو في المِنْرَوَيْن ؛ لأنهم بَنَوْهُ على الثنية ، فلم يُفَرِّدُوا فيقولوا مِذْرَى<sup>(١)</sup> ، كما قالوا : مَلْهَى ، فصَحَّت لذلك ، كما صحَّت الواو والياء في العِلَاوة والنَّهْاية ، فلم يُقَلِّبَا إلى الهمزة ، لأنهم بَنَوْا الاسمين على التأنيث ، وكما صحَّت الياء في الثَّنَائِيَيْنِ مِنْ قولهم : عَقَلْتُهُ ثِنَائِيَيْنِ : إذا عَقَلْتَ يديه جميعاً بطَرَفَيْ حبل ، لأنهم صاغوه مُثْنًى ، ولو أنهم تَكَلَّمُوا بواحد لقالوا : ثِنَاءٌ ، مهموزٌ كِرْدَاء ، ولقالوا في تثنيته : ثِنَاءَان وَثِنَائَيْن ، كِرْدَاعَيْن .

وقوله : « متى ما تَلَقَّنِي خِلَوَيْنِ » نصب « خِلَوَيْنِ » على الحال من الفاعل والمفعول ، أراد خَالِيَيْنِ ، ويُرْوَى ، بَرَزَيْنِ : أى بارِزَيْنِ ، ومثله الحال من ضمير الاثنين المستتير في الطَّرَف من قوله عز وجل : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

والرَّائِفَةُ : طَرَفُ الآلِيَةِ الذى يَلِى الأَرْضَ إذا كان الإنسان قائماً . وأما الآلِيَةُ

(١) ليس في هـ .

(٢) هكذا جاءت العبارة في الأصل ، وفيما نقله البغدادى عن ابن السجري . وجاء في هـ : كما صارت إليها في قولهم ...

(٣) انظر هذه المسألة والتي بعدها : ( منروان - عقلته بثنائين ) في كتاب الشعر ص ١١٩ ، وحواشيه ، والكامل ص ١٣٣ ، والمقتضب ١٩١/١ ، والمختصص ١١٤/١٥ ، وليس في كلام العرب ص ٢٦٦ ، ٣٣٤ ، وشرح الحماسة ص ١١٩١ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٩/٣ .

(٤) سورة الحشر ١٧ .

فقال أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسي رحمه الله : قد جاء من المؤنث بالياء حرفان ،  
لم يُلْحَقْ فِي تَنْثِيهِمَا التَّاءُ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : خُصَيَّانُ وَالْيَانُ ، فَإِذَا أَفْرَدُوا قَالُوا : خُصْيِيَّةٌ  
وَالْيَةِ ، وَأَنْشُدْ أَبُو زَيْدٌ :

تَرْجُ أَيْاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ

وَأَنْشُدْ سَيَبُوهُ :

كَأَنَّ خُصْيِيَّةً مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ نِثْنَا حَنْظَلٍ

انتهى كلامه . وقد جاءت في قوله - : « رَوَانِفُ أَلَيْتِيكَ » تَاءُ التَّأْنِيثِ ، كما ترى ،  
٢١ / فالعربُ إذاً مختلفةٌ في ذلك .

(١) عبارة أبي عليّ في التكملة ص ١١٨ « وقد جاء حرفان لم يلحق ... » .  
(٢) في نوادره ص ١٣٠ ، وانظره في التكملة ، والمقتضب ٤١/٣ ، وأدب الكاتب ص ٤١٠ ،  
والمُنْصَف ١٣١/٢ ، والمقرب ٤٥/٢ ، وشرح الجمل ١٤٠/١ ، والخزانة ٣٦٠/٣ ، واللسان ( أ - خصصا )  
وأنشده ابن سيده في المخصص ٩٨/١٦ ، عن أبي عليّ .  
(٣) الكتاب ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، وإصلاح المنطق ص ١٦٨ ، والتكملة والمُنْصَف  
المواضع السابقة - والمخصص ١١٠/١٢ ، ١٩٦/١٣ ، ٩٨/١٦ ، وشرح الحماسة ص ١٨٤٧ ، والمقرب  
٣٠٥/١ ، ٤٥/٢ ، وشرح الجمل ١٤٠/١ ، ٢٧٦ ، ٢٩/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨٤ ،  
وهمع الهوامع ٢٥٣/١ ، والخزانة ، الموضع السابق ، واللسان ( ث - خصصا ) .  
والبيتان ينسبان لخطام المجاشعي ، ولجنيد بن المثنى ، ولسلمى الهذليّة ، ولشعْماء الهذليّة . راجع الدرر  
للوامع ٢٠٩/١ ، ومعجم الشواهد ص ٥٢٤ .  
(٤) الذي حكاه الرضّي عن أبي عليّ الفارسيّ ، يدلّ على أنه يجوز أن يقال : « أليتان وخصيتان » بتاء  
التأنيث ، وأن حذف التاء منهما إنما يجيء في ضرورات الشعر ، كما في الشاهدين السابقين ، وقد نبه الغداديّ  
على ذلك . انظر شرح الكافية ١٧٦/٢ ، والخزانة ٣٥٩/٣ . والمسألة محورة في المراجع التي ذكرتها في تخرّيج  
الشاهدين .

وجاء بهامش الأصل « جاء من كلام العرب أيضا التاء في تنثية خصبة . أنشد العلامة إمام النحاة ابن مالك  
في شرح التسهيل ، لطفيّ الغنوي :

فَإِنَّ الْفَحْلَ تَنْزِعَ خَصِيَّتَاهُ فَيُضْحِي جَافِرًا قَرَحَ الْعِجَانِ

انتهى . فبطل بهذا وبقول عترة : « أليتك » قولُ الفارسيّ من أن العرب لا تثبت في تنثية هاتين الكلمتين  
التاء . ثم قول الفارسي « فإذا أفردوا قالوا خصية وألية » يوهم أنهم لم يقولوا غير ذلك . وقد نقل ابن مالك أنهم  
قالوا : ألي وخصي ، بمعنى ألية وخصية . انتهى من خط تلميذ ابن هشام .

قلت : لم أجد هذا البيت في ديوان طفيل الغنوي ، المطبوع ، وهو ليزيد بن الصعق ، في اللسان ( خصصا ) .

ومعنى « تُسْتَطَار » : تُسْتَخَف ، وَيَحْتَمِلُ قوله « وَتُسْتَطَارا » وجهين من الإعراب ، أحدهما : أن يكون مجزوماً معطوفاً على جواب الشرط ، وأصله : تستطاران ، فسقطت نونهُ للجزم ، فالألف على هذا ضميرٌ عائِدٌ على الروائف ، وعاد إليها وهى جمعٌ ضميرٌ تشبیه ، لأنها من الجموع الواقعة فى مواقع التشبیه ، نحو قولك : وَجُوهَ الرجلين ، فعاد الضميرُ على معناها دون لفظها ، إذ المعنى رانفتا اللَّيتيك ، كما أن معنى الوجوه من قولك : حَيَّا الله وَجُوهَكُما ، معنى الوجهين ، لأنه لا يكون لواحدٍ أَكْثَرُ مِنْ وجه ، كما أنه ليس للآلية إلا رانفةً واحدة .

والوجه الثانى : أن يكون نصباً على الجواب بالواو ، بتقدير : وأن تستطارا<sup>(١)</sup> ، فالألف على هذا لإطلاق القافية ، والتاء للخطاب ، وهى فى الوجه الأول للتأنيث ، ويجوز أن تجعل التاء فى هذا الوجه أيضاً لتأنيث الروائف ، وجاء الجواب بعد الشرط والجزاء ، كما يحىء بعد الكلام الذى ليس بواجب ، كالنهي والنهي فى قولهم : « لا تأكل السمك<sup>(٢)</sup> وتشرب اللبن » ، و « لا يسعنى شئٌ وَيَعِجَزْ عنك » ، ومثله فى انتصاب الجواب بالواو بعد الشرط والجزاء قولُ الله عز وجل : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ<sup>(٣)</sup> » ثم قال : - أَوْ يُوقِفَهُنَّ بِمَا كَسَبَتْ وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ . وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ<sup>(٤)</sup> ﴾ ومن قرأ : ﴿ وَيَعْلَمُ ﴾ رفعا - وهو نافع وابن عامر - استأنفه ، ومثله فى النصب على الجواب بعد الواو قولُ النابغة :

فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ      رَيْعُ النَّاسِ وَالشُّهْرُ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ      أَجْبُ الظُّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

(١) سياتى الكلام على هذا الذى بعده فى المجلس الرابع والأربعين .

(٢) سورة الشورى ٣٣ - ٣٥ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ص ٥٨١ ، وانظر معانى القرآن ٢٤/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٦٣/٣ .

(٤) ديوانه ص ٢٣١ ، وقد استشهد المصنف بالبيت الثانى فى المجلس التاسع والخمسين . وانظر معجم

لشواهد ص ٣٥١ ، والتبيين للعكرى ص ٢٨٧ .

قد روى [ ونأخذ<sup>(١)</sup> ] جزماً بالعطف على جواب الشرط ، ويروى : « ونأخذ » ، رفعا على الاستئناف ، ويروى : « ونأخذ » ، نصبا على الجواب ، ومثله الجواب بالفاء بعد الشرط والجزاء في قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أُوْتِخَفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(٢)</sup> الاختلاف في « فيغفر » كالاختلاف في « ونأخذ » قرأه ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، جزماً بالعطف على « يُحَاسِبِكُمْ » وقرأ عاصم وابن عامر ، رفعا على الاستئناف ، ويروى نصبه على الجواب عن ابن عباس رضى الله عنه ، وإنما نصبوا الجواب بعد جملة الشرط والجزاء ، لأن الجزاء متعلق بالشرط ، يقع بوقوعه ويمتنع بامتناعه ، فأشبهه النفي .

والأشاجع : عُروُق ظاهر الكَفِّ ، واجدُها : أَشْجَع ، وبه سُمِّي الرجل ، وهو قبل التسمية مصروفٌ كما ينصرف أَفْكَل ، ويقال : رجلٌ عارى الأشاجع : إذا كان قليل اللحم الكَفِّ .

وقوله : « حسامٌ كالعقيقة فهو كيمى » العقيقة : الشَّقَّة من البرق ، وهى ما انعق منه ، وانعقاه : تَشَقَّقَه . والكِمْع ، والكَمِيع : الضَّجِيع ، وجاء في الحديث - النَّهْيُ عن المُكَاةِ والمُكَاةِ - والمُكَاة : أن يضطجع الرجلان في ثوب واحد ليس بينهما حاجز ، والمُكَاة : أن يُقَبِّلَ الرجلُ الرجلَ على فيه .  
وقوله : « لا أَفْلٌ ولا فُطارا » : أى لا فَلَ فيه ولا فَطَر ، والفَلُّ : الثَّلْم ، والفَطَرُ : الشَّقُّ .

(١) زيادة من الخزانة ٣/٣٦٠ ، حكاية عن ابن الشجرى .

(٢) سورة البقرة ٢٨٤ .

(٣) السبعة ص ١٩٥ ، وإرشاد المهتلى ص ٢٥٣ .

(٤) فى هـ : وروى .

(٥) وتروى هذه القراءة أيضا عن الأعرج وأبى حيو . إعراب القرآن للحاس ١/٣٠٤ ، ومشكل إعراب القرآن ١/١٢١ ، والبحر ٢/٣٦٠ . وانظر الإشارة إلى هذه القراءة فى الكتاب ٣/٩٠ .

(٦) مأخوذ من كعام البعير ، وهو أن يشد فمه إذا هاج ، وكلٌ مشدود الفم : مكوم . ذكره أبو عبيد فى غريب الحديث ١/١٧١ .

وموضع قوله : « كالعقيقة » رفع ، وصُفَّ لحسام ، ففى الكاف ضمير عائذ على الموصوف . وانتصاب « أَفْلَ » على الحال من المضمر فى الكاف ، والعامل فى الحال مافى الكاف من معنى التشبيه ، والتقدير : حُسَامٌ يشبه العقيقة غير مُنْفَلٍ ولا مُنْفَطِر .

وقوله : « وَمُطَرِّدُ الْكُغُوبِ » : أى متتابع الكُغُوبِ ، أى ليس فى كُغُوبِهِ اختلاف [ يقال <sup>(١)</sup> ] : اطَّرَدَ القولُ : إذا تتابع ، والكُغُوبُ من الرمح : العُقْدُ ما بين كل اثْنَيْنِ كَعَب .

والأَحْصُ : الأَمْلَسُ ، يقال : انْحَصَّ رأسُهُ : إذا ذهب شَعْرُهُ ، وَسَنَّةٌ حَصَاءٌ : لا تَبْتَ فيها

والصَّدْقُ : الصُّلْبُ ، وقوله :

سَتَعْلَمُ أَيْنَا لِلْمَوْتِ أَذْنَى إِذَا دَانَيْتَ لِي الْأَسْلَ الْجَرَارَا

/ أراد : إلى الموتِ أَذْنَى ، وإذا دَانَيْتَ إِلَى الْأَسْلِ ، فوَضَعَ اللام فى موضع ٢٣ « إلى » ، لأنَّ الدَّنُوَّ وما تَصَرَّفَ منه أَصْلُهُ التَّعَدُّ بِإِلَى ، ومثله فى إقامة اللام مُقَام « إلى » قول الله سبحانه : ﴿ بَانَ رَبُّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> أى أَوْحَى إِلَيْهَا ، ومثله ﴿ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ ثم قال : ﴿ أَقْمَنُ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ﴾ .

وَالْأَسْلُ : الرِّمَاح . وَالْجَرَارُ : الْعِطَاش ، وَمِنْ دَعَائِهِمْ : « رَمَاهُ اللَّهُ بِالْحِجْرَةِ <sup>(٣)</sup> تَحْتَ الْقِرَّةِ » : أى بالعطش تحت البرد .

(١) ليس فى هـ .

(٢) سورة الزلزلة ٥ ، وانظر كتاب الشعر ص ١٠٣ ، ٣٦٠ .

(٣) سورة يونس ٣٥ ، وانظر كتاب الشعر ص ١٠٣ .

(٤) بكسر الحاء ، وحقها الفتح ، ولكنهم كسروها لثَراوَجِ القِرَّةِ .

وقوله : « وخيل قد دلفت لها بخيل » الدليف : المشى الرويد ، وهو فويق الدبيب ، وهو مشى الكتيبة إلى الكتيبة .

وقوله : « عليها الأسد تهتصير » معنى تهتصير : تجتذب أقرانها ، يقال : هصرت الغصن واهتصرتة : إذا جذبتة ، ويقال : رجل هصير : إذا كان شديد الجذب للأقران ، ومنه اشتقاق : مهاصير ، اسم رجل . آخر المجلس .

\* \* \*



## المجلس الرابع

## بابٌ يشتمل على تفسير أبياتٍ ، إعرابًا ومعنى

بيت للكُميت بن زيد الأسديّ ، من قصيدة مدَحَ بها بعض ملوك بني أمية :

صَرَّ رَجُلَ الْغُرَابِ مُلْكُكَ فِي النَّاسِ عَلَى مَنْ أَرَادَ فِيهِ الْفُجُورَا<sup>(١)</sup>

نصب « رَجُلَ الْغُرَابِ » ، على المصدر ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام : رَجُلُ الْغُرَابِ : ضَرَبٌ مِنْ صَرٍّ أَخْلَافِ النَّاقَةِ لَا يَنْحَلُّ ، وَلَا يَقْدِرُ فَصِيلٌ عَلَى أَنْ يَرْضَعَ مَعَهُ ، انْتَهَى كَلَامُهُ .

قال كَبَتَ اللَّهُ عَدُوَّهُ : إِنْ هَذَا مَثَلٌ ضَرْبُهُ وَتَشْبِيهُ ، وَمَفْعُولٌ « صَرٌّ » مَحْذُوفٌ ، وَالْمَعْنَى : صَرَّ مُلْكُكَ الْبِلَادَ فَمَنْعَهَا مِنَ الْمَفْسِدِينَ وَقَطَمَهُمْ مِنْهَا ، كَمَا يُمْنَعُ الْفَصِيلُ لَبَنَ أُمِّهِ بِالصَّرِّ ، وَالتَّقْدِيرُ : صَرَّ الْبِلَادَ مُلْكُكَ صَرًّا مِثْلَ الصَّرِّ الْمَعْرُوفِ بِرَجُلِ الْغُرَابِ .

بَيْتٌ لِلشَّمَاخِ<sup>(٢)</sup> .

٢٤ / إِذَا الْأَرْضُ طَيَّ تَوَسَّدَ أَهْرَدْنِي خُدُودُ جَوَازِيٍّ بِالرَّمْلِ عَيْنِ

الأبردان : الْعَدَاةُ وَالْعَشِيَّةُ ، وَالْجَوَازِيُّ مِنَ الْبَقَرِ وَالظَّبَاءُ : الَّتِي جَزَأَتْ بِالرُّطْبِ

(١) هشام بن عبد الملك . الأعاني ٢١/١٧ .

(٢) ديوان الكُميت ص ٢١٣ ، وتخرجه في ص ٣٤٩ .

(٣) في هـ : قال المصنف .

(٤) ديوانه ص ٣٣١ ، وتخرجه في ص ٣٤٨ .

عن الماء ، أى استعنت ، وهو جمع جازي<sup>(١)</sup> وجازئة ، والمصدرُ الجزءُ مضموم الأول ، والجزوءُ أيضاً على الفعل<sup>(٢)</sup> ، والعين : الواسعةُ العيون ، الواحدُ أعينٌ وعَيْناء .

ويقال : ما موضعُ الأُرطى ؟

والجواب : نَصَبٌ بتوسّد ، ولا حاجةُ بك إلى إضمار فعل ينصبه ، يكون هذا مفسراً له ، لأن الظاهرَ غير مشغول عن العمل فيه ، وانتصاب « أبردِيه »<sup>(٣)</sup> على الظرف ، والهاء عائدة على الأُرطى ، ولو أنها اتصلت بالفعل فقليل : توسّده ، وجب أن تُضمَرَ للأُرطى ناصباً يُفسّره هذا الظاهر ، ولكنه كقولك : إذا زيدا أكرمَ بكرَ طرفي نهاره كان كذا .

أنشد أبو العباس محمد بن يزيد ، في المقتضب<sup>(٤)</sup> :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

لم يأت للموصولين الأوّلين بصيلة ، لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد ، ومثله :

مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي زَعَمَنَ أَنِّي كَبَرْتُ لِدَاتِي<sup>(٥)</sup>

وصَل اللاتي وحذف صلة اللواتي والتي ، للدلالة عليها .

(١) في هـ : المفعول .

(٢) انظر هذا الإعراب في شرح ديوان المتنبي المنسوب خطأ إلى العكبري ١٧٤/٢ .

(٣) ذهب إلى هذا الإضمار ، البغدادى في الخزانة ٣٥٦/٤ .

(٤) في هـ : من .

(٥) أعرب البغدادى « أبردِيه » بدل اشغال من « الأُرطى » .

(٦) المقتضب ٢٨٩/٢ ، والبيتان للعجاج ، في ديوانه ص ٢٧٤ ، والكتاب ٣٤٧/٢ ، ٤٨٨/٣ ، وغير ذلك كثير .

واللَّتْيَا ، بفتح اللام وضمتها ، كما ذكر أبو زيد ، في التوادر ص ٣٧٦ ، وأفاد أن الضم جرى على أصل التصغير ، لكن الحريري ذكر أن الضم خطأ . درة الغواص ص ١٢ .

(٧) البيتان من غير نسبة في الشعر والشعراء ٨٨/١ ، وشرح الجمل ٩٣/١ ، ١٨٧ ، واللسان ( لتي ) وانظر كتاب الشعر ص ٤٢٥ ، وحواشيه .

وبما حُذِفَ منه صلةٌ موصولين ، فلم يُؤْتِ فيه بصيلةٍ أخرى ، قولٌ سُليمانُ بن ربيعة السَّيْدِي :  
 / ولقد رأبْتُ ثأى العشيرةِ بَيْنَها وَكَفَيْتُ جانِبَها اللَّتْيَا وَالَّتِي ٢٥

أراد اللَّتْيَا والتي تأتي على النفوس ، لأن تأنِث اللَّتْيَا والتي ها هنا إنما هو لتأنِث الداهية ، ألا ترى إلى قول الراجز :

بعد اللَّتْيَا وَالَّتْيَا والتي إذا عَلَتْها أنْفُسٌ تَرْدَتْ

وتردَّت : تفعلت من الرَّدَى ، مصدر رَدَى يَرْدَى : إذا هلك ، وإن شئت أخذته من التردى : الذى هو السَّقُوطُ مِنْ عُلُو ، ومنه « المتردِّية » : الشاة التي تسقط من جبل أو حائط ، أو فى بحر فتموت ، ومنه : ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴾<sup>(١)</sup> أى إذا سقط على رأسه فى جَهَنم .

وحذَفُ الصَّلَةِ من هذا الضَّرْبِ من الموصولات إنما هو لتعظيم الأمر وتفخيمه ، ومثل ذلك حذف الأجوبة فى نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) ضُبِطَ فى الأصل بضم السين وسكون اللام وكسر الميم وتشديد الياء ، وهو أحد ضبطين فيه ، والثانى بفتح السين ومنكون اللام وفتح الميم . وفيه كلامٌ كثير تراه فى حواشى شرح الحماسة ص ٥٤٦ ، وأنا أميل إلى الضبط الأول ، لخلوّصه من شبه التأنِث .

والبيت الشاهد من قصيدة تُرَوِّى لسُلَيمَى بن ربيعة هذا ، ولعلباء بن أرقم ، وينسب بيتان مها لعمر بن قميعة . راجع الموضع السابق من شرح الحماسة ، وبنوادر أبى زيد ص ٣٧٤ ، والأصمعيات ص ١٦١ ، وديوان عمرو بن قميعة ص ١٩٧ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٩٠ .

(٢) تقلّم قريبا .

(٣) انظرها فى الآية الثالثة من سورة المائدة .

(٤) سورة الليل ١١ .

(٥) فى هـ : « وحذف الحذف ... » ، وفى الخزانة ٥٦٠/٢ - من طبعة بولاق - « والحذف من هذا الضرب » وحكاية البغدادي عن ابن الشجرى . وانظر طبعة شيخنا عبد السلام هارون - رحمه الله وبرّد مضجعه - ١٥٥/٦ .

(٦) ذكره ابن الأثير فى منال الطالب ص ١٦٣ ، ٥١٣ . (٧) سورة الأنعام ٩٣ .

ونحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا ﴾<sup>(١)</sup> تقدير الجواب ، والله أعلم : لرأيت أمرا هائلا ، ومن ذلك قولهم : « أصاب الناس جهْدٌ ولو ترى أهل مكة »<sup>(٢)</sup> تقدير المحذوف : لرأيتهم بأسوأ حال ، وقد جاء التحقير في كلامهم للتعظيم كقوله :<sup>(٣)</sup>

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُورِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

أراد بالدوروية الموت ، ولا داهية أعظم منها ، وكقول أوس بن حجر :<sup>(٤)</sup>

فَوَيْقَ جَبِيلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغْهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا

أى لم تكن لتبلغ رأسه .

فتحقير اللتيا ها هنا إنما هو تعظيم ، ويعد أن يكون أراد باللتيا الفعلة الهينة لقوله : « وكفيت جانيتها اللتيا » ، والفعلة الهينة لا يكاد فاعلها يسمى جانيا .  
/ فأما قوله : « ولقد رأيت ثأى العشيبة بينها » فالرأب : الإصلاح ، والثأى :  
الفساد ، والظرف متعلق بالثأى : أى أصلحت ما فسد بينها .

٢٦

بيت ، سأل عن إعرابه ومعناه أبو الحسن علي بن عبد الرحمن المغربي :

أَنَّى تُرَدُّ لِي الْحُمُولُ أَرَاهُمْ مَا أَقْرَبَ الْمَلْسُوعَ مِنْهُ الدَّاءُ<sup>(٥)</sup>

فأجبت بأن الداء مبتدأ قدّم خبره عليه ، وإن كان الخبر جملة ، اتساعا ، لأن

(١) سورة السجدة ١٢ .

(٢) اللسان ( رأى ) ، وأعادته المصنف في المجلس الرابع والخمسين .

(٣) لبيد ، رضى الله عنه ، والبيت في ديوانه ص ٢٥٧ ، وتخريجه في ص ٣٩٠ ، وقد أنشده المصنف من غير نسبة في المجلس الحادى والخمسين ، ومنسوباً للبيد في المجلس التاسع والخمسين . وهو أيضا في كتاب الشعر ص ٣٩١ ، وشرح الجمل ٢/ ٢٨٩ .

(٤) ديوانه ص ٨٧ ، وتخريجه في ص ١٦٤ ، وهو في الموضع السابق من شرح الجمل .

(٥) البيت من غير نسبة في اللسان ( حمل ) .

(١) البصريين مُجمعون على جواز تقديم الجملة على الخبر بها عنه ، كقولك : مررتُ به المسكينُ ، وأكرمتُ أخاه زيدُ ، أى المسكينُ مررتُ به ، وزيدُ أكرمتُ أخاه ، والمعلّق للجملة بالابتداء الهاءُ في « منه » فالتقدير : الداءُ ما أقربَ المسوّع منه ، كقولك : زيدُ ما أحسن وجهه ، وجاز الإخبارُ بجملة التعجب ، لأن التعجب ضربٌ من الخبر ، من حيث يدخله التصديق والتكذيب ، ومثل ذلك الإخبارُ بنعم وفاعلها ، في قولك : نعم الرجلُ زيدُ ، في قول مَنْ جعل زيدًا مبتدأ ، كأنك قلت : زيدُ نعم الرجل ، وإنما ألزموا الخبرَ المركّب من نعم وفاعلها التقديمَ على المبتدأ غالباً ؛ لقوّة عنايتهم بالمدح .

والأصل في الحُمُول أن تكون الأحمالُ ، وأنسَعوا فيها حتى استعملوها للمتحمّلين .

ومن ذلك قولُ المتنبي في وصف الدنيا :  
مَنْ رآها بعينها شاقَهُ القُطْبُ      لَأَنْ فيها كما تَشْوِقُ الحُمُولُ  
أى كما يَشْوِقُ المتحمّلون .

وقوله : « أتى تُرْدُ لى الحُمُول » استفهام أخرجه مُخرَج الإنكار ، وقال : « أراهم » فأعاد إلى الحُمُول ضميرَ العقلاء الذُكُور ، لأنه ذهب بالحُمُول إلى المتحمّلين .

وقد جاءت الحُمُول بمعنى النساء المتحمّلات في قول مُعَقَّر بن حِمَار البارقِي :

(١) ذكر ابن عقيل في باب المبتدأ والخبر من شرحه على الألفية ٢٠٠/١ ، قال : « ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجرى ، الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين » . انتهى كلام ابن عقيل . وأنت ترى أن ابن الشجرى إنما نقل الإجماع عن البصريين ليس غير .

(٢) ديوانه ١٥٠/٣ .

(٣) وفيه رأى آخر : أنه على حذف المضاف ، كأنه أراد ذوى الحمول . راجع الديوان .

أَمِنْ آلِ شَعْنَاءِ الْحُمُولِ الْبَوَاكِرُ مَعَ الصُّبْحِ قَدْ زَالَتْ بِهِنَ الْأَبَاعِرُ<sup>(١)</sup>

٢٧ والمعنى أنه استبعد بقاءه إلى حين رجعة المتحملين إليه ونظيره إليهم ، فقال : / كيف يُرَدُّ لى الذين تحمّلوا حتى أراهم ، أى لا يكون ذلك ؛ لأنى كالمسوع الذى داؤه المؤدّى إلى موته أقرب الأشياء إليه ، لأن داء المسوع لا تكاد تُرجى السلامة منه .

امرؤ القيس ، فى وصف ناقته :<sup>(٢)</sup>

تُخِذِي عَلَى الْعِلَاتِ سَامَ رَأْسُهَا رَوْعَاءَ مَنْسِمُهَا رَثِيمَ دَامِي  
جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقَلْتُ لَهَا اقْصِرِي إِلَى امْرُؤٍ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ

تَحْدَى الْبَعِيرُ يَخْدِي تَحْدِيًا ، وَوَحَدَ يَخْدُ وَتَحْدَانَا وَوَحْدًا : كِلَاهِمَا مِنَ السَّيْرِ السَّرِيعِ .

وقوله : « عَلَى الْعِلَاتِ » أى على ما بها من الكلال والجوع والعطش .

و « سَامَ رَأْسُهَا » : أى مرتفع من نشاطها ، وموضع « سَام » نصب على الحال ، ولكنه أسكنه ضرورة ، كقول بشر بن أبى خازم<sup>(٣)</sup> :  
كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ

(١) البيت فى اللسان ( حمل ) والموضع المذكور من ديوان المتنبي ، وهو مطلع قصيدة معقّر التى فيها البيت الدائع :

فَأَلَقْتُ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمَسَافِرُ

نقااض جرير والفرزدق ص ٦٧٦ .

(٢) ديوانه ص ١١٦ .

(٣) ديوانه ص ١٤٢ ، وتخرجه فيه ، وزد عليه كتاب الشعر ص ١١٠ وحواشيه ، وسيعيده ابن الشحرى فى المجالس : الثامن والعشرين ، والخامس والثلاثين ، والسابع والثلاثين . وعجز البيت :  
وليس لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافٍ

وأُنشد ابن الشجرى القصيدة فى مختاراته ص ٢٧٩ - ٢٩٠ ، وانظر معجم الشواهد ص ٢٤٠ .

فَرَأْسُهَا إِذَا مَرْتَفِعٌ بِسَامٍ ، دُونَ الْإِبْتِدَاءِ ، ارْتِفَاعُ الْفَاعِلِ بِفَعْلِهِ ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا اعْتَمَدَ عَمِلَ عَمَلَ الْفِعْلِ ، وَاعْتِمَادُهُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا أَوْ صِفَةً أَوْ صِلَةً أَوْ حَالًا .  
وَرَوْعَاءُ : حَدِيدَةُ الْفَوَادِ ، تَرْتَاعُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَانْتِصَابُهَا عَلَى الْحَالِ .  
وَالْمَنْسِيمُ لِلْبَعِيرِ كَالظُّفْرِ لِلْإِنْسَانِ .

وَرَزِيمٌ : مَشْقُوقٌ ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، صَكَّتْهُ الْحَجَارَةُ فَرَزِمَتْهُ ، وَأَصْلُ الرِّثْمِ فِي الْأَنْفِ ، يُقَالُ : رَثِمْتُ أَنْفَهُ : إِذَا شَقَّقْتَهُ حَتَّى يَسِيلَ [ مِنْهُ ] دَمٌ ، وَلَكِنَّهُ اسْتَعَارَهُ لِلْمَنْسِيمِ .

وَقَوْلُهُ : أَقْصِرِي ، مِنَ الْقَصْرِ الَّذِي هُوَ الْحَبْسُ ، أَيْ احْبِسِي جَوْلَانِكَ ، وَمِنْهُ ﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتٌ ﴾<sup>(١)</sup> .

وَقَوْلُهُ : « إِنِّي أَمْرٌ صَرَعِي عَلَيْكَ » كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : صَرَعُهُ ، فَيُعِيدُ إِلَى أَمْرٍ ضَمِيرَ غَيْبَةٍ ، لِأَنَّهُ اسْمُ غَيْبَةٍ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا وَقَعَ خَيْرًا عَنْ يَأَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْخَبَرُ الْمَفْرَدُ هُوَ الْخَبَرُ عَنْهُ ، أَعَادَ إِلَيْهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي وَصَفَهُ بِهَا ضَمِيرَ مُتَكَلِّمٍ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ : ﴿ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> كَانَ قِيَاسُهُ : يَجْهَلُونَ بِالْيَاءِ ، لِأَنَّهُ صِفَةُ قَوْمٍ ، وَقَوْمٌ اسْمُ غَيْبَةٍ ، وَالتَّاءُ / خَطَابٌ ، وَلَكِنْ حَسُنَ إِجْرَاءُ الْخَطَابِ ٢٨ وَصَفًا لِقَوْمٍ ، لَوْ قَوَّعَهُ خَيْرًا عَنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي قَوْلِهِ : « صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ » : الْمَعْنَى أَنَّهُ حَازِقٌ بِالرَّكُوبِ ، فَهَذِهِ النَّاقَةُ لَا تَقْدِرُ أَنْ تَصْرَعَ ، وَقَالَ غَيْرُ أَبِي حَاتِمٍ : مَعْنَاهُ قَدْ آتَيْتُ إِلَيْكَ مِنَ الْإِحْسَانِ مَا لَا يَنْبَغِي لَكَ مَعَهُ أَنْ تَصْرَعَنِي ، أَيْ قَدْ حَرَّمَ لِإِحْسَانِي إِلَيْكَ صَرَعِي عَلَيْكَ .

(١) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ .

(٢) سُورَةُ الرَّحْمَنِ ٧٢ .

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ١٣٨ .

وهذا البيت انفرد الأصمعي بروايته ، وروى « حرام » مكسور الميم ، ولو رواه بضمها على الإقواء كان أحب إلي ، وقال أبو حاتم في تعليل الكسر فيه : أخرَج « حرام » مُخْرَجَ كَفَافٍ ، من قول الراجز :

يَالَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الضَّافِي وَالْفَضْلُ أَنْ تَتْرَكَنِي كَفَافٍ

عدل كَفَافٍ عن كافٍ ، وإن شئت قدَرْتَهَا معدولةً عن التَّرْكَةِ الكافَّةِ . انتهى كلامه .

قال أدام الله نعمته : حرام لا يتأتى فيها العدل عن فاعل أو فاعلة ، كما تأتى ذلك في كَفَافٍ ، وكَفَافٍ قد اتَّسع استعمالها في الشعر القديم ، وقد ورد في أشعار المتأخرين ، كقول أبي العلاء المعري ، في ابتداء مراثية أبي أحمد الموسوي والد المرتضى والرضي :

أَوْدَى فَلَيْتَ الْحَادِثَاتِ كَفَافٍ مَالُ الْمُسِيْفِ وَعَنْبَرُ الْمُسْتَفِ<sup>(١)</sup>

المُسيِف : الذي ذهب ماله ، والمُسْتَفِ مُفْتَعِلٌ من السَّوْفِ ، وهو الشَّم .

(١) وكلنا ذكر محقق الديوان في تخريج البيت ص ٤١٠ .

(٢) وهذا هو رأى امرئ القيس ، فيما استنطقه أبو العلاء المعري . جاء في رسالة الغفران ص ٢٣٣ : « أقول : « حرام » ، فَتَقْوَى ، أم تقول : « حرام » فتخرجه مُخْرَجَ حَذَامٍ وَقَطَامٍ ؟ وقد كان بعض علماء الدولة الثانية [ أى الدولة العباسية ] يجعلك لا يجوز الإقواء عليك . فيقول امرؤ القيس : « لا نكرة عندنا في الإقواء » ... إلى آخر ما قال .

(٣) هو رؤية . ديوانه ص ١٠٠ ، وشروح سقط الزند ص ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، واللسان ( كف ) ، ومعجم الشواهد ص ٥٠٣ .

(٤) قال ابن هشام : « فالأصل كفافاً ، فهو حال ، أو ترك كفاف ، فهو مصدر » المغنى ص ٧٥٨ .

(٥) في هـ : رحمه الله .

(٦) شروح سقط الزند ص ١٢٦٤ .

(٧) المال هنا : الإبل . المرجع السابق ، واللسان ( سوف ) ، وقال ابن الأثير في النهاية ٣٧٣/٤ : « المال في الأصل : ما يملك من الذهب والفضة ، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان ، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل ، لأنها كانت أكثر أموالهم » .



عَدَلَ كَفَافٍ عَنْ كَافَّةٍ ، أَى لَيْتَ الْحَادِثَاتِ كَفَّتْ عَنَّا خَيْرَهَا وَشَرَّهَا ، فَلَمْ تُسَيِّدْ إِلَيْنَا خَيْرًا ، وَلَمْ تُوَقِّعْ بِنَا شَرًّا ، فَقَامَ هَذَا بِهَذَا .

وَإِذَا كَانَ الْعَدْلُ فِي « كَفَافٍ » مُمْكِنًا وَفِي « حَرَامٍ » مُتَعَسِّفًا وَجِبَاطَرَاخُ الْمُتَعَسِّفِ ، وَأَنْ تُحْمَلَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى وَجْهِ يَسْتَقِيمُ بِهِ فِيهَا الْكُسْرُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ / أَلْحَقَهَا يَاءُ النَّسَبِ لِلْمُبَالَغَةِ <sup>(١)</sup> ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ وَصْفًا ، كَقَوْلِهِمْ فِي الْأَحْمَرِ : أَحْمَرِي ، ٢٩ وَفِي الدَّوَّارِ : دَوَّارِي ، قَالَ الرَّاجِزُ :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي -

ثُمَّ خَفَّفَ الْيَاءُ مِنْ « حَرَامِي » ضَرُورَةً ، كَمَا خَفَّفَهَا الْقَائِلُ <sup>(٢)</sup> :

قَتَلْتُ عِلْبَاءَ وَهْنَدَ الْجَمَلِي

فَهَذَا أَمْتَلُ مِمَّا رَأَاهُ أَبُو حَاتِمٍ ، وَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِثْبَاتُ الْيَاءِ فِي الْخَطِّ .

\* \* \*

(١) هَذَا تَأْوِيلُ أَى عَلَى الْفَارَسِيِّ ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنَى ، الْمَوْضِعُ السَّابِقُ .

(٢) هُوَ الْعِجَاجُ . دِيَوَانُهُ ص ٣١٠ ، وَالتَّبَصُّرَةُ ص ٤٧٣ ، وَمَعْجَمُ الشَّوَاهِدِ ص ٥٦١ .

(٣) هُوَ عَمْرُو بْنُ يَمْرِى . تَارِيخُ الطَّيْرِ ٥١٧/٤ ، وَاللِّسَانُ ( جُمْل ) . وَانْظُرْ شَرْحَ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ ٢٥٩/١ ، فِي أَحْدَاثِ يَوْمِ الْجُمْلِ .

### المجلس الخامس

بَيْتٌ لِلرَّضِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ مَدَحَ بِهَا الطَّائِعَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

قَدْ كَانَ جَدُّكَ عِصْمَةَ الْعَرَبِ الْأَلَى      فَالْيَوْمَ أَنْتَ لَهُمْ مِنَ الْإِعْدَامِ<sup>(١)</sup>

قوله : « الْأَلَى » يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ اسْمًا نَاقِصًا بِمَعْنَى الَّذِينَ أَرَادَ الْأَلَى سَلَفُوا ، فَحَذَفَ الصَّلَةَ لِلْعِلْمِ بِهَا ، كَمَا حَذَفَهَا عَبِيدُ بْنُ الْأَبْرَصِ فِي قَوْلِهِ :

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْتَمَعَ جُمُوعٌ      عَكَ ثَمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>

أَرَادَ نَحْنُ الْأَلَى عَرَقْتَهُمْ .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْأَوَّلَى ، فَحَذَفَ الْوَائِ التَّيْ هِيَ عَيْنُ الْفُعْلَى ، كَمَا حَذَفَهَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرٍ فِي قَوْلِهِ :

وَأَتَبَعْتُ أَخْرَاهُمْ طَرِيقَ الْأَهْمِ      كَمَا قِيلَ نَجْمٌ قَدْ نَحَوَى مُتَتَابِعُ<sup>(٣)</sup>

(١) ديوان الشريف الرضي ٣٣٥/٢ ، واللسان ( أ ) ٣٢٢/٢٠ ، وأنشده المصنف في المجلس الثاني والستين .

(٢) حكاها صاحب اللسان ، عن رضى الدين الشافعى ، عن ابن الشجرى .

(٣) ديوانه ص ١٣٧ ، وكتاب الشعر ص ٤٢٢ ، وحواشيه ، واللسان ( أ ) . وأنشده المصنف في المجلسين : الثاني والستين ، والرابع والسبعين .

(٤) ديوان الأسود بن يعفر ص ٤٥ ، وتخريجهم لى ص ٧٩ ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٠٨ ، وحواشيه . وأعاد المصنف الشاهد في المجلس الثاني والستين .

وقد وردت قافية البيت في الديوان ومراجع تخريج البيت على ثلاث صور : متتابع ، بالياء الموحدة قبل العين ، ومتتابع ، بالياء التحتية ، ومتتابع ، بالهمز . والصورة الأولى أضعفهن . وقد أثبت البغدادي ، =

قيل : إنه أراد هجوتَ آخِرَهم كما هجوتَ أولَهم ، أى ألحقَ آخِرَهم بأولهم فى الهجاء ، ويقال : نحوت النجوم : إذا سقطت فلم يكن عن سقوطها مطر .  
ويدللك على أنه أراد بالألهم أولاهم أمران ، أحدهما : معادلتها لأخراهم ، ومثله قول أمية بن أبى الصلت<sup>(١)</sup> :

وقد علمنا لو أن العلم ينفعنا أن سوف نلحق أخراناً بأولاناً

ومثله فى كتاب الله عز وجل : ﴿ قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

/ والثانى : أنها لا تخلو من أن يكون المراد بها ما ذكرته ، أو تكون « ألى » المبهمة ٣٠  
التي فى قول الأعشى :

هاؤلا ثم هاؤلا كلاً أعطيت ست نعالاً مخنوة نعال

أو تكون التي بمعنى الذين ، كقول بشر :

= الصورة الثالثة ، قال فى الخزنة ٣٠٧/١١ : « ومتتابع بالهمز ؛ لأنه اسم فاعل من التابع ، بالمشاة التحتية . قال فى الصحاح : التابع : التهاق فى الشر واللدجاج ، ولا يكون التابع إلا فى الشر » . وجاء بمباشية الخزنة ، طبعة بولاق ٥٢٦/٤ « قوله ومتتابع بالهمز الخ فى ذلك نظر ظاهر » . وقال شيخنا عبد السلام هارون ، رحمه الله ورضى عنه فى حواشى طبعة : « المعهود أن يعامل هذه المعاملة اسم الفاعل من الثلاثى المعتل ، أما نحو المتتابع من التابع ، والمتساير من التساير ، فلا تُقلب فيه الياء همزة ، وفى الحديث : « المتتابعان بالخيار » ، وذلك لأن عين الفعل من تبايعا وتسايرا لم تُعَلَّ ، فهى نحو عَيْنَ وَعَوَرَ ، فهو عاين وعاور » . انتهى كلام شيخنا ، وانظر هذه المسألة التصريفية فى الكامل ص ١٠٨٩ . ويقتضى أن أقول : إن الرواية فى ديوانه ( طبع بغداد ) « متتابع » بالهمز ، أما فى طبعة فينا ( ضمن الصبح المنير فى شعر أبى بصير . وهو المسمى ديوان الأعشى ) فهى « متتابع » بالياء التحتية ، وهو الصواب إن شاء الله ، على ما يقتضيه حق التصريف .

واعلم أن شعر الأسود بن يعفر وُضِعَ مع شعر الأعشى ، لأنه عُرف بأعشى بنى تَهْشَل .  
(١) ديوانه ص ٥١٧ ، وأعادته المصنف فى المجلسين : الثانى والستين ، والتاسع والسبعين . وانظر كتاب الشعر ص ٤٢٢ ، وسياقه يؤذن بأن ابن الشجرى ينقل عن أبى على .

(٢) سورة الأعراف ٣٩ ، وتلاوة الآية الكريمة : « وَقَالَتْ لَكُنْ تَرَكِ الْوَاوَ وَالْفَاءَ وَنَحْوَهُمَا فِى أَوَّلِ الْاسْتِشْهَادِ جَائِزٌ ، وَقَدْ جَرَى الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ عَلَى هَذَا النُّحُو فِى ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنْ « الرِّسَالَةِ » . راجع حواشى الحيوان ٥٧/٤ ، ومجالس ثعلب ص ٥٥٥ ، والفصول الخمسون ص ١٦٥ ، ومنال الطالب ص ٤٦٨ .  
(٣) ديوانه ص ١١ ، والقافية فيه : « يَيْثَالِ » . وانظر كتاب الشعر ص ٤١٦ ، وحواشيه .

(٤) فى هـ « أو يكون بمعنى الذين » .

(٥) فى النسختين : الأصل وهـ : « كقول عبيد » ، ولم أجده فى ديوان عبيد بن الأبرص المطبوع . =

### ونحن ألى ضررنا رأس حُجَرٍ

فلا يجوز أن تكون المبهمة ولا الموصولة ، لأنَّ تَيْنِكَ لا تُضافان ، فثبت ما ذكرته أن المراد بها أولاهُمْ ، وإنما استجازوا مثل هذا الحذف في المعتلِّ الأصليِّ تشبيهاً له بالزائد ، كقولهم في الرَّعُوف : الرَّؤُف ، وفي العُلَاطِط : العَلَبِط ، وفي العَرَائِن : العَرَائِن ، وفي العَرَقِصَان : العَرَقَصَان ، ومن ذلك حذفهم اللام من مُراما ، في قولهم مُرامى ، تشبيهاً لها بألف التائث في حُبَارَى ، وحذفهم الياء الساكنة التي هي عين في تحية ، تشبيهاً بالياء الزائدة في حنيفة ، فقالوا : تَحَوِيٌّ ، كما قالوا : حَنَفِيٌّ ، وكذلك شبهوا اللاماتِ المعتلة بالحركة الزائدة ، فحذفوهنَّ للجزم في نحو : لم يدع ولم يمش ولم يخش ، كما حذفوا الحركة من الصحيح .

العُلَاطِط : القطيع الضخم من الغنم ، والعَرَائِن : ضرب من الشجر ،  
والعَرَقِصَان : اسمُ جنس من الدواب .

بيت للرضي ، قال أدام الله نعمته : سئِلْتُ عنه :

تُرْهِى عَلَى تِلْكَ الظُّبَا ءِ فَلَيْتَ شِعْرِي مَن أَبَاها<sup>(٤)</sup>  
وَقَفَّ الهَوَى بِي عِنْدَهَا وَسَرَّتْ بِقَلْبِي مُقْلَتَاها

يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : « مَن أَبَاها » ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون بمعنى قولك :  
أَبَوَاها ، فهو تثنية أب ، على لغة من قال : هذان أبان ، ورأيت أبيين ، ومررت  
٣١ / بأبيين ، فلم يردَّ لامه في التثنية ، كما لم يردَّ اللام من قال : يدان ودمان ، وأنشدوا

= وجاء بهامش الأصل : « صوابه بشر بن أبي خازم الأسدي » وقد رأيت في ديوانه بشر ص ١٦٦ . وتماه :  
بأسيايف مهتدة رفاق

وانظر كتاب الشعر ص ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٢ .

(١) كتاب الشعر ص ٢٠٨ ، ٤٢١ .

(٢) وكتاب الشعر أيضا ص ٤٢١ .

(٣) في هـ : قال رحمه الله : تُرْهِى ....

(٤) ديوانه ٥٦٧/٢ ، واللسان ( أى ) عن ابن بَرَى .

على هذه اللغة قول الفرزدق<sup>(١)</sup> .

يا خَلِيلِي اسْقِيَانِي      أَرْبَعاً بَعْدَ اثْنَتَيْنِ  
مِنْ شَرَابِ كَدَمِ الْجَوِّ      فِي يُجْرُ الْكُلَيْثَيْنِ  
وَاصْرِفَا الْكَاسَ عَنِ الْجَا      هَلِ يَحْيَىٰ بِنِ حُصَيْنِ  
لَا يَذُوقُ الْيَوْمَ كَأْساً      أَوْ يُفْقِدُ بِالْأَيْنِ

وعلى هذا المذهب ثناه المتنبي في قوله<sup>(٢)</sup> :

تَسَلُّ بِفَكْرِ فِي أَبِيكَ فَإِنَّمَا      بَكَيْتَ فَكَانَ الضُّحْكُ بَعْدَ قَرِيبِ

فوزن أبأها وأبيك : فعأها وفَعَيْك ، وحذفا منهما التونين للإضافة .

والثاني : أن يكون المراد بقوله « أبأها » واحداً ، على لغة من قال : هذا أبا ، ورأيت أبا ، ومررت بأبا ، فأبدل من الواو التي هي لام الفعل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، إذا الأصل فيه : أَبَوُ كَقَلَمٍ ، فجاء به على حدِّ عصاً ، وبدل على أنه في الأصل فَعَلْ مفتوح العين جمعه على آباء ، فجاء على حدِّ جَبَلٍ وأجبال ، وهذه اللغة رواها أبو العباس ثعلب .

والثالث : أن يكون معنى قوله : « مَن أبأها » من كان لها أبا ، فأبأها على هذا فَعَلْ كقولك : رآها ، من قولهم : أَبَوْتُ ثلاثة : أى كنتُ أبا لثلاثة .

ورَوَوْا أن أعرابياً وقف على قوم فسألهم فقال : إني أَبَوْتُ عشرةً ، وأخَوْتُ عشرةً ، وأنا اليومَ وحيد ، فرحم الله مَن أَمَرَ بِحَيْرٍ أو دَعَا بِحَيْرٍ .

وقوله : « تُزْهَى » من الزَّهْوِ ، الذي هو الكِبَرُ ، لا يستعملونه إلا مضمومَ الأول

(١) لم أجد هذه الأبيات في ديوان الفرزدق المطبوع ، وهي له في الموضع المذكور من اللسان .

(٢) ديوانه ٥٤/١ .

على مالم يُسَمِّ فاعله ، تقول : زُهِيتْ علينا يا رَجُلٌ تَزْهِي <sup>(١)</sup> ، فانت مَزْهَوٌ ، أى تكَبَّرْتَ ، ولا تقول : زَهَوْتُ ، فتجعل الفعل له ، لأن الفعل إنما هو للشيء الذى يحمله على الزهو ، كاللآل والجمال والسلطان ، وإنما يُفسِّرون زُهِيتْ بتكَبَّرْتَ مجازاً ، وتفسيره <sup>(٢)</sup> : حُمِلَتْ على التكبر .

٣٢ / وقوله : « ليت شِعْرِي مَنْ أباهَا » لك فى خبر « ليت » مذهبان : إن شئت قلت : هو محذوف لطول الكلام ، وتقديره : واقعٌ أو موجودٌ ، وإن شئت قلت : كما كان قوله « ليت شِعْرِي » مؤدِّياً معنى ليتنى أشعر ، استغنى عن خبر ، كما استغنى المبتدأ فى قولك : أقائم أخواك ، حيث أدَّى معنى يقوم ، وقوله : « من أباهَا » جملة ابتداء عميل فى موضعها المصدر ، كأنه قال : ليت أن أشعر أى الناس أباهَا .  
وأما قول القائل :

ليت شِعْرِي إذا القيامة قامت ودعا بالحساب أين المصير <sup>(٣)</sup>

وقبله :

نَحْمَرُ الشَّيْبُ لِمَتْنِي تَحْمِيرَا وَحَدَا يِي إِلَى الْقُبُورِ الْبَعِيرَا

فإن المصير منصوب بالمصدر <sup>(٤)</sup> ، وأين : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره أين هو ، وقد

(١) فى هـ : يافلان .

(٢) فى هـ : وتفسيره فى الحقيقة : حُمِلَتْ ...

(٣) البيت الأول وحده من غير نسبة فى كتاب الشعر ص ٣١٤ ، والبيتان من غير نسبة أيضاً فى الإفصاح ص ١٨١ .

(٤) وهو « شِعْرِي » وأصله « شِعْرَقِي » . يقال : شَعَر به ، وشَعَرَ يَشَعُر ، شِعْراً وشَعْراً وشِعْرةً . قال سيبويه : قالوا : ليت شِعْرِي ، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة - يعنى لكثرة الاستعمال - كما قالوا : ذهب بَعْلُرتها ، وهو أبو عُلَريها ، فحذفوا التاء مع الأب خاصة . اللسان ( شعر ) . وانظر كلام سيبويه فى الكتاب ٤/٤ ، وأدب الكاتب ص ٦١ .

وهذا التركيب « ليت شِعْرِي » ممّا حُذِف فيه الخير . قال ابن الأثير : « وفيه - أى فى الحديث - وليت شعري ما صنع فلان ، أى ليت علمى حاضرٌ أو محيَّطٌ بما صنع ، فحذف الخير ، وهو كثيرٌ فى كلامهم » .  
النهاية ٤٨٠/٢ .

أساء بشيعين ، بحذف المبتدأ ، وبالفصل بين شعري ومعموله بأين ، وهو أجنبي ،  
ولو أعطى الكلام حقه قيل : ليت شعري المصير أين هو ؟

وقوله : « حَمَرُ الشَّيْبِ لِمَتَى » معناه غَطَّى سَوَادَهَا ، ومنه الخِمارُ لتغطيته  
الوجه ، والخمرُ لأنها تغطِّي العقل ، والحَمَرُ : ما يُؤَارَى مِنَ الشَّجَرِ ، وَعَنَى بالبعير  
عُمُرَهُ ، كقوله : مَنْ كَانَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ مَطِيَّتَهُ أَسْرَعَا بِهِ السَّيْرَ .

بَيْتٌ سُئِلْتُ عَنْهُ

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ<sup>(١)</sup>

فَقِيلَ : بِمَ يَرْتَفِعُ « غَيْرُ » ؟ فَأَقُولُ : إِنَّ قَوْلَهُ : « مَأْسُوفٍ » مَفْعُولٌ مِنَ الْأَسْفِ ،  
وَهُوَ الْحَزَنُ ، « وَعَلَى » مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ ، كَقَوْلِكَ : أَسِفْتُ عَلَى كَذَا أَسْفًا ، وَحَزِنْتُ عَلَيْهِ  
حُزْنًا ، وَلَهِفْتُ عَلَيْهِ لَهْفًا ، وَأَسِيتُ عَلَيْهِ أَسَى ، وَمَوْضِعُ قَوْلِهِ : « بِالْهَمِّ » نَصَبٌ عَلَى  
الْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : يَنْقُضِي مَشُوبًا بِالْهَمِّ وَ « غَيْرُ » رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَلَمَّا أُضِيفَتْ إِلَى اسْمِ  
المَفْعُولِ ، وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَى الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ ، اسْتَعْنَى الْمُبْتَدَأُ عَنْ خَبَرٍ ، كَمَا اسْتَعْنَى « قَائِمٌ »  
وَمَضْرُوبٌ « فِي قَوْلِكَ : أَقَائِمُ أَخَوَاكَ ؟ وَمَا مَضْرُوبٌ غَلَامَاكَ ، عَنْ خَبَرٍ ، مِنْ حَيْثُ  
سَدَّ الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ بِهِمَا مَسَدَّ الْخَبَرِ ، لِأَنَّ « قَائِمٌ وَمَضْرُوبٌ » قَامَا مَقَامَ يَقُومُ وَيَضْرِبُ ،  
فَتَنْزِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ الْمَرْفُوعِ بِهِ مَنْزِلَةَ الْجُمْلَةِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَسْنَدْتَ اسْمَ الْمَفْعُولِ إِلَى  
الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ سَدَّ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مَسَدَّ الْأَسْمِ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِهِ ، كَقَوْلِكَ : أَحْزُونُ

(١) البيت لأبي نواس ، كما في المغنى ص ١٧١ ، ٧٥٣ ، وليس في ديوانه . ويقال : إِنَّ « عَلَى » بِنِ  
أَبِي الْفَتْحِ بِنِ جَنَى ، سَأَلَ أَنَاهُ عَنْ إِعْرَابِ هَذَا الْبَيْتِ . رَاجِعْ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلِ ١٦٥/١ ، وَتَذَكُّرَةَ النِّحَاةِ  
ص ١٧١ ، ٣٦٦ ، ٤٠٥ ، وَشَرْحَ الشُّوَاهِدِ لِلْعَيْنِ ٥١٣/١ ، وَالْمَعْمُوعِ ٩٤/١ ، وَالْأَشْبَاهَ وَالنِّظَائِرَ ١٢٣/٣ ،  
وَشَرْحَ الْأَمْثُومِ ١٩١/١ ، وَالْخِزَانَةَ ٣٤٥/١ ، وَشَرْحَ آيَاتِ الْمَغْنَى ٣/٤ .

(٢) فِي هـ « مُتَعَلِّقٌ » وَقَدْ حَكَى السِّيَوطِيُّ هَذَا الْكَلَامَ كُلَّهُ فِي الْأَشْبَاهِ ١٢٦/٣ ، مُعْرُوفًا إِلَى ابْنِ مَكْتُومٍ فِي  
« تَذَكُّرَتِهِ » . وَابْنُ مَكْتُومٍ مُتَأَخِّرٌ عَنْ ابْنِ الشَّجَرِيِّ بِقَرْنَيْنِ مِنَ الزَّمَانِ ، فَقَدْ تَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩ .

(٣) حَكَى ابْنُ هِشَامٍ هَذَا الْوَجْهَ عَنْ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، وَنَصَّ عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَدْ تَبِعَهُ . الْمَغْنَى ص ١٧٢

على زيد ؟ وما مأسوف على بكر ، كما تقول في الفعل : أَيَحْزَنُ على زيد ؟ وما يُؤْسَفُ<sup>(١)</sup> على بكر ، فلما كانت « غير » للمخالفة في الوصف ، فجرت [ لذلك ] مَجْرَى حرف النفي ، وأضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسندٌ إلى الجارِّ والمجرور ، - والمتضايقان بمنزلة الاسم الواحد - سدَّ ذلك مسدَّ الجملة ، حيث أفاد قولك : غيرُ مأسوفٍ على زيد ، ما يفيدُه قولك : ما يُؤْسَفُ على زيد .<sup>(٢)</sup>

رَبِيعَةُ بْنُ مَقْرُومٍ الضَّبِّي :

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا غُصْبُ الْقَطَا      تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا<sup>(٣)</sup>  
كَفَفْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ      كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءًا تَحَلَّبَا

إن احتجَّ محتجٌّ لمن أجاز : عَرَفًا تَصَبَّيْتُ ، فالدافعُ له أن يقول : إن العامل في الماء هو الرافع للعطفَيْن ، من حيث كان التقدير : إذا تحلَّب عطفاه ماءً ، كقولك : إذا زيدٌ راکبًا خَرَجَ أَكْرَمْتُهُ<sup>(٤)</sup> ، وإنما احتجَّت إلى إضمار الفعل بعد « إذا » ، لأنها تطلَّب الفعل كما تطلِّبه « إن » الشرطيَّة ، والاسم بعدها يرتفع أو ينتصب بفعلٍ مُضَمَّر يُفسِّره الظاهر ، كما ارتفع بعد « إن » في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ وانتصب بعدها في نحو :

لَا تَجْزَعِي إِنِ مُتَفَسِّسًا أَهْلَكَتَهُ<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) ليس في هـ . وفي الأشباه : « جَرَتْ لذلك » بإسقاط الفاء ، وفي الخزانة « وجرت لذلك » .  
(٢) فيه وجوه أخرى من الإعراب ، اطلُّوها في الأشباه والخزانة .  
(٣) الأصمعيات ص ٢٢٤ ، والمفضليات ص ٣٧٦ ، والشعر والشعراء ٣٢٠/١ ، وشرح الشواهد للعيني ٢٢٩/٣ . وشعره ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ضمن ( شعراء إسلاميون ) .  
(٤) في هـ « يخرج » .  
(٥) سورة النساء ١٧٦ .  
(٦) للنمر بن تولب ، رضى الله عنه . ديوانه ص ٧٢ ، وتخرجه في ص ١٤٧ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٧٧ ، ٨٧ ، ٣٢٦ ، وحواشيه . وعجزه :  
= وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي



فمثال المرتفع بعد إذا ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾<sup>(١)</sup> - و ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾<sup>(٢)</sup>

ومثال المنتصب بعدها :

٣٤

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلعته فقام بفأس بين وصليك جازر<sup>(٣)</sup>

فإن قيل : لم نجد اسمين معاً مرفوعاً ومنصوباً عمِلَ فيهما فعلٌ مضمر .

قيل : بلى ، قال سيبويه في ( باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك<sup>(٤)</sup>

إظهاره ) :

من ذلك قول العرب : أما أنت مُنْطَلِقًا انطلقتُ معك [ أى لأن كنت منطلقاً انطلقتُ معك ] وأما زيدٌ ذاهباً ذهبْتُ معه ، قال عباس بن مرداس :

أبا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ<sup>(٥)</sup>

ثم قال : فإنما هي « أن » ضُمَّتْ إليها « ما » وهي ما التوكيد ، وألزمتُ « ما »

لتكونَ عوضاً من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألف عوضاً من ياء الزنادقة واليماني . انتهى كلامه .

= وأعاده ابن الشجري في المجلسين : التَّمَّ الأربعين ، والثامن والسبعين .

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٢) الآية الأولى من سورة الانفطار .

(٣) قاله ذو الرمة . ديوانه ص ١٠٤٢ ، وتخريجه في ص ٢٠١٢ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٤٩١ ،

وحواشيه .

(٤) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٥) ما بين الحاصرتين لم يرد في هـ ، ولا في كتاب سيبويه .

(٦) الكتاب ، الموضع السابق ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والمنصف ١١٦/٣ ، والإنصاف ص ٧١ ،

والمقرب ٢٥٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٤١٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٦/١ ، والمغنى صفحات ٣٥ ،

٥٩ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤ ، وشرح أبياته ١٧٣/١ ، وفهارسه ، والخزانة ١٣/٤ ، وانظر كتاب الشعر ص ٥٨ ،

وأعاده ابن الشجري في المجلسين الثاني والأربعين ، والثامن والسبعين .

(٧) في الكتاب : ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً ...

وهذا الذى قد ذكره من مجيء اسمين مرفوع ومنصوب بفعل مضمر وإن لم يكثر فإنه قد ورد كما ترى .

ولو زعم زاعم أن « عطفاه » رفع بالفعل المضمر ، وأن « ماءً » منتصب بقوله « تحلباً » على قول من روى :

وما كان نفساً بالفراق تطيب<sup>(١)</sup>

لم يبعد قوله

فأما قول سيبويه : « كما كانت الهاء والألف عوضاً من ياء الزنادقة واليماني فتفسيره أن أصل الزنادقة : الزناديق ، وأصل اليماني : اليماني ، فحذفوا الياء من الزناديق ، وعوضوا منها هاء التأنيث ، وحذفوا الياء الساكنة من اليماني ، وعوضوا منها الألف . والسيد : الذئب ، والنهث من الخيل : الجسيم ، والمقلص : المرتفع ، والكيميش : الصغير الجردان .

والضبيع فى قوله : « فإن قومي لم تأكلهم الضبيع » فيها قولان ، أحدهما أنه عنى بالضبيع السنة الشديدة ، ومنه الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أن رجلاً جاءه فقال : يا رسول الله ، أكلتنا الضبيع ، وتقطعت عنا الخنف » عنى بالضبيع جمع خفيف : وهو ثوب<sup>(٢)</sup> من كتان ردى .

والثاني : أنه أراد [ أن قومه ] لم يقتلوا فتأكلهم الضباع .

(١) صدره :

أنهجر ليل بالفراق حبيها

وينسب للمخيل السعدى ، ولأعشى همدان ، وللمجنون - وليس فى ديوانه المطبوع - وهو فى شعر أعشى همدان المنشور ضمن الصبح المنير ص ٣١٢ ، وهو فيه بيت مفرد . وراجع الكتاب ٢١١/١ - وهو فيه من زيادات المازنى - والأصول ٢٢٤/١ ، والمقتضب ٣٧/٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والتبصرة ص ٣١٩ ، والإنصاف ص ٨٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٦٥/١ ، وشرح الجمل ٢٨٣/٢ ، وغير ذلك كثير تراه فى حواشى إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٤٩ ، ومعجم الشواهد ص ٤١ .

(٢) الحردان : القضيبي من ذوات الحافر ، وقيل : هو الذكر عموماً . والمعروف فى تفسير « الكيميش » أنه السريح .

(٣) هذا ملفق من حديثين ، رواهما الإمام أحمد فى مسنده ٤٨٧/٣ ( من حديث رجل يسمى طلحة ) ، ١٥٤/٥ ، ١٧٨ ، ٣٦٨ ( عن رجل لم يُسم ) . وانظر غريب الحديث لأبى عبيد ٤٧/١ ، ٤٥/٣ .

(٤) سقط من هـ .

## الجلس السادس

يَتَّ لِلْمَتَنِّي لَمْ يَعْرِضْ لَهُ أَحَدٌ مِنْ مَفْسُرِي شَعْرِهِ ، وَهُوَ :<sup>(١)</sup>

وَتَرَاهُ أَصْغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقًا وَيَكُونُ أَكْذَبَ مَا يَكُونُ وَيُقْسِمُ

يقال : مِنْ أَيْ الرُّؤْيَيْنِ « تَرَى » الْأَوَّلُ وَالثَّانِي ، أَمِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ ، أَمْ مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ ، أَمْ أَحَدُهُمَا مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ ، وَالثَّانِي مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ ؟  
وَأَيُّهُمَا الْعَامِلُ فِي « نَاطِقٌ » ؟ .

وَمَا مَعْنَى « يَكُونُ » الْأَوَّلُ وَالثَّانِي ، أَتَانْقِصَانُ هُمَا أَمْ تَأَمَّانُ ، أَمْ أَحَدُهُمَا نَاقِصٌ وَالْآخَرُ تَامٌ ؟ .

وَمَا مَعْنَى « مَا » الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ ؟ .

وَعَلَامَ انْتِصَابٍ « أَصْغَرَ وَأَكْذَبَ » ؟ .

وَمَا مَعْنَى الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ : « وَيُقْسِمُ » وَظَاهِرُ أَمْرِهَا أَنَّهَا عَاطِفَةٌ ؟ فَمَا الْمَعْنَى فِي عَطْفِ « يَقْسِمُ » عَلَى « يَكُونُ » ؟ فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّهَا وَاوُ الْحَالِ فَأَنْتَ لَا تَقُولُ : رَأَيْتَ زَيْدًا وَيَضْحَكُ ، تَرِيدُ ضَاحِكًا ، فَإِنْ حَذَفْتَ الْوَاوَ صَحَّ أَنْ يَكُونَ حَالًا .

الْجَوَابُ : إِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ الْمَأْخُوذَيْنِ مِنَ الرُّؤْيَةِ قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْهَاءُ ، لِأَنَّ « أَصْغَرَ » مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَ « نَاطِقًا » مَنْصُوبٌ عَلَى

(١) ديوانه ١٢٩/٤ ، وَأَعَادَهُ ابْنُ الشَّحْرِى فِي الْجُلُوسِ الثَّانِي وَالْعَاشِرِ .

الحال [ وإذا ] <sup>(١)</sup> كان لم يتعدَّ إلا إلى مفعول واحد ثبت أنه من الرؤية التي هي الإبصار ، دون الرؤية التي هي العلم ، وإنما قلنا إن « أصغر » منصوب على المصدر ؛ لأنه مضاف إلى « ما » وهي مصدرية ، وأفعل الموضوع للمفاضلة إنما هو بعض ما يُضاف إليه ، فصار كقولك : سيرتُ أشدَّ السير ، وكذلك « أكذب » حكمه حكم « أصغر » والناصب « ناطقاً » هو الأولُ منهما ، وقد علمت أن الهاء من « تراه » عائدة على عين ، فلو كان من الرؤية التي يُراد بها العلم اقتضى مفعولاً ثانياً ، يكون هو الأول في المعنى ، كقولك : رأيتُ الله غالباً ، ولما كانت الهاء / عائدة على جثة ، فلم يَجْزَ لذلك أن يكونَ المفعول الثاني حدثاً ، وكان انتصابُ « ناطقاً » على الحال ، علمت أن « تراه » بمعنى تبصيره ، لا بمعنى تعلمه ، فتقدير الإعراب : تراه ناطقاً أحقرَ رؤيتك إياه ، فالتحقيرُ تناولُ الرؤية في اللفظ ، والمرادُ تحقير المرئي ، لأن المعنى : تراه ناطقاً أحقرَ منه إذا رأيته ساكِناً .

وأما « يكون » الأول والثاني فكلاهما بمعنى يُوجد ، فإن قلت : أجعلُ الأولَ ناقصاً وأجعلُ خبره « أكذب » ، لم يَجْزَ ذلك ؛ لما ذكرته من انتصاب « أكذب » على المصدر ؛ لإضافته إلى المصدر ، وإذا ثبت أنه اسمٌ حَدَّثَ لإضافته إلى « ما » المصدرية ، والمضمر في « يكون » عائِدٌ على عين ، وخبرُ « كان » إذا كان مفرداً فهو واسمُها عبارة عن شيء واحد ، بطلَ أن تجعلَ « يكون » ناقصاً ، لفساد الإخبار عن الجُئث بالأحداث .

والواو في قوله « ويُقسِم » واوُ الحال ، فالجملة بعده جال ، عمل فيها « يكون » الأول ، وهي جملة ابتداء ، والمبتدأ محذوف ، فالتقدير : وهو يُقسِم ، وحذف « هو »

(١) تكملة من هـ .

(٢) في هـ : قلت .

(٣) من هنا إلى قوله تعالى : ﴿ والنهار مبصراً ﴾ حكاه شارح ديوان المتنبي - الموضع المذكور - عن ابن الشجري بشيء من التصرف .

(٤) في هـ : قاهراً .

كما حذف الأعشى « هي » من قوله :<sup>(١)</sup>

وَرَدَّتْ عَلَى سَعْدِ بْنِ قَيْسٍ نَاقَتِي وَلِمَا بِهَا

أراد : وهي لما بها من الجهد ، فحذف المبتدأ من جملة الحال ، فالتقدير :  
ويوجد<sup>(٢)</sup> وهو مُقسِمٌ وجوداً أكذب وجوده<sup>(٣)</sup> ، فالوصف بالكذب يتناول وجوده لفظاً .  
وهو في المعنى موجةٌ إليه ، إذ المعنى : يوجد مُقسِماً أكذب منه إذا وجد غير  
مُقسِم ، وإنما أضاف الكذب إلى وجوده وكونه ، كما أضافوا الخطابة إلى كون الأمير  
في قولهم : « أخطب ما يكون الأمير قائماً » فالتقدير عند النحويين : أخطب أوقات  
كون الأمير إذا كان قائماً ، وهذا اتساعٌ جري في كلام العرب ، كما قالوا : « نامَ  
ليلاً » والمعنى : نمت ليلاً كله ، قال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتُنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى وَنَمَتِ وَمَالِلَ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ  
وقال آخر :

٣٧

/ فَنَامَ لَيْلَى وَتَجَلَّى هَمِّي

ومثله في الاتساع وصفُ النهار بمُبْصِرٍ في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ  
الْلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾<sup>(٤)</sup> وإنما النهار مُبْصِرٌ فيه ، ومن هذا الضرب قوله

(١) ديوانه ص ٢٥٧ ، وشرح ديوان المتنبي ، الموضع السابق .

(٢) في هـ : فيوجد ، وفي شرح الديوان : يوجد .

(٣) في شرح الديوان : أكذب وجوده غير مقسم .

(٤) يأتي الكلام عليه مبسوطاً في المجلسين : الحادي عشر ، والسابع والثلاثين .

(٥) جرير . ديوانه ص ٩٩٣ ، والكتاب ١٦٠/١ ، والكمال ص ١٧٦ ، ٢٨٥ ، ١٣٥٦ ، والجمال  
المنسوب للخليل ص ٤٤ ، والإنصاف ص ٢٤٣ ، وتفسير القرطبي ٣٦٠/٨ ، ٤٢/٢٠ ، والخزانة  
٤٦٥/١ ، وأنشده ابن الشجري أيضاً في المجلس السابع والثلاثين .

(٦) رؤية . ديوانه ص ١٤٢ ، ومجاز القرآن ٢٧٩/١ ، والكمال ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، ٣٣١/٤ ،  
والمختضب ١٨٤/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٠٣/١٤ ، ومعجم الشواهد ص ٥٣٨ .

(٧) سورة غافر ٦١ .

جَلَّ وعز : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾<sup>(١)</sup> [ وحقيقته مكرّم في الليل والنهار ]<sup>(٢)</sup> .

رُوى عن أنى العباس ثعلب أنه قال : كان الكسائي والأصمعي يوماً بحضرة الرّشيد ، وكانا ملازمين له ، يقيمان بإقامته ، ويظعنان بظّنه ، فأنشد الكسائي :

أَتَى جَزَوْا عَامِرًا سُوءَى يَفْعَلِيهِمْ      أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ<sup>(٣)</sup>  
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعَلُوقُ بِهِ      رِثْمَانُ أَتُفِ إِذَا مَاضُنَّ بِاللَّبَنِ

فقال الأصمعي : إنما هو رِثْمَانُ أَنْفٍ ، بالنصب ، فقال له الكسائي : اسكت ماأنت وهذا ! يجوز رِثْمَانُ أَنْفٍ ، ورِثْمَانُ أَنْفٍ ، ورِثْمَانِ أَنْفٍ ، بالرفع والنصب والخفض ، أما الرفع فعلى الرّدّ<sup>(٤)</sup> على « ما » لأنها في موضع رفع ينفع ، التقدير : كيف ينفع رِثْمَانُ أَنْفٍ ، والنصب بثُعْطَى ، والخفض على الرّدّ على الهاء التي في به . قال : فسكت الأصمعي ، ولم يكن له عِلْمٌ بالعربية ، إنما كان صاحب لغة ، لم يكن صاحب إعراب . انتهى كلامه .

(١) سورة سبأ ٣٣ .

(٢) سقط من هـ . وانظر معاني القرآن ٣٦٣/٢ ، والموضع السابق من الكامل والمقتضب .

(٣) رويت هذه القصة من طريق ثعلب في أمالي الزجاجي ص ٥٠ ، ومجالس العلماء ، له ص ٤٢ ، ومعجم الأدباء ٨٣/١٣ ( ترجمة على بن حمزة الكسائي ) ، والأشباه والنظائر ٢٢٤/٣ ، والخزانة ٤٥٨/٤ .

(٤) البيتان من كلمة لأفنون التغلبي ، وقد استفاضت بهما كتب اللغة والأدب والحو . انظر مع المراجع السابقة : المفضليات ص ٢٦٣ ، والكامل ١٠٧/١ ، والبيان والتبيين ٩/١ ، وأمالي القالي ٥١/٢ ، والبغداديات ص ٤١٩ ، والاشتقاق ص ٢٥٩ ، والخصائص ١٨٤/٢ ، ١٠٧/٣ ، والمغنى ص ٤٥ ، وشرح أبياته ٢٤٠/١ ، وغير ذلك كثير ، تراه في حواشي تلك الكتب .

(٥) أى البذل من « ما » . ويقولون إن « الرد » مصطلح كوفي ، يقابله عند البصريين : البذل أو عطف البيان . وقد استعمله الفراء الكوفي كثيراً ، في معاني القرآن ، ولكني رأيت هذا المصطلح عند واحد من البصريين المعاصرين للفراء ، وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى ، في كتابه شرح النقااض ص ٨١٧ ، وذلك ما ذكره في قول الفرزدق :

لعلك في حدراء لُمت على الذى      تُخَيِّرَتِ المِعْزَى على كُلِّ حَالٍ  
عطيةً أو ذى شملتين كأنه      عطيةً زوجٍ للأثاني وراكبٍ

قال : « رَدُّ عطيةً على الذى » .

وأقول : إن الضمير الذى هو الهاء والميم فى قوله : « بفعلهم » يعود على عامر ، لأنه أراد به القبيلة ، وقوله : « من الحسن » متعلق بحال محذوفة ، والتقدير : كيف يَجْزُونِى السَّوْعَى بَدَلًا من الحسن ، ومثله فى التنزيل : ﴿ أَزْصِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾<sup>(١)</sup> أى بَدَلًا من الآخرة ، وقال جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> التقدير : لجعلنا بَدَلًا منكم ملائكة ، وقال كثيرٌ .  
وَلَمَّا لَنَعْطِ الْعَقْلَ دُونَ دِمَائِنَا وَنَأْنَى فَلَا نَسْتَأْقُ مِنْ دَمِنَا عَقْلًا<sup>(٣)</sup>

٣٨

أراد بَدَلًا من دمننا ، والعقل هاهنا : الذئبة ، وقال آخرٌ فى وصف الإبل :  
كَسَوْنَاهَا مِنَ الرِّيطِ الْيَمَانِىِّ مُسُوْحًا فِي بَنَائِقِهَا فُضُولٌ<sup>(٤)</sup>

أى كسوناها بَدَلًا من الرِّيطِ مُسُوْحًا ، والرِّيطُ : جمع رِيطَةٍ ، وهى الملاءة التى لا تكون لِفَقَيْنِ ، والبنايق : جمع بَيْنِقة ، وهى كلُّ رُقعة تُرْفَعُ فى القميص كاللِّبْنَةِ ونحوها ، وأراد بالمُسُوْح عَرَقَها ، شبهه لسواده بالمُسُوْح .

وَالْعُلُوقُ مِنَ الثُّوقِ : التى تَأْنَى أَنْ تَرَأْمَ وَلَدَهَا أَوْ بَوَّهَا ، والبَوَّ - يقال له الْجِلْدُ أَيْضًا - : جِلْدُ الْحَوَارِ يُحْشَى ثُمَامًا أَوْ حَشِيشًا غَيْرَهُ وَيُقَدَّمُ إِلَيْهَا لِتَرَأْمَهُ فَتَنْدُرُ عَلَيْهِ فَتُحَلَبَ فَهِيَ تَرَأْمُهُ بِأَنْفِهَا وَيُنَكِّرُهُ قَلْبُهَا ، فَرَأْمُهَا لَهُ أَنْ تَشْمَهُ فَقَطْ ، وَلا تُرْسِلُ لِبْنَهَا ، وَهَذَا يُضْرَبُ مَثَلًا لِمَنْ يَعُدُّ بِكُلِّ جَمِيلٍ وَلا يَفْعَلُ مِنْهُ شَيْئًا ، لِأَنَّ قَلْبَهُ مُنْطَوٍ عَلَى ضِدِّهِ .

(١) سورة التوبة ٣٨ .

(٢) أعاده المصنف فى المجلس الثانى والخمسين .

(٣) الآية المتمة الستين من سورة الزحرف .

(٤) نسبة ابن الشجرى إلى كثيرٍ أَيْضًا فى المجلس الثانى والخمسين ، وكذلك فى حماسه ٢٠٦/١ ، وقد أفاد محقق ديوان كثيرٍ أن البيت للأفوه الأودى . ديوان كثيرٍ ص ٣٨٤ ، ٣٨٦ . وهو فى ديوان الأفوه ( الطرائف الأدبية ص ٢٣ ) برواية :

وَلَمَّا لَنَعْطِ الْمَالَ دُونَ دِمَائِنَا وَنَأْنَى فَمَا نَسْتَامُ دُونَ دِمِ عَقْلًا

(٥) أعاده فى المجلس الثانى والخمسين ، وأنشده صاحب اللسان ( طها ) من غير نسبة .

(٦) ففتح الجيم والدال .

وقوله : « ما تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ رِثْمَانٌ أَلَيْفٌ » ما خبرية بمعنى الذى ، وهى واقعة على البَوِّ ، وانتصاب « الرِّثْمَان » هو الوجه الذى يصحُّ به المعنى والإعراب ، وإنكار الأصمعيّ لرفعه إنكاراً فى موضعه ، لأنَّ رِثْمَانَ الْعُلُوقِ للبَوِّ بأنفها هو عطيتها ليس لها عطيةٌ غيرُه ، فإذا أنت رفعتَه لم يبقَ لها عطيةٌ فى البيت ، لفظاً ولا تقديرًا ، ورفعه على البذل من « ما » لأنها فاعل « ينفع » وهو بدل الاشتغال ، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه ، كأنك قلت : رِثْمَانُ أَنْفِهَا إِيَّاهُ ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد فى كلام العرب ، ولكن فى رفعه ما ذكرتُ لك من إخلاء « تُعْطَى » من مفعولٍ فى اللفظ والتقدير ، وجَرَّ الرِّثْمَان على البذل أقربُ إلى الصَّحِيح قليلاً ، وإعطاء الكلام حقّه من المعنى والإعراب إنما / هو بنصب الرِّثْمَان ، ولشحة الكوفيّين ٣٩ فى أكثر كلامهم تهاويلُ فارغةٌ من حقيقة.

ذو الإصْبَعِ الْعُلُونِيّ :

لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا فَأَوْفَى الْجَمْعُ مَا كُنَّا<sup>(١)</sup>

(١) حكى ابن هشام فى المغنى ص ٤٥ تصويب ابن الشجرى لإنكار الأصمعيّ هذا . ويرى البغدادي أن هذا إقرار من ابن هشام لرأى ابن الشجرى ، ثم نقل اعتراض الدمامينى على ابن الشجرى قال : « ولقد أجاد الدمامينى فى الاعتراض على ابن الشجرى بقوله : ولقاتل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون الضمير من « به » عائداً على « ما » لا على « البَوِّ » ، و « به » يتعلق بتعطى ، على أنه مضمّن معنى تجود ، فلا يكون مُحْلًى من مفعول مع رِثْمَان » . الخزانة ٤/٥٨ - ٤٦٠ .

(٢) قال فى الخزانة : « وقد اعترض الدمامينى على مستند ابن الشجرى فى إنكار الرفع بأنه قد يلتزم ولا محذور فيه ؛ لأنَّ الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه إثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط ، فيُتْرَل منزلة اللّازم ، ولا يُقَدَّر له مفعول ، تقول : فلان يُعْطَى ، أى يفعل الإعطاء ، فلا تذكر للفعل مفعولاً ولا تقدّره ، لأن ذلك يخلّ بالغرض ، واعتبار هذا المعنى فى البيت ممكن » هذا كلام الدمامينى ، وقد حكى البغدادي اعتراض ابن الحنبلى عليه .... فى كلام طويل .

(٣) فى هـ : « الحقيقة » وما فى الأصل مثله فى الخزانة ، عن ابن الشجرى .

(٤) تنسب هذه الأبيات لذى الإصْبَع - كما ذكر المصنف - ولأبى بجيلة ، ولبعض اللصوص . راجع الكتاب ١١١/٢ ، ٣٦٢ ، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت ص ٢١٠ ، والإنصاف ص ٦٩٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٧٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٦١ ، وشرح الجمل ١٨/٢ ، والخزانة ٤٠٧/٢ ، واللسان ( حسن - أبا ) .



كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِذْ مَا نَقْتُلُ إِنَّا  
 قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فَتَى أَيْضَ حُسَّانَا  
 يُرَى يَرْفُلُ فِي بُرْدَيْهِ مِنْ أَيْدِي نَجْرَانَا

البيت الثاني من أبيات « الكتاب »<sup>(١)</sup> شاهد على وضع الضمير المنفصل موضع المتصل .

قوله : « فَأَوْفَى الْجَمْعُ مَاكَانَا » أى فَأَوْفَى الْجَمْعُ الذى لقيناه ماكان عليه أن يفعله ، وقُرَى : اسم مكان .

وكان حق الكلام أن يقول : نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا ، لأن الفعل لا يتعدى فاعله إلى ضميره إلا أن يكون من أفعال العلم والحُساب والظن ، لا تقول : ضَرَبْتُنى ولا أَضْرِبُنِي ، ولا ضَرَبْتُكَ ، بفتح التاء ، ولا زَيْدٌ ضَرَبَهُ ، على إعادة الضمير إلى زيد ، ولكن تقول : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، وضَرَبْتُ نَفْسَكَ ، وزَيْدٌ ضَرَبَ نَفْسَهُ ، وإنما تَجَنَّبُوا تَعَدَّى الْفِعْلِ إلى ضمير فاعله ، كراهة أن يكونَ الْفَاعِلُ مَفْعُولًا فِي الْلفْظِ ، فاستعملوا في موضع الضمير النَّفْسَ ، نَزَلُوهَا مِنْزَلَةَ الْأَجْنَبِيِّ ، واستجازوا ذلك في أفعال العلم والظن الداخلة على جملة الابتداء ، فقالوا : حَسِبْتُنى فِي الدَّارِ ، وَظَنَنْتُنِي مَنْطَلِقًا ، وَظَنَنْتَكَ قَادِمًا ، وزَيْدٌ خَالَه عَالِمًا ، وَعَمَرُو يَرَاهُ مُحْسِنًا ، بِمَعْنَى يَعْلَمُهُ ، كما جاء في التنزيل : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِيءٌ ۚ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ۚ وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ ، إِلَّا فِي فَعْلَيْنِ قَالُوا : عِدْمَتُنِي وَفَقْدَتُنِي ، وَأَنْشَدُوا لِجِرَانِ الْعُودِ :

(١) في الموضع الثاني المذكور في التعليق السابق .

(٢) بضم أوله وتشديد ثانيه : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب ، وقيل : مائة من تباله ، بلدة صغيرة من اليمن . معجم ما استعجم ص ١٠٦٢ ، والموضع المذكور من الخزنة .

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢ ، وشرح الحماسة ص ١٠٩٠ .

(٤) سورة العلق ٦ ، ٧ .

(٥) ديوانه ص ٤ ، ومعجم الشواهد ص ٨٢ .

لقد كان لي عن ضرّتين عِدْمَتَيْنِ وَعَمَّا أَلَقِي مِنْهُمَا مُتَزَحِّزُحٌ

٤٠ / ولَمَّا لم يُمكن هذا الشاعر أن يقول : نَقْتُلْ أَنْفُسَنَا ، ولا نَقْتُلْنَا ، وضع « إيانا موضع » نا » وحسّن ذلك قليلاً أن استعمل المتصل هاهنا قبيح أيضاً ، وأن الضمير المنفصل أشبه بالظاهر من المتصل ، فإيانا أشبه بأنفسنا من « نا » ولكن أقبح من هذا قول الراجز :<sup>(١)</sup>

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

لأن اتصال الكاف ببلغت حسن ، فكذلك وضع « إياهم » في موضع « هم » من قوله :<sup>(٢)</sup>

بِالْوَارِثِ الْبَاعِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ

قبيح ، ومثله في ضمير الرفع قول طرفة :

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَصْلِ أَمْ صَرَمُوا يَاصَاحُ بَلْ قَطَعَ الْوَصَالَ هُمْ

(١) حميد الأرقط . الكتاب ٣٦٢/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٩٢ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، والإنصاف ص ٦٩٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٦١ ، وشرح الجمل ١٩/٢ ، والخزانة ٤٠٦/٢ ، وغير ذلك .

(٢) الفرزدق . ديوانه ص ٢٦٤ ، والإنصاف ص ٦٩٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٣٨ ، وضرائر الشعر - الموضع السابق - وشرح ابن عقيل ٨٩/١ ، ٩٥ ، والتصريح ١٠٤/١ ، وشرح الأثموني ١١٦/١ ، والخزانة ٤٠٩/٢ .

ونسبه ابن جني في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٥٩/٢ ، لأمية بن أبي الصلت . وقد أثبتة محقق ديوان أمية ص ٥٥١ ، في القسم الذي لا تصح نسبته إلى أمية .

(٣) ديوانه ص ١٩٣ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٠ ، والجمع ٦٠/١ ، والخزانة ٤١٠/٢ ، حكاية عن ابن الشجري . والتقدير : بل صرّموا الحبال . والنحاة يستشهدون لهذا أيضاً بقول زياد بن حمّل :

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأَنْخَبِرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

فقد وضع الضمير المنفصل موضع المتصل ؛ لأنه كان الوجه أن يقول : إلّا يزيدونهم حباً إليّ . راجع سر صناعة الإعراب ص ٢٧١ ، وضرائر الشعر - الموضع السابق - وشرح أبيات المعنى ٢٧٥/٣ . وانظر أيضاً شرح الحماسة ص ١٣٩٢ .

وأما معنى قوله : « كَأَنَّا نَقْتُلُ إِيَّانَا » فإنه شبه المقتولين بنفسيه وقوميه ، في الحُسن والسيادة ، فلذلك وصفهم بقوله :

قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فِتْيٍ أَبْيَضَ حُسَانًا

وبقوله :

يُرَى يَرْفُلُ فِي بُرْدَيْهِ مِنْ أِبْرَادٍ نَجْرَانَا

أى هم سادة يلبسون أبردًا اليمن ، فكأننا بقتلنا إياهم قتلنا أنفسنا ، ونصب « حُسَانًا » على الوصف لكل ، ولو كان في نثر لجاز « حُسَانِينَ » وصفًا لكل ، على معناها ، لأن لفظها لفظ واحد ومعناها معنى جمع ، فلذلك عاد إليها ضمير واحد في قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ وضمير جمع في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ ﴾ وأقرّد خبرها في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ وجمع في قوله جل وعز : ﴿ وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ ﴾ ومثل ذلك في إجراء الوصف على المضاف تارة والمضاف إليه أخرى ، قولك : أخذت خمسة أثوابٍ طوَالًا ، على الثَّعْت للعدد ، وطوَالٍ ، على النعت للمعدود ، وجاء الوصف للمعدود في قوله جل ثناؤه : / ﴿ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ وفي قوله : ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ ٤١ خُضِرٍ ﴾ وجاء وصف العدد في قوله سبحانه : ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ قيل : « طِبَاقًا » جمع طَبَقَة ، كَرَقَبَة وِرْقَاب ، وقيل : جمع طَبَقٍ ، كَجَبَلٍ

(١) بصم الحاء وتشديد السين ، وهو وصف بمعنى الكثير الحُسن ، كالطوَال ، بمعنى المفرط في الطول . ذكره البغدادي في الخزانة ٤٠٧/٢ ، ونصَّ على أن ابن الشجري تبع سيبويه في نصب « حُسَان » على الوصف لكل . ورأى سيبويه هذا في الكتاب ١١١/٢ . وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٦٠/٢ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٥ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٥٠/٢ ، وأيضاً كتاب الشعر ص ١٢٨ ، ٢٧٧ .

(٣) سورة النمل ٨٧

(٤) سورة مريم ٩٥ .

(٥) سورة يوسف ٤٣ .

(٦) الآية الثالثة من سورة الملك .

(٧) في هـ : طباق .

وجبال ، لَأَنَّ السَّمَاءَ كَالطَّبَقِ لَمَّا تَحْتَهَا ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ <sup>(١)</sup> :  
دِيمَةً هَظْلَاءَ فِيهَا وَطَفٌ طَبَقُ الْأَرْضِ تَحْرَى وَتُدَّرُ

الدِّيمَةُ : مطرٌ يدومُ أيامًا ، وهى هاهنا سحابةٌ يدمم مطرُها ، وصارت الواو فيها إلى الياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، فإذا حَقَّرْتُهَا أَعَدْتُ الواوَ فَقُلْتُ : دُوَيْمَةُ ، وكذلك الفعل منها ، تقول : دُوَيْمَتِ السَّحَابَةُ .

وهَظْلَاءُ : ذاتُ هَظْلَانٍ ، وهو تنابُعُ القَطْرِ .

وفِيهَا وَطَفٌ : أى استرخاء ، وهى أن يكون لها شَيْبَةُ الْهَدَبِ مِنْ رَبَائِهَا ، وَالرَّيَابِ : سحابٌ رقيقٌ دونَ السَّحابِ الكثيف .

وَتَحْرَى : مِنْ قَوْلِهِمْ : تَحْرَى فَلَانٌ بِالْمَكَانِ : تَمَكَّثَ فِيهِ .

وَتُدَّرُ : تُرْسِلُ دِرَّتَهَا ، أى ترسل ما فيها من الماء ، كما تُرْسِلُ الناقةُ لَبَنَهَا .

وقد قيل فى قوله تعالى : ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ : إن « طِبَاقًا » نصبٌ على المصدر ، أى طُوْبِقَتْ طِبَاقًا ، والتفسير الأول أحبُّ إلَى .

ويقال : حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ ، فإذا بِالْعَوَا فى الْحُسْنِ قالوا : حُسَانٌ وَحُسَانَةٌ مَخْفَفَان ، فإذا أَرَادُوا النِّهَايَةَ فِيهِ قالوا : حُسَّانٌ وَحُسَّانَةٌ ، مَثَقَلَان ، قَالَ <sup>(٢)</sup> :

دَارُ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَاطْظِيَّةُ عَطْلًا حُسَّانَةَ الْجِيْدِ

وإذا طال الثوبُ على لابسِهِ وَجَرَّهُ فى مَشْيِهِ وَرَكَلَهُ ، قيل : جاء يَرْفُلُ فى ثِيَابِهِ ، يفعلون ذلك تَكْبِيرًا ، قال شاعرُ الكوفة <sup>(٣)</sup> :

(١) ديوانه ص ١٤٤ ، ٤٢٢ .

(٢) فى هـ : وهو .

(٣) فى هـ : به .

(٤) الشماخ . ديوانه ص ١١٢ ، وتخرجه فى ص ١٢٥ .

(٥) أبو الطيب المتنبى ، يمدح عمر بن سليمان الشرائى . ديوانه ٨٥/٤ .

ولا يَرْمَحُ الأَذْيَالَ مِنْ جَبْرِئَةٍ      ولا يَخْلُمُ الدنيا وإياه تَخْلُمُ<sup>(١)</sup>  
وأراد بأبرادِ نَجْرانِ أبردَ اليمن ، لأنَّ نَجْرانَ من ناحية اليمن ، وبين البصرة والكوفة  
مكانٌ في البرَّةِ يُسمَّى نَجْران .

\* \* \*

---

(١) الرَّمَحُ : الضرب بالرجل أو الرجلين ، وأصله من فعل كلَّ ذى ظفر . والجَبْرِئَةُ بكسر الجيم وسكون  
الباء وكسر الراء : التكبير .

## / المجلس السابع

٤٢

قال كبت الله عدوه : قال لَقِيْطُ بْنُ يَعْمرَ الْإِيادِيّ<sup>(١)</sup> :

يادارَ عَمْرَةَ مِنْ مُخْتَلِّها الْجَرَعا      هاجَتْ لِيْ الهَمُّ والأحزانَ والوجعا  
الجرعُ والجرعاء : زَمَلَةٌ لا تُنْبِت .

ويقال : ما معنى « مُخْتَلِّ » هاهنا ، وعلامَ انتصَبَ « الجرْع » وماذا تتعلق  
« مِنْ » وما معناها ، أهى لابتداء الغاية أم للتبعيض أم للتبيين ؟

الجواب : مُخْتَلِّ هاهنا : مصدرٌ بمعنى الاحتلال ، لأن العرب إذا بنوا المُفْعَل  
بمعنى المصدر ، ممّا جاوز الثلاثة جاءوا به على صيغة اسم المفعول ، فقالوا : أكرمته  
مُكْرَمًا ، ودحرجته مُدَحْرَجًا ، وقطعته مُقَطَّعًا ، واستخرجتُ المَالَ مُسْتَخْرَجًا ، قال  
جرير<sup>(٢)</sup> :

ألم تُعْلَمْ مُسْرَجِي القوافي      فلا عِيًا يَهِنَ ولا اجتلابا  
أراد تسريحى ، وفى التنزيل : ﴿ وَمَرْفُئُهُمْ كُلٌّ مُمْرِقٌ ﴾<sup>(٣)</sup> أى كُلٌّ تَمْزِيقٌ ، وفيه :

(١) ديوانه ص ٣٠ ، وتخريجه فى ص ٥٩ .

(٢) ديوانه ص ٦٥١ ، وتخريجه فى ص ١٠٩٥ . ورواية الديوان : « ألم تُخَيِّرْ بِمَسْرَجِي » ورواية  
« مُسْرَجِي » بضم الميم وفتح السين وتشديد الراء ، هى رواية النحويين . انظر الكتاب ٢٣٣/١ ، ٣٣٦ ،  
والمقتضب ٧٥/١ ، والخصائص ٣٦٧/١ ، ٢٩٤/٣ ، والجمل المنسوب للحليل ص ١١٦ ، والكشاف  
٢٨٠/٣ ، والبحر المحيط ٢٦٠/٧ .

(٣) سورة سبأ ١٩ .

﴿ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا ﴾<sup>(١)</sup> أى إنزالاً .

والمصدر مضاف إلى فاعله ، لأن الهاء عائدة على « عَمْرَ » لا على الدار .  
وانتصاب « الْجَرَج » على الظرف ، وكان حقه إيصَالُ الفعل إليه بنى ، ولكنه  
حذف « في » كما حذفها القائل :  
لَذَنْ بِهَزِّ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلَبُ

أراد : في الطريق ، فحذف « في » ضرورة .

و « مِنْ » هاهنا خارجة عن معانيها الثلاثة ؛ الابتداء والتبويض والتبيين ، ومعناها  
معنى لامِ الْعِلَّةِ ، كقولك : جئت من أجلك ولأجلك ، وأكرمتُه من خوفه وخوفه ،  
وهي متعلقة بهاجت ، فجملة النداء منقطعة مما بعدها ، كأنه نادى الدار تلهفًا ثم  
ترك خطابها ، وقال : مِنْ احتلالِ عَمْرَ في الْجَرَجِ هاجت لى الهم .

سُلَمَى بن ربيعة ، أخو بنى السيد  
زَعَمْتُ ثُمَاضِرُ أَنْتَى إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أُبَيْتُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي<sup>(٢)</sup>  
الزُّعْمُ وَالزُّعْمُ : القول عن غير صحة ، قال الله جل ثناؤه : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا  
أَنْ لَنْ يْبْعَثُوا ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة المؤمنون ٢٩ .

(٢) ساعدة بن جؤية الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ . وتخريج في ص ١٤٩٣ ،  
وكتاب الشعر ص ٣٣٨ ، ٤٤٦ ، وحواشيه ، والجمال النسوب للخليل ص ٤٢ ، وأعاد ابن الشجري  
إنشاده في المجلس التاسع والستين .

(٣) البيت في شرح الحماسة ص ٥٤٧ ، ورسالة الملائكة ص ١٤٦ ، والممع ٦٣/٢ ، والخزانة  
٤٠٠/٣ . وأعاد المصنف في المجلس الثالث والخمسين . وقد تكلمت على القصيدة التي منها هذا البيت ، في  
المجلس الرابع .

(٤) وبكسر الزاى أيضا ، فهو مثلث .

(٥) الآية السابعة من سورة التغابن .

و « ثَمَاضِير » من أسماء النساء ، كزَيْنَبَ وسُعاد ، والتاء فيه على رأى بعض البصريين فاء ، فهو عندهم فُعَالِل ، لأن التاء متى وقعت في مواقع الحروف الأصول فهي أصل ، حتى يقوم دليل على زيادتها ، كتاء ثُرْجَمَان وثَبْرَاك ، وهو اسم مكان<sup>(١)</sup> ، وثَبْرَاك فلان بالمكان : أقام فيه ، فثُرْجَمَان فُعْلَلَان كجُلْجُلَان ، وهو السَّمْسِم ، وثَبْرَاك : فُعْلَل كقِرْطَاس ، وثَبْرَاك : فَعْلَل ، مثل دَخَرَج ، وكذلك تاء كَبْرِيت وِجْلِيَّتِ أصل ، لوقوعها موقع الزاى من ذَهْلِيْز ، وكذلك التاء الواقعة حَشَوًا كتاء عَثْرِيف ، وهو الرجل الخبيث ، وعَثْرَفَان ، وهو الذئب ، وبُخْتَر ، وهو القصير . فتاء ثَمَاضِير عند هؤلاء أصل ، لوقوعها موقع العين من عُدَافِر ، والدال من دَوَادِم ، وقالوا للبعير الصُّلْب : عُدَافِر ، ولما يَخْرُج من السُّمَر ، وهو ضَرْبٌ من الشجر شَبَّةُ الدَّم : دَوَادِم ، وبعض التصريفيين يشتق ثَمَاضِير من اللَّبَن المَاضِير والمَاضِير : وهو الحامض ، فهو على هذا القول تُفَاعِل ، ولا أرى بهذا القول بأساً ، ويُقَوَّى ذلك أن النساء يُوصَفْنَ بالبياض .

والزَّعْم يقتضى مفعولين ، كما يقتضيهما الحُسْبَان ونحوه .

ومذهب سيبويه أن « أَنْ » تسد في هذا الباب مسد المفعولين ، لأنها تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر ، كما أن المفعولين في هذا الباب أصلهما الابتداء وخبره ، ومذهب أبى الحسن الأخفش أن « أَنْ » بصِلَتها سَدَّتْ مسد مفعول واحد ، والمفعول الآخر مُقَدَّر ، تقديره : كائناً أو واقعاً ، والذي ذهب إليه سيبويه أولى ، لأن المفعول المُقَدَّر عند الأخفش لم يظهر في شيء من كلام العرب .

و « أُبَيُّون » عند سيبويه تصغيرُ اسم / لِلْجَمْعِ غير مَسْمُوع ، وتقديره : ابْنَا ،

٤٤

(١) وإلى هذا ذهب ابن جنى . راجع الخصائص ١٩٧/٣ ، والخزانة ٣٨/٨ ، وانظر الممتع ص ٩٦ .

(٢) بضم التاء وفتحها .

(٣) اختلفوا في تحديده . راجع معجم البلدان ٨٢٠/١ .

(٤) راجع الجمهرة ٣٦٧/٢ ، والاشتقاق ص ٣٠ ، والمراجع المذكورة .

(٥) الكتاب ٤٥٦/٣ ، ٤٨٦ ، وكتاب الشعر ص ١٣٨ ، وسعيد ابن الشجرى هذا البحث في المجلس

الثالث والخمسين .



مقصود ، مثل أَعْمَى ، فهو اسمٌ سَمَوًا به الجمع ولم ينطقوا به ، ولكن لما سُمِعَ تصغيره دَلَّ على أن المكبر أَفْعَل ، وليس « أُيُّنُون » جمعًا لتصغير ابن ، لو كان كذلك لقليل : بُنْيُون ، وليس أيضًا بجمع لتصغير أبناء ، لأن ذلك يقتضى أن يقال : أُبْنَاءُون ، ولو أرادوا هذا لاستغنوا بقولهم : أُبْنَاء عن جمعه بالواو والنون ، ولما بطل هذان علمت أنه جمعٌ لتحقير اسمٍ وُضِع دالًّا على الجمع ، غير داخلٍ في أبنية التكسير ، والمكبر : ابنا ، وتصغيره : أُبْنَيْن يافتي ، مثل أُعَيْم ، ووزن أُيُّنُون : أفيعون حُذِفَت لأمه كما حُذِفَت اللام في قولك : قاضون .

والخَلَّةُ في الكلام على معانٍ : أحدها الحاجة ، والثاني الخَصْلَة ، والثالث الاختلال ، وهو المراد في هذا البيت ، وأصلُ الخَلَل : الفُرْجَةُ بين الشيئين ، أى زَعَمْتُ ثَمَاضِيرُ أن أبناءها الأصاغِرَ يسُئُّونَ بعدي ما اختلَّ من الأمور .

\* \* \*

## المجلس السابع

### باب

يشتمل على تفسير آي من كتاب الله تعالى وتعريفها

إعرابُ قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> انفرد نافعٌ بنصب الميم من « يوم » ، وأجمع الباقون من السبعة على رفعها ، فمن رفعها فالإشارة بهذا إلى اليوم ، وهو يوم القيامة ، أى هذا اليوم يومٌ يَنْفَعُ الصادقين صدقُهُم ، فهذا مبتدأ ، ويومٌ يَنْفَعُ الصادقين صدقُهُم خبره ، وموضع الجملة نصب بوقوع القول عليها ، وموضع الجملة التى هى « يَنْفَعُ الصادقين صدقُهُم » جر بإضافة « يوم » إليها .

ومن نصب الميم فموضع « هذا » فى قراءته نصبٌ ، مفعولٌ لقال ، وانتصاب « يوم » على الظرف للقول ، والإشارة بهذا إلى القصص الذى تقدم ذكره فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي / وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> إلى قوله : ﴿ إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ فالمعنى : قال الله هذا الكلام فى يوم يَنْفَعُ الصادقين صدقُهُم ،

(١) سورة المائدة ١١٩ .

(٢) راجع السبعة ص ٢٥٠ ، ومعالي القرآن ٣٢٦/١ ، وتفسير الطبرى ٢٤١/١١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٣٣/١ ، والكشف عن وجوه القراءات ٤٢٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٥/١ ، والمغنى ص ٥٧٢ .

(٣) سورة المائدة ١١٦ - ١١٨ .

وحقيقته : يقول الله ، وكذلك معنى إذ قال الله : إذا يقول الله ، وإنما حسن إيقاع الماضي في موضع الآتي ، لأنَّ أمر القيامة لظهور براهينه ، وصِدْقِ الخبر به بمنزلة ما وقع وشوهد ، وقال أبو النجْم<sup>(١)</sup> :

ثُمَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا إِذْ جَزَى جَنَّاتِ عَدْنٍ فِي الْعَلَالِيِّ الْعُلَى

فوضع « إِذْ جَزَى » في موضع إذا يجزى ، ومثله : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾<sup>(٢)</sup> وقد جاء في القرآن عكسُ هذا ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ مَا يَعْْبُلُونَ إِلَّا كَمَا يَعْْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾<sup>(٤)</sup> وضع « يَعْْبُدُ » في موضع « عَبَدَ » و « تَقْتُلُونَ » في موضع « قَتَلْتُمْ » وقال الطَّرْمَاحُ :

وَلِمَنِّي لَا يَتِيكُم تَشْكُرُ مَا مَضَى مِنْ الْوُدِّ وَاسْتِجَابَ مَا كَانَ فِي غَدٍ

وضع « كَانَ » في موضع « يكون » ونقيضه قول زياد الأعجم :

وَانْضَحْ جَوَانِبَ قَبْرِهِ يَدِمَائِهَا فَلَقَدْ يَكُونُ أَخَا دِمٍ وَذَبَائِحِ<sup>(٥)</sup>

(١) أحال الشيخ عضيمة رحمه الله ، على مراجع كثيرة في هذا المبحث ، في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٦/١ .

(٢) ديوانه ص ٢١٠ ، وتخرجه في ص ٢٥٦ ، وتفسير الطبري ٢٣٥/١١ ، ٣١٧ .

(٣) في هـ : جزى .

(٤) سورة الأعراف ٤٤ .

(٥) سورة البقرة ٩١ .

(٦) سورة هود ١٠٩ .

(٧) ذيل ديوانه ص ٥٧٢ ، وتخرجه فيه ، وسيعيده ابن الشجري في المجلسين : الثامن والثلاثين ، والثاني والستين ، والبيت من غير نسبة في شرح الجمل ، المنسوب للخليل ص ١١٩ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٨ ، وتفسير القرطبي ٨٦/١ ، وهو في نضرة الإغريض ص ٢٨٣ ، نقلاً عن ابن الشجري ، وإن لم يصرح صاحبه .

وقوله « من الود » كتب في أصل الأملال « من الأمس » ثم وضع فوقها « الود » ، وفوقها « صح » . وانظر حواشي الديوان ، ففي ألفاظ البيت روايات متعددة .

(٨) أعاده ابن الشجري في المجلسين المذكورين في التعليق السابق . والبيت من قصيدة زياد الشهيرة التي رثى بها المغيرة بن المهلب . انظرها في الأغاني ٣٨١/١٥ ، وأملال المرتضى ١٩٩/٢ ، ٣٠١ ، وذيل أملال القائل ص ٨ ، والشعر والشعراء ص ٤٣١ . وقد افتتح اليزيدى أمله بهذه القصيدة .

ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضاد الأفعال أَنَّ الأفعال جنس واحد<sup>(١)</sup> ، وإنما تحوّل بين صيغها ، لتدلّ كلّ صيغة على زمانٍ غير الذي تدلّ عليه الأخرى ، وإذا تضمنّ الكلام معنى يُزجّ الإلباس جاز وضع بعضها في موضع بعض توسّعاً .  
 وأجاز القراء أن يكون النصب في ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ﴾ بناءً ، وموضع «يوم» رفع ، فيكون المعنى في قراءة نافع كالمعنى في الأخرى ، ولم يُجز ذلك أحد من البصريين ، لأن المضارع معربٌ ، وإنما يُجيزون البناء في المضاف إذا كان فيه إبهام ، كمثّل وغير وحين ، وأضيف إلى مبنئٍ ، كإضافة حين إلى «عائتُ» في قوله :

/ على حينٍ عائتُ المشيب على الصبّا

وإضافة «يوم» إلى «إذ» في نحو ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ و ﴿مِنْ خِزْيٍ يَوْمَئِذٍ﴾ وإضافة «مثل» إلى «أَنَّ» في قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تُنْطِقُونَ﴾ وإضافة «غير» إلى «أَنَّ» في قول القائل :

(١) هذا كلام أبي بكر بن السراج ، وسيأتى التصريح به في المجلسين المذكورين ، ويأتى شيء منه في المجلس العاشر .

(٢) معاني القرآن - الموضع السابق - وتفسير القرطبي ٣٨٠/٦ .

(٣) النابتة الذبياني . وعجز البيت :

فقلت ألماً تصبح والشيب وازرع

ديوانه ص ٤٤ ، وهو بيت سيار ، تراه في غير كتاب . انظر الكتاب ٣٣٠/٢ ، والأصول ٢٧٦/١ ، والبغداديات ص ٣٣٧ ، والتبصرة ص ٢٩٤ - وحواشيها - والبيضا ص ١٦١ - وفهارسه - وشرح الجمل ١٠٦/١ ، ٣٢٨/٢ . وأعاده ابن الشجري في المجلسين : التاسع والخمسين ، والمتن السبعين .

(٤) سورة المعارج ١١ ، وعلى إضافة «يوم» إلى «إذ» تفتح الميم في الآيتين ، وهى قراءة نافع والكسائي . السبعة ص ٣٣٦ ، والكشف ٥٣٢/٢ ، وسعيد ابن الشجري الكلام على الآيتين في المجلس المتم السبعين .

(٥) سورة هود ٦٦ .

(٦) سورة الذاريات ٢٣ . وكلام ابن الشجري متجه على أن «ما» زائدة ، ولذلك قال «إضافة مثل إلى أن» فلم يعتبر «ما» . وانظر الكشف ٢٨٧/٢ .

(٧) هو أبو قيس بن الأسلت . ديوانه ص ٨٥ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، والأصول ٢٧٦/١ ، ٢٩٨ ، والتبيين ص ٤١٨ ، وشرح الجمل ٣٢٨/٢ ، والموضع السابق من الكشف ، ومعجم الشواهد ص ٣١٤ ، وأعاده ابن الشجري في المجلس المتم السبعين .

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ  
 وإضافة « بين » إلى الضمير في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> والإعراب في هذه  
 الأحرف ونظائرها حَسَنٌ ، وإنما سَرَى البناء من المضاف إليه إلى المضاف كما سَرَى إليه  
 منه الاستفهام في نحو : غُلَامٌ أَيُّهُمْ تَضْرِبُ ؟ ، والجزاء في نحو : صَاحِبٌ مَنْ تُكْرِمُ أَكْرِمُ .  
 ووجه إجازة الفراء الفتح في « يوم ينفع » حملة الفعل على الفعل ، والقياس يمنع  
 من جوازه ، وقد قُرِئَ فيما شُدَّ من القراءات السبع : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ  
 صِدْقَهُمْ ﴾ بنصب « صِدْقَهُمْ » مع نصب « يوم » وإسناد « ينفع » إلى ضمير راجع  
 إلى الله سبحانه وتعالى ، وَيَحْتَمِلُ نَصْبُ « صِدْقَهُمْ » ثلاثة أوجه : أحدها : أن  
 يكون مفعولاً له ، أى ينفع الله الصادقين لِصِدْقِهِمْ .

والثاني : أن تنصبه على المصدر ، لا بفعل مضمر ، ولكن تُعْمَلُ فيه الصادقين ،  
 فتدخله في صلة الألف واللام ، وتقدير الأصل : ينفع الله الصادقين صِدْقًا ، ثم  
 أُضِيفَ إلى ضمير « هم » ف قيل : صِدْقَهُمْ ، كما تقول : أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ إِكْرَامًا ،  
 وَأَكْرَمْتُهُمْ إِكْرَامَهُمْ ، قال الله تعالى في الأفراد : ﴿ وَمَكْرُوهًا مَكْرًا وَمَكْرُوهًا مَكْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> وفي  
 الإضافة : ﴿ وَقَدْ مَكْرُوهًا مَكْرَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ومثله : ﴿ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا ﴾<sup>(٤)</sup> و ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ  
 زِلْزَالًا ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الأنعام ٩٤ ، وقراءة النصب هذه عن نافع والكسائي ، وحفص عن عاصم ، كما ذكر المصنف  
 في المجلس التاسع والستين . وانظر السبعة ص ٢٦٣ ، وتفسير الطبري ٥٤٩/١١ ، والقرطبي ٤٣/٧ ،  
 ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٤٣ ، والغريين ٢٣٤/١ .

(٢) لم أجد هذه القراءة في المختص ، ومختصر في شواذ القراءات ، والإتحاف ، وقد ذكرها العكبري في  
 التبيان ٤٧٧/١ ، وأبو حيان في البحر ٦٣/٤ ، وزادا في توجيهها وجهاً رابعاً ، سأذكره حين يفرغ ابن  
 الشجري من ذكر أوجهه .

(٣) في الأصل « صفة » ، وأثبت ما في هـ ، وهو في تقدير العكبري وأبي حيان ، قالاً : أى الذين  
 يصدقون صدقهم .

(٤) الآية المثمة الخمسين من سورة النمل .

(٥) سورة إبراهيم ٤٦ .

(٦) أول سورة الزلزلة .

(٧) سورة الأحزاب ١١ .

والثالث : أن تنصبه بتقدير حذف الباء ، لأنك تقول : نفعته بكذا ، فيكون الأصل : ينفع الله الصادقين بصديقهم ، فلما سقطت الباء وصل الفعل ، ومثله في إسقاط الباء ثم إصال الفعل قوله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾<sup>(١)</sup> أى بأوليائه ، لأنّ المعنى يُخَوِّفُكُمْ بِهِمْ ، ويدلّك عليه قوله : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> آخر المجلس .

\* \* \*

(١) سورة آل عمران ١٧٥ .

(٢) هذا تأويل ابن عباس رضى الله عنهما . تفسير الطبرى ٤١٦/٧ ، وقيل إن المعنى : يجعلكم تخافون أوليائه ، على إرادة المفعول فى « يَخَوِّفُ » . راجع المختص ١٧٧/١ ، ومجالس ثعلب ص ٥٥٠ ، واللسان ( خوف ) والذر المصون ٤٩١/٣ ، وقد أعاد ابن الشجرى الكلام على حذف الباء هنا ، فى المجلسين الثامن والعشرين ، والسابع والثلاثين .

(٣) زاد المكيرى وأبو حيان وجهاً رابعا فى نصب « صديقهم » : وهو أن يكون مفعولاً به ، والفاعل مضمّر فى « الصادقين » أى يصدقون الصديق ، كقوله : صدقته القتال ، والمعنى : يحققون الصديق .

## المجلس الثامن

/ وهو مجلسٌ يوم السبت مستهلُ جمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين ٤٧ وخمسمائة .

تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾<sup>(١)</sup> الآية . يقال للرجل : تعال ، أى تقدّم ، وللمرأة : تعالّى ، وللاثنتين والاثنتين : تعالّيا ، ولجماعة الرجال : تَعَالَوْا ، ولجماعة النساء : تَعَالَيْنَ ، وجعلوا التقدّم ضرباً من التعالى والارتفاع ، لأن المأمور بالتقدّم فى أصل وضع هذا الفعل ، كأنه كان قاعداً فقبل له : تعال ، أى ارفع شخصك بالقيام وتقدّم ، واتسعوا فيه حتى جعلوه للواقف والماشى ، ويدلّك على أن التقدّم الآن قد صار ضرباً من الارتفاع قولهم : ارتفع فلانٌ وفلانٌ إلى الحاكم : أى تقدّما إليه ، ورفّع فلانٌ فى سيره : أى تقدّم فيه ، وأصله أنه كأنه أحبّ ناقته ليتقدّم فرفع الحَبَبَ شخصها وشخصه ، واستعملوا التّعاليّ

(١) سورة الأنعام ١٥١ .

(٢) قوله « الآن » إشارة إلى التطور اللغوى .

(٣) حكى صاحب اللسان فى مادة ( رفع ) مثل هذا التعبير ، واستشهد له ، لكنه قال : « وهو من قولك : ارتفع الشيء ، أى تقدم ، وليس هو من الارتفاع الذى هو بمعنى العلو » . وجعله ابن فارس من الرفع بمعنى تقريب الشيء ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ وفرش مرفوعة ﴾ قال : أى مقربة لهم ، ثم قال : ومن ذلك قوله : رفعته للسلطان .

مقاييس اللغة ٤٢٤/٢ .

للارتفاع وحده ، مجرداً من معنى التقدم في قولهم : تعالى الله .

والوجه في « ما » أن تكون خبرية ، في موضع نصب بأثُل ، والمعنى : تعالوا أثُل الذى حرّمه ربكم عليكم ، فإن علّقت « عَلَيْكُمْ » بحرّم فهو الوجه ، لأنه الأقرب ، وهو اختيار البصريين ، وإن علّقت بأثُل فجيد ، لأنه الأسبق ، وهو اختيار الكوفيين ، فالتقدير في هذا القول : أثُل عليكم الذى حرّم ربكم .

وأجاز الزجاج أن تكون « ما » استفهامية ، في موضع نصب بحرّم ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول محكية بالتلاوة ، لأن التلاوة بمنزلة القول ، فكأنه قيل : تعالوا أثُل أى شىء حرّم ربكم عليكم ، أهذا الذى ادّعيتم تحريمه ، أم هذا الذى جئتمكم بتحريمه ؟ وجوز أن يكون المراد بالمتلوا المحرمات المذكورة في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِىَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ .

٤٨ / فأمّا قوله : ﴿ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ فيَحْتَمِلُ العاملُ فيه وجوهاً : أحدها في قول بعض مُعْرِىِ الْقُرْآنِ أن يكون في موضع نصب ، بدلاً من « ما » .

والثانى : أجازوه هذا المعرب : أن يكون في موضع رفع ، على تقدير مبتدأ محذوف ، أى : هو ألا تُشركوا به شيئاً ، ولا يصحّ عندى هذان التقديران ، إلا أن يُحكّم بزيادة « لا » لأن الذى حرّمه الله عليهم هو أن يُشركوا به ، فإن حكمت بأن

(١) على رأيهم في إعمال أول المتنازعين . قاله في المغنى ص ٢٧٧ ، وحكاه أبو حيان في البحر ٢٤٩/٤ عن ابن الشجرى ، والقرطبي ١٣١/٧ . (٢) معاني القرآن ٣٠٣/٢ . (٣) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٤) لعل ابن الشجرى يعنى مكّي بن أبى طالب ؛ فإنه هو الذى ذكر الوجهين الآتين بالترتيب الوارد هنا ، في كتابه مشكل إعراب القرآن ٢٩٨/١ ، ولابن الشجرى عليه تعقيبات أوردتها في آخر مجالسه من الأمالى . نعم حكى القرطبي في تفسيره - الموضع السابق - الوجه الأول ، وعزاه إلى النحاس ، وهو في إعراب القرآن له ٥٩١/١ . ونقل ابن هشام كلام ابن الشجرى ، وقوله : « بعض المعربين » ولم يسمه . راجع الموضع السابق من المغنى .



« لا » للنفي صار المحرّم ترك الإشراك ، فإذا قُدِّرَتْ بها الطَّرْحُ كما لحقت مَزِيدَةٌ في نحو : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ و ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أُمِرْتَ ﴾ استقام القولان .

وأجاز الزجاجُ فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون منصوباً بتقدير طَرَحَ اللام ، وإضمار « أُبَيِّنُ » أى أبين لكم الحرام لأن لا تُشركوا به شيئاً ، لأنهم إذا حَرَّمُوا ما أَحَلَّ الله لهم فقد جعلوا غير الله بمنزلة الله ، ولما جعلوه في قبولهم منه بمنزلة الله ، صاروا بذلك مشركين .

والثاني : أن يكون محمولاً على المعنى ، فتَضَمَّرَ له فعلاً من لفظ الأول ومعناه ، وتقديره : أتلى عليكم ألا تشركوا به شيئاً ، أى أتلى عليكم تحريم الإشراك .

والثالث : أن يكون منصوباً بتقدير : أوصيكم بألا تشركوا به شيئاً ؛ لأن قوله : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ محمولٌ على معنى : وأوصيكم بالوالدين إحساناً . انتهى كلامُ الزجاج .

ويدل على تقدير إضمار الإيضاء قوله في آخر الآية : ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم ﴾ فاتصائبُ ﴿ إِحْسَانًا ﴾ على أنه مفعول ثانٍ لأوصيكم ، كقولك : أوصيك بزيد خيراً . قال أبو النجم :

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحِمَاةِ شَرًّا

ويُخْتَمَلُ عندى قوله : ﴿ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ ﴾ وجهين آخرين ، أحدهما : أن تكون « أن » مفسرةً بمعنى « أى » كالتى في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا ﴾ / معناه : أى امشوا ، وتكون « لا » نهيًا ، و « أن » المفسرة تؤدّى معنى ٤٩

(١) الآية الممتدة الأربعين من سورة المعارج .

(٢) سورة الأعراف ١٢ .

(٣) ديوانه ص ١٢٣ ، وتخريجُه في ص ٢٤٩ ، وزد عليه الكامل ٩٥/٣ ، والخزانة ٤٠٣/٢ .

(٤) الآية السادسة من سورة ص .

(٥) جعله الفراء من بعض وجوه الإعراب . معانى القرآن ٣٦٤/١ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ،

الموضع السابق .

القول ، فكأنه قيل : أقول : لا تُشركوا به شيئاً ، وتنصب « إحصائاً » في هذا الوجه على المصدر ، والتقدير : وأحسنوا بالوالدين إحساناً .

فإن قيل : إن « أحسن » إنما يتعدى إلى كما قال تعالى : ﴿ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ قيل : إنه قد يُعدى أيضاً بالباء ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ وكذلك نقيضه ، عدته العرب تارة بالباء ، وتارة إلى فقالوا : أسأتُ إليه ، وأسأتُ به ، قال كثير :

أسيى بنا أو أحسنى لا ملومةً لدينا ولا مقليةً إن ثقلت<sup>(١)</sup>

والوجه الثاني : أن تجعل ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ منفصلةً مما قبلها ، فتكون إغراءً بمعنى الزموا ، كأنه اجتزأ بقوله : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ ثم قيل على وجه الاستئناف : ﴿ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ أى عليكم ترك الإشراك ، وعليكم إحساناً بالوالدين ، وأن لا تقتلوا أولادكم ، وأن لا تقرّبوا الفواحش ، كما تقول : عليك شأئك ، أى الزم شأئك ، وكما قال تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ أى الزموا أنفسكم .

وقوله : ﴿ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ أى من خوف إملاق ، ومن أجل إملاق ، والإملاق والإفلاس والإقتار والإعدام : كله الفقر ، واستعملت « من » في موضع لام العلة كقولهم : زرتُه من حبى له ، ولحى له ، كما استعملت « الباء » مكان « اللام » في قوله تعالى : ﴿ فَيُظْلَمُونَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ .

(١) سورة القصص ٧٧ .

(٢) الآية المئة المائة من سورة يوسف .

(٣) انظر أن النقيض يُحمل على النقيض في التعدية ، في شرح الحماسة ص ١٤٦٢ ، والخصائص ٣٨٩ ، ٣١١/٢ .

(٤) ديوانه ص ١٠١ ، وتخرجه في ص ١٠٥ ، وقد أعاد المصنف إنشاده في المجلسين : الثامن عشر ، والحادي والثمانين .

(٥) سورة المائدة ١٠٥ . (٦) سورة النساء ١٦٠ .

وقوله : ﴿ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ مَوْضِعُهُ نَصَبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ﴿ الْفَوَاحِشِ ﴾  
 ﴿ وَمَا بَطَّنَ ﴾ عَطْفٌ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِ مَا بَطَّنَ : إِنَّهُ الزُّنَا ، وَمَا ظَهَرَ : اتَّخَاذُ  
 الْأَخْدَانِ عَلَى جِهَةِ الرِّيَّةِ ، وَالْأَخْدَانُ : جَمْعُ خَذَنٍ ، وَهُوَ الصَّدِيقُ ، يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ ،  
 وَيَكُونُ لِلرَّجُلِ .

- وقوله : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ الْأَلْفُ / وَاللَّامُ فِي النَّفْسِ لِتَعْرِيفِ  
 ٥٠ الْجَنَسِ ، كَقَوْلِهِمْ : أَهْلَكَ النَّاسَ الدَّرْهَمُ وَالْدَيْنَارُ<sup>(١)</sup> ، وَمِثْلُهُ : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ  
 هَلُوعًا ﴾<sup>(٢)</sup> لَا تَرَى أَنَّهُ سَبَحَانَهُ قَالَ : ﴿ إِلَّا الْمُصَلِّينَ ﴾ وَقَدْ أَدْخَلُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي  
 الْأَوْصَافِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، كَقَوْلِهِ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ : ﴿ وَيَوْمَ يَعْصِي الظَّالِمُ عَلَى  
 يَدَيْهِ ﴾ وَكَقَوْلِ الْأَخِيلِيَّةِ :

كَأَنَّ فَتَى الْفَتَيَانِ تَوْبَةً لَمْ يُنْخَ بِنَعَجِدِ وَلَمْ يَهْبِطْ مَعَ الْمُتَعَوِّرِ<sup>(٣)</sup>

وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ :

إِنْ تَبَخَّلَى يَامُئِي أَوْ تَعْتَلَّى أَوْ تُصْبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَّى

أَيُّ فِي الظَّاعِنِينَ الْمُؤَلِّينَ .

(١) معاني القرآن للأخفش ص ١٧٠ ، والكامل ص ٧٩٥ ، والأصول ١٥٠/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٥ ، ٣٥٠ .

(٢) سورة المعارج ١٩ ..

(٣) السورة نفسها ٢٢ .

(٤) في هـ : في هذا .

(٥) سورة الفرقان ٢٧ .

(٦) الكامل ص ٩٥٣ ، ١٤٠٤ ، والأغاني ٢٣٢/١١ . وقوله « المتعور » من العور ، وهو كلُّ ما انخفض ، وعكسه التَّجَدُّدُ .

(٧) هو منظور بن مرثد الأسدي ، وينسب إلى أمِّه فيقال : منظور بن حَبَّة - بالياء الموحدة - نوادر أبي زيد ص ٢٤٨ ، والأصول ٤٥٢/٣ ، وكتاب الش

وقوله : ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ ﴾ الكاف والميم في ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ بخلاف الكاف والميم في ﴿ وَصَّاكُم ﴾ ؛ لأنهما في ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ حرف للخطاب ، لايُحْكَم لموضعه بشيء من الإعراب ، وهما في ﴿ وَصَّاكُم ﴾ ضمير موضوع للمخاطبة موضعه نصب ، ولو حكمت بأنه في ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ ضمير وجب الحكم بأنه في موضع جر بالإضافة ، وأسماء الإشارة لا تصح إضافتها ؛ لأن ذلك جمع بين تعريفين ، تعريف الإشارة وتعريف الإضافة .

ويقال في قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك مما ورد في كلامه القديم سبحانه ، كيف وقع « لعل » في كلام الله تعالى ؟ ولعل إنما هو حرف موضوع للرجاء ، والراجي شاك ، بدلالة أنك تقول : لعلني أدخل الجنة ، وأرجو أن أدخل الجنة ، ولا تقول : أرجو أن يدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجنة ، ولا : لعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الجنة ، لأنك علي غير يقين من دخولك الجنة ، وغير شاك في دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجنة .

وعن هذا السؤال ثلاثة أجوبة : أحدها : أن ما جاء من هذا في كلامه سبحانه ، فهو على شك المخاطبين ، فكأنه قيل : افعلوا ذلك على الرجاء منكم / والطمع أن تتقوا وأن تذكروا وأن تتقوا ، وإلى هذا ذهب سيبويه في قوله عز وجل : ﴿ اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ . فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾<sup>(٣)</sup> قال : معناه اذهبا على طمعكما ورجائكما أن يتذكر أو يخشى .

(١) سورة الأنعام ١٥٢ ، وفي غير سورة من الكتاب العزيز .

(٢) سورة البقرة ٢١ ، ومواضع أخرى من الذكر الحكيم .

(٣) هكلدا في هـ ، وفي الأصل : كلام .

(٤) الكتاب ٣٣١/١ ، وانظر الجني الداني ص ٥٨٠ ، والبرهان ٥٧/٤

(٥) سورة طه عليه الصلاة والسلام ٤٣ ، ٤٤ .

والثاني : أن العرب قد استعملت « لعل » مجردة من الشك ، بمعنى لام كي ،  
فالمعنى : لتعقلوا ولتذكروا ولتتقوا ، وعلى ذلك قول الشاعر :

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا نَكُفُّ وَوَقُّتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقٍ<sup>(١)</sup>  
فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ عُهُودُكُمْ كَلَمَعَ سَرَابٍ فِي الْمَلَا مُتَالِقٍ

المعنى : كفوا الحروب لنكف ، ولو كانت « لعل » ها هنا شكاً لم يؤثقوا لهم كلَّ  
موثق [ وهذا القول عن قطرب<sup>(٢)</sup> ] .

والثالث : أن يكون « لعل » بمعنى التعرض للشيء ، كأنه قيل : افعلوا ذلك  
متعرضين لأن تعقلوا أو لأن تذكروا أو لأن تتقوا .

تأويل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَعْبُورُكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ  
يَكُونُ إِرْأَامًا<sup>(٣)</sup> ﴾ هذه الآية من الآي المشكيلة التي تعلقت بها المُلحِدة ، وأنا إن شاء  
الله أكشِفُ لك غموضها وأبرز مكنونها .

يقال : ما عَبَأْتُ بفلان : أى ما باليتُ به ، أى ما كان له عندى وزنٌ ولا قنر ، والمصدرُ  
العَبَاءُ ، و « ما » استفهامية ، ظهر ذلك فى أثناء كلام الزجاج ، وصرَّح به الفراء ،

(١) البيتان من غير نسبة فى تفسير الطبرى ٣٦٤/١ ، والقرطبي ٢٢٧/١ ، ٢٨٢/١٢ ، والحماسة  
البصرية ٢٥/١ ، وزاد المسير ٤٨/١ .

(٢) هنا الكلام فى تفسير الطبرى .

(٣) ليس فى هـ ، وتفسير الطبرى . وهو فى تفسير القرطبي ، وفيه زيادة : « والطبرى » . وعجى « لعل »  
بمعنى التعليل يروى عن يونس والكسائي والأخفش والفراء . راجع الموضع السابق من الجنى الداني ،  
والبرهان ، واللسان ( علل ) .

(٤) الآية الأخيرة من سورة الفرقان .

(٥) حين قنر « ما » بآى ، فقال : « وتأويل ما يعأ بكم : أى أى وزن يكون لكم عنده » إعراب  
القرآن . المجلد الثامن ، ص ١٤ ، من نسخة الخزنة العامة بالرباط رقم ٣٣٣ ق ، وحكاة الأزهري فى  
التهذيب ٢٣٤/٣ ، وعه اللسان ( عبأ ) .

(٦) معانى القرآن ٢٧٥/٢ .

وليس يَبْعُدُ أن تكون نافية ، لأنك إذا حكمت بأنها استفهام ، فهو نفى خرج مخرج الاستفهام ، كما قال : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾<sup>(١)</sup> .

وقال ابن قتيبة : في هذه الآية مُضْمَرٌ ، وله أَشْكَلْتُ ، أى ما يعبؤ بعذابكم ربي ، قال : ويوضح ذلك قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ أى يكون العذاب لمن كذب<sup>(٢)</sup> بالحق لازماً . انتهى كلامه .

وأقول : إن حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يُحصَى<sup>(٣)</sup> ، وأحسنه مادلاً عليه معنى / أو قرينة أو نظير أو قياس ، فدلالة المعنى كقوله جلّ جلاله : ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> أى حُبَّ الْعِجْلِ ، وكقوله : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾<sup>(٥)</sup> أى أهل القرية ، وكقوله : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾<sup>(٦)</sup> أى أمر الله ، وكقوله : ﴿ الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾<sup>(٧)</sup> أى

(١) الآية المتمة الستين من سورة الرحمن . وأعاد ابن الشجري في المجلس الرابع والسبعين ، وكشفه هناك بآتم مما هنا .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٤٣٨ .

(٣) بعده في تأويل المشكل : لولا ماتدعونيه من دونه من الشريك والولد .

(٤) الذى في التأويل : « لمن كذب ودعا من دونه إلها » . وقد رد الطبري هذا التفسير . راجع حواشى التأويل . وجعل المرتضى الحذف هنا من المشكل ، لأنه لا دليل في الآية من لفظها ، على ما يتعلق به قوله « دعاؤكم » . أمالى المرتضى ٣٦٦/٢ .

(٥) يقول ابن جنى : « حذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة » . المحتسب ١٨٨/١ . وقال في الخصائص ٣٦٢/٢ : « وذلك كثير واسع » وانظر كلامى عن « الحذف » في موضعه من الدراسة ص ٨٢ .

(٦) سورة البقرة ٩٣ ، وكأن ابن الشجري ينقل عن ابن قتيبة . انظر تأويل المشكل ص ٢١٠ ، وراجع أيضا الصناعتين ص ١٨١ ، وأمالى المرتضى ٢٠٢/١ ، ٦١٥ ، ٤٨/٢ .

(٧) سورة يوسف ٨٢ ، وانظر مع المراجع السابقة كتاب الشعر ص ٣٤٦ ، ٥٢٧ ، والخصائص ٤٤٧/٢ ، والغريين ٨٦/١ .

(٨) الآية الثانية من سورة الحشر .

(٩) سورة البقرة ١٩٧ .

[ الحج<sup>(١)</sup> ] حَجُّ أشهر معلومات ، وكقولهم : مازِلنا نعلو السماء حتى أتيناكم ، أى ماء السماء ، وكقول مُهْلَهْل :

تَبَّثْتُ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أُوقِدَتْ      وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَأْكُلِيْبُ الْمَجْلِسُ<sup>(٢)</sup>  
أى أهل المجلس ، وكقول المرقش<sup>(٣)</sup> :

ليس على طُولِ الحَيَاةِ نَدَمٌ

أى على فَقْدِ طُولِ الحَيَاةِ .

والقرينة مع المعنى كقول النابغة<sup>(٤)</sup> :

وقد خِفتُ حَتَّى مَاتَرِيْدُ مَخَافَتِي      على وَعِيلٍ فى ذِي المَطَارَةِ عَاقِلٍ  
أى على مَخَافَةٍ وَعِيلٍ [ وهو تَيْسُ الجَبَلِ<sup>(٥)</sup> ] ودلَّ على ذلك تقدُّمُ ذِكْرِ المَخَافَةِ ، وأَنَّهُ قَصِدَ إِلَى تشبيه حَدَثٍ بِحَدَثٍ .

(١) تكملة مما أورده ابن الشعري في المجلس التاسع والثلاثين ، قال : « أى أشهر الحج أشهر معلومات ، وإن شئت قلَّرت : الحجُّ حجُّ أشهر معلومات » . وقد اقتصر ابن قتيبة على التقدير الأول . قال : أى وقت الحج .

(٢) أعاده في المجلس السابع والثلاثين ، وانظر شبيهه في الأصول ٢٥٥/٢ .

(٣) أنشده ابن الشعري أيضاً في المجلسين : الثامن والعشرين ، والتاسع والثلاثين . والبيت مما استفاضت به كتب العربية . انظر نواذر أبي زيد ص ٢٠٤ ، ومجالس ثعلب ص ٣٧ ، ٥٨٤ ، والكمال ٣١٧/١ ، وأمالى القالى ٩٥/١ ، وهجته المجالس ٦٣١/١ ، وأسرار البلاغة ص ٣٧١ ، وغير ذلك كثير .  
(٤) المرقش الأكبر . وعُجز البيت :

وَمِنْ وراءِ المرءِ مَايَعْلَمُ

وقد أنشده المصنف في المجلسين : السابع والثلاثين ، والثاني والثلاثين . وهو في المفضليات ص ٢٣٩ ، والشعر والشعراء ص ٢١٣ ، ومعجم الشعراء ص ٤ ، واللسان ( صلم - وري ) .

(٥) ديوانه ص ٦٨ ، ومجاز القرآن ١/٦٥ ، ١٣٩ ، وتأويل المشكل ص ١٩٧ ، وتفسير الطبرى ٣/٣١١ ، والمقتضب ٣/٢٣١ ، والإنصاف ص ٣٧٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٧ ، وشرح أبيات المغنى ٢/٣٢٤ ، ومعجم مااستعجم ص ١٢٣٨ ، فى رسم ( ذى المطارة ) وهو جبل . وأعاد المصنف إنشاده فى المجلس التاسع والثلاثين .

(٦) زيادة من هـ .

ودلالة القياس كقولهم : الليلة الهلال<sup>(١)</sup> ، أى طلوع الهلال ، والجباب شهرين ،  
أى لبس الجباب ، وكقوله : « اليوم خمر وغدا أمر » أى اليوم شرب خمر ، وغدا حدوث  
أمر ، وإنما دلّ على هذه المحذوفات أن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الأعيان .

ودلالة النظر مع القياس [ والقرينة ] كقوله سبحانه : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ  
تَدْعُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> أراد هل يسمعون دعاءكم ؟ كما قال فى الأخرى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا  
دُعَاءَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

ودلالة القياس على هذا المحذوف أنك لا تقول : سمعتُ زيداً وثمسيك حتى تأتى بعد  
ذلك بلفظٍ مما يُسمع ، كقولك : سمعته يقرأ ، وسمعته يُنشد ، فتقدير ابن قتيبة :  
ما يعبوا بعدابكم ربى ، نظيره فى التنزيل قوله عز وجل : ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ /  
بِعَذَابِكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> . ٥٣

وقد جاء فى تفسير قوله : ﴿ مَا يَعْبُوا بِكُمْ ﴾ : أى ما يفعل الله بكم ، حكى  
ذلك الزجاج<sup>(٥)</sup> .

وحقيقة القول عندى فيه أن موضع « ما » نصب ، والتقدير : أى عبّ يعبوا

(١) يجوز فى « الليلة » الرفع والنصب ، وهى هنا منصوبة ، وبيان ذلك تراه فى المجلس التاسع والثلاثين .  
وانظر الكتاب ٤١٨/١ ، وكتاب الشعر ص ٣٣٣ ، وحواشيه ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٣٥١ ، وشرح  
الحماسة ص ٦٦٠ ، ٩٨٢ ، والبسيط ص ٦٠١ .

(٢) هو امرؤ القيس ، وحديثه مشهور ، وسيعيده المصنف فى المجلس التاسع والثلاثين . وانظر كتاب  
الشعر ص ٢٥٠ ، وجمع الأمثال ٤١٧/٢ ، والخزانة ٣٣٢/١ ، ٣٥٦/٨ ، وسائر كتب النحو فى ( باب  
الابتداء والخبر ) .

(٣) سقط من هـ .

(٤) سورة الشعراء ٧٢ .

(٥) سورة فاطر ١٤ .

(٦) سورة النساء ١٤٧ ، وأعادته ابن الشجرى فى المجلس الثانى والأربعين .

(٧) فى الموضع الذى أشرتُ إليه من كتابه إعراب القرآن ، راجع ص ٧٧ .

(٨) حكاه عنه القرطبى فى تفسيره ٨٤/١٣ .



بكم ربي ، أى أى مُبالاة يُبالى ربي بكم ، وحُذِفَ جَوَابُ « لولا » كما حُذِفَ جَوَابُ « لو » فى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾<sup>(١)</sup> أى لكان هذا القرآن ، والمصدر الذى هو الدعاء على هذا القول مضاف إلى مفعوله ، فى قول الفراء ، وفاعله محذوف ، فالتقدير : لولا دعاؤه إياكم ، أى لولا دعاؤه إياكم إلى الإسلام ، وجواب « لولا » تقديره : لم يعبا بكم ، أى لولا دعاؤه إياكم إلى توحيده لم يُبَلِّدْ بذكركم .

وذهب ابن قتيبة ، - وهو قول أبى على الفارسي - إلى أن الدعاء مضاف إلى فاعله ، والمفعول محذوف ، الأصل : لولا دعاؤكم آلهة من دونه ، وجواب « لولا » تقديره فى هذا الوجه : لم يُعَذِّبْكُمْ ، ونظير قوله : لولا دعاؤكم آلهة من دونه قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ ﴾ أى كَذَّبْتُمْ بما دُعِيتُمْ إليه ، هذا على القول الأول ، وكذبتُم بوحداية الله ، على القول الثانى ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ أى يكون تكذيبكم ملازمًا لكم ، والمراد جزاء تكذيبكم ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا ﴾<sup>(٣)</sup> أى جزاء ما عملوا ، وكما قال جل وعلا : ﴿ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> أى جزاء ما كنتم تكنزون ، وحسن إضمار التكذيب لتقدم ذكر فعله ،

(١) سورة الرعد ٣١ .

(٢) معانى القرآن ٢٧٥/٢ .

(٣) فى الأصل : « لولا دعاؤكم إياكم » ، وأثبت ما فى هـ ، والذى فى القرطبي فيما حكاه عن ابن الشجرى : « لولا دعاؤكم ، أى لولا دعاؤه إياكم لتعبوه » ، واكتفى الفراء فى التقدير بقوله : « لولا دعاؤه إياكم إلى الإسلام » .

(٤) فى القرطبي عن ابن الشجرى : « وجواب لولا محذوف تقديره ... » هنا وفى الموضع الآتى .

(٥) بضم الياء وفتح الباء . وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله ، فى المجلس الرابع والخمسين .

(٦) فى الموضع السابق من تأويل مشكل القرآن .

(٧) فى هـ : « والأصل » بإقحام الواو .

(٨) سورة الأعراف ١٩٤ .

(٩) سورة الكهف ٤٩ .

(١٠) سورة التوبة ٣٥ .

لأنك إذا ذَكَرْتَ الفعلَ دَلَّ بلفظه على مصدره ، كما قالوا : « مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ » <sup>(١)</sup> أى كان الكذبُ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى لكان الإيمانُ ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى يرضَ الشُّكْرَ لكم .

والتفاسيرُ مجمعةٌ على أن / المرادَ بقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ ما نزلَ بهم يومَ بدرٍ ، وقال الزجاجُ : « وَقُرْتُ ﴾ لَزَامًا ﴿ مفتوحةً اللام ، قال : وتأويله : فسوف يكون تكذيبُكم لازِمًا لكم ، فلا تُعْطَوْنَ التوبةَ منه ، وتُلْزَمُكم العقوبةُ ، فيدخل في هذا يومُ بدرٍ وغيره من العذاب الذى يلزُمُهم » .

وأقول : إن اللزَامَ بالكسر : مصدر لازِمٌ لَزَامًا ، مثل خاصَمَ خِصَامًا ، واللزَام بالفتح : مصدر لَزِمَ لَزَامًا ، مثل سَلِمَ سَلَامًا ، أى سلامةً ، قال الشاعر :

تَحْيَى بِالسَّلَامَةِ أُمُّ بَكْرِى وَهَلْ لى بَعْدَ قَوْمِي مِنَ سَلَامٍ <sup>(٤)</sup>

ومنه : ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> أى دَارُ السَّلَامَةِ ، فاللَزَام بالفتح : اللزومُ ، واللزَام : الملازمةُ ، والمصدر فى القراءتين وَقَعَ موقعَ اسمِ الفاعل ، فاللَزَام وقع موقعَ مُلَازِمٍ ، واللَزَام وقع موقعَ لازمٍ ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> أى غَائِرًا ، وإن شئتَ قَدَرْتَ مضافًا ، أى كان العذاب ذا لِرَامٍ ، وذا لَزَامٍ .

آخر المجلس .

\* \* \*

(١) أعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والخمسين . وهو فى الكتاب ٣٩١/٢ ، والأصول ٧٩/١ ، ١٧٦/٢ ، وشرح الحماسة ص ٤٥٥ ، ١٥٧٧ ، ١٥٩٩ ، والخزانة ١٢٠/١ ، ١٢٠/٨ .

(٢) سورة آل عمران ١١٠ .

(٣) الآية السابعة من سورة الزمر .

(٤) إعراب القرآن ، ص ١٥ من المجلد الثامن ، من النسخة التى وصفتها قريباً . مع بعض اختلاف فى اللفظ . وقراءة « لزاما » بفتح اللام تُنسَب لأبى السَّمَّال وغيره . وهو مصدر . يقال : لَزِمَ لَزُومًا وَلَزَامًا ، مثل ثبت ثُبُوتًا وَثَبَاتًا . إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٤٧٩/٢ ، والقرطبى ٨٦/١٣ ، والبحر ٥١٨/٦ .

(٥) سبق تخريجه فى المجلس الثالث .

(٦) سورة الأنعام ١٢٧ .

(٧) آخر آيات سورة الملك .

## المجلس التاسع

مجلس يوم السبت ، ثامن جمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

تفسير قوله تعالى : ﴿ وَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ - إلى قوله تعالى :- ﴿ وَالْأَعْتَقِ ﴾<sup>(١)</sup> يقال : وهبت لك درهماً ، وهبتك درهماً ، كما تقول : وزنت لك الدراهم ، ووزنتك الدراهم ، وكلت لك البر ، وكلتك البر ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> أى كالواهم ، ووزنوا لهم ، وقد عُدوا لفظ الأمر من وهب إلى مفعولين ، الثانى منهما هو الأول ، وأخرجوه من معنى الهبة ، وأدخلوه فى معنى الحُسبان ، كقولك : هب زيدا مسيئاً واعف عنه ، أى احسبه مسيئاً ، وهب الأمير سوقاً وخاطبه ، أى ظنّه وعُدّه كذلك ، والمعنى نزلّه فى ظنّك هذه المنزلة ، قال قيس / بن الملوّح<sup>(٣)</sup> :

هه

هَبُونِي امرئاً منكُم أَضَلَّ بَعِيرَهُ      لَهُ ذِمَّةٌ إِنَّ الدَّمَامَ كَبِيرُ

وداودُ من الأعجمية التى وافقت العربية فى الوزن ، فجاء على مثال فاعُول ، كعاقُول وكافُور ، ومثله فى الرّنة من الأعلام الأعجمية : سَابُور ، وقَابُوس ، ومن

(١) سورة ص ٣٠ - ٣٣ .

(٢) الآية الثالثة من سورة المطففين . وسيتكلم المصنف على هذه الآية بأوسع ممّا هنا فى المجلس الثالث والأربعين .

(٣) هكذا ينسبه المصنف لقيس بن الملوّح - مجنون ليل - ويروى له ، ولأبى دهل الجمحى ، ولقيس بن معاذ . انظر ديوان المجنون ص ١٣٩ ، وأبى دهل ص ٧٧ ، ١٢٨ .

غير الأعلام قوهم لِمِكْيَالِ الحَلِّ : راقود - وقال بعض اللغويين <sup>(١)</sup> : الراقود ما يُجعل فيه الحَلُّ ، ويُسمَّى الحَايِيَّةَ .

وإحدى الواوين من داود وما أشبهه ، كطاؤس وناؤس وهاؤن محدوفة من الحُطِّ ، لأنهم يكرهون تكرير الأشباه في كلمة .

وسُلَيْمان مصغَّر سَلْمان ، وكلُّ اسمٍ آخره أَلْفٌ ونونٌ زائدتان ، فتصغيره محمول على تكسيه ، فإن علمت أن العرب كسَّرتَه فقلبت أَلْفَه في التكسير ياءً ، وأثبتت نونَه ، فجاءت به على مثال فعَالين ، حملت تصغيرَه على تكسيه ، فصغَّرته على مثال فُعَيْلين ، كقولك في سُلْطان وسِرْحان وورْشان : سُلَيْطِين وسُرْجِين وورْشِين ، لقوهم : سَلْطِين وسَرَجِين وورْشِين ، فإن لم تعلم العرب كسَّرتَه على هذا الحَدِّ أقررت أَلْفَه فجئت به على مثال فُعَيْلان ، كقولك في سكران وعُثمان وسَلْمان : سُكْرَان وعُثْمان وسُلْيمان ، لأنهم لم يقولوا : سَكْرَان ولا عُثْمانين ولا سَلْمانين ، وإن شئتَ حذفْتَ الألفَ من سُلْيمان في الخطِّ لطوله بالحرف السادس .

و « نِعَم » من الألفاظ الموضوعية لغاية المَدَح ، فلذلك مدَح اللهُ به نفسه في قوله : ﴿ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ومدَح بها أنبياءه ، فقال في سُلْيمان وأيوب : ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ ﴾ <sup>(٣)</sup> وأراد نِعَمَ الْعَبْدِ سُلَيْمَنُ ، ونِعَمَ الْعَبْدِ أَيُّوبُ ، ولكن المقصودَ بالمَدَحِ قد يُحذف تخفيفاً إذا تقدَّم ذكره ، وحذفُه يقوِّى قولَ من يرى رفعه بالابتداء ، لأنك إن جعلته خبر مبتدأ مقدَّر ، كان الحذف واقعاً بجُمْلَةٍ ، وحذفُ المفردِ أسهلُّ من حذفِ الجملة .

(١) ذكره الجواليقي في المعرب ص ١٦٠ ، قال : « والراقود : إناء من آنية الشراب ، أعجمي معرب » . وانظر الجمهرة ٢/٢٥٣ ، ٣/٣٩٠ ، والنهاية ٢/٢٥٠ .

(٢) السَّرْحان بكسر السَّين : الذئب . والورْشان ، بفتح الواو والراء : طائر .

(٣) الآية الأخيرة من سورة الحج :

و (أَوَابٌ) مِنْ أَوَّبَ إِذَا رَجَعَ / صَوْتُهُ بِالتَّسْبِيحِ ، و ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ﴾ رَجَعِي ٥٦ معه ، أَى سَبَّحِي ، وَالْأَوَابُ أَيْضًا : التَّائِبُ .

وَالصَّافِينَ مِنَ الْخَيْلِ : الْقَائِمُ الَّذِي يَثْنِي إِحْدَى يَدَيْهِ ، أَوْ إِحْدَى رِجْلَيْهِ حَتَّى يَقِفَ بِهَا عَلَى سُنْبُكِهِ ، وَالسُّنْبُكُ : مُقَدِّمُ الْحَافِرِ ، فَثَلَاثٌ مِنْ قَوَائِمِهِ خَوَافِرُهَا مَطْبِقَةٌ عَلَى الْأَرْضِ ، وَالرَّابِعَةُ مُتَّصِلَةٌ بِالْأَرْضِ طَرَفٌ حَافِرُهَا فَقَطْ ، هَذَا قَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَأَصْحَابِ التَّفَاسِيرِ ، وَقَالَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ : الصَّافِينَ : الْقَائِمُ ، ثَنَى إِحْدَى قَوَائِمِهِ أَوْ لَمْ يَثْنِهَا ، وَأَصُوبُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي الْأَوَّلُ ، بِدَلِيلَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَزَالُ كَانَهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا<sup>(١)</sup>

وَالثَّانِي قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ : ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافِينَ﴾ أَرَادَ مُعَقَّلَاتٍ قِيَامًا عَلَى ثَلَاثٍ ، شَبَّهَ الْإِبِلَ الَّتِي تُقَامُ لَتُنَحَرَ وَإِحْدَى قَوَائِمِ الْبَعِيرِ مُعْقُولَةً ، بِالْخَيْلِ الصَّافِنَةِ .

وَالجِيَادُ : جَمْعُ جَوَادٍ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَصِيحَّ الْوَاوُ فِي الْجِيَادِ ، لِتَحَرُّكِهَا فِي الْوَاحِدِ ، كَمَا صَحَّتْ الْوَاوُ فِي الطُّوَالِ ، لِتَحَرُّكِهَا فِي طَوِيلٍ ، وَلَكِنَّهُ مِمَّا شَدَّ إِعْلَالُهُ كَشْدُوذِ التَّصْحِيحِ فِي الْقَوَدِ وَالِاسْتِحْوَاذِ وَنَحْوِهِمَا ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي جَمْعِ الطَّوِيلِ : طِيَالٍ ، وَأَنْشَدُوا :

(١) الآية العاشرة من سورة سبأ .

(٢) راجع معاني القرآن ٤٠٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ص ٣٧٩ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٨/٣ ، والخيل لأبي عبيدة ص ١٢٤ ، ومجاز القرآن له ١٨٢/٢ .

(٣) أعاده المصنف في المجلس الحادى عشر ، وهو في شرح القصائد السبع ص ٣٩٠ ، وزاد المسير ١٢٧/٧ ، والكشاف ٣٧٣/٣ ، وتفسير القرطبي ٦٢/١٢ ، ١٩٣/١٥ ، والبحر المحيط ٣٨٨/٧ ، والمغنى ص ٣٥٢ ، وشرح شواهده ص ٢٤٨ ، وشرح أبياته ٣٠١/٥ ، وأساس البلاغة واللسان ( صنف ) . ونُسِبَ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْكَشَافِ ٤١٩/٤ لَامِرِيَّ الْقَيْسِ ، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ ، وَلَا فِي زِيَادَاتِهِ .

(٤) سورة الحج ٣٦ ، و « عبد الله » هو ابن مسعود رضى الله عنه ، وهو المراد عند الإطلاق ، وتنسب هذه القراءة له ، ولغيره . انظر المختص ٨١/٢ .

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرُّجَالِ طِيَالُهَا<sup>(١)</sup>

ولمَّا يجب قلبُ الواو ياءً في هذا المثال من الجمع إذا سكَّنت في الواحد ، كواو ثَوْبٍ وَخَوْضٍ ، المنقلبة ياءً في ثِيَابٍ وَحِيَاضٍ .

والجَوَادُّ من الخيل : كأنه الذي يَأْتِي بِجَرِيٍّ بعد جَرِيٍّ ، كالجَوَادُّ من الناس ، الذي يُعْطَى مرَّةً بعد مرَّةً ، وفَرَّقُوا بين مصادرها ، فقالوا : رجلٌ جَوَادٌّ بَيْنَ الجُودِ ، وفَرَسٌ جَوَادٌّ بَيْنَ الجُودَةِ والجَوْدَةِ .

وفي قراءة عبد الله : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ [ بطرح قوله : فقال ] وجاء في قراءته عكسُ هذا : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ يُقُولَانِ رَبَّنَا ﴾ والقول كثيراً ما يُحذف لقوَّة العلم بمكانه ، وقد اتَّسع حذفه في القرآن ، كقوله / ٥٧ تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ أى يقولون : سلامٌ عليكم ، وكقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ أى فيقال لهم : أكفرتُم [ بعد إيمانكم ] وكقوله : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ

(١) البيت لأبي بن زياد النهشل ، وقيل : لأثال بن عبدة بن الطيب [ الطويل ] . الحماسة البصرية ٣٥/١ ، والنصف ٣٤٢/١ ، والمختص ١٨٤/١ ، وشرح المفصل ٨٨/١٠ ، وشرح الجمل ٥٣٣/٢ ، والمتنص ٤٩٧ ص ، والخزانة ٤٨٨/٩ ، وشرح شواهد الشافعية ص ٣٨٥ ، وشرح أبيات المغنى ٦٨/٤ ، والتنصريح على التوضيح ٣٧٩/٢ ، وشرح الأئتمنى ٣٠٤/٤ ، واللسان ( طول ) . والشاهد من غير نسبة صريحة في الكامل ص ١٢١ ، ١٠٤٤ ، ومجالس ثعلب ص ٤١٢ ، وانظر القصيدة التي منها هذا البيت في شرح الحماسة ص ١٦٩ ، ٦٣٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة البقرة ١٢٧ ، وانظر المختص ١٠٨/١ ، وحواشيه ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وكان ابن السجري ينقل عنه .

(٤) حكى ابن هشام عن أبي على الفارسي قوله : « حذف القول من حديث البحر ، قل ولا حرج » شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٣٨ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٣٢ .

(٥) سورة الرعد ٢٣ ، ٢٤ .

(٦) سورة آل عمران ١٠٦ .

(٧) ليس في الأصل .

إِلَّا لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى<sup>(١)</sup> ﴿ أَى يَقُولُونَ : مَا نَعْبُدُهُمْ .

وظاهر لفظ قوله تعالى : ﴿ أُحِبِّتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ أن انتصاب ﴿ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ على المصدر ، وليس كذلك ، لأنه لم يُخَيَّرْ أنه أحبُّ حبًّا مثل حُبِّ الْخَيْرِ ، كما قال : ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ﴾<sup>(٢)</sup> أى شَرِبًا مثل شرب الهيم ، وكقولك : ضربته ضرب الأمير اللَّصِّ ، أى ضرباً مثل ضرب الأمير اللَّصِّ ، لأنه لو أراد هذا لأخرج الخيل عن أن تكون من الخير ، إذ التقدير : أُحِبِّتُ الْخَيْلَ حُبًّا مثل حُبِّ الْخَيْرِ ، وإذا كان هذا القياس ظاهر الفساد كما ترى ، كان انتصاب ﴿ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ على وجهين : أحدهما : أن يكون مفعولاً به ، والمعنى آثرتُ حُبَّ الْخَيْرِ ، لأنك إذا أُحِبِّتَ الشيءَ فأنت مؤثِّر له ، وهذا قول الفراء والزجاج ، و ﴿ الْخَيْرِ ﴾ هاهنا : هو الخيل ، وتسميتها بالخير مطابقٌ لقوله عليه السلام : « الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ » . وقوله : ﴿ عَنْ ذِكْرِ رِبِّى ﴾ إن شئتَ علَّقته بالمعنى الذى حملتُ ﴿ أُحِبِّتُ ﴾ عليه وجعلتُ « عن » نائبةً مناب « على » ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّخِذْ فَإِنَّمَا يَتَّخِذْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> أى على نفسه ، فكأنه قيل : آثرتُ حُبَّ الْخَيْرِ على ذكرِ رَبِّى ، وإن شئتَ علَّقتُ « عن » بحالٍ محذوفةٍ تقديرها : آثرتُ حُبَّ الْخَيْرِ غَافِلًا عن ذكرِ رَبِّى ، أو منصرفاً عن ذكرِ رَبِّى .

(١) الآية الثالثة من سورة الزمر .

(٢) هذا الكلام بنصه فى مشكل إعراب القرآن لمكّى ٢٥٠/٢ .

(٣) سورة الواقعة ٥٥ .

(٤) معانى القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وللزجاج ٣٣١/٤ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٧٩٤/٢ .

(٥) أخرجه البخارى فى ( باب الخيل معقود فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة . من كتاب الجهاد ) و ( باب حدثنا مسدد . من قرض الخمس ) و ( باب حدثنا مسدد ، من أواخر كتاب المناقب ) صحيح البخارى ٣٤/٤ ، ١٠٤ ، ٢٥٢ ، ومسلم فى ( باب إثم مانع الزكاة . من كتاب الزكاة ) و ( باب الخيل فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة . من كتاب الإمارة ) صحيح مسلم ص ٦٨٣ ، ١٤٩٢ ، والحديث دائر فى غير الصحيحين من دواوين السنة . انظر المعجم المفهرس ٢٩٤/٤ .

(٦) الآية الأخيرة من سورة محمد عليه الصلاة والسلام .

(٧) وتكون « عن » حيثل على بابها ، كما صرح ابن هشام فى المغنى ص ١٥٨ .

والوجه الآخر : أن يكون ﴿ أَحَبُّ ﴾ من قولهم : أَحَبُّ البعير : إذا وَقَفَ فلم يَنْبَعِثْ ، والإحباب في الإبل كالجران في ذوات الحافِر ، وأنشدوا :  
/ حُلْتُ عليه بالقَطِيعِ ضَرْبًا ضَرْبَ بَعِيرِ السُّوءِ إِذْ أَحَبَّا<sup>(١)</sup>

٥٨

فيكون انتصاب ﴿ حُبِّ الْخَيْرِ ﴾ على أنه مفعول له ، و « عن » متعلقة بمعنى أحببت ، لأنه بمعنى تَبَطَّطُ ، وهذا القول عن أبي عبيدة ، حكاه عنه علي بن عيسى الرَّمَانِيُّ ، قال : قال أبو عبيدة : أَحَبُّ البعيرِ إَحْبَابًا ، وهو أن يَبْرُكَ فلا يَثُورُ ، وذلك في الإبل كالجران في الخيل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾ أى لصَقْتُ بالأرض لحُبِّ الخير حتى فاتتني الصلاة ، قال أهل التفسير : وكانت هذه الخيل وردت على سليمان عليه السلام من غنيمة جيش كان له ، فلما صلى الظهر دعا بها فلم تزل تُعَرِّضُ عليه حتى غابت الشمس ولم يُصَلِّ العصر ، وكان مهيباً لا يُتَدَأْ بشيء ولا يَجْسُرُ أحدٌ أن يُنَبِّهه لوقت صلاة ، ولم يكن ذلك عن تكبر منه .

قال الزجاج : ولست أدري أكانت صلاة العصر مفروضة في ذلك الوقت أم لا ؟ إلا أن عَرَضَ الخيل شغله حتى جاز وقت يُذَكَّرُ فيه الله تعالى ، [ قال ] :

(١) البيتان لأبي محمد القمسي . وهما في الأصمعيات ص ١٦٣ ، والمختضب ٣٦٤/١ ، والجمهرة ٢٥/١ ، واللسان ( حب - قفل ) ، والبيت الأول في اللسان ( قرشب ) ، والثاني في مقاييس اللغة ٢٧/٢ ، وتفسير القرطبي ١٩٤/١٥ .

(٢) العجب أن أبا عبيدة لم يذكر هذا التفسير في كتابه مجاز القرآن ١٨٢/٢ ، حين عرض للآية الكريمة ، إنما قال : « مجازه أحبته حباً ، ثم أضاف الحب إلى الخير » . وجاء بحاشيته من نسخة : « قال أبو حاتم : ليس الأمر على ما ظن أبو عبيدة ، إنما معنى « أحببت » لزمت الأرض فلم أقم للصلاة ، والإحباب : اللزوق بالأرض ، يقال : يعبر محباً ، إذا لزق بالأرض من مرض به » .

(٣) حكى صاحب اللسان ( حب ) هذا الكلام عن أبي عبيدة . وانظر التعليق السابق .

(٤) في هـ « جاوز » وكذلك في الأصل ، مع أثر تغيير ، فقد كتبت « جاز » أولاً ، وهو الذي في معاني القرآن الموضع السابق وفي نقل ابن الشجري عنه بعض اختلاف .

(٥) سقط من هـ .



وقال أهل اللغة في قوله : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ : يعنى [ به ] الشمس ، ولم يَجْرِ لها ذكر ، قال : وهذا لا أَحْسِبُهُمْ أَعْطَوْا فيه الفِكرَ حقّه ، لأنّ في الآية دليلاً على الشمس ، وهو قوله : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ ﴾ لأنّ معناه إذ عُرِضَ عليه بعد زوال الشمس ، وليس يجوز الإضمار إلا أن يَجْرِيَ له ذِكْرٌ أو دليلٌ بمنزلة الذّكر . انتهى كلامه .

وأقول : إنّ إضمار الغائب مستعملٌ في كلام العرب على أربعة أوجه : الأول : عَوْدُ الضمير إلى مذكورٍ قبله ، كقولك : زيدٌ لقيته ، وهنّدت قامت ، وأخواك أكرمتُهما ، وإخوتك انطلقوا ، والنساء برّزن ، هذا هو الأصل في ضمير القِيّة . والثاني : توجيهُ الضمير إلى مذكورٍ بعده ، وردّ في سياقة الكلام مؤخراً وربّته / التقديم ، كقولك : ضرب غلامه زيدٌ ، وأكرمتُهما أخواك ، وكقولهم : « في بيته يُؤمّي الحَكَمُ » ، وكقول زهير :

إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا تَلَقَّ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالتَّدَى خُلُقًا

ومثله في التنزيل : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

(١) من هنا إلى آخر الفقرة أورده ابن الجوزى منسوبا إلى نفسه . راجع الموضع المذكور من زاد المسير .

(٢) لم يرد في هـ ، ولا في إعراب القرآن للزجاج . وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٦ .

(٣) في إعراب القرآن ، وزاد المسير : « بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب » .

(٤) أعاد ابن الشجرى هذا الكلام في المجلس السابع والسبعين .

(٥) من أمثال العرب . انظره في مجمع الأمثال ٧٢/٢ ، والدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة ص ٤٥٦ ، والمقتضب ١٠٢/٤ ، والأصول ٢٣٩/٢ ، والإنصاف ص ٦٦ ، ٢٥٢ ، وأعاده المصنف في المجلس السابع والسبعين .

(٦) ديوانه ص ٥٣ ، والموضع السابق من المقتضب .

(٧) سورة طه ٦٧ .

(٨) سورة القصص ٧٨ .

والثالث : رجوع الضمير إلى معلوم قام قوة العلم به ، وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظي أو معنوي مقام تقدم الذكر له ، فأضمروه اختصاراً أو ثقة بفهم السامع ، كقوله : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ أضممر الشمس لدلالة ذكر ﴿ الْعَشِيِّ ﴾ عليها ، من حيث [ كان ] ابتداء العشي بعد زوال الشمس ، ومثله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ أضممر القرآن ، لأن ذكر الإنزال دل عليه ، ومثله : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي ﴾<sup>(٢)</sup> أضممر النفس لدلالة ذكر ﴿ الْخُلُقُومِ ﴾ و ﴿ التَّرَاقِي ﴾ عليها ، ومثله قول حاتم :

أماوي ما يغني الشراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر

أراد حشرجت النفس : أي ترددت ، ومثله إضممار الأرض لقوة الدلالة عليها في قوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ومنه قول الخطيب :

ألا طرقتنا بعدما هجعوا هنئ وقد سرن خمسا واثلاث بنا نجد

أراد هجع أصحابي ، فأضممرهم وأضممر المطايا في سرن ، والبيت أول القصيدة ، ومنه في شعر المحدثين قول دغبل :

- 
- (١) في هـ وثقة .  
 (٢) مفتتح سورة القدر .  
 (٣) سورة القيامة ٢٦ .  
 (٤) ديوانه ص ٢١٠ ، وتخرجه في ص ٣٥٢ ، وهذا بيت سيار ، وقد أعاده ابن الشجري في المجلس السابع والسبعين .  
 (٥) سورة الرحمن ٢٦ .  
 (٦) الآية الأخيرة من سورة فاطر .  
 (٧) ديوانه ص ٦٣ ، وتخرجه فيه ، وزد عليه المنصف ٢٦/٣ .  
 (٨) ديوانه ص ١١٦ ، وتخرجه في ص ١١٥ ، وأعاده ابن الشجري في المجلس السابع والسبعين .

نَفَر ابْنُ شَكَلَةَ بِالْعِرَاقِ وَأَهْلِهِ      فَهَقَا إِلَيْهِ كُلُّ أَطْلَسَ مَائِقِ  
 إِنْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ مُضْطَلَعًا بِهَا      فَلَتَصْلُحَنَّ مِنْ بَعْدِهِ لِمُخَارِقِ  
 / أَرَادَ مُضْطَلَعًا بِالْخِلَافَةِ ، وَقَوْلُ ابْنِ الْمُعْتَزِ .<sup>(١)</sup>

٦٠

وَنَدَمَانِ دَعَوْتُ فَهَبْتُ نَحْوِي      وَسَلَسَلَهَا كَمَا انْخَرَطَ الْعَقِيقُ  
 أَضْمَرَ « الْحَمَر » ، لِأَنَّ ذِكْرَ النَّدَمَانِ دَلٌّ عَلَيْهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِ :<sup>(٢)</sup>  
 خَلِيلِي مَا هَذَا مُنَاخًا لِمَثَلِنَا      فَشُدًّا عَلَيْهَا وَارْحَلَا بِنَهَارِ  
 أَضْمَرَ « الْمَطَايَا » لِلدَّلَالَةِ الْمُنَاخِ عَلَيْهَا ، وَهَذَا فِي الشَّعْرِ الْقَدِيمِ وَالْمَحْدَثِ غَيْرُ  
 مَحْصُورٍ .

وَقَوْلُ دِغْبِيلَ : « نَفَر ابْنُ شَكَلَةَ » شَكَلَةُ : أُمُّ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَهْدِيِّ ، وَعَنْى بُنْفُورُهُ  
 وَثُوبُهُ عَلَى الْخِلَافَةِ وَالْمَأْمُونُ بِخِرَاسَانَ ، وَقَوْلُهُ : « فَهَقَا إِلَيْهِ كُلُّ أَطْلَسَ » أَيْ خَفَّ  
 إِلَيْهِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : هَقَا الظَّلِيمُ : إِذَا عَدَا ، وَهَفَّتِ الصُّوفَةُ : إِذَا طَارَتْ فِي الْهَوَاءِ .  
 وَالْأَطْلَسُ : الذَّنْبُ الْأَغْبَرُ ، شَبَّهَ أَتْبَاعَهُ بِالذَّنَابِ الْغُبَرِ  
 وَالْمَائِقُ : الْأَحْمَقُ .

وَقَوْلُهُ : « مُضْطَلَعًا بِهَا » : أَيْ قَوِيًّا عَلَى حَمَلِهَا ، يُقَالُ : اضْطَلَعَ فَلَانٌ بِالْأَمْرِ : أَيْ  
 قَامَ بِهِ ، وَقَوِيْتُ أَضْلَاعُهُ عَلَى حَمَلِهِ .

وَكَانَ مُخَارِقٌ مِنْ حُذَاقِ الْمُغْنَيْنِ ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ مُغْنِيًّا بِالْعُودِ .

وَالرَّابِعُ : إِضْمَارُ غَائِبٍ لَا يَعُودُ عَلَى مَذْكُورٍ وَلَا مَعْلُومٍ ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمَجْهُولُ  
 الَّذِي يَلْزَمُهُ التَّفْسِيرُ ، إِمَّا بِالْجُمْلَةِ ، وَإِمَّا بِالْمَقْرَدِ الْمَنْصُوبِ ، فَاَلْمَفْسَّرُ بِالْجُمْلَةِ ضَمِيرُ  
 الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ فِي نَحْوِ : هُوَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، وَ « هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » وَإِنَّهُ أَنَا ذَاهِبٌ ، وَ « إِنَّهُ »

(١) ديوانه ٢٨٥/٢ ، وَأَنْشَدَهُ الْمَصْنِفُ أَيْضًا فِي الْمَجْلَسِ الْمَذْكُورِ .

(٢) ديوانه ١١٤/٢ .

(٣) مَفْتَحُ سُورَةِ الْإِنْخِلَاصِ .

أَنَا اللَّهُ<sup>(١)</sup> ﴿ فهذا ضمير الشأن ، وهي هند جالسة ، فهي ضمير القصة ، كما قال جل ثناؤه : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

والمفسر بالمفرد الإضمار في نعم ويس ورُب ، نحو نعم غلاماً زيد ، و ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ الأصل : نعم الغلام ، ويس البذل ، فلما أضمرنا فُسِّرَ بِنكرة من لفظيهما ، والمضمر في ﴿ رَبُّ ﴾ كقولك : رَبُّهُ رجلاً عالماً أدركت ، وجاز أن يلاصق ﴿ رَبُّ ﴾ المضمر وهي لاثليها المعارف ؛ لأنه غير عائِد على مذكور ، فهو جاري مَجْرَى ظاهر منكور .

وقوله : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ طَفِقَ من / أفعال المقاربة ، التي تلزم بعدها الأفعال المستقبلية ، كَجَعَلَ وَأَخَذَ وَكَرَبَ ، تقول : طَفِقَ يفعلُ كذا ، وجَعَلَ يتكلمُ بِحُجَّتِهِ ، وَأَخَذَ يَلُومُ زَيْدًا ، وَكَرَبَتِ الشَّمْسُ تَغِيْبُ : أى قَارِبَتِ المغيب ، والتقدير : فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحًا بِالسُّوقِ ، لا بُدَّ له من يفعلُ [ كذا ] ، كما قال تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ ولا يجوز أن تُقدَّرَ أن ﴿ مَسْحًا ﴾ وقع موقع ماسحاً ، كما وقع ﴿ غَوْرًا ﴾ موقع غائراً في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ لأن هذا الضَرْبَ من الأفعال يلزمه يفعلُ ، ظاهراً أو مقدراً .

والمسحُ هاهنا : القَطْع ، ومنه اشتقاق التَّمْسَاح ، لدائِية من دوابِّ البحر ، لأنه يقطع بأسنانه كما يقطع السيف .

(١) الآية التاسعة من سورة النمل .

(٢) سورة الأنبياء ٩٧ ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٧٤ .

(٣) الآية الثامنة الخمسين من سورة الكهف .

(٤) سقط من هـ .

(٥) سورة الأعراف ٢٢ ، وطه ١٢١ .

(٦) أى تعربه مصدرًا في موضع الحال ، كما قال العكبري في التبيان ص ١١٠١ ، وانظر كتاب الشعر

ص ٣٤٣ . وانظر ماسبق في ص ٨٢ .

(٧) الآية الأخيرة من سورة الملك .

وقوله : ﴿ بالسُّوق ﴾ يجوز أن يكون وصفاً لمَسْح ، فتكون الباء متعلقة بمحذوف ، أى مَسْحاً واقعاً بالسُّوق ، ويجوز أن يكون مفعولاً به ، عَمِلَ فيه الفعل المقدّر ، والباء زائدة ، أى فطَفِقَ يَمْسَحُ الرعوسَ<sup>(١)</sup> من الأعناق مَسْحاً ، والسُّوق : جمع ساق ، كدابر ودُورٍ ، ونارٍ ونُورٍ ، أنشد أبو زيد ، وهو من أبيات الإيضاح :

شَهِدْتُ ودَعَوَانَا أُمَيْمَةً أَتْنَا      بَنُو الْحَرْبِ نَصْلَاهَا إِذَا شَبَّ نُورُهَا

ومثله ممّا أنث بقاء التانيث : ناقةٌ وتُوق ، وقارةٌ - وهي الجبل المنفرد - وقُورٌ ، ولأبةٌ - وهي الحرّة - ولُوبٌ ، وساحةٌ وسُوحٌ ، قال الشاعر :

وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا      أَوْ يَسْرَحُوا بِهَا وَاعْتَبَرَتِ السُّوحُ

هكذا أنشده الرواة « سيّان » مرفوعاً على إضمار الشأن في « كان » .

وروى عن ابن كثير أنه قرأ : ﴿ بالسُّوق ﴾ على الفُعُول ، وهمز الواو للزوم الضمة

(١) هكذا في هـ ، وفي الأصل : « والأعناق » ولعل الصواب : يمسح السوق والأعناق .

(٢) في نواتره ص ١٠٧ ، والبيت لحاتم الطائي . ديوانه ص ٢٤٩ ، وتخريجه في ص ٣٦٤ . وقوله « أننا » يرويه أبو حاتم السجستاني بفتح همزة ، كما جاء في النواتر ، وجاء بمحاكية أصل الأمل : « هكذا رَوَوْا » أننا « بفتح همزة ، والصواب الكسر ؛ لأنه استئناف كلام » .

(٣) يقصد الجزء الثاني منه ، وهو التكملة ، والشاهد فيها ص ١٥٠ ، وأنشده أبو عليّ أيضاً في كتاب الشعر ص ٢٤٥ .

(٤) أبو ذؤيب الهذلي . والبيت برواية النحويين هذه ملفّق من بيتين وردا في شعر أبي ذؤيب هكذا :

وَقَالَ مَا شِئْتُمْ سَيَّانٍ سِرْكَمْ      أَوْ أَنْ تَقِيمُوا بِهِ وَاعْتَبَرَتِ السُّوحُ  
وَكَانَ مَثَلِينَ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا      حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

قال البغدادي : « وعلى هذا لاشاهد فيه » الخزائن ١٣٧/٥ . وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٢ ، وتخريجه في ص ١٣٧٦ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٣٢٣ ، وحواشيه . وقد أنشد ابن الشجري البيت في المجلس الخامس والسبعين بالرواية نفسها .

(٥) قال ابن هشام : « أى وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيّان لوجود القحط ، وإنما قدرنا « كان » شأنيّة ؛ لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة » المغني ص ٦٥ ، وحكى صاحب الخزائن : « قال ابن يَسْعُون : كان ينبغي أن يقول : سيّين ؛ لأن المعرفة أولى بأن تكون اسم كان » . وانظر كلام أبي عليّ في الشعر .

(٦) السبعة لابن مجاهد ص ٥٥٣ ، وزاد المسير ١٣٠/٧ .

لها ، وإن كانت وسطاً ، كما همزوها أولاً في نحو وجوه ووقَّتت<sup>(١)</sup> .

والتفاسير مجمعة على أنه ضَرَبَ بالسيف سَوْقَ الخيل وأعناقها ، وقول الحسن [ في ذلك ] وقتادة سواء ، قالوا : نَسَفَ عَرَاقِبَهَا ، وضَرَبَ أعناقها ، وقال قتادة : ما نازعه بنو إسرائيل فيما فعل ، ولكن ولوه<sup>(٢)</sup> من ذلك ماؤلاه الله . ٦٢

وقال الزجاج : لم يكُ سليمان ليضرب سَوْقَهَا وأعناقها إلا وقد أباحه الله ذلك ، ولو لم يكن مافعله مباحاً لكان قد جعل التوبة من الذنب بذنبٍ عظيم .

وقال قوم : إنه مسح بالماء سَوْقَهَا وأعناقها بيده ، وهذا القول غير صحيح ، لأنه لم تأت به رواية عن السلف ، ولأن شغلها إياه عن ذكر الله لا يُوجب مَسْحَ سَوْقِهَا وأعناقها بالماء ، وإنما قالوا ذلك لأن قتلها منكراً ، وليس ما يُبيحه الله بمنكر ، وجائز أن يكون ذلك أبيض لسليمان وحُظِر في هذا الوقت .

وكان مالك بن أنس يذهب إلى أنه لا ينبغي أن يُوكَل لحم الخيل<sup>(٣)</sup> ، لأن الله تعالى قال : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ وقال في الإبل : ﴿ لِتَرْكَبُوهَا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : « ووفيت » ، وأثبت الصواب من هـ ، والنصف ٢١٢/١ ، واللسان ( وقت ) ومما ذكره ابن الشجري في المجلس السادس والأربعين ، عند قوله تعالى : ﴿ وإذا الرسل أقتت ﴾ .

(٢) سقط من هـ .

(٣) النُسْف : الطعن .

(٤) في الأصل : « ولكن ولوه من ولوه من ذلك ... » .

(٥) هذه المسألة مستوفاة في أحكام القرآن لابن العربي ص ١١٣٢ ، وتفسير القرطبي ٧٦/١٠ .

(٦) الآية الثامنة من سورة النحل .

(٧) سورة غافر ٧٩ .

## المجلس العاشر

وهو مجلس يوم السبت ، الثاني والعشرين من جُمادى الأولى سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

تأويل آية أخرى : سألتني سائلٌ عن قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾<sup>(١)</sup> فقال : مامعنى تَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ؟ ولم تتعلق الباء ، فقد زعم بعض المفسرين أن معنى بِحَمْدِهِ : بأمره .

فأجبت بأن الحمد هو الثناء والمَدْح ، وليس بمعروف في لغات العرب على اختلافها [ أن الحمد ] بمعنى الأمر ، وأما تستجيبون فمعناه تُجِيبُونَ ، قال كعب بن سعد الغنوي :

وداع دعا يامن يُجِيبُ إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مُجِيبٌ<sup>(٢)</sup>

أراد فلم يُجِبه ، ومثله في التنزيل : ﴿ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

(١) سورة الإسراء ٥٢ .

(٢) ينسب هذا إلى ابن عباس ، وابن جريج ، وابن زيد . انظر راد المسير ٤٥/٥ ، وتفسير القرطبي ٢٧٦/١٠ .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) الأصمعيات ص ٩٦ ، وأمالى القال ١٥١/٢ ، والتعازي والمرائى ص ٢٤ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٣٠ ، والخزانة ٣٧٥/٤ ، واللسان ( جوب ) وغير ذلك كثير . والبيت من قصيدة شهيرة ، يرثى فيها كعب أخاه أبا المغوار .

وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴿١١﴾ أَى وَيُجِيب ، ويجوز أن يعلق الباء بتستجيبيون ، كما تقول : نادانى فلان فأجبت به بالتلبية ، ويجوز أن يعلقها بحال محذوفة ، فالتقدير : مُعَلِّين بِحَمْدِهِ ، / ومثله فى جواز تعلق الباء بالفعل المذكور ، وتعلقها بالمحذوف قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ <sup>(١١)</sup> إن شئت علقت الباء بالتسبيح ، أَى فسبح بالثناء على ربك ، وإن شئت قدرت : فسبح معلنا بحمد ربك .

والخطاب فى الآية للمشركين ، لأنه جاء على سياقة قوله ، حاكياً ذلك عن منكرى البعث : ﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ <sup>(١٢)</sup> وقوله : ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ ﴾ أَى يُحَرِّكُونَ رُءُوسَهُمْ استهزاء ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ ﴾ أَى متى البعث ، ومعلوم أن من يشرك بالله يستكبر إذا قيل له : لا إله إلا الله ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ <sup>(١٣)</sup> فقد ألحق بالله سبحانه نقصاً عظيماً بإشراكه فى عبادته أحجاراً لا تضر ولا تنفع ، فإذا دعاه الله حين تزلزل الشوك ، أجابه بالثناء عليه والحمد له ، وأحد أوصاف الثناء على الله والحمد له توحيده ، فجوابه : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لا إله إلا أنت » .

آية أخرى : إن سأل سائل عن قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ <sup>(١٤)</sup> فقال : كيف وصف الله الأعين بأنها كانت فى غطاء عن الذكر ، والذكر إنما هو مسموع لا مرئي ، وكيف وصفهم بأنهم كانوا لا يستطيعون سمعاً ، ونفى الاستطاعة للسمع نفى القدرة عليه ؟

- 
- (١) سورة الشورى ٢٦ .  
 (٢) حكى هذا عن ابن الشجرى ابن هشام فى المغنى ص ١٠٩ .  
 (٣) سورة الحجر ٩٨ ، والنصر ٣ .  
 (٤) سورة الإسراء ٤٩ .  
 (٥) سورة الصافات ٣٥ .  
 (٦) سورة الكهف ٥١ .  
 (٧) سورة الكهف ١٠١ .  
 (٨) فى الأصل « والقدرة » بإقحام الواو .  
 (٩) فى هـ : تتعلق ... كما يقال .



فالجواب : أن هذين الوصفين عبارة عن الإعراض منهم عند سماع الذكر ، وعن ترك الإصغاء إليه والقبول له ، فقوله : ﴿ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ أي كانوا معرضين بأبصارهم وقت سماع الذكر ، عن المتكلم به ، وقوله : ﴿ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ أي كان سماع الذكر ثقیلاً عليهم ، فلا يستمعون له ولا يُنصتون إليه ، كما تقول : ما أستطيع أن أرى فلانا ، ولا أستطيع أن أسمع كلامه ، تريد أنك كارهٌ لذلك ، لا أنك في الحقيقة غير قادرٍ عليه ، وقد حكى الله / عنهم أنهم كان ٦٤ بعضهم يَنْهَى بعضاً عن الإصغاء إلى سماع تلاوة كتاب الله ، ويأمرونهم بالتكلم باللغو عند سماعه ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَافِیْهِ لَعَلَّكُمْ تُعْلَمُونَ <sup>(١)</sup> ﴾ وقد بالغ الله سبحانه في ذمهم بعُدولهم عن الحق في قوله : ﴿ صُمُّ بُكْمٌ عُمَى <sup>(٢)</sup> ﴾ ولو كانوا بهذه الأوصاف على الحقيقة لم يُكَلَّفوا فرضاً ، لأن الصَّمَّ ذهابُ السمع ، والبُكْم هو الخرس ، وإنما أراد أنهم صُمٌّ عن استماع الحق ، بُكْمٌ عن التكلم به ، عُمَى عن النظر إلى قائله ، فهذا على تشبيههم بمن لحقته آفات في سمعه ولسانه وبصره ، قال الشاعر :

أَصُمُّ عَمَّا سَاءَهُ سَمِيعٌ <sup>(٣)</sup>

فوصَفَ الممدوح بالصمم مع وَصْفِهِ له بسميع ، وهو اللفظ الموضوع للمبالغة في السمع ، وذلك على وجهين مختلفين ، مجيئه معدولاً عن فاعل ، كما جاء قدیر ورحیم معدولین عن قادرٍ وراجِم ، والآخر مجيئه معدولاً من مُفْعِل في قول عمرو بن معديكرب <sup>(٤)</sup> :

(١) سورة فصلت ٢٦ .

(٢) سورة البقرة ١٨ ، ١٧١ .

(٣) في هـ : بأنهم .

(٤) من غير نسبة ، ومن غير تكملة في شرح الحماسة ص ١٤٥٠ ، والكشاف ٢٠٤/١ ، وتفسير القرطبي ٢١٤/١ ، واللسان ( سمع - صمم ) .

(٥) ديوانه ص ١٣٦ ، وهو بيت دائر في كتب العربية . وقد أعاده ابن الشجري في المجلس السابع والخمسين .

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ  
أَي الدَّاعِي الْمُسْمِعِ .

وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : ﴿ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ أَنْ يَرِيدَ بِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَمِعُوا التَّلَاوَةَ غَطُّوا وَجُوهَهُمْ وَسَلُّوا آذَانَهُمْ بِأَصَابِعِهِمْ ، كَمَا كَانَ قَوْمٌ نُوْجُ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِذَا دَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مَبَالِغَةً فِي الْإِعْرَاضِ عَنْ سَمَاعِ دَعَائِهِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ .

### تَأْوِيلُ آيَةٍ أُخْرَى :

سَأَلْنِي سَائِلٌ مَكَاتِبَةً مِنَ الْمَشْهَدِ بِالْعَرَبِيِّ عَلَى [ عَلَى ] صَاحِبِهِ السَّلَامُ ، عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ ، الْآيَةَ ، فَقَالَ : ٦٥ مَا مَعْنَى / الْاصْطِفَاءِ ، وَمَا أَصْلُهُ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ ، وَمَا حَقِيقَةُ مَعْنَى الْمُقْتَصِدِ ، وَإِلَى أَيْ شَيْءٍ هَذَا السَّبْقُ ، وَمَا مَعْنَى الْخَيْرَاتِ هَاهُنَا ، وَكَيْفَ دَخَلَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ فِي الَّذِينَ اصْطَفَاهُمُ اللَّهُ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴾<sup>(٢)</sup> وَإِلَى أَيْ شَيْءٍ تَتَوَجَّهُ الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ . فَأَجَبْتُ بِأَنْ مَعْنَى اصْطَفَيْنَا : اخْتَرْنَا ، وَاشْتَقَّاقُهُ مِنَ الصَّفْوِ ، وَهُوَ الْخُلُوصُ مِنْ

= وَمَنْعَ بَعْضِهِمْ أَنْ يَكُونَ « فَعِيلٌ » هُنَا بِمَعْنَى « مَفْعُولٌ » فِي بَحْثِ طَوِيلٍ تَرَاهُ فِي الْخَزَانَةِ ١٧٨/٨ ، وَانْظُرِ الْكَامِلُ ص ٢٦٠ .

(١) الْآيَةُ السَّابِعَةُ مِنْ سُورَةِ نُوحٍ . (٢) لَيْسَ فِي هـ .

(٢) الْعَرَبِيُّ ، بَفَتْحِ الْغَيْنِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ : أَحَدُ الْعَرَبَيْنِ ، وَهُمَا بَنَاءَانِ كَالصُّومِعَتَيْنِ بظَاهِرِ الْكَوْفَةِ قَرِيبِ قَبْرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . مَعْجَمُ يَاقُوتَ ٧٩٠/٣ .

(٣) سُورَةُ فَاطِرٍ ٣٢ .

(٤) سُورَةُ النَّمْلِ ٥٩ .

(٥) جَاءَ بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ هُنَا حَاشِيَةٌ مِنْ كَلَامِ لُجَارِ اللَّهِ الرَّخْشَرِيِّ ، فِي تَوْجِيهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَلَمْ أَرِ فَالِدَةً مِنْ نَقْلِهَا ، حَيْثُ تَرَاهَا فِي الْكَشَافِ ٣٠٨/٣ .

(٦) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ : « وَالْوَاوُ يَاءٌ » . أَوْرَدَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ٣٤٧/١٤ ، مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ .

شائب الكَثر ، وأصله اصْتَفَوْنَا ، فأبدلت التاء طاءً والواو ياءً ، أما الطاءُ فإن العرب تُبدلها من تاء افتعال إذا كان فائزاً صاداً ، لأن بين الصاد والطاء وفاقاً من جهتين : الإطباق والاستعلاء ، وبين الطاء والتاء وفاقاً من جهة المخرج ، فلما حصل بين الصاد والطاء ما ذكرناه من التوافق ، مع ما بينها وبين التاء من / التنافر ، أبدلوا الطاء من التاء ٦٦ لتقارب مخرجيهما ، وأما إبدال الياء من الواو ، فإن الواو متى وقعت في الماضي رابعة فصاعداً قلبت ياءً ، نحو : اصطفيْتُ واستدعيْتُ ورَجَّيْتُ وأعطيتُ ، حملاً على قلبها في قولك : أصطفي وأستدعي وأرجي وأعطي ، فلما كانت تصير في المستقبل إلى الياء لانكسار ما قبلها ، حملوا الماضي عليه ، وحسن حمل الفعل على الفعل ، لأن الأفعال جنسٌ واحد .

والعَبْدُ يُجمع في القلة على الأعبد ، وفي الكثرة على العباد والعبيد والعبدان ، وكأنَّ العبدان جمع العبيد ، على قياس قضيب وقضبان وخصي وخصيان ، قال الحطيئة :

هو الواهبُ الكومُ الصفايا لجارِهِ يُروِّحُها العبدانُ من عازِبٍ ندى

الكوم : العظام الأسنمة ، والصفايا : جمع ناقة صقي ، وهي الكثيرة اللبن ، والعازب : المكان المتنحى عن مرعى الناس .

والعباد مختص بالله تعالى ، يقولون : نحن عبادُ الله ، لا يكادون يُضيفونه إلى الناس ، وقد جاء ذلك فيما أنشده سييويه من قول القائل :

(١) هذا من كلام ابن السراج ، وقد أشرت إليه في المجلس السابع .

(٢) يقال : عبْدان ، بكسر العين وضمتها ، وكذلك قضبان ، بالكسر والضم .

(٣) ديوانه ص ٨٢ .

(٤) بحاشية الأصل : « قد يكثر الشيء في كلامهم وغيره مثله في الجواز ، لكن يقل استعماله له ، فأما العباد » فقد جاء في قوله تعالى : « والصالحين من عبادكم وإمائكم » [ النور ٣٢ ] وهذا قاطع لمن يخالفه .

(٥) هو شقيق بن جَزء الباهلي ، كما في الحماسة البصرية ١٠٣/١ ، والبيتان من غير نسبة في الكتاب ٣٠٤/١ ، والمختضب ٢١٥/١ ، ١٤/٢ ، والبصرة ص ٢٦٠ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٧٠ ، =

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ جَحْلٍ أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا  
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمَرُو وَمَا حَضَنٌ وَعَمَرُو وَالْجِيَادَا<sup>(١)</sup>

والعبيد : اسمٌ للجمع ، وليس بتكسيرٍ عند سيبويه ، لخروجه عن القياس ،  
ومثله : الكَلِيبُ والمَعِيزُ والضَّيْنُ ، في جمع كَلَبٍ وَمَعِزٍ وَضَنَّانٍ ، وقالوا أيضا في جمع  
العَبْدِ : الْعَبِيدُ<sup>(٢)</sup> والمَعْبُودَاءُ ، ممدود ، ومثله في جمع شَيْخٍ : مَشْيُوخَاءُ ، وفي جمع  
عَمِيرٍ : مَعْمُورَاءُ .

والمقتصد في اللغة : اللازم للقصد ، وهو ترك الميل ، ومنه قول جابر بن خنّس  
التغلبّي :

نُعَاطِي الْمُلُوكَ السَّلَمَ مَا قَصِدُوا لَنَا وَلَيْسَ عَلَيْنَا قَتْلُهُمْ بِمُحَرَّمٍ<sup>(٣)</sup>

أى نعطيهم الصلحَ ماركبوا بنا القصد ، أى مالم يُجُورُوا ، وليس قتلهم بمحرّم  
٦٧ علينا / إن جاروا ، فلذلك كان المقتصدُ له منزلةٌ بين المنزِلَتَيْنِ ، فهو فوق الظالم  
لنفسه ، ودُونَ السابق بالخيرات .

= ٣٠٩ . والبيت الثاني في اللسان ( حَضَن ) . وفي هذه المراجع كلها ، والنسخة هـ « جحل » بتقديم الحاء  
المهملة على الجيم . والذي في أصل الأُمالي بتقديم الجيم ، وقد وضعت حاء صغيرة علامة الإهمال تحت الحاء  
بعد الجيم . وجاء في الحاشية : « الجحل : السقاء العظيم ، والأشابات : الأخلاط » . وهو بتقديم الجيم أيضا في  
النكت في تفسير كتاب سيبويه ص ٣٦٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١٩٦/١ ، والمؤتلف والمختلف ص ١١٢ ،  
وقال الأمدى : فأما جحل فهو من باهلة ، وهو جحل بن فضلة ، أحد بني عمرو بن عدو . وهو القاتل :

جاء شقيق عارضاً رحمه إن بني عَمَك فيهم رِمَاحٌ

(١) حَضَن ، بفتح الحاء والضاد : قبيلة من تغلب .

(٢) بل ذكره في التكسير ، ولكنه وصفه بالقلّة . الكتاب ٥٦٧/٣ ، ٥٧٦ ، ٦٢٨ .

(٣) جاء هذا الجمع في حديث استسقاء عبد المطلب جد النبي ﷺ . انظره في غريب الحديث للخطابي  
٤٣٦/١ ، والروض الأنف ١٧٩/١ ، ومنال الطالب ص ٢٥٩ .

(٤) المفضليات ص ٢١١ ، ومعجم الشعراء ص ١٣ ، وتفسير القرطبي ٣٤٩/١٤ ، وحكى ألفاظ ابن  
الشجري في شرح البيت دون غزو .

والسَّبْقُ هاهنا : السَّبْقُ إلى الطاعات لله ، والخَيْرَاتُ : الأعمال الصالحة ،  
 والتقدير : فمنهم فريق ظالم لنفسه ، ومنهم فريق مقتصد ، ومنهم فريق سابق بالخيرات .<sup>(١)</sup>

وفي الظالم لنفسه ثلاثة أقوال ، قيل : الموحد الحامل كتاب الله ، الذي يشوب مع  
 صحة العقد في التوحيد أعمالاً سيئة بأعمالٍ صالحة ، كما قال تعالى : ﴿ خَلَطُوا  
 عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾<sup>(٢)</sup> وقيل : هو المنافق ، وقيل : هو الكافر ، ودليل القول  
 الأول فيما حكاه الزجاج ، الخبر المروي عن عمر رضوان الله عليه ، قال : قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « سَابِقُنَا سَابِقٌ وَمَقْتَصِدُنَا نَاجٍ وَظَالِمُنَا مَغْفُورٌ »<sup>(٣)</sup>  
 له « فعلى هذا يُقَدَّرُ مفعول الاصطفاء من قوله : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ  
 اصْطَفَيْنَا ﴾ مضافاً حذف ، كما حذف المضاف في : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾<sup>(٤)</sup> أى  
 اصطفيناهم ، فبقى : اصطفيناهم ، فحذف العائد إلى الموصول كما حذف في  
 قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> أى تزدريهم ، وقد ذكرنا فيما تقدم  
 علّة حسن حذف العائد إذا كان منصوباً ، فالاصطفاء إذاً موجّه إلى دينهم ، كما قال  
 تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ ﴾ .

وقوله عليه السلام : « سَابِقُنَا سَابِقٌ » أى سابقنا إلى الطاعات سابق إلى الجنات ،

(١) بحاشية الأصل : « قرئ « سَبَقَ » ومعنى « بإذن الله » أى بتيسيره وتوفيقه ، وقدم الظالم لأنه  
 الكثير ، والمقتصدون قليل ، والسابقون أقل من القليل . من خط تلميذ ابن هشام .

قلت : سَبَقَ ، بتشديد الباء ، وهى قراءة أبى المتوكل والجملرى وابن السميع ، كما ذكر ابن الجوزى في  
 زاد المسير ٤٩٠/٦ ، وانظر البحر ٣١٤/٧ . وهذه الحاشية المنقولة من خط تلميذ ابن هشام هى من كلام  
 الزمخشري في الكشاف ٣٠٩/٣ .

(٢) سورة التوبة ١٠٢ .

(٣) روى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، موقوفاً وروى عن أنس عن النبي ﷺ . الدر المنثور  
 ٢٥/٧ [ طبعة دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م ] ، وانظر حواشى زاد المسير ٤٨٩/٦ ،  
 وللزمخشري عليه كلام ، انظره في الموضع السابق من الكشاف . وانظر معانى القرآن للزجاج ٢٦٨/٤

(٤) سورة هود ٣١ .

(٥) سورة يوسف ٨٢ .

(٦) سورة البقرة ١٣٢ .

(٦) في المجلس الأول .

كما قال تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ <sup>(١)</sup> ﴾ أى السابقون إلى الإيمان السابقون إلى الجنة .

وقال قتادة ، وهو قول الحسن : الظالم لنفسه هو المنافق ، نطق بكتاب الله وصدق بلسانه وخالف بعمله ، والمقتصد صاحب اليمين ، والسابق بالخيرات هو المقرب ، قال : وإن الناس نُزِّلُوا / عند الموت في ثلاثة منازل ، وذلك قول الله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ \* فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَّعِيمٌ ﴾ إلى آخر السورة ، أى إنك ترى فيهم ماتحِبُّ من السلامة ، وقد علمت ما أُعِدَّ لهم ، ومعنى ﴿ فَتَزَلَّ ﴾ أى فغذاء من حميم ، ﴿ وَتَصْلِيَةٌ جَّجِيمٌ ﴾ أى إقامة على جحيم ، قال : وجعل لهم يوم القيامة ثلاثة منازل ، فقال تعالى : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ \* وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ \* وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ \* أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

وقال الضحَّاك بن مزاحم : المقتصد : المؤمن ، والظالم لنفسه : المُشْرِك ، والسابق بالخيرات : المقرب ، وبعضهم أفضل من بعض ، كما قال في الصافات : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ <sup>(٣)</sup> ﴾ .

وقال الفراء كقول الضحَّاك ، قال : فمنهم ظالم لنفسه : هذا الكافر ، ومنهم مقتصد : هؤلاء أصحاب اليمين ، والسابق بالخيرات : هم المقربون ، كالأية التي في الواقعة ، موافقاً تفسيرها تفسيرها ، فأصحاب الميمنة هم المقتصدون ، وأصحاب المشأمة في النار ، والسابقون السابقون أولئك المقربون : انتهت الحكاية عنه .

وأقول : إن الضمائر الثلاثة من قوله : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ

(١) الآية العاشرة من سورة الواقعة .

(٢) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) السورة نفسها ٨ - ١١ .

(٤) سورة الصافات ١١٣ .

(٥) معاني القرآن ٣٦٩/٢ ، وقد تصرف ابن الشجري في عبارة الفراء بعض التصرف .

وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ ﴿ تعود في هذين القولين على العباد ، في قول مَنْ فسرَ الظالمَ لنفسه بالمنافق ، وقول مَنْ فسرَهُ بالمشرك ، فتقديره : ثم أورثنا الكتابَ الذين اصطفينا من عبادنا ، فبين عبادنا ظالمٌ لنفسه ، ومنهم مقتصدٌ ، ومنهم سابق بالخيرات . وأما الإشارة في قوله : ﴿ وَذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ فموجهةٌ إلى السبق الذى دلَّ عليه ( سابق ) كما وُجِّهَت الإشارةُ إلى الصبر والغفران في قوله : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾<sup>(١)</sup> لدلالةِ فعليهما عليهما ، وكما عاد الضميرُ إلى السَّفْه ، الذى دلَّ عليه السفيةُ في قول القائل :

إِذَا تُهِيَ السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافٍ

٦٩

/ أَى جَرَى إِلَى السَّفِيهِ ، ومثله قولُ القطاميّ<sup>(٢)</sup> :

هُمُ الْمُلُوكُ وَأَبْنَاءُ الْمُلُوكِ لَهُمْ وَالْآخِذُونَ بِهِ وَالسَّاسَةُ الْأَوَّلُ

أراد الآخذون بالملك ، فأضمّره لدلالة ذكر الملوك عليه ، والإشارةُ بمنزلة الإضممار ، ألا ترى أنها قد سُدَّتْ مَسَدُ الضمير في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾<sup>(٣)</sup> فالإشارةُ من « أولئك » قامت مقام الضمير العائد من الجملة إلى الخبر عنه ، فكأنه قيل : كلُّهُنَّ كان عنه مسئولا . آخر المجلس .

\* \* \*

(١) سورة الشورى ٤٣ .

(٢) غير مُسمًى . والبيت في معاني القرآن ١٠٤/١ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٢٧ ، ومجالس ثعلب ٦٠/١ ، ونقائض جرير والأخطل ص ١٥٧ ، والخصائص ٤٩/٣ ، والمحاسب ١٧٠/١ ، وشرح الحماسة ص ٢٤٤ ، وأمالى المرتضى ٢٠٣/١ ، والإنصاف ص ١٤٠ ، والجمع ٦٥/١ . وفي حواشى تأويل المشكل مراجع أخرى . ونُسِبَ إلى أبي قيس بن الأسلت في إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج ص ٩٠٢ ، وليس في ديوانه المطبوع . وأعاد ابن الشجرى إنشاده في المجالس : السابع عشر ، والثامن والثلاثين ، والتاسع والخمسين ، والخامس والستين .

(٣) ديوانه ص ٣٠ ، والموضع المذكور من معاني القرآن ، وأمالى المرتضى ، وجمهرة أشعار العرب ص ٨١٩ ، والخزانة ٢٢٦/٥ . والبيت أعاده ابن الشجرى في المجلسين الثامن والثلاثين ، والسادس والسبعين .

(٤) سورة الإسراء ٣٦ .

## المجلس الحادى عشر

مجلس يوم السبت ، سلخ جُمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

### تفسير مسائل وأبيات

#### مسألة<sup>(١)</sup>

من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر ، وإعطاء المصادر حكم الأعيان ، فمن ذلك قولهم : « أخطب ما يكون الأمير قائماً » فأخطب إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى « ما » المصدرية ، ولفظة أفعل التى وضعوها للمفاضلة مهما أضيفت إليه صارت بعضه ، ولما أضافوا أخطب إلى « ما » وهى موصولة بـ « ما » صار أخطب كونا ، فالتقدير : أخطب كون الأمير ، فهذا وصف للمصدر بما يوصف به الغين ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سدت الحال مسد خـبر [ هذا ]<sup>(٢)</sup> المبتدأ ، إذ الحال لا تسد مسد خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسم حَدِثْ ، كقولك : ضربنى زيداً جالساً ، ولا تسد الحال مسد خبر المبتدأ إذا كان اسم عين ، فالعامل فى هذه الحال

(١) حكى السيوطى خلاصة هذه المسألة ، عن أمالى ابن الشجرى ، فى الأشباه والنظائر ١٨٣/١ .

(٢) تقدم فى المجلس السادس ، ويأتى فى المجلس السادس والثلاثين . وانظره فى الكتاب ٤٠٢/١ ، ٤٠٣ ، والأصول ٣٥٩/٢ ، وكتاب الشعر ص ٢٣٨ وحواشيه .

(٣) سقط من هـ ، وهو فى الأشباه والنظائر ، حكاية عن ابن الشجرى ، كما سبق .



« كان » التامة مضمرة ، فهى حال من ضمير مستتر فى فعل مجرور الموضع ، بإضافة ظرف زمانى إليه ، عمل فيه اسم فاعل محذوف ، فالتقدير : ضربى زيداً إذا كان جالسا ، أو إذ كان جالسا ، تقدّر / ما يقتضيه الفعل من زمان التوقع أو المضى<sup>(١)</sup> ، وذو الحال الضمير المستكن فى « كان » وهى كان التى بمعنى وجّد ، وموضعها جرّ بإضافة « إذا » إليها أو « إذ » ، والعامل فى هذا الظرف اسم فاعل مُقدّر ، كالذى تُقدّره فى قولك : الخروج يوم السبت ، أى واقع يوم السبت ، فأما قول المتنبى :

بَحْبُ قَاتِلَتْنِي وَالشَّيْبُ تَغْدِيَتْنِي      هَوَاىَ طِفْلاً وَشَيْبَى بِالْعِ الْحُلْمِ

فيحتمل موضع « هَوَاىَ وَشَيْبَى » الرفع والجرّ ، فالرفع على أن يكونا مبتدئين ، وطفلاً وبالْعِ الحلم حالان سداً مسدداً الخبرين ، على ما قررته فى قولك : ضربى زيداً جالساً ، فالتقدير : هَوَاىَ إذ كنتُ طفلاً ، وشَيْبَى إذ كنتُ بالْعِ الحلم ، والجرّ على أن تُبدلهما من الحبّ والشَّيْب ، وحسن إبدال الهوى من الحبّ إذ كان بمعناه ، والعامل فى الحالين على هذا القول المصدران اللذان هما هَوَاىَ وشَيْبَى ، فالتقدير : تغديتى بحبى قاتلتنى ، وبالشَّيْب بأن هويتُ طفلاً ، وبأن شَيْبْتُ بالْعِ الحلم . والقول الأول قول عثمان بن جنى ، والثانى قول الرّبعى ، وكلاهما سديد .

والنصف الآخر من البيت تفصيل لما أجمله فى النصف الأول ، لأنه بين [ به ]<sup>(٢)</sup> وقت المحبة ووقت الشَّيْب ، والمعنى : هَوَيْتُ وأنا طفلٌ ، وشَيْبْتُ حين احتلمت ، فصار الهوى والشَّيْب كالغذاء لى .

ومن إعطاء العين حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر ، أو جرى خبراً عنه قوله

(١) فى هـ : « والمضى » . وقوله : « التوقع » يريد به الاستقبال ، كما صرح به فى المجلس الحادى والسبعين .

(٢) ديوانه ٣٦/٤ ، ونقل شارحه إعراب ابن الشجرى للبيت ، وأعاد المصنف فى المجلس الحادى والسبعين .

(٣) فى هـ : « وخص » وما فى الأصل مثله فى شرح ديوان المتنبى .

(٤) ليس فى هـ .

تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾<sup>(١)</sup> أى مكذوب به ، وقوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> أى غائراً ، وقوله : ﴿ ثُمَّ آدَعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ﴾<sup>(٣)</sup> أى ساعيات ، فسعيًا مصدر وقع موقع الحال ، كقوله : قتلته صبراً ، أى مصبوراً ، والمعنى محبوساً ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾<sup>(٤)</sup> أى إن ابنك عَمَلٌ ، فى أحد الأقوال الثلاثة ، والقول الثانى : أن يكون فى الكلام / تقدير حذف مضاف ، أى إنه ذو عمل ، والثالث : أن يُعادَ الضمير إلى المصدر الذى هو السؤال ، لدلالة فعله عليه ، فالمعنى : إن سؤالك إياى أن أنجى كافراً غير صالح ، وأوجهها أنه جعله العمل اتساعاً ؛ لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه ، كقوله : ما أنت إلا نومٌ ، وما زيدٌ إلا أكلٌ وشربٌ ، وإنما أنت دخولٌ وخروجٌ ، ومنه قول الخنساء :<sup>(٥)</sup>

تَرْتُعُ مَارْتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ      فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

فى أحد الوجهين ، لأنه يُتَأَوَّلُ على : هى ذاتُ إقبالٍ وإدبار ، ومن ذلك قولُ

الشاعر :

أَلِفَ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَانَتْهُ      مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا<sup>(٦)</sup>

(١) سورة يوسف ١٨ .

(٢) الآية الأخيرة من سورة الملك . وانظر ص ٩٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٦٠ .

(٤) سورة هود ٤٦ .

(٥) وهو القول الأول .

(٦) من قصيدتها السيارة فى رثاء أخيها صخر . ديوانها ( أنيس الجلساء ) ص ٧٨ ، وهو فى الكتاب ٣٣٧/١ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٩٧ ، والكامل ص ٣٧٤ ، ١٣٥٦ ، ١٤١٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٣ ، ٣٠٥/٤ ، والتعازى والمراتى ص ١٠٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٠/١ ، ٦٢٠ ، والخصائص ٢٠٣/٢ ، ١٨٩/٣ ، والمحتسب ٤٣/٢ ، والمنصف ١٩٧/١ ، ودلائل الإعجاز ص ٣٠٠ ، والنهاية ١٣/٢ ، ٢٨٣ ، وتفسير القرطبى ٤٦/٩ ، والخرانة ٤٣١/١ ، وغير ذلك كثير .

(٧) فرغت منه فى المجلس التاسع .

قد ذكرتُ قبلُ أن الصُّفُون مصدَر صَفَن : إذا تَنَّى في وقوفه إحدى قوائمه فوقف على سُنْبِكِهَا ، وقد يكون الصُّفُون أيضاً في غير هذا جَمْع صافِن ، قال عمرو بن كلثوم :  
تركنا الخيلَ عاكفةً عليه مقلِّدةً أعنتها صُفُوناً

وكسِيرٌ على هذا المعنى من الأوصاف المعدولة عن فاعلٍ إلى فَعِيل للمبالغة ، فكسِيرٌ أبلغٌ في الوصف من كاسِر ، كما أن رحيماً وسميعاً وقديراً أبلغٌ من سامعٍ وراحمٍ وقادر ، لأن الموصوفَ بفَعِيل هو الذى يكثر منه ذلك الفعل ، ومعنى كاسِر : ثانٍ ، من قولك : تَنَّى يده : أى لواها ، وتَنَّى الفرسُ قائمته ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثَانِي عِطْفِهِ ﴾ أى لاوياً غُنْفَه تكبُّراً ، وانتصاب « كسيراً » على أنه خبر ما يزال .

وقوله : ممّا يقومُ على الثلاث : ما مصدرية ، فالمعنى : من قيامه ، ومن متعلّقة بالخبر المحذوف ، فتحقيق اللفظ والمعنى : أَلَفَ القيامَ على ثلاثٍ فما يزال كسيراً ، أى ثانياً إحدى قوائمه ، حتى كأنه مخلوقٌ من القيام على الثلاث .

ومثله فى وصف / العين باسم الحدث قول الآخر :

ألا أصبحت أسمىاء جاذمة الحبل وضنّت علينا والضنين من البخل  
كأنه قال : والضنين مخلوق من البخل ، ومثله :  
\* وهنّ من الإخلاف قبلك والمطل \*

(١) فى المجلس المذكور .

(٢) فى هـ : غيرها .

(٣) من معلقته . شرح القصائد السبع ص ٣٨٩ ، والمحتسب ٨١/٢ ، وتفسير القرطبي ١٩٣/١٥ .

(٤) الآية التاسعة من سورة الحج .

(٥) هو البَيْعُ الجاشع . والبيت من قصيدة فى النقائض ص ١٣٥ . وهو فى الخصائص ٢٠٢/٢ ،

٣٥٩/٣ ، والمحتسب ٤٦/٢ ، والمغنى ص ٣٤٤ ، وشرح أبياته ٢٦٥/٥ ، وشرح شواهده ص ٢٤٦ ،

والخزانة ٢١٦/١٠ ، واللسان ( حلم - ضنن ) .

(٦) للبيح أيضاً : وصدرة :

= فصلت فأعدانا بهجر صلودها •

أى : والنساء تُحْلِقْنَ فى أوَّل الدهرِ من الإخلاف والمَطْل ، فهذا كله من تنزيل الأعيان منزلة المصادر .

فأما تنزيل المصادر منزلة الأعيان ، فكقولهم : موتٌ مائتٌ ، وشَيْبٌ شائبٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ ، قال ابن مقبل<sup>(١)</sup> :

إذا مِثُّ عن ذكرِ القوافى فلن تَرَى لها شاعِراً مثلى أطبَّ وأشعِراً  
وأكثرَ بيتاً شاعِراً ضُرِبَتْ به بَطُونُ جِبَالِ الشَّعْرِ حتى تيسراً

أراد بجبال الشعر أسباب الشعر ، لأن الجبل يسمى سَبَباً .

وقد ذهب بعضهم فى قوله : « مِمَّا يَقُوم على الثلاث كَسِيرًا » إلى أن « ما » بمعنى الذى ، والمضمر فى « يقوم » عائدٌ على « ما » ، وكسيراً حالٌ من الضمير ، وهو بمعنى مكسور ، كقَتِيلٍ ومقتول ، والمعنى : كأنه من الحيوان الذى يقوم على الثلاث مكسوراً ، وخبر « ما يزال » الجملة من كأنَّ واسمها وخبرها ، والقول الأول قول أهل العلم الموثوق بعلمهم .

= راجع الموضع السابق من التقاض ، واللسان ( ولع ) ، والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/٢٦٠ ، والموضع المذكور من المختص .

(١) انظره وأمثاله فى الأصول ٣/٨٤ ، وكتاب الشعر ص ٢٣٨ ، وشرح الحماسة ص ٢١٦ ، ٥٨٤ ، ٨٥٤ ، ١٦٠١ .

(٢) ديوانه ص ١٣٦ ، وتخريجُه فيه . ورواية الديوان : « وأكثر بيتاً مارداً » .

(٣) الذى فى الديوان « جبال » بالجيم ، وجاء بحاشية أصل الأمل : « قال الإمام أبو اليمن الكندى رحمه الله : قوله : « جبال الشعر » بالخاء المهملة سهو ، وإنما هو « جبال » ، بالجيم . أشد ابن جنى هذين البيتين فى كتابه المعروف بالخاطرات ، على قوله تعالى : ﴿ لتزول منه الجبال ﴾ يريد أن الجبال تُذكر ويُراد بها كل ما يثبت ويعظم شأنه . ولهذا وضع عبارة عمّا لا تتركه المعانة ، وإنما هو للمعانى المتصورة . قال : « ولهذا قال أبو الحسن الأخفش فى قوله : ﴿ من جبالٍ فيها من يَرِد ﴾ إنه يريد بها الكثرة والوفور ، لا نفس الجبال المشاهدة فى نصبها وتشكلها . وهذا واضح » . وانظر الخاطرات ص ٥٨ ، والحلييات ص ١٩٧ .

## مسألة أخرى

(١) / قال سيبويه : وتقول : ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلا عبد الله ، وما رأيتُ ٧٣  
أحدًا يفعل ذاك إلا زيدًا ، هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضممار الذى فى  
الفعل فقلت : إلا زيدٌ ، رفعتُ ، فعربى ، قال الشاعر :

فى ليلةٍ لا تَرى بها أحدًا يَحكى علينا إلا كواكبها

وكذلك : ما أظنَّ أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا ، وإن رفعتُ فجائزٌ حسنٌ ، وإنما  
اختيرَ النصبُ هاهنا ؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ، ولا يكون  
بدلًا إلا من منفيٍّ ، لأن المبدل منه منصوبٌ منفيٍّ ، ومضمرة مرفوعة ، فأرادوا أن  
يجعلوا المستثنى بدلًا من أحد ، لأنه هو المنفيُّ ، وجعلوا « يقول ذاك » وصفًا  
للمنفيِّ ، وقد تكلموا بالآخر ، لأن معناه معنى المنفيِّ ، إذ كان وصفًا لمنفيٍّ . انتهى  
كلامه . ومعنى قوله : تكلموا بالآخر ، أى تكلموا بالرفع فى المستثنى .

وأقول : إن إبدالَ المستثنى إنما يقع فيما كان غيرَ واجب ، نفيًا أو نهيًا ، أو  
استفهامًا ، وذلك قولهم : ما خرج أحدٌ إلا زيدٌ ، ولا تمرُّرُ بأحدٍ إلا عبد الله ، وهل  
لقيتُ أحدًا إلا محمدًا ، فإن وصفتُ المستثنى منه بجملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ مضمَر ،  
كقولك : ما رأيتُ أحدًا يقول ذاك ، فحكمُ الصفةِ حكمُ الموصوف ، فى تناولِ

(١) الكتاب ٣١٢/٢ ، ٣١٣ ، مع بعض اختلافٍ فى العبارة .

(٢) فى هـ : « أوجه » وأثبتُ الصواب من الأصل والكتاب ، والخزانة ٣/٣٤٩ ، وسياقه يتفق مع سياق  
الأمالى ، كأنه ينقل كلام سيبويه عن ابن الشجرى ، ونُبه عليه شيخنا عبد السلام هارون ، رحمه الله .

(٣) عدى بن زيد ، وقيل : أحيحة بن الحُلاح . راجع ملحقات ديوان عدى ص ١٩٤ ، وديوان أحيحة  
ص ٦٢ ، والأصول ٢٩٥/١ ، وشرح الجمل ٢/٢٥٥ ، وحواشى الكتاب والخزانة ، وسيتكلم ابن الشجرى  
قريباً على نسبة البيت . ويروى « نرى » بالنون ، و « ترى » بالتاء .

(٤) فى الكتاب : « وأن لا يكون » وما فى الأمالى مثله فى الخزانة .

(٥) فى الكتاب : « فالبلبل منه » ، وما فى الأمالى مثله فى الخزانة .

النفى [ لها ] فإذا استثنيت من الضمير [ الذى ] فى يقول ، فكأنك استثنيت من الموصوف المضمير المنفى ، فلذلك جاز الرفع فى المستثنى ، من حيث كان بدلاً من مرفوع عائِد على المنفى .

والبيت الذى أنشده سيويه شاهداً على جواز الرفع ، من مقطوعة لرجل من الأنصار ، وروى أنه لما أُذِخِلَتْ حَبَابَةُ على يزيد بن عبد الملك دخلت وعليها ثيابٌ مُعَصْفَرَةٌ ، وبِيدِها دُفٌّ وهى تُصَفِّقه بيدها ، / وتُغنى بهذه الأبيات :

مَا أَحْسَنَ الْجَيْدِ مِنْ مُلْكِكَ وَاللِّبَا      لَاتِ إِذْ زَانَهَا تَرَائِيهَا  
يَا لَيْتَنِي لَيْلَةً إِذَا هَجَعَ الدَّ      لَسُ وَنَامَ الْكِلاَبُ صَاحِبُهَا  
فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا      يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

رَفَعَ « كواكبها » على البدل من المضمير فى « يحكى » ، ولولا احتياجه إلى تصحيح القافية كان النصب فيها أولى ، مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا إِبْدَالُهَا مِنَ الظَّاهِرِ الذى تناوله النفى على الحقيقة ، والثانى نصبها على أصل باب الاستثناء ، كقراءة ابن عامر اليحصبي : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ ، والثالث أنه استثناء من غير الجنس ، كقولك : مافى الدار أحدٌ إلا الخيام ، وأهل الحجاز جميعون فيه على النصب ، وعلى ذلك أجمع القراء فى قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ .

(١) زيادة من هـ .

(٢) ليس فى هـ .

(٣) نسبها صاحب الأغاني ٣٦/١٥ ، لأحيحة بن الجلاح . وانظر ماتقدم فى تخرىج الشاهد .

(٤) حكاهما البغدادي فى الخزائن ٣٥١/٣ ، عن ابن الشجرى .

(٥) سورة النساء ٦٦ ، وقرأ بالنصب أيضاً أبى ، وابن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر . السبعة لابن مجاهد ص ٢٣٥ ، والكشف لمكى ٣٩٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، والبحر ٢٨٥/٣ .

(٦) سورة النساء ١٥٧ ، وجاء فى الأصل : ﴿ وما لهم ﴾ بإقحام الواو ، ولم تأت فى النسخة هـ . ومن الطريف أن الواو أقيمت أيضاً فى نسختى خزائن الأدب - والبغدادي ناقل عن ابن الشجرى كما أشرت قريباً - وقد نبه على هذا الخطأ شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله ، وأفاد أن الواو إنما جاءت فى الآية ٢٨ من سورة النجم ، وتلاوتها : ﴿ وما لهم به من علم إن يجمعون إلا الظن ﴾ .

والبيت الذى ذكره سيبويه يقع فى أكثر نُسخ الكتاب غير منسوب إلى شاعرٍ مسمى ، ووجدته فى كتاب لغويٍّ منسوباً إلى عدى بن زيد ، وتصفحت نسختين من ديوان شعر عدى فلم أجد فيهما هذه المقطوعة ، بل وجدت له قصيدةً على هذا الوزن وهذه القافية ، أولها :

لم أرَ مثْلَ الأقوامِ فى غَبَنِ الأَيِّمِ      ما يَنْسَوْنَ مَعاوِئَهُـا  
يَرُونَ إِخْوانَهُمْ وَمَصْرَعَهُمْ      وَكَيْفَ تَعْتاقُهُمْ مَخالِبُها  
فما تُرَجِّى التَّفْؤُسُ مِنْ طَلَبِ الخَيْـِ      رِ وَحُبِّ الحِياةِ كاذِبُها<sup>(١)</sup>

قوله : « فى غَبَنِ الأيامِ » يدل على أنهم قد استعملوا الغَبْنَ المتحرَّك الأوسط فى البيع ، والأشهر : غَبْنَتْه فى البيع غَبْنًا ، بسكون وَسَطِهِ ، والأغْلَبُ على الغَبَنِ المفتوح أن يُستعمل فى الرأى ، وفِعْلُهُ غَبِنَ يَغْبِنُ مثل رَكِبَ يَرْكَبُ ، يقال : غَبِنَ رأيه ، والمعنى : فى رأيه ، ومفعول الغَبْنَ فى البيت محذوف ، أى فى غَبَنِ الأيامِ إياهم ، / ٧٥ وما استُعمل فيه الغَبْنُ المفتوح الأوسط فى البيع قول الأعشى :

لا يَقْبَلُ الرُّسوةَ فى حُكْمِهِ      ولا يُبَالِى غَبْنَ الخاسِرِ<sup>(٢)</sup>

وقوله : « ما عَوَّابُها » ما استفهامية ، « وَيَنْسَوْنَ » معلق ، كما عُلِقَ نقيضه ، وهو يعلمون ، فالتقدير : يَنْسَوْنَ أى شَيْءٍ عَوَّابُها ، وَيَحْتَمِلُ « ما » أن تكون موصولة بمعنى الذى أو التى ، وكونها بمعنى التى هاهنا حَسَنٌ ، و « عَوَّابُها » فى هذا الوجه خبرٌ مبتدأ محذوف ، والتقدير : يَنْسَوْنَ التى هى عَوَّابُها ، أى يَنْسَوْنَ الأشياءَ

(١) ديوان عدى ص ٤٥ ، وتحريجه فيه ، وزد عليه : معانى القرآن ٢٤٥/١ ، وكتاب الشعر ص ٤٣٣ ، وحواشيه . والمسائل العضديات ص ١٦٦ .

(٢) هكذا « كاذِبُها » ويُقَوِّيه شرح ابن الشجرى الآتى . وجاء فى الأغاني ١٤٧/٢ « كَارِبُها » بالراء ، وقال أبو الفرج : « وكَارِبُها » هاهنا : غامُها ... يقال : كربه الأمر وكرثه .. إذا غمَّه .

(٣) راجع إصلاح المنطق ص ٩٧ ، وأدب الكاتب ص ٣٠٩ .

(٤) ديوانه ص ١٤١ .

(٥) هذا كلام ابن جنى فى المحاسب ٦٤/١ ، وأصرح منه ما جاء فى ص ٢٣٥ ، ومثُل لتعليق « يعلمون » بقوله : علمت من أبوك ، وعرفت أئهم أخوك ؟ .

التي هي عواقب الأيام ، وجاز حذفُ العائد من الصلة ، وهو أحد جزئى الجملة ، على ضَعْف ، كما روى عن رُوَيْبَةَ بن العجاج أنه قرأ : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾<sup>(١)</sup> بمعنى الذى هو بعوضة ، وعلى هذا قرأ يحيى بن يَعْمَر : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾<sup>(٢)</sup> أى الذى هو أحسن ، وهذا وإن كان قبيحاً من حيث كان المحذوف ضميراً مرفوعاً ، وهو أحد رُكنى الجملة ، فقد جاء مثله فى الشعر ، نحو مارواه الخليل عن العرب من قولهم : ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً ، وروى شيئاً<sup>(٣)</sup> ، وإنما حَسُنَ حذفُ المبتدأ العائد هاهنا لتكثُر الصلّة بالموصول والجار والمجرور ، ومثله فى التنزيل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي

(١) سورة البقرة ٢٦ . وقراءة الرفع هذه قرأ بها أيضاً الضحّاك ، وإبراهيم بن أبى عتبة ، وقطرب . راجع معانى القرآن ٢٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٣/١ ، والمختسب ٦٤/١ ، وتفسير القرطبي ٢٤٣/١ ، والبحر ١٢٣/١ . والعجب ممّا ذكره ابن الجوزى فى زاد المسير ٥٥/١ ، قال : « وروى الأصمعى عن نافع : « بعوضة » بالرفع ، على إضمار هو » . والإمام نافع أحد القراء السبعة ، ولم أجد أحداً نسب إليه قراءة الرفع هذه !

(٢) سورة الأنعام ١٥٤ . وهى قراءة الحسن والأعمش وابن أبى إسحاق أيضاً . راجع المختسب ٦٤/١ ، ٢٣٤ ، وتفسير القرطبي ١٤٢/٧ ، والبحر ٢٥٥/٤ ، والإتحاف ص ٢٢٠ . وانظر معانى القرآن ٣٦٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٩٣/١ .

(٣) هكذا جاءت كلمة « الشعر » ، واضحة فى الأصل ، وهـ . والشاهد الذى حكاه ابن الشجرى عن الخليل ليس من الشعر فى شيء - وسيأتىك تفريجه - ولعل ابن الشجرى رحمه الله قدسها ، أو لعل الشاهد قد سقط فى الإملاء . والشاهد الذى أقطع بأنه هو المراد هنا ، قولُ حسان بن ثابت ، أو كعب بن مالك رضى الله عنهما :

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

فى رواية من رفع « غيرُنا » . والدليل على ذلك أن سيويه قد استشهد على حذف الضمير المرفوع بيت حسان ، وآية الأنعام ، وما حكاه الخليل عن العرب ، بهذا الترتيب . راجع الكتاب ١٠٧/٢ ، ١٠٨ ، والخزانة ١٢٠/٦ ، وأيضاً فقد أنشد ابن الشجرى البيت المذكور فى المجالس : الحادى والستين ، والرابع والسبعين ، والثالث والثمانين ، شاهداً على رفع « غيرنا » .

(٤) ويروى : « قبيحاً » . راجع الكتاب ١٠٨/٢ ، ٤٠٤ ، والأصول ٣٩٦/٢ ، والإنصاف ص ٣٩١ ، ٣٩٣ ، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٢/٣ ، والبسيط ص ٥٤٨ ، ٦٨٥ ، والخزانة ٣٢٥/١٠ ، وانظر أيضاً الكشف ٤٩٨/٣ ، والبحر المحيط ٢٩/٨ ، والمواضع المذكورة من قبل فى المختسب ، وتفسير القرطبي . وقد أعاده المصنف فى المجلسين : الحادى والثلاثين ، والثالث والثمانين .



السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴿١﴾ التقدير : الذى هو فى السماء إِلَهٌ ، وَقَوَى الحذف هاهنا لطول الصلّة بالظرف ، والظرف متعلق بإله ، لأنه فى معنى معبود .

فإن قيل . هَلَا كَانَ ﴿٢﴾ إِلَهٌ ﴿٣﴾ مبتدأ ، والظرف خبراً عنه قدّم عليه ، لأن المبتدأ متى كان نكرة وخبره ظرفٌ وجب تقديم الظرف ، كقولك : فى الدار رجلٌ ، وإذا كان ﴿٤﴾ إِلَهٌ ﴿٥﴾ مبتدأ والظرف خبره ، لم يحتج [ به ] إلى تقدير جزءٍ آخر .

فالجواب : أن هذا التقدير يؤدى إلى إخلاء الصلّة من عائِد على الموصول لفظاً وتقديراً ؛ لأنك إذا جعلت الظرف خبراً عن إِلَهٍ أضمرت فيه عائداً / على إِلَهٍ ، ٧٦ وبقي الموصول بغير عائِد ، فقد ثبت بهذا صِحّة ما قرّرته من تقدير مبتدأ راجع إلى الموصول .

ومعنى قوله : « وَحُبُّ الْحَيَاةِ كَاذِبُهَا » <sup>(١)</sup> أن حُبَّ النفوس للحياة قد يستحيل بُغْضًا ، لما يتكرّر عليها من الشدائد والآفات التى يتمنى صاحبها الموت ، كما قال <sup>(٢)</sup> المتنبي :

كفى بك داءً أن ترى الموت شافيا      وحسبُ المَنَايا أن يَكُنْ أمانيا  
واللّٰبَةُ : الموضع الذى [ يكون ] <sup>(٣)</sup> عليه طَرَفُ القِلَادَةِ ، والترايب : واحدتها تَرْيِبَةٌ ، وقيل : تَرْيِبٌ ، وهو الصّدْر ، وإنما جمع اللّٰبَةُ والتّريِبَةُ بما حولهما ، كأنه سَمَّى ما يُجاوِر اللّٰبَةَ لَبَّةً ، وما يُجاوِر التّريِبَةَ تَرْيِبَةً ، كما قالوا : شَابَتْ مَفَارِقُهُ ، وبِعِيرٍ

(١) سورة الزخرف ٨٤ . وانظر دراسات لأسلوب القرآن ٧٣/٣ .

(٢) أضيفت بهامش الأصل .

(٣) ذكره ابن هشام فى المغنى ص ٤٨٥ ، من غير غَرْو ، وكذلك العكبرى فى التبيان ص ١١٤٢ ، وأعادته المصنف فى المجلسين الحادى والثلاثين ، والثامن والستين ، وانظر البحر المحيط ٢٩/٨ .

(٤) حكاها البغدادى فى الخزانة ٣٥٤/٣ ، عن ابن الشجرى .

(٥) مطلع قصيدته السيّارة . ديوانه ٢٨١/٤ ، وأعادته ابن الشجرى فى المجلس الثالث والثمانين .

(٦) زيادة من هـ .

ذو عَثَانَيْنِ<sup>(١)</sup>، ومِثْلُ الْبَيْتِ فِي جَمْعِ اللَّبَةِ وَالتَّرِيمَةِ قَوْلُ الْآخَرِ<sup>(٢)</sup>:

وَالزَّعْفَرَانُ عَلَى تَرَائِبِهَا شَرِيقٌ بِهِ اللَّبَاتُ وَالنَّخْرُ

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ<sup>(٣)</sup> ﴾ .

آخر المجلس .

\* \* \*

(١) مفردة « عَثْنُون » وهو شُعَيْرَات عند مذهب البعير والتيس . وانظره والذي قبله في الكتاب ٤٨٤/٣ ، والخصائص ص ٤٢١ ، وسيجدهما ابن الشحرى في المجلس الثامن والعشرين .

(٢) في هـ : ومثل هذا في جمع ...

(٣) هو المحبَل ، كما في اللسان ( شرق ) ، وأنشده من غير نسبة في ( ترب ) ، وهو من غير نسبة أيضا في تفسير القرطبي ٥/٢٠ ، والبحر ٤٥٣/٨ ، وأعاده ابن الشحرى في المجالس : الثاني والخمسين ، والسابع والسبعين ، والثاني والثمانين .

(٤) الآية السابعة من سورة الطارق .

## الجلس الثاني عشر

بيت للمتنبي<sup>(١)</sup>

أَيُّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوَصَالٍ      لَمْ تُرْغِنِي ثَلَاثَةَ بَصُودٍ ٧٧

وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسرّوه ، فأنّه على معنًى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيت لبُعْدِهِ من التكلّف ، وخلوّهُ من التعسّف ، وسُرْعَةِ انصبابه إلى السمع وتولّجه في القلب ، أهملوا تأمّله فحَفِيَ عنهم ما فيه .

والذى يتوجّه فيه من السؤال أن يقال : ما وجه تعلق عَجْزِهِ بصدْرِه ، وهل للجملة الأخيرة موضعٌ من الإعراب ؟

فإن قيل : نعم ، قيل : ماهو ؟ وكَمَ وجهاً من وجوه الإعراب يَحْتَمِلُ ؟ وهل يجوز أن تكون « أَيُّ » فيه شرطية ، لتتعلق الجملة بالجملة تعلقَ الجزاء بالشرط كقولك : « أَيُّ يَوْمٍ لَقِينِي زَيْدٌ لَمْ أُعْرِضْ عَنْهُ » ، تريد أَيُّ يَوْمٍ لَقِينِي أَقْبَلْتُ عَلَيْهِ .

والجواب عن هذا السؤال أنه لا يصحُّ حَمْلُ « أَيُّ » على معنى الشرط ؛ لأن في ذلك مناقضةً للمعنى الذى أراده الشاعر ، فكأنه قال : إن سررتنى يوماً بوصالك<sup>(٢)</sup>

(١) ديوانه بالشرح المسوب للعكرى ٣١٩/١ ، والمغنى ص ٨٣ ، ٥٦٨ ، وشرح أبياته ١٥٢/٢ .

(٢) ذكر ابن هشام هذا التأويل من غير عَزْوٍ ، وبصّ البغدادى على أن ابن هشام قد أخذ كلام ابن الشجرى برمته . وكذلك ذكره شارح ديوان المتنبي دون عَزْوٍ .

أَمْتَنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ صُدُودِكَ ، وهذا عكسُ مُرَادِهِ فِي الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا « أَيْ » اسْتَفْهَامٌ  
خَرَجَ مَخْرَجَ النَفْيِ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَدَّعَى أَنَّهُ أَكْرَمَكَ : أَيْ يَوْمَ أَكْرَمْتَنِي ؟ تَرِيدُ  
مَا أَكْرَمْتَنِي قَطُّ ، قَالَ الْهَذَلِيُّ<sup>(١)</sup> :

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فِتْنَى فِي النَّاسِ أَخْرَزَهُ مِنْ حَتْفِهِ ظَلَمٌ دُعُجٌّ وَلَا جَبَلٌ

ذَهَبَ بِأَيِّ مَذْهَبِ النَفْيِ ، فَأَدْخَلَ مَعَ لَا حَرْفَ الْعُطْفِ ، كَمَا تَقُولُ : مَا قَامَ زَيْدٌ  
وَلَا عَمْرُو ، فَمَعْنَى الْبَيْتِ : مَا سَرَرْتَنِي يَوْمًا بِوَصَالِكَ إِلَّا رُغْتَنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِصُدُودِكَ<sup>(٢)</sup>

/ فَإِنْ قُلْتَ : أَجْعَلُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا ، لَا عُقْلَةً لَهَا  
بِالْأُخْرَى ، فَلَا أَحْكَمُ لِلْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ بِمَوْضِعٍ مِنَ الْإِعْرَابِ . ٧٨

فَإِنْ فِي ذَلِكَ [ أَيْضًا ] فَسَادًا لِّلْمَعْنَى الْمُرَادِ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : « أَيْ يَوْمَ سَرَرْتَنِي  
بِوَصَالٍ » يُفِيدُ مَعْنَى : مَا سَرَرْتَنِي قَطُّ بِوَصَالٍ ، ثُمَّ قَوْلُكَ مُسْتَأْنِفًا : « لَمْ تُرْغِنِي  
ثَلَاثَةَ بِصُدُودٍ » يُفِيدُ مَعْنَى أَنْتَ تَصُدُّ عَنِّي يَوْمَيْنِ ، وَتَصِلُنِي فِي الثَّالِثِ ، فَمَا يَنْتَظِمُ  
صُدُودُكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَفِي هَذَا تَنَاقُضٌ يُبْطِلُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ ، فَقَدْ ثَبَتَ بِمَا قُلْتَهُ أَنَّهُ  
لَا بُدَّ مِنْ عُقْلَةٍ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ .

وَالْعُقْلَةُ بَيْنَهُمَا تَصَحُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا أَنْ تُجْرِيَ الْجُمْلَةُ وَصْفًا لِّوَصَالٍ ،  
فَتَحْكُمَ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالْجَرِّ ، وَالْعَائِدُ مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ مَقْدَّرٌ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ لَكَ  
فِيمَا تَقْدِمُ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ حَذَفَتْ عَائِدَ الصِّفَةِ حَذْفًا يَقَارِبُ حَذْفَ عَائِدِ الصِّلَةِ<sup>(٣)</sup>

(١) الْمُتَنَتَّل . شَرَحَ أَشْعَارُ الْهَذَلِيِّينَ ص ١٢٨٣ ، وَتَحْرِيمُهُ فِي ص ١٥١٨ . وَزِدَ عَلَيْهِ : مَعَانِي الْقُرْآنِ  
١٦٤/١ ، وَالْمَحْتَسِبُ ١٥٩/٢ ، وَاللِّسَانُ ( قَلَا ) وَالْقَافِيَةُ فِيهِ ( خَبَل ) تَصْحِيفٌ ، وَانْظُرْ مَعْجَمَ الشُّوَاهِدِ ص  
٢٩٢ ، وَقَدْ أَعَادَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي الْمَجْلَسِ التَّاسِعِ وَالْأَرْبَعِينَ .

(٢) فِي هـ : بِصُدُودٍ .

(٣) هَذَا جَوَابُ « فَإِنْ قُلْتَ » ، وَهُوَ أَسْلُوبٌ قَدِيمٌ . انْظُرْ مُقَدِّمَتِي لِكِتَابِ الشَّعْرِ ص ٦٣ .

(٤) لَيْسَ فِي هـ .

(٥) فِي الْمَجْلَسِ الْأَوَّلِ .

كحذف الهاء في قوله <sup>(١)</sup> :

\* وما شيء حميت بمُستباح \*

وفي قول الله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ <sup>(٢)</sup> أراد لا تجزى فيه ، كما قال : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> وإذا قُدِّرَت مثل ذلك في البيت أَصْل الكلامان فصَحَّ المعنى ، وتقديرُ العائد في البيت : أى يوم سررتنى بوصالي لم تُرغني بعده ثلاثة أيام بصُدود ، فالهاء عائدة على وصال ، فكأنك قلت : ماسررتنى يوماً بوصالي مأمونٍ بعده صدودك ثلاثة أيام ، وإذا ثبت صحة هذا المعنى بهذا التقدير ، فإن شئتَ قُدِّرَت أنك حذفْتَ الظرفَ أولاً ، فبقى « لم تُرغنيه » ثم حذفْتَ الهاءَ ثانياً ، على مذهب من قلَّد في الآية حذفَ الجارِّ أولاً ، فبقى « لا تجزيه » ثم حذفَ الهاءَ ، وإن شئتَ قُدِّرَت أنك حذفْتَ الظرفَ والعائدَ حذفَةً واحدةً ، فهذا أحدُ الأوجه الثلاثة .

والوجه الثاني : أنك تُقدِّر بالجملة العطف ، وتُضْمِرُ العاطِف ، فكأنك قلت : أى يوم سررتنى بوصالي فلم تُرغني ثلاثة بصُدود ، والعربُ تُضْمِرُ / الفاء والواو ٧٩ العاطفتين ، فمما جاء فيه إضمارُ الفاء قوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> فأضمر الفاء في ﴿ قَالُوا ﴾ تمام كلام موسى عليه السلام ، ثم أضمر الفاء في ﴿ قَالَ ﴾ <sup>(٥)</sup> تمام كلام قومه ، وهذا كثيرٌ في القرآن .  
ومما أضمرت فيه الواو قولُ الخطيئة <sup>(٦)</sup> :

- 
- (١) جاءت العبارة في هـ مضطربة هكذا : يقارب حذف عائد كحذف الصلة في قوله ...  
(٢) فرغت منه في المجلس الأول . (٣) سورة البقرة ٤٨ ، ١٢٣ .  
(٤) سورة البقرة ٢٨١ . (٥) في هـ : صدود .  
(٦) سورة البقرة ٦٧ . (٧) حكاه الزركشي في البرهان ٢١٢/٣ .  
(٨) ديوانه ص ١١ ، والمغنى ص ٧٠٦ ، وشرح أبياته ٣٢٦/٧ ، ومعجم ما استعجم ص ١٣٨٧ ، وأَعاده ابن الشجري في المجلس الرابع والأربعين .

إِنَّ امراً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنَزَلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَاراً شَدَّ مَاغْتَرَبَا  
 أراد : ومنزله برمل يبرين ، وكذلك أضمها الراجز في قوله :  
 لما رأيت تَبَطَّأَ أنصاراً شَمَّرْتُ عَنْ رُكْبَتَيْ الإِزَارِ<sup>(١)</sup>  
 كنتُ لها من النَّصَارَى جارا

أراد : وكنتُ ، وليس للجملة في هذا الوجه موضعٌ من الإعراب ، لأنها في  
 التقدير معطوفةٌ على جملةٍ لا موضع لها .

والثالث : أن تجعل الجملة حالاً من التاء في « سَرَرْتَنِي » والعائد على التاء من  
 حالها هو الضمير المستتر في « تُرْعِنِي » فكأنك قلت : أى يوم سَرَرْتَنِي غير رائج  
 لى ، وهذه حالٌ مقدَّرةٌ كقولك : « مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً » أى  
 مقدَّراً به الصيد ، ومثله في التنزيل : ﴿ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> أى مُقدِّرين  
 الخلود ، ومن ذلك : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ  
 رُءُوسَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> أى مُقدِّرين التحليق ، لأن التحليق لا يكون في وقت الدخول ، وكذلك  
 المراد : أى يوم سَرَرْتَنِي بوصالك غير مقدَّر أنك تُروعنى ثلاثة أيام بصُودِك . فهذه  
 ثلاثة أقوال جارية في مضممار كلام العرب .

وَمَنْ رَوَى : « لَمْ تُرْعِنِي ثَلَاثَةً » برفع « ثلاثة » على إسناد الفعل إليها ، كانت

(١) الرجز في معاني القرآن ٤٤/١ ، وتفسير الطبري ١٤٤/٢ ، والقرطبي ٤٣٤/١ ، والبيت الأول في  
 اللسان ( نصر ) شاهداً على أن « أنصار » بمعنى النصارى . وقد أعاد ابن الشجري هذا الرجز في المجلس الرابع  
 والأربعين .

(٢) قدَّره في المجلس المذكور على حذف الفاء ، أى : فكنت .

(٣) أعاده ابن الشجري في المجلس الحادى والسعين . وهو في الكتاب ٤٩/٢ ، والمقتضب  
 ٢٦١/٣ ، والأصول ٣٨/٢ ، ٢٦٨ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٤٢٠ ، والجمل المنسوب للخليل  
 ص ١٧١ ، واللسان ( خلف ) ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٦٢ ، وحواشيه .

(٤) سورة الزمر ٧٣ .

(٥) سورة الفتح ٢٧ .

٨٠. العُلْفَةُ بين الجملتين بتقدير الوصف أو العطف ، وبطل أن تكون الجملة حالاً لخلو /  
« تُرْعِنِي » من ضمير يعود على ذى الحال .

بيت آخر<sup>(١)</sup> له :

جَرَّبْتُ مِنْ نَارِ الْهَوَى مَائِنُطِفِي نَارُ الْعُضَا وَكَيْلُ عَمَّا تَحْرِقُ  
وهذا البيت أيضاً مِمَّا أُمِرُوهُ على أسمعهم إمراراً ، فلم يُعطوه حصّةً من التفكير ،  
ولم يُولوه طرفاً من التأمل ، ويتوجّه فيه سؤال عن معنى « ما » الأولى ، وسؤال عن  
الفاعل المستكنّ في « تَحْرِقُ » إلى أيّ النارين يعود ؟ وسؤال عما فيه من الحذوف ،  
وسؤال عن الجارّ الذي هو « عن » بم يتعلّق ؟ فَإِنَّ الانْطِفَاءَ وَالْكُلُولَ كِلَاهُمَا مِمَّا  
يتعدّى بَعْنُ ، قال الأخطل :

وأطفأت عني نَارَ نُعْمَانَ بعدما أَغَذُّ لأمرٍ عاجزٍ وَتَجَرُّداً

وأنا أوضح لك ، إن شاء الله تعالى ، الأجوبة عن هذه الأسئلة<sup>(٢)</sup> ، بعد أن أذكر  
لك بُدْءَ تستفيدها ، من اشتقاق وغيره ، فمن ذلك أن معنى التجريب تكرير  
الاختبار ، لأنّ أمثلة التفعيل موضوعة للمبالغة والتكثير ، وأصله من قولهم : جَرَّبْتُهُ :  
أى داوَيْتُهُ مِنَ الْجَرْبِ ، فنظرتُ أَيْصَلُحَ حاله أم لا ، ومثله : قَرَدْتُ الْبَعِيرَ : أى أزلتُ  
عنه القَرَادَ ، وقَرَعْتُ الْفَصِيلَ : أى داوَيْتُهُ مِنَ الْقَرَعِ ، وهو داءٌ يَلْحَقُ الْفِصَالَ .  
وَأَلْفُ الْعُضَا أَصْلُهَا الْبَاءُ ، لقولهم : أَرْضُ غَضِيَاءَ<sup>(٣)</sup> ، ولا تجوز إمالته وإن كانت ألفه  
من الباء ، لأنّ فيه حرفين مُسْتَعْلِيَيْنِ .

(١) ديوانه ٣٣٣/٢ .

(٢) ديوانه ص ٣٠٧ ، من قصيدة يمدح بها يزيد بن معاوية . وأراد بنعمان : النعمان بن بشير بن سعد  
الخرجى . والأمر العاجز : الشديد يعجز عنه صاحبه . وَأَغَذُّ : أسرع . وتَجَرَّدُ : شَمَّرَ وَجَدَّ .

(٣) فى هـ « الأسئلة » . وما فى الأصل عككى عن ابن جنى ، فإنه حكى : « سوال وأسولة » . بطرح  
الهمز . راجع اللسان ( سول ) .

(٤) الذى فى اللسان بالقصر ، قال : وأَرْضُ غَضِيَاءَ : كثيرة الغضى .

(٥) وهما الغين والضاد .

ويقال : طَفِئَتِ النَّارُ وَاِئْطَفَأَتْ<sup>(١)</sup> ، مهموز ، ولكنه أبدل من همزة تنطفيء ياءً لانكسار ما قبلها ، كما أبدل الفرزدق من المفتوح ما قبلها ألفاً في قوله<sup>(٢)</sup> :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارَعَى فَرَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْئِعُ

وهذا لا يُسَمَّى تخفيفاً ، وإنما هو إبدال لا يجوز إلا في الشعر ، والتخفيف الذي يقتضيه القياس في هذا النحو أن تُجْعَلَ الهمزة فيه يَيْنَ يَيْنَ .

وأما « ما » من قوله : « مَائِنَطَفِي » فمصدرية ، والضمير الذي في « تَحْرِقُ » / عائذ على « نارِ الهوى » ، وقوله : « عَمَّا تَحْرِقُ » متعلق « بِتَكِيلٍ » ومعمول « تنطفيء » محذوف ، وذلك اختيار البصريين في إعمال الفعلين ، كقولك : رضيت وصفحت عن زيد [ أردت : رضيت عن زيد وصفحت عن زيد ] فحذفت معمول الأول لدلالة معمول الثاني عليه ، وحججهم أن الثاني أقرب إلى المعمول ، فإن استعملت الاختيار الكوفي فعلقت الجار بالأول ، فلأنه الأسبق في الذكر ، فهذا أحد المحذوفات من البيت .

والمحذوف الثاني : العائد إلى « ما » الثانية من صلتها ، وفيه حذفان آخران ، لأن تقدير معنى البيت : جَرِئْتُ مِنْ قُوَّةِ نَارِِ الْهَوَى انطفاء نار [ الغضا ] وكُلُّوْهَا عَنْ إِحْرَاقِ مَا تَحْرِقُهُ نَارُ الْهَوَى ، لابد من تقدير هذين المضافين ، القُوَّةُ والإحراق ؛ لأن المعنى يقتضيهما ، وإنما خَصَّ الغضا ، لأن نَارَهُ أَشَدُّ النَّيِّرَانِ وَأَبْقَاهَا .

(١) هذه عن الزجاجي ، حكاهما في كتابه الجمل ، كما في اللسان ( طفاً ) . وهي في الجمل ص ٢٩٧ .

(٢) ديوانه ص ٥٠٨ ، وضرورة الشعر ص ١٣٨ ، وتخرجه في كتاب الشعر ص ١٤٥ ، وأعاده

ابن الشجري في المجلس الثالث والستين .

(٣) هذا كلام ابن جني . راجع المختص ١٧٣/٢ .

(٤) في شرح ديوان المتنبي - وهو ينقل عن الأمل - « في إعمال ثاني الفعلين » .

(٥) سقط من هـ ، ومن شرح الديوان .

(٦) في الأصل : « عقلت ... لأنه » .

(٧) سقط من هـ .



ومن هذه القصيدة :

كَبُرْتُ حَوْلَ دِيَارِهِمْ لَمَّا بَدَتْ مِنْهَا الشُّمُوسُ وَلَيْسَ فِيهَا الْمَشْرِيقُ<sup>(١)</sup>

ذكرت هذا البيت لأنهم أضربوا عن الكلام فيه صَفْحاً ، وفيه ما يقتضى أسئلة ، أولها : كيف قال : بَدَتْ منها الشُّمُوسُ ، فذكر المشبة به دون المشبه ، وأسقط أداة التشبيه ؟ والثاني : كيف جَمَعَ الشمسَ وليس في العالم إلا شمسٌ واحدة ، وهل فعل ذلك أحدٌ من الشعراء القدماء قبله ؟

والثالث : في أي شيء شَبَّ هؤلاء الممدوحين بالشمس ؟

والجواب أنه كان حقٌ تشبيههم بالشمس أن يُقال : رجالٌ مثلُ الشمس ، ولكنه جاء به على حذف المشبه وإسقاط أداة التشبيه ، ليَجْعَلَ كُلَّ واحدٍ منهم الشمسَ على الحقيقة ، ثم جَمَعَ الشمسَ لِيُقَابِلَ جماعةً بجماعة ، وبالع فيما أراد من المعنى بإخباره أنه كَبُرَ الله سبحانه متعجباً من طلوع شُموِسٍ في / غير جهةٍ ، ٨٢ المشرق ، لأن ديارهم كانت في جهة المغرب .

ومثل ذلك في إسقاط المشبه وحرف التشبيه ، قصداً لتحقيق الشبه قولك : لَقِيتُ فُلَاناً فَلَقِيتُ حَاتِماً جُوداً ، والنابغة شِعْراً ، والأحنف جِلْماً ، وإياساً ذكاءً ، وعمر بن العاص دهاءً ، وخالد بن صفوان بلاغةً ، ويحيى بن عبد الحميد كتابةً .<sup>(٢)</sup> فأما استجازة جمع الشمس فلاختلاف مطالعها ومغارها ، وازدياد حميتها وانتقاصه ، وتغير لونها في الأصائل ، ولذلك قالوا : شمسُ الشتاء ، وشمسُ الصيف ، وشمسُ الضُّحَى ، وشمسُ الأصيل ، فأضافوا إلى هذه الأشياء المتضادة ، وليس شمسٌ غيرها ، ولذلك جاء في التنزيل على الأصيل : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ أي مكان

(١) ديوانه ٣٣٧/٢ ، وأسرار البلاغة ص ٢٨١ .

(٢) في هـ : « جميعها » ، وفي شرح الديوان :- « حرّها » .

(٣) هكذا . والمعروف بالكتابة هو : عبد الحميد بن يحيى .

(٤) سورة الشعراء ٢٨ ، والمزمل ٩ .

الشرق ومكان الغروب ، وجاء فيه : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup> أراد مشرق الشتاء ومغربيه [ ومشرق الصيف ومغربيه ] وجاء فيه : ﴿ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾<sup>(٢)</sup> لأن الشمس في كل يوم مشرقاً ومغرباً غير مشرقها ومغربها في اليوم الذي قبله .  
وأما جمعُ الشمس في الشعر القديم فنحو قول مالك الأشتر<sup>(٣)</sup> :

حَمَى الْحَدِيدُ عَلَيْهِمْ فَكَانَتْهُ      وَمَضَانُ بَرِّقِ أَوْ شُعَاعُ شُمُوسِ

وأما المعاني التي تُزَلِّمُ بها منزلة الشمس ، فمنها أن علو أقدارهم واشتبارهم في الناس كعلو الشمس واشتبارها ، ومنها أن الانتفاع بهم كالانتفاع بضياءها ، ونماء النبات بها ، ومنها أن إشراق وجوههم وصفاء ألوانهم كإشراقها وصفائها .  
بيت آخر منها<sup>(٤)</sup> :

أَمِيطْ عَلَيَّ سَحَابَ جُودِكَ ثَرَّةً      وَانْظُرْ إِلَيَّ بِرَحْمَةٍ لَا أَغْرُقُ

يقال : سَحَابٌ ثَرٌّ ، للكثير الماء ، واستعاروه للفرس الكثير الجري ، قال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

وَقَدْ أَغْلُو إِلَى الْهَيْجَا      بِالمُحْتَنَلِ الثَّرُّ<sup>(٦)</sup>

(١) سورة الرحمن ١٧ .

(٢) سقط من هـ .

(٣) الآية المتمة الأربعين من سورة المعارج . وجاء في الأصل وهـ « رب » بإسقاط الباء ، وهو تحريف . ونظام الآية الكريمة : ﴿ فَلَا أَقْسَمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ ﴾ وقد سقطت الباء أيضاً من شرح ديوان المتنبي ، وشارحه ينقل عن ابن الشجري ، كما قدّمنا مراراً .

(٤) الأشتر : لقب له ؛ لأن رجلاً ضربه في يوم اليرموك على رأسه فسألت الجراحة قَيْحاً إلى عينه فشترتها ، أى قلبت جفنها من أعلى وأسفل . واسم الأشتر : مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي الكوفي ، كان من أصحاب علي رضي الله عنه ، وحديثه في الجمل وصيغتين معروف . والبيت في أمالي القالي ٨٥/١ ، وشرح الحماسة ص ١٥١ ، والمؤتلف والمختلف ص ٣٢ ، ومعجم الشعراء ص ٢٦٣ ، والتصريح على التوضيح ٩١/١ ، واللسان ( خمس ) . وشرح ديوان المتنبي ، الموضع السابق .

(٥) في الأصل : وضياؤها . (٦) ديوانه : ٣٣٩/٢ .

(٧) هو ابن ضَبَّة ، كما في الحيوان ٢٩/٤ ، وانظر حواشيه .

(٨) رواية الحيوان « الثَّرُّ » بالتاء الفوقية ، وكذلك في اللسان ( تر ) وفيه : الثَّرُّ من الخيل : المعتدل الأعضاء ، الخفيف . ورواه الزغشري في الأساس « الر » بالتاء المثناة ، كرواية ابن الشجري .

/ المحتَبِكُ : الذى احتنكه السِّنُّ ، وذلك إذا قَرَحَ ، وقالوا للناقة العزيرة وللطعنة الواسعة ، وللعين الكثيرة الدمع : ثَرَّة .

ونصب « ثَرَّة » على الحال ، وأنت الحال لأن السحاب بمعنى السحاب ، ومن قال : سحابٌ ثَرٌّ ، فلأن السحاب اسم مفرد يقع على الجنس ، كالشجر والنخل ، والأغلب عليه التذكير ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ أَعْجَازُ نَحْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾<sup>(٣)</sup> وجاء التأنيث فى قوله تعالى : ﴿ وَيَنْشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ ﴾<sup>(٤)</sup> و ﴿ أَعْجَازُ نَحْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾<sup>(٥)</sup> وأنت الشجر فى قوله : ﴿ لَا كِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ \* فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> وذكره فى قوله : ﴿ شَجَرٍ فِيهِ تُسَيِّمُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وكان الوجه فى إعراب « لا أغرق » الجزم ، على أن يكون جواباً للطلب الذى هو قوله : « انظر إلى » بتقدير : فإنك إن تنظر إلى لا أغرق ، ولهذا الحرف ذكرت هذا البيت .

(١) فى هـ : « أحنكه » ، وأثبت ما فى الأصل ، وهما سواء . يقال : أحنكه التجارب والسِّنِّ واحتنكه .

(٢) قالوا : إذا دخل الفرس فى السادسة واستتم الخامسة فقد قَرَحَ - يفتحين - أى انتهت أسائه .

(٣) سورة البقرة ١٦٤ .

(٤) الآية المئمة الثمانين من سورة يس .

(٥) الآية المئمة العشرين من سورة القمر ، وانظر كتاب الشعر ص ٤٦٢ .

(٦) سورة الرعد ١٢ ، وانظر كتاب الشعر ص ٤٦١ ، وحواشيه . وسيأتى هذا كله مرة أخرى فى المجلسين الثامن والثلاثين ، والثانى والسبعين .

(٧) الآية السابعة من سورة الحاقة .

(٨) سورة الواقعة ٥٢ ، ٥٣ .

(٩) الآية العاشرة من سورة النحل .

(١٠) حكى هذا شارح ديوان المتنبي ٣٣٩/٢ ، ٣٤٠ ، عن ابن الشجرى .

ورفعه يَحْتَمِل وجهين : أحدهما أن يكون أراد لئلا أُغَرَّقَ ، وحذف لامَ العلة ، ثم حذف « أن » فرفع ، كما فعل في قوله :  
أَوْجَدُ مَيْتًا قُبَيْلَ أَفْقِدَهَا

أراد أن أَفْقِدَهَا ، فحذف « أن » فارتفع الفعل لفقد الناصب ، قال طرفة :<sup>(١)</sup>

أَلَا أَتِيهَا الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الْوَعَى

أراد أن أحضر [ الوعى ]<sup>(٢)</sup> فلما أسقط « أن » رفع ، وإن كانت مرادة ، ويدلُّك على أنَّ الأصل أن أحضر قوله :

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

والثاني : أن تكون الفاء فيه مقدرة ، وإذا كانت الفاء في الجواب مقدرة ارتفع الفعل بتقديرها ، كما يرتفع بإثباتها ، وإذا كانوا يحذفونها من جواب الشرط الصريح فيرفعون ، كان حذفها من جواب الأمر النائب عن الشرط أسهل ، فمما حُذِفَتْ فيه من جواب الشرط قوله :

/ مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا<sup>(٣)</sup>

(١) ديوانه ٢٩٦/١ . وصلى البيت :

يا حادى عيرها وأحسنى

وقد أنشده ابن الشجرى بتمامه في المجلس الثاني والثالثين ، وابن هشام في المعنى ص ٤٤٥ ، وانظر شرح أبيات المعنى ٣٧٥/٤ .

(٢) ديوانه ص ٣١ ، وشرح القصائد السبع ص ١٩٢ ، ورسالة الغفران ص ٢٥١ ، وهذا شاهد كثير النوران ، وقد أعاده ابن الشجرى في المجلس الثاني والثالثين ، وانظر الكتاب ٩٩/٣ ، والشعر ص ٤٠٤ ، وحواشيها .

(٣) سقط من هـ .

(٤) في هـ : « أجوبة » وما في الأصل مثله في شرح ديوان المتنبي .

(٥) تمامه :

والشرّ بالشرّ عند الله سيّان

ويروى « مثلاً » . وقد أنشده ابن الشجرى في المجلسين السادس والثلاثين ، والرابع والأربعين ، ونسبه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت . وفي نسبة هذا البيت خلاف ، فينسب لعبد الرحمن بن حسان كما =

فأما قوله جل ثناؤه : ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾<sup>(١)</sup> بضم الضاد وتشديد الراء ورفعها ، ففيه ثلاثة أقوال : أحدها : تقديرُ الفاء ، والثاني : التقديم والتأخير ، كأنه قيل : لا يضرُّكم كَيْدُهُمْ شيئاً إن تصبروا وتتقوا ، وهذا التقدير ارتفع « تُصْرَعُ » من قول الراجز :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ      إنَّك إنَّ يُصْرَعُ أخوك تُصْرَعُ

وإن شئت رفعته بتقدير الفاء ، والثالث : أن يكون ضمُّ الراء إبتاعاً لضممة الضاد ، كقولك : لم يردُّكم ، والأصل : يضرُّكم ، فأُلقيت ضمَّةُ المِثْلِ الأول على الساكن قبله ، وحُرِّك الثاني بالضم إبتاعاً للضممة قبله ، فلما حُرِّك الثاني وقد سكن الأول وجب الإدغام ، وتحريك الثاني في هذا النحو بالفتح هو الوجه ؛ لحقَّةُ الفتحه مع التضعيف ، وبه قرأ في هذا الحرف المفضل الضبيّ عن عاصم بن أبي النجود .

\* \* \*

= ترى ، ولأبيه حسّان ، ولكعب بن مالك الأنصاري رضى الله عنهم أجمعين . راجع ديوان حسّان ص ٥١٦ ، وديوان كعب ص ٢٨٨ ، ٣١٢ ، والكتاب ٦٤/٣ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، والأصول ١٩٥/٢ ، ٤٦٢/٣ ، وضرورة الشعر ص ١١٥ ، والتبصرة ص ٤١٠ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٢٠١ ، والبسيط ص ٨١٧ ، وشرح الجمل ١٩٩/٢ ، ٥٩٢ ، وضرائر الشعر ص ١٦٠ .  
(١) سورة آل عمران ١٢٠ .

(٢) وهى قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي . وقرأ باقي السبعة ﴿ لا يضرُّكم ﴾ بكسر الضاد وسكون الراء . السبعة لابن مجاهد ص ٢١٥ ، والكشف لمكي ٣٥٥/١ . وانظر معاني القرآن للفراء ٢٣٢/١ ، ولأخفش ص ٢١٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦١/١ ، وتفسير القرطبي ١٨٤/٤ .  
(٣) هو جرير بن عبد الله البجلي ، وقيل : عمرو بن خثارم العجلي . انظر الكتاب ٦٧/٣ والمقتضب ٧٢/٢ ، وضرورة الشعر ص ١١٥ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٩٨ ، والتبصرة ص ٤١٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١٥٥/١ ، والمقرب ٢٧٥/١ ، وضرائر الشعر ص ١٦٠ ، والخزانة ٢٠/٨ ، ٤٧/٩ ، وغير ذلك كثير .

(٤) وهو رأى المبرد . راجع المقتضب .

(٥) راجع مراجع تخريج الآية الكريمة . وانظر الجمل ص ٤١٥ .

### المجلس الثالث عشر

وهو مجلس يوم السبت ، رابعُ جمادى الآخرة ، سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

#### إعرابُ بيتٍ وما يتَّصل به

ألم يأتِيكَ والأنباءُ تُنمِي بما لاقت لبونُ بنى زياد<sup>(١)</sup>

هذا البيت من مقطوعة لقيس بن زهير بن جزيمة بن راحة العبسي ، وكان سيّد قومه ، ونشأت<sup>(٢)</sup> بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شَحْناءُ في [ شأن ]<sup>(٣)</sup> درع ساومه فيها ، فلمّا نظر إليها وهو على ظهر فرسه وضعها على القربوس ثم ركض بها ، فلم يردّها عليه ، فاعترض قيسٌ فاطمة بنت الخرشب الأُمّارية ، وهي إحدى المنجبات ، وهي أمّ الربيع بن زياد ، وقد ذكرتُ هذا فيما مرّ من الأمالي<sup>(٤)</sup> ، وكانت / حين عرض لها قيسٌ في ظعائن من بنى عبس ، فاقتاد جملها يريد أن يرتهنها بذرعه ، فقالت له : مارأيْتُ كالْيوم قطُّ فَعَلَ رَجُل ! أين ضَلَّ جِلْمُكَ ؟ أترجو أن تصطليح أنت وبنو زياد

(١) هذا الشاهد مما استفاضت به كتب العربية ، وقد أعاده المصنف في المجلس الحادي والثلاثين . وانظر الكتاب ٣/ ٣١٥ ، ٣١٦ ، وضرورة الشعر ص ٦١ ، وكتاب الشعر ص ٢٠٤ ، وشرح الحماسة ص ١٤٨١ ، ١٧٧١ ، ١٨٥٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٢٠٤ ، وحواشي هذه الكتب كلّها .

(٢) هذه القصة في غير كتاب ، وحسبك النقائض ص ٩٠ ، والأغاني ١٧/ ١٩٧ ، وجمع الأمثال ١/ ١٩٤ ، عدد ذكر المثل : « حبّبتك من شرّ سماعه » .

(٣) ليس في هـ .

(٤) في المجلس الثالث .

أهدأ وقد أخذت أمهم فذهبت بها يميناً وشمالاً ، فقال الناس في ذلك ماشاءوا أن يقولوا ، « وإنَّ حَسْبَكَ مِنْ شَرِّ سَمَاعِهِ » ، فَأَرْسَلَهَا مَثَلًا<sup>(١)</sup> ، فَعَرَفَ قَيْسٌ مَاقَالَتْ ، فَخَلَّى سَبِيلَهَا ، ثُمَّ اطَّرَدَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ زِيَادٍ ، فَقَدِمَ بِهَا مَكَّةَ ، فَبَاعَهَا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ التَّيْمِيِّ مُعَاوَضَةً بِأَدْرَاعٍ وَسَيْفٍ ، ثُمَّ جَاوَرَ رِبِيعَةَ بْنَ قُرْطٍ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ قُشَيْرٍ ، وَهُوَ رِبِيعَةُ الْخَيْرِ ، وَيُكْنَى أَبُو هَلَالٍ ، وَقِيلَ : هُوَ رِبِيعَةُ بْنُ قُرْطٍ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ كِلَابٍ .

وقال قيس في ذلك :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي	بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ
وَمَحِيسُهَا عَلَى الْقَرْشِيِّ تُشْرِي	بِأَدْرَاعٍ وَأَسِيفٍ حِدَادٍ
كَأَلَقَيْتَ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرِ	وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ
هُمْ فَخَرُوا عَلَيَّ بِغَيْرِ فَخْرٍ	وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِي
وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَصْمٍ سُوءٍ	دَلَفْتُ لَهُ بِدَاهِيَةِ نَادٍ
بِدَاهِيَةٍ تَذُقُ الصُّلْبَ مِنْهُ	فَتَقْصِمُ أَوْ تَجُوبُ عَلَى الْفَوَادِ
أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي	إِلَى جَارٍ كَجَارِ أَيْ دُوَادٍ
تَظَلُّ جِيَادُهُ يَغْسِلُنَ حَوْلِي	بِذَاتِ الرُّمَيْثِ كَالْحِدَا الْعَوَادِي
كَفَانِي مَا أَخَافُ أَبُو هَلَالٍ	رِبِيعَةُ فَانْتَهَتْ عَنِّي الْأَعَادِي
كَأَنِّي إِذَا أُنْحْتُ إِلَى ابْنِ قُرْطٍ	أُنْحْتُ إِلَى يَلْمَلَمَ أَوْ نَضَادٍ

(١) ذلك على مكانه في جميع الأمثال ، وتأويله عند الميداني : كفى بالمقالة عاراً وإن كان باطلاً .

(٢) في جمهرة الأنساب ص ٢٨٣ : عبد الله .

قوله : « ألم يأتيك »<sup>(١)</sup> أثبت الياء في موضع الجزم لإقامة الوزن كما [ أثبت الآخر<sup>(٢)</sup> ]  
في قوله :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثَمَّ جِئْتَ مَعْتَذِرًا      مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَذَعْ  
/      وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّهُمَا نَزَلَا الْوَاوَ وَالْيَاءَ مَنْزِلَةَ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ ، فَقَدَّرَا فِيهِمَا الْحَرَكَةَ ،  
فَكَانَ الْجَازِمُ دَخَلَ وَلَفْظُ الْفِعْلِ : يَأْتِيكَ وَتَهْجُو بِضَمٍّ لَامِيهِمَا ، كَقَوْلِكَ : يَضْرِبُكَ  
وَيَخْرُجُ ، فَاسْقَطَ الْحَرَكَةَ الْمَقْدَرَةَ كَمَا يُسْقِطُ الْحَرَكَةَ الْمَلْفُوظَ بِهَا ، وَبِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ  
فِي هَذَا النَّحْوِ مُرَادَةٌ أَنَّ الشَّاعِرَ مَتَى احتاجَ إِلَيْهَا أَظْهَرَهَا ، كَمَا أَظْهَرَ الضَّمَّةُ فِي يَاءِ  
الْمَنْقُوصِ ، وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ :

جَاءَنِي نَاعِيٌّ يَنْعِي سُلَيْمِي<sup>(٣)</sup>

ونحو ما أنشده سيبويه لأعرابي من بني كليب :

فِيَوْمًا يُجَازِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي<sup>(٤)</sup>      وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلٌ تَغُولُ

(١) رواية النقائض والأغاني : « ألم يلقك » وبها يفوت الاستشهاد . وفيه روايات أخرى يذهب معها  
الاستشهاد ، انظرها في مرصعة الإعراب ص ٧٨ ، ٦٣١ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، والخزانة ٣٦٢/٨ ،  
وشرح الشواهد للعيني ٢٣٤/١ .

(٢) سقط من هـ . ووجه الكلام : « كما أثبت الآخر الواو في قوله » .

(٣) هو الإمام أبو عمرو بن العلاء : وبيته هذا دائر سائر في كتب العربية . انظره في معاني القرآن  
١٦٢/١ ، ١٨٨/٢ ، والحمل المنسوب للخليل ص ٢٠٣ ، وشرح الحماسة ص ١٧٧١ ، وزدته تخريجاً في  
كتاب الشعر ص ٢٠٤ .

(٤) لم أعرفه .

(٥) هكذا في الأصل ، وهـ . والذي في كتاب سيبويه ٣١٤/٣ : « وقال - يعني الخليل - وأنشدني  
أعرابي من بني كليب لجريز » . والبيت في ديوان جريز ص ١٤٠ ، وتخريج في ص ١٠٥٩ ، وزد عليه ما في  
حواشي سيبويه ، والأصول ٤٤٣/٣ ، وكتاب الشعر ص ٢٠٦ ، وضرورة الشعر ص ٦٠ ، وضرائر الشعر  
ص ٤٢ .

ورواية الديوان : « فيوماً يجازين الهوى غير ماضياً » وعليها يفوت الاستشهاد . وبعده في الديوان : « قال  
المهلبى : هذه رواية جيدة ، وسيبويه يروي « غير ماضى » بتحريك الياء ، وهو ردىء ، إلا أنه شاهد » .  
وانظر اللسان ( مضى ) .

(٦) في هـ « يجازين » بالراء ، وأثبتته بالزاي من الأصل ، ومثله في الخصائص ١٥٩/٣ ، واللسان =



وقد أثبتوا الألف في موضع الجزم ، تشبيهاً بالياء كقوله :<sup>(١)</sup>

إذا العجوزُ غضبتُ فطلَّقْ ولا تَرْضَاهَا ولا تَمْلِكْ

وكقول الآخر :

ما أُنْسَ لا أنساهُ آخِرَ عِيشَتِي<sup>(٢)</sup>

فأما إثباتها في قوله تعالى : ﴿ سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ فلأنه نفى لا نهى ، أى فلسست تنسى إذا أقرأناك ، أعلمه الله أنه سيجعل له آيةً تبيين بها الفضيلة له ، وذلك أن المَلَك كان ينزل عليه بالوحي فيقرؤه عليه ولا يُكرِّره ، فلا ينسى صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً مما يُوحى إليه وهو أمي لا يخطئ بيده كتاباً ولا يقرؤه ، قال الله سبحانه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ فيه قولان : أحدهما : إلا ما شاء الله أن تنساه ثم تذكره بعد ، والآخر : إلا ما شاء الله أن يؤخره فتترك تلاوته على أصحابك إلى وقت آخر ، فعلى هذا يكون معنى ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ : فلا تترك ، كما قال : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> أى تركوا الله فتركهم .

= ( مضى ) . وهما روايتان ، راجع التعليق السابق . وهناك ثلاثة في ضرائر الشعر : يجاذبن .

(١) رؤبة . ملحقات ديوانه ص ١٧٩ ، وشرح الحماسة ص ١٧٧ ، ١٨٥٢ ، والحلييات ص ٨٦ ، ونخريجه مستقصى في كتاب الشعر ص ٢٠٥ .

(٢) تمامه :

ملاح بالمعزاء ربيع سراب

وقالته حصين بن قعقاع بن معبد بن زرارة ، كما ذكر البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤١٣ ، ٤١٤ ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٠٤ ، وحواشيه . والمعزاء بفتح الميم وسكون العين المهملة ، بعدها زاي معجمة : الأرض الصلبة الكثيرة الحصا . والربيع : مصدر راع السراب يربيع : أى جاء وذهب .

(٣) الآية السادسة من سورة الأعلى . وأصل هذا التأويل عند أبي علي ، في كتاب الشعر ص ٢٠٦ .

(٤) الآية التاسعة من سورة الحجر .

(٥) الآية السابعة من سورة الأعلى .

(٦) سورة التوبة ٦٧ .

وَرَوَى أَنَّ الْمَأْمُونَ قَالَ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمُنْقَرِيَّ : بَلَّغْنِي أَنَّكَ أُمِّي ، وَأَنَّكَ لَا تُقِيمُ الشُّعْرَ ، / وَأَنَّكَ تُلْحَنُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَمَا اللَّحْنُ فَرِيْمَا سَبَقَ لِسَانِي بِشَيْءٍ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْأُمِّيَّةُ وَكَسَرُ الشُّعْرِ فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا يَكْتُبُ وَلَا يُقِيمُ الشُّعْرَ ، فَقَالَ لَهُ : سَأَلْتُكَ عَنْ ثَلَاثَةِ عَيُوبٍ فِيكَ فَرَدَدْتَنِي رَابِعاً ، وَهُوَ الْجَهْلُ ، يَا جَاهِل ! إِنْ ذَلِكَ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَضِيلَةٌ ، وَهُوَ فِيكَ وَفِي أَمْثَالِكَ نَقِصَةٌ ، وَإِنَّمَا مُنِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ لِنَفْيِ الظَّنَّةِ عَنْهُ ، لَا لِعَيْبٍ فِي الشُّعْرِ وَالْكِتَابَةِ .

وَفِي فَاعِلٍ « يَأْتِيكَ » قَوْلَانِ ، قِيلَ : إِنَّهُ مُضْمَرٌ مُقَدَّرٌ ، كَمَا حَكَى سَيَّبُوهُ (١) إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتَنِي « أَيْ إِذَا كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ الرِّخَاءِ أَوْ الْبَلَاءِ غَدًا فَأَتَنِي ، وَتَقْدِيرُهُ : أَلَمْ يَأْتِكَ النَّبَأُ ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : « وَالْأَنْبَاءُ تَنْجِي » وَقِيلَ إِنْ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ : « بِمَا لَاقَتْ » زَائِدَةٌ ، وَ« مَا » هِيَ الْفَاعِلُ ، كَمَا زِيدَتِ الْبَاءُ مَعَ الْفَاعِلِ فِي : « كَفَّيَ بِاللَّهِ » وَمَعَ الْمُبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِمْ : « بِحَسْبِكَ قَوْلُ السَّوِّءِ » وَمَعَ الْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ : « لَا يَقْرَأَنَّ »

(١) هَذِهِ الْحِكَايَةُ بِالْفَاظِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ٥٤/١٥ ، عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ سُورَةِ يَس : « وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ » .

(٢) الْكِتَابُ ٢٢٤/١ . وَذَكَرَ سَيَّبُوهُ أَنَّ نَصَبَ « غَدًا » لَفَةً بَنَى تَمِيمٌ . وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامَةِ ، أَوْ كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ الْبَلَاءِ فِي غَدٍ فَأَتَنِي . وَيُرْوَى بِالرَّفْعِ « غَدًا » عَلَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِكَانَ التَّامَةِ ، وَلَا حَذَفَ . رَاجَعَ كِتَابَ الشُّعْرِ ص ٣٥٣ ، وَحَوَاشِيهِ . وَقَدْ أَعَادَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ هَذَا الشَّاهِدَ الْتَرْتِيبِي فِي الْمَجَالِسِ : الثَّامِنَ وَالْعَشْرِينَ ، وَالسَّابِعَ وَالثَّلَاثِينَ ، وَالتَّاسِعَ وَالسَّتِينَ .

(٣) فِي هـ : « مَا نَحْنُ فِيهِ » .

(٤) نَسَبَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ ٥٣٥/٣ لِلْأَعْلَمِ وَابْنِ الشَّجَرِيِّ .

(٥) سُورَةُ الرُّعْدِ ٤٣ ، وَالْعَنْكَبُوتِ ٥٢ . وَفِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ . وَانْظُرْ مَا بَأْتِي فِي الْمَجْلَسِ الْمَتَمِّ الثَّلَاثِينَ .

(٦) جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ ، وَتَمَامُهُ :

هِنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أَحْمَرَةٌ سَوْدُ الْحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وَيَنْسَبُ لِلْقِتَالِ الْكَلَابِيِّ ، وَلِلرَّاعِي الْبُحَيْرِيِّ . دِيْوَانُ الْقِتَالِ ص ٥٣ ، وَدِيْوَانُ الرَّاعِي ص ١٢٢ ، وَتَغْرِيبُهُ فِيهِ مُسْتَقْصًى ، وَزِدَ عَلَيْهِ : كِتَابُ الشُّعْرِ ص ٤٤٢ وَحَوَاشِيهِ . وَالْحَرَائِرُ : جَمْعُ حُرَّةٍ ، وَمَعْنَاهَا الْكَرِيمَةُ وَالْأَصِيلَةُ ، وَضَيْدُ الْأُمَةِ . وَالرَّبَّاتُ : جَمْعُ رَبَّةٍ بِمَعْنَى صَاحِبَةٍ . وَالْأَحْمَرَةُ : جَمْعُ حِمَارٍ ، بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ ، وَحَصَّنَ الْحَمِيرُ ؛ لِأَنَّهَا رُذَالُ الْمَالِ وَشُرُّهُ . يَقَالُ : شَرُّ الْمَالِ مَا لَا يَزْكِي وَلَا يُذَكِّي . وَالْحَاجِرُ : جَمْعُ مَحْجَرٍ : بَوَازُنُ مَجْلِسٍ وَمِيزَانٍ . وَالْحَاجِرُ مِنَ الْوَجْهِ : حَيْثُ يَقَعُ عَلَيْهِ النِّقَابُ ، وَمَا بَدَأَ مِنَ النِّقَابِ أَيْضًا . وَأَرَادَ سَوَادَ الْوَجْهِ كُلَّهُ . وَالْمَعْنَى : هُنَّ خَيْرَاتُ كَرِيمَاتٍ ، يَتْلُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَسْنَ بِإِمَاءَ سَوْدٍ ذَوَاتِ حُمْرٍ يَسْقِيهَا . الْخَزَانَةُ ١١٠/٩ .

بالسُّورِ « ونحو : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> وهي ومجروها على القول الأول في موضع النصب ، لا متعلقة بتنمى .

وقوله : « كما لاقيت » العامل فيه محذوف ، تقديره : لاقيت منهم كما لاقيت من حَمَل بن بذر ، ومثله في حذف الفعل منه للدلالة عليه قول يزيد بن مفرغ <sup>(٢)</sup> الحميرى :

لَاذَعَرْتُ السَّوَامَ فِي وَضَحِ الصُّبِّ      حَجَّ مُغِيرًا وَلَا دُعَيْتُ يَزِيدَا  
يَوْمَ أُعْطِيَ مِنَ الْمَخَافَةِ ضَيْمًا      وَالْمَنَايَا يَرْصُدُنِي أَنْ أُحِيدَا  
طَالِعَاتٍ أَخَذْنَ كُلَّ سَبِيلٍ      لَاشِقِيًّا وَلَا يَدْعُنَ سَعِيدَا  
أَرَادَ : لَا يَدْعُنَ شَقِيًّا ، فَحَذَفَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى جَدُّهُ : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ <sup>(٣)</sup> فهذا التشبيه في الظاهر كأنه منقطع مما قبله ، لأنه جاء بعد قوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ثم وصف المؤمنين فقال : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ \* الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ \* أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ثم قال ] : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ .

(١) سورة البقرة ١٩٥ .

(٢) ديوانه ص ٧٢ ، والخزانة ٣٦٧/٨ ، حكاية عن ابن الشجرى ، والبيت الأول في الخصائص

٢٧٣/٣ .

(٣) الآية الخامسة من سورة الأنفال .

(٤) أول سورة الأنفال .

(٥) سورة الأنفال : ٢-٤ .

(٦) ليس في هـ .

وقد قيل في اتصاله بما قبله وبما بعده أقوالٌ رغبْتُ عن ذِكْرِها ، لبعدها عن التأويل<sup>(١)</sup> ، وأوجهٌ ما قيل فيه أن موضعَ الكاف رَفَعَ خبرٌ مبتدأٌ محذوف ، وذلك أن النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى قلةَ المؤمنين يومَ بدر ، وكرهتهم للقتال قال : « من قَتَلَ منهم واحداً فله كذا ، ومن أسَرَ واحداً فله كذا » وقيل : إنه جعل للقاتل سَلَبَ المقتول ، ليرغِبَهم في القتال ، فلما فرغ من أهل بدر ، قام سعدُ بن مُعاذ ، فقال : يا رسولَ الله إن نُفِلَتْ هؤلاء<sup>(٢)</sup> ما سَمِيتَ لهم بقى [ نَفَرٌ<sup>(٣)</sup> ] كثير من المسلمين بلا شيء ، فأنزل الله تعالى : ﴿ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ يصنع فيها ما يشاء ، فسكتوا وفي أنفسهم من ذلك كراهية ، فقال الله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ أى اقبلوا ما أمركم الله ورسوله به في الغنائم وغيرها ، ثم قال : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ والتقدير : كراهيتهم لما فعلت في الغنائم كإخراجك من بيتك على كُرهٍ منهم ، ودل على ذلك قوله : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ .

وذات الإصَاد : مكان .

وقوله : « وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِي » كان قيسُ بن زهير خاطراً حذيفةَ بن بدر الفَزَارِيُّ على فرسيته ، داجِسٍ والعَبْرَاء ، وفرَسَى حذيفة الخطَّار والحَنْفَاء ، فجاء

(١) يعنى الأقوال التى حكاها مكّي بن أبى طالب ، وقد بسط ابن الشجرى الكلام على هذه الأقوال فى المجلس الحادى والثانين . وقد جمع أبو حيان خمسة عشر قولاً فى هذه المسألة ، ولم يستحسن شيئاً منها . انظر البحر ٤/٤٥٩ - ٤٦٣ ، والتبيان للعكرى ص ٦١٦ .

(٢) فى الأصل « بما » وأثبت ما فى هـ ، ومثله فى المجلس الحادى والثانين .

(٣) ليس فى هـ . وانظر المصنّف ٥/٢٣٩ ، والدر المنثور ٣/١٦٠ . وفيها : « سعد بن عباد » .

(٤) فى هـ : « أى اقبلوا ما أمركم الله ورسوله أى اقبلوا ما أمركم به فى الغنائم ... » .

(٥) هذا تقدير الفراء ، كما فى معانى القرآن ١/٤٠٣ ، وقد حكاه ابن الشجرى بالفاظه فى المجلس الحادى والثانين . ونسب أبو جعفر الطبرى هذا القول لبعض نحوئى الكوفة . انظر تفسيره ١٣/٣٩٢ . وراجع الكشف ٢/١٤٣ ، والموضع السابق من البحر .

(٦) فى ديار عيس وسط هضبة القليب . وهضبة القليب جبال صغائر بنجد . معجم ياقوت ١/٢٩١ ، وانظر معجم ما استعجم ص ١٦١ .

داحسٌ سابقاً ، وقد أكننت له فزاره رجلاً ليصُدّه عن الغاية إن جاء / سابقاً ، فلطم ٨٩ وجهه ثم أمسكه ، فجاء إلى الغاية مسبقاً .

وقوله : « مُنِيتُ بِحَصْنِ سُوءٍ » : أى بُليتُ به ، والثَّاد : الشديدة من اللُهاهى .  
والْقَصْم : الكَسْر ، وجار أئى دُؤاد : هو الحارث بن هَمَام بن مُرة بن ذُهل بن  
شَيْبان ، كان أبو دؤاد الإيادى جاوره ، فخرج صبيان الحى يلعبون فى غدير فغمسوا  
ابن أئى دُؤاد فقتلوه ، فقال الحارث : لا يبقى فى الحى صبىٌ إلا غُرّق فى الغدير ،  
فودى ابن أئى دُؤاد تسع دياتٍ أو عَشْرًا .

ويَعْسِلُن : من العَسَلان ، وهو اهتزاز العادى ، والجدأ : جمع جدأة ، طائر  
معروف ، وَيَلْمَلَم وَيَضاد : جَبَلان ، ويقال أيضا : يَرْمَم .  
بيت آخر :<sup>(١)</sup>

فإن لها جارئين لن يغديرا بها أبو جعدة العادى وعرفاء جِيالٍ  
أبو جعدة : الذئب ، وعرفاء جِيالٍ<sup>(٢)</sup> : الضبيع ، والضمير يعود على غنم تقدّم  
ذكرها ، وإذا اجتمع الذئب والضبيع اشتغل كل واحد منهما بالآخر ، وسَلِمَت .

(١) وهكذا فى النقائض ص ٩١ ، والأغاني ١٩٩/١٧ ، وقيل : إن جار أئى دؤاد هو كعب بن مامة .  
قالوا : كان كعب إذا جاوره رجل فمات وداه ، وإن هلك له بعير أو شاة أخلف عليه ، فجاوره أبو دؤاد  
الإيادى الشاعر ، وكان يفعل به ذلك ، فصارت العرب إذا حملت جارا لحسن جواره قالوا : كجار أئى  
دؤاد ، ثم أنشدوا بيت قيس بن رهير هنا . الدرة الفاخرة ص ١٣٠ ، وثمار القلوب ص ١٢٧ ، وجمع  
الأمثال ١٦٣/١ ( حرف الجيم - جار كجار أئى دؤاد ) . وانظر فى تضعيف هذه الرواية ديوان أئى دؤاد  
ص ٢٦٠ .

(٢) فى النقائض : « قَمَسَ الصبيان ابن أئى دؤاد » وقمس بمعنى غمس .

(٣) للكُميت ، كما فى المنصف ٦/٣ ، واللسان ( عرف ) . وهو من غير نسبة فى كتاب الشعر  
ص ٢٩١ ، ورواية الصلبر فيه ، وفيها :

لنا راعيا سوء مضيغان منهما

(٤) يقال للضيع « عَرَفاء » لطول عَرَفِها وكثرة شعرها .

العَنَم ، وفي كتاب سيبويه <sup>(١)</sup> « اللهم ضَبْعاً وَذُبَاباً » .

بيت آخر :

وقد جَعَلْتَ نَفْسِي تُطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِيَّهَا يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَابُهَا <sup>(٢)</sup>

الضَّغْم : العَض ، ومنه قيل للأسد : ضَيَّعَم ، و « ها » من قوله :  
« لِضَغْمِيَّهَا » ضمير الضَّغْمَة ، وانتصابه انتصاب المصدر ، وفاعل المصدر  
محذوف ، والتقدير : لِضَغْمِيَّ إِيَّاهَا الضَّغْمَة ، واللام متعلقة بِيَقْرَع .

عدي بن زيد العبادي <sup>(٣)</sup> :

أرواحٌ مودَّعٌ أم بكُورُ أنت فانظرُ لأَيِّ حالٍ تصيرُ

قال أبو علي : رواحٌ مودَّعٌ : كقولهم : ليلٌ نائمٌ ، ولو أنشد « مودَّعٌ » جاز ،  
٩. وكان / التقدير : مُودَّعٌ فيه ، وحذف كما حذف من قوله <sup>(٤)</sup> :

\* كَبِيرُ أناسٍ في بِجَادٍ مُزْمَلٍ \*

أى مُزْمَلٍ فيه . انتهى كلامه .

(١) ٢٥٥/١ .

(٢) أنشده المصنف في المجلس الخامس والستين ، ضمن قصيدة نسبها للقيط بن مُرَّة الأسدي ، وتروى أيضاً لمُغَلِّس بن لقيط . انظر الكتاب ٣٦٥/٢ ، والإيضاح ٣٤/١ ، وشرح شواهده لإيضاح الشواهد ص ٨٢ ، وشرح الجمل ١٩/٢ ، والخزانة ٣٠١/٥ - ٣٠٥ ، وغير ذلك مما تراه في حواشي إيضاح الشواهد .

(٣) أعاد ابن الشجري هذا الكلام في المجلس الخامس والستين ، وحكاه عنه البغدادي في الخزانة ، ثم قال : « وقد اختلف الناس في معنى هذا البيت ، وأصوب من تكلم عليه ابن الشجري » .

(٤) ديوانه ص ٨٤ ، وتخريجه في ص ٢١٦ ، وزد عليه مافي حواشي طبقات فحول الشعراء ص ١٤١ ، وكتاب الشعر ص ٣٢٥ .

(٥) امرؤ القيس . ديوانه ص ٢٥ ، ٣٧٦ ، والكامل ص ٩٩٣ ، والخصائص ١٩٢/١ ، ٢٢١/٣ ، والمختص ١٣٥/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٧٦ ، وتذكرة النحاة ص ٣٠٨ ، ٣٤٦ ، والمغني ص ٥٦٩ ، ٧٦٠ ، وشرح أبياته ١١١/٧ ، والخزانة ٩٨/٥ ، وانظر فهرسه .

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَثِيلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

البجَادُ : الكِسَاءُ المَخْطُوطُ ، والمزْمَلُ : الملفَّفُ ، ولولا تَقْدِيرُ « فِيهِ » هَاهُنَا وَجَبَ رَفْعُ « مُزْمَلٍ » عَلَى الوَصْفِ لَكَبِيرٍ ، وَتَقْدِيرُ « فِيهِ » أَمْثَلُ مِنْ حَمَلِ الْجُرِّ عَلَى المَجَاوِرَةِ ، شَبَّهَ الْجَبَلَ فِي أَوَائِلِ الثَّوِيلِ ، وَهُوَ المَطَرُ الشَّدِيدُ الوَقْعُ ، العَظِيمُ القَطَرُ ، بِكَبِيرِ قَوْمٍ مُتَلَفِّفٍ بِكِسَاءٍ .

وَيُرْوَى : « لَأَيُّ ذَاكَ تَصْيِيرُ » وَقَالَ : لَأَيُّ ذَاكَ ، وَلَمْ يَقُلْ : ذَيْنِكَ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يُوقِعُونَ ذَاكَ وَذَلِكَ عَلَى الْجُمْلِ ، يَقُولُ القَائِلُ : زَارَنِي أَمْسِي زَيْدٌ وَأَخُوكَ مَعَهُ وَهُمَا يَضْحَكَانِ ، فَتَقُولُ : قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ جَازَتْ إِضَافَةُ « بَيْنَ » إِلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا فَاْرِضْ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> وَمِثْلُهُ : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ <sup>(٢)</sup> أَلَا تَرَى أَنَّ إِضَافَةَ « بَيْنَ » فِي قَوْلِكَ : جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ ، لَا يَجُوزُ حَتَّى تَقُولَ : وَبِكْرٍ ، أَوْ بَيْنَ الزَيْدَيْنِ ، أَوْ بَيْنَ الْقَوْمِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « لَأَيُّ حَالٍ » وَلَمْ يَقُلْ : لَأَيَّةِ حَالٍ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ [ ذِكْرِ الحَالِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ ] أَتَّهَى لِأَنَّ تَأْنِيثَهَا غَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَمَلُ الحَالِ عَلَى الشَّانِ ، لِأَنَّهُمَا فِي المَعْنَى مُتَقَارِبَانِ .

وَيَحْتَمِلُ « رَوَاحٍ » أَنْ يَكُونَ خَبِيرًا عَنْ « أَنْتَ » ، بِتَقْدِيرِ : أَذُو رَوَاحٍ أَنْتَ ؟ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأًا خَبِيرُهُ مَحذُوفٌ ، أَيْ أَلَّاكَ رَوَاحٌ ؟ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبِيرَ

(١) وَهَذَا رَأَى ابْنَ جَنَى . رَاجِعِ الخَصَالِصَ .

(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ ٦٨ ، وَقَدْ بَسَطَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ الكَلَامَ عَلَى « بَيْنَ » فِي المَجْلِسِ الحَادِي وَالْمِثْنِ ، وَانْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٤٥/١ .

(٣) سُورَةُ الْفِرْقَانِ ٦٧ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ هـ .

مبتدأ محذوف ، أى أرواحك رواحٍ مودّع ؟ فعلى هذين التقديرين يرتفع « أنت » بفعل مضمر يفسره « انظر » وإن شئت رفعته بتقدير : أم ذو بُكُورٍ أنت ؟ وإن شئت رفعته بالمصدر الذى هو « بُكُور » رَفَعَ الفاعِلُ بفعله ، كقولك : أم بُكُورُ زيد ، بتقدير : أم أن يَبْكُرَ زيدٌ ، وإن شئت جعلته فى قول أبى الحسن الأخفش مبتدأ وخبره « فانظر » والفاء زائدة ، وإلى هذا ذهب فى قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا <sup>(١)</sup> وَسِيبُوه <sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ قَدَرُوا الْخَيْرَ : فيما فُرِضَ عليكم ، أو فيما يُتَلَى عليكم : السارق والسارقة ، أى حَدُّ السارق والسارقة .

قال أبو على : إذا قلت : زيدا فاضرب ، فزيد منصوب بهذا الفعل ، وليست الفاء بمناعة من العمل ، وتسمى هذه الفاء معلقة ، كأنها تعلق الفعل المؤخر بالاسم المقدم ، فهي تُشبه الزائدة ، ويدلُّك على أن العامل هو هذا الفعل قولك : بزيد فامرُر ، لأن الباء لا بُدَّ لها من شيءٍ تعلق به .

\* \* \*

(١) معانى القرآن له ص ١٢٤ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٢٦ ، وسرى أن ابن الشجرى قد سلخ كلام أبى على فى هذه الأعراب .

(٢) سورة المائدة ٣٨ .

(٣) الكتاب ١/١٤٣ ، وانظر معانى القرآن للفراء ١/٣٠٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٩٥ ، والبحر المحيط ٣/٤٧٦ .

(٤) فى هـ : فإن الباء لا بُدَّ لها من متعلق به .



## الجلس الرابع عشر

وهو من القصيدة التى هذا البيت أولها :

أيها الشامتُ المعيرُ بالدُّ      هـرِ آنت المبرُّ الموفورُ<sup>(١)</sup>  
 أم لديك العهد الوثيق من الأيد      لم بل أنت جاهل مغرورُ  
 من رأيت المتنَّ عرينَ أم من      ذا عليه من أن يضامَ خفيرُ  
 أين كسرى خيّر الملوك أنوشتر      وإن أم أين قبله سابورُ  
 وبنو الأصفر الكرام ملوك الرُّ      وم لم يتق منهم مذكورُ  
 وأخو الحضّر إذ بناه وإذ د      جلة تُجبى إليه والخابورُ  
 شاده مرمراً وجلّله كلف      ساء فللطير في ذراه وكورُ  
 لم يهّبه ربّ المتن فباد ال      ملّك عنه فبائه مهجورُ  
 وتفكر ربّ الخورتي إذ أشد      رف يوماً وللهدى تفكيرُ  
 سرّه ملّكه وكثرة ما يح      بويه والبحر مغرضاً والسديرُ  
 فازعوى قلبه فقال فما غب      طة حى إلى الممات يصيرُ  
 ثم بعد الفلاح والملّك والإم      ع وارثهم هناك القبورُ  
 / ثم أضحووا كأنهم ورق جد      ف فالوث به الصبا والدبورُ  
 وكذلك الأيام يعذرُن بالنّا      س وفيها العوصاء والميسورُ

(١) ديوان عدلى ص ٨٧ ، وتخرجه فى ص ٢١٧ . وزد عليه ماى حواشى طبقات فعول الشعراء  
 ص ١٤١ ، وكتاب الشعر ص ٢١٦ .

إِنْ يُصْنِي بَعْضُ الْأَدَاةِ فَلَا وَ<sup>(١)</sup>      بِنْ ضَعِيفٌ وَلَا أَكْبُ عَثُورُ  
وَأَنَا النَّاصِرُ الْحَقِيقَةُ إِنْ أَظْ<sup>(٢)</sup>      لَمْ يَوْمَ تَضِيقُ فِيهِ الصُّدُورُ  
يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الرُّوَاغُ وَلَا يَفِدُ<sup>(٣)</sup>      بِدُمْ إِلَّا الْمُشَيِّعُ النَّحْرِيرُ

قوله : « أَيُّهَا الشَّامِثُ » خَاطَبَ بِهِ عَدِيُّ بْنُ مَرْيَنَةَ الْأَسَدِيَّ ، وَقَوْلُهُ : « الْمَعِيرُ  
بِالدَّهْرِ » أَرَادَ بَنَوَائِبَ الدَّهْرِ ، يُقَالُ : عَيْرُهُ بِكَذَا ، وَعَيْرُهُ كَذَا ، وَطَرَحَ الْبَاءُ أَكْثَرَ ،  
قَالَ الْمُتَلَمِّسُ<sup>(٤)</sup> :

يُعِيرُنِي أُمِّي رَجَالٌ وَلَا أَرَى      أَحَا كَرَمٌ إِلَّا بَانَ يَتَكْرَمَا

وقوله : « الْمُبِيرُ » أَرَادَ الْمُبْرَأَ مِنَ الْمَصَائِبِ ، وَالْمَوْفُورُ : الَّذِي لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ مَالِهِ  
شَيْءٌ ، يُقَالُ : وَفِرَ فُلَانٌ يُوفِّرُ .

وقوله : « مَنْ رَأَيْتَ الْمَنُونَةَ عَرَّيْنَ » الْمَنُونُ يَذْكُرُ وَيُؤَنِّثُ ، فَمَنْ ذَكَرَهُ أَرَادَ الدَّهْرَ ،  
وَمَنْ أَنْثَاهُ أَرَادَ الْمَنِيَّةَ ، وَيَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا ، وَقَوْلُهُ : « عَرَّيْنَ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ  
مَذْهَبَ الْجَمْعِ ، كَأَنَّهُ أَرَادَ الدَّهْوَرَ أَوِ الْمَنَايَا ، وَقِيلَ لِلدَّهْرِ أَوِ الْمَوْتِ : الْمَنُونُ ، لِأَنَّهُ  
يَقْطَعُ مَتْنِ الْأَشْيَاءِ ، أَيْ قَوَاهَا .

و [ قَوْلُهُ ] « عَرَّيْنَ » مَعْنَاهُ اعْتَزَلْنَ ، وَمِنْهُ الْعَرِيَّةُ ، وَهِيَ النَّخْلَةُ الَّتِي إِذَا عُرِضَ  
النَّخْلُ عَلَى بَيْعِ ثَمَرَتِهِ عُرِّيَتْ مِنْهُ ، أَيْ عُزِلَتْ عَنِ الْمُسَاوَمَةِ ، وَيُرْوَى : « حُلْدَنَ »  
أَيْ تَرَكَهُ يُحْلَدُ .

(١) فِي هـ : « إِنْ تَصْنِي بَعْدَ ... » وَصَحَّحْتَهُ مِنَ الْأَصْلِ وَالِدِيَّانَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَهـ ، وَالِدِيَّانَ : « وَلَا يَنْفَعُ » ، وَأَثْبَتُ مَا فِي الْجُمُحَةِ ٣٩٨/٢ ، وَالْمَرْبُ ص ٣٣١ ،  
وَشَفَاءُ الْغَلِيلِ ص ٢٢٦ .

(٣) انْظُرْ خِبرَ عِدَاوَتِهِ لِلشَّاعِرِ فِي أَسْمَاءِ الْمُغْتَالِينَ ص ١٤٠ ، وَالْأَغَانِي ١١٥/٢ .

(٤) دِيَوَانُهُ ص ١٤ ، وَخِطَرَاتُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ص ١١٨ .

(٥) لَيْسَ فِي هـ .

(٦) فِي هـ : وَالْعَرِيَّةُ هِيَ النَّخْلَةُ .

والضَّيِّم : القَهْرُ .

والخَفِير : المَانِعُ ، والحامى ، يقال : خَفَرْتُهُ : إذا مَنَعْتَهُ وَحَمَيْتَهُ ، وأَخَفَرْتُهُ : إذا نَقَضْتَ عَهْدَهُ وَأَسْلَمْتَهُ .

وأبى أبو عليُّ في « المَنُون » إلا الرَفْعَ ، ولم يُجِزْ فيها التَّنَصُّبَ بوجه ؛ لأنَّ رأيتَ في معنى عَلِمْتُ ، وقد وقع متوسطاً ، فلا يخلو من أن يكون ملغى أو مُعَمَّلاً ، فإن اعتقدتَ إلغاءه حكمتَ بأنَّ « مَنْ » مبتدأ « و » المنون « مبتدأ ثانٍ ، و « عَرَّيْنِ » جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضع خبرِ المبتدأ الثاني ، والجملةُ التي هي المبتدأ الثاني وخبره خبرٌ عن المبتدأ الأول ، والعائدُ إلى « المَنُون » من خبرها النون ، والعائدُ إلى « من » محذوفٌ ، كما حُذِفَ عائدُ المبتدأ في قوله :

قد أصبحتُ أمَّ الخيارِ تدعى عليَّ ذنباً كُلُّهُ لم أصنع

وفي قول الآخر :

\* ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلْتُ عَمْدًا \*

وفي قراءة مَنْ قرأ : ﴿ وَكُلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ .

والتقدير : أى إنسانٍ فيما ترى ، المنونُ عَرَّيْتُهُ ؟ وإن اعتقدتَ إعمال « رأيتَ » حكمتَ بأنَّ « مَنْ » مفعولٌ أولٌ ، والجملةُ التي هي « المَنُونُ عَرَّيْنِ » في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : أى إنسانٍ علمتَ ، المَنُونُ عَرَّيْتُهُ ، كقولك : أزيداً علمتَ الهنداتُ أكرمته ؟

(١) راجع كتاب الشعر ص ٢١٦ .

(٢) فرغْتُ منه في المجلس الأول .

(٣) تمامه :

فأخزى الله رابعةً تعودُ

وأعاده ابنُ الشجرى في المجلس الموفى الأربعين . وهو من غير نسبة في الكتاب ٨٦/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٥٢ ، والبصرة ص ٣٢٨ ، ونتاج الفكر ص ٤٣٦ ، وشرح الجمل المنسوب للخليل ص ٣٦ ، والخزانة ٣٦٦/١ .

(٤) الآية العاشرة من سورة الحديد . وتقدّم الكلام على هذه القراءة في المجلس الأول .

ويُنتَجِه عندي نَصَبُ « المنون » على أن تجعلها مفعولاً لرأيتَ ، « وعَرَّين » في موضع المفعول الثاني ، وتجعل « من » مبتدأً ، و « رأيتَ » ومفعولها خبراً عنه ، والعائدُ إلى المبتدأ الهاءُ المحذوفة التي هي مفعول « عَرَّين » وجاز حذفُ العائدِ إلى المبتدأ من الجملة المخبر بها عنه ، على قولك : زَيْدٌ ضَرِبتُ ، وقول امرئ القيس :

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا فَتَوَّبَ نَسِيتُ وَتَوَّبَ أُجِرَ

وقولهم : « شَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرَعَى » أى شهرٌ تَرَى فيه العُشْبُ . فكأنك قلت : أى إنسان علمت النساءَ أكرمن ؟ أردتَ أكرمنه ، فحذفت . ومواضع حذفِ العائد ثلاثة : الصلَّةُ والصفة والخبر ، وحذفه من الصلَّة أقيسُ من حذفه من الصفة ، وحذفه من الخبر ، وإنما استحسنوا حذفه من الصلَّة حتى اتَّسع ذلك في القرآن اتساعَ الإثبات ، لئلا يكونَ اسمٌ من أربعة أشياء ، فحذفه من « الذى » مثل : ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ وإثباته مثل : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا ﴾ وحذفه من « مَنْ » مثل :

(١) في هـ : وجاء .

(٢) ديوانه ص ١٥٩ ، وروايته : « فرباً نسيت وثوباً أجر » بالنصب . وأعاده ابن الشجرى برواية الرفع أيضاً في المجلس الثمَّ الأربعين . وانظر الكتاب ٨٦/١ ، والخزانة ٣٧٣/١ ، وحواشيها .

(٣) يُروى هذا عن رؤبة . انظر الكتاب ، الموضع المذكور ، والنبات للأصمعي ص ٣٠ ، وأدب الكاتب ص ٩٦ ، ونتاج الفكر ص ٤٣٧ ، ومجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، والبسيط ص ٥٣٨ ، ٥٦٦ ، وأعاده ابن الشجرى في المجلس المذكور . ومعنى هذا القول أن المطر إذا وقع الأول منه قبل الأرض ، تمكث الأرض تراباً رطباً ، فهو قوله : « تَرَى » ، ثم تنبت فيرى النبات ، فهو قوله « تَرَى » ثم يكون في الشهر الثالث مرعى . وهذا قول الأصمعي . وقال الميداني : « وإنما حذف التنوين من تَرَى ومرعى في المثل لتابعة « تَرَى » الذى هو الفعل » .

(٤) هكذا قال : « أربعة » والأولى « ثلاثة » ؛ لأنهم قالوا إن الموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة في قوة كلمة واحدة ، استطالوها فامتساعوا الحذف فيها . ولعل ابن الشجرى يعتبر الصلة اثنين ، من حيث إنها تتكون من جملة : مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل . وراجع حواشى الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، رحمه الله ، على أوضح المسالك ١٦٦/١ . وابن الشجرى متابع في ذلك المبرد ، وقد نهبت عليه في المجلس الأول .

(٥) سورة التوبة ١١٠ .

(٦) سورة الأعراف ١٧٥ .

﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾<sup>(١)</sup> وإثباته مثل : ﴿ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا / ٩٤ حَسَنًا ﴾<sup>(٢)</sup> واستحسنوا حذف العائد من الصفة ، قياساً على حذفه من الصلة ، لاشتراك الصلة والصفة في أشياء ، منها أن الصفة تُتَمَّم وتُكَمَّل وتُوضَّح وتُخصَّص ، كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن الصفة لا تعمل في الموصوف ، كما أن الصلة لا تعمل في الموصول ، ومنها أن الصفة لا تتقدَّم على الموصوف ، كما أن الصلة لا تتقدَّم على الموصول ، ومنها أن العامل في الموصوف والصفة واحد ، كما أن العامل في الموصول والصلة كذلك .

وفترقان في أن الموصول لا يكاد يستغنى عن الصلة ، والموصوف قد يستغنى عن الصفة ، ولذلك لم يتأكد تقديرُك الصفة مع الموصوف اسماً واحداً ، كما تأكد ذلك في الصلة والموصول ، فإزالة العائد من الصلة كإزالة الياء من اشهباب ، في قولك : اشهباب<sup>(٣)</sup> .

وأما خبرُ المبتدأ فيفارق الصلة والصفة بأنه ليس مع المبتدأ كاسم واحد ، وأنه ليس العامل فيهما واحداً ، على رأى أكثر النحويين ، وأنه قد يتقدَّم على المبتدأ ، وأنه إذا لم يُشغَل في نحو قولك : زيدٌ ضربته ، عمِل في المبتدأ .

وقوله :

أين كِسْرَى خَيْرُ الملوِكِ أئُو شَرْوان

كان أئُو شَرْوان بن قُبَاذ بن فَيْرُوز بن يَزْدَجَرْد بن بَهْرَام جُور ، من أعظم ملوك فارس ، أعاد أمور دولتهم إلى أحوالها بعد ضعفها واختلالها ، ونفى رعوسَ المَزَادِقَةِ ، وعمِلَ بسيرة أَرْدَشِير بن بابَلَك بن ساسان ، وافتتح أنطاكية ، وكان معظمُ جنودِ

(١) سورة المدثر ١١ .

(٢) سورة النحل ٧٥ .

(٣) راجع الكلام عليه وعلى نظائره في شرح الشافية ١٢١/٣ .

(٤) راجع المعارف ص ٦٦٣ .

قَيَّصَر فيها ، وبنى بناحية المدائن المدينة التي سماها رُومِيَّة ، على صورة أنطاكية ، وأنزل السَّيِّ الذي سباه من أنطاكية فيها ، وافتتح مدينة هِرَقْل والأسكندرية ، وملَّك آل المنذر على العرب ، وسار نحو الهَيَاظِلَّة ، واستعان عليهم بخاقان ، وكان قد صاهره ، فأوقع بهم ، وأنزل جنوده / يَفَرَّغَانَة ، فلما انصرف من خُرَاسَانَ قَدِم عليه ٩٥ سيفُ بن ذِي يَزَن الحميري ، يَسْتَنْصِرُ على الحبشة ، فبعث معه إِسْوَارًا من عظماء أساورته في جُنْدٍ من الدَّيْلَم ، فافتتحوا اليمن ، ونَفَوْا عنها السُّودَان ، وأقاموا هناك إلى أن جاء الله بالإسلام ، وكانت مدَّة ملكه سبعا وأربعين سنة وأشهرًا .

وقوله : « أم أين قبله سَابُور » : كان قَبْلَ أَنْوَشَرَوَان بدهرٍ طويل سَابُورُ بن أَرْدَشِير بن بابَك بن ساسان ، وبعَدَ سَابُور بن أَرْدَشِير بدهرٍ : سَابُور بن هُرْمَز بن تَرَسِي ، وكان يَلْقَبُ ذا الأكتاف ، وهو الذي عناه ، وإنما قيل له : ذو الأكتاف ، لأنه غزا العربَ في مَشَاتِيهَا حتى أوغَلَ في بلادها وغورِ مياهاها ، وكان يَخْلَعُ أَكْتافَ مَنْ ظَفِرَ به [ منهم ] <sup>(١)</sup> . وكِسَرَى : لَقِبَ كان للملوك الفُرس ، وقَيَّصَرُ للملوك الرُّوم ، وخاقان للملوك الأَثَرَك ، وَيَغْبُورُ للملوك الهند ، وتَبَعَ للملوك جَمِير .

وروى الكوفيون كِسَرَى ، بكسر الكاف ، ورواه البصريون بفتحها ، إلا أبا عمرو بن العلاء ، وجمعه العربُ جَمَعِينَ على غير القياس ، وهما الأَكاسِيرَةُ والكُسُورُ <sup>(٢)</sup> ،

(١) الإِسْوَار ، بكسر الهمزة ، والضمُّ لَفَّةً فيه : أعجميٌّ معرَّب ، وهو الرامي ، وقيل : الفارس ، ويُجمع على الأساور والأسورة : المعرَّب ص ٢٠ ، والذي في المعارف : « فبعث قائداً من قواده » .

(٢) ليس في هـ . وراجع المعارف ص ٦٥٧ .

(٣) في الأصل : « يعبور » . وفي هـ : « يعبور » . وأثبت ما جاء بمحاشية الأصل ، قال : « بغبور ، بفتح الباء الموحدة وسكون الفين المعجمة وضمَّ الموحدة ... لقب ملوك الصين » . وكذلك جاء في لسان العرب ( بغبور ) . وضبط فيه بضم الباء الأولى ، ضبط قلم .

(٤) وهو الأَفْصَح ، كما نصَّ صاحب المعرَّب ص ٢٨٢ .

(٥) ويُجمع أيضا : « كساسة » على غير القياس . وقياسه « كِسْرُونَ » ففتح الراء ، مثل عَيْسُونَ ومُوسُونَ . اللسان ( كسر ) .

وذلك أن حَدَّ الأفاعلة أن يكون جمعاً لإفعال ونحوه ، كإسكاف وإسكافة ، وأما الكُسُور فكأنهم جمعوه عليه بتقدير طَرَح ألفه ، فهو كَجَذَعُ وَجُدُوع ، في قول مَنْ كَسَرَ أَوَّلَهُ ، وَذَرَبَ وَذُرُوبَ ، في قول مَنْ فَتَحَهُ ، واستعمل الكُسُورَ أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن ثُبَّاتة ، في قصيدة مدح بها الملك بهاء الدولة أبا نصر بن عَضُد الدولة وابنه أبا منصور ، فقال :

وتَفَرَّسْتُ فِيهِ غَيْرَ مُحَابٍ أَنَّهُ كَاتِنٌ أَبَاً لِلْكُسُورِ<sup>(١)</sup>  
يَالَهَا مِنْ مَخِيلَةٍ كَانَ يَوْمًا شَامَهَا أَرْدَشِيرُ فِي سَابُورِ

وقوله : « وَأَخُو الْحَضْرُ إِذْ بَنَاهُ » يَحْتَمِلُ « أَخُو الْحَضْرُ » أن يكون معطوفاً على الأسماء المرتفعة بالابتداء ، فالتقدير : أَيْنَ كِسْرَى أَمْ أَيْنَ سَابُورَ ، وَأَيْنَ بَنُو / ٩٦  
الأصفر ، ، وَأَيْنَ أَخُو الْحَضْرُ ؟ ويجوز أن تقطعه عما قبله ، فترفعه بالابتداء وتجعل الخبر عنه « شاده » ، و « شاده » هو العايلُ في الظرف الذي هو « إِذ » ومعنى شاده : رفعه ، وَقَصَّرَ مَشِيدٌ : مرفوع ، وقيل : مبنئ بالشيد ، وهو الجَصُّ ، ويقال لكلِّ حَجَرٍ أَمْلَسَ : « مَرْمَرٌ » وأَرَادَ شَادَهُ بِمَرْمَرٍ ، فلما حذف الباء عاقبها التَّنصِبُ ، فالتقدير : وَأَخُو الْحَضْرُ إِذْ بَنَاهُ ، رفعه بِمَرْمَرٍ .

وقوله : « وَجَلَّلَهُ كِلْسًا » يقال : جَلَّلْتُهُ الثوبَ وبالثوب ، وطَرَحُ الباء أكثر ، والكِلسُ : الصَّارُوجُ ، وهو الجِيَّارُ أيضاً ، وذُراه : أعاليه ، واحْدَثُهَا : ذِرْوَةُ ،

(١) سقطت « أَنَّهُ » من هـ .

(٢) بحاشية الأصل : « قال العسكري في كتاب التصحيف : « ترويه العامة » جَلَّلَهُ » بالجيم ، وقرأته على ابن دريد : « خَلَّلَهُ » بالخاء المعجمة ، أى جعل الكِلْسَ في خَلَلِ الحجر ، وقال : جَلَّلَهُ ليس بشيء . انتهى . وهذا الكلام أورده أبو أحمد العسكري في كتابه شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٢٣٥ ، وأشد ابن دريد البيت في الجمهرة ٤٥/٣ ، وقال : « هكذا رواه الأصمعي بالخاء معجمة ، وقال : ليس « جَلَّلَهُ » بالجيم بشيء ، وروى غيره بالجيم ، وقال الأصمعي : إنما هو « خَلَّلَهُ » أى صَيَّرَ الكِلْسَ في خَلَلِ الحجارة ، وكان يضحك من هذا ، ويقول : متى رأوا جِصَّنًا مُصَهَّرَجًا ؟ » .

مكسورة الأول ، ومثلها لِحْيَةٌ وَلُحْيٌ ، في قول مَنْ ضَمَّ ، والكسرُ أفصح ، ونظيرها في الشذوذ قَرِيَّةٌ وَقُرَى<sup>(١)</sup> .

والْحَضْرُ : مدينةٌ بين دِجْلَةَ والفُراتِ بِحِثَالِ تَكْرِيتَ ، شاهدتُ بقاياها ودخلتها ، وقيل : إن الذي بناها الضَّيَّزَنُ بن معاوية بن العُبَيْد بن الأجرم بن عمرو ابن النَّخَع بن سَلِيح بن حُلْوَان بن الحاف بن قُضَاعَةَ ، وكان مَلِكُ الجزيرة ، ومعه من بنى العُبَيْد بن الأجرم وقبائل قُضَاعَةَ ما لا يُحْصَى ، ونال مُلْكُهُ الشام ، وأغار على طرف من بلاد العَجَم ، على عهد سابور ذي الأكتاف<sup>(٢)</sup> ، وفتح مدينةً من مدُنهم يقال لها : بَهْرَسِير ، وقُتِل من الأعاجم أعداداً ، فقال في ذلك عمر بن أُلَاه بن جُدَيٍّ ، أحدُ بنى عِمران بن الحاف بن قُضَاعَةَ :

دَلَفْنَا لِلْأَعَاجِمِ مِنْ بَعِيدٍ      بِجَمْعِ مِلْجَزِيرَةٍ كَالسَّعِيرِ<sup>(٣)</sup>  
لَقَيْنَاهُمْ بِمَجَرٍّ مِنْ عِلَافٍ      عَلَى الْخَيْلِ الصَّلَاحِ الدُّكُورِ<sup>(٤)</sup>  
فَلَاقَتْ فَارِسٌ مَنَا نَكَالًا      وَقَتَّلْنَا هَرَابِذَ شَهْرَ زُورِ<sup>(٥)</sup>

(١) إنما كان شاذاً ؛ لأن ما كان على فَعْلَةٍ من المعتل فبأبه أن يُجمع على فِعال ، بالكسر ، مثل ظبية وظباء .  
(٢) وأنا أيضاً شاهدتها ، وشاهدت بقايا قصر « الْحَضْرُ » وهو بمحافظة نينوى من العراق الشقيق ، وكانت زيارتي هذه في شهر مارس ( آذار ) ١٩٨٢ م حين دُعيت للمشاركة في ندوة ( أناء الأثير ) التي أقامتها جامعة الموصل .

(٣) صَحَّحَ ياقوت أن المراد هنا : سابور بن أردشير ، قال : « وليس بلدى الأكتاف ؛ لأن سابور ذا الأكتاف هو سابور بن هرمز بن نرسی ... بن سابور البطل ، وهو سابور الجنود صاحب هذه القصة ، وإنما ذكرت ذلك ؛ لأن بعضهم يغلط ويروى أنه ذو الأكتاف » معجم البلدان ٢/٢٨٢ ، وراجع المعارف لابن قتيبة ص ٦٥٤ ، ٦٥٦ .

(٤) في الأغاني ١٤١/٢ : « عمرو بن السليح بن حدى » ، وفي تاريخ الطبري ٤٧/٢ : « عمرو بن ألة ابن الجدئ » ، وفي الموضوع السابق من معجم البلدان : « الجدئ بن الدلهات » .

(٥) في هـ : « كالشغير » ، وصححته من الأصل ، والمراجع الثلاثة المذكورة ، ويقع اختلاف بينها في الرواية .

(٦) الهرايد : جمع هَرَبْد ، بكسر الهاء والباء ، وهم خدم نار المجوس ، وقيل : عظماء الهند أو علماءهم .  
اللسان وخواشي الأغاني .



قوله : « ملجزيرة » حذف نون « من » لسكونها وسكون اللام ، تشبيها للنون الساكنة بحروف اللين ، لأن فيها غنة تضارع ما فيه من المد واللين ، ومثله قول عمرو ابن كلثوم :

٩٧ / فما أبقت الأيام ملمال عندنا سيوى جذم أذوادٍ مُحَذَفَةِ النَّسْلِ<sup>(١)</sup>

وقول الآخر :

أبلغ أبا دختنوس مألكة غير الذى قد يقال ملكذب<sup>(٢)</sup>

أبو دختنوس : لقيط بن زُرارة التميمي ، ودختنوس : اسم بنته ، وكان مجوسياً . فأما قولهم في بنى الحرث وبنى الهجيم وبنى العنبر : بَلَحْرَثٌ وَبَلْهَجِيمٌ وَبَلْعَنْبَرٌ ، فإنهم حذفوا الياء من « بنى » لسكونها وسكون لام التعريف ، ثم استخفوا حذف النون كراهةً لاجتماع المتقارين ، كما كرهوا اجتماع المثلين ، فحذفوا الأول في نحو :  
غَدَاةَ طَفَّتْ عُلَمَاءُ بَكْرٍ بِنِ وَائِلٍ . وَغَجْنَا صُنُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمٍ<sup>(٣)</sup>

أراد : على الماء ، ونظير هذا الحذف في الكلمة الواحدة قولهم في ظَلَلْتُ وَمَسَبَبْتُ : ظَلْتُ وَمَسْتُ ، ومنهم من يُسْقِطُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَ الْمَحذُوفِ وَيُلْقِي حَرَكَةَ الْمَحذُوفِ عَلَيْهِ ، فيقول : ظَلْتُ وَمَسْتُ ، يُحَرِّكُ الظَّاءَ وَالْمِيمَ بِكَسْرِ اللَّامِ وَالسِّينَ ،

(١) شرح الحماسة ص ٤٧٦ ، وأنشد في اللسان ( ذود ) من غير نسبة . والمال أكثر ما يطلق عند العرب على الإبل ، لأنها كانت أكثر أموالهم . والجذم ، بكسر الجيم : الأصل ، والأذواد : جمع النود ، ويقع على مادون العشرة . ومُحَذَفَةُ النَّسْلِ : أى مقطوعة النسب . وأراد بالأيام الوقعات .

(٢) أعاده في المجلس الخامس والأربعين ، وهو في الخصائص ٣١١/١ ، ٢٧٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٩ ، وضرائر الشعر ص ١١٤ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ ، ١٠٠/٩ ، ١١٦ ، واللسان ( ألك - من ) .

(٣) راجع الشعر والشعراء ص ٧١٠ .

(٤) نسبة ابن الشجرى في المجلس السادس والأربعين لقطرى بن الفجاعة . وهو من قصيدة لقطرى في الكامل ٢٩٧/٣ ، وانظر شعر الخوارج ص ٤٤ ، ١٦٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٨ ، ومعجم شواهد العربية ص ٣٦٧ .

وقرأ قوم : ﴿ فَظَلَّمْتُمْ تَفَكُّهُنَّ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ إِلَهَكَ الَّذِي ظَلَمْتَ عَلَيْهِ عَافِيًا ﴾<sup>(٢)</sup> فإن كان ماقبل المحذوف ساكنًا لم يكن بُدْ من إلقاء حركته على الساكن لئلا يلتقي ساكنان ، وذلك قولهم في أَحَسَسْتُ : أَحَسْتُ ، قال أبو زيد :

سَوَى أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحَسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شَوْسُ  
الْأَشْوَسُ : الذي ينظر بأحد شِقَى عينيه تَغِيْظًا ، وقيل : هو الذي يُصَغَّرُ عينيه  
ويضُمُّ أجفائه ، والهاء التي في « به » و « إليه » تعود على الأسد ، ولأبي زَيْيد معه  
حديث .

فأما نحوُ بنى النَّجَّار فلم يَخَفِّفُوهُ فيقولوا بَنَجَّار ، لئلا يجمعوا بين إعلالين  
متواليين : الحذف والإدغام<sup>(٤)</sup> .

٩١ والمَجْر : الجيش العظيم ، وعِلَافٌ : بَطْنٌ مِنْ قُضَاعَةٍ ، والصَّلَادِمُ من /  
الخيَل : الشَّدَاد ، واحدها صِلْدِمٌ ، وأدخل الهاء في الصَّلَادِمَةَ تأكيداً لتأنيث الجمع ،  
ومثله الصَّبَاقِلَةُ والصَّبَارِقَةُ ، ودخولُ الهاء في الجمع لمعانٍ ، هذا أحدها ، والثاني :  
دخولُها في نحو : الجَحَاجِجَةِ والتَّنَابِلَةِ ، عوضاً من ياء الجَحَاجِجِ والتَّنَابِيلِ .  
والثالث : دخولُها في نحو : المَهَالِبَةِ والمَنَازِرَةِ ، دَالَّةٌ على ما تدلُّ عليه الياء في  
المَهْلِيِّينَ والمُنْذَرِيِّينَ .

والرابع : دخولُها في جمع أسماءٍ أعجمية جاءت على هذا المثال ، وذلك نحو :  
الجَوَارِيَةِ والمَوَازِجَةِ والكَيَالِجَةِ ، وواحد المَوَازِجَةِ : مَوَزَجٌ ، وهو الحُفٌّ<sup>(٥)</sup> ، وإنما دخلت

(١) سورة الواقعة ٦٥ ، وقراءة الكسر هذه قرأ بها عبد الله بن مسعود ، والشَّعْبِيُّ ، والأعمش ،  
وغيرهم . انظر زاد المسير ٣١٩/٥ ، ١٤٨/٨ ، وتفسير القرطبي ٢٤٢/١١ ، ٢١٩/١٧ .

(٢) سورة طه ٩٧ .

(٣) الطائى . والبيت في ديوانه ص ٩٦ ، وتخريجه في ١٦٥ ، ورواية الديوان « حَسَسَنَ » وتكلم عليه  
محقق الديوان . وأعاد ابن الشجرى في المجلس الخامس والأربعين . وانظر المقتضب ٢٤٥/١ ، والتبيين  
ص ٤٠٧ . (٤) راجع الممتع ص ٧١٨ .

(٥) وواحد الكيالجة : كيلجة ، وهو مكيالٌ معروفٌ قديماً لأهل العراق . راجع العرب ص ٢٩٢ ،  
والقاموس ( كلج ) والمصباح المنير .

الهاء في جمع هذه الأسماء الأعجمية للمشابهة بين الاسم الذي تلحقه علامة النسب ، وبين الأعجمي العرب ، من حيث كانا مُنتقلين ؛ هذا مُنتقل إلى التعريب ، وذلك منتقل من العلمية إلى الوصفية ، وقد دخلت الهاء فيما اجتمع فيه النسب والعُجمة ، وذلك نحو : السَّبَابِجَة والبرابرة ، يريدون : السَّبِيحَيْن والبربرين ، ودخولها في هذا أوجب من دخولها في المهالبة والموازجة ، لاجتماع المعنيين فيه .

\* \* \*

---

(١) هم قومٌ ذوو جَلَدٍ من أهل السُّند والهند ، يكونون مع رئيس السفينة البحرية . والسَّبَابِجَة : جاءت بالياء التحتية بعد السين « السَّبَابِجَة » في الأملأ وأصل العرب للجوالقي ص ١٨٣ ، ١٩٦ ، وصحح الشيخ أحمد محمد شاكر في حواشي العرب أنها « السَّبَابِجَة » بالياء الموحدة بعد السين . والأمر على ما قال الشيخ رحمه الله في التهذيب ٥٩٨/١٠ ، واللسان ( سبج ) لكنى وجدتها بالياء التحتية في الجمهرة ٥٠٤/٣ ، ويبدو أن هذا الخطأ قديم ، فقد وجدته كذلك في نسختين صحيحتين قديمتين من كتاب الشعر ، وانظره ص ١٥٦ .

### المجلس الخامس عشر

وهو مجلس يوم السبت ، ثامنَ وعشرين من جُمادى الآخرة ، سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

ثم إن سَابُورَ ذا الأكتافِ جَمَعَ لهم وسار إليهم ، فأقام على الحَضْرُ أربع سنين ، وإن النُّضِيرَةَ بنتَ الضَّيْنِ رآها سابورَ ورأته ، فَعَشِقَهَا وعَشِقَتْه ، وكان من أجملِ أهلِ دهره ، وكانت من أحسنِ أهلِ زمانها ، فأرسلتْ إليه : ما الذى تجعل لى إن دلتك على غُورَةِ المدينة ؟ فقال : أجعلُ لك حُكْمَكَ ، وأرفعُكَ على نساءى ، / وأخصُّكَ بنفسى دونهنَّ ، فدلَّتهُ على قَتَوَاتٍ كان يجرى الماء فيها من دجلة إلى المدينة ، فقطع الماء عنهم ، وفتحها غُتُوَةً ، وقَتَلَ الضَّيْنَ وأبَادَ بنى العُبَيْدِ ، وأصبحت قبائلُ من حُلوان بن الحاف بن قُضاعة فانقرضُوا .

قال ابن دريد : تفرَّعت قُضاعة بين الحاف والحاذى<sup>(١)</sup> ، واشتقاق الحاف من الحفا ، والحاذى من الاحتذاء . انتهى كلامه .

والحاف : مما حذفت العربُ ياءه اجتراءً بالكسرة ، كقولهم : العاصي<sup>(٢)</sup> ، فى العاصي

(١) حكى أبو الفرج والطبرى حيلة أخرى . انظرها فى الأغاني ١٤٢/٢ ، والتاريخ ٤٩/٢ .

(٢) الاشتقاق ص ٥٣٦ .

(٣) فى هـ : هـ الحادى ، بالذال المهملة ، ها وفيما يأتى . وصوابه بالذال المعجمة .

(٤) سيأتى هذا فى المجلس الثالث والخمسين .

ابن أمية بن عبد شمس ، وفي العاصي بن وائل السهمي ، وكقولهم : <sup>(١)</sup>اليمان ، في أبي حذيفة بن اليمان ، وكقوله تعالى : ﴿ دَعْوَةُ الدَّاعِ ﴾ .

وقال عُمر بن أُلَهِ ، يذكر مَنْ هلك في تلك الواقعة :

ألم يَحْزُنْكَ وَالْأَنْبَاءُ تَتِمِّي      بما لاقَتْ سَرَاةُ بَنِي الْعُبَيْدِ <sup>(٢)</sup>  
وَمَصْرَعُ ضَيْزَيْنٍ وَبَنِي أَبِيهِ      وَفُرسَانِ الْكِتَابِ مِنْ تَزِيدِ  
أَتَاهُمْ بِالْفَيْوَلِ مُجَلَّلَاتٍ      وبِالْأَبْطَالِ سَابُورُ الْجُنُودِ

جاء في هذه الأبيات سِنَادُ الْحَنُو ، وَالْحَنُو : حركةٌ ماقبل الرَّدْف ، فإن كانت ضَمَّةٌ مع كسرة فلا عَيْب ، وإن كانت مع إحداهما فتحة ، سَمِيَ ذلك سِنَادًا ، كقول عمرو بن كلثوم <sup>(٣)</sup> :

تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا

مع قوله :

وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا

و :

تَرْبَعَتِ الْأَجَارِعَ وَالْمُتُونَا

وكذلك مجيء فتحة العُبَيْد مع كسرة تَزِيد وضمة الجنود .

رجع الحديث : وهدم سابور المدينة ، واحتمل التَّضْيِيقَ بنت الضَّيَّزَيْن ، فأغرسَ بها

(١) سورة البقرة ١٨٦ .

(٢) ذكرت الخلاف في اسمه قريبا .

(٣) الأبيات في الموضع السابق من الأغاني ، وتاريخ الطبري ، ومعجم البلدان ٢٨٣/٢ .

(٤) راجع القوافي للأخفش ص ٣٦ ، ٥٩ ، والعيون الغامزة ص ٢٦٣ .

(٥) من معلقته الشهيرة . شرح القصائد السبع ص ٤١٦ . وانظر رسالة الغفران ص ٢٤٤ .

١٠ في عَيْنِ التمر ، فلم تزل ليلتها تَتَضَوَّرُ<sup>(١)</sup> مِنْ حُشُونَةِ فِرَاشِهَا ، وهو من حرير مَحْشُوٌّ بِقَزٍّ ، فاتمس مايؤذيها ، فإذا ورقة آسٍ مُلتزقةٌ بِعُكْنَةٍ<sup>(٢)</sup> من عُكْنِهَا قد أثرت فيها ، فقال لها سَابُور : وَيَحْلِكُ ، بأي شيء كان يَغْلُوكُ أبوك ؟ فقالت : بِالزُّبْدِ وَالْمُخِّ وشُهد الأَبَكَارُ من النحل وصفوة الخمر ، فقال لها : غَذَاكِ بهذا ثم لم تُصْلِحْ له ، فكيف بك أن تُصْلِحِي لي وأنا وإِثْرُكَ ؟ وأمر رجلاً فركب فرساً جَمُوحاً ، وعصب غَدَائِرَهَا بِذَنَبِهِ ، ثم استرَكَضَهُ فَقَطَّعَهَا ، وذكرها بعضُ شعرائهم في قوله :

أَقْفَرُ الْحَضَرُ مِنْ نُضِيرَةِ فَالِمِرِّ      باغٌ مِنْهَا فَجَانِبُ الثَّرَاثِرِ<sup>(٣)</sup>

وقد قيل إن صاحب الحَضَر هو السَّاطِرُونَ بن أسطِرُون ، وكان ملك السُّرْيَانِيِّينَ ، وكان مِنْ رُسْتَايٍ من رَسَاتِيقِ الْمُوصِلِ ، يقال له : بِاجَزَمَى ، وشاهد هذا القول قولُ أبي دُوَادٍ الْإِيَادِيِّ ، واسمه جاريةٌ بن الْحَجَّاجِ :

وَأَرَى الْمَوْتَ قَدْ تَدَلَّى مِنَ الْحَضَرِ      بِرِ عَلَى رَبِّ أَهْلِهِ السَّاطِرُونَ

وقيل : إن ملوكَ الْحِيرَةِ من وَلَدِهِ .

وقوله : « لَمْ يَهَبْهُ رَبُّ الْمُنُونِ » رَبُّبُ الْمُنُونِ : حَادِثُ الدَّهْرِ ، كَذَا قَالَ الْمُفَسِّرُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَتَرَبَّصُّ بِهِ رَبُّبُ الْمُنُونِ<sup>(٤)</sup> ﴾ .

وقد رَوَى « وَتَذَكَّرُ رَبُّبُ الْخَوَرَنَقِ » بِالرَّفْعِ ، وَ « رَبُّبُ الْخَوَرَنَقِ » بِالنَّصْبِ ، فَمَنْ رَفَعَ ، فَتَذَكَّرُ فِي رَوَايَتِهِ : مَاضِي سَكَنْتَ رَاوَهُ لِلإِدْغَامِ ، وَمَنْ نَصَبَ أَرَادَ : تَذَكَّرُ أَيُّهَا

(١) بلدة قرية من الأنبار غربي الكوفة .

(٢) العُكْنَةُ : بضم العين : الطُّيُّ في البطن من السُّنَنِ ، والجمع عُكْنٌ ، مثل غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ ، وربما قيل أَعْكَانُ .

(٣) البيت في الموضع المذكور من الأغاني ، وتاريخ الطبري ، ومعجم ما استعجم ص ٣٣٨ ، ٤٥٤ .

(٤) ديوانه ص ٣٤٧ ، وتخريجه في ٣٤٥ .

(٥) الآية المتمة الثلاثين من سورة الطور .

المعير بالدهر رَبِّ الخَوْرَنق ، فسكون الراء في هذا القول بناءً ، على مذهب البصريين ، وجَزَمَ على مذهب الكوفيين ، و « رَبِّ الخَوْرَنق » مفعول ، وهو في القول الأول فاعل .

ومن روى : « وتَفَكَّرَ رَبُّ الخَوْرَنق » فليس فيه إلا الرفع ، لأن « تَفَكَّرَ » غير مُتَعَدٍّ ، فهو مسند إلى رَبِّ الخَوْرَنق ، وسكون رائه للإدغام ، كسكونها في « أَمَرُّ رُبِّي بِالْقِسْطِ »<sup>(١)</sup> في الإدغام الكبير لأبي عمرو .

وَمَنْ روى « تَذَكَّرَ » روى « وَلِلْهُدَى تَذَكُّيرٌ » ، وكان القياس : وَلِلْهُدَى تَذَكُّرٌ وتَفَكَّرَ ، لأن مصدر تَفَعَّلْتُ : التَّفَعُّلُ ، فأما التَّفَعِيلُ فمصدر فَعَّلْتُ ، كقوله : كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا ، وَسَلَّمْتُ تسليمًا ، وَلَكِنَّ المصْدَرَيْنِ إِذَا تَقَارَبَ / لَفْظَاهُمَا مع تَقَارُبَ ١٠١ معنيهما جاز وقوع كُلِّ واحدٍ منهما موضعَ صاحبه ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّنًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وَرَبُّ الخَوْرَنق : الثُّعْمَانُ بن امرئ القيس بن عمرو بن امرئ القيس بن عمرو ابن عدى بن نصر بن ربيعة اللَّخْمِيَّ .

ويروى : « وَالبَحْرُ مُعْرِضًا ، وَمُعْرِضٌ » ويروى : « وَالتَّحُلُّ » .

وَالخَوْرَنقُ والسِّدِيرُ : بناءً ، وهما مُعَرَّبَانِ ، وكان الثُّعْمَانُ هذا من أَشَدِّ الملوك نِكايةً ، وَأَبْعَدَهُم مُغَارًا ، غزا أَهْلَ الشامِ مِرَارًا ، وَأَكْثَرَ المصَائِبِ في أَهْلِهِ ، وَسَبَى وَغَنِمَ ، وكان قد أُعْطِيَ المُلْكُ والكثرةُ والغلبةُ ، مع فتَاءِ السِّنِّ .

قال أبو عثمان بن بحر الجاحظ : عاش الثُّعْمَانُ بن امرئ القيس ثمانين سنةً ، وبنى الخَوْرَنقَ في عشرين سنةً ، وكان لَمَّا عزم على بنائه بعث إلى بلاد الرُّومِ فأتى

(١) سورة الأعراف ٢٩ .

(٢) الآية الثامنة من سورة المزمل . وقد تكلم ابن الشجري على وقوع المصادر موقع بعضها بأنهم من هذا في المجلس التاسع والخمسين .

برجل مشهور بِعَمَلِ المصانع<sup>(١)</sup> والحُصون والقُصور للملوك ، يقال له سِينِمَارٌ<sup>(٢)</sup> ، وكان يبنى سِنين ويغيبُ سِنين ، يريد بذلك أن يطمئن البناء ، فلما فرغ منه تعجَّب النعمانُ مِن حُسْنِهِ ، وإتقان عمله ، فقال له سِينِمَارُ عند ذلك تقريباً إليه بِالْحَذَقِ وحُسْنِ المعرفة : أَيَيْتَ اللُّغَنَ ، واللهِ إِنِّي لأَعْرِفُ فِيهِ مَوْضِعَ حَجَرٍ لو زَالَ لَزَالَ جَمِيعُ البُنيانِ ، فقال له : أَوْ كَذَلِكَ ؟ قال : نعم ، قال : لا جَرَمَ واللهِ لأَدْعَنَّهُ لا يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ أَحَدٌ ، ثم أَمَرَ به فَرُمِيَ من أعلاه فَتَقَطَّعَ ، فذكرتُهُ العربُ في أشعارِها ، فمن ذلك قول سَلِيطَ بن سَعْدٍ :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كَبِيرٍ      وَحُسْنٍ فِقِيلٍ كَمَا يُجْزَى سِينِمَارٌ<sup>(٣)</sup>

قوله : جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ : أعاد الهاء إلى المفعول وهى متصلة بالفاعل ، وكلاهما في رُثْبَتِهِ ، كقولك : ضرب غلامه زيداً ، ولم يُجز ذلك أَحَدٌ من النحويين ١٠٢ لَأَنَّ رُثْبَةَ الضَّمِيرِ التَّأخِيرُ عَنْ مُظْهِرِهِ ، فإذا تقدَّم المضمَرُ على مُظْهِرِهِ لفظاً / ومعنى ، لم يُجز أن يُنَوَّى به غيرُ رُثْبَتِهِ ، واستعماله في الشُّعر من أقبح الضُّرورات<sup>(٤)</sup> ، فأما قول الآخر<sup>(٥)</sup> :

(١) المصانع : جمع مَصْنَعَةٍ وَمَصْنَعٍ ، وهو شبه الصُّهريج يُجْمَع فيه ماء المطر ، وهى أيضاً ما يصنعه الناسُ من الآبار والأبنية . وقال عبد الرزاق : المصانع عندنا بلغة اليمن : القصور العالية . اللسان ( صنع ) وفتح القدير للشوكاني ١١٠/٤ .

(٢) حديثه في الحيوان ٢٣/١ ، والأغاني ١٤٥/٢ ، وتاريخ الطبرى ٦٥/٢ ، وثمار القلوب ص ١٣٩ ، ومجمع الأمثال ١٥٩/١ ، ومعجم البلدان ٤٩١/٢ ( الخورنق ) .

(٣) شرح ابن عقيل ٤٢٢/١ ، وشرح الأشموي ٥٩/٢ ، وشرح الشواهد الكبرى ٤٩٥/٢ ، والهمع ٦٦/١ ، والخزانة ٢٨٠/١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٤) وهو على قبحة أجازة الأخفش ، وابن جنى ، وأبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين ، وابن مالك ، كما في المراجع المذكورة ، والخصائص ٢٩٤/١ .

(٥) أبو الأسود الدؤلى ، أو النابغة الذبياني ، أو عبد الله بن همارق بن غطفان . مستدرک دیوان ابی الأسود ص ١٢٤ ، وديوان النابغة ص ٢١٤ ، والفاخر ص ٢٣٠ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وشرح الجمل ١٤/٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٠٩ ، والخزانة ٢٧٧/١ . والرواية في ديوان النابغة : =



(٥) الكتاب ٢٩٥/٤ ، وانظر اللسان ( سنمر ) .

وقوله : « سَوَى رَصَهُ الْبُيَّانَ » ، رَصُّ الْبُيَّانِ : ضَمُّ بعضِهِ إلى بعض ، وفي التنزيل : ﴿ كَانَتْهُمْ بُيَّانٌ مَرْصُوصٌ ﴾<sup>(١)</sup> .

والقَرَامِيدُ : جمع القِرْمَد ، وهو الآجُر ، والياء فيه كالياء في الصَّيَارِيف ، وحذفها مما لا يُخْلُ بالوزن ، ولكنه كان ممن لا يَقْبَلُ طِبَاعُهُ الزَّحَاف ، ويقال : / قَرَمْدَةٌ وآجُرَةٌ ، مُشَدَّدَةُ الرَّاء ، وآجُرَةٌ ، خَفِيفَتُهَا ، وآجُورَةٌ .

وَالسَّكْبُ : الصَّارُوجُ<sup>(٢)</sup> ، وَالْحَبْرَةُ : الْفَرْحُ . وَقَوْلُ عِدِي<sup>(٣)</sup> :

فَارْعَوَى قَلْبُهُ فَقَالَ فَمَا غِبَ طَلَّةٌ حَتَّى إِلَى الْمَمَاتِ يَصِيرُ

ارْعَوَى : رَجَعَ وَكَفَّ ، وَالْغِبْطَةُ : السُّرُورُ وَالْفَرْحُ ، وَالْغِبْطَةُ أَيْضاً : حُسْنُ الْحَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّ التُّعْمَانَ بْنَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ضُرِبَتْ لَهُ فَازَةٌ<sup>(٤)</sup> بِأَعْلَى الْخَوْرَنْقِ فِي عَامٍ [ قَدْ ]<sup>(٥)</sup> بَكَرَ وَسَمِيَهُ وَتَتَابَعَ<sup>(٦)</sup> وَلِيَّهُ ، وَأَخَذَتْ الْأَرْضُ فِيهِ زَيْتَهَا ، مِنْ اخْتِلَافِ أَلْوَانِ نَبْتِهَا ، فَهِيَ فِي أَحْسَنِ مَنْظَرٍ وَمُخْتَبَرٍ ، مِنْ تَوَرُّدِ رَيْبِجٍ مُوْنِقٍ ، فِي صَعِيدٍ كَأَنَّهُ قِطْعُ الْكَافُورِ ، فَلَوْ أَنَّ نُطْفَةً أَلْقِيَتْ فِيهِ لَمْ تَتَرَبَّ ، فَنَظَرَ التُّعْمَانُ فَأَبْعَدَ النَّظَرَ فَرَأَى الْبِرَّ وَالْبَحَرَ ، وَصَيَّدَ الطُّبَاءَ وَالْحُمُرَ ، وَصَيَّدَ الطَّيْرَ وَالْحَيْتَانِ ، وَالتَّنَجُّفُ إِذْ ذَاكَ بَحْرٌ تَتَلَاطَمُ أَمْوَاجُهُ ، وَتَتَوَاتَبُ حَيْثَانُهُ ، وَسَمِعَ غِنَاءَ الْمَلَّاحِينَ وَتَطْرِيبَ الْحَادِيْنَ ، وَرَأَى الْفُرْسَانَ تَتَلَاغَبُ بِالرَّمَاكِ فِي الْمِيَادِينَ ، وَرَأَى أَنْوَاعَ الزَّهْرِ مِنَ النَّخِيلِ وَالشَّجَرِ فِي الْبَسَاتِينِ ، وَسَمِعَ أَصْوَاتَ الطَّيْرِ عَلَى اخْتِلَافِهَا وَاتِّتِلَافِهَا ، فَأَعْجَبَ بِذَلِكَ إِعْجَاباً شَدِيداً ، وَقَالَ

(١) الآية الرابعة من سورة الصف .

(٢) الصاروج : فارسيٌّ معرب ، وهو الثُّورَةُ وأَخْلَاطُهَا التي تُصْرَجُ بِهَا الْحِيَاضُ وَالْحَمَامَاتُ . يُقَالُ : صَرَجْتَ الْحَوْضَ : إِذَا طَلَيْتَهُ بِالطَّرِينِ . الْمَرْبُ ص ٢١٣ . وَالثُّورَةُ ، بضم النون ، من الحجر الذي يُحْرَقُ وَيَسْوَى مِنْهُ الْكَيْلَسُ ، أَيْ الْجِيزُ .

(٣) في هـ : وقوله .

(٤) جاء بهامش الأصل : « الْفَازَةُ : مِظْلَةٌ بِعَمُودَيْنِ » . وَانْظُرِ الْلسَانَ ( فوز ) .

(٥) زيادة من الأغاني ١٣٧/٢ .

(٦) الْوَسْمِيُّ : أَوَّلُ الْمَطَرِ . وَالْوَلِيُّ : الْمَطَرُ بَعْدَ الْمَطَرِ فِي كُلِّ حِينٍ . الْمَطَرُ لِأَبْنِي زَيْدٍ ص ١٠٠ - ١٠٤ .

لجُلُساته : هل رأيتم مثل هذا المنظرِ والمَسْمَع ؟ وكان عنده رجلٌ من بقايا حَمَلَة الحُجَّة ، والمُضَيَّ على أدبِ الحقِّ ومنهاجه ، فقال له : أيُّها المَلِك ، قد سألت عن أمرٍ أَفتَأَذُن في الجواب عنه ؟ قال : نعم ، قال : رأيت هذا الذي أنت فيه ، أشيء لم تَرُ فيه ، أم شيء صار إليك ممَّن كان قبلك وهو زائلٌ عنك ، وصائرٌ إلى مَنْ بعدك ؟ فقال : بل هو شيء صار إلى ممَّن كان قبلي ، وسيزول عني إلى مَنْ يكون بعدى ، قال : فأراك إنما أُعْجِبْتَ بشيء تكون فيه قليلاً ، وتغيب عنه طويلاً ، وتكون [ غداً <sup>(١)</sup> ] بحسابه مُرْتَهَناً ، فقال : ويحك ! فكيف المَخْلَص ؟ قال : إما أن تُقِيمَ في مُلْكِكَ ، وتعملَ فيه بطاعة الله على ما ساءك وسرك ، وإما أن تضعَ تاجَكَ وتخلعَ لِبَاسَكَ ، وتلبسَ أُمَاسِاحاً ، وتعبُدَ الله في جبلٍ / حتى يَأْتِيكَ أَجْلُكَ ، قال : ١٠٤ فإذا كان السَّحَرُ فافزعْ على الباب ، فأني مختارٌ أحدَ الرأيين ، فإن اخترتُ ما أنا فيه كنتُ وزيراً لا تُعَصَى ، وإن اخترتُ السَّيَاحَةَ في القَلَوَاتِ والقِفَارِ والجِبَالِ كنتُ رقيقاً لا تُخَالَف ، ففرع عليه بابَه عند السَّحَرِ فإذا هو قد وضعَ تاجَه ولباسَه ، وتبياً للسَّيَاحَةِ ، فلزمَا جبلاً يعبدانِ الله فيه حتى أتتهما آجالُهُما .

وقوله : « ثم بعدَ الفلاح والمُلْك والإِمَّة » الفلاح : البقاء ، والإِمَّة : النعمة .

وقوله : « ثم أضْحَوْا كأنهم رَرَق جَفَّ » روى بعضُ الرواة : جَفَّ ، أى يابس .

وقوله : « فَالْوَتْ به الصِّبَا » أى ذهبَتْ به .

وقوله : « فَلَإِنْ ضَعِيفٌ وَلَا أَكْبُ عَثُورٌ » الوانى : الفاتِر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْيَا فِي ذِكْرِي ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَالْأَكْبُ : مِنَ الْإِنْكِبَابِ ، وَالْعَثُورُ هَاهُنَا : الْمَخْطِئُ فِي رَأْيِهِ .

(١) زيادة من الأغاني ١٣٨/٢ .

(٢) في الأغاني : وتخلع أطمارك ، وتلبس أُمَاسِاحك ، وتعبد ربك حتى يَأْتِيكَ أَجْلُكَ .

(٣) سورة طه ٤٢ .

وقوله : « وفيها العوصاء والميسور » العوصاء : العسر ، والميسور : اليسر .  
 وقوله : « وأنا الناصر الحقيقه » الحقيقه : ما يحقُّ على الرجل أن يحميه ، وقيل :  
 الحقيقه : الراية .

وقوله : « إن أظلم يوم » أى إن ستر العبار عين الشمس فأظلم النهار ، ويجوز أن  
 يريد : أن الشدة تُعطى على القلوب فلا يُهتدى للرأى فيه .  
 وقوله :

يوم لا ينفع الرواغ ولا يقـ دم إلا المشيع النحرير

الرواغ : الفرار ، والمشيع : الشجاع ، كأنه الذى يُشيعه قلبه ، والنحرير :  
 الحاذق بالشيء ، العالم به . آخر المجلس .

## المجلس السادس عشر

وهو مجلس يوم السبت ، سادس رجب ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .  
قال رؤية بن العجاج ، يصف حُمَرَ الْوَحْشِ <sup>(١)</sup> :

سَوَى مَسَاحِيَهِنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّ      تَقْلِيلُ مَا قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرُقِ  
سَمَى حَوَافِرَهُنَّ مَسَاجِيَ ؛ لَأَنهَا تَسْنَحُو [ الْأَرْضَ ] <sup>(٢)</sup> أَى تَقْشِرُهَا ، وَأَسْكُن الْيَاءَ  
من « مَسَاحِيَهِنَّ » فى موضع النصب لإقامة الوزن .

/ قال أبو العباس محمد بن يزيد : وهو من أحسن الضُرُورَات ، لأنهم ألحقوا حالة ١٠٥  
بمالتين ، يعنى أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع ، مع أن السُّكُونَ أخف من  
أخف الحركات ، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء فى ذوات الياء من المركبات ، نحو  
مَعْدِيكَرِب ، وقالى قلا .

وَالْحَقِّ : جمع حُقَّة <sup>(٣)</sup> ، وَتَقْطِيطُهَا : تقطيعها وإصلاحها .

(١) ديوان رؤية ص ١٠٦ ، والكتاب ٣/٣٠٦ ، والمقتضب ٤/٢٢ ، والكمال ٣/٢١ ، والنصف ٢/١١٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٠٦ ، ومعجم الشواهد ص ٥٠٥ .

(٢) سقط من هـ . وانظر اللسان ( ققط - سحا ) .

(٣) لم أجد هنا الكلام بنصه فى كتابى المبرد - الموضع السابق - وإن ذكر كلاماً بمعناه ، وقد حكاه  
البغدادي بالفاظ ابن الشجرى ، فى الحزاة ٣/٥٢٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ ، فى الكلام على الرجز  
الآتى ، وكذلك ذكره العلوي فى نظرة الإغريض ص ٢٦٢ .

(٤) بضم الحاء ، وهى وعاء من الخشب أو العاج ، يُنحت ليوضع فيه الطيب .

ونصَّب التقطيطَ على المصدر<sup>(١)</sup> ، لأن التقطيطَ تسويةٌ ، فالتقدير : سَوَّى مَسَاحِيَهْنَ تسويةٌ مثل تقطيط الحُقِّق ، وحذَف المصدرَ وصِفَتَه ، كقولك : ضربته ضربَ الأمير اللصِّ ، تريد ضرباً مثل ضرب الأمير اللصِّ .

والتفليُّل : التَّثْلِيمُ والتَّكْسِيرُ ، وارتفاعه بإسناد « سَوَّى » إليه ، والطَّرَق : ماتطَارَقَ من الصِّفا بعضُه فوقَ بعض ، الواحدة : طُرُقَة .

ومثل « سَوَّى مَسَاحِيَهْنَ » في إسكان يائه قوله :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ السَّوْرِقِ<sup>(٢)</sup>

الْقَرِيقُ : الْأَمْلَسُ ، وَالْوَرِيقُ : الدَّرَاهِمُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَاتَّبَعُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَٰذَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، وَيَتَعَاطَيْنَ : يُنَاولُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا .

وَمِنَ الْمُسَكَّنِ الْمُتَوَّنُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ<sup>(٤)</sup> :

يُقَلِّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلَاءَ بَادٍ عُيُوبُهَا

فهذا على قولك : رأيت امرأةً ضاحكاً إخوتها ، فهو بمنزلة يضحك إخوتها .

فإن قلت : فهلاً كان عُيُوبُهَا مبتدئاً ، وبإد خبره ؟

قلت<sup>(٥)</sup> : لو كان كذلك لوجب تأنيث « بادٍ » لأنك تقول : عيوبك باديةٌ ،

(١) أى المصدر التشبيهي ، أو المشبّه به . راجع اللسان ( ققط ) .

(٢) ينسب لروبة . ملحقات ديوانه ص ١٧٩ ، والكامل ٢١/٣ ، والخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، والمختضب ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، وشرح الحماسة ص ٢٩٤ ، ٩٧٠ ، ١٠٣٢ ، وحواشي ١٦٨٨ ، والعمدة ٢٤٩/٢ ، وأمالى المرتضى ٥٦١/١ ، ونضرة الإغريض ص ٢٦٣ ، واللسان ( قرق ) ، والموضع المذكور من الخزانة وشرح شواهد الشافية .

(٣) سورة الكهف ١٩ .

(٤) ديوانه ص ٥١ ، مع اختلاف في الرواية . والبيت بروايتنا في الموضع المذكور من نضرة الإغريض ، وأعادته المصنف في المجلس الخامس والثلاثين . وأنشد السيوطي في الأشباه والنظائر ١٦١/٤ ، حكاية عن ابن الشجري .

(٥) في هـ : قيل .

ولا تقول : عيوبك بادٍ ، وإنما جاز في الشعر :

فإنَّ الحوادثَ أودى بها<sup>(١)</sup>

حَمَلًا للحوادث على الحَدَثان ، كما حَمَلَ الآخَرُ الحَدَثانَ على الحوادثِ فَأَثَبَهُ في قوله :

/ وَحَمَلُ المِئِينَ إِذَا أَلَمْتُ بِنَا الحَدَثَانُ وَالْأَيْفُ النَّصُورُ<sup>(٢)</sup> ١٠٦

بيت في وصف امرأة :

لقد عَلِمَ الأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الكَرَى تَزَجُّجَهَا من حَالِكٍ وَاكِتِحَالِهَا<sup>(٣)</sup>

رجلٌ يَقْظُ وِجْمَهُ أَيْقَاطٌ ، ومثله في الرُّنَّة : نَجْدٌ وَأَنْجَادٌ ، والنَّجْدُ : الشَّجَاعُ ،  
والأَخْفِيَةُ : وإِحْدَاهَا خِفَاءٌ ، وهو كِسَاءٌ يُغَطِّي بِهِ وَطْبُ اللَّبَنِ ، وَسَمَّى الْعَيُونَ على  
سبيل الاستعارة أَخْفِيَةً ، لأنها كَالْأَغْطِيَةِ للرُّقَادِ ، كما أَنَّ الْأَخْفِيَةَ أَغْطِيَةٌ لِلوِطَابِ .  
والجَرَّ في « أَخْفِيَةِ الكَرَى » على حَدِّ جَرِّ الوُجُوهِ في قولك : الجِسَانُ الوجوهُ ،  
فكَأَنَّهُ قال : الأَيْقَاطُ الْعَيُونَ ، ويجوز [ فيها ] النَّصْبُ ، كما جاز الحسنُ الوجهَ ،  
تشبيهاً بقولك : الضاربُ الرجلَ ، فاعْلَمْ .

(١) للأعشى . ديوانه ص ١٧١ . وصدّره : « فلما ترينى ولي لئمة » وأعادته المصنف في المجلسين : الحادى والثلاثين ، والثامن والسبعين . وهو في الكتاب ٤٦/٢ ، ومعاني القرآن للقرّاء ١٢٨/١ ، وللأخفش ص ٥٥ ، ٩١ ، والأصول ٤١٣/٢ ، ونتائج الفكر ص ١٦٨ ، وشرح الجمل ٣٩٥/٢ ، والبسيط ص ٣٢٧ ، وانظر فهارسه .

(٢) معاني القرآن ١٢٩/١ ، ومجالس ثعلب ص ٤٢١ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ص ٢٢٢ ، وكتاب الشعر ص ٥٣٠ ، وما في حواشيه . وأعادته ابنُ الشجرى في المجلس الثاني والثلاثين .  
(٣) نسبة القيسى والعينى إلى الكميّ بن زيد الأسديّ ، وليس في ديوانه المطبوع . إيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٣٩ ، وشرح الشواهد الكبرى ٦١٢/٣ ، وهو من غير نسبة في التكملة ص ١٨٢ ، والمختضب ٤٧/٢ ، ومر صناعة الإعراب ٤٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٧١ ، وشرح المفصل ٢٧/٥ ، واللسان ( خفى ) . والشاعر يصف خرباً ، وأنها تتزيّن لمن لا يقربها . قاله القيسى .

(٤) بضم القاف ، وكذلك بضم الجيم في « نَجْدٌ » . راجع الكتاب ٦٣١/٣ ، واللسان ( يقظ ) .

(٥) سقط من هـ . وهذا النَّصْبُ على التشبيه بالمفعول به ، أو التمييز ، كما تقول : الجِسَانُ وجوهاً .

وترجّجها : في معنى تزجيجها حاجيها بالخضاب ، والحالِك : الشديذ السواد ، واشتقاق الترجيج من الرّج<sup>(١)</sup> ، أراد أنها تجعل حاجيها بالخضاب كالرّج في التحديد .

\*\*\*

جرير بن الخطّفى<sup>(٢)</sup> :

وكائن بالأباطح من صديق يرانى لو أصبت هو المصابا

قالوا في معنى « كم » الخبرة : كائن وكائن ، مثل كاعن ، لغتان كثير استعمالهما ، إلا أن الخفيفة أكثر في الشعر ، والثقيلة أكثر في القراءة ، ولم يقرأ من السبعة بالخفيفة إلا ابن كثير وحده ، ووافقه من غير السبعة يزيد بن القعقاع المدني ، وأصل الثقيلة : أئى ، دخلت عليها كاف التشبيه ، فعملت فيها الجرّ ، وأزيلتا عن معنيهما ، فجعلتا كلمة واحدة مضمّنة معنى « كم » التى للتكثير ، ووصل التنوين بها في الوقف ، وجعلت له صورة في الخطّ ، وصار كأنه حرف من الأصل ، فلذلك وقف القراء عليها بالنون ، اتّباعاً لخطّ المصحف ، إلا أبا عمرو ، فإنه أسقطها ؛ لأنها في الأصل تنوين ، ووافقه من غير السبعة يعقوب بن إسحاق الحَضْرَمِى .

وأما الخفيفة فأصلها : كائِن ، فقدّموا الياء على الهمزة ، وحركوا كل واحدة منهما / بحركة الأخرى ، كما يفعلون فيما يُقدّمون بعض حروفه على بعض ، كقولهم في جمع بئر : آبار ، والأصل : آبَار [ فصارت<sup>(٣)</sup> كيئين مثل كيئين ، فخففوها كما خففوا نحو ميّت فصار كيئين مثل كيئين ، فأبدلوا الياء وهى ساكنة ألفاً فصارت كائن ، كما

(١) الرّج : الحديد التى تركّب في أسفل الرمح والسنان . والرّج تركّز به الرمح في الأرض .

(٢) ديوانه ص ٢٤٤ ، وأوسعته تحريماً في كتاب الشعر ص ٢١٤ .

(٣) السبعة ص ٢١٦ ، والكشف ٣٥٧/١ ، والنشر ٢٤٢/٢ ، في توجيه الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

(٤) سقط من هـ . وانظر سر صناعة الإعراب ص ٣٠٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٦٣ .



قالوا في النسب إلى طَيْئٍ : طَائِيٍّ وَطَيْئٌ ، فَيَعْلُ ، وكان قياسه طَيْئِيٌّ ، مثل طَيْعِيٍّ ، كقولك في النَّسَبِ إلى سَيِّدٍ : سَيِّدِيٍّ ، فقلِّبوا الياءَ أَلْفًا بوجود أحد شرطها ، وهو انفتاح ما قبلها ، وإذا كانوا قد قلبوا [ الياءَ ] الساكنةَ أَلْفًا مع انكسار ما قبلها ، فقالوا في النَّسَبِ إلى الحِجْرةِ : حَارِيٍّ ، فقلِّبها مع وجود الفتحة قبلها أسهل .

وقال بعض البصريين ، وهو أيضاً مأثورٌ عن الخليل : أصل كائن : كَائِنٌ ، وذلك أنهم قدَّموا الياءَ الأولى وهي الساكنة المدغمة على الهمزة ، فانفتحت الياءُ بانفتاح الهمزة ، وسكنت الهمزةُ بسكون الياءِ ، فصار : كَيَّائِنٌ ، مثل كَيَّعِيْنٌ ، فلما تحرَّكت الياءُ وقبلها فتحةُ الكاف انقلبت أَلْفًا ، والهمزةُ بعدها ساكنة ، فحرَّكت الهمزةُ بالكسر لالتقاء الساكنين ، فصادت كسرُها كسرةَ الياءِ بعدها ، فاستثقلوا أن يقولوا : كَائِنِيْنٌ ، كما استثقلوا أن يقولوا : مررتُ بقاضيٍّ ، فأسكنوا الياءَ فصادف سكونُها سكونَ النون بعدها ، فوجب حذفُها لالتقاء الساكنين ، كما وجب حذفُ الياءِ من قاضي لسكونها وسكون التنوين ، فحذفوها فاتَّصلت الهمزةُ بالنون ، فصار كائِنٌ مثل قاضي .

فأما قوله : « يراني لو أُصِيبْتُ هو المُصَابَا » فمعنى يراني : يَعْلَمُنِي ، والمراد بالمُصَابِ المصيبة ، كقولهم : جَبَرَ اللَّهُ مُصَابِكَ - أَيْ مُصِيبَتَكَ - وهو في الأصل مصدر بمعنى الإصابة ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَظْلَمْتُ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا      أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ

أَرَادَ إِنْ إصَابَتَكُمْ رَجُلًا .

وقوله : « هو » فَصْلٌ ، وهو الذي يسمُّه الكوفيون / عِمَادًا ، وهذا الضَّرْبُ ١٠٨

(١) وهذا أيضاً ساقط من هـ .

(٢) هو الحارث بن خالد الخزومي . وقيل العَرَحِيُّ . الأغاني ٢٢٦/٩ ، ومجالس ثعلب ص ٢٢٤ ، والأصول ١٣٩/١ ، وتفسير الطبري ١١٦/١ ، والتبصرة ص ٢٤٥ ، وشرح الجمل ٢٧/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٥٨/٧ . ودِيوان العرجي ص ١٩٢ .

من الإضممار لا بُدَّ أن يكون وَفَّقَ ماقبله في الغيبة والخطاب [ والتكلم <sup>(١)</sup> ] لأنَّ فيه نوعاً من التوكيد ، تقول : علمت زيداً هو المنطلق ، وعلمتُك أنت المنطلق ، وعلمتُني أنا المنطلق .

ويتوجَّه على هذا سؤالان ، أحدهما : كيف وقع ضميرُ الغيبة بعد ضمير المتكلم ، وحقُّ الفصل أن يكونَ وفقاً لما قبله ، فيقال : يَرَانِي أنا المُصاب .  
كما جاء في التنزيل : ﴿ إِنَّ تَرْنِي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا <sup>(٢)</sup> ﴾ .

والسؤال الآخر : أن المفعولَ الثاني في باب العِلْم والظنَّ يلزم أن يكون هو المفعول الأول ، فكيف جاز أن يكون المرادُ بالمصاب المصيبة ، والمفعول الأول هو الياء من يَرَانِي ؟ .

والجواب عن السؤالين أن في قوله : « يَرَانِي » تقديرَ مضافٍ يعود ضميرُ الغيبة إليه ، أي يرى مُصابي هو المصاب [ والمعنى : يرى مصابي هو المصاب ] العظيم ، ولو أنه قال : يراه لو أصبت هو المصابا ، فأعاد الهاءَ من « يراه » إلى الصديق ، والمعنى يرى نفسه ، كما جاء في التنزيل : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَظِيمٌ \* أَن رَّأَاهُ اسْتَغْنَى <sup>(٣)</sup> ﴾

(١) في هـ : وهذا الضربُ من الإبدال يكون وفق ....

(٢) ساقط من هـ .

(٣) سورة الكهف ٣٩ . و ﴿ تَرْنِي ﴾ هكذا جاءت في الأصل وهـ بإثبات الياء ، وهي قراءة ابن كثير ، أثبت الياء فيها في الوصل والوقف جميعاً . وقرأ نافع وأبو عمرو بياءٍ في الوصل ، وبغير ياءٍ في الوقف ، والباقون يحذفون الياء في الوصل والوقف جميعاً . السبعة لابن مجاهد ص ٣٩١ ، ووافق ابن كثير من العشرة ، يعقوبُ ابن إسحاق الحضرمي . إرشاد المبتدئ ص ٤٢٥ .

(٤) ساقط من هـ ، وهو في الخزنة ٤٥٥/٢ .

(٥) هذه رواية . قال ابن هشام في المغني ص ٥٤٩ : « ويروى « يراه » أي يرى نفسه ، و « تراه » بالخطاب ، ولا إشكال حيثُذا ولا تقدير ، والمصاب حيثُذا مفعولٌ لا مصدر ، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضُهم فقال : ولو أنه قال « يراه » لكان حسناً ، أي يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصبت . ولعلَّ ابن هشام يعني ببعضهم ابنَ الشجري .

(٦) سورة العلق ٦ ، ٧ .

لَسَقَطَ مَاذَكَرْتُهُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ ، وَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ [ وَلَكَانَ الْمَصَابِ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ قَوْلِكَ : أُصِيبَ زَيْدٌ فَهُوَ مُصَابٌ <sup>(١)</sup> ] وَلَكِنَّ الْمَرْوِيَّ : يَرَانِي .

\* \* \*

لَيْدُ بْنُ رَيْعَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ كِلَابٍ ، يَصِفُ جِمَارًا وَأَتَانًا وَخَشِيبَيْنِ <sup>(٢)</sup> :

يَعْلُو بِهَا حَدَبَ الْإِكَامِ مُسَحَّجٌ قَدْ رَابَهُ عَصِيَانُهَا وَوَحَامُهَا  
بِأَجْزَةِ الثَّلْبَوِيَّ يَرْبَأُ فَوْقَهَا قَفْرًا مَرَاقِبَ خَوْفُهَا آرَامُهَا <sup>(٣)</sup>

الْحَدَبُ مِنَ الْأَرْضِ : مَا ارْتَفَعَ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> أَيْ يُسْرِعُونَ مَعَ تَقَارُبِ الْخَطْوِ ، كَمَشَى الذَّبَّ إِذَا أَسْرَعَ ، يُقَالُ : مَرَّ يَنْسِلُ وَيَعْسِلُ ، وَالْمَصْدَرُ النَّسْلَانُ وَالْعَسْلَانُ ، وَالْإِكَامُ : جَمْعُ أَكْمَةٍ ، وَهِيَ مَرْتَفَعٌ مِنَ الْأَرْضِ مُلَبَّسٌ حِجَارَةً سَوْدَاءَ ، وَجَمْعُهَا عَلَى فِعَالٍ ، كَرَقِيَةٍ وَرِقَابٍ ، وَجَمْعُهَا أَيْضًا عَلَى الْأَكَمِ وَالْأَكْمِ ، قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٥)</sup> :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْجِ الْقُفِّ ذِي الْأَكَمِ

/ بِشَدَّتِنَا : أَيْ بِحَمَلَتِنَا . وَالْقُفُّ : مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ فِي صَلَابَةٍ ، وَسَفْجُهُ : ١٠٩ وَجْهُهُ ، قَالَ أَبُو دُوَادٍ <sup>(٦)</sup> :

يَخْتَطِي الْأَكَمَ وَالْحَبَارَ بِقَدْرِ مِنْ يَدِ رَسَلَةٍ وَرِجْلِ زُبُونٍ

الْحَبَارُ : الْأَرْضُ اللَّيْنَةُ ، وَيَدُ رَسَلَةٍ : لَيْنَةُ الْمَفَاصِلِ ، وَالزُّبُونُ : مِنَ الزَّيْنِ ، وَهُوَ الدَّفْعُ .

(١) ساقط من هـ ، وهو في الخزانة ، الموضع السابق ، حكاية عن ابن الشجري .

(٢) ديوانه ص ٣٠٤ ، وتحريجه في ص ٣٩٤ ، ومعجم الشواهد ص ٣٥٦ .

(٣) هكذا في السختين . وسيأتي توجيهه . والذي في الديوان : قفر المراقب .

(٤) سورة الأنبياء ٩٦ .

(٥) زيد الخيل . المقتضب ٤٤/١ ، ٢٩١/٣ ، وأوسعته تحريماً في كتاب الشعر ص ٨٨ ، وأعاده ابن

الشجري في المجلس السابع والسبعين .

(٦) ليس في ديوانه المطبوع ، وفيه قصيدة من بحر البيت وقافيته ، انظره ص ٣٤٦ .

وقالوا أيضاً : آكام ، فيجوز أن يكون جمع أكم ، كجبل وأجبال ، ويجوز أن يكون جمع أكم ، كبرد وأبراد ، وقالوا أيضاً : آكم ، فهذا جمع أكم ، على سبيل الشذوذ ، كقولهم في جبل : أجبل ، قال :

إِنِّي لَأَكْنِي عَنْ أَجْبَالٍ بِأَجْبُلِهَا      وَذِكْرٍ أَوْدِيَةٍ عَنْ ذِكْرٍ وَادِيهَا<sup>(١)</sup>  
وَمُسَحَّجٌ : مُكَدَّم ، كدَمَتِ الحُمُرُ ، ويقال : رَأَيْتُ الأَمْرَ : إِذَا أَدْخَلَ [ عَلَيْكَ ]<sup>(٢)</sup>  
شَكًّا وَخَوْفًا .

وَالوِحَامُ وَالْوَحَمُ : أَنْ تَشْتَبَى الْمَرْأَةُ شَيْئًا عَلَى حَبْلِهَا ، وَقَدْ وَحَمْنَاهَا : أَيْ أَطْعَمْنَاهَا  
شَهْوَنَهَا ، وَوِحَامُ الْأَتَانِ : أَنْ تَشْتَبَى الْمَرْعَى ، وَمُسَحَّجٌ رَفَعَ بِيَعْلُو ، أَيْ يَعْلُو بِالْأَتَانِ  
حَدَبَ الْأَكَامِ جِمَارٌ مُسَحَّجٌ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلْ يَجُوزُ إِسْنَادُ « يَعْلُو » إِلَى ضَمِيرِ الْجِمَارِ ، وَنَصَبُ « مُسَحَّجٍ »  
عَلَى الْحَالِ ؟

قِيلَ : لَيْسَ ذَلِكَ بِمَمْتَنِعٍ ، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ كَثِيرًا مَا تَدَعِ هَذَا وَتُسْنِدُ الْفِعْلَ إِلَى صِیْغَةِ  
النَّكَرَةِ الْمُخَذَّوْفَةِ ، كَقَوْلِهِ :

خَوْذُ إِذَا قَامَتْ إِلَى خِذْرِهَا      قَامَتْ قَطُوفُ الْخَطُوفِ مِكَسَالَةً<sup>(٣)</sup>  
أَيْ قَامَتْ امْرَأَةٌ قَطُوفُ الْخَطُوفِ ، فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ  
مُبَارَكٌ ﴾<sup>(٤)</sup> فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ ، وَلَا يَحْسُنُ نَصَبُ « مُبَارَكٌ » عَلَى الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ فِي  
« أَنْزَلْنَاهُ » لِأَنَّهُ رَفَعَهُ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ مُبَارَكًا قَبْلَ أَنْزَالِهِ ، وَفِي وَقْتِ أَنْزَالِهِ ، وَبَعْدَ  
أَنْزَالِهِ ، وَنَصَبِهِ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ مُبَارَكًا فِي وَقْتِ أَنْزَالِهِ خَاصَّةً .

(١) الكامل ٦٠/١ ، والمقتضب ٢٠٠/٢ ، والخصائص ٥٩/٣ ، ٣١٦ ، والبيت مع ثلاثة آخر في  
الأعاني ٣٣٤/٥ ، ونسبها أبو الفرج لأعرابي .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) لم أعرفه .

(٤) سورة الأنعام ٩٢ ، ١٥٥ .

وقوله : « بأحزّة الثَّلْبُوت » الأحزّة : جمع حَزِيز ، وهو الغليظ من الأرض ،  
المُسْتَدِقُّ المنقاد ، والثَّلْبُوت : / ماءً لبنى ذُبْيَان ، وقيل : هو وادٍ في أرض بنى عامر .  
وقوله : « يَرَبُّاً فوقَهَا » أى يكون كالرَّبِيعَةِ ، وهو طليعةُ القوم وحافظُهم الذى ينظرُ  
لهم على مكانٍ مرتفع ، ويسمَّى الدَّيْدَبَان .

وقوله : « قَفَرَأَمْرَاقَبَ خَوْفُهَا » المَرَاقِبُ : المواضعُ المُشْرِفَةُ ، والقَفَرُ : الخالى ،  
والتقدير : يربأ فوقَهَا على مَرَاقِبَ قَفَرٍ ، فحذف « على » فعاقَبَهَا النَّصَبُ ، وقَدَّمَ  
الصفةَ فانصببت على الحال ، ويُروى : قَفَرُ المَرَاقِبِ<sup>(١)</sup> ، بالنصب على ماقلناه من  
تقدير الجار .

وقوله : « خوفُهَا آرَامُهَا » الآرام : الأعلام ، واحدها أَرَمٌ وإَرَمٌ ، والتقدير : مواضعُ  
خوفِهَا ، فلما حذَفَ المضافَ أعرب المضافَ إليه بإعرابه ، أى ' مواضعُ خوفِ هذه  
المراقبِ أعلامُهَا ، وذلك لما يكْمُنُ خَلْفَ الأعلام من صائِدٍ وغيره . آخر المجلس .

\* \* \*

(١) وهى رواية الديوان ، ومراجع تخرِج البيت .

(٢) فى هـ : صائده .

### المجلس السابع عشر

وهو مجلس يوم السبت ، ثالث عشر رجب ، من سنة أربع وعشرين وخمس مائة ، ومن القصيدة التى منها هذه الأبيات قوله <sup>(١)</sup> :

فَعَدْتُ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا  
وهذا البيت من أبيات الكتاب <sup>(٢)</sup> ، ذكره شاهداً على الاتساع فى الظروف بإجرائها مُجَرِّى الأَسْمَاءِ .

والمضمر فى « عَدْتُ » ضميرُ بقرَةٍ وحشيّة تقدّم ذكرُها ، ويروى « فَعَدْتُ » من العَدُو ، والفرج : موضعُ المخافَةِ ، ومثله الثَّغَرُ والثَّغْرَةُ ، والعَوْرَةُ ، و « مَوْلَى المخافَةِ » [ معناه وَلِئِى المخافَةِ ] أى مكانٌ يَلِى المخافَةِ ، وموضع « كِلَا » رَفَعَ بالابتداء ، والجملةُ من تحَسَّبَ وفاعله ومفعوله خبرُ المبتدأ ، وعائد الجملة الهاء التى فى اسم « أَنْ » وعاد إلى « كِلَا » ضميرٌ مفردٌ ، لأنه اسمٌ مفرد ، وإن أفاد معنى التثنية ، وموضعُ المبتدأ مع الجملة التى هى خبرُهُ نصبٌ بأنها خبر « عَدْتُ » لأنّ منهم من يجعل « عَدَا » فى الإعمال بمنزلة أصبح وأضحى ، وَمَنْ جعلها تامةً كان موضعُ الجملة بعدها نصباً ١١ / على الحال ، وَمَنْ رواها بالعين غير المعجمة ، فالجملة حالٌ لا غير .

(١) ديوان لبيد ص ٣١١ ، وتخرجه فى ص ٣٩٥ . وزد عليه المقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، والتبصرة ص ٣١٢ ، ٥٢٨ ، والبسيط ص ٥٠٢ ، ٨٨٢ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والستين .

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢ .

(٣) ساقط من هـ . وانظر شرح القصائد السبع ص ٥٦٦ .

وخلّفها رفع على البديل من « كِلا » ، والتقدير : فغدث وخلّفها وأمامها تحسّب أنه يلي المخافة ، وإن رفعته بتقدير : هو خلّفها وأمامها فجائز .

وبعض النحويين<sup>(١)</sup> أبدله من « مولى المخافة » وذلك فاسد من طريق المعنى ؛ لأن البديل يقدر إيقاعه في مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، فلو قلت : كِلا الفرجين تحسّب أنه خلّفها وأمامها ، لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلّفها وأمامها ، فليس في إيقاع الحُسبان على ذلك فائدة .

\* \* \*

وقال العباس بن مرداس السلمي ، يُخاطب كُليب بن عُيَيْمَةَ السلمي :  
 أَكْلَيْبُ مَالِكَ كُلِّ يَوْمٍ ظَالِمًا      وَالظُّلْمُ أَكْثَرُ غِبَّةٍ مَلْعُونٍ<sup>(٢)</sup>  
 أَتُرِيدُ قَوْمَكَ مَا أَرَادَ بَوَائِلُ      يَوْمَ الْقَلِيلِ سَمِيكَ الْمُطْعُونُ  
 وَأَظُنُّ أَنَّكَ سَوْفَ يَتَفَذُّ مِثْلَهَا      فِي صَفْحَتَيْكَ سِنَانِي الْمَسْتُونُ  
 قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا      وَأَخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ

عُيَيْمَةَ : منقول من مُحَقَّر العِيْمَةِ ، وهي شهوة اللبن ، أو مُحَقَّر العِيْمَةِ ، بكسر العين ، وهي خيار المال ، ومنه قولهم : اعْتَامَ الرجلُ : أى أخذ العِيْمَةَ ، قال طرفة<sup>(٣)</sup> :

أرى الموتَ يَعتَامُ الكِرَامَ وَيَصْطَفِي      عَقِيلَةَ مَالِ الْفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ

وقوله : « ما لك » ما استفامية ، وموضعها رفع بالابتداء ، « ولك » الخبر ، والخبر

(١) هو رأى أبى عليّ الفارسي . ذكره القيسى في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٣٤ .

(٢) الأغاني ٣٨/٥ ، ٣٤٢/٦ ، ٣٤٣ ، والنقائض ص ٩٠٧ ، والوحشيات ص ٢٣٨ ، والحيوان ٣٢٢/١ ، ١٤٢/٢ ، والمقتضب ١٠٢/١ ، والخصائص ٢٦١/١ ، والبصرة ص ٨٨٩ ، وشرح شواهد الشافعية ص ٣٨٧ - ٣٨٩ ، وغير ذلك كثير ، تراه في حواشي تلك الكتب . وأعاد ابن الشحرى إنشاء البيت الرابع في المجلس الحادى والثلاثين .

(٣) ديوانه ص ٣٦ ، وتخريجه في ص ٢١٣ .

هو العامل في الظرف والحال ، وإن شئت نصبت الظرف بالحال ، ومثله في التنزيل : ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِيلَ لَهُمْ مَهْطِعِينَ <sup>(١)</sup> ﴾ إن شئت نصبت « قِيلَ لَكَ » بالخبر ، وإن شئت أعملت فيه « مَهْطِعِينَ » وكان حقُّ المعنى أن لا يعمل في الحال ، لأنَّ الحال عبارة عن ذى الحال ، ولكنَّ عَمِلَ فيها المعنى لشبهها بالظرف ، من حيث / كان قولك : جاءني زيدٌ راكبًا ، معناه : جاء في حال الركوب ، ولذلك عُطِفَ عليها الظرف في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ \* وَاللَّيْلِ <sup>(٢)</sup> ﴾ وليس الشَّبه الذى بينهما بمُسْتَحْكِمٍ ، لأنك لا تقدرُ أن تقول : جاء زيدٌ في راكب ، كما تقول : جاء في يوم السبت ، وجلس في مكانه <sup>(٣)</sup> ، وإنما أدخلوا حرف الظرف على لفظ متأول ، ولما لم يستحكم الشبه بين الظرف والحال امتنعوا من تقديم الحال على العامل المعنوي ، وإن لم يمتنعوا من تقديم الظرف على المعنى العامل فيه ، كقولهم : « كلُّ يوم لك ثوبٌ » فإن جاءت الحال بلفظ الظرف جاز تقديمها على المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ <sup>(٤)</sup> ﴾ هنالك ظرفٌ في موضع الحال ، والعامل فيه قوله : « لِلَّهِ » وذو الحال المضمَّر المستكنُّ في « لِلَّهِ » .

وقوله : « وَالظُّلُمُ أَنْكَدُ غِبَّةً مَلْعُونٌ » التَّكْدُ : العُسْرُ وخروجُ الشيء إلى طالبيه بشدة ، وغِبَّةٌ : عاقبته ، واللَّعْنُ : الطُّرْدُ والإبعاد ، يقال للرجل المَطْرُود : لَعِينٌ .

(١) سورة المعارج ٣٦ . وفي الأصل وهـ ﴿ فما للذين ﴾ ورددته إلى رسم المصحف .

(٢) انظر وجوه شبه الحال بالظرف في كتاب الشعر ص ٢٤٤ ، وحواشيه ، وذكر ابن الشجري شيئاً منه في المجلسين الخامس والعشرين ، والمجلس الرابع والثلاثين ، والحادى والسبعين .

(٣) سورة الصافات ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٤) في هـ : مكانك .

(٥) عرض ابن الشجري لذلك بأبسط من ذلك في المجلس الحادى والسبعين . وانظر أصل هذه المسألة في المقتضب ١٧١/٤ ، وحواشيه .

(٦) ويروى : « أكلٌ ... » . وانظره في الكتاب ١١٨/١ ، والأصول ٦٤/١ ، ٢٤٧/٢ ، والبغداديات ص ٥٥٥ ، والمسائل المثورة ص ١٥٨ ، وأعاده ابن الشجري في المجالس : الخامس والعشرين ، والتاسع والستين ، والحادى والسبعين .

(٧) سورة الكهف ٤٤ .



وقوله : « أَتُرِيدُ قَوْمَكَ مَا أَرَادَ بَوَائِلُ » أراد : بقومك ، فحذف الباء ، فظهر  
النصبُ المعاقبُ لها ، ومثله النصبُ في قول الآخر :  
وَمِنْ قَبْلِ آمَنَّا وَقَدْ كَانَ قَوْمُنَا يُصَلُّونَ لِلْأَوْثَانِ قَبْلَ مُحَمَّدًا<sup>(١)</sup>  
نَصَبَ « مُحَمَّدًا » بِآمَنَّا ، والأصل : بِمُحَمَّدَ .

وأراد بوائِل بكرةً وتغلبَ ابني وائل بن قاسِط بن هِنْب بن أَفْصَى بن دُعَيْمِ بن  
جَدِيلَةَ بن أسد بن ربيعة بن نِزَار بن مَعَدَّ بن عَدْنَانَ .

وقوله : « سَمِيكَ الْمُطْعُونِ » أراد كُلَيْبَ بن ربيعة [ بن مُرَّة<sup>(٢)</sup> ] بن الحارث بن زُهَيْر  
ابن جُشَم بن حُبَيْب بن تَغْلِب بن وائل ، طعنه جَسَّاسُ بن مُرَّة بن ذُهَل بن شِيَّان  
ابن ثعلبة ، فقتله ، وسأذكر قصته بعد شرح هذه الآيات بمشيئة الله .

وقوله : « يُنْفِذُ مِثْلَهَا » أى مِثْلَ الطَّعْنَةِ التى طعنها جَسَّاسُ بن مُرَّة كُلَيْبَ بن / ١١٣  
ربيعة ، وحَسُنَ إضمارُ الطَّعْنَةِ ولم يجر لها ذِكْرٌ ، لَأَنَّ ذِكْرَ الْمُطْعُونِ دَلٌّ عَلَيْهَا ، كما دَلَّ  
السَّفِيهُ عَلَى السَّفَةِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :<sup>(٣)</sup>

إِذَا نُهِيَ السَّفِيُّ جَرَى إِلَيْهِ

أراد إلى السَّفَةِ ، وقد شرحتُ هذا فيما قدَّمته من الأمالي ، وذكرتُ أنه لا بدَّ من

(١) قاله العباس بن مرداس ، رضى الله عنه ، كما في الإفصاح ص ١٦٢ ، ومعيد النعم ص ٩٩ ، وأنشد  
من غير نسبة في شرح القصائد السبع ص ١٤٩ ، والتهذيب ٥١٧/١٥ ، واللسان ( أمن ) ، وتوجيه النصب  
في هذه الكتب على أَنَّ « آمَنَّا » بمعنى صَلَّيْنَا ، وليس على إسقاط الجارِّ ، كما يرى ابن الشجرى ، وقد  
استحسن السخاوى النصب على إسقاط الجارِّ . راجع سفر السعادة ص ٧١٩ ، والأشباه والنظائر ١٨٣/٣ .

(٢) لم يرد هذا في سلسلة نسب « كليب » في مختلف القبائل لابن حبيب ص ٢١ ، وجمهرة ابن حزم  
ص ٣٠٥ ، والنقائض ص ٩٠٥ .

(٣) بضم الحاء وفتح الباء ، على ما قيده ابن حبيب في مختلف القبائل ص ٦ .

(٤) في هـ : نقلته .

(٥) سبق تخريجه في المجلس العاشر .

دليل على ما يعود [ الضمير<sup>(١)</sup> ] عليه إذا لم يجر له ذكر ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ - ثُمَّ قَالَ : - وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا ﴾ فَأُضْمِرَ النَّارَ أَوْ جَهَنَّمَ ، لِأَنَّ ذِكْرَ الْعَذَابِ دَلٌّ عَلَيْهَا .

وقوله : « وَأَخَالَ أَنْكَ سَيِّدَ مَعْيُونٍ » أَخَالَ بفتح أوله ، وهو الأصل ، وإخَالَ بالكسر فيه لغة الذين كسروا حرف المضارعة ، مما جاء على مثال تَفَعَّلَ نحو تَعَجَّبَ وَتَعَلَّمَ وَتَرَكَّبَ ، لتدلُّ كسرته على كسرة العين من عَجِبَ وَعَلِمَ وَرَكِبَ ، ونحو ذلك ، يقولون : أنا إعجب وأنت تعلم ونحن نركب ، واستقلوا الكسرة على الياء فالزموها الفتح .

ومَعْيُون : مفعولٌ من قولهم : غَيَّنَ عَلَى قَلْبِهِ ، أى غُطِّيَ عليه ، وفي الحديث : « إِنَّهُ لَيَغَانُ عَلَى قَلْبِي » وَلَكِنَّ النَّاسَ يُنْشِدُونَهُ بِالْبَاءِ ، وهو تصحيف ، وقد رُوي « مَعْيُون » بالعين غير المعجمة ، أى مُصَابِّ بالعين ، ومعْيُون هو الوجه ، وكِلَاهِمَا مما جاء فيه التصحيح ، وإن كان الاعتلال فيه أكثر ، كقولهم : طعامٌ مَزْيُوتٌ ، وُبُرٌّ مَكْيُوتٌ ، وَثُوبٌ مَخْيُوطٌ ، وَالْقِيَاسُ : مَعِينٌ ، وَمَزِيَّتٌ ، وَمَكِيلٌ ، وَمَخِيْطٌ ، حملاً على غَيَّنَ وَزَيْتَ وَكَيْلَ وَخِيْطَ ، قال أبو علي : « ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم يُنْكَرَ ، ألا تراهم قد قالوا : الْعُورُ ، فهو مثل مفعول من الواو ، لو صَحَّ » انتهى كلامه .

(١) ساقط من هـ .

(٢) سورة الشورى ٤٤ ، ٤٥ .

(٣) وتسمى هذه الظاهرة : تلتلة بُهْرَاءَ - وبهراء : حَيٌّ من اليمن - وانظر القبائل التى تنطق بهذه اللة فى مجالس ثعلب ص ٢٨١ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٣٩ ، والصاحبى ص ٣٤ ، وكتاب الشعر ص ١٩٤ ، والخصائص ١١/٢ ، واللسان ( تلل ) . وانظر اللهجات فى كتاب سيبويه ص ١٦٢ .

(٤) تمامه : « وإني لأستغفر الله مائة مرة » . وهو فى صحيح مسلم ( باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه . من كتاب الذكر والدعاء ) ص ٢٠٧٥ ، وسنن أبى داود ( باب الاستغفار من كتاب الصلاة ) ٨٥/٢ ، ومسند أحمد ٢١١/٤ ، ٢٦٠ ، وغريب الحديث لأبى عبيد ١٣٦/١ .

(٥) يأتى الكلام عليه بأوسع ممّا هنا فى المجلسين الحادى والثلاثين ، والسادس والأربعين .

(٦) فى هـ « فصول » . وانظر كلام أبى على فى التكملة ص ٢٥٥ ، وراجع المصنف ٢٨٥/١ ، وشرح شواهد الشافعية ص ٣٩٠ ، عن ابن السجرى .

وقد صَحَّحُوا أَحْرَفًا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ ، وَقَالُوا : مِسْكٌ مَذْؤُوفٌ ، وَثَوْبٌ مَصْؤُونٌ ، وَفَرَسٌ مَقْؤُودٌ .

وَالْعُؤُورُ : مَصْدَرٌ غَارَتْ عَيْنُهُ تَعُورُ عُؤُورًا ، وَإِنَّمَا صَحَّحَ اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنْ هَذَا التَّرْكِيْبِ ، فَخَالَفَ بِذَلِكَ اسْمَ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ جَارٍ عَلَى فِعْلِهِ ، فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُونِهِ ، كَمَا تَجْرَى أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ / عَلَى أَفْعَالِهَا ، فَلَمَّا خَالَفَ اسْمَ الْمَفْعُولِ ١١٤ فِعْلُهُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ خَالَفَهُ فِي إِعْلَالِهِ .

وَهَذَا مَا وَعَدْتُكَ بِهِ مِنْ حَدِيثِ كَلْبِ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلَ فِي الْعِزِّ ، فَيَقُولُونَ : « أَعَزُّ مِنْ كَلْبٍ وَائِلٍ » ، وَكَانَ سَيِّدَ رَبِيعَةَ بْنِ نِزَارٍ فِي ذَهْرِهِ ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يُنْزِلُهُمْ فِي مَنَازِلِهِمْ ، لَمْ يَكُونُوا يَطْعَمُونَ مِنْ مَنْزِلٍ ، وَلَا يَنْزِلُونَ إِلَّا بِأَمْرِهِ ، فَبَلَغَ مِنْ عِزِّهِ وَيَعْيِهِ أَنَّهُ اتَّخَذَ جِرْوَ كَلْبٍ ، فَكَانَ إِذَا نَزَلَ مَنْزِلًا مُكَلِّمًا قَذَفَ بِذَلِكَ الْجِرْوِ فِيهِ فَيَعْوِي ، فَلَا يَقْرُبُ أَحَدٌ ذَلِكَ الْكَلَأَ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، أَوْ أَنْ يُؤْذَنَ بِحَرْبٍ ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ فِي الْمَاءِ ، وَفِي أَرْضِ الصَّيْدِ ، كَانَ إِذَا وَرَدَ الْمَاءَ قَذَفَ بِالْجِرْوِ عِنْدَ الْحَوْضِ ، فَلَا يَقْرُبُ أَحَدٌ ذَلِكَ الْمَاءَ حَتَّى تُصْبِرَ إِبِلُهُ ، وَكَانَ يَحْمِي الصَّيْدَ ، فَيَقُولُ : صَيْدُ أَرْضِي كَذَا فِي جِوَارِي ، فَلَا يُهَاجُ ذَلِكَ الصَّيْدُ ، وَكَانَ لَا يَخُوضُ مَعَهُ أَحَدٌ فِي حَدِيثٍ ، وَلَا يَمُرُّ أَحَدٌ بَيْنَ يَدَيْهِ [ وَهُوَ جَالِسٌ <sup>(١)</sup> ] وَلَا يَحْتَبِي فِي مَجْلِسِهِ غَيْرُهُ ، فَصَارَ فِي الْعِزِّ وَالْبَغْيِ مَثَلًا ، وَكَانَ سَبَبَ قَتْلِهِ أَنَّ الْبَسُوسَ ، وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنْ غَنِيٍّ ، وَضَرَبَتْ الْعَرَبُ بِهَا الْمَثَلَ فِي الشُّؤْمِ ، فَقَالُوا : « أَشَأْمٌ مِنَ الْبَسُوسِ » كَانَتْ فِي جِوَارِ جَسَّاسِ بْنِ مُرَّةٍ ، فَعَمَرَتْ إِبِلًا لِكَلْبِ تَرِيدِ الْمَاءِ ، فَاخْتَلَطَتْ بِهَا نَاقَةٌ لِلْبَسُوسِ

(١) هَذَا التَّعْلِيلُ لِأَنَّهُ عَلَى فِي التَّكْمِلَةِ ص ٢٥٦ .

(٢) الْفَاخِرُ ص ٩٣ ، وَالدَّرَةُ الْفَاخِرَةُ ص ٣٠٠ ، وَجَمْعُ الْأَمْثَالِ ٤٢/٢ ( بَابُ مَا جَاءَ عَلَى أَفْعَلٍ مِنْ بَابِ

الْعَيْنِ ) .

(٣) فِي هـ : بِالْمَاءِ .

(٤) سَقَطَ مِنْ هـ .

(٥) الْفَاخِرُ ص ٩٣ ، وَالدَّرَةُ الْفَاخِرَةُ ص ٢٣٦ ، وَجَمْعُ الْأَمْثَالِ ٣٧٤/١ ( مَا جَاءَ عَلَى أَفْعَلٍ مِنْ بَابِ

الشَّيْنِ ) .

فوردت معها ، فرآها كُليبٌ فأنكرها ، فقال : لَمَنْ هذه الناقة ؟ فقال الرعاء : للبسوس جارة جَسَّاس ، فرماها بسهم فانتظم ضرعُها ، فأقبلت الناقةُ تَعِجُ وضرعُها يَسِيلُ دماً ولبناً ، فلما رأتها البسوسُ قَذَفَتْ خِمَارَها ثم صاحت : واذلّاه ، واجاراه ، فأخمشت<sup>(١)</sup> جَسَّاساً ، أى أغضبتَه ، فركب فرسَه وأخذ رُمَحَه ، وتبعه عمرو بن الحارث بن ذهل بن شيبان ، على فرسه ومعه رمحٌ ، فركضا نحو الحِمَى والخِباء ، فلحقيا رجلاً فسألاه : مَنْ رمى الناقة ؟ فقال : مَنْ حَلَاكُمَا عن بَرْدِ الماء ، وسامكما الحَسَفَ فأقررثما به ، فزادهما ذلك حَمِيَّةً وغَضَباً .

١١٥ / يقال : حَلَّاهُ عن الماء : إذا طَرَدَهُ عنه ، وسامَ فلانٌ فلاناً الحَسَفَ : إذا أولاه الدَّيْنَةَ ، وقيل : أراد ذلك منه .

رجع الحديث : فأقبلا حتّى وقفا على كُليب ، فقال له جَسَّاس : ياأبا الماجد ، أما علمتَ أنها ناقةُ جارقي ؟ فقال كُليب : وإن كانت ناقةُ جارتك ، فَمَهْ ؟ أثراك ماينعى أن أذُبَّ عن جِمَاى ! فأخَفَظَه ذلك - يقال : أخَفَظْتُهُ إذا أغضَبْتُهُ - فحَمَلَ عليه فطعنه ، وطعنه عمرو فقتلاه . وذلك قولُ مُهَلْهَلِ بن ربيعة أخى كُليب :  
وَكُليبٌ قَتِيلٌ عمرو وجَسَّاسٌ      سى قد آوَدَى فمالَهُ مِنْ تَلَاقٍ<sup>(٢)</sup>

وقال كُليبٌ لجَسَّاس ، وهو يَجُودُ بِنَفْسِهِ : اسقِنى ماء ، فقال له جَسَّاس :  
« هيهات ! تجاوزتَ الأَحَصَّ وشَيْبَتَا<sup>(٣)</sup> » ، فذهب قوله مَثَلًا ، والأَحَصُّ وشَيْبَتٌ :  
ما<sup>(٤)</sup>ان ، وفى ذلك هاجتُ حربٌ بكرٍ وتَغَلَّبَ ابنى وائلَ أربعينَ عامًا .

(١) بحاشية الأصل : « يحط الكندى : أخمشت فلاناً وأخمشته لفتان » .

(٢) من قصيدته التى فيها هذا البيت السَّيَّار :

ضربت صدرها إلى وقالت يا عدياً لقد وقتك الأوقا

راجع الأغاني ٥٤/٥ ، وشرح الشواهد للعيني ٢١١/٤ ، ولم أجد فيهما هذا البيت المذكور هنا .

(٣) ويروى : « تخطى إلى شيبنا والأحص » جمع الأمثال ١٤٥/١ ( باب التاء ) .

(٤) فى بلاد نجد . معجم البلدان ١٤٩/١ ، ٢٥٧/٣ ، وبالشام أيضاً من نواحي حلب موضعان يقال

لهما : الأحص وشيبث .

وقالت الشعراء في بغي كليب ، وضربوه مثلاً ، فمن ذلك قول عمرو بن الأهتم السعدي :

فإن كليباً كان يظلم رَهْطَهُ      فأذكره مثل الذي تَرَيَانِ<sup>(١)</sup>  
فلما حساه السَّمُّ رُمِحَ ابن عمه      تذكّر غبّ الظلم أيّ أوانٍ  
وقول رجل من بني عبس :

أتيت مائى كليب في عَشِيرَتِهِ      لو كان في الحَيِّ خِرْقٌ مِثْلُ جَسَاسِ<sup>(٢)</sup>  
وقول معبد بن سَعْنَةَ الضبي :

أظنّ ضيراراً أننى سأطيعه      وأنّى سأعطيه الذى كنتُ أَمْنَعُ  
إذا غرورقت عيناه وأحمرَّ وجهه      وقد كاد غَيْظاً جِلْدُهُ يَتَمَزَّعُ  
كفعل كليب ظنّ بالجهل أنه      يُحَوِّزُ أَكْلَاءَ المِياهِ وَيَمْنَعُ<sup>(٣)</sup>

يتمزّع : يتقطع ، والمزعة : القطعة من اللحم ، وقد تُكسر ميمها .

وسَعْنَةُ : منقول من قولهم : ماله سَعْنَةٌ ولا مَعْنَةٌ : أى ماله شيء كثير ولا قليل ، ١١٦  
ومن قال في ذلك النابغة الجعدي ، واسمه قيس بن عبد الله بن عُدَس

(١) من قصيدة في الموضع الثاني المذكور من معجم البلدان . وعمرو بن الأهتم هذا هو الذى قال له النبي ﷺ ، حين أعجبه حسن بيانه : « إن من الشعر لحكماً » ، وإن من البيان لسيحراً » راجع الاستيعاب ص ١١٦٤ ، ولباب الآداب ص ٣٣٣ ، ٣٥٤ .

(٢) هو بُشَيْر - بالتصغير - بن أبي العَبَس . على ما ذكر أبو زيد في النوادر ص ١٥١ ، وأنشد بعده بيتاً ، وأنشداهما الجاحظ في الحيوان ٣٢٣/١ ، ونسبهما لرجل من بني كلاب من الخوارج ، قالهما لمعاوية رضى الله عنه ، وكذلك صنع ابن عبد البر في بهجة المجالس ١٨٤/٢ .

وبشير هذا ذكره الأمدى هكذا : بُشَيْر بن أبي جذيمة العبسي . المؤتلف والمختلف ص ٧٩ .

(٣) الخرق ، بكسر الخاء : الكرم المتخرق في الكرم .

(٤) البيت مع آخر في مجمع الأمثال ٤٢/٢ .

(٥) وأصلها الضم .

(٦) في هـ : « ما لم سَعْنَةٌ ولا مَعْنَةٌ ، أى ما لم شيء ... » وما في الأصل مثله في إصلاح المنطق

ص ٣٨٤ ( باب ما يتكلم فيه بالجد ) . والأمثال لأبي عبيد ص ٣٨٨ .

ابن ربيعة بن جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة [ قال لعقال بن  
خويلد ، أحد بني كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة <sup>(١)</sup> ] :

كَلَيْبٌ لَعَمْرِي كَانَ أَكْثَرَ نَاصِرًا      وَأَيْسَرَ جُرْمًا مِنْكَ ضُرْجٌ بِالدِّمِ  
رَمَى ضَرْعَ نَابٍ فَاسْتَمَرَّ بِطَعْنَةٍ      كَحَاشِيَةِ الْبُرْدِ الْيَمَانِيِّ الْمُسَهَّمِ  
فَقَالَ لَجَسَّاسٍ أَغْنَيْنِي بِشَرِيَةٍ      مِنَ الْمَاءِ فَاْمُنْنَهَا عَلَيَّ وَأُنْعِمِ

الناب : الناقة المسننة ، وشبه الطعنة بحاشية البرد ، لحمرة الدم ، والمُسهم :  
المُحْطَط الذي عليه أمثال السهام .

وقال بعضُ النُّسَّابِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ <sup>(٢)</sup> : كُلُّ اسْمٍ فِي الْعَرَبِ مِنْ تَرْكِيبِ ( ع د س ) فَهُوَ  
عُدَسٌ ، مَفْتُوحُ الدَّالِ ، إِلَّا عُدَسُ بْنُ زَيْدِ بْنِ تَمِيمٍ ، فَإِنَّهُ مَضْمُومُ الدَّالِ . انْتَهَى  
كَلَامُهُ .

وأقول : إِنْ مَنْ فَتَحَ الدَّالَ مِنْهُ عَدَلَهُ عَنْ عَادِسٍ ، فَلَمْ يَصِرْهُ ، فَإِنْ شَتَّ  
اشْتَقَّقَتْ عَادِسًا مِنَ الْعَدَسِ ، وَهُوَ شِدَّةُ الْوَطْءِ ، يُقَالُ : عَدَسُهُ يَعْدِسُهُ : إِذَا وَطَّئَهُ  
بَشِدَّةً ، وَإِنْ شَتَّ أَحَدَهُ مِنْ قَوْمِهِمْ : عَدَسٌ فِي الْأَرْضِ : إِذَا ذَهَبَ فِيهَا ، وَأَنْشَدَنِي  
الشَّريْفُ أَبُو الْمُعَمَّرِ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ ، شَيْخُنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَنْشَدَنَا أَبُو الْقَاسِمِ  
ابْنُ بَرَّهَانَ ، حَاجِبُ بْنُ زُرَّارَةَ التَّمِيمِيَّ :

شَرِيتُ الْخَمَرَ حَتَّى خِلْتُ أَنِّي      أَبُو قَابُوسَ أَوْ عَبْدُ الْمَدَانِ <sup>(٣)</sup>  
أَمْشِي فِي بَنِي عُدَسٍ بْنِ زَيْدٍ      رَخِيَّ الْبَالِ مُعْتَقَلَ اللِّسَانِ

(١) سقط من هـ . والأبيات في ديوان النابغة ص ١٤٣ ، وتخرجها في ص ١٣٧ .

(٢) يُنسَبُ هَذَا إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي مُخْتَلَفِ الْقِبَالِ ص ٤ ، وَرَاجَعَ النِّقَاطُ صَفْهُاتِ  
١٨٢ ، ٤٥١ ، ٥٨٧ ، وَانْظُرْ فَهَارِسَهُ . وَشَرَحَ مَا يَقَعُ فِيهِ التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ ص ٨٧ ، ٩٩ ، وَتَاحِ  
الْعُرُوسِ ( عَدَس ) ٢٣٥/١٦ .

(٣) البيتان في الكامل ١٢٣/١ ، وَنَسَبَهُمَا الْمُبَرِّدُ لِلْقَيْطِ بْنِ زُرَّارَةَ ، أَخَى حَاجِبٍ .

فضم الشريف الدال وكسر السين ، وكان ابنُ بَرّهان له في عِلْمِ النَّسَبِ قَدَمٌ راسِخةٌ ، وذكر أبو بكر بن دريد في كتاب الاشتقاق أنه عُدسُ بن زيد ، مفتوح الدال .

وأبو قابُوس : أراد به النُّعمانَ بن المنذر ، وعبدُ المَدان من بنى الحارث بن كعب ، كان من أكابر ساداتهم ، وقال شريكُ بن الأعور الحارثي ، وقد حرَّكه معاويةُ / بكلامٍ أغضبه ، وكان مِن ولدِ عبد المَدان :

١١٧

أَيْشَتُمْنِي معاويةُ بْنُ حَرْبٍ	وَسَيْفِي صَارِمٌ وَمَعِي لِسَانِي <sup>(١)</sup>
وَحَوْلِي مِنْ ذَوِي يَمَنِ لُيُوثٌ	ضَرَاغِمَةٌ تَهَشُّ إِلَى الطَّعَانِ
فَلَا تَبْسُطُ لِسَانَكَ يَا ابْنَ حَرْبٍ	فَإِنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ مَدَى الْأَمَانِي
فَإِنْ تَكُ مِنْ أُمِّيَّةٍ فِي ذُرَاهَا	فَإِنِّي فِي ذُرَى عَبْدِ الْمَدَانِ
وَإِنْ تَكُ لِلشَّقَاءِ لَنَا أَمِيرًا	فَإِنَّا لَا نُقِيمُ عَلَى الْهَوَانِ

فقرضاه معاوية .

وقابُوسُ غير مصروف ، لأنه أعجمي ، وأصله كاوُوسُ .

\* \* \*

(١) ص ٢٣٤ .

(٢) أعاد ابن الشجرى هذه الأبيات في المجلس الموفى الخمسين ، وهي في الحماسة الصرية ٢٣٢/١ ، وثمرات الأوراق ص ٦٥ ، والمستطرف ٧٢/١ - طبعة بولاق ١٢٨٥ هـ - والكشكول ٣٦٣/١ .

(٣) في الأصل : « كاووش » بالشين المعجمة ، وأتبعته بالسين المهملة من هـ ، والمعرب ص ٢٥٩ .

## المجلس الثامن عشر

وهو مجلس يوم السبت ، العشرين من رجب ، من سنة أربع وعشرين وخمس مائة . وأبيات الجعدي<sup>(١)</sup> من قصيدة أولها :

أَيَا دَارَ سَلَمَى بِالْحَزُونِ أَلَا اسْلَمَى	تُحْيِيكَ عَنْ شَخِطٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي <sup>(٢)</sup>
عَقَتْ بَعْدَ حَيٍّ مِنْ سُلَيْمٍ وَعَامِرٍ	تَفَانُوا وَدَقُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرَ مَنْشِمٍ <sup>(٣)</sup>
وَمَسْكَنُهَا بَيْنَ الْفُرَاتِ إِلَى اللَّوَى	إِلَى شُعْبٍ تَرَعَى بِهِنَ فَعَيْنِهِمْ <sup>(٤)</sup>
أَقَامَتْ بِهِ الْبَرْدَيْنِ ثُمَّ تَذَكَّرْتُ	مَنَازِلَهَا بَيْنَ الْجَوَاءِ فَجُرْتُمْ
لِيَأْتِيَ تَضْطَاذُ الرِّجَالِ بِفَاجِحٍ	وَأَيُّضَ كَالْإِغْرِیضِ لَمْ يَتَّكِلَمْ

خاطَبَ الدَّارَ بقوله : أَيَا دَارَ سَلَمَى ، ويقوله : اسْلَمَى ومابعده ، ثم انصرف عن خطابها إلى إضمار الغيبة في قوله : عَقَتْ ، والعربُ كثيراً ما تنصرفُ عن الغيبة إلى الخطاب ، وعن الخطاب إلى الغيبة ، وهذا الفن من التصرف متَّسِعٌ في القرآن وفي الشعر ، قال أبو كبير الهذلي<sup>(٥)</sup> :

(١) في الأصل : « من قصيدة للجعدي أولها » ، وأثبت مافي هـ . والأبيات في ديوان النابعة الجعدي ص ١٣٧ - ١٤١ ، مع بعض اختلاف في الرواية . وقد روى البغدادي الأبيات في الخزانة ٤/٤٠٦ ، برواية ابن الشجري ، حكاية عنه .

(٢) في هـ : « سحط » ، والصواب في الأصل والخزانة . وقال البغدادي : « والشحط : البعد ، وفعله من باب منع » الخزانة ٤/٤٠٨ ، ورواية الديوان :

إلى جانب الصَّانِ فالمتلحم

(٣) يأتي هذا المعجزة قريباً في شعر زهير .

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٨١ ، ونحريجه في ص ١٤٨٨ .



يَالْهَفَ نَفْسِي كَانَ جِدَّةُ خَالِدٍ      وِبِيَاضُ وَجْهِكَ لِلتُّرَابِ الْأَغْفَرِ

فخاطَبَ بعد الغيبة ، ونقيضُ ذلك في قول كثير :

١١٨ / أَسِيبِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَامْلُومَةً      لَدُنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ ثَقَلْتُ<sup>(١)</sup>

أراد : لا أنت ملومة ولا مَقْلِيَّةٌ ، أى مُبْعَضَةٌ إِنْ تَبَعُضْتَ و [ مثله ]<sup>(٢)</sup> في التنزيل : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾<sup>(٣)</sup> ونظيره في التنزيل : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرَّتْ بِكُمْ الْفُلُكُ وَجَرَّتْ بِكُمْ الْفُلُكُ وَجَرَّتْ بِكُمْ الْفُلُكُ وَجَرَّتْ بِكُمْ الْفُلُكُ هُمْ الْمُضْغِفُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> وقال جل ثناؤه : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُخْبَرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ثم قال : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ ﴾<sup>(٦)</sup> ثم قال : ﴿ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

والخروجُ من الغيبة إلى الخطاب جاء في قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> وتعقيبه بقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾<sup>(٨)</sup> .

(١) فرغت منه في المجلس الثامن .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) الآية الثالثة من سورة الضحى ، قال الزركشى في البرهان ٣/٣١٩ ، في أثناء كلامه على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة : « وجعل منه ابنُ الشجرى ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ، وقد سبق أنه على حذف المفعول ، فلا تنفات » . وانظر البرهان ٣/١٦٧ ، وقد أعاد ابنُ الشجرى هذه الآية الكريمة في المجلسين : التاسع والثلاثين والذي بعده ، شاهداً على حذف المفعول ، كما يرى الزركشى .

(٤) سورة يونس ٢٢ .

(٥) سورة الروم ٣٩ .

(٦) سورة الزخرف ٧٠ .

(٧) سورة الزخرف ٧١ ، وجاء في الأصل وهـ : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ وَهُوَ خَطَأً .

(٨) أول فاتحة الكتاب .

(٩) سورة الفاتحة ٥ .

وقوله : « وَمَسْكَنُهَا » ترك إضممار الدار إلى إضممار سلمى ، وقوله : « إلى شُعْبٍ » <sup>(١)</sup> الشُعْب : جمع شُعْبَة ، وهو مَسِيلٌ مِنْ ارتفاع إلى بطنِ الوادى ، أصغرُ من التَّلعة .

وقوله : « أَقَامَتْ بِهِ الْبَرْدَيْنِ » أضمر المَسْكَنَ بعد إضممار الشُعْب ، وأراد بِالْبَرْدَيْنِ طَرَفِي الشَّتَاء ، وَالْبَرْدَانِ أَيْضًا : الْعِدَاةُ وَالْعَشِيُّ .

وقوله : « وَأَبْيَضَ كَالْإِغْرِيطِ » شَبَّهَ ثَغَرَهَا بِالْإِغْرِيطِ ، وهو الطَّلَعُ <sup>(٢)</sup> . وسَلِمَ وعامر اللذان ذكروهما : سَلِمَ بن منصور بن عِكْرِمَة بن خَصَفَة بن قَيْس بن عَيْلان ، وعامر ابن صَعَصَعَة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عِكْرِمَة بن خَصَفَة بن قَيْس عَيْلان .

وقوله : وَدَقُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرَ مَنْشِيمٍ : أراد امرأةً من خُزاعة يقال لها : مَنْشِيمُ بنت الوجيه ، كانت تبيع العِطْرَ في الجاهليّة ، فلما وقعت الحربُ بين جُرْهُمٍ وخُزاعة كانت إذا حضر القتالُ تجيء بالطَّيِّبِ مدقوقاً في الأوعية فتطَيِّبُ به فتيانَ خُزاعة ، فكان مَنْ مَسَّ من ذلك الطَّيِّبِ شيئاً لم يرجع من يومه حتى يُتَيْلَى ، فإِذَا أَنْ يُحْمَلَ جريحاً ، أو يُقْتَلَ ، فضربت العربُ المَثَلَ بعطرها في الشُّؤْم ، قال زهير للحارث بن عوف ، وَهَرِمَ بن سِنان المُرِّيَّين :

تَدَارَكْتُمَا عَبَسًا وَذِيَّانَ بَعْدَمَا تَفَانَوْا وَدَقُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرَ مَنْشِيمٍ <sup>(٣)</sup>

(١) في هـ « والشعب » بإقحام الواو .

(٢) هكذا ثبتت « بن » هنا بين « قيس وعيلان » وحذفت بعد قليل . قال ابن حزم في الجمهرة ص ١٠ : « وقد قال قومٌ : « قيس بن عيلان بن مضر ، والصحيح : قيس عيلان » . وحول هذا كلامٌ كثير ، انظره في التاج ( قيس ) ٤١٧/١٦ ، وفهارس الجمهرة .

(٣) الأقاويل فيها كثيرة . انظر المعارف ص ٦١٣ ، والذرة الفاخرة ص ٢٤٣ ، وثمار القلوب ص ٣٠٨ ، وجمع الأمثال ٣٨١/١ ( ما جاء على أفعال من باب الشين : أشأم من عطر منشم ) ، واللسان ( نشم ) . وفي شرح القصائد السبع ص ٢٦١ ، عن ابن الكلبي : « مشم امرأة الوجيه الحميري » .

(٤) ديوان زهير ص ١٥ ، وشرح القصائد السبع ، الموضع السابق .

هذا قول نصر بن شاهيد الخُزاعي ، وزعم إسحاق بن زكريا اليربوعي أن منشيم امرأة من بنى غُدانة ، وهى صاحبة يسار الكواعب .

ومن حديثها أن يسار الكواعب كان عبداً أسود دميماً قبيحاً ، وقيل له : يسار الكواعب ، لأن النساء [ الكواعب ] كن إذا رأينه ضحككن من قبحه ، وكان يظن أنهن إنما يضحكن من عجبهن به ، حتى نظرت إليه امرأة مولاه ، وهى منشيم ، فضحكت فظن أنها خضعت إليه ، فقال لصاحب له أسود ، كان يكون معه فى الإبل : قد والله عشقتنى مولاتى ، فلا تزورها الليلة ، ولم يكن يفارق الإبل ، فقال له صاحبه : يا يسار ، اشرب لبن العشار ، وكل لحم الحوار ، وإياك وبنات الأحرار ، فقال له : يا صاحب ، أنا يسار الكواعب ، والله مارأيتى حرة قط إلا عشقتنى ، فلما أمسى قال لصاحبه : احفظ على الإبل حتى أنصرف إليك ، فنهاه صاحبه فلم ينته ، حتى دخل على امرأة مولاه ، يريد لها عن نفسها ، فقالت له : مكائك فإن للحرائر طيباً فأشمتك إياه ، فقال لها : فهاتي به ، فأتته بطيب وبموسى خذمة ، أى قاطعة ، فأشمته الطيب ، ثم أتحت بالموسى على أنفه فاستوعبته قطعاً ، فخرج هارباً حتى أتى صاحبه ودمه يسيل ، فقال له : لا تبعيد الله غيرك ، وضربت به العرب المثل فى الشر ، وبطيب منشيم ، قال الفرزدق لجريز :

فهل أنت إن ماتت أتاؤك راحلٌ إلى آل بسطام بن قيس فحاطبٌ<sup>(١)</sup>

(١) راجع النقائص ص ٨١٦ ، وثمار القلوب ص ١٠٨ ، والفاخر ص ٩٩ ، ومجمع الأمثال ٣٩٣/١ ، فى شرح المثل : « صبراً على مجامر الكرام » .

(٢) ليس فى هـ .

(٣) فى هـ : « خدمة » بالخاء المهملة ، وصوابه بالخاء المعجمة ، كما فى الأصل ، والنهاية ١٧/٢ ، والخذم : سرعة القطع ، وه سعى السيف مخدماً .

(٤) البيت من قصيدة مجرورة القافية ، وهما متباعدان فى ديوان الفرزدق ، فقد جاء الأول فى ص ١١١ ، والثانى فى ص ١١٣ ، وكذلك جاء فى النقائص ، ص ٨١٣ ، ٨١٦ ، والرواية فيما :

ألسنت إذا القسساء أنسلن ظهرها إلى آل بسطام بن قيس بخاطب وإنى لأحشى إن خطبت إليهم عليك الذى لاقى يسار الكواعب ولا إقواء على هذه الرواية . ورواية ابن الشجرى للبيت الأول - وبها جاء الإقواء - مطابقة لرواية ابن سلام ، فى طبقات فحول الشعراء ص ٣٦٦ ، وشروح سقط الزند ص ٥٣ .

وإني لأخشى إن رحلت إليهم عليك الذى لاقى يسار الكواعب

١٢٠ رفع قافيةً وجَرَّ أخرى ، وهذا يُسمَّى الإقواء ، من قولهم : أقوى الحابل : / إذا جاء بقوة من قوى الحبل تُخالف سائر قواه .

وقيل : منْشِم : امرأة كانت بالبَحْرَيْن ، دَقَّت عِطراً لقوم فتحالفوا عليه وغمسوا أيديهم فيه ، ثم وقع بينهم شرٌّ بعد ذلك ، فتشاءموا بذلك العطر .

وقيل : منْشِم : امرأة كان لها خِلْمٌ ، يعنى صديقاً ، فشَمَّ زوجها من رأس خِلْمِها رائحةً دُهنه وعِطْرِهِ ، وقد كان أنَّهُم بها ، فحقَّق عند ذلك ماوقع فى ظَنِّه ، فقتله ، فوثب قومه على زوجها فقتلوه ، فوقعَتْ بينَ قومَيْهِما الحربُ حتى ثَفَانُوا ، فضربت العربُ بها المَثَلُ فى الشُّومِ .

= وقد حكى التبريزى عن أبى العلاء المعرى ، قال : « والذى أذهب إليه أن قوله : « فخطابى » أمرٌ لجرير ، من قولهم : يخاطبهم يخاطبهم خطاباً ، كما تقول للرجل إذا لته على الشيء فسكت : تكلِّم ، أى هابٌ حُجَّتْكَ على ما فعلت » قال شيخنا محمود محمد شاكر حفظه الله ، تعليقاً عليه : يريد أبو العلاء أن يرفع الإقواء ، فتكلَّف تكلُّفاً .

هذا وقد جاء بهامش أصل الأمالى حاشية من كلام تاج الدين الكندى ، هذا نصُّها : « هذان البيتان يرويان للفَرَزْدَقِ بهذا اللفظ على الإقواء ، وليس كذلك ، والصواب أنهما ، على ما تنبَّهتُ من شعرهما فى النقائض : أن الفَرَزْدَقِ أجاب جريراً عن قصيدة بائية مرفوعة ، يُعَيِّرُهُ فيها بتزوج حدراء ، وهى نصرانية ، وقصيدة الفَرَزْدَقِ على وزنها ورَوِيَّها ، إلا أنها مجرورة ، وأحد البيتين بعد الآخر بأبيات ، الأول منهما :

ألسن إذا القساء أنسل ظهرها إلى آل بسطام بن قيس بخاطبٍ

والثانى :

وإني لأخشى إن خطبت إليهم عليك الذى لاقى يسار الكواعب

وكنت قديماً أرويهما كما رواهما مشايخنا ، فلما تنبَّعت شعريهما ... « وهنا ذهب بقية كلام الكندى فى التصوير . وانظر قصيدة جرير المشار إليها فى النقائض ص ٨٠٧ .

(١) فلما خالفت القافية سائر قوافى القصيدة معها باختلاف حركات المجرى ، قيل : أقوى ، أى خالف بين قوافيه . الكافى للتبريزى ص ١٦١ ، وقيل الإقواء من قولهم : أقوى الربيع : إذا غَفَى وتغيَّر وخلا من سُكَّانه ، فكذلك الروى تغيَّرت جَرِيَّتُهُ ، وحلا من حركته . الميون الغامزة ص ٢٤٧ .

ويقال : إِنَّ مَنْشِيمَ امْرَأَةٍ مِنْ جُرْهُمَ ، كانت تبيع العطر ، فكانوا إذا أرادوا أن يَحْتَرِبُوا تطيَّبوا مِنْ عِطْرِهَا عند القتال .

وقال أبو عمرو الشَّيْبَانِيُّ : هي امرأة من خُزاعة ، كانت تبيع العطر ، فإذا حاربوا اشْتَرَوْا منها كَافُوراً لِقَتْلِهِمْ ، فتشاءموا بها ، وكانت تسكن مكة .

### بيت للمُتَنَبِّئِي :

حَشَايَ عَلَى جَمْرٍ ذَكِيٍّ مِنَ الْهَوَىٰ وَعَيْنَايَ فِي رَوْضٍ مِنَ الْحُسْنِ تَرْتَعُ<sup>(١)</sup>

الحشا : ما بين الضِّلَعِ التي في آخر الجَنْبِ إلى الْوَرِكِ ، والجمع أحشاء ، وذَكَتِ النارُ تَذْكُورُ : انْقَدَتْ وارتفع لَهَبُهَا . والرَّوْضَةُ : موضعٌ يَتَسَّعُ ويجتمع فيه الماءُ فيكثر تَبَّتُهُ ، ولا يُقال لموضع الشجر : رَوْضَةٌ . والرُّتُوعُ في الأصل للماشية : وهو ذهابها وَمَجِئُهَا في الرُّغَى ، وكثر ذلك حتى استُعْمِلَ لِلآدَمِيِّينَ ، وفي التنزيل : ﴿ تَرْتَعُ<sup>(٢)</sup> وَتَلْعَبُ<sup>(٣)</sup> ﴾ ومن قرأ ﴿ تَرْتَعُ ﴾ بكسر العين ، فهو تَفْتَعِلُ مِنَ الرُّغَى ، وأصل رَتَعَ : أكل ماشاء ، ومنه قول سُوَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ :

وَيُحْيِيْنِي إِذَا لَا قَيْتَهُ وَإِذَا يَخْلُو لَه لَحْمِي رَتَعَ<sup>(٤)</sup>

وإنما قال : عيناى ، فتنى ثم قال : تَرْتَعُ ، فأخبر عن الاثنين بفعلٍ واحدةٍ ، لأنَّ

/ العضوين المشتركين في فعلٍ واحدٍ ، مع اتفاقهما في التسمية ، يَجْرِي عليهما ١٢١

(١) ديوانه ٢٣٥/٢ .

(٢) سورة يوسف ١٢ و ﴿ تَرْتَعُ وَتَلْعَبُ ﴾ بالتون فهما وتسكين العين والباء ، كما في الأصل ، وهـ والخزانة ٥٥٤/٧ حكاية عن ابن السجري . وهى قراءة أبى عمرو وابن عامر . والقراءة التالية ، بالتون وكسر العين من غير ياء ، من ارتعيت ، وقرأ بها ابن كثير . وقرأ عاصم وحزمة والكسائى ويعقوب ﴿ يرتع ويلعب ﴾ بالياء التحتية وسكون العين والباء . السبعة لابن مجاهد ص ٣٤٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٢ ، وانظر تفسير الطبرى ٥٦٩/١٥ .

(٣) فى هـ : « تفعل » وكتب كاتب فى الهامش : الصحيح افتعال .

(٤) من قصيدته المفضلية العالية . شرح المفضليات لأبى محمد الأنبارى ص ٤٠٢ ، والمقتضب ١٧٠/٤ ،

واللسان ( رتّع ) وغير ذلك كثير .

(٥) فى هـ : فعل .

ما يجري على أحدهما، ألا ترى أن كل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى، فاشتراكهما في النظر كاشتراك الأذنين في السمع، والقدمين في السعي، ويجوز أن يُعبر عنهما بواحدة، يقال: رأيته بعيني، وسمعته بأذني، وما سعت في ذاك قدمي، كما قال:

خَدَلَجُ السَّاقَيْنِ خَفَاقُ الْقَدَمِ<sup>(١)</sup>

فإن قلت: بعيني وبأذني وقدمي، فثبّت فهو حق الكلام، والأول أخف وأكثر استعمالاً.

ولك في هذا الباب أربعة أوجه من الاستعمال، أحدها: أن تستعمل الحقيقة في الخبر والخبر عنه، وذلك قولك: عيناى رأته، وأذناى سمعته، وقدمائى سعتا فيه، والثاني: أن تُعبر عن العضوين بواحد، وتُفرد الخبر حملاً على اللفظ، تقول: عيني رأته، وأذني سمعته، وقدمي سعت فيه، وإنما استعملوا الأفراد في هذا تخفيفاً، وللعلم بما يريدون، فاللفظ على الأفراد، والمعنى على التثنية.

فلو قيل على هذا: «وعيني في روض من الحسن ترتع» كان جيداً.

والثالث: أن تُثبّت العضو، وتُفرد الخبر، لأن حكم العينين أو الأذنين أو القدمين حكم واحدة، لاشتراكهما في الفعل، فتقول: أذناى سمعته، وعيناى رأته، وقدمائى سعت فيه، كما قال: وعيناى في روض من الحسن ترتع، ومنه قول سُلَيْمِ ابن ربيعة السديّ:

(١) يقول أبو علي المرزوقي: متى اجتمع شيعان في أمر لا يفترقان فيه اجتزئ به ذكر أحدهما عن الآخر. شرح الحماسة ص ٥٤٧.

(٢) من رجز لرشيد بن رُمَيْض العنبري، وينسب لغيره. الأغاني ٢٥٤/١٥، واللسان (حطم). وإنشاد الحجاج لهذا الرجز ذائع الصيت، دأب في كتب اللغة والأدب والتاريخ. انظر البيان والبيان ٣٠٨/٢، والكامل ص ٤٩٩، والعقد الفريد ١٢٠/٤، ١٧/٥، ومعجم الشواهد ص ٥٢٨.

(٣) في هـ: «البيت» ووافق الأصل مثله في الخزائن، وديوان المتنبي، الموضع السابق، وذكر شارحه هذه الأوجه الأربعة، ولم يجرها إلى ابن الشجري.

فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنُفِيلٍ أَوْ سُبُلًا كُجِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ<sup>(١)</sup>  
 وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(٢)</sup> :  
 لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ زُلٌّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ  
 وَلِلْفَرَزْدَقِ<sup>(٣)</sup> :

/ وَلَوْ بَخِلْتُ يَدَايَ بِهَا وَضَنْتُ لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدْرِ الْخِيَارُ ١٢٢  
 والرابع : أَنْ تَعْبُرَ عَنِ الْعَضْوَيْنِ بَوَاحِدٍ ، وَتُثْنِيَ الْخَبَرَ ، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ،  
 كَقَوْلِكَ : أَذْنِي سَمِعْتَاهُ ، وَعَيْنِي رَأَتْهُ ، وَهَذَا قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(٤)</sup> :  
 وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بِذَرَّةٍ شُقَّتْ مَا قِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ  
 وَقَوْلُ الْآخَرِ :  
 إِذَا ذَكَرْتُ عَيْنِي الزَّمَانَ الَّذِي مَضَى بِصَحْرَاءٍ فَلَجَّ ظَلَّتَا تَكْفِيَانِ<sup>(٥)</sup>  
 فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ السَّكِّيتِ<sup>(٦)</sup> مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ :  
 وَالسَّاقُ مَتَى بَارِدَاتُ الرِّيرِ<sup>(٧)</sup>

(١) سبق تخريج القصيدة التي منها هذا البيت في المجلس الرابع . وانظر شواهد التوضيح ص ٦٢ .  
 (٢) ملحقات ديوانه ص ٤٧٢ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه ما في معجم الشواهد ص ٢٩٨ ، وشرح ديوان  
 المتنبي للواحدى ص ٤٣ ، وأنشد العجز فقط من غير نسبة .  
 (٣) ديوانه ص ٣٦٤ ، برواية :

ولو رضيت يداي بها وقُرْتُ لَكَانَ لَهَا عَلَى الْقَدْرِ الْخِيَارُ  
 وانظر حواشي الديوان ، ومعجم الشواهد ص ١٦٦ . وحواشي طبقات فحول الشعراء ص ٣١٨ .  
 (٤) ديوانه ص ١٦٦ ، وزدته تخريجاً في كتاب الشعر ص ٢١١ ، ٣٠٨ ، وأعادته ابن الشجري في المجلس  
 الثالث والثلاثين .  
 (٥) شرح ديوان المتنبي ٢٣٦/١ ، والمجمع ٥٠/١ ، والدرر اللوامع ٢٥/١ ، وذكر مصنفه كلام ابن  
 الشجري دون عزو .

(٦) إصلاح المنطق ص ٨٩ . واللسان ( رير ) ، والخزاة ، الموضع المذكور .  
 (٧) هكنا في الأصل وهـ « باردات » هنا ، وفيما يأتي من مشتقاته . ومثله في إصلاح المنطق ، =

فكان الوجه أن يقول : باردة ، حملاً على لفظ الساق ، أو باردتان ؛ لأن المراد بالساق الساقان ، ولكنه جمع في موضع التثنية لقرب الجمع من التثنية ، ويشبه ذلك قولك : ضربت رءوسهما ، ويمكن أن تكون الألف في باردات إشباعاً كقول القائل :

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُتَزَّاجٍ

أراد : بمُتَزَّاجٍ ، فأشبع الفتحة فنشأت عنها الألف .

ويقال : مُخَّرَّ رَأْرَ وَرَيْرَ ، للرفيق منه .

وقوله : « مِنْ الْهَوَى » مفسر للجَمَرِ ، وكذلك قوله : « مِنْ الْحُسْنِ » مفسر للروض ، فيمن متعلقة بمحذوف ، وصيغ للمفسر .

وقال : « حَشَائِ » والمراد ما جاور الحشا ، وهو القلب ، والعرب تُعَبِّرُ عن الشيء بمجاوره ، فالمعنى : قلبى على جَمْرِ من الهوى شديد التوقد لِفراقهم ، وعينى تَرْتَعُ من وجه الحبيب فى روض من الحسن ، واستعار الرُتُوعَ للعَيْنِ ، لتصويب النظر وتصعيده فى محاسن المنظور إليه ، واستعار لِحُسْنِهِ رَوْضاً ، تشبيهاً لعينه بالنرجس ، ولِخَدَّيْهِ بِالشَّقِيقِ ، ولِتَغْرِهِ بِالْأَقْحُوَانِ ، ومعنى البيت ناظرٌ إلى قول أبى تمام :

= والخزانة ٥٥٦/٧ ، وهو من قولهم : « برد فلان : إذا ضعفت قوائمه ، وغيره مصحح طبعه الهند فجعله « ياديات » هنا وفيما يأتي ، وهو كذلك فى اللسان ، ونسخة من إصلاح النطق .

(١) فى هـ : « قولهم » . وتقدم الكلام على ذلك فى المجلس الثانى .

(٢) إبراهيم بن هرمة . ديوانه ص ٩٢ ، وتخريجہ فى ص ٢٥١ ، وزد عليه ما فى حواشى كتاب الشعر ص ١٦ ، والفصول الخمسون ص ٢٧١ . وأعادہ ابن الشجرى فى المجلسين : الحادى والثلاثين ، والمتم الستين .

(٣) فى هـ : فى .

(٤) ديوانه ٢٢٠/٤ ، برواية :

أَسْكُنْ قَلْباً هَائِماً فِيهِ مَأْتَمٌ مِنْ الشَّوْقِ إِلَّا أَنْ عَيْنِي فِي عُرْسٍ

والذى فى الخزانة وشرح ديوان المتنبي مطابق لرواية ابن الشجرى ، وهما ناقلا عن ، كما أسلفت .



/ أفى الحَقُّ أن يُنمسي بقلبي مائِم من الشوقِ والبُلوى وعيناي في عُرْس ١٢٣  
وأنشِدتُ للرُّضَى<sup>(١)</sup> :

فالقلبُ في مائِم والعينُ في عُرْس

واستعمالُ المائِم لجماعة النساء في المناحة خاصةً مما لم تُرده العرب ، ولكنه عندهم لجماعة ، في المناحة وغيرها ، قال أبو حَيَّة<sup>(٢)</sup> :

رَمَتْهُ أناةٌ من ربيعةِ عامِرٍ      تُؤوِّمُ الضُّحَى في مائِمِ أَى مائِم  
وقولُ امرئِ القيس فيما ذكرته شاهداً :

وعينٌ لها حَذِرَةٌ بِدَرَةٍ      شُقَّتْ مَاقِيهَما مِن أُخْرٍ  
وصَفَ به عينَ فَرَسٍ ، ومعنى حَذِرَةٌ : مُكْتَئِزَةٌ ضَخْمَةٌ ، وَبَدَرَةٌ : تَبَلُّرُ النظرِ<sup>(٣)</sup> ،  
وَشُقَّتْ مَاقِيهَما مِن أُخْرٍ : أَى اتَّسَعَتْ مِن آخِرِها .

والبيت من ثالث البحر المسمي المتقارب ، عَرَّوضُه سَالِمَةٌ وَضَرْبُه مُحذُوفٌ ، ووزنه

(١) ديوانه ٥٥٧/١ ، صدره :

تَلَدَّ عيني وقلبي منك في ألمٍ ،

(٢) الثُمري . والبيت في أدب الكاتب ص ٢٥ ، وشرحه الاقتضاب ص ٢٩٣ ، وشرح الحماسة ص ١٣٦٨ ، ومقاييس اللغة ٤٨/١ ، واللسان ( أتم - أفى ) .

(٣) في اللسان ، عن الأصمعيّ : الأناة من النساء : التي فيها فتورٌ عن القيام وتأنٌ .

(٤) وكذا في الخزانة . والذي في اللسان والقاموس : « بالنظر » . ومعنى « تبلى » . تسرع وتسبق . وقيل : حذرة : واسعة . وبدرة : تامة كالبدر . وهناك أقوال أخرى تراها في اللسان . وقال ابن فارس : « وعينٌ بدرة : أَى ممتلئة » . المقاييس ٢٠٨/١ .

(٥) بهامش الأصل بخط الناسخ حاشية : « هذا البيت عَرَّوضُه وَضَرْبُه جميعاً مخلوفان » وبعد ذلك بخط مغاير : « وقوله : « سألته » ينبغي أن يكون غلطاً من الكاتب إن شاء الله » . وجاء بمحاشية الخزانة لمصحح طبعة بولاق : قوله : « عَرَّوضُه سألته » فيه أن العروض محذوفة مثل الضرب » .

والخلف : سقوط السبب الخفيف من قَعْلُونٍ ، فتصير « قَعُو » أو « قَعْل » ، وهو الذي جاء في العروض والضرب معاً .

فَعَلَّ ، وقد اسْتَعْمِلَ فِيهِ الْحَرَمُ الَّذِي يُسَمَّى الثَّلَمُ<sup>(١)</sup> ، فِي أَوَّلِ النِّصْفِ الثَّانِي ، وَقُلَّ  
مَا يُوجَدُ الْحَرَمُ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ<sup>(٢)</sup> .

وقوله : لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ : الزُّحْلُوفَةُ : الزَّلَاقَةُ الَّتِي يَتَرَجَّحُ فِيهَا الصَّبِيَّانِ فَيَزْلِقُونَ ،  
وَيُرَوَّى « زُحْلُوفَةٌ » بِالْقَافِ . آخِرُ الْمَجْلَسِ .

\* \* \*

---

(١) فِي الْأَصْلِ : « ثَلَمٌ » ، وَاتَّبَعْتُ مَا فِي هـ ، وَالْخُرَاقَةُ .

(٢) رَاجِعِ الْمُنْصَفِ ٦٨/١ ، وَالْكَافِي ص ٢٧ ، ١٤١ .

## المجلس التاسع عشر

وهو مجلس يوم السبت ، سابع وعشرين رجب سنة أربع وعشرين وخمسمائة .<sup>(١)</sup>

قال أعشى تغلب ، واسمه ربيعة بن نجوان ، وقال أبو جعفر محمد بن حبيب : هو  
نعمان بن نجوان ، وكان نصرانياً من بنى معاوية بن جشم بن بكر بن حبيب بن  
عمرو بن غنم بن تغلب :

كأن بنى مروان بعد ولدهم      جلاييد ما تئدى وإن بلها القطر<sup>(٢)</sup>  
وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوها      وأكثر ما يعطونك النظر الشزر  
/ أنسى إذا ما لم تئبكم كربة<sup>(٣)</sup>      وتذعى إذا ما هز الأسل الحمر  
ألم يك غدرًا ما فعلتم بشمعل      وقد خاب من كانت سريره العدر  
وكأئن دفعنا عنكم من عزيمة      ولكن أيتم لا وفاء ولا شكر  
ونحن قتلنا مصعباً قد علمتم      بمسكين يوم الحرب أنيابها حضر

(١) في هـ : « سابع عشر » ، وهو خطأ ، فإن تاريخ المجلس السابق : العشرون من رجب .  
(٢) مكان هنا في تاج العروس ( عشى ) ٢٤٤/١٠ « جاوان » ، وفي الأغاني ٢٨١/١١ « يحيى » ،  
وكذلك في معجم الأدباء ١٣٢/١١ . وما في المؤلف والمختلف ص ٢٠ مطابق لما عند ابن الشجرى . وذكر  
المرزبانى في معجم الشعراء ص ٦٩ « عمرو بن الأييم بن أفلت التعلبي » ، وقال : « نصراني كثير الشعر ،  
وقيل : اسمه عمرو . ويقال : هو أعشى بنى تغلب » وذكر صاحب المكاثر عند المذاكرة ص ٦ « أعشى بنى  
تغلب » ، ثم قال : لم أجد اسمه ولا نسبه . وانظر شرح شواهد المغنى ص ٨٦ .  
(٣) الأبيات من قصيدة في ديوان الأعشى ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والبيت الأول في الأغاني ، والثالث في  
المكاثر ، وانظر الحماسة البصرية ٩٨/١ .  
(٤) في ديوان الأعشى : « أيتى ... ونسى » .

فمازَبَ ذاك الفضلَ كاسيرُ عَيْنِهِ هَشَامٌ ولا عبدُ العزيزِ ولا يَشْرُ  
فإن تكفروا ماقد علمتمُ فَرِيماً أُتِيحَ لَكُمْ قَسراً بِأَسَافِنَا النَّصْرُ

قوله : « بعدَ وليدهم » أراد الوليدَ بن عبد الملك ، لا الوليدَ بن يزيد بن عبد الملك .

وقوله : « وكانوا أناساً يَنْفَحُونَ » وزن أناس : فُعال ، وناسٌ مَنْقُوصٌ منه ، عند أكثر النحويين ، فوزنه عال ، والنقصُ والإتمامُ فيه متساويان في كثرة الاستعمال مادام منكوراً ، فإذا دخلت عليه الألف واللام التزموا فيه الحذف ، فقالوا : الناس ، ولا يكادون يقولون : الأناس إلا في الشعر ، كقوله :<sup>(١)</sup>  
إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلُعْنَ عَلَى الْأَنَاسِ الْآمِنِينَ

وحُجَّةُ هذا المذهب وقوعُ الإنس على الناس ، فاشتقاقه من الأُنس : نقيض الوحشة ، لأن بعضهم يأُنسُ ببعض .

وذهب الكسائي إلى أن الناسَ لغةٌ مفردة ، وهو اسمٌ تامٌ ، وألفه منقلبةٌ عن واو ، واستدلَّ بقول العرب في تحقيره : نُؤيس ، قال : ولو كان منقوصاً من أناس ، لردّه التحقيرُ إلى أصله فقيل : أُنيس .

وقال بعضُ مَنْ وافق الكسائي في هذا القول : إنه مأخوذ من النَّؤس ، مصدر ناسَ يَنْؤسُ : إذا تحرَّك ، ومنه قيل للملك من ملوك حَمِير : ذو نؤاس ، لضَفِيرَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>

(١) ذو جند الحميرى . المعثرون ص ٤٣ ، والخصائص ١٥١/٣ ، ومجالس العلماء ص ٧٠ ، والخزانة ٢٨٠/٢ ، واللسان ( أنس - نوس ) ، وأعاده ابن الشجرى في المجلس السابع والأربعين .

(٢) في هـ : ومنه قيل للملك من الملوك : ذو نواس .

كانتا تُنوسان على عاتيقه ، قال الفراء : <sup>(١)</sup> والمذهب الأول أشبه ، وهو مذهب المشيخة .

وقال أبو علي : أصل الناس : الأناس ، فحذفت الهمزة التي هي فاء ، ويدل ذلك على / ذلك الإنس والأناسي ، فأما قولهم في تحقيره : نؤيس ، فإن الألف لما صارت ١٢٥ ثانية وهي زائدة ، أشبهت ألف فاعل ، يعنى أنها أشبهت بكونها ثانية وهي زائدة ، ألف ضارب ، فقيل : نؤيس ، كما قيل : ضويرب .

وقال سلمة بن عاصم ، وكان من أصحاب الفراء : الأشبه في القياس أن يكون كل واحد منهما أصلاً بنفسه ، فأناس من الأئس ، وناس من النؤس ، لقولهم <sup>(٢)</sup> في تحقيره : نؤيس ؛ كبؤيب في تحقير باب .

ومعنى ينفحون : يُعطون المال ، يقال : نفحه بالمال : إذا أعطاه ، ولفلان نفحات من المعروف : أى عطايا .

والنظر الشزر : نُظِرَ العُضبان بمؤخر عينه .

وقوله : « أنسى » يَحْتَمِلُ أن يكون من النسيان ، الذى هو نقيض الذكر ، بضم الذال ، من قولهم : اجعله منك على ذكر : أى لا تنسه ، ويَحْتَمِلُ أن يكون من النسيان الذى هو الترك ، من قوله تعالى : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى تركوا الله فتركهم .

وقوله : « ما لم تُنبكم كربة » يقال : نابه أمر : أى نزل به ، والكربة : الشدة في الحرب .

(١) وهو مذهب جماعة من البصريين ، وافقهم فيه الفراء ، كما ذكر المصنف في المجلس السابع والأربعين .

(٢) فى هـ : كقولهم .

(٣) سورة التوبة ٦٧ .

وقوله : « هَزِهَزَ الْأَسْلُ » الْأَسْلُ : الْقَنَا ، وَالْهَزْهَزَةُ : الْهَزُّ .

وقوله : « أَلَمْ يَكْ غَدْرًا مَا فَعَلْتُمْ بِشَمْعَلٍ » شَمْعَلٌ : تَرْخِيمٌ شَمْعَلَةٌ ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : نَاقَةُ شَمْعَلَةٍ : أَيْ سَرِيعَةٌ ، وَمِنْهُ اشْمَعَلٌ فِي أَمْرِهِ : إِذَا جَدَّ فِيهِ وَمَضَى ، قَالَ الشَّمَاخُ :<sup>(١)</sup>

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لَسَلِّمِي مُشْمَعِلٌ

وَهُوَ شَمْعَلَةٌ بْنُ فَائِدٍ بْنِ هِلَالِ التَّغْلِبِيِّ ، وَكَانَ عَظِيمَ الْقَدْرِ فِي الْبَادِيَةِ ، ذَا جَمَالٍ وَفَضْلٍ ، وَكَانَ نَصْرَانِيًّا ، فَطَالِبُهُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بَأَن يُسْلِمَ ، لِمَا رَأَى مِنْ فَضْلِهِ وَجَمَالِهِ ، فَأَتَى ، فَقَالَ لَهُ هِشَامُ : لَئِنْ لَمْ تَفْعَلْ لِأَطْعِمَنَّكَ لَحْمَكَ ، وَقَالَ : حُزُّوا مِنْ فَخْذِهِ حُزَّةً خَفِيفَةً وَلَا تَزِيدُوا عَلَى ذَلِكَ ، ففعلوا ، فقال : لَوْ قُطِعَتْ لَمَّا أَسْلَمْتُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ ، فَلَمَّا خُلِّيَ عَنْهُ قَالَ أَعْدَاؤُهُ : أَطْعَمَهُ هِشَامٌ لَحْمَهُ ، فَقَالَ :<sup>(٢)</sup>

/ أَمِنْ حُزَّةٍ فِي الْفَخْذِ مَنَى تَبَاشَرْتُ  
وَإِنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَفَعَلَهُ  
عِدَاتِي فَلَا تَقْصُ عَلَيَّ وَلَا وَثِرُ  
لَكَ الدَّهْرُ لَاعَارٌ بِمَا فَعَلَ الدَّهْرُ

١٢٦

وَرَّخِمَ « شَمْعَلَةٌ » فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ضَرُورَةً ، وَأَعْرَبَهُ ، لِأَنَّهُ رَّخِمَهُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ : يَاحَارُ ، وَلَوْ رَّخِمَهُ عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى أَقَرَّ فَتَحَةَ اللَّامِ ، وَاتَّفَقَ النَّحَاةُ عَلَى جَوَازِ التَّرْخِيمِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ، عَلَى لُغَةِ الَّذِينَ قَالُوا : يَاحَارُ ، بِالضَّمِّ ، لِأَنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ اللُّغَةِ يَجْعَلُونَ الْأَسْمَاءَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُحْدَفْ مِنْ شَيْءٍ ، فَهُمْ لَا يَرِيدُونَ الْخَدُوفَ ، وَاخْتَلَفُوا فِي

(١) ديوان الشماخ ص ٣٨٩ ، مع نسبته لخبار بن خَزْءٍ ، وَجَزْءٌ : أَخُو الشَّمَاخِ . وَانْظُرْ تَحْرِيجَهُ فِي ص ٣٩٦ مِنَ الدِّيَوَانِ ، وَانْظُرْ إِيضَاحَ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ص ٢٢٩ . وَانْظُرِ الْمَجْلِسَ التَّاسِعَ وَالسِّتِينَ .

(٢) وَهَكَذَا نُسِبَ الْبَيْتَانِ إِلَى شَمْعَلَةٍ فِي الْمَكَاثِرَةِ ص ٧ ، وَجَعَلَهُمَا أَبُو الْفَرَحِ فِي الْأَغَانِي ٢٨٢/١١ مِنْ قَوْلِ أَعْتَى تَغْلِبَ ، وَالْبَيْتُ الثَّانِي فِي رِسَالَةِ الْغَفَرَانِ ص ٣٦٠ مَنْسُوبًا لِشَمْعَلَةٍ ، وَالْبَيْتَانِ بِاخْتِلَافٍ فِي الرِّوَايَةِ فِي الْكَامِلِ ١٥٨/٣ ، مَنْسُوبِينَ لِشَمْعَلِ التَّغْلِبِيِّ . وَكَذَلِكَ فِي زَهْرِ الْأَدَابِ ص ١٠٣٢ ، وَنُسِبَ الْبَيْتُ الثَّانِي فِي الْمَصُونِ ص ٦٩ ، ٩٩ ، إِلَى الْأَخْطَلِ ، وَصَحَّحَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ نَسْبَتَهُ إِلَى شَمْعَلَةٍ .

الترخيم على اللغة الأخرى ، فأجازه سيبويه ، وأنشد فيه أبياتا ، منها قول زهير<sup>(١)</sup> :

تُحَذُّوا حَظُّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا      أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ

أَرَادَ عِكْرَمَةَ ، فَحَذَفَ التَّاءَ ، وَبَقِيَتْ فَتْحَةُ الْمِيمِ دَالَّةٌ عَلَيْهَا .

وَمِنْهَا قَوْلُ ابْنِ حَبْنَاءَ<sup>(٢)</sup> :

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤَيْتِهِ      أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أَرَادَ حَارِثَةَ ، وَقَوْلُ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ<sup>(٣)</sup> :

أَتَانِي عَنْ أُمِّي ثَنَا حَدِيثٍ      وَمَا هُوَ فِي الْمَغِيبِ بِذِي حِفَافٍ

وَقَوْلُ جَرِيرٍ<sup>(٤)</sup> :

(١) ديوانه ص ٢١٤ ، والكتاب ٢/٢٧١ ، وضرورة الشعر ص ٨٤ ، وضرائر الشعر ص ١٣٨ ، والتبصرة ص ٣٧٢ ، والتبيين ص ٤٥٤ ، وشرح الجمل ٢/٥٧١ ، وأعاده ابن الشجري في المجلس الخامس والخمسين .

(٢) الرَّحْمُ ، بكسر الراء : القرابة ، مثل الرَّجْمِ .

(٣) هو المغيرة بن حنينة - والبيت في الكتاب ٢/٢٧٢ ، والأصول ٣/٤٥٨ ، والإنصاف ص ٣٥٤ ، وأسرار العربية ص ٢٤١ ، ورسالة الغفران ص ٢٣٥ ، والصاهل والشاحج ص ٤٨٨ ، والتبصرة ص ٣٧٣ ، والضرائر ص ١٣٩ ، والمقرب ١/١٨٨ ، وشرح الجمل ٢/٥٧٣ ، وغير ذلك كثير . وأعاده ابن الشجري في المجلس الخامس والخمسين .

وقد أورد أبو الفرج البيت ضمن قصيدة في مدح المهلب بن أبي صفرة ، برواية :

إِنَّ الْمَهْلَبَ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤَيْتِهِ      أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وبهذه الرواية يفوت الاستشهاد . الأغاني ١٣/٨٨ .

(٤) مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٥٣ ، يهجو بها أمية بن خلف الجمحي . وأعاده ابن الشجري إنشاده في المجلس الخامس والخمسين من غير نسبة ، وذكر أنه مما أنشده سيبويه ، ولم أجده في الكتاب المطبوع ، وليس في شواهد سيبويه من قافية الظاء شيء .

(٥) ديوانه ص ٢٢١ ، برواية :

أَصْبَحَ وَصَلْتُ حَبْلَكُمْ رَمَامَا      وَمَا عَهْدُكُمْ كَمَهْلِكِ يَا أَمَامَا

وعليها يفوت الاستشهاد . والبيت بروايتنا في الكتاب ٢/٢٧٠ ، وضرورة الشعر ص ٨٤ ، وضرائر الشعر ص ١٣٨ ، والإنصاف في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٣٦٤ ، والإنصاف ص ٣٥٣ ، وشرح =

أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رِمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسَعَةٌ أَمَامَا  
 حَذَفَ تَاءَ التَّأْنِيثِ مِنْ أَمَامَةِ ، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ بِأَضَحَّتْ ، وَبَقِيَ فَتْحَةُ الْمِيمِ ، وَجَاءَ  
 بَعْدَهَا بِالْفِ الإِطْلَاقِ ، وَمِثْلُ هَذَا فِيمَا أَنْشَدَهُ قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ :  
 أَبُو حَنْشٍ يُورِقُنَا وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةٌ أَثَالَا  
 أَرَادَ أَثَالَةً ، وَأَنْشَدَ قَبْلَهُ لِيُعْلِمَ أَنَّ الْقَوَافِي مَنْصُوبَةٌ :  
 / أَرَى ذَا شَيْبَةٍ حَمَّالٍ ثَقِيلٍ وَأَيْضُ مِثْلُ صَدْرِ الرَّحْمِ نَالَا  
 يُقَالُ : رَجُلٌ نَالٌ : إِذَا كَثُرَ نَائِلُهُ ، كَقَوْلِهِمْ : رَجُلٌ مَالٌ : إِذَا كَانَ كَثِيرَ الْمَالِ ،  
 وَالْأَصْلُ نَوِيلٌ وَمَوِيلٌ ، بوزن وَتَيْدٍ ، لِأَنَّ مِثَالَ فَعِيلٍ مِنْ أَمْثَلَةِ الْمِبَالِغَةِ فِي الْوَصْفِ ،  
 وَمِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ : ﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ وَمِثْلُ نَالٍ وَمَالٍ : كَبَشٌ صَافٌ : كَثِيرٌ  
 الصُّوفِ ، وَيَوْمٌ رَاحٌ : شَدِيدُ الرِّيحِ ، وَمِنْ الْيَاءِ : يَوْمٌ طَانٌ : كَثِيرُ الطَّيْنِ .  
 وَمِثْلُ تَرْخِيمٍ شَمْعَلَةٍ تَرْخِيمٌ حَنْظَلَةٌ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :

١٢٧

= الجمل ٥٧١/٢ ، والكلام على الروایتين في نوادر أبي زيد ص ٣١ ، والخزانة ٣٦٣/٢ ، وأعادته  
 ابن الشجري في المجلس الخامس والخمسين .

(١) ديوانه ص ١٢٩ ، وتخريج في ص ٢١٤ ، والكتاب ٢٧٠/٢ ، وضرورة الشعر ص ٨٥ ،  
 والإنصاف ص ٣٥٤ ، وشرح الجمل ٥٧٢/٢ ، وأعادته ابن الشجري في المجلس المشار إليه قريبا . وستأتي  
 القصيدة التي منها هذا البيت في المجلس الحادي والعشرين .

(٢) لم ينشد سيبويه قبل هذا البيت شيئا لابن أحمد . ومثل قول ابن الشجري ذكر العيني ، قال في شرح  
 الشواهد الكبرى ٤٢٢/٢ : « وأنشد سيبويه في كتابه بيتا آخر قبل قوله « أبو حنش » وهو : أرى ذا شية .  
 ويظهر أن في أصول كتاب سيبويه المطبوع نقصاً ، فقد جاء هذا البيت الذي ذكر ابن الشجري أن سيبويه  
 أنشده ، في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٩١ ، وجاء في شرح أبياته لابن السرياني ٤٨٧/١ مكانه بيت  
 آخر ، قافيته « خيالاً » مما يدل على أن سيبويه أراد أن يعلم أن القوافي منصوبة .

(٣) ديوان ابن أحمد ص ١٣٠ .

(٤) شرح أبو أحمد العسكري « نالا » في البيت على غير هذا الوجه ، فهو عنده فعلٌ مسندٌ لألف  
 الاثنين . قال في المصون ص ٨٣ : « ويريد أن هذين من قومه نالا مايريدان » .

(٥) سورة الزخرف ٥٨ .

(٦) بحاشية الأصل : « هو الأسود بن يعفر النهشلي » . والبيتان في ديوانه ص ٥٦ ، ونوادر أبي زيد  
 ص ١٥٩ ، والكتاب ٢٤٦/٢ ، وضرورة الشعر ص ٨٣ ، وضرائر الشعر ص ١٣٦ ، والتبصرة ص ٣٧٤ ،  
 والجمل المنسوب للخليل ص ٢٠١ ، والتبيين ص ٤٥٤ ، وشرح الجمل ١٢٦/٢ ، وغير ذلك . وأعادهما  
 المصنف في المجلس المذكور .



ألا مالهذا الدهر من مُتَعَلِّلٍ      عن الناس مَهْمَا شاء بالناس يَفْعَلِ  
وهذا رِدَائِي عنده يستعيرُهُ      ليسلُبَنِي عِزِّي أَمَالِ بَنِ حَنْظَلِ  
فأما ترخيّمُ حَنْظَلَةً في قولِ الراجز :<sup>(١)</sup>

وقد وَسَطْتُ مَالِكًا وَحَنْظَلًا      صَيَّابَهَا وَالْعَدَدَ الْمُجَلِّجَلَا

فَتَحْتَمِلُ الْفَتْحَةَ أَنْ تَكُونَ فَتْحَةُ الْبِنَاءِ الَّتِي فِي حَنْظَلَةٍ ، عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ : يَاحَارِ  
بِالْكَسْرِ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نَصْبًا عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى بِالْعَطْفِ عَلَى مَالِكِ ، وَالْأَلْفُ فِي  
الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لِلْإِطْلَاقِ ، وَفِي الْقَوْلِ الثَّانِي بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ .

ومثله قول الآخر :<sup>(٢)</sup>

أَرِيقُ لِأَرْحَامٍ أَرَاهَا قَرِيْبَةً      لِحَارِ بْنِ كَعْبٍ لِالْجَرْمِ وَرَاسِبِ

تَحْتَمِلُ الْكَسْرُ أَنْ تَكُونَ الَّتِي لِلْبِنَاءِ فِي حَارِثَ ، عَلَى لُغَةِ الَّذِينَ أَبْقَوْا مَا قَبْلَ  
الْمَحذُوفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَرًّا عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى ، وَأَرَادَ لِحَارِ ،  
فَحَذَفَ التَّنْوِينَ ، كَمَا تَحَذِفُهُ فِي قَوْلِكَ : لَزِيدِ بْنِ بَكْرٍ .

وَأَمَّا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ أَنْ يَكُونَ تَرْخِيْمُ الضَّرُورَةِ ، إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ :  
يَاحَارُ ، بِالضَّمِّ ، وَخَرَجَ بَعْضُ الْأَيَّامِ الَّتِي أَنْشَدَهَا سَبِيوِيهِ عَلَى مَا يَسُوْغُ فِي مَذْهَبِهِ  
الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ ، وَرَوَى بَعْضُ تِلْكَ الْأَيَّامِ عَلَى غَيْرِ رَوَايَةِ صَاحِبِ الْكِتَابِ ، فَرَوَى  
عَجَزُ بَيْتِ جَرِيرٍ :

/ وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامَا .<sup>(٣)</sup>

(١) هو غيلان بن حريث ، كما في مجالس ثعلب ص ٢٥٤ ، وانظر الكتاب ٢/ ٢٦٩ ، والضرائر  
ص ١٣٧ ، واللسان ( صيب - وسط ) .

(٢) بعض بني عبس ، كما في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٢٨ ، والإنصاف ص ٣٥٥ ، وأَعَادَهُ  
ابن الشجري في المجلس المذكور .

(٣) وهي رواية الديوان التي أشرت إليها عند تخريج البيت .

وقال في قول زهير : « يَا آلَ عِكْرِمَ » إنه ترخيم عِكْرِمَة ، على لغة من قال : يا حارُّ بالضم ، وكان حقُّه أن يقول : يا آلَ عكرم ، بالجر ، ولكنه جعل عِكْرِمَ قبيلة ، فلم يصرف لاجتماع التعريف والتأنيث .

قال السيرافي : وعِكْرِمَةُ هذا : عِكْرِمَةُ بن خَصَفَةَ بن قيس عِيلان بن مُضَر ، وهو أبو القبائل .

وقال أبو العباس في قول ابن حَبْنَاء : « إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ » كما قال في « يَا آلَ عِكْرِمَ » وقال في قول ابن أحر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنَا وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَآوِنَةُ أَثَالَا

إن أَثَالَا ترخيمُ أَثَالَة ، على لغة من قال : يا حارُّ ، بالضم ، وانتصابه بالعطف على الضمير المنصوب في « يُورِّقُنَا » .

وهؤلاء المُسَمَّون في البيت من عشيرة ابن أحر ، كانوا هلكوا قَتْلًا أو مَوْتًا ، فرثاهم ، فقوله « أَثَالَا » على مذهب سيبيويه ممن كان قُتِلَ أو مات يومئذ ، لأنه معطوف على الأسماء المرفوعة ، وفتح اللام هي فتحها التي في أَثَالَة ، وهو في قول أبي العباس ممن كان يومئذ حيًّا ، لأن التَّأْرِيْقَ واقع عليه ، وفتح اللام على مذهبه إعراب .

قال السيرافي : والذي عندي أنه وقع وَهْمٌ في أن الرجل أَثَالَة ، وإنما هو أَثَال ، ولا نعلم في أسماء العرب ولا في أسماء المواضع أَثَالَة ، وقد عُرِفَ من كلامهم في

(١) في هـ : « بن عيلان » وتكلمت عليه في المجلس السابق .

(٢) في الأصل : « وهى » . وقد بسط ابن الشجرى الكلام على هذه المسألة في المجلس الخامس والخمسين .

(٣) قاله في ضرورة الشعر ص ٨٦ ، وهو مستل من شرحه على الكتاب .

أسماء الناس وغيرهم أثال ، ووافق سيبيويه في أنه داخل في جملة الهالكين يومئذ ، وجعل انتصابه بإضمار فعل دل عليه « يورقنا » فكأنه قال : وتذكر آونة أثالا ، وآونة : جمع أوان .

ومن الاحتجاج لأبي العباس في هذه المسئلة أن من يقول : يا حار ، يريد المحذوف ، وإذا أراد / المحذوف كان منادى مستوجبا إعراب النداء ، وإذا استوجب ١٢٩ إعراب النداء لم يصح أن يُرْحَم في غير النداء ، لاختلاف الإعراب والحكم في البابين ، باب النداء ، وباب الخير ، وهذا لا يلزم سيبيويه ، لأن الترخيم في اللغتين أصله في باب النداء دون غيره ، وإن اختلف الحكم فيهما ، وإذا ثبت جوازه في أحد الوجهين ، والأصل فيهما واحد جاز في الوجه الآخر .

ومما يدل على مذهب سيبيويه ، ولم يكن فيه ما تأوله أبو العباس في بيت زهير ، فزعم أنه أراد يا آل عكرم ، بالجر والتنوين ، قول الشاعر :

أبا عُرْو لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ      سيدعوه داعي موته فيُجيبُ<sup>(١)</sup>

ألا ترى أنه لا يمكن أبا العباس أن يقول : إن « عُرْو » قبيلة ، كما قال ذلك في عكرمة ، ولا يمكنه أن يقول : أراد أبا عُرْو ، بالجر والتنوين ، فمنعه من ذلك أن عُرْو لا ينصرف للتأنيث في التعريف ، وكذلك قول حسان :

أتاني عن أُمِّي نثا حَدِيثٍ

شاهدٌ لسيبيويه على أبي العباس ، لأنه أراد أُمِّيَّة بن أبي الصلت الثقفى ، ولم يُريد

(١) في هـ : فإذا .

(٢) معاني القرآن ١/١٨٧ ، والتهصرة ص ٣٧٣ ، والإنصاف ص ٣٤٨ ، وأسرار العربية ص ٢٣٩ ، والبيان ص ٤٥٤ ، وضرائر الشعر ص ١٣٩ ، وشرح الشواهد الكبرى ٤/٢٨٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/١٨٤ ، والخزانة ٢/٣٣٦ .

(٣) في هـ : للتأنيث والتعريف . وما في الأصل مثله في الخزانة ، عن ابن الشجري .

(٤) الذي في الديوان أنه أراد أُمِّيَّة بن خلف الجمحي .

القبيلة التي هي أُمَيَّةُ بن عبد شمس ، ويُوضَّح ذلك مع الرواية قوله :

وما هو في المَغِيبِ بذي حِفَافٍ

فقد ثبت بهذا صَحَّةُ ما ذهب إليه سيبويه .

وقوله : « نثنا حديث » : أى ظاهرُ حديث ، يقال : نثنا الحديث يَنْثُوهُ : إذا أظهره ، وقال بعض أهل اللغة : النثا : الذِّكْرُ القبيح ، وقال أكثرهم : النثا : الخير ، يكون في الخير والشر ، فأما النثاء فممدود ، وهو المدح لا غير .

وقول زهير : « واذكروا أواصِرنا » الأواصِر : جمع آصِرة ، وهي القَرابة .

وقول الراجز : صَيَّابَهَا وَالْعَدَدَ الْمُجَلِّجَلَا .

الصَيَّاب : جمع صَيَّابة ، وهي الخِيَارُ من كلِّ شيء . والمَجَلِّجَل : المصوَّت ، وسَحَابٌ مُجَلِّجَل : ذو رَعْد .

وقول أعشى تَغْلِب :

وقد خاب مَنْ كانت سريرته العَدْرُ

١٣٠ أتت العَدْرُ لما كان السَّريرةَ في المعنى ، / لأنَّ الخبرَ المفرد هو في المعنى ما أخبرت به عنه ، ومثَّل هذا في التنزيل فيما وردت به الروايةُ عن نافع وأبي عمرو وعاصم ، فيما رواه عنه أبو بكر بن عَيَّاش : « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّتْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا <sup>(١)</sup> » بنصب الفتنة ، وإسناد « تَكُنْ » إلى « أَنْ قَالُوا » ، فالتقدير : ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّتْهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ ، وجاز تأنيثُ القولِ لأنه الفتنةُ في المعنى ، ومثله رَفَعُ الإقدام ونصبُ العادةِ في قول <sup>(٢)</sup> لبيد :

(١) سورة الأنعام ٢٣ ، وانظر لهذه القراءة السبعة ص ٢٥٥ ، وتفسير الطبري ٢٩٨/١١ ، والكشف ٤٢٦/١ .

(٢) ديوانه ص ٣٠٦ ، وتخريجه في ص ٣٩٤ ، وانظر الموضع السابق من تفسير الطبري ، وشرح القصائد السبع ص ٥٥١ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٢٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٣ ، والمذكر والمؤنث ص ٦٠٨ .

فمَضَى<sup>(١)</sup> وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّذَتْ إِقْدَامَهَا

وإنما استجاز تأنيث الإقدام لتأنيث خبره ، لأن الخبر إذا كان مفرداً فهو المخبر عنه في المعنى ، وقد قيل في الآية وفي بيت لبيد قول آخر ، وذلك أنهم حملوا « أن قالوا » على معنى المقالة ، وحملوا الإقدام على معنى التقدمة ، فجاء التأنيث في فعليهما ، كما جاء تأنيث فعل العذر في قول حاتم :

أماويُّ قد طال التجنُّب والهَجْرُ      وقد عذرتني في طلائِكُم العُذْرُ

لأنه ذهب به مذهب المَعْدِرَةِ<sup>(٢)</sup> ، والقول الأول هو المأخوذ به ، والثاني قول الكسائي ، وليس في بيت أعشى تغلب إلا ما ذكرناه أولاً ، فيجب أن يكون العمل عليه .

وقوله : « وَكَاتِنٌ دَفَعْنَا عَنْكُمْ » قد تقدم القول في أصل كاتِن ، ومعناها ، وموضعها نصبٌ بدفعنا ، لأنه غير مشغول عنها ، وقوله : « مِنْ عَظِيمَةٍ » تبين لها ، وقوله : « وَلَكِنْ أَيْتِمٌ لَا وِفَاءَ وَلَا شُكْرَ » حذف مفعول « أَيْتِمٌ » وكذلك حذف خبر المبتدأ الذي هو « وِفَاءَ » والتقدير : أَيْتِمٌ أَنْ تَقُوا لَنَا وَتَشْكُرُوا ، فلا وِفَاءَ عِنْدَكُمْ وَلَا شُكْرَ - آخر المجلس .

\* \* \*

(١) في هـ : « فمضت » وما في الأصل مثله في الديوان ، والضمير راجع إلى حمار قلم الأئمة . وعُزِدَ : ترك القصد واتهم .

(٢) ديوانه ص ٢٠٩ ، وتخرجه في ص ٣٥٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٥ ، والمذكر والمؤنث ص ٦٠٩ .

(٣) ردُّ هذا ابنُ عصفور ، في الضرائر .

(٤) في المجلس السادس عشر .

(٥) في هـ : أَيْتِمٌ أَنْ تَقُولُوا لَنَا وَتَشْكُرَ .

### المجلس الموقى العشرين

وهو مجلس يوم السبت ، رابع شعبان من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

١٣١ / وقوله : « ونحن قتلنا مُصْعَباً » كانت تغلبُ ممَّنْ أبلى في محاربة مُصْعَبِ بن الزبير ، مع عبد الملك بن مروان ، وتغلبُ من ربيعة ، والذي تولى قتل مُصْعَبِ رَبِيعِيٌّ ، وهو عبيد الله بن زياد بن ظبيان ، أحدُ بنى ثيم اللات بن ثعلبة ، ويكنى أبا مَطَرٍ ، وكان فاتِكًا جلفًا فظًا جبارًا ، وهو الذى قال له مالك بن مِسْمَعٍ : أَكْثَرَ الله في العشيرة مثلك ، فقال : سألتُ ربَّكَ شَطَطًا<sup>(١)</sup> .

وَمَسْكِينُ : من دُجِل ، ويُعرف أيضاً بَدَيْرِ الجائليق ، وهو المكان الذى فيه قبر مُصْعَبِ ، ولم يصرف مَسْكِينِ ، لأنه ذهب به مذهب البُقعة .

وكان مُصْعَبُ جمع الشجاعة والجود [ والجمال<sup>(٢)</sup> ] ويَدُلُّ له عبدُ الملك الأمان ، وجعل له بعد ذلك حُكْمَهُ ، فقال له ابنته عيسى : أَقْبَلْ ما بَذَلَهُ لك ، فقال : لا والله ، لا تتحدَّثُ عَنِّي نساءُ قريشٍ على مَغازِلِها أُنَى هِبْتُ الموت ، ولكن اذهب أنت حيثُ شِئتُ ، فقال عيسى : لا والله ، لا يتحدَّثُ الناسُ عَنِّي أُنَى أسلمتُ

(١) في الأصل وهـ « عبد الله » ، وأثبت ما في تاريخ الطبرى ١٥٩/٦ ، والكامل لابن الأثير ١٦٠/٤ ( حوادث سنة ٧١ ) والجمهرة لابن حزم ص ٣١٥ ، ٣٢٤ .

(٢) راجع هذا الخبر في البيان والتبيين ٣٢٦/١ ، والعقد الفريد ١٩٠/٢ .

(٣) ليس في هـ .

أَيُّ ضَيْئًا عَلَيْهِ بِنَفْسِي ، وَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ، وَتَمَثَّلَ مُصْنَعُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ <sup>(١)</sup> :

فَإِنَّ الْأَلَى بِالطُّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَآسَوْا فَسَنُوءًا لِلْكَرَامِ النَّاسِيَا  
وَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ، فَقَالَ بَعْضُ شُعَرَاءِ الْكُوفَةِ <sup>(٢)</sup> :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلَ بَدِيرِ الْجَائِلِيْنَ مُقِيمُ  
تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحِيمُ  
فَمَا قَاتَلْتُ فِي اللَّهِ بِكَرْبُ بْنُ وَائِلٍ وَلَا صَبَرْتُ عِنْدَ الْفُلَاءِ تَمِيمُ

وقوله : « يَوْمَ الْحَرْبِ أَنْبَأُهَا نُحْضَرُ » أضاف اليوم إلى جملة الابتداء ، وأصل إضافة أسماء الزمان إلى الجمل إضافة إلى جملة الفعل ، للشبه الذي بين الفعل والزمان ، وذلك من حيث كان الفعل عبارة عن أحداث متقضية ، كما أن الزمان حادث يتقضى ، والفعل نتيجة حركات الفاعلين ، كما أن الزمان نتيجة حركات الفلك ، ولذلك بنوا الفعل على أمثلة مختلفة ، ليدل كل مثال على زمان غير الزمان / ١٣٢ الذى يدل عليه المثال الآخر ، ولما أضافوا اسم الزمان إلى جملة الفعل لما ذكرنا ، أضافوه أيضاً إلى جملة الابتداء ، لأنها أختها ، فمن إضافته إلى جملة الفعل في التنزيل ، قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ و ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>

(١) هكذا ضبطت الضاد في الأصل بالكسر ، وهو الأكثر . راجع النهاية ١٠٤/٣ ، والمصباح .

(٢) سليمان بن قتة . كما في الأغاني ١٢٩/١٩ ، وأنساب الأشراف ٣٣٩/٥ ، ٣٤٤ ، وتفسير الطبري ٢٣١/٧ . والبيت من غير نسبة في الكامل للمبرد ١٤/١ ، ولابن الأثير ١٥٩/٤ ، وشرح الحماسة ص ١٠٧ ، واللسان ( أسا ) وفيه عن ابن بَرِي : « وتأسوا فيه من المؤاساة » كما ذكر الجوهري ، لامن التأسى ، كما ذكر المبرد ، فقال : تأسوا بمعنى تأسوا ، وتأسوا بمعنى تعزوا . وفي تاج العروس ( قت ) تَخْلِيطُ في نسب الشاعر ، قارنه بما في حواشي تفسير الطبري . وانظر التنبهات لعل بن حمزة ص ٩٤ .

(٣) الطف ، بفتح أوله وتشديد ثانيه : بناحية العراق ، من أرض الكوفة ، وبه الموضع المعروف بكربلاء ، الذى قتل فيه الحسين رضى الله عنه . معجم ما استعجم ص ٨٩١ .

(٤) هو عبيد الله بن قيس الرقيات . والأبيات في ديوانه ص ١٩٦ ، وتخریجها فيه . والبيت الثانى من شواهد النحو السيارة . وسيتركلم عليه المصنف قريبا . وانظر معجم الشواهد ص ٣٤٣ .

(٥) سورة المعارج ٤٣ .

(٦) سورة المرسلات ٣٥ .

وأضافه القطامي<sup>(١)</sup> إلى جملة الابتداء في قوله :

الضَّارِبِينَ عُمَيْرًا عَنْ يُيُوتِهِمْ      بِالثَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٍ عَادِي  
وَسَمَّى السُّيُوفَ وَالرِّمَاحَ وَالسَّهَامَ أَنْيَابَ الْحَرْبِ ، لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : عَضَّتْهُمْ  
الْحَرْبُ ، وَحَرَّبَتْ ضُرُوسَ .

وقوله : « كاسِرٌ عَيْنَهُ هِشَامٌ » أراد هِشَامَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَكَانَ أَخُوهُ ،  
وعبد العزيز ويُشِيرُ : ابنا مَرُوانَ بْنِ الْحَكَمِ .

وقوله : « أُتِيحَ لَكُمْ قَسْرًا بِأَسْيَافِنَا النَّصْرُ » الإِتَاحَةُ : التَّقْدِيرُ ، أَتَاحَ اللَّهُ الشَّيْءَ :  
أَيَّ قَدْرِهِ ، وَالْقَسْرُ : الْقَهْرُ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْأَسَدِ : قَسُورَةٌ ، لِأَنَّ الْوَاوَ فِيهِ زَائِدَةٌ ،  
وَالنَّصْرُ : الْإِعَانَةُ ، وَالنَّصْرُ : الْإِتْيَانُ ، نَصَرْتُ أَرْضَ بَنِي فُلَانٍ : أَتَيْتُهَا ، وَالنَّصْرُ :  
الْإِمْطَارُ ، نُصِرَتِ الْأَرْضُ : إِذَا مُطِرَتْ .

وجيءُ الألفِ في قول القائل : « وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَيِيمٌ » لغة الذين قالوا :  
« أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، تقول على هذه اللغة : قَامَا أَخَوَاكَ ، وَخَرَجُوا إِخْوَتُكَ ،  
وَانْطَلَقَنَ إِمَّاؤُكَ ، فَالْألفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ عَلَامَاتٌ لِلتَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ ، بِمَنْزِلَةِ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ  
فِي نَحْوِ : خَرَجَتِ هُنْدٌ ، وَجَاءَتِ الْمَرْأَةُ ، وَإِنَّمَا لَزِمَتْ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ الْحَقِيقِيَّ فِي لُغَةِ  
جَمِيعِ الْعَرَبِ ، وَلَمْ تَلْزَمْ عَلَامَةُ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ ، لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مَعْنَى لَزِيْمٌ ، وَالتَّنْيَةُ وَالْجَمْعُ  
لَا يُلْزِمَانِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْاِثْنَيْنِ يَفْتَرِقَانِ ، وَكَذَلِكَ الْجَمَاعَةُ ، فَمِمَّا جَاءَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ  
قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٢)</sup> :

(١) ديوانه ص ٨٨ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، ومعجم الشواهد ص ١٢١ .

(٢) هذا الشاهد التريُّ النائع لم أجده من نسبه من النحاة ، ثم وجدت أنها عيبلة ينسبه إلى أبي عمرو  
الهللي ، وهو من فصحاء الأعراب الذين سمع منهم أبو عبيدة ، وأبو زيد . مجاز القرآن ١٠١/١ ، ١٧٤ ،  
٣٤/٢ . وقد أشبعته تحريجاً في كتاب الشعر ص ٤٧٣ .

(٣) هو عمرو بن لُحَظ . نوادر أبي زيد ص ٦٢ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٢٢٠ ، وشرح  
الجمل ١٦٧/١ ، والمغنى ص ٤١٠ ، وشرح أبياته ٣٦٣/٢ ، ١٥٤/٦ ، وشرح الشواهد الكبرى ٤٥٨/٢ ،  
والتصريح على التوضيح ٢٧٥/١ ، والخزانة ٦٣٣/٣ .



أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أُولَى فَأُولَى لَكَ ذَا وَاقِيَهُ

وقول الآخر :

/ يُلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيهِ لِي قَوْمِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ<sup>(١)</sup>

١٣٣

وقول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَاْفِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِخَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِيَهُ

[ دِيَاْفِيٌّ : منسوبٌ إلى قرية بالشام . والسَّلِيْط : الشَّيْثُ ، وهو دُهن السَّمْسِمِ<sup>(٢)</sup> ]

وقد استعمل المتنبي هذه اللغة في مواضع من شعره ، منها قوله :

وَرَمَى وَمَارَمَتَا يَدَاهُ فَصَابِنِي سَهْمٌ يُعَذِّبُ وَالسَّهَامُ تُرِيحُ

وقوله :

نَقْدِيكَ مِنْ سَيْلٍ إِذَا سُئِلَ النَّدَى هَوًى إِذَا اخْتَلَطَا دَمٌ وَمَسِيحُ

المَسِيح : هاهنا العَرَقُ ، وَسُمِّيَ مَسِيحاً لأنه يُمَسَّحُ ، فهو فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ .

وقد حل بعضُ التَّحْوِينِ موضعين من القرآن على هذه اللغة : أحدهما قوله

تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> والآخر قوله جَلَّتْ عَظَمَتُهُ : ﴿ وَأَسْرُوا

(١) يُنسب إلى أحيحة بن الجلاح ، وإلى أمية بن أبي الصلت . وهو في ملحق ديوان أمية ص ٣٥٧ ، بقافية « فكلهم يعدل » . وليس في ديوان أحيحة المطبوع بالنادى الأدبى بالطائف . وانظر معاني القرآن ٣١٦/١ ، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦٥ ، وشرح أبياته ١٣٢/٦ ، ومعجم الشواهد ص ٢٩٩ ، ٣٥٨ .

(٢) ديوانه ص ٥٠ ، والكتاب ٤٠/٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، والبصرة ص ١٠٨ ، والبسيط ص ٢٦٩ ، وانظر فهارسه ، وتفسير القرطبي ٢٤٨/٦ ، ومعجم الشواهد ص ٤٢ .

(٣) ليس في هـ . وراجع معجم البلدان ٦٣٧/٢ ، وأنشد البيت .

(٤) ديوانه ٢٤٥/١ ، والمغنى ص ٤١٠ .

(٥) ص ٢٥٣ من القصيدة نفسها .

(٦) سورة المائدة ٧١ .

النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا<sup>(١)</sup> فكثير والذين ظلموا ، على هذا القول فاعلان ، ويَحْتَمِلُ الواو  
 في « عَمُوا وَصَمُوا » أن يكونا ضميرين ، و « كثير » بدلاً من الواو التي في « عمو »  
 والواو الأخرى عائدة على « كثير » فكأنه قيل : عَمِيَ كثيرٌ منهم وَصَمُوا ، وإنما  
 اخترتُ هذا ليتناول العمى والصمم الكثير منهم لفظاً ومعنى ، ويَحْتَمِلُ [ كثير ] أن  
 يكون خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : وهُم كثيرٌ منهم ، أى أصحاب [ هذين الوصفين<sup>(٢)</sup> ]  
 كثيرٌ منهم ، ويَحْتَمِلُ واو « وَأَسْرُوا النَّجْوَى » أن تكون ضميراً عائداً على الناس ،  
 و « الَّذِينَ ظَلَمُوا » بدلاً منها ، ويَحْتَمِلُ موضع « الَّذِينَ ظَلَمُوا » أن يكون جرّاً  
 على البدل من الهاء والميم اللتين في « قُلُوبُهُمْ » فكأنه قيل : لاهية قُلُوبُ الذين  
 ظَلَمُوا ، ويَحْتَمِلُ أن يكون موضعه رفعاً على البدل من الواو التي في « اسْتَمَعُوهُ »  
 فكأنه قيل : استمعه الذين ظلموا وهم يلعبون ، ويَحْتَمِلُ أن تكون خبر مبتدأ  
 محذوف ، أى هم الذين ظلموا ، ويَحْتَمِلُ أن يكون موضعه نصباً / على البدل من الهاء  
 والميم اللتين في « يَأْتِيهِمْ » فكأنه قيل : ما يأتى الذين ظلموا مِنْ ذِكْرِ مَنْ رُبِّهِمْ مُحَدَّثٌ  
 إلا استمعوه لآعين ، ويَحْتَمِلُ أن يكون منصوبٌ الموضع على الذم ، بتقدير : أعنى  
 الذين ظَلَمُوا [ أو أَذُمُّ الذين ظَلَمُوا<sup>(٣)</sup> ] ويَحْتَمِلُ أن يكون موضعه رفعاً بالقول المضمَر  
 الذى حُكِيَتْ به الجملة الاستفهامية بعده ، كأنه قيل : يقول الذين ظَلَمُوا هل هذا  
 إلا بشرٌ مثلكم .

وقال السِّيرافى<sup>(٤)</sup> فى شرح الكتاب فى قولهم : « أَكَلُونِى الْبَرَاغِيْثُ » ثلاثة

(١) الآية الثالثة من سورة الأنبياء .

(٢) راجع معانى القرآن ٣١٦/١ ، ١٩٨/٢ ، ومجاز القرآن ١٧٤/١ ، ٣٤/٢ ، وتفسير القرطبي  
 ٢٤٨/٦ ، ٢٦٩/١١ ، والبيان فى إعراب القرآن ص ٤٥٣ ، ٩١١ .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) ساقط من هـ .

(٥) ساقط من هـ .

(٦) فى الأصل « ومثله » ثم وضع الناسخ فوقها علامة تشبه أن تكون تضييماً . وقد أعاد ابن الشجرى  
 كلام السِّيرافى هنا فى المجلس الحادى والستين .

أرجه : أحدها ماقاله سيبويه ، وهو أنهم جعلوا الواو علامة تؤذن بالجماعة وليست ضميراً ، والثاني : أن تكون البراغيث مبتدأ ، وأكلوني خبراً مقدماً ، فالتقدير : البراغيث أكلوني ، والثالث : أن تكون الواو ضميراً على شرط التفسير ، والبراغيث بدلاً منه ، كقولك : ضربوني وضربت قومك<sup>(١)</sup> ، فتضمير قبل الذكر على شرط التفسير ، قال : وقد كان الوجه على تقديم علامة الجماعة أن يقال : أكلتني البراغيث ، لأن ضمير ما لا يعقل من الذكور كضمير الإناث ، إلا أنهم جعلوا البراغيث مشبهة بما يعقل حين وصفوها بالأكل ، وهي مما يوصف بالقرص كالبحر وشبهه ، فأجرؤها مجرى العقلاء ، ولهذا نظائر ، منها قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> لَمَّا وصفها بالسجود الذي لا يكون إلا للعقلاء ، أجزاها في الإضمار والجمع مجزأهم ، وكذلك القول في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> لَمَّا وجه الخطاب إلى النمل ، والخطاب لا يؤجّه في الحقيقة إلا إلى العقلاء أجريت في الإضمار مجزئ العقلاء . انتهى كلام أبي سعيد .

وأقول : إن حَمَلَ الأكل على السجود والخطاب ، في الاختصاص بالعقلاء ، سهو منه ، لأن البهائم مشاركة للعقلاء في الوصف بالأكل ، والقول عندى / ١٣٥ أننا لا نحمل قولهم : أكلوني البراغيث ، على الأكل الحقيقي ، بل نحمله على معنى العدوان والظلم والبغى ، كقولهم : أكل فلان جاره : أى ظلمه وتعدى عليه ، وعلى ذلك قول عُلفَة بن عَقِيل بن عُلفَة المُرِّي لأبيه :

(١) جاء بهامش الأصل في المجلس المذكور : « لعله : تقدير » .

(٢) في هـ : وهو .

(٣) الآية الرابعة من سورة يوسف .

(٤) سورة النمل ١٨ .

(٥) حكاه ابن هشام في المغنى ص ٤٠٥ عن ابن الشجرى .

أَكَلْتَ بَيْنِكَ أَكَلَ الضَّبُّ حَتَّى وَجَدْتَ مَرَارَةَ الْكَلاِ الْوَيْلِ<sup>(١)</sup>

أى ظلمتهم وَبَغَيْتَ عَلَيْهِمْ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُزَقِّ الْعَبْدِيِّ :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ أَنْتَ آكِلِي وَإِلَّا فَأَذِرْ كُنْسِي وَلَمَّا أَمَزَقُ<sup>(٢)</sup>

أى إِنْ كُنْتُ مَظْلُومًا فَتَوَلَّ [ أَنْتَ ] ظَلَمِي ، فَظَلَمْتُكَ لِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَظْلِمَنِي غَيْرُكَ ، فَإِذَا حَمَلْنَا الْأَكَلَ فِي قَوْلِهِمْ : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، صَحَّ إِجْرَاءُ الْبَرَاغِيثِ مُجَرَّى الْعُقْلَاءِ ، لِأَنَّ الظَّلْمَ وَالْبَغْيَ وَالتَّعَدَّى مِنْ أَوْصَافِ الْعُقْلَاءِ .

وقول عُثْلَةَ بْنِ عَقِيلٍ : « أَكَلْتَ بَيْنِكَ أَكَلَ الضَّبُّ » شَبَّهَ فِيهِ الْأَكَلَ الْمُسْتَعَارَ لِلتَّعَدَّى بِالْأَكْلِ الْحَقِيقِيِّ ، فَإِنْ شَتَّ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمَصْدَرَ مَضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَالْفَاعِلَ مُحذُوفٌ ، أَى أَكَلْتَ بَيْنِكَ أَكَلًا مِثْلَ أَكَلِكَ الضَّبِّ ، وَخَصَّ الضَّبَّ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَكَلَ الضَّبَابِ يُعْجِبُ الْأَعْرَابَ ، قَالَ رَاجِزُهُمْ<sup>(٣)</sup> :  
وَأَنْتَ لَوْ ذُقْتَ الْكُشْيَ بِالْأَكْبَادِ لَمَّا تَرَكْتَ الضَّبَّ يَغْلُو بِالْوَادِ

الْكُشْيُ<sup>(٤)</sup> : جَمْعُ كُشْيَةٍ ، وَهِيَ شَحْمَةٌ مُسْتَطِيلَةٌ فِي عُنُقِ الضَّبِّ إِلَى فَخِذِهِ ، وَإِنْ شَتَّ قَدَّرْتَ الْمَصْدَرَ مَضَافًا إِلَى فَاعِلِهِ ، وَالْمَفْعُولَ مُحذُوفٌ ، أَى أَكَلْتَ بَيْنِكَ أَكَلًا

(١) أعاده ابن الشجرى فى المجلس الحادى والستين . والبيت يُنسب أيضاً إلى عَمَلَسَ بْنِ عَقِيلٍ ، وإلى أَرْطَاةَ بْنِ سُهَيْلٍ . راجع كتاب العققة والبررة ( نواذر المخطوطات ) ٣٥٩/٢ ، والحيوان ٤٩/٦ ، والأغاني ٢٦٩/١٢ ، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦٥ وشرح أبياته ١٣٤/٦ ، والبيت من غير نسبة فى الموضع السابق من المغنى ، ونسب فى المجازات النبوية للشرىف الرضى ص ٣٣١ لعلامة بن عقال ، وهو تصحيف .  
(٢) هذا بيتٌ دأبَّ فى كتب العربية ، وهو من قصيدة أصمعية . فى الأصمعيات ص ١٦٦ ، وتخريجها فيها .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) الحيوان ١٠٠/٦ ، ٣٥٣ ، وعيون الأخبار ٢١١/٣ ، والصاهل والشاحج ص ١٥٠ ، واللسان ( كشاً ) .

(٥) بضم الكاف وفتح الشين ، والمفرد بضم فسكون .

مثل أَكَلِ الضَّبِّ أَوْلَادَهُ ، ومن أمثالهم : « أَعْقُ مِنْ ضَبٍّ » ، لأنه فيما يُؤَثَّرُ يأكل أَوْلَادَهُ ، وقال بعض أهل اللغة : قَوْلهم : أَعْقُ مِنْ ضَبٍّ ، أصله : مِنْ ضَبَّةٍ ، وكثُر ذلك في كلامهم ، فأسقطوا الهاء ، قال : وَعَقَّقُهَا أَنهَا تَأْكُلُ أَوْلَادَهَا ، وذلك أَنهَا إِذَا باضَتْ حَرَسَتْ بِيضَهَا مِنَ الْحَيَّةِ وَالْوَرَلِ ، وغير ذلك مما يقدر عليه ، فَإِذَا نَقَبَتْ أَوْلَادَهَا وَخَرَجَتْ مِنَ الْبَيْضِ ظَلَّتْهَا شَيْئاً يَرِيدُ بِيضَهَا فَوَثِبَتْ عَلَيْهَا فَفَقَلَّتْهَا وَأَكَلَتْهَا ، فلا ينجو منها / إلا الشريد .

١٣٦

عُلْفَةٌ : منقولٌ مِنْ واحدِ العُلْفِ ، وهو ثَمَرُ الطَّلْحِ ، والْوَيْلُ في قوله : « وَجَدْتُ مَرَارَةَ الْكَلِّ الْوَيْلُ » الوَيْلُ : الْوَجِيمُ ، ويقال : وَبِلٌ وَوَجِيمٌ ، بحذف الياء منهما ، والْوَيْلُ أَيضاً : الضَّرْبُ الشَّدِيدُ ، والْوَيْلُ : الْحُزْمَةُ مِنَ الْحَطَبِ ، والْوَيْلُ : خَشَبَةُ الْقَصَارِ التي يُدْقُ بها الثوبَ بعد غَسْلِهِ ، والْوَيْلُ مِنَ الرِّجَالِ : الذي لا يُصْلِحُ شَيْئاً يَتَوَلَّاهُ .

وكان عَقِيلُ بنِ عُلْفَةَ غَيْرَ وَارٍ ، فكان يُجِيعُ بَنَاتِهِ وَيُعْرِينَ ، فقيِلَ لَهُ في ذلك ، فقال : أُجِيعُهُنَّ فَلَا يَنْظُرْنَ ، وَأُعْرِيهُنَّ فَلَا يَظْهَرْنَ ، وكان من غَيْرَتِهِ [ أَنَّهُ ] يُسَافِرُ مَعَهُ بَنَاتِهِ ، فبينما هو في بعض أسفاره ومعه بَنُوهُ وبَنَاتُهُ إِذْ قال :

قَضَتْ وَطْراً مِنْ دَيْرٍ سَعْدٍ وَرَبَّما عَلَى عَجَلٍ نَاطَحَتَهُ بِالْجَمَاجِمِ  
ثم قال لابنه الْعَمَلْسُ : أَجِزْ يَا عَمَلْسُ ، فقال :

فَأَصْبَحْنَا بِالْمَوْمَةِ يَحْمِلُنَ فِتْيَةً نَشَاوَى مِنَ الْإِدْلَاجِ مِثْلَ الْعَمَائِمِ<sup>(٨)</sup>

(١) اختار هذا ابنُ هشامٍ في المعنى ، قال : لأن ذلك أَدْخُلُ في التشبيه .

(٢) الدرة الفاخرة ص ٣٠٦ ، ومجمع الأمثال ٤٧/٢ ، وثمار القلوب ص ٤١٦ .

(٣) دابة كَالضَّبِّ ، أو العظِيم من أشكال الْوَزَغِ ( وهو سَأْمٌ أهرص ) طويل الذنب ، صغير الرأس .

(٤) المبهج لابن جنى ص ٨٧ .

(٥) في هـ : « فلا يظن » وجعلها مصحح طبعة الهند : فلا ينظرون .

(٦) زيادة من هـ .

(٧) طبقات فحول الشعراء ص ٧١٥ ، وأمال المرتضى ٣٧٣/١ . وفي حواشي الطبقات فضل تخرج .

(٨) هنا والذي بعده من غير نسبة في ديوان المعاني ١٣١/٢

فقال لابنته الجرباء : أجزى يا جرباء ، فقالت :

كَأَنَّ الْكَرَى سَقَاهُمْ صَرَّخِدِيَّةً عَقَاراً تَمْشَى فِي الْمَطَا وَالْقَوَائِمِ

فقال : والله ما وصفتها بهذا الوصف إلا وقد شربتها ، وأقبل عليها بالقطيع

يضرئها ، فحال بنوه بينه وبينها ، ورماه أحدهم بسهم فانتظم فخذيه ، فقال :

إِنَّ بَيْتِي ضَرَّجُونِي بِاللِّدَمِ مَنْ يَلْقَى أَبْطَالَ الرُّجَالِ يَكَلِّمُ<sup>(١)</sup>

وَمَنْ يَكُنْ ذَا أَوْدٍ يُقَوِّمُ شِنْشِينَةً أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمِ

أخزم : اسم فحل ، والشنشينية : الشبه ، وقيل : هي السجينة والخليفة ، وهذا

مثل قديم اجتلبه عقيل بن علفة ، لأن أخزم<sup>(٢)</sup> هذا في أكثر القولين جد حاتم الطائي ،

وهو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج بن أخزم بن أبي أخزم . والعلمس : من

أسماء الذئب ، والصرخدية : منسوبة إلى صرخد ، قرية ، والمطا : الظهر .

١٣٧ / والقطيع : السوط .

وأخذ الشريف الرضي قول العلمس :

نَشَاوَى مِنَ الْإِدْلَاجِ مِيلَ الْعَمَائِمِ

في قوله :

مَنْ الرِّكْبُ مَا بَيْنَ الثَّقَا وَالْأَنَاعِمِ<sup>(٣)</sup> نَشَاوَى مِنَ الْإِدْلَاجِ مِيلَ الْعَمَائِمِ<sup>(٤)</sup>

\* \* \*

(١) أمالي المرتضى ، الموضع السابق ، وطبقات فحول الشعراء ص ٧١٣ ، وفي حواشيا تخرج كثير .

(٢) قيل : كان عاقاً فمات وترك بنين فوثبوا يوماً على جدّهم أبي أخزم فأذمّوه ، فقال الرجز . يعني أن هؤلاء أشبهوا أباهم في العقوق . غريب الحديث لأبي عبيد ٢٤١/٣ ، ومجمع الأمثال ٣٦١/١ .

(٣) من أعمال دمشق .

(٤) ديوانه ٤٢٩/٢ . وفي هـ : « فالأناعم » وما في الأصل مثله في الديوان .

### المجلس الحادى والعشرون

وهو مجلس [ يوم السبت <sup>(١)</sup> ] ثالثَ عشرَ شعبان ، سنة أربع وعشرين وخمسمائة .  
ومن قصيدة لابن أحرمر الباهلى ، وهو عمرو بن أحرمر بن العَمَرْد بن عامر بن عَبدِ  
شمس بن مَعْن بن مالك بن أَغْصَر بن سَعْد بن قَيْس عَيْلان بن مُضَر ، وكان مِن  
شعراء الجاهليّة ، وأدرك الإسلام :

أَبْتُ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تَلَجَا	وَتَحْتَالَا بِمَائِهِمَا انْحِيَالَا <sup>(٢)</sup>
كَأَنَّهُمَا شَعِييَا مُسْتَغِيثٌ	يُزْجَى ظَالِعًا بِهِمَا نِفَالَا
وَهَى خَرَزَاهُمَا فَلَمَاءٌ يَجْرِى	خِلَالَهُمَا وَيَنْسَلُ انْسِيَالَا
عَلَى حَيَيْنٍ فِي عَامَيْنِ شَتَا	فَقَدْ عَنَّا طِلَابُهُمَا وَطَالَا <sup>(٣)</sup>
وَأَيَّامَ الْمَدِينَةِ وَدَّعُونَا	فَلَمْ يَدْعُوا لِقَائِلَةٍ مَقَالَا
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا	فَتُصْبِحُ لَا تَرَى مِنْهُمْ نَحِيَالَا
يُورِّقُنَا أَبُو حَنْشٍ وَطَلَّقَ	وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا	تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ انْخِرَالَا

(١) سقط من هـ .

(٢) ديوان ابن أحرمر ص ١٢٩ - ١٣٢ ، وتخريجُه في ص ٢١٤ ، عن ابن الشجرى . وأنشد ابن  
الشجرى شيئاً من هذه القصيدة في المجلس التاسع عشر ، والخامس والخمسين .

(٣) في هـ : فقد عَنَّا بهما « وجعلها مصحح طبعة الهند : فقلَّ غناءنا بهما وطالاً » ونقله عنه جامع شعر  
ابن أحرمر ، وهو فاسد ، وصوابه في الأصل ، وشرح الشواهد الكبرى ٤٢٢/٢ .

إذا أنا كالَّذِى أُجْرِى لِرُودِ إِلَى آلى فلم يُدْرِكْ بِلَالَا  
أَرَى ذَا شَيْبَةٍ حَمَّالٍ ثَقِيلٍ وَأَبْيَضَ مِثْلَ صَنْدَرِ السَّيْفِ نَالَا  
غَطَارِفُ لَا يَصُدُّ الضَّيْفُ عَنْهُمْ إِذَا مَا طَلَّقَ الْبَرِّمُ الْعِيَالَا  
بِهِمْ فَعَزُّ الْمُفَاجِرِ يَوْمَ حَفَلٍ إِذَا مَا عَدَّ بَأْسًا أَوْ فَعَالَا  
وَبِيضٍ لَمْ يُخَالِطَهُنَّ فُحْشٌ نَسِيْنَ وَصَالَنَا إِلَّا سُؤَالَا  
/ وَجُرْدٍ يَغْلُهُ الدَّاعِى إِلَيْهَا مَتَى رَكِبَ الْفَوَارِسُ أَوْ مَتَالَا<sup>(١)</sup>  
فَوَارِسُهُنَّ لَا كُشْفٌ خِفَافٌ وَلَا مِيلٌ إِذَا الْعُرْضَى مَالَا

١٣٨

قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تَلَجَّا

دخلت « إلا » هاهنا مُوجِبَةً للنفي الذى تضمنته هذا الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : أبى زيد أن يقوم ، فقد نفيت قيامه ، فإذا قلت : أبى إلا أن يقوم ، فقد أوجبت بالإلزام قيامه ، لأن المعنى : لم يُرَدَّ إلا أن يقوم ، وفى التنزيل : ﴿ وَيَأْتِىَ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ ﴾<sup>(٢)</sup> أى لا يُرِيدُ اللهُ إِلَّا إِمْتَامَ نُورِهِ .

وقولهم : أبى يأتى ، مما شذَّ عن القياس ، لجيئه على فَعَلٍ يَفْعَلُ ، بفتح العين من الماضى والمستقبل ، وليست عينه ولا لامه من حُرُوفِ الْحَلَقِ ، وكان قياسه : يأتى مثل يأتى<sup>(٣)</sup> .

(١) رُسِمَتْ فى الأصل ، والديوان : « متى لا » وأثبت ما فى هـ ، وسيتكلم المصنّف قريباً عن علّة كتابتها بالألف .

(٢) سورة التوبة ٣٢ ، وكلام ابن الشجرى على دخول « إلا » هنا ، مسلوخٌ من كلام الفراء ، مع اختلاف العبارة . راجع معانى القرآن ٤٣٣/١ ، وتفسير القرطبي ١٢١/٨ .

(٣) راجع الكلام عليه فى الكتاب ١٠٥/٤ ، ١١٠ ، وإصلاح المنطق ص ٢١٧ ، وتذنيه ص ٥٠٦ ، وأدب الكاتب ص ٤٨٢ ، وديوان الأدب ١٣٨/٢ ، وليس فى كلام العرب ص ٢٨ ، والخصائص ٣٨٢/١ ، وبغية الآمال فى معرفة مستقبلات الأفعال صفحات ٣٣ ، ٦٣ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، وشرح الشافعية للرضى ١٢٣/١ ، والمزهر ٩٢/٢ ، واللسان ( أبى ) .



وقيل فى علة ذلك قولان : أحدهما أنهم حملوه على مَنع ، لأن الإباء والمنع نظيران ، فحملوه على نظيره ، كما حملوا يَدْرُ على يَدَع ، لاتفاقهما فى المعنى ، وإن لم يكن فى يَدْرُ حرف حلقى .

والقول الآخر : أنهم أجزوا الألف مُجَرى الهمزة ، لأنها من مَخْرَجها ، فقالوا : أبى يَأبى ، كما قالوا : بدأ يبدأ ، والقول الأول أصح ، لأن ألفات الأفعال كَسَنَ بأصول ، وإنما هُنَّ منقلبات عن ياء أو واو ، وألف « يَأبى » إنما وُجِدَتْ بعد وجود الفتحة الملاصقة لها ، فلولا الفتحة لم تصير الياء ألفاً ، والفتحة فى يَمْنَع وبيدأ ويَجِبُه ، ونحو ذلك إنما حدثت بعد وجود حرف الحلق .

وقال بعض النحويين : إنما فتحوا عين يَأبى على سبيل الغلط ، توهّموا أن ماضيه على فَعِل ، وَعَوَّل أبو القاسم الثمانينى على هذا القول ، والصواب ما ذكرته أولاً . وقد حُكِيت حروف أخر مُتَأَوِّلة ، وهُنَّ سَلَا يَسَلَا ، وَقَلَى يَقَلَى ، وَغَسَا اللَّيْلُ يَغْسَا ، وَجَبَا يَجْبَا ، من قولهم : جبا الخراج يَجْبَاه ، ووجه تأوّلها أن بعض العرب قالوا / سَلَى يَسَلَى ، مثل رَضَى يَرْضَى ، وقال آخرون : سَلَا يَسَلُو ، مثل خَلَا ١٣٩ يَخْلُو ، فركبت طائفة ثالثة من اللغتين لغة ثالثة ، وأخذوا الماضى من لغة من قال : سَلَا ، والمستقبل من لغة من قال : يَسَلَى ، قال رؤبة :

لو أَشْرَبُ السُّلُوَانُ مَا سَلَيْتُ مَابِى غِنَى عَنْكَ وَإِنْ غَنَيْتُ

السُّلُوَانُ : جمع سُلُوَانة ، وهى خَرَزَةٌ كانوا يقولون : مَنْ شَرِبَ عَلَيْهَا سَلَا ، قال آخر :

شَرِبْتُ عَلَى سُلُوَانَةٍ مَاءَ مُزْنَةٍ فَلَا وَجْدِيْدَ الْعَيْشِ يَامِى مَا أَسْلُو<sup>(٩)</sup>

(١) راجع كتاب الشعر ص ١٦٤ ، والمقتضب ٣/٣٨٠ .

(٢) راجع الموضوع السابق من ليس فى كلام العرب ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم . القسم الثانى من الجزء الثانى ص ١١٩ ، ورحم الله مصنّفه رحمة واسعة .

(٣) راجع الخصائص ١/٣٧٦ ( باب تركب اللغات ) .

(٤) ديوانه ص ٢٥ ، ٢٦ ، واللسان ( سلا ) . والبيت الأول فى المقاييس ٩٢/٣ من غير نسبة .

(٥) البيت من غير نسبة فى الموضوع السابق من المقاييس واللسان .

وكذلك الأحرف الأخر ، قال قوم : قَلَى يَقْلَى ، مثل مَشَى يَمْشَى ، وقال آخرون : قَلَى يَقْلَى ، مثل شَقَى يَشْقَى ، فَرَكَبَتْ قَبِيلَةً أُخْرَى لُغَةً أُخْرَى ، فقالوا : قَلَى يَقْلَى ، وكذلك قال بعضهم على القياس : غَسَا يَغْسُو ، وبعضُ [ غَسَا ]<sup>(١)</sup> يَغْسَى ، وقال قليلٌ منهم : غَسَا يَغْسَى ، وحكى عن آخرين : أَغْسَى يُغْسَى

وجاء من الصحيح على طريقة هذه الأحرف حرفان ، أحدهما قولهم على القياس : قَنَطَ يَقْنِطُ ، مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَنِطَ يَقْنِطُ ، مثل عَلِمَ يَعْلَمُ ، وقال آخرون : قَنَطَ يَقْنِطُ ، مثل مَنَعَ يَمْنَعُ ، فأخذوا الماضى مِن لُغَةٍ مَن فَتَحَ عَيْنَهُ ، والمستقبل مِن لُغَةٍ مَن فَتَحَ عَيْنَهُ .

والحرف الآخر لحقه الشذوذ من جهتين ، وذلك قول بعضهم : رَكِنْتُ أُرْكِنُ ، مثل رَكِبْتُ أُرْكِبُ ، قال الخليل : هى لغة سُفْلَى مُضَرٍ ، وقول آخرين : رَكِنْتُ أُرْكِنُ ، مثل خَرَجْتُ أَخْرُجُ ، وَرَكِبْتُ قَبِيلَتَانِ أُخْرِيَانِ مِنَ اللَّغَتَيْنِ لُغَتَيْنِ نَادِرَتَيْنِ ، فقالت إحداهما : رَكِنْتُ أُرْكِنُ ، مثل سَأَلْتُ أَسْأَلُ ، وقالت الأخرى : رَكِنْتُ أُرْكِنُ ، بكسر العين من الماضى وضمها من المستقبل ، وهذه أوغلُّ فى الشذوذ ، ومثلها ما حكى عن ناسٍ قليلٍ أنهم قالوا : فَضِلَ يَفْضُلُ<sup>(٢)</sup> .

فأما ما عينه أو لامه حرفٌ من حروف الخلق الستة ، فإن العين من مضارع فَعَلَ ١٤٠ من هذا الضرب تُفْتَحُ ، طلباً للتشاكل ، وذلك أن الفتحة من الألف ، / والألف تنشأ من الخلق ، فحركوا العين بالحركة التى هى أقرب الحركات إلى حروف الخلق . ولحروف الخلق ثلاثة مخارج ، فأقصاها مَخْرَجُ الهمزة والهاء ، وأوسطها مَخْرَجُ

(١) غسا الليل : أظلم .

(٢) ليس فى هـ .

(٣) راجع الكتاب ٤/٤٠ ، والاشتقاق ص ٦٤ ، والنصف ١/٢٥٦ ، والخصائص ١/٣٨٠ ، وشرح الشافية ١/١٣٤ ، ١٣٦ ، وشرح المفصل ٧/١٥٤ .

الْعَيْنَ وَالْحَاءَ ، وَأَدْنَاهَا إِلَى الْفَمِ مَخْرُجُ الْعَيْنِ وَالْحَاءِ ، فَمِمَّا وَقَعَ الْحَلْقِيُّ فِيهِ هَمْزَةٌ :  
سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَدَأَبَ يَدَأِبُ [ وَبَدَأَ يَبْدَأُ <sup>(١)</sup> ] وَبَسَأَ بِهِ يَبْسَأُ ، إِذَا أُنْسَ بِهِ  
وَمِمَّا الْحَلْقِيُّ مِنْهُ هَاءٌ : ذَهَبَ يَذْهَبُ ، وَنَهَضَ يَنْهَضُ ، وَجَبَهُ يَجْبَهُ ، وَنَقَّهَ  
الْمَرِيضُ يَنْقُوهُ .

وَمِمَّا الْحَلْقِيُّ مِنْهُ عَيْنٌ : جَعَلَ يَجْعَلُ ، وَنَعَتَ يَنْعَتُ ، وَصَنَعَ يَصْنَعُ ، وَرَتَعَ يَرْتَعُ .  
وَمِمَّا الْحَلْقِيُّ مِنْهُ حَاءٌ : سَحَرَ يَسْحَرُ ، وَنَحَرَ يَنْحَرُ ، وَمَدَحَ يَمْدَحُ ، وَسَنَحَ  
يَسْنَحُ .

وَمِمَّا الْحَلْقِيُّ مِنْهُ غَيْنٌ : شَغَلَ يَشْغَلُ ، وَفَقَّرَاهُ يَفْقَرُ ، وَنَزَغَ الشَّيْطَانُ يَنْزَغُ ،  
وَتَبَّغَ الرَّجُلُ يَتَبَّغُ : إِذَا قَالَ الشَّعْرَ فَأَجَادَ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَصْلِهِ ، وَمِنْهُ النَّابِغَةُ .  
وَمِمَّا الْحَلْقِيُّ مِنْهُ خَاءٌ : فَخَّرَ يَفْخَرُ ، وَشَخَّصَ يَشْخَصُ ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ ،  
وَشَمَخَ بِأَنْفِهِ يَشْمَخُ .

وَلَيْسَ هَذَا بِمَطْرُودٍ ، بَلْ قَدْ يَتَّبِعُ بَعْضُ الْأَفْعَالِ الْقِيَاسَ ، فَيَجِئُ عَلَى يَفْعِلُ أَوْ  
يَفْعُلُ ، كَقَوْلِهِمْ : رَجَعَ يَرْجِعُ ، وَزَارَ يَزِيرُ ، وَنَامَ يَنْتِمُ ، وَالتَّيْمُ : صَوْتُ فِيهِ  
ضَعْفٌ ، وَمِنْهُ دَخَلَ يَدْخُلُ ، وَنَفَخَ يَنْفُخُ ، وَفَرَّغَ يَفْرُغُ ، وَصَلَحَ يَصْلُحُ ، وَهُوَ  
كَثِيرٌ ، وَرَبَّمَا جَاءَ فِيهِ الْفَتْحُ وَغَيْرُهُ ، كَقَوْلِهِمْ : صَبَغَ يَصْبِغُ وَيَصْبُغُ ، وَمَضَغَ يَمْضَغُ  
وَيَمْضُغُ ، وَدَبَغَ يَدْبِغُ وَيَدْبُغُ ، وَمَخَضَ يَمْخَضُ وَيَمْخُضُ ، وَنَطَحَ يَنْطَحُ وَيَنْطُحُ ،  
وَمَنَحَ يَمْنَحُ وَيَمْنَحُ ، وَهَذَا كَثِيرٌ أَيْضاً <sup>(٢)</sup> .

فَإِنْ كَانَ حَرْفُ الْحَلْقِ فَاءً لَمْ تُفْتَحْ لَهُ الْعَيْنُ ، لِأَنَّ الْفَاءَ مِنْ يَفْعِلُ لَا تَكُونُ إِلَّا

(١) لَيْسَ فِي هـ .

(٢) فِي هـ : رُبْعٌ يَرْبِعُ .

(٣) انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١١٠/٢ ، وَالْمَخْصَصَ ٢٠٥/١٤ ، وَالْمَتَعَ ص ١٧٥ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ١٥٣/٧ .

(٤) هَذَا كَلَامُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ ، فِي الْمُقْتَضِبِ ١١١/٢ ، وَانْظُرِ حَوَاشِيهِ .

ساكنة ، وإنما تتحرك في المعتل العين بحركة منقولة إليها ، كتحركها في يقول ويبيع .  
 رجع التفسير إلى بيت ابن أحر ، وقوله : « وتختالا بمائهما » من قولهم : اختالت  
 السماء وتخيّلت وأخالت وتخيّلت : إذا تهيأت للمطر ، وسحابة مَخِيلَة ، بضم  
 ١٤١ أولها : / متهيّئة للمطر ، وما أحسن مَخِيلَتَهَا ، مفتوحة الميم : أى دلائلها على  
 الأمطار .

وقوله : « كأنهما شعيبا مُستغيث » شبه عينه بشعيبى رجل استغاث بالماء لشدة  
 عطشه وعطش أهله ، وإذا كان كذلك بالغ في ملء سيقائه . والشعيب : المَزَادَةُ  
 الضخمة ، وقال بعضهم : السقاء البالى .

وقوله : يُرْجَى ظالعا بهما ثقالا  
 أى يسوق بالمزادتين بعيرا غامزا<sup>(١)</sup> بطيئا ، وإذا كان بهذين الوصفين كان انصباب  
 الماء أكثر .

وقوله : « وهى خرزاهما » الوهى : الاسترخاء ، أى استرخى خُرْزَا هاتين  
 المَزَادَتَيْن ، « فالماء يَجْرِى خِلالَهُمَا » أى خِلالَ الخُرْزَيْن .

وقوله : « على حيين » الحى من أحياء العرب : قبيلة مُتَجَاوِرَةٌ بيوتها .  
 وإن عَلَّقْتَ « على » تَلَجًا ، لفظًا لم يَجُزْ ، لأنه صِلَةٌ « أن » ، وقد فصل<sup>(٢)</sup> بينه  
 وبين « على » كلام أجنبي ، وكذلك لا تُعَلِّقه بتختالا ، لأنه معطوف على « تَلَجًا »  
 فقد دخل بالعطف فى الصلة ، ولكن تُعَلِّقه بفعل مقدّر يدل عليه « تَلَجًا » كأنك  
 قلت : تَبْكِيَانِ عَلَى حَيَيْن ، لأنه أراد بقوله : « أن تَلَجًا » لَجَاجَهُمَا فى البكاء .  
 وقوله : « فى عامين » متعلق بشئنا ، ومعنى « شئنا »<sup>(٣)</sup> افترقا ، ولا يجوز أن تُكتب

(١) الغمز . فى الدابة : هو الظلم والعرج .

(٢) سيتكلم ابن الشجرى على أن الفصل بالأجنبي يمنع التعلق ، فى المجلس التاسع والعشرين .

(٣) كتب فوقها فى الأصل : فعل ماضى .

« شتا » هاهنا بالياء ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿ وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾<sup>(١)</sup> لَأَنَّ أَلْفَ « شَتَا » فى البيت ضمير ، وشَتَّى فى الآية اسمٌ على فَعَلَى ، جمع شَتِيَّتٍ ، كَقَتِيلٍ وَقَتَلَى ، وإنما ذكرتُ هذا لأَنى وجدته فى نسخةٍ بالياء .

وقوله :

فلم يَدْعُوا لقائلةً مَقالا

أى لم يَدْعُوا بهلاكهم لئاحية تأيينا ، والتأيين : مدحُ الميت ، أى قد أنفد الحزنُ عليهم أقوالَ التوائح .

وقوله :

فأيةً ليلةً تأتِيكَ سَهْواً

أى تأتِيكَ ذاتِ سُكونٍ ولين ، أى ليست تمرُّ بك ليلةٌ لا شرٌّ فيها يُسهرُك إلا رأيتَ منهم خيالاً

وقوله : « يورُقنا أبو حنَش » قد تقدم الكلامُ فى هذا البيت .

وقوله : « أراهم رُفقتى » [ أى أراهم رُفقتى<sup>(٢)</sup> فى المنام ، « حتى إذا مائجافى<sup>(٣)</sup> الليل » : أى ارتفع ، من قوله تعالى : ﴿ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾<sup>(٤)</sup> أى تَنبُو عنها وترتفع .

وقوله : « انْحَزَل » : أى انقطع ، وجوابُ إذا / من قوله :

إذا أنا كالَّذى أُجْرِى لِيورِدِ

(١) سورة الحشر ١٤ .

(٢) فى المجلس التاسع عشر .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) سورة السجدة ١٦ .

أوقع إذا المكانية جواباً للزمانية ، لأنّ الزمانية من أدوات الشرط ، والمكانية تكفى من الفاء فى الجواب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾<sup>(١)</sup> أى فهم يقنطون ، والمعنى : أراهم فى المنام كأنهم رُققة لى ، فإذا استيقظت عند زوال الليل ، كنت كالأذى أجرى دابته ليرد سراًباً ظنه ماء فلم يدرك ما يئُل يده .

وقوله : « أرى ذا شئبة » أى أرى منهم فى منامى أشيبَ حملاً للثقل ، وأبيض كصنبر السيف فى المضاء والحسن ، نالا : أى ذا نوال كثير .

وقوله : « غطارف » القياس : غطاريف أو غطارفة ، على تعويض تاء التانيث من الياء ، لأن الواحد غطريف أو غطراف ، وإذا وقع حرف اللين رابعاً لم يحذف فى التكسير والتحقيق ، لأنهم قد استجازوا أن يعوضوا من الحرف المحذوف ياء قبل الطرف ، كقولك فى تكسير جردحل وتحقيقه : جراديح وجريدح ، فإذا ظفروا بحرف اللين واقعاً هذا الموقع تمسكوا [ به ] إلا إذا اضطر شاعر ، ونقيض هذا زيادة الياء فيما لم يدخله حذف ، كزيادتها فى الصياريف من قوله :

(١) سورة الروم ٣٦ .

(٢) كما قال تعالى فى آية الشورى ٤٨ : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾ .

(٣) فى هـ : ملأ .

(٤) لأبى أحمد العسكري شرح آخر ، ذكرته فى المجلس التاسع عشر .

(٥) الجردحل ، بكسر الجيم : الضخم من الإبل ، للذكر والأنثى ، وهو أيضاً : الوادى .

(٦) ساقط من هـ .

(٧) الفرزدق . وهو بيت مفرد فى ديوانه ص ٥٧٠ ، وراجع الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والكامل ٢٥٣/١ ، والأصول ١٢/٣ ، ٤٥٠ ، وكتاب الشعر ص ٢٠٨ ، ٤٤٧ ، وضرورة الشعر ص ٧٣ ، وضرائر الشعر ص ٣٦ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمختضب ٦٩/١ ، ورسالة الغفران ص ٥٢٦ ، والإنصاف ص ٢٧ ، ١٢١ ، والفوائد المصورة ص ٣٢٩ ، والخزانة ٢٥٥/٢ ، وغير ذلك كثير . وأعاده ابن الشجرى فى المجالس : الحادى والثلاثين ، والخامس والخمسين ، والتمّ الستين .

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ      نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَاذُ الصِّيَارِفِ  
والغَطْرِيفُ : السَّيِّدُ السَّخِيّ ، وقال بعضُ أهل اللغة : الغَطْرِيفُ : مِنَ الْعَطْرِفَةِ ، وهى  
التَّكْبِيرُ ، ومثلها الْعَطْرِسَةُ .

وقوله : « لَا يَصُدُّ الضَّيْفُ عَنْهُمْ إِذَا مَا طَلَّقَ الْبَرَمُ الْعِيَالَا » أى لَا يَتَجَاوَزُهُمُ الضُّيُوفُ  
فِي وَقْتِ تَطْلِيقِ الْبَرَمِ عِيَالَهُ ، وذلك فى زمان البرد والجذب ، والبرمُ : الذى لَا يَدْخُلُ مع  
القوم فى الميسر ، ولا يَتَحَمَّلُ غُرْمًا لإصلاح حال . آخر المجلس .

\* \* \*

## المجلس الثاني والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، الثالث والعشرين من جمادى الأولى ، سنة ست  
١٤٣ وعشرين وخمسمائة .

يتضمن تفسير مابقى من آيات ابن أحمَر ، وتفسير قول الله تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ  
نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ .

قوله :

يَهُمُّ فَخْرُ الْمُفَاخِرِ يَوْمَ حَقْلٍ

أى يوم اجتماع ، يقال : حَقَلَ القَوْمُ واحتفلوا ، والمَحْفِل : مكان اجتماعهم .

وقوله :

إِذَا مَا عَدُّ بِأَسَا أَوْ فَعَالَا

البأس : الشدة في الحرب ، والفَعَال بفتح الفاء : كلَّ فِعْلٍ حَسَنٍ ، مِنْ جِلْمٍ أَوْ  
سَخَاءٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَسَرْتَ فَاءَهُ صَلَحَ لِمَا حَسُنَ مِنْ  
الْحَالِ وَمَا لَمْ يَحْسُنْ .

وقوله : « وَيُضِي » اختلف النحويون في هذه الواو ، فذهبت طائفة من المحققين ،

(١) سورة الكهف ٢٨ .



منهم أبو عليّ وعثمان بن جنيّ ، إلى أنها عاطفة جملة على جملة ، ورُبّ هي الجارة مضمرة بعدها ، وجاز إعمال الجارّ مضمرًا ، لأن اللفظ بالواو سدّ مسدّه ، وقال من خالفهم : بل الواو هي الجارة ، لأنها صارت عوضًا من ربّ ، فعملت عملها ، بحكم نيابتها عنها ، كما عملت همزة الاستفهام وحرف التنبيه الجرّ في القسم ، بحكم النيابة عن واوه نحو : الله لتنتلقن ؟ ولاها الله ذا ، وقالوا : لو كانت عاطفة لم تقع في أول الكلام ، لوقوعها في نحو :

وبَلَدٍ عامية أَعْمَاؤُهُ<sup>(١)</sup>

عامية : مستعار من عمى العين ، وأَعْمَاؤُهُ : أقطاره .

وقال من زعمها عاطفة : إنهم إذا استعملوها في أول الكلام عطفوا بها على كلام مقدّر [ في نفوسهم<sup>(٢)</sup> ] واحتجوا بأن العرب قد أضمرت ربّ بعد الفاء في جواب الشرط ، كقول ربيعة بن مقروم الضبيّ .

فإن أهْلِكَ فِدَى حَنِي لَظَاهُ يَكَاذُ عَلِيّ يَلْتَهِبُ التَّهَابَا<sup>(٣)</sup>

وقال تأبط شراً :

فإِذَا تُعْرِضُنَّ أُمَيْمَ عَنِّي وَيَنْزِعُكِ الْوُشَاةُ أَوَّلُو النِّيَاطِ<sup>(٤)</sup>

(١) وهم الكوفيون والمبرد . راجع المغني ص ٤٠٠ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، والإنصاف ص ٣٧٦ .

(٢) لرؤبة . ديوانه ص ٣ ، وأشبعته تخريجاً في كتاب الشعر ص ٢٣٨ ، وأعاده ابن الشجري في المجلسين : الثالث والأربعين ، والتمم الخمسين .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) شرح الحماسة ص ٥٤٤ ، والمغني ص ١٧٧ ، وشرح أبياته ٣٤/٤ ، والخزانة ١٠١/٤ .

(٥) هكذا ينسب ابن الشجري البيتين لتأبط شراً ، وفي المجلس الثالث والأربعين ينسبهما للهذليّ ، من غير تعيين . وليس في ديوان تأبط شراً المطبوع . وهما من قصيدة للمتخل الهذليّ . شرح أشعار الهذليين ص ١٢٦٧ ، وتخريجهما في ص ١٥١٤ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٥٠ ، وحواشيه .

(٦) هكذا « النياط » بالباء التحتية بعد النون ، ويشرحه المصنف قريبا . والذي في شعر الهذليين : « النباط » بالباء الموحدة ، وسيسير إليه ابن الشجري .

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْبُرُودِ وَفِي الرِّبَاطِ  
 ١٤٤ فالفاء جواب الشرط كما ترى ، فلا بد أن يكون التقدير : فُرِّبَ ذِي حَنْقٍ ، /  
 وفُرِّبَ حُورٍ ، لأن الفاء لم تُوجَدْ جَارَةً فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ .  
 قال أبو علي : « وَقَدْ انْجَرَّ الْأِسْمُ بَعْدَ « بَلْ » فِي قَوْلِهِ :  
 بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ  
 فلو كان الجرُّ بالواو دون رُبِّ المضمرة ، لكان الجرُّ في قوله : « بَلْ بَلَدٍ » بَيْلٌ ،  
 قال : وهذا لا نعلم أحداً به اعتدادٌ بقوله .  
 وقوله :

وَجُرِّدِ يَنْعَلَهُ الدَّاعِي إِلَيْهَا  
 يقال : عَلِيْهُتُ إِلَى الشَّيْءِ : إِذَا نَازَعْتَكَ نَفْسُكَ إِلَيْهِ .  
 وقوله :

مَتَى رَكِبَ الْفَوَارِسُ أَوْ مَتَالَا  
 تقديره : أَوْ مَتَى لَا رَكَبُوا ، وَلَا رَكَبُوا بِمَعْنَى لَمْ يَرَكَبُوا ، كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَلَا  
 صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ أَيْ فَلَمْ يُصَدِّقْ وَلَمْ يُصَلِّ ، وَمِثْلُهُ :  
 إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا الْمَا<sup>(١)</sup>

(١) قاله في كتاب الشعر ص ٥١ .

(٢) رؤبة . ديوانه ص ١٥٠ ، وتخريجه في كتاب الشعر ص ٥٠ . ويأتي في المجلس الثالث والأربعين .

(٣) جاءت العبارة في هـ هكذا : « أَوْ مَتَى لَا تَرَكَبُوا كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ ... » . وقد تكلم ابن الشجري

على استعمال « لَا » بمعنى « لَمْ » في المجلسين : الخامس والخمسين ، والسابع والستين .

(٤) سورة القيامة ٣١ ، وانظر مجاز القرآن ٢٧٨/٢ ، وتفسير القرطبي ١١٣/١٩ .

(٥) أنشد ابن الشجري الشطرين في المجلس الخامس والخمسين من غير نسبة ، ونسبهما لأبي خراش

المهذلي في المجلس السابع والستين . والبيتان ينسبان إلى أبي خراش ، وإلى أمية بن أبي الصلت ، وهو الأكثر .

انظر ما ينسب إلى أبي خراش في شرح أشعار المهذليين ص ١٣٤٦ ، وديوان أمية ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ومعجم

الشواهد ص ٥٣٠ .

أى لم يُلَمَّ بالذنوب ، ومثله للأعشى <sup>(١)</sup> :

أى نَارِ الْحَرْبِ لَا أُوقَدُهَا

ومنه قول المتنبي <sup>(٢)</sup> :

يَطَّانَ مِنَ الْأَبْطَالِ مَنْ لَاحَمَلْتَهُ

و « متى » هاهنا شرط ، وجوابه محذوفٌ للدلالة عليه ، فالتقدير : متى ركب الفوارسُ أو متى لم يركبوا عِلَّةَ الدَّاعِي إليها ، وأراد بالدَّاعِي الذى يدعوها لشدة تنزُّلِ به . وينبغى أن تُكْتَبَ « متآلاً » الثانية بالألف ، لأنَّ أَلْفَهَا رَدْفٌ ، وإذا صَوَّرْتَهَا ياءً كان ذلك داعياً إلى جواز إمالتها ، وإمالتها تُقَرِّبُهَا من الياء ، وإذا كانت الألف رَدْفاً انفردت بالقصيدة أو المقطوعة .

وقوله : « فَوَارِسُهُنَّ لَا كُشْفَ خِيفَةٍ وَلَا مَيْلٍ » الكُشْفُ : جمع الأَكْشَفِ ، وهو الذى لا تُرْسَ معه ، والمَيْلُ : جمع الأَمِيلِ ، وهو الذى لا يُحْسِنُ الرُّكُوبَ . وقال ابن السكيت <sup>(٣)</sup> : العُرْضِيُّ : الذى فيه عَجَارِفٌ ، فليس بريق ، قال : ويقال للناقة التى ليست بذلول : فيها عُرْضِيَّةٌ .

(١) ديوانه ص ٢٤١ ، وتمام البيت :

حطياً جَزْلاً فَأَوْزَى وَقَدَحُ

يمدح إياس بن قبيصة الطائي .

(٢) ديوانه ٣/٣٥٣ ، وتمام البيت :

وَمِنْ قَصْدِ الْمُرَانِ مَا لَا يُقَوِّمُ

الْقَصْدُ : قِطْعُ الرِّمَاحِ إِذَا انْكَسَرَتْ . الْوَاحِدَةُ قِصْنَةٌ . وَالْمُرَانُ : الرِّمَاحُ .

(٣) انظر تهذيب ألفاظ ابن السكيت ، للتبريزي ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، واللسان ( عرض ) .

والنَّيَاطُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي أوردته آينفاً لتأبط :

فَإِذَا تُعْرِضِينَ أُمَيْمَ عَنِّي وَتَنْزِعِينَ الْوُشَاةَ أَوَّلُو النَّيَاطِ

[ النَّيَاطُ <sup>(١)</sup> ] : جمع نَوَاطَةٍ ، وهي الحِقْد ، والنَّيَاطُ أيضاً : مُعَلَّقُ الْقَلْبِ <sup>(٢)</sup> ، قال ١٤٥ أبو الحسين بن فارس / في المجمل <sup>(٣)</sup> : « وَيَاطُ الْمَفَازَةِ مُشْتَقٌّ مِنْهُ ، كَأَنَّهَا قَدْ نِيَطَتْ بِغَيْرِهَا ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لِلأَرْب : مُقَطَّعَةُ النَّيَاطِ » ، والصَّوَابُ عِنْدِي أَنَّهُمْ قَالُوا [ لَهَا ] مُقَطَّعَةُ النَّيَاطِ ، لِأَنَّهَا تُقَطَّعُ نِيَاطُ قَلْبِ الْكَلْبِ بِالْعَدْوِ <sup>(٤)</sup> فِي طَلَبِهَا ، كَمَا قَالُوا لَهَا : مُقَطَّعَةُ الْأَسْحَارِ ، يَرِيدُونَ جَمْعَ سَحَرٍ ، وَهِيَ الرُّتَّةُ .

وروى بعضهم « أَوَّلُو النَّيَاطِ » وفسره بأنه الكذب ، فكأنه من استنباط الحديث ، وهو استخراجُه ، وأصله استنباطُ الماء ، ويقال لكلِّ ما استُخْرِجَ حَتَّى تَقَعَ عَلَيْهِ رُؤْيَةُ الْعَيْنِ أَوْ مَعْرِفَةُ الْقَلْبِ : قَدْ اسْتَنْبَطَ ، وَأَنْبَطَ الْمَاءُ أَيْضاً : اسْتَخْرَجْتُهُ ، وَيُقَالُ لِلْمَاءِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الْبُئْرِ أَوَّلَ مَا تُحْفَرُ : تَبَّطَ ، بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ التَّبَّطُ مِنَ النَّاسِ ، لِاسْتِخْرَاجِهِمْ مَاءَ الْعُيُونِ .

### تفسير قول الله عز وجل

﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ الصَّبْرُ فِي قَوْلِكَ : صَبَرْتُ عَلَى كَذَا وَصَبَرْتُ عَنْهُ ،

(١) ليس في هـ .

(٢) في الموضع الآتي من المجمل : « النَّيَاطُ : عِرْقٌ مُعَلَّقٌ بِالْقَلْبِ » .

(٣) المجمل ٨٤٨/٤ ، وفيه « كَأَنَّهَا قَدْ نِيَطَتْ بِغَيْرِهَا » ، وَلِلَّذَلِكَ يُقَالُ ... « وَانْظُرْ أَيْضاً مَقَائِسَ اللُّغَةِ ٣٧٠/٥ .

(٤) ليس في هـ .

(٥) ومثل ذلك قال الزُّعْمَرِيُّ فِي الْأَسَاسِ - وَهُوَ مُعَاوِزٌ لِابْنِ الشَّجَرِيِّ - قَالَ : وَيُقَالُ لِلأَرْبِ : مُقَطَّعَةُ النَّيَاطِ ، كَأَنَّهَا تُقَطَّعُ نِيَاطُ مَنْ يَطْلُبُهَا لِشِدَّةِ غَلْوِهَا .

(٦) سورة الكهف ٢٨ .

معناه : حَبَسْتُ نفسي عليه وحَبَسْتُها عنه ، فلذلك تعلَّيْ اصْبِرْ في قوله : ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ بغير واسطة الجارِّ ، لأنَّ المعنى : احْبِسْ نَفْسَكَ ، وقولهم : « قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا » معناه حَبَسًا ، وهو مصدرٌ وَقَعَ مَوْقَعَ الحال ، يريدون مَصْبُورًا ، قال عنترة :

فَصَبِرْتُ عَارِفَةً لِّلذِّكِّ حُرَّةً      تَرَسُّوْا إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطْلُعُ

أى حبستُ نفسيًا عارفةً للشَّدائد .

وقرأ ابنُ عامر : ﴿ بِالْغُدُوَّةِ ﴾ وبها قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، وأَوْجَهُ القراءتين : ﴿ بِالْغَدَاةِ ﴾ لأنَّ غُدُوَّةَ معرفةً : عَلِمَ لِلْحَيْنِ ، ومثْلُهَا بُكْرَةٌ ، تقول : جئتُكَ أمسٍ غُدُوَّةً ، ولقيتُهُ اليومَ بُكْرَةً .

/ قال الفراء : سمعتُ أبا الجراح يقول في غَدَاةٍ يومَ بارد : ما رأيتُ كَغُدُوَّةِ ١٤٦ قَطُّ ، يريد غَدَاةَ يومِهِ ، وقال الفراء : ألا ترى أنَّ العربَ لا تُضَيِّفُها ، وكذلك لا تُدْخِلُها الألفَ واللامَ ، إنما يقولون : أتيتُكَ غَدَاةَ الخميسِ ، ولا يقولون : غُدُوَّةَ الخميسِ ، فهذا دليلٌ على أنها معرفةٌ . انتهى كلامه .

وأقول : إنَّ حَقَّ الألفِ واللامِ الدخولُ على التَّكراتِ ، وإنما دخلتا في الغَدَاةِ ، لأنَّك تقول : خرجنا في غَدَاةٍ باردةٍ ، وهذه غَدَاةٌ طَيِّبَةٌ .

ووجهُ قراءةِ ابنِ عامر أن سيبويه قال : « زعم الخليلُ أنه يجوز أن تقول : أتيتُكَ (١) اليومَ غُدُوَّةً وبُكْرَةً ، فجعلتهما بمنزلةِ ضَحْوَةٍ » .

(١) في هـ : بغير واسطة لأنَّ المعنى ....

(٢) ديوانه ص ١٠٤ ، واللسان ( عرف ) . وأنشده ابنُ الشجرى في المجلسين : الثامن والثلاثين ،

والثامن والستين .

(٣) السبعة ص ٣٩٠ ، وتفسير القرطبي ٣٩١/١٠ ، والبحر ١٣٦/٤ .

(٤) راجع الكتاب ٢٩٣/٣ ، والمقتضب ٣٧٩/٣ ، واللسان ( غدا ) .

(٥) معاني القرآن ١٣٩/٢ .

(٦) الكتاب ٢٩٤/٣ ، وانظر حواشى المقتضب ٣٧٩/٣ ، وزاد المسير ٤٦/٣ .

(٧) في الكتاب : « آتيتك » . وأعادته ابنُ الشجرى في المجلس التاسع والستين : جئتُكَ .

(٨) في هـ : « فجعلتهما » ، وفي الكتاب : تجعلهما .

ولإنما عَلَّقُوا غُدُوَّةً وَبُكَرَةً عَلَى الْوَقْتِ عَلَمَيْنِ ، لأنهما جُعِلَا اسْمَيْنِ لَوَقْتٍ مُنْحَصِرٍ ، ولم يفعلوا ذلك في ضَحْوَةٍ وَعَشِيَّةٍ ، لأنهما لَوَقْتَيْنِ مُتَّسِعَيْنِ .  
 ومما يُحْتَجُّ بِهِ لِلْيَخْصِيَّةِ ، وَالسُّلْمَى <sup>(١)</sup> أَنَّ بَعْضَ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ قَدْ اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ مَعْرِفَةً بِغَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُمْ إِدْخَالَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ [ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ] نَحْوَ مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَقِيْتُهُ فَيَنَةً فَيَنَةً يَافَتَى ، غَيْرَ مَصْرُوفٍ ، وَلَقِيْتُهُ الْفَيَنَةَ بَعْدَ الْفَيَنَةِ ، أَيْ الْحَيْنِ بَعْدَ الْحَيْنِ ، وَوَجَّهَ إِدْخَالَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي هَذَا الضَّرْبِ أَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِ الشِّيَاعُ .  
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَمِثْلُ مَا حَكَاهُ سَيَبَوِيهِ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ : هَذَا يَوْمٌ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ ، وَجِئْتُكَ يَوْمَ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ ، اسْتَعْمَلُوهُ مَعْرِفَةً بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَامٍ ، كَمَا اسْتَعْمَلُوهُ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَمِنْ ثَمَّ انْتَصَبَ الْحَالُ عَنْهُ .

وإنما خَصَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الدُّعَاءَ بِالْعُدَاةِ وَالْعَشِيِّ لِشَرَفِ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ ، فَلِلدُّعَاءِ فِيهِمَا فَضْلٌ ، وَقَالَ قَتَادَةُ <sup>(٣)</sup> : هُمَا صَلَاتَانِ ، صَلَاةُ الصُّبْحِ وَصَلَاةُ الْعَصْرِ ، فَذَهَبَ بِالدُّعَاءِ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَقَالَ الرَّجَّاجُ <sup>(٤)</sup> : يَدْعُونَهُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ ، وَيَعْبُدُونَهُ ، فَقَوْلُهُ : « وَيَعْبُدُونَهُ » مُوَافِقٌ لِقَوْلِ قَتَادَةَ : هُمَا صَلَاتَانِ ، صَلَاةُ الصُّبْحِ وَصَلَاةُ الْعَصْرِ ، / قَالَ : وَمَعْنَى « يُرِيدُونَ وَجْهَهُ » لَا يَقْصِرُونَ بَعَادَتَهُمْ إِلَّا إِلَيْهِ ، وَقَالَ قَتَادَةُ : ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ <sup>(٥)</sup> : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي أُمَّتِي مَنْ أَمَرَنِي أَنْ أَصْبِرَ نَفْسِي مَعَهُ » .

(١) يعنى ابن عامر ، وأبا عبد الرحمن .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) النوادر ص ٤٠٣ ، مع بعض اختلاف . وانظر سر صناعة الإعراب ص ٣٥٩ ، والحلييات ص ٢٨٧ ، واللسان ( فين ) .

(٤) بعده في اللسان : قال : فهلما مما اعتقب عليه تعريفان ، تعريف العلمية والألف واللام .

(٥) الكتاب ٢٩٣/٣ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٤٧ .

(٦) تفسير الطبري ٣٨٣/١١ ، في أثناء تفسير الآية (٥٢) من سورة الأنعام .

(٧) معاني القرآن ٢٨١/٣ .

(٨) أخرجه أبو داود في سننه ( باب في القصص من كتاب العلم ) ٤٤٠/٣ ، من حديث أبي سعيد

الخدري ، رضى الله عنه . وانظر زاد المسير ١٣٢/٥ ، وتفسير ابن كثير ١٤٩/٥ ، والدر المنثور ٢١٩/٤ .

وقوله : ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ أى لاتتجاوزهم عينك ، من قولهم : لا تعد هذا الأمر ، ولا تعدّه ، أى لاتتجاوزّه ، ولكنه أوصيل إلى المفعول بعن ، حملاً على المعنى ، لأنك إذا جاوزت الشيء وتعدّيته فقد انصرفت عنه ، فحِيل ﴿ لَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ على : لا تنصرف عينك عنهم ، وبهذا اللفظ فسره الفراء ، ولهذا نظائر في القرآن ، وفي شعر العرب ، فمنها تعدية الرّفث إلى قوله تعالى جدّه : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ وأنت لاتقول : رفثت إلى النساء ، ولكنه جرى به محمولا على الإفضاء الذى يُرادُ به الملامسة في مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ ومنها تعدية الإحماء في قوله : ﴿ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ وهو مُتَعَدٌّ بنفسه في قولك : أحميت الحديدَةَ ، قال الشاعر :

إِنْ تَكُ جُلْمُودَ صَحْرٍ لَا أُؤَيِّسُهُ<sup>(٨)</sup> أَوْقَدْ عَلَيْهِ فَأَحْمِيهِ فَيَنْصَدِعُ

أُؤَيِّسُهُ : أذلّله ، وإنما حِيل « يُحْمَى » على يُوقَد ، لأن الإيقادَ عليها هو السببُ

(١) في هـ : قوله .

(٢) معاني القرآن ١٤٠/٢ .

(٣) سورة البقرة ١٨٧ ، وراجع تفسير القرطبي ٣١٦/٢ ، فقد أورد معظم ما ذكره ابن السجري من حمل الأفعال بعضها على بعض في التعدى . وانظر المغنى ص ٧٦٢ ( الباب الثامن ، القاعدة الثالثة ) وهو مبحث التضمن . وانظر التمام في تفسير شعر هذيل ص ٢٠٥ ، ٢٢٩ ، وأحال ابن جنى على موضع سابق في كتابه تحدث فيه عن التضمن في الآية الكريمة ، ولم أجده في المطبوع من كتاب التمام ، مما يدل على أن مخطوطة الكتاب ناقصة .

(٤) سورة النساء ٢١ .

(٥) سورة التوبة ٣٥ .

(٦) في هـ : « وقال » بإقحام الواو .

(٧) العباس بن مرداس ، كما في اللسان ( بصر - أبس ) ، وصدر البيت من غير نسبة في المقاييس ١٦٤/١ ، وقصيدة العباس في الأغاني ٨٣/١٨ ، ٨٤ ، وليس فيها هذا البيت الشاهد . ونُسب إلى خفاف بن لدنة . ديوانه ص ١٣٥ ، وتخرجه فيه .

(٨) هكذا « أُؤَيِّسُهُ » بالياء التحتية ، وكذلك في المقاييس ، مع رواية « يُؤَيِّسُهُ » . والذي في اللسان في الموضعين : « أُؤَيِّسُهُ » بالياء الموحدة ، والفعالان يرجعان إلى معنى واحد ، هو التذليل والتأثير في الشيء .

المؤدَّى إلى إحماها ، فأجرى ﴿ يُحْمَى عَلَيْهَا ﴾ مُجْرَى يُوقَدُ عَلَيْهَا ، والمعنى تُحْمَى هِيَ .

ومن ذلك تعدية « يُخَالِفُ » بَعَنَ في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾<sup>(١)</sup> وهو في قولك : خالفتُ زيداً ، غيرُ مفتقرٍ إلى التعدى بالجاء ، وإنما جاء محمولاً على يتحرفون عن أمره ، أو يروغون عن أمره .

ومثله تعدية « رَجِمَ » بالباء في نحو : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾<sup>(٢)</sup> حملاً على رعوف في نحو ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَعُوفٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ألا ترى أنك تقول : رأفتُ به ، ولا تقول : رجمتُ به ، ولكنه لما وافقه في المعنى نزل منزلة في التعدية ، ومن هذا الضرب قول أبي كبير الهذلي :

/ حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْعُودَةٍ كَرْهًا وَعَقْدٌ نِطَاقُهَا لَمْ يُحْلَلْ

١٤٨

عَدَّى « حَمَلْتُ » بالباء ، وحقه أَنْ يَصَلَ إلى المفعول بنفسه ، كما جاء في التنزيل : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهًا ﴾<sup>(٤)</sup> ولكنه قال : حملتُ به ، لأنه في معنى : حَبَلْتُ به [

(١) سورة النور ٦٣ ، وذهب أبو عبيدة والأخفش إلى أن « عن » في الآية زائدة . وقال الخليل وسيبويه : ليست زائدة . والمعنى : يخالفون بعد أمره . انظر مجاز القرآن ٦٩/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٢٣/١٢ ، وذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه ابن السجري . راجع المعنى ص ٣٢١ ، ٥٧٥ ، وعجى « عن » بمعنى « بعد » ذكره المصنف في المجلس التّم السبعين ، وساق له شواهد كثيرة ، لكنه لم يذكر فيها هذه الآية الكريمة .

(٢) بهامش الأصل : « أو يزيغون » وبجانبها « صح » . وما في هذا الهامش مثله في تفسير القرطبي . وقد رجّحت أن القرطبي نقل عن ابن السجري ، أو أن الاثنين نقلًا عن مصدر واحد لم يذكره .

(٣) سورة الأحزاب ٤٣ .

(٤) سورة التوبة ١٢٨ .

(٥) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٢ ، وتخرجه في ص ١٤٨٥ ، وزد عليه : الصاهل والشاحج ص ٢٦١ ، وتفسير القرطبي .

(٦) في هـ : « وحقه يصل » بإسقاط « أن » وضبط « يصل » بالرفع ، وهو صحيح على حدّ قول جرير : « وحقك تنفى من المسجد » راجع كتاب الشعر ص ٤٠٢ .

(٧) سورة الأحقاف ١٥ .

(٨) مكان هذا في هـ : « ولكنه قال حملت به » فقط . وما في الأصل جاء مثله في تفسير القرطبي ، =



وشبهة بهذا وضع الجار في موضع الجار ، لاتفاق الفعلين في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> والجارى على ألسنتهم : ظفرت به ، وأظفرتنى الله به ، ولكن جاء أظفركم عليهم ، محمولاً على أظفركم عليهم .

ومن زعم أنه كان حق الكلام : « لَا تَعُدُّ عَيْنَيْكَ عَنْهُمْ » لأن « تَعُدُّ » متعدٌ بنفسه ، فليس قوله بشيء ، لأنَّ عَدَوْتُ وجاوزْتُ بمعنى ، وأنت لا تقول : جاوزَ فلانٌ عَيْنَهُ عن فلان ، ولو جاءت التلاوة بنصب العينين ، لكان اللفظ بنصبهما محمولاً أيضاً على : لا تصرف عينيك عنهم ، وإذا كان كذلك فالذى وردت به التلاوة من رفع العينين يقول إلى معنى النصب فيهما ، إذ كان ﴿ لَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ بمنزلة لا تصرف عيناك عنهم ، ومعنى لا تصرف عيناك عنهم : لا تصرف عينيك عنهم ، فالفعل مستند إلى العينين وهو في الحقيقة موجّه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما قال : ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> فأسند الإعجاب إلى الأموال ، والمعنى لا تعجب يا محمد بأموالهم . فتبين ما ذكرته في هذا الفصل ، فإذا عرفته عرفت جهل الذى زعم أنه كان حق العينين في الآية النصب .

= وزدت « به » الأخيرة منه . وقد حكى البغدادى كلام ابن الشجرى هذا بشيء من التصرف . الخزانة . ١٩٨/٨ .

(١) سورة الفتح ٢٤ .

(٢) حكى ابن الجوزى في زاد المسير ٤٣٩/٧ : « ظفرت بفلان ، وظفرت عليه » ، وهو في اللسان ( ظفر ) عن الأخفش ، فلا حمل إذن ، وإنما الفعل يتعدى بالياء ، كما يتعدى بعلى .

(٣) من هنا إلى آخر الفقرة حكاه الزركشى في البرهان ٣٤٠/٣ ، عن ابن الشجرى ، وحكى معظمه القرطبي ٣٩١/١٠ ، دون غزو .

(٤) جاءت في الشواذ قرأ الحسن : ﴿ وَلَا تُعِدُّ عَيْنَيْكَ ﴾ بضم التاء وسكون العين وكسر اللام المخففة . قال ابن جنى : « هذا منقول من : عَدَّتْ عيناك ، أى جاوزت ، من قولهم : جاء القوم عنا زيدا ، أى جاوز بعضهم زيدا ، ثم نقل إلى أعديت عيني عن كذا ، أى صرفتها عنه » . وقرئ أيضاً في الشواذ عن عيسى والحسن ﴿ وَلَا تُعَدُّ ﴾ بالشديد . المحتسب ٢٧/٢ ، ويختصر في شواذ القراءات ص ٧٩ ، وتفسير القرطبي .

(٥) سورة التوبة ٥٥ ، وانظر أيضاً الآية ٨٥

وَيَزِيدُكَ وضوحاً في أن معنى الرفع كمعنى التَّصَبُّبِ ، وأن الفعل في كلا الوجهين محمولٌ على معنى الصَّرْفِ ، قولُ الزَّجَّاجِ : <sup>(١)</sup> إِنَّ معنى لا تُعَدُّ عيناك عنهم : لا تُصَرِّفُ بَصَرَكَ عنهم إلى غيرهم مِنْ ذَوِي الهَيْئَاتِ والزينة ، وذلك أن جماعةً من عظماء المشركين قالوا للنبي عليه السلام : باعِدْ عنك هؤلاء الذين رائجتهم رائحة الضَّأْنِ ، وهم موالٍ وليسوا بأشراف ، لَتُجَالِسَكَ وَتُفْهَمَ عنك ، يَعْنُونَ بِحَبَابٍ وَصُهِيبٍ وَعَمَارٍ وَسَلْمَانَ وَبِلَالًا ، وَمَنْ أَشَبَّهِمَ ، فَأَمَرَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ إِقْبَالَه على المؤمنين ، وَيُلْزِمَ / نفسه ١٤٩ بِجَالِسَتِهِمْ ، وَلَا يَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِ مَنْ سَوَّلَ لَهُ مُبَاعَدَتَهُمْ بقوله : ﴿ وَلَا تَطِغْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ ومعنى أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ : وَجَدْنَاهُ غَافِلًا ، كقولك : لَقِيتُ فُلَانًا فَأَحْمَدْتُهُ ، أَيْ وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا . وقال عمرو بن مَعْدِيكَرْبُ لِبْنِي الْحَارِثِ بن كعب : « وَاللَّهِ لَقَدْ سَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ ، وَقَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ ، وَهَاجَبْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ » أَيْ مَا وَجَدْنَاكُمْ بِخُلَاءٍ وَلَا جُبْنَاءٍ وَلَا مُفْحَمِينَ .

وقوله : ﴿ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا ﴾ قال المفسرون : سَرَفًا ، وقال بعضهم : سَرَفًا وَتَضْيِيعًا ، وقال أبو عبيدة : تَدَمًّا ، وقال ابن قتيبة كقول أبي عبيدة ، وقال : أصله الْعَجَلَةُ وَالسَّبْقُ ، يقال : فَرَطَ مِنْهُ قَوْلٌ قَبِيحٌ : أَيْ سَبَقَ ، وَمِنْهُ قَرَسَ قُرْطٌ : أَيْ مَتَقَدَّمَ لِلخَيْلِ .

#### (١) معاني القرآن ٢٨١/٣ .

(١) بهامش الأصل : « قال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن هشام ، أبقاه الله سبحانه : هذه المقالة ، أعنى كون « أَغْفَلْنَا » بمعنى وجدناه غافلاً ، تَقَدَّمَ إِلَيْهَا ابْنُ جَنَى ، نَصَّ عَلَيْهَا فِي الْمُحْتَسَبِ وَغَيْرِهِ ، وَحَامَلَهُ عَلَيْهَا الْإِعْتِزَالُ . مِنْ خَطِّ تَلْمِيزِ ابْنِ هِشَامٍ » انتهى .

قلت : وابن هشام يشير إلى قاعدة المعتزلة المعروفة : أن الله لا يخلق فعل الضلال والمعصية ، وإنما ذلك من فعل العبد . وانظر كلام ابن جنى المشار إليه في المحتسب ٢٨/٢ ، وقد انتصر لهذه المقالة بكلام عالي نفيس ، في الفصائل ٢٥٣/٣ - ٢٥٥ وانظر أيضاً الكشف ٤٨٢/٢ ، والبحر المحيط ١١٩/٦ ، واللسان (غفل) .

(٢) أعاده ابن الشجرى في المجلس الحادى والثلاثين . وانظره أيضاً في إصلاح المنطق ص ٢٥٠ ، وأدب الكاتب ص ٤٤٧ ، والروض الأنف ١٥٠/٢ ، وتفسير القرطبى ٣٩٢/١٠ ، والموضع السابق من المحتسب .

(٣) الذى فى مجاز القرآن لأبى عبيدة ٣٩٨/١ : « سَرَفًا وَتَضْيِيعًا » . وكأَنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ يَنْقُلُ كَلَامَ أَبِي عُبَيْدَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ قُتَيْبَةَ ، فَهُوَ الَّذِى حَكَى عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ « تَدَمًّا » رَاجِعَ تَفْسِيرَ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ ص ٢٦٦ .

وقال الزجاج<sup>(١)</sup> : أى كان أمره التفریط ، والتفریط : تقديم العجز ، وقال الفراء<sup>(٢)</sup> :  
كان أمره متروكاً لإفراطه في القول ، يعنى عيينة بن حصن الفزاري ، قال : نحن رعوُسُ  
مُضَرَّ وأشرافها ، إن أسلمنا أسلم الناس ، وعاب سلمان وأشباهه . آخر المجلس .

\* \* \*

---

(١) معاني القرآن . الموضع السابق .

(٢) معاني القرآن ١٤٠/٢ .

### المجلس الثالث والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، سَلَخَ جُمَادَى الْأُولَى من سنة ست وعشرين وخمسمائة .

تفسير قوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup> .

يقال : اجتنبت الشيء : أى اعتزلته جانباً ، وإن شئت أخذته من الجنبات ، وهى البُعد ، قال علقمة بن عبدة<sup>(٢)</sup> :

فَلَا تَحْرِمْنِي نَائِلًا عَنْ جَنَابِيهِ فِائِي أَمْرٌ وَسَطَ الْبُيُوتِ غَرِيبٌ

فالمعنى على هذا : باعدوا ، وكلا القولين يرجع إلى أصل واحد .

والظن ها هنا : / التهمة ، ومنه قراءة من قرأ : ﴿ وَمَاهُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ ﴾<sup>(٣)</sup> أى بمتهم ، قال أبو علي في كتاب العوامل : وعلى هذا قوله : « أَوْ ظَنِّينَ فِي وِلَاءٍ » والصواب : « أَوْ ظَنِّينَا » هكذا هو منصوب ، عطف على مستثنى موجب في رسالة<sup>(٤)</sup>

(١) سورة الحجرات ١٢ .

(٢) ديوانه ص ٤٨ ، وتخريجه في ص ١٤٤ .

(٣) سورة التكوين ٢٤ ، وهى قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو ، والكسائى . السبعة ص ٦٧٣ ، والكشف ٣٦٤/٢ .

(٤) أوردتها أبو العباس المبرد في كتابه الكامل ١٢/١ .

عمر رضوان الله عليه إلى أبي موسى ، وذلك قوله : « المسلمون عُذُولٌ بعضهم على بعض إلا مجلُوداً في حَدِّ ، أو مُجَرَّباً عليه شَهادَةُ زُور ، أو ظَنِيناً في وِلَايَةٍ أو نَسَبٍ » .

وقال أبو إسحاق الزجاج<sup>(١)</sup> : أمر الله باجتناّب كثيرٍ من الظّن ، وهو أن تُظنَّ بأهل الخير سُوءاً ، إذا كُنّا نعلم أن الذي ظهر منهم خَيْر ، فأما أهل السوء والفسوق فلنّا أن نُظنَّ بهم مثل الذي ظهر منهم .

وقوله : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ : أى ولا تبحثوا عن الأخبار ، ومنه أخذ الجاسوسُ ، فهذا يُعرَف بالتَّطَقُّق والسَّمْع ، وقد يكون هذا المعنى باليد ، كقولك : جَسَسْتُ الكَبْشَ بِيَدِي ، وذلك لِتَنْظَرُ أَسْمِينَ هو أم هَزِيل .

وقال ابن دريد<sup>(٢)</sup> : وقد يكون الجَسُّ بالعين ، وأنشد :

فاغصَّوصُوبُوا ثم جَسُّوه بأَعْيُنِهِمْ<sup>(٣)</sup>

قال الضَّحَّاك بن مُزَاحِم : قوله : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ أى لا تَلْتَمِسْ عَوْرَةَ أَخِيكَ ، وقرأه أبو رجاء والحسن وابنُ سيرين : ﴿ وَلَا تَحَسَّسُوا ﴾ بالحاء ، وهو من إحساس البَصَر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ أى هل تَرى ؟ .

(١) معالي القرآن ٣٦/٥ .

(٢) الجمهرة ٥١/١ ، ٥٢ .

(٣) تمامه :

ثم اخْتَفَوْه وَقَرَّنُ الشَّمْسِ قَدْ زَالَا

والبيت مع آخر قبله في الموضع السابق من الجمهرة ، وثُلُبَا في حواشها لُعَيْد بن أيوب العنبري ، ولم أجدَهما في شمره الذي جمعه الدكتور نوري القيسي ، الذي نشره بمجلة المورد العراقية ( المجلد الثالث - العدد الثاني ١٩٧٤ م ) . والبيتان لُعَيْد بن أيوب في التاج ( جسس ) مع اختلاف في الرواية . ومن غير نسبة في اللسان ( جسس ) أيضا . والبيت الشاهد فيه وفي التاج ( خفا ) من غير نسبة أيضا .

(٤) مختصر في شواذ القراءات ص ١٤٣ ، وزاد المسير ٤٧١/٧ ، وتفسير القرطبي ٣٣٢/١٦ ، والإتحاف ص ٣٩٨ .

(٥) ختام سورة مريم .

وقوله : ﴿ وَلَا يَعْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾ قال قتادة بن دعامه : ذَكَرَ لَنَا أَنَّ الْغِيْبَةَ أَنْ تَذْكُرَ أَخَاكَ بِمَا يَشِينُهُ ، وَتَعْيِيهِ بِمَا فِيهِ ، فَإِنْ كَذَبْتَ عَلَيْهِ فَذَاكَ الْبُهْتَانُ ، وَقَالَ الرَّجُلُ<sup>(١)</sup> : الْغِيْبَةُ أَنْ تَذْكُرَ الْإِنْسَانَ مِنْ خَلْفِهِ بِسُوءٍ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ السُّوءُ ، فَأَمَّا ذِكْرُهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَذَلِكَ الْبَهْتُ وَالْبُهْتَانُ ، كَذَلِكَ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

وقوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ الهاء في ١٥١ ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ عائدة على الأكل ، وفي الكلام اختصارٌ / شديد ، والتقدير فيما أراه أن الجملة التي هي ﴿ كَرِهْتُمُوهُ ﴾ خبرٌ لمبتدأٍ مقدر ، وبعدها تقديرٌ كلامي حذفاً للدلالة عليهما ، كأنه قيل : فأكل لحم أخيك ميتاً كرهتموه ، والغيبة مثله فاكروهها ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره معطوفة على الجواب الذي يقتضيه الاستفهام ، لأن قوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ جوابه : لا و « لا » إنما تقع في الجواب نائبة عن جملة ، وكذلك كل حرف جوابي ، نحو بلى ونعم ، يقوم مقام جملة ، فإذا قال القائل : ألم أكرمك ؟ قلت : بلى ، فالتقدير : بلى قد أكرمتني ، وإن قلت : لا ، فالتقدير : لا لم تُكرمني ، فالحرف الجوابي يُنوب عن هذه الجملة ، وربما جرى بها مذكورة بعده توكيداً كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ \* قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ<sup>(٢)</sup> ﴾ وإذا عرفت هذا فجواب قوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ تقديره : لا يُحِبُّ أَحَدٌ مِمَّا ذَلِكَ ، فقل لهم : فأكل لحم أخيك ميتاً كرهتموه ، والغيبة مثله فاكروهها . ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ فيجوز أن يكون قوله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ معطوفاً على هذا الأمر المقدر ، ويجوز أن يكون معطوفاً على ماتقدم من الجملة الأمرية في أول الآية ، وهي قوله : ﴿ اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ﴾

(١) معاني القرآن ٣٧/٥ .

(٢) من الآيتين الثامنة والتاسعة من سورة الملك .

ويجوز أن يكون معطوفاً على الجملة النّهية التي هي قوله : ﴿ وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضاً ﴾ فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى الْمَحذُوفِ الْمَقْدَّرِ فَحَسَنٌ ، ونظيره قوله : ﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾<sup>(١)</sup> .

التقدير : فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ ، وقد جاء ماهو أكثر من هذا ، وهو تقدير معطوفين ، في قوله جَلَّ اسْمُهُ : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّبُ اللَّهُ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
التقدير : فَضْرِبُوهُ فَخَيَّيَ ، وجاء ماهو أشد من هذا ، وهو تقدير ثلاث جمل معطوفة في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾ - ثم قال : - يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ<sup>(٣)</sup> فَالتقدير : فَأَرْسَلُوهُ فَأَتَى يُوسُفُ فقال له : / يوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ . فحُذُوفُ الْقُرْآنِ كثيرةٌ عجيبة ، والذي ذكرته ١٥٢ من التقديرات والحذوف في هذه الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى .

وذكر الزجاج وأبو عليّ في تفسير قوله : ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾<sup>(٤)</sup> تفسيراً تضمن المعنى دون حقيقة الإعراب ، قال الزجاج في تقدير المحذوف : فكما تَكْرَهُونَ أَكُلَ لَحْمِهِ مَيْتاً ، كذلك تَجْنِبُوا ذِكْرَهُ بِالسُّوءِ [ غائبا ] وقال أبو عليّ في التذكرة : فكما كرهتم أَكُلَ لَحْمِهِ مَيْتاً فَاكْرَهُوا غَيْبَتَهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ .

(١) سورة البقرة ٦٠ .

(٢) سورة البقرة ٧٣ .

(٣) في هـ : ضربه ، وصوابه بالفاء ، كما في الأصل هنا ، وفي المجلس الثالث والأربعين .

(٤) سورة يوسف ٤٥ ، ٤٦ .

(٥) في هـ : في حقيقة المحذوف .

(٦) سقط من هـ . وهو في الموضع السابق من معاني القرآن .

(٧) في هـ : وكما . وأثبتته بالفاء من الأصل ، وبما يأتي في المجلس السادس والسبعين . وقد حكى أبو حيان تأويل أبي عليّ الفارسيّ ، ثم تعقبه ، فقال : « وفيه عجرفة المعجم » . ثم حكى كلام الزمخشريّ - وفيه مشابه من كلام الفارسيّ وابن الشجري - وتعقبه كذلك قائلاً : « وفيه أيضاً عجرفة المعجم » . البحر المحيط ١١٥/٨ ، والكشاف ٥٦٨/٣ .

بقي أن أقول : إن كلام الفارسيّ في رواية ابن الشجري ، شبيه بما أثير معناه عن مجاهد ، كما ذكر القرطبي ٣٤٠/١٦ . وانظر تفسير مجاهد ص ٦١٢ .

وقال الفرّاء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه ، يريد : فقد كرهتم أكل لحمه ميتاً<sup>(١)</sup> فلا تغتابوه ، فإنّ هذا كهذا ، فلم يُفصِّح بحقيقة المعنى .

وقرى فيما نخرج عن القراءات المشهورة ﴿ فكَرَهُتُمُوهُ ﴾ بالتشديد ، على ما لم يُسمّ فاعله ، أى بَعْضَ إليكم .

وقرأ نافع بن أبي نعيم [ ميتاً<sup>(٢)</sup> ] بالتشديد ، والميت والميت بمعنى ، كالميت والميت ، واللين واللين ، والطيب والطيب ، ومنه طيبة ، اسم المدينة ، سماها به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، مخففة من طيبة ، ويدلّك على أنه لا فرق بين الميت والميت قول الشاعر :

ليس من مات فاستراح يميت إنما الميت ميت الأحياء

ألا ترى أنه أوقع المخفف والمشدّد على شيء واحد ، قال أبو عليّ في الحجة : وكذلك قول الآخر :

ومنهّل فيه الغراب الميت<sup>(٣)</sup>

قال : فلو شدّد لجاز .

(١) في الأصل وهـ : « فلا تفعلوا » ، وأثبتّه بالهاء من معاني القرآن للفرّاء ٧٣/٣ - والنقل عنه - وفيما حكاه عنه أبو حيان في البحر ، وقال بعد ذكر تأويل الفارسيّ والزنجشريّ ، الذي أشرت إليه : « والذي قلّره الفرّاء أسهل وأقلّ تكلفاً ، وأجرى على قواعد العربية » .

(٢) في هـ : هكذا .

(٣) أى بضم الكاف وتشديد الراء . وقرأ بها أبو سعيد الخدريّ ، وأبو حيوة ، والضحاك ، وعاصم الجحدريّ . مختصر في شواذ القراءات ص ١٤٣ ، وراد المسير ٤٧٢/٧ ، والبحر ، الموضع المذكور .

(٤) ساقط من هـ .

(٥) عدّي بن الرُّغلاء الغسانيّ . الأصبعيّات ص ١٥٢ ، وحامسة ابن الشجرى ١٩٥/١ ، والنصف ١٧/٢ ، ٦٢/٣ ، والعقد الفريد ٤٩١/٥ ، والصاهل والشاحج ص ٥٢٢ ، والكافي في العروض والقوال ص ١١٦ ، وغير ذلك كثير .

(٦) هذا البيت والذي بعده من أرجوزة تُنسب لأبي محمد الفقمي ، وللعجاج . أمالي القالي ٥٢/١ ، ٢٤٤/٢ ، والسّمط ٢٠٠/١ ، ٢٠١ ، واللسان ( غف - أجن ) .



قلت : يجوز ذلك إذا أُخْرِجَ عَمَّا بعده ، لأنَّ بعده :

سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ

وانتصاب « مَيِّتٍ » في الآية على الحال من « أَخِيهِ » وقد قُدِّمَتْ فيما مرَّ من  
الأُمالي أن الحال من المضاف إليه مما قلَّ استعماله ، وجاء ذلك في قول الجعدي<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا

وفي قول أبي الصُّلْتِ الثَّقَفِيِّ<sup>(٢)</sup> :

فِي رَأْسِ غُمْدَانٍ دَارًا مِنْكَ مِخْلَالًا

في أحد الوجهين ، وسأذكر لك إن شاء الله شرح هذين البيتين ، بعد استقصاء  
الكلام في « كُلٌّ وَبَعْضٌ » وذلك أنه تعالى جَدُّهُ قَطَعَ « بَعْضًا » عَمَّا يقتضيه من  
الإضافة في قوله : ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ وكذلك قوله : ﴿ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup>  
والأصل : لَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضَكُمْ ، وكلُّهُم آمَنَ بِاللَّهِ ، ولتقدير الإضافة فيهما  
امتنع بعضُ التَّحْوِينِ من إدخال الألف واللام عليهما ، ويجوز في قياس قول سيبويه ،  
وفي رأى أبي عليٍّ ، لحاق الألف واللام لهما ، وذلك أن سيبويه أجاز في قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

تَرَى خَلْقَهَا نِصْفًا قَنَاءَ قَوْمَةٍ وَنِصْفًا نَقَاءَ يَرْجُحُ أَوْ يَتَمَرَّمُ

(١) في المجلس الثالث وغيره مما ظهر في تخريج بيت النابغة الجعدي الآتي .

(٢) سبق تخريجه في المجلس المذكور .

(٣) يأتي تمامه وتخريجه ، إن شاء الله تعالى ، في المجلس السادس والعشرين ، وقد عقده ابن الشجري  
للقصيدة كلها .

(٤) سورة البقرة ٢٨٥ .

(٥) ذو الرمة . البيت في ديوانه ص ٦٢٣ ، وتخريجه في ص ١٩٨٢ ، وزد عليه : الجميل المنسوب  
للخليل ص ١٠١ ، وراجع الكتاب ١١/٢ .

[ يُروى : « تَرَى خَلْفَهَا » ودل على ذلك قوله : « ونصفاً نقاً » وذلك لأن العَجِيزَةَ لا تكون إلا خَلْفَهَا <sup>(١)</sup> ] .

أن تنصِبَ نصفاً على أنه حال ، يعنى أنه كان أصله : ترى خَلْقَهَا قَنَاءً قَوِيمةً نصفاً ، ونقاً يرتجُ نصفاً ، فلما قُدِّمَ وَصْفُ النكرة عليها ، صار انتصابه على الحال ، ولما أجاز انتصاب « نصف » على الحال دلَّ ذلك على أنه عنده نكرة ، وإذا كان نكرةً جاز دخول الألف واللام عليه ، لأنه إنما يكون في قَطْعِهِ عن الإضافة معرفةً ، إذا قُدِّرَتْ إضافته إلى معرفة ، وإذا لم تُقَدَّرْ إضافته إلى معرفة كان نكرة ، وإذا كان نكرةً جاز دخول الألف واللام عليه ، كما جاء في التنزيل : ﴿ فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ <sup>(٢)</sup> وكلُّ وَبَعْضٍ مَجْرَاهُما مَجْرَى نِصْفٍ ، لأنه يقتضى الإضافة إلى ماهو نصف له ، كما أن كلاً يقتضى الإضافة إلى ماهو كلُّ له ، وبعضاً يقتضى الإضافة إلى ماهو بعض له ، فإذا قُدِّرَتْ إضافة كلِّ وبعضٍ إلى المعارف كانا معرفتين ، وإذا قُدِّرَتْ إضافتهما إلى النكرات كانا نكرتين ، فهما في هذا بمنزلة نصفٍ ، تقول : نصف دينار ، ونصف الدينار ، وكلُّ رجلٍ ، وكلُّ الرجال ، وبعضٌ رغييف ، وبعضٌ الرغييف .

قال أبو عليّ : ومما يدلُّ على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررتُ بهم كلاً ، فينصبونه على الحال ، ويُجرونه مُجْرَى : مررتُ بهم جميعاً ، وإذا جاز انتصابه على الحال ، فيما حكاه عن

(١) ساقط من هـ . وكنت ظننت في أول الأمر أن هذه حاشية مقحمة ، لكنى رأيت الكلام بخط الناسخ نفسه ، ولم تجر عاداته أن يقحم حواشٍ على صلب الأمال ، ولا تُكران إن شاء الله ، فهذا هو أسلوب المجالس والأمالي التي تلقى على الطلبة ، وقد جرى عليه ابن الشجرى في غير مكان من الأمال ، ولكنه يبلو غريباً هنا ، لفصله بين الفعل « أجاز » ومعموله « أن تنصب » . وانظر مثلاً ص ٣٣٤ .

وهذه الرواية « خلفها » بالفاء هي رواية الديوان . ورواية سيويه بالقاف ، كرواية ابن الشجرى . (٢) في هـ : « على الحال » وجاء بهامش الأصل : « الكلام في جواز تعريف « كلٌّ وبعض » بالألف واللام ، مما تنبه له أبو على ، وزعم أنه قياس قول سيويه ، ولم يُسَبَقْ إليه ، وقد شرحه في المسائل الحلييات انتهى . ولم أجده في المطبوع من الحلييات . ومعلوم أن في نسختها نقصاً .

(٣) سورة النساء ١١ .

/ العرب ، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه ، ولا اعتبار بما وقع من ١٥٤ المعارف في مواقع الأحوال ، كقولهم : <sup>(١)</sup> طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ ، وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْيِهِ ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ ، لأن هذه مصادرُ عَمِلَتْ فيها أفعالٌ من ألفاظها مقدرةٌ ، وتلك الأفعال واقعةٌ في مواقع الأحوال ، والأفعال نكراتٌ فلا يمتنع وقوع الفعل موقع الحال ، والتقدير : طَلَبْتَهُ تَجَهُّدُ جَهْدَكَ ، وَرَجَعَ يَعُودُ عَوْدَهُ ، وَأَرْسَلَهَا يُعَارِكُ بعضها بعضها العِرَاقَ .

فإن قيل : فقد قالوا : القومُ فيها الجَمَاءُ الْعَفِيرُ ، فنصبوا الجَمَاءَ على الحال ، وفيه الألف واللام وليس بمصدر .

قيل : إن النحويين قد قدروا الألف واللام في هذا الاسم تقدير الزيادة ، كما قدروها زائدتين في قولهم : إني لأمرُّ بالرجلِ مِثْلِكَ فَيُكْرِمُنِي ، وكما جاءت زيادتهما في مواضع كثيرة نحو :

عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنَدَمَا <sup>(٢)</sup>

و :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي <sup>(٣)</sup>

(١) أعاد ابن الشجري الكلام على ذلك مستوفى في المجلس الحادي والسبعين ، وقد قصره على الكلام في الحال .

(٢) صدره :

أما ودماي ثاراتٍ تُخالها

وهو لعمر بن عبد الجن . المنصف ١٣٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٠ ، ومعجم الشعراء ص ١٨ ، والتبيين ص ٤٣٥ ، والإنصاف ص ٣١٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٤٨ ، وشرح الشواهد الكبرى ٥٠٠/١ ، والخزانة ٢١٤/٧ ، وأنشد ابن الشجري البيت الشاهد مع بيتين بعده في المجلس السابع والسبعين .

(٣) المنصف ١٣٤/٣ ، والمخصص ١٦٨/١ ، ٢٢٠/١١ ، ٢١٦/١٣ ، والإنصاف ص ٣١٦ ، وشرح الفصل ٤٤/١ . والبيت في إصلاح المنطق ص ٢٦٢ ، برواية « الغمر » بالعين المعجمة . وهو في اللسان ( وير ) بالعين المهملة ، عن الأصمعي ، ثم قال بعد إنشاده : « يريد أنه عمرو ، فيمن رواه هكذا ، وإلا فالأعرف : ياليت أم الغمر » . وانظر ما يأتي في المجلس التاسع والستين . وفيه الكلام عن إثبات الواو وحذفها من « عمرو » .

و :

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مُبَارَكًا<sup>(١)</sup>

وكزيادتهما في الذى ونحوه ، وإذا ساغ التأويل في قولهم : « هم فيها الجماء الغفير » لم يكن لمن جعل الحال معرفة حجة في ذلك ، وتأنيت الجماء لتأنيث الجماعة ، واشتقاقها من الجَم وهو الكثير ، وفي التنزيل : ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾<sup>(٢)</sup> والغفير : مأخوذ من الغفر ، وهو التغطية والستر ، كأنهم يسترون الأرض بكثرتهم .

فإن قلت : فقد قالوا : كلمته فاه إلى في ، فنصبوا المضاف إلى المعرفة على الحال وليس بمصدر فتعمل فيه فعلاً من لفظه ، ونحكم بأن فعله واقع موقع الحال ، ولا هو من أسماء الفاعلين وغيرها ، مما يُقدَّر بإضافته الانفصال<sup>(٣)</sup> .

فالجواب : أن « فاه » عند النحويين منتصبٌ بمحذوفٍ مقدَّر ، وذلك المحذوف كان هو الحال في الحقيقة ، وهذا المنصوبُ المعرفة قائم مقامه ، وتقديره : جاءلاً<sup>(٤)</sup> ١٥٥ / فاه إلى في .

على أن هذه الكلم التي وضعوها مواضع الأحوال وهي معارف ، لو كانت خالية

(١) تمامه مع اختلاف الرواية :

مطيقاً لأعباء الخلافة كاهله

وهو لابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد . والبيت في ديوانه ص ١٩٢ ، وتخرجه في ص ١٩٥ ، وزد عليه : شرح شواهد الشافعية ص ١٢ ، وأعاده ابن الشجري في المجلسين : التاسع والستين ، والسابع والتسعين .

(٢) سورة الفجر ٢٠ .

(٣) في هـ : بإضافة .

(٤) هذا تقدير الكوفيين ، كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٦١/٢ ، وهو ما فهمه أبو حيان من كلام الفراء ، وحكاها البغدادي في الخزائن ٢٠٠/٣ ، أما تقدير سيوييه والمبرد ، وأكثر البصريين فهو : مشافهة ، أو مشافها . راجع الكتاب ٣٩١/١ ، والمقتضب ٢٣٦/٣ . وقد ذكر ابن الشجري التقديرين في المجلس الحادي والسبعين ، دون غزو .

من تأويل يُدخلها في حيز التكرات لما ساغ الاحتجاج بها ، لأن ذلك عدول عن العام الشائع إلى الشاذ النادر .

فقد ثبت بما ذكرنا أن دخول الألف واللام على « كُلٌّ وبعض » جائز من جهتين : إحداهما أنك لا تُقدِّرهما مضافين إلى معرفة ، وإذا لم تُقدِّر إضافتهما إلى معرفة جريا مجرى « نَصِفْ » وغيره من التكرات المتصرفة .

والجهة الأخرى : أن يكون « كُلٌّ » على ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم إياه حالا بمعنى جميعاً ، فيجوز دخول الألف واللام عليه ، كما دخل في الجميع ، فقد ثبت بهذا أن من امتنع من دخول الألف واللام عليهما مخطيء .

فإن قيل : فقد علمت أن « كُلاًَّ وبعضاً » مما لا ينفك من الإضافة لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً ، فهما في ذلك بمنزلة « قَبْلُ وبعْدُ » فما الفرق بينهما وبين « قَبْلُ وبعْدُ » حتى أجزئتم دخول الألف واللام عليهما ، ولم يأت ذلك في « قَبْلُ وبعْدُ » وحتى جاء بناء « قَبْلُ وبعْدُ » على الضم في حال إفرادهما ، إذا قُدِّرا مضافين إلى معرفة ، ولم يأت ذلك في كُلٌّ وبعض ؟

فالجواب : أن امتناع الألف واللام من الدخول على « قَبْلُ وبعْدُ » من حيث لم يُستعمل إلا ظرفين ناقصي التمكن ، فجريا في ذلك مجرى الظروف التي لم تتمكن كإِذْ وَلَئِنْ وَعِنْدَ وَلَكِ ، وساغ البناء فيهما إذا أُفردا لتقصان تمكّنهما في حال الإضافة ، ألا تراهما لا يُرفعان مضافين ، وليس بعد نقصان التمكن مع حذف المضاف إليه ، وهو جار مجرى بعض أجزاء المضاف إلا البناء ، وليس كذلك « كُلٌّ وبعض » ، لأنهما اسمان متمكانان كُلُّ التمكن ، فأنعم النظر فيما ذكرته لك من هذه الفصول ، لتعرف حقيقتها بتوفيق الله .

(١) في الأصل « حتى » بطرح الواو .

### المجلس الرابع والعشرون

١٥٦ / وهو مجلس يوم الثلاثاء ، الثامن من جمادى الآخرة ، سنة ست وعشرين وخمسمائة .

يتضمن قول النابغة الجعدي في وصف فرس :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا      خُضِينَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ<sup>(١)</sup>  
حِجَارَةُ غَيْلٍ      بَرَضْرَاضَةٍ      كُسِينِ طِلَاءٍ مِنْ الطُّحْلِبِ

الحاميتان : ناحيتا الحافر عن يمين وشمال ، وقال ابن قتيبة : « الحاميتان عن يمين السُنْبُكِ وشماله ، والسُنْبُكُ : طَرَفُ مُقَدِّمِ الحافر » ، وقيل : الحامية : أعلى الحافر ، والقول الأول أثبت .

والغَيْلُ : الماء الجاري على وَجْهِ الأرض .

والرَّضْرَاضَةُ : [ الأرض<sup>(٢)</sup> ] الصَّلْبَةُ ، وَتُسْتَحَبُّ في الحوافر أَنْ تكونَ سُوداً أو خُضْراً لا يَبْيَضُ منها شيء ، لَأَنَّ ابيضاضَها رِقَّةٌ ، شَبَّهَ حَوَافِرَهُ بِحِجَارَةٍ مُقِيمَةٍ في مَاءٍ قَلِيلٍ ، وذلك أَصْلَبُ لها ، ويقال للصخرة التي بعضها في الماء وبعضها خارج : أَتَانُ

(١) فرغت منه في المجلس الثالث .

(٢) في أدب الكاتب ص ١٣٦ . وقال في المعاني الكبير ص ١٦٦ : « الحوامي : جوانب الحوافر . يقول : هي سودٌ كأنها خُضِيَتْ » . وهذا التفسير الذي حكاه ابن الشجري عن ابن قتيبة يُنسَبُ لأبي عبيدة أيضاً ، على ما في اللسان ( حمى ) . وانظر كتابه الخيل ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) سقط من هـ .

الضُّحْل ، والضُّحْل : الماء القليل ، وذلك النهاية في صلابتها ، وإياها عنى المتنبي بقوله :

أنا صَحْرَةُ الْوَادِي إِذَا مَا زُوِّجِمْتُ<sup>(١)</sup>

وإذا كانت جَوَانِبُ الحَافِرِ صِلَابًا ، على الوصف الذى ذكرناه ، وكانت سُودًا أو خُضْرًا ، فَمَقَادِيمُهَا أَصْلَبُ وَأَشَدُّ سَوَادًا أو خُضْرًا .

وقوله : « خُضْبَيْن » عند أبى على : فى موضع نصب ، بأنه حال من الحَوَامِي ، والعامل فيه مافى « كَأَنَّ » من معنى الفعل ، كقول النابغة الآخر ، فى وصف قَرْنِ الثَّور ، ونفوذِهِ فى صَفْحَةِ الكَلْبِ :

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودُ شَرِبِ نُسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ<sup>(٢)</sup>

والشَّرْبُ : جمع شارب ، والمُفْتَادُ : المُطْبِخُ والمُسْتَوَى .

ولم يجعل « خُضْبَيْن » خبرَ كَأَنَّ ، لأنه جعل خبرها قوله : « جِجَارَةٌ غَثِيلٌ » ولم يُجْزَ أَنْ يَكُونَا خَبْرَيْنِ لِكَأَنَّ ، على حَدِّ قولهم : هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ<sup>(٣)</sup> ، أى قد جمع الطَّعْمَيْنِ ، قال : لأنك لا تجد فيما أخبروا / عنه بخبرين أن يكون أحدهما ١٥٧ مفردًا والآخَرُ جُمْلَةً ، لا تقول : زيدٌ خَرَجَ عَاقِلٌ .

والقولُ عندى أن يكونَ موضع « خُضْبَيْن » رفعاً بأنه خبرُ كَأَنَّ ، وقوله :

(١) تمامه :

وَإِذَا نَطَقْتُ فَأَنْتِ الْجَوْزَاءُ

ديوانه ١٥/١ ، والخزاة ١٦٣/٣ .

(٢) ديوان النابغة الذبياني ص ١١ ، وكتاب الشعر صفحات ٦٢ ، ٢١٩ ، ٢٤٨ ، وحواشيه ، والجمل المنسوب للخليل ص ٧٥ ، وأعادهُ ابنُ الشَّجَرِي فى المجلس الحادى والسبعين .

(٣) الكتاب ٨٣/٢ ، وكتاب الشعر ص ٢٣٩ ، ٢٤٣ .

« حِجَارَةٌ غَيْلٍ » خبرٌ مبتدأٌ محذوف ، أى هى حِجَارَةٌ غَيْلٍ ، وأداة التشبيه محذوفة ، كما قال :

فَهُنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الْغَلَاظِلِ<sup>(١)</sup>

أى مثلُ إضاءةٍ ، والإضاءة : العُذْران ، وإحْدُها : أضاءةٌ ، فَعَلَّةٌ جُمِعَتْ على فِعَالٍ ، كَرَقَبَةٍ وَرِقَابٍ ، شَبَّهَ الدُّرُوعَ فى صَفَائِهَا بِالْعُذْرَانِ ، ومِثْلُهُ فى حَذْفِ حَرْفِ التَّشْبِيهِ فى التَّنْزِيلِ : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> أى مِثْلُ أُمَّهَاتِهِمْ فى تَحْرِيْمِهِمْ عَلَيْهِمْ ، والتَّزَامُهُمْ تَعْظِيمُهُمْ .

وأما قوله : « مُدْبِرًا » فحال من الهاء ، والعامل على رأى أبى على ماتقَدَّرْهُ فى المضاف إليه من معنى الجار ، يعنى أن التقدير : كأنَّ حَوَامِيَّ ثَابِتَةً لَهُ مَدْبِرًا ، أو كائنةً لَهُ ، قال : ولا يجوز تقديم هذه الحال ، لأنَّ العاملَ فيها معنى لا فِعْلٌ مَحْضٌ ، قال : ولا يجوز أن يكون العاملُ فى قوله : « مُدْبِرًا » مافى « كَأَنَّ » من معنى الفعل ، لأنه إذا عَمِلَ فى حالٍ لم يَعمَلْ فى أخرى ، يعنى أن « كَأَنَّ » قد عَمِلَ فى موضع « خُضَيْبِينَ » النَّصَبِ على الحال ، فلا يَعمَلُ فى قوله : « مَدْبِرًا » . وهذا القولُ يدلُّ على أنه يُجِيزُ أن يَنْصَبَ حَالُ المضافِ إليه العاملُ فى المضاف ، وإذا كان هذا جائزاً عنده ، وقد قَرَّرْتُ لك أن تجعل « خُضَيْبِينَ » خبرَ كَأَنَّ ، فالعاملُ إذاً

(١) صدره .

عُلَيْنَ يَكْدُنُونِ وَأَنْطِنُ كُرَّةً

وهو للنابعة ، يصف دروعاً بالصفاء . والكِدْنُونُ : دُهْنٌ من الزيت أو الدَّسَمِ تُجْلَى به الدُّرُوعُ . والكُرَّةُ : البَعْرُ ، وقيل : سِرْبَيْنِ وَتَرَابٍ يُتَّقَى ثم تجلى به الدُّرُوعُ أيضاً . ديوان النابعة ص ١٤٧ ، وكتاب الشعر ص ٣٣٣ ، وحواشيه ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٥ ، ٧٩١ . وقد أعاد ابن الشجرى موضع الشاهد من البيت فى المجلس السابع والعشرين .

(٢) الآية السادسة من سورة الأحزاب .

(٣) فى هـ : « وقد قررت أن يجعل خُضَيْبِينَ كَأَنَّ فالعامل ... » وهو كلام مضطرب أصلحه مصحح الطبعة الهندية بزيادة « عامل » ، ولكنه بقي على فساده . وفى الخزانة ١٦٥/٣ عن ابن الشجرى : « وإذا كان هذا جائزاً عنده فإن جعل خُضَيْبِينَ خبرَ كَأَنَّ فالعامل .... » وهو تغيير من البغدادى لكلام ابن الشجرى .



في قوله « مديراً » مافى كأن من معنى الفعل ، وهذا - أعني نصب حال المضاف إليه بالعامِل في المضاف - إنما يجوز إذا كان المضاف ملتبساً بالمضاف إليه ، كالتيباس الحوامي بما هي له ، ولا يجوز في قولك : ضربت غلاماً هندياً جالساً ، أن تنصب « جالساً » بضربت ، لأن الغلام غير ملتبس بهند ، كالتيباس الحوامي بصاحبها ، ولا يجوزُ عندى أن تنصب « جالساً » بما تُقدِّره من معنى اللام في المضاف إليه ، فكأنك قلت : ضربت غلاماً كأنناً هندياً جالساً ، لأن ذلك يوجب أن يكون الغلامُ هندياً في حال جلوسها خاصة ، وهذا مستحيل ، فكذلك قوله : « كأن حواميه مديراً » إن قدرت / فيه : حوامي ثابتة له مديراً ، وجب أن يكون الحوامي ١٥٨ له في حال إدباره ، دون حال إقباله ، وهذا يوضح لك فساد إعمالك في هذه الحال معني الجار المقدر في المضاف إليه ، فلا يجوزُ إذاً : ضربت غلاماً هندياً جالساً لذلك ، ولعدم التباس المضاف بالمضاف إليه .

ونظير ما ذكرناه : من جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف ملتبساً به ، قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾<sup>(١)</sup> أخبر بخاضعين عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : خاضعة ، أو خضعةً أو خواضيع ، وإنما حسن ذلك ، لأن خضوع أصحاب الأعناق بخضوع أعناقهم ، وقد قيل فيه غير هذا ، وذلك ما جاء في التفسير ، من أن المراد بأعناقهم كبارائهم ، وقال أهل اللغة : أعناقهم : جماعاتهم ، كقولك : جاءني عُتْقُ من الناس : أى جماعة ، فالخبر في هذين القولين عن الأعناق .

وقال أبو علي في « مُحَضَّب » من قول الأعشى<sup>(٢)</sup> :

(١) في هـ : « كذلك » . وما في الأصل مثله في الخزانة .

(٢) الآية الرابعة من سورة الشعراء .

(٣) وهذا اختيار الفراء . راجع معاني القرآن ٢/٢٧٧ ، وانظر مجاز القرآن ٢/٨٣ ، والكمال ١/١٤١ .

(٤) بضم العين والنون .

(٥) ديوانه ص ١١٥ . وكلام أبي علي في التكملة ص ١٣٤ ، وانظر أيضاً مجالس ثعلب =

أرى رجلاً منكم أسيفاً كأنما يَضُمُّ إلى كَشْحِهِ كَفًّا مُحَضَّباً  
أقولاً : أحدها : أن يكون وصفاً لكفٍّ ، وقال : يجوز أن يكون كقولهِ :  
ولا أرض أبقل إنقالها

ويجوز أن يكون حمل الكفِّ على العضو ، كما حمل الآخر البئر على القليب ، في قوله :

يا بئرُ يا بئرُ بنى عديٍّ لأنزحَنَ قَعْرَكَ بالدُّليِّ<sup>(١)</sup>  
حتى تُعودي أقطع الوليَّ

أى حتى تُعودي قليلاً أقطع الوليَّ ، لأنَّ التذكير في القليب أكثر ، ألا ترى أنهم قد قالوا في جَمْعِهِ : أَقْلِيَّةٌ ، يعنى أن أَفْعَلَةً هو القياس في جمع ماكان على فَعِيلٍ ونحوه ، كفعال وفُعَال [ وفَعَالٌ ] إذا كان واقعاً على مُذَكَّرٍ ، كقَفِيرٍ وِحِمَارٍ وَغُرَابٍ وَفَدَانٍ<sup>(٢)</sup> ، فإذا كان اسماً لمؤنث غلب عليه جمعه على أَفْعَلٍ ، كَيَمِينٍ وَأَيْمُنٍ ، وَشِمَالٍ

= ص ٣٨ ، وضرورة الشعر ص ٢١٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٣ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٧٠ ، وغير ذلك كثير تراه في حواشى ما ذكرت . وأعاده ابن السجري في المجلسين الحادى والثلاثين ، والثانى والثمانين . وأنشده ابن منظور في اللسان (أسف) وترحم على الأعشى ، وليس يصح ، لأنه مات على الكفر في أكثر الأقوال .

(١) في الأصل : « منهم » . وما في الأصل مثله في الديوان ، وانظر حواشى البلغة .

(٢) لم يرد هذا الوجه عند أبى على في التكملة .

(٣) هو عامر بن جُوَيْن الطائى . وصدر البيت :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

وهو في غير كتاب . انظر سيبويه ٤٦/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمختص ١١٢/٢ ، والمقرب ٣٠٣/١ ، والبلغة ص ٦٤ ، وحواشيا .

(٤) الموضع السابق من التكملة ، والخصص ١٤٨/١٦ ، ٨/١٧ ، والإنصاف ص ٥٠٩ .

(٥) قال صاحب الإنصاف : « وكان الأصل أن يقول : « قَطَعَى الوليَّ » لأن البئر مؤنثة ، إلا أنه ذكره حملاً على المعنى ، فكانه قال : حتى تعودى قليلاً أقطع الوليَّ » . ثم ذكر بقية كلام ابن السجري .

(٦) سقط من هـ .

(٧) في هـ : « وفلان » خطأ ، والفدان بتخفيف الدال : الذى يجمع أداة الثورين في القران - وهو الحبل

- للحرث .

وأشْمَل ، وَعَنَاق / وَأَعْنَق ، وَعُقَاب وَأَعْقَب ، وَأَتَان وَأَتْن ، وقد جاء في القليب ١٥٩ التذكير والتأنيث ، فجمعهم إياه على أقبلة ، كَقَفِيزٍ وَأَقْفِزَةٍ ، دليل على قُوَّة التذكير فيه ، فلمَّا لم يقل : قَطْعَاءَ الْوَلِيِّ ، عَلِمْنَا أَنَّهُ حَمَلَ الْبِثْرَ عَلَى الْقَلِيبِ .

وَأَمَّا « الْوَلِيُّ » فكأنه أراد به الماء الذى يلى الماء الموجود فى البئر ، إذا نُزِحَ الموجودُ وَلِيَّةَ ماءٍ آخَرَ ، كان معدوماً فظَهَرَ .

قال أبو عليّ : ومثله فى الحَمَلِ على المعنى قول الأعشى أيضاً<sup>(١)</sup> :

لِقَوْمٍ وَكَانُوا هُمْ الْمُتَفِيدِينَ شَرَابَهُمْ قَبْلَ إِنْغَادِهَا

أَنْتَ الشَّرَابُ ، حيث كان الخمر فى المعنى ، كما ذَكَرَ « الْكَفِّ » حيث كان عضواً فى المعنى ، وهذا النحو كثير .

قلت : إن قوله : « لِقَوْمٍ » وصفٌ لنكرة تقدّم ذكرها [ فى قوله ]<sup>(٢)</sup> :

فَبَاتَتْ رِكَابٌ بِأَكْوَارِهَا لَدَيْنَا وَخَيْلٌ بِالْبَادِهَا

وإنما قال : « بَاتَتْ رِكَابٌ بِأَكْوَارِهَا ، وَخَيْلٌ بِالْبَادِهَا » لأنهم جاعوا فى طلب الخمر ، فباتت رِكَابُهُمْ وَخَيْلُهُمْ بِحَالِهَا ، لأنهم على سَفَرٍ ، وَالرِّكَابُ : إِبِلُ الْقَوْمِ الَّتِي يَرْكَبُونَهَا وَيَمْتَارُونَ عَلَيْهَا ، وَوَاحِدُ الْأَكْوَارِ : كُورٌ ، وَهُوَ رَحْلُ الْبَعِيرِ بِأَدَاتِهِ .

وفى تأنيث الضمير من قوله : « قَبْلَ إِنْغَادِهَا » قولان : أحدهما أن يكون أراد قَبْلَ إِنْغَادِ عَقُولِهِمْ ، فيكون من باب : « مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ<sup>(٣)</sup> » لَأَنَّ ذِكْرَ الشَّرَابِ وَإِنْغَادَهُ دَلِيلٌ عَلَى تَفَادٍ عَقُولِ شَارِبِيهِ ، وَقَدْ أَشْبَعَتْ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْإِضْمَارِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الْأُمَالِ ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ .

(١) ديوانه ص ٧١ ، والإِنْصَافُ ص ٥٠٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٦ .

(٢) ليس فى هـ .

(٣) الآية الأخيرة من سورة فاطر .

(٤) فى المجلس التاسع .

والقول الآخر الذى ذكره أبو علي هو قول المؤرّج السّئوسيّ ، وذلك حَمْلُ  
الشَّرَابِ على الخمر ، ومفعول الإنفاد على هذا القول مخنوف ، أى قبل إنفادها  
عُقُولَهُمْ ، والفاعل فى القول الأول هو المخنوف ، أى قبل إنفاد الشَّرَابِ عُقُولَهُمْ ، لأن  
فاعل المصدر يُحَدِّفُ كثيراً .

١ / فإن قيل : ما وجه التّمْدُحِ بإنفادِ خَمَرِهِمْ قبل نفاذِ عقولهم ؟

فالجواب : أنهم يُمَدِّحُونَ وَيَتَمَدِّحُونَ بكثرة شرب الخمر ، فيقولون : رجلٌ خَمِيرٌ  
وشَرِيبٌ ، كما قال <sup>(١)</sup> :

شَرِيبٌ خَمِرٌ مَسْعَرٌ لِحُرُوبِ

ولمّا بَوَّه على فَعِيل ، لأنه من أبنية التّكثير ، ومثله : رجلٌ سِكِّيتٌ : كثيرُ  
السُّكُوتِ ، وإذا لم يَكْدُ يَسْكُرْ شاربُ الخمر دَلَّ ذلك على إدمان شربها ، وبذلك  
مدح المتنبي سيف اللّولة فى قوله <sup>(٢)</sup> :

تَعَجَّبَتِ الْمُدَامُ وَقَدْ حَسَاها فلم يَسْكُرْ وجادَ فما أفاقا  
ومدح آخر فقال <sup>(٣)</sup> :

مَرَّتْكَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ صَافِيَةُ الْخَمْرِ وَهَشَّتْهَا مِنْ شَارِبِ مُسْكِرِ السُّكْرِ

قال أبو علي : ويجوز أن يكونَ جَعَلَ « الْمُخَضَّبُ » للرجل ، لأنك تقول : رجلٌ  
مُخَضَّبٌ : إذا خُضِبَتْ يَدُهُ ، كما تقول : مَقْطُوعٌ : إذا قُطِعَتْ يَدُهُ ، فتقول على  
هذا : رجلٌ مُخَضَّبٌ : إذا خُضِبَتْ يَدُهُ ، وَيُقَوَّى ذلك قولُ الشاعر :

(١) حسان بن ثابت رضى الله عنه . وقيل غيره . ديوانه ٤١٠/٢ ، والجمع ٩٧/٢ . وصدر البيت :

لا تنفري يا ناق منه فإنه

(٢) ديوان المتنبي ٣٠١/٢ .

(٣) ديوانه ١٣٧/٢ ، والمملوح هو : علي بن إبراهيم التتوخي . شرح الواحلى ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٤) فى بعض نُسخِ التكملة زيادة « صفة » . فجاءت العبارة هكذا : « جعل المخضّب صفة للرجل » .

سَقَى الْعَلَمَ الْفَرْدَ الَّذِي فِي ظِلَالِهِ غَزَالَانِ مَكْحُولَانِ مُخْتَضِبَانِ<sup>(١)</sup>

فإذا استقام ذلك أمكن أن تجعل « مُخْتَضِبًا » صفة لرجل المنكور ، وإن شئت جعلته حالاً من الضمير المرفوع في يَضُمُّ ، أو المجرور في قوله : « كَشَحِيه » لأنهما في المعنى لرجل المنكور . انتهى كلامه ، وذلك في باب ما أُثِّتَ من الأسماء من غير لحاق علامة من العلامات الثلاث به .

وأقول : إنك إذا جعلته حالاً من المضمَر في « يَضُمُّ » كان أمثل من أن تجعله حالاً من المضاف إليه ، إلا أن ذلك جاز لالتباس الكَشَحِيه بما أُضيفتا إليه ، وأما إجازته أن يكون وصفاً لرجل ، ففاسد في المعنى ، وهو محمول على ترك إنعام نظره فيه ، لأنك إذا فعلت ذلك أخرجته من حيز التشبيه والمجاز ، فصار وصفاً حقيقياً ، والشاعر لم يُريد / ذلك ، لأن الرجل الذي عناه لم يكن مُخْتَضِباً على الحقيقة ، وإنما شَبَّهه بمن قُطعت يده ، وضُمَّها إليه مُخْتَضِبَةً بالدم .

والأسيْف : الحزين ، والأسيْفُ [ أيضاً ]<sup>(٢)</sup> والأسيْفُ : الشَّدِيدُ الغَضَب ، من قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا

(١) البيت في الأغاني ٢٨٦/٩ ، والقافية فيه : « مؤتلفان » . وهو مما ينسب إلى مجنون بنى عامر . وهو في ديوانه ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، برواية :

أيا جبل الثلج الذي في ظلاله غزالان مكحولان مؤتلفان

ويروى : أيا جبل النوم .

هذا وقد ذكر القيسى في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٧ ، أن أبا زيد أنشده في نواذره لبعض الأعراب من بنى جشم ، وأنشد بعده بيتاً . قلت : ولم أجده في نواذر أبي زيد المطبوع .

(٢) في هـ : « إلحاق » . وما في الأصل مثله في التكملة لأبي على ص ١٣٢ ، والنقل منه .

(٣) في هـ : وذلك أنك ...

(٤) في هـ : حالاً هو المضمَر ...

(٥) ليس في هـ .

(٦) سورة الأعراف ١٥٠ ، وانظر أيضاً سورة طه ٨٦ .

اَتَقَمْنَا مِنْهُمْ<sup>(١)</sup> .

فالمعنى : أرى رجلاً منكم حزينا<sup>(٢)</sup> أو شديد الغضب ، كأنه من بغضه لى وغضبه على<sup>(٣)</sup> قد قُطعت كفه فضمها إلى خاضريته مخضبةً بدمها ، فإذا جعلت « مُخَضَّباً » وصفاً لرجل ، فالتقدير : أرى رجلاً منكم مخضباً ، كأنه يضُم إلى كشحه كفاً ، فجعلت التخضيب حقيقةً له ، فأخرجته من التشبيه ، وليس الأمر كذلك .

فأما إجازته أن يكون قوله : « كَفًّا مُخَضَّبًا » كقول الآخر :

ولا أرض أبقل إبقالها

وأن يكون حَمَلَ الكَفِّ على العضو ، فعليه اعتراض<sup>(٤)</sup> ، وهو أن يقال : أى فَرَق بين هذين الوجهين ، ونحن إنما نحمل الأرض في قوله :

ولا أرض أبقل إبقالها

على المكان ، كما نحمل الكَفَّ على العضو ؟

والجواب : أن بينهما فصلاً ، وهو أن يُجعل تأنيث الأرض في قوله :

ولا أرض أبقل إبقالها

مُعْتَدًا به ، إلا أنه مع الاعتداد به لما كان تأنيثاً ضعيفاً ، لأنه غير حقيقى ، وليست له علامة ، جاز في الضرورة تذكير المضمر في « أبقل » ، ويُجعل الكَفَّ بمنزلة العضو ، فلا يعتد بتأنيثها ، بل يجعلها مجردة من معنى التأنيث ، حتى كأنه

(١) سورة الزخرف ٥٥ .

(٢) في هـ « منكم » هنا وفي الموضع التالى . وانظر ماتقدم في تخرىج البيت .

(٣) في هـ : « وقد » بإقحام الواو .

(٤) في هـ : الاعتراض .

قال : عضواً مخضباً ، ومثله في حَمَلِ المؤنث على النظيرِ المذكَّر قولُ المتنبي :<sup>(١)</sup>

مَثَلَتْ عَيْنَكَ فِي حَشَاىِ جِرَاحَةً      فَتَشَابَهَا      كِلْتَاهُمَا      نَجْلَاءُ

كان الوجهُ أن يقول : فَتَشَابَهَتَا ، ولكنه حَمَلَ الجِرَاحَةَ على الجُرْح ، والعَيْنَ على العُضْوِ . آخر المجلس .

\* \* \*

## المجلس الخامس والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، منتصفُ جُمادى الآخرة ، من سنة ستٍّ وعشرين ١٦٢ وخمسمائة .

يتضمَّن ما وعدتُّك به من تفسير قولِ أبى الصِّلَت الثَّقَفَى :

اشْرَبَ هَنِئاً عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِئاً<sup>(١)</sup> فِي رَأْسِ غُمْدَانٍ دَاراً مِنْكَ مِنْحَلَالاً

يقال : هَنَأَهُ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ يَهْنِئُهُ ، وما كان هَنِئاً ، ولقد هَنُؤُ ، والمصدرُ الهَنَاءُ ، وكلُّ ما لم يَأْتِ بِمَشَقَّةٍ وَلَا عَنَاءٍ فهو هَنِئٌ ، وهَنِئٌ اسمُ الفاعلِ مِنْ هَنُؤُ ، كظَرْيفٍ مِنْ ظَرْفٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْدُولاً عَنْ هَانِيٍّ ، مِنْ قَوْلِكَ : هَانِيٌّ فَهُوَ هَانِيٌّ ، كَمَا عُذِلَ رَجِيمٌ وَعَلِيمٌ ، عَنْ رَاجِمٍ وَعَالِمٍ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الرَّجُلُ : هَانِئاً ، لِأَنَّهُ قَوْلُهُمْ . هَانَتْ الْبَعِيرُ : إِذَا طَلَيْتَهُ بِالْهَنَاءِ ، وَهُوَ الْقَطِرَانُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : إِنَّمَا سُمِّيَتْ هَانِئاً لِتَهْنِيٍّ<sup>(٢)</sup> .

وذهب أبو علي<sup>(٣)</sup> إلى أن « هَنِئاً » حَالٌ وَقَعَتْ مَوْجِعَ الْفِعْلِ ، بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِهِ ، كَمَا وَقَعَ الْمَصْدَرُ فِي قَوْلِهِمْ : سَقِيَا لَهُ وَرَغِيَا ، بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بِسَقَاهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ اللَّهُ ،

(١) يَأْتِي تَخْرِيجُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، مَعَ الْقَصِيدَةِ كُلِّهَا فِي الْمَجْلَسِ الثَّالِثِ .

(٢) وَلَقَدْ هُنَّا أَيْضاً ، فَهِيَ لَفْظَانِ . وَالْمَعْنَى : لَتَقُولَ وَتَكْفِي ، وَهُوَ مِثْلُ يُضْرَبُ لِمَنْ عُرِفَ بِالْإِحْسَانِ ، فَيُقَالُ لَهُ : أَجِرْ عَلَى عَادَتِكَ وَلَا تَقْطَعْهَا . بِمَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ١٨/١ ، وَالْخَصَائِلِ ٢٧١/٣ ، وَاللِّسَانِ ( هُنَا ) .

(٣) ذَكَرَهُ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ ، وَرَقَّةٌ ٧١ ب - ٧٣ ب ، وَسَيَذْكَرُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَجْلَسِ الْحَادِي وَالْأَرْبَعِينَ .



فلا يجوز ظهور الفعل معه ، لأنه قام مقامه ، فصار عوضاً عنه ، فقوله : « هنيئاً » لاتعلق له باشرب ، لأنه وقع موقع لِيَهَيِّتْكَ أو هَنَّاكَ أو هَنُو ، والتقدير : لِيَهَيِّتْكَ شَرْبُكَ . أو هَنَّاكَ شَرْبُكَ ، أو هَنُو شَرْبُكَ .

قال : ويدللك على كونه بدلاً من الفعل تعاقبهما على الموضع الواحد ، كقوله <sup>(١)</sup> :

أظفَرَهُ اللهُ فَلِيَهَيِّئْ لَهُ الظَّفَرُ

فهذا بمنزلة : فهنيئاً له الظفر ، واستدل أيضاً على أن هنيئاً صار بدلاً من اللفظ بالفعل ، بأنه أجرى بلفظ الأفراد على الجميع ، في قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا أَسْلَفْتُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> مُتَكِّينَ أراد أنه قال تعالى : ﴿ هَنِيئاً ﴾ ولم يقل : هَنِيئِينَ ، فأفرد بعد لفظ الجمع ، لأن « هنيئاً » ناب عن الفعل ، فصار بدلاً من اللفظ به ، والفعل لا يجمع فكذلك ما ناب عنه ، فصار بدلاً منه ، وأجاز في « مُتَكِّينَ » أن يكون حالاً من الواو في « كُلُوا » وأن يكون حالاً من المضمر في « هَنِيئاً » قال : وكونه حالاً من المضمر في « هنيئاً » أقبس ، لأنه أقرب إليه .

/ قال : وإذا ثبت أن « هنيئاً » بدل من هَنُو أو هَنَّاكَ أو لِيَهَيِّتْكَ ، لم يكن حالاً ١٦٣ من المضمر في « اشرب » كما أن الفعل الذي هو بدل منه لا يكون كذلك ، قال : ووجه كون « هنيئاً » بدلاً من الفعل من جهة القياس : أن الحال مُشَبَّهَةٌ لِلظرف <sup>(٤)</sup> ،

(١) هو الأخطل . ديوانه ص ١٩٦ ، والكتاب ٣١٧/١ ، وشرح الفصل ١٢٣/١ . صدره :

إلى امرئ لا تُعَرِّينَا نوافله

ويعنى بامرئ : الخليفة عبد الملك بن مروان . ولا تُعَرِّينَا : أى لا تتركنا ولا تغفلنا . وانظر حواشى الكتاب .

(٢) سورة الحاقة ٢٤ .

(٣) سورة الطور ١٩ ، ٢٠ .

(٤) انظر لهذه المشابهة ما سبق في المجلس السابع عشر .

من حيث كانت مفعولاً فيها ، كما أن الظرف مفعولٌ فيه ، فمن حيث وقعت الظروفُ في الأمر [ العام ] <sup>(١)</sup> وغيره بدلاً من الفعل ، في قولهم : إليك ووراءك وعليك زيداً ، ودوئك عمراً ، وجاءني من عندك ، والذي في الدار زيدٌ ، كذلك وقعت الحال بدلاً من الفعل . أراد أن إليك ووراءك ، وقعا موقع : تَنَحَّ وارجع ، وعليك ودوئك ، وقعا موقع : الزَّمْ وخذ ، ووقع الظرف في قولك : جاءني من عندك ، والذي في الدار زيدٌ ، موقع : استَقَرَّ .

قال : فكما قامت هذه الظروف مقامَ الأفعال ، وصارت بمنزلتها ، فكان كل واحدٍ منها بدلاً من فعل ، كذلك صار الحال في قولهم : هنيئاً بدلاً من الفعل الذي هو اهتأ أو ليَهَيْتَكَ أو هتأك أو هتؤ ، ولما اجتمع الظرف والحال فيما ذكرنا ، من كون كل واحدٍ منهما مفعولاً فيه ، اجتمعا في أن عَمِلْتَ فيهما معاني الأفعال ، نحو : زيدٌ فيها قائماً ، وكلَّ يوم لك ثوبٌ ، ولولا ما ذكرناه من الشبهة بينهما ما كان من حُكْمِ المعنى أن يعمل في الاسم المنتصب على الحال ، ألا ترى أن الحال عبارة عن الاسم الذي يكون مفعولاً به ، في نحو : ضربتُ زيداً مشدوداً ، فكما أن المفعول به لا تعمل فيه المعاني ، كذلك كان القياس فيما هو عبارة عن المفعول به أن لا يعمل فيه المعنى ، لولا ما حصل بين الظرف والحال من المُناسَبة .

قال : ومثلُ قوله : « اشْرَبْ هنيئاً » في أن « هنيئاً » غير متعلّقُ بِاشْرَبْ ، وإن كان ذلك فيه جائزاً قبل أن يكون بدلاً : انتفاء تعلقِ الظرف في نحو : عندك زيداً ، ١٦٤ / ودوئك بكرةً ، بالفعل الذي صار الظرف بدلاً منه ، وإن كان تعلقه به جائزاً قبل أن يقع موقعه ، ويعمل عمله ، فصار إذا ذكرته معه فكأنك كررت الفعل

(١) لم ترد هذه في نسخة الشيرازيات التي يدي ، وقد تصرّف ابن الشجري بعض التصرف في عبارة أبي علي .

(٢) سبق تخريجه في المجلس السابع عشر .

مرتين كقول القائل :<sup>(١)</sup>

إِذَا جَشَنَاتُ نَفْسِي أَقُولُ لَهَا ارْجِعِي وَرَاءَكَ وَاسْتَحْيِي بَيَاضَ اللَّهَازِمِ

فقوله : « ارْجِعِي وَرَاءَكَ » بمنزلة ارْجِعِي ارْجِعِي ، وعلى هذا حُجِلَ قولُ الله تعالى : ﴿ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [ لا عَلَى أَنْ « وَرَاءَكُمْ » ظَرَفَ عَمِلَ فِيهِ ارْجِعُوا<sup>(٣)</sup> ] ومنه ما أنشده أبو عبيدة :

فَقُلْتُ لَهَا فَيُئِي إِلَيْكَ فَإِنِّي حَرَامٌ وَإِنِّي بَعْدَ ذَلِكَ لَبِيبٌ

فهذا كأنه قال : فَيُئِي فَيُئِي ، ومثله قول الآخر فيما أنشده أحمد بن يحيى :  
اذهبْ إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ بَنَى أَسَدٍ أَهْلُ الْقِبَابِ وَأَهْلُ الْحِيلِ وَالنَّادَى<sup>(٤)</sup>  
انتهت الحكايات عن أبي علي رحمه الله .

فإن قيل : فما فاعل الحال في [ قوله : « اشْرَبْ هَنِيئًا » وما فاعل الفعل الذي صارت الحال بدلاً منه على ] قول أبي علي ؟

فالجواب : أن الفاعل على قوله ضمير المصدر الذي دلَّ عليه اشْرَبْ ، فكأنه قيل : هَنِيئًا شَرِبْتُ ، وَلِيَهْنَيْتُكَ شَرِبْتُ ، وَهَنَوْتُ شَرِبْتُ ، وَهَنَّاكَ شَرِبْتُ ، ومثله في إضمار المصدر الذي دلَّ عليه فعله قوله تعالى : ﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا ﴾<sup>(٥)</sup> أراد

(١) الفرزدق . ديوانه ص ٨٥١ ، وكتاب الشعر ص ٤ .

(٢) سورة الحديد ١٣ .

(٣) ساقط من هـ . وقال العكبري : « وَرَاءَكُمْ : اسمٌ للفعل ، فيه ضمير فاعل ، أى ارجعوا ارجعوا ، وليس بظرف لقلة فائدته ؛ لأن الرجوع لا يكون إلا إلى وراء » . التبيان ص ١٢٠٨ .

(٤) مجاز القرآن ١/١٤٥ ، ٢/٣٠٠ . والبيت للمضرب بن كعب بن زهير بن أبي سلمى ، كما في السَّمَط ص ٧٩١ ، ونُسب إلى غيره . راجع كتاب الشعر ص ٣ ، والاقتضاب ص ٤٧٥ ، وحواشي المجاز والسَّمَط . وقوله « لَبِيبٌ » أى مُلَبٌّ بالحج ، وحرام : أى مُحَرَّمٌ .

(٥) قائله غييد بن الأبرص . ديوانه ص ٤٩ ، وكتاب الشعر ص ٤ ، ومختارات ابن الشجري ص ٣٧٢ .

(٦) ساقط من هـ .

(٧) سورة الإسراء ٦٠ .

فما يزيدهم التخويف ، وقوله : ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> أى لكان الإيمان .

وقول الزجاج فى تفسير قول الله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا ﴾ مخالف لقول أبى على ، وذلك أنه قال : إن « هنيئاً » وقع وهو صفة فى موضع المصدر ، فالمعنى : كلوا واشربوا هنيئتم هنيئاً [ وليهنيئكم ماصيرثم إليه هنيئاً<sup>(٢)</sup> ] أراد أن « هنيئاً » وقع موقعَ هناء ، كما وقع قائماً وصائماً فى قول القائل :

قُمْ قائماً قُمْ قائماً إني عسيث صائماً<sup>(٣)</sup>

فى موضع صيماً وقياماً ، وعكسُ هذا إيقاعُ المصدر موقعَ اسمِ الفاعل فى نحو : ١٦٥ ﴿ إِنَّ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾<sup>(٤)</sup> أى غائراً ، وموقع / اسم المفعول فى نحو : قتلته صبراً ، أى مصبوراً .

وقول الزجاج أقيس من قول أبى على ، لأنه نصب « هنيئاً » نصبَ المصدر ،

(١) سورة آل عمران ١١٠ .

(٢) ليس فى الأصل ، وأثبت من هـ ، ومعانى القرآن للزجاج ٦٣/٥ ، وسيأتى قريباً .

(٣) هكذا جاء الرجز . وقال ابن هشام ، فيما حكاه عنه البغدادى فى الخزانة ٣١٧/٩ : « وقد حُرِفَ ابنُ الشجرى هذا الرجز ، فأنشده :

قُمْ قائماً قُمْ قائماً إني عسيث صائماً

وإنما « قُمْ قائماً » صدر رجز آخر يأتى فى باب الحال ، ولا يتركب قوله : « إني عسيث صائماً » عليه ، بل أصله :

أكثر فى القَدَلِ ملجأً دائماً لا تكثرون إني عسيث صائماً

ومثل هذا ذكر العينى فى شرح الشواهد الكبرى ١٦١/٢ ، وهذا الرجز الأخير يُنسب إلى رؤبة ، وهو فى ملحقات ديوانه ص ١٨٥ ، والمقرب ١٠٠/١ ، والمغنى ص ١٦٤ ، ومعجم شواهد العربية ص ٥٣٣ . أما الرجز الذى ذكر ابن هشام أنه يأتى فى باب الحال فهو :

قُمْ قائماً قُمْ قائماً لاقيت عبداً نائماً

وسينشده ابنُ الشجرى فى المجلس الحادى والأربعين .

(٤) الآية الأخيرة من سورة الملك . وقد كرّر ابنُ الشجرى ذلك . راجع ص ٨٢ ، ٩٢ .

والمصدر قد استعملته العربُ بدلاً من الفعل في نحو : سَقِيَا لَهُ وَرَغِيَا ، وجاءَ هَنِئِيَا على قول الرّجّاج مفرداً بعد لفظ الجمع في قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً ﴾<sup>(١)</sup> لأنه وقع موقع المصدر ، والمصدرُ يقع مفرداً في موضع التثنية ، وفي موضع الجمع ، كقولك : ضَرَبْتُهُمَا ضَرْباً وَقَتَلْتُهُمَا قَتْلًا ، لأنه اسمُ جنس ، بمنزلة العسل والبرّ والزَّيْت ، فلا يصحُّ تثنيته [ وجمعه ]<sup>(٢)</sup> إلا أن يتنوّع ، وجعل أبو الفتح بن جنّي « هَنِئِيَا » في قول كُثِيرُ :

هَنِئِيَا مَرِيئاً غَيْرَ دَائٍ مُخَايِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

حالاً وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل ، وخالف أبا عليّ في تقدير ذلك الفعل ، فزعم أن التقدير : ثَبِتَ هَنِئِيَا لِعَزَّةٍ مَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ أَعْرَاضِنَا ، فحذف « ثَبِتَ » وأقام « هَنِئِيَا » مقامه فرفع به الفاعل الذي هو « ما استحلت » ، وكذلك قال في قول المتنبي :

هَنِئِيَا لَكَ الْعَيْدُ الَّذِي أَنْتَ عَيْدُهُ

قال : العيدُ مرفوعٌ بفعله ، والأصل : ثَبِتَ هَنِئِيَا لَكَ الْعَيْدُ ، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيدَ ، كما كان الفعل يرفعه .

وقول أبي الفتح في هذا أشبهُ من قول أبي عليّ ، لأنّ أبا عليّ زعم أن هَنِئِيَا وقع موقعَ لِيَهْنِئَكَ ، وهذا لفظُ أمر ، والأمرُ لا يقعُ حالاً ، أو موقعَ هَنَّاكَ ، وهذا لفظُ خبرٍ يُراد به الدعاء ، كقولهم : رَجِمَ اللَّهُ فُلَانًا ، والدعاء أيضاً لا يكون حالاً .

(١) في هـ : وقتلتهما .

(٢) سقط من هـ .

(٣) ديوانه ص ١٠٠ ، وتخرجه في ص ١٠٤ ، ١٠٦ .

(٤) ديوانه ٢٨٥/١ ، وقامه :

وعيدٌ لمن سَمِيَ وضحى وعيذاً

وأنشده المصنف في المجلس الحادى والأربعين .

والفاعل في « اشربَ هنيئاً » على تقدير أى الفتح مضمراً أيضاً ، كأنه قيل : اشربَ ثبتَ هنيئاً شربك ، وقال أبو عليّ أيضاً في أثناء كلامه في قوله : « اشربَ هنيئاً » : « فهذا بمنزلة اشربَ واهناً ، جملةً أتبعْتُ جملةً<sup>(١)</sup> » ، فأتى في التقدير بعاطفٍ ليس في الكلام ، وصرّح بلفظ الأمر ، والعدول عن هذا التقدير إلى ما قدره ابنُ جنّي أولى ، ثم إن أبا عليّ تلزّمه المطالبة له بناصبِ هذه الحال ، فلا بُدَّ / أن يقولَ إن الناصبَ لها هو الفعلُ الذي هو بدّلٌ منه ، لأنه قد منع أن تكونَ متعلّقةً باشربَ ، فالتقدير على مذهبه فيها : اهناً هنيئاً ، وهذا كقولك ، اجلسْ جالساً ، أى اجلسْ في حالِ جلوسِكَ ، وهذا كلامٌ بعيدٌ من الفائدة ، ولا يلزم هذا الاعتراضُ الزجّاجُ ، لأن التقديرَ عنده : هُنْتُمُ هنيئاً ، أو لِيَهْنَعُكُمْ ما صيرتم إليه هنيئاً ، كما أن التقدير في قول القائل : قُمْ قائماً : قُمْ قياماً .

فأما فتحةُ الظرف من قولهم : وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ ، ومن قولهم : عندَكَ زيداً ، وَوَدَّكَ بكرةً ، فهي بناءٌ عند حُذاق النحويّين ، لأنَّ الظرف وقع موقعَ الأمرِ المبنيّ ، فأدّى معناه وعَمِلَ عمله .

وأما قوله : « عليكِ التاجُ » فجملة في موضع الحال ، يجوز أن يكونَ العاملُ في موضعها : اشربَ ، فيكون التقدير : اشربَ مُتَوَجِّجاً ، ويجوز أن يكونَ العاملُ في موضعها على مذهب أبي عليّ : هنيئاً ، كأنه قال : اهناً مُتَوَجِّجاً ، ويعملُ فيها على مذهب الزجّاجِ الفعلُ الذي نصبَ هنيئاً نصبَ المصدر ، والتقدير : هُنْتُتْ هَنَاءً مُتَوَجِّجاً .

وأما قوله : « مُرْتَفِقاً » فيمكن أن يكونَ حالاً من أحدِ ثلاثة أشياء ، وذلك الضميرُ الذي في « اشربَ » أو الذي في « هنيئاً » على قول أبي عليّ ، أو الكاف من

(١) الشيرازيات ورقة ١٧٣ .

(٢) الكتاب ٢٨٢/١ ، والأصول ٢٥٣/٢ ، وشرح الحماسة ص ١٧٣٠ ، وسيأتي في المجلس الحادى والأربعين .

« عليك » والضمائر الثلاثة واحد في المعنى ، لأنهن للمخاطب ، وحسن أن يكون « مُرتفعاً » حالاً من الكاف في عليك ، لقربها منه ، ولملاءمة التوبيخ للارتفاق ، وهو الاتكاء .

وأما قوله : « في رأس عُمدان » فيمكنُ تعلُّقُ الظرف فيه بعاملين : أحدهما « مُرتفعاً » والآخر ما في « عليك » من معنى الفعل ، فأما تعلُّقه بِمُرتفعٍ فعلى وجهين : أحدهما أن يكون ظرفاً ، كأنه يبيِّن موضع الارتفاق أين هو ، والآخر أن يكون الظرف في موضع الحال من الذِّكر<sup>(١)</sup> الذي في مُرتفعٍ ، فيتعلَّقُ / على هذا الوجه ١٦٧ بمحذوف ، وفيه ذِكرٌ يعود إلى ذى الحال ، والتقدير : كائناً أو مستقراً في رأس عُمدان ، والثاني من العاملين اللذين جاز تعلُّقُ الظرف بهما هو ما في « عليك » من معنى الفعل .

وتعلُّقُ الظرف أيضاً بعليك على ضربين : أحدهما أن يكون ظرفاً ، والآخر أن يكون حالاً ، فتعلُّقه بعليك على وجه الظرف هو أن يبيِّن الموضع الذى علاه فيه التاج ، ولا ذِكرٌ في الظرف على هذا الوجه ، لأنه لم يتعلَّقُ بمحذوف ، وإنما تعلَّقُ بمعنى الفعل ، كما يتعلَّقُ بنفس الفعل لو قيل : تُوجَّت في رأس عُمدان ، وإذا كان حالاً فالعامل فيه العامل في ذى الحال ، وذو الحال أحد ثلاثة أشياء : إن شئت جعلته حالاً من الضمير المستكن في « عليك » العائد إلى التاج ، وذلك في قول من رفع التاج بالابتداء ، وإن شئت جعلته حالاً من التاج ، في قول من رأى أن يرفع هذا النحو بالظرف ، فالتاج مرتفعٌ بعليك ارتفاعَ الفاعل ، ولا ذِكرٌ في « عليك » على هذا القول ، والتاج إذا هو ذو الحال ، وإن شئت كان ذا الحال الكاف من « عليك » كأنه قال : عليك التاج حالاً في رأس عُمدان .

(١) أى الضمير ، وهو من مصطلحات أبى على الفارسي . راجع مقدمتى لكتاب الشعر ص ٥٤ ، والكلام ما لأبى على في الشيرازيات ورقة ٧٣ ب .

(٢) هو الأخفش ، كما يأتي التصريح به قريباً . والرأى الآخر - وهو رفعه بالابتداء - لسيبويه ، وقد أشار إلى هذا ابنُ الشجري في المجلس الحادى والسبعين . وعلقتُ عليه في حواشى كتاب الشعر ص ٢٦٥ .

وأما قوله : « داراً » فحالٌ من رأسِ غُمدان ، وأجاز أبو عليّ أن يكونَ حالاً من غُمدان ، قال : لأنَّ الحالَّ قد جاءت من المضاف إليه ، نحو ما أنشد أبو زيد :

عَوِذٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ

وليس في هذا البيت شاهدٌ قاطعٌ بأنَّ « مضاعفاً » حال من « الحديد » بل الوجه أن يكونَ حالاً من « الحَلَق » لأمرين : أحدهما : ضعف مجيء الحال من المضاف إليه ، على ما قدَّمْتُ ذِكْرَهُ في أماكن من هذه الأمالي ، والآخَر : أن وصفَ الحَلَقَ بالمُضَاعَفِ أشبهُ من وصفِ الحديد به ، كما قال أبو الطَّيِّب :

أَقْبَلْتُ تَبَسُّمٌ وَالْجِيَادُ عَوَاسٍ يَحْبُبْنَ فِي الْحَلَقِ الْمُضَاعَفِ وَالْقَنَا ١٦٨

ويتوجَّهُ ضَعْفٌ ما قاله من جهةٍ أخرى ، وذلك أنه لا عاملٌ [ له ] في هذه الحال إذا كانت من الحديد ، إلا ما قدَّره في الكلام من معنى الفعل بالإضافة ، وذلك قوله : ألا ترى أنه لا تخلو الإضافة من أن تكون بمعنى اللام أو من .

وأقول : إنَّ « مضاعفاً » في الحقيقة إنما هو حالٌ من الذَّكْرِ المستكنِّ في « عليهم » إن رفعت « الحَلَقَ » بالابتداء ، وإن رفعتَه بالظرف على قول الأنخفش والكوفيين ، فالحالُ منه ، لأنَّ الظرفَ حينئذٍ يخلو من ذِكر .

(١) في الشيرازيات ٧٤ ب.

(٢) النواذر ص ٣٥٩ ، والجمع ٢٤٠/١ ، والخزانة ١٧٣/٣ ، ٥/٧ ، وأعادته ابن الشجري في المجلس السادس والسبعين . والبيت من أبيات لزيد الفوارس بن حُصَيْن الضبي . جاهلي .

(٣) في المجلسين : الثالث ، والثالث والعشرين ، ويأتى أيضاً في المجلس السادس والسبعين .

(٤) ديوانه ٢٠٣/٤ ، وأعادته المصنف في المجلس المذكور .

(٥) سقط من هـ . وهو في الخزانة ١٧٤/٣ حكاية عن ابن الشجري .

(٦) قال في المجلس السادس والسبعين شارحاً هذا : يعني أنك تعمل في الحال ما تتضمنه الإضافة من معنى الاستقرار أو الكون .

(٧) زاد في المجلس المذكور وجهاً آخر ، فانظره هناك . والذكر هنا معناه الضمير .



فإن قيل : إن « داراً » اسمٌ غيرٌ وصف ، فكيف انتصب على الحال ، ومن شرائط الحال الاشتقاق ، لأنها صفةٌ معنويةٌ ، ومن شرط الصفة أن تكون مشتقة .

فالجواب : أنهم قد استعملوا أسماءً لست بأوصافٍ أحوالاً ، فمن ذلك في التنزيل قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ۖ ﴾ وقولهم : « هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطْبًا »<sup>(١)</sup> وقولهم : « الْعَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَزْنَا بِهِ قَبْلَ قَفِيزٍ بِدْرِهِمْ » قال أبو علي : وهذا من طريق القياس بين أيضاً ، لأن الحال إنما هي زيادةٌ في الخبر ، فكما أن الخبر يكون تارةً اسماً وتارةً وصفاً ، فكذلك الزيادة عليه .

وأقول : إن هذه الأسماء التي استعملوها أحوالاً ، لا بد لها من تأويل يُدخلها في حيز المشتق ، كما قالوا : « مررت بقاع عَرْفِجٍ كُلِّهِ » ، لأنهم ذهبوا به مذهب تحشين كُلِّهِ ، وقوله تعالى حاكياً عن صالح عليه السلام : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ۖ ﴾ أراد علامةً دالةً على أني نبي ، وقولهم : « هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطْبًا » تقديره : هذا إذا كان صُلْبًا أَطْيَبُ منه إذا كان كَيْناً ، وقولهم : « الْعَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَزْنَا بِهِ قَبْلَ قَفِيزٍ بِدْرِهِمْ » أي مقدرًا ثمانية مكاييك بدريهم ، وكذلك نصب « داراً » على الحال ، لأنه ذهب بها مذهب المَسْكَن والمَنْزِل .

(١) سورة الأعراف ٧٣ ، وهود ٦٤ ، وأجاز أبو البركات الأنباري في نصب « آية » وجهاً ثانياً ، قال : « والثاني أن يكون منصوباً على التمييز ، أي هذه ناقة الله لكم من جملة الآيات » . البيان ١٩/٢ .

(٢) الكتاب ٤٠٠/١ ، والأصول ٢٢٠/١ ، ٣٥٩/٢ ، وشرح المفصل ٦٠/٢ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٣ .

(٤) ضبطت لام « كُلِّهِ » في الأصل بالفتح ، كأنه توهمه حالاً لجميعة في سياق الكلام على الأحوال ، والصواب الرفع ، ذكر ابن جنى في ( باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف ) من الخصائص ٢٧٢/٣ « مررت برجل صوف تكته ، أي خشيته ، ونظرت إلى رجل عُرْ قَميصه ، أي ناعم ، ومررت بقاع عرفج كُلِّهِ ، أي جافٍ وتخشين . وإن جعلت ( كله ) توكيداً لما في ( عَرْفِج ) من الضمير ، فالحال واحدة ، لأنه لم يتضمن الضمير إلا لما فيه من معنى الصفة » . وانظر الإيضاح ٣٨/١ ، والكتاب ٢٤/٢ ، ٢٧ ، والخصائص أيضاً ١٢٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٣٤١ والتنظير هنا لتأويل الجامد بالمشتق .

وقوله : « منك » وصفٌ لدارٍ ، بتقدير حذف مضاف ، أى داراً من دُورك .

١٦٩ / ومِحْلال : من الحُلُول ، وهو التَّزُول ، وجاء بلفظ التذكير ، والدارُ اسمٌ مؤنَّث ، لأنَّ مجاء على مِفْعَال يستوى فيه الذكور والإناث ، كاستيوائيهما في فَعُول ، قالوا : امرأةٌ مِذْكار ومِثْناث ، كما قالوا : امرأةٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ .

\* \* \*

### المجلس السادس والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء سَلَخَ جُمادى الآخرة ، سنة ستٍّ وعشرين وخمسمائة .  
سألتنى سَدَّدَكَ اللهُ وأَيَّدَكَ ، ووفَّقَكَ لما يُرضيه وأرشدَكَ ، أن أذكُرَ لك أبيات  
أبى الصِّلَتِ التى منها :

اشْرَبْ هنيئاً عليك التاجُ مُرتَفِئاً

وأفسرَ منها مايجبُ تفسيرُهُ ، والممدوحُ بها سيفُ بن ذى يَزَنَ الجُميرَى ، وذلك  
أنه بعد ظَفَره بالحبشة واستقرارِهِ فى دار مَمْلَكَتِهِ ، وفَدَتْ عليه وفودُ العَرَبِ يَهْتُونَهُ  
بالمُلكِ والظَّفَرِ ، ودخل عليه أبو الصِّلَتِ فى وفد تَقِيفٍ ، وقيل : إن قائل هذه  
الآبيات أُمِيَّةٌ بن أبى الصِّلَتِ<sup>(١)</sup> ، فأنشده :

لَيَطْلُبِ الْوَتَرَ أَمْثَالَ ابْنِ ذِي يَزَنٍ	لَجَجَ فِي الْبَحْرِ لِلْأَعْدَاءِ أَحْوالاً
أَتَى هِرْقَلٌ وَقَدْ شَالَتْ نَعَامَتُهُ	فَلَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ الْقَوْلَ الَّذِي قَالَا
ثُمَّ انْتَحَى نَحْوَ كِسْرَى بَعْدَ سَابِعَةٍ	مِنَ السَّنِينَ لَقَدْ أَبْعَدَتْ قَلْقَالَا
حَتَّى أَتَى بَنِي الْأَحْرَارِ يَقْدُمُهُمْ	تَخَالَهُمْ فَوْقَ سَهْلِ الْأَرْضِ أَجْبَالَا
لِللَّهِ دَرُهُمْ مِنْ عُصْبَةٍ صَبِيرٍ	مَا إِنْ رَأَيْتُ لَهُمْ فِي النَّاسِ أَمْثَالَا

(١) ديوان أُمِيَّة ص ٣٤١ - ٣٥٠ ( قسم الشعر المنسوب إلى أُمِيَّة ) وتخرج القصيدة فيه ، وانظر أيضاً  
طبقات فحول الشعراء ص ٢٦٠ ، وحواشيه . ويقع اختلاف فى رواية ألفاظ هذه القصيدة أمسكت عنه  
لكثرته ، وتراه فى حاشية الديوان .

بِيضٌ مَرَايَنةٌ غُلِبَ أَسَاوِرُهُ      أَسَدٌ ثُرُبْتُ فِي الْقِيَصَاتِ أَشْبَالَا  
حَمَلْتُ أَسَدًا عَلَى سُودِ الْكِلَابِ فَقَدْ      أَضْحَى شَرِيدُهُمْ فِي الْبَحْرِ فَلَا لَا<sup>(١)</sup>  
اشْرَبْتُ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِقًا      فِي رَأْسِ غُمْدَانٍ دَارًا مِنْكَ مَحَلَلَا<sup>(٢)</sup>  
/ ثُمَّ أَطَّلَ الْمِسْكُ إِذْ شَالَتْ نَعَامَتُهُمْ      وَأَسْبَلَ الْيَوْمَ فِي بُرْدَيْكَ إِسْبَالَا<sup>(٣)</sup>  
هَذِي الْمَكَارِمُ لَأَقْعَبَانٍ مِنْ لَبَنِ      شَيْبَا بِمَاءٍ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوَالَا<sup>(٤)</sup>

الوثر : الدُّخْل ، قال يونس : أهل العالية يقولون : الوثر ، بالكسر ، في العدم والدُّخْل ، وتميمٌ تقول : وثر ، بالفتح فيهما .

وكان ذو يَزَنَ مَلِكًا ، وإليه تُسَبِّت الرُّمَاحُ الْيَزَنِيَّةُ .

وَأَذْوَاءُ الْيَمَنِ كَانَ مِنْهُمْ مَلُوكٌ ، وَمِنْهُمْ أَقْيَالٌ ، وَالْقَيْلُ : دُونَ الْمَلِكِ ، فَمِنْ الْأَذْوَاءِ الْأَوَائِلُ : أَبْرَهَةُ ذُو الْمَنَارِ ، وَابْنُهُ عَمْرُو ، ذُو الْأَذْعَارِ ، وَالْمَنَارُ : مَفْعَلٌ مِنَ الثَّوْرِ<sup>(٥)</sup> ، وَالْأَذْعَارُ : جَمْعُ عُودٍ دَعِيرٍ<sup>(٦)</sup> ، وَهُوَ الْكَثِيرُ الدُّخَانِ ، وَقِيلَ هُوَ : الْأَذْعَارُ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ،

(١) في الأصل « ضللا » . وأثبت ما في هـ ، والديوان . وسيأتي .

(٢) هذا هو البيت الشاهد . وقد أنشده ابن الشجري في المجالس : الثالث والعشرين ، والخامس والعشرين ، والحادي والسبعين ، والسادس والسبعين .

(٣) في هـ : « بالمسك » وفي الديوان : « واطل بالمسك » . وما في الأصل مثله في الشعر والشعراء ص ٤٦٢ ، وراجع حواشي طبقات فحول الشعراء .

(٤) ينسب هذا البيت إلى النابغة الجعدي . وهو آخر قصيدة في ديوانه ص ١١٢ . وممن صحح نسبه إليه ابن هشام في السيرة النبوية ٦٦/١ . وهذا البيت من الشواهد النحوية على أن « لا » من وضعها أن تُخرج الثاني عما دخل فيه الأول . يريد أن هذه الأمور الكريمة هي التي يصبح أن توصف بأنها مفاخر ، وليس مما يجوز له هنا الوصف قَعْبَانٍ مِنْ لَبَنِ . والقَعْبُ : القَدَح . شرح المفصل ١٠٤/٨ .

(٥) قال ابن دريد في الاشتقاق ص ٥٣٢ : « وذو المنار هو أول من بنى الأميال على الطرق ، فسُمِّيَ ذا المنار » . والأميال : جمع ميل ، بكسر الميم ، وهو منارٌ يُبْنَى للمسافر في مرتفعات الأرض .

(٦) بفتح الدال وكسر العين ، كما قيده البغدادي في الخزائن ٢٩٠/٢ .

(٧) في هـ « بالذال المعجمة جمع ذعر » وجاء بهامش الأصل : « هو ذو الأذعار ، بلال معجمة لا غير ، وذلك أنه حمل معه إلى اليمن نسناساً ذعر الناس منه ، فسُمِّيَ ذا الأذعار . والذال المهمله تصحيف ، وسمعت أنه أنكر عليه ببغداد فأصبر » . وما في هذه الحاشية ساقه البغدادي في الخزائن ، ولم يذكر قائله . وفي الخزائن « فأصبر عليه » . وقال ابن دريد في الموضع المذكور من الاشتقاق : « ويَزَعِم ابن الكلبي أنه سُمِّيَ =

وبعد ذى الأذعار بدهر : « ذو مُعَاهِر » ، واسمُه حَسَّانُ ، واشتقاقُ مُعَاهِرٍ مِنْ الْعَهْرِ ، وهو الفُجُور ، واشتقاقُ حَسَّانٍ مِنَ الْحَسِّ ، وهو الْقَتْلُ ، مِنْ قَوْلِهِ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ : ﴿ إِذْ تُحِشُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> وَلَوْ اشْتَقَّقْتَهُ مِنَ الْحُسْنِ صَرَفْتَهُ ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ فَعْلَانُ ، وَتَصَرَّفُهُ فِي الثَّانِي ، لِأَنَّهُ فَعَّالٌ .

وبعد ذى المُعَاهِرِ بزمان « ذو رُعَيْنِ الْأَكْبَرِ » واسمُه يَرِيمُ ، ورُعَيْنِ : اسمُ حِصْنٍ كَانَ لَهُ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ تَصْغِيرُ رَعْنٍ ، وَالرَّعْنُ : الْأَنْفُ النَّادِرُ مِنَ الْجَبَلِ ، وَيَرِيمُ مِنْ قَوْلِكَ : فَلَانٌ لَا يَرِيمُ مَكَانَهُ : أَيْ لَا يَبْرُحُ مِنْ مَكَانِهِ ، قَالَ زهير :

لِمَنْ طَلَّلَ بِرَامَةٍ لَا يَرِيمُ

و « ذو رُعَيْنِ الْأَصْغَرِ » واسمُه عَبْدُ كُلال .

وبعدَه بدهر : « ذو شَتَائِرِ » واسمُه يَنْوُفُ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : نَافَ الشَّيْءُ يَنْوُفُ : إِذَا طَالَ وَارْتَفَعَ ، وَالشَّتَائِرُ : الْأَصَابِعُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ .

ومِنْهُمْ « ذُو الْقَرْنَيْنِ » واسمُه الصَّعْبُ ، وَ « ذُو غَيْمَانِ » وَهُوَ مِنَ الْغَيْمِ ، الَّذِي هُوَ الْعَطَشُ وَحَرَارَةُ الْجَوْفِ ، وَ « ذُو أَصْبَحٍ » وَلِإِيهِ تُنْسَبُ السَّيَاطُ الْأَصْبَحِيَّةُ ، وَ « ذُو سَحَرٍ وَذُو جَدَنِ » وَجَدَنٌ : اسْمُ مُرْتَجَلٍ ، وَ « ذُو شَعْبَانِ » وَ « ذُو ١٧١ فَائِشٍ » واسمُه سَلَامَةُ ، وَفَائِشٌ : مِنَ الْفِيَّاشِ ، وَهُوَ الْمُفَاحِرَةُ ، وَ « ذُو حُمَامٍ » وَالْحُمَامُ : حُمَى الْإِبِلِ ، وَ « ذُو ثَرْخَمٍ » مِنْ قَوْلِهِمْ : مَا أَذْرَى أَيْ تُرَخِّمُ

= ذَا الْأَذْعَارِ ، لِأَنَّهُ جَلَبَ النَّسْنَسَ إِلَى الْيَمَنِ ، فَذَعَرَ النَّاسَ مِنْهُمْ ، فَسُمِّيَ ذَا الْأَذْعَارِ ، وَلَا أَدْرَى مَا صَحَّةُ هَذَا . وَذَكَرَ هَذَا صَاحِبُ اللِّسَانِ ، ثُمَّ زَادَ عَلَيْهِ : « وَقِيلَ : ذُو الْأَذْعَارِ جَدٌّ ثَبِيعٌ ، كَانَ سَبَى سَبْيًا ، فَذَعَرَ النَّاسُ مِنْهُمْ » . اللِّسَانُ ( ذَعَرَ ) .

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ١٥٢ .

(٢) دِيوَانُهُ ص ٢٠٦ ، وَتَمَامُ الْبَيْتِ :

عَفَا وَخَلَا لَهُ عَهْدٌ قَدِيمٌ

(٣) وَمُفْرَدُهُ : الشَّنْتَرَةُ وَالشَّنْتِيرَةُ .

(٤) وَقِيلَ : حُمَى جَمِيعِ الدَّوَابِّ . رَاجِعَ حَوَاشِي الْخَزَائِنَةِ .

هو ؟ أى أى الناس ، و « ذو يَحْصُب » من قولهم : حصَّبه يحصِّبه : إذا رماه بالحصباء ، وهى الحصى الصغار ، و « ذو عَسِم » ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ مِنَ العَسَم ، وهو يُتَسَّ فى المَرَفِق ، وأن يكونَ مِنَ العَسَم ، وهو الطَّمَع ، و « ذو قُثَاث » واشتقاقه من قولهم : قَثَّ يَقُثُّ : إذا جَمَعَ ، و « ذو حُوالٍ » واسمُه عامر ، وحُوالٌ : من المُحاوَلَة ، وهى الطَّلَب ، و « ذو مِهْدَم » وهو مِفْعَلٌ مِن هَدَمْتُ البيت ، و « ذو الجَنَاح » واسمُه شَجِرٌ ، و « ذو أُنْس » والأُنْسُ : الجماعةُ مِنَ الناس ، و « ذو سُحَيْم » وسُحَيْمٌ : تصغيرُ أُسْحَم ، وهو الشَّدِيدُ السَّوَاد ، و « ذو الكُبَّاس » والكُبَّاس : الرجلُ العَظِيمُ الرأس ، و « ذو حُفَار » وهو مِن قولك : حَفَرَ البُئْرَ .

و « ذو نُواس » واسمُه زُرْعَة ، ونُواسٌ مِنَ النَّوَس ، وهو تَدْبُذْبُ الشَّيْءِ وشِدَّةُ حَرَكَتِهِ ، وسُمِّيَ بذلك لضعفِ رِئَتَيْنِ كانتا تُنَّوَسَانِ على عَاتِقِهِ ، وهو صاحبُ الأَخْدُودِ الذى حَرَّقَ فِيهِ الْمُؤْمِنِينَ ، وكانوا نُصَارَى من أهلِ نَجْرَان ، على الدِّينِ الأوَّلِ الذى جاء به عيسى بنُ مريم عليه السلام ، وكان ذو نُواسٍ دعاهم إلى اليهودية فابْتُؤوا فحرقهم ، ثم ظهرت الحبشةُ على اليمن ، فحاربوا ذا نُواسٍ أشدَّ حَرْبٍ ، فلما أيقن بالهلاكِ اعترض البحرَ بفرسه ، فكان آخِرَ العَهْدِ به ، وذكره عمرو بن مَعْدِيكِرْب ، فى شعرٍ قاله لعمر رضى الله عنه ، وقد خَفَقَهُ عُمَرُ بالبُرَّةِ ، لكلامِ دار بينهما فقال :

أَتَضْرِيْنِي كَأَنَّكَ ذُو رُعَيْنِ      بَأَنْتَعِمَ عَيْشَةٍ أَوْ ذُو نُوَّاسٍ<sup>(١)</sup>  
فَكَمْ مِلْكٍ قَدِيمٍ قَدْ رَأَيْنَا      وَعِزُّ ظَاهِرِ الْجَبُورِ قَاسٍ  
فَأَصْبَحَ أَهْلُهُ بَادُوا وَأَضْحَى      يُنْقَلُ مِنْ أَنْاسٍ فِي أَنْاسٍ

١٧٢ / فقال : صدقت يا أبا نُور ، وقد هَدَمَ ذلك كله الإسلام

(١) فى هـ : « عَسَم » ، وما فى الأصل مثله فى الخزانة ، وقيد البغدادى بفتح العين وكسر السين المهملتين .

(٢) ديوان عمرو بن معدى كرب ص ١١٦ - مع بعض اختلاف فى الرواية - والتخرىج فى الديوان ص ١١٥ .

ومنهم « ذو الكُلاع الأكبر ، وذو الكُلاع الأصغر » وأدرك الأصغرُ الإسلام ، كَتَبَ إليه النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم ، مع جرير بن عبد الله البجلي ، فأسلم وأعتقَ يومَ أسلم أربعة آلاف عَبْد ، وهاجر بقومه في أيام أبي بكر رضي الله عنه إلى المدينة ، ثم سكنوا حِمص .

واشتقاق الكُلاع من الكَلَع ، وهو شقاقٌ ووسخٌ يكون في القدم ، يقال منه : كَلِعت رِجلُهُ ، وروى في كاف « ذى الكلاع » الضم والفتح ، كما قالوا : سُفَيان وسُفَيان ، فَضَمُّوا سِينَهُ وكسروها ، وكما قالوا : الْقَطَامَى وَالْقَطَامَى ، بفتح القاف وضمُّها .

ومنهم « ذو عَثْكَلان » وعَثْكَلان من الأسماء المُرْتَجلة ، و « ذو ثُعْلَبان » والثُعْلَبان : ذكر الثُعالب ، و « ذو زَهْران » و « ذو مَكَارِب » من قولهم : رَجُلٌ ذو مَكَارِبَ : أى ذو مفاصلٍ شِدادٍ ، واحداً مُكْرَب ، و « ذو مُناخ » وكان نَزَلَ بِبَعْلَبَك . و « ذو ظَلِيم » واسمُه حَوْشَب ، والحَوْشَب : العظيمُ البطن ، والظَلِيم : ذَكَرُ النَّعَام ، وشَهِدَ ذو الظَلِيمِ صِفِّينَ مع معاوية .

و « يَزَن » : اسمٌ مُرْتَجَلٌ ، وهو غيرُ مصروفٍ في حال السَّعة ، لأن أصله : يَزَانُ ، مثل يسأل ، فخَفَّفوا همزته ، فصار وزنه : يَفَل ، مثل يَسَل ، ومنهم مَنْ رَدَّ عينه في النَّسَب ، فقال : رُمِحَ يَزَانِي .

وَلَجَجَ : رَكِبَ لَجَجَ البحر ، وَلَجَّةُ البحر : مُعْظَمُهُ ، وقوله : « للأعداء » أى لطلبِ الأعداء ، وقوله : « أحوالا » أراد جَمَعَ حَوَلٍ ، لا جَمَعَ حَالٍ ، وقوله : « شالَتْ نَعامتُهُ » أى تَفَرَّقَتْ جَماعَتُهُ .

(١) هكذا في الأصل ، وهـ . ومقتضى التنظير أن يكون « وفتحوها » ، وأفاد صاحب اللسان ( سفي ) أن « سفيان » مثلث السين .

(٢) في هـ : « ينزل » . وما في الأصل مثله في الخزنة .

(٣) في هـ : « فقالوا » . وما في الأصل مثله في الخزنة .

و « هِرَقْل » غير مصروفٍ للتعريف والعجمة ، وهو اسمُ ملكِ الروم ، وكان وقد عليه سيفٌ يستنصره على الحبشة ، فشاور في ذلك وزراءه ، فقالوا له : إن الحبشة على دينك ، وهذا دينه مخالفٌ لدينك ، فوعده ومطله سنين ، فلما يقس منه رجع إلى الحيرة ، فصار إلى ملكٍ من ملوك فارس ، / وهو هُرْمُزُ بن قَبَاز ، فبعث معه ١٧٣ جُنُداً ، فأمر عليهم إسماعيلاً من أكابر أساورته يقال له : وَهْرِزُ ، وكان قد أتى عليه مائةٌ وعشرون سنةً ، وسقط حاجباه على عينيه ، فساروا في البحر في عَشْرَ سَفائن ، ففرق منها ثلاث ، وأرناؤا مابقى منها إلى ساحلِ عَدَن ، وتسامعت بهم الحبشة ، فاجتمعوا إلى ملكهم مَسْرُوقِ بن أبرهة ، واستعدوا لقتالهم ، وخرج مسروقٌ على فيل ، وعلى رأسه تاجٌ من ذهب ، وبين عينيه ياقوتة حمراء ، وانضمَّ إلى سيفٍ جمعٌ كثيرٌ من أهل اليمن ، والتفوا فاقتلوا ملياً ، فقال وَهْرِزُ : على أيِّ الدوابِّ ملكُهم ؟ فقالوا : على الفيل ، فقاتلهم ساعةً ، فقالوا له : قد تحوَّل إلى فرسٍ ، فقاتلهم ساعةً ، فقالوا له : قد تحوَّل إلى بَعْلٍ ، فقال : ابنُ الحِمَارِ ! ذُلُّ الأسودِ وذُلُّ مُلكه ، ثم قال : استمِثوا لى سَمَتِهِ ، فلما استقرَّ بصره عليه ، وقد رفع حاجبيه عن عينيه ، أخذ قوسه ولم يكن أحدٌ يوترها غيره ، وسدَّ إليه سهماً ، وقال : إني راميه رَمِيَّةً ، فإن أكبَّت عليه الحبشة ولم يتفرقوا ، فاحملوا عليهم فإنى قد قتلته ، وإن أكبوا عليه ثم تفرقوا ، فلا تبحروا مكائكم .

ثم نزع في قوسه فرماه ففلق الباقوتة ، وتغلغل السهم في رأسه ، فخر لوجهه ، فأكبت عليه الحبشة ولم يتفرقوا ، فحملت الفرس عليهم ، فقتلوا من أدركوه منهم وانهمز الباقون ، فكان الرجل منهم يأخذ العود ، فيضعه في فيه يستأمن به ، ويدخل الثفر منهم [ إلى ] الحائط أو الدار ، فتقتلهم النساء والصبيان ، حتى أتى على آخرهم .

(١) في تاريخ الطبري ٤١/٢ « ابنة الحمار » ، وفي سيرة ابن هشام ٦٤/١ : بنت الحمار .

(٢) ليس في هـ .



وكان كِسْرَى عَهْدَ إِلَى وَهْرَزَ فَقَالَ : إِذَا ظَفِرْتُ بِالْحَبْشَةِ فَاجْمَعِ وَجُوهَ أَهْلِ الْيَمَنِ ،  
وَسَلِّهُمْ عَنْ سَيْفٍ ، فَإِنْ كَانَ ابْنُ مَلُوكِهَا كَمَا زَعَمَ ، فَتَوَجَّهْ بِهَذَا التَّاجِ وَمَلِّكْهُ عَلَيْهِمْ ،  
وَأِنْ كَانَ كَاذِبًا فَاقْتُلْهُ وَاصْطَبْ إِلَى لَأَكْتُبَ إِلَيْكَ بِرَأْيِي ، فَلَمَّا تَمَكَّنَ فِي الْبَلَدِ جَمَعَ  
أَبْنَاءَ الْمُلُوكِ وَرُؤَسَاءَ الْيَمَنِ ، وَقَالَ لَهُمْ : كَيْفَ سَيْفٌ فِيكُمْ ؟ فَقَالُوا : مِلِكُنَا وَابْنُ  
أَمْلَاكِنَا ، أَدْرَكَ بَثَارِنَا ، فَتَوَجَّهْ وَمَلِّكْهُ ، وَكَتَبَ إِلَى كِسْرَى بِذَلِكَ ، فَأَقْرَأَ / وَهْرَزَ وَمَنْ ١٧٤  
مَعَهُ بِالْيَمَنِ ، فَهَمَّ الْأَبْنَاءُ<sup>(١)</sup> إِلَى الْيَوْمِ .

وقوله : « أَبْعَدْتُ قَلْقَالًا » الْقَلْقَالُ : سُرْعَةُ الْحَرَكَةِ ، وَرَجُلٌ قَلْقَلٌ : خَفِيفٌ ،  
وَبَعِيرٌ قَلَاقِلٌ : سَرِيعٌ ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعْلَالٌ إِلَّا مِنْ الْمَضَاعِفِ<sup>(٢)</sup> ، نَحْوُ  
الْخَضْنَخَاضِ ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْقَطِرَانِ ، وَالْجَنْجَاثِ ، وَهُوَ ثَبَتٌ ، وَمِنْ الصِّفَاتِ  
الْحَسَنَاتِ ، وَهُوَ مِنَ الرِّجَالِ : السَّخِيُّ الْمُطْعِمُ ، وَالْقَسْقَاسُ : الدَّلِيلُ الْهَادِي .

وقوله : « حَتَّى أَتَى بَنِي الْأَحْرَارِ » سُمِّيَتْ فَارِسُ : الْأَحْرَارُ ، لِأَنَّهُمْ خَلَصُوا مِنْ  
سُومَةِ الْعَرَبِ وَشُقْرِ الرُّومِ وَسَوَادِ الْحَبْشَةِ ، وَكُلُّ خَالِصٍ فَهُوَ حُرٌّ ، وَطِينٌ حُرٌّ :  
لَا زَمْلَ<sup>(٣)</sup> فِيهِ .

وَالْمَرَاذِيَّةُ : وَاحِدُهُمْ مَرَزْبَانٌ ، وَهُوَ الْعَظِيمُ مِنَ الْفَرَسِ ، قَالَ سُؤَيْدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ  
الْيَشْكُرِي :

وَمِنَّا بُرَيْدٌ إِذْ تَحَدَّى جُمُوعَكُمْ فَلَمْ تَقْرُبُوهُ ، الْمَرَزْبَانُ الْمُسَوَّرُ<sup>(٤)</sup>

(١) الْأَبْنَاءُ : هُمُ الْفَرَسُ الَّذِينَ سَكَنُوا الْيَمَنَ .

(٢) وَيَكُونُ الْحَرْفَانِ الْأَخِيرَانِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَوَّلَيْنِ . انْظُرِ الْاسْتِدْرَاكَ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ص ١٧٢ .

(٣) فَسَّرَ السُّهَيْلِيُّ « الْأَحْرَارَ » تَفْسِيرًا يَتَّفَقُ مَعَ مَدْلُولِ الْكَلِمَةِ فِي آيَاتِنَا هَذِهِ ، قَالَ : « وَقَوْلُهُ لِفَارِسِ :  
الْأَحْرَارُ ، فَلَأَنَّ الْمُلْكَ فِيهِمْ مَتَوَارَثٌ مِنْ أَوَّلِ الدُّنْيَا ، مِنْ عَهْدِ جِيومَرْتِ ( وَهُوَ آدَمُ عِنْدَ الْفَرَسِ ) فِي زَعْمِهِمْ ،  
إِلَى أَنْ جَاءَ الْإِسْلَامُ ، لَمْ يَدِينُوا لِلْمَلِكِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَا أَتَوْا الْإِنَاوَةَ لِذِي سُلْطَانٍ مِنْ سِوَاهُمْ ، فَكَانُوا أَحْرَارًا  
لِذَلِكَ » . الرُّوضُ الْأَنْفُ ٥٥/١ .

(٤) بِأَنِّي تَحَرَّجُهُ قَرِيبًا .

ولهذا البيت قصّة ، وفيه ما يقتضى كلاماً وسؤالاً ، وسأذكر ذلك بعد انتهاء الكلام فيما نحن فيه ، إن شاء الله تعالى .

وقوله : « غَلَبَ أَسَاوِرَةٌ » واحد الغَلَب : أَغْلَبُ ، وهو الغليظ العُنُق ، وواحد الأساور : أسوار ، وهو الفارس من الفرس ، وقد كسر بعضهم أوله ، والضم أشهر .

وقوله : « تُرَبُّبٌ فِي الْغِيضَاتِ » الغِيضَةُ : الْأَجَمَةُ ، وَتُرَبُّبٌ : تُرَبَّى .  
وقوله :

أَضْحَى شَرِيدُهُمْ فِي الْبَحْرِ فَلَالًا<sup>(١)</sup>

وضع الشَّرِيدَ في موضع الشُّرَاد ، فلذلك وصفه بِفُلَالٍ ، وَقَعِيلٌ كَثِيرٌ ما تستعمله العرب في معنى الجماعة ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> وجاء : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وَعُمْدَانُ : قصرٌ كان بصنعاء ، لم يُر مثله من البنيان القديم ، وكانت الملوك تنزله حتى هدمه عثمان بن عفان رضي الله عنه في أيامه ، وله رسومٌ باقية إلى اليوم ، وصنعاء من المدن التي لا يُدرى من بناها : صنعاء باليمن ، وإصطخر بفارس ، والأُبُلَّة بالعراق ، وتُدْمَر بالشام .

وقول سُوَيْد بن أبي كاهل :

- 
- (١) ذكره الجواليقي بالكسر أولًا ، ثم أفاد أن الضم لغة فيه . العرب ص ٢٠ .  
(٢) في الأصل : « ضلالا » . وانظر ما سبق في تخريج القصيدة . و « فَلَال » أى منهزمون . واحدهم : قَل .  
(٣) في الأصل : « بضلال » . وانظر التعليق السابق .  
(٤) الآية الرابعة من سورة التحريم .  
(٥) سورة النساء ٦٩ .  
(٦) سورة يوسف ٨٠ .

١٧٥ / وَمِنَّا بُرَيْدٌ إِذْ تَحَدَّى جُمُوعَكُمْ فَلَمْ تَقْرُبُوهُ ، الْمَرْزَبَانُ الْمُسَوَّرُ  
فَبَارَزَهُ مِنَّا غُلَامٌ بِصَارِمٍ حُسَامٍ إِذَا لَاقَى الضَّرِيَّةَ يَبْتَرُ

قاله لبنى شيبان يوم ذى قار ، وقد برز إسوار من عظماء الأعاجم مسور ، فى أذنيه درّتان ، فتحدى للبراز ، فنادى فى بنى شيبان ، فلم يُبارزه أحد ، فدنا من بنى يشكر فدعا إلى البراز ، فخرج إليه بُريد بن حارثة ، أخو بنى ثعلبة بن عمرو ، قطعنه فأرماه عن فرسه ، ثم نزل إليه فأجهز عليه ضرباً بالسيف ، وأخذ جلّيته وسلاحه ، ففخر سُويّد بذلك على بنى شيبان .

وقوله : « تَحَدَّى جُمُوعَكُمْ » يقال : تحدّى فلان فلاناً : إذا دعاه إلى أمرٍ ليظهر عجزه فيه ، ونازعه العلبة فى قتالٍ أو كلامٍ أو غير ذلك ، ويقول له إذا أراد ذلك منه : أنا حَدِّيَاكَ ، أى أبرّز لك وحدى ، والنبى صلى الله عليه وآله وسلم تحدّى العرب قاطبة بالقرآن ، حيث قالوا : افتراه ، فأنزل الله عليه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾<sup>(١)</sup> فلما عجزوا عن الإتيان بعشر سورٍ تُشاكلُ القرآن ، قال تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ثم كرّر هذا فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> أى من كلامٍ مثله ، وقيل : من

(١) البتان مع بعض اختلافٍ فى الرواية ، فى الأغاني ١٣/١٠٦ ، والأول فى النقاظ ص ٦٤٣ ، بقافية منصوبة ، وفيها « المُسَوَّدَا » بالدال ، وأشار أبو عبيدة إلى رواية الراء .

(٢) فى الأغاني « يزيد » وكذلك فى النقاظ ، وفيها : « ويقال : بُريد » .

(٣) بهامش الأصل حاشية : « ليس قوله : « وحدى » بشيء ، لأن التحدى التبع ، ومنه الحادى » . وفى اللسان ( حدى ) عن التهذيب : « تقول : أنا حَدِّيَاكَ بهذا الأمر : أى أبرّزلى وحده وجارى » . وقد وجدت هذا الكلام فى التهذيب ١٨٦/٥ ، عن الليث ، وليس فيه « وحده » . وفى المقاييس ٣٥/٢ : « يقال : أنا حَدِّيَاكَ لهذا الأمر : أى أبرّزلى فيه » .

(٤) سورة هود ١٣ .

(٥) سورة يونس ٣٨ .

(٦) سورة البقرة ٢٣ .

(٧) انظر خلاص أهل العلم حول ذلك فى طبقات الشافعية ٤٧/١٠ - ٧٢ .

بشرٍ مثله ، ويُحقِّق القول الأول الآيتان المقدِّم ذكرهما ، فلمَّا عجزوا عن أن يأتوا بسورة تُشبه القرآن ، على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء ، قال : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ .

فإن قيل : فما العامل في « إذ » من قوله : « إذ تَحْدَى جُمُوعَكُمْ » وهل يجوز أن يعمل فيه « تَحْدَى » ؟

فالجواب : لا يصح أن يعمل فيه « تَحْدَى » لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، من حيث كان المضاف إليه حالاً محلَّ التنوين من المضاف ، مُعَاقِباً له ، فهو متنزِّل / منزلة جُزْءٍ من أجزاء المضاف ، وإذا فسَدَ أن يعمل فيه « تَحْدَى » ١٧٦ احتمل العامل فيه تقديرين : أحدهما أن قوله : « وَمِنَّا بُرَيْدٌ » كلامٌ افتخر فيه بُرَيْدٌ ، وفِعْلُهُ في ذلك اليوم ، فكأنه قال : فَخَرْنَاكُمْ بُرَيْدٌ إذ تَحْدَى جُمُوعَكُمْ الْمَرْزُبَانُ ، أو أَنْفَخْنَا بُرَيْدٌ ، أى جَعَلْنَا نَفْخَر .

والتقدير الآخر ، أن يكون أراد : اذْكُرُوا إذ تَحْدَى جُمُوعَكُمْ الْمَرْزُبَانُ ، كما قيل في قوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (١) إن التقدير : واذْكُرُوا إذ قال ربُّك للملائكة ، وقد ظهر هذا العاملُ المقدَّرُ هاهنا في قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرَكُمْ ﴾ (٢) .

والهاء من قوله : ﴿ تَقْرُبُوهُ ﴾ عائدة على المرزبان ، وإن كان مؤخراً في اللفظ فإنه مقدَّم في المعنى ، لأن أصل الكلام : إذ تَحْدَى جُمُوعَكُمْ الْمَرْزُبَانُ فلم تَقْرُبُوهُ ، ومثله في إعمال الأول : أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ ، عادت الهاء من قولك : أَكْرَمْتُهُ ، على زيد ،

(١) سورة الإسراء ٨٨ .

(٢) وذلك لأن « إذ » تلزم الإضافة إلى الجملة .

(٣) سورة البقرة ٣٠ .

(٤) سورة الأعراف ٨٦ .

وهو مؤخر ، لأن النية به التقديم ، ومثله في إعمال الأول قولُ ذى الرِّمة<sup>(١)</sup> :  
ولم أمدح لأرضيته بشعري ليئماً أن يكون أصابَ مالا

\* \* \*

---

(١) ديوانه ص ١٥٣٤ ، ونخريجه في ٢٠٥٣ .

## المجلس السابع والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، سابع رجب ، سنة ست وعشرين وخمس مائة .

قال زَيْدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ ، وَقِيلَ : لِيَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ :

تُكَاشِرُنِي كَرْهًا كَأَنَّكَ نَاصِحٌ      وَعَيْنُكَ تُبْدِي أَنَّ صَدْرَكَ لِي دَوِيٌّ<sup>(١)</sup>  
لِسَائِكَ لِي أُرَى وَعَيْنُكَ عَلَقَمٌ<sup>(٢)</sup>      وَشُرُّكَ مَبْسُوطٌ وَخَيْرُكَ مُتَقَوِيٌّ  
أَرَاكَ إِذَا لَمْ أَهْوَأْ أَمْرًا هَوِيَّتَهُ      وَلَسْتُ لِمَا أَهْوَى مِنَ الْأَمْرِ بِالْهَوِيِّ  
/ عَدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَتِي إِنْ لَقِيْتَهُ      وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ هَذَا بِمُسْتَوِيٍّ ١٧٧

(١) بهامش الأصل حاشية : « عبد ربه : أخو يزيد بن الحكم الثقفى . وزيد : هو ابن أخى يزيد بن الحكم » .

(٢) هذه القصيدة تُعَدُّ من بليغ العتاب في الشعر ، وهى ليزيد بن الحكم الثقفى ، يعاتب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاص . والقصيدة في شعر يزيد ، المطبوع ضمن ( شعراء أمويون ) ٢٧٤/٣ ، والتخريج فيه ، وزد عليه : لباب الآداب ص ٣٩٦ - وأشيعها تخريجاً العلامة المرحوم الشيخ أحمد محمد شاکر - واختيار المتن ص ٤٦٢ ، وبهجة المجالس ٤٠٤/١ ، ٤١٠ ، ٦٨٦ ، وشرح أبيات المعنى ١٨١/٥ . وقد روى أبو على الفارسي هذه القصيدة كاملة في البصريات ص ٢٨٥ - ٢٨٧ بروايته عن الأخفش الصغير على بن سليمان . وانظر كتاب الشعر ص ٢٤١ .

وفي القصيدة شواهد نحوية بأقوى تخريجها في مكانها إن شاء الله تعالى .

(٣) هكذا في الأصل ، وهـ « وعينك » . وكذلك في الأغاني ٢٨٥/١٢ ، والبصريات ، وأصل لباب الآداب ، وأصل الخزنة ١٣٢/٣ ، وتوجيهه سهل . وغيره محققا اللباب والخزنة ، رحمهما الله إلى : « وغيبك » كما في أمالي القتالي ٦٨/١ ، وغيره ، وكذلك هو في كتاب الشعر ، ويقويه كلام أبى على في تأويل « اللسان » في البيت ، هل هو بمعنى الجارحة ، أو بمعنى الكلام ، وذلك قوله : « وأن تجعل اللسان حَدَثًا ، ولا تجعله الجارحة ، لأنه قد غطف عليه حَدَثًا ، وهو « الغيب » أشبه للتشاكل » . كتاب الشعر ص ٢٤٥ . ورواية بهجة المجالس : « وقلبك » وهى مقوية لرواية : « وعينك » .

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحَتْ كَمَا هَوَى      بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى  
 إِذَا مَا ابْتَنَى المَجْدَ ابْنُ عَمِّكَ لَمْ تُعِنْ      وَقُلْتَ أَلَا بَلَّ لَيْتَ بَثْيَائِهِ خَوَى  
 وَإِنَّكَ إِنْ قِيلَ ابْنُ عَمِّكَ غَانِمٌ      شَجَّ أَوْ عَمِيْدٌ أَوْ أُخُو مَعْلَةٍ لَوَى  
 تَمَلَّاتٌ مِنْ غَيْظٍ عَلَيْهِ فَلَمْ يَزَلْ      بَكَ الْعَيْظُ حَتَّى كِدَتْ بِالْعَيْظِ تَنْشَوَى  
 وَقَالَ التَّطَاسِيْثُونَ إِنَّكَ مُشْعَرٌ      سُلَّالًا أَلَا بَلَّ أَنْتَ مِنْ حَسَدٍ جَوَى  
 جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَبِيْمَةً      خِلَالًا ثَلَاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوَى  
 فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ      وَشَرُّكَ عَنَى مَا رَزَوَى الْمَاءُ مُرْتَوَى<sup>(١)</sup>

قوله : « تُكَاشِرُنِي » يقال : كَاشَرَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ : إِذَا كَشَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَصَاحِبِهِ ، وَهُوَ أَنْ يُبْدِيَ لَهُ أَسْنَانَهُ عِنْدَ التَّبَسُّمِ .

وقوله : « كَرَّهَا » مصدرٌ وقع في موضع الحال ، أَى كَارِهًا ، ومثله في التنزيل : ﴿ لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرَّهَا ﴾<sup>(٢)</sup> أَى كَارِهَاتٍ ، وَالْكَرُّ بِالضَّم : اسْمٌ لِلْمَكْرُوهِ ، وَمِنْهُ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّةٌ لَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وَقِيلَ إِنَّهُمَا لَغَتَانِ ، مِثْلَ الشَّرْبِ وَالشُّرْبِ ، وَالضُّعْفُ وَالضُّعْفُ ، / وَمِنْ غَيْرِ الْمَصَادِر : الدَّفُّ وَالدَّفُّ ، ١٧٨ وَالشَّهْدُ وَالشُّهْدُ .

وَالدَّرِي : الَّذِي بِهِ دَاءٌ . وَالْأَرَى : الْعَسَلُ ، وَالْعَلَقَمُ : الْحَنْظَلُ الْأَخْضَرُ .

(١) في هـ : أَلَا يَالَيْتَ « وَكَذَلِكَ فِي أَمَالِي الْقَالِ وَاللِّبَابِ ، وَمَا فِي الْأَصْلِ مِثْلُهُ فِي الْخَزَانَةِ .

(٢) رَادَ بَعْضُهُمْ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ بَعْضَ آيَاتِ مِنَ الْقَصِيدَةِ ، وَلَمْ أَرِ فَائِدَةً فِي نَقْلِهَا ، فَالْقَصِيدَةُ بِتَامِهَا مِمَّا قَدِمَتْ مِنْ مَصَادِرِ .

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٩ .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢١٦ .

وقوله : « لِسَانُكَ لِي أُرَى وَعَيْنُكَ عَلَقَمٌ » من باب : « فَهَنْ إِضَاءٌ صَافِيَاتٌ »<sup>(١)</sup>  
 ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> وأبو يُوسُفَ أبو حنيفة ، وأداة التشبيه في هذا كله محذوفة ،  
 وتتقديرها انتصب المميز في قولك : زيدٌ زهيرٌ شِعْرًا ، وأخوك حاتمٌ جُودًا ، وفي قول  
 مِهْيَارَ :<sup>(٣)</sup>

أَيْنَ ظِبَاءُ الْمُنْحَنَى سَوَالِفًا وَأَعْيُنَا

أراد : أين أمثال ظبَاءِ الْمُنْحَنَى ، فحذف المضاف وأعمله مقدراً في النكرة  
 المفسرة .

وقوله : « يَخْشَى صَوْتِي » الصَّوْلَةُ : مصدر صالٍ عليه ، إذا استطال عليه ،  
 والمراد بالصَّوْلَةُ الكثرة ، كالصَّوْل ، وليست بمنزلة الضربة من الضرب ، والقَوْلَةُ من  
 القول ، ولكنهما كالغلبة والغلب ، فالصَّوْلَةُ مصدرٌ جاء على فَعْلَةٍ ، كالرَّحْمَةِ ، فإذا  
 قلت : فلانٌ ذو صَوْلَةٍ ، لم تُردْ أنه يفعل ذلك مرةً فقط .

وقوله : « وَكَمْ مَوْطِنٍ » أي كم مكانٍ حَرْبٍ ، ومقامٍ حربٍ ، وفي التنزيل : ﴿ لَقَدْ  
 نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> أي مَكَانَاتٍ حَرْبٍ ، ويروى : « وَكَمْ حُطَّةٍ »

(١) تمامه :

فَهَنْ إِضَاءٌ صَافِيَاتٌ الْغَالِلِ

وسبق تخريجُه في المجلس الرابع والعشرين .

(٢) الآية السادسة من سورة الأحزاب .

(٣) ديوانه ١٤٢/٢ .

(٤) في هـ : « صال يصول عليه » .

(٥) سورة التوبة ٢٥ .

(٦) هكذا جمع ابن الشجرى « مكان » على « مكانات » . وهو جائز على قاعدة أن كل مذكر غير عاقل  
 يجوز جمعه بالألف والتاء ، كما تقول في حمام : حمامات . الفصول الخمسون لابن معطى ص ١٦٣ .  
 والذي في لسان العرب ، عن ابن سيده : « المكان : الموضع ، والجمع أمكنة ، كقنار وأقنلة ، وأماكن :  
 جمع الجمع » . وعن ابن سيده أيضا : « المكانة : المنزلة عند الملك ، والجمع مكانات » . اللسان ( مكن )  
 وانظر أيضا ( كون ) .



وَالْحُطَّةُ : الحال الشاقة ، ويقال : طاح الرجل يَطُوحُ وَيَطِيح ، إذا هلك ، فَمَنْ قال : يَطُوحُ قال : طَحْتُ ، مثل قُلْتُ ، ومن قال : يَطِيحُ قال : طَحْتُ ، مثل بَعْتُ .

وقوله : « كما هَوَى بأجرامه » يقال : هَوَى يَهْوِي هَوِيًّا ، إذا سقط ، وبأجرامه : أى بذنوبه<sup>(١)</sup> ، جمع جُرْم ، ويُرْوَى « بأجرامه » مصدر أَجْرَم ، يقال : جَرَمَ وَأَجْرَمَ ، لغتان ، إذا أَذْنَبَ ، وَأَجْرَمَ لغة القرآن .

وَالثَّبِيْتُ : أَرْفَعُ الْجَبَلِ ، وَقُلْتُهُ : ما اسْتَدَقَّ مِنْ رَأْسِهِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ « لَوْلَايَ طَحْتُ » مَحَلُّهَا جَرٌّ عَلَى النِّعْتِ لِمَوْطِنٍ ، وَالْعَائِدُ مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ مَحْذُوفٌ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَالتَّقْدِيرُ : كم موطن لَوْلَايَ طَحْتُ فِيهِ ، فَحَذَفَ « فِيهِ » فِي مَرَّةٍ<sup>(٢)</sup> ، / ١٧٩ وَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّرُ حَذْفَ الْجَارِّ أَوَّلًا ، ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ بَعْدَهُ ، وَقَدْ اسْتَوْفِيَتْ الْقَوْلُ فِي هَذَا فِي بَعْضِ مَاقَدِّمَتِهِ مِنَ الْأَمَالِي .

ويقال : خَوَى الْمَنْزَلَ يَخْوِي ، مِثْلَ رَمَى يَرْمِي ، وَخَوَى يَخْوِي ، مِثْلَ رَضَى يَرْضَى ، لُغَتَانِ ، الْأُولَى مِنْهُمَا أَشْهَرُ .

= وَيَقِي أَنْ أَذْكَرُ أَنَّ عِبَارَةَ أَبِي جَعْفَرِ الطَّبْرِيِّ فِي تَفْسِيرِ (مَوَاطِنَ) فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ : « أَمَا كُنْ حَرْبٌ » . تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ١٧٨/١٤ ، وَكَذَلِكَ فِي زَادِ الْمَسِيرِ ٤١٣/٣ .  
(١) فَسَّرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ ، عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ، فَقَالَ بَعْدَ إِنْشَادِ الْبَيْتِ : « وَجُرْمُ الْإِنْسَانِ : تَحْلُقُهُ » الْكَامِلُ ٣٤٥/٣ .

وَقَدْ أَخَذَ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ تَفْسِيرَهُ هَذَا ، فَقَالَ : « وَالْأَجْرَامُ : جَمْعُ جُرْمٍ بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ الْجِسْمُ ، كَأَنَّهُ جَعَلَ أَعْضَاءَهُ أَجْرَامًا ، تَوْسَعًا ، أَيْ سَقَطَ بِجِسْمِهِ وَثَقُلَ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ هَاهُنَا الذَّنْبُ ، كَمَا فَسَّرَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَنَاسِبٍ » . وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : « وَقَدْ زَلَّ قَلَمُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ فَقَالَ : بِأَجْرَامِهِ ، أَيْ بِذُنُوبِهِ ، جَمْعُ جُرْمٍ ... وَلَا يَخْفَى أَنَّ جَعَلَ الْأَجْرَامَ جَمْعَ جُرْمٍ بِالضَّمِّ ، وَتَفْسِيرُهُ بِالذَّنْبِ ، لَا وَجْهَ لَهُ هُنَا » . الْخَزَانَةُ ١٣٦/٣ ، ٣٤٣/٥ .

وَجَاءَ بِهَامِشِ أَصْلِ الْأَمَالِي حَاشِيَةٌ « قَوْلُهُ : « هَوَى بِأَجْرَامِهِ » مِثْلَ شَاتٍ مَفَارِقُهُ ، كَأَنَّهُ جَعَلَ أَعْضَاءَهُ أَجْرَامًا تَوْسَعًا ، أَيْ سَقَطَ بِجِسْمِهِ ، وَلَيْسَ لِتَفْسِيرِ الْجُرْمِ بِالذَّنْبِ هَاهُنَا مَعْنَى » .  
(٢) يَعْنِي مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَسَبَقَ لَهُ التَّعْبِيرُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ بِقَوْلِهِ : « حَذَفْتُ وَاحِدَةً » رَاجِعِ الْمَجْلِسِ الثَّانِي عَشَرَ .

(٣) فِي الْمَجْلِسَيْنِ : الْأَوَّلُ ، وَالثَّانِي عَشَرَ .

وقوله :

شَجَّ أَوْ عَمِيدٌ أَوْ أَخُو مَعْلَةٍ لَوَى

الشَّجَى : الحزینُ المهموم ، والشَّجَى : الغَصَّان ، وكلُّ ما اعْتَرَضَ في الحَلَقِ فَمَنَعَ من الإِسَاعَةِ فهو شَجَى ، والعَمِيد : الذي فَدَحَهُ المرضُ حتى احتاج إلى أن يُعَمَدَ ، أى يُسَنَدَ ، فهو فَعِيلٌ في معنى مفعول ، وعَمِيدُ القوم : هو سَيِّدُهُم ، فَعِيلٌ في معنى فاعِلٍ ، من قولك : عَمَدْتُ الشَّيْءَ : إذا جَعَلْتَهُ لِهَ عِمَادًا .

والمَعْلَةُ والمَعْلُ أيضاً : وجَعُ البطن ، فيكون في الدُّوَابِّ عن أكل التُّراب .  
وَاللَّوَى : الوجِعُ الجَوْفِ ، والمصدرُ اللَّوَى .

وقوله : « تَنْشَوَى » يقال : شَوَيْتُ اللحمَ فانشَوَى ، هذا حقيقةٌ مُطَاوِع شَوَيْتُ ، وقد قالوا : شَوَيْتُهُ فاشْتَوَى ، وهى رديئةٌ ، والصَّحِيحُ أنْ اشْتَوَيْتُ بمعنى شَوَيْتُ ، جاء منه افْتَعَلْتُ بمعنى فَعَلْتُ ، كما قالوا : قَدَرْتُ واقتَدَرْتُ ، وَعَلَوْتُ واغْتَلَيْتُ ، فالْمُشْتَوَى هو الرجلُ .

والتَّطَاسُّي : العالم ، وأراد بالتَّطَاسُّيِّينَ العُلَمَاءَ بالطَّبِّ .

وقوله : « مُشَعَّرٌ سَلَالًا » أى مُلَبَّسٌ شِعَارًا مِنْ سَلَالٍ ، والشُّعَار : ما وَلِيَ الجَسَدَ من الثِّيَابِ . والسَّلَال : السَّلَّ ، والجَوَى : مِنْ الجَوَى ، وهو دَاءُ القَلْبِ .

وقوله :

(١) في الأصل والخزانة ١٣٧/٣ : « الذى قد عمله المرض » ، وأثبت ما فى هـ ، ومثله فى اللسان ( عمد ) عن ابن الأعرابى . وفى اللسان أيضا ، قال : « وعمله المرض : أى أضناه » .  
(٢) بفتح اللام والواو ، وفعله من باب فَرِحَ ، كما ذكر صاحب الخزانة .  
(٣) لكن سيويه يميز الاثنين . راجع الكتاب ٦٥/٤ ، وانظر أيضا ص ٧٣ ، وحكاه ابن برى ، كما فى اللسان ( شوى ) . وانظر المنصف ٧٣/١ .

جَمَعَتْ وَفُحْشاً غِيَةً وَنَمِيمَةً<sup>(١)</sup>

أراد : جَمَعَتْ غِيَةً وَنَمِيمَةً وَفُحْشاً ، فَقَدِمَ المَعْطُوفُ عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّابِعِ عَلَى الْمَتَّبِعِ لِلضَّرُورَةِ إِلَّا فِي الْعَطْفِ ، دُونَ الصِّفَةِ وَالتَّوَكِيدِ وَالْبَدَلِ ، فَلَوْ قُلْتُ : ضَرَبْتُ رَأْسَهُ زَيْدًا ، وَأَكَلْتُ كُلَّهُ الرِّغِيفَ ، لَمْ يَجُزْ ، وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا فِي الْامْتِنَاعِ أَنْ تَقُولَ : رَأَيْتُ أَجْمَعِينَ الْقَوْمَ ، لِأَنَّكَ أَوَّلَيْتَ « أَجْمَعِينَ » الْعَامِلَ ، وَالْعَرَبُ لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ إِلَّا تَابِعًا ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ بِالطَّوِيلِ زَيْدَ ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ الطَّوِيلَ صِفَةً لَزِيدَ ، وَلَكِنْ إِنْ أَرَدْتَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الطَّوِيلِ ، فَحَذَفْتَ الْمَوْصُوفَ / وَأَبْدَلْتَ ١٨٠ زَيْدًا مِنَ الصِّفَةِ ، جَازَ عَلَى قُبْحِ ، لِأَنَّ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مُقَامَهُ مِمَّا شَتَّدَ فِيهِ سَبِيؤُهُ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي الِاسْتِعْمَالِ عَلَى شُدُوذِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾<sup>(٢)</sup> أَيْ الْعَبْدُ الشَّكُورُ ، وَكَقَوْلِهِ : ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أَيْ دُرُوعًا سَابِغَاتٍ ، وَكَقَوْلِهِ : ﴿ وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> أَيْ الْأُمَّةُ الْقِيَمَةُ . وَإِنَّمَا جَازَ فِي الضَّرُورَةِ تَقْدِيمُ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ وَالتَّوَكِيدِ وَالْبَدَلِ ، لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ غَيْرَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمَوْصُوفُ ،

(١) راجع الكلام عليه في الخصائص ٣٨٣/٢ ، وضرائر الشعر ص ٢١٠ ، والتصريح على التوضيح ٣٤٤/١ ، ١٣٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٣٧/٢ ، والمجمع ٢٢٠/١ ، والخزانة ١٣٠/٣ ، ١٤١/٩ .

(٢) في هـ : لقيت .

(٣) الكتاب ١١٥/٢ ، ٣٤٥ .

(٤) في هـ : « شُدُوذٌ » وتعيره بالشلُوذ في الاستعمال القرآني فيه نظر ، ولم أجد فيما بين يدي من كتب النحو من قَبِّحَ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ ، وَقَدْ أَحَازَرَهُ بِشَرَطِ وَجُودِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ ، وَشُرُوطٍ أُخْرَى . وَابْنُ الشَّجَرِيِّ نَفْسُهُ قَدْ اسْتَشْهَدَ لِحَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ ، بِشَوَاهِدٍ كَثِيرَةٍ فِي الْمَجْلِسِ التَّاسِعِ وَالثَّلَاثِينَ ، وَأَيْضًا فِي الْمَجَالِسِ : الْمَتَمِّ السَّتِينَ ، وَالرَّابِعِ وَالسَّتِينَ ، وَالتَّاسِعِ وَالسَّتِينَ ، وَلَمْ يَصِفْ هُنَاكَ بِقُبْحٍ أَوْ شُلُوذٍ كَصْنَعِهِ هُنَا . وَانْظُرِ الْمَغْنَى ص ٧٢٨ ، وَشرح ابن عقيل ١٦٢/٢ ، وَشرح الأشموني ٧٠/٢ ، وَالتصريح على التوضيح ١١٨/٢ ، وَعبارته : « وَيَجُوزُ بِكَثْرَةِ حَذْفِ الْمَنْعُوتِ إِنْ عُلِمَ » . وَالمجمع ١٢٠/٢ .

(٥) سورة سبأ ١٣ .

(٦) سورة سبأ ١١ .

(٧) الآية الخامسة من سورة البينة .

(٨) في هـ : « لِأَنَّ غَيْرَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ... » وَغَيْرُهُ نَاشِرُ الطَّبَعَةِ الْمَهْنَدِيَّةِ إِلَى « لِأَنَّهُ » ، وَهُوَ فَاسِدٌ أَيْضًا .

وكذلك المؤكّد عبارة عن المؤكّد ، والبديل إما أن يكون هو البديل أو بعضه أو شيئاً ملتبساً به .

ومثلُ قوله :

جَمَعْتُ وفُحْشاً غِيبةً ونَمِيمةً

قولُ الآخر :

أَلا ياخُلَّةُ مِن ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(١)</sup>

وقوله : « خِلَالاً ثلاثاً » بدلٌ من قوله : « غِيبةً ونَمِيمةً وفُحْشاً » بدلٌ نكرةٍ من نكرة ، وجمعٌ من جمع .

وقوله : « لَسْتُ عنها بِمُرْعَوِي » يقال : ارْعَوَى عن القبيح : أى رَجَعَ عنه .

**فصلٌ فى وقوع المضمر بعد « لولا » التى يرتفع الاسم بعدها بالابتداء**

وللنحويين فى ذلك ثلاثة مذاهب : فمذهب سيبويه أنه يرى إيقاعَ المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه ، كقولك : لولا أنتَ فعلتُ كذا ، ولولا أنا لم يكن كذا ،

(١) يُنسب إلى الأحموص . حواشى ديوانه ص ١٩٠ ، وتخريجُه فيه ، وزِدَ عليه : الأصول ٣٢٦/١ ، ٢٢٦/٢ ، وشرح الجمل ٢٤٥/١ ، ٨٤/٢ ، وقد عَقَّبَ البغدادى على إنشاد ابن الشجرى لهذا البيت بقوله : « فجعله من باب تقديم المعلوم ، لا من باب تقديم المفعول معه ؛ لأنه هو الأصل ، لكن فى تنظيره نظر ، فإن قوله : « وَرَحْمَةُ اللَّهِ » معطوفٌ عند سيبويه على الضمير المستكن فى الطرف ، أعنى قوله « عَلَيْكَ » كما تقدّم بيّأته . الخزانة ١٣١/٣ ، والبيان الذى أشار إليه تقدّم فى ٣٩٩/١ ، ١٩٢/٢ ، وخلاصة ما ذكره فى هذين الموضعين أن سيبويه يرى أن « السلام » مرفوعٌ بالابتداء ، و « عَلَيْكَ » خبر مقدّم ، و « رَحْمَةُ اللَّهِ » معطوفٌ على الضمير المستتر فى « عَلَيْكَ » . والتقدير : السلام حصل عليك ، فحذف « حصل » ، ونقل ضميره إلى « عَلَيْكَ » واستتر فيه . ومذهب أبى الحسن الأخفش - وهو اختيار ابن الشجرى - أنه أراد : عَلَيْكَ السلام وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، فقدّم المعلوم ضرورة ؛ لأن « السلام » عنده مرفوعٌ بالاستقرار المقدر فى الطرف . وذهب ابن جنى مذهب سيبويه . الخصائص ٣٨٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٤/٢ ، وشرح أبياته المختصر للنحاس ص ٢٠٥ ، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه =

ولا يمتنع من إجازة استعمال المتصل بعدها ، كقولك : لولائى ولولاك ولولاه ، ويحكم بأن المتصل بعدها مجرورٌ بها ، فيجعلُ لها مع المضمر حكماً يخالف حكمها مع المظهر .

ومذهب الأخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعارٌ للرفع ، فيحكم بأن موضعه رفعٌ بالابتداء ، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور ، فيجعلُ حكمها مع المضمر موافقاً حكمها مع المظهر .

١٨١

ومذهبُ أبى العباس محمد بن يزيد أنه لا يجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع ، واحتجَّ بأنه لم يأت في القرآن غير ذلك ، وذلك قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> وقد ذكرت أن هذا هو الوجه عند سيبويه ، ولكنه وأبى الحسن الأخفش رويَا عن العرب وقوع الضمائر المتصلة بعدها ، واحتج سيبويه بقول الشاعر في هذه القصيدة : « وكم موطن لولائى طِحت » ودفع أبو العباس الاحتجاج بهذا البيت ، وقال : إن في هذه القصيدة شذوذاً في مواضع ، وتخرجاً عن القياس ، فلا مُعَرَّج على هذا البيت .

وأقول : إن الحرفَ الشاذَّ أو الحرفين أو الثلاثة ، إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم ، لم يكن قادحاً في قائلها ، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره ، وقد جاء في شعري لأعرابي :

= ص ٦٦٤ ، والإتصاف ص ٦٩١ ، وشرح المفصل ١٢٢/٣ ، والمقرب ١٩٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٦/٢ ، والمغنى ص ٢٧٢ ، والمجموع ٣٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٦/٢ ، والخزانة ، ٣٣٩/٥ . وقد تكلم ابن الشجري كلاماً مفصلاً عن « لولا » في المجلس السادس والستين .

(١) ذكر مذهبه هذا في كتابه الكامل ٣٤٥/٣ ، وذكر طَرَفاً منه في المقتضب ٧٣/٣ .

(٢) سورة سبأ ٣١ .

(٣) لم أجد هذا القول في الموضع المذكور من كتابي المبرد : الكامل والمقتضب ، ولعل ابن الشجري قد نقل هذا الكلام عن السُّرَّاف والنحاس ، فقد حكى كلاماً للمبرد شبيهاً بهذا . راجع حواشي الموضع السابق من سيبويه ، والخزانة . وانظر لهذه المسألة أيضاً البسيط ص ٥٩٥ ، وشرح الجمل ٤٧٣/١ .

### لولاك هذا العام لم أخرج<sup>(١)</sup>

وللمحتج لسيبويه أن يقول : إنه لما رأى الضمير في لولائي ولولاك ولولاه ، خارجاً عن حيز ضمائر الرفع ، وليست لولا من الحروف المضارعة للفعل ، فتعمل النصب كحروف النداء ، ألحقها بحروف الجر .

وَحُجَّةُ الْأَخْفَشِ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ اسْتَعَارَتْ ضَمِيرَ الِرْفَعِ الْمُنْفَصِلَ لِلنَّصْبِ فِي قَوْلِهِمْ : لَقَيْتُكَ أَنْتَ ، وَكَذَلِكَ اسْتَعَارُوهُ لِلجَرِّ فِي قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، أَكْدُوا الْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ بِالْمَرْفُوعِ كَمَا تَرَى ، وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا إِيقَاعُهُمْ إِيَّاهُ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِمْ : « أَنَا كَأَنْتَ » ، وَأَنْتَ كَأَنَا » ، فَكَمَا اسْتَعَارُوا الْمَرْفُوعَ لِلنَّصْبِ وَالْجَرَّ فِيمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، كَذَلِكَ اسْتَعْمَلُوا الْمَنْصُوبَ لِلرَّفْعِ فِي قَوْلِهِمْ : لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ ، وَكَذَلِكَ خَالَفَ الْأَخْفَشُ سَبِيوِيهِ فِي الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بَعْسَى فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ : عَسَانِي أَنْ أَفْعَلَ ، وَعَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، وَعَسَاهُ أَنْ يَفْعَلَ ، فزعم / الْأَخْفَشُ أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ فَاعِلٌ ١٨٢ عَسَى ، وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ ضَمِيرِ النَّصْبِ ، كَمَا كَانَ « أَنْتَ » فِي قَوْلِهِمْ : لَقَيْتُكَ أَنْتَ ، فِي مَحَلِّ النَّصْبِ ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعاً لِلرَّفْعِ ، [ فَكَذَلِكَ <sup>(٢)</sup> ] تَنْزِلُ ضَمِيرُ النَّصْبِ فِي عَسَانِي وَعَسَاكَ وَعَسَاهُ وَعَسَاكَ وَعَسَاكَ وَعَسَاكَ وَعَسَاكَ وَعَسَاكَ وَعَسَاكَ وَعَسَاكَ [ بِمَنْزِلَةِ

(١) يُنسَبُ إِلَى عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ . زِيَادَاتُ دِيَوَانِهِ ص ٤٨٧ ، وَنُسِبَ إِلَى الْعَرَجِيِّ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيَوَانِ الْمَطْبُوعِ ، مَعَ وَجُودِ قَصِيدَةٍ مِنْ وَزْنِ الْبَيْتِ وَقَافِيَتِهِ ص ١٧ . وَصَدْرُهُ :  
أَوَمْتُ بِعَيْنِيهَا مِنَ الْهُودِجِ

وَانْظُرْ شَرْحَ الْجُمْلَةِ - الْمَوْضِعَ السَّابِقَ - وَالْإِنْصَافَ ص ٦٩٣ ، وَشَرْحَ الْمَقْصَلِ ١١٩/٣ ، وَشَرْحَ دِيَوَانِ أَبِي تَمَّامٍ ٣٠٠/١ .

(٢) فِي الْخَزَانَةِ : « وَأَشَدُّ » بِاللَّامِ الْمَعْجَمَةِ .

(٣) فِي كِتَابِ الْأَرْهِيَةِ ص ١٨١ : « مَا أَنَا كَأَنْتَ وَلَا أَنْتَ كَأَنَا » .

(٤) فِي الْخَزَانَةِ : اسْتَعَارُوا .

(٥) سَاقَطَ مِنْ هـ .

الضمير في عسيث وعسيثا وعسيثتم وعسيثتن ، وعسينا وعسوا وعسيتن ، ومذهب  
 سيبويه أن الضمير في عسانى وعساك وعساه منصوب بمنزلة الضمير من رمانى ورماك<sup>(١)</sup>  
 ورماه ، لأنه ضمير نصب اتصل بفعل فوجب الحكم بأنه مفعول ، وقولك : أن أفعل  
 وأن تفعل وأن يفعل<sup>(٢)</sup> [ فاعل عسى<sup>(٣)</sup> ، وجاز لعسى أن تُخالف حكمها فتنصب  
 الضمير ، وحققها أن ترتفع بها الضمائر ، كما يرتفع بها الاسم الظاهر في قولك :  
 عسيث أن أفعل ، وعسى زيد أن يفعل ، لأنها مواخية لعل ، لتقاربهما في المعنى ،  
 فتنزل عسانى وعساك وعساه ، منزلة لعلى ولعلنى ولعلك ولعله ، وهذا عندى هو  
 الوجه ، ومذهب الأخفش مذهب يونس .

\* \* \*

(١) الكتاب ٣٧٥/٢ ، وانظر المغنى ص ١٦٤ .

(٢) وهذا أيضاً ساقط من هـ ، وهو سقط كبير كما ترى .

(٣) فى هـ : « منزلة فاعل عسى ... » .

## المجلس الثامن والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، السادس والعشرين ، من شعبان سنة ست وعشرين وخمسمائة .

يتضمن تفسير قوله من هذه الآيات :

فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما رزوى الماء مرزوى<sup>(١)</sup>

قال بعض أهل الأدب : هذا البيث مُشكِل ، وقد زاده تفسير أبي علي له إشكالا .

وأقول : إن اسم ليت ضمير محذوف ، وحذف هذا النحو مما تُجَوِّزه الضرورة ، فإن شئت قدرته ضمير الشأن والحديث ، وإن شئت قدرته ضمير المخاطب .

وكفافاً : معناه كافاً ، وهو خبر كان ، وخيرك اسمها ، وكله توكيد له ، والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر اسم ليت ، فالتقدير على أن المحذوف ضمير الشأن : فليته كان خيرك كله كفافاً ، ومثله في هذا الإضمار : ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> أي

(١) أنشده أبو علي في الإيضاح ص ١٢٣ ، والعسكريات ص ١٠٧ ، وأورده أبو العلاء في رسالة الغفران ص ١٥٣ ، فيما تحمله من حوار بين قائل البيت وأبي علي منشيده . وانظر المقتصد ٤٦٦/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٤١ ، والإنصاف ص ١٨٤ ، والنبين ص ٣٣٩ ، والمغنى ص ٣٢٠ ، وشرح أبياته ١٨٠/٥ ، وشرح شواهد ص ٢٣٧ ، والخزانة ٤٧٢/١٠ ، وأعاده ابن الشجري في المجلسين : السادس والثلاثين ، والسابع والثلاثين .

(٢) حكاه البغدادي في الخزانة ، ونصّ على أن ابن هشام تبع فيه ابن الشجري .

(٣) الآية التاسعة من سورة النمل .



إن الشأن ، أنا الله ، ولا يلزمُ الجُمْلَ إذا كانت أخباراً عن ضمير الشأن أن تتضمن عائداً إليه ، لأن الجملة نفسها هي الشأن ، فإن حكمت بأن التقدير : فليتك كان كفافاً خيرك ، فجائز ، والعائد على اسم ليت الذى هو ضمير المخاطب الكاف من قوله : خيرك ، / ومثله فى حذف الضمير على التقديرين قول الآخر :<sup>(١)</sup>

١٨٣

فليت دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي ساعةً فَيَتَنَا عَلَى مَاخِيَلْتِ نَاعِمِي بِالِ

أراد : فليتك أو فليته .

فإن قلت : هل يجوز أن تنصب « كفافاً » بليت ، وتجعل « كان » مستغنيةً بمرفوعها ، بمعنى حدث ووقع ، وتُخبر بالجملة التى هى كان وفاعلها عن كفاف ؟ قيل : إن ذلك لا يصح ، لخلو الجملة التى هى كان ومرفوعها من عائِد على كفاف ، فلو قلت : ليت زيدا قام عمرو ، لم يَجُزْ لعدم ضمير فى اللفظ وفى التقدير ، راجع على اسم ليت ، فإن قلت : إليه أو معه ، أو نحو ذلك ، صحَّ الكلام .

وأما قوله : « وشرك » فقد روى مرفوعاً ومنصوباً ، فمن رفعه فبالعطف على اسم كان ، و « مُرْتَوِي » فى رأى أبى على خبره ، وكان حقُّ « مُرْتَوِي » أن ينتصب ، لأنه معطوف على « كفافاً » كما تقول : كان زيداً جالساً وبكرٌ قائماً ، تريد : وكان بكرٌ قائماً ، فكأنه قال : ليتك أو ليت الشأن كان خيرك كفافاً ، وكان شركٌ مُرْتَوِيّاً

(١) فى الأصل وهـ : « على التقدير » ، وأثبت ما فى الخزنة ، ويقويه ما بعده . وصاحب الخزنة يقل عن ابن الشجرى .

(٢) هو عدى بن زيد . والبيت فى ذيل ديوانه ص ١٦٢ ، وتخرجه فيه ، وزد عليه : إيضاح شواهد الإيضاح ص ١٤٠ ، والبيان ص ٣٣٩ ، والمواضع المذكورة من الإنصاف والمغنى والخزانة ، والجمع ١٣٦/١ ، ١٤٣ ، والأشبه والنظائر ١٣٩/٤ حكاية عن كتابنا . وأعاد ابن الشجرى فى المجلس السابع والثلاثين .

(٣) حكى هذا البغدائى ، وذكر أن ابن هشام تبع فيه ابن الشجرى . والذى ظهر لى من صنيع ابن هشام فى المغنى ، أنه لم يرتض هذا الوجه من الإعراب ، بل اقتصر على إيراده فقط ، واختار الوجه السابق .

(٤) حكاها فى الخزنة ، وأورد عليه كلاماً ، بيأته فى المجلس السابع والثلاثين إن شاء الله

عَنِّي ، وَأَسْكَنَ يَاءَ « مُرْتَوَى » فِي مَوْضِعِ النِّصْبِ ، لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ ، كَقَوْلِ بِشْرِ :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي<sup>(١)</sup>

وَكَانَ حَقُّهُ كَافِيًا ، لِأَنَّهُ حَالٌّ ، كَمَا قَالَ الْآخَرُ :

كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتْهُ بَيَّ كَافِيًا<sup>(٢)</sup>

وَمَنْ رَوَى « وَشَرَّكَ » نَصْبًا ، حَمَلَهُ عَلَى لَيْتَ ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ بِالْحَمَلِ عَلَى لَيْتَ أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِالْعَطْفِ عَلَى مَنصُوبِ لَيْتَ الْمَذْكُورَةِ ، لِأَنَّهُ مَنصُوبٌ بِهَا غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَفِظَتْ بِضَمِيرِ الشَّأْنِ لَمْ يَجُزْ الْعَطْفُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ غَيْرُ عَائِدٍ عَلَى مَذْكُورٍ ، فَكَيْفَ وَهُوَ مَحذُوفٌ ؟ وَلَكِنَّكَ تَحْمِلُهُ عَلَى لَيْتَ أُخْرَى تُقَدِّرُهَا ، وَلَيْسَ هَذَا إِضْمَارًا لِلَيْتَ ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ لَهَا ، عَلَى نِيَةِ الْاِعْتِدَادِ بِهَا ، حَتَّى كَأَنَّهَا فِي الْفَلْظِ ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ تَقْدِيمُ ذِكْرِهَا .

١٨٤ ومثله في إعمال لَيْتَ وهى محذوفة ، جُرْ رُؤْيَاً بِالْبَاءِ الْمُقَدَّرَةِ ، وَقَدْ قِيلَ لَهُ : / كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ فَقَالَ : « خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ »<sup>(٣)</sup> ، فَالتَّقْدِيرُ : وَلَيْتَ شَرَّكَ مُرْتَوَى [ عَنِّي ، فَمُرْتَوَى ] فِي هَذَا الْوَجْهِ مَرْفُوعٌ ، لِأَنَّهُ خَيْرٌ لَيْتَ ، فَهَذَا الَّذِي أَرَادَهُ أَبُو عَلِيٍّ بِقَوْلِهِ : إِنْ حَمَلْتَ الْعَطْفَ عَلَى كَانَ ، كَانَ مُرْتَوَى ، [ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى

(١) فرغت منه في المجلس الرابع .

(٢) صدره :

أَعَانَ عَلَيَّ الدَّهْرُ إِذْ حَكَ بَرَكَةُ

وَالْبَرَكُ ، بَفَتْحِ الْبَاءِ : كُلُّهُ الْبَعِيرُ وَصَدْرُهُ الَّذِي يَدُوكَ بِهِ الشَّيْءُ تَحْتَهُ ، يُقَالُ : حَكَّهُ وَدَكَّهُ وَدَاكَهُ بَرَكَةً .  
وَالْبَيْتُ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْمُتَنِيِّ لِلْوَاحِدِيِّ ص ٦٧١ ، وَالشَّرْحُ الْمُنْسُوبُ لِلْعَبْكِرِيِّ ٢٤٠/٤ ،  
وَالْإِنْصَافُ ص ١٦٩ .

(٣) كِتَابُ الشَّعْرِ ص ٥٢ ، وَحَوَاشِيهِ ، وَالبسيط ص ٤٢٠ ، ٨٣٩ ، وَحَوَاشِيهِ ، وَأَعَادَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي الْمَجْلِسِ الثَّالِثِ وَالْأَرْبَعِينَ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ هـ .

(٥) وَهَذَا أَيْضًا سَاقَطَ مِنْ هـ ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْمَجْلِسِ السَّابِعِ وَالثَّلَاثِينَ ، وَالْخَزَانَةِ ٤٨٢/١٠ حِكَايَةً عَنْ ابْنِ الشَّجَرِيِّ . ثُمَّ هُوَ أَيْضًا كَلَامٌ أَيْ عَلَيٍّ فِي الْإِيضَاحِ ص ١٢٣ .

ليت ، نصبت قوله : وشرك . ومُرتَوَى [ مرفوع ، و « عن » في الوجهين متعلقة بمرتوى ، وجاز تعلقها به ، حملاً على المعنى ، لا بموجب اللفظ ، لأن حق اللفظ أن يقول : ارتوت منه أو به ، ولكنه محمول على معنى كاف ، لأن الشارب إذا روى كَفَّ عن الشرب .

ومثله في القرآن : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾<sup>(١)</sup> وليس حق خلاف أن يُعَدَّى بَعَن ، ولكنه محمول على معنى يَعْدِلُونَ عن أمره ، ومثله تعدية الرَفِثِ بِلَى ، في قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ولا يقال : رَفِثْنَا إِلَى النساء ، إلا أن ذلك جاء حملاً على الإفضاء في قوله : ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾<sup>(٣)</sup> وقد استقصيت هذا الفن فيما تقدم .

وارتوى بمعنى روى ، جاء افتعل بمعنى فعل ، كقولهم : رَقَى وارْتَقَى ، ومثله من الصحيح حَطَفَ واختَطَفَ .

و « الماء » بمقتضى ماذهب إليه أبو علي مرفوع ، وفي رفعه تأويلان : أحدهما أن تقدّر مضافاً ، أى ما ارتوى شاربُ الماء ، أو أهلُ الماء ، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فاكتسى إعرابه ، كقول مهلهل :

وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كَلْبُ الْمَجْلِسُ

أى أهلُ المجلس ، وفي التنزيل : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ أى حُبُ الْعِجْلِ ] .

(١) سورة النور ٦٣ ، وحول الآية كلام كثير ، ذكرته في المجلس الثاني والعشرين .

(٢) سورة البقرة ١٨٧ .

(٣) سورة النساء ٢١ .

(٤) في المجلس الثاني والعشرين .

(٥) فرغث منه في المجلس الثامن .

(٦) سورة البقرة ٩٣ .

(٧) ساقط من هـ . وهو ثات في المجلسين : الثامن ، والثام والستين .

والتأويل الآخر : أن يُراد : ما ارتوى الماء نفسه ، وجاز أن يُوصَفَ الماء بالارتواء ، على طريق المبالغة ، كما جاء وصفه بالعطش للمبالغة في قول المتنبي<sup>(١)</sup> :

وَجِبْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا

وما هذه مصدرية زمانية ، فهي وصلتُها في تأويل ارتواء ، وموضعها بصلتها نصبً على الظرف ، بتقدير مُضاف ، أى مُدَّة ما ارتوى الماء ، أى مُدَّة ارتواء الماء ، ومثله ١٨٥ في التنزيل : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَاذَا آمَنَ السَّمَاءُ ﴾<sup>(٢)</sup> أى مُدَّة دوام السموات .

وقد تكلف بعض المتأخرين نصب الماء في القول الذي ذهب إليه أبو علي في البيت ، وذلك على إضمار فاعل ارتوى ، قياساً على ما حكاه سيبويه ، من قولهم : « إذا كان غداً فأتني » ، أى إذا كان مانحن فيه من الرِّخاء أو البلاء غداً ، فقدّر : ما ارتوى الناس الماء ، وأنشد على هذا قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

فإن كان لا يُرضيك حتى تُرْدني إلى قَطْرِي ما إخالك راضياً

أراد إن كان لا يُرضيك شأني ، أو ما أنا عليه ، فأضمر ذلك للعلم به .

وأقول : إن الإضمار فيما حكاه سيبويه ، وفي البيت الشاهد ، حسنٌ ؛ لأنه معلوم ، وتقدير إضمار الناس في قوله : « ما ارتوى الماء » بعيدٌ .

(١) ديوانه ٢٨٩/٤ ، والمختص ٢٠١/٢ ، وكنوز العرفان في أسرار وبلاغة القرآن ص ١٩٦ ، والأشباه والنظائر ١٤١/٤ ، حكاية عن كتابنا . وأعاد ابن الشجري في المجلس السابع والثلاثين ، وصدر البيت :

لَقِيتُ الْمَرْوَرِيَّ وَالشَّنَاخِيْبَ دُونَهُ

والمَرْوَرِي : جمع مَرَوْرَة ، وهي الفلاة الواسعة . والشَنَاخِيْب : جمع شَنْخُوب ، وهي القطعة العالية من الجبل

(٢) سورة هود ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٣) سبق تخريجه في المجلس الثالث عشر .

(٤) سَوَّار بن مُضَرَّب يخاطب الحجاج ، وكان هذا قد دعاه إلى أن يكون في حرب الخوارج . وقطري : هو ابن الفجاءة ، وكان على رأس الخوارج . نوادر أبي زيد ص ٢٣٣ ، والكمال ١٠٢/٢ واستوفيت تخريجه في كتاب الشعر ص ٥٠٥ .

وغيرُ أبى علىٍّ ومَن اعتمد على قوله ، رَوَوْا نَصَبَ <sup>(١)</sup> « الماء » ولم يَرَوْا فيه الرفع ، فلزموا ظاهرَ اللفظ والمعنى ، فذهبوا إلى أن فاعلَ ارْتَوَى مُرْتَوَى ، وأبو طالبِ العَبْدِيُّ منهم ، وذلك أنه ذكرَ لفظَ أبى علىٍّ في تعريب البيت ، ثم قال : وأنا مطالبٌ بفاعلِ ارْتَوَى ، ثم مثلَ قوله : « ما ارْتَوَى الماءُ مُرْتَوَى » بقوله : ما شَرِبَ الماءُ شاربٌ ، أى أبدأً ، فدلَّ كلامه على أنه لم يَعْرِفَ المعنى الذى ذهب إليه أبو علىٍّ ، مِن نَصَبِ مُرْتَوَى ، على أنه خبر كان ، أو رفعه على أنه خبر ليت .

والقولُ عندى فيه أن الالتزَامَ بالظاهر على ما ذهب إليه العَبْدِيُّ أشبهُ بمذاهبِ العربِ فيما يريدون به التأييد ، كقولهم : لا أَفْعَلُ كذا ما طَارَ طائرٌ ، ولا أَكَلِمَك ماسَمَرِ سامرٌ ، وقد مرَّ بى كلامٌ لأبى علىٍّ ، ذهبَ عنى مكانه ، يتضمنُ تجويزَ رفعِ مرتوى بارتوى ، وأنا منذ زمانٍ أُجِيلُ فِكْرِي وطَرَفِي في تعرُّفِ المكانِ الذى سَنَحَ لى فيه كلامه ، فلا أَقِفُ عليه .

و « عن » فيما ذهب إليه العَبْدِيُّ متعلِّقةٌ بمعنى « كَافاً » كأنه قال : فليَتَك / ٨٦  
كان خيرُك وشركُك كافاً عنى ما ارْتَوَى الماءُ مُرْتَوَى .

فأما نصب « الماء » فبتقديرِ حَذَفِ الجارِّ ، أى ما ارْتَوَى من الماء ، أو بالماء ، وحَذَفُ الجارِّ ثم إِيصَالُ الفعلِ إلى المجرور به مما كَثُرَ استعمالُهُ فى القرآن والشَّعر ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَآخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ <sup>(٢)</sup> أراد : من قومه ، ومثله

(١) وهو رأى أبى العلاء ، أجراه على لسان الشاعر ، وقد استتكر على أبى علىٍّ الرفع . انظر رسالة الغفران ص ١٥٣ .

(٢) فى هـ : « التَّزَم » وغيره مصتحح طبعة الهند إلى « التَّزَام » . وما فى الأصل مثله فى الخزائنة . ٤٨٠/١٠ .

(٣) ويقال : لا أَفْعَلُ ذلك ما سَمَرِ ابنُا سَمِير ، وما سَمَرِ السَّمِير ، وهو الدهر . جمهرة الأمثال ٢/٢٨٢ ، والمستقصى ٢/٢٤٩ .

(٤) ذكر فى المجلس السابع والثلاثين أن هذا الكلام مرُّ به فى « التذكرة » لأبى علىٍّ .

(٥) سورة الأعراف ١٥٥ .

قول الفرزدق <sup>(١)</sup> :

ومنا الذى اختير الرجال سماحة

وقول روبة <sup>(٢)</sup> ، وذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

تحت التى اختار له الله الشجر

أى تحت التى اختارها الله له من الشجر ، يعنى الشجرة التى بُوع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحتها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى إلى درجات <sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَا تَعْرُومُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ ﴾ <sup>(٥)</sup> أى على عُقْدَةِ النكاح <sup>(٦)</sup> ، كما قال القائل :

(١) ديوانه ص ٥١٦ ، والكتاب ٣٩/١ ، والمقتضب ٣٣٠/٤ ، والأصول ١٨٠/١ ، وتفسير الطبرى ١٤٥/١٣ ، ونتائج الفكر ص ٣٣١ ، والبسيط ص ٤٢٣ ، وشرح الجمل ٤٥٢/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٩٥ . وهو بيت سيار دائر فى كتب العربية ، وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس الثالث والأربعين . وتماه :

وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزُعازُعُ

(٢) هكنا فى الأصل ، وهـ . والصواب : « القعجاج » . والبيت من أرجوزته الشهيرة التى مدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي . ديوانه ص ٧ ، وكتاب الشعر ص ٣٩٧ ، وتفسير الطبرى ١٤٧/١٣ ، وحواشيه .

(٣) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٤) وعلى هذا الوجه اكتفى مكى فى مشكل إعراب القرآن ١٠٥/١ . وقيل فى نصب « درجات » إنه حال من « بعضهم » أى ذا درجات - على حذف مضاف - وقيل : درجات مصدر فى موضع الحال ، وقيل : انتصابه على المصدر ؛ لأن الدرجة بمعنى الرفعة ، فكأنه قال : ورفعنا بعضهم رفعات . وقيل : نصب على المفعول الثانى لرفع ، على طريق التضمن لمعنى بلغ ، ويحتمل أن يكون بدلاً اشتغال ، أى ورفع درجات بعضهم . والمعنى : على درجات بعض . التبيان فى إعراب القرآن ص ٢٠١ ، والبحر ٢٧٣/٢ .

(٥) سورة البقرة ٢٣٥ .

(٦) وقيل : عقدة منصوب على المصدر ، وتعزمو : بمعنى تعقلوا . وقيل : تعزمو بمعنى تنووا ، وهذا يتعلّى بنفسه فيعمل عمله . راجع المشكل ١٠٠/١ ، والتبيان ص ١٨٨ ، والبيان لأبى البركات الأنبارى ١٦١/١ ، وتفسير القرطبي ١٩٢/٣ .

(٧) هو أنس بن مدركة الخثعمي . الكتاب ٢٢٧/١ ، والنكت فى تفسيره ص ٣٢٠ ، والمقتضب ٣٤٥/٤ ، والخصائص ٣٢/٣ ، والبصرة ص ٣٠٨ ، والخزانة ٨٧/٣ ، وأنشده الميدانى فى مجمع الأمثال ١٩٦/٢ ( حرف اللام ) ، وقال فى شرحه : أى لا يُسود الرجل قومه إلا بالاستحقاق .

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُوِّدُ

وَمِنْ حَذْفِ الْبَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾<sup>(١)</sup> أَيْ يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيَائِهِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ وَمِنْ حَذْفِ اللَّامِ قَوْلُهُ : ﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَعُودُنَهَا عِوَجًا ﴾<sup>(٢)</sup> [ أَرَادَ : وَيَعُودُونَ لَهَا عِوَجًا ]<sup>(٣)</sup> وَمِثْلُهُ : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ ﴾<sup>(٤)</sup> أَيْ قَدَرْنَا لَهُ مَنَازِلَ<sup>(٥)</sup> ، وَحَذْفُ حَرْفِ الظَّرْفِ كَثِيرٌ كَقَوْلِهِ :

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا<sup>(٦)</sup>

وقول الآخر :

فِي سَاعَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ

أَيْ يُحِبُّ فِيهَا

يَيْتٌ لِلرُّضَى

مِنْ قَصِيدَةٍ رَأَى بِهَا أَبَا إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِلَالِ الْكَاتِبِ الصَّبَّائِي :  
إِنَّ الْوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتَ فَلَوْ تَكُنَّ حَيًّا إِذَا مَا كُنْتَ بِالْمُزْدَادِ<sup>(٧)</sup>  
جَزَمَ بِلَوْ ، وَلَيْسَ حَقُّهَا أَنْ يُجَزَّمَ بِهَا ، لِأَنَّهَا مَفَارِقَةٌ لِحُرُوفِ الشَّرْطِ ، وَإِنْ اقْتَضَتْ

(١) سورة آل عمران ١٧٥ .

(٢) الآية الثالثة من سورة إبراهيم .

(٣) ساقط من هـ . وهو ثابت في المجلس الحادى والأربعين .

(٤) سورة يس ٣٩ .

(٥) وقيل : إن « منازل » منصوب على الحال ، بتقدير : ذا منازل . وقيل : مفعول ثان ، لأن قَدَرْنَا بمعنى صَيَّرْنَا . راجع الشكل ٢٢٦/٢ ، والبيان ٢٩٥/٢ ، والبيان ص ١٠٨٣ ، وسيتكلم ابن الشجرى كلاماً مبسوطاً على الآية الكريمة في المجلس الحادى والأربعين .

(٦) سبق تخريجه ، هو والذي بعده في المجلس الأول .

(٧) ديوان الشريف الرضى ٣٨٥/١ ، وأعاد ابن الشجرى في المجلس المتّم الأربعين .

(٨) جاء بهامش الأصل حاشية : « قال أبو اليمن الكندى : ليس للرضى ، ولا لأمثاله أن يرتكب ما يخالف الأصول ، ولكن لو جاء مثل هذا عن العرب في ضرورات شعرهم لاحتل منهم ؛ وذلك أن « لو » =

جواباً كما تقتضيه إن الشرطية ، وذلك أنّ حرفَ الشرط ينقلُ الماضيَ إلى المستقبل ، كقولك : إن خرجتَ غداً خرجنا ، ولا تفعلُ ذلك « لو » وإنما تقول : / لو خرجتَ ١٨٧ أمس خرجنا ، وقد جاء الجزمُ بـلو في مقطوعةٍ لامرأةٍ من بنى الحارث بن كعب :<sup>(١)</sup>

فارساً ما غادرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلٍ  
لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ      لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلٍ  
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ      وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ

= وإن كانت تطلب جواباً كما يطلبه حرفُ الشرط ليست موجبةً للمستقبل كالإذا ، بل يقع بعدها الماضي للماضي ، كما يقع المستقبل للمستقبل ، فلا يجزم بها ألتة . انتهت الحاشية ، وقد حكاهما البغدادي في الخزانة ٣٠٠/١١ .

قلت : واضحٌ من كلام ابن الشجري أنه لا يرى الجزم بـلو ، إلا في الضرورة ، وواضحٌ أيضاً أن كلام أبي اليمن الكندي راجعٌ إلى كلام ابن الشجري ، ولكنَّ بعض النحويين ينسب إلى ابن الشجري أنه يميز الجزم بـلو ، ومن قال بذلك ابن أم قاسم المرادي ، في الجني الثاني ص ٢٨٦ ، وابن هشام في المغني ص ٣٠٠ ، ٧٧٩ ، ولم يكف ابن هشام بذلك حتى نسب إلى ابن الشجري أنه أنشد شاهداً على الجزم بـلو قول الشاعر :

تامت قَوادك لو يحزنك ما صنعت      إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

ذكر ذلك في كتابه شرح قصيدة بانت سعاد ص ١١ ، وحكاه عنه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٢٢٨ ، ولا وجود لهذا الشاهد في أمالي ابن الشجري . ومعنٍ نسب إلى ابن الشجري جوازَ الجزم بـلو ، الأشموني في شرحه ٤٢/٤ ، وقد أحسن البغدادي كلَّ الإحسان حين قال : « ومانقلوه عن ابن الشجري من أنه حوِّزَ الجزم بـلو في الشعر ، غير موجود في أماليه ، وإنما أخبرنا بأنها جزمت في بيت ، وقد تكلم عليه في مجلسين من أماليه » . ثم حكى كلام ابن الشجري في هذا المجلس ، والمجلس الأربعين . الخزانة ٢٩٩/١١ ، وانظر أيضاً حاشيته على شرح بانت سعاد ٢٣٧/١ .

(١) وكذلك نسبت الأبيات هذه النسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٧ ، وللتبريزي ١٢١/٣ ، والحماسة البصرية ٢٤٣/١ ، ونسبت لعلقة الفحل ، وهي في زيادات ديوانه ص ١٣٣ . وانظر بالإضافة إلى ما ذكرت في التعليق السابق : أسرار البلاغة ص ٥٣ ، وشواهد التوضيح ص ١٩ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٧/١ ، وشرح الأشموني ٨٢/٢ ، وشرح الشواهد للعيني ٥٣٩/٢ . والأبيات أعادها ابن الشجري في المجلس المتّم الأربعين .

(٢) جاء بهامش الأصل حاشية لأبي اليمن الكندي : « ليس في قوله : « يشأ » شاهدٌ على الجزم بـلو ، ولكنه مقصورٌ غير مهموز ، كما يقصر المملود في الشعر » ونقله البغدادي في الخزانة . وذكر ابن هشام في الموضعين السابقين من المغني ، أنه على لغة من يقول : شايشا ، بألف ، ثم أبدلت الألف همزة ساكنة ، كما قيل : العالم والخاتم ، وهو من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص ١٦٣٣ ، وانظر شرح الشافية للرضي ٣٦/٣ ، ٣٩ .



الرَّوَايَةُ نَصَبَ « فَارِسَ » بِمَضْمَرٍ يَفْسِّرُهُ الظَّاهِرُ وَ « مَا » صِلَةٌ <sup>(٣)</sup> ، وَالْمَفْسَّرُ مِنْ لَفْظِ الْمَفْسَّرِ ، لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ ، وَلَكِنْ لَوْ تَعَدَّى بِحَرْفٍ جَرٍّ أَضْمَرَتْ لَهُ مِنْ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ ، كَقَوْلِكَ : أَزِيدُكَ مَرَرْتُ بِهِ ؟ التَّقْدِيرُ : أُجْزَتْ زَيْدًا ؟ لِأَنَّكَ إِنْ أَضْمَرْتَ مَرَرْتُ ، أَضْمَرْتَ الْجَارَ ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ ، فَالتَّقْدِيرُ إِذَا : غَادَرُوا فَارِسًا .

وَيَجُوزُ رَفْعُ « فَارِسَ » بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ « غَادَرُوهُ » وَصِفٌ لَهُ ، وَغَيْرَ زُمَيْلٍ : خَبْرُهُ ، وَلَا مَوْضِعَ مِنَ الْإِعْرَابِ فِي وَجْهِ النِّصْبِ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ « غَادَرُوهُ » ، لِأَنَّهَا مَفْسُورَةٌ ، فَحَكْمُهَا حَكْمُ الْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ ، وَحَسُنَ رَفْعُ « فَارِسَ » ، بِالْإِبْتِدَاءِ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً ، لِأَنَّهُ تَخَصُّصٌ بِالصِّفَةِ ، وَإِذَا نَصَبْتَهُ نَصَبَتْ غَيْرَ زُمَيْلٍ وَصِفًا لَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصِفًا لِلْحَالِ الَّتِي هِيَ « مُلْحَمًا » .

وَالْمُلْحَمُ : الَّذِي أَحْلَمْتَهُ الْحَرْبُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَتَشَبَّهَ فِي الْمَعْرَكَةِ ، فَلَا يَتَّجِهَ لَهُ مِنْهَا مَخْرَجٌ ، وَيُقَالُ لِلْحَرْبِ : الْمُلْحَمَةُ ، وَ الزُّمَيْلُ : الْجَبَانُ الضَّعِيفُ ، وَالنَّكْسُ مِنَ الرِّجَالِ : الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ ، مُشَبَّهٌ بِالنَّكْسِ مِنَ السَّهَامِ ، وَهُوَ الَّذِي يَنْكَسِرُ فَوْقَهُ ، فَيُجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ ، وَالْوَكِيلُ : الَّذِي يَكْلُلُ أَمْرَهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَالْمَيْعَةُ : النَّشَاطُ ، وَالْمَيْعَةُ : أَوَّلُ جَرَى الْفَرَسِ ، وَالْمَيْعَةُ : أَوَّلُ الشَّبَابِ .

وَالْأَطَالُ : الْخَوَاصِرُ ، وَوَاحِدُهَا : إِطْلٌ ، وَقَدْ يُخَفَّفُ <sup>(٤)</sup> ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ

(١) هذا اختيار ابن السجري ، وحكاه عنه ابن عقيل في شرحه ٤٤٧/١ ، والأشبهونى ٨٢/٢ ، والبغدادى في الخزانة . وجاء بهامش أصل الأمل حاشية لأبى اليمن الكندي أيضا : قال : « والرواية برفع فارس » كذا رواه أبو زكريا ، عن المعري وغيره ، وكذا قرأناه على الشيوخ عنه .

قلت : ورواية الرفع هذه جاءت في شرح الحماسة للتبريزي ، الموضع المذكور - وهو أبو زكريا في كلام الكندي - وكذلك جاءت في شرح الحماسة للمرزوقي .

(٢) أى زائلة .

(٣) فى هـ « وهو ينكسر » وجعلها مصحح الطبعة الهندية : « وهو أن ينكسر » .

(٤) المراد بالتخفيف هنا سكون الطاء ، ويقال فى مقابلة التثقيل الذى يُراد به تحريك الحرف . =

١٨٨ الأسماء على فِعْلٍ ، ومنه إِبْلٌ ، / وَجِيرٌ ، من قولهم : بأَسْنَانِهِ جِيرٌ ، وَمِنْ الصِّفَاتِ : يَلْزُ وَهِيَ الضَّخْمَةُ مِنَ النِّسَاءِ ، وَأَتَانٌ إِبْدٌ ، أَيْ مُتَوَحِّشَةٌ .

ولاحقُ الآطالِ : أَيْ قَدْ لَصِقَتْ إِطْلُهُ بِأَخْتِهَا ، مِنَ الضُّمْرِ ، وَجَمَعَتِ الإِطْلُ فِي مَوْضِعِ التَّنْيَةِ ، وَذَلِكَ أَسْهَلُ مِنَ الْجَمْعِ فِي مَوْضِعِ الْوَحْدَةِ ، كَقَوْلِهِمْ ، شَابَتْ مَفَارِقُهُ ، وَبَعِيرٌ ذُو عَثَانَيْنِ<sup>(١)</sup> ، وَلَوْ قَالَتْ : لَاحِقُ الإِطْلَيْنِ ، بِسُكُونِ الطَّاءِ ، أُعْطِيَتْ الْوِزْنَ وَالْمَعْنَى حَقُّهُمَا .

والتَّهْدُّ مِنَ الْخَيْلِ : الْجَسِيمُ الْمُشْرِفُ .

وقولها : « غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ » نَصَبٌ « غَيْرِ » عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِعِ ، وَالْبَاسُ : الشَّدَّةُ فِي الْحَرْبِ ، وَالشَّيْمَةُ : الطَّبِيعَةُ ، وَصُرُوفُ الدَّهْرِ : أَحْدَاثُهُ .

### مَسْأَلَةٌ

إِنْ سُئِلَ عَنْ كِلَا وَكِلْتَا ، فَقِيلَ : لِمَ خَالَفَتْ إِضَافَتُهُمَا إِلَى الْمُضْمِرِ إِضَافَتُهُمَا إِلَى الْمُظْهَرِ ، وَكَانَ آخِرُهُمَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ أَلْفًا فِي الرَّفْعِ ، وَبَاءٌ فِي الْجَرِّ وَالنَّصَبِ ، وَفِي الْإِضَافَةِ إِلَى الظَّاهِرِ أَلْفًا فِي الرَّفْعِ وَالنَّصَبِ وَالْجَرِّ ؟

فالجواب : أَنَّهُمَا لَمَّا لَزِمَتْهُمَا الْإِضَافَةُ ، وَقَدْ تَجَاذَبَهُمَا الْإِفْرَادُ وَالتَّنْيَةُ ، فَكَادَ لَفْظُهُمَا لَفْظَ الْمَفْرَدِ ، وَمَعْنَاهُمَا مَعْنَى الْمُتَنِي ، فَتَنَزَّلَ كِلَا فِي الْلفْظِ مَنْزِلَةً مَعًى ، وَكِلَا مَنْزِلَةً دِفْلًى<sup>(٢)</sup> ، بِدَلَالَةِ الْإِخْبَارِ عَنْهُمَا بِالْمَفْرَدِ ، وَإِعَادَةِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِمَا مَفْرَدًا ، فِي نَحْوِ

= راجع مجالس ثعلب ص ٩٨ ، وشرحه على ديوان زهير ص ١٦٣ ، وإصلاح المنطق ص ٤١٩ ، وتهذيب اللغة ٥/٥٠ ، واللسان ( رحم ) .

هذا وقد ذكر ابن السَّيِّد أَنَّ الْمَعْرُوفَ « إِطْلٌ » بِالسُّكُونِ ، وَلَمْ يُسْمَعْ عَرَكًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ . الْاِقْتِضَاءُ ص ٢٧٣ ، وَانْظُرِ الْكِتَابَ ٤/٢٤٤ ، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ ص ٦١١ ، وَالْمَنْصَفُ ١٨/١ .

(١) الْحَبَرُ : صَفْرَةُ تَشَوُّبٍ (٢) سَبَقَ هُوَ وَالَّذِي قَبْلَهُ فِي الْمَجْلَسِ الْحَادِي عَشَرَ .

(٣) فِي هـ : وَكَانَ . (٤) الْمَعَى ، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكُسْرِهَا مَعَ الْقَصْرِ : وَاحِدُ الْأَمْعَاءِ .

(٥) الدِفْلَى ، بِكُسْرِ الدَّالِ وَسُكُونِ الْفَاءِ ، مَعَ الْقَصْرِ أَيْضًا : شَجَرٌ مُرٌّ أَخْضَرٌ ، حَسَنُ الْمَنْظَرِ .

كِلا غلاميك منطلق ، وكلتا جاريتيك حاضرة ، وكلما أكرمته ، وكلتاها رأيتها ونحو :

أَكْشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصٌ<sup>(١)</sup>

و ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا ﴾<sup>(٢)</sup> حُمِلَا بِحُكْمٍ لَفْظِيهِمَا عَلَى الْمَفْرَدَاتِ ، وَبِحُكْمٍ مَعْنَاهُمَا عَلَى الْمُثْنِيَّاتِ ، فَأَعْرَبَا بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمَظْهَرِ بِالْحَرَكَاتِ الْمَقْدَّرَةِ ، فَقِيلَ : كِلَا غَلَامِيكَ وَكِلا جاريتيك ، فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ ، فَحُكِمَ بِأَنَّ عَلَى الْأَلْفِ ضَمَّةً مَقْدَّرَةً ، فِي الرِّفْعِ ، وَفَتْحَةً فِي النَّصْبِ ، وَكَسْرَةً فِي الْجَرِّ ، كَمَا يَقْدَرُ ذَلِكَ فِي عَصَا زَيْدٍ ، / وَذَكَرَى مُحَمَّدٍ ، وَاسْتُعْمِلَا فِي الإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ عَلَى هَيْئَةِ الْمُثْنَى ، فَكَانَا فِي ١٨٩ الرِّفْعِ بِالْأَلْفِ ، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ بِالْيَاءِ ، وَإِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ فِي كِلَاهُمَا وَالْيَاءُ فِي كِلَيْهِمَا لَيْسَتْا بِحَرْفَيْ تَثْنِيَّةٍ ، بَلْ هُمَا فِي مَوْضِعِ لَامِ الْفِعْلِ ، وَالْأَلْفُ فِي كِلَتَاهُمَا أَلْفُ التَّأْنِيثِ ، انْقَلَبَتِ يَاءُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، فَقَدْ خَالَفَ حُكْمُ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ فِي الإِعْرَابِ حُكْمَ سَائِرِ أَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ .

وَيَتَوَجَّهُ [ فِيهِمَا ]<sup>(٣)</sup> سَوَالٌ آخَرٌ ، فَيُقَالُ : فَلِمَ حُمِلَا عَلَى حُكْمِ الْمَفْرَدَاتِ فِي إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْمَظْهَرِ ، وَعَلَى حُكْمِ الْمُثْنِيَّاتِ فِي إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْمُضْمَرِّ ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا : أَنَّ الإِعْرَابَ بِالْحَرَكَاتِ أَصْلٌ لِلإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ ، وَالْأَسْمُ الظَّاهِرُ أَصْلٌ لِلْمُضْمَرِ ، فَأُعْطِيَ الإِعْرَابُ الْأَصْلِيُّ فِي إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْمَظْهَرُ ، وَأُعْطِيَ شَكْلُ إِعْرَابِ التَّثْنِيَّةِ الَّذِي هُوَ إِعْرَابُ فَرْعَى ، فِي إِضَافَتِهِمَا إِلَى

(١) نسب في الكتاب ٧٣/٣ ، ٧٤ ، لعدى بن زيد ، وكذلك في شرح أبياته المختصر للنحاس ص ٢٢٤ ، وإن ذكر « عدياً » فقط . ولم أجده في ديوان عدى بن زيد المطبوع ببغداد ، والبيت ينسب لعمرو بن جابر الحنفي ، كما في حماسة البحرى ص ١٨ ، ودلنا عليه محقق المقتصد ١٠٤/١ ، وانظر تحريجه في كتاب الشعر ص ١٢٧ .

(٢) سورة الكهف ٣٣ .

(٣) في هـ : « لحكم » هنا ، وفي الموضع التالي . وقوله : « حُمِلَا » جواب « لَمَّا » المتقدم .

(٤) ليس في هـ .

الفرع الذى هو المضمَر<sup>(١)</sup> . فتأمل ما استنبطته لك فى هاتين اللفظتين حق التأمل ،  
فهو من أعجب ما ألقته أفئدة العرب على ألسنتها . آخر المجلس .

\* \* \*

---

(١) حكى هذا الوجه مع بعض تعبير فى العبارة : أبو البركات الأنبارى ، ثم قال : « وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين » الإنصاف ص ٤٥٠ . والأنبارى تلميذ ابن الشجرى ، ولست أعلم لماذا لم يصرح بنسبة هذا الوجه لشيخه ، وهو لم يُعرف عن غيره من المتأخرين !

## المجلس التاسع والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، التاسع من شوال ، من سنة ست وعشرين وخمسمائة .  
بيت للأخطل<sup>(١)</sup> :

إِنَّ الْعَرَاةَ وَالْتُبُوحَ لِدَارِمٍ      وَالْمُسْتَحِفَّ أَخُوهُمْ الْأَثَقَالَا

قال أبو علي في بعض أماليه : أنشدناه إبراهيم بن السري الزجاج ، وذكر أن الرواية في « المُسْتَحِفَّ » بالنصب وبالرفع ، فأما « الأثقال » فخارج من الصلة ، ومنتصب بمضمّر دلّ عليه المستحِفّ ، انتهت الحكاية<sup>(٢)</sup> عن الزجاج .

وهذا جميع ما ذكره في البيت ، في الجزء الذي وقع إلى ، ولعله قد استوفى القول

/ فيه في موضع آخر<sup>(٣)</sup> . ١٩٠

وذكر أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب أَنَّ نَصَبَ « المُسْتَحِفَّ » بالعطف على اسم إنَّ ، وَرَفَعَهُ بالابتداء والاستئناف .

وأقول : إنك إذا جعلته مبتدأ ، فهو بمعنى الذي استَحِفَّ ، أو الذي يَسْتَحِفُّ ،

(١) ديوانه ص ١١٦ ، والعسكريات ص ٢٠٨ ، والبصريات ص ٨٨٨ ، والمختصر ٩٠/٢ - وحكى إعراب أبي علي - والصال والشافح ص ٦٧٣ ، واللسان ( نبح - عر ) .

(٢) في هـ : حكايته .

(٣) زاد أبو علي في العسكريات ، قال : ولو أنشد منشد بالجر لكان أسوغ ، فانتصب المفعول بما في الصلة ، ولم يحتج بأن تقدّر له ناصباً آخر .

و « أخوهم » خبره ، والعائد على الألف واللام المضمّر في مُستخِفّ ، و « هم » من « أخوهم » عائدٌ على دارم ، لأنه اسمُ قبيلة ، فكأنه قال : والذي يستخف الأثقال أخوهم ، إلا أنه لما أّخر الأثقال ، بطل انتصابها بالمستخِفّ ، للفصل بالخبر الذي هو أخوهم ، بينها وبين المستخِفّ ، لأن الفصل بالأجنبيّ أخرها من الدخول في صلة الألف واللام ، فوجب أن يُضمِرَ لها ناصباً من لفظ المستخِفّ ، فكأنه قال بعد قوله : « والمستخِفّ أخوهم » : يَسْتَخِفّ الأثقال .

ومن نصب المستخِفّ ، فبالعطف على العرارة ، وأخوهم معطوفٌ على خبر إن ، وهو قوله : « لدارم » ونظيره قولك : إن المال لزيد وعمراً صديقه ، وتقديره : إن المال كائنٌ لزيد ، وإن عمراً صديقه .

وأسهل من هذا عند أى سعيد أن تكون الألف واللام بمعنى الذين ، فيرتفع أخوهم بمستخف ، ارتفاع الفاعل بفعله ، و « هم » من « أخوهم » عائدٌ على الألف واللام ، و « الأثقال » داخلةٌ في صلة المستخِفّ ، فكأنه قال : وإن الذين يستخف أخوهم الأثقال لدارم ، أى إن لدارم القوم الذين يستخف بعضهم الأثقال ، أى فيهم قبيلة يستخف بعضها الأثقال .

وأسهل من هذا عندي أن ترفع المستخِفّ بتقدير : وهم المستخِفّ أخوهم الأثقالا ، والمضمّر المقدّر عائدٌ [ على دارم ، وهم من « أخوهم » عائدٌ ] على الألف واللام ، لأنهما بمعنى الذين ، فكأنك قلت : وهم الذين يستخف أخوهم الأثقالا .

(١) في هـ : نفس .

(٢) في الأصل : « العامل » ونحت العين عين أخرى صغيرة ، علامة الإهمال . وليس بشيء .

(٣) ما بين الحاصرتين ليس في الأصل .

والعرارة : الكثرة والعز ، والعرارة في غير هذا : سوء الخلق ، والعرارة : / واحدة ١٩١  
العرار : شجر طيب الريح .

والثبوح : ضجة الناس وجلبتهم .

ومثل الفصل في هذا البيت قول الكميت :

كذلك يبك كالناظرات صواحبها ما يرى المسحّل<sup>(١)</sup>

شبه ناقته بغير عانة<sup>(٢)</sup> ، وشبه صواحب ناقته من الإبل بأثن العير ، فالمعنى :  
كذلك الجمار تلك الناقة ، والناظرات : بمعنى المنتظرات ، من قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ ﴾<sup>(٣)</sup> فهذا لا يكون إلا بمعنى ينتظرون ، لأن النظر الذى بمعنى  
الإبصار لا يقع إلا على الأعيان ، ومنه قول الشاعر في مريّة :  
هَلْ أَنْتَ ابْنُ لَيْلَى إِنْ نَظَرْتُكَ رَائِحٌ مَعَ الرُّكْبِ أَوْغَادِ غَدَاةٍ غَدِ مَعِ

والنظر المراد به الانتظار بمنزلة الانتظار في التعدي ، والذى يُراد به الإبصار  
يتعدى بالجار ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْظَرُوا إِلَى ثَمَرِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) ديوانه ٣٥/٢ ، عن الخصائص ٤٠٤/٢ ، ٢٥٧/٣ .

(٢) العانة : جماعة حمر الوحش . قال الجاحظ في ( ماله رئيس من الحيوان ) : « فأما الإبل والحمر والبقر ، فإن الرئاسة لفحل الهجمة ، ولغير العانة » . الحيوان ٤١٩/٥ ، ويقال : « فلان على عانة بكر بن وائل : أى جماعتهم وخزمتهم . وقيل : هو قائم بأمرهم » اللسان ( عون ) . والعرب تسمى السيد العظيم من الرجال غيراً ، وإنما قيل للسيد من الرجال غيراً ؛ لأنه شبه بالحمار في الصيد ، إذ كان أجلاً ما يصطاد . شرح القصائد السبع لابن الأثير ص ٤٥٠ ، وللنحاس ص ٥٦٠ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٧١ .

(٣) سورة الزخرف ٦٦ ، وانظر الآية ١٨ من سورة محمد عليه الصلاة والسلام .

(٤) هو أوطاة بن سُهَيْب يكي ولده . والبيت في التعازى للمدائنى ص ٣٥ ، والتعازى والمرأى للمبرد ص ١٣٩ ، وشرح الحماسة للمرزوق ص ٨٩٤ ، والصاهل والشاحج ص ٣٣٩ ، وهذا وللشريف الرضى بيت شبه بهذا ، وهو قوله يرى قاضى القضاة أباه محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف :

هَلْ أَنْتَ مُجِيبِي إِنْ دَعَوْتُ بِأَنِّي وَهَلْ أَنْتَ غَادٍ بَعْدَ طَوِيلِ مَدَى مَعِ

ديوانه ٦٤١/١ . وقد أعاد ابن الشجرى بيت أوطاة في المجلس السابع والخمسين .

(٥) سورة الأنعام ٩٩ .

والمِسْحَلُ : الجِمار ، واشتقاقه من السَّحِيل ، وهو التَّهْيِيق ، وقوله : « ما يَرَى  
المِسْحَلُ » كان حقّه أن يُقدّم على المبتدأ ، الذى هو صَوَاحِبُهَا ، لأنه فى المعنى  
معمولٌ للناظرات ، فلما قُدّم صَوَاحِبُهَا عليه ، لم يَرِ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ نَصْبَهُ إِلَّا بِمَضْمَرٍ يَدُلُّ  
عليه ما تقدّم ، لأن الفصلَ بينه وبين الناظرات يمنع من دخوله فى صلة الألف واللام ،  
فهو مع الفصل خارجٌ عندهم من الصلّة ، محمولٌ على فعلٍ مقدّر ، كأنه لما قال :  
وكالناظرات صَوَاحِبُهَا ، أَضْمَرَ يَنْتَظِرْنَ ، والمعنى : وصَوَاحِبُ هذه الناقَةِ مِثْلُ الْأَثْنِ  
الْمُنْتَظَرَاتِ ما يراه الْعَبْرُ مِنَ الْوُرُودِ ، لِيَفْعَلْنَ كِفْعَلِهِ ، ومثله قولُ الشَّمَاخِ :

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ

أى يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ أَمْرَهُ ، وهو وُرُودُهُ بَيْنَ ، وَالضَّاحِي مِنَ الْأَرْضِ : الظَّاهِرُ  
الْبَارِزُ ، وَالْعَدَاةُ : الْأَرْضُ الطَّيِّبَةُ التَّرِيَّةُ ، وَالكَرِيمَةُ النَّبَتُ ، وَالضَّامِرُ : الرَّجُلُ  
السَّائِكُ ، شَبَّهَهُ فى إِمْسَاكِهِ عَنِ الثَّهَاقِ بِهِ ، وَالضَّامِرُ مِنَ الْإِبِلِ : الْمُمَسِكُ عَنْ /  
الْجِرَّةِ .

وفى البيت فصلٌ بِالظَّرْفِ الْأَجْنَبِيِّ ، بين المصدرِ ومنصوبِهِ ، لأنّ قوله :  
« بِضَاحِي عَدَاةِ » متعلّقٌ بِوُقُوفٍ أَوْ يَنْتَظِرْنَ ، فهو أَجْنَبِيٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِى هُوَ  
« قَضَاءٌ » فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر <sup>(١)</sup> ، كأنه لما قال : « يَنْتَظِرْنَ  
[ قَضَاءَهُ ] بِضَاحِي عَدَاةِ » أَضْمَرَ « يَقْضِي » ، فنصبَ بِهِ « أَمْرَهُ » ، ومن ذلك

(١) ديوانه ص ١٧٧ ، وتخرجه فى ص ٢٠٥ ، وزد عليه : المقتضب ١/١٥ ، وكتاب الشعر ص ٣٧٢ ،  
والمقرب ١/١٣٠ ، وشرح أبيات المغنى ١٦٤/٧ .

(٢) فى هـ : آخر .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) ذكر ابن هشام عن النحويين أن الباء فى « بِضَاحِي » متعلّقة بقضائه ، لا بوقوف ولا ينتظرون ؛ لأنّ  
يفصل بين « قَضَاءَهُ » و « أَمْرِهِ » بِالْأَجْنَبِيِّ . قال : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجرى وغيره « أَمْرَهُ »  
معمولاً لقضى مخلوفاً ؛ لوجود ما يعمل . هذا كلام ابن هشام فى المغنى ص ٥٩٥ ، ولكنه يقضى فى =



قول المتنبي :<sup>(١)</sup>

يُعْطَى فَلَا مَطْلُهُ يُكْذَرُهَا بِهَا وَلَا مَنَّهُ يُنْكَدُّهَا

أراد : فلا مَطْلُهُ بها ، فلَمَّا فصل بالأجنبي ، بين المصدر والباء ، أضمَرَ للباء ماتعلّق به ، بعد قوله : يكذَرُها ، وتقديره : لا يَمَطُّلُ بها ، ومن هذا الضَرْبِ في التنزيل : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾<sup>(٢)</sup> المعنى : إنه على رَجْعِهِ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ لَقَادِرٌ ، ولَمَّا فصل خبرُ إنّ بين المصدر الذي هو الرُّجْعُ ، وبين الظَّرْفِ ، بطلَ عمله فيه ، فلزم إضمارُ ناصبٍ من لفظِ الرُّجْعِ ، فكأنه قيل : يَرْجِعُهُ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ .

والمَطْلُ بإنجازِ الوعد ، مأخوذٌ من قولهم : مَطَلْتُ الحديدَ : إذا ضَرَبْتُهَا بِالمِيقَةِ لِتَطْوُلَ ، وشبَّهوا بذلك إطالةَ العِداتِ ، والمَنُّ بالنعمة : التَّقْرِيعُ بها .

وكلٌّ ماخرج إلى طالبيه بشِدَّةٍ فهو نَكِيدٌ ، وقوله عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ وَالَّذِي حَبِثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِيدًا ﴾<sup>(٣)</sup> قيل معناه : قليلاً عسيراً .

والهَاءُ مِنْ قوله : يُكْذَرُهَا وَيُنْكَدُّهَا ، عائدةٌ على الأيادي من قوله :

= كتابه شرح بابت سعاد ص ٩٤ ، حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضائه محذوفاً مبدلاً من قضائه المذكور ، ولا ينتصب بالذكر ؛ لأن الباء ومجرورها متعلقان ينتظران ، ولا يفصل المصدر من معموله . » انتهى كلامه . ووضح أن هذا الكلام الأخير يرجع إلى كلام ابن الشجري ، والفرق بينهما أن ابن الشجري يقدّر المحذوف أو المضمّر « يقضى » وابن هشام يقدّره « قضاء » .

(١) ديوانه بالشرح المنسوب إلى العكبري ٣٠٤/١ ، وفيه كلام ابن الشجري بمحروفه ، من غير عزو .

(٢) سورة الطارق ٨ ، ٩ .

(٣) ممن قال بعدم بطلان العمل ، وأن « يوم تبلى » منصوب برَجْعِهِ : الزخشرى ، وردّه عليه ابن هشام . راجع الكشف ٢٤١/٤ ، والمغنى ص ٥٩٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، وما ذهب إليه ابن الشجري من أن التقدير : « يرجعه يوم تُبْلَى السَّرَائِرُ » سبق إليه ابن جني في الخصائص ٤٠٢/٢ .

(٤) سورة الأعراف ٥٨ .

له أيادٍ إلَيَّ سابقة<sup>(١)</sup>

وليس يريد بقوله : « فلا مَطْلُهُ يُكَدِّرُهَا » وقوله : « ولا مَنَّهُ يُنَكِّدُهَا » أن له مَطْلًا لا يُكَدِّرُ ، ومَنًّا لا يُنَكِّدُ ، وإنما أراد انتفاء المَطْلِ والمَنِّ عنه البتَّةُ ، ومن هذا الضَرْبِ قولُ امرئ القيس :

على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ الدِّيَافِي جَرَجَرًا  
لم يُرِدْ أن فيه مَنَارًا لا يُهْتَدَى به ، ولكنه نفى أن يكون به مَنار ، والمعنى لا مَنَارَ فيه فَيُهْتَدَى به ، ومنه قول الآخر في وصفِ مَفَاةٍ :

لا تُفْرِغُ الْأَرْبَبَ أَهْوَالُهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ<sup>(٢)</sup>  
/ لم يُرِدْ أن بها أَرَبًا لا تُفْرِغُهَا أَهْوَالُهَا ، ولا ضيابًا غير مُنَجَجِرَةٍ ، ولكنه نفى أن يكون بها حَيوان . ١٩٣

فحقيقة المعنى أنها أيادٍ لا يُكَدِّرُهَا مَطْلٌ ، ولا يُنَكِّدُهَا مَنٌّ .  
وقولُ امرئ القيس : « على لاجِبٍ » : أى على طريق واضح ، ويُقال له : لَحَبٌ أيضًا ، والمَنَارُ : جمع مَنارة ، وأصلُها مَنَوْرَةٌ ، مَفْعَلَةٌ مِنَ الثَّوْرِ ، وَسُمِّيَتْ بِذلِكَ لأنها في الأصل : كُلُّ مُرْتَفِعٍ عَلَيْهِ نار ، ولذلك قالوا في جمعها : مَنَاوِرُ .

(١) تمامه : أَعُدُّ مِنْهَا وَلَا أَعُدُّهَا

(٢) ديوانه ص ٦٦ ، والخصائص ١٦٥/٣ ، ٣٢١ ، والخزانة ١٩٣/١٠ .

وهذا الضَرْبُ من البيان قائمٌ على أن العرب قد تنفى عن شيءٍ صفةً مَّا ، والمراد نفى ذلك الشيء أصلا . ويسميه ضياء الدين بن الأثير : عكس الظاهر ، وهو نفى الشيء بإثباته . انظر المثل السائر ٢٥٧/٢ . وقد كشفه أبو الفتح بن جني ، في الموضع المذكور من الخصائص ، وانظر أيضاً أمثلة له في الكامل ٣٣٥/١ ، والكشاف ٤٧٠/١ ، في تفسير الآية (١٥١) من سورة آل عمران ، ومثال الطالب صفحات ١١٢ ، ٢١٥ ، ٤٢٤ . وشرح الحماسة ص ١٢٠ ، والبيان والتبيين ٢٨٥/١ ، والإنصاف لابن السَّيِّد ص ١١٨ . (٣) في هـ « فيها » .

(٤) البيت لعمر بن أحمَر ، وهو في ديوانه ص ٦٧ ، وتخريجُه في ص ٢٠٠ ، وزد عليه : شرح المفضليات ص ٥٩ ، وشرح الحماسة للبريزي ١١٥/١ ، ٢٣٥ ، ١٥٨/٢ ، ٩٠/٣ ، ١٣٣/٤ ، والمراجع المذكورة من قبل .

وسأفه : شمه ، ومصدره السؤف .

والعوذ : البعير الهرم ، وجمعه عوذة ، وقد عوذ البعير : إذا صار عوداً ، وذلك بعد بزوله بأربع سنين ، واشتقاقه من عاد يعوذ ، لأنه لعلو سنه يعوذ في الطريق مراراً .

والديافى : منسوب إلى دِيَاف ، قرية بالشام ، وقيل : بالجزيرة ، وقيل : بل دِيَاف أثباط بالشام ، وفتح بعضهم أوله .

والجرجرة : صوت يُردده البعير في حنجرتة ، وإنما يُجرجر في الطريق إذا شمه ، لما يعرف من شدته وصعوبة مسلكه .

ومما وقع الفصل فيه بين المصدر وما اتصل به في المعنى ، فوجب حملُه على فعل يدل عليه المصدر قول المتنبي :

وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسيمه بأن تُسعيدا والدَّمَعُ أَشْفَاهُ ساجمه

قوله : « بأن تُسعيدا » متعلق في المعنى بالوفاء ، لأنه أراد : وفاؤكما بأن تُسعيدا كالربيع ، فلما فصل بينهما بأجنيى ، وجب عند النحويين تعليقه بمضمر ، تقديره عند أبى الفتح : وفيثما بأن تُسعيدا ، والمعنى : وفيثما بإسعادى وفاءً ضِعِيفاً ، ولذلك شبه وفاءهما بالربيع الدارس .

قال أبو الفتح : كلمته وقت القراءة في إعراب هذا البيت ، فقلت له : بأى شيء تتعلق الباء من « بأن » ؟ فقال : بالمصدر الذى هو وفاؤكما ، فقلت له : وبما ارتفع « وفاؤكما » ؟ فقال : بالابتداء ، فقلت : وما خبره ؟ فقال : كالربيع ، فقلت : وهل / يصح أن تُخبر عن اسم وقد بقيت منه بقية ، وهى الباء ومجرورها ؟ فقال : هذا ١٩٤ لا أدري ماهو ، إلا أنه قد جاء في الشعر له نظائر ، وأنشدنى :

(١) ديوانه ٣/٣٢٥ ، والخصائص ٢/٤٠٣ ، والمغنى ص ٥٩٦ . وشرح أبياته ٧/١٦٧ ، وأملى ابن الحاجب ٣/١٠٩ . والفتح على أبى الفتح ص ٢٧٣ ، وشرح مشكل شعر المتنبي ص ١٦٧ - ١٦٩ ، وتفسير أبيات المعاني من شعر أبى الطيب ص ٢٢٣ .

(٢) في الأصل : « وله » ولم ترد الواو في هـ ، وديوان المتنبي ، الموضع المذكور .

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادِ دَارَهَا تَكَرَّيْتَ تَرْقُبُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا<sup>(١)</sup>

أى لسنا كإيادٍ ، فدارها الآن ليست منصوبةً بحلَّت هذه ، وإن كان المعنى يقتضى ذلك ، لأنه لا يُبدَل من الاسم إلا بعد تمامه ، وإنما هى منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه « حَلَّت » الظاهرة ، كأنه قال فيما بعد : حَلَّت دارها ، انتهى كلام أبى الفتح .

ومعنى البيت أنه خاطبَ صاحِبِيه ، وقد كانا عاهداه بأن يُسعداه ببيكائهما عند رُبْع أَجْبَتِه ، فقال : وفاؤكما بإسعادى مُشْبِهٌ للرُّبْع ، ثم بَيَّنَّ وَجْهَ الشُّبْهِ بينهما بقوله : « أَشْجَاه طَامِسُهُ » يعنى أن الرُّبْع إذا تَقَادَمَ عَهْدُهُ فَدَرَسَ ، كان أَشْجَى لَزَائِرِهِ ، أى أَبْعَثَ لَشَجْوِهِ ، أى لَحُزْنِهِ ، لأنه لا يَتَسَلَّى به الحُبُّ ، كما يتسلى بالرُّبْع الواضح ، وكذلك الوفاء بالإسعاد إذا لم يكن بدمعٍ ساجمٍ [ أى هَامِلٍ ، كان أَبْعَثَ لِلْحُزْنِ ، فأراد أبكيا معى بدمعٍ ساجمٍ ] فَإِنَّ الدَّمَعَ أَشْفَى لِلْغَلِيلِ إِذَا سَجِمَ ، كما أن الرُّبْعَ أَشْجَى لِلْمَحَبِّ إِذَا عَفَا وَطَسَمَ ، كما قال جرير :

لَا تَطْلُبُنَّ خُؤُولَةً فِي تَغْلِبٍ فَالزَّيْجُ أَكْرَمُ مِنْهُمْ أَخْوَالَا

غَضِبْتَ الْعَبِيدُ مِنَ الزَّيْجِ ، وَقَالُوا : مَنْ يَغْدِرُنَا مِنْ ابْنِ الْحَطَفَى ؟ مَنْ لَنَا بِنِ يَرُدُّ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ ، يُقَالُ لَهُ : سَفِيحُ بْنُ رَبَاحٍ ، مَوْلَى بَنِي نَاجِيَةٍ : أَنَا

(١) للأعشى . ديوانه ص ٢٣١ ، واستقصيت تحريجه في كتاب الشعر ص ٢٧٢ ، وأنشده أبو علي أيضا في العسكرية ص ٢٠٩ ، والبغداديات ص ٣٦١ ، وابن جني في الخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣

(٢) تكلم عليه الجوهري في الصحاح ( ممن ) .

(٣) بعض هذا الكلام للواحدى . راجع شرحه على الديوان ص ٣٧٣ .

(٤) ساقط من هـ . وهو في شرح أبيات المغنى ، الموضع السابق ، حكاية عن ابن الشجرى .

(٥) ديوانه ص ٦٥ ، من قصيدة يهجو فيها الأخطل . وانظر نقائض جرير والأخطل ص ٨٨ ، والكمال ص ٦٨٨ ، ٨٦٢ . ولا صلة بين قول جرير وقول المتنبي ، إلا أن تكون في توجيه أفعال التفضيل في البيتين « أَشْجَى » و « أَكْرَم » فكما أريدت المبالغة في تأثير الربع الدارس على المحبِّ ، فكذلك أريدت المبالغة في وصف تغلب باللؤم ، بأن الزيج أكرم منهم خؤولةً وصهراً .

(٦) في هـ : من .

(٧) هكذا في الأصل وهـ ، وضبط في الأصل بفتح السين وكسر الفاء . وقد اختلف في اسم هذا =

لكم [ به ] ثم قال :<sup>(١)</sup>

إِنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةً مَلْمُومَةً طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الْأَوْعَالُ<sup>(٢)</sup>  
 قَدْ قَسَتْ شِعْرَكَ يَا جَرِيرُ وَشِعْرَهُ فَقَصُرَتْ عَنْهُ يَا جَرِيرُ وَطَالَا  
 وَوَزَنْتُ فَخْرَكَ يَا جَرِيرُ وَفَخْرَهُ فَخَفَفَتْ عَنْهُ حِينَ قُلْتَ وَقَالَا  
 الزَّنَجُ لَوْ لَا قَيْتَهُمْ فِي صَفِّهِمْ لَا قَيْتَ ثُمَّ جَحَاجِحًا أَبْطَالَا  
 / كَانَ ابْنُ نَدْبَةَ<sup>(٣)</sup> فِيكُمْ مِنْ نَجَلِنَا وَخُفَافُ الْمُتَحَمِّلِ الْأَثْقَالَا ١٩٥

قولهم : « مَنْ يَعْذِرُنَا مِنْ ابْنِ الْخَطَفِيِّ » أى مَنْ يَأْتِينَا بِعُذْرٍ مِنْهُ فِيمَا قَالَ ؟ أى  
 ليس له فى ذلك عُذْر ، وقولهم : مَنْ لَنَا بِمَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ ؟ يقال : مَنْ لِي بِكَذَا ؟ : أى  
 مَنْ كَافِلٌ لِي بِهِ ؟ وقولُ سَفِيحٍ : أَنَا لَكُمْ بِهِ ، أى كَافِلٌ لَكُمْ بِمَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ .  
 ويقال : صَخْرَةٌ مَلْمُومَةٌ وَمُلْمَلَمَةٌ ، إِذَا كَانَتْ صُلْبَةً مُسْتَدِيرَةً .

والأوعال : ثِيُوسُ الْجِبَالِ ، وَاحِدُهَا : وَعِلٌّ ، وَجَمْعُهُ فِي الْكَثْرَةِ وَغَوْلٌ ، وَأُنْثَاهُ  
 أُرْوِيَّةٌ ، وَجَمْعُهَا أُرَوَى وَأُرَاوَى ، مِثْلُ عَذَارَى .

وانتصابُ الأوعالِ بطالَتْ ، أى طَالَتْ الصَّخْرَةُ الْمَشْبَبَةُ بِهَا الْفَرَزْدَقُ الْأَوْعَالَ ،  
 فَلَيْسَ تَنَالُهَا الْأَوْعَالُ ، وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا ، لِأَنَّ مَاوَى الْوَعْلِ قُلْلُ الْجِبَالِ .  
 وطال هذه : أَصْلُهَا طَوَّلَ ، مَفْتُوحُ الْعَيْنِ ، فَلِذَلِكَ تَعَدَّتْ ، وَالْأُخْرَى الَّتِي نَقِيضُهَا

=- الرجل واسم أبيه اختلافاً كثيراً . راجع حواشى كتاب العربية ، ليوهان فك ص ٣٦ ، والمراجع التالية فى  
 تفرج الأبيات .

(١) ليس فى هـ .

(٢) الأبيات من قصيدة أوردتها المحاظف فى رسائله ١٩٠/١ ( رسالة فخر السودان على البيضان ) وذكر  
 بعضها المرد فى الكامل ص ٨٦٢ ، والبيت الأول فى أمالى المرتضى ٢٢٤/٢ ، واللسان ( طول ) . وانظر  
 الموضوع السابق من نقاظ جرير والأحطل . والمقتضب لابن جى ص ٨٣ .

(٣) ضطت الون فى الأصل بالفتح ، وهو صحيح ، وتضط بالضم أيضا . راجع مقدمة ديوان خفاف  
 ابن ندبة ص ٧ ، و « ندبة » اسم أمه ، وكانت سوداء حشية .

(٤) وقيل : معنى من يعذرى من فلان ؟ أى مَنْ يَقُومُ بِعُذْرِي إِنْ أَنَا جَازَيْتُهُ بِسُوءِ صَنِيعِهِ ، وَلَا يُلْزَمُنِي  
 لَوْ مَا يَكُونُ سِوَى إِلَيْهِ . وتقول : عذرتُه من فلان . أى لَمْ تُهْمَ وَلَمْ أَلْمُ هَذَا . راجع مقاييس اللغة ٢٥٣/٤ ،  
 واللسان ( عذر ) ، وهذان التفسيران أقرب مما ذكره ابن الشجرى .

قَصُرَ أصلها طَوَّل ، بضمّ العين ، واسم الفاعل منها طَوَّل ، ومن الأولى طَائِل ، يقال : طَاوَلْنِي فطَلْتُهُ ، أى غَلَبْتُهُ فى الطَّوْل ، وقال : فليس تنالها ، ولم يقل : فليست ، لأنه أضمرَ فى « ليس » الشأن .

وقيل : بل شَبَّه « ليس » بما ، فأخلاها مِن ضمير ، كما قالوا : « ليس الطَّيِّبُ إلا المِسْكُ » .

ويقال : قِسْتُ الشَّيْءَ بالشَّيْءِ : أى قَدَّرْتُهُ به ، وقوله : « قِسْتُ شِعْرَكَ وشِعْرَهُ » تَحْتَمِلُ الواو أن تكونَ عاطفةً ، وأن تكونَ بمعنى مع ، وأن تكونَ بمعنى الباء ، كما قالوا : اشتريت الحُمْلانَ : حَمَلًا وِدْرَهُما ، يُريدون بِدِرْهِم .

والبَطْلُ : الشُّجَاع ، وألزموه فى الجمع مِثَال أفعال ، كما قالوا فى الاسم : أُرْسَان [ وأَقْلَاب ] وأَقْلَام وأَقْتَاب ، فلم يجاوزوا ذلك ، ومصدره البُطُولَة والبَطَالَة ، وفِعْلُهُ بَطُلٌ ، مثل ظَرْف ، واشتقاقه فيما زعموا مِنَ البُطْلان ، قالوا : لأنه الذى تَبْطُلُ عنده الدماء .

١٩٦ / والجَحْجَاح : السَّيِّد ، وقياس جَمْعُهُ : جَحَاجِيح ، وَيَحْذِفُونَ الياءَ وَيُعَوِّضُونَ

(١) هذا من شواهد النحو النثرية السيارة . راجع الكتاب ١/١٤٧ ، والمجلس الأول من مجالس العلماء للزجاجي ، وفيه قصة الشاهد وتفرجه . وانظر أيضاً كتاب الشعر ص ٧ .

(٢) إلا أنك لما عطفته على المنصوب انتصب بالمطوف عليه . راجع الأزهية ص ٢٤٢ ، وتمثيله بالرفع . وانظر الكتاب ١/٣٩٣ ، وكتاب الشعر ص ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، وهو فى المغنى ص ٣٩٧ ، بالنصب « بعث الشاةَ وِدْرَهُما » .

(٣) زيادة من هـ . وهو جمع « قَلْب » بضم القاف وسكون اللام ، وهو لُبُّ النخلة وشحمُها . ويبقى أن هذا المِثَال دَخِيل على سائر ما أورده المصنّف من أمثلة مفرد هذا الجمع ، فكل ما ذكره من وزن « فَعْل » بفتح الفاء والعين .

(٤) تمام هذا التفسير : « فلا يدرك عنده ثأر » كما فى اللسان ( بطل ) ، وقبل سُمِّي بذلك لبطلان الحياة عند ملاقاته ، أو لبطلان العظام به ، كما قال الفيومى فى المصباح . وأفاد ابن فارس أن مادة ( بطل ) ترجع إلى أصل واحد ، وهو ذهاب الشئ وقلة مكته ولبثه . قال : « والبطل الشجاع ، قال أصحاب هذا القياس : سُمِّي بذلك لأنه يعرض نفسه للمتألف ، وهو صحيح » . المقاييس ١/٢٥٨ .

منها تاء التأنيث<sup>(١)</sup> ، فيقولون : جَحَاجِحَةٌ ، وَحَذَفُ الياء مع ترك التعويض جائز في الشعر ، وأجازه بعضهم في غير الشعر .

والتَّجَلُّ : الولد [ يقع على الواحد وما جاوزه من العدد ، كالتَّسْلِيل ، وتَنَاجَلَ القَوْمُ وتَنَاسَلُوا وتَوَالَّدُوا<sup>(٢)</sup> ] .

و « خُفَاف » هو ابن نُدْبَة ، فلا يجوز أن يكونَ ارتفاعه بالعطف عليه ، لأنَّ عطفَ الشيء على نفسه غيرُ جائز ، ولكِنَّكَ ترفعه بالابتداء ، و « الْمُتَحَمِّلُ » خبره ، ولك أن تجعله خبرَ مبتدئٍ محذوف ، والمتحَمِّلُ صِفَتُهُ ، يريد : وهو خُفَافُ المتحَمِّلُ .  
آخر المجلس .

\* \* \*

(١) سبق هذا في المجلس الحادى والعشرين .

(٢) ساقط من هـ .

### المجلس الموفى الثلاثين

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، السادس عشر من شوال ، سنة ست وعشرين وخمسمائة .

#### مسألة

إن قيل : لِمَ لَزِمَ حذفُ النون من اسمِ الفاعل إذا اتَّصلت به الكافُ والهاء ، ونظائرهما من الضمائر ، في قولهم : مُكْرِمًاك ومُكْرِمُوك ، وضارِبَاه وضارِبُوه ، ولم يقولوا : مُكْرِمَانك ولا مُكْرِمُونك ، ولا ضارِبَانِه ولاضارِبُونِه ، كما قالوا في الفعل : يُكْرِمَانك ويُكْرِمُونك ، وَيَضْرِبَانِه وَيَضْرِبُونِه ؟

فالجواب : أنَّ بَيْنَ التَّوْنينِ فرقاً ، وذلك أن النونَ في الفعل إعراب ، فهي تثبت إذا اتصل الفعلُ بمضمرٍ أو مظهرٍ ، علامة للرفع ، وتسقط في الجزم والنصب ، والنونُ في الاسم إنما هي بدلٌ من حركة الواحد وتنوينه ، فهي تسقط إذا أضفته إلى اسمٍ ظاهرٍ ، كقولك : مُكْرِمًا زَيْد ، ومُكْرِمُو عمرو ، وتثبت إذا حملته على الفعل فقلت : مَكْرِمَانِ زَيْدًا ومَكْرِمُونِ عمراً ، فإذا اتصل بالضمير اعتزمت العربُ على حذفها الثبوتَ ، فقالوا : مَكْرِمَاك ومَكْرِمُوك ، وضارِبَاه وضارِبُوه ، قصروه في هذه الحال على الإضافة ، كما جاء في التنزيل : ﴿ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> و﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ



وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ<sup>(١)</sup> .

/ وعِلَّة ذلك عند النحويين أَنَّ الحذفَ لَزِمَ النونَ في هذا الوجه ، حملاً لها على ١٩٧ التنوين ، كأنهم لما أَلْزَمُوا التنوينَ الحذفَ ، في قولهم : مُكْرِمُكَ وضارِبُهُ ، فلم يقولوا : مُكْرِمُكَ ولاضارِبُهُ ، أَلْزَمُوا النونَ الحذفَ ، فلم يقولوا : مكرمانك ولا مكرمونك ، ولا ضاربانه ولا ضاربونه ، قالوا : وإنما لَزِمَ حذفُ التنوين مع الضمير لأنه مُمَائِلُهُ ، من حيث كان التنوين مما لاينفصل ، كما أن هذا الضميرُ وُضِعَ مُتَّصِلاً ، فلا ينفصل ، وكرهوا الجمعَ بينه وبين التنوين ، كما كرهوا الجمعَ بين حرفين لمعنى واحد ، كالجمع بين إِنَّ ولام التوكيد ، وبينَ حرف النداء ولام التعريف ، ولَمَّا كان هذا الضرب [ من الضمير<sup>(٢)</sup> ] يَلْزَمُهُ الاتِّصَالُ ، وكان التنوين يُحذفُ مع الاسم الظاهر حذفَ جوازٍ ، فيقال : ضاربُ زيدٍ ، حُذِفَ مع هذا الضمير حذفُ وُجوبٍ ، فقليل : ضاربُكَ ، ولم يقولوا : ضاربُتكَ ، كما قالوا : ضاربُ زيدا ، لأنَّ زيدا ونحوه مِمَّا وُضِعَ منفصِلاً قائماً بنفسه ، والكاف ونحوها مِمَّا وُضِعَ مُتَّصِلاً ، لا يقوم بنفسه ، ولَمَّا وجب عندهم حذفُ التنوين لِمَا ذكره ، حُمِلَتِ النونُ على التنوين ، فَأُلْزِمَتِ الحذفَ في الموضع الذي لَزِمَ فيه حذفُ التنوين .

وأقول : إِنَّ في العِلَّة التي ذَكَرَها النحويُّونَ نظراً ، من حيث كان الشُّبُه العارضُ بينَ التنوين والضميرِ غيرَ مانعٍ من الجمعِ بينهما ، كما لم يمتنع الجمعُ بينَ هذا الضميرِ ونونِ التوكيد الخفيفة ، في نحو : لا يُطْعِمُكَ مالُكَ ، ﴿ وَلَا يَسْتَحْفِظُكَ الَّذِينَ

(١) الآية السابعة من سورة القصص .

(٢) في هـ : فكروها .

(٣) زيادة من هـ .

لَا يُؤَفَّنُونَ ﴿١﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ النُّونَ ، وَحُكِّمَ هَذِهِ النُّونَ حَكْمُ التَّنْوِينِ فِي أَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ .

وأقول أيضاً : إنَّ النُّونَ التي تُرَادُ في التَّشْنِيةِ والجمع ، وإنَّ كانت تُوافِقُ التَّنْوِينَ ، في ١٩٨ أنها تُحَدِّفُ في الإِضَافَةِ ، فإنَّها تُخَالِفُهُ بِثُبُوتِهَا في مَوَاضِعَ لَا يَثْبُتُ فِيهَا التَّنْوِينُ ، فَمِنْ ذَلِكَ ثَبُوتُهَا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، في نَحْوِ : الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ ، وَفِي النِّدَاءِ فِي قَوْلِهِمْ : يَا زَيْدَانِ وَيَا زَيْدُونَ ، وَفِي بَابِ التَّثْنِيتِ في نَحْوِ : لَا زَيْدَيْنِ عِنْدِي ، وَلَا زَيْدَيْنِ ، وَإِذَا كَانَتِ النُّونُ مُخَالِفَةً لِلتَّنْوِينِ بِثُبُوتِهَا فِي هَذِهِ الْأَمَاكِنَ ، فَلَيْسَ بِمُسْتَكْرٍ أَنْ يَجُوزَ ثَبَاتُهَا مَعَ الضَّمِيرِ ، وَإِنْ لَمْ يَجُزْ ثَبَاتُ التَّنْوِينِ .

والجوابُ الذي خَطَرَ لِي في امْتِنَاعِ ثُبُوتِ التَّنْوِينِ والنُّونِ مَعَ الضَّمِيرِ : أَنَّ اتِّصَالَ الْأِسْمِ بِالْأِسْمِ يُوجِبُ عَمَلَ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي ، وَلَا يَخْلُو الْأَوَّلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَامِداً أَوْ مُشْتَقّاً أَوْ مُضَارِعاً لِلْمُشْتَقِّ ، وَالْجَامِدُ عَلَى ضَرِيرَيْنِ ، مُصَدَّرٌ وَغَيْرُ مُصَدَّرٍ ، فَغَيْرُ الْمُصَدَّرِ : كَجَمَلٍ وَجَبَلٍ وَجَعْفَرٍ ، فَهَذَا الضَّرْبُ لَا يَعْمَلُ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ إِلَّا الْجَرُّ ، تَقُولُ : جَمَلُ زَيْدٍ ، وَجَبَلًا طَيِّئٌ وَجَعْفَرُ عَشِيرَتِكُمْ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ مِقْدَارًا ، وَمَا أَشْبَهَ الْمِقْدَارَ ، فَإِنَّهُ يَنْصَبُ التَّكْرَارَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ عَلَى التَّمْيِيزِ ، كَقَوْلِكَ : قَفِيزٌ بُرٌّ ، وَمَنْوَانٌ سَمْنَا ، وَالْمُصَدَّرُ يَعْمَلُ الْجَرَّ بِحَقِّ الْأَصْلِ ، لِأَنَّهُ فِي الْجُمُودِ بِمَنْزِلَةِ الْجَمَلِ وَالْجَبَلِ وَجَعْفَرٍ ، وَيَعْمَلُ النِّصْبَ بِحَقِّ الشَّبْهِ بِالْفِعْلِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ زَيْدًا ، وَكَذَلِكَ الْمَشْتَقُّ يَعْمَلُ الْجَرَّ بِحَقِّ الْأَسْمَةِ ، وَيَعْمَلُ النِّصْبَ بِحَقِّ مُشَابَهَتِهِ لِلْفِعْلِ ، وَهُوَ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وَأَسْمَاءُ الْمَفْعُولِينَ ، وَنَحْوُهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ ، تَقُولُ : ضَارِبٌ زَيْدٌ ، وَضَارِبٌ زَيْدًا ، وَضَارِبًا بَكْرًا وَضَارِبَانِ بَكْرًا ، وَضَارِبُو أَخِيكَ وَضَارِبُونَ أَخَاكَ ، وَالْمُضَارِعُ لِلْمَشْتَقِّ أَسْمَاءُ الْعَدَدِ ، مِنْ نَحْوِ عَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ ، وَمُضَارِعَتِهَا لِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ مِنْ جِهَةِ قَوْلِكَ : عَشْرُونَ وَعَشْرِينَ ، كَمَا تَقُولُ : ضَارِبُونَ وَضَارِبِينَ ، فَهَذَا

(١) آخر سورة الروم . وهي قراءة ابن أبي عمير ، ويعقوب . البحر المحيط ١٨٢/٧ .

(٢) هما أجأً وسَلَمَى .

(٣) في هـ . وجعفر . بالافراد .

الضربُ يعمل الجرَّ والنصبَ ، فالجرُّ في المعارف والنكرات ، والنصبُ في النكراتِ خاصةً ، تقول في الجر : تلك عَشْرُو زَيْدٍ ، وهذه عَشْرُو رَجُلٍ آخَرَ<sup>(١)</sup> ، وقبضت خَمْسِيكَ ، وخَمْسِي بَكْرٍ ، وخَمْسِي رَجُلٍ غَيْرِهِ ، وفي النصب : عندى عشرون ١٩٩ رجلاً ، وقبضت خمسين درهماً ، . فقد بان لك أَنَّ عملَ الاسمِ الجرَّ حُكْمٌ تَوَجُّبه الإضافةُ ، والإضافةُ مختصُّ بها الاسمُ دونَ الفعلِ ، وعمله النصبُ عارضٌ طرأ عليه بمُضارَعَتِهِ الفِعلِ ، فوضَّحَ أَنَّ عمله النَّصبُ فرَّغَ على عمله الجَرَّ [ لِأَنَّ عمله الجَرَّ<sup>(٢)</sup> ] بحقِّ الأصلِ ، وعمله النصبُ بحقِّ الشَّبهِ بالفعلِ ، ألا ترى أَنَّ الأسماءَ المعربةَ لا يمتنعُ شيءٌ منها من عملِ الجَرِّ ، والجوامدُ منها العاريةُ من شَبهِ الفعلِ وما ضارَعَ الفعلَ ممتنعةٌ من عملِ النَّصبِ ، فلما كانت الإضافةُ جائزةً في جميعها ، والنصبُ يجوزُ في بعضها دونَ بعضٍ ، عَلِمْتَ أَنَّ عملَها النَّصبُ فرَّغَ على عملِها الجَرَّ ، ولَمَّا كان اسمُ الفاعلِ يتَّصلُ بالمفعولِ تارةً بحقِّ الأصلِ ، كقولك : ضاربُ زَيْدٍ ، وتارةً بحقِّ الفرعِ ، وهو شَبْهُهُ بالفعلِ ، كقولك : ضاربُ زَيْدًا ، ثم اتَّصل بالضميرِ ، ألزَمَهُ الضميرُ الأصلَ الذي هو الإضافةُ ، لِأَنَّ الضميرَ يردُّ ما اتصل به إلى أصله ، فلذلك وَجِبَ حذفُ التنوينِ والنونِ ، فقل : ضارِبُكَ وضاربُكَ وضاربوك ، فاعرفه .

وَيَزِيدُ هَذَا الْقَوْلَ وَضُوحاً قَوْلُهُمْ فِي بَابِ النِّدَاءِ وَبَابِ التَّيْرَةِ : إِنْ اسْمُ الطَّوِيلِ مُضَارَعٌ لِلْمُضَافِ ، مِنْ أَجْلِ طَوْلِهِ ، فَلِذَلِكَ انْتَصَبَ فِي الْبَابَيْنِ ، كَمَا يَنْتَصِبُ الْمُضَافُ ، فَقِيلَ : يَضَارِبُ زَيْدًا ، كَمَا قِيلَ : يَضَارِبُ زَيْدٍ ، وَلَا ضَارِبًا رَجُلًا عِنْدِي ، كَمَا قِيلَ : لَا ضَارِبَ رَجُلٍ ، وَإِذَا كَانَ اسْمُ الطَّوِيلِ مُشَبَّهًا بِالْمُضَافِ ، فَالْمُشَبَّهُ فرَّغَ عَلَى مَا شَبَّهَهُ بِهِ ، فَقَدْ بَيَّنَّ لَكَ هَذَا أَنَّ عمله النَّصبُ فرَّغَ على عمله الجَرَّ ، فَلِذَلِكَ رُدُّ الضميرِ اسمِ الفاعلِ إِلَى عملِ الجَرِّ الْبُتَّةُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : أُخَر .

(٢) سَاقَطَ مِنْ هـ .

(٣) فِي هـ : غَيْرُ مَمْتَنَعَةٍ .

وإن شئت قلت : إن الاسم المشتق فرع على الجامد [ لأن المشتق مأخوذ من الفعل ، والأفعال فروع على الأسماء ، لأنها مأخوذة من مصادرها ، والأسماء الجوامد من نحو : رجل وحمار وفرس وزيد وجعفر ، لاتعمل النصب ؛ لعدم شبهها بالفعل ، فهي مقصورة في العمل على الجر ، بحكم نيابتها عن حرفه ، وإذا ثبت بما ذكرته أن المشتق الذي هو اسم الفاعل ونحوه فرع على الجامد ] والجامد لا يعمل إلا الجر ، والجر يحدث عن الإضافة ، وكان اسم الفاعل يعمل في الأسماء الظاهرة ، جراً ونصباً ، ألحقه اتصاله بالضمير بالأصول التي هي الجوامد ، وذلك لأن الضمير قد ثبت أنه / فرع على المظهر ، فلم يجمعوا بين فرعين ، عمل النصب والضمير ، ويدل ذلك على أن الضمير يرد ما اتصل به إلى أصله أنك تقول : أعطيتكمو درهماً ، وإن شئت قلت : أعطيتكم ، فحذفت الواو ، وإثباتها هو الأصل ، فإذا قلت : الدرهم أعطيتكموه ، رده اتصاله بالضمير إلى أصله ، ولم يَجْزُ غير ذلك ، كما جاء في التنزيل : ﴿ أَلْزِمُوا مَوْهَا ﴾<sup>(١)</sup> وكذلك أكرمتمو هنداً ، وأكرمتُم ، بإثبات الواو وحذفها ، فإن قلت : هنداً أكرمتموها ، أثبت الواو لا غير ، كما قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا ﴾<sup>(٢)</sup> .

### تعريب بيت للأخطل :

كانت منازل الألف عهدتهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا  
خبر المبتدأين اللذين هما « نحن وذاك » محذوفان ، أراد : عهدتهم إخواناً إذ نحن متآلفون أو متآخون ، يدل على التقدير الأول ذكر الألف ، وعلى الثاني ذكر

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من هـ ، وهو سقط كبير كما ترى .

(٢) سورة هود ٢٨ .

(٣) سورة الزخرف ٧٢ .

(٤) ليس في ديوانه المطبوع ، وقد سبق إلى نسبته إليه أبو علي في كتاب الشعر ص ٢٨٤ ، وانظر مزيد

تخرج في حواشيه .

(٥) هكذا جاء مضبوطاً في الأصل بتشديد اللام المكسورة ، وكذلك في أصول كتاب الشعر .

الإخوان ، وأزاد إذ ذاك كائنٌ ، ولا يجوز أن يكون « إذ ذاك » خبر « نحن » لأن ظروف الزمان لا يصحُّ الإخبارُ بها عن الأعيان ، فلو قلت : زيدٌ أمسى ، لم تحصلُ بذلك فائدة ، و « إذ » الأولى ظرفٌ لعهدتهم ، وأما الثانية فيعمل فيها الخبرُ المقدرُ الذى هو مُتألفون أو متآخون .

وأما قوله : « دون الناس » فيَحْتَمِلُ أن يكون العاملُ فيه « عهدتهم » ويَحْتَمِلُ أن تعلقه بالخبر المضمر ، كأنك قلت : مُتألفون دون الناس ، ويجوز أن تعلقه بمحذوفٍ غيرِ الخبر المقدر ، على أن يكون فى الأصل صفةً لإخوان ، كأنه قال : عهدتهم إخواناً دون الناس ، أى مُتصافين دون الناس ، فلما قُدِّم على الموصوف صار حالاً ، وجاز أن تجعله وصفاً لعتين وحالاً منه ، لأنه ظرفٌ مكانى .

فإن قيل : إلامَ توجَّهت الإشارةُ بذاك ؟ فالجواب : إلى التَّجاور الذى دلَّ عليه ذكرُ المنازل .

#### تعريب قول المتنبي :<sup>(٢)</sup>

٢٠١

كَفَى ثَعْلًا فخرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ وَدَهَّرَ لَأَن أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ

الكِفاية : بلوغُ الغاية فى الشيء ، فقولهم : كفاكَ به رجلًا ، وهو كافيك من رجل : معناه قد بلغ الغاية فى خِصال المدح ، وفلانٌ كافٍ : إذا قام بالأمر ، وانتهى إلى الغاية فى التدبير ، وَيَكْفِي وَيُجْزَى وَيُعْنَى بِمعنى واحد ، فهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك : يكفينى درهمٌ ، وكفانى قُرْصٌ : أى أجزأنى وأغنانى عن كل قُرْصٍ آخر ، وعن بعض قُرْصٍ [ آخر ] فأما كَفَى المتعدى إلى مفعولين ، فى نحو : كَفَيْتُ

(١) فى هـ : أو .

(٢) ديوانه ١٩٠/٣ ، والمغنى ص ١١٣ ، وشرح أبياته ٣٤٥/٢ .

(٣) فى الأصل : أكل .

(٤) زيادة من هـ .

فلاناً شرَّ فلان ، فمعناه منعه منه وحُلَّتْ بينه وبينه ، ومنه في التنزيل : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ <sup>(١)</sup> ﴾ فهما مختلفان معنى وعملاً ، فمن الضرب الأول قوله :

كَفَى نُعَلًا فخرًا بأنك منهم

فُتْعَلًا مفعول به ، وفخرًا تمييز ، والفاعل أن بصلتها ، والباء مَزِيْدَةٌ ، كما زيدت في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ <sup>(٢)</sup> ﴾ وفي زيادتها في كَفَى بِاللَّهِ قولان : أحدهما قول الزجاج <sup>(٣)</sup> ، وهو أنه دخله معنى اكتفوا بالله ، والقول الآخر <sup>(٤)</sup> « أنها دخلت لتأكيد الاتصال ، لأن الاسم في قولك : كَفَى اللَّهُ ، يتصل بالفعل اتصال الفاعلية ، فإذا قلت : كفى بالله ، اتصل اتصال الإضافة واتصال الفاعلية ، وفعلوا ذلك إيداناً بأن الكفاية من الله سبحانه ليست كالكفاية من غيره ، في عِظَمِ المنزلة ، فضُوعِفَ لفظها لتضاعف معناها » فإذا قلت : كفى بزيد عالماً ، حملته على معنى اكتف به .

وَتُعَل : رَقِطُ الممدوح ، بطن من طيء ، وتُعَالَة : من أسماء الثعلب .

وأَهْل هاهنا : معناه مستأهل ومستحق ، فلذلك عُلِقَ به « لَأَنْ أُمِسَّتْ مِنْ أَهْلِهِ » لأنه بمنزلة اسم الفاعل المقوى باللام ، في وصوله إلى المفعول ، وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، كقولك : ظلم فلان فلاناً ، وهو ظالم له ، وكذلك استحق فلان هذا الصنع ، واستأهله ، وهو مستحق له ومستأهل له ، ولو قلت : مستحقه ومستأهله ، وهو / ظالمه ، لم يكن إيصاله بنفسه في الحسن كإيصاله باللام ، فلذلك ٢٠٢

(١) سورة البقرة ١٣٧ .

(٢) جزء من آية كريمة ، في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز ، وقد علق عليها في المجلس الثالث عشر .

(٣) معاني القرآن ٥٧/٢ ، في توجيه الآية (٤٥) من سورة النساء .

(٤) هو قول الرماني ، كما ذكر البغدادى في شرح أبيات المغنى .

(٥) في هـ : اتصاله ..... كاتصاله .

جاء في التنزيل : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ ﴾<sup>(١)</sup> ومما جاء فيه أهل في معنى مستأهل ، قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾<sup>(٢)</sup> أى ومستأهلها .

وقد روى في « دهر » الرفع والنصب ، فالرفع رواية ابن جنى والرئعى ، والنصب رواية الشاميين ، وعليها اعتمد المعرى .

قال أبو الفتح : ارتفع « أهل » لأنه وصفٌ لدهر ، وارتفع « دهر » بفعلٍ مضمر دلٌ عليه أول الكلام ، فكأنه قال : وَلْيَفْخَرْ دَهْرٌ أَهْلٌ لَّأَن أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ ، لايتَّجه رفعه إلا على هذا ، لأنه ليس قبله مرفوعٌ يجوز عطفه عليه ، ولا وجه لرفعه بالابتداء ، إلا على حذف الخبر ، وليس في قُوَّةٍ إضمار الفعل هاهنا ، انتهى كلامه .

والمعرى أسقطَ حكمَ الرفع ، وذلك أنه قال : وبعضُ الناس يرفع « دهرًا » ولا ينبغي أن يُلْتَفَتَ إليه ، وعُطِفَ « دهرًا » على « تُعَلَّا » ورفع « أهل » بتقدير : هو أهلٌ ، وحكاية اللفظ الذى قدره للنصب : كَفَى تُعَلَّا فَخْرًا أَنْكَ مِنْهُمْ ، وكفى دهرًا هو أهلٌ لَّأَن أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَنَّهُ أَهْلٌ ، لكونك من أهله . وهذا قولٌ فيه إسهابٌ كما تَرَى ، وتكلفٌ شاقٌ ، والرفع ، وإن كان فيه تكلفٌ إضمارِ فعلٍ ، أقربُ متناولًا وأصحُّ معنًى ، وأكثرُ فائدةً .

وحملَ الرئعى نصبَ « دهر » على أنه معطوفٌ على اسمِ إنَّ ، وأهلٌ خبرٌ عنه ، أى كفى تُعَلَّا فخرًا أَنْكَ مِنْهُمْ ، وأن دهرًا أهلٌ لَّأَن أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ ، وهذا القولُ بعيدٌ من حصولِ فائدةٍ ، ثم قال : والرفعُ أجودٌ ، عَلَى : وَلْيَفْخَرْ دَهْرٌ ، وهو روايتى ، والنصبُ روايةٌ شاميَّةٌ ، ذكرتها لِتُعَرَفَ .

(١) سورة فاطر ٣٢ ، وراجع ماتقدم في المجلس العاشر .

(٢) سورة الفتح ٢٦ .

(٣) الفتح الوهبي ص ١٢٦ ، وهو الشرح الصغير لديوان المتنبي ، وابن الشجرى كأنه ينقل من الشرح الكبير .

(٤) وهذا رأى ابن فورجة أيضا . راجع كتابه الفتح على أبى الفتح ص ٢٥٠ ، وذهب ابن سيده إلى ماذهب إليه ابن جنى . انظر شرح مشکل شعر المتنبي ص ٥٦ . وانظر تفسير أبيات المعاني ص ٢٠٧ .

فهذه جملة الأقوال في رفع « دهر » ونصبه ، وإن رفعته بالابتداء وأضمرت له خبراً مدلولاً عليه بأول الكلام ، فليس بضعيف وإن كان نكرة ، لأنه متخصص بالصفة ، والتقدير : ودهر أهل لأن أمسيت من أهله فاخر بك .

٢٠٣ وأما قول / أرى الفتح إنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه ، فقول من لم ينعم النظر ، وقنع بأول لمحة ، فقد يجوز عطف « دهر » على فاعل كفى ، وهو المصدر المقدر ، لأن « أن » مع خبرها هاهنا بمعنى الكون ، لتعلق « منهم » باسم الفاعل المقدر الذي هو كائن ، فالتقدير : كفى ثعلاً فخرأ كونك منهم ، ودهر مستحق لأن أمسيت من أهله ، أى وكفاهم فخرأ دهر أنت فيه ، فأراد أنهم فخرأ بكونه منهم ، وفخرأ بزمانه لتضارة أيامه ، كما قال أبو تمام :

كَأَنَّ أَيَّامَهُمْ مِنْ حُسْنِهَا جُمِعَ

والعادة جارية في الكلام والشعر بمدج زمان الممدوح ، وذم زمان المذموم .  
وعطف « دهر » وهو اسم حدث على الكون المقدر ، وهو اسم حدث ، ودهر موصوف بصفة فيها ضمير عائد على اسم إن ، وهو التاء من « أمسيت » فهذا وجه في الرفع ، صحيح المعنى ، ليس فيه تقدير محذوف ، والأوجه المذكورة عن عزوتها إليهم ليس فيها وجه خالي من حذف ، إلا الوجه الذى ذهب إليه الربيعي في النصب ، وهو قول لا تصحبه فائدة ، فأبو الفتح والربيعي قدرا فعلاً لرفع « دهر » والمعري قدراً مبتدأ لرفع « أهل » وقدّر المعري أيضاً لنصب دهر ما حكيث لك لفظه الشاق .

(١) في المغنى ص ١١٤ - عن ابن الشجرى - : لأنه قد وُصِفَ بأهل .

(٢) نسب الواحدي في شرحه لديوان المتنبى ص ٧٢ ، اهلا الوجه إلى ابن فورجة ، ولم أجده في الموضع الذى ذكرته من كتاب ابن فورجة : الفتح على أرى الفتح . على حين ينسبه ابن هشام إلى ابن الشجرى . راجع الموضع السابق من المغنى .

(٣) ديوانه ٩١/٤ ، وديوان المعاني ١٧٧/٢ ، وصدر البيت :

ويضحك الدهر منهم عن غطارفة



ويُتَّجه عندي في إعراب البيت بعد هذا وجه لم يذهب إليه من تقدّم ، كما لم يذهبوا إلى عطف « دهر » على فاعل « كَفَى » ، وهو أنك ترفعُ الفخر بإسناد « كَفَى » إليه ، وتُخْرِجُ الباء عن كونها زائدة ، فتجعلها مُعَدِّيَةً متعلقةً بالفخر ، وتجرُّ « الدهر » بالعطف على مجرور الباء ، وترفع « الأهل » [ بتقدير <sup>(١)</sup> ] المبتدأ الذي تقدّم ذكره ، فيصير اللفظ : كَفَى تُعَلَّا فخرٌ بكونك منهم ، وبدهرٍ هو أهلٌ لأن أُمِسِيَتْ من أهله ، والمعنى أنهم اكتَفَوْا بفخرهم [ به <sup>(٢)</sup> ] وبزمانه عن الفخرِ بغيرهما .

\* \* \*

(١) قد ذكرت قريبا أن الواحدى عزا عطف « دهر » على فاعل « كفى » إلى ابن فورجة ، وأنى لم أجده في كتابه المطبوع .

(٢) ساقط من هـ في الموضعين . وهو في شرح أبيات المغنى ٣٥١/٢ ، عن ابن الشجرى . هذا وعبارة ابن هشام فيما حكاه عن ابن الشجرى أَيْبُنْ ، قال : « وَتُقَدَّرُ أَهْلًا خَيْرًا لَهُوَ عَمَلُهَا » المغنى ص ١١٤ .

## المجلس الحادى والثلاثون

٢٠٤ / وهو مجلس يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شوال سنة ست وعشرين وخمسمائة .

### مسألة<sup>(١)</sup>

الْخِلَافُ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ ، نَحْوُ : قَالَ وَبَاعَ وَخَافَ وَهَابَ . الْاسْمُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ يَلْحَقُهُ الْإِعْلَالُ ، كَمَا لَحِقَ فِعْلُهُ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ ، وَالْإِعْلَالُ فِي الْبَابِ مُخْتَلِفٌ ، فَمِنْهُ قَلْبٌ فَقَطْ ، وَذَلِكَ فِي الْمَاضِي وَاسْمُ الْفَاعِلِ ، وَمِنْهُ نَقَلَ فَقَطْ ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ : يَقُولُ وَيَبِيعُ ، وَمِنْهُ قَلْبٌ بَعْدَ نَقْلِ ، وَذَلِكَ فِي [ نَحْوِ يَخَافُ وَيَهَابُ ، وَمِنْهُ حَذَفٌ بَعْدَ نَقْلِ ، وَذَلِكَ فِي ] مِثَالِ الْأَمْرِ ، وَفِي الْاسْمِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، لِأَنَّهُ أَصْلُهُ مِمَّا عَيْنُهُ وَارٍ : مَقُولٌ وَمَخُوفٌ ، فَتَقَلُّوا الضَّمَّةَ مِنْ عَيْنِهِ إِلَى فَائِهِ ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ ، الْعَيْنُ وَوَاوُ مَفْعُولٍ ، فَحَذَفُوا أَحَدَهُمَا ، فَصَارَ إِلَى مَقُولٍ وَمَخُوفٍ ، فَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويه أَنَّهُ حَذَفَ وََاوُ مَفْعُولٍ ، وَمَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّ الْحَذَفَ هُوَ الْعَيْنُ ، فَوَزَّنَهُ عَلَى قَوْلِهِمَا : مَفْعَلٌ ، وَعَلَى قَوْلِهِ : مَقُولٌ ، وَأَصْلُهُ مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ : مَبْيُوعٌ وَمَهْيُوبٌ ، فَلَمَّا تُقِلَّتْ ضَمَّةُ عَيْنِهِ إِلَى فَائِهِ ، ثُمَّ

(١) عالج ابن الشجرى شيئاً من هذه المسألة في المجلس السابع عشر ، ويأتى عنها كلام في المجلس السادس والأربعين . وانظر الكلام عليها في الكتاب ٣٤٨/٤ - ٣٥٠ ، والمقتضب ١٠٠/١ - ١٠٣ ، والأصول ٢٨٣/٣ ، والمنصف ٢٨٢/١ - ٢٩١ ، والخصائص ٢٦٠/١ ، ٦٦/٢ ، ٤٧٧ ، والتبصرة ص ٨٨٧ ، وشرح الشافعية ١٤٧/٣ ، والمتع ص ٤٥٤ ، ٤٦٢ . وشرح المفصل ٦٦/١٠ ، ٦٧ . وقد أفرد ابن جنى هذه المسألة رسالة سماها « المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين » . وهي مطبوعة .

(٢) ساقط من هـ .

حُذِفَ على مذهب الخليل وسيبويه واو مفعول ، أُبدِلَ من الضمّة المنقولة كسرة ، فقيل : مَبِيعٌ وَمَهَبٌ ، مَخَافَةٌ أَنْ تَنْقَلِبَ الياءُ لسكونها وضمٌ ما قبلها واوًا ، فيقال : مَبُوعٌ وَمَهُوبٌ ، فيلتبس ذواتُ الياءِ بذوات الواو ، والأخفش يزعم أن الياء من مَبِيع ونحوه ، أصلُها واو مفعول ، لأنَّ الياء التي هي عينٌ سقطت في قوله ، فكُـرِهوا أن يقولوا : مَبُوعٌ ، فتوافق ذواتُ الياءِ ذواتِ الواو في اللفظ ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، فصارت واو مفعول ياءً ، فوزن مَبِيع على المذهب الأول : مَفْعَلٌ ، وعلى مذهب الأخفش : مَفِيلٌ .

فَمِنْ حُجَّةِ الْخَلِيلِ وَسَيْبَوِيهِ أَنَّ حَذَفَ واو مفعول الزائدة أُولَى مِنْ حَذَفِ / حَرْفِ ٢٠٥ أَصْلٍ ، وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ أَصْلًا مُتَحَصِّنٌ بِكَوْنِهِ عَيْنًا سَابِقًا لِلزَّائِدِ .

وَمِنْ جَوَابِ الْأَخْفَشِ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ : أَنَّ واو مفعول وإن كانت زائدة ، فَإِنَّهَا زِيدَتْ لِمَعْنَى ، فَوَجِبَ الْحَافِظَةُ عَلَيْهَا ، وَقَدْ وَجَدْنَاهُمْ حَذَفُوا الْأَصْلَ وَأَبْقَوْا الزَّائِدَ ، وَالْأَصْلُ سَابِقٌ لِلزَّائِدِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ : تَقَى اللَّهَ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَمَّامٍ السَّلُولِيُّ :

زِيَادَتُنَا نُعْمَانُ لَا تُنْسِيْنَهَا تَقَى اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تُثَلُّو<sup>(١)</sup>

وَقَالُوا فِي الْمَاضِي : تَقَى ، وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ : يَتَقَى ، وَالْأَصْلُ : اتَّقَى وَاتَّقَى وَيَتَقَى ، فَأَسْقَطُوا التَّاءَ الَّتِي هِيَ فَاءٌ ، وَأَبْقَوْا تَاءَ افْتَعَلَ ، لِأَنَّهَا لِمَعْنَى ، فوزن تَقَى [ تَج ] وَتَقَى تَعَلَ ، وَيَتَقَى يَتَعَلَ ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ حَذَفُوا الْفَاءَ وَهِيَ سَابِقَةٌ لِلزَّائِدِ ، وَالْفَاءُ أَقْوَى مِنْ

(١) البيت في نوادر أبي زيد ص ٤ ، ٢٧ ، والخصائص ٢٨٦/٢ ، ٨٩/٣ ، والمحاسب ٢٧٢/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٩٨ ، وأمالى القائل ٢٧٩/٢ ، والأضداد لأبي الطيب ص ٣٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٦ ، وحاشية على شرح بانث سعاد ٢٥٠/١ واللسان ( بسل - وق ) وغير ذلك كثير .  
والنعمان في البيت : هو ابن بشير الأنصارى رضى الله عنه .

(٢) سقط من هـ .

العين ، وأبعدُ من الاعتلال ، وأثبتوا الزائدُ<sup>(١)</sup> لأنه لمعنى ، فحذفُ العين وإثباتُ الحرف الزائد لمعنى أسهل .

وَمِنْ جواب الخليل وسيبويه عن هذا أَنَّ وَاوَ مفعول ليست وحدها دالةٌ على وضْعِهِ للمفعول ، ولكنها والميم مشتركان فى ذلك ، ودلالةُ الميم أقوى من دلالتها عليه ، ألا تراها تنفردُ بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة ، نحو مُخْرَجٌ ومُدْخَرَجٌ ومُسْتَخْرَجٌ ، وليست الواو كذلك ، وإذا كان حكمُ الميم حكمُ الواو فى هذا المعنى ، جاز حذفُ الواو ، اجتزاءً بإحدى الدالتين .

وليس احتجاجُ الأنخفش بحذفِ التاء من أثقى ، وإثباتِ التاء الزائدة ، بلازم ، لأن تاءَ افتعل علامةٌ مفردة ، فلو سقطتْ بطلَ المعنى الذى زِيدتْ له ، فليس حكمُ الزائدتين لمعنى حكمُ الزيادة الواحدة .

فَمِنْ جواب أبى الحسن عن هذا : أن الزيادةَ التى لمعنى إذا شَرِكْتِهَا فى الدلالة عليه زيادةٌ أخرى ، جَرَّتَا مَجْرَى الزيادة الواحدة ، لأن الدلالةَ تحصل بمجموعهما معاً ، وإذا حصلت الدلالةُ / بمجموعهما ، لم يَجْزُ أن تُحذفَ إحداهما ، كما لم يَجْزُ أن تُحذفَ الزيادةُ المفردة ، إذ كان وقوعُ الدلالة على المعنى بهما كوقوع الدلالة بالزيادة الواحدة ، فلو جاز أن تُحذفَ إحداهما ، وجب حذفُ الأخرى معها ، كما أنهم لما حذفوا إحدى الزائدتين فى سَعْدَان ونحوه للترخيم ، أتبعوها الأخرى .

فَمِنْ جواب سيبويه والخليل عن هذا : أننا إذا جعلنا حكمَ الزيادة حكمَ الأصل فى باب الحذف ، لم يلزمنا أكثرُ من ذلك ، وقد وجدناهم استجازوا حذفَ بعض

(١) فى الأصل : فأثبتوا .

(٢) فى هـ : أشركتها .

(٣) فى هـ : إذا .

الحروف الأصول ، لدلالة ما يتقى على ما يُلقَى ، كحذفهم النون في لم يَكْ ، والياء في لا أدِرْ<sup>(١)</sup> ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَسِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> وإذا استجازوا ذلك في الأصول ، كان في الزيادة أجوَزَ ، فإن لم يكن أجوَزَ كان الزائد مساوياً للأصل في هذا ، فإذا ساغ حذف بعض الحروف الأصلية ، لدلالة الباقي عليه ، كذلك يجوز حذف بعض الزائد ، لدلالة الباقي منها عليه .

وقوله : إن الحرفين اللذين زيدا معاً لمعنى ، لو جاز حذف أحدهما تبعه الآخر ، كالزائدين في سعدان ونحوه : غير لازم ، لأن السين والتاء زيدا معاً في باب استفعل ، وقد قالوا : استطاعَ يستطيع ، فحذفوا إحداهما لأن الباقية تدلُّ على المخوفة ، وهما في كونهما زائدين معاً لمعنى ، كاليم والواو في مفعول .

وشيء آخر ينفصل به جنسا الزائدتين ، وهو أن الزائدتين في مفعول وقعتا متفرقتين غير متطرفتين ، والألف والنون في مروان ونحوه ، وقعا متلاصقتين متطرفتين<sup>(٣)</sup> فلما وقعا بهذين الوصفين كان الحذف أغلب عليهما ، إذ كان الطرف موضعاً تُحذف فيه الأصول في الترخيم والتكسير والتحقيق ، فقد اُفترق حكماً جنسى الزائدتين بما بينته لك .

ويزيد ذلك عندك وضوحاً ، أن من حذف ياءِ النسب لياءِ النسب ، فقال / في النسب إلى بُحْتَّى : بُحْتَّى ، لم يحذف الألف من يمانٍ ونحوه ، إذا نُسب إليه ، ٢٠٧ وإن كانت الألف كإحدى اليائين من يَمَنَى ، قد زِيدت هي والياء جميعاً لمعنى ، وإنما

(١) يأتي الكلام عليها إن شاء الله في المجلس الثالث والخمسين .

(٢) الآية الرابعة من سورة الفجر .

(٣) في هـ : متلاصقتين متطرفتين .

(٤) قال المبرد : « فإن كانت الياء رائدة مثقلة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب ، وذلك قولك في النسب إلى بُحْتَّى : بُحْتَّى فاعلم . » وإلى بخاتى : بخاتى فتصرف ؛ لأن الياء الظاهرة ياء النسب « المقتضب ١٣٨/٣ ، وانظر التصرة ص ٦٠٣ ، والمقرب ٥٤/٢ .

(٥) في هـ : وقد .

أجمعوا فى النَّسَبِ إِلَى يَمَانٍ عَلَى يَمَانِيٍّ ، حيث انفصلت الياء عن الألف ، كما انفصلت واو مفعول عن ميمه .

وبما احتجَّ به الأخفش : أن العينَ لَمَّا دخلتَ عليها أَلِفٌ فاعِلٌ ، لحقها الإعلالُ بالإبدال أو الحذف ، فالإبدالُ إبدالُهمِ همزةً من الواو والياء ، فى قائلٍ وبائعٍ ، والحذفُ فى قول بعض العرب : شاكُّ السَّلاحِ ، برفع الكاف ، وأصله شائكٌ ، فاعِلٌ من الشوكة ، وهى الحَدَّ ، فوزَّنه فى هذا القول : فال ، ومن قال : شاكى السلاح ، قدَّم اللامَ على العين ، فمثاله : فاعِلٌ ، ولحقها الإعلالُ فى الماضى بالقلب ، وفى المستقبل بالنقل ، وإذا كانت قد أُعِلَّتْ فى اسم الفاعل بالقلب أو الحذف ، وفى الفعل بالقلب أو النقل ، فكذلك أُعِلَّتْ فى اسم المفعول بالحذف .

والجواب : أنها قد أُعِلَّتْ فى اسم المفعول بالنقل ، قياساً على نُقِلَها فى يَقُولُ ومَبِيعٌ ، فكما نُقِلَتْ حركتها فى يَقُولُ ومَبِيعٌ ، إلى الفاء ، كذلك نُقِلَتْ فى مَقُولُ ومَبِيعٌ ، فَمَنْ ادَّعى زيادةً على هذا فعليه الدليل .

ومن حُجَّتْهُ أيضاً : أن العين هى التى لَحِقَها الحذفُ فى قُلْ وبُعْ ، فكذلك هى التى حُذِفَتْ فى مَقُولُ ومَبِيعٌ .

والجواب : أن هذا لا يلزم ، لأنَّ الساكنَ الثانى فى قُلْ وبُعْ ، حرفٌ صحيحٌ ، وإذا اجتمع حرفٌ عِلَّةٌ وحرفٌ صِحَّةٌ فَحَرَفُ الْعِلَّةِ أَوَّلُ بالحذف ، والساكنان فى مفعول متساويان فى الاعتلال .

ومن حُجَّتْهُ : أن الساكنين إذا التقيا فى كلمة ، حُذِفَ الأَوَّلُ منهما ، كحذفِ الياء من قاضٍ ، دون التنوين .

وهذا لا يلزم ؛ لأنَّ التنوينَ عِلْمٌ لِلصَّرْفِ ، فلو حُذِفَ / التَّسِيسُ الْمُنْصَرِفُ بغيرِ ٢٠٨ الْمُنْصَرِفِ ، ولا دليلٌ عليه لو حُذِفَ ، كدلالة الميم فى مَقُولُ ومَبِيعٌ على أنه اسمٌ

مفعول ، فلذلك وجب حذف ياء قاضي ، دون التنوين ، ولأن الكسرة قبل يائه تدل عليها ، ولأن التنوين حرف صحيح ، وقد تقدّم أن الساكنين إذا التقيا وأحدهما معتل وقع الحذف بالمعتل .

ومن حُجَج أى الحسن أيضاً : أن واو مفعول لو كانت هى المحذوفة ، وقع بذلك كبس ، بين اسم المفعول والمصدر الذى جاء على المفعول ، كالمسير والمبيت . وهذا القول ليس بشيء ، لأن هذا النحو من المصادر إنما يوافق اسم المفعول ، مما عينه ياء ، فى هجائه وزنته ، على قول الخليل وسيبويه ، فالمصدر واسم المفعول فى مذهب الخليل وسيبويه ، مثاله بعد التثقل من مفعول : مفعول ، مكسور الفاء ساكن العين ، وهما متفقان على مذهب الأخفش فى الهجاء ، وإن كانا مختلفين فى الزنة ، فوزن مبيع فى قوله ، إذا أردت به اسم المفعول : مفعول ، وإذا أردت به المصدر : مفعول ، بكسر الفاء وسكون العين ، فاللفظ فى كلا القولين واحد ، وإن اختلفا فى التقدير ، فكيف يقع كبس بين المصدر واسم المفعول فى مذهب الخليل وسيبويه دون مذهبه ؟ ولا فرق بينهما على المذهبين فى اللفظ ، ثم إن اسم المفعول ينفصل من المصدر فى المعنى ، بما يصحّب كل واحد منهما من القرينة ، كقولك : قبضت المبيع ، وبعت الثوب مبيعاً ، وهل اتفاق المصدر واسم المفعول هاهنا إلا كاتفاقهما فى الزنة ، إذا بنيتهما ممّا جاوز الثلاثة ، نحو أكرم وذخر واستخرج ، والقرائن فارقة بينهما ، تقول : أخوك المكرم ، وعيدك المدخر ، ومالك المستخرج ، وأكرمت زيدا مكرماً ، وذخرت العدل مدخراً ، واستخرجت المال مستخرجاً ، ومنه : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أُنزِلْنِي مُنْزَلاً ﴾<sup>(١)</sup> أى إنزالاً ، وقرأ بعض أصحاب الشواذ : ﴿ وَمَنْ يُهِنَ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ ﴾<sup>(٢)</sup> أى إكرام .

(١) سورة المؤمنون ٢٩ .

(٢) سورة الحج ١٨ ، وقراءة (مكرم) بفتح الراء قرأ بها ابن أنى عيلة ، وذكرها أبو معاذ . راجع البحر ٣٥٩/٦ ، ومختصر فى شواذ القراءات ص ٩٤ ، وذكرها الفراء من غير عزو . معانى القرآن =

ومن حُجَّة سيبويه والخليل : أنَّ الظاهر من ثبات الياء حذف واو مفعول ، فثبتت الياء في مبيع ، يدلُّ على أنَّ المحذوف واو مبيوع ، ولو كانت الياء ذاهبةً والواو ثابتةً ، لقالوا مَبُوع ، وأدعاءً الأخفش أنَّ ياء مبيع أصلها واو مبيوع ، ليس بظاهر ، والأخذ بالظاهر أولى .

وشيء آخر يُحتجُّ به عليه : وذلك أنه يزعم أنهم يُفرِّقون بين ذوات الياء وذوات الواو ، بإبدال الضمة كسرةً في الجمع ، من نحو : يبيض وعين ، كراهةً أن يقولوا : بُوَضَّ وعُون ، فيلتبس بنحو سُودٍ وعُورٍ ، قال : ولو صُعْتُ مثال فُعْل من البياض ، أريدُ به واحداً لقلْتُ : بُوَضَّ ، والخليل وسيبويه يريان هذا الفرق في المجموع والآحاد ، فيقال للأخفش ، في قوله : إنهم أبدلوا من الضمة في مبيوع كسرة ، فانقلبت واو مفعول ياءً ، لئلا تلتبس ذواتُ الياء بذوات الواو : قد تركتُ أصلَكَ ، لأنك تزعم أنَّ هذا مُختصٌّ به الجمعُ دون الواحد .

ومما يُحتجُّ به عليه : أنهم قالوا من الشُّوب : مَشُوب ومَشِيب ، وقالوا : غارَّ مَنُولٌ ومَنِيلٌ ، وهو من النَّوَل ، فلو كانت الواو من مَقُول هي واو مفعول لم تُقلَّب ياءً في مَشِيب ومَنِيل ، لأنَّ واو مفعول لا تُقلَّب ياءً ، إلا أن تُدغم في الياء في نحو مَرْمِيٍّ ومَحْشِيٍّ ، فلما قالوا في مَشُوب : مَشِيب ، دلَّ على أنَّ واو مَشُوب عَيْنٌ قُلِبَتْ ياءً ، كما قُلِبَتْ عَيْنُ حُورٍ للإتباع ياءً ، في قوله :

= ٢١٩/٢ ، وذكرها القرطبي في تفسيره ٢٤/١٢ ، حكاية عن الأخفش والكسائي والفراء .

(١) في الأصل : بنات .

(٢) في هـ : « تزعم أن يختص ... » . وكلام ابن الشجرى هنا في الاحتجاج على الأخفش مسلوخٌ من كلام المرء في المقتضب ١٠١/١ .

(٣) قال أبو علي الفارسي : « معناه يُنال مافيه » . المنصف ٢٨٩/١ .

(٤) في هـ : « فلو كانت الواو مقول » ، وجعلها مصحح الطبعة الهندية : فلو كانت واو مقول .

(٥) من أرجورة تنسب إلى منظور بن مرثد . النوادر لأبي زيد ص ٢٣٦ ، والمنصف ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٤ ، ٧٩/١٠ ، ومعجم الشواهد ص ٤٧١ .



## عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ

واختلفت العرب في اسم المفعول من بنات الباء ، فتممه بنو تميم ، فقالوا :  
 مَعْيُوبٌ وَمَخْطُوبٌ وَمَكْثُوبٌ وَمَزْثُوبٌ ، وقال أهل الحجاز : مَعْيِبٌ وَمَخِيطٌ وَمَكِيلٌ  
 وَمَزَيْتٌ ، وأجمع الفريقان على نقص ما كان من بنات الواو ، إلا ما جاء على جهة  
 الشذوذ ، وهو قولهم : ثوبٌ مَصْبُونٌ ، ومِسْكٌ مَلْثُوفٌ ، وفرَسٌ مَقْوُودٌ ، وقولُ  
 مَقْوُولٍ ، والأشهر : مَصُونٌ / ومَلْثُوفٌ ومَقْوُولٌ ومَقُودٌ ، وأبو العباس محمد بن يزيد أجاز ٢١٠  
 إتمام ما كان من ذوات الباء في الشعر خاصة ، وأنشد في ذلك قول علقمة :

حَتَّى تَذْكُرَ بَيْضَاتٍ وَهَيْجَهُ      يَوْمَ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الطَّلُّ مَعْيُومٌ

قال : وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

وَكَاثِنَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ<sup>(١)</sup>

وأنشد ، أعنى أبا العباس ، لعباس بن مرداس :

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا      وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ<sup>(٢)</sup>

مَعْيُونٌ : من قولهم : غَيَّنَ عَلِيٌّ كَذَا : أَى غَطَّى عَلَيْهِ ، وكأنه مأخوذٌ من الْعَيْنِ ،  
 الذى هو الْعَيْمُ ، ومنه قول الشاعر :

(١) راجع البحر ٣٦٤/٨ . وانظر ماسبق في المجلس السابع عشر .

(٢) في المقتضب ١٠١/١ .

(٣) ديوانه ص ٥٩ ، وتخريجه في ص ١٤٧ ، والمقتضب ، الموضع السابق ، ومقتضب ابن جني ص ٢٢ ، ٩٤ .

(٤) ليس له تكملة ، وانظره في الموضع السابق من المقتضب ، والمنصف ٢٨٦/١ ، ٤٧/٣ ، والخصائص

٢٦١/١ ، وشرح المفصل ٨٠/١٠ ، واللسان ( طيب ) وفي معجم الشواهد ص ٥٨١ فضلُ تخريج .

(٥) سبق تخريجه مع أبيات أخرى في المجلس السابع عشر . وجاء بهامش الأصل حاشية : « هذا البيت

يروى بالعين المهملة بإجماع الرواة ، إلا الشريف - يعنى ابنُ الشجرى - ألقبته رحمه الله قد رواه بالغين

المعجمة أيضا ، وكنت أسمع قديما ببغداد أنه أنكر عليه تصحيحه . وسيشير ابنُ الشجرى إلى رواية العين

المهملة قريبا . وهذا الشاهد وشواهد المسألة كلها في المقتضب لابن جنى .

(٦) هو المعروف التيمى ، شاعر حاهلى ، معجم الشعراء ص ٤٣٨ ، وانظر الكامل ٨٤/٣ ، والإبدال

لابن السكيت ص ٧٧ ، وللزجاجي ص ١٠٠ ، والمنصف ٤٨/٣ ، والمختضب ٨٨/١ ، واللسان ( غين ) .

كَأَنِّى بَيْنَ خَافِئَتَى عُقَابٍ<sup>(١)</sup> أَصَابَ حَمَامَةً فِي يَوْمِ غَيْنٍ  
فَمَعْنَى مَعْنُيُونَ : مُعْطَى عَلَى عَقْلِهِ .

وقد روى « مَعْنُيُونَ » بالعَيْنِ . أَى مَصَابٍ بِالْعَيْنِ .

والبَصْرِيُّونَ أَجْمَعُونَ لَا يُجِيزُونَ إِتْمَامَ مَا كَانَ مِنْهُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ ، إِلَّا أَبَا الْعَبَّاسِ<sup>(٢)</sup> ،  
فَإِنَّهُ جَوَزَ ذَلِكَ فِي الضَّرُورَةِ ، قِيَاساً عَلَى السُّوْرِِ وَالْعُوُورِ<sup>(٣)</sup> ، مَصْدَرِي سُرْتُ سُوُوراً ،  
وَعَارَتْ عَيْنُهُ عُوُوراً ، قَالَ : فَهَذَا أَثْقَلُ مِنْ « مَفْعُول » مِنَ الْوَاوِ ، لِأَنَّهُ فِيهِ وَائِثْنِ  
وَضَمَّتَيْنِ ، وَذَكَرَ مَعَ السُّوُورِ النَّوُورِ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ فِي الثَّقَلِ ، وَأَنْشَدَ بَيْتَ أَبِى  
ذُؤَيْبٍ فِي وَصْفِ ظَنِّيَّةٍ :

فَسَوَدَ مَاءَ الْمَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُهُ كَلَوْنِ النَّوُورِ وَهَى أَذْمَاءُ سَارُهَا<sup>(٤)</sup>

الْمَرْدُ : ثَمَرُ الْأَرَاكِ ، وَالنَّوُورُ : دُخَانُ الْفَتِيلَةِ يُتَّخَذُ كُحْلاً لِلْوَشْمِ ، وَسَارُهَا :  
بِمَعْنَى سَائِرِهَا ، أَى بَاقِيهَا ، وَارْتِفَاعُهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ « هِى » وَغُورُ الْعَيْنِ : دُخُولُهَا ،  
وَالسُّوُورُ : الْوُتُوبُ فِي غَضَبٍ ، قَالَ الْأَخْطَلُ فِي وَصْفِ الْخَمْرِ :

لَمَّا أَتَوْهَا بِمَصْبَاحٍ وَمِيزْلِهِمْ سَارَتْ إِلَيْهِمْ سُوُورَ الْأَبْجَلِ الضَّارِي

الْأَبْجَلُ : عِرْقٌ فِي بَاطِنِ الذَّرَاعِ ، وَيُقَالُ : ضَرَا الْعِرْقُ يَضْرُو : إِذَا نَفَحَ دَمَهُ / وَلَمْ  
يَنْقَطِعْ<sup>(٥)</sup> . تَمَّ الْمَجْلَسُ .

\* \* \*

(١) فى الأصل : « غراب » وأثبت ما فى هـ ، والمراجع المذكورة .

(٢) المقتضب ١/١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) لم يذكر « الغور » فى الموضع المذكور من المقتضب . وقد سبق فى المجلس السابع عشر .

(٤) المقتضب ، وشرح أشعار المهذلين ص ٧٣ ، وتخريجه فى ص ١٣٦٨ .

(٥) فى شرح أشعار المهذلين : النصيح من ثمر الأراك .

(٦) وفيه الفصل بين البذل والمبدل منه ، وهو جائز . راجع حواشى المقتضب .

(٧) ديوانه ص ١٧١ ، والكتاب ٤/٥٠ ، واللسان - سور - ضرى ) .

(٨) لم يشرح المصنف « الميزل » وهو حديدة تكون عند الحمارين ، تُغرز فى زِقِ الخمر إذا حضر المشتري

ليكون أمودجاً للشراب ، ويشتره حينئذ . ذكره صاحب اللسان فى ( ضرى ) .

هذه زيادة ألحقت بهذا الجزء ، فى شهر ربيع الآخر من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة ، ولم تُعَدَّ فى مجالسه ، وهى مضمَّنة فوائده جَمَّة .

منها الكلام فى قوله عز وجل : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾<sup>(١)</sup> قيل فى الإنسان هاهنا قولان : أحدهما أنه آدم عليه السلام ، والآخر : أن المراد به الناس ، كما جاء : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾<sup>(٢)</sup> فلذلك استثنى منه فقيل : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ واختلَف فى « هَلْ » هاهنا فقيل : هى بمعنى قد ، وقيل : هى على بابها فى الاستفهام .

قال بعضُ المفسرين<sup>(٣)</sup> : والأحسن أن تكون للاستفهام الذى معناه التقرير ، وإنما هو تقرير لمن أنكر البعث ، فلا بد أن يقول : نعم قد مضى دهرٌ طويل لا إنسان فيه ، فيقال له : فالذى أحدث الناس وكونهم بعد عديمهم ، كيف يمتنع عليه إحيائهم بعد موتهم ؟ وهو معنى قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> أى فهلاً تذكرون فتعلمون أن من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن ، قادرٌ على إعادته بعد عديمه .

وقال أبو إسحاق الزجاج<sup>(٥)</sup> : قوله عز وجل : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾<sup>(٦)</sup> المعنى : ألم يأت على الإنسان حينٌ من الدهر ، وإنما قال : لم يكن شيئاً مذكوراً ؛ لأنه كان تراباً وطِيناً إلى أن نفخ فيه الروح ، ويجوز أن يعنى به جميع الناس ، أنهم كانوا نُطْفَأَ ثم عَلِقَ ثم مُضَغًا ، إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً .

(١) أول سورة الإنسان .

(٢) سورة العصر ٢ ، ٣ .

(٣) راجع تأويل مشكل القرآن ص ٥٣٨ ، والخصائص ٤٦٢/٢ ، والصاحى ص ٢٩٥ ، وورصف

المباني ص ٤٠٧ ، والجنى النافى ص ٣٤٤ ، والمعنى ص ٣٨٨ .

(٤) فى هـ « بمعنى » وما فى الأصل مثله فى المعنى ، وفيه هذا الكلام دون عزو .

(٥) سورة الواقعة ٦٢ .

(٦) فى معانى القرآن وإعراجه ٢٥٧/٥ ، مع بعض اختلاف .

وروى عن أبى أحمد عبد السلام بن الحسين البصرى<sup>(١)</sup> : أنه قال : كتب إلى شيخنا أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي رُقعة<sup>(٢)</sup> تُسَخَّطُها : أريد ، قُدِّمْتُ قَبْلَكَ ، أن تسأل القاضي أبا سعيد ، أدام الله عزَّه ، عما أنا ذاكِره في هذه الرُقعة ، وتُتَطَوَّلُ بتعريفى ما يكون في الجواب :

٢١٢ / ذكر أبو العباس محمد بن يزيد في الكتاب المقتضب<sup>(٣)</sup> ، عند تحديد حروف المعانى مواضع « قد » فقال : تكون اسماً بمعنى حَسَبُ ، في قولك : قَدْكَ ، وتكون حرفاً في موضعين ، أحدهما أن يكونَ قومٌ يتوقعون جواب : هل قام زيد ؟ فيقال : قد قام ، وتكون في موضعٍ رُبَّما كقوله :

قد أتركُ القِرْنَ مُصَفِّراً أَنَامِلُهُ

ثم ذكر « هل » فقال : ومن الحروف هل ، وهى لاستقبال الاستفهام نحو [ قولك ] : هل جاء زيد ؟ وتكون بمنزلة قد ، في قوله جلَّ اسمه : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ .

وهو قد ذكر مواضع « قد » وحصرها ، ففى أىِّ مواضع « قد » الثلاثة تكون « هل »

(١) كان قارئاً للقرآن ، عارفاً بالقراءات ، من أحسن الناس إنشاداً للشعر ، وكان يتولى ببغداد النظر في دار الكتب ، وإليه حفظها والإشراف عليها . ولد سنة ٣٢٩ ، وتوفى سنة ٤٠٥ ، إنباه الرواة ١٧٥/٢ .

(٢) هنا صاحب الموازنة ، والمؤتلف والمختلف .

(٣) وهذا الإمام السيرافى شارح سيبويه .

(٤) المقتضب ٤٢/١ ، مع بعض اختلاف في العبارة

(٥) عبيد بن الأبرص . ديوانه ص ٤٩ ، والكتاب ٢٢٤/٤ ، والمقتضب ٤٣/١ ، وكتاب الشعر ص ٣٩١ ، وتخريج فيه .

ونقاه :

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجْتَبًى بِفِرْصَادٍ

والقِرْنَ ، بكسر القاف : المِثْلُ في الشجاعة . ومُجْتَبًى : دَمِيَّتٌ ، والمراد صُبُغَتْ ، والفرصاد ، بكسر الفاء : الثَّوْتُ ، شَبَّهَ الدَّمَّ حمرة عصارته .

(٦) سقط من هـ ، هو والموضمان الآتيان .

بمعناها ؟ والعِلْمُ محيطٌ بأنها لا تكون بمعنى حَسَب ، ولا تكون جواباً لقول من قال : هل قام زيد ؟ فيقال : [ هل قام ] بمعنى قد قام ، لأن المجيب [ يكون ] كأنه قد حَكى كلامَ المستفهم ، وهذا غيرُ معروفٍ فى كلام العرب ، ولا يَحْسُنُ أن تكون بمعنى « رُبَّما » فى قوله : « قد أَتَرَكُ الْقِرْنَ » لأن المعنى رُبَّما أَتَرَكَ الْقِرْنَ ، و « هل » لا تتضمن هذا المعنى ، وما علمت أحداً من أهل اللغة قال إن « هل » تكون فى شىء من الكلام ولا القرآن بمعنى « قد » والنحويون يقولون فى قوله جَلَّ اسمه : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ إن المعنى ألم يأت ؟ منهم الزجاج ، فَمَنْ ، جعلنى الله فداك ، على بتعجيل الجواب ، فإنى أَتَطَّلَعُهُ .

فوقفتُ القاضى أبا سعيد على الرُّقعة ، فأملى على ماكتبته على ظهرها :  
بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ على قول مَنْ جعله بمنزلة « قد » إنما تكون « قد » من قسم دخولها للفعل المتوقع ، فكأنه قيل لقوم يتوقعون الإخبار عما أتى على الإنسان ، والإنسانُ آدم : قد أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ، لأن آدمَ بَقِيَ زماناً طيناً .

\* \* \*

/ قول أبى الطَّيِّبِ :

وَيَصْنُطِنُعُ الْمَعْرُوفَ مَبْتَدَأً بِهِ وَيَمْنَعُهُ مِنْ كُلِّ مَنْ ذَمُّهُ حَمْدُ  
قال أبو الفتح : معناه يعطى معروفه المستحقين ، وَمَنْ تَزَكُّوْا عِنْدَهُ الصَّيِّعَةُ ،  
وَيَمْنَعُهُ مِنْ كُلِّ سَاقِطٍ ، إذا ذَمَّ أَحداً فقد مدحه .  
قوله : « إذا ذَمَّ أَحداً فقد مدحه » تفسيرٌ غيرُ مَرْضِيٍّ ، لأنه لا يخلو من أحد  
معنيين : أحدهما أنه يُورَى عن الذمِّ الصَّريحِ بكلامٍ يُشبه المدح ، أو يريد أنه يَضَعُ

(١) فى هـ : الفعل .

(٢) ديوانه ٣٧٩/١ .

المدح الصريح موضع الذم ، وليس يلحقه بهذين عيب ، ولا يستحق أن يُحرَمَ بذلك معروفاً .

والمعنى غير ما ذهب إليه أبو الفتح ، وذلك أنه وصف المملوح بالتيقظ ، ومعرفة ما يأتى وما يدع ، فيضع الصنائع فى موضعها ، فيعطى ذوى الأقدار قبل أن يسألوه ، كما قيل : « السخى من جاد بماله تبرعاً ، وكف عن أموال الناس تورعاً »<sup>(١)</sup> ويمتنع ماله من كل دنى ، إذا ذمه الناس فقد مدحوه ، أى يقوم الذم له مقام المدح لغيره ، لدناءة عرضه ولؤم أصله ، فالمعنى أنه يقل عن الذم ، كما قال :<sup>(٢)</sup>

صَغُرْتُ عن المديح فَقُلْتُ أَهْجَى كَأَنَّكَ ماصَغُرْتُ عن الهجاء

والذم من قوله : « مَنْ ذَمَّهُ حَمْدٌ » مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف ، فالتقدير مَنْ ذَمَّ الناس إِيَّاهُ ، كما جاء : « لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِيَّايَ نِعَاجِهِ »<sup>(٣)</sup> والمعنى بسؤاله نعجتك ، وأبو الفتح ذهب إلى أن الذم مضاف إلى الفاعل ، وأن المفعول محذوف ، ففسر على هذا التقدير ، فأفسد المعنى ، لأنه أراد مَنْ ذَمَّهُ الناس حَمْدٌ .<sup>(٤)</sup>

وَمَنْ [ فى ] قوله : « مَنْ ذَمَّهُ » اسم نكرة ، والجملة بعده نعت له ، كأنه قال :

(١) فى التمثيل والمحاضرة ص ٤٠٩ : الجود أن تكون بمالك متبرعا ، وعن مال غيرك متورعا .

(٢) ديوانه ٤٦/١ ، والموضع السابق منه .

(٣) سورة ص ٢٤ .

(٤) قُدِّرَ فى المجلس الرابع والثانى : « بسؤاله إياك نعجتك » .

(٥) فى هـ : « ففسره » وأسقطت الهاء كما فى الأصل ، وديوان المتنبي ، وشارحه يحكى كلام ابن الشجرى .

(٦) ذهب عن ابن الشجرى أن تفسير ابن جنى هذا يشهد له قول المتنبي :

وَإِذَا أَتَيْتَكَ مَذْمُومِي مِنْ نَاقِصِي فَهِيَ الشَّهَادَةُ لِي بِأَنِّي كَامِلٌ

وانظر ديوان المعاني ٢٣٧/٢ .

(٧) سقط من هـ .

مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ ذُنُهُ حَمْدٌ ، ولا يجوز أن يكون بمعنى الذى ، لأن « كُلاً » لا تضاف إلى واحد معرفة ، / إلا أن يكون مما يصح تبعيضه ، كقولك : رأيتُ كُلَّ ٢١٤ البَلَدِ ، ولا تقول : لقيتُ كُلَّ الرجل الذى أكرمته ، فإن قلت : لقيتُ كُلَّ رجل أكرمته ، حسن ذلك ، وصححت إضافته إلى المفرد النكرة ، كما تصح إضافته إلى الجمع المعرفة ، نحو : لقيتُ كُلَّ الرجال الذين أكرمتهم ، وقد ذكرتُ « مَنْ » إذا كانت نكرة موصوفة في مواضع .

وقال وقد عَرَضَ عليه ابنُ طُغْج سِيفاً ، فأشار به أبو الطَّيِّب إلى رجلٍ من الحاضرين كان يَشْتَنُوهُ :

أَتَأْذَنُ لِي وَلَكَ السَّابِقَاتُ أُجْرُهُ لَكَ فِي ذَا الْفَتَى<sup>(١)</sup>

يقال في قوله : « أَتَأْذَنُ » أهو استفهام صريح ، أم المراد به غير الاستفهام ؟ ويقال : السابقاتُ صفةٌ محذوف ، فما تقدير المحذوف ؟ ويقال : هل لهذه الجملة ، أعني « ولك السابقاتُ » موضعٌ من الإعراب ؟ ويقال : مامعنى هذه الواو ؟ ويقال : كم حذفاً في قوله : « أُجْرُهُ » ، وما معنى « لك » هاهنا ؟ ولو قال : أُجْرُهُ ، استغنى الكلام عن لك .

الجواب : أن قوله : « أَتَأْذَنُ » استفهامٌ لفظي ، وهو في المعنى طلبٌ ، كأنه قال : إئذِّنْ لِي ، ومثل ذلك في التنزيل : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ ﴾ والمعنى : أسلموا .<sup>(٢)</sup>

وأما السابقاتُ ، فتقديرٌ موصوفها : الحسناتُ السابقاتُ ، أو الأيادي

(١) هذا من قول ابن جنى ، فإنه أفاد أن « كُلاً » لا يضاف إلا إلى النكرة التى فى معنى الجنس . حكاه عنه السيوطى فى الأشباه والنظائر ١٣١/٣ ، وراجع كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٧/٣ .

(٢) عقد لها فصلاً فى المجلس الرابع والسبعين .

(٣) ديوانه ٣٦/١ .

(٤) فى هـ : أَتَأْذَنُ لِي .

(٥) الآية العشرون من سورة آل عمران .

السباقات ، أى فاجعلْ تجربىي<sup>(١)</sup> لهذا السيف فى ذا الرجلِ يداً من أياديك .

وأما الواوُ فى « ولك السباقاتُ » فواوُ ابتداءٍ ، لا واوُ الحال ، وإنما لم تكن واوُ الحال ، لأنها مُعترضة ، والجملةُ المعترضة لا يكون لها موضعٌ من الإعراب ، ومعنى قولهم : جملةٌ معترضة ، أنها تقع بين مُخبرٍ عنه وخبرٍ ، أو بين فعلٍ وفاعله ، أو بين موصوفٍ وصفته ، أو بين الفعل ومفعوله ، فالموصوفُ والصفةُ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup> والفعلُ والفاعلُ كقول / قيس بن زهير العبسى :  
ألم يأتيكُ والأنباءُ تئبى بما لاقتُ لَبُونُ بَنى زِيَادٍ<sup>(٣)</sup>

قوله : « بما لاقتُ » فاعل « يأتيك » ، والباءُ زائدة ، ومثله قول آخر :

وقد أدركتني والحوادثُ جَمَّةً أسِنَّةُ قومٍ لاضِعافٍ ولا عُزَلِ

الأعزل : الذى لا رُمَحَ معه ، والمُخْبِرُ عنه وخبرُهُ كقول ابن هرمة :

إِنَّ سُلَيْمَى وَاللَّهُ يَكْلُوها ضَنْتُ بشيءٍ ماكان يَرْزُوها

ويدلُّ على أنَّ الواوَ الداخلةَ على الجملةِ المعترضة ليست واوُ الحال شيئان :

(١) فى الأصل : تجربى .

(٢) ولكن هل يصحُّ الابتداءُ فى وسطِ الكلام ؟ وبم ابتداءً ؟ هكنا استفهم الأستاذ عبد الإله نبهان ، فى كلمة له جيدة عن واو الاعتراض ، حين ناقش ابن الشحرى ، وثبَّه على غياب مصطلح « واو الاعتراض » عنه وعن النحاة قبله ، وقد أفاد - أحسن الله إليه - أن أول من نصَّ على هذا المصطلح هو العلامة رضى الدين الإستراباذى ، فى بحث ( ولاسيما ) من شرح الكافية . اطلب هذه الكلمة فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٥٢ جزء ٣ ص ٦٧٣ - ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م .

(٣) سورة الواقعة ٧٦ .

(٤) فرغت منه فى المجلس الثالث عشر .

(٥) هو جويرية - وقيل حويرثة - بن بدر . النقائض ص ٣٠٩ ، والخصائص ٣٣١/١ ، ٣٣٦ ، والمغنى ص ٤٣٢ ، وشرح شواهده ص ٢٧٣ ، وشرح أبياته ١٨٣/٦ ، ٢٠٦ ، والمجم ٢٤٨/١ ، واللسان ( هيم ) .

(٦) ديوانه ص ٥٥ ، وتخريجُه فى ص ٢٤٥ ، وزِد عليه مجالس العلماء ص ١٦٠ ، وما فى حواشيه ، وشرح أبيات المغنى ٢٠٢/٦ .



أحدهما أن الحال لا تقع معترضة ، والثانى أن قوله : « والله يكلؤها » دعاء ، وجملة الدعاء لا تقع حالاً ، وقد جاء الدعاء بالفعل مع هذه الواو فى قول أبى مُحَلَّم الشَّيْبَانِي :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلْعَتْهَا      قَدْ أُخِجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ<sup>(١)</sup>

فقوله : « ولك السابقات » اعتراض بين « تأذن » ومفعوله .

وفى قوله : « أُجْرِيَهُ » حذفان ، لأنَّ الأصل : فى أن أُجْرِيَهُ ، فحذف الجار ، وحذف « أن » فارتفع الفعل ، ولو نصبته بتقدير « أن » لجاز على المذهب الكوفى .

وقوله : « لك » اللام لام المفعول من أجله ، والتقدير : أُجْرِيَهُ لاختبارك [ أى لاختبارك ] إياه ، فحذف المضاف ، وفى التنزيل : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ولو قيل : ألم نشرح صدرك ، اكتفى الكلام ، ولكن جىء بـ « لك » على معنى : لهدايتك .

وقوله يَخَاطَبُ سَيْفَ الدُّوَلَةِ<sup>(٣)</sup> :

أَذَا الْجُودِ أَعْطَى النَّاسَ مَا أَنْتَ مَالِكٌ      وَلَا تُعْطِيَنَّ النَّاسَ مَا أَنَا قَائِلٌ

فيه قولان [ أحدهما<sup>(٤)</sup> ] قال أبو الفتح : أى لا تُعْطِ النَّاسَ أَشْعَارِي فَيُفْسِدُوهَا بِسَلْخٍ معانيها . وقال المعري : يقول : أعطِ النَّاسَ مَالَكَ ، وَلَا تُعْطِهِمْ شِعْرِي ، أى لا تجعلهم فى طبقتى فتقل للشاعر : أنت مثل فلان ، وشِعْرُكَ مثل شعره .

(١) هذا بيت دأثر فى كتب العربية ، انظره فى أمالى القالى ٥٠/١ ، ورسالة الغفران ص ٥٤٢ ، ومعجم الأدباء ١٤٣/١٦ ، والمغنى ص ٤٣٤ ، ٤٤٢ ، وشرح شواهله ص ٢٧٨ ، وشرح أبياته ١٩٩/٦ ، وغير ذلك كثير . وأبو محمّد : هو عوف بن محمّد .

(٢) راجع كتاب الشعر ص ٤٠٤ ، ٥٢٢ .

(٣) ليس فى هـ .

(٤) أول سورة الشرح . وقد تكلم عليها المصنف بأوسع مما هنا فى المجلس السادس والسبعين .

(٥) ديوانه ١١٧/٣ .

(٦) ليس فى هـ .

٢١٦ / وأقول : إن الذى أَرَادَهُ الْمُتَنَبِّىُّ غَيْرُ مَا قَالَهُ ، أَمَّا قَوْلُ أُمِّ الْفَتْحِ : لَا تُعْطِ النَّاسَ أَشْعَارِي فَيُفْسِدُوهَا بِسَلْخِ مَعَانِيهَا ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ سَتْرُ مَدَائِحِهِ لَهُ عَنِ النَّاسِ ، وَالْآخَرُ : أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَدِيحِ أَنْ يَسِيرَ فِي النَّاسِ ، وَأَجُودُ الشَّعْرِ مَا تَدَاوَلَتْهُ الْأَلْسُنُ ، وَتَنَاقَلَتْهُ الرُّوَاةُ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُعَرِّىِّ فَهُوَ مَعْنَى قَرِيبٌ ، وَإِنْ كَانَ أَبُو الطَّيِّبِ لَمْ يُرِدْهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ : لَا تُحَوِّجْنِي<sup>(١)</sup> إِلَى مَذْجٍ غَيْرِكَ ، وَحَكَى أَبُو زَكْرِيَّا ، قَوْلَهُمَا فَقَطْ .  
قوله<sup>(٢)</sup> :

لَمْ لَا تُحَذِّرْ الْعَوَاقِبَ فِي غِيَرِ الدُّنْيَا أَوْ مَا عَلَيْكَ حَرَامٌ

أَصْلُ لِمَ : لِمَا ، وَسَقَطَتْ أَلْفُ « مَا » حِينَ وَلِيَتْهَا اللَّامُ الْجَارَّةُ ، لِأَنَّهَا اسْتَفْهَامِيَّةٌ [ وَمِنْ لَغْتِهِمُ الْعَلِيَا إِسْقَاطُ أَلْفِ « مَا » إِذَا كَانَتْ اسْتَفْهَامًا وَلِوَلِيَّتِهَا الْجَارَّ ، وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ اسْتَفْهَامِيَّةِ وَالْخَبَرِيَّةِ فَمِثَالُ اسْتَفْهَامِيَّةِ<sup>(٤)</sup> ] فِي التَّنْزِيلِ : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ<sup>(٥)</sup> ﴾ وَمِثَالُ الْخَبَرِيَّةِ : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِعَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ<sup>(٦)</sup> ﴾ .

وَاللَّامُ فِي « لِمَ » مُتَعَلِّقَةٌ بِتَحَذَّرْ ، وَلِزِمَ اللَّامُ التَّقْدِيمُ ، لِاتِّصَالِهَا بِالاسْتَفْهَامِ ، وَمِنْ شَأْنِ اسْتَفْهَامِ التَّصْلُّرِ .

(١) ما ذكره ابن الشجرى في ردِّ تفسير ابن جنى مملوِّغ من كلام الواحدى . انظر شرحه على الديوان ص ٥٤٠ .

(٢) وهذا أيضا من كلام الواحدى .

(٣) ديوانه ١٠٠/٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من هـ . وقد تكلم ابن الشجرى كلاماً مبسوطاً حول « ما » في المجلس الثامن والستين .

(٥) أول سورة النبأ .

(٦) سورة هود ١٢٣ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز . وجاء في هـ : ( يعملون ) بالياء التحتية ، وهى في الآية ١٣٢ من سورة الأنعام .

فأما « ما » الثانية فهي موصولة بمعنى الذى ، أو موصوفة بمعنى شيء ، وقد حذف المبتدأ من الصلة أو الصفة ، وموضع « ما » خفض بالعطف على « الدنيا » كأنه قال : أو الذى هو عليك حرام ، وإن شئت قدرت : أو شيء هو عليك حرام ، وإنما حسن حذف المبتدأ من الصلة ، لطول الكلام بعليك ، كما روى الخليل عن العرب : « ما أنا بالذى قائل لك [ شيئاً<sup>(١)</sup> ] ومثله فى التنزيل : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ<sup>(٢)</sup> ﴾ التقدير : وهو الذى هو فى السماء إله ، وحسن حذف « هو » لتقدم ذكره ، ولطول الكلام بفى وجروها ، وهما فضلة متعلقة بإله ، كأنه قيل : الذى [ هو ] معبود فى السماء .

فإن قيل : فهلاً رُفع « إله » بالابتداء ، وقوله : « فى السماء » خبره ، وكانت جملة صلة « الذى » واستغنى بذلك عن تقدير « هو » ؟

فالجواب : أن ذلك يمتنع ، من حيث كانت الجملة تخلو حينئذ من عائد إلى / ٢١٧ « الذى » ظاهر ومقدر ، لأنه إذا ارتفع « إله » بالابتداء ، كان المضمر فى الظرف عائداً على المبتدأ ، وتعرّت الجملة من ضمير يعود على الموصول لفظاً وتقديراً ، وذلك مما لا يجوز مثله .

والدّنيا : جمع دنيئة ، مهموزة ، وأصله الدنائىء ، بهمزيّن ، الأولى منقلبة عن الباء التى فى دنيئة ، والثانية لأم الكلمة ، وهى الظاهرة فى الواحد ، وتقديره : الدّنايع ، نُثقل الجمع بين الهمزيّن المتحرّكين ، فأبدل من الثانية للكسرة قبلها ياء ، فصار الدّنائى ، فى تقدير : الدّناعى ، ثم طلبوا التخفيف بتغيير آخر ، فأبدلوا من الكسرة

(١) ساقط من هـ . وسبق تخريجه فى المجلس الحادى عشر .

(٢) سورة الزخرف ٨٤ .

(٣) سقط من هـ .

(٤) راجع هذه المسألة فى الكتاب ٣٧٧/٤ ، والمقتضب ١٣٩/١ ، والنصف ٥٤/٢ - ٦٢ ، وشرح الشافية ٥٩/٣ - ٦٢ ، واللسان ( خطأ ) .

فتحة ، فصارت الياء ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، وكونها فى موضع حركة ، فصارت  
الدَّاءُ ، فى [ تقدير <sup>(١)</sup> ] الدَّاءِ ، وإذا كانوا قد قالوا فى الصَّحاحِ والمدارى : صَحَّارًا  
ومَدَّارًا ، كان التغيير فى ذوات الهمز أَوْجَبَ ، ولَمَّا آل فى التقدير إلى الدَّاءِ ،  
استثقلوا الجمع بين ثلاثة أمثال ، الألفين والهمزة بينهما ، فأبدلوا منها الياء .

فأما معنى البيت ، فالمراد بالاستفهام النَّفى ، كأنه قال : لست تحذر عاقبة  
فِعْلٍ ، إلا أن يكون دنيئةً ، أو شيئاً محرماً ، فإنك تتهيبُ هذين ، فتعِفُ عن  
فِعْلِهِمَا ، خوفاً من عاقبتهما ، فعاقبة الدَّنيئة العار ، وعاقبة الحرام النار ، ولا تحذرُ  
العاقبة فى غير هذين ، كبُذْل الأموال وعاقبته الْفَقْرُ ، والإقدام على الأهوال ، وعاقبته  
الْقَتْلُ .

ومِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُهُ <sup>(٢)</sup> :

وإِنَّ الَّذِي حَايَى جَدِيلَةَ طَيِّئٍ      بِهِ اللَّهُ يُعْطَى مَنْ يَشَاءُ وَيَمْنَعُ

ذهب أبو الفتح إلى أن « حَايَى » بمعنى حَبَا ، مأخوذ من الحَبَاءِ ، وهو العطية ،  
واسمُ الله تعالى مرتفعٌ به ، أى إن الذى حَبَا اللهُ به جَدِيلَةَ يُعْطَى ، فالجمله التى هى  
« يُعْطَى » وفاعله خبرُ اسمِ إنَّ .

وتُحَوَّلُ أبو الفتح فى هذا القول ، على أن عليه أَكْثَرُ مفسِّرى شِعْرِ المتنِّبى ،  
والذى قاله الرَّادُّ على أبى الفتح أنَّ معنى حَايَى : بَارَى ، مِنْ / قَوْلِهِمْ : حَايَيْتُ  
فُلَانًا ، أى بَارَيْتُهُ فى الحَبَاءِ ، مثل باهيته فى العطاء ، كما يقال : كَارَمْتُهُ ، أى بَارَيْتُهُ فى  
الكرم ، قال : وليس بمعروفٍ أنَّ معنى حَايَيْتُهُ بكذا : حَبَوْتُهُ به .

(١) ساقط من هـ .

(٢) ديوانه ٢٣٩/٢ ، بالشرح المنسوب إلى المكبرى .

(٣) لأبى الحسن الواحدى كلامٌ فى الردِّ على ابن جنى ، متفق مع ما أورده ابن الشجرى . راجع شرحه

للديوان ص ٤٤ ، ثم انظر أيضاً الفتح على أبى الفتح ص ١٧٢ .

فعلى هذا القول يكون فاعل « حابى » مضمراً فيه ، يعود على « الذى » واسم الله مرفوعاً بالابتداء ، وخبره الجملة التى هى « يُعطى » وفاعله ومفعوله ، أى إن الذى بارى جديلة طيىء فى الجباء ، الله يُعطى به من يشاء ، ومفعول « يمنع » محذوف ، دل عليه مفعول « يعطى » ومفعول « يشاء » المذكور ، و « يشاء » المحذوف ، محذوفان ، فالتقدير : يُعطى به الله من يشاء أن يُعطيه ، ويمنع به من يشاء أن يَمْنَعَهُ ، على أن المضمَرنَّ في يعطيه ويمنعه يعودان على الممدوح ، والمعنى أنه مَلِكٌ قد فَوَّضَ اللهُ إليه أَمْرَ الخَلْقِ ، فى الإعطاء والمنع ، فالمدح على هذا يتوجّه إليه وإلى عشيرته ، لأن المَبَاراةَ فى العطاء أنهم يُعْطُونَ فيُعْطَى مُبَاهِياً لهم بعطائه ، والمعنى فى قول أبى الفتح : إن الذى حبا الله به جديلة طيىء بأن جعله منهم ، يُعطى من يشاء إعطاءه ، ويمنع من يشاء منعه ، لأنه يُعطى تَكْرِماً لا قَهْراً ، ويمنع عِزَّةً لا بُخْلاً .

وأقول : إنَّ أصلَ فاعلته أن يكونَ من اثنين فصاعداً ، وأنَّ فاعله مفعولٌ فى المعنى ومفعوله فاعلٌ فى المعنى ، كقولك : خاصمته وسابقتها وشاريته وشاركته ، ولم يأت من واحدٍ إلا فى أحرفٍ نوادر ، كقولهم : طارقت النعل ، وعاقبت اللص ، وعافاك الله ، وقاتلهم الله ، فأبو الفتح ذهب بقولهم : حابيتُ زيداً مذهب هذه الألفاظ الخارجة من القياس ، وقد جاء حابى بمعنى حبا فى قول أشجع بن عمرو السلمى ، يمدح جعفر [ بن يحيى ] بن خالد البرمكى ، حين ولّاه الرشيد خراسان :

إنَّ خُراسانَ وإنَّ أصبَحَتْ تَرَفَعُ مِنْ ذِي الهِمَّةِ الشانَا

/ لم يَحْبُ هرونُ بها جَعْفراً لَكِنَّه حابى خُراسانا

٢١٩

أى لم يَحْبُ جعفرُ بخُراسانَ ، لكنَّ حبا خُراسانَ بجعفر ، فهذا يَعْبُدُ قول

(١) فى الأصل وهـ : « حبا » ، وكذلك فيما حكاه البندادى فى الخزانة ٥٠٧/٩ عن ابن الشجرى ، وأثبت ما فى شرح ديوان المتنبى ، وهو ينقل عن ابن الشجرى . وهذا الذى أثبتّه هو لفظ البيت .

(٢) انظر كتاب الشعر ص ٤٩٨ .

(٣) سقط من هـ .

أبى الفتح ، ولو وَضَعَ مُنْشِدٌ « حَبَا » فى موضع « حَايى » لم يكسر الوزن ، لأنَّ الجزء الذى هو حَايى : مستفعلن ، فإذا وضعت مكانه « حبا » دخله الزَّحَافُ الذى يُسَمَّى الحَين ، فصار مفاعِلن .

وهو من البحر المسمى السَّريع ، ولكنَّ التعويل فى مثل هذا على الرواية . وممَّا جاء فيه يُحَايى بمعنى يبارى فى الجِباء ، قولُ سَبْرَةَ بن عمرو الفَقْعَسِيِّ :  
أَعْيَرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلُحُومَهَا      وذلك عَارٌّ يَا بَنَ رَيْطَةَ ظَاهِرُ<sup>(١)</sup>  
[ ظاهر هاهنا : بمعنى زائل ]<sup>(٢)</sup> .

نُحَايى بها أَكْفَاءُنا ونُهِئُها      ونَشْرَبُ فى أَثْمَانِها ونُقَامِرُ  
فقوله : « نُحَايى بها أَكْفَاءُنا » لا يكون<sup>(٣)</sup> إِلَّا بمعنى نُبَارِهم فى الجِباء ، وقد وردَ  
أُحَايى فى شِعْر زُهَيْرٍ بمعنى أُخْصُ ، وذلك فى قوله :  
أُحَايى به مَيْتًا بَنَخْلٍ وَأَبْتغى      إِنْخَاءَكَ بِالْقِيلِ الذى أنا قَائِلُ<sup>(٤)</sup>  
قالوا : أرادَ أُحَايى بهذا الشَّعر مَيْتًا بَنَخْلٍ ، يعنى بالمَيْت أبا الممدوح ، أى أَخْصَهُ  
به ، وَنَخْلٍ : أَرْضٌ بها قَبْرُهُ .

والإِعْرَابُ فى هذا البيت كالإِعْرَابِ فى قول أبى الفتح ، لا فَرْقَ بينهما إلا من  
جِهَةِ أَنْ « حَايى » فى قول أبى الفتح بمعنى أَعْطَى ، وَأُحَايى هاهنا بمعنى أُخْصُ ،  
ولو قال قائل : إنَّ « أُحَايى به » فى بيت زُهَيْرٍ بمعنى أَحْبُو به ، لم يَبْعُدْ قَوْلُهُ مِنَ  
الصَّوَابِ ، لأنَّ فى مدح الابنِ الحَيِّ طِيبَ ذِكْرِى لِلأَبِ المَيْتِ .

(١) البيتان فى شرح الحماسة للمرزوقى ص ٢٣٨ ، ومعجم البلدان ٤/٤٩ ، فى رسم ( قراقر ) ، والخزانة ٥٠٣/٩ ، ٥٠٤ .

(٢) لم يرد هذا الشرح فى هـ ، ولا عجب أن يحىء هكلنا بين البيتين ، فهنا هو أسلوب الأمل ، وله  
نظائر أخرى فى كتابنا هذا . وانظر مثلا ص ٢٣٤ .

(٣) ديوانه ص ٢٩٩ ، ومعجم البلدان ٤/٧٦٩ ، فى رسم ( نخل ) .

(٤) على مرحلتين من المدينة ، وقيل : موضع بنجد من أرض غطفان .

وإنما قال : « جَدِيلَةٌ طَيِّئٌ » فَخَصَّ ، لَأَنَّ الْجَدَائِلَ ثَلَاثَةٌ : جَدِيلَةُ طَيِّئٍ ، فِي قَحْطَانٍ ، وَهُوَ جَدِيلَةُ بَنِ خَارِجَةَ بَنِ سَعْدِ الْعَشِيرَةِ بَنِ مَذْجِجٍ ، وَفِي مُضَرَ : جَدِيلَةُ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : هُمْ فَهْمٌ وَعَدَوَانُ ابْنَا عَمْرُو بَنِ قَيْسِ عَيْلَانَ بَنِ مُضَرَ بَنِ نِزَارٍ ، وَفِي رِبِيعَةٍ : جَدِيلَةُ بَنِ أَسَدٍ بَنِ رِبِيعَةٍ بَنِ نِزَارٍ .

/ مِمَّا أُتِيكَرَ عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ

تَشْدِيدُ النُّونِ مِنْ « لَدُنَّ » فِي قَوْلِهِ :

فَأَرْحَامُ شِعْرِ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ وَأَرْحَامُ مَالٍ مَائِنِي تَتَقَطَّعُ

وَقِيلَ : إِنَّ هَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ : قَوْلُهُ : « لَدُنَّهُ » فِيهِ قُبْحٌ وَبِشَاعَةٌ ، لَأَنَّ النُّونَ إِنَّمَا تُشَدَّدُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا نُونٌ ، نَحْوُ لَدُنِّي وَلَدُنَّا ، كَمَا قَالَ جَلُّ شَأْنِهِ : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ وَعَلَّمْتَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾<sup>(٢)</sup> وَأَقْرَبُ مَا يُصَرَّفُ هَذَا إِلَيْهِ أَنْ يُقَالَ : شَبَّهَ بَعْضَ الضَّمِيرِ بِبَعْضِ ضَرُورَةٍ ، فَكَمَا قَالَ : لَدُنِّي ، قَالَ : لَدُنَّهُ ، فَحَمَلَ أَحَدَ الضَّمِيرَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْهَاءِ مَا يُوجِبُ الْإِدْغَامَ مِنْ زِيَادَةِ نُونٍ قَبْلَهَا ، كَمَا قَالُوا : يَعُدُّ ، فَحَذَفُوا الْوَاوَ ، لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ، ثُمَّ قَالُوا : أَعِدُّ وَتَعِدُّ وَتَعِدُّ ، فَحَذَفُوا الْوَاوَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَجِبُ لَهُ حَذْفُهَا ، قَالَ : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَقُلَ النُّونَ ضَرُورَةً ، لَا لِمَصَاحِبَتِهَا الضَّمِيرَ ، كَمَا قَالُوا فِي الْقُطْنِ : الْقُطْنُ ، وَفِي الْجُبْنِ : الْجُبْنُ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

مِثْلَ الْجُمَانِ جَالٍ فِي سِيلِكِنَّةٍ<sup>(٣)</sup>

زَادَ نُونًا شَدِيدَةً .

(١) ديوانه ٢/٢٤٠ ، بالشرح المنسوب للعكبري ، وبشرح الواحدى ص ٤٤ ، والوساطة ص ٤٥٠ .

(٢) سورة الكهف ٧٦ .

(٣) سورة الكهف ٦٥ .

(٤) النوادر ص ٢٦٢ ، ضمن أبيات نسبها المفضل لرجل من الأشعرين يُكْنَى أبا الحُصَيْبِ ، وَأَنْشَدَهَا

أَبُو عَلِيٍّ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ ص ٤٢٥ ، وَعَنْهُ ابْنُ جَنَى فِي الْخَصَائِصِ ١/٣٣١ ، ٣/١٦٨ .

وقال آخر :

إِنْ شَكَلِي وَإِنْ شَكَلَكِ شَتَّى      فَالزَّمِي الْخُصَّ وَالْخَفِضِي تَبِيضُضِي<sup>(١)</sup>  
 فزاد ضاذاً ، وقال سُحَيْمُ الْعَبْدُ :  
 وَمَا دُمِيَّةٌ مِنْ دُمَى مَيْسَنَا      نَ مُعْجَبَةٌ نَظَرًا وَاتِّصَافًا  
 قالوا : أراد مَيْسَان ، فزاد النون ، وقال الأُسْدِيُّ :  
 وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ السُّغْدِ نَفْسِي      وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ خُورَزْمِ<sup>(٢)</sup>  
 أراد خُورَزْم ، فغَيَّرَهَا .

واحتجَّ لأبي الطَّيِّبِ غَيْرُ أَبِي الْفَتْحِ ، فيما ذكره القاضى أبو الحسن على بن عبد العزيز الجرجاني ، فقال : إِنْ الْعِلَّةُ فِي جَوَازِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَنَّ الْهَاءَ لَمَّا كَانَتْ خَفِيفَةً وَكَانَتِ النَّوْنُ سَاكِنَةً ، وَمِنْ حَقِّ النَّوْنِ السَّاكِنَةِ أَنْ تَتَّبِعَنَّ عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ ، حُسْنُ تَشْدِيدِهَا ، لِتُظْهِرَ ظَهْرًا شَافِيًا ، فَهَذِهِ عِلَّةٌ قَرِيبَةٌ قَدْ يَحْتَمِلُ لِلشَّاعِرِ تَغْيِيرُ الْكَلَامِ لِأَجْلِهَا ، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ النَّوْنَ أَقْرَبُ الْحُرُوفِ إِلَى حَرْفِ الْعِلَّةِ ، الْيَاءِ وَالْوَاوِ ، وَأَكْثَرُهَا شَبَهًا بِهِمَا وَمُنَاسَبَةً لِهَما ، لِأَنَّهُا تُدْغَمُ فِيهِمَا ، وَزِيدَتْ ثَالِثَةً سَاكِنَةً ، فِي نَحْوِ جَحْنَفَلٍ ، كَمَا

(١) البيت من غير نسبة في تأويل مشكل القرآن ص ٣٠٥ ، وتفسير الطبري ٢١٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢١٤ ، والوساطة ص ٤٥٢ ، وضرائر الشعر ص ٥٥ ، واللسان ( جذب - يبيض - خفض ) والشطرنج الثاني في ( حوا ) .

(٢) ديوانه ص ٤٣ ، والخصائص ٢٨٢/١ ، ٤٣٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٤٧ ، وضرائر الشعر ص ٢٤١ ، واللسان ( ميس - وصف ) . والبيت من غير نسبة في معجم ما استعجم ص ١٢٨٤ . وميسان : من قرى الشام .

(٣) هو شقيق بن سُلَيْك ، شاعر إسلامي . والبيت من حماسية ، انظرها في شرح الحماسة للبريزي ٢٧٦/٢ ، وللمرزوقي ص ٧٧٩ ، والبيت الشاهد في سر صناعة الإعراب ص ١٩٢ ، والمغرب ص ١٨١ ، ٢٤٥ ، ومعجم البلدان ٤٨١/٢ ( خوارزم ) ، و ٩٥/٣ ( السغد ) ، واللسان ( رزم ) . ويروى : حواعرم . (٤) الوساطة ص ٤٥٥ ، بتصرف .

(٥) في شرح ديوان المتنبي : « خفيفة » ، وجاءت العبارة مضطربة في الوساطة هكذا : أَنَّ النَّوْنَ كَمَا كَانَتْ خَفِيفَةً وَكَانَتْ سَاكِئَةً ...

(٦) الجحافل : العظيم من كل شيء . شرح أبيه سيويه ص ٦٠ .



زهدت حروف العلة بهذا الوصف ، فى نحو : فَدَوَّكَسَ<sup>(١)</sup> وَسَمَّيْدَعَ وَعُذَّافِرَ ، وتبدل منها الألف فى الوقف ، إذا كانت خفيفة ، فى نحو : أَضْرِبْ ، وجُعِلَتْ إعراباً فى الأمثلة الخمسة ، تفعّلان ويفعلان وتفعّلون ويفعلون وتفعّلين ، كما جُعِلَا إعراباً فى التثنية والجمع الذى على حَدِّها ، وتحذف إذا كانت ساكنة لاتقاء الساكنين ، فى نحو : أَضْرِبَ الغلام ، بفتح الباء ، فلما حُلَّتْ مِنْ مناسبتين هذا المَحَلَّ ، اِحْتَمَلَتْ مَايَحْتَمِلُنَّه من الزيادة ، وحروف العلة أَوْسَعُ الحروف تصرفاً ، ولذلك استجازوا زيادة الياء فى الصَّيَّارِيف ، والواو فى فَأَنْظُرُ<sup>(٢)</sup> ، والألف فى منتزح . انتهى كلامه ، أراد زيادة الياء فى الصَّيَّارِيف من قول القائل :

تَنْفِي يداها الحَصَى فى كُلِّ هاجِرَةٍ      نَفَى الدَّراهِيمِ تَنْقَاذُ الصَّيَّارِيفِ

وزيادة الواو فى : فَأَنْظُرُ ، من قول الآخر :

مِنْ حَيْثُ ماسَلَكُوا أَذُو فَأَنْظُرُ<sup>(٣)</sup>

وزيادة الألف فى : مُنْتَزَح من قول الآخر :

(١) الفدوكس : الشديد ، وقيل : هو الغليظ الجافى . والسَمَّيْدَعَ : السَّيْدَ ، ذكرهما ابن الشجرى فى المجلس السادس والخمسين . ويقال : جهَلَّ عُذَّافِرَ ، أى ضحَمَّ شديد .  
(٢) الفرزدق . وسبق تخريجهم فى المجلس الحادى والعشرين .  
(٣) قبله :

الله يعلم أُنَّا فى تَلَفُّتِنَا      يَوْمَ الفراقِ إلى أَحبابِنَا صُورُ  
وأُننى حوثماً يثبى الهوى بصرى .....

وصور : جمع أصور ، وهو المائل العنق . وحوثماً : لغة فى حيثماً . وقائله مجهول . ونُسِبَ فى بعض الكتب خطأ إلى ابن هرمة . وهو اشتباه وخلط ، لعل الذى أوقع فيه أن لابن هرمة بيتاً - وهو الشاهد الآتى - فى هذه الظاهرة الصوتية ، وهى إشباع الحركة فيتولد عنها الحرف . راجع الخصائص ٤٢/١ ، والمحتمس ٢٥٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٠/١ ، والصاحى ص ٣٠ ، والإبصار ص ٢٤ ، والفصول الخمسون ص ٢٧١ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ص ٩٦ ، وضرائر الشعر ص ٣٥ ، والمغنى ص ٤٠٧ ، والخزانة ١٢١/١ ، ٧/٧ ، ٢٢٠/٨ ، ٣٧٣ ، واللسان ( صور - شرى ) وغير ذلك كثير ، وأعاد ابن الشجرى فى المجلس المتّم الستين .

(٤) إبراهيم بن هرمة . وتقدم الكلام عليه فى المجلس الثامن عشر .

وَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى <sup>(١)</sup> وَمِنْ ذَمِّ الرُّجَالِ بِمُنْتَرَجٍ

وقد كان أبو الطيّب ، فيما ذكر الجرجاني <sup>(٢)</sup> ، خُوطب في ذلك ، فجعل مكان « لَدُنْهُ » : « بِبَابِهِ » ورُويَ : « بِجُودِهِ » واحتجَّ بنحو مااحتجَّ به أبو الفتح ، من الأبيات التى تتضمن الزيادة والتغيير .

قال أبو الفتح : واستعمل « لَدُنْ » بغير « مِنْ » وهو قليل في الكلام ، لا يكادون / يستعملونها إِلَّا ومعها « مِنْ » كما جاء في التنزيل : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> و ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> وأنشد سيبويه : <sup>(٥)</sup>

مِنْ لَدُنْ شَوْلًا وَإِلَى إِيْلَاتِهَا

نصب « شَوْلًا » بإضمار كان ، أى مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا إِلَى أَنْ أَتَلَّتْ ، أى تَلَّتْهَا أَوْلَاذُهَا ، هذا قولُ أبى عليٍّ ، مضافاً إلى قول أبى الفتح .

وقد جاء « لَدُنْ » بغير « مِنْ » فيما أنشده يعقوبٌ من قوله : <sup>(٦)</sup>  
فإِنَّ الْكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْتِرْ لَدُنْ أَتَى غُلَامُ

وقال كثير :

(١) فى هـ : النوائب .

(٢) الوساطة ص ٤٥٠ .

(٣) الآية السادسة من سورة النمل .

(٤) سورة الكهف ٧٦ .

(٥) الكتاب ٢٦٤/١ ، والنكت عليه ص ٣٤١ ، والبسيط ص ٤٩٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٥/١ ، والمغنى ص ٤٧١ ، وشرح أبياته ٣/٣٤٢ ، ٦/٢٨٧ ، والخزانة ٤/٢٤ ، واللسان ( شول - لدن ) ، وغير ذلك كثير .

(٦) فى الشيرازيات ٢٠ أ .

(٧) عمرو بن حسان . شاعرٌ صحابى . إصلاح المنطق ص ٣٣ ، ١٦٧ ، ٣٦٤ ، والخزانة ٧/١١٢ ، واللسان ( قتر - كثر ) .

ومازِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لِكَاهِنَائِمِ الْمُقَصِّى بِكُلِّ مَكَانٍ<sup>(١)</sup>

زاد اللام في قوله : لكاهنائم .

ولَدُنْ مِنْ الظُّرُوفِ الَّتِي لَمْ تَتِمَّكُنْ ، لَغَلَبَةِ الْإِبْهَامِ عَلَيْهَا ، وَفِيهِ لُغَاتٌ : أُولَاهَا لَدُنْ مِثْلَ عَضُدٍ ، وَالثَّانِيَةِ لَدُنْ مِثْلَ عَضُدٍ ، وَالثَّالِثَةَ لَدُنْ مِثْلَ عَضُدٍ ، خَفَّفُوهُ تَارَةً بِإِسْكَانِ أَوْسَطِهِ ، وَتَارَةً بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ إِلَى أَوَّلِهِ ، وَحَرَّكَوا النُّونَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَخَصَّصُوهَا بِالْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَتْ لِلدَّالِ .

وَالرَّابِعَةَ لُدْ ، بِحَذْفِ النُّونِ ، كَمَا أُنْشَدَ سَيِّبِيُّوهُ : « مِنْ لُدْ شَوْلَا » وَوَجْهَ حَذْفِ النُّونِ فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ ، أَنَّهُمْ حَذَفُوهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فِي قَوْلِهِمْ : لُدْ الصَّلَاةُ ، كَمَا حَذَفُوا التَّنْوِينَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ ، فِي نَحْوِ زَيْدُ بْنُ فُلَانٍ ، ثُمَّ أَجْرَوْا النُّونَ فِي الْحَذْفِ ، وَلَمْ يَلْقَها سَاكِنٌ ، مُجْرَاهَا فِي الْحَذْفِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَالْخَامِسَةَ لُدْ ، بِحَذْفِ النُّونِ ، بَعْدَ ثَقُلِ الضَّمَّةِ إِلَى اللَّامِ .

وَالسَّادِسَةَ لُدْ ، بِحَذْفِ النُّونِ وَضَمِ اللَّامِ ، إِتِّبَاعًا لَضَمَّةِ الدَّالِ ، وَإِنَّمَا يَحْذِفُونَ النُّونَ إِذَا أَضَافُوهُ إِلَى الْمَظْهَرِ ، فَإِنْ أَضَافُوهُ إِلَى الْمُضْمَرِ رَدُّوهُ ، فَقَالُوا : لَدُنْكَ وَلَدُنْهُ وَلَدُنَّا .

وَالسَّابِعَةَ لَدُنْ بِفَتْحِ الدَّالِ ، وَأَصْلُ هَذِهِ اللَّغَةِ أَنَّهُمْ حَذَفُوا النُّونَ بَعْدَ إِسْكَانِ الدَّالِ

(١) لم أجده في ديوان كثير المطبوع في بيروت ، وكذلك لم أجده في شعر المجنون الذي جمعه الأستاذ عبد الستار فراج رحمه الله . وهو من غير نسبة في النصف ٥٢/٣ .

(٢) أعاد ابن الشجرى الكلام على « لدن » في المجلس التاسع والستين . وانظر حديث « لدن » في الكتاب ٢١٠/١ ، ٥٠٥/٣ ، ٢٣٣/٤ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٦٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ٥٤/٢ ، والمخصص ٥٩/١٤ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ ، والمساعد ٥٣٢/١ ، والمغنى ص ١٦٨ ، والجمع ٢١٤/١ ، وشرح شواهد الشافعية ص ١٦١ ، واللسان ( لدن ) . وانظر فهرس الخزائن ٥٩٧/١٢ ، ٥٩٨ ، ورحم الله شيخنا عبد السلام هارون رحمة واسعة سابقة .

(٣) الشيرازيات ١٩ ب ، ٢٠ أ .

ثم ردّوها ، ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين ، تشبيهاً للدال بآخر الفعل مع النون الخفيفة ، فى نحو : ﴿ لَتَسْفَعَا <sup>(١)</sup> ﴾ ولا يكون هذا العمل إلا مع غُدوة ، قال أبو زيد : قالوا : جئتُ فلانا لَدُنْ غُدوةً ، ففتحوا الدال . وقال سيبويه : شَبَّهوها بالخفيفة مع الفعل ، ففتحوا الدال ، كما فتحوا آخِرَ الفعل .

قال أبو على : ولم يكن حقها أن تُحذف النون منها ، لأن الحذف إنما يكون فى الأسماء المتمكنة ، ولما أشبه « لَدُنْ » الحروف ، لم يحسن الحذف منه ، فاستكرهوه وجعلوا النون بمنزلة الزائد ، وقد أضيف إلى الفعل فى قول القُطامي : <sup>(٢)</sup>

صَرِيْعُ غَوَانٍ رَاقِهْنُ وَرُقْنُهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

ويمكن أن تكون إضافته إلى الفعل ، كإضافة « حيث » إليه ، لأنه فى الإبهام مثله ، ويمكن أن يكون المعنى : لَدُنْ أَنْ شَبَّ ، فحذف « أَنْ » ويُقَوَّى ذلك ثباتُ « أَنْ » فى قول الأعشى : <sup>(٣)</sup>

أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّمَا يَرَى بِي فَيْكُمُ طَالِبُ الضَّيْمِ أَرْنَبَا

وقال أبو على أيضاً : فَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ عَاصِمٍ مِنْ قِرَاءَتِهِ ﴿ لَدُنْهِ ﴾ فَالْكسرة فيه

(١) سورة العلق ١٥ .

(٢) أى القشيريون ، كما صرح أبو زيد فى النوادر ص ٤٧٢ ، وانظر لإعراب « غُدوة » هنا كتاب الشعر ص ٩ ، والمسائل المثورة ص ٢٩٨ .

(٣) ديوانه ص ٤٤ ، والمعنى ص ١٥٧ ، وشرح أبياته ٣/٣٩١ ، والمجم ١/٢١٥ ، والأشباه والنظائر ٢/١٨٦ ، والتصريح على التوضيح ٢/٤٦ ، والخزانة ٧/٨٦ .

(٤) ديوانه ص ١١٥ .

(٥) فى هـ : « يراى » . ورواية الديوان وشرح ديوان المتنبي ٢/٢٤٢ :

يرانى فيهم طالب الحق أرنباً

وقد نهبت من قبل على أن شارح ديوان المتنبي ينقل عن ابن الشجرى .

(٦) سورة الكهف ٢ ، وقال ابن مجاهد : « قرأ عاصم فى رواية أبى بكر : ( مِنْ لَدُنْهِ ) بفتح اللام ، وإشمام الدال الضمة ، وكسر النون والماء ، ويصل الماء بياء فى الوصل ، ولم يقرأ بذلك أحد غيره » السبعة ص ٣٨٨ ، والكشف لمكي ٢/٥٤ ، وانظر حاشية الصبان على الأسموى ٢/٢٦٤ .

ليست كسرة جَرّ ، وإنما هي كسرة التقاء الساكنين ، وذلك أن الدالّ أسكنت كما أسكنت الباء ، من سُبُع ، والنون ساكنة ، فلما التقيا كُسِرَ الثانى منهما .

وقوله : « فأرحمُ شِعْرٍ<sup>(١)</sup> » استعار الأرحام للشعر ، وجعلها [ متصلةً عند الممدوح ، ثم قال : وأرحمُ مالٍ ، فاستعارها للمال وجعلها<sup>(٢)</sup> ] متقطعةً عند الممدوح ، لما سنذكره ، والرَّجْمُ : علاقةُ القرابة ، ومعنى « تَنَّى » تَفَتَّر ، قال العجاج<sup>(٣)</sup> :

فما وَئى محمدٌ مذ أن غَفَرَ لَهُ الإلهُ مامضى وما غَبَرَّ

وفى التنزيل : ﴿ وَلَا تَنبِئَا فِي ذِكْرِى ﴾<sup>(٤)</sup> ومنه قولهم : امرأةٌ وَنَاةٌ : إذا كان فيها فُتُورٌ عند القيام ، فالمعنى : ماتفتّر عن التقطّع ، والأصل : ماتننى عن أن تتقطّع ، / ٢٢٤ فحذف « عن » ثم حذف « أن » فارتفع الفعل .

ولَئِنْ وَلَدْنِ وَعِنْدَ نظائر ، إلا أن « عند » أمكنُ منهما .

وَمِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ تقول : هذا القولُ عِنْدِي صَوَابٌ ، ولا تقول : هو لَدَى صَوَابٌ ، وكذلك لا تقول : قولُكَ لَدُنِّى صَوَابٌ ، وقال أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري : تقول : عندي مَالٌ [ وإن كان غائباً عنك ، ولا تقول : لَدَى مَالٌ إِلَّا فى المال الحاضر ، لأن لَدَى إنما هو لما يملك ، ولا تقول : لَدُنِّى مَالٌ ] وإن كان حاضراً . فقد جعل لِعِنْدَ مزيةً على لَدَى ، وجعل لِلَدَى مزيةً على لَدُنْ .

(١) رجع إلى بيت المتن .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) ديوانه ص ٨ .

(٤) سورة طه ٤٢ .

(٥) حكى هذا عن ابن الشجرى : ابن هشام فى المغنى ص ١٦٩ ، والسيوطى فى الجمع ٢٠٠/١ ، ٢٠٢ ، والأشباه والنظائر ١٨٦/٢ ( حكاية عن ابن هشام ) والأشعرونى فى شرحه ٢٦٤/٢ .

(٦) ما بين الحاضرَيْن ساقط من هـ . وجاء الكلام فى كتاب أبى هلال ، الفروق اللغوية ص ٢٤٦ على هذا النحو : « وتقول : عندي مَالٌ ، ولا تقول : لدنى مال ، ولكن تقول : لدنى مَالٌ ، إلا أنك تقول ذلك فى المال الحاضر عندك ، ويجوز أن تقول : عندي مَالٌ ، وإن كان غائباً عنك ؛ لأن لدنى هو لما يملك » .

وأجاز أبو العلاء المعرى أن يقال : لَدُنِّي مَالٌ ، غائباً كان أو حاضراً ، ومنع أن يكونَ بينَ عِنْدَ وَلَدُنْ فَرْقٌ ، فى جميع أحوالها ، وقولُ أبى هلال أثبت ، وقد قاله غيره ،<sup>(١)</sup> والذى ذكرته أولاً من قولهم : هذا القولُ عندى صوابٌ ، وامتناعُهم أن يقولوا : هو لَدُنِّي صوابٌ ، فَرَّقَ واضح .

قال أبو الفتح : ومعنى البيت أنه يُحِبُّ المديح ، فَيُهِينُ له المال .

وقال أبو العلاء : استعار الأرحامَ للشعر والمال ، كما يفعل الشعراء ، فَيُخْرِجونَ الأشياءَ من أصولها مستعارةً ، فيقولون : « ماء الصَّبَابَةِ ، وَغَمَامُ العَطَاءِ » انْقَضَى كلامه .

وليست الاستعارةُ مختصةً بالشعر ، وإنما هى ضربٌ من البديع يتسع فى النثر كائساعه فى النظم ، وقد كثر ذلك فى القرآن ، فمنه استعارةُ الجَنَاحِ للذِّلِّ فى قوله تعالى ، مُوصِياًً للولدِ بوالديه : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾<sup>(٢)</sup> أراد : لِنَ لَهُمَا مِن مِّبَالِغَتِكَ فى الرحمة جانبَكَ متذللاً ، ومنه استعارةُ السَّاقِ لشِدَّةِ الأمرِ ، فى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ألا ترى أنك تقول لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَى الجِدِّ فى أمر : شَمَّرَ عَنْ سَاقِكَ [ فيه ]<sup>(٤)</sup> واشدُّ حَيَازِمَكَ له ، فيكون هذا القولُ أوكَدَ فى نفسه من قولك : جِدُّ فى أمرك .

٢٢٥ / ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) قاله محمد بن على ، المعروف بمبرمان ، والحريرى ، كما فى المراجع المذكورة .

(٢) سورة الإسراء ٢٤ .

(٣) راجع الحصاص ٢٥١/٣ .

(٤) سورة القلم ٤٢ .

(٥) ليس فى هـ .

(٦) جمع حيزوم ، وهو الصلر ، وقيل : وسطه .

(٧) سورة الفرقان ٢٣ .

فحقيقة « قَدِمْنَا » : « قَدِمْنَا أَبْلَغُ ، لأنَّه دَلٌّ فِيهِ عَلَى مَا كَانَ مِنْ إِمهَالِهِ لَهُمْ ، حتى كأنَّه كَانَ غَائِباً عَنْهُمْ ثُمَّ قَدِمَ ، فَاطَّلَعَ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ مَا يَنْبَغِي ، فَجَازَاهُمْ بِحَسَبِهِ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ حَقِيقَتُهُ : أَبْطَلْنَاهُ حَتَّى لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَالِاسْتِعَارَةُ هَاهُنَا أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾<sup>(١)</sup> حَقِيقَةُ « طَغَا » عَلا وَطَمَا ، فَالِاسْتِعَارَةُ أَبْلَغُ ، لِأَنَّ فِيهَا دَلَالَةً عَلَى الْقَهْرِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الطُّغْيَانَ عُلُوٌّ فِيهِ غَلَبَةٌ وَقَهْرٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ حَقِيقَتُهُ : كَثُرَ الشَّيْبُ فِي الرَّأْسِ وَظَهَرَ ، فَاسْتِعَارَ لَهُ الْاشْتِعَالَ ، لِفَضْلِ ضِيَاءِ النَّارِ عَلَى ضِيَاءِ الشَّيْبِ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً . وَدَاعِيَا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً ﴾<sup>(٢)</sup> اسْتِعَارَ لَهُ السِّرَاجَ ، أَوْ لِلْقُرْآنِ ، فِي قَوْلِ مَنْ قَدَّرَ حَذْفَ مُضَافٍ ، فَأَرَادَ : وَذَا سِرَاجٍ مُنِيرٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِعَارَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِلْغَيْرَةِ أَنْفًا ، وَقَدْ رَأَى عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ ، فِي بَيْتِ فَرْدٍ الْبَابِ عَلَيْهِمَا ، وَقَالَ : « جَدَعَ الْحَلَالُ أَنْفَ الْغَيْرَةِ »<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الحاقة ١١ .

(٢) الآية الرابعة من سورة مريم .

(٣) سورة الأحزاب ٤٥ ، ٤٦ .

(٤) لم أجده في كتب السنة التي بين يدي ، ولا في كتب غريب الحديث التي أعرفها ، كذلك لم أجده في المظان الأخرى ، مثل المجازات النبوية للشرىف الرضى ، ثم وجدت أبا منصور الثعالى يقول عند كلامه على « أنف الكرم » : « قد تصرّف الناس في استعارة الأنف بين الإصاغة والمقاربة ، وأحسن وأبلغ ما سمعت فيها قول النبي ﷺ : « جدع الحلال أنف الغيرة » ثمار القلوب ص ٣٣٠ ، وذكره الميدانى في مجمع الأمثال ١/١٦٣ ، ثم قال : « قاله ﷺ ليلة رُفَّتْ فَاطِمَةُ إِلَى عَلَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، وَهَذَا حَدِيثٌ يَرُوى عَنِ الْحِجَاجِ بْنِ مِهَالٍ بِرَفْعِهِ » وَذَكَرَهُ أَيْضاً أَبُو هِلَالٍ ، فِي دِيْوَانِ الْمَعَانِي ١/١٠١ ، ٩٥/٢ .

فالاستعارة تتضمن من زيادة الفائدة ما لا تتضمنه الحقيقة ، ولولا ذلك كان استعمال الحقيقة أولى ، فاختصاص المعرى الشعر بهذا الضرب من البديع ، قول من لم يقف على مافى كتاب الله من الاستعارات المملوءة فى إعجاز القرآن .

ثم أقول : إن اتصال أرحام الشعر عند المملوح يحتمل معنيين ، أحدهما : أنه ٢٢٦ / يقبل الشعر ويثبت عليه ، فيحصل بينهما اتصال ، كاتصال القربات ، والآخر : أنه يمدح بأشعار كثيرة ، تجتمع عنده ، فيتصل بعضها ببعض ، كاتصال الأرحام . وكذلك تقطع أرحام المال يحتمل معنيين ، أحدهما : أن يكون اجتماعه عنده كالرحم بينهما ، وتفريقه كقطع الرحم ، والثانى : أن المال لا يجتمع عنده ، كما قال : وكلما لقى الدينار صاحبه فى ملكه افترقا من قبل يصطحبا فمنعه من اجتماع المال كأنه قطع لأرحام مشتبكة بين صنوف الأموال .

\* \* \*

وسئلت عن قوله ، فى جملة مسائل وردت من الموصيل :  
كل ما لم يكن من الصعب فى الأثر فسي سهل فيها إذا هو كانا<sup>(١)</sup>  
فأجبت بأن « ما » نكرة موصوفة بالجملة ، فموضع الجملة خفض ، ويكن وكان تأتان ، فى معنى يقع ووقع ، وقوله : « من الصعب » صفة أخرى ، فمن متعلقة بمحذوف ، فهى ومجروها فى موضع خفض ، و « سهل » خبر « كل » فالتقدير : كل شيء غير واقع صعب فى الأنفس ، سهل فيها إذا وقع ، والمعنى أن الأمر يصعب على النفس قبل وقوعه ، فإذا وقع سهل ، وهذا من قول أعشى باهلة :

(١) ديوانه ١١٦/١ ، وضائر الشعر ص ١٥٢ ، وأدبه ابن عصفور شاهداً على جواز إضمار « أن » الناصبة للفعل ، وإبقاء عملها .

(٢) ديوانه ٢٤١/٤ .

(٣) فى هـ : « الأنفس » . وما فى الأصل مثله فى شرح الواحدى ص ٦٧٢ ، والعبارة كلها فيه .

(٤) اسمه عامر بن الحارث ، والبيت من قصيدة تُعد من عيون المرائى ، يروى بها أخاه لأمه المنتشر بن وهب . ديوان الأعشى ص ٢٦٦ ، والأصمعيات ص ٩١ ، والتخريج هناك . وانظر النهاية =



لَا يُصْعَبُ الْأَمْرُ إِلَّا رَيْثَ يَرْكَبُهُ وَكُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْفَحْشَاءِ يَأْتِمُرُ

معنى لَا يُصْعَبُ الْأَمْرُ : لا يَجِدُّهُ صَعْباً ، كقولهم : أَحَدْتُ الرَّجُلَ ، أى وجدته محموداً ، وَأَبْخَلْتُهُ : وجدته بخيلاً ، ومنه قول عمرو بن مَعْدِيكَرِبَ لِبْنَى الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ : « وَاللَّهِ لَقَدْ قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْتْنَاكُمْ ، وَسَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ ، وَهَاجَيْنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ<sup>(١)</sup> » أى ما وجدناكم جُبْنَاءَ وَلَا بُخْلَاءَ وَلَا مُفْعَمِينَ ، وكذلك أَصْعَبْتُ الْأَمْرَ : وجدته صعباً .

وَالرَّيْثُ : الإِبْطَاءُ ، يقال : رَاثَ الْخَبْرُ : أى أَبْطَأَ ، يقول : لَا يَجِدُّ الْأَمْرَ صَعْباً إِلَّا وَقْتُ [ إِبْطَاءٍ ] رُكُوبِهِ إِيَّاهُ .<sup>(٢)</sup>

\* \* \*

٢٢٧ / وَسُئِلْتُ عَنْ قَوْلِ سُحَيْمِ بْنِ الْحَسَنِاسِ<sup>(٣)</sup> :

جُنُونًا بِهَا فِيمَا اعْتَشَرْنَا عِلَاقَةً حُبًّا مُسْتَسِيرًا وَبَادِيَا

فَأَجِبْتُ بَأَن « جُنُونًا » نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، أَيْ جُنِنْتُ جُنُونًا ، وَقَوْلُهُ : « عِلَاقَةً » مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَالْعِلَاقَةُ ، وَالْعَلَقُ : الْحُبُّ الشَّدِيدُ ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ : « نَظَرَةٌ مِنْ ذِي عَلَقٍ<sup>(٤)</sup> » أَيْ مِنْ ذِي هَوًى قَدْ عَلِقَ بِمَنْ يَهْوَاهُ قَلْبُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

= ( ريث ) ٢٨٧/٢ ، ووقع فيها تحريف في ضبط البيت ، في الطبعة الأولى - وهي طبعة العثمانية - وفي الطبعة الثانية التي أشرفت عليها ، ويُعَفَّرُ لِي ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَقَدْ كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ اشْتَغَالِي بِالْعِلْمِ . وَقَدْ وَقَعَ هَذَا التَّحْرِيفُ أَيْضًا فِي اللِّسَانِ ( ريث ) ، وَجَاءَ بِهِ عَلَى الصَّوَابِ فِي ( صعب ) .

وقد ذكر الشيخ حمزة فتح الله القصيلة ونص على التحريف الواقع في النهاية ، ثم حكى عن ابن الشجري ما أورده في شرح البيت . انظر المواهب الفتحة ٢١/٢ ، وانظر أيضاً مختارات ابن الشجري ص ٣٨ .

(١) سبق تخريجه في المجلس الثاني والعشرين . وزد على ما هناك : تلخيص البيان ص ٢١٢ .

(٢) ساقط من هـ . وهو في الأصل ، والمواهب الفتحة ، حكاية عن ابن الشجري ، كما أسلفت .

(٣) ديوانه ص ١٧ ، وروايته : « اعتشرنا علالة » وسيشير إليها ابن الشجري .

(٤) المستقصى ٣٦٨/٢ ، واللسان ( علق ) ، ومجمع الأمثال ٣٣٢/٢ ، وفيه : من ذى علقه .

(٥) عدى بن زيد العبادى ، والبيت في ذيل ديوانه ص ١٤٧ ، وتخريجه فيه .

عَلَقَ الْأَحْشَاءَ مِنْ هِنْدٍ عَلَقَى مُسْتَسِيرٌ فِيهِ نُصَبٌ وَأَرْقٌ .

أراد : جُنِنْتُ بها لِعَلَاقَةٍ ، أى لِحُبِّ شَدِيدٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ « عِلَاقَةً » عَلَى الْبَدَلِ مِنْ « جُنُونًا » ، وَقَوْلُهُ : « عِلَاقَةُ حُبٍّ » بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ : « عِلَاقَةُ » كَمَا تَقُولُ : لَقِيتُ غُلَامًا غُلَامَ بَرْزَازٍ ، فَتُبَيِّنُ الْأَوَّلَ بِالثَّانِي .

و « مُسْتَسِيرًا » نَصَبٌ عَلَى النِّعَةِ لِقَوْلِهِ : « عِلَاقَةُ حُبٍّ » وَذَكَرَ الْوَصْفَ ، وَالْمَوْصُوفُ مُؤَنَّثٌ لِأَمْرَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْعِلَاقَةَ بِمَعْنَى الْعَلَقَى ، وَالْآخَرُ : أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بَدَلًا مِنْ « جُنُونًا » فَهِيَ الْجُنُونُ ، وَقَدْ وَرَدَ تَذْكِيرُ الْمُؤَنَّثِ لِلْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرًا ، كَقَوْلِ الْأَعَشَى <sup>(١)</sup> :

يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُحَضَّبًا

ذَكَرَ الْكَفَّ ، لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ الْعَضْوِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ <sup>(٢)</sup> :

فَإِنَّمَا تَرْنِي وَلِي لِمَةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْذَى بِهَا

ذَكَرَ ضَمِيرَ الْحَوَادِثِ ، لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ الْحَدَثَانِ ، وَمِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ تَذْكِيرُ خَيْرِ الرَّحْمَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّحْمَةِ هَاهُنَا فِي بَعْضِ التَّفْسِيرِ : الْغَيْثُ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ « مُسْتَسِيرًا » نَعْتًا لْجُنُونًا ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَحْسَنُ ، لِقُرْبِ النِّعَةِ مِنَ الْمُنْعَوَاتِ ، وَإِذَا حَقَّقْنَا الْقَوْلَ فِي مَعْنَى الْعِلَاقَةِ فَهِيَ التَّعَلُّقُ بِالْحُبِّ ، فَلِهَذَا أَضَافَهَا الشَّاعِرُ إِلَيْهِ ، فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا فِي نَصَبِ « مُسْتَسِيرًا » وَجْهَانِ آخِرَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَجْعَلَهُ حَالًا مِنْ « حُبٍّ » وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً ، وَكَانَ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهَا ضَعِيفًا ، وَإِنَّمَا

(١) سبق تخريجه في المجلس الرابع والعشرين .

(٢) وهذا أيضاً تقدم في المجلس السادس عشر .

(٣) سورة الأعراف ٥٦ ، وسيكلم المصنف على هذه الآية بأبسط من هذا في المجلس التاسع والستين .

أجزت هذا لأمرين ، أحدهما : / أن كونَ الحال من النكرة جائز ، يجوز أن تقول : ٢٢٨ مررت بامرأة جالسة ، وهذا رجلٌ مقبلاً .

والثانى : أن المضاف إلى « حُبِّ » مصدر ، فحُبَّ منصوبٌ فى المعنى بعلاقة ، على أنه مفعولٌ به ، وفاعلُ المصدر محذوف ، فالتقدير : علاقَتى حبًّا ، أى تعلقتى إياه ، فالعاملُ فى الحال المضاف الذى هو العلاقة ، فليست كالحال التى عَمِلَ فيها ما قبل المضاف فى نحو « سَلَبْتُ سلاحى بائسًا<sup>(١)</sup> » .

والوجه الآخر من وجهي النصب فى « مُسْتَسَرَّ » أن يكون نعتاً لِحُبِّ ، على معناه ، وانتصابه فى هذا الوجه أقوى من انتصابه على الحال ، ألا ترى أن مفعولَ المصدر المجرور ، قد عُطِفَ عليه المنصوبُ فى قول الشاعر :

قد كنتُ دأيتُ بها حَسَنًا      مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْثَانَا

كما وُصِفَ فاعلُ المصدر مجروراً بمرفوع ، فى قول لبيد<sup>(٢)</sup> ، فى وصف العير والأتان :

يُوفى وَيَرْتَقِبُ النَّجَادَ كَأَنَّهُ      ذُو إِزِيَّةٍ كُلُّ الْمَرَامِ يَرُومُ  
حَتَّى تَهْجَرَ فى الرُّوَاكِ وَهَاجَهَا<sup>(٣)</sup>      طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

(١) بعض بيت لتأبط شراً ، سبق تخريجه فى المجلس الثالث .

(٢) رؤية ، كما فى الكتاب ١/١٩١ ، وهو من مقطوعة فى ملحقات ديوانه ص ١٨٧ ، ويُنسَبُ أيضاً لزياد العنبرى . انظر النكت على كتاب سيويه ص ٢٩٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٢٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٥/٢ ، والمغنى ص ٥٢٨ ، وشرح أبياته ٤٦/٧ ، وشرح الشواهد للعيني ٥٢٠/٣ ، والتصريح على التوضيح ٦٥/٢ ، والممع ١٤٥/٢ ، وشرح الأشموى ٢/٢٩١ ، وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والأربعين .

واللَّيْثَان ، بفتح اللام وتشديد الياء التحتية : المَطْلُ واللُّي والتسويق .

(٣) ديوانه ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، وتخريجه فى ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٢٦٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٧٤ ، وما فى حواشيهما . والبيتان أعادهما ابن الشجرى فى المجلس التاسع والأربعين .

(٤) فى الأصل : « وهاجه » وأثبت ما فى هـ ، وهو ما فى الأصل فى المجلس المذكور ، وهما روايتان كما فى الديوان .

فعلى هذا تقول : عجبْتُ من ضربِ زيدِ الظريفِ عمراً ، والظريفُ ، خفضاً ورفعاً ، وعجبْتُ من ضربِ زيدِ الظريفِ عمرو ، والظريفُ ، خفضاً ونصباً ، فهذان وجهان آخران فى نصب « مُستسر » واضحان .  
ويروى :

جُنِنْتُ بها فيما اعتَشَرْنَا عُلالَةَ

والعُلالَة : البقيةُ من كلِّ شيء ، يقال لبقيةِ الحبِّ : عُلالَة ، وكذلك بقيةُ اللبنِ في الضَّرْع ، وبقيةُ جَرَى الفرس ، فالمعنى : جُنِنْتُ بها لبقيةِ حُبِّى ، والوجه هو الرواية الأولى .

واعْتَشَرْنَا : من المُعاشرة ، وهى المُصاحبة ، والعشِير : الصاحب ، وفى التنزيل : ﴿ لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ ﴾ .

/ وسُئِلْتُ فى جملة المسائل الواردة

٢٢٩

من الموصول ، عمّا دار من الكلام بين سيبويه والكسائى ، بحضرة يحيى بن خالد البرمكى .

فقلت : إن الكسائى ، فيما وردت به الرواية ، سأل سيبويه ، فقال : كيف تقول : « كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّبُر ، فإذا هو هـى ، أم فإذا هو إِيَّاهَا » ؟ فقال سيبويه : « فإذا هو هـى » ولا يجوزُ النصب ، فقال له الكسائى : أخطأت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو ، منها : خرجتُ فإذا عبدُ الله القائمُ ، والقائمُ ، برفع القائمِ ونصبه ، فقال سيبويه فى ذلك بالرفع دُونَ النصب ، فقال الكسائى :

(١) انظر المعجم فى بقية الأشياء ص ١٢٢ .

(٢) سورة الحج ١٣ .

(٣) هذه هى المسألة الزنبرية الشهيرة . انظرها فى مجالس العلماء ص ٨ ، والإنصاف ص ٧٠٢ ، ومعجم الأدباء ١٨٥/١٣ ، ١١٩/١٦ ( ترجمة الكسائى وسيبويه ) ، والمغنى ص ٩٣ ( مبحث إذا ) ، والأشباه والنظائر ٢٩/٣ ، وانظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٩٦/٩ - ٢٩٩ . وسفر السعادة ص ٥٤٩ وحواشيه .

العرب ترفع هذا كله وتنصبه ، فدفن سيويه قوله .

فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتُما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن ذا يحكم بينكما ؟

فقال الكسائى : هذه العربُ ببابك ، قد اجتمعت من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صُقع ، وهم فُصحاءُ الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، وسمع أهل البصرة وأهل الكوفة منهم ، فليُحضروا ويُسالوا .

فقال يحيى وابنه جعفر : قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا ، وفيهم أبو فقَّس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عما جرى بين الكسائى وسيويه ، فتابعوا الكسائى ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيويه ، فقال له : قد تسمع ! فاستكان سيويه ، وأقبل الكسائى على يحيى ، فقال : أصلح الله الوزير ، إنه قد وفد عليك من بلده مؤملاً ، فإن رأيت أن لاتردّه خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصير وجهه إلى فارس ، فأقام هناك ولم يعد إلى البصرة .

وأقول : إن الصحيح في هاتين المسألتين قول سيويه ، لأن « إذا » هذه هي المكانية الموضوعية للمفاجأة ، فهي تؤدّى معنى الظرف الذى يُشار به إلى المكان ، / ٢٣٠ وهو هناك وثم ، فيجوز أن يقتصر على الاسم المرفوع بعدها ، على أنه مبتدأ ، وهى خبره ، كقولك : خرجت فإذا زيد ، المعنى : فثم زيد ، أو فهناك زيد ، فإن جئت بعد المرفوع بنكرة ، فلك فيها مذهبان ، أحدهما : أن ترفعها بأنها خبر المبتدأ ، فتكون « إذا » فضلة ، يعمل فيها الخبر ، تقول : فإذا زيد قائم ، كما تقول : هناك زيد قائم ، وفى الدار زيد قائم ، والمذهب الآخر : أن تنصب النكرة على الحال ، تقول :

(١) فى إنباه الرواة ٣٤٨/٢ : أبو دماذ .

(٢) فى هـ : « وهى » ، وقد أعاد ابن الشجرى الكلام على « إذا » هذه فى المجلس المتم الأربعين .

فإذا زيد قائما ، فتكون « إذا » مستقرا ، موضعها رفع بأنها خبر المبتدأ ، وهى الناصية للحال ، لنيابتها عن الاستقرار .

وقول الكسائى : فإذا عبد الله القائم ، بنصب القائم ، لا وجه له ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وإذا بطل النصب فى القائم ، فهو فى الضمير من قوله : فإذا هو إياها ، أشدُّ بطولا .

وإنما أنكر سيبويه النصب ، لأنه لم يره مطابقا للقياس ، ولم ير له وجهاً يُقارب الصواب ، ولما لم يظفر الكسائى بحجة قياسية ، يدفع بها إنكار سيبويه للنصب ، كان قصاراه الالتجاء إلى السماع ، والتشبُّث بقول أعرابٍ أُحضروا فسئلوا عن ذلك ، وكان للكسائى بهم أنسة ، وسيبويه إذ ذاك غريب طارىء عليهم .

وذكر قومٌ من البصريين أن الكسائى جعل لهم جُعلا ، استألم به إلى تصويب قوله ، وقيل : إنما قصد الكسائى بسؤاله عما علم أنه لا وجه له فى العربية ، وأتفق هو والفرأء على ذلك ، ليُخالفه سيبويه ، فيكون الرجوع إلى السماع ، فينقطع المجلس عن النظر والقياس .

\* \* \*

ومما قاله أبو الطيب فى صباه قوله :<sup>(١)</sup>

أحيا وأيسر ماقاسيت ماقثلا والبين جاز على ضعفى وماعدلا

أحيا : فعلٌ مُتَكَلِّمٌ ، والجملة التى هى « أيسر » وخبره فى موضع نصبٍ على الحال من المضمر فى « أحيا » أى أعيش وأقل ماقاسيت ، أو أهون ماقاسيت ماقثل ٢٣١ غيرى ، / أخبر بحياته فى هذه الحال كالمتعجب ، وحقيقة المعنى : كيف أعيش وأهون الأشياء التى قاسيتها فى الهوى الشئ الذى قتل الحيين ؟

(١) ديوانه ١٦٢/٣ ، والمغنى ص ٧ ، وشرح أبياته ٤٣/١ ، وأملى ابن الحاجب ١١٣/٣ . وشرح

مشكل شعر المتن ص ٣٢ ، وتفسير أبيات المعانى ص ٢٠٥ .

(٢) قلره ابن هشام : « أحيا » وحلفت همزة الاستفهام .

والضَّعْفُ والضَّعْفُ : لُغَتَانِ ، كَالزَّعْمِ وَالزُّعْمِ ، وَالْفَقْرُ وَالْفُقْرُ ، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنْ الضَّعْفَ بِالضَّمِّ فِي الْجِسْمِ ، وَالضَّعْفُ فِي الْعَقْلِ ، وَلَيْسَ هَذَا يَقُولُ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْقُرَّاءَ قَدْ ضَمُّوا الضَّادَ وَفَتْحُوهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعِيفٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

### مسألة

إن قيل : كيف كرّر المعنى في قوله :

وَالْبَيِّنُ جَارَ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا

لأنه أثبت للبين الجور ، ونفى عنه العدل ، والمعنى فهما واحد ؟

فالجواب : أن الجائر في وقت قد يعدل في وقت آخر ، فيوصف بالجور إذا جار ، وبالعدل إذا عدل ، وشبيه بذلك في التنزيل قوله تعالى ، في وصف الأوثان : ﴿ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾<sup>(٢)</sup> فوصفها بأموات قد دل على أنها غير أحياء ، والمعنى أنها أموات لا تحيى في مستقبل الأزمان ، كما يحى الناس عند قيام الساعة .  
(٣)  
ومنها :

(١) ابن الشجرى يوافق البصريين في أن اللغتين سواء ، جاء في اللسان ( ضعف ) بعد حكاية معنى الفتح والضم : « وقيل هما معاً جائزان في كل وجه ، وخصّ الأزهري بذلك أهل البصرة ، فقال : هما عند أهل البصرة سيان ، يستعملان معاً في ضعف البدن وضعف الرأي » .

وقد رأيت كلام الأزهري هذا في كتابه التهذيب ٤٨٢/١ ، محرفاً هكذا : « قلت : هما عند جماعة أهل البصر باللغة لغتان جيدتان ، مستعملتان في ضعف البدن وضعف الرأي » . ويدل على أن هذا الكلام محرف ومزال عن وجهه استعمال كلمة « جماعة » فلو كان المراد أهل البصر والمعرفة ، لما كان هناك حاجة إلى استعمال هذه الكلمة .

(٢) سورة الروم ٥٤ ، وانظر السعة ص ٥٠٨ ، والكشف ١٨٦/٢ ، وأدب الكاتب ص ٥٥٥ ، وإصلاح المنطق ص ٩١ ، ( باب فَعَلَ وفَعُلَ باتفاق معنى ) .

(٣) سورة النحل ٢١ .

(٤) هذا تأويل الأخفش . معاني القرآن له ص ٣٨٢ ، وزاد المسير ٤٣٧/٤ .

(٥) ديوانه ١٦٣/٣ .

لولا مُفارقةُ الأحبابِ ماوجدتُ لها المَنايا إلى أرواحنا سُبُلًا  
هذا مأخوذٌ من قولِ أُمِّ تَمَامٍ<sup>(١)</sup> :

لو حارَ مُرتادُ المنيةِ لم يجدْ إلا الفراقَ على النفوسِ دَلِيلًا

الأحباب : جمع حُبٍّ ، كعَدَلٍ وأَعْدالٍ ، ومِثْلُهُ من الوصف : نَقَضَ وأنْقَضَ ،  
ولا ينبغي أن يكون جمع حَبِيبٍ ، كشرِيفٍ وأَشْرَافٍ ، ويَتِيمٍ وأَيْتامٍ ، لأَمْرَيْنِ ،  
أحدهُما : أنَّ الأولَ أَقْبَسُ وأكثرُ ، والثانى : أن يَتِيمًا وشَريفًا من باب فَعِيل الذى  
بمعنى فاعل ، وحبيبا : فعيل الذى بمعنى مفعول<sup>(٢)</sup> ، فأصله محبوب ، كما أن قَتِيلًا /  
٢٣٢ أصله مقتول ، فقد افترقا .

والمصدر الذى هو « مُفارقة » مضافٌ إلى فاعله ، وليس بمضافٍ إلى مفعوله ،  
كإضافة السُّؤَالِ فى قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ ﴾<sup>(٣)</sup> ولا يحسن أن  
تقدَّر : لولا مُفارقةُ المحيِّينِ الأحبابِ ، وإن كان ذلك جائزًا من طريق الإعراب ، لأنَّ  
المُحِبَّ لا يُوصَفُ بِمُفارقةِ محبوبه ، وإيجادِ سبيلٍ للمنيةِ إلى رُوحِهِ ، وإنما هو مُفارقٌ  
لا مفارق .

وقوله : « لها » من الحَشْوِ الذى لا فائدةَ فيه ، لأنَّ المعنى غيرُ مُفْتَقِرٍ إليه ، فهو  
من الزيادات الموضوعة لإقامة الوزن ، وقد حملَ عدمُ الفائدةِ به بعضُ أدباءِ المغربِ<sup>(٤)</sup>

(١) ديوانه ٦٦/٣ ، والموضع السابق من ديوان المتنبي ، وشرح الواحدى ص ٢٤ ، والإبانة عن سرقات  
المتنبي ص ٤٨ ، والوساطة ص ٢١٧ ، والصبح المنبى ص ٢٢٠ ، وشرح أبيات المغنى ٣٣٢/٤ ، وحكى  
كلام ابن الشجرى .

(٢) وهذا يُجمع على أفعلاء ، نحو شديدٍ وأشدَّاء . شرح ابن عقيل ٣٦٦/٢ ، وانظر تفسير الطبرى  
١٥٢/١٠ ، فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه ﴾ سورة المائدة ١٨ .  
(٣) سورة ص ٢٤ .

(٤) فى هـ : « العرب » . وتفسير قوله : « بعضُ أدباءِ المغرب » . جاء فى الموضع السابق من شرح ديوان  
المتنبي ، قال : « قال ابن القطاع : لها : هى الفاعلة ، والمنايا : فى موضع خفضٍ بالإضافة ، والمعنى : وجدت  
لهوات المنايا ، فلها : جمع لهاة . وقال : قال لى شيخى محمد بن على التميمى : قال لى أبو على =



على أن جعله جَمْعَ لَهَاءَ ، عَلَى حَدِّ خَصَاةٍ وَخَصَى ، وأضافه إلى « المنايا » ورفعَه بإسناد « وجدت » إليه ، فاستعار للمنايا لَهَوَاتٍ ، على معنى [ أنها <sup>(١)</sup> ] كشيء يَبْتَلِغُ النَّاسَ ، والمرادُ أفوَاهُ المنايا ، ولكنه استعمل اللها في موضع الأفواه ، لمجاورة اللهاة للفم ، وهذا قولٌ مُحْتَمَلٌ لو كان مُراداً للشاعر ، وهو لَعَمَرُ اللَّهِ يُشَبِّه طَرِيقَتَهُ فى الاستعارات ، وإذا لم يكن مُراداً له ، حملت « لها » على ما تَزِيدُهُ العربُ مبالغةً فى التبيين ، وإن كان الكلام مستغنياً عنه ، كقولك : ما وجدتُ لى إليك طريقاً ، فقولك « لى » زيادة ، ومثله قول محمد بن يزيد الأموى :

فلا قَدَرْتُ عليك يَدُ اللَّيَالِي      ولا وَجَدْتُ إليك لها سبيلا

وقد جاء فى بَيْتٍ لِلشَّمَاخِ ما هو أَتَقَرُّ مِنْ هذا ، وذلك قوله <sup>(٢)</sup> :  
وكنْتُ إذا لاقَيْتُها كان سِرُّنا      لنا يَبْنَتَا مِثْلَ الشَّوَاءِ الْمُلهُوجِ <sup>(٣)</sup>

= بن رشدين : قلت للمتنبي عند قراءتي عليه : أضمرت قبل الذكر ا قال : ليس كذلك ، وليست المنايا فاعلة ، وإنما هى فى موضع خفض .

وقد أورد ابنُ القطاع هذا التأويل فى رسالته ( شرح المشكل من شعر المتنبي ) ص ٢٤١ من مجلة المورد العراقية - المجلد السادس - العدد الثالث - ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م - بتحقيق الدكتور محسن غياض . وجاء بهامش أصل الأمالى حاشية : « قال شيخنا ابن هشام : يظهر لى أن الحامل لهذا القول على ذلك إنما هو إصلاح الإعراب ، لا إصلاح المعنى ، وذلك أنه لا يتعدى فعلُ المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، لا يقال : أحسنتُ إلى ، بل أحسنتُ إلى نفسي ، كذلك لا يتعدى فعلُ الظاهر إلى ضميره المتصل ، لا يقال : أحسن زيدٌ إليه ، بل أحسن لى نفسه . وعلى هذه القاعدة الثانية انبنى (٩) أن قوله : « لها » ليس بجار ومجرور مضمر عائد على « المنايا » المتأخرة لفظاً ، المتقدمة (٩) ومن مجموع الحامل لهذا على ما ذكر الأمرين جميعهما [ هكنا ] أعنى إصلاح المعنى واللفظ . فإن قلت : ما ذكرته يرتفع بجعل « لها » صفةً فى الأصل لسبباً ، فلما تقدّم عليه صار حالاً . فهذا فى غاية البعد وضعف المعنى ، فلا معرّج عليه . انتهت الحاشية .

وقد وجدت كلامَ ابنِ هشام فى المغنى ص ٢٤٥ هكنا : « الظاهر أن « لها » من قول المتنبي « لولا مفارقة الأحباب ... البيت » جارٌ ومجرور متعلّق بوجدتُ ، لكنّ فيه تعدّى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل ، كقولك : صر به زيدٌ ، وذلك بمنع ، فينبغى أن يقدّر صفةً فى الأصل لسبباً ، فلما تقدّم عليه صار حالاً منه . ثم حكى ما قيل من أن « لها » جمع لهاء ، بعبارات ابنِ الشجرى .

(١) ليس فى هـ .

(٢) ديوانه ص ٧٦ ، وتخرجه فى ص ١٠٠ .

(٣) روى : « كان سِرُّنا وما يَبْنَتَا »

والمعنى غير مفتقر إلى قوله : « لَنَا بَيْنَنَا » ، الْمَلْهُوَج من الشَّوَاء : الذى فيه نُيُوءَةٌ .

فأما موضع قوله : « لها » فإنه وصفٌ فى المعنى لسُبُلًا ، فالأصل : سُبُلًا كائنةً لها ، فلما قُدِّمه صار حالاً من سُبُل ، ومثله قوله : « إلى أرواحنا » الأصل : سُبُلًا مسلوكةً إلى أرواحنا ، فلما قُدِّم بطلت الوصفية فيه ، وحُكِم بأنه حال .

### مسألة

٢٣٣

إن قيل : إنَّ العادةَ جَرَتْ بأن يُقال : ماوجدتُ إليه سبيلاً ، ولا يقال : ماوجدتُ إليه سُبُلًا ، فما معنى الجمع هاهنا ؟

فالجواب : إنَّ ذَكَرَ الجمع هاهنا أصحُّ فى المعنى ، لأنَّ فِرَاقَ المحبِّوبِ لِلْمُحِبِّ يوجدُ للمنيَّةِ سُبُلًا إلى روحه ، مُبَايَنَةً لِلسَّبِيلِ الذى جَرَتْ عادةُ المنيةِ به ، وذلك أن فِرَاقَه له إنما يكون فى الأغلب مع الهَجَر ، فالمنيَّةُ تُدْرِكُ رُوحَه ، مِن طريقِ العِشْقِ ، وطريقِ الفِرَاقِ ، وطريقِ الشوقِ ، وطريقِ الهَجَرِ ، فقد سَلَكْتَ إلى رُوحِه سُبُلًا شَتَّى ، فلذلك استعملَ الجَمْعُ .

ومنها قوله <sup>(١)</sup> :

بِمَا بَجَفْنَيْكَ مِنْ سِحْرِ صَبْلِي دَنَفًا يَهْوَى الحَيَاةَ وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتَ فَلَا

الدَّنَفُ : المرضُ الملازم ، ويقال للمريض : دَنَفٌ ودَنَفٌ ، بالكسر والفتح ، فإن فتحت لم تُثَنَّ ولم تَجْمَعْ ولم تُثَوِّثْ ، لأنه مصدرٌ موصوفٌ به الشخص ، كما قالوا : رَجُلٌ كَرَمٌ [ وَرَجُلَانِ كَرَمٌ <sup>(٢)</sup> ] وَرَجَالٌ كَرَمٌ ، وكذلك المؤنث وتثنيته وجمعه .

(١) ديوانه ١٦٣/٣ .

(٢) ساقط من هـ .

(١)  
قال الشاعر :

وَأَنْ يَعْرِينَ إِنْ كَسَى الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عِجَافٍ

فإن كسرت ثنيت وجمعت وأثنت ، لأنه صفة ، كحذير وبطير .

والباء التى فى قوله : « بما » متعلقة بحال محذوفة ، وهى حال من الباء فى « صلى »

(١) هو عيسى بن عاتك - أو ابن فاتك - من شعراء الخوارج . والبيت من قصيدة تراها فى شعر الخوارج ص ١٣ ، وتخرىجها فى ص ١٥٠ ، وقد تمثل بها أبو خالد القناتى الخارجى .

(٢) وهم كثير من أهل العلم فى ضبط هذا الفعل ( كسى ) حين اعتبروه مبنيا للمجهول ، فضببطوه بضم الكاف وكسر السين ، وعلى ذلك جاء فى أصل الأمل ، وجميع طبعات الكتاب الكامل للمبرد التى أعرفها - والكامل هو أقدم مرجع لهذا الشعر - ومنها طبعة وليم رايت ، وهى أصح الطبقات القديمة ، وطبعة محمد أحمد الدالى ، وهى أصح الطبقات الحديثة . والعجب من العلامة الشيخ سيد بن على المرفصى ، أنه قيده بالعبارة بفتح الكاف ، على الصواب ، ثم ضبطه بالقلم بالضم ، وقد أخبرنى شيخى محمود محمد شاكر - حفظه الله - وكان ممن قرأ على الشيخ المرفصى ، أنه هو الذى تولى تصحيح كتابه . انظر رغبة الأمل ٨١/٧ ، ٨٢ . وحقيقة الأمر فى هذا الفعل أنه بوزن فَعِل ، كَعَرَى يَعْرِى ، وَرَضَى يَرْضَى . قال ابن هشام : « يقال : كَسَى زيدٌ ، بوزن فَرِح ، فيكون قاصراً - أى لازماً - قال :

وَأَنْ يَعْرِينَ إِنْ كَسَى الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عِجَافٍ

فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطى ، وتعدى إلى واحد ، كقوله :

وَأَرْكَبُ فِي الرُّوحِ خَيْفَانَةَ كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مَتَشَرٌّ

أو بمعنى أعطى كسوة ، وهو الغالب ، فيتعدى إلى اثنين ، نحو « كسوتُ زيدا جبة » . المغنى ص ٥٢٧ ( الباب الرابع ) . وابن هشام يسمي هذه التعدية : التعدية بتحويل حركة العين ، وابن جنى يسميها التعدية بالمثل ، أى بالوزن والناء . راجع الخصائص ٢١٤/٢ .

ومن الكتب التى ضبط فيها هذا الفعل على الصواب ( كسى ) بفتح الكاف : الأضداد ص ٢٦ ، والخصائص ٢٩٢/٢ ، ٣٤٢ ، والخصص ١٥٧/١٤ ، ٣١/١٧ ، واللسان ( كسا ) . أما الكتب التى ضبطته على غير الصواب فهى : إصلاح المنطق ص ٦٠ ، والمذكر والمؤنث ص ٢٤٣ ، والمنصف ١١٥/٢ ، والوحشيات ص ٩٠ ، وشرح الحماسة ص ٢٨٤ ، والأغاني ١٠٨/١٨ ، ومعجم الشعراء للمرزبانى ص ٩٦ ، وشرح نهج البلاغة ٩٢/٥ ، والأساس ( كرم ) ، واللسان ( عجف - كرم ) ، فضلاً عن طبعات الكامل كلها ، كما أخبرتك ، وأشعار الخوارج .

وقد استكثر لك من ذكر هذه الكتب حتى لا تغتر بشيوع الخطأ وتفتيه ، وتتابع الناس عليه .

ويبقى أن أشير إلى أن رواية عجز البيت فى معجم الشعراء :

فتنبو العين عن عر عجاف

وعليها يفوت الاستشهاد . والئر ، بضم العين : الجرب ، وقروح فى أعناق الإبل . والعجاف : الهزيلات .

وتنبو العين : لا تنظر إليهم .

والباء التى فى قوله : « بجفنيك » نائبةً مناب « فى » كما تقول : زيدٌ بالبصرة ، ومثله : « لِلَّذِي يُبَكِّكُ مَبَارَكًا <sup>(١)</sup> » وهى متعلقة فى التقدير بفعلٍ لِبِاسْمِ فاعل ، لأنها صلةٌ « ما » والظُرُوفُ وحُرُوفُ الْخَفْضِ إذا كانت صِلَات ، لم تتعلّق بِاسْمِ فاعل ، لأنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مُفْرَدٌ ، وإنْ تَضَمَّنَ ضَمِيرًا ، من حيث لا اعتدادٌ بالمضمر فيه ، والصِّلَةُ لا تكونُ إِلَّا جُمْلَةً أو ما يقوم مقامَ الجملة ، كالظرف ، فالتقدير : صِلَى دَنِفًا ، ٢٣٤ مسؤولةٌ بما فى جفنيك من السحر ، / كما تقول : باللهِ زُرْنِي ، أى زُرْنِي مسئولًا بالله .

قال أبو الفتح : الفاء فى قوله : « فلا » جوابُ « أمّا » لا جواب « إن » ، ومثله : « وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ <sup>(٢)</sup> » انقضى كلامه .

وأقول : إنما كانت الفاءُ جوابَ « أمّا » لأنَّ « أمّا » أَسْبَقُ الْمُجَابَيْنِ ، وجوابُ الشرطِ محذوف ، دَلَّ عليه الجوابُ المذكور ، ونظيرُ ذلك قولك : « واللهِ إِنْ زُرْتَنِي لَا أَكْرِمَنَّكَ <sup>(٣)</sup> » جعلَ الجوابُ للقسمِ لتقدُّمه ، وسدَّ جوابُ القسمِ مسدَّ جوابِ الشرط ، وكذلك إِنْ قَدِمَتْ الشرطُ جعلتَ الجوابَ له ، فقلت : إِنْ تَزُرْنِي وَاللَّهِ أَكْرِمَنَّكَ ، وممّا جاء فى التنزيل ، مِنْ ذِكْرِ خَيْرِ الْأَسْبَقِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ <sup>(٤)</sup> » لما كانت اللامُ فى « لئن » مُؤَدِّئَةً بِالْقَسَمِ ، كان الجوابُ للقسم ، وكذلك مجيء لولا فى قوله تعالى : « وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ <sup>(٥)</sup> » ثم مجيء « لو » بعدها فى قوله :

(١) سورة آل عمران ٩٦ ، وقد استشهد ابن الشجرى لمجىء الباء مكان « فى » بشواهد أخرى فى المجلس المتّم السبعين .

(٢) سورة الواقعة ٩٠ ، ٩١ ، وجاء فى الأصل وهـ : « فَأَمَّا » بالفاء . وهو خطأ ، ويبدو أنه خطأ قديم ، فقد جاء هكذا فى نسختي كتاب الشعر ، لأبى على ، وانظره ص ٦٤ ، وقد جاء على الصواب فى المجلس الثانى والأربعين من الأمالى .

(٣) فى هـ : وجعلت .

(٤) سورة الحشر ١٢ .

(٥) سورة الفتح ٢٥ .

﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا ﴾ وجاء الجوابُ فى قوله : ﴿ لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وجب الحكمُ بأنه جواب « لولا » لتقدمها ، وهو سادُّ مسدِّ جوابٍ « لو » .

وقوله : « يَهْوَى الْحَيَاة » تحتل ألف « يَهْوَى » الإثبات فى الخطِّ والحذف ، فحذفها للجزم على جوابِ الأمر ، لأن الأمرَ أحدُ الأشياء التى تثوبُ عن الشرط ، فالتقدير : صِلَى دَنِفًا فَإِنْ تَصْلِيهِ يَهْوَى الْحَيَاة ، وإثباتها على إجرائه وصفًا لدنِف ، كما جاء الجزم والرفع فى ﴿ يُصَدِّقُنِي ﴾ من قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾<sup>(١)</sup> وقول الشاعر : « وَأَمَّا إِنْ صَدَدْتَ فَلَا » ممَّا حُذِفَ منه جُملة ، حذفها كالتنطق بها ، لأن قوله : « يَهْوَى الْحَيَاة » دالٌّ على أنه أراد : فلا يَهْوَى الْحَيَاة ، والمعنى من قول دِغْبِلِ<sup>(٢)</sup> :

ما أَطْيَبَ الْعَيْشَ فَأَمَّا عَلَى      أَنْ لَا أَرَى وَجْهَكَ يَوْمًا فَلَا  
لَوْ أَنَّ يَوْمًا مِنْكَ أَوْ سَاعَةً      تُبَاغُ بِالدُّنْيَا إِذَنْ مَا غَلَا

\* \* \*

/ كرَّر المتنبى معنى فى أبياتٍ مختلفة الألفاظ ، فضَّل فيها الفرعَ على أصله ، ٢٣٥  
فأحسن فيها كلَّ الإحسان ، فمنها قوله :<sup>(٣)</sup>

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ      فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ  
وقوله فى مَرثِيَةِ أخت سيف الدولة :<sup>(٤)</sup>  
فَإِنْ تَكُنْ تَغْلِبُ الْعَلْبَاءُ غُنْصَرُهَا      فَإِنَّ فِي الْحَمْرِ مَعْنَى لَيْسَ فِي الْعَنْبِ

(١) سورة القصص ٣٤ ، وجملة ﴿ يُصَدِّقُنِي ﴾ فى رواية رفع القاف صفة لِرِدْءًا ، أو حالًا من الضمير فيه .  
البيان ص ١٠٢٠ . وقراءة الرفع لعاصم وحمة ، والباقون بالجزم . السبعة ص ٤٩٤ .

(٢) ديوانه ص ١٢١ ، وتخريجُه فيه .

(٣) ديوانه ٢٠/٣ ، وأعادَه ابن الشجرى فى المجلس الأخير من الأمالى .

(٤) ديوانه ٩١/١ ، وأعاد ابن الشجرى عجزَه فى المجلس المذكور .

(٥) قال الواحلى فى شرحه ص ٦٠٩ : « الغلباء : الغليظة الرقة ، وهو نعت « تَغْلِبُ » [ القبيلة ] ، وجعلهم غلاظ الرقاب ، لأنهم لا يذَلُّون لأحد ، ولا ينقادون له » .

(١)  
وقوله :

فإن يك سيّارُ بنُ مُكرّمٍ انقضى      فإنك ماءُ الوردِ إن ذهبَ الوردُ

(٢)  
وقوله :

وما أنا منهمُ بالعيشِ فيهمُ      ولكنّ معدنُ الذهبِ الرّغامُ

الرّغام : التراب .

\* \* \*

---

(١) ديوانه ٣٨٠/١ . وسيأتى فى المجلس الأخير .  
(٢) ديوانه ٧٠/٤ . وسيأتى فى المجلس الأخير أيضا .

## فصل فى سيوى

سيوى فى الاستثناء معدودة فى الظروف ، فهى فى محل نصب على الظرف ، ومؤدية معنى « غير » ، فإن فتحت أولها مددتها ونصبته نصب الظرف ، فقلت : خرج القوم سواءً زيد ، ولا يدخل الخافض عليهما إلا فى الشعر كقوله :<sup>(١)</sup>

تَجَانَّفُ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

أى لعيرك ، وأراد عن جُلِّ أهل اليمامة ، أى أكثرهم ، وإنما لم يدخل الخافض عليهما ، لأنهما من الظروف التى لاتتصرف ، ووجه الظرفية فيهما أنك تقول : أخذت رجلاً ليعمل ماأكلفه سيوى زيد ، أى مكان زيد ، وأنهم قد وصلوا بهما ، فقالوا : جاء الذى سيوى زيد ، ومررت بالذى سواءً بكرى ، وليستا فى باب الاستثناء من / المساواة ، وإنما هما مشتملتان على حروف المساواة ، ومعناهما معنى « غير » ، ٢٣٦ فإن أخرجهما من باب الاستثناء جاءتا على ضرب ، أحدها : استعمالهما بمعنى المكان المتوسط بين المكائين ، فمن ذلك فى التنزيل : ﴿ فَاجْعَلْ يَتَيْنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوًى ﴾<sup>(٢)</sup> أى مكاناً يكون النصف مما بيننا وبينك ، وكذلك تقول فى الممدودة : هذا مكان سواءً ، أى متوسط بين المكائين ، وجاء فى

(١) الأعشى . ديوانه ص ٨٩ ، والكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، وضرورة الشعر ص ٢٢١ ، والتبيين ص ٤٢٠ ، واستقصيت تحريجه فى كتاب الشعر ص ٤٥٣ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجالس : الخمسين ، والثامن والخمسين ، والتاسع والستين . وانظر الإنصاف ص ٢٩٤ .  
(٢) سورة طه ٥٨ .

الآية : ﴿ سَوَى وَسَوَى ﴾ مكسور الأول ومضمومه ، وقد استعملوا المقصورة بمعنى القصْد فقالوا : قَصَدْتُ سَوَى فُلَانٍ ، أى قَصَدْتُ قَصْدَهُ ، وهذا أَغْرَبُ ماجاء فيها ، قال :<sup>(٧)</sup>

فَلَأَصْرِفَنَّ سَوَى حُذِيفَةَ مَذْحَنِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وفارس الأجراف  
أراد قَصَدَ حذيفة .

واستعملوا الممدودة بمعنى الوسط ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِى سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ أراد فى وَسْطِ الجحيم .

واستعملوها مصدرًا فى معنى اسم الفاعل المشتق من الاستواء ، كقوله جلّ ذكره : ﴿ سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِى ﴾ أى مُسْتَوٍ فيه هذا وهذا ، ومنه قولهم :  
« مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » برفع العدم بالعطف على المضمر فى سواء ، والوجه أن تؤكّده بمنفصل فتقول : هو وَالْعَدَمُ ، فإن رفعت سواءً ، فلا بد من المنفصل ، تقول : سواءً هو وَالْعَدَمُ ، فهو مبتدأ والعدم معطوف عليه ، وسواءً خبر عنهما .

وقد استعملوها للتسوية بين الشيئين المتضادين ، كقولهم : سواءً على أقمت أم عدت ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> أى سواءً عليهم

(١) فى هـ : « إعراب » ومائى الأصل مثله فى المغنى ص ١٥٠ حكاية عن ابن السجرى .

(٢) قيس بن الخطيم . ديوانه ص ١٢٧ ، وتخريجُه فى ص ١٣٩ ، وينسب إلى حسان بن ثابت رضى الله عنه . ديوانه ص ٤٩٦ ، وانظر شرح أبيات المغنى ٢٢٠/٣ . والأجراف : اسم موضع .

(٣) سورة الصافات ٥٥ .

(٤) سورة الحج ٢٥ ، و ﴿ الْبَادِى ﴾ بإثبات الياء جاءت فى الأصل وهـ . وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو ، غير أن ابن كثير يقف بالياء ، وأبو عمرو بغيرياء . وقرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائى والمسئبى عن نافع ، بغيرياء فى الحالتين ، أى فى الوصل والوقف . السبعة ص ٤٣٦ ، وزاد المسير ٤١٩/٥ .

(٥) الكتاب ٣١/٢ ، والأصول ٢٨/٢ ، والمساعد ٤٧٠/٢ ، والمغنى ص ١٤١ ، ٦٦٠ ، وانظر أيضا الأمثال لأبى عبيد ص ٣٠٧ ، وجمهرة الأمثال ٥١٨/١ .

(٦) سورة البقرة ٦ ، وانظر سورة يس ١٠ .



إِنْذَارُكَ لَهُمْ وَتَرْكُ إِنْذَارِكَ ، ومثله : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبْرُنَا ﴾<sup>(١)</sup> أى سواء علينا جَزَعُنَا وَصَبْرُنَا .

\* \* \*

سَأَلَ حَبِشِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شُعَيْبِ الْوَاسِطِيِّ ، عَنْ إِعْرَابِ قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ :

٢٣٧ / مَالِمَنْ يَنْصَبُ الْحَبَائِلَ فِي الْأَرْضِ ضِيٍّ وَمَرْجَاهُ أَنْ يَصِيدَ الْهَلَالَا

فَأُجِبْتُ بِأَنَّهُ يُرْوَى « مَرْجَاهُ » بِإِضَافَةِ « مَرْجَا » إِلَى الْهَاءِ ، وَ « مَرْجَاةٌ » بِتَاءِ التَّائِيثِ مَنْصُوبَةٌ تَنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ ، كَمَا تَقُولُ : مَالِكُ وَزَيْدًا ؟ فَمَرْجَاةٌ مِثْلُ مَسْعَاةٍ وَمَرْضَاةٍ وَمَعْلَاةٍ ، وَأَجَازَ أَبُو الْفَتْحِ فِيهَا الْخَفْضَ بِالْعَطْفِ عَلَى « مِنْ » وَمَنْ رَوَى « مَرْجَاهُ » فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ « أَنْ يَصِيدَ » خَبْرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ نَصْبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، فَالْوَاوُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَآوُ الْحَالِ ، وَفِي الثَّانِي بِمَعْنَى مَعَ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى مَا أَجَازَهُ أَبُو الْفَتْحِ فِي « مَرْجَاةٍ » مِنَ الْخَفْضِ ، فَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : وَهَذَا مِثْلُ ضَرْبِهِ ، فَأَرَادَ : أَيَّنَ هُمْ مِنَ الظُّفَرِ بِكَ عَلَى بُعْدِهِمْ مِنْ ذَلِكَ ؟

وَسَأَلَ عَنْ قَوْلِ كَعْبِ بْنِ سَعْدٍ :

فَقُلْتُ إِذْ عُرِّجْتُ أُخْرَى وَارْفَعَ الصَّوْتُ بَعْدَهَا لَعَلَّ أَبَى الْغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ<sup>(٢)</sup>

(١) سورة إبراهيم ٢١ .

(٢) ضبطه الذهبي بفتح الحاء وسكون الباء وكسر الشين المعجمة . المشتبه ص ٢١٠ ، وحيشي هنا ممن أخذ عن ابن الشجري النحو ولازمه حتى يرع فيه . توفي ببغداد سنة ٥٦٥ . إنباه الرواة ١/٣٣٧ ، ومعجم الأدباء ٧/٢١٤ ، ونكت الهميان ص ١٣٣ .

(٣) ديوانه بالشرح المنسوب إلى العكبري ١٤٤/٣ .

(٤) لحص شارح ديوان المتنبى كلام ابن الشجري هنا ، ولم يقره . وبعض كلام ابن الشجري عند الواحدى في شرحه ص ٥٨٧ .

(٥) خرجت القصيدة التي منها هذا البيت ، في المجلس العاشر . وانظر البيت الشاهد في نوادر أبي زيد ص ٢١٨ ، واستقصيت تخريجها في كتاب الشعر ص ٧٤ .

فأجبتُ بأنه أراد : لعل لأبى المغوار منك مكاناً قريب ، فخفف <sup>(٦)</sup> « لعل » وألغاهما كما يُلغون « إنَّ وأنَّ ولكنَّ » ، إذا خَفَّفُوهُنَّ ، وكذلك « كَأَنَّ » فى قوله <sup>(٧)</sup> :  
 وصَلِّرِ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ نَذِيَاهُ حُقَّانِ  
 ولما حذف اللام المتطرِّفة بقى « لعل » ساكن اللام ، فأدغمها فى لام الجر ،  
 وفتح لام الجر لاستثقال الكسرة على المضاعف ، والقياسُ فى الحُطِّ أن تُكتبَ  
 منفصلةً من لَعْل .

\* \* \*

وتؤلك فى قولهم : لا تؤلك أن تفعل <sup>(٨)</sup> ، مأخوذة من التناول للشئ ، وهم يُريدون  
 به الاختيار ، فإذا قالوا : تؤلك أن تفعل كذا ، فمعناه ينبغي لك أن تفعل ،  
 والاختيار لك أن تفعل ، ويقولون : لا تؤلك أن تفعل كذا ، ومعناه : لا ينبغي لك  
 أن تفعل كذا ، ولم يلزم تكريره وإن كان معرفة ، لأنه بمعنى لا ينبغي لك ، فلم يلزم  
 ٢٣٨ / تكريره ، كما لا يلزم تكرير الفعل إذا دخلت عليه « لا » وعُلِّل المبرّد هذا بقوله : إن  
 الأفعال وقعت موقعَ الأسماء النكرات التى تنصبها « لا » ، وتبني معها ، لأن الأفعال  
 تقع فى مواقع النكرات ، أوصافاً وأحوالاً ، فلذلك لم تحتج إلى تكرير « لا » ، ولو  
 قلّرتها تقدير : لا رجل فى الدار ولا امرأة ، لقلت : لا يقوم زيد ولا ينطلق ، وصار  
 جواباً لمن قال : أيقوم زيد أم ينطلق ؟ .

(١) هذا تأويل أبى على الفارسي . نصّ عليه صاحب الإفصاح ص ١١٠ ، والمغنى ص ٢٨٦ ، ٤٤١ ،  
 وانظر الخزانة ٤٣١/١٠ . وهو فى الموضع السابق من كتاب الشعر .

(٢) المراد بالتخفيف هنا السكون ، بعد حذف اللام الثانية ، وقد نُهت عليه فى المجلس الثامن والعشرين .  
 (٣) غير مسمّى . والبيت فى الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، وتفسير الطبرى ٤٩٧/١٥ ، والمنصف  
 ١٢٨/٣ ، والإنباف ص ١٩٧ ، والتبيين ص ٣٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٤/١ ، وشرح المفصل ٨٢/٨ ،  
 وغير ذلك كثير ، تراه فى حاشية الخزانة ٣٩٨/١٠ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلسين : السادس والأربعين ،  
 والثامن والستين .

(٤) تكلم عليه سيبويه فى الكتاب ٣٠٢/٢ ، وأبو على فى المسائل المثورة ص ١٠١ واللسان ( نول ) .  
 وسبأى كلاماً عليه فى المجلس السابع والستين .

(٥) فى هـ : أدخلت .

قال أبو سعيد : وهذا القول لا يصحُّ على موضوع أصحابنا ، لأنهم يقولون : عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، والصحيح عندى أن « لا » الواقعة على الفعل ، لا يلزمها التكرير ، لأنها جوابٌ يمين ، واليمينُ قد تقع على فعلٍ واحدٍ محدود ، فلا يلزم فيها تكريرُ « لا » كقولك : والله لا أخرُجُ إلى البصرة ، بل لا معنى لتكريرها ويمينُك واقعةٌ على شيءٍ واحد .

ووجه آخرٌ أيضاً ، وهو أن قولك : لا أفعل ، نقيض قولك : لأفعلن ، كقولك فى نفى : والله لأضربن زيداً : والله لا أضربُ زيداً ، فمن حيث لم يجب ضمُّ فعلٍ آخر إلى قولك : لأضربن ، لم يجب ضمُّ فعلٍ آخر إلى قولك : لا أضرب ، وأيضاً فإن الفعل قد يُنفى بلم ولن ، ولا يلزمهما تكرير ، فـ « لا » مثلُهما فى أنها تنفى الفعل ، وإن كانت تختصُ بجوابِ اليمين .

قال سيبويه : اعلم أن « لا » قد تكون فى بعض المواضع هى والمضاف إليه بمنزلة اسمٍ واحد ، وذلك قولهم : أخذته بلا ذنب<sup>(١)</sup> ، وغضبت من لشيء ، وذهبت بلا عتادٍ ، والمعنى : ذهبت بغير عتاد ، ومثل ذلك : أجتثنا بغير شيء ؟ أى رائقاً ، وتقول إذا قللت الشيء : ما كان إلّا كلا شيء ، وإنك ولا شيئاً سواً ، ومن هذا النحو قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

تركنتنى حين لا مالٍ أعيشُ به      وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلَبنا

٢٣٩

(١) فى الكتاب ، الموضع المتقدم قريباً . وانظر حواشى المقتضب ٣٥٨/٤ ، والمغنى ص ٢٧٠ ، وأعاد ابن السجى الكلام على هذه المسألة فى المجلس السابع والستين . وقد تصرّف فى عبارة سيبويه بعض التصرف .

(٢) بناء الخطاب ، فى هذا واللذين بعده ، كما فى الأصل والكتاب .

(٣) هو أبو الطفيل - واسمه عامر بن وائلة - صحابى . راجع أسد الغابة ١٤٥/٣ ، والإصابة ٢٣١/٧ ، وتهذيب التهذيب ٨٢/٥ . والبيت من قصيدة رثى بها أبو الطفيل ابنه . راجع الأغاني ١٥٣/١٥ ، والكتاب ٣٠٣/٢ ، والمسائل المشورة ص ١٠١ ، والخزانة ٣٩/٤ .

والرفع عربى جيد ، على قوله : « حِينَ لَمْ تُسْتَصْرَحْ <sup>(١)</sup> »  
و « لا بَرَّاح » والنصب أجود من الرفع ، يعنى فى غير البيت الذى أنشده ، قال :  
لأنك إذا قلت : لا غلام ، فهى أكثر من الرافعة التى بمعنى ليس ، قال الشاعر :  
حَنْتَ قُلُوصَى حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ <sup>(٢)</sup>

وأما قول جرير : <sup>(٣)</sup>

مَابَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالِدِّينِ      وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ

(١) جَوَزَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي لَامٍ « مَالٍ » الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثُ : الْجَزْ - وَهُوَ عَمَلُ الشَّاهِدِ - عَلَى إِضَافَةِ  
« حِينَ » إِلَى « مَالٍ » مَعَ الْغَاءِ « لَا » وَزِيَادَتِهَا فِي اللَّفْظِ . وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّ تَصْيِيفَ « حِينَ » إِلَى الْجَمَلِ ، وَ « لَا »  
عَامِلَةٌ عَمَلٌ « لَيْسَ » . وَالنَّصْبُ ، تَجْمَلُهُ كَمَا كَانَ مَنِئًى ، وَلَا تُعْجِلُ الْإِضَافَةَ ، كَمَا تَقُولُ : جَعْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ ،  
فَلَا تُعْمَلُ الْبَاءُ . رَاجِعِ الْمَسَائِلَ الْمُنْتَوْرَةَ وَالْخَزَانَةَ .

(٢) جزء من شطر . للعجاج ، تمامه مع ما قبله :

وَاللَّهِ لَوْلَا أَنَّ تُحْشَى الطَّبِخُ      بَيْنَ الْجَحِيمِ حِينَ لَمْ تُسْتَصْرَحْ

ديوان العجاج ص ٤٥٩ ، والكتاب ٣٠٣/٢ ، والمسائل المنتورة ص ٨٦ ، والإنصاف ص ٣٦٨ ، وشرح  
الحماسة ص ٥٠٦ ، والمجمع ١٢٥/١ ، واللسان ( طبخ - فتح - حشش ) . وأعاده ابن الشجرى فى المجلس  
الخامس والثلاثين منسوبة لرؤفة ، وليس له .

وَحَشَّ النَّارَ يَحْشُهَا حَشًّا : جَمَعَ إِلَيْهَا مَا تَفَرَّقَ مِنَ الْحَطَبِ ، وَقِيلَ : أَوْقَدَهَا . وَالطَّبِخُ : الْمَلَاكَةُ الْمُوَكَّلُونَ  
بِالْعَذَابِ . وَالْفَرْدُ : طَائِفٌ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُ الْمُصَنَّفِ لَهُ فِي الْمَجْلَدِ الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ .

(٣) وهذا أيضا جزء من بيت لسعد بن مالك بن ضبيعة . وتمامه :

مَنْ صَدَّدَ عَنْ نِيرَانِهَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ

وهو بيت سيار ، أعاده ابن الشجرى فى المجالس : الخامس والثلاثين ، والتاسع والثلاثين ، والسابع  
والستين ، وتراه فى الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ ، ٣٠٤ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والمسائل المنتورة ص ٨٥ ،  
٨٧ ، وشرح الحماسة ص ٥٠٦ ، والإنصاف ص ٣٦٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٣٦ ،  
والفصول الخمسون ص ٢٠٩ ، والمغنى ص ٢٦٤ ، ٧٠١ ، وغير ذلك كثير ، تراه فى حواشى تلك الكتب .

(٤) تُسَبُّ فِي نَسْخَةٍ مِنَ الْكِتَابِ إِلَى الْعَجَّاجِ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ الْمَطْبُوعِ . الْكِتَابُ ٣٠٤/٢ ، وَأُنْشِدَ مِنْ  
غَيْرِ نَسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣٥٨/٤ ، وَالْأَصُولُ ٣٨٠/١ ، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوْرَةُ ص ١٠٢ . وَشَرْحُ الْجَمَلِ ٢٧٨/٢ ،  
وَنَصُّ الْبَغْدَادِيِّ فِي الْخَزَانَةِ ٤٧/٤ ، عَلَى أَنَّ الْبَيْتَ مِنْ أَيْتَاتِ سَيَّبُوهِ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَا تُعْرَفُ قَائِلُهَا ، وَلَا تَمْتَلِكُ لَهَا .

(٥) ديوانه ص ٥٥٧ ، والكتاب ٣٠٥/٢ ، والمسائل المنتورة ص ١٠٢ ، وشرح الجمل ، الموضع  
السابق ، والخزانة ٤٧/٤ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والستين . وانظر تعقب البغدادى  
لابن الشجرى لعدم تنبئه لعبارة سيبيويه .

فإنما هو حِينَ حِينَ ، و « لا » بمنزلة « ما » إذا أُلغيت .

قال أبو سعيد : جئت بغير شيء ، إنما يراد به جئت خالياً من شيء معك ، وهذا معنى قوله : رائقاً ، لأن الرائق هو الخالى ، واشتقاقه من راق الشراب : إذا صفا ، كأنه جاء ولم يعلق به شيء .

وقوله : « حِينَ لا حِينَ مَحَنٌ » حِينَ منصوب بلا ، كقولك : لامِثٌ زَيْدٌ ، ولا غلامٌ امرأة ، وخبره محذوف ، التقدير [ حِينَ ] لا حِينَ مَحَنٌ لَنَا ، و « حِينَ » الأول مضاف إلى الجملة ، التى هى لا حِينَ مَحَنٌ لَنَا ، كما تُضاف أسماء الزمان إلى الجمل .

وأما قول جرير : « حِينَ لا حِينَ » فحين الأول مضاف إلى الثانى ، وفصلت « لا » بين الخافض والخفوض ، كفصلها فى : جئت بلا شيء ، كأنه قال : حِينَ لا حِينَ فيه لهوٌ ولعبٌ ، أو نحو ذلك من الإضمار ، لأن المَشِيْبَ يمنع من اللهو واللعب .

قال سيبويه :<sup>(١)</sup> واعلم أن المعارف لا تَجْرِى مَجْرَى النكراتِ فى هذا الباب ، لأن « لا » لا تعمل فى معرفة ، فأما قول الشاعر :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ<sup>(٢)</sup>

فإنه جعله نكرة ، أراد لا مِثْلَ هَيْثَمَ ، وقال ابنُ الزُّبَيْرِ الأَسَدَى :

أرى الحاجاتِ عند أبنى خُبَيْبٍ نَكِذْنَ ولا أُمِيَّةٌ فى البلادِ

(١) فى هـ : « عن » . وما فى الأصل جاء مثله فى حواشى الكتاب ٣٠٣/٢ ، عن أبى سعيد السيرافى أيضاً .

(٢) تكملة من الخزنة ٤٥/٤ ، عن الأعلام الشتمرى .

(٣) هكذا فى الأصل وهـ ، ونصَّ عليه البغدادى وقَيَّده « بالنون » حكاية عن ابن التجرى ، وجعله ناشر الطبعة الهندية : « لها » بالهاء !

(٤) الكتاب ٢٩٦/٢ .

(٥) الكتاب ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، والأصول ٣٨٢/١ ، والمسائل المثورة ص ٩٧ ، والخزنة ٥٧/٤ ، وحواشى تلك الكتب . وقيل فى هيم هذا : إنه هيم بن الأشر ، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الخداء ، وبمعرفة البيداء .

(٦) الزُّبَيْر ، بفتح الزاى ، واسمه عبد الله . والبيت فى الموضع السابق من الكتاب ، والمقتضب والأصول ٣٨٣/١ ، والمسائل المثورة ، الموضع السابق ، والخزنة ٦١/٤ ، ويُنسب إلى قصالة بن شريك . انظر ذيل ديوان عبد الله بن الزُّبَيْر ص ١٤٦ .

أراد : ولا أمثال أمية ، وقالوا : « قضية ولا أبا حسن »<sup>(١)</sup> قال الخليل : تجعله نكرة ،  
 ٢٤٠ فقلت : كيف يكون هذا ، وإنما أرادوا علياً عليه السلام ؟ فقال : لأنه لا يجوز / لك  
 أن تعمل « لا » إلا فى نكرة ، فإذا جعلت « أبا حسن » نكرة ، حسن لك أن تعمل  
 « لا » وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكورين<sup>(٢)</sup> .

فإن قلت : لم يرد أن ينفى كل من اسمه على ، وإنما أراد أن ينفى منكورين ،  
 كلهم فى صفة على ، كأنه قال : لا أمثال على لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على  
 أنه ليس لها على ، وأنه مغيّب عنها ، وإن جعلته نكرة ورفعت كما رفعت « لا براح »  
 فجائز<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

---

(١) المعروف : « ولا أبا حسن لها » ولكنه جاء هكذا بطرح « لها » فى الأمالى والكتاب . وانظر  
 المقتضب ٣٦٣/٤ ، وشرح المفصل ١٢٣/٤ ، والمراجع السابقة . وانظر اللسان ( عضل ) .  
 (٢) فى الكتاب : فى هؤلاء المنكورين على .  
 (٣) جاء بهامش الأصل : انتهى الجزء الأول . والحمد لله رب العالمين .

مسألة<sup>(١)</sup>

إذا قال رجل لامرأته : إن أَكَلْتِ إن شَرِبْتِ فَأَنْتِ طالق .

الفتيا : أنها إن أَكَلَتْ ثم شَرِبَتْ ، لَا يَحْنُثُ ، وإن شَرِبَتْ ثم أَكَلَتْ حِنْثٌ ، فيكونُ الشرطُ الثانى هو الأوَّلُ فى المعنى ، هذا هو الحكم بإجماع الفقهاء .

وأما العِلَّةُ عند أهل العربية ، فينبغى أن تعلم أولاً أنه متى كان فى الكلام قَسَمٌ وشرطٌ ، فإنَّ الجوابَ يكون عن الأسبقِ منهما ، مثل أن تقول : والله إن قمْتُ لأقومَنَّ ، لأقومَنَّ جوابُ القسم ، والشرطُ معترِضٌ ، وجوابُهُ فى الكلام ، كما سندر ، وإن تقدَّم الشرطُ كان القَسَمُ معترِضاً ، والجوابُ للشرط ، مثل : إن قمْتُ والله قمْتُ ، ولا يجوز أن تقول : إن قمْتُ والله لأقومَنَّ ، فتأتى بجواب القَسَمِ ، وقد تقدَّم الشرط ، ولا : والله إن قمْتُ قمْتُ ، فتأتى بجواب الشرط وقد تقدَّم القَسَمُ .

فإذا استقرَّ هذا وعُلم ، عُذْنَا إلى المسألة فقلنا : قوله : « إن أَكَلْتِ إن شَرِبْتِ فَأَنْتِ طالق » فَأَنْتِ طالق ، جزاء « إن أَكَلْتِ » وإن شَرِبْتِ ، شرطٌ آخر ، جوابه إن أَكَلْتِ فَأَنْتِ طالق ، فقوله : « إن أَكَلْتِ » فى نية التأخير ، وإن تقدَّم لفظاً ، فإذا فعلتِ الشرب الذى هو المقدم فى المعنى وأكَلْتِ بعده ، وقع الحِنْثُ ، ومثُلُ هذا قولك : ظننت زيدا قائما ، إذا تقدمت ظننتُ ، فليس إلا إعمالها ، فإن توسَّطت جاز الإلغاء والإعمال ، تقول فى الإعمال : قائماً ظننتُ زيدا ، فقائماً / فى نية التأخير ٢٤١ وإن تقدَّم فى اللفظ ، كذلك قوله : إن أَكَلْتِ إن شَرِبْتِ فَأَنْتِ طالق ، لما كان الجزاء عن الأول ، وجب أن يكونَ الأوَّلُ بعد الثانى ، يتلو الجزاء حكماً وتقديراً ، فهذه عِلَّةُ المسألة ، فاعلم ذلك إن شاء الله تعالى ، والحمدُ لله وحده ، وصلواته على محمد وآله وسلامه .

\*\*\*

(١) سقطت هذه المسألة كلها من الأصل ، وأثبتها من هـ . وهذه مسألة « دخول الشرط على الشرط » راجع المساعد ١٧٣/٣ ، والمغنى لابن هشام ص ٦١٤ ، ولابن قدامة ٣٥٨/٨ ، وبدائع الفوائد ٥٨/١ ، ٢٤٥/٣ ، والكوكب الدرى ص ٤٥٢ ، والبرهان للزركشى ٣٧٣/٢

### المجلس الثاني والثلاثون

وهو مجلس يوم السبت ، ثامن شهر ربيع الأول ، من سنة ست وثلاثين وخمسمائة .

قالت الحنساء ، واسمها ثُمَاضِير بنت عمرو بن الشَّريد السُّلَمِيَّة ، تبكى من هلك من قومها ، وتفتخرُ بهم :

تَعْرِقْنِي الدَّهْرُ نَهْسًا وَحَزًّا	وأوجعني الدهرُ قرعاً وغمزاً <sup>(١)</sup>
وأفنى رجالِي فبادُوا مَعًا	فأصبح قلبي بهم مُستَقْزَا
كَأَن لَمْ يَكُونُوا جَمِي يُتَّقَى	إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَن عَزَّ بَزَا
وكانوا سَرَاةَ بَنِي مَالِكٍ	وزَيْنَ العَشِيرَةِ فخرًا وعِزًّا
وَهُمْ فِي القَدِيمِ سَرَاةُ الأَدِيمِ	حم والكائنون مِنَ الخوفِ حِرْزَا
وَهُمْ مَنَعُوا جَارَهُمُ والنِّسَا	ءٌ يَحْفِزُ أَحْشَاءَهَا الخوفُ حَفْزَا
غَدَاةَ لِقُوهُمْ بِمَلْمُومَةٍ	رَدَاحٍ تُغَادِرُ للأَرْضِ رِكْزَا
بِيبِضِ الصَّفَاحِ وَسُمْرِ الرَّمَاجِ	فِبِالْبِيبِضِ ضَرْبًا وبِالسُّمْرِ وَخَزَا
وَحَيْلِ تَكْدُسُ بالدَّارِ عَيْنِ	وَتَحْتَ العِجَاجَةِ يَحْمِزُنَ جَمْزَا
جَزَرْنَا نَوَاصِي فُرْسَانِهَا	وكانوا يَظُنُّونَ أَن لا تُجَزَا

(١) ديوانها ص ٨١ ، وفي حواشي كتاب الشعر ص ٢٤٧ فضل تخرج .



وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُلَاقِي الْحُرُوبَ      بَأْنَ لَا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزاً<sup>(١)</sup>

نَعِيفٌ وَتَعْرِفُ حَقَّ الْجَوَارِ      وَتَتَّخِذُ الْحَمْدَ وَالْمَجْدَ كَنْزاً

/ تفسير قولها : « تعرّفني الدهر » البيت ، يقال : عَرَفْتُ الْعِظَمَ وَتَعَرَّفْتُه : ٢٤٢  
إذا أخذت ما عليه من اللحم ، ويُقال للعظم الذي أُخِذَ لحمه : العُراق .

والتَّهَسُّ : القبضُ على اللحم بالأسنان ونثره ، ومثله التَّهَشُّ ، وقيل : بل التَّهَشُّ  
بمُقَدِّمِ الفم ، وهو قول أبي زيد ، والأوّل قول الأصمعي .

والْحَزَّ : قطعٌ غيرُ نافذٍ ، ومثله الفرض<sup>(٢)</sup> ، ويكون نافذاً ، لقولهم : حَزَّةٌ مِنْ بَطِيخٍ ،  
وحَزَّةٌ مِنْ كَبِدٍ .

والقَرَعُ : مصدر قَرَعْتُهُ بالعصا وبالسيف ، والمُقَارَعَةُ بالسُّيُوفِ .

وَالْعَمَزُ : عَمَزَكَ الشَّيْءُ اللَّيْنُ يَدَكَ كَالثَّيْنِ ونحوه ، أرادت أن الدهر أوجعها  
بكُبرياتِ نَوَائِبِهِ وصُغُرِيَّاتِهَا .

وانتصاب « نَهَساً وَحَزّاً » بتقدير : نَهَسَنِي نَهْساً ، وَحَزَّنِي حَزّاً ، وإضمارُ  
ناصبِ المصدرِ المأخوذِ من لفظه كثيرُ الاستعمال ، كقولهم : « ما أنت إلا نوماً  
وما أنت إلا أكلاً وشرباً » يريدون : تنامُ نوماً ، وتأكلُ أكلاً ، وتشربُ شرباً ، ويجوز أن  
يكون انتصاب « نَهَساً وَحَزّاً » على الحال ، ووقوعُ المصدرِ في موضع اسمِ الفاعل ،

(١) هذا من شواهد الأدب السَّيَّارة ، انظر مع المراجع المذكورة في حواشي كتاب الشعر : التمثيل  
والمحاضرة ص ٦٤ ، وبهجة المجالس ٤٧٤/١ .

(٢) كتب بيزاء هذا بحاشية الأصل : « القَرَقُ : العظم بما عليه من اللحم . [ وجمعه عُراق ] وهو أحد  
الأسماء التي جاءت بضم الفاء . عن ابن السكيت . وقد حكى بعضُ هذا عن ابن الشجري : البغدادي في  
شرح أبيات المغني ١٨٨/٢ ، وما بين الحاصرتين أثبتته منه . وكلام ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٣١٢ ،  
واللسان ( عرق ) .

(٣) بالسَّينِ المهملة ، وسيأتيك العرقُ بينه وبين « النهش » بالشين المعجمة .

(٤) في هـ : « القرض » بالقاف . وهو بالفاء في الأصل واللسان ( حرز - فرض ) وفي حديث عمر بن  
الخطاب ، رضى الله عنه ، « أنه اتخذ عامَّ الجذب قِلْحاً فيه قَرَضٌ » قال ابن الأثير : الفرض : الحَزُّ في الشيء  
والقطع . النهاية ٤٣٣/٣ .

(٥) في هـ : « ما أنت إلا أكلاً وشرباً يريدون تنام نوماً ... » .

وموضع اسم المفعول حالاً ، مما اتسع استعماله ، ويجوز أن يكون انتصابهما بتقدير حذف الجار : أَيْ تَعْرِقْنِي بِنَهْسٍ وَحَزٍّ ، ويجوز أن تنصبهما على التمييز ، لأن التعرّق لِمَا احْتَمَلَ أَكْثَرُ مِنْ وَجْهِ ، فجاز أن يكون بالنهس وأن يكون بالحز أو الكشط أو غير ذلك ، كان ذِكْرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَبَيُّناً .

وقولها : « قَرَعَا وَغَمَزَا » يَحْتَمِلُ الْأَوَّجَةَ الْأَرْبَعَةَ .

وكرر لفظ « الدهر » فلم تُضَيِّرْهُ ، تعظيماً للأمر .

والتكرير للتعظيم على ضربين ، أحدهما : استعماله بعد تمام الكلام ، كما جاء في هذا البيت ، وهو كثير في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup> ومنه : ﴿ قَبَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

٢٤٣ / والضرب الآخر : مجيء تكرير الظاهر في موضع المضمر ، قبل أن يتِمَّ الكلام ، كقول الشاعر :

لَيْتَ الْغُرَابَ غَدَاةً يَتَعَبُ دَائِباً    كَانَ الْغُرَابُ مُقَطَّعَ الْأَوْدَاجِ

ومثله في التنزيل : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾<sup>(٤)</sup> كان القياس ، لولا ما أُريد به من التعظيم والتفخيم : الحاقة ما هي ، ومنه قول عدى بن زيد :  
لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً    نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

(١) يُسَمَّى أَيْضاً : التكرار . راجع بجنه في العمدة ٧٣/٢ ، وتحرير التحرير ص ٣٧٥ ، وحواشيه .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٣) سورة البقرة ٥٩ .

(٤) جرير . ديوانه ص ١٣٦ ، وتخرجه في ص ١٠٥٩ .

(٥) أول سورة الحاقة .

(٦) أول سورة القارعة .

(٧) ديوانه ص ٦٥ ، وتخرجه في ص ٢١٣ ، وزد عليه : الخصائص ٥٣/٣ ، والمغني ص ٥٥٤ ،

وضرورة الشعر ص ١٩٠ ، وما في حواشيه . وأعاده ابن الشجري في المجلس السادس والثلاثين .

فكرّر لفظة « الموت » ثالثة ، وهو من الضرب الأول .

ومثل قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ﴾ قوله : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾<sup>(١)</sup> كرّر لفظ ﴿ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾ تفخيماً لما يُنيلهم من جزيل الثواب ، وكرّر لفظ ﴿ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾ تعظيماً لما ينالهم من أليم العذاب .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> فليس هذا تكريراً من الفن الذى قدّم ذكره ، ولكنه يحتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون توكيداً ، كتكرير الجمل للتوكيد ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾<sup>(٣)</sup> وكقول الخنساء :

هَمَمْتُ بِنَفْسِي بَعْضَ الْهُمُومِ فَأَوْلَى لِنَفْسِي أَوْلَى لَهَا  
وكقول القائل :

وَكُلَّ حَظٍّ أَمْرِي دُونِي سَيَأْخُذُهُ لَا بُدَّ لَا بُدَّ أَنْ يَحْتَازَهُ دُونِي  
وكقول عمرو بن كلثوم :

(١) سورة الواقعة ٨ ، ٩ .

(٢) سورة الواقعة ١٠ .

(٣) سورة الشرح ٥ ، ٦ ، وقد تكلم ابن الشجرى على السورة كلّها في المجلس السادس والسبعين .

(٤) ديوانها ص ١٢١ ، والخصائص ٤٤/٣ ، وتفسير القرطبي ١١٥/١٩ ، واللسان ( ولى ) . وأعاده

ابن الشجرى في المجلس السادس والسبعين .

(٥) عُروة بن أذينة . والبيت من قصيدته الجيدة التى يقول فيها :

لقد علمت وما الإشراف من خلقي أن الذى هو رزق سوف يأتيني

أسعى له فيُعْنِي تَطْلُبُهُ ولو جلست أتانى لا يُعْنِي

ديوانه ص ٣٨٦ ، ونخرجه فيه . وسيميده ابن الشجرى في المجلس المذكور . و « الإشراف » بالشين

المتعجمة - وهى الرواية العالية - ومعناه الاستشراف والتطلع إلى أمور الدنيا ومكاسبها .

(٦) تمامه :

أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا الْيَقِينَا

شرح القصائد السبع ص ٤١٣ ، وكتاب الشعر ص ٥ .

## إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرِ إِلَيْكُمْ

ومما جاء فيه من هذا الضرب تكرير ثلاث جمل ، قول الآخر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِيَعْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ<sup>(١)</sup>

أراد : إلى أين تذهب ؟ إلى أين تذهب ؟ أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ ، أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ ، أَحْبَسَ الْبَغْلَةَ أَحْبَسَ الْبَغْلَةَ ، فحذَفَ الْفَعْلَ وَالْفَاعِلَ مِنَ اللَّفْظَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، وحذَفَ الْفَاعِلَ مِنْ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ الثَّانِيَيْنِ ، وحذَفَ الْمَفْعُولَيْنِ مِنَ اللَّفْظَيْنِ الثَّانِيَيْنِ ، وحذَفَ أَحَدَ الْفَاعِلَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ : « أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ » يَقْوَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَسَائِيُّ مِنْ حَذْفِ الْفَاعِلِ ، فِي بَابِ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ ، أَلَا تَرَاهُ لَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ وَلَمْ يَحْذِفْهُ ، لَقَالَ : أَتَوَّكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ ، أَوْ أَتَاكَ أَتَوَّكَ اللَّاحِقُوكَ .

ومن تكرير المفرد قول القائل<sup>(٢)</sup> :

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرِيدُ غَيْرَ شَكِّ أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِي حَيْثُ حَلَّا

(١) شرح ابن عقيل ١٦٨/٢ ، وقطر الندى ص ٣٢٠ ، وشرح الشواهد للعيني ٩/٣ ، والتصريح ٣١٨/١ ، والمجمع ١١١/٢ ، ١٢٥ ، وشرح الأشموني ٩٨/٢ ، والخزانة ١٥٨/٥ . قال البغدادي : « وهذا البيت مع شهرته لم يعلم له قائل ولا تنمة » . ويبقى أن أشير إلى أنه يأتي في بعض الكتب « أَتَاكَ أَتَاكَ » بكسر الكاف ، كأنه خطاب للبغلة ، والصحيح أنه بالفتح ، والشاعر يخاطب صاحبه ، يقول : لا نجاة لك من اللاحقين ، فشجع نفسك ولا تظهر الجزع . قاله أحمد بن الأمين الشنقيطي ، في الدرر ١٥٨/٢ ، قلت : وقد يكون الشاعر يخاطب نفسه . ويروى : اللاحقون .

(٢) في الأصل : « وهذا يقوى » ، وأثبت ما في هـ .

(٣) هكنا في هـ . وفي الأصل : « قول الفرزدق » ، ولم أجده في ديوان الفرزدق المطبوع . والبيت مع بيت بعده لجميل في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٣١٤ ، وعنه ديوان جميل ص ١٩١ . ونسبنا لمساور بن مالك القيني ، في الأشباه والنظائر للخالد بن ٢٧٠/٢ .

والبيت الشاهد من غير نسبة في الخصائص ١٠٢/٣ ، والاقتضاب ص ٣٠٨ ، وجعله ابن السيد في هجاء ابن ميادة ، وهو الرماح بن أبرد ، وعليه فقد رواه : « أبوك أبرد » ، وخطأ رواية الحماسة « أريد » . وانظر مقدمة شعر ابن ميادة ص ٢٤ ، ولم يزد محققه شيئا على ما ذكره ابن السيد البطلوسي . وجاء بهامش أصل الأملال : « هذا البيت وما معه من الشرح كله كلام ابن جني في كتاب مشكل أبيات الحماسة ، من أوائل الحماسة » .

رفع الأَبَ الثانيَ على الإبدال من الأول ، ورفع « أُرِيدَ » بدلاً من الثاني ، وقوله : « أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِي حَيْثُ حَلَّا » خبرٌ عن الأول ، ولم يكفه هذا التكرير للتوكيد ، حتى زاد في توكيده ، فقال : « غَيْرَ شَكِّ » وأجازوا فيه أن يكون الأَبَ الثاني خبراً عن الأول ، كقول العِجْلِيِّ<sup>(١)</sup> :

أنا أبو النّجم وشِعْرى شِعْرى

أى شِعْرى شِعْرى الذى قد سمعتم به ، ونحوه قول الآخر :

إذ الناسُ ناسٌ والبلادُ بلادُ<sup>(٢)</sup>

فعلى هذا يكون المعنى : أبوك أبوك الذى شاعَتْ مَخَازِيه ، والمَخَازِي : جمع مَخْزَاة ، وهى كُلُّ فعلٍ قَبِيحٍ ، يُخْزِي فاعله ، أى يُعْرِضُهُ لِلخِزْي ، وهو الطُّرْدُ والمَقْت ، ويقال منه : أخزاه الله .

وقوله : « غَيْرَ شَكِّ » أى حَقًّا ، كأنه قال : لاشكًّا ، أى لا أَشْكُ شَكًّا . ومن تكرير الجملة قول عنترة<sup>(٣)</sup> :

أَيْنَا أَيْنَا أَنْ تَضِبَّ لِثَاكُكُمْ عَلَى مُرْشِقَاتِ كَالظُّبَاءِ عَوَاطِيَا

اللثة : لَحْمُ الْأَسْنَانِ ، وَتَضِبَّ : تَسِيلُ مِنَ الشَّهْوَةِ ، يقال : ضَبَّ فُوهُ يَضِبُّ ،

(١) أبو النجم . ديوانه ص ٩٩ ، وتخريجه في ص ٢٤٦ ، عن الإفصاح ومعاهد التنصيص ليس غير ، وزد عليه ما في حواشى كتاب الشعر ص ٣٢٠ .

(٢) صدره باختلاف في الرواية :

بلادُ بها كَتَا وكَتَا نُحِيهَا

ويُنسب لرجل من عاد ، وله قصة ، انظرها في الأغاني ٩٣/٢١ ، والخصائص ٣٣٧/٣ ، ووفيات الأعيان ١١١/٦ ( ترجمة الهيثم بن عدى ) . ورؤى في يتيمة الدهر ٢٧١/٤ ( ترجمة بديع الزمان الهمذاني ) :  
إذ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمانُ

وانظر بهجة المجالس ٧٩٦/١ وحواشيه ، والمغنى ص ٧٣٣ ، وشرح أبياته ٢٠/٨ .

(٣) ويريد أن « غير » منصوبٌ على المصدر ، صرّح به المرزوقى في الموضع المذكور من شرح الحماسة .

(٤) ديوانه ص ١٩٣ ، والأساس واللسان ( ضيب ) .

وَبَضٌّ يَبِضُّ : إذا سال ، ويقال لمن اشتهى شيئاً : إنَّ فَمَهُ يَتَحَلَّبُ من الشهوة ،  
ويقال : جاء فلانٌ تَضِيبٌ لِسْتِهِ : إذا جاء وهو حريصٌ على الشيء .

يقول : أينما أن تَضِيبَ لِثَأْثَكُمْ على نساءنا ، من الشهوة لهنَّ ، أى أينما أن  
تأخذوهنَّ / وأنتم حراسٌ عليهنَّ . ٢٤٥

والمُرَشِقَات من الأطباء : اللواتي يَمُدُّنَ أعناقَهُنَّ إذا نظرنَّ ، يقال : أُرَشِقَتْ  
الطبيبةُ ، وروى بعضهم : رَشَقَتْ ، وليست بشائعة .

والعَوَاطِي : اللواتي يتناولنَّ الأغصانَ يَجْذِبْنَها لِيَأْكُلْنَ ما فيها من الثمر ، وَنَصَبَ  
« عَوَاطِي » على الحال .

والوجه الثاني من وجهي : « وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ » أن يكونَ السَّبْقُ الثاني غيرَ  
الأول ، فيكونَ الثاني خبراً عن الأول ، والمراد : السابقون إلى الإيمان السابقون إلى  
الجنة ، وإذا جَعَلْتَ الثاني توكيداً ، فخير الأول « أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ » .

وقولها : « فَبَادُوا مَعًا » انتصاب « مَعًا » على الحال ، بمنزلة جميعاً ، وهو في الأصل  
ظرفٌ موضوع للصُّحبة ، وأجاز بعضُ النحويين أن يكونَ حرفاً ، وتنوينه ودخول  
الجارِّ [ عليه ] يُخرجانه من الحَرْفِيَّةِ ، وذلك فيما رواه البصريُّ والكوفيُّ ، في قولهم :  
جِئْتُ مِنْ مَعِهِمْ ، وكان معها فانتزعته مِنْ مَعِها ، كما تقول : كان عندها فانتزعته مِنْ  
عِنْدِها ، فتغيَّرَ آخرُه لتغيُّرِ العاملِ فيه ، وتنوينه إذا استعملَ حالاً يُدْخِلُانه في حَيْزِ  
الأسماء ، وذهب أبو عليٍّ إلى أنَّ مَنْ فَتَحَ ، فهو عنده ظرف ، ومَنْ أَسْكَنَ جعله  
حرفاً ، أراد أن مَنْ أَسْكَنَ نَزَلَهُ منزلةَ الأدوات الثنائية ، نحو هَلْ وَبَلْ ، وقد ، وأنشد في  
ذلك :

(١) ليس في هـ .

(٢) في الأصل : « وأنشدوا » . وأثبت ما في هـ ، وهو الذي في المجلس التاسع والستين .

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ      وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا<sup>(١)</sup>  
وَلِنَّمَا ذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى كَوْنِهِ حَرْفًا ، لِحَيْثِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَلَا يُعْلَمُ لَهُ أَصْلٌ فِي  
بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ .

قال أبو العباس ثعلب : سألت ابنَ قادم : ما الفرقُ بين قام زيدٌ وعمرو معاً ،  
وقام زيدٌ وعمرو جميعاً ؟ فجعل يركضُ إلى الليل ، فلما ضَجَّ قَلْتُ له : قام زيدٌ وعمرو  
معاً ، وقع القيامُ منهما في وقتٍ واحد ، لا يكون إلا هذا ، وقام زيدٌ وعمرو جميعاً ،  
/ يجوز أن يكون القيامُ منهما وقع في وقتٍ واحد ، ويجوز أن يكون وقع في وقتين ، ٢٤٦  
وكذلك مات زيدٌ وعمرو جميعاً ، يكون زمان موتهما مختلفاً ، ومات ذامع ذا ، لا يكون  
موتُهما إلا في وقتٍ واحد .

وعند بعض النحويين أن « معاً » في قولك : جاعوا معاً ، ينتصب على الظرف ،  
كانتصابه في قولك : معهم ، وإنما فُكَّتْ إضافته وبقيتِ عِلَّةُ نصبه على ما كانت  
عليه ، والصحيحُ ما ذكرته أولاً ، لأنه قد نُقلَ من ذلك الموضع ، وصار معناه معنى  
جميعاً .

وقولها : « مُسْتَفَرًّا » أى مُسْتَحْفًا ، يقال : استَفَرَّ فلانٌ فلاناً ، بمعنى استَحَفَّهُ ،  
وفي التنزيل : ﴿ وَاسْتَفْزِرْ مِنْ أَسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
وقولها : كأن لم يكونوا جَمَى يُتَقَى .

الجَمَى : نقيضُ المُباح ، وعَزَّ هاهنا : معناه غَلَبَ ، من قول الله عز وجل :

(١) لجريز ، وهو في ديوانه ص ٢٢٥ ، برواية : « وهَوَايَ فيكم » ، وعليها يفوت الاستشهاد . والبيت  
برواية النحاة في الكتاب ٢٨٧/٣ ، وتُسبب فيه للرأى ، وهو في ملحق ديوانه ص ٣١١ . وانظره في شرح  
المفصل ١٢٨/٢ ، ١٣٨/٥ ، ووصف المباني ص ٣٢٩ ، والجنى الثاني ص ٣٠٦ ، واللسان ( مع ) وغير  
ذلك مما تراه في حواشي تلك الكتب . وأعاده ابن الشجرى في المجلس التاسع والستين .  
(٢) مجالس ثعلب ص ٣٨٦ ، وقد تصرّف المصنّف في كلام ثعلب ؛ ليبلغ به ما دَرَجَ عليه من السهولة  
واليسر .

(٣) في المجالس : فلمّا أصبح .

(٤) سورة الإسراء ٦٤ .

﴿ وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ <sup>(١)</sup> ﴾ .

وبَزَّ : معناه سَلَب ، تقول : بَزَزْتُ الرجلَ : إذا سَلَبْتَهُ سلاحه ، ويقال للسلاح المسلوب : هذا بَزٌّ فُلَان .

و « مَنْ » في البيت بمعنى الذى ، وموضعها مع « عَزَّ » رفع بالابتداء ، و « بَزَّ » خبرها ، والجملة التى هى المبتدأ وخبره ، خبرٌ عن المبتدأ الأول الذى هو « الناس » والعائد إلى الناس محذوف ، كما حذفوه من قولهم : « السَّمْنُ مَنْوَانٌ يَدْرَهُم <sup>(٢)</sup> » يريدون : مَنْوَانٍ منه ، وكذلك التقدير : مَنْ عَزَّ منهم بَزٌّ ، ولا يجوز أن يكون « إذ ذاك » خبراً عن الناس ، لما ذكرته لك من امتناع الإخبار بظُروف الزمان عن الأشخاص ، وإذا بطل أن يكون « إذ ذاك » خبراً عن « الناس » بقى أن يتعلق ببَزَّ . ولا يجوز أن تكون « مَنْ » شرطية ، لأن الشرط وجوبه لا يعمل واحدٌ منهما قبله بإجماع البصريين ، كما لا يتقدم على الاستفهام ما يكون فى حيِّزه ، وأجاز قومٌ من البغداديين أن يعمل جوابُ الشرط فيما تقدَّم عليه ، لمفارقة الاستفهام بكونه جزاءً ، فعلى قول هؤلاء ٢٤٧ تُحتَمِلُ « مَنْ » أن تكون شرطاً .

/ فأما « ذاك » فموضعه رفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، أى ذاك كائنٌ أو موجود ، ولا يجوز أن يكون موضع « ذاك » على انفراده خفضاً ، لأن « إذ » لا تُضاف إلّا إلى جملة ، فموضع الجملة التى هى « ذاك » وخبره جَرٌّ .

وقولها : « وكانوا سَرَاةً بنى مالكٍ » سَرَاةُ القوم : سادتهم ، ذَوُو السخاء والمروءة ، واحدهم : سَرِيٌّ ، وانتصاب « فخرًا وعِزًّا » على التمييز ، والعاملُ فيهما المصدرُ الذى هو الزَّيْن .

(١) سورة ص ٢٣ .

(٢) الأصول ٦٩/١ ، ٣٠٢/٢ ، وكتاب الشعر ص ٢٤٧ ، ٣١٤ ، ٥٤٨ .

(٣) انظر كتاب الشعر ص ٢٤٧ .



## مسألة

إن قيل : لم حذفوا من الحَظَّ ألف مُلِك وصَلِح وحِلِد ، إذا سَمُوا بهنَّ ، ولم يحذفوا ألف سَالِم وعَامِر ؟

قيل : لما كُثرت التسميةُ بهؤلاء الثلاثة وأُمْتُوا اللبسُ فيهنَّ ، لأنهم لم يُسمُوا بمُلِك ولا بصلِح ولا بخُلِد ، حذفوا ألفَاتِهِنَّ ، تخفيفاً ، لأنهم يعتمدون التخفيفَ في الحَظَّ ، كما يعتمدونه في اللفظ ، ولم يحذفوا ألف سَالِم وعَامِر ، مخافة الالتباس بسَلَم وعَمَر ، ونظيرُهُنَّ في ذلك حَارث ، حذفوا ألفه ، لأنهم لم يُسمُوا بحَرث .

وقولها : « في القديم سرأة الأديم » سرأة الشيء : ظاهره ، وجمعها في البيت بين القديم والأديم ، يُسمَّى في صناعة الشعر : الترصيع ، ومنه قول امرأة جاهلية في مرثية :

رَفَاعُ أَلْوِيَةِ شَهَادُ أُنْدِيَةِ سَدَّادُ أَوْهِيَةِ فَتَّاحُ أَسْدَادِ  
قَوَالُ مُحْكَمَةِ نَقَاضُ مُبَرِّمَةِ فَرَّاجُ مُبْهَمَةِ طَلَّاعُ أَنْجَادِ

قولها : « سَدَّادُ أَوْهِيَةِ » الوَهْيُ : الشَّقُّ في الأديم وغيره ، والواهي : المُنَشَّقُ ، وليس حقُّ فاعل أن يُجَمَعَ على أَفْعَلَةٍ ، ولكنها أَتْبَعَتْهُ الأَلْوِيَةِ والأُنْدِيَةِ ، كما قالوا : إني ٢٤٨  
لَأَتِيهِ بِالْعَدَايَا وَالْعَسَايَا ، وَالْعَدَاةُ لَأُتْجَمَعَ عَلَى الْعَدَايَا ، وَإِنَّمَا أَتْبَعُوهَا الْعَسَايَا ، فَإِذَا

(١) ويجوز فيهنَّ إثباتُ الألف أيضاً . قاله ثعلب ، وحكاه أبو حيان عن بعض شيوخه . ذكره السيوطي في المجمع ٢/٢٤٠ . لكنني أنبه هنا إلى أن ألف « مالك » قد ثبتت في أصل الأمل ، في بيت الخنساء .  
(٢) في هذا تفصيل حكاه السيوطي ، قال في الكلام على حذف الألف : « وحُذِفَتْ أيضاً من الحارث عَلَماً ؛ لكثرة الاستعمال ، بخلافه صفة ، وشرطه أيضاً ألاَّ يجرَّد من الألف واللام ، فإن جُرِّد منها كتبت بالألف ، نحو حارث ، لعلَّ يلتبس بحَرث عَلَماً ، واللبس مع اللام مفقود ؛ لأنها لا تدخل على كلِّ علم » .  
(٣) هي فارعة بنت شداد المُرِّيَّة ، ترقى أخاها مسعود بن شداد . والبيتان من قصيدة تُنسب لفارعة ، ولعمرو بن مالك النخعي ، ولأبي الطَّمَحَانِ القيني . حماسة ابن الشجري ص ٣٠٤ ، وأمالى القالي ٢/٣٢٤ ، والسَّمَط ص ٩٧٠ ، وفيه فضل تخرِيج . وانظر قواعد الشعر لثعلب ص ٨٨ .  
(٤) في هـ : وليس فاعل يُجَمَعَ على أَفْعَلَةٍ .

أفردوا لم يقولوا : غدايا ، ومثله في الإتياع قول الآخر<sup>(١)</sup> :

هَذَا أَخِيَّةٌ وَلَاجُ أَبُوبِ يَخْلُطُ بِالْجِدِّ مِنْهُ الْبِرُّ وَاللِّينَا

جَمَعَ الْبَابَ عَلَى أَبُوبِ ، لِمَكَانِ أَخِيَّةِ ، وَلَوْ أَفْرَدَ لَمْ يَقُلْ : أَبُوبِ .

والأندية ليست بجمع نادٍ ، لما قلنا من أن فاعلاً لا يجمع على أفعلة ، ولكنها جمع نِدَى ، كَرغيف وأرغفة ، وهو مجلسُ القومِ ومُتَحَدُّهُمْ ، وفي التنزيل : ﴿ وَأَحْسَنُ نِدْيًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقولها : « قَوْلٌ مُحْكَمٌ » أى قصيدة مُحْكَمَةٌ .

و « نَقَاضٌ مُبَرِّمٌ » أى قضية مُبَرِّمَةٌ ، من قولهم : أبرمتُ الأمر : أى أحكمته ، وأبرمتُ الحبل : إذا ضفرته فأجذتَ ضفره ، وفي التنزيل : ﴿ أَمْ أَمْرُؤُا أَمْرًا فَإِنَّا مُبَرِّمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقولها : « قَرَأُجٌ مُبْهَمَةٌ » أى خُطَّةٌ مُبْهَمَةٌ ، والخُطَّةُ : الأمرُ الشاقُّ ، وكلُّ أمرٍ مُلتبسٍ خُطَّةٌ ، وإذا بُولِغَ في وصفه بشدة الالتباس ، قيل : خُطَّةٌ عَوِصَاءٌ ، والمُبْهَمُ من الأمور والأبواب : الذى ماله مَأْتَى ، قال :

الْفَارِجُ بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ<sup>(٤)</sup>

(١) تميم بن مقبل . وقيل : القلاخ بن جناب . والبيت مفردٌ في ذيل ديوان تميم ص ٤٠٦ ، ونخرجه فيه ، وزد عليه المنصف ٣٢٦/٢ ، من غير نسبة .

(٢) هذا هو القياس ، ولكن « النادى » جُمع مماعاً على أندية . راجع اللسان ، والمصباح ( ندى ) ، وجمع أيضاً على أنداء ، في حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه : « كُنَّا أُنْدَاءَ فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » . قال ابن الأثير : « الأنداء : جمع النادى ، وهم القوم المجمعون » النهاية ٣٧/٥ .

(٣) سورة مريم ٧٣ .

(٤) سورة الزخرف ٧٩ .

(٥) في هـ : وإن .

(٦) نسبه سيويه في الكتاب ١٨٥/١ ، لرجلٍ من بنى ضَبَّةَ ، وهو من غير نسبة في المقتضب =

وقولها : « طَلَّاعُ أَنْجَادٍ » الأنجاد : جمع نَجْدٍ ، وهو ما ارتفع من الأرض ، وقالوا أيضاً في جمعه : أَنْجَدٌ ، وهو القياس .<sup>(١)</sup>

ومن مُستحسن الترصيع في الشعر المحدث قول مروان بن أبي حفصة :<sup>(٢)</sup>

هُمْ الْقَوْمُ إِنْ قَالُوا أَصَابُوا وَإِنْ دُعُوا أَجَابُوا وَإِنْ أَعْطُوا أَطَابُوا وَأَجَزَلُوا  
وقول المتنبي :<sup>(٣)</sup>

مُعْطَى الْكَواعِبِ وَالْجُرْدِ السَّلاهِبِ وَالْـ بِيضِ الْقَوَاضِي وَالْعَسَالَةِ الذُّبُلِ  
وقوله :<sup>(٤)</sup>

فَنَحْنُ فِي جَدَلٍ وَالرَّوْمُ فِي وَجَلٍ وَالْبَرُّ فِي شُغْلٍ وَالْبَحْرُ فِي نَحْجَلٍ  
/ ومن قيل الخنساء أيضاً :

طَوِيلُ التَّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَا دِ سَادَ عَشِيرَتِهِ أَمْرَدَا  
يُحْمَلُهُ الْقَوْمُ مَا عَالَهُمْ وَإِنْ كَانَ أَصْغَرُهُمْ مَوْلَدَا

يقال : عَالَنِي الشَّيْءُ : أَيْ أَثْقَلَنِي وَغَلَبَنِي ، وقد وردَ هذا الفن من البديع في القرآن ، فمنه ما اختلف إعرابه ، ومنه ما جاء متَّفِقَ الإعراب ، فما اختلف إعرابه قوله

= ١٤٥/٤ ، والفصول الخمسون ص ٢١٩ ، وأساس البلاغة ( بهم ) ، وفيه وفي الكتاب : الفارحي .  
وانظر زيادة تخرج في حواشي الكتاب .

(١) فإن قياس « فَعَلَ » أن يُجمع على « أَفْعَل » جمع قلة ، نحو فُلَسْ وأفْلَسْ ، وَكَلَبَ وأَكْلَبَ ، وشَهَرَ وأشْهَرَ .

(٢) ديوانه ص ٨٨ ، وتخرجه في ص ١٢٨ . والقصيدة في حماسة ابن الشجري ص ٣٨٦ ، وكنوز العرفان لابن قيم الجوزية ص ٢٢٣ ، وابن القيم يستسي هذا اللون من البديع : السَّهْلُ الممتع - وهو أقرب إلى الوصف من التعريف - ويستسيه ابن أبي الإصبع : التسميط ، وابن معصوم : المناسبة اللفظية ، وأنشدا البيت .  
تحرير التحبير ص ٢٩٥ ، وأنوار الربيع ٣/٣٦٥ .

(٣) ديوانه ٧٩/٣ .

(٤) ديوانه ٨٠/٣ ، وتحرير التحبير ص ٢٩٩ ، وجعله ابن أبي الإصبع من باب التجزئة ، وهو عند ابن معصوم من باب التسجيع . أنوار الربيع ٦/٢٤٩ .

(٥) ديوانها ص ٣٠ .

تعالى : ﴿ وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾<sup>(١)</sup> وما اتفق إعرابه قوله عز وجل : ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ ﴾ وقوله : ﴿ فَضْرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾<sup>(٢)</sup> وليس ﴿ الْعَذَابُ ﴾ رأس آية عند جميع أصحاب الأعداد ، إلا الكوفيون<sup>(٣)</sup> .

وقولها :

يَحْفَزُ أَحْشَاءَهَا الْحَوْفُ حَفْزًا

الحَفْزُ : الدَّفْعُ ، والحَفْزُ : الطَّعْنُ بِالرَّمْحِ ، والحَفْزُ : السَّوْقُ وَالْحَثُّ .

وقولها : « بَمَلُومَةٍ رَدَّاحٍ » أى بِكَتِيْبَةٍ مَلُومَةٍ ، وهى التى كَثُرَ عَدْدُهَا ، واجتمع فيها المِقْنَبُ إِلَى المِقْنَبِ ، والرَّدَّاحُ : الكَثِيْرَةُ الفُرْسَانِ ، وامرأة رَدَّاحٌ : ثَقِيْلَةُ الأَوْرَاقِ .  
والرَّكْزُ : الصَّوْتُ الخَفِيّ ، وفى التَّنْزِيلِ : ﴿ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقولها : « بِيْضِ الصُّفَّاحِ وَسُمْرِ الرَّمَّاحِ » جَمَعَهَا بَيْنَ الصُّفَّاحِ وَالرَّمَّاحِ ، كَجَمْعِهَا الْقَدِيمِ وَالْأَدِيمِ ، وَيُقَالُ لِكُلِّ سَيْفٍ عَرِيضٍ : صَفِيْحَةٌ ، وَقِيَاسُهَا فِي الْجَمْعِ صَفَائِحُ ، كَسَفِيْنَةٍ وَسَفَائِنَ ، وَلَيْسَ حَقُّهَا أَنْ تُجْمَعَ عَلَى فِعَالٍ ، وَجَمَعُهَا عَلَى الصُّفَّاحِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونُوا جَمْعُوهَا أَوَّلًا عَلَى الصُّفْفِيْحِ ، كَالسَّفِيْنَةِ وَالسُّفَيْنِ ، ثُمَّ جَمَعُوا الصُّفْفِيْحَ عَلَى الصُّفْفَحِ ، قِيَاسًا عَلَى رَغِيْفٍ وَرُغْفٍ ، وَكَثِيْبٍ وَكُثْبٍ ، ثُمَّ جَمَعُوا الصُّفْفَحَ عَلَى الصُّفَّاحِ ، كَالْمَشْطِ وَالْمِشَاطِ ، وَمِثْلُهُ جَمْعُ الْجُمْدِ ،

(١) سورة الأحزاب ٢٠ .

(٢) سورة الإسراء ٥٥ .

(٣) سورة الحديد ١٣ .

(٤) انظر جمال القراء ص ٢٢٠ ، وبصائر ذوى التميز ٤٥٣/١ .

(٥) آخر سورة مريم .

وهو المكان / المرتفع ، على الجِعاد ، ومما جاء جَمَعَ جَمَعَ قولهم : أصائل ، ٢٥٠  
والواحد : أصيل ، فقلّدروا جَمَعَهُ على أصل ، كقَضِيْبٍ وقُضِبٍ ، ثم جمعوا الأصل في

(١) من هنا إلى آخر الفقرة حكاه أبو حيان في كتابه « تذكرة النحاة » ص ٣٧٢ - ٣٧٥ ثم ذكر بعده كلام ابن الخشاب الذي تعقب به ابن الشجري : « قال ابن الخشاب : أخطأ من عدّه وجوه : أصيل وزنه فاعيل ، والهمزة فاء الصاد عين واللام لام ، فليُحَقِّظْ هذا للحاجة إليه فيما يأتي ، فقلّدروا جمعه على أصل » لا يسع نحوياً جهل جمع أصيل على أصل ، لأن ذلك ظاهر متردد في كلامهم . قال الأعشى : ولا بأحسن منها إذ دنا الأصل

وقال آخر [ طرفة - ديوانه ص ١٤٦ ] :

وجاملي نخوع من يبيه زجر المعلّى أصلاً والمُنِيخ

وما وُجِدَ مستعملاً لا يقال له : مُقَدَّر ، بل يُقال : جُمع على كذا ، لكنه لم يعرفه ، وباب الجمع وإن غلب عليه السماع والقياس فيه يُسمّى أكثرياً ، فلا يُعدّ نحوياً في جهل ظواهره . وقوله : « ثم جمعوا الأصل في التقدير على أصال ، كمشط وأمشاط » إن كان أصال جمعاً لأصل ، فلا يحتاج أن يقول : إنه مقدر ، لأنّ فعلاً قد جاء في جمعه أفعال ، مجيئاً صالحاً ، ولكن هاهنا فرق ، وهو أن فعلاً يجمع على أفعال إذا كان مفرداً ، كعُنُق ، والجمع لا يُقدّم على جمعه إلا بسماع ، ومن قاسه فقد جهل ، ألا ترى أنه لم يجيء في كتب وكتب ورسل وعجز : أفعال ، فلا وجه لتمثيله بالمفرد وتشبيهه به وحمله عليه .... وبعد فالأولى في الأصل أن يكون جمعاً لأصيل من أول وهلة ، لا جمعاً لجمعه الذي هو أصل ، فإن جَمَعَ فاعيل على أفعال جاءت منه حروفٌ صالحة للعدّة ... » ذكر منها أمثلة كثيرة منها : يتيم وشريف ونجيب . ثم قال : وقوله : جمعوا الأصل إلى آخره ، خطؤه ظاهر ، لأنه جعل الصاد فاء ، وهي عين الكلمة . ثم اندفع ابن الخشاب في كلام طويل لا يتحمّله هذا المقام . وانظر ارتشاف الضرب ٢١٩/١ .

هذا وقد أنكر السهيلي أن يُوجد في الكلام « جمع جمع الجمع » وذهب إلى أن الأصائل جمع أصيلة ، والأصيلة لغة معروفة في الأصيل ، وجمع الأصيل : أصل . أما أصال عنده فهي جمع أصل الذي هو اسم مفرد في معنى الأصائل ، لا جمع أصل ، الذي هو جمع . ثم أورد كلاماً كثيراً في المسألة ختمه بقوله : « ولا أعرف أحداً قال هذا القول - أعني جمع جمع الجمع - غير الزجاجي وابن عَزِيز » الروض الأنف ١/١٧٥ ، ١٧٦ ، وقد وجدت كلام ابن عَزِيز في كتابه غريب القرآن ص ١٨ ، قال : « أصيل : ما بين العصر إلى الليل ، وجمعه أصل تم أصال ثم أصائل ، جمع جمع الجمع » . وكلام الزجاجي في كتابه الحمل ص ٣٨٢ .

وانظر ما قيل عن هذا الجمع في تفسير الطبري ٣٥٥/١٣ ، والقرطبي ٣٥٥/٧ ( في تفسير الآية ٢٠٥ من سورة الأعراف ) وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٣٨٣ ، وجمع الهوامع ٢/١٨٤ ، وتاج العروس ( أصل ) .

هذا وقد رأيت مثلاً آخر لجمع جمع الجمع ، قال أبو الحسن الأخفش في « ثَجُر » بضم التاء والجيم ، إنه جمع تجار ، ككُتِبَ وكتاب ، وتجار جمع تجر ، كصحاب وصحب ، وتجر ، بالفتح والسكون : أحد جموع تاجر . راجع شرح بانت سعاد لابن هشام ص ٣٣ ، واللسان ( تجر ) .

التقدير على آصال ، كَمْشُطٍ وأَمْشَاطٍ ، وَعُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ ، ثم جمعوا الآصال على أصائل ، وكان قياسه : أصائل ، على أفاعيل ، كأقوالٍ وأقاول ، وأنعامٍ وأنعيم ، ولكنهم ألزموه القصّر ، استثقالاً لتوالي ثلاثة أحرفٍ معتلة : الألف والهمزة والياء ، والهمزة مقاربةٌ للألف في المخرج .

والوجه الآخر في الصّفاح : أن يكون جَمْعُ صَفْحَةٍ ، كَجَفْنَةٍ وَجَفَانٍ ، والصّفْحَة : وجهُ السيف ، فالتقدير على هذا : بسُيُوفٍ يبيض الصّفاح .

وأما وصفهم الرّماحَ بالسُّمرة ، إذا بالَغُوا في مدحِها ، فإنّ القنا إذا بقي حتى يَسْمُرَ في منابِته ، دلّ ذلك على نُضْجِه وشِدَّتِه .

## المجلس الثالث والثلاثون

يتضمن تَمَّة تفسير أبيات الخنساء ، وغير ذلك ، وهو مجلس يوم السبت ،  
الخامس عشر من شهر ربيع الأول ، من سنة ست وثلاثين وخمسمائة .

قولها : « ببيض الصَّفاح » : الباء متعلِّقة بحالٍ من المضمر في « تُغادر » أى تغادر  
الملمومة للأرض ركزاً مُلتبسةً ببيض الصَّفاح .

والباء من قولها : « فالبيض ضريباً » متعلِّقة بالفعل الناصب للمصدر ، أى  
فيضربون بالبيض ضريباً ، وكذلك « وبالسُّمر وَخزاً » تقديره : وَيَخْزُونَ بالسُّمْرِ  
وَوَخْزاً ، وَالْوَخْز : الطعن بالرمح وغيره ، ولا يكون نافذاً .

وقولها :

وَحَيْلُ تَكْدُسُ بِالْدَّارِعِينَ

التكْدُس : مشى الفرس مُثْقَلًا .

وقولها : « يَجْمِزَنَ جَمَزاً » الجَمَز من السَّير : أَشَدُّ مِنَ الْعَنَقِ<sup>(١)</sup> ، ومنه قيل للبعير :  
جَمَاز .

والباء في قولها : « بآن لا يُصاب » زائدة ، كما زيدت في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمِ  
بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى<sup>(٢)</sup> ﴾ ولو أسقطتها لكان الجزء بإسقاطها محروماً ، وهذا الوزن من / ٢٥١

(١) العَنَق ، بفتحين : السَّير الفسيح السَّريع .

(٢) سورة العلق ١٤ .

المتقارب ، فوزن الجزء فعولن ، فلو سقطت الباء صار فعْلن ، والخزم إنما يأتي في الجزء الأول من البيت ، وقد جاء في الجزء الأول من النصف الثاني من قول امرئ القيس :

وعَيْنٌ لها حَذْرَةٌ بَذْرَةٌ شُقَّتْ مَا قِيَهَا مِنْ أُخْرٍ<sup>(١)</sup>

وقد ذكرتُ هذا البيتَ وما فيه فيما قدَّمته من الأمالي .

ويجوز في قولها : « يُصاب » الرفع ، على أن تكون « أن » مخففة من الثقيلة ، والنصب على أن تكون المصدرية التي وُضعت خفيفة ، والقول فيهما أن كل واحدة منهما مختصة بنوع من الفعل ، ولهما اشتراك في نوع منه ، فالمخففة من الثقيلة تقع بعد الأفعال الثابتة المستقرّة في النفوس ، نحو أيقنت وعلمت ورأيت ، في معنى علمت ، فحكمها في ذلك حكم الثقيلة ، وقد عرفت أن الثقيلة موضوعة للتوكيد ، فهي ملائمة في المعنى لما ثبت واستقر من الأفعال ، لأن التوكيد لا يقع بما لا يثبت في النفوس ، تقول : علمت أنك منطلق ، وأيقنت أنك جالس ، وكذلك تقول : أعلم أن لا يقوم زيد ، وأرى أن سيقوم [ بكر<sup>(٢)</sup> ] يرفع يقوم ، كما جاء في التنزيل : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا<sup>(٣)</sup> ﴾ وجاء فيه : ﴿ لِأَفَلَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> ﴾ المعنى أنهم لا يقدرُونَ ، وكذلك [ هي ] في مصحف أبي .

(١) جاء بهامش الأصل حاشية : « لا يتحقق الخزم بحذف الباء هنا ، لأن حركة آخر الجزء المقبوض تنوب عن الباء ، وإنما يتحقق الخزم في البيت في أول النصف الثاني إذا كان العروض محذوفة ، ومثل هذا البيت يقع فيه التمام والقبض والحذف » .

(٢) فرغت منه في المجلس الثامن عشر .

(٣) سقط من هـ .

(٤) سورة طه ٨٩ ، وقد تكلم ابن الشجري على « أن » المخففة من الثقيلة ، بإسهاب في المجلس التاسع والسبعين .

(٥) سورة الحديد ٢٩ .

(٦) في هـ : « لا يقدرُونَ على شيء » ، وأسقطت هذه الزيادة متابعة للأصل ، والكتاب ١٦٦/٣ .

(٧) سقط من هـ .



والناصبَةُ للفعل ليست من التوكيد في شيء ، وهي مع ذلك تُصَرِّفُ الفعل إلى الاستقبال الذي لا ينحصرُ وقته ، فهي بهذا ملائمةٌ للفعل الذي ليس بثابت ، نحو الطمع والرجاء والخوف والتمنى والإشفاق والاشتفاء ، تقول : أرجو أن يقوم ، وأطمع أن تُعطيني ، وأخاف أن تسبقني ، وأشفق أن تفوتني ، وأشتهى أن تزورني ، كما جاء في القرآن : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾ وجاء فيه : / ﴿ وَأَخَافُ أَنْ ٢٥٢ يَأْكُلَهُ الذُّئْبُ ﴾ و ﴿ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيَّ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ﴾ .

وأما ما اشتركا فيه من الفعل ، فالظنُّ والحُسبان والزَّعم والخيلان ، فهذا النحو لا يمتنع وقوعُ كلِّ واحدةٍ منهما بعده ، تقول في الناصبة للفعل : ظننتُ أن تنطلق ، وأظن أن تخرج ، وفي التنزيل : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ وفيه : ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ وتقول في الثَّقيلة والخَفِيفَةِ منها : أظن أنك منطلق ، وأظن أن لا تقوم يافتي ، وإنما حسنُ هذا لأنه شيءٌ قد استقرَّ في ظنك ، كما استقرَّ في علمك ، إذا قلت : علمتُ أنك منطلق ، وكذلك تقول فيما يستقرُّ في حُسابانك : حسبتُ [ أنك جالسٌ ، وأحسب أن ستقوم ، وفيما لم يستقرَّ : حسبتُ ] أن تُكْرِمَنِي ، وعلى الوجهين قرأ القراء : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ فرفع ﴿ تَكُونُ ﴾ أبو عمرو ، وجمرة والكسائي ، وفتحها ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامر ، ومثل ذلك قولك فيما استقرَّ في زعمك : زعمتُ أن ستنتطلق ، قال :

(١) سورة الشعراء ٨٢ .

(٢) سورة يوسف ١٣ .

(٣) سورة المجادلة ١٣ .

(٤) سورة البقرة ٢٣٠ .

(٥) سورة القيامة ٢٥ .

(٦) ساقط من هـ .

(٧) سورة المائدة ٧١ ، وانظر السبعة ص ٢٤٧ ، والكشف ١/٤١٦ ، وحواشيه .

(٨) جرير . ديوانه ص ٩١٦ ، والمغني ص ٢٩ ، وشرح أبياته ١/١٤٤ ، وهذا بيتٌ سيَّار ، وقد أعاده

ابن الشجري في المجلس التاسع والسبعين .

زعم الفرزدق أن سيقْتُلُ مَرَبَعاً أبشِرْ بطُولِ سلامة يامَرَبَعُ

وتقول فيما ليس بثابت عندك : أرْعمُ أن تخرُجَ يافتي ، ولا يجوز : علمت أن تخرُجوا ، فأما إجازةُ سيبويه <sup>(١)</sup> : ما علمت إلا أن تقومَ ، فأتى بعد العلم بالناصبية للفعل ، فلأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة ، فجرى مجرى فعلها إذا قلت : أشير عليك أن تقومَ ، ولو أراد العلم القاطع جعلها الخفيفة ، وأتى بالعوض ، فقال : ما علمتُ إلا أن ستقومُ ، ويقبُحُ أن تقول : أرجو أنك تفعلُ ، وأطمعُ أن ستقومُ ، قال سيبويه : ولو قال : أخشى أن لا تفعلُ ، يريد أن يخبره أنه يخشى أمراً قد استقرَّ عنده أنه كائن ، جاز ، وليس وجَّه الكلام .

وأنكر أبو العباس محمد بن يزيد ما أجازته سيبويه ، من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم ، على الوجه الذي قرَّره سيبويه ، وأنكر أيضاً إيقاعه بعد الخوف والخشية ، الخفيفة من الثقيلة ، فقال في المقتضب <sup>(٢)</sup> ، في باب الأفعال التي لا تكون معها / إلا أن الثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا الخفيفة ، والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة : وزعم سيبويه أنه يجوز <sup>(٣)</sup> : خفت أن لا تقومَ يافتي ، إذا خاف شيئاً كالمستقر [ عنده ] وهذا بعيد ، قال : وأجاز أن تقول : ما أعلم إلا أن تقومَ يافتي ، إذا لم تُردِّ علماً واقعاً ، وكان هذا القول على معنى المشورة ، أى أرى من الرأي أن تقومَ ، قال : وهذا في البعد كالذي قبله .

وأقول : إن استبعاد أبي العباس لما أجازته سيبويه ، من إيقاع الخفيفة بعد الخوف ،

(١) الكتاب ١٦٨/٣ .

(٢) هذا من تخرُّج سيبويه نفسه ، ولكن ابن الشجري بسط عبارته .

(٣) في الأصل وهـ : « أن تفعل » وأثبت ما في الكتاب ١٦٧/٣ ، وهو الصواب ، ويؤكد حكاية المبرد الآتية

(٤) المقتضب ٨/٣ .

(٥) في هـ : « لا يجوز » ولم ترد « لا » في الأصل ، والمقتضب ، والكتاب .

(٦) تكملة من المقتضب ، وسبقت قريباً .

على المعنى الذى عناه سيبويه ، استبعاداً غير واقع موقعه ، لأنَّ الشعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس ، وذلك قول أبى مِخْجَن الثَّقَفِي :

إذا مِتُّ فاذِفْنِي إلى أصلِ كَرَمِي      تُرَوِّ عِظَامِي بعدَ مَوْتِي عُرُوقَهَا <sup>(١)</sup>  
ولا تَذِفْنَنِي بِالْفَلَاةِ فَإِنَّنِي      أَخَافُ إذا مَامِتُّ أن لا أَذُوقَهَا

وقد جاءت الثقبيلة بعد الخوف فى الشعر وفى القرآن ، وجميئة الثقبيلة أشدُّ ،  
فالشعر قوله <sup>(٢)</sup> :

وما خِفْتُ يَاسَلَامُ أَنَّكَ قَاطِعِي

والقرآن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخَافُوكَ أَنْكُمُ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وكذلك استبعاده لإجازة سيبويه : ما أعلم إلا أن تقوم ، استبعاداً فى غير حقه ، لأنَّ سيبويه قد أوضح المعنى الذى أراد به فى قوله : « وتقول : ما علمتُ إلا أن تقوم » ، إذا أردتُ أنك لم تعلم شيئاً كائناً ألَبَّتْ ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى من رأى أن تقوم ، فأنت لا تُخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما يُستقبل ، والذى

(١) معانى القرآن ١٤٦/١ ، ٢٦٥ ، وتفسير الطبرى ٥٥١/٤ ، والصاهل والشاحج ص ٣٣٨ ، والمنفى ص ٢٨ ، وشرح أبياته ١٣٨/١ ، والخزانة ٣٩٨/٨ ، وحواشها . وذكر البغدادى ص ٤٠٢ أن رواية ابن السكيت :

ولا تَذِفْنَنِي فى الفلاة فَإِنَّنِي      يقينا إذا مَامِتُّ لست أَذُوقَهَا

(٢) هو أبو الثول الطَّهَوِيُّ ، على ما فى نوادر أبى زيد ص ٤٦ ، والبيت فيه برواية :

أتانى كلامٌ عن نُصَيْبٍ يقوله      وما خِفْتُ يَاسَلَامُ أَنَّكَ عَاطِي

وكذلك جاء فى تفسير الطبرى ٥٥٠/٤ ، ومعانى القرآن ، الموضعين السابقين . وأعاد ابن الشجرى روايته هنا فى المجلس التاسع والسبعين .

(٣) سورة الأنعام ٨١ .

(٤) فى الكتاب : « إذا لم تُرد أنك قد علمت شيئاً ... » والعبارتان سواء ، على تقديم النفى وتأخيرهِ .

قاله سيبويه غير مدفوع مثله ، لأنهم كثيراً ما يستعملون معنى بلفظ معنى آخر ، ألا ترى أنهم يستعملون عَلِمَ الله ، بمعنى أَقْسِمُ بالله ، فيقولون : عَلِمَ الله لأفعلن ، فهذا عندهم قَسَمَ صريح ، فكما استعملوا عَلِمَ الله ، بمعنى أَقْسِمُ بالله ، كذلك استعملوا العلم بمعنى المَشُورَة ، فيما قاله سيبويه ، وقد تَلَقَّوا العلم والظن بما يَتَلَقَّوْنَ به الأقسام ، وإن / لم يُريدوا بهما معنى القَسَم ، كقوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّجِيسٍ ﴾<sup>(١)</sup> وكقوله : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَاجِفْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup> جاءت « ما » بعد الظن والعلم ، مجيئها في قولك : أَقْسِمُ بالله ما فعلت ، وإذا تأملت ما ذكرته لك ، من استعمال معنى بلفظ معنى آخر ، في الكتاب العزيز ، وفي الشعر القديم ، وفي الكلام الفصيح ، وقفت من ذلك على أمر عجيب ، فأول فهمك ما ذكره لك من هذا الفن ، بعد ذكر أصول المعاني وفروعها .

قال أبو الحسن الأخفش ، في كتابه الذي سمَّاه : الأوسط : معاني الكلام سِتَّة ، وهي محيطة بالكلام : خَبَرٌ واستِخْبَارٌ ، وهو الاستفهام ، ودُعَاءٌ نحو : يا زيدُ وياعبد الله ، وَتَمَنُّ ، نحو : ليت زيدا أتانا ، وأَلَا مَاءً بارداً ، وأَمْرٌ ، نحو قولك : أَقْبِلْ وأذِبر ، وَطَلَبٌ [ وهو ] بصيغة الأمر ، كقولك للخليفة : أَجْرِنِي ، انظُرْ في أمري ، فَالْأَمْرُ لِمَنْ هُوَ دُونُكَ ، وَالطَّلَبُ إِلَى مَنْ أَنْتَ دُونَهُ .

وقال غير الأخفش : معاني الكلام ، خَبَرٌ واستِخْبَارٌ - وهو طَلَبُ الْخَبَرِ - وَاِفْعَلٌ وَلَا تَفْعَلْ ، وَنَدَاءٌ وَتَمَنُّ وَعَرَضٌ ، وقال آخرون : وإِبَاحَةٌ وَتَنْدَبٌ . وَلَعَمْرِي إِنَّ صِيغَةَ افْعَلْ ، تتناول مع تتأولها الأمر الإباحة والتندب وغيرهما ، مما ستقف عليه .

(١) في هـ : ولقد .

(٢) سورة فصلت ٤٨ .

(٣) سورة يوسف ٧٣ .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) في هـ : « أجزئي » بالزاي ، وهو بالراء في الأصل ، هنا وفي المجلس التالي .

وقوم جعلوا النهي داخلاً في حيز الأمر ، ولذلك لم يذكره الأخفش ، قالوا : لأنك إذا قلت : لا تأكل ، كان بمنزلة قولك : دَعِ الأكل .

وعند قوم من المحققين أن الصيغتين تدلان على معنيين ، كل واحد منهما قائم بنفسه ، وإن اشتركا في بعض المواضع .

وقد أدخل قوم النداء في باب الأمر ، فقالوا : إذا قلت : يارجل<sup>(١)</sup> ، فكأنك قلت : تنبه ، وليس هذا القول بشيء ، لأنك إذا قلت : يازيد ، لم تقل : قد أمرته ، وقال بعضهم : النداء خبر من / وجه ، وغير خبر من وجه ، فإذا قلت : يافسق ، فهذا ٢٥٥ خبر ، لدخول التصديق والتكذيب فيه ، فلذلك أوجب الفقهاء الحد على القاذف<sup>(٢)</sup> بهذا اللفظ ، فإذا قلت : يازيد ، فليس بخبر ، لامتناع التصديق والتكذيب فيه . وجعل بعض أهل العلم التعظيم لله سبحانه ، معنى مفرداً ، وكذلك التعجب ، وأدخلهما آخرون في الخبر ، فقالوا : إذا قال القائل : لا إله إلا الله ، فقد أخبر أنه معترف بذلك ، وأنه من أهل هذه المقالة ، وقال من جعله معنى بنفسه : لو كان تعظيم الله خبراً محضاً ، لما جاز أن يتكلم به المرء خالياً ليس معه من يخاطبه [ به ] ولكنه تعبد لله ، وإقراراً برؤيئته ، يتعرض به قائله للثواب ، ويتجنب<sup>(٤)</sup> العقاب ، فهؤلاء جعلوا هذا الضرب من الكلام خارجاً عن الخبر المحض ، كقول المرء خالياً بنفسه : أساء إلى فلان ، وغصبني مالي ، وأشمت بي عذوي ، يقول ذلك على وجه التحزن والتفجع ، وكذلك يقول على وجه التشكر<sup>(٥)</sup> : أحسن إلى فلان ، وبذل لي ماله وجاهه ، فجعلوا التعظيم لله معنى على حدته ، وإن كان بلفظ الخبر .

(١) هكنا ، هنا وفي المجلس التالي . وأخشى أن تكون « لم تكن قد أمرته » .

(٢) هذا موضع خلاف ، والأكثر أنه لا يحد بهذا اللفظ ، لأنه من الكلام الذي يحمل معنيين ، ولم يعتبروه قلفاً . المغني لابن قدامة ٢١٠/١٠ - ٢١٣ .

(٣) في هـ : التعظيم فيه سبحانه .

(٤) ليس في هـ .

(٥) في هـ : الشكر .

وَمَنْ أَخْرَجَ التَّعَجُّبَ مِنَ الْخَيْرِ ، وَجَعَلَهُ مَعْنَى مَنْفَرْدًا عَلَى حِجَالِهِ ، قَالَ : إِنَّ فِي لَفْظِهِ مِنْ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ مَا لَيْسَ فِي الْخَيْرِ الْمَحْضِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ الْخَيْرِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ حَسَنٌ جِدًّا ، وَتَمَثِيلُهُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِهِ : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا <sup>(١)</sup> ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ : الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيْءٌ وَعِنْدَ آخَرِينَ : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا كَأَنَّ .

وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَرَضِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ مِنَ الْخَيْرِ ، لِأَنَّهُ إِذَا عَرَضَ عَلَيْكَ النُّزُولُ فَقَالَ : أَلَا تَنْزِلُ ، فَقَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ يُحِبُّ نَزُولَكَ عِنْدَهُ ، وَأَدْخَلَهُ قَوْمٌ فِي الِاسْتِفْهَامِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ كَلْفِظِهِ ، وَلَوْ كَانَ اسْتِفْهَامًا لَمْ يَكُنِ الْمَخَاطَبُ بِهِ مَكْرِمًا لِمَنْ خَاطَبَهُ ، وَلَا مُوجِبًا عَلَيْهِ بِذَلِكَ شُكْرًا .

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ التَّحْضِيضَ مَعْنَى مَنْفَرْدٌ ، وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّهُ إِذَا قَالَ : هَلَّا فَعَلْتَ ٢٥٦ كَذَا ، / فَقَدْ أَمَرَ الْحَضُوضَ بِذَلِكَ الْفِعْلِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : التَّمَنَّى دَاخِلٌ فِي الْخَيْرِ ، وَكَذَلِكَ التَّرَجُّى ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : لَيْتَ لِي مَالًا ، فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ تَمَنَّى ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوا لَمَّا امْتَنَعَ فِيهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْجُزْأَ قِسْمٌ مَنْفَرْدٌ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا <sup>(٢)</sup> ﴾ يَدْخُلُهُ التَّصْدِيقُ .

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا ، فَالْخَيْرُ أَوْسَعُ الْمَعَانِي ، وَهُوَ أَنْ يُخْبَرَ الْمُتَكَلِّمُ غَيْرَهُ بِمَا يُفِيدُهُ مَعْرِفَتَهُ ، وَحُلُّهُ دُخُولُ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ فِيهِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ : مُوجِبٌ وَغَيْرُ مُوجِبٍ ، فَالْمُوجِبُ : مَا عَرِيَ مِنْ أَدْوَاتِ النَفْيِ ، وَهِيَ « لَا - وَلَنْ - وَمَا - وَلَمْ - وَلَمَّا »

(١) فِي الْكِتَابِ ٧٢/١ .

(٢) سُورَةُ الْجِنِّ ١٣ .

في نحو ﴿ بَلْ لَمَّا يَتُوقُوا عَذَابَ ۞ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ إِنْ ۞ ﴾ في نحو : ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ۞ ﴾ ولات في نحو : ﴿ وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ ۞ ﴾ أى وليس الحين حين مَهْرَبٍ .

ومن الأفعال : ﴿ ليس وأبى ﴾ يدلّك على أن ﴿ أبى ﴾ نفى صريح ، قولك : أبى زيد إلا أن يقوم ، كقولك : لم يُرِدْ زيدٌ إلا أن يقوم ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ۞ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ومن أدوات النفي « غير » لأنها للمخالفة ، فهي نقيض « مثل » تقول : جاءنى رجلٌ مثلك ، أى يُشابهك ، ورجلٌ غيرك : أى يُخالفك .

فمثال الموجب : زيدٌ منطلقٌ ، وفى الدار زيدٌ ، وجاء محمد ، وسيخرج خالد ، ودُخِرَجَ العِدَلُ ، وسيُباع الثوبُ .

وقد يكون النفي جحداً ، فإذا كان النافي صادقاً فيما قاله سُمى كلامه نفياً ، وإن كان يعلم أنه كاذبٌ فيما نفاه سُمى ذلك النفي جحداً ، فالنفي إذن أعم من الجحد ، لأن كلَّ جحدٍ نفى ، وليس كلُّ نفى جحداً ، فمن النفي قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ۞ ﴾<sup>(٣)</sup> ومن الجحد نفى فرعونَ وقومه لآيات موسى ، فى قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً - أى واضحة - ﴾ قالوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . وَجَحَلُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوًّا ۞ ﴾<sup>(٤)</sup> المعنى : جَحَلُوا بها ظُلْماً وَعُلُوًّا ، أى ترفعاً عن الإيمان بما جاء به موسى ، فقولهم : ﴿ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ۞ ﴾<sup>(٥)</sup> ٢٥٧

(١) الآية الثامنة من سورة ص .

(٢) سورة يونس ٦٨ .

(٣) الآية الثالثة من سورة ص .

(٤) تقدم ذكره فى المجلس الحادى والعشرين .

(٥) سورة التوبة ٣٢ .

(٦) حكى هذا عن ابن الشجرى : الزركشى فى البرهان ٣٧٦/٢ . وانظر الكلبيات ٣٣٤/٤ .

(٧) سورة الأحزاب ٤٠ .

(٨) سورة النمل ١٣ ، ١٤ .

خبرٌ موجب ، يُراد به النّفى ، أى ما هذا حق ، فلذلك قال : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا ﴾ أى نفّوها وهم يعلمون أنها من عند الله .

ومن العلماء بالعريّة من لا يُفرّق بين النّفى والجحد ، والأصل فيه ما ذكرت لك .

وقد ورد الخبر والمراد به الأمر ، فمن ذلك فى التنزيل قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾<sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَوِّنَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾<sup>(٢)</sup> فظاهر هذا الكلام خبرٌ إلا أن علماء المسلمين اتفقوا على أن النساء عليهن أن يعتدّن لطلاقهن ثلاثة أقرء ، إذا كان الحيض موجوداً ، وأن يتربصن بأنفسهن إذا توفى عنهن أزواجهن أربعة أشهر وعشراً ، فعلم بإجماع علماء المسلمين أن المراد بذلك الأمر .

ومما يدخل فى هذا المعنى باتفاق أهل الإسلام قوله جل وعز : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَّامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾<sup>(٥)</sup> فالهذى أو ما ذكر معه متفق على أنه واجب على المتمتع الذى وصفه الله بما وصفه ، وكذلك العدة من الأيام الأخر ، متفق على أنها واجبة على من أفطر إذا كان مريضاً أو على سفر ، والفدية من الصيام أو الصدقة أو النّسك واجبة على من كان

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) سورة البقرة ١٨٥ .

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .



به أذى من رأسه ، فحَلَقَ قبل أن يُلْعَ الهَلْدَى مَحْلَهُ ، فالمعنى : فمن لم يجد فليصُم ثلاثة أيام في الحجِّ وسبعة إذا رَجَعَ ، وكذلك معنى الآية الأخرى : ومن كان [ منكم <sup>(١)</sup> ] مريضاً أو على سفرٍ فليصُم من أيامٍ أُخَرَ عِدَّةَ ما أفطر ، وكذلك المعنى في الثالثة : فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فليَقِدْ بصيامٍ أو صدقة / أو تُسْكُ ، والمرفوعات الثلاثة ، رفعها بالابتداء ، وأخبارها محذوفة ، تقديرها : فعليه ٢٥٨ عِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ ، أى صيامَ عِدَّةٍ ، وكذلك فعليه فِدْيَةٌ .

ونظير هذه الآيات في مجيء الخبر بمعنى الأمر ، قوله : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى يُرْضِعِ الوالداتُ أَوْلَادَهُنَّ ، وقوله : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى حُجُّوا أَيُّهَا النَّاسُ الْبَيْتَ ، وقوله : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> معناه : الْبَسُوا وَاسْتَبَرُوا عِنْدَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ، ولا تَطُوفُوا عُرَاءً ، ومن الخبر الذى يُراد به التعزية والأمر بالصبر ، قوله جَلَّ وعلا : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> أى اصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُ لَكَ الْمُشْرِكُونَ ، وَتَعَزَّ بِمَنْ كَانَ قَبْلَكَ مِنَ الرُّسُلِ الَّذِينَ أُوذُوا .

ومن الخبر الذى أريد به الأمر قولهم : « أَمَكَنَّكَ الصَّيْدُ » أى أَرَمِهِ ، وقولهم : « اتَّقَى اللَّهَ أَمْرٌ وَصَنَعَ خَيْرًا » <sup>(٦)</sup> أى لِيَتَّقِ اللَّهَ وَلِيَصْنَعَ خَيْرًا .

ومن الخبر الذى أريد به التَّهْيُّ قوله تعالى : ﴿ يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا ﴾ <sup>(٧)</sup> أى لَا تَعُودُوا .

(١) ليس فى هـ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٣) سورة آل عمران ٩٧ .

(٤) سورة الأعراف ٢٦ .

(٥) سورة فصلت ٤٣ .

(٦) تمامه « يَتَّقِ عَلَيْهِ » . الكتاب ١٠٠/٣ ، ٥٠٤ ، والأصول ١٦٣/٢ والعسكريات ص ١٢٧ ، وذكر السهيليُّ منه « اتَّقَى اللَّهَ أَمْرٌ » ونسبه للحارث بن هشام ، نتائج الفكر ص ١٤٦ ، وهى من كلمة

للحارث فى الاستيعاب ٣٠٤/١ ، كما أفاد محقق النتائج ، وانظرها فى سير أعلام النبلاء ٤٢١/٤

(٧) سورة النور ١٧ .

وممّا جاء بلفظ الخبر والمراد به أمرٌ تأديبٍ قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾<sup>(١)</sup> معناه : قُولُوا سَمِعْنَا قَوْلَكَ ، وَأَطَعْنَا حُكْمَكَ .

وأما قوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾<sup>(٢)</sup> فقال بعضُ المفسرين : هو أمرٌ معناه : استأذِنُوا رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم - وقال آخرون : هو نَذْبٌ .

ومن الخبر الذى معناه إباحةٌ ، قوله : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ ثِيوبِكُمْ أَوْ ثِيوبِ آبَائِكُمْ أَوْ ثِيوبِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> معناه : كُلُوا مع هؤلاء ، وَلْيَأْكُلُوا معكم ، وَكُلُوا من هذه الثيوب .

ومن الخبر الذى معناه نَذْبٌ قوله : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾<sup>(٤)</sup> معناه : افْعَلُوا بِهِنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ مِثْلَ مَا يَلْزِمُهُنَّ لَكُمْ ، وقوله : ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾<sup>(٥)</sup> معناه : أَفْضَلُوا عَلَيْهِنَّ وَأَحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ ، وَخُذُوا بِالْفَضْلِ .

٢٥٩ / وَمِنْ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ أَمْرٌ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يقرأ بفاتحة الكتاب » أى اقرعوا فى الصَّلوات الفاتحة ، ومنه ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾<sup>(٦)</sup> معناه : صُومُوا ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾<sup>(٧)</sup> معناه : فَأَنْظِرُوهُ إِلَى مَيْسَرَتِهِ .

(١) سورة النور ٥١ .

(٢) سورة النور ٦٢ .

(٣) سورة النور ٦١ .

(٤) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٥) من الآية نفسها .

(٦) فى الأصل ، وهـ : « فاتحة » . وأثبتته بالباء من صحيح البخارى ( باب وجوب القراءة للإمام والمأموم من كتاب الأذان ) ١/ ١٩٢ ، وصحيح مسلم ( باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة ، من كتاب الصلاة ) ص ٢٩٥ ، وسنن ابن ماجه ( باب القراءة خلف الإمام ، من كتاب إقامة الصلاة ) ص ٢٧٣ .

(٧) سورة البقرة ١٨٣ .

(٨) سورة البقرة ٢٨٠ .

وَمِنَ الْخَيْرِ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الدُّعَاءُ [ قَوْلُهُمْ <sup>(١)</sup> ] : « غُفِرَ اللَّهُ لَكَ ، وَرَحِمَ اللَّهُ فُلَانًا ، وَرَحِمَ اللَّهُ فُلَانًا » لَوْ كَانَ هَذَا خَبَرًا عَلَى ظَاهِرِهِ ، لَكُنْتُ مُوجِبًا لِرَحْمَةِ اللَّهِ وَمَغْفِرَتِهِ لِلْمَذْعُورِ لَهُ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قَصِدْتُ الرِّغْبَةَ إِلَى اللَّهِ فِي إِجَابِ الْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ لَهُ ، فَمِنْ ذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى ، حَاكِيًا عَنْ يُوسُفَ : ﴿ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ <sup>(٣)</sup> :

وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا

وقول الآخر <sup>(٤)</sup> :

أَجْمَعْتُ نُحُلَّتِي مَعَ الْهَجْرِ بَيْنَا جَلَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْوَجْهَ زَيْنَا

وَالْقَسَمُ ضَرْبٌ مِنَ الْخَيْرِ ، كَقَوْلِكَ : أَقْسِمُ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ ، وَلَيَمُنَّ اللَّهُ لِأَذْهَبَنَّ ، وَلَعَمْرُكَ لِأَنْطَلِقَنَّ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلُوهُ مَجْرَدًا مِنْ أَلْفَاظِ الْإِيمَانِ ، كَقَوْلِهِمْ : عَلِمَ اللَّهُ لَقَدْ كَانَ ذَلِكَ ، وَيَعْلَمُ اللَّهُ مَا كَانَ ذَلِكَ ، وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ . تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> فَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ تَوْمِنُونَ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ مَعْنَاهُ : آمِنُوا وَجَاهِدُوا ، وَاسْتَدَلَّ بِالْجَزْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ ﴾ لِأَنَّهُ جَوَابُ

(١) ليس في هـ .

(٢) سورة يوسف ٩٢ .

(٣) مجنون بنى عامر . ديوانه ص ٢٨٣ ، وصدر البيت :

يارب لاتسلبني حبها أبدا

وأعاد ابن الشجري موضع الشاهد في المجلس الرابع والأربعين . وانظر معجم الشواهد ص ٣٨٣ .

(٤) لم أعرفه .

(٥) سورة الصف ١٠ ، ١١ .

(٦) لم يذهب المبرّد هنا للمذهب ، إنما جعل ﴿ تَوْمِنُونَ ﴾ بياناً للتجارة ، و ﴿ يَغْفِرُ ﴾ مجزوم ، على أنه جواب الاستفهام ، وهو الوجه الثاني الذي عزاه ابن الشجري إلى غير المبرّد . راجع المقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٥ . وممن نسب إلى المبرّد ما نسب إليه ابن الشجري : مكّي في مشكل إعراب القرآن ٣٧٤/٢ ، =

الأمر ، الذى جاء بلفظ الخبر ، فهو محمول على المعنى ، ودل على ذلك أيضاً أنه فى حَرْفِ عِبْدِ اللَّهِ : ( آمِنُوا وَجَاهِدُوا ) .

٢٦٠ وقال غيرُ أبى العباس : ﴿ تَوَمَّنُونَ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ عطفُ بَيَانٍ على ما قبله ، كأنه لما قال : ﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ لم يُدَر ما التَّجَارَةُ ، فبيَّنها بالإيمان والجهاد ، فعَلِمَ بذلك أن المرادَ بها الإيمان والجهاد ، فيكون ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ ﴾ على هذا جوابُ الاستفهام ، فهو محمولٌ على المعنى ، لأنَّ المعنى : هل تَوَمَّنُونَ وَتُجَاهِدُونَ يَغْفِرُ لَكُمْ ، لأنَّ التَّجَارَةَ لَمَّا بُيِّنَتْ بالإيمان والجهاد ، صار ﴿ تَوَمَّنُونَ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ كأنهما قد وَقَعَا بعد « هل » فَحُمِلَ ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ ﴾ على هذا المعنى .

وقال القراء : ﴿ يَغْفِرُ ﴾ جوابُ الاستفهام . فإن كان مراده المعنى الذى ذكرته فهو حَسَنٌ ، وقد كان يجب عليه أن يوضَّح مراده ، وإن كان أراد أن قوله : ﴿ يَغْفِرُ ﴾ جوابٌ لظاهرِ قوله : ﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ فذلك غيرُ جائز ، لأنَّ الدلالةَ على الإيمان والجهاد لا تجبُ بها المغفرةُ وإدخالُ الجنات ، وإنما يجبان بالقبول والعمل .<sup>(١)</sup>  
ومما جاء فيه لفظُ الخبر بمعنى الإغراء ، قولُ عمر رضوان الله عليه : « أَيُّهَا النَّاسُ

= وأبو نحيان فى البحر ٢٦٣/٨ ، وأفاد ابن الجوزى ، فى زاد المسير ٢٥٤/٨ ، وابن يعيش ، فى شرح المفصل ٤٨/٧ : أن أبا إسحاق الزجاج هو الذى جعل ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ ﴾ جوابَ قوله ﴿ تَوَمَّنُونَ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ وأن معناه : آمِنُوا وَجَاهِدُوا . والأمر على ما قال فى إعراب القرآن للزجاج ١٦٦/٥ .

ويبقى أن أتبه إلى أن سياق ابن الشجرى فى إعراب الآية متَّفَقٌ مع سياق مكِّي ، كأن ابن الشجرى ينقل عنه ، أو كأن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد . وأنه أيضاً إلى أن نسبة هذا رأى إلى المبرد قديمة ، فقد قال أبو جعفر النحاس : « وحكى لنا عن محمد بن يزيد أن معنى تَوَمَّنُونَ : آمِنُوا ، على جهة الإلزام . قال أبو العباس : والدليل على ذلك ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ ﴾ بالجزم ؛ لأنه جواب الأمر » إعراب القرآن ٤٢٣/٣ .

(١) الحَرْفُ هنا : يُراد به الرَّجْعُ من القراءة . وعبد الله هنا : هو ابن مسعود ، رضى الله عنه .

(٢) معانى القرآن ١٥٤/٣ ، وتوجيهُ كلام القراء فى الكشف ١٠٠/٤ ، وحكاة القرطبي فى تفسيره

٨٧/١٨ .

(٣) هذا التعقب على القراء ذكره مكِّي فى الموضع السابق من المشكل . وأصله لأبى على الفارسي ، راجع

المسائل المتنورة ص ١٥٥ .

(٤) فى هـ : « بالقول » وما فى الأصل مثله فى المشكل .

(٥) غريب الحديث لأبى عبيد ٢٤٨/٣ ، والفاقي ٢٥٠/٣ - ٢٥٢ ، والنهاية ١٥٨/٤ ، وتذكرة =

كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ « معناه : عَلَيْكُمْ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ [ وَالزُّمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ <sup>(١)</sup> ]  
ومثله قول مُعَقَّر بن حِمَار البَارِقِيِّ :

وَذُبْيَانِيَّةٌ أَوْصَتْ بَيْنَهَا      بَانَ كَذَبَ الْقَرَاظُفُ وَالْقُرُوفُ <sup>(٢)</sup>

أى عَلَيْكُمْ بِالْقَرَاظِ ، وهى الْقُطْفُ ، وبِالْقُرُوفِ فَاغْنَمُوهُمَا <sup>(٣)</sup> ، والقُرُوفُ : أوعيةٌ مِنْ  
أَدَمٍ يَتَّخِذُ فِيهَا الْخَلْعُ ، وهو لَحْمٌ يُقَطَّعُ صِغَاراً ، وَيُحْمَلُ فِي السَّفَرِ ، وقيل : هو الْقَدِيدُ  
الْمَشْوِيُّ ، ومثله قول عنترة ، وقال أبو عُبَيْدَةَ والأصمعي : هو لُحْزَرِ بن لَوْذَانَ :  
كَذَبَ الْعَيْقُ وَمَاءُ شَنْ بَارِدٍ      إِنْ كُنْتَ سَائِلَتْنِي غُبُوقاً فَاذْهَبِي <sup>(٤)</sup>

وقبل هذا البيت :

٢٦١ / لَا تَذْكُرِي فَرَسِي وَمَا أَطْعَمْتُهُ      فَيَكُونُ جِلْدُكَ مِثْلَ جِلْدِ الْأَجْرَبِ  
إِنَّ الْعُبُوقَ لَهُ وَأَنْتِ مَسُوءَةٌ      فَتَأْوِهِي مَا شِئْتَ ثُمَّ تَحْوِي

قال ابن السَّكَيْتِ : كان لعنترة امرأةٌ بخيلةٌ ، لا تزال تلومه في فرسٍ كان يُؤثِّره  
بالْعُبُوقَ ، وهو شُرْبُ الْعَشِيِّ ، فتهلدها بالضرب الأليم ، في قوله :

فَيَكُونُ جِلْدُكَ مِثْلَ جِلْدِ الْأَجْرَبِ

النحاة ص ٥٢٥ ، والخزانة ١٥/٥ ، ١٨٤/٦ ، وقد حكى الزمخشريُّ كلاماً جيِّداً في المسألة عن أبي عليٍّ  
الفارسيِّ . وانظر المصنَّف لعبد الرَّزَّاق ١٧٢/٥ ، ١٧٣ .

(١) ساقط من هـ .

(٢) غريب الحديث ٢٤٩/٣ ، وإصلاح المنطق ص ٦٦ ، والسمط ص ٤٨٤ ، والخزانة ١٥/٥ ،  
١٨٨/٦ ، وغير ذلك كثير .

(٣) جَمَعَ الْقَطِيفَةَ الْمُخْمَلَةَ .

(٤) في هـ : فَاغْنَمُوها .

(٥) ديوان عنترة ٢٧٢ - ٢٧٤ ، وتخرجه في ص ٣٤٩ ، ورواه سيويه في الكتاب ٢١٣/٤ بقافية  
ساكنة « فَاذْهَبْ » قال : « يريد : فَاذْهَبِي » ونسبه للْحَزَرِ بن لَوْذَانَ ، وحكى البغدادى في الخزانة ١٩٠/٦ ،  
عن الصاغاني أن البيت موجود في ديوان عنترة ، والْحَزَرُ . وانظر الصاهل والشاحج ص ١٥٧ ، وحامسة  
ابن الشجرى ص ٢٨ ، وحواشيه ، وثمار القلوب ص ٢٦٥ ، في شرح « ابن نعمة » ، وشرح العيون  
ص ٤٤٥ ، واللسان ( كذب - عتق ) .

(٦) هكذا في الأصل ، ومثله في ديوان عنترة . وكانت هكذا في هـ ثم أقحم الناسيخ « مِنْ » إقحاماً  
ظاهراً ، وجعل « بخيلة » بخيلة . وكذلك جاء في بعض الكتب .

أى أضربك فيبقى أثر الضرب عليك كالجرب ، وقيل : بل أراد أدعك وأجتنبك ، كما يُجتنب الجرب .

وقوله : « تحوى » التحوب : التوجع ، ثم قال : « كذب العتيق » أى عليك بالعتيق ، وهو التمر ، والشن : القرية الخلق ، والماء يكون فيها أبرد منه فى القرية الجديدة ، يقول : عليك بالتمر فكليه ، والماء البارد فاشربه ، ودعيني أوثر فرسى [ باللبن<sup>(١)</sup> ] ثم قال :

إنَّ العَدُوَّ لهم إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ أَنْ يَأْخُذُوكَ تَكْحَلِي وَتَحْضِي  
الوسيلة : القرية ، وقيل : المنزلة القريبة ، وقوله : « أَنْ يَأْخُذُوكَ » موضعه نَصَبٌ ، بتقدير حذف الخافض ، أى : فى أَنْ يَأْخُذُوكَ ، أى لهم قُرْبَةٌ إِلَيْكَ فى أَخْذِهِمْ إِلَيْكَ ، قَدْفَهَا بإرادتها أَنْ تُؤْخَذَ مَسِيَّةً ، فلذلك قال : « تَكْحَلِي وَتَحْضِي » ، ثم قال :

وَيَكُونُ مَرَكَبُكَ الْقَعُودُ وَجِدْجُهُ وَابْنُ النَّعَامَةِ عِنْدَ ذَلِكَ مَرَكَبِي  
أى ليس عليك من الأمر ما على ، والجِدْجُ : مَرَكَبٌ مِنَ مَرَائِبِ النِّسَاءِ ، وَابْنُ النَّعَامَةِ : فرسه ، وقيل : أراد باطن قدمه ، وقيل : أراد الطريق ، والأوَّلُ أصحُّ ، ثم قال :

وَأَنَا امْرُؤٌ إِنْ يَأْخُذُونِي عَنَوَةً أَقْرَنُ إِلَى شَرِّ الرِّكَابِ وَأُجَنَّبِ  
قوله : « عَنَوَةً » أى قَسْرًا ، والرِّكَابُ : الإِبِلُ [ التى<sup>(٢)</sup> ] يُحْمَلُ عَلَيْهَا الْأَثْقَالُ ،

(١) ليس فى هـ .

(٢) حكاة البغدادى عن ابن السجري ، ثم تعقبه فقال : « وهذا تحريف منه ، فإنَّ « إِنْ » شرطية ، لا مفتوحة مصدرية ، وقد جازمت الشرط والجزاء . وقد غفل عنهما » . الخزائن ١٩٢/٦ ، واعتبار « إِنْ » هنا شرطية جازمة حكاة البغدادى عن الأعلام ، فى شرح شعر عنترة .

(٣) بكسر الحاء وسكون النال .

(٤) راجع الموضع السابق من ثمار القلوب ، واللسان ( نعم ) .

(٥) ليس فى هـ .

الواحد منها : راحلة ، ثم قال :

إني أحاذِرُ أن تقولَ ظِعِينَتِي هذا غُبَارٌ ساطِعٌ فتَلَبَّبِ  
يقال للمرأة : ظِعِينَةٌ ، ما دامت في هَوْدَجٍ ، والتَلَبَّبُ : التحزُّمُ<sup>(١)</sup> ، أى تحزُّمٌ  
للمُحَارَبَةِ .

ومما جاء فيه الوعيدُ بلفظ الخبر في التنزيل ، قوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا  
وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ سَتَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ سَنَنْفِخُ لَكُمْ آيَةً  
الَّتِقْلَانِ ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لِبَالِغُ الْمَصَادِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقد وردَ الخبرُ الموجِبُ ، والمرادُ به التَّفْيُ ، كقولِ الأعشى<sup>(٦)</sup> :  
أَتَيْتُ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابَةٍ فَكَانَ حُرَيْثٌ عَنْ عَطَائِي جَامِدًا  
أى لم يُعْطِنِي شيئاً .

\* \* \*

(١) في إصلاح المنطق ص ٦٠ « التحزُّمُ بالسَّلامِ » وأنشد عجز بيت عترة .

(٢) سورة الزخرف ١٩ .

(٣) سورة آل عمران ١٨١ .

(٤) سورة الرحمن ٣١ .

(٥) سورة الفجر ١٤ .

(٦) ديوانه ص ٦٥ ، وحريث : هو الحارث بن وعلة ، وصغره تحقيراً . راجع الممع ٧٤/١ ، مع  
اتصحيف في عجز البيت . وقوله : « عن جنابة » أى عن بُعْدٍ وَغُرْبَةٍ .

## المجلس الرابع والثلاثون

## يتضمن القول في الاستخبار

الاستخبار والاستفهام والاستعلام واحد ، فالاستخبار : طلب الخبر ،  
والاستفهام : طلب الفهم ، والاستعلام : طلب العلم ، والاستخبار نقيض الإخبار ،  
من حيث لا يدخله صدق ولا كذب ، وأدواته حروف وأسماء وظروف ، فالحروف :  
الهمزة وهل وأم ، والهمزة أم الباب ، ألا تراها تكون للإثبات ، كقوله :<sup>(١)</sup>

أَطَرِيًّا وَأَنْتَ فَنَسْرِي

خاطب نفسه مستفهماً ، وهو مُنْبِتٌ ، أى قد طَرِيْتُ ، ولا يجوز : هل طَرِيًّا ؟  
ويدلُّك على قوَّة الهمزة في بابها أَنَّ حرفَ العطف الذى مِنْ شأنه أن يقع قبل  
المعطوف ، لا يتقدَّم عليها ، بل لها الرتبة الصِّدْرِيَّة عليه ، كقولك : أفلم أكرمك ،  
أَوْ لَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ؟ كما جاء في التنزيل : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾<sup>(٢)</sup> - ﴿ أَوْ كُلَّمَا

(١) العجاج . ديوانه ص ٣١٠ ، والكتاب ١/٣٣٨ ، ٣/١٧٦ ، والمقتضب ٣/٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ،  
والفصول الخمسون ص ١٩٧ ، والمقرب ٢/٥٤ ، والمعنى ص ١٢ ، وشرح أبياته ١/٥٤ ، والخزانة  
٢٧٤/١١ ، وعمر ذلك كثير .

والفَنَسْرِي : الشيخ . قال الأعلم : وهو معروف في اللغة ، ولم يُسَمَّ إلا في هذا البيت . حكاه  
البغدادي .

(٢) في هـ : يُخاطب .

(٣) هذا من تأويل سيبويه ، مع اختلاف في العبارة . راجع الموضع الثاني المذكور من الكتاب .

(٤) سورة البقرة ٨٧ ، وجاء في الأصل ، وهـ « أوكُلَّمَا » بالواو ، تحريف .



والأسماء المستفهم بها « مَنْ وما وَكَمْ وأَيَّ » في نحو : أئى القوم عندك ؟ وأئى / ٢٦٣  
 الخيل ركبَتْ ؟ فَإِنْ أَضَفْتَهَا إِلَى اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ ، أَخْرَجْتَهَا بِذَلِكَ إِلَى  
 الظَّرْفِيَّةِ ، لِأَنَّهَا بَعْضُ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ : أئى الشُّهُورِ خَرَجْتَ ؟ وأئى الْمَنَازِلِ  
 نَزَلْتَ ؟

فَأَمَّا أَوْضَاعُ هَذِهِ الْكَلِمِ : فَأَيْنَ وُضِعَتْ فِي هَذَا الْبَابِ لِلِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَكَانِ [ وَمَتَى ] وَأَيَّانَ لِلِاسْتِفْهَامِ عَنِ الزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا قُلْتُ : فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّ « أَيْنَ » تُفَارِقُ الْاسْتِفْهَامَ إِلَى الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ مَتَى ، وَكَيْفَ يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْأَحْوَالِ ، وَأَنِّي يَتَجَادَبُهَا شَبَّهَانِ ، شَبَّهُ أَيْنَ ، وَشَبَّهُ كَيْفَ ، وَقَدْ جَاءَ التَّنْزِيلُ بِهَمَا ، فِي قَوْلِهِ : ﴿ يَأْمُرُكُمْ أَتَى لَكُمْ هَذَا ﴾<sup>(١)</sup> أَيِ مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا ؟ وَفِي قَوْلِهِ : ﴿ أَتَى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾<sup>(٢)</sup> أَيِ كَيْفَ يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ ؟

(٥) سورة البقرة ٢٥٩ .

٢٦٤ و « كم » يُستفهم بها عن الأعداد ، وأى تستغرق هذا كله ، لأن الإضافة / تلزمها ، لفظاً أو تقديراً ، فهي عبارة عن بعض مائضاف إليه .

والاستفهام يقع ضنر الجملة ، وإنما لزم تصديره ، لأنك لو أخرته تناقض كلامك ، فلو قلت : جلس زيد أين ؟ وخرج محمد متى ؟ جعلت أول كلامك جملة خبرية ، ثم نقضت الخبر بالاستفهام ، فلذلك وجب أن تُقدّم الاستفهام ، فنقول : أين جلس زيد ؟ ومتى خرج محمد ؟ لأنّ مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد ، وزمان خروج محمد ، فزال بتقديم الاستفهام التناقض .

وقد ورد الاستفهام بمعانٍ مُبَايِنَةٍ له ، فمن ذلك جَعَلَهُ بِمَعْنَى الأَمْرِ ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾<sup>(١)</sup> أَى انْتَهُوا ، ومثله : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> أَى

(۲) فی ہ : آین زید جالس .

(٣) سورة المائدة ٩١ .

(٤) سورة النور ٢٢ .

أَجِبُوا هَذَا ، وَكَذَلِكَ ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> أَى تَذَكَّرُوا ، وَ ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> أَى اخْشَعُوا ، ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> أَى أَسْلِمُوا ، ﴿ وَمَالَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> أَى قَاتِلُوا .

ومما جاء فى الشعر من مجيء الاستفهام بمعنى الأمر والنهى ، قول امرئ القيس :

قُولَا لِدُودَانِ عَيْبِدِ الْعَصَا مَاعَرَكُم بِالْأَسَدِ الْبَاسِلِ  
أَى لَا تَغْتَرُّوا وَكُونُوا عَلَى حَذَرٍ ، وَمِثْلُهُ لِلْأَعَشَى :

أَلَسْتُ مُنْتَهِيًا عَنْ نَحْوِ اثْنَتَيْنَا وَلَسْتُ ضَائِرَهَا مَا أَطَّتِ الْإِبِلُ  
أَى أَنْتَ عَنَّا فَلَسْتَ تَضُرُّنَا .

ومما جاء بمعنى الأمر بالتنبيه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾<sup>(٧)</sup> كُلُّ هَذَا بِمَعْنَى تَنْبِيْهِ عَلَى هَذَا ، وَاصْرَفَ فِكْرَكَ إِلَيْهِ ، وَاعْجَبْ مِنْهُ .  
/ وَيَكُونُ تَنْبِيْهًا عَلَى الشُّكْرِ كَقَوْلِهِ : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾<sup>(٨)</sup> .

٢٦٥

وَيَكُونُ تَوْبِيْحًا كَقَوْلِهِ : ﴿ أَكْذَبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا ﴾<sup>(٩)</sup> ، ﴿ أَفَبِالْبَاطِلِ

(١) الآية الثالثة من سورة يونس ، ومواضع أخرى من الكتاب العزيز ، تراها فى المعجم المفهرس ص ٢٧٢ .

(٢) سورة الحديد ١٦ .

(٣) سورة آل عمران ٢٠ .

(٤) سورة النساء ٧٥ .

(٥) ديوانه ص ١١٩ ، ٢٥٦ ، والبيان والتبيين ٨٠/٣ ، وثمار القلوب ص ٦٢٨ ، فى شرح عبيد

العصا . والبيت من غير نسبة فى اللسان ( عصا ) .

(٦) ديوانه ص ٦١ ، واللسان ( أظط - أثل ) .

(٧) سورة البقرة ٢٥٨ .

(٨) سورة الفرقان ٤٥ .

(٩) سورة البقرة ٢٤٣ .

١٠ فى هـ : للشكر .

(١١) الآية السادسة من سورة الضحى .

(١٢) سورة النمل ٨٤ .

يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ، ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿ءَاذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ <sup>(٤)</sup> وكذلك هي توبيخ في قراءة مَنْ قرأها بلفظ الخبر .

وَمِنَ الاستفهام الذى ورد بمعنى الأمر ، والمراد به التوبيخ قوله : ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ <sup>(٥)</sup> أى هَاجِرُوا <sup>(٦)</sup> .

وقد جاء التوبيخ في الظاهر لغير المُذنب ، مبالغة في تعنيف فاعل الذنب ، وفي تكذيبه ، كقول الله سبحانه لعيسى عليه السلام : ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ <sup>(٧)</sup> وَبَحَّه ، والمراد بذلك تكذيب قومه ، ومثله : ﴿أَلَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقد جاء الاستخبار والمراد به الخبر ، كقوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ <sup>(٩)</sup> أى جَهَنَّمَ مَثْوَاهُمْ ، وكقوله : ﴿مَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ <sup>(١٠)</sup> أى قد حكمتم بالباطل ، حين جعلتم لله ما تكرهونه لأنفسكم ، ومنه : ﴿أَفَمَنْ يَتَّبِعِ بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ <sup>(١١)</sup> خبر « مَنْ » محذوف ، تقديره : كَمَنْ يَنْعَمُ فِي الْجَنَّةِ ،

(١) سورة النحل ٧٢ ، والعنكبوت ٦٧ .

(٢) سورة الصافات ٩٥ .

(٣) سورة البقرة ٢٨ .

(٤) سورة الأحقاف ٢٠ ، وقراءة الاستفهام هذه بهزة مطوَّلة ، كما رُسِّمَتْ في الأصل ، وقرأ بها ابن كثير ، وقرأ ابنُ عامر : ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بهزتين ، على الاستفهام أيضا . والقراءة بلفظ الخبر التى أشار إليها ابنُ الشَّجَرِيِّ بهزة واحدة ، لقبية السبعة . راجع كتاب السبعة ص ٥٩٨ ، والكشف ٢٧٣/٢ .

(٥) سورة النساء ٩٧ .

(٦) في هـ : فهاجروا .

(٧) سورة المائدة ١١٦ .

(٨) سورة الفرقان ١٧ .

(٩) سورة العنكبوت ٦٨ ، والزمر ٣٢ .

(١٠) سورة الصافات ١٥٤ ، والقلم ٣٦ .

(١١) سورة الزمر ٢٤ .

والمعنى : ليس هذا هكذا ، ومثله في مجيء الاستفهام والمراد به الخبر المنفي قوله تعالى : ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ <sup>(١)</sup> أى لم يخلقوا شيئاً ، وجاء بمعنى الخبر الموجب في قوله : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> المعنى : الله يكفى عبده ، و ﴿ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَزُكَّى ﴾ <sup>(٣)</sup> أى أدعوك إلى أَنْ تَزُكَّى ، وبمعنى الخبر المنفي قوله : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> أى ليسا سواءً ، ويكون خبراً بافتخار ، كقوله تعالى حاكياً عن فرعون : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ ﴾ <sup>(٥)</sup> وبما جاء فيه الاستفهام بمعنى الخبر الموجب ، قول جرير :

أَلَسْتُمْ خَيْرٌ مِنْ رَكِيبِ الْمَطَايَا وَأُنْذَى الْعَالَمِينَ بُطُونٌ رَاجٍ

أى أنتم خيرٌ من رَكِيبِ المطايا ، فلذلك قال عبد الملك حين أنشده هذا البيت :

/ نحن كذلك ، ولو قال جريرٌ هذا على جهة الاستخبار ، لم يكن مدحاً ، وكيف ٢٦٦  
يكون هذا استفهاماً ، وقد جعل الرواة لهذا البيت مكاناً عليّاً ، حتى قال بعضهم :  
هو أمدحُ بيت <sup>(٦)</sup> .

وقد جاء لفظُ الاستفهام الصريح المستعمل بالهمزة وأم ، خيراً في قول القائل <sup>(٧)</sup> :  
ماضِرٌّ تَغْلِبَ وَائِلٌ أَهْجَوْتَهَا أَمْ بُلْتُ حَيْثُ تَنَاطَعَ الْبَحْرَانِ

(١) سورة فاطر ٤٠ ، والأحقاف ٤ .

(٢) سورة الزمر ٣٦ .

(٣) سورة النازعات ١٨ .

(٤) سورة فصلت ٤٠ .

(٥) سورة الزحرف ٥١ .

(٦) ديوانه ص ٨٩ ، ١٠٥٣ ، وانظر الخصائص ٤٦٣/٢ ، ٢٦٩/٣ ، والمعنى ص ١١ ، وشرح أبياته ٤٧/١ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٤٦ ، ٢٤٧ ، وأنشده بهاء الدين السبكي ، في عروس الأفراح

٢٩٧/٢ ( شروح التلخيص ) ، حكاية عن ابن الشجري . وهو في غير كتاب .

(٧) راجع طبقات فحول الشعراء ص ٣٧٩ ، وفهارسه ، والمصون ص ٢٢ .

(٨) الفرزدق . ديوانه ص ٨٨٢ ، وكتاب الشعر ص ٤٧٠ .

المعنى : ماضرها هجاؤك ويؤلك ، وأكثر مايجيء هذا بعد التسوية كقولك :  
 سواءً على أقمت أم قعدت ، أى سواءً على قيامك وقعودك ، ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ  
 أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> أى سواءً عليهم إنذارك إياهم وترك إنذارك ، ومثله :  
 ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَّرْنَا ﴾<sup>(٢)</sup> التقدير : جزعنا وصبرنا سواءً ، فسواءً فى هذا  
 ليس بمبتدأ ، كما ظن بعضهم ، وإنما هو خبر المبتدأ المقتدر ، على مامثلته لك ، وكيف  
 يكون قولك : « أَقُمْتُ » خبراً لسواء ، وهو جملة خالية من عائد إلى « سواء » ظاهر  
 أو مقتدر ، وكذلك « ضَرَّ » فى قوله :

ماضراً تغلب وائل أهجوتها

مستند إلى الفاعل المقتدر ، الذى هو هجاؤك .

ومثل مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية ، مجيئه فى قولك : ما أذى أزيد  
 فى الدار أم عمرو ؟ ومنه قول زهير<sup>(٣)</sup> :  
 وما أذى وسوف إخال أذى أقوم آل حصني أم نساء  
 وحذف الآخر الهمزة فى قوله<sup>(٤)</sup> :

(١) الآية العاشرة من سورة يس ، وإذا اعتزرت الواو التى فى أول الآية واو العطف فهى الآية السادسة من سورة البقرة .

(٢) سورة إبراهيم ٢١ .

(٣) ديوانه ص ٧٣ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والسبعين . وانظر تحريجه فى معجم الشواهد ص ٢١ . وقد رد ابن هشام على ابن الشجرى استشهاده بالبيت على مجيء الاستفهام بمعنى الخبر . قال : « والذى غلط ابن الشجرى حتى جعله من النوع الأول ، توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة ، لمنافاته لفعل الدراية . وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم ؟ : علمت جواب أزيد قائم . وكذلك : ما علمت . » المغنى ص ٤١ ، وانظره بمحاشية الأمير ٤١/١ ، وشرح أبياته ١٩٤/١ .

(٤) هو عمر بن أبى ربيعة ، كما صرح ابن الشجرى فى المجلس السابع والسبعين . والبيت فى ديوانه ص ٢٦٦ ، والكتاب ١٧٥/٣ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمختص ٥٠/١ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٢٣٥ ، والبسيط ص ٣٥١ ، وشرح الجمل ٢٣٨/١ ، والمغنى ص ٧ ، وشرح أبياته ٢٥/١ ، والخزانة ١٢٢/١١ ، وغير ذلك كثير .

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمَرِ أَمْ بِثَمَانٍ  
أراد : أَسْبَعِ ؟ وقد قيل في قول عمر بن أبي ربيعة :

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قَلْتُ بَهْرًا عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

إنه أراد : أَتُحِبُّهَا ؟ فحذف همزة الاستفهام ، وقيل : إنه أراد الخبر ، أى أنت تُحِبُّهَا . ومعنى : « قَلْتُ بَهْرًا » : أى قلت : نعم أُحِبُّهَا حُبًّا يَهْرِنِي بَهْرًا .

ومما لم يُخْتَلَفَ فِي حَذْفِ / همزة الاستفهام منه قولُ الكميّ بن زيد : ٢٦٧  
وَلَا لِعِبَاءٍ مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ<sup>(١)</sup>

أراد : أَوَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟ وقول عمران بن حِطَّان :

وَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَكَمْعَشِيرٍ أَتُونِي فَقَالُوا مِنْ رِيْعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ<sup>(٢)</sup>  
أَمْ الْحَيَّ قَحْطَانٍ<sup>(٣)</sup> .

أراد : أَمِنْ رِيْعَةٍ ؟ وكذلك قيل في حِكَايَةِ [ قَوْلِ ] مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾<sup>(٤)</sup> إِنْ الْمَرَادُ : أَوْ تِلْكَ ؟

وَمِنْ الِاسْتِفْهَامِ الَّذِي أُريدُ بِهِ النِّفْيُ قَوْلُهُ جَلَّ اسْمُهُ : ﴿ فَاسْتَفْتَيْهِمْ زَيْدًا أَلَيْسَ الْبُنَى وَلَهُمْ الْبُيُوتُ ﴾<sup>(٥)</sup> أَيْ لَا يَكُونُ هَذَا ، وَقَوْلُهُ حَاكِيًا عَنْهُمْ : ﴿ أَلَنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ

(١) ديوانه ص ٤٣١ ، والخصائص ٢/٢٨١ ، والمغنى ص ٧ ، وشرح أبياته ١/٣٣ ، واللسان ( بهر ) ، ومعجم الشواهد ص ٦٧ .

(٢) صدره :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ

وهو مطلع قصيدته العالية . الهاشميات ص ٣٦ ، والخصائص ٢/٢٨١ ، والمحاسب ١/٥٠ ، والمغنى ص ٧ ، وفي غير كتاب .

(٣) شعر الخوارج ص ٢٤ ، ونحريجه في ص ١٥٥ ، وزيد عليه كتاب الشعر ص ٥٦ ، ٣٨٥ .

(٤) تمامه :

أَمْ الْحَيَّ قَحْطَانٍ فَتَلْكُمُ سَفَاةً كَمَا قَالَ رَوْحٌ لِي وَصَاحِبُهُ زُرَّارٌ

(٥) ليس في هـ .

(٦) سورة الشعراء ٢٢ ، وتأويل الكلام على الاستفهام هو قول الأخفش . في معاني القرآن ص ٤٢٦ ، وانظر تفسير القرطبي ١٣/٩٦ ، والتأويل الآخر : أنه على الإقرار ، وعليه الفراء . معاني القرآن ٢/٢٧٩ .

(٧) سورة الصافات ١٤٩ .

يُنِينَ ﴿١﴾ أى ما أنزل عليه الذكر ، ومثله : ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ ﴾ (٢) أى لم يشهدوا ذلك ، وكذلك قوله : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْأَعْمَى ﴾ (٣) معناه : ليس ذلك إليك ، كما قال : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ ﴾ (٤) وكذلك قوله : ﴿ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ﴾ (٥) معناه : لا يهديه أحد ، وقوله : ﴿ أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ (٦) أى لم نعي به ، ومنه قول النابغة :  
 (٧)

ولست بمُسْتَبْقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعْبٍ أَى الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ

أى ليس أحد من الرجال مهذباً بلاذنب له ، ومثله :

فَهَذَى سَيْوَفٌ يَاصِدُّى بِنَ مَالِكٍ جِدَادٌ وَلَكِنْ أَيْنَ بِالسَّيْفِ ضَارِبٌ (٨)

أى ليس أحد يضرب بالسيف ، ومثله :

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٌ بِدَائِمٍ (٩)

(١) الآية الثامنة من سورة ص .

(٢) سورة الزخرف ١٩ .

(٣) سورة الزخرف ٤٠ .

(٤) سورة النمل ٨٠ .

(٥) سورة الروم ٢٩ .

(٦) سورة ق ١٥ .

(٧) ديوانه ص ٧٨ ، وهذا بيت سيار ، قلما يخلو منه كتاب ، ويورده أصحاب المعاني والبلاغيون شاهداً على التمثيل والتذييل . انظر المصون ص ٩ ، وتحرير التحرير ص ٢١٨ ، ٣٨٨ ، وأنوار الربيع ٦٣/٢ ، ٣٩/٣ ، ومعاهد التنصيص ٣٥٨/١ .

(٨) فى هـ : ليس من الرجال مهذب لا ذنب له .

(٩) من غير نسبة فى معانى القرآن للفراء ١٦٤/١ ، وعنه شرح أبيات المغنى ٧٦/٦ .

(١٠) صدره :

يقول إذا اقلولتى عليها وأقردت

وهو للفرزدق ، فى ديوانه ص ٨٦٣ ، والموضع السابق من معانى القرآن ، وتفسير الطبرى ٣٠١/٥ ، والمغنى ص ٣٨٨ ، وشرح أبياته ٦٥/٦ ، واللسان ( قرد - قلا ) ، ومعجم الشواهد ص ٣٦٤ . واقلولتى : ارتفع وانتصب . وأقردت : سكنت وتماوتت . وشرح البيت وسياقه تراه فى اللسان .



أى ليس يُوجَد هذا .

ومما جاء بلفظ الاستفهام ومعناه الوعيد قوله : ﴿ أَفَتَضْرِبُ عَنْكُمْ الذَّكَرَ صَفْحًا <sup>(١)</sup> ﴾ معناه : أفتركم ولا تذكركم بعقابنا ؟

ومما جاء بمعنى الحث قوله : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا <sup>(٢)</sup> ﴾ ويكون تهديدًا على جهة التنبيه ، كقوله : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ <sup>(٣)</sup> ﴾ إلى آخر القصة ، ويكون تحذيرًا كقوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ <sup>(٤)</sup> ﴾ ، ويكون / تعجبًا ، كقول جرير : <sup>(٥)</sup>

عَيْضَنَ مِنْ عَبْرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي مَاذَا لَقِيتَ مِنَ الْهَوَى وَلَقِينَا  
وكقول الآخر :

وكيف يُسَيِّغُ المرءُ زادًا وجارُهُ خَفِيفُ الْمَعَى بِأَدَى الْحَصَاصَةِ وَالْجُهْدِ <sup>(٦)</sup>  
وكقول الأعشى :

شِبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرَوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا  
جعل الخبر والاستفهام جميعاً تعجباً ، ويكون عَرْضاً ، كقولك : ألا تنزل عندنا ؟  
ألا تنال من طعامنا ؟ والعرض بأن يكون طلباً أولى من أن يكون استفهاماً ، وإنما  
أدخله مَنْ أدخله في حيز الاستفهام ، لأن لفظه لفظ الاستفهام ، وليس كلُّ

(١) الآية الخامسة من سورة الزخرف .

(٢) سورة البقرة ٢٤٥ ، والحديد ١١ .

(٣) سورة المرسلات ١٦ .

(٤) سورة آل عمران ٢٥ .

(٥) ديوانه ص ٣٨٦ ، ونخرجه في ص ١٠٧٩ ، والبيت يُنسَب إلى المَعْلُوط السَّعْدِي ، انظر شرح

الحماسة للمرزوق ص ١٣٨٢ .

(٦) البيت من مقطوعة لقيس بن عاصم المنقرى ، رضى الله عنه ، وتُنسَب إلى حاتم الطائي . انظر

زيادات ديوانه ص ٣١٢ ، وانظر حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١٢٩/١ ، وشرح أبيات المغني له

٣١٤/٤ .

(٧) ديوانه ص ١٣٥ ، والمغني ص ٢٣٦ ، وشرح أبياته ٣٠٢/٤ .

ما كان بلفظ الاستفهام يكون استفهاماً حقيقياً ، على ما بينته لك ، ولو كان العَرَضُ استفهاماً ، ما كان المخاطبُ به مكرماً ، ولا أَوْجَبَ لقائله على المَقُولِ له شُكْرًا .

### فصل يتضمَّن القول في الأمر

وأقول : حَدَّ الأمر : استدعاءُ الفعل بصيغةٍ مخصوصة مع علوِّ الرتبة ، وقد استحقَّ هذا الاسمَ باجتماع هذه الثلاثة ، فأما علوُّ الرتبة ، فإنَّ أصحاب المعاني قالوا : الأمر لِمَنْ دُونَكَ ، والطلبُ والمسألة لِمَنْ فَوْقَكَ ، كقولك للخليفة : أَجِرْنِي ، وسمَّوْا هذه الصيغة إذا وُجِّهَتْ إلى الله تعالى : دُعَاء ، لأنَّ الدعاءَ الذي هو النداءُ يَصْحَبُهَا ، كقولك : اللهم اغْفِرْ لِي ، وياربِّ ارْحَمْنِي ، وإذا كانت لِمَنْ فَوْقَكَ من الآدميين سمَّوها سؤالاً وطلباً ، فهي بهذين الاسمين إذا وُجِّهَتْ إلى الله سبحانه أولى .

وقد قدَّمتُ أن للأمر صيغتين ، إحداهما للمُواجه ، وهي أَفْعَلْ ، والأخرى للغائب ، وهي لَيَفْعَلْ ، فمثال الأمر الواجب : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ <sup>(١)</sup> ﴾ - ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ <sup>(٢)</sup> ﴾ - ﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ <sup>(٣)</sup> ﴾ - ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ <sup>(٤)</sup> ﴾ - ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ <sup>(٥)</sup> ﴾ - ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ <sup>(٦)</sup> ﴾ .

وقد وردت هذه الصيغة والمرادُ بها النَّذْبُ والاستحباب ، والنَّذْبُ : كُلُّ ما في فعله

(١) في المجلس السابق .

(٢) الآية الثامنة من سورة المائدة .

(٣) سورة التوبة ٢٩ .

(٤) سورة البقرة ٢١ .

(٥) سورة الإسراء ٧٨ .

(٦) سورة البقرة ١٨٥ .

(٧) سورة الحج ٢٩ .

ثواب ، وليس في تركه عقاب ، كقوله : ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾<sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾<sup>(٢)</sup> وكقول النبي عليه وآله السلام : « مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ » .

وقد جاءت هذه الصيغة والمراد بها إباحة الشيء بعد حظره ، كقوله : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> بعد قوله : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾<sup>(٤)</sup> وكذلك قوله : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾<sup>(٥)</sup> بعد قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾<sup>(٦)</sup> ومنه : ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا ﴾<sup>(٧)</sup> ومنه : ﴿ فَلَا تَنْبَاشِرُوهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> ومنه : ﴿ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَآضِرُّوهُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> ومنه : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> فكل هذا مما ليس في فعله ثواب ، ولا في تركه عقاب .

ويكون هذا اللفظ الأمرى بمعنى الوعيد كقوله تعالى : ﴿ اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾<sup>(١١)</sup> - ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾<sup>(١٢)</sup> - ﴿ فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ ﴾<sup>(١٣)</sup> - ﴿ وَاسْتَفْزِرْ مِنْ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ

(١) سورة الأحزاب ٤١ .

(٢) سورة البقرة ١٩٨ .

(٣) صحيح البخارى ( باب فضل الغسل يوم الجمعة . من كتاب الجمعة ) ٢/٢ ، وصحيح مسلم الحديث الثالث من كتاب الجمعة ( ص ٥٧٩ ، ومسند الإمام أحمد ٥٧/٢ .

(٤) سورة الجمعة ٩ ، ١٠ .

(٥) الآية الثانية من سورة المائدة .

(٦) سورة المائدة ٩٥ .

(٧) سورة الحج ٣٦ .

(٨) سورة البقرة ١٨٧ .

(٩) سورة النساء ٣٤ .

(١٠) الآية الرابعة من سورة المائدة .

(١١) سورة فصلت ٤٠ .

(١٢) سورة الكهف ٢٩ .

(١٣) سورة الزمر ١٥ .

فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدْلُهُمْ ﴿١﴾ - ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾ ﴿٢﴾ - ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ﴾ ﴿٣﴾ - ﴿ فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهِذَا الْحَدِيثِ ﴾ ﴿٤﴾ .

وقد جاء اللفظ تأديباً وإرشاداً إلى أصلح الأمور وأحزمها ، كقوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ ﴿٥﴾ ثم لم يختلف أهل العلم في أن ترك الإشهاد عند التبايع لا يكون مفسداً للبيع ، وأن قوله : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ ﴾ ﴿٦﴾ دليل على أن / الأمر بالإشهاد عند التبايع إرشاد وتأديب ، ومثله في مجيء هذا اللفظ إرشاداً على غير إلزام قوله : ﴿ فَاتَّكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ ﴿٧﴾ .

وكما جاء الخبر معناه الأمر فيما قُدمت ذكره ، من نحو ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ﴿٨﴾ كذلك جاء لفظ الأمر والمراد به الخبر ، في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ﴿٩﴾ المعنى : فَيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا .

ويكون أيضاً لفظ الأمر للخضوع ، كما كان دعاء في نحو : اللهم اغفر لنا ، وليرحم الله

(١) سورة الإسراء ٦٤ .

(٢) الآية الثامنة من سورة الزمر .

(٣) الآية الثالثة من سورة الحجر .

(٤) سورة القلم ٤٤ .

(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٦) لَا يَسْلُمُ هَذَا لِأَنَّ الشَّجَرِيَّ ، وَالْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةً ، فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِشْهَادِ هُنَا فَرَضٌ وَاجِبٌ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ مِلْهَبَ ابْنِ الشَّجَرِيَّ ، أَنَّهُ تَلَذُّبٌ وَإِرْشَادٌ . وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ ، لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ص ٢٥٩ ، وَتَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ٥٣/٦ ، ٨٤ ، وَالْقُرْطُبِيِّ ٤٠٢/٣ .

(٧) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٨) الآية الثالثة من سورة النساء .

(٩) سورة البقرة ٢٢٨ ، وَانْظُرِ الْمَجْلِسَ السَّابِقَ .

(١٠) سورة مريم ٧٥ .

(١١) فِي هَذَا : وَلْيَرْحَمْ زَيْدًا .

زيدا ، وذلك نحو قول المذنب لسيده ، أو لذي سلطان<sup>(١)</sup> [ عليه ] : افعل بي ما شئت ، وأبلغ مني رضاك ، تذللًا منه وإقرارًا بذنبه .

ويكون لفظ الأمر أيضاً لإظهار عجز الذي وجه إليه ذلك اللفظ ، ويسمى هذا الضرب تحدياً ، كقوله جل وعلا : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ﴾<sup>(٢)</sup> فلما عجزوا عن ذلك قال : ﴿ فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ ﴾ وقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ ﴾ يدل ذلك على أن المعنى تبين عجزهم عن ذلك قوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ وقوله : ﴿ قُلْ لِّىَ اجْتَمَعَتْ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

ويكون لفظ الأمر أيضاً تنبيهاً على القدرة ، والمخاطب غير مأمور بأن يحدث فعلاً ، فيكون بفعل ذلك الفعل مطيعاً ، وبتركه له عاصياً ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾<sup>(٤)</sup> يعنى لو كنتم حجارة أو حديدًا لأعذناكم ، ألم تسمع إلى قوله حاكياً عنهم ومجيباً لهم : ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ فهذا يبين لك أن لفظ الأمر فى هذا الموضع تنبيه على قدرته سبحانه .

ويكون لفظ الأمر أيضاً لما لا فعل فيه لمن وجه إليه أصلاً ، كقوله : ﴿ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> المعنى : فكونواهم قردة ، ألا ترى أن هذا ليس من الأمر

(١) ليس فى هـ .

(٢) سورة هود ١٣ .

(٣) سورة يونس ٣٨ .

(٤) سورة البقرة ٢٣ .

(٥) سورة البقرة ٢٤ .

(٦) سورة الإسراء ٨٨ .

(٧) سورة الإسراء ٥٠ ، ٥١ .

(٨) سورة البقرة ٦٥ .

٢٧١ / الذى يمكن المأمور أن يفعله أو يتركه ، ولكنه فعل واقع به من الله عز وجل .  
واعلم أن من أصحاب المعانى من قال : إن صيغة الأمر مشتركة بين هذه المعانى ، وهذا غير صحيح ، لأن الذى يسبق إلى الفهم هو طلب الفعل ، فدل على أن الطلب حقيقة فيها دون غيره ، ولكنها حُمِلت على غير الأمر الواجب بدليل ، والأمر الواجب هو الذى يُستحق بتركه الذم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴾<sup>(١)</sup> فدّمهم على ترك الركوع ، بقوله : ﴿ وَيَلَّيْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

### فصل

النهى : هو المنع من الفعل بقول مخصوص ، مع علو الرتبة ، وصيغته : لا تفعل ولا يفعل فلان ، فمن النهى للمواجه : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٣)</sup>  
- ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾<sup>(٤)</sup> ومنه قوله عليه السلام : « لَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا »<sup>(٥)</sup> ومن النهى للغائب : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> - ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾<sup>(٧)</sup> فهذا كله يُراد به التحريم .

وقد ترد هذه الصيغة والمراد بها التنزيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ يَتَنَكَّمُ ﴾<sup>(٨)</sup> أى لا تتركوه ، وليس ذلك بحتم ، وكقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها

(١) سورة المرسلات ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) سورة الأنعام ١٥١ ، والإسراء ٣٣ .

(٣) سورة القصص ٨٨ .

(٤) صحيح البخارى ( باب ما ينهى عن التحاسد والتناكر . من كتاب الأدب ) ٢٣/٨ ، وصحيح مسلم ( باب تحريم التحاسد والتباغض والتناكر . من كتاب البر والصلة والآداب ) ص ١٩٨٣ .

(٥) سورة آل عمران ٢٨ .

(٦) سورة الحجرات ١٢ .

(٧) سورة البقرة ٢٣٧ .

ثلاثاً<sup>(١)</sup> ولا تُحْمَلُ هذه الصبيغة على التنزيه إلا بدليل .

وقد ورد النهى بغير هذه الصبيغة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ و ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقد جاء النهى بلفظ الوعيد ، كقوله جلَّ اسمه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾<sup>(٣)</sup> / وكقوله عليه السلام : « مَنْ شَرِبَ فِي ٢٧٢ آنية الفضة فإنما يُجَرَّجِرُ في جوفه نار جهنم » .

ومما جاء من النهى بلفظ التثني قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> أراد : لا يستغفروا لهم ، ومنه : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾<sup>(٥)</sup> أى لا تَرْتَابُوا فيه ، أى لا تَشْكُوا فيه ، ومثله : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> أى لا تُبَدِّلُ أيُّها الإنسان كلمات الله ، ومنه : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾<sup>(٧)</sup> أى لا تُكْرِهُوا في الدين ، وكان هذا قبل أن يُؤَمَّرَ بالقتال ، ومنه : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾<sup>(٨)</sup> أى لا تَرْفُتُوا في الحج ولا تَفْسُقُوا ولا تُجَادِلُوا ، ومعنى لا رفث

(١) صحيح مسلم ( باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً . من كتاب الطهارة ) ص ٢٣٣ .

(٢) سورة النساء ٢٣ .

(٣) الآية الثالثة من سورة المائدة .

(٤) الآية العاشرة من سورة النساء .

(٥) صحيح البخارى ( باب آنية الفضة . من كتاب الأشرية ) ١٤٦/٧ ، وصحيح مسلم ( باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره . من كتاب اللباس والزينة ) ص ١٦٣٤ ، ومسنند الإمام أحمد ٣٠٢/٦ ، ٣٠٤ .

(٦) سورة التوبة ١١٣ .

(٧) الآية الثانية من سورة البقرة .

(٨) سورة يونس ٦٤ .

(٩) سورة البقرة ٢٥٦ .

(١٠) سورة البقرة ١٩٧ .

ولا فُسُوقٌ : أى لا جِمَاعٌ ولا كلمة من أسباب الجِمَاع ، ومعنى : ولا جِدَالٌ فى الحجج : أى لا يَسُوعُ للرجل أن يُجَادِلَ أخاه فى الحجج ، فيُخرجه جداله إلى ما لا ينبغي .

ومن النهى بلفظ الخبر أيضاً : ﴿ أَلَهَاكُمْ التَّكَاثُرُ ﴾ <sup>(١)</sup> ومعناه : لا يلهيكم التكاثُرُ ، كما قال : ﴿ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ومنه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرْذِلُوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> يقول : لا تُطيعوهم ، ومنه : ﴿ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> يقول : لا تَغْلُوا واستنوا بنبِيِّكم ، ومنه : ﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى ﴾ <sup>(٥)</sup> يقول : لا تُرغبوا فى متاع الدنيا ، وارغبوا فى الآخرة ، ومنه : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ <sup>(٦)</sup> معناه : لَا تَجْزَعُوا من الموت ، وقَاتِلُوا فَإِنَّ الْمَوْتَ مُلَاقِيكُمْ . تمَّ المجلس .

\* \* \*

(١) هذا التفسير للرفث والجماع ، بألفاظه لأبى إسحاق الزجاج ، وهو فى كتابه معانى القرآن وإعرابه ٢٦٩/١ ، والتهذيب ٧٧/١٥ ، واللسان ( رفث - جدل ) .

(٢) أول سورة التكاثر .

(٣) الآية التاسعة من سورة المنافقون .

(٤) سورة آل عمران ١٤٩ .

(٥) سورة آل عمران ١٦١ .

(٦) سورة النساء ٧٧ .

(٧) سورة النساء ٧٨ .



## المجلس الخامس والثلاثون

### القول في النداء<sup>(١)</sup> وهو الدعاء

عامة الناظرين في المعاني يزعمون أن لفظ النداء لمعنى واحد ، لا يتجاوزُه / إلى ٢٧٣  
غيره ، قالوا : لأنّ قولك : يا زيدا ، ويا عبد الله ، صوت يدلّ المدعوّ على أنك تريد منه  
أن يقبل عليك ، لتخاطبه بما تريد أن تخاطبه به ، وليس النداء إخباراً ولا استخباراً ،  
ولا أمراً ولا نهياً ، ولا تمثيلاً ولا عرضاً ، وإنما تلقى إلى المدعوّ من هذه المعاني ما شئت  
بعد دعائك إيّاه ، قالوا : والدليل على أنه صوت خالٍ من هذه المعاني أنّ البهائم  
تنادى بأصوات موضوعات لها ، وهى لا تُخبر ولا تُستخبر ، كقولهم للإبل إذا  
دعّوها للشرب : جأجأ ، مهموز ، يقولون : جأجأت بإيلى ، ويقولون للضأن إذا  
دعّوها : حاحا ، وللمعز : عاعا ، غير مهموزين ، والفعلُ منهما : حاحيتُ  
وعاعيتُ ، والمصدر الجِحاء والعِعاء<sup>(٢)</sup> ، عن ابن السكيت ، وأنشد :

ياعنّز هذا شجر وماء      وحجرة في جوفها صلاء<sup>(٣)</sup>  
عاعيت لو يتفعنى العِعاء      وقبل ذاك ذهب الجِحاء

(١) في هـ : الدعاء وهو النداء .

(٢) راجع الكتاب ٣١٤/٤ ، ٣٩٣ ، والمنصف ٧٧/٣ ، واللسان ( ح ) ٣٣٣/٢٠ .

(٣) شرح الشواهد الكبرى للعيني ٣١٣/٤ ، ٣١٤ ، حكاية عن ابن الشجرى ، والتصريح على التوضيح

٢٠٢/٢ . والصلاة بكسر الصاد : الشواء .

وقد وجدتُ للنداء وجوهاً ، أكثرها لا تُخرجُه عن كونه نداءً ، فمن ذلك أن نداءك لله سبحانه في قولك : يا الله يارحمن يارحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه الحُسنى وصفاته العلى ، يكون خضوعاً وتضرعاً وتعظيماً . وقد يُقتصر على ألفاظ المدح للمدعو ، إذا كان قصدك تعظيمه ، ومراذك مدحه ، كقولك : ياسيد الناس ، وياخير مطلوب إليه ، ويافارس الهيّجاء ، تريد : أنت سيد الناس ، وأنت خير مطلوب إليه ، وأنت فارس الهيّجاء ، فيكون نداؤه بذلك داخلًا في الخبر ، كما يكون نداؤك لله جلّت عظمتُه ، إقراراً منك بالربوبية [ وتعبداً <sup>(١)</sup> ] وبحسب ذلك يكون النداء ذمّاً للمنادى وتقصيراً به ، وزرئاً عليه ، كقولك : يافسق وياخبث ، وياأبخل الناس ، ويامستجّل الحرام ، وما أشبه هذا ، ممّا تقتصرُ عليه ولا تذكرُ معه شيئاً غيره ، كما اقتصرت على نداء المملوح بما ناديتُه ، فالنداء في هذا الوجه / داخل في خبر الخبر ، وقد ورد النداء مراداً به الخبر في شيء من كلامهم ، وذلك في قولهم : « اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة » قال أبو العباس محمد بن يزيد : معناه أخص هذه العصابة .

وقد يكون دعاؤك لمن هو مقبل عليك ، ومُستغنى عن دعائك له ، على جهة التوكيد ، حتى إن الداعي قد يُنادى نفسه وقلبه ، كقول القائل <sup>(٢)</sup> :  
 فيأنفس صبراً لسبّ والله فاعلمي بأول نفس غاب عنها حبيبها  
 وكقول الآخر <sup>(٣)</sup> :

فلو يَاقَلْبُ كُنْتَ اليَوْمَ حَرّاً زَجَرْتَ النَّفْسَ وَيَحَكَ عَنْ هَوَاهَا

(١) ليس في هـ .

(٢) المقتضب ٢٩٨/٣ ، وأصله عند سيويه ٢٣٢/٢ ، وقد تصوّف ابنُ الشجري في عبارة المبرد . وانظر الأصول ٣٦٧/١ ، ٣٧٠ ، وشرح الكافية ص ١٣٧٤ ، وشنور الذهب ص ٢٢٢ ، والمساعد ٥٦٥/٢ .

(٣) مجنون بنى عامر . ديوانه ص ٦٨ .

(٤) لم أعرفه .

وقد يُوجَّهُ النداءُ إلى من لم يُقصدَ إسماعه ، وذلك إلى غائبٍ تكتبُ إليه ، تشوقُه أو تمدُّه أو تدمُّه ، كقولك في مكتوبك : يا زَيْدُ ، جمع الله بيني وبينك ، ويأحمدُ ، ما أكرمك ، ويأخالدُ ما أَلَمَّكَ ، أو تقولُ لَمِيتَ تنذبه : يا زَيْدُ ، ما أَجَلَ مُصِيبَتِنَا بِفَقْدِكَ ، وياعبدُ الله ، لقد هَدَّنَا هُلُكُكَ ، غير أنَّ أَكْثَرَ العربِ يُخالفون بين اللَّفْظِ بالثُّدْبَةِ ، واللَّفْظِ بالنداء ، فيجعلون « وا » مكانَ « يا » ويُلحِقون آخرَ الاسمِ ألفاً ، فإذا سَكَنُوا ألحقوها هاءَ ساكنةً ، كقولك : واسَيِّدُ المسلمينا ، وأميرَ المؤمنينَ ، فاقتضاركُ على قولك : ياسَيِّدَ الناسِ ، ويافارسَ الهيجا ، كاختصارهم على مَدْحِ المندوبِ .

ومما نادوه مما ليس إسماعه مُتَوَهِّماً ، الدِّيَارُ والأطلال ، كقول النابغة <sup>(١)</sup> :  
يادارَ مِيَّةَ بالعلياءِ فالسَّندِ أَقَوْتُ وطالَ عليها سالفُ الأبدِ  
وكقول امرئ القيس <sup>(٢)</sup> :

ألا عِمَّ صَباحاً أَيُّها الطُّللُ الباليُ وهل يَنْعَمَنَّ مَنْ كانَ في العُصْرِ الخالي  
وقد يُنادون الأوقات ، بمعنى الاشتكاءِ لِطُولِها ، أو المدح لها بما نالوا من السرور / فيها ، فمن الاشتكاءِ لِطُولِ الليل قولُ امرئ القيس <sup>(٣)</sup> :  
٢٧٥ ألا أَيُّها اللَّيْلُ الطويلُ ألا انجَلِ بصُبْحٍ وما الإصباحُ فيكَ بِأَمْثَلِ  
وقولُ الأعشى <sup>(٤)</sup> :

وحتى يَبِيَّتَ القومُ في الصَّفِّ لَيْلُهُمْ يقولون أَصْبَحَ لَيْلٌ واللَّيْلُ عاتِمٌ

(١) مطلع أول قصيدة في ديوانه . وهذا بيتٌ سَيَّارٌ ، وقد أعاده ابنُ الشجرى في المجلس الرابع والخمسين . وانظر الكتاب ٣٢١/٢ ، وحواشيه .

(٢) ديوانه ص ٢٧ .

(٣) ديوانه ص ١٨ . وفي هـ : « منك بِأَمْثَلِ » . وأثبتُ ما في الأصل ، والديوان .

(٤) ديوانه ص ٧٧ ، وشرح الحمل ٨٨/٢ ، والتصریح ١٦٥/٢ .

أراد : ياليل ، فحذَفَ حَرْفَ النداء ، وحذَفُهُ إِذَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ الْمُنَادَى صِفَةً لَأَيِّ ، قَلِيلٌ ، لَشُدُوذِهِ عَنِ الْقِيَاسِ <sup>(١)</sup> .  
ويروى : « يَقُولُونَ تَوَزَّ صَبْحُ » .

وَمِنْ وَصَفِ اللَّيْلِ بِالْقَصْرِ ، لِمَا نَالَ وَاصَفَهُ فِيهِ مِنَ السَّرُورِ ، وَأَحْسَنَ مَا شَاءَ ، قَوْلُ الشَّرِيفِ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا ، فَإِنَّمَا نَسَجَ الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى مَنَوَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ :

يَالَيْلَةَ كَاذَ مِنْ تَقَاصِرِهَا يَعْتُرُ فِيهَا الْعِشَاءُ بِالسَّحَرِ <sup>(٢)</sup>

وَمِنْ ذَلِكَ نِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلدُّنْيَا وَخِطَابُهُ لَهَا ، فِيمَا ذَكَرَهُ لِمَعَاوِيَةَ ضِرَارُ بْنُ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ ، وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْهُ فَقَالَ فِيمَا وَصَفَهُ بِهِ :

أَشْهَدُ لَقَدْ رَأَيْتُهُ وَقَدْ أَرَخَى اللَّيْلُ سُدُولَهُ ، وَغَارَتْ نُجُومُهُ ، مَاثِلًا فِي مِخْرَابِهِ ، قَابِضًا عَلَى لِحْيَتِهِ ، يَتَمَلَّمُ تَمَلَّمُ السَّلِيمِ ، وَيَكِي بِكَاءِ الْحَزِينِ ، وَيَقُولُ : « يَا دُنْيَا أَلَيْ تَعْرِضُ ، لَا حَانَ حَيْنِكَ ، قَدْ بَتَّتْ ثَلَاثًا لَا رَجْعَةَ لِي فِيكَ ، فَعُمُرُكَ قَصِيرٌ ، وَعَيْشُكَ حَقِيرٌ ، وَخَطَرُكَ يَسِيرٌ » .

وَقَدْ جَاءَ النَّدَاءُ تَحْذِيرًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « يَا خَسِرَةً عَلَى الْعِبَادِ » <sup>(٣)</sup> وَجَاءَ اسْتِغَاثَةً ، كَقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا طَعَنَهُ الْعِلْجُ : « يَا لَلَّهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ » <sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ : مَنْ قَالَ : يَا بُؤْسًا لَزِيدٍ ، جَعَلَ النَّدَاءُ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ عَلَى

(١) هذا رأى الصريين ، كما في التصريح ، وانظر هذا المبحث في المقتضب ٢٥٨/٤ ، وحواشيه .

(٢) ديوانه ٥١٨/١ ، وروايته : « من تقاربها » . وأنشد ابن الشحرى في حماسته ص ٧٣٨ .

(٣) شرح نهج البلاغة ٢٢٥/١٨ ، وجاء في متن النهج « ضرار بن حمزة » وفي الشرح : « ابن ضمرة . كما ترى في الأمالي .

(٤) سورة يس ٣٠ .

(٥) في هـ : رصوان الله عليه وسلامه .

(٦) لم أجد كلام المبرّد هنا في كتابيه : الكامل والمقتضب ، وإن تكلم على « ياؤس للحرب » =

المذكور ، وكذلك قول سعد بن مالك بن ضبيعة :

يَابُؤَسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا<sup>(١)</sup>

/ كأنه دُعَاءٌ عَلَى الْحَرْبِ ، وَأَرَادَ : يَابُؤَسَ الْحَرْبِ ، فزاد اللام . ٢٧٦

وقد استعملوا النداء تَوْجَعًا وتَأَسُّفًا كقوله :

وَبَعْدَ غَدٍ يَالْهَفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحٍ

وقد ورد النداء تعجبًا ، كقول الراجز :

يَارِيهَا الْيَوْمَ عَلَى مُبِينٍ عَلَى مُبِينٍ جَرَدِ الْقَصِيمِ

جَمَعَ بَيْنَ الْمِيمِ وَالتَّوْنِ رَوِيْنِ ، لَتَقَارِبِ مَخْرَجِيهِمَا ، كقول الآخر :

بُنَى إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيْنٌ الْمَنْطِقُ الطَّيْبُ وَالطَّعِيمُ<sup>(٢)</sup>

= قال : « أَرَادَ يَا بؤَسَ الْحَرْبِ ، فَأَقْحَمَ اللَّامَ توكيدًا ، لأنها توجب الإضافة » الكامل ٢١٧/٣ ، ذكره في أثناء الكلام على زيادة اللام توكيدًا في قول جرير :

يَاتِمِ تِمِ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْقَيْنَكُمُ فِي سَوْءٍ عَمُرُ

وقد حكاه ابن الشجري في المجلس الرابع والخمسين . وانظر المقتضب ٢٥٣/٤ ، ٣٧٣ ، ٣٨٨ .  
(١) من قصيدة حماسية . انظر شرح الحماسة ص ١٠٠ ، والكتاب ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمختضب ٩٣/٢ ، والتميزة ص ٣٤٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٨٢ ، والبسيط ص ٨٥٣ ، ٨٩٠ ، والمغنى ص ٢٣٨ ، وشرح أبياته ٣١١/٤ ، والخزانة ٤٦٨/١ ، وغير ذلك كثير . وانظر المجلس ٥٤ .  
(٢) أبو الطمحان القيني . شرح الحماسة ص ١٢٦٦ ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٤ ، والمغنى ص ٩٩ ، وشرح أبياته ٢٢٩/٢ ، وقال السيوطي في شرح شواهد ص ٩٦ : « عزاه جماعة إلى هذبة بن خشرم » . وأعاد المصنف من غير نسبة في المجلسين التاليين .

(٣) حنظلة بن مصبح . كما في اللسان ( جرد - بين ) ، وأنشد من غير نسبة في ( قصم ) ، وإصلاح المنطق ص ٤٧ ، وديوان الخطبة برواية ابن السكيت ص ٦ . ومعجم ما استعجم ص ٤٠٢ ، في رسم ( جواذة ) ، ومعجم البلدان ٤١١/٤ ، في رسم ( ميين ) ، وهو موضع في بلاد بني تميم ، أو بئر .  
(٤) يُنسب لأمراة تقولها لابنها . قواعد الشعر ص ٦٩ ، والمقتضب ٢١٧/١ ، والكافي ص ١٦١ ، والعيون الفائزة ص ٢٤٥ ، والبيان ص ١٩١ ، والمغنى ص ٧٥٩ ، وشرح أبياته ٦٧/٨ ، والخزانة ٣٢٥/١١ ، وغير ذلك كثير تراه في حواشي قواعد الشعر .

مَاتَتْكُمْ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي      بَازِلٌ عَامِينَ حَدِيثُ السُّنَنِ  
لِمَثَلِ هَذَا وَلَدَنِي أُمِّي

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدَا<sup>(٣)</sup>

(١) وممّا جاء فيه النداء تعجباً قول الحطيئة :

طَافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً يَاحُسَنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقِبَا

أراد : ما أَحْسَنَهُ مِنْ قَوَامٍ ، كما أراد الراجز : ما أَرَوَاهَا الْيَوْمَ ، على الماء المُسَمَّى  
بُيُيْنٍ ، ونصب « مُتَتَقِبَا » ، بالعطف على موضع « مِنْ قَوَامٍ » و « ما » زائدة ،  
والمُتَتَقِبُ : مَوْضِعُ النُّقَابِ ، وَآوِنَةٌ : جمع أَوَانٍ ، ومثله من التعجّب بلفظ النداء قولُ  
امرأة من طيء :

(١) تُنسب هذه الآيات لأبي جهل ، كما ترى ، وتنسب لأُمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه . والآيات في غير كتاب . انظر سيرة ابن إسحاق ، برواية ابن هشام ٦٣٤/١ ، والقوافي للأخفش ص ٥٣ ، والمقتضب ٢١٨/١ ، والغريين ١٦٢/١ ، والأمثال لأبي عكرمة ص ٤٤ . والخزانة ١١٠/١٠ ، ٣٢٥/١١ ، وشرح أبيات المعنى ٢٥٤/١ ، ٦٨/٨ .

(٢) يروى برفع اللام ونصبها وخفضها : فالرفع على الاستئناف ، والنصب على الحال ، والخفض على الإتمام ، أى على البدل من ياء « منى » أو البيان . مجالس العلماء للزجاجي ص ٥٨ ، ومعجم الأدباء ١١٠/٥ .

(٣) استفاضت كتب العربية بهذين البيتين . راجع القوافي للأخفش ص ٥٨ ، وللتونخي ص ١٢٢ ، ومغاز القرآن ٢٩١/١ ، ٣٣٧ ، ٢٧٥/٢ ، وتفسير الطبري ٣٦٧/١٥ ، والمقتضب ٢١٨/١ ، والمغنى ص ٧٥٩ ، وشرح أبياته ٦٩/٨ ، والخزانة ٣٢٣/١١ ، وغير ذلك كثير .

(٤) أول بيت في ديوانه - ص ٥ - برواية ابن السكيت . والخصائص ٤٣٢/٢ ، وشرح الشواهد العينية ٢٤٢/٣ ، والتصریح ٣٩٨/١ ، والمجم ٢٥١/١ ، وشرح الأشموني ٢٠٠/٢ .

(٥) وموضعه النصب على التمييز .

فِيَا ضَيْعَةَ الْفِتْيَانِ إِذْ يَعْتُلُونَهُ بَيْطُنَ الشَّرَى مِثْلَ الْفَيْنِيقِ الْمُسْتَدِمِ<sup>(١)</sup>

/ أى مَا أَضْيَعَ الْفِتْيَانَ بَعْدَهُ ، إِذْ يَعْتُلُونَهُ ، أى يَقْوَدُونَهُ ، يَعْنِي أَعْدَاءَهُ ، مِثْلَ ٢٧٧  
الْفَحْلِ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْمُسْتَدِمِ : الْمَكْعُومُ الَّذِي حُشِيَ فَمُهُ بِالسُّدَامِ ، وَهُوَ الْكُعَامَةُ  
لِيَمْنَعَهُ مِنَ الْعَضِّ .

فهذه وجوه شتى قد احتملها النداء ، وإن كان في أصل وضعه لتنبية المدعو ،  
والذى حملنى على تلخيصها ، ما ذكرته لك من إنكار كثير منهم أن يكون لفظ  
النداء محتملاً لمعنى غيره ، وقد أريت أن أكثر معانى الكلام ليس لفظ من ألفاظها إلا  
وهو مُحْتَمِلٌ لمعاني مُبَايَنَةٍ للمعنى الذى وُضِعَ له ذلك [ اللفظ<sup>(٢)</sup> ] فلا يكون في احتماله  
لتلك المعاني ما يخرجه عن معناه الأصلي .

وأقول : إنه كما جاز في الألفاظ المفردة ما يتفق لفظه ويختلف معناه ، كذلك جاز  
أن يكون في الألفاظ المركبة المُفِيدَةُ ما يَخْتَلِفُ معناه واللفظ واحد ، كقولهم في  
المفرد : العين ، لعين الإنسان وكل ذى بصر ، والعين : الرجل المتجسس ،  
والعين : سحابة تأتي من ناحية القبلة<sup>(٣)</sup> ، والعين : مطر يدوم خمساً أو سبباً لا يُقْلِعُ ،  
والعين : الدنانير الناضية<sup>(٤)</sup> ، والعين : الميل في الميزان ، وعين الركبة : الثغرة التى فيها  
[ وعين الماء<sup>(٥)</sup> ] وعين الشمس ، وعين القبلة ، وعين الشيء : نفسه<sup>(٦)</sup> .

(١) هى بنت بهدل بن قرقة الطائي ، أحد لصوص العرب ، زمان عبد الملك بن مروان . شرح الحماسة  
ص ٢١١ ، ٢١٢ ، ومعجم البلدان ٣/٣٦٨ ، في رسم (الشري) حكاية عن المرزوقي .

(٢) سقط من هـ .

(٣) في الأصل : « نحو » ، وأثبت ماى هـ ، ومثله في اللسان ( عين ) .

(٤) الدنانير الناضية : هى الدنانير العينية ، من ذهب أو فضة .

(٥) ساقط من هـ .

(٦) من تمام الفائدة أن أذكر أن لبهاء الدين السبكي قصيدة مدح بها أخاه جمال الدين الحسين ، وكل  
بيت منها ينتهى بلفظ « عين » ذكر فيها خمسة وثلاثين معنى للعين ، وقد أوردها أخوها تاج الدين في طبقات  
الشافعية الكبرى ٩/٤١٦ ، وأشار إليها المرتضى الزبيدي في التاج ( عين ) ومطلع القصيدة :  
هنيئاً قد أقر الله عيني فلا رمت العبدى أهلى بعين

## فصل

الكلام ينقسم في المعاني عند بعض أصحاب المعاني إلى أربعة أقسام : خبر واستخبار وطلب ودعاء ، فالخبر أوسعها ، وهو أن يُخبر المتكلم المتكلم بما يفيد معرفته ، والاستخبار : أن يطلب المستخبر من المستخبر إخباره بما ليس عنده ، فأما الخطاب بلفظة أفعل ، فلا يخلو أن يكون لمن دونك أو لنظيرك ، أو لمن هو أعلى منك ، فإن كان لمن دونك ، سمّيته أمراً ، وإن كان لنظيرك سمّيته مسألة ، وإن كان لمن هو أعلى منك سمّيته طلباً ، وإن كان لله سبحانه سمّيته سؤالاً ودعاءً وطلباً ، وإنما اختلفت التسمية ، لاختلاف المخاطبين بهذه اللفظة ، لأنك تستقبح أن تقول : [ أمرت والدي ، كما تستقبح أن تقول <sup>(١)</sup> ] : سألت غلامى .

٢٧٨ / والنهى بلفظة : لا تفعل ، هو عند قوم بمعنى الأمر ، قالوا : لأنك إذا قلت : نهيتك عن كذا ، فقد أمرته بغيره ، فإذا قلت : لا ترحل ، فكأنك قلت : أقم ، وإذا قلت : لا تصم ، فكأنك قلت : أفطر ، وكذلك إذا أمرته بشيء ، فكأنك نهيتك عن نقيضه ، فإذا قلت : ارحل ، فكأنك قلت : لا تقم ، وإذا قلت : صم ، فكأنك قلت : لا تفطر ، وهما عند آخرين معنيان ، كل واحد منهما قائم بنفسه ، وإن اشتركا في بعض المواضع .

وقد أدخل قوم الدعاء الذى هو النداء ، في باب الأمر ، قالوا : لأنك إذا قلت : يارجل ، فكأنك قلت : تنبه واسمع ، فجعلوا المعاني ثلاثة ، وليس قول هؤلاء بشيء ، لأنك إذا قلت : يازيد ، لم تقل : أمرته ولا نهيتك .

(١) هذا تكرير لما سبق في المجلس الثالث والثلاثين .

(٢) و هـ : لمن دونك أو لمن فوقك أو لنظيرك .

(٣) ليس في الأصل ، وأثبتته من هـ .

(٤) علقت عليه في المجلس المذكور .



وقال قومٌ : الجزاءُ قِسْمٌ آخر ، إذا قلت : مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ . وقال قوم : التعجبُ قِسْمٌ آخر ، إذا قلت : ما أحسن زيدا ، وقال آخرون : تعظيمُ الله قِسْمٌ آخر ، إذا قلت : لا إلهَ إلا الله ، وقالوا : العرضُ قِسْمٌ آخر ، إذا قلت : ألا تنزلُ عندنا ، وقالوا : التحضيضُ قِسْمٌ آخر ، إذا قلت : هَلَّا صنعتَ كذا ، وقالوا : التمنيُّ قِسْمٌ آخر ، إذا قلت : لَيْتَ لِي مَالًا .

وأقول : إن هذا كله يرجع إلى ماقدمتُ ذكره ، إلا التمنيُّ ، لأنه إذا قال : مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ ، فقد أخبر ، وإذا قال : ما أحسن زيدا ، فقد أخبر أن زيدا حَسَنٌ جدًا ، وإذا قال : لا إلهَ إلا الله ، سُبْحَانَ اللَّهِ ، فقد أخبر بأنه يعترفُ بذلك ، وأنه من أهل هذه المقالة ، وإذا قال : ألا تنزلُ عندنا ، فلفظه لفظُ الاستفهام ومعناه الطُّلبُ ، فكأنه قال : انزلُ عندنا .

وأما التحضيضُ فإنه داخلٌ في حيزِ الأمر ، وأدواتُ التحضيض : هَلَّا وَلَا وَلَوْلَا ولوما ، واختصاصُه بالفعل كاختصاصِ الشرطِ بالأفعال ، تقول : هَلَّا أَكْرَمْتَ زيدا ، ولَوْلَا تُعْطِي جعفرًا ، وفي التنزيل : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأَيْكَةِ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال عنترة<sup>(٢)</sup> : ٢٧٩

هَلَّا سَأَلْتُ الْخَيْلَ يَا بَنَةَ مَالِكٍ    إِنْ كُنْتَ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي

أراد : هَلَّا سَأَلْتُ الْخَيْلَ بِمَا لَمْ تَعْلَمِي ، أَيْ عَمَّا لَمْ تَعْلَمِي ، ومثْلُ تأديةِ الباءِ هاهنا معنى « عن » تأديتها في قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾<sup>(٣)</sup> أَيْ فَسَلْ عَنْهُ خَبِيرًا .

ويجوز حذفُ الفعلِ من هذا الضرب ، إذا دلَّ عليه دليلُ حالٍ ، أو دليلُ لفظٍ ،

(١) الآية السابعة من سورة الحجر .

(٢) ديوانه ص ٢٠٧ ، وشرح القصائد السبع ص ٣٤٢ ، وأعاده ابن الشجري في المجلسين السابع والستين ، والمتم السبعين .

(٣) سورة الفرقان ٥٩ ، وقد تكلم ابن الشجري على مجيء الباء بمعنى « عن » في المجلسين المذكورين .

فدليل الحال كقولك لمن تراه يُعطى : هلاً زيداً ، تريد : هلاً تُعطى زيداً ، ولن تراه يضرب : لولا خالداً ، تريد : لولا تضرب خالداً ، ودليل اللفظ كقول الشاعر :

تَعْلُون عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ      بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَيْمِ الْمُقْنَعَا<sup>(١)</sup>

أراد : لولا عددم أو تَعْلُون الْكَيْمِ ، وإن شئت قُدرت : لولا عَقَرْتُمْ أو تَعْقِرُونَ ، بدلالة الْعَقْرِ عليه .

وقد جاء التوبيخ بلفظ التحضيض في قوله : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شَهَدَاءَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وأما التمني فزعم قوم أنه داخل في الخير ، لأنه إذا قال : لَيْتَ لِي مَالاً ، فقد أخبر بأنه تمنى ذلك ، فكأنه قال : وَدِدْتُ أَنْ لِي مَالاً ، وليس الأمر عندى على ما قالوا ، لأن التمني مما أجابته العرب بالفاء ، كما أجابوا الأمر والنهى والاستفهام ، كما

(١) أنشده ابن الشجري من غير نسبة في المجلس المتّم الأربعين ، ونسبه في المجلس السادس والستين إلى الأشهب بن رُمَيْلة . وممن نسب هذا النسبة أبو جعفر الطبري في تفسيره ٥٥٢/٢ ، وقال البغدادى في الخزانة ٥٩/٣ : « نسب ابن الشجري في أماليه للأشهب بن رُمَيْلة ، وكذا غيره ، والصحيح أنه من قصيدة لجرير ، لا خلاف بين الرواة أنها له » . وقد سبق أبا جعفر الطبري وابن الشجري في نسبة البيت للأشهب : أبو عبيدة في مجاز القرآن ٥٢/١ ، ٣٤٦ ، وأنشده من غير نسبة في ص ١٩١ ، مع أنه أورده في قصيدة لجرير في النقااض ص ٨٣٣ ، وهو في ديوانه ص ٩٠٧ ، عن النقااض . وانظر الكامل ٢٧٨/١ ، والإيضاح ص ٢٩ ، والخصائص ٤٥/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٠٢ ، وقد زدته تحريماً في كتاب الشعر ص ٥٧ . وقال السيوطي في شرح شواهد المغنى ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ : « ورأيت في تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت إلى الأشهب بن رُمَيْلة » . انتهى . وهذا ابن المنذر : هو أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري المتوفى سنة ٣١٩ ، على اختلاف . راجع طبقات الشافعية الكبرى ١٠٢/٣ ، ولسان الميزان ٢٧/٥ .

ويبقى أن أشير إلى أن الأشهب بن رُمَيْلة كان يُهاجى الفرزدق ، وله فيه قصيدة من بحر البيت الشاهد وقافيته ، فهذا سبب التخليط في النسبة . راجع طبقات فحول الشعراء ص ٥٨٥ ، ٥٨٦ . وانظر شعره ضمن ( شعراء أمويون ) ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ .

وتعلّون هنا بمعنى تعتقدون ، ولا يجوز أن يكون من العَدَّ بمعنى الحساب ، حكاه البغدادى في الخزانة ٥٧/٣ . والعقر : مصدر عقر الناقة بالسيف : إذا ضرب قوائمها به . والثيب : بكسر النون : جمع ناب ، وهى الناقة المستنة . وضَوْطَرَى : هو الرجل الضخم اللحم الذى لا غناء عنده . ويقال في الدم والسب : أبو ضوطرى وبنو ضوطرى . والكمى : الشجاع المتكى في سلاحه ، أى المستتر بالدرع والبيضة .

(٢) سورة النور ١٣ .

جاء في التنزيل : ﴿ يَا أَيَّتُهَا كُنْتَ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾<sup>(١)</sup> والفاء لا يُجابُ بها الخبر الموجبُ إلا في ضرورة شعر ، كقوله :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَارِ فَأَسْتَرِيحَا<sup>(٢)</sup>

ويُقَوَّى ذلك أنك لو قلت : ليت لي مالا ، لما عَوِضْتُ بتصديقي ولا تكذيب ، فقد خرج التمني عن حيز الخبر بهذين .

ومن التمني قوله تعالى ، حاكياً عن الكفار : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> / فالنصبُ في قوله : ﴿ فَنَكُونُ ﴾ يَحْتَمِلُ وجهين ، أحدهما : أن يُجعل ٢٨٠ ﴿ فَنَكُونُ ﴾ جواباً لمثل ﴿ فَأَفُوزَ ﴾<sup>(٤)</sup> والآخر أن يكونَ معطوفاً على المصدر الذي هو ﴿ كَرَّةٌ ﴾ كأنه قيل : فلو أنَّ لنا أن نَكُرَّرَ إلى الدنيا فنكونَ من المؤمنين ، ومثل ذلك في عطف الفعل المنصوب بأن مضمرة ، على مصدر ، قول امرأة أعرابية من نساء معاوية ، اشتاقت أهلها :

لَلْبُسِّ عِبَاةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الشفوف : الثياب الرقاق ، وإثما أضمرنا في هذا النحو

(١) سورة النساء ٧٣ .

(٢) هذا شاهد كثير الدوران في كتب النحو . وقد نسب القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٤٧ للمغيرة بن حبناء ، وكذلك العيني والسيوطي ، في شرح الشواهد الكبرى ٣٩٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ص ١٦٩ ، وحكاه البغدادى عنهما ، ثم قال : « وقد رجعت إلى ديوانه ، وهو صغير ، فلم أجده فيه » . الخزانة ٥٢٤/٨ . والبيت من غير نسبة في الكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ ، والمقتضب ٢٤/٢ ، والإيضاح ص ٣١٣ ، والمسائل المثورة ص ١٤٦ ، والأصول ١٨٢/٢ ، ٤٧١/٣ ، وضرورة الشعر ص ١٩٥ ، وضرائر الشعر ص ٢٨٤ ، والمختضب ١٩٧/١ ، والتبصرة ص ٤٠٣ ، والإفصاح ص ١٨٤ ، والمغني ص ١٩٠ ، وشرح أبياته ١١٤/٤ . وانظر شعره ( ضمن شعراء أمويون ) ٨٣/٣ .

(٣) سورة الشعراء ١٠٢ ، وانظر لمحيى « لو » بمعنى التمني : الكشف ١١٩/٣ ، والبحر ٢٨/٧ ، وروصف المبانى ص ٢٩١ ، والمغني ص ٢٩٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٦٤/٢ ، ٦٦٥ .

(٤) في آية النساء السابقة .

(٥) ميسون بنت بَحْدَل الكلية ، ويثها هذا في غير كتاب . انظر كتاب سيبويه ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والأصول ١٥٠/٢ ، والمختضب ٣٢٦/١ ، والبسيط ص ٢٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٠/٢ ، والمغني ص ٢٩٥ ، وفهارسه ، وشرح أبياته ٦٤/٥ ، وفهارسه ، والخزانة ٥٠٣/٨ ، وفهارسها . وأورد ابن الشجري القصيدة كلها في حماسه ص ٥٧٣ .

« أَنْ » ليوافق المعطوف المعطوف عليه ، في الاسمية .

والتحضير كالتننى ، في إجابته بالفاء ، في قوله : ﴿ لَوْلَا أُخْرِجْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾<sup>(١)</sup> كما أُجِيبَ بها التمتنى في قوله : ﴿ فَأَفُوزَ ﴾ - و - ﴿ فَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وقوله : ﴿ وَأَكُونُ ﴾ مما انفرد به أبو عمرو ، فأما من قرأ : ﴿ وَ أَكُنْ ﴾ فإنه جزمه بالعطف على موضع فأصْدَقَ ، ألا ترى أن الفاء إذا حُذِفَتْ من هذا النحو ، انجزم الفعل ، كقولك : زُرْنِي أَكْرَمَكَ ، وكما قال تعالى : ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَشْتَبِعُوا ﴾<sup>(٢)</sup> - و - ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا تَرْتَعِ وَتَلْعَبُ ﴾<sup>(٣)</sup> ومثله في الجزم بالعطف على الموضع ، قراءة حمزة والكسائي : ﴿ مَنْ يُضِلِّلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> جَزَمَا ﴿ يَذَرُهُمْ ﴾ لأنهما عطفاه على موضع ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ ومثله قول الشاعر :

فَأَبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا

جزم « أستدرج » بالعطف على موضع « لعلِّي أصالحكم » ألا ترى أنه لو حذف لعلِّي انجزم « أصالحكم » جواباً للأمر .

(١) الآية العاشرة من سورة المنافقون .

(٢) السبعة ص ٦٣٧ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٦ ، والكشف ٣٢٢/٢ ، والبيان ٤٤١/٢ ، والمغنى ص ٤٧٢ ، وقد أفرد أبو علي الفارسي هذه القراءة مسألة في كتابه العضديات ص ١١٩ ، وابن الشجري يلخص كلامه .

(٣) الآية الثالثة من سورة الحجر .

(٤) سورة يوسف ١٢ ، و ﴿ تَرْتَعِ وَتَلْعَبُ ﴾ بالنون في الفعلين هكذا جاءت في الأصل ، وهي قراءة أبي عمرو ، وابن عامر . وجاء في هـ ﴿ يَرْتَعِ وَيَلْعَبُ ﴾ بالياء التحتية في الفعلين ، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي . السبعة ص ٣٤٦ ، والكشف ٥/٢ ، ٦ .

(٥) سورة الأعراف ١٨٦ . وانظر السبعة ص ٢٩٩ ، والكشف ٤٨٥/١ .

(٦) أبو ذؤاد الإيادي . ديوانه ص ٣٥٠ ، وتخريج فيه ، وزد عليه : معاني القرآن ٨٨/١ ، والعضديات ص ١٢٠ ، والعسكريات ص ١٦١ ، وشرح أبيات المغنى ٢٩٢/٦ ، وما في حواشي تلك الكتب . وقوله : « أبلونى بليتكم » أى اصنعوا لى صنعا جميلا . وأستدرج : أرجع أدرجى من حيث كنت . و « نويًا » أى نيتى ، وسيتكلم المصنف على اشتقاقها . يقول : أحسنوا لى ، فإن أحسنتم فلعلى أصالحكم وأرجع حيث كنت جاراً لكم .

وقوله : « نَوَّيَا » قلب ألف « النَّوَى » يَاءً لَمَّا أضافها إلى ياء المتكلم ، وإنما فعل ذلك بعضُ العرب ، لأن إضافة الاسم إلى ياء المتكلم تُوجِبُ كسرَ ما قبل الياء ، ولمَّا لم يصحَّ تحريكُ الألف جعلوا قلبها إلى الياء عوضاً من الكسرة التي / تقتضيها ٢٨١ ياء المتكلم ، وعلى هذا قرأ بعضُ القراء : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدًى <sup>(١)</sup> ﴾ و ﴿ قَالَ هِيَ عَصِي <sup>(٢)</sup> ﴾ و ﴿ يَابُشْرَى هَذَا غُلَامٌ <sup>(٣)</sup> ﴾ وعليه أنشئوا لأبي ذؤيب :

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لَهَاوَهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلَكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

والنَّوَى من الكَلِمِ المؤنثة ، لأن معناها النِّيةُ التي ينويها المفارق ، طالباً للمكان الشاطِط ، وسمِعَ الأصمعيُّ منشدًا يُنشدُ :

فما للنَّوَى جُدَّ النَّوَى قُطِعَ النَّوَى كَذَاكَ النَّوَى قَطَاعَةً لِلْقَرَائِنِ <sup>(٤)</sup>

فقال : لو قُيِّضَ لهذا البيت شاةٌ لَأَتَتْ عليه . انقضى الكلامُ في معاني الكلام .

\* \* \*

(١) سورة البقرة ٣٨ ، وهي قراءة أبي الطفيل ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وعاصم الجحدري ، وعيسى ابن عمر الثقفي . المحتسب ٧٦/١ ، ومختصر في شواذ القراءات ص ٥ ، والبحر ١٦٩/١ . وقلب الألف ياءً من آخر المقصور ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، لغة هذيل ، وسيأتيك شاهدٌ من شعرهم .

(٢) سورة طه ١٨ .

(٣) سورة يوسف ١٩ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ٧ ، وتخريجُه في ص ١٣٥٧ .

(٥) البيت من غير نسبة في نضرة الإغريض ص ٥٠ ، برواية :

كَذَاكَ النَّوَى قَطَاعَةً لُوصَالِ

وانظر شبيبها لهذا البيت في كتاب الشعر ص ٨٢ .

## فصل<sup>(١)</sup>

كتب إلى رجل من أمائل كُتّاب العجم ، يسأل عن هذا البيت ، أصحيح إعرابه أم فاسد ؟ وذكر أنه لشاعرٍ أصفهاني<sup>(٢)</sup> من أهل هذا العصر ، وهو :

يُؤَلِّلُ عُصَلًا لَا بُنَاهُنَّ هَيْئَةً ضِعَافًا وَلَا أَطْرَافُهُنَّ تَوَايَا

رَفَعَ « بُنَاهُنَّ » بِلا ، ونصب « هَيْئَةً » بأنه خبرها ، وإنما فعل [ ذلك ] لينصب القافية ، لأنه لما أعمل « لا » الأولى هذا العمل ، أعمل « لا » الثانية عَمَلَ الأولى ، وَلَحَنَهُ في هذا نحوى من أهل أصفهان ، لأنه جعل اسمَ لا معرفةً ، وقال : إِنَّ مَنْ شَبَّهَ لا بليس [ من العرب ] رفعوا بها النكرة دُونَ المعرفة .<sup>(٣)</sup>

فأجبت عن هذا بأني وجدتُ قوماً من النحويين مُعْتَمِدِينَ على أن « لا » المشبهة بليس ، إنما ترفع التَّكْرَارَ خاصَّةً ، كقولك : لا رجلٌ حاضراً ، ولم يجيزوا : لا الرجلُ حاضراً ، كما يقال : ليس الرجلُ حاضراً ، وَعَلَّلُوا هذا بأن « لا » ضعيفةٌ في باب العمل ، لأنها إنما تعمل بحكم الشَّبه ، لا بحكم الأصل في العمل ، والنكرة ضعيفةٌ

(١) هذا الفصل كله حكاة السيوطي في الأشباه والنظائر ٤/١٦٠ - ١٦٣ ، عن أمالي ابن الشجرى . وكذلك البغدادى في شرح أبيات المغنى ٤/٣٧٨ - ٣٨٢ .

(٢) جاء بهامش الأصل حاشية : « هذا البيت هو لابن الصفي ، لا لشاعر أصفهاني » . انتهت الحاشية ، ولم أعرف ابن الصفي هذا .

(٣) سقط من هـ .

(٤) وهذا أيضاً مثله .

جداً ، فلذلك لم يعمل العاملُ الضعيفُ إلا في التكرات ، كقولك : عشرون رجلاً ، / ٢٨٢  
ولى مثله فرساً ، وزيدٌ أحسنُّهم أدباً ، فلما كانت « لا » أضعفُ العاملين<sup>(١)</sup> ، والنكرة  
أضعفُ المعمولين ، تحصوا الأضعفُ بالأضعف ، وجاء في شعر أبي الطيب أحمد بن  
الحسين إعمال « لا » في المعرفة في قوله :

إذا الجودُ لم يُرزَقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكرٍ لذلك ، في تفسيره لشعر المتنبي ،  
ولكنه قال بعد إيراد البيت : شبه « لا » بليس ، فنصب بها الخبر .

وأقول : إن مجيء مرفوع « لا » منكوراً في الشعر القديم هو الأعرَفُ ، إلا أن  
خبرها كأنهم ألزموه الحذف ، وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة :

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيس لا برأح<sup>(٢)</sup>

أراد : لا برأح لي ، أو عندي ، وفي قول رؤبة بن العجاج :

والله لولا أن يحشَّ الطبخُ بي الجحيمَ حينَ لا مُستصرخُ

أراد : لا مُستصرخُ لي ، ومررتُ بيتاً للنابعة الجعدى ، فيه مرفوع « لا » معرفة ، وهو :

(١) بهامش الأصل حاشية : « كان ينبغي أن يقول : العوامل ؛ لأن العاملين يختص بذوى العقول ، وكذا  
ينبغي أن يقول : المعمولات بدل المعمولين . » وعلق أحدهم على هذه الحاشية ، قال : « قوله : كان ينبغي  
الخ : ليس كذلك ؛ فإن المراد هنا التثنية لا الجمع ، في العاملين والمعمولين ، فالعاملان : ليس ، ولا ،  
والمعمولان : المعرفة والتكرة : هذا ما ظهر لي . »

(٢) ديوانه ٢٨٣/٤ ، والمغني ص ٢٦٥ ، وشرح أبياته ٣٨٢/٤ ، والشذور ص ١٩٨ ، والقطر  
ص ١٦٠ ، والتصریح ١٩٩/١ ، والجنى الداني ص ٢٩٤ . وسيأتى في المجلس السابع والستين .

(٣) فرغت منه في المجلس الحادى والثلاثين .

(٤) الصحيح أنه العجاج ، وتكلمت عليه في المجلس المذكور .

(٥) حكى هذا عن ابن الشجرى : ابن أم قاسم ، في الجنى الداني ص ٢٩٣ ، وابن هشام في المغني  
ص ٢٦٤ ، والمعنى في شرح الشواهد ١٤٤/٢ ، والأشموقي في شرحه ٢٥٣/١ .

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتِغٍ      سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا<sup>(١)</sup>

وقبله :

دَنَتْ فِعْلَ ذِي حُبٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا      تَوَلَّتْ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وبعدّه<sup>(٢)</sup> :

وَقَدْ طَالَ عَهْدِي بِالشَّبَابِ وَظِلُّهُ      وَلَا قَيْتُ أَيَّاماً تُشِيبُ النَّوَاصِيَا

ولمّا ذكرْتُ هذين البيتين ، مستديلاً بهما على نصب القافية ، لئلا يتوهّم متوهّم ، أن البيت قرْدٌ مصنوع ، لأن إسكان الياء في قوله « متراخيا » ممكنٌ مع تصحيح الوزن ، على أن يكون البيت من الطويل الثالث ، مثل :

٢٨٣ / أَقِيمُوا بَنِي الثُّعْمَانِ عَنَّا صُلُورَكُمْ      وَلَا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّعُوسَا<sup>(٣)</sup>

وإذا صحَّ نَصَبُ قافية البيت ، فلا تخلوا [ لَا ] الأولى أن تكون معمّلةً أو مُلغاة فإن كانت مُعْمَلة ، فمُبتَغٍ خبرها ، وكان حقّه أن يُنصَب ، ولكنه أسكن الياء في موضع النصب ، كما أسكنها الآخر في قوله :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي

(١) ديوانه ص ١٧١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١ ، والجمع ١٢٥/١ ، والخزانة ٣٣٧/٣ ، وشرح أبيات المغنى ٣٧٨/٤ ، والمراجع المذكورة في التعليق السابق . والرواية في الديوان وجميع ما ذكرت : « لا أنا باغيا » ، وسيتكلم ابن الشجرى على الروايتين .

(٢) جاء هذا البيت في الديوان قبل البيتين المذكورين .

(٣) يعنى الضرب الثالث المحلوف ، وهو ما سقط من آخره سببٌ خفيف ، فيصير مفاعيلن : مفاعي ، ويُنقل إلى فعولن . العروض لابن جنى ص ٢٦ ، والكافي ص ٢٤ ، والعيون الغامزة ص ١٣٨ ، والعقد الفريد ٤٧٨/٥ ، وشرح المفصل ١١٥/٦ .

(٤) قائله يزيد بن الحَدَّاق الشَّئِي . المفضليات ص ٢٩٨ ، وانظر مع المراجع المذكورة في التعليق السابق : كتاب الشعر ص ٦٠ ، وأعاده ابن الشجرى في المجلس الحادى والأربعين .

(٥) سقطت من هـ .

(٦) فرغت منه في المجلس الرابع .



وكان حقه « كافيا » لأنه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ ومثله في إسكان الياء في موضع النصب ، قول الفرزدق :  
يُقَلِّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلَاءَ بَادٍ غُيُوبُهَا

قال : « بادٍ » ، وكان حقه : بادياً ، إتباعاً لقوله : « عَيْنًا » ولا يجوز أن يكون « غُيُوبُهَا » مبتدأ وخبره « بادٍ » لأنه لو أراد ذلك لزمه أن يقول : بادية ، ألا ترى أنك لو قدّمت العيوب ، لم يصح أن تقول : غُيُوبُهَا بادٍ ، كما لا تقول : الرجال جالِسٌ ، وإذا كان كذلك فالنصب في قوله : « متراخيا » بالعطف على مُبتَغ ، لأنه منصوبُ الموضع فكأنه قال : لا أنا مبتغياً سواها ، ولا متراخياً عن حبا .

فإن جعلت « لا » الأولى ملغاةً كان قوله : « أنا مبتغ » مبتدأ وخبراً ، ولزمك أن تُعمل الثانية ، ويكون اسمها محذوفاً ، تقديره : ولا أنا عن حُبها متراخياً ، وحسنُ حذفه لتقدم ذكره .

فإن قيل : فهل يجوز أن يكون قوله : « متراخياً » حالاً ، والعامل فيه الظرفُ الذي هو « عن » كما يعمل الظرفُ في الحال ، إذا قلنا : زيدٌ في الدار جالسا ؟ قيل : لا يجوز ذلك ، لأن « عن » ظرفٌ ناقص ، وإنما يعمل في الحال الظرفُ التامُّ ، ألا ترى أن قولك : زيدٌ في الدار ، كلامٌ مفيد ، ولو قلت : زيدٌ عنك راجلاً ، ومحمدُ فيك راجباً ، لم يجوز ، لأنك لو أسقطت راجلاً وراجباً ، فقلت : زيدٌ عنك ، ومحمدُ فيك ، لم يكن كلاماً مفيداً ، فإذا لا يصحُّ إلا أن ترفع راجلاً وراجباً ، وتعلقَ الجارَّينَ بهما .

/ ووجدتُ بعد انقضاءِ هذه الأملَى ، في كتابٍ عتيقٍ يتضمَّنُ المختارَ من شعر ٢٨٤  
الجعدي : « لا أنا باغياً سواها » فهذه الروايةُ تكفيك تكلفَ الكلامِ على « مُبتَغ » .

(١) سورة النساء ٤٥ .

(٢) تقدم في المجلس السادس عشر .

فأما قوله : « يُؤَلَّلُ عُصْلًا » فمعنى يُؤَلَّلُ : يُحَدِّدُ أُنْيَابًا عُصْلًا ، والعَصَلُ : شِدَّةُ النَابِ مع اعوجاج فيه ، وهو نابٌ أعَصَلُ .

والْبَنَى : جمع بُنْيَة ، يُرِيدُ أَصُولَ الْأُنْيَابِ . وقوله : « هَيْئَةُ » مخفف هَيْئَة ، كقولهم في مَيِّت : مَيِّت ، وكما جاء في الحديث : « الْمُؤْمِنُ هَيْنٌ لَيْنٌ <sup>(١)</sup> » .

والتَّوَالَى : من قولهم : تَبَا السَّيْفُ يَتَّبُو : إِذَا ضَرَبْتَ بِهِ فَرَجَعَ إِلَيْكَ ، ولم يعمل في الضَّرْبَةِ .

وقول رؤية : « يَحُشُّ الطَّبِخُ » يقال : حَشَشْتُ النَّارَ أَحْشُهَا : إِذَا أَذَكَيْتَهَا ، والطَّبِخُ : وَاحِدُهُمْ : طَابِخٌ ، كساجِدٍ وَسُجَّدٍ ، ورايِعٍ ورُكَّعٍ ، شَبَّهَ مَلَائِكَةَ النَّارِ بِالطَّبَّاخِينَ .

وقوله : « حِينَ لَا مُسْتَصْرَخٌ » أى حِينَ لَا أَحَدٌ هُنَاكَ يُسْتَصْرَخُ ، كما يُوجَدُ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا .

وقول سعد بن مالك : « وَضَعْتُ أَرَاهِطَ » ذَكَرَ « أَرَاهِطَ » أَبُو عَلِيٍّ ، فِي بَابِ مَا جَاءَ بِنَاءٍ جَمَعَهُ عَلَى غَيْرِ بِنَاءٍ وَاحِدِهِ ، كَقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِ بَاطِلٍ : أَبَاطِلُ وَأَبَاطِيلُ ، كَأَنَّهُ جَمَعَ إِبْطَالَ أَوْ إِبْطِيلَ ، وَأَرَاهِطَ كَأَنَّهُ جَمَعَ أَرُهْطَ ، قَالَ : وَأَفْعُلُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، كَمَا ذَكَرَ السَّيُوطِيُّ فِي الْحَامِعِ الصَّغِيرِ ١٨٥/٢ وَرَوَى فِي حَدِيثٍ آخَرَ « الْمُؤْمِنُونَ هَيْنُونَ لَيْنُونَ » وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَكْحُولٍ ، مَرْسَلًا ، وَابْنُ لَالٍ وَالْقُضَاعِيُّ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ . الْجَامِعُ الْكَبِيرُ لِلْسَّيُوطِيِّ ٤٤١/١ ، وَانْظُرْ غَرِيبَ الْحَدِيثِ لِلْخَطَّابِيِّ ٥٢٩/١ ، ٥٤٣ . وَالزَّهْدُ لِابْنِ الْمُبَارَكِ ص ١٣٠ ، وَحَلِيَّةُ الْأَوْلِيَاءِ ١٨٠/٥ .

وَحَكَى ابْنُ الْأَثِيرِ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ ، قَالَ : « الْعَرَبُ تَمْدَحُ بِالْهَيْنِ اللَّيْنِ ، خَفِيفِينَ ، وَتَذَمُّ بِهِمَا مَثْقَلِينَ » النَّهْجُ ٢٨٩/٥ ، وَغَيْرُ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ يَرَى الْاِثْنَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ . اللِّسَانُ ( هُون ) .

(٢) التَّكْمَلَةُ لِأَبِي عَلِيٍّ ص ٤٤٩ ( طَبْعَةٌ بَغْدَاد ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م - تَحْقِيقُ كَاطِمِ بَحْرٍ مَرْجَانٍ ) .

عنده في هذا [ قوله : عنده ، يعنى سيويه . وقوله : وأفعل لم يستعمل في هذا ]<sup>(١)</sup> يعنى أنه لم يثبت عنده أنهم جمعوا الرُّهْطَ الذى هو العِصَابَةُ دُونَ العَشْرَةِ على أرْهَط ، ولكنهم استعملوا الأرْهَطَ فى الرُّهْطَ الذى هو أَدِيمٌ تَلْبَسُهُ الحائِضُ ، يكون قَدْرُهُ ما بين السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ .

وغير سيويه قد حكى فى الرُّهْطَ الذى هو العِصَابَةُ أنهم جَمَعُوهُ على أرْهَط ، وجَمَعُوا الأرْهَطَ على الأَرَاهِطَ ، كما جمعوا الكَلْبَ على الأَكْلَبَ ، ثم جمعوا الأَكْلَبَ على الأكالِبَ .

ومما جمعوه على غير القياس : « حَدِيثٌ » قالوا فى جمعه : أَحَادِيثٌ ، وأَحَادِيثُ كَأَنَّهُ جَمْعُ إِحْدَاثٍ ، كإِعْصَارٍ وَأَعَاصِيرٍ ، ولا يجوز أن يكونَ أَحَادِيثُ جَمْعُ أُحْدُوْتَةٍ ، / كأَغْلُوْتَةٍ وَأَغَالِيطٍ ، لأنهم قد قالوا : حَدِيثُ النَّبِيِّ ، وأَحَادِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ٢٨٥ وآلِهِ وَسَلَّمَ ، ولم يقولوا : أُحْدُوْتَةُ النَّبِيِّ .

ومما جمعوه على غير القياس قولهم فى جمع الرُّبَى ، وهى الشاة التى تُحْبَسُ لِلْبَنِّ ، وقيل : الحَدِيثَةُ الْعَهْدُ بِالْوِلَادِ : رَبَابٌ ، مضمومُ الأول ، ومثله قولهم فى جمع التَّوَامِ وهو الذى يُوَلَّدُ مع آخر : تَوَامٌ ، وفى جمع الظُّفْرِ وهى الدَّايَةُ : ظُؤَارٌ ، وفى جَمْعِ الثَّنِيِّ : ثَنَاءٌ ، وهو وَلَدُ الشاة إذا دخل فى السنة الثانية ، والبعير إذا أُلْقِيَ ثَنِيَّتُهُ ، وذلك إذا دخل فى السنة السادسة ، وفى جَمْعِ الرَّنَحْلِ : رُنَحَالٌ وهى الأنثى من أولاد الضَّئَانِ ، وفى جمع الثَّنَفَسَاءِ ، وهى المرأة التى وَضَعَتْ : ثَنَفَاسٌ ، وقيل أيضا : نِفَاسٌ ، بكسر أوله ، والثَّنَفَاسُ أيضا بالكسر : ولأدْها ... تم المجلس .

[ آخر الجزء الأول من أمالى ابن الشجري ، رحمه الله ، بتجزئة محققة ، غفر الله له ، ويليه الجزء الثانى وأوله : المجلس السادس والثلاثون ] .

\* \* \*

(١) ساقط من هـ . وانظر كلام سيويه فى الكتاب ٦١٦/٣ ، واللسان ( رهط ) .

(٢) راجع شرح النعصل ٧٣/٥ ، واللسان ( حدث ) .

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجي

الطبعة الأولى

$$1992 = 1813$$

رقم الايداع ٩٢/٩٣١١

**I.S.B.N**

الترقيم الدولي 4-08-5046-977-

مطبعة المِديني



